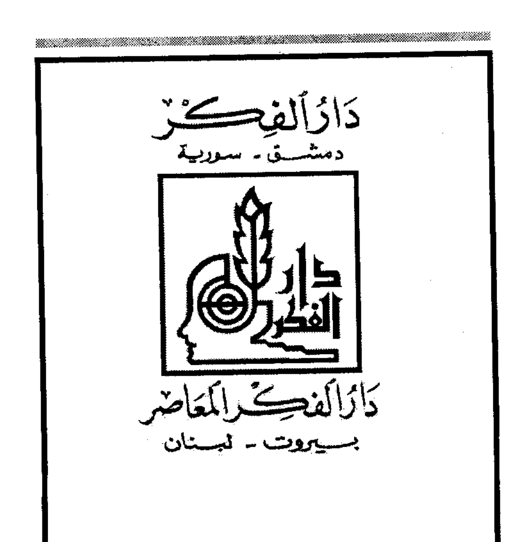
الدكتور
محمود أحمد الصغير

الأدوات النحوية في كتب التفسير



الرقم الاصطلاحي : ١٥١١,٠١١
الرقم الدولي : ISBN: 1-57547-973-7
الرقم الموضوعي: ٤٥٠
الموضوع: النحو والصرف
العنوان: الأدوات النحوية في كتب التفسير
التأليف: د. محمود أحمد الصغير
الصف التصويري: دار الفكر-دمشق
التنفيذ الطباعي: المطبعة العلمية-دمشق
عدد الصفحات: ٩٦٨ ص
قياس الصفحة: ١٧×٢٥ سم
عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة

دار الفكر - دمشق
برامكة مقابل مركز الانطلاق الموحد
ص.ب: (٩٦٢) دمشق-سورية
فاكس: ٢٢٣٩٧١٦
هاتف: ٢٢٣٩٧١٧ - ٢٢١١١٦٦
http://www.fikr.com/
e-mail: info@fikr.com

المعلوماتية سباق الألفية الثالثة ٢٠٠١

الطبعة الأولى
رجب ١٤٢٢هـ
أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١م

بسم الله الرحمن الرحيم

الأدوات النحوية في كتب التفسير

الأدوات النحوية في كتب التفسير/ تأليف محمود أحمد الصغير.- دمشق: دار الفكر، ٢٠٠١.- ٩٦٨ص؛ ٢٤سم.

١- ٤١٥,١ ص غ ي أ ٢-٢١٢,٣٥٣ ٣-العنوان

٤- الصغير

مكتبة الأسد

ع- ٢٠٠١/٩/١٨٢٧

المحتوى

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير خلق الله، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد، فتعد اللغة تعبيراً راقياً عن مشاعر الإنسان وأفكاره، وركيزة أساسية في التواصل البشري، تحظى باهتمام معظم العلماء، فيدرسونها في مناحيها المختلفة، ويتعرفون بها أحوال أصحابها، ويقفون على خصائصهم النفسية والاجتماعية.

وقد كان الباحثون - وما يزالون - يولون العربية اهتماماً واضحاً، ويبذلون في جوانبها المتعددة، من نحو وصرف ونقد وبلاغة وأسلوب جهوداً مضنية، حتى كاد العرب منهم يفرغون فيها طاقاتهم تعبيراً عن حب عميق للغة القرآن، وغيرة آسرة على كلام الآباء والأجداد.

وإذا كان القدماء منا قد عبروا عن فهمهم اللغوي، وبذلوا ما في وسعهم، فجمعوا وصنفوا ونظّروا، فإن الأحفاد لم يكونوا أقل منهم عطاء واهتماماً. فنحن ما زلنا نطالع كثيراً من الدراسات اللغوية والنحوية، والرسائل الجامعية تتوافد تترى، تحقق المخطوطات، وترتب أخبار النحويين وآراءهم، وتدرس الظواهر والأساليب تطبيقاً وتنظيراً. غير أن معظم هذه الدراسات ما تلبث أن تخمل ويذهب بريقها، فلا تأخذ مواقعها في سلم العربية وتطور ظواهرها، وذلك لافتقارها إلى الناظم الذي يضبطها، والأسس التي تنطلق منها، وتسدد

خطاها، ولتعلق أغلبها بالأشخاص وربط مناهجها بآرائهم، بعيداً عن الأفكار والمسائل التي تنهض بها العلوم، وترقى بنتائجها المفاهيم والمباحث.

إن أكثر هذه الجهود، على أهميتها، تفتقر إلى مبدأ التراكم في البحث العلمي، وهذا التراكم يقوم على الفصل والتحديد في المراحل الزمانية المدروسة، وعدم الخلط في الجهود اللغوية، وفي مستوياتها ومنطلقات أصحابها وتوجهاتهم في الفروع المختلفة. وثمارُ هذا الفصل والتحديد هو ماتُمحّص به الآراء والمذاهب، وتبنى عليه المواقف، ويكون به الحكم السديد على التراث، وتتضح الفائدة أو عدمها في مذاكرته أو إهماله.

إن علم النحو العربي، مثلاً ما يزال حتى اليوم أسير سيبويه في (الكتاب)، بل وقر في وجدان معظم العلماء أنه قرآن النحو الذي لن يتغير، ومن أراد أن يضع كتاباً بعده فليستحي. وعلم الأدوات ما يزال أيضاً رهن ابن هشام في (المغني)، حتى ظن الناس أن هذا العلم بدأ وانتهى بهذا الرجل، وذلك على الرغم من مضي القرون وتعاقب الأجيال، وتبدل المجتمع، وتطور أساليب التعبير. ولو أنعمنا النظر في كتاب هذا الأخير، لوجدناه خليطاً من المستويات اللغوية والاتجاهات الفنية والعلمية في الآراء والمفاهيم وتقسيمات الكلام، ونقولاً متفرقة عن السابقين، ومتابعة حرفية للمرادي في (الجنى الداني).

فهذان الكتابان - وهما الناضجان في هذا الشأن - لا يرقيان في الواقع إلى التمثيل الحقيقي لجانب الأدوات، ولا يعبران تعبيراً دقيقاً عن مشكلاته وظواهره، واتجاهاته في المجالات اللغوية المتعددة، التي تزخر العربية بها، كالشروح الشعرية والفقه والأصول والنقد والبلاغة، بل هما يفتقران إلى كثير من جهود المفسرين، وإلى المعاني الكثيرة والدلالات الغنية التي تميز هذا القسم من أقسام الكلام. فهو مجال حيوي للربط متعدد الوظائف، ووسيلة جوهرية لإنشاء الأساليب وتمييزها، ومفتاح لفهم النصوص ورؤية أبعادها ومقاصدها، بل إنه المدخل الحقيقي لفهم النحو العربي برمته.

وقد ارتبطت أهمية هذه الأدوات بفهم القرآن ونصوصه، وترعرع علمها في ركاب المفسرين وقام على أكتافهم، إذ راحوا يتتبعون معانيها المختلفة ودلالاتها الجمالية المتكاثرة في خضم شروحهم لمعاني التنزيل ووقوفهم على أحكام آياته. وقد بدا لي أن العودة إلى هذه الكتب هي أحسن مايؤصل لعلم مستقل في مجالها؛ لأنها أقدم من عرض لظواهره ومسائله، وحقق له التنظير والتطبيق على أتم النصوص وأبلغها في قرون طويلة، فتحددت معالم النشأة والتطور والنضج.

إنها، إذن عودة إلى منابع هذا العلم الصافية، لتأصيل حلقة من أهم حلقاته المكوّنة، والوقوف على خصائصه وسماته، وتتبع مشكلاته وأساليبه، وعلائقه بعلم التفسير، واستقصاء جوانبه في المباني والأحكام والمعاني، التي قصرت الكتب المختصة في إبرازها وتحديدها. وقد دفعني إلى ذلك أيضاً معرفتي بخصوبة هذه الكتب بالمعاني واللفتات البلاغية، والإشراقات التعبيرية المبدعة، والأسرار الخفية في تمييز أساليب القرآن وبيان مكامن جماله وإعجازه.

ولست أدعي هاهنا الريادة في هذا الميدان، حيث سبقتني محاولات متعددة لبعض القدماء والمعاصرين، ولكن معظمها كان جزئياً بعيداً عن الاستقصاء والتتبع والفصل، اللهم ما خلا عملاً كبيراً يذكره الجميع بالاعتزاز والتقدير، وهو (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) لعبد الخالق عضيمة، رحمه الله، حيث خص هذا الباحث بمجلدين، الحديث عن الأدوات في القرآن الكريم، ولكن عمله كان أقرب إلى المعجمية منه إلى الدراسة العلمية التي تبنى على المشكلات والظواهر، كما جمع فيه بين طوائف من آراء كتب النحو والتفسير والأعاريب والشعر واللغة، وأهمل جهود عدد من المفسرين، كالطبري والرازي والنسفي والبيضاوي وغيرهم.

يقول في مقدمته: «فهذا بحث رسمت خطوطه، ونسجت خيوطه بقراءاتي التي استهدفت أن أصنع للقرآن معجماً نحوياً صرفياً»[1]. ويقول: «أما في دراسة

---

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/١.

حروف المعاني فكنت أبدأ بقراءة ماذكره النحويون عن الحرف مبتدئاً بكتاب سيبويه ومنتهياً بابن هشام»[١]. فهو إذن يسعى إلى أسلوب القرآن في كل جوانبه النحوية، ويرصد استخداماته وأساليبه في جهود العلماء مطلقاً، وأنا أسعى إلى الأدوات خصوصاً في جهود المفسرين ضمن حقبة محددة.

وقد جعلت غايتي في سبعة قرون ونيف، فوقفت عند أبي حيان، الذي يعد آخر المبدعين من المفسرين والنحويين، الذين يهتمون بهذه المسائل، وتركت ماتلاه من التفاسير المتأخرة، التي غلب عليها طابع التعقب والتلخيص، فضلاً عن إغفالها للجوانب النحوية، وسلوكها مسالك أدبية واجتماعية وتعليمية.

لقد استهدفت في هذا البحث خمسة عشر تفسيراً مطبوعاً مما وقفت عليه، هي: (مجاز القرآن) لأبي عبيدة، و(معاني القرآن) للفراء، و(معاني القرآن) للأخفش، و(جامع البيان) للطبري، و(معاني القرآن وإعرابه) للزجاج، و(تنزيه القرآن) للقاضي عبد الجبار، و(الكشاف) للزمخشري، و(مجمع البيان) للطبرسي، و(مفاتيح الغيب) للرازي، و(الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي، و(أنوار التنزيل) للبيضاوي، و(مدارك التنزيل) للنسفي، و(تنوير المقباس) للفيروزآبادي، و(البحر المحيط) و(النهر الماد) لأبي حيان. وغاب عني تفسيران حين الدراسة، هما: (التبيان في تفسير القرآن) لأبي جعفر الطوسي (ت٤٦٠هـ)، و(المحرر الوجيز) لابن عطية الأندلسي (ت٥٤٣هـ). وكان عزائي في غيابهما أن الطبرسي نقل في مجمعه آراء شيخه الطوسي، فيما نقل أبو حيان أهم آراء ابن عطية. أما سائر تفاسير هذه الحقبة فلم يكن فيها غناء.

وقد قمت إلى هذه الكتب المطولة أستطلعها، فإذا أنا أمام آراء جمة ومسائل غزيرة، تعالج جوانب الأدوات وتعرض بصور مختلفة ظواهرها ومشكلاتها، في المباني والأحكام النحوية والمعاني، فجمعت الأقوال، واستقصيت أحوالها، وأضفت إليها بعض ما يتصل بها من مباحث العربية وفنون التفسير، لتوضيح

---

(١) المصدر نفسه ١/٤.

أبعادها وتتميم صورتها، حتى إذا تم لي ذلك حللت الآراء، وفصلت المسائل، وتتبعت المشكلات، وسجلت الملاحظات الجزئية والعامة، ثم أعدت تنظيمها وفق تقسيمات تناسب طبيعة مادتها، فجاءت في تمهيد، وأربعة أبواب، وخاتمة.

التمهيد: وفيه عرضت لعلاقة التفسير بعلوم العربية والأدوات، ووقفت عند بدايات هذه العلاقة، وتتبعت مظاهرها والمراحل التي قطعتها، والآثار التي خلفتها في العلمين. ثم عالجت مفهوم الأداة في اللغة والاصطلاح، وبينت جهود النحويين في هذا المجال، متخذاً منها النواة في تحديد المادة العلمية المدروسة.

الباب الأول: وتوقفت فيه عند مباني الأدوات، وقسمته إلى فصول ثلاثة تستغرق مشكلاته، فكان:

الأول: لتأثيل المباني، وفيه تناولت مسائله في البساطة والنحت والتركيب، وجمعت دلائله اللغوية المتعددة، وذكرت الأبنية المتفق على بساطتها، فجئت بالأحادية، فالثنائية، فالثلاثية.

والثاني: جعلته للغات فيها، فجمعت الأشكال المختلفة للهجات العرب وقراءات القرآن الكريم مشهورها وشاذها، وقسمتها إلى مبان ورد ذكرها قراءات ولغات، وإلى لغات بعيدة عن القراءات. وحاولت ربط هذه اللغات بأصحابها من قبائل العرب وبمذاهب القراء واختياراتهم.

والثالث: للبنى الصوتية، التي تتناول الأداة في بيئتها السياقية، وتلاحظ علائقها بما قبلها وما بعدها في التركيب، وتتبع أثرها وتأثرها، وما يطرأ عليها من حذف وزيادة وإدغام ووقف وإمالة، وما ينتج عن ذلك في الرسم. وقد عقبت على هذه المباحث بلمحة، تبرز معالم نظرتهم الكلية في هذا الجانب.

الباب الثاني: وعرضت فيه أحكامها النحوية، وما قيل في أوضاعها واستخداماتها، وآثارها اللفظية وصلاتها بسائر عناصر التركيب، وكذلك الخلافات في طبائعها وعملها، وعلل ذلك وأقيسته. وقسمته إلى فصلين:

الأول: للأدوات المهملة، حيث عالجت الأدوات المختصة بالأسماء، والمختصة بالأفعال، وبالجملة، والأدوات غير المختصة، التي تقع في كل المواضع من التركيب، ورتبتها على أبنيتها، فبدأت بالأحادية، فالثنائية، فالثلاثية، فالرباعية، فالخماسية.

والثاني: للأدوات العاملة، فتحدثت عن الأدوات الجارة، ثم عن الجازمة، فالناصبة، فالتي تنصب وترفع، فالتي ترفع وتنصب. ثم أتيت على عناصر التقارب واللقاء بين هذه الوحدات، وبينت الملامح العامة لجهودهم في الأحكام.

الباب الثالث: وخصصته للمعاني، وجعلته في ثلاثة فصول:

الأول: لمعاني التخصيص النحوية، وفيه عرضت للظرفية، والاستثناء، والاستدراك والإضراب، والسببية والتعليل، ومعاني حروف الجر، وبعض المعاني المتفرقة. وقد جمعت في هذه الأقسام الأدوات التي تفيد هذه الدلالة بالأصالة والفرعية، وحاولت جاهداً جمع المتفرق تحت عنوانات متوازية، فقسمت مثلاً دلالات حروف الجر إلى معاني: الاختصاص، والاستعلاء، والاستعانة، واستغراق الجنس، والإلصاق، والبدل، والتبعيض، والتبيين، والتبليغ، والتعدية، والمجاوزة، والمقابلة، والوجوب. وفي المعاني المتفرقة، جمعت التعريف والتحلية، والتقليل والتكثير، والتسويف، ومعاني أدوات الصلة. وذلك في محاولة لضبط اتجاهات المعاني المتنامية في ثمار الاتجاه التطبيقي.

والثاني: جعلته لمعاني الأساليب النحوية، وقسمته إلى قسمين: الأساليب الخبرية، وفيه عرضت للعطف والتوكيد والنفي والجواب والشرط، والأساليب الإنشائية، وعرضت للاستفهام والأمر والنهي والعرض والتحضيض والتمني والترجي والنداء والتعجب.

والثالث: أظهرت فيه مشكلات المعاني العامة، ففصلت القول في تأثيل المعاني وتطورها ونيابة الأدوات، وأثر حروف الجر في معاني الأفعال،

والتضمين، وتتبعت ظواهر المعاني في التفسير، فبينت القيمة التعبيرية للأدوات في التفسير ونشأتها فيه، وصلاتها بالأحكام الفقهية، والمذاهب الفكرية، ومظاهرها البلاغية، في دقة الانتقاء وأسرار المخالفة والدلالات الجمالية.

الباب الرابع: وكان للتقويم والنقد، وجعلته في فصلين:

الأول: وفيه تناولت تقويم جهودهم، فعرضت لمناهجهم في المعالجة، ولمظاهر التنظير والتطبيق، وللاستدلال، والخلاف. وتتبعت مصادرهم في النصوص اللغوية وآراء العلماء، فبينت احتجاجهم بالقرآن والشعر والحديث النبوي وأخبار الصحابة وكلام العرب والأمثال والعبارات المصنوعة، ثم قومت مناهجهم، التي بدا فيها التكرار وبعض التناقض والأوهام والتمحل والتزيد وغموض الأحكام وقسوتها.

والثاني: وقفت فيه عند المسائل اللغوية، فبينت مفهوم الأداة عندهم، والمصطلحات التي استخدموها، ثم حاولت إظهار قيمة آرائهم في المباني والأحكام والمعاني، بالمقارنة مع الكتب المختصة بهذا الشأن في ميدان العربية.

الخاتمة: وفيها عرضت لخلاصة الآراء، وأبرز النتائج التي توصلت إليها.

أما المنهج الذي اتبعته، فكان تاريخياً صرفاً، لا أثر فيه للحدود أو المذاهب المسبقة. فقد رتبت الآراء في كل باب وفصل وفقرة وأداة، على حسب سنوات وفيات أصحابها، وقلما قدمت شخصاً على آخر إلا لمناسبة تقتضيها طبيعة المسألة أو تقارب زمن تأليف الكتب، كما هو الأمر بين الفراء وأبي عبيدة والأخفش. وربطت قيمة الرأي بمن سبق إليه، وعطفت عليه من تابعه، ولاسيما في المسائل الخلافية والظواهر القليلة الشواهد، واكتفيت من الأمثلة بما يوضح الغاية، فقدمت القرآن الكريم، وشفعته بالحديث النبوي والشعر وما إلى ذلك، وحرصت على استيفاء هذه النماذج، وأشرت إلى حجم استعمالاتها بعبارات محددة عموماً، وأحلت على مواضعها في حواشي البحث.

وكنت أقدم لكل فقرة ما يعين على توضيحها، ثم أفصلها، ثم أجمل نتائجها. وكنت أحصر النصوص المقتبسة عموماً، إلا ما كان يثقل على الكلام فأحرره لضبط بعض الكلمات والأدوات مع إظهار نهايته. وقد استعملت المصطلح القريب الشائع، وشرحت الكثير من مصطلحاتهم لإظهار التطور الذي طرأ على استعمالاتها ودلالاتها.

وقد أوليت النصوص والآراء وأصحابها اهتماماً، فخرجت النصوص الشعرية والحديثية والقراءات من مصادرها، ولم أعبأ باختلاف الروايات المتعددة، اللهم إلا ما كان له علاقة بموضع الشاهد. ففي الحديث، عدت إلى كتب الصحاح للبخاري فمسلم فكتب السنن، حتى إذا فاتني نص رجعت إلى كتب الغريب فيها. وفي الشعر، عدت إلى الدواوين المحققة للشعراء فغير المحققة، فكتب الاختيارات القديمة والمتون النحوية واللغوية. واكتفيت بالأشهر من الأقوال في نسبة الشواهد، وبإشارة واحدة لأقدم هذه الكتب، وجعلت اسم الشاعر في المتن إلا ما كان مقتبساً بنصه، فجعلته في الحاشية. وفي القراءات، عمدت إلى اسم القارئ المتقدم إذا كان للقراءة أكثر من قارئ، وذكرت غير واحد لأغراض ملحة، وجعلت القراءات المخالفة لرواية حفص بين هلالين عاديين. وترجمت للأعلام بكلمات قليلة، واكتفيت في معظمهم بتاريخ الوفاة، رائدي في ذلك الإيجاز والاقتصاد خشية على الحواشي أن تترهل.

أما مصادر البحث، فكانت كثيرة، عمادها كتب التفسير التي سبق ذكرها، وكتب في معاني الأدوات، كـ(الأزهية في علم الحروف) للهروي، و(رصف المباني) للمالقي، و(الجنى الداني) للمرادي، و(مغني اللبيب) لابن هشام. وكتب في النحو، أبرزها (الكتاب) لسيبويه، و(المقتضب) للمبرد، و(إعراب القرآن) للنحاس. ودراسات كثيرة في التفسير، أشهرها (التفسير والمفسرون) للذهبي و(علوم القرآن) لصبحي الصالح. وكتب القراءات القرآنية، مثل

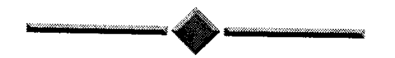
(السبعة في القراءات) لابن مجاهد، و(حجة القراءات) لابن أبي زرعة، و(المحتسب في شواذ القراءات) لابن جني، و(المختصر في شواذ القرآن) لابن خالويه. وكتب التراجم، كـ(غاية النهاية في طبقات القراء) لابن الجزري، و(معرفة القراء الكبار) للحافظ الذهبي، و(تهذيب التهذيب) لابن حجر العسقلاني، و(إنباه الرواة) للقفطي، و(الوافي بالوفيات) للصفدي، ودواوين الشعر وكتب الاختيارات الأدبية القديمة. كما أفدت من مصادر كثيرة ومتنوعة في علوم القرآن والعربية من غير أن تكون الفائدة نصية. وقد عمدت إلى اختصار عنوانات هذه المصادر في الحواشي مستخدماً أبرز الكلمات منها، أو من أسماء مؤلفيها.

لقد كانت صحبتي للأدوات في كتب المفسرين شاقة طويلة، فيها عانيت الكثير في فهم مقاصدهم ومذاهبهم، واقتباس النصوص المطولة واقتطاعها من سياقاتها دون المساس بأهدافها، وكذلك في جمع الآراء الجزئية والعبارات المبتورة والغامضة، وفي تخريج الشواهد، وتحليل الآراء وتقسيمها وتوزيعها على أبواب الرسالة وفصولها. غير أن هذا العناء كان ممزوجاً بحب العربية لغة القرآن، وبالرغبة في الوصول إلى نهاية مرضية، وتحقيق ما كنت أصبو إليه.

ولم يكن لي أن أنجز ما أنجزت إلا بعون الله -عز وجل- وعظيم هديه وتوفيقه، وبمساندة أستاذي الفاضل الدكتور مصطفى صالح جطل، الذي تكرم بالإشراف على هذا البحث ومناقشته، وكذلك الأستاذ الدكتور فخر الدين قباوة، الذي أشرف على مرحلة منه. ولا يسعني في هذا المقام أيضاً إلا أن أذكر بالعرفان والشكر جميع أساتذتي، الذين أسهموا في تكويني العلمي في المرحلتين: الجامعية الأولى، والعليا في كلية الآداب بجامعة حلب.

وبعد، فهذا عملي وهذا جهدي في سنوات، لم أدخر فيها السعي إلى ما يرقى بهذا البحث ويغنيه ويخدمه، فإن أكن وفقت وحققت الغاية فلله الحمد، وإن لم يكن فالكمال لله وحده، وهو حسبي ونعم الوكيل.

الكويت في: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م



التمهيد

الأدوات عند المفسرين

١- التفسير وعلوم العربية

٢- التفسير وعلم الأدوات

٣- الأداة لغة واصطلاحاً



١ - التفسير وعلوم العربية

إنّ بين التفسير وعلوم العربية علاقة وثيقة، يعرفها كلّ من ألمَّ بتاريخ القرآن وعرض لنشأة تلك العلوم. ومن الذائع أن الدراسات اللغوية والنحوية إنّما نشأت خدمة للقرآن الكريم وصوناً له، وتيسيراً للغته، وتوضيحاً لمعانيه ونشرها في صفوف المسلمين، على اختلاف قدراتهم وتنوع مشاربهم ولهجاتهم. على أن هذه العلاقة مرت بأطوار مختلفة، حددت سماتها وعمقها، وأهميتها في تاريخ التفسير.

لقد أخذ النبي - ﷺ - على عاتقه مهمة تفسير القرآن، إلى جانب إقرائه وتعليمه وبيان أحكامه، فكان يفسر لصحابته - رضوان الله عليهم - معاني بعض الآيات، ويقفهم على معاني ما استغلق من ألفاظها، ويبين لهم أسباب النزول. ثم عهد إلى صحابته من بعده بهذه المهمة، يروون عنه هذه التفسيرات والأقوال والمناسبات. ثم أخذ التابعون هذه الأقوال، وتداولوها، ورووها شبه أحاديث لايأتيها التزيّد، لأنه قرّ في وجدان معظمهم أن تفسير كلام الله لا يقل قدسية وشرعية عن حديث رسوله، وأنه لا يجوز فيه الاجتهاد.

وكان يغلب على هذه التفاسير الطابع اللغوي. فالرسول الكريم يبين معاني بعض الألفاظ الغريبة، إلى جانب شرح المعنى العام وبيان المناسبة. رُوي[1] أن أعرابياً سأله عن معنى (الظلم) في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢/٦]، ففسره له بالشرك، واستشهد لذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣/٣١] .

---

(١) صحيح البخاري ٧١/٦ (كتاب التفسير).

وإذا كان الرسول - ﷺ - قد فعل هذا، فإن معظم الصحابة قد تورّعوا عن مثله، والتزموا أقوال الرسول وتفسيراته. فقد روت الأخبار أن أبا بكر (ت١١هـ)، وعمر بن الخطاب (ت٢٣هـ) - رضي الله عنهما - تحرجا من التفسير، ورفضا الخوض فيه، فيما كان عبد الله بن عباس (ت ٦٨هـ) - رضي الله عنه - جريئاً في ذلك، لما يتمتع به من موهبة لغوية متقدمة، شهد له فيها عبد الله بن عمر (ت٧٣هـ) وعدد من الصحابة، إذ كان يفسر كثيراً من غريب القرآن ويشرح معانيه ويقرنه بأشعار الجاهليين، حتى عده كثير من الدارسين رائد المدرسة اللغوية في التفسير، ومن أقواله: ((إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشعر، فإنّ الشعر ديوان العرب))[1] .

على أن هذه المحاولات اللغوية لم تكن نسيج وحدها، فقد أعقبتها محاولات أخرى، قام بها كوكبة من التابعين والعلماء. ولعل أبرز تلك المحاولات ما نجده لدى أبي عبيدة (ت٢١٠هـ) في صنيعه (مجاز القرآن)، إذ قرر معظم الدارسين أن هذا الكتاب في التفسير، لأنه يقوم على المعرفة اللغوية أولاً، وعلى دلالات الألفاظ القرآنية ومعاني الأشعار المشابهة لأسلوب القرآن وألفاظه.

وقد تلا كتاب المجاز هذا جهد أبي الحسن الأخفش (ت٢١١هـ) في (معاني القرآن)، وهو محاولة أغزر مادة، وأكثر تطوراً وعمقاً من تجربة أبي عبيدة، فقد أفاد هذا من كتاب الأخير وطوره معتمداً ألفاظ العربية وأساليبها وأشعارها.

وكانت أيضاً محاولة الفراء (ت٢٠٧هـ)، وهي بحق أوضح المحاولات وأنضجها، لأنه استمدّ عناصرها من القرآن والحديث النبوي والروايات، إضافة إلى الثروة اللغوية من أفياء العربية. وقد ذكرت لنا المصادر أسماء عدد من العلماء الذين خاضوا في معاني القرآن، وألفوا فيها في هذه الحقبة، من أمثال واصل بن عطاء[2] وأبي جعفر الرؤاسي[3] .

---

(١) غاية النهاية ١/٢٤٦ .

(٢) هو أبو حذيفة المعتزلي، المعروف بالغزال. مولى بني ضبة. كان أحد الأئمة البلغاء المتكلمين في علوم الكلام وغيرها، وله من التصانيف كتاب: (في المنزلة بين المنزلتين). توفي سنة ١٣١هـ. فوات الوفيات ٢/٦٢٤-٦٢٥.

(٣) محمد بن الحسن وهو ابن أخي معاذ الهراء. من موالي محمد بن كعب القرظي، وأول من وضع من الكوفيين كتاباً في النحو. توفي في أيام الرشيد. معجم الأدباء ١٨/١٢١-١٢٢.

ولا يكاد يختلف تفسير الطبري (ت٣١٠هـ) الذي ألفه في القرن الثالث وكتاب الفراء، اللهم إلا في هذه السلاسل المتينة من الأسانيد التي تصل التفسيرات بأصحابها؛ لأن من المعروف أن الطبري قد نقل جهود الفراء اللغوية والنحوية والأسلوبية، وترسّم خطاه في التفسير والمعالجة، مثلما ترسم في التفسير الأثري طريقة يحيى بن سلام التيمي البصري[١]، الذي وضع في القرن الثاني تفسيراً للقرآن، يقع في ثلاثين جزءاً أيضاً[٢].

في هذه الجهود جميعاً، تبدو العلاقة بين التفسير وعلوم العربية طبيعية جداً، إذ لا مجال لفصم هذه العلوم عن التفسير أو اعتبارها عنصراً دخيلاً، كما أنه لا مجال لجعلها ركناً من أركان التفسير بالرأي، خلافاً لبعض الباحثين الذين يرون في ابن عباس رائد التفسير بالرأي، لأنه استعان باللغة في كثير من تفسيراته، وفي أبي عبيدة وريثاً لمذهبه في كتابه (المجاز)، وفي الفراء والأخفش والطبري من يخلط التفسير المأثور بالتفسير بالرأي في مصنفاتهم[٣].

إنّ العلاقة بين القرآن وتفسيره اللغوي والمعنوي، حميمة لا يمكن فض اشتباكها. فالقرآن نزل بلسان عربي مبين، ومن تصدى لتفسيره عربي صريح أو عالم فصيح، والناس متفاوتون في قدراتهم اللغوية والثقافية والمعرفية، يحتاجون إلى تقريب البعيد وتوضيح الغامض، والشقّة ابتعدت بعهد الرسول وبمهده، ولم يكن من سبيل إلى التفسير إلا بالتقريب والموازنة والمقارنة بالأساليب اللغوية الأخرى. فلا نعتقد أن ابن عبّاس قد قال برأيه عندما فسر بعض المفردات الغريبة بالشعر، وأن أبا عبيدة والفراء والأخفش ومن لف لفهم قد قالوا برأيهم عندما فسروا معاني القرآن، وإن أهملوا ذكر أسانيدهم؛ لأنهم كانوا حريصين كل

---

(١) روى الحروف عن أصحاب الحسن البصري، عن الحسن بن دينار وغيره. وله اختيار في القراءة... نزل بالمغرب، وسكن إفريقية دهراً وسمع بها الناس كتابه في تفسير القرآن. وليس لأحد من المتقدمين مثله. توفي سنة ٢٠٠هـ. غاية النهاية ٢/٣٧٣.

(٢) التفسير ورجاله ٤١-٤٣.

(٣) مناهج في التفسير ٧٩-٨٠ .

الحرص على ربط التفسير اللغوي والأسلوبي بالمأثور عن الرسول الكريم وصحابته. ففي كتبهم إشارات غنية وعبارات مطولة، توضح مدى التزامهم هذا الأثر وتقيّدهم به، وتعبر عن إيمانهم العميق بمراميه واتجاهاته. والطبري لم يخرج عن هذه الحقيقة، لأنه ورث جهود الفراء جميعاً، ورصف أسانيد التفسير بدقة عجيبة، وأرسى في كتابه (جامع البيان) أصول التفسير بالمأثور، رغم كثير من معالجاته اللغوية والنحوية والأسلوبية.

إن مصطلح التفسير بالرأي كبير على جهود ابن عباس، وعلى غيره ممن سلك سبيله وطوره. وما يمكن قوله هو أن هؤلاء جميعاً قد اجتهدوا في ظل لغة القرآن وأفياء الشريعة، وأوضحوا ما سكتت عنه الروايات والأسانيد المعزوة أسوة بالاجتهادات الأخرى الملتزمة، فكان التفسير وعلوم العربية في جهودهم حقيقة واحدة لايمكن فصلها.

وثمة شيء آخر يبدو لنا يؤيد هذه الحقيقة، هو أن علم العربية أو ظواهره أقدم من التفسير، وأن هذا العلم، بكل أبعاده، كان أداة التفسير وغايته في وقت واحد، إذ لا يعقل أن يطفو فجأة علم تام الأركان عندما تدعو حاجة ملحة. فهناك ظواهر متعددة، وملاحظات قديمة متفرقة، تخترق الحجب المعهودة، وتصل إلى ما قبيل الإسلام وبداياته، نستطيع أن نقول: إنها انتظمت وتوهجت عندما دعت الحاجة الملحة إليها. فقبل رحيل العلماء إلى البوادي لجمع اللغة، كان هناك شيء من المعرفة بأصول هذه اللغة، وكانت هناك معرفة بلغة العرب ولهجاتها، وتذوق لمعانيها ومواطن جمالها، ولولا هذه الظواهر ما نهضت علوم العربية هذا النهوض الشامخ.

ويقوي ذلك ما ترويه كتب الأخبار والتفسير، من معرفة عدد من الصحابة والتابعين والمفسرين الأوائل لبعض أصول العربية ومعانيها معرفة ظاهرة. فقد نقلت عن النبي ﷺ وأصحابه، وعن ابن عباس وأبي مالك[1] وسعيد بن المسيب (ت ٩٤ هـ) وسعيد بن جبير (ت ٩٥ هـ) ومجاهد (ت ١٠٤ هـ)

(١) هو الأشعري وله صحبة ورواية، اختلف في اسمه فقيل كعب بن مالك، وقيل كعب بن عاصم. يعد في الشاميين، روى عنه عبد الرحمن بن غنم وأبو سلام. الاستيعاب في معرفة الأصحاب ١٧٤٥.

والحسن البصري (ت ١١٠ هـ) وقتادة (ت ١١٧ هـ) والسدي (ت ١٢٧ هـ) وابن زيد[١] وابن جريج (ت ١٥٠ هـ) وسفيان [٢] بن عيينة وعمرو[٣] بن فائد وزهير[٤] بن محمد، تفسيرات[٥] لآيات من القرآن تضوّع منها روائح إدراك سليم لمعاني القرآن وأسراره، وتفتح في معرفة جوانبه النحوية والأسلوبية وبعض المصطلحات. وفي هذا دلالة على قدم هذا العلم وتوغله ورسوخه، وهذه الجهود تتقدم جميعاً ثمرة سيبويه (ت ١٨٠ هـ) في (الكتاب)، وترتدّ إلى القرن الأول ومطالع الثاني، كما أسلفنا.

وتتالى الأحداث، وتتعاظم الأمة، وينشأ وضع جديد تتطور فيه علاقة التفسير بعلوم العربية. فمع تطور الأمة وتقدمها، تشتدّ الحاجة إلى التفسير، وذلك انطلاقاً من عوامل متعددة، لعل أبرزها زيادة عدد المسلمين، وتوزعهم في البلاد الإسلامية المترامية الأطراف، وبعد الشقة بالرسول وصحابته، واندلاع نار الفتنة في صفوف المسلمين وانقسامهم إلى شيع وأحزاب، وعودتهم إلى القرآن لالتماس الأدلة والبراهين. هذه العوامل مجتمعة يمكنها أن تفسر لنا ظهور العلوم

---

(١) هو محمد بن زيد بن محمد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي المدني. روى عن العبادلة الأربعة، وروى عنه بنوه الخمسة. تهذيب التهذيب ١٧٢/٩.

(٢) هو ميمون أبو محمد الهلالي الكوفي الإمام المشهور. عرض القرآن على حميد بن قيس الأعرج وعبد الله بن كثير، وروى القراءة عنه سلام بن سليمان وآخرون. توفي سنة ١٩٨ هـ. غاية النهاية ٣٠٨/١.

(٣) هو أبو علي الأسواري البصري، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، وروى عنه حسان بن محمد الضرير وبكر بن نصر العطار. غاية النهاية ٦٠٢/١.

(٤) ذكر ابن عبد البر في (الاستيعاب) أن زهيراً هذا راو للحديث كثير الخطأ، فقد روى عن عبد الله بن محمد بن عقيل، وروى عنه موسى بن إسماعيل. انظر ص ١٧٤٥.

(٥) انظر الطبري ٤٤٨/١ و ٤٥٢ و ٥١٣ و ١٣٧/٧ و ٣٠/٩ و ١٠٦/١٠ و ٩٦/١٩ و ١٢٠/٢٠ و١٠٤/٢٣ و ١١٩ و ١٤٥ و ١٠٠/٢٩ و ١٧٣ والكشاف ٧١٣/٢ والمجمع ١٧٦/٥ و١٢٤/٢٩ والرازي ٢٠٤/٣ و ٢١٥/١١ و ١٦٤/١٧ و ٢١٤/١٩ والقرطبي ١٥٢/٦ و ١٨٤/٧ و ٢٥٥ و٢٩٢/٩ و ١٩١/١١ و ٣٤٠ و ١٣٩/١٢ و ٣١٨/١٣ و ٢٩٣/١٤ و ٩٩/١٦ و ١٠٥ و٢٦٨/١٧ و ٢٧٩/١٨ و ٢٩٩ و ٩١/١٩ و ٢٨٦ و ٤٣/٢٠ و ٦٦ و ١٨٥ و ١٨٧ والنسفي ٢٠٥/٤ و ٢٧٩ والبحر ٣٣٧/٢-٣٣٨ و ٢٨/٥ و ٤٥٤ و ٩٢/٧ و ١٨٠ و ٣٧٦ و ٢٩/٨ و١٥١ و ٣٥٥ و ٣٦٣ و ٣٩٣ و ٤٩٢.

العقلية، والحاجة إلى التزود بالثقافات الأجنبية والتسلح بالفلسفة وعلم الجدل، وظهور ما يسمى بالتفسير بالرأي.

كان التفسير بالرأي ثمرة من ثمار العلوم العقلية، وقد تنوعت كتب هذا اللون من التفسير، وسارت في اتجاهات مختلفة، توافق في مضمونها واستنتاجاتها العقائد المذهبية والاختلافات الحزبية، فبدت فيها أفكار التشيع والاعتزال والتصوف، وظهرت فيها آثار النحل والأهواء، وأخذ كل مفسر يخضع النص لنظراته ونوازعه، ويعيث فيه تأويلاً وتقديراً، بما ينسجم مع تلك النوازع. وكان من الطبيعي أن يستعين هذا أو ذاك منهم بعلوم العربية، من نحو وصرف ولغة وبلاغة في تفسيره، مثلما يستعين بأقوال الحكماء والفلاسفة، أو بالأخبار والأحاديث النبوية، حتى غدت الاستعانة بعلوم اللسان أهم ما يوجه التفسير.

لقد غدا التفسير علماً، له أصول وأدوات ورجال بعد أن كان حديثاً ورواية، وأصبح معظمه غايات ومذاهب، بعد أن كان لمعرفة الأحكام وأسرار الإعجاز، وأصبحت علوم العربية فيه أدوات ودلائل، بعد أن كانت شكلاً له ومادة. ومما ساعد على ذلك نضج هذه العلوم، واستقرار أغلب أصولها، وبروز أهميتها في عدد من الحقول الثقافية والشرعية. فنحن قل أن نجد مفسراً، أيّاً كان مذهبه، لا يستعين بعلوم العربية في بيان معاني التنزيل، كما قل أن نجد تفسيراً تخلو مقدمته من بيان أهمية هذه العلوم وضرورة إتقان المفسر لها. قال أبو حيان (ت ٧٤٥ هـ): «فلنذكر ما يحتاج إليه علم التفسير من العلوم... فنقول: النظر في تفسير كتاب الله تعالى يكون من وجوه: الوجه الأول: علم اللغة اسماً وفعلاً وحرفاً... الوجه الثاني: معرفة الأحكام التي للكلم العربية من جهة إفرادها ومن جهة تركيبها، ويؤخذ ذلك من علم النحو»[1] .

---

(١) البحر ١/٥-٦.

لقد غدت علوم العربية ركناً من أركان التفسير، بل ركناً جوهرياً، لا يقل أهمية عن شرط موافقة القراءة القرآنية لوجه من وجوه العربية. فإذا كان فيما مضى شكل التفسير، فهو الآن عنصر ضابط يسهم في جلاء معالم القرآن اللغوية والأسلوبية والشرعية والمذهبية.

ولكن الأمر لم يقف عند هذا الحد، فقد تطاولت أهمية هذه العلوم لدى كثير من المفسرين وأمست وكدهم، بل شغلهم الشاغل في التفسير، فأطلقوا يدها، وجعلوها مدخلاً أساسياً إليه وعصاً سحرية فيه - وذلك انطلاقاً من معرفة كبيرة لأصولها وفروعها، وولع شديد بأفانينها وأسرارها - فحشروا في تفاسيرهم معظم معارفهم النحوية واللغوية والبلاغية، وأقحموا كثيراً من مصطلحاتها، وأخضعوا نصوص القرآن وقراءاته لها، وجعلوها مجالاً رحباً للتطبيق. حتى إنّ كثيراً منهم منح الجانب النحوي أهمية خاصة، وجعل يعرب القرآن سورة سورة، وآية آية، وكلمة كلمة، مدفوعاً إلى ذلك بغاية التفسير، تقرباً من الله تعالى، وخدمة لكتابه وللمسلمين.

لقد تعددت الكتب التي سارت في هذا الاتجاه وتنوعت، فكان منها ما يغص بالجوانب النحوية واللغوية والصرفية، كالبحر المحيط، ومنها ما يغص بأفانين البلاغة من معان وبيان، كالكشاف الذي يرى صاحبه (ت ٥٣٨ هـ) أنه من دون علمي البيان والمعاني لا يمكن المفسر أن يتصدى لكتاب الله. قال: «إنّ أملأ العلوم بما يغمر القرائح، وأنهضها بما يبهر الألباب القوارح من غرائب نكت يلطف مسلكها، ومستودعات أسرار يدقّ سبكها، علم التفسير الذي لا يتم لتعاطيه وإجالة النظر فيه كل ذي علم... فالفقيه وإن برّزَ على الأقران في علم الفتاوى والأحكام، والمتكلم وإن بزَّ أهل الدنيا في صناعة الكلام، وحافظ القصص والأخبار وإن كان من ابن القِرِّية أحفظ، والواعظ وإن كان من الحسن البصري أوعظ، والنحوي وإن كان أنحى من سيبويه، واللغوي وإن علك اللغات بقوة لحييه، لا يتصدى منهم أحد لسلوك تلك الطرائق، ولا يغوص على

شيء من تلك الحقائق، إلاّ رجل قد برع في علمين مختصين بالقرآن - وهما علم المعاني وعلم البيان - وتمهل في ارتيادها آونة، وتعب في التنقير عنهما أزمنة»[١] .

لاشك إذن في أن علاقة التفسير بعلوم العربية قد اتسمت بالتطور والتبدل، ولم تكن نمطية ذات منحى واحد، كما يحب أن يراها بعض الدارسين، وهي أن هذه العلوم قد نشأت في ظلال القرآن والتفسير وظلت أداة له وخادمة، من دون أن يلاحظوا تطور هذه العلاقة، وينعموا النظر في تاريخها.

لقد بدأت علاقة علوم العربية بالتفسير هينة يسيرة، فكانت أداته ومادته في وقت معاً، ثم أصبحت منه ركناً بعد أن استقرت معالمه وأصوله، ثم غدت مدخلاً جوهرياً عند كثير منهم، وغاية تطبيقه لدى المعربين منهم خاصة. ونحن لا نعني بالطبع تطوراً تاريخياً حتمياً، إذ لا يمنع أن تتداخل المراحل بتداخل جهود المفسرين وتفاوت مستوياتها، ولكنه الإطار العام والتطور المنطقي الذي يفصح عنه تاريخ التفسير.

---

(١) الكشاف: الصفحة (ن) من الجزء الأول.

٣ - التفسير وعلم الأدوات

أشرنا فيما تقدم إلى أنّ العرب المسلمين كانوا على معرفة ظاهرة بأسرار العربية ومعانيها قبل تطور الأمة، وأنّ هذه المعرفة كانت نواة صالحة لنشأة علوم العربية. إنّ سلامة هذا التوجه تبدو لنا واضحة مرة أخرى في رصد تاريخ علاقة الأدوات بالتفسير وطبيعتها، بوصف هذا العلم لوناً من ألوان علوم العربية، بل هو من أخطرها شأناً وأكثرها قيمة ودقة، إذ تؤكد الروايات الكثيرة أن الرجال الأوائل كانوا على علم واضح بمعاني الأدوات، وما يشاكلها من ظلال معنوية وأسلوبية.

فقد نقلت بعض الكتب عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه (ت ٤٠ هـ) تقسيمه الكلام إلى اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى[١]، وعن أبي الأسود (ت ٦٩ هـ) معرفته لحروف الرفع والنصب والجر والجزم، وجمعه للحروف المشبهة بالفعل[٢]. ونقلت كتب التفسير عن ابن عباس رضي الله عنه وعدد من الصحابة والتابعين نصوصاً بالسند المتصل، تدل على أنهم كانوا يدركون معاني الأدوات ويحددون وجوهها بدقة تامة. فابن عباس يعرف أنّ «أوْ» ترد في بعض المواضع بمعنى «بَلْ»[٣]، وفي بعضها الآخر للتخيير[٤]. وأبو مالك صاحبه يعرف أنّ «لَولا» تأتي في كتاب الله بمعنى «هَلاّ»، ما عدا موضعين[٥]. وابن زيد يعرف أيضاً أن «لَعَلَّ» تكون في بعض المواضع للاستفهام[٦]. فهذه الأخبار وما يماثلها

(١) إنباه الرواة ١/٤.
(٢) نفسه ١/٤ و ١٦.
(٣) الطبري ٢٣/١٠٤.
(٤) الرازي ١١/٢١٥.
(٥) الرازي ١٧/١٦٤.
(٦) الطبري ١٩/٩٦.

- على تحفظ الباحثين في مصطلحاتها - تعد في الواقع دليلاً على نشأة مبكرة أيضاً لهذا الجانب من جوانب العربية، سبقت لقاءه للتفسير.

وكان من الطبيعي أن يعانق هذا العلم التفسير ويلتقي به، وأن يقف المفسرون الأوائل عند الأدوات، فيشرحوا معانيها ويفصلوا دقائقها، باعتبارها مدخلاً حيوياً إلى النصوص، وجانباً بارزاً في تحديد اتجاهات الآية، وسبيلاً دقيقة لبيان الأحكام وأسرار الجمال والإشراق ومكامن التأثير.

على أن هذه الوقفات لم تكن لذاتها، فقد جاءت عفوية في أثناء تفسيرهم العام للآيات، التي يرون أنها في حاجة إلى التفسير، حيث وردت جنباً إلى جنب الأخبار وأسباب النزول ومسائل الناسخ والمنسوخ. وكان لها في الغالب شكل السند الذي يرويها حديثاً في التفسير، لا معالجة نحوية خاصة، وقد غلبت هذه الطريقة على جهود المفسرين في القرنين الأولين، الذين وصلت إلينا جهودهم في الكتب اللاحقة، بالسند المتصل، أو بالأخبار المعزوة. ولا يخفى ما في الطريق الأخيرة من أثر اللاحقين في عبارات المتقدمين ونصوصهم.

كان علم الأدوات إذن واحداً من معارف العربية، ثم نما في أحضان التفسير، ووجد نفسه في تحليلات المفسرين وعباراتهم. وكانت غايته بيان معاني التنزيل الدقيقة وتذوق أسرار الجمال، وقد حددت هذه الغاية طبيعة العلم واتجاهاته، فهو علم يبحث في معاني الأدوات وظلالها، ويكشف أسرار البيان ولطائف التعبير، ويميط اللثام عن المعاني الخفية في لغة القرآن.

لقد وجد العلماء، على اختلاف منازعهم، في هذا المنحى اللغوي متنفساً لهم في الشرح والحجاج والاستدلال، وشعروا بأهميته وعلو كعبه، فأفادوا منه في مباحثهم فقهاء وأصوليين، وفلاسفة، ورجال مذاهب، وشراح لغة وشعر. يقول عنه أحد الفقهاء: «هذا باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، كثير الفوائد، جمّ المحاسن... فأصغِ لما يُتلى عليك من بيان لطائف حقائقه، واستمع لما يُلقى

إليك من كشف غوص دقائقه، تستزدْ تبصّراً في دَرك أسرار مستودعاته، وتستفدْ به تبحّراً في الوقوف على عجائب مستبدعاته»[١] .

وكان للنحاة من هذه الفائدة النصيب الأوفى، إذ تلقّفوا هذه المعاني، واستوعبوا هذه الجهود، وطوّعوها لمناهجهم في خدمة العربية. فقد ورث أبو عبيدة والفراء والأخفش جهود المفسرين في وقت نضجت فيه أصول العربية، وأعملوا في عباراتهم وجهودهم يد التحليل والاستنتاج، من غير أن يمسوا اتجاهاتها في التفسير، واستطاعوا أن يطوروا هذا الجانب بما أضافوه إليه من تفصيلات ومعالجات لغوية وصوتيه ودلالية، ارتقت في كثير من جوانبها إلى مرحلة التنظير، فكانت آراؤهم منطلقاً جوهرياً لكل من ألّف بعدهم، في معاني القرآن وتفسيره ونحو العربية.

كان منهج هؤلاء يجمع بين التفسير وعلم العربية، فهم أفادوا من جهود القدماء في معاني الأدوات، فطوروا هذا الجانب التفسيري بما في أيديهم من معارف لغوية ونحوية وأسلوبية، وأفادوا من تلك الجهود وأغنوا علم العربية، فجمعوا في نتاجهم بين المعاني الكثيرة والجوانب اللغوية والنحوية. وقد سار الطبري على منهج الفراء وتعبّد بآرائه في تفسيره الجامع، لا لأنه كوفي المذهب مثله؛ بل لأنه وجد ضالته في التفسير عنده، وذلك في معالجاته اللغوية والنحوية التي لا تخرج في مضامينها عن التفسير المأثور الذي يحفظ إسناده. وكذا فعل الزجاج (ت ٣١١ هـ) في تفسيراته، عندما أفاد من جهود هؤلاء في تطوير هذه العلم في كتابه (معاني القرآن وإعرابه)، ولم يتحرج من الإفادة من الفراء، مع أنه يخالفه في المشرب.

ويبدو أن سيبويه قد نحا منحى آخر في الأدوات، في الباب الذي عقده بعنوان: «باب عدة ما يكون عليه الكلم»[٢] ، وما أشار إليه في أثناء أبوابه

---

(١) كشف الأسرار ٢/١٠٨-١٠٩.
(٢) الكتاب ٤/٢١٦.

الأخرى من الكتاب، إذ بدت جهوده ثمرة لغوية لم يفد فيها إلا قليلاً من صنيع المفسرين الذين يحتفلون بالمعاني الدقيقة؛ لأنه تحدث بإيجاز شديد عن معاني هذه الأدوات وعن عملها ولغاتها، ومثّل لها في الغالب بالشعر والنثر، بعيداً عن لغة القرآن وقراءاته. وأغلب الظن أنه أفاد في هذه المباحث من جهود اللغويين والنحويين التي تراكمت قبله من مطلع القرن الأول إلى أن احتضنها ونظر فيها، ثم أودعها كتابه في أواخر القرن الثاني.

وقد حدد هذا المنحى خطا أغلب النحاة الذين جاؤوا بعده وآمنوا بنهجه، وتابعوه في معظم ما صنع من المباحث والمعالجات والتقسيمات، فظلت جهودهم النحوية مفتقرة إلى مباحث المفسرين وتفصيلاتهم للمعاني الكثيرة في الأداة الواحدة وتفرعاتها، مع أنها جديرة بالمتابعة والاهتمام. ولعلهم كانوا يدركون أهمية هذه المعاني، ولكنهم لم يشاؤوا أن يوسعوا القاعدة ويفرّعوا عليها، أو لعلهم رأوا أن علم المعاني أولى بها منهم.

لقد سارت الأدوات بعد مرحلة التطور إذن في محورين: محور النحاة المنظرين الذين يقتفون أثر سيبويه، وعينهم على قواعد العربية.

ومحور المفسرين الذي يقتفون خطا أبي عبيدة والفراء والأخفش، وعينهم على لغة القرآن.

فكان لكل محور اهتمامات خاصة، ولكن ذلك لم يكن ليمنع أحد الفريقين من الإفادة من مباحث الآخر. فقد كان النحاة يبينون عمل الأدوات وما يترتب على ذلك في التركيب النحوي، ويوردون أوجه الاتفاق والاختلاف بينهم، ويعددون لغاتها، ويشرحون في الوقت نفسه جانباً من معانيها مستعينين بآراء المفسرين، بينما كان المفسرون يبينون أوجه استخداماتها، والمعاني الخفية فيها، والفروق الدقيقة بين معانيها، ويسجلون أيضاً الجوانب النحوية فيها وعملها، بل يقفون أحياناً وقفات مطولة عند بعضها موردين اختلافات النحاة فيها أيضاً، بالإضافة إلى آراء المفسرين السابقين. على أن هذين المحورين لا يراد بهما

الفصل بين النحوي والمفسر، بل الإطار العام الذي انتظم تاريخ الأدوات؛ لأن كثيراً من المفسرين كانوا نحاة، وكثيراً من النحاة كانوا مفسرين، كالزمخشري وأبي حيان.

وبينا كان النحاة والمفسرون يتعاورون هذه المباحث، ويتناقلون هذه الجهود ويتوارثونها، ويسجلون ملاحظاتهم وآراءهم الجديدة في مباحثهم العامة، أدرك فريق ثالث أهمية هذا العلم، وشعر بضرورة تصنيف كتب خاصة به مستقلة. فقد وضع الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) كتاب (اللامات)، والفارسي (ت ٣٧٧ هـ) كتاب (الحروف)، والرمّاني (ت ٣٨٤ هـ) (منازل الحروف)، والهروي (ت ٤١٥ هـ) (الأزهية في علم الحروف)، والغزنوي[١] (معاني الحروف) والمالقي (ت ٧٠٢ هـ) (رصف المباني في شرح حروف المعاني)، والمرادي (ت ٧٤٩ هـ) (الجنى الداني في حروف المعاني)، وابن قيّم الجوزيّة (ت ٧٥١ هـ) (معاني الأدوات والحروف)، وابن هشام (ت ٧٦١ هـ) (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب). ويرى بعض الباحثين[٢] أن القزّاز النحوي القيرواني[٣] هو أول من وضع كتاباً جامعاً في هذا الشأن في القرن الرابع.

ولا شك في أنّ هذه الكتب، على اختلاف مستوياتها وتوجهاتها، قد أفادت من جهود النحاة والمفسرين، وصبغت معالم هذا الفن بطوابع خاصة، تعكس نوازع المصنفين واهتماماتهم المختلفة، فرتبت الأدوات وبوّبتها وهذّبتها، وسارت بالعلم نحو الاستقلال والنضج خطوات طيبة. ولا شك في أن المفسرين المتأخرين قد رجعوا إلى هذه الكتب، وأفادوا منها ونقلوا عنها مثلما أفادوا من جهود النحاة والبلاغيين والأصوليين، مما يعني استمرار عنايتهم بها والوقوف على ما استجد من مباحثها وتعاظم أهميتها في المراحل المتأخرة، وغدوّها وسيلة

---

(١) هو عبد الجليل بن فيروز بن الحسن الغزنوي النحوي، من أعيان غزنة. بغية الوعاة ٧٣/٢.

(٢) هو أستاذنا الدكتور فخر الدين قباوة. انظر مقدمة الجنى الداني ص ٤.

(٣) هو محمد بن جعفر، أبو عبد الله التميمي. كان الغالب عليه علم النحو واللغة، وله من التصانيف كتاب الجامع في اللغة. توفي بالقيروان سنة ٤١٢ هـ. إنباه الرواة ٨٤/٣-٨٦.

من وسائل التفسير لا غنى عنها للمفسر، إذا أراد أن يغوص في لجج التفسير. قال السيوطي (ت ٩١١ هـ) تحت عنوان: في معرفة معاني الأدوات التي يحتاج إليها المفسر: «اعلم أن معرفة ذلك من المهمات المطلوبة لاختلاف مواقعها، ولهذا يختلف الكلام والاستنباط بحسبها»[1].

لقد تميزت علاقة علم الأدوات بالتفسير بالتطور والتنقل، فكان العرب المسلمون على معرفة ببعض جوانب هذا العلم، ثم نما في أحضان التفسير وبرزت أهميته، فتلقفه النحاة وطوروه بما لديهم من معارف لغوية، ثم عاد إلى التفسير قوياً، لتلتقطه الكتب الخاصة وتسهم في تطويره وعقد لوائه، ويعود مرة أخرى من حيث أتى ويصب في التفسير. وبين هذه الرحلة وتلك، استوى عوده وتفتّحت معالمه، وخاض فيه جل العلماء على اختلاف مشاربهم، وكان للتفسير في كل ذلك فضل نموّه وترعرعه والاستمرار في أفيائه.

---

(١) الإتقان في علوم القرآن ١/٢٤٧-٢٤٨.

٣ - الأداة لغةً واصطلاحاً

الأداة: الآلة الصغيرة[١] ، والجمع أدوات[٢] . وأداة الحرب سلاحُها[٣] . ولكل ذي حرفة أداة، وهي آلته التي تُقيم حرفته[٣] . قال الليث: ألف الأداة واو؛ لأن جمعها أدوات[٣]. فالأداة، إذن يراد بها الآلة الضرورية التي يتوسل بها المرء إلى تحقيق ما يصنع. ويبدو أن هذا المدلول الحسي قد تطور إلى معنى ذهني مجرد، إذ جاء في المعجم الوسيط[٤] أن الأداة تعني: «الكلمة تستعمل للربط بين الكلام». فإذا كانت الأداة الآلة تقيم الحرفة، فإن الأداة الكلمة تقيم الكلام وتربط بين أجزائه، إضافة إلى وظائفها الأخرى في المفردات والجمل.

ولا يمكننا في الواقع أن ندلي بتحديد نهائي لمدلول الأداة اصطلاحاً، ذلك أنّ علوماً كثيرة قد تعاورت هذا الجانب من أقسام الكلام، ولم تفصح الدراسات فيها عن مفهوم يجلو طبيعتها ويرسم حدودها. كما لا نستطيع أن نتطلع من الآن إلى مفهوم خاص له أو عام لدى المفسرين، لأن هؤلاء كانوا ينطلقون في تفاسيرهم أصلاً من وجهة نظر تطبيقية، لا تسمح بعرض أصولهم، وقلما يقفون وقفة المنظِّر. وهم إذا فعلوا ذلك، فإنهم لا يلتفتون إلى مسائل الأداة ما خلا بعض العبارات والكلمات المتفرقة هنا وهناك، التي لا تشعر بوجود فهم مستقل لهذا الجانب عن فهم النحاة وتحديداتهم، الأمر الذي يجعلنا نهتدي بآراء النحاة، ريثما نكشف النقاب عن إسهامات المفسرين في صياغة هذا المفهوم، ومدى إبداعهم في ظل جهود النحاة. ولا تخفى ها هنا طبعاً العلاقة الطيبة والانسجام الكبير بين جهودالفريقين.

---

(١) المعجم الوسيط (أدو).
(٢) الصحاح (أدو).
(٣) لسان العرب (أدو).
(٤) ١/ ١٠.

ولكن هذا الاهتداء لا يعني أن مفهوم الأداة عند النحاة مستقر مبين، فهذا الأمر - كما نعلم - يحتاج إلى دراسة دقيقة، تنتظم آراء النحاة، وتفصل بين اتجاهاتها، وتحرر القول فيها. فهناك خلافات كثيرة بينهم في هذا المفهوم ومدلوله، فسيبويه لم يورد في كتابه ذكراً للأداة، بل أورد ذكر الحرف الذي جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، وجعل منه «ثُمَّ» و «سَوفَ» و «واو القسم»[(١)]. والمبرد (ت ٢٨٥ هـ) يفهم الأدوات فهماً خاصاً بمعنى العوامل، كقوله: «اعلم أنّ الأفعال أدواتٌ للأسماء تعمل فيها كما تعمل الحروف»[(٢)]. والزجاجي يعقد في الإيضاح باباً خاصاً، يتحدث فيه عن خلافات النحاة في تحديد مفهوم الحرف[(٣)]. وابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) يورد خلافات كثيرة واعتراضات في طبيعة الحرف وحدوده[(٤)].

وهناك خلافات أكبر بين الذين صنفوا كتباً مستقلة في الأدوات، ولعل نظرة فاحصة في كتب: (اللامات) و(منازل الحروف) و (الأزهية في علم الحروف) و (رصف المباني في شرح حروف المعاني)، وغيرها مما وصل إلينا، تقفنا على الاختلاف الكبير في طبيعة فهم هؤلاء للأدوات واضطرابهم، بل تناقضهم أحياناً، ولا سيما بين ما جاء في كتابي (الجمل) و (الإيضاح) للزجاجي وبين كتابه (حروف المعاني)، الأمر الذي يدعونا إلى الشك في نسبة الأخير إليه.

ولعل المشكلة الأبرز، هي عدم عناية هؤلاء المصنفين برسم تحديد واضح لمفهوم الأداة فيما يعرضون: لا في خطبة الكتاب ولا في أثنائه، والكتابان الوحيدان اللذان سدا هذا النقص هما: (الجنى الداني في حروف المعاني) للمرادي، و (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) لابن هشام، ومع ذلك لم يسلما من الاختلاف في تحديد هذا المفهوم، على الرغم من تطور منهجيهما ونضجهما.

---

(١) الكتاب ١/١٢.
(٢) المقتضب ٤/٨٠.
(٣) الإيضاح في علل النحو ٥٥.
(٤) شرح المفصل ٨/٢-٥.

فقد عقد المرادي فُصَيْلاً، تحدث فيه عن أهمية وضع تعريف جامع مانع لحرف المعنى[١]، وعن الحدود الكثيرة التي وضعت له قبله، وانتهى إلى أن أحسن هذه الحدود قول بعضهم: «الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها فقط»، ثم راح يبين عناصر هذا الحد:

فالكلمة: «جنس يشمل الاسم والفعل والحرف، وعُلِمَ من تصدير الحد به أنّ ما ليس بكلمة فليس بحرف، كهمزتي النقل والوصل وياء التصغير، فهذه من حروف الهجاء، لا من حروف المعاني، فإنها ليست بكلمات، وهذا أولى من تصدير الحد بـ «ما» لإبهامها.

وقوله: «تدل على معنى في غيرها» فصل يخرج به الفعل وأكثر الأسماء، لأن الفعل لا يدل على معنى في غيره، وكذلك أكثر الأسماء.

وقوله: «فقط» فصل ثان يخرج به من الأسماء ما يدل على معنى في غيره، ومعنى في نفسه. فإن الأسماء قسمان: قسم يدل على معنى في نفسه ولا يدل على معنى في غيره وهو الأكثر، وقسم يدل على معنيين: معنى في نفسه ومعنى في غيره، كأسماء الاستفهام والشرط، فإن كل واحد منها يدل بسبب تضمنه معنى الحرف على معنى في غيره، مع دلالته على المعنى الذي وضع له. فإذا قلت، مثلاً،: مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ. فقد دلت «مَنْ» على شخص عاقل بالوضع، ودلت مع ذلك على ارتباط جملة الجزاء بجملة الشرط، لتضمنها معنى «إنِ» الشرطية، فلذلك زيد في الحد «فقط»، ليخرج به هذا القسم. فهو لا يرى إذن أن تكون «مَنْ» ومثيلاتها في حيّز الأسماء، بعيداً عن حروف المعاني.

أمّا ابن هشام، فقد تناولها من جانب موسع باسم المفردات في باب: «تفسير المفردات وذكر أحكامها»[٢]، وشرح ذلك بقوله: «وأعني بالمفردات الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف». وأكد أنّ ما جاء في هذا الباب ليس

---

(١) الجنى الداني ٢٠-٢٢.

(٢) مغني اللبيب ٥.

أدوات كلّه قائلاً: ((وربما ذكرتُ أسماء غير تلك وأفعالاً لمسيس الحاجة إلى شرحها)).

فهو يذكرها باسم المفردات تارة، وباسم الحروف أخرى، كما يذكرها باسم الأدوات في غير موضع من كتابه[١]. وهو ينحو بها منحى مخالفاً للمرادي ومتطوراً، على الرغم من أنه اقتفى أثره في المنهج والتقسيم والمعالجة، كما يقول بعض الباحثين[٢].

فابن هشام يرى أن بعض الأسماء أدوات، وكذا بعض الظروف، إضافة إلى الحروف، موسعاً بذلك تناول المرادي، الذي اقتصر في كتابه على حروف المعاني وحسب. ولكنه - أيْ ابن هشام - لا يسوق الأفعال التي تؤدي الوظيفة نفسها على أنها منها، وإذا كان أقرّ بوجود ما هو خارج عن الأدوات في باب مفرداته، فإن المرادي قد ساق بعض الحروف التي يشتد خلاف النحاة في طبيعة حرفيتها في هذا المجال، كالشين في لغة تميم[٣]، ونون التنوين[٤]، وألف التثنية[٥]، وياء تفعلين[٦]))، وغير ذلك مما حذر منه في خطبة كتابه أن يلتبس بحروف المعاني، فتوسع في مفهوم الحرف، وقصر جهده على الحروف دون الأدوات. ويبدو أنه وابن هشام لم يحاولا تحرير القول في هذا العلم ووضع حد دقيق له، على الرغم من تأخرهما وانتهاء جهود الأسلاف إليهما، واكتفيا باختيار أحسن ما وصل إليهما من هذه المفاهيم، وبترتيب الحروف والأدوات ترتيباً منهجياً متطوراً.

---

(١) مغني اللبيب ٧.

(٢) ينظر مقدمة الجنى الداني ص ٥.

(٣) الجنى الداني ٦١.

(٤) نفسه ١٤٤.

(٥) نفسه ١٧٥.

(٦) نفسه ١٨١.

إنّ هذا الاختلاف في مفهوم الأداة بين النحاة، يدعونا إلى الاسترشاد في دراسة آثار المفسرين بالتصور الأمثل له، وهو أنّ الحرف ما دل على معنى في غيره، وأن هناك أفعالاً وأسماء وظروفاً تقوم بهذه الوظيفة، وأنها تنضوي جميعاً في هذه الحال تحت حد الأداة، وأن الحروف والأصوات التي تقوم بمهام صرفية أو لغوية أو نحوية بعيدة عن هذا المفهوم، وكذا أسماء الأفعال وبعض المصادر وغير ذلك، مما يقتصر في مدلوله على معنى معجمي.

ويبدو أن تعريف طاش كبري زاده (ت ٩٦٨ هـ) خير ما ينسجم مع هذا الفهم، وهو قوله: «المراد بالأدوات: الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف[١]». فهذا الفهم المحدد والموسع لمفهوم الأداة، إضافة إلى جهود النحاة وتحديداتهم، عامل مهم في تتبع آثار المفسرين في الأدوات وتحديد المادة العلمية المطلوبة للبحث. ولا يمكن ها هنا أن نغفل أهمية نصوص المفسرين وعباراتهم وبعض وقفاتهم التنظيرية، ابتداء بالروايات المنقولة عن أوائل المفسرين، بالسند والخبر، ومروراً بآراء أبي عبيدة والأخفش معقل آراء المفسرين، وانتهاء بشيخ النحاة والمفسرين طُرّاً أبي حيان.

ولا بد من التنويه هنا بأننا قد استبعدنا أقوال التفسير المنسوب إلى ابن عباس من الجهود المبكرة، واعتبرنا هذا التفسير من الكتب التي سبقت عهد راويه الفيروزآبادي (ت ٧١٨ هـ)، وذلك أن نسبته إلى ابن عباس لم تصح لدينا لعدد من الأدلة[٢].

فإذا جمعنا آراء النحاة في حدود الأداة إلى التصور الأمثل لهذا المفهوم، وأضفنا إليها ما استخلصناه من جهود المفسرين وعباراتهم، واستأنسنا بآراء

---

(١) مفتاح السعادة ٢/٤١٧.

(٢) ينظر في ذلك المقال المنشور في مجلة بحوث جامعة حلب. العدد الرابع عشر لعام ١٩٨٩ (سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية). وهو بعنوان: ((صلة ابن عباس بكتاب تنوير المقباس)).

بعض المعاصرين في هذا المجال، نكون قد سرنا في الطريق الصحيحة الممكنة إلى جلاء معالم حد خاص للأداة عند المفسرين - وهذا ما نستبعده - أو إلى بيان مدى إبداعهم وإسهامهم في صياغته، وهو ما نرجحه، وسنتبينه - إن شاء اللهُ - في تقويم جهودهم.

الباب الأول

المباني

- تمهيد
- الفصل الأول: تأثيل المباني
- الفصل الثاني: اللغات في الأدوات
- الفصل الثالث: البنية الصوتية ومظاهرها



الباب الأول

المباني

تمهيد

من المعروف عند الباحثين أنّ الأداة مبنى لغوي خاص، يتأبّى على قوانين علم الصرف والنّسج، ولا يخضع لنسق تقسيمي محدد؛ إذ ليس هناك، مثلاً، ما يشجع على عقد مقارنات لغوية بين بنات الزمرة الواحدة منها التي يجمع بينها العمل النحوي، أو تقارب المعاني وتطابقها أحياناً، كما أنه لا مجال لعقد فصول اشتقاقية أو وقفات تطورية فيها؛ لأنّ الأدوات قد لفّها الجمود وغابت أكثر أصولها.

ولكن ذلك لم يعن توقف العلماء عن محاولة إدراك حقائقها اللغوية، واكتشاف أواصر القربى التي تجمع بينها، ومعرفة أصولها وجذورها، والتوسل إلى ذلك بسبل شتى، تفصح عن رغبتهم في إقامة صرح بنوي واضح خاص بها، أسوة بأبنية الأسماء والأفعال. وقد سعى إلى ذلك، وما يزال يسعى رجال النحو واللغة والفقه والمعاجم وغيرهم، وكان للمفسرين في ذلك أيضاً باع نشطة وجهد مبين.

لقد أولى المفسرون في كتبهم الجانب اللغوي في الأدوات اهتماماً واضحاً، إضافة إلى عنايتهم بمعانيها وجوانبها النحوية، فوقفوا عند مبانيها وقفات طيبة، حاولوا خلالها أن يوضّحوا القول في مشكلات الأبنية، ويحرروا الآراء في حركاتها ومسائلها والخلافات فيها.

فهم أثاروا مشكلة التأثيل في بعض المباني، فعرضوا لمظاهرها من بساطة وتركيب ونحت، وناقشوا عللها وأسبابها، وأوردوا دلائلها ونتائجها، وحاولوا خلال ذلك أن يرسموا لها ضابطاً ينتظمها ويوضحها، وساقوا بعض الزمر المتفق على بساطتها من أحادية وثنائية وثلاثية. كما تحدثوا عن لغاتها واستخدامات العرب المختلفة فيها وما جاء منها في القراءات القرآنية. ودرسوا مجمل أبنيتها في البيئة اللفظية للكلام، فأوضحوا علائقها بما قبلها وما بعدها ضمن قانوني التأثر والتأثير اللغويين ومظاهرهما الصوتية، من حذف وزيادة وإدغام وإمالة ووقف، وآثار ذلك في اللفظ والرسم. واستعانوا في ذلك كله بآراء النحويين واللغويين وتوجيهاتهم المشهورة، وبكثير من شواهدهم وأدلتهم وببعض الأقيسة النحوية واللغوية وبعض المقارنات.

وقد رأينا أن نقسم هذه المباحث اللغوية إلى ثلاثة فصول: أحدها لتأثيل المباني، والثاني للغات فيها، والأخير لبنيتها الصوتية.

الفصل الأول
تأثيل المباني

آ - ظواهر التأثيل:

التأثيل، لغة: هو التأصيل[1]. وقد اهتم المفسرون في كتبهم بالأدوات المختلف في أصلها، فعالجوا ظواهر البساطة والتركيب والنحت، وتناقلوا فيها آراء الشيوخ ومذاهبهم، وتوارثوا اختلافاتهم ومناقشاتهم في هذا المجال، وأغنوا البحث النحوي بما قدموه من تقصّ وتتبع واستنتاج.

١- البساطة والتركيب:

رَكَّبه، **في اللغة:** وَضَعَ بعضَه على بعض، ورَكَّبه: ضَمَّه إلى غيره، فصارا شيئاً واحداً في المنظر. يُقال: رَكَّبَ الفَصَّ في الخاتَم، ورَكَّبَ السِّنَانَ في الرمح[2]. والمركَّب عند النحاة «هو ما رُكِّبَ من كلمتين بمنزلة اسم واحد في شدة الانعقاد. والتركيبُ: جمعُ الحروف البسيطة ونظمها لتكون كلمة»[3]. وهذا الجانب الأخير من التركيب هو ما نسعى إليه، وقد عالج فيه المفسرون: أَمْ وكَمْ ولَنْ وإذَنْ وأَلا وبَلى وكَذا ولاتَ ولَيْسَ وإلاّ وكَأَنَّ وكَلاّ ولَمّا ولَوْلا ومَهْما وهَلاّ وإنَّما وأَيْنَما وأَيّانَ وكَأَيِّنْ ولَكِنْ و وَيْكَأَنَّ.

وسنحاول أن نعرض لمذاهبهم فيها أداة أداة معتمدين الترتيب البنوي، لكيما تَستبين لنا الآراء ، وتتوضح بعدئذ معالمها وأصولها وجوانبها العامة.

---

(١) المعجم الوسيط (أثل).

(٢) المعجم الوسيط (ركب).

(٣) الحدود في النحو للرماني، ضمن رسائل في النحو واللغة ص ٤١. (عن نظرية الحروف العاملة لمطر الكلابي ص ١٢٧).

– **أَمْ**: ذكر الرازي (ت ٦٠٦ هـ) أن «أم» تكون أحياناً مركبة من همزة الاستفهام والميم الزائدة، وذلك إذا لم تسبق باستفهام[1]، نحو قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ، وَمَنْ يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ نَصِيراً ، أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ﴾ [النساء ٤/٥٢-٥٣].

– **كَمْ**: اختلف المفسرون في أصل «كم». فقد ذهب الفراء إلى أنها مؤلفة من «ما» الاستفهامية والكاف، ثم كثر الكلام بها فحذفت الألف في آخرها فسكنت الميم[2]. وذكر الزجاج أن الكسائي (ت ١٨٩ هـ) كان يذهب إلى ذلك، وأنه تمنى أن تفتح هذه الميم إذا التقت بساكن آخر في مثل: «كَمَ المالُ؟» منبهةً على الأصل[3]. ونقل أبو حيان هذه الأقوال، وأضاف أن الكاف هي كاف التشبيه، وأن حذف الألف من «ما» كان لدخول حرف الجر عليها. ولكنه رفض كل ذلك، وذهب إلى أنّ «كَمْ» بسيطة لا مركبة[4].

– **لَنْ**: واختلفوا أيضاً في أصل «لَنْ». فقد نقل الأخفش عن بعضهم أن أصلها «أن» الناصبة، ثم جعلت معها «لا» النافية، ولما كثرت في الكلام وقع الحذف، ولم يبيّن لنا طبيعة هذا الحذف. وأوضح الأخفش أنه لا يرى هذا الرأي، وينبغي عنده لمن أخذ به أن يرفع «زيداً» في مثل: «أزيدٌ لَنْ تَضرِبَ»، لأن «لَنْ تَضرِبَ» في معنى «لا ضربَ له» يريد أنّ «أنْ» تكون مع ما بعدها في تقدير مفرد، وهذا المفرد اسم لـ «لا»، والجملة خبر لزيد، وإلا لم يكن كلاماً[5].

ونسب الزجاج هذا الرأي في التركيب إلى الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ) والكسائي، وجعله من الأقوال الشاذة عن الخليل، وأشار إلى أن الحذف في «لا أن» عندهما قد وقع استخفافاً، وذكر أن سيبويه وأصحابه البصريّين وجميع

---

(١) الرازي ١٠/١٣٠.
(٢) الفراء ٤/٤٦٦.
(٣) الزجاج ١/٤٣٤- ٤٣٥.
(٤) البحر ٤/٢٦٤.
(٥) الأخفش ٣٠٢.

النحاة لم يستحسنوا ذلك، لأنه لا يجوز عليه عندهم مثل: ((زيداً لَنْ أضرِبَ)). أي لا يجوز أن يتقدم معمول الفعل المنصوب بـ ((أنْ)) عليها. وما دام مثل هذا جائزاً فقد حكموا ببساطتها(١). ونص البيضاوي (ت ٦٨٥ هـ) أن الخليل قال أيضاً ببساطتها في رواية أخرى عنه(٢).

وذكر الزمخشري أن الفراء ذهب إلى أنّ أصلها ((لا))، ثم أبدلت ألفها نوناً(٣)، بينما اكتفى أبو حيان بالقول بأنها حرف ثنائي الوضع بسيط لا مركب، خلافاً للخليل في أحد قوليه وللفراء(٤).

إنّ القول بتركيب ((لَنْ)) لا يؤيده جمهور المفسرين إذن، ولا يأخذ به معظم النحاة الذين نقلت آراؤهم. وهو رأي يقوم على رواية شاذة عن الخليل نقلها أصحابه إلى سيبويه(٥)، ولا يبعد أن يكون الكسائي قد أخذ هذه الرواية عنه أيضاً؛ مما يعني ضعفه وبعده، فضلاً عما يجر إليه من معاظلات نحوية ولغوية. ولا يكاد يختلف الأمر في الرأي الذي انفرد به الفراء واكتفى المفسرون بعده بنسبته إليه من دون أن يأخذوا به(٦)، إلى أن رفضه أبو حيان في بحره رفضاً قاطعاً.

- **إذن:** وذهب القرطبي (ت ٦٧١ هـ) وحده إلى أنّ ((إذن)) الجوابية في قوله تعالى: ﴿وَما كانُوا إِذاً مُنْظَرِينَ﴾ [الحجر: ٨/١٥] مركبة من ((إذ)) و ((أَنْ))، ومعناها ((حينئذٍ))، ثم استثقلوا الهمزة فحذفوها(٧).

- **أَلا:** ويرى الزمخشري أن ((أَلا)) في نحو قوله: ﴿أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: ١٢/٢] مركبة من همزة الاستفهام وحرف النفي ((لا))، لتؤدي معنى التنبيه

---

(١) الزجاج ١/١٣٤-١٣٥.
(٢) البيضاوي ١١.
(٣) الكشاف ١/١٠١-١٠٢.
(٤) البحر ١/١٠٢.
(٥) الزجاج ١/١٣٥.
(٦) انظر الرازي ٢/١٢١ والبيضاوي ١١ والنسفي ١/٣١.
(٧) القرطبي ١٠/٥.

على تحقق ما بعدها؛ لأن الاستفهام عنده إذا دخل على نفي أفاد تحقيقاً، واستدل على ذلك ببعض الجوانب النحوية[١]. وردد الطبرسي (ت ٥٤٨ هـ) هذا الكلام في أكثر من موضع، وحَمَّلَ «أَلا» المركبة معنى التقرير والتحقيق مرة، ومعنى التنبيه والتذكير أخرى[٢]. وتلقّى أبو حيان هذا المذهب وبعض تفصيلات المفسرين، وردّ القول بالتركيب ورأى أن «ألا» حرف بسيط، وأن اجتماع همزة الاستفهام بـ «لا» النافية لا يعطي معنى التحقيق. كما أنه ردّ استدلالات الزمخشري النحوية بمثلها، وضرب على ذلك عدداً من الأمثلة والشواهد، وشرحها مفنداً مزاعم التركيب. ومما علل به قوله: «لأن مواضع ألا تدل على أن لا ليست للنفي... ألا ترى أنك تقول: «ألا إنَّ زيداً مُنطَلِقٌ» ليس أصله: «لا إنّ زيداً منطلقٌ، إذ ليس من تراكيب العرب»[٣].

– **بَلى**: وذهب الفراء إلى أنّ أصل «بَلى» هو «بَلِ» التي هي للإضراب المحض في مثل: «ما قالَ عبدُ اللهِ بلْ زَيدٌ»، وأنّ «بَلْ» هذه لا يصلح الوقوف عليها، فزادوا عليها ألفاً، ليصلح هذا الوقوف ويكون رجوعاً عن الجحد فقط وإقراراً بالفعل الذي بعد الجحد، فجعلوها «بلى»[٤]. وردد الطبري هذا الكلام، ولكنه جعل الألف التي زيدت ياء[٥] . ولا ندري أكان يريد بالياء الألف التي ترسم مثل الياء، أم الياء نفسها وقد قلبت ألفاً؟ ونسب القرطبي هذا الرأي إلى الكوفيين عموماً، ونص على أن الياء مستقلة بالدلالة على الإيجاب لما بعد «بل»[٦] . وخالف أبو حيان، كالعادة، المفسرين جميعاً وذهب إلى أنّ «بَلى» حرف ثلاثي الوضع بسيط لا مركب[٧] .

---

(١) الكشاف ٦٢/١.
(٢) المجمع ١٠٦/١-١٠٧ و ٦١/١١.
(٣) البحر ٦٢/١.
(٤) الفراء ٥٣/١.
(٥) الطبري ٣٨٤/١.
(٦) القرطبي ١١/٣.
(٧) البحر ٢٧١/١.

– **كَذا**: وبين الطبرسي أنّ ((كَذا)) مركبة من كاف التشبيه و ((ذا))[١]. وذكر ذلك أبو حيان أيضاً، ومثّل له بقولهم: ((له عندي كذا))[٢].

– **لاتَ**: وأجمع المفسرون على أنّ ((لاتَ)) في نحو قوله تعالى: ﴿وَلاتَ حِينَ مَناصٍ﴾ [ص: ٣/٣٨] مركبة من ((لا)) والتاء، وأن هذا التركيب قد جعل لها أحكاماً نحوية جديدة، ولكنهم اختلفوا في طبيعة هذين الحرفين اللذين رُكبت منهما.

فالطبري يذكر أن ((لا)) هي التي بمعنى ((ما)) و ((إن)) النافيتين[٣]، والزمخشري ينقل عن الخليل وسيبويه أنها ((لا)) المشبهة بـ ((لَيسَ))، وعن الأخفش أنها النافية للجنس[٤]. أما التاء، فذهب أبو عبيدة والطبري إلى أنها في الأصل هاء السكت، ثم وصل الكلام فصارت تاء[٥]، ونقل الأخير عن بعضهم أنها تاء في الأصل وصلت بـ ((لا)) كما وصلت بـ ((ثُمَّ)) و ((رُبَّ))، فقيل ((ثُمَّتَ)) و ((رُبَّتَ))[٦]. وذكر الزمخشري أن هذا القول الأخير للخليل وسيبويه، وأن زيادة التاء جاءت للتوكيد على مذهبهما، ولتخصيص ((لاتَ)) بنفي الأحيان على مذهب الأخفش[٧] .

وشذ عن جمهور المفسرين إنكار بعضهم لتركيب ((لات))، بل إنكار وجودها البتة، إذ رأى أن الوقف في الآية المذكورة هو على ((لا)) والابتداء بعدها بـ((تَحينَ))، لأنّ ((حِينَ)) و((أوان)) و((الآن)) عنده تبتدئ بالتاء، مستشهداً بقول جميل بثينة[٨]:

---

(١) المجمع ٢٢٢/٣.
(٢) البحر ٧٣/٣.
(٣) الطبري ١٢٣/٢٣.
(٤) الكشاف ٧١/٤.
(٥) المجاز ١٧٦/٢.
(٦) الطبري ١٢٣/٢٣.
(٧) الكشاف ٧١/٤.
(٨) ديوانه ٢٢٩. وجمان: مرخم جمانة.

نَوِّلي، قَبْلَ يَوْمِ سَبْيٍ، جُمانا وصِلِينا، كما زَعَمْتِ، تَلانا

ولأنه لا وجود لـ«لاتَ» في كلام العرب، وأنه رأى تاء «لاتَ» من الآية في المصحف الإمام متصلة بـ«حينَ». وقد فنّد الطبري هذه المزاعم جميعاً بأدلة لغوية وشرعية مستفيضة، تتسم بالعلمية والإقناع[١].

– **لَيْسَ**: ونقل الرازي عن ابن قتيبة أنه ذهب إلى أنها مركبة من «لا» النافية و«أيسَ» التي معناها موجود، وأنه لذلك يقولون: أخرجه من الليسية إلى الأيسية أي: من العدم إلى الوجود. وبيّن أن صاحب القول بتركيبها هو الخليل بن أحمد، وأن الهمزة حذفت عنده من «أيسَ» استخفافاً لكثرة ما جرت في كلام العرب، وأن دليله على ذلك قول العربي: ائتني به من حيث أيسَ ولَيسَ. ومعناه: من حيث هو ولا هو[٢].

– **إلاّ**: وبيّن الفراء أنها مؤلفة من «إنْ» و«لا» النافيتين، وأنها صارت بهما جميعاً حرفاً واحداً، خرج من حد الجحد إلى الاستثناء[٣].

كَأَنَّ: وذكر الطبرسي أن أصلها «أنَّ» دخلت عليها كاف التشبيه فصارتا حرفاً واحداً[٤]، وأشار القرطبي إلى أنها تكون مشددة ومخففة من غير أن يعرض لحديث التركيب[٥]، وأخذ بذلك أبو حيان، وبين أنها رسمت متصلة لكثرة الاستعمال[٦].

– **كَلاّ**: ونقل الطبرسي في أصل «كَلاّ» قولين: أحدهما: أنها مركبة من كاف التشبيه و«لا» النافية، ثم شددت للمبالغة في الزجر مع الإيذان بتركيب

(١) الطبري ٢٣/١٢٣-١٢٤.
(٢) الرازي ٥/٣٥-٣٦.
(٣) الفراء ٢/٢٧٧.
(٤) المجمع ٣/٢٢٢ .
(٥) القرطبي ١٣/٣١٨ .
(٦) البحر ٧/١٣٥.

اللفظ. والثاني: أنها حرف بسيط غير مركب، يجري مجرى صَهْ ومَهْ[١] .

– **لَمّا:** واختلفوا أيضاً في تركيب «لَمّا» النافية والاستثنائية. فقد ذهب الرازي إلى أن «لَمّا» النافية مركبة من «لَمْ» و«ما» النافيتين، وأنه بالتركيب أصبحتا حرفاً واحداً[٢]، مستدلاً بقول سيبويه بأن «ما» ليست زائدة على «لَمْ»، لأنّ «لَمّا» تقع في مواقع لا تقع فيها «لَمْ»[٣]. وذكر الطبري أنّ «لَمّا» هي مجموع حرفين منفصلين هما «لَمْ» و«ما» الصلة الحشو، وأن هذا الرأي لعامة أهل العربية[٤].

وذهب الفراء إلى أنّ «لَمّا» التي بمعنى «إلاّ» في نحوله قوله: ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمّا جَمِيعٌ لَدَيْنا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٦/٣٢] مركبة من «لم» و«ما» النافيتين أيضاً، وأنهما صارتا بالتركيب حرفاً، خرج من النفي إلى الاستثناء[٥]. وتابع الرازي الفراء، ولكنه بيّن أن الجمع بين «لم» و «ما» قد أكّد النفي، وأنه لذلك يقال في جواب من قال «قَدْ فَعَلَ»: لَمّا يَفْعَلْ، وفي جواب من قال «فَعَلَ»: لَمْ يَفْعَل[٦]. واستبعد أبو حيان القول بتركيبها في الحالتين، واستنكر بشدة رأي ا لرازي ووصفه بالركاكة والتحريف، وحكم ببساطة «لَمّا»[٧] .

– **لَوْلا:** وذكر الفراء أن أصلها «لَوْ» ثم ضُمّت إليها «لا» فصارتا حرفاً واحداً[٨]. وتابعه الزمخشري مبيناً أن هذا التركيب قد جرى لمعنيين: لامتناع

---

(١) المجمع ٣٠/٦٣-٦٤.
(٢) الرازي ٢٦/٦٤.
(٣) الرازي ٦/١٨.
(٤) الطبري ٢/٣٤١ .
(٥) الفراء ٢/٣٧٧.
(٦) الرازي ٢٦/٦٤-٦٥.
(٧) البحر ٢/١٣٤ و ٧/٣٣٤.
(٨) الفراء ٢/٣٧٧.

وجود الشيء لوجود غيره، ولمعنى التحضيض[١]. وجعله الزمخشري في «لولا» التحضيضية تركيباً لمعنيين قائلاً: «لأنك إذا قلت: لولا دَخلتَ عليَّ، ولولا أكلتَ عندِي، فمعناه أيضاً عرض وإخبار عن سرورك به لو فعل»[٢]. وردّ أبو حيان هذه الأقوال جميعاً، واختار البساطة فيها[٣].

– **مَهْما**: وهم اختلفوا في أصل «مَهْما» الشرطية في نحو قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنا بِها فَما نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٢/٧]، وذهب أغلبهم إلى تركيبها، على قولين:

الأول: أنها مركبة من «ما» الشرطية زيدت عليها «ما» بعدها توكيداً، ثم أبدلت ألف الأولى هاء، لئلاّ يقع التكرار اللفظي. وكان أول من ذكر زيادة «ما» الثانية ابن زيد[٤]. ونسب الزجاج هذا المذهب بتفصيلاته إلى بعض النحويين القدماء، وأيّده واستدلّ له ببعض الجوانب النحوية، واستشهد له بآيات من القرآن[٥]. وجعله الزمخشري المذهب البصري السديد[٦]، ونسبه الطبرسي إلى الخليل بن أحمد[٧]. أما أبو حيان فاكتفى بالقول ببساطتها، وبإحالة الحديث في تركيبها على كتب النحو[٨].

والثاني: أنها مؤلفة من اسم فعل الأمر «مَهْ» بمعنى اكفف و «ما» الشرطية. وقد ذكر الزجاج هذا الرأي نقلاً عن بعضهم وضعّفه[٩]، ونسبه الرازي إلى الكسائي من دون تعليق[١٠].

---

(١) الكشاف ٥٧١/٢.
(٢) الرازي ٢٧٧/١٦.
(٣) البحر ٤٤٢/٥.
(٤) الطبري ٣٠/٩.
(٥) الزجاج ٤٠٨/٢.
(٦) الكشاف ١٤٦/٢.
(٧) المجمع ١٥٧/٨.
(٨) البحر ٣٦٣/٤.
(٩) الزجاج ٤٠٨/٢.
(١٠) الرازي ٢١٧/١٤.

وانفرد القرطبي بالنقل عن بعضهم أن «مَهْمَا» كلمة مفردة بسيطة، يجازى بها، ليجزم ما بعدها على تقدير «إنْ»[١]. فمعظم المفسرين يرون أن «مهما» مركبة لا بسيطة، وهم يميلون إلى الوجه الأول في تركيبها، وهو الرأي البصري. ويبدو أن أبا حيان يسلّم بذلك أيضاً، لأنه ذكر في المقام ذاته ما يشعر بذلك. قال: «وينبغي أن يحمل قول الشاعر[٢]:

أَمَاوِيَّ، مَهْ مَنْ يَسْتَمِعْ في صَدِيقِهِ   أقاويلَ هذا النّاسِ، ماوِيَّ، يَنْدَمِ

على أنه لا تركيب فيها، بل «مَهْ» بمعنى اكفف، و «مَنْ» هي اسم شرط»[٣].

– **هَلاّ:** وجعلها الزمخشري قسيماً لـ «لَولا» وقال: إنها مركبة من «هَلْ» و«لا» لمعنى التحضيض فقط[٤] . وتابعه الرازي مبيناً أن التركيب فيها مزج لمعنيين هما العرض والجحد. قال: «فإذا قلت: هَلاّ فعلت كَذا، فكأنك قلت: هَلْ فعلتَ؟ ثم قلتَ معه: «لا». أي: ما فعلته. ففيه تنبيه على وجوب الفعل، وتنبيه على أنه حصل الإخلال بهذا الواجب[٥]. وردّ أبو حيان القول بالتركيب، واختار البساطة فيها[٦].

– **إنّما:** وذهب أغلبهم إلى أن «إنّما» حرف مركب من «إنَّ» و «ما»، ولكنهم اختلفوا في طبيعة هذا التركيب وفي نتائجه. فالأخفش يرى أنها في قراءة مجاهد[٧]: (إِنَّما صَنَعُوا كَيْدَ ساحِرٍ) [طه: ٦٩/٢٠] قد أصبحت حرفاً واحداً، على إعمال «صَنَعَ» في «كَيدَ»[٨] . والطبرسي يذهب إلى أنها مؤلفة

(١) القرطبي ٢٦٧/٧.
(٢) ماويّ: مرخم ماويّة.
(٣) البحر ٣٦٣/٤.
(٤) الكشاف ٥٧١/٢.
(٥) الرازي ٢٢٧/١٦.
(٦) البحر ٤٤٢/٥.
(٧) البحر ٢٦٠/٦.
(٨) الأخفش ٤٠٢.

في نحو قوله: ﴿إِنَّما حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ [البقرة: ١٧٣/٢] من «إنَّ» التي تفيد التوكيد و «ما» الزائدة، التي تفيد التوكيد أيضاً، وأنها بعد التركيب صارت تفيد إثبات الشيء الذي يذكر بعدها ونفي ما عداه[١]. وتلقف الرازي هذا المذهب من الطبرسي، ولكنه فهمه فهماً مخالفاً، إذ ذهب في قوله تعالى: ﴿إِنَّما الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَراءِ﴾ [التوبة: ٦٠/٩] إلى أن «إنّما» مركبة من «إنَّ» التي تفيد إثبات الشيء و «ما» التي تفيد النفي، وأنه بعد التركيب وجب بقاؤهما على المعنيين السابقين، وهما ثبوت الشيء ونفي ما عداه[٢]. وقد دفع أبو حيان وهم الرازي هذا، فذكر أنه: «قول ركيك فاسد صادر عن غير عارف بالنحو»، وذهب إلى أن «إنّما» في نحو تلك الآيات هي «إنّ» و «ما» الكافة أوالمهيئة، وأن «إنّما» لا تفيد الحصر بنفسها[٣].

– **أَيْنَما:** وذكر الفراء أن «أينَما» الشرطية مركبة من اسم الاستفهام «أَيْنَ» و «ما» الزائدة، وأنه لولا هذا التركيب ما أصبحت «أينَ» شرطية. وذكر من ذلك أيضاً «متى ما» و «أَيَّما» و «حَيثُما» و «كَيفَما»[٤]. ووضّح الطبرسي أنّ «ما» الزائدة هذه هي التي تهيئ الكلمة لعمل الجزم، وعدّ من ذلك «إذ ما» أيضاً[٥].

– **أَيّانَ:** وذهب الرازي إلى أنَ «أيّانَ» مركبة من «أيّ» والظرف «الآن». وذكر في موضع آخر أن المشهور عند الناس أنها مشتقة من «الأين»، وأن ابن جني رفض ذلك، لأن «أيّان» سؤال عن الزمان و «أين» سؤال عن المكان، وجعلها مشتقة من «أيٍّ» بوزن «فَعلان» على معنى: أي وقت وأي فعل، من أويت إليه. وأيّ معناها بعض من كل، والبعض آوٍ إلى الكل ومتساند إليه[٦].

---

(١) المجمع ٨٢/٢.
(٢) الرازي ١٠٥/١٦.
(٣) البحر ٦١/١.
(٤) الفراء ٨٥/١.
(٥) المجمع ٤٣٠/١.
(٦) الرازي ٢١١/٢٤ و ٨٠/١٥.

وكرّر أبو حيان هذا المذهب، ونقل عن بعضهم أن «أيّان» مركبة في الأصل من «أيّ» و«أوان»، ولما كثر استعمالها حذفت الهمزة على غير قياس ومن دون تعويض، فقلبت الواو ياء، فاجتمعت ثلاث ياءات، فحذفت إحداها. وقد رفض الرجل القولين، ورأى أن هذه الأداة بسيطة لامركبة وجامدة لامشتقة، لأن الأصل الجمود وعدم التركيب[1].

- **كَأَيِّنْ**: وذهب معظمهم إلى أن «كَأَيِّنْ» في مثل قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٤٦/٣] مركبة من «أَيٍّ» الاستفهامية وكاف التشبيه. فالطبرسي بيّن أنه لما كثر استخدام هاتين الكلمتين صارتا ككلمة واحدة[2]. وأوضح الرازي أنه بالتركيب صارت بمعنى «كَمْ» ورسمت بالنون، ليفصل بين المركب وغير المركب منها[3]. وردّد القرطبي هذه الآراء، وربط تغير رسمها بتغير معناها وانتقاله إلى معنى «كَمِ» الخبرية، وعزا هذه الأقوال والتفصيلات جميعاً إلى الخليل وسيبويه[4]. أما أبو حيان فذهب إلى بساطتها، وبين أن القول بتركيبها لا يقوم دليل عليه، بل رأى فيه مدعاة إلى التخليط في معظم الأحكام النحوية التي تتعلق بالكاف أحد ركنيها[5].

- **لَكِنَّ**: واختلف المفسرون في أصل «لكنّ». فقد ذكر الطبرسي أن أبا علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) حار في أمر بنائها، فلم يجد لها نظيراً في أبنية الأسماء والأفعال، ولكنه شبهها بالأداة «إنَّ» في التثقيل والتخفيف[6] . وذهب الفراء إلى أن أصلها «إنَّ» ثم زيدت عليها «لا» والكاف، فصارت بهما حرفاً واحداً. واستدل لرأيه بوقوع اللام في خبرها في قول الشاعر[7] :

---

(١) البحر ٤١٩/٤.
(٢) المجمع ٢٢٢/٣.
(٣) الرازي ٨٦/٢٥-٨٧.
(٤) القرطبي ٣٢٨/٤.
(٥) البحر ٦٥/٣ و ٧٣.
(٦) المجمع ٣٨٣/١.
(٧) الكمد: شدة الحزن.

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي، وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَكَمِيدُ

قال: فلم تدخل اللام إلاّ لأن معناها «إنّ»[1]. وتابعه في القول بتركيبها القرطبي، ولكنه وجدها مؤلفة من «لا» النافية وكاف الخطاب و «إنَّ» حرف الإثبات والتحقيق، وبين أن همزة «إنَّ» ذهبت بكثرة الاستعمال استثقالاً[2]. وانتقد أبو حيان مذهب القرطبي بشدة وحكم بفساده، وبأن «لكِنَّ» حرف بسيط لا مركب[3].

– **وَيْكَأَنَّ**: واختلف المفسرون في أصل «وَيْكَأَنَّ» التي جاءت في قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشاءُ مِنْ عِبادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنا لَخَسَفَ بِنا وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكافِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢/٢٨]، فذهب بعضهم إلى أنها حرف مستقل، وذهب الأكثرون إلى أنها مركبة. فأبو عبيدة يرى أن مجازها «ألم تَرَ أنَّ؟»[4]، والفراء يراها كلمة تقرير بمعنى «أما تَرَى أنَّ؟»[5]، وأبو زيد[6] يصرح بأنها حرف واحد بجملته[7].

أمّا الذين قالوا بتركيبها، فقد اختلفوا في تحديد أقسامها، وفي طبيعة هذه الأقسام، بل اضطربت بعض الروايات عنهم، واستدل كل مفسر لرأيه ببعض الجوانب النحوية واللغوية وببعض النصوص.

فالفراء نقل عن بعض النحويين قولهم: إنها مؤلفة من حرف التعجب «وَيْ» و «كَأَنَّ» التي بمعنى الظن. ثم رأى أنه على ذلك يجب أن ترسم منفصلة، ثم

---

(١) الفراء ٤٦٥/١.

(٢) القرطبي ٤٣/٢.

(٣) البحر ٣٢٧/١.

(٤) المجاز ١١٢/٢.

(٥) الفراء ٣١٢/٢.

(٦) سعيد بن أوس الأنصاري، صاحب كتاب «النوادر في اللغة». توفي سنة ٢١٥ هـ. إنباه الرواة ٣٠/٢-٣٥.

(٧) البحر ١٣٥/٧.

وجد أنها اتصلت من كثرة الكلام بها، كما وصلت العرب ((يابن أمَّ)) فقالت: ((يا بنؤُمَّ)). وصرح أيضاً أنه وجدها متصلة في مصحف عبد الله بن مسعود (ت ٣٢ هـ) وسائر مصاحف المسلمين[١]. ورأى أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) أن هذا القول أحسن ما قيل فيها، وذكر أنه رأي الخليل ويونس (ت ١٨٢هـ) وسيبويه والكسائي، وأنّ ((وَيْ)) يمكن أن تركب مع ((كَأَنَّ)) المثقلة والمخففة، ولكنها تبقى منفصلة[٢].

ونقل الفراء أيضاً عن بعض النحويين أنها مركبة من ((وَيلَكَ)) و ((أنَّ))، وأن اللام حذفت من ((ويلَكَ))، وأن العامل في ((أنّ)) فعل مضمر. تقديره: ((اعلَمْ)). واستحسن الفراء حذف اللام وعزاه إلى كثرة الكلام بـ ((ويلَكَ))، ولكنه استبعد تقدير العامل في ((أنَّ))[٣]. وذكر القرطبي أن القول بحذف اللام لقطرب (ت ٢٠٦ هـ)، وأن النحاس وبعض النحويين رفضوه لعدم جوازه، ولأن القوم في الآية المذكورة لم يخاطبوا أحداً فيقولوا له ((ويلَكَ))، وأنه لو كان الأمر كذلك لكان ((إنَّ)) بالكسر[٤]. بينما ذكر أبو حيان أن الرأي للكسائي ويونس وأبي حاتم السجستاني[٥] (ت ٢٥٥ هـ). وهذا يتعارض وما ذكره النحاس، من أن الكسائي ويونس قد ذهبا إلى الرأي الأول، على نحو ما بينا.

وذهب القرطبي إلى أن ((وَيْكَأَنَّ)) مؤلفة من ((وَيْكَ)) و ((أنَّ)) ، وأن ((وَيكَ)) مؤلفة من ((وَيْ)) وكاف الخطاب، وأن معناها: ((أعجَبُ لأنَّ))، ثم حذفت اللام العاملة في ((أنَّ)) واتصل القسمان لكثرة الكلام بهما[٦]. والقول بتركيب ((وَيْكَ)) للأخفش[٧].

---

(١) الفراء ٢/٣١٢.
(٢) القرطبي ١٣/٣١٨.
(٣) الفراء ٢/٣١٢.
(٤) القرطبي ١٣/٣١٨.
(٥) البحر ٧/١٣٥.
(٦) القرطبي ١٣/٣١٩.
(٧) البحر ٧/١٣٥.

وروى الفيروزآبادي في (كتاب التنوير): أن «وَيْكَأَنَّه» هي «وأَنَّهُ»، والياء والكاف صلة في الكلام[١].

ونقل بعض المفسرين في كتبهم آراء في بعض أقسام «ويكأن» من دون أن يبينوا رأيهم في تركيبها، إذ نقل القرطبي عن ابن عباس والحسن أن «ويك» كلمة ابتداء وتحقيق، وأنها للتنبيه بمنزلة «ألا» عن بعضهم[٢].

لقد تعددت، إذن، الأقوال في أصل «وَيْكَأَنَّ»، وتدافعت أحياناً، واختلفت كثيراً فلم نعد نستطيع استخلاص رأي مناسب. ولعل أقربها ما ذكره الفراء من أنها مؤلفة من «وي» و «كَأَنَّ». ونحن أوردنا معظم ما قيل فيها، ونحسب أننا أخذنا بكثير مما تشتد صلته بالموضوع، وهو تركيب الأداة، ونأينا عما هو بعيد غريب.

٢– النحت:

النحت لغةً: هو نَحْتُكَ الخشبة وغيرها[٣]. والنحتُ: النشرُ والقشرُ... ونَحتَ الجبلَ ينحتُه: قَطَعَهُ[٤].

أما النحت اصطلاحاً: فهو أن تؤخذ كلمتان، وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعاً بحظ[٥]. وهو، في قول بعض المحدثين: «ناموس فاعل على الألفاظ، وغاية ما يفعله فيها إنما هو الاختصار في نطقها تسهيلاً للفظها واقتصاداً في الوقت نفسه بقدر الإمكان»[٦]. وقد عرض المفسرون في أثناء

---

(١) التنوير ٢٤٥.
(٢) القرطبي ١٣/٣١٨.
(٣) جمهرة اللغة ٢/٥.
(٤) لسان العرب (نحت).
(٥) مقاييس اللغة ١/٣٢٨-٣٢٩.
(٦) الفلسفة اللغوية ٧١.

معالجاتهم اللغوية لبعض ظواهـر النحـت في معنـاه الأخـير، فوقفـوا عنـد بعـض الأدوات وناقشوها، واستدلوا لآرائهم أيضاً بالنصوص والقرائن اللغوية.

– **سَوْفَ**: توقف الفراء عند قراءة ابن مسعود: (وَلَسَيُعطيكَ رَبُّك فَترضَى)، ورأى أن هذه القراءة لا تختلف ومعنـى القـراءة المشـهورة: ﴿وَلَسَـوْفَ يُعْطِيـكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٩٣/٥]، لأن السين عنده أصلها ((سوفَ)). فلما كثرت في الكلام وعرف موضع استخدامها، تركـت منهـا الـواو والفـاء. بـل إنـه يـرى أن هـذه الظاهرة قانون عام يمكن أن ينال من كل الحروف[١].

ونقل القرطبي عن الكسائي أن ناساً من أهل الحجاز يقولون: ((سَوْ تَعلَمُونَ)) بدلاً من ((سوف تعلمونَ))، فيحذفون الفاء، وعن الكوفيين أنهم يسقطون الـواو من ((سَوفَ))، فيقولون: ((سَفَ تَعلَمُونَ)). ثم ذكـر أن البصريـين لا يذهبـون إلى ذلك، ولا يعرفون في السين و ((سَوفَ)) إلاّ حرفـين بسـيطين، ولغتـين لا علاقـة لإحداهما بالأخرى[٢].

– **مَنْ وهَلْ**: ويرى الزمخشري[٣] أن أصل ((مَـنِ)) الاسـتفهامية و ((هَـلْ)) هـو ((أَمَنْ)) و ((أَهَلْ))، وأنه للاستعمال الكثير حذفت الهمزة منهما. واستشهد لذلك بقول زيد الخيل[٤]:

سـائِلْ فَـوارِسَ يَرْبُـوعٍ بِشِـدَّتِنا   أهلْ رَأَوْنا بِسَـفحِ القـاعِ ذِي الأَكَـمِ؟

– **مِنْ**: ونقل أبو حيان عـن الكسـائي أن ((مِنِ)) الجـارة أصلهـا ((مِنـا))، ثـم حذفت الألف فأصبحت ((مِنْ))[٥]، مستدلاً بقول بعض قضاعة[٦]:

---

(١) الفراء ٢٧٤/٣.
(٢) القرطبي ٣٣/٩.
(٣) الكشاف ٣٤٢/٣.
(٤) ديوانه ١٠٠. والأكم: جمع أكمة، وهي التلال المرتفعة.
(٥) البحر ٣٨/١.
(٦) الخطيّ: رمح منسوب إلى الخط. والمـارن: الصلـب اللـدن. والذكـر: القـوي. والقـتر: الغبـار. يريـد: أوقعنا بهم برماحنا وسيوفنا من طلوع الشمس إلى حين فشو الظلمة وإخفائها لشريدهم.

بَذَلْنَا مَارِنَ الخَطِّيِّ فِيهِمْ، وَكُلَّ مُهَنَّدٍ، ذَكَرٍ حُسَامِ
مِنا أن ذرَّ قَرنُ الشَّمسِ حَتّى أَغابَ شَرِيدَهُم قَترُ الظَّلامِ

* * *

لقد عالج المفسرون ظواهر التركيب والنحت في الأدوات، فتناولوا عدداً منها بالتحليل والدراسة، وكانت آراؤهم فيها مختلفة ومتعددة، وجهودهم فيها متفاوتة ومتفرقة في بطون كتبهم، من دون ناظم، إلا ما يراه المفسر ويشعر بضرورته وأهميته في التطبيق والتنظير. وقد بدا في هذه الجهود اتكاؤهم الواضح على آراء القدماء من النحاة وأوائل المفسرين، ما عدا الزمخشري وأبا حيان. وهم حاولوا، من خلال هذه الوقفات العجلى أن يستجلوا معالم هذه المباحث، ويلمّوا شعثها، ويستظهروا لها الأدلة والمسوغات والقرائن، لكي تخرج في لبوس علمي مقنع.

ب – مسائل التأثيل:

لا شك في أن المفسرين الذين وقفوا عند ظواهر التأثيل، وحللوا بعض المباني، كانوا ينطلقون من وجهة نظر تطبيقية عموماً، ولكن ذلك لم يحل دون ملاحظة بعض أصولهم ومبادئهم العامة في هذا المجال، والتعرف لطرق استدلالهم وأنواعها، فضلاً عمّا صرّحوا به هم في بعض الأحيان من عبارات، أسهمت في توضيح معالم هذه المسائل وحدودها.

فقد بين أبو حيان غير مرة أن البساطة هي الأصل، وأن التركيب خلافها[1]، وصرح بأن القول بتركيب الأداة يحتاج إلى دليل، وأن انعدام الدليل يحملنا على

---

(١) البحر ١/٦١ و ٤/٤١٩.

القول بالبساطة[١]. وذهب في معظم ما عرض له إلى بساطة الأداة التي قال المتقدمون بتركيبها[٢].

وأكد المفسرون أن كثرة الكلام والاستخدام في الحرفين المجتمعين، هي الناموس الثابت، الذي ينتظم عملية التركيب ويؤدي إليها[٣]، وذكر الفراء أن الحرف يوصل بغيره من أوله وآخره[٤]، وأن النحت في الحرف، إذا كثر النطق به قانون عام. قال: ((والحرف إذا كثر فربما فعل به ذلك))[٥].

ولقد تحدث المفسرون عن بعض علل التركيب، ووقفوا على أغلب نتائجه. فالطبري بيّن أن الياء التي ركبت مع ((بل)) كانت بقصد الوقوف على ((بل)) التي لا يصلح السكوت عليها[٦]، وذكر أن الهاء التي ركبت مع ((لا)) في ((لاتَ)) ثم صارت تاء زيدت للوقف أيضاً[٧]. أما نتائجه فكانت متباينة عندهم. وهي في الأصل - كما نعلم - أن يصير للحرف المركب معنى وحكم جديدان، لم يكونا له قبل التركيب[٨].

وإلى هذا المصير، جرى الفراء في تركيب ((إلاّ)) و ((لَمّا)) التي بمعناها عندما أوضح أنهما خرجتا من الجحد إلى الاستثناء، والزمخشري في ((أَلا)) التي خرجت عنده من الاستفهام والنفي إلى التنبيه على تحقق ما بعدها، والطبرسي في ((إنّما)) التي خرجت من الإثبات والتوكيد إلى الحصر، والرازي في ((كَأَيِّنْ)) التي خرجت

(١) البحر ٣/٦٥ و ٧٣.

(٢) البحر ١/٣٨ و ٦١ و ١٠٢ و ٢٧١ و ٣٢٧ و ٢/١٣٤ و ٣/٦٥ و ٧٣ و ٤/٢٦٤ و ٣٦٣ و٤١٩ و ٥/١٦ و ٢٦٧ و ٤٤٢ و ٧/٧ و ٣٣٤.

(٣) انظر الفراء ١/٤٦٦ و ٢/٣١٢ والمجمع ١/١٣٨ و ٣/٢٢٢ والرازي ٦/٢ والقرطبي ١٣/٣١٩ والنسفي ٤/٧٣ والبحر ٤/٢٦٤ و ٧/١٣٥.

(٤) الفراء ١/٤٦٥.

(٥) الفراء ٣/٢٧٤.

(٦) الطبري ١/٣٨٤.

(٧) الطبري ٢٣/١٢٣.

(٨) سر صناعة الإعراب ١/٣٠٥.

من التشبيه والاستفهام إلى التكثير[١]. وبين النسفي (ت ٧٠١ هـ)، نقلاً عن سيبويه أن تركيب «لاتَ» قد جعل لها حكماً نحوياً جديداً، فاختصت بالدخول على الأحيان ولم يبرز إلا أحد جزأيها[٢]، بينما نقل الزجاج عنه ما يشعر بعدم معرفته لنتائج التركيب، إذ لم يجز مثل: «زيداً لَنْ أَضرِبَ»[٣].

وذهب الفراء والرازي في مواضع أخرى إلى أن التركيب جَمعٌ للمعنيين، اللذين كانا للحرفيين قبل التركيب. فـ «بَلَى» عند الأول رجوع عن الجحد وإقرار بما بعده، والمعنى الأول مستفاد من «بل»، والثاني من الألف التي ركبت معها[٤]. و «إنّما» عند الثاني لثبوت المذكور ونفي ما عداه، وهذا مستفاد من «إنَّ» التي للإثبات و «ما» النافية. قال: «فعند اجتماعهما وجب بقاؤهما على هذا المفهوم، فوجب أن يفيد ثبوت المذكور وعدم ما يغايره»[٥]. ونقل أبو حيان أيضاً عن بعض المفسرين أن «كأَنَّ» ظل فيها معنى التشبيه، الذي كان للكاف قبل أن تركب مع «أنَّ»، في حين أنه زال عن «كَذا» و «كَأَيِّنْ»، اللتين اشتركت الكاف في تركيبهما[٦].

ولم يفتهم أيضاً أن يذكروا بعض آثار التركيب، من نحو إشارة الرازي إلى رسم «كأيِّنْ» بالنون، بدل التنوين تمييزاً لها من غير المركب منها[٧]، وقول القرطبي في ذلك: «لأنها كلمة نقلت عن أصلها فغير لفظها لتغير معناها»[٨]، وغير ذلك من الإشارات اللغوية الكثيرة، التي تنم عن ملاحظة دقيقة، وإحاطة تامة بمسائل التأثيل من أسرار التركيب ونتائجه وآثاره.

---

(١) انظر ص ٥٧ من هذا الكتاب.
(٢) النسفي ٤/٢٨٤.
(٣) الزجاج ١/١٣٥.
(٤) الفراء ١/٥٣.
(٥) الرازي ١٦/١٠٥. وانظر ٥/١١.
(٦) البحر ٣/٦٥.
(٧) الرازي ٢٥/٨٦.
(٨) القرطبي ٤/٢٢٨.

جـ - دلائل التأثيل:

ولجأ المفسرون في أثناء هذه المباحث والمناقشات إلى الاستعانة ببعض الأدلة من علوم العربية، محاولين في ذلك تأييد ما يذهبون إليه بطرق مباشرة، وسعوا إلى تقوية هذه الأدلة ببعض الأقيسة النحوية واللغوية. وساقوا كل ذلك بأسلوب منطقي، يدل على سعة اطلاع على علوم اللغة، وإيمان بتكامل هذه العلوم وتساندها في التحليل والتعليل والاستدلال.

فهم اعتمدوا في الأدلة المباشرة على بعض جوانب النحو وفروع الصرف وعلوم القرآن، وعلى بعض النصوص اللغوية من قرآن وشعر وأقوال.

أما النحو، فقد استدل بعضهم بتقدير حذف فعل «اعلَمْ» العامل في «أنَّه» في تركيب «ويلَكَ أنَّهُ»، ورفضه الفراء بحجة أن العرب لا تعرف إضمار فعل الظن أو العلم في كلامها[1] ، ورفض النحاس هذا الوجه التركيبي، لأن «أن» المفتوحة عنده لا يبتدأ بها، كما أنه رفض مذهب قطرب في جواز حذف اللام من «وَيْلَكَ»[2].

واستدل الفراء لتركيب «كَمْ» بوجود الكاف في إجابة السائل بـ«كَمْ». قال: «وقال بعض العرب في كلامه، وقيل له: منذُ كَمْ قَعَدَ فُلانٌ؟ فقال: كَمُذْ أخذتَ في حديثِكَ. فرده الكاف في «مُذْ» يدل على أن الكاف في «كم» زائدة[3].

وذكر الزجاج أن النحويين استدلوا على تركيب «مهما» بحروف الجزاء الأخرى، التي تزاد «ما» معها دائماً، وأن سيبويه رفض القول بتركيب «لَنْ» لأنه يفضي إلى منع تقديم معمول الفعل الذي نصبته «أنْ» عليها، مع أنه جائز في كلام العرب[4].

---

(١) الفراء ٣١٢/٢ .

(٢) القرطبي ٣١٩/١٣.

(٣) الفراء ٤٦٦/١.

(٤) انظر ص٤٨ و٥٤ من هذا الكتاب.

واستدل الزمخشري لتركيب ((ألا)) بوقوع الجملة بعدها مصدرة غالباً بنحو ما يتلقى به القسم[١] . وقد أدحض أبو حيان هذا الاستدلال ذاكراً أن الجملة بعدها يمكن أن تستفتح بـ((رُبَّ)) و((لَيْتَ)) وبفعل الأمر وبالنداء، وأن القسم لا يتلقى بشيء من هذه الأمور[٢] . وساق الرازي وغيره من المتأخرين عدداً من هذه الأدلة، أغلبها مكرر أو في قالب مختلف، لا يكاد يضيف جديداً.

وأما الصرف، فكان لتخفيف الهمز والحذف والإبدال، حيّزٌ في استدلالاتهم، يكشف عن حذقهم لهذا الجانب، وتمثلهم له في كل مسألة. فقد خففت الهمزة من ((أنْ)) فحذفت بعد تركيبها مع ((لا)) عند الأخفش، وحدث مايشبه الأمر نفسه عند القرطبي في تركيب ((إذَنْ)) من ((إذْ)) و((أنْ))، و((لكنَّ)) من ((لا)) والكاف و((إنَّ)). وحذفت عند الفراء الألف والفتحة من ((ما)) المركبة مع الكاف في ((كم))، وأبدلت ألف ((ما)) في ((مهما)) المركبة هاء ليختلف اللفظ[٣] .

وكان لبعض الجوانب القرآنية، أثر أيضاً في إضاءة هذه الاستدلالات، من نحو الوقف في القراءة، ورسم المصحف، والالتزام بمعاني التنزيل. فقد أفاد القائلون بتركيب ((كأيِّنْ)) من وقف جمهور القراء عليها بالنون الساكنة[٤] ، والقائلون بتركيب ((ويْكَأَنَّ)) من وقف الكسائي على ((وَيْ)) في رواية عنه، ومن وقف بعضهم على ((وَيْكَ))[٥] . وأيد الفراء هذا التركيب الأخير مستدلاً برسمها موصولة في المصاحف[٦] ، ورأى الزجاج أن تركيب ((مهما)) من ((مه)) و((ما)) يؤدي إلى الإخلال بمعنى الآية ويفسد مرامي التنزيل[٧] .

---

(١) الكشاف ٦٢/١ .
(٢) البحر ٦١/١.
(٣) انظر ص ٤٨–٥٠ من هذا الكتاب.
(٤) البحر ٣/ ٧٢.
(٥) القرطبي ٣١٩/١٣ .
(٦) الفراء ٣١٢/٢.
(٧) الزجاج ٤٠٨/٢.

أما النصوص التي احتجوا بها، فكانت من القرآن والشعر وأقوال العرب. فمن القرآن، أورد الزجاج قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلْفَهُمْ﴾ [الأنفال:٨/٥٧] دليلاً في مسألة "مهما" [1]. وأورد الزمخشري قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى؟﴾ [القيامة: ٧٥/٤٠] في مسألة ((ألا)) وإفادتها معنى التحقيق[2]. ومن الشعر ديوان العرب، استمد الفراء قول زيد بن عمرو بن نفيل[3] :

وَيْكَأَنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْـ ـبَبْ، ومَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ!

دليلاً على بساطتها[4]. واستمد الطبرسي دلالة ((إنّما)) على الحصر[5] من قول الفرزدق[6] :

أنا الضّامِنُ الرّاعي عَلَيهِم، وإنَّما يُدافِعُ عَنْ أحْسابِهِم أنا، أو مِثْلِي

وساق غيرهما أبياتاً أخرى كثيرة، ولكن معظمها كان يدور في فلك الاستطراد والأقيسة والمناقشات الثانوية.

أما كلام العرب، فكان للفراء فيه النصيب الأوفى، إذ دلل بما جاء به على معرفة واسعة بأقوالهم ومروياتهم، ومقدرة ثاقبة في عقد المقارنات اللغوية بين الأساليب، ويكفي أن نذكر من ذلك استدلاله لمعنى ((وَيْكَأَنَّ)) أيضاً بقول الأعرابية لزوجها: ((أينَ ابنُك وَيْلَكَ؟ فقال: ويكأَنَّهُ وراءَ البيتِ. معناه: أما ترينه وراء البيت؟))[7]. وقد استدل القرطبي[8] وغيره ببعض هذه الأقوال، ولكن الحديث يثقل بذكرها.

---

(١) الزجاج ٤٠٨/٢.
(٢) الكشاف ٦٢/١.
(٣) اللسان (ويا). والنشب: المال والعقار.
(٤) الفراء ٣١٢/٢.
(٥) المجمع ٨٢/٢.
(٦) ديوانه ٧١٢.
(٧) الفراء ٣١٢/٢ .
(٨) القرطبي ٣٣/٩.

ولقد استدل المفسرون بهذه الجوانب المباشرة جميعاً في إثبات آرائهم، واستطردوا أحياناً إلى مناقشات لغوية لم نأت على ذكرها، وكان قصدهم منها استكمال أدوات البحث واستغراق أجزائه، وإخراجه على نحو علمي رفيع، يناسب قدسية القرآن، ويتفق ورسمه ومعانيه وإعجازه.

وهم لم يعدموا الحيلة في التماس أدلة غير مباشرة أيضاً لما قالوا به، فقد استأنسوا بالقياس، وألفوا عنده فسحة عقلية تنصر أقوالهم، وترضي نوازعهم في الميل إلى الوصول إلى أرفع درجات الدقة وأعلى مراتب الإقناع.

فالفراء قاس تسكين ميم ((كَم)) المركبة بعد حذف ألفها على قولهم: ((لِمْ قلتَ ذاكَ؟))[1]، وقاس نحت السين من ((سَوفَ)) على نحتهم ((أيشٍ)) و((قم لاباكَ))[2] من ((أيٍّ شيء)) و((قم لا أبا لَكَ))، ودخول اللام والكاف على ((إنَّ)) في تركيب ((لَكِنَّ)) على دخول اللام والهاء عليها [3] في قول الشاعر:[4]

لَهِنَّكِ، مِنْ عَبْسِيَّةٍ، لَوَسِيمَةٌ   عَلى هَنَواتٍ، كاذِبٍ مَنْ يَقُولُها

وقاس الطبري زيادة التاء في ((لاتَ)) على زيادتها في ((ثُمَّ)) و ((رُبَّ))[5]، والطبرسي الحذف في ((لا أنَّ)) على قولهم ((وَيلُمِّهِ))، وحمل مصيرها إلى حرف واحد على جعل ((هَلاّ)) بالتركيب حرفاً أيضاً[6]. ونقل أبو حيان قياسهم اجتماع الكاف مع ((أيٍّ)) على اجتماعها مع ((ذا)) و ((أنَّ)) فقالوا ((كَأَيِّنْ)) مثلما قالوا ((كَذا)) و ((كأَنَّ))[7]. وذكر الآخرون أقيسة أخرى، كان لها في الغالب سمة التكرار والاستفاضة.

---

(١) الفراء ٤٦٦/١.

(٢) الفراء ٢٧٤/٣ .

(٣) الفراء ٤٦٦/١.

(٤) العبسية: امرأة من بني عبس. والهنوات: جمع هنة، وهي ما يقبح التصريح به. يريد الفعلات القبيحة.

(٥) الطبري ١٢٣/٢٣.

(٦) المجمع ١٣٨/١.

(٧) البحر ٢٦٤/٤.

لقد بذل المفسرون كل مافي وسعهم، ليبينوا أصول هذه الأدوات ومبانيها ويحللوا أجزاءها، أملاً في الوصول إلى حقائقها، فلم يقصروا في الاستدلال لآرائهم بالجوانب المختلفة في البساطة والتركيب والنحت، اللهم إلا ماكان من أبي حيان، الذي أقل من الاستدلال لمذهب البساطة في أغلب الأدوات، وقصر في دفع أدلة القائلين بالتركيب، وغلب عليه الإيجاز الشديد في العبارة، ولعله ما كان يريد أن يفصل في هذه الأمور؛ لأن المقام التفسيري لا يتسع لها. وهو أحال القارئ في عدة مواضع على صفحات كتب النحو، ليطالع فيها التفصيلات والاختلافات، أو أنه ما كان يرى في هذه المسائل غناء، وهو المرجح، ولعله يعود إلى الأمرين معاً.

د- أبنية الأدوات البسيطة:

وبعيداً عن التأثيل ومشكلاته، منح المفسرون أبنية الأدوات الأخرى المتفق على بساطتها شيئاً من الاهتمام، فوقفوا عند بعضها وحاولوا جاهدين أن يتعرفوا أنماطها وأسرارها، ويوضحوا علل حركاتها وسكناتها، مستعينين أيضاً بآراء المتقدمين. بل وقف بعضهم أحياناً يعرض لشيء من أصولها وأشكال مبانيها.

فقد وقف الزجاج عند الحروف الأحادية وقفات مطولة[1] ، بين فيها حركات بنائها وعلل ذلك، والفروق المعنوية الدقيقة التي تترتب على اختلاف الحركات في الحرف الواحد، وسعى إلى تأصيل هذه المباني، مستظلاً بالنصوص والمنطق وأقوال العلماء. قال: «لأن أصل الحروف التي يتكلم بها وهي على حرف واحد الفتح أبداً، إلاّ أن تجيء علة تزيله؛ لأن الحرف الواحد لاحظ له في الإعراب، ولكن يقع مبتدأ في الكلام ولا يبتدأ بساكن، فاختير الفتح لأنه أخف الحركات»[2]. وكان من أغنى هذه المباحث لديه ما وجدناه عن حرف اللام، الذي جاء مفصلاً دقيقاً مشبعاً بالنصوص. وقد ذكر أن هذه الأقوال ليست له،

(١) الزجاج ١/٨ و ٤٩-٥٠ و٢/١٠٦-١٠٧.
(٢) الزجاج ١/٣ .

بل للشيوخ المتقدمين: أبي عمرو (ت ١٥٤ هـ)، ويونس، والخليل، وسيبويه، وجميع النحويين الموثوق بعلمهم.

وعرض الرازي في غير موضع لبعض أشكال المباني، مبيناً أن من حروف المعاني ما يكون على حرف واحد، ومنها ما يكون على اثنين، ومنها على ثلاثة. يقول: «والحرف كثيراً ماجاء على حرف واحد، كواو العطف وفاء التعقيب وهمزة الاستفهام وكاف التشبيه وباء الإلصاق وغيرها، وجاء على حرفين، كـ «مِنْ» التبعيض و «أَوْ» التخيير و «أَمْ» للاستفهام المتوسط و «إنْ» للشرط وغيرها... وجاء على ثلاثة أحرف، كـ إلى وعلى»[1]. وأشار الفراء والأخفش والطبري والطبرسي والقرطبي وأبو حيان إلى بعض هذه الأمور، في مواضع متفرقة من تفاسيرهم.

وهم تناولوا في هذه الكتب مباني بعض الأدوات الأحادية والثنائية والثلاثية، وبدا في هذا التناول رغبتهم في التحليل والتعليل والتقسيم، وحرصهم على تنقية الأحكام وتحريرها، والاستدلال لها بالنصوص المختلفة.

١ – الأبنية الأحادية:

تحدثوا في هذا المجال عن أبنية: الهمزة، والباء، والتاء، والفاء، والكاف، واللام، والواو. وكان حديثهم عن بعضها مقتضباً، كالهمزة والفاء والواو، وعن بعضها الآخر مفصلاً، كالباء واللام، وذلك تبعاً لما يقتضيه المقام في منهج كل منهم.

– **الهمزة والفاء والواو**: ذكر الزجاج أن حركة الهمزة هي الفتح، كقولك: أَزيدٌ في الدار؟ وأن الفاء والواو مفتوحتان كذلك. تقول: رأيتُ زيداً فَعمراً، ورأيتُ زيداً وَعمراً. وذلك انطلاقاً من مقولته بأن الحرف الواحد قد اختير له الفتح، لأنه أخف الحركات[2].

---

(١) الرازي ٢٦/٣٩–٤٠.

(٢) الزجاج ١/٤٠٣.

– **الباء:** أجمع المفسرون على أن حركة الباء الجارة هي الكسر دائماً، ولكنهم اختلفوا في علة هذه الحركة لاعتقادهم أن الكسر فيها عارض، وأن الأصل فيها الفتح حملاً على الأخف. فقد رأى الزجاج أنها حركت بالكسر، لأنه لا عمل لها إلا الجر، وأنه قد وجب ذلك، ليفصل بينها وبين ما هو جار مثلها وهو اسم، ككاف التشبيه في نحو قولك: ((كَزيدٍ))[١]. ونسب الرازي العلة الأولى إلى سيبويه[٢]. وأفاد القرطبي من أقوال المتقدمين وجعل العلل ثلاثاً. قال: ((ليناسب لفظها عملها. وقيل: لما كانت الباء لا تدخل إلا على الأسماء خصت بالخفض، الذي لا يكون إلا في الأسماء. الثالث: ليفرق بينها وبين ما قد يكون من الحروف اسماً، نحو الكاف من قول امرئ القيس[٣]:

وَرُحْنا بِكابنِ الماءِ، يُجنَبُ وَسْطَنا   تَصَوَّبُ فيهِ العَينُ طَوْراً، وتَرتَقِي

أي: بمثل ابن الماء، أو ما كان مثله))[٤] .

– **التاء:** وذهب أبو عبيدة إلى أن التاء في نحو قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ ما جِئْنا لِنُفْسِدَ فِي الأَرْضِ﴾ [يوسف: ٧٣/١٢] إنما هي واو القسم أبدلت تاء، كما قالوا: تراث من ورثت[٥]. وبين الطبري أن هذا الإبدال كان لكثرة ما جرت على ألسن العرب في القسم في قولهم: ((واللهِ))[٦]. وخالفهما السهيلي[٧]، وذهب إلى أن التاء أصل وليست بدلاً[٨].

– **الكاف:** وتحدث بعضهم عن حركة كاف التشبيه وكاف الخطاب، فذكر الرازي رأي سيبويه في أن حركة الأولى هي الفتح، على الرغم من أن عملها هو

---

(١) الزجاج ٣/١ .
(٢) الرازي ٩٧/١.
(٣) ديوانه ١٧٦. وابن الماء: طائر. ويجنب: يقاد فلا يركب. أي: رحنا بفرس كأنه ابن الماء في خفته وسرعة عدوه.
(٤) القرطبي ٩٩/١–١٠٠ .
(٥) المجاز ٣١٥/١.
(٦) الطبري ٢١/١٣.
(٧) هو عبد الرحمن أبو القاسم، صاحب كتاب ((الروض الأنف)) توفي سنة ٥٨١. بغية الوعاة: ٨١/٢.
(٨) البحر ٣٣٠/٥ .

الجر، خلافاً للباء. وذلك يرجع إلى ضعفها في العمل، وعدم أصالتها، لأنها تقوم مقام الاسم، بينما الباء أصيلة فيه، فجانست حركتها عملها[١]. وبين الزجاج أن حركة كاف الخطاب للمفرد المذكر في قولك: ((أرأيتَكَ زيداً ما حالُهُ؟)) تكون مفتوحة، ومكسورة للمؤنث في نحو: (أرأيتَكِ زيداً ما حالُهُ يا امرأة؟))، وأنه يجوز أن تفتح الأخيرة على أصل خطاب المذكر[٢].

– **اللام:** وهي – كما نعلم – قسمان: عاملة ومهملة. وقد عالج المفسرون حركة العاملة وبعض أقسامها، وعرضوا لحركات المهملة، على اختلافهم في التسميات والعلل وأسلوب التناول.

١– **اللام العاملة:** وتناولوا فيها حركة اللام الجارة، وسموها أحياناً لام الإضافة، وجمع بعضهم إليها لام التعليل على أنها حرف جر لا نصب. وتناولوا حركة لام الأمر، وسماها بعضهم لام الطلب.

فقد ذهب الأخفش إلى أن الأصل في لام الإضافة الفتح، وأنها كسرت ليفرق بينها وبين لام الابتداء[٣]، وبين الطبرسي أن هذا الكسر مشروط بدخولها على الاسم المظهر، فإذا أدخلوها على مضمر ((ردوها إلى أصلها وهو الفتح. قالوا: لَكَ ولَهُ، لأن اللبس قد ارتفع. وذلك لأن ضمير الجر مخالف لضمير الرفع إذا قلت: إنّ هذا لَكَ، وإنّ هذا لأنتَ. إلا أنهم كسروها مع ضمير المتكلم نحو ((لِي))، لأن هذه الياء لا يكون ما قبلها إلا مكسوراً، نحو غلامي وفرسي)). وصرح الطبرسي أن هذا الكلام لسيبويه وجميع النحويين المحققين[٤].

على أن الزجاج جعل علة الكسر هي الفرق بين لام القسم ولام الإضافة، ولكنه حين مثّل لما حكاه تحدث عن لام الابتداء، فقال: ((ألا ترى أنك لو قلت:

---

(١) الرازي ١/١٩٧ .
(٢) الزجاج ٢/٢٧٠ .
(٣) الأخفش ٣٠٥.
(٤) المجمع ١/٤٧ .

إن هذا لِزيدٍ، علم أنه ملكه، ولو قلت: إنّ هـذا لَزَيـدٌ، عُلِـمَ أن المشـار إليـه هـو زيد؟ فلذلك كسرت اللام في قولك: لِزيد»[1].

وبين القرطبي أن لام التعليل مكسـورة لا يجوز إسـكانها، فيمـا أجـازه أبـو حيان. وذلك في قراءة الحسن: (يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَـوْلِ غُـرُوراً وَلَوْ شاءَ رَبُّكَ مـا فَعَلُـوهُ فَذَرْهُـمْ وَمـا يَفْـتَرُونَ ، وَلْتَصْغَـى إِلَيْـهِ أَفْئِـدَةُ الَّذِيـنَ لا يُؤْمِنُونَ) [الأنعام: ٦/١١٢-١١٣]، علـى أن يكـون الجـار والمجـرور معطوفـين علـى «الغـرور»[2]. أي للغـرور، ولأن تصغـى. وأوضـح أن هـذا التسـكين شـاذ في السماع قوي في القياس، ونسب الرأي إلى ابن جني[3] (ت ٣٩٢ هـ).

أما لام الأمر، فـأوضح الزجـاج أن أصـل حركتهـا الفتـح، كبـاقي الحـروف الأحادية، ولكنها كسرت ليفرق بينها وبين لام الابتداء، في نحو: «لِيَضرِبْ زَيـدٌ عَمراً». ثم عقب على ذلك يقول: «ولا يُبالى بشبهها بلام الجر، لأن لام الجر لا تقع في الأفعال. ألا ترى أنك لو قلت: لَيَضرِبْ، وأنت تأمر، لأشبه لام التوكيـد إذا قلت: إنَّك لَتَضرِبُ؟»[4].

وجعل الفراء هذه الكسرة مشروطة بتجرد اللام من الواو أو الفاء أو «ثـم»، فإذا اقترنت بأحد هذه الحروف سكنت تخفيفاً. وقد حمل تخفيفها مع الواو علـى تخفيفهم «وَهْوَ قالَ ذاكَ»، ثم ذكر أنها يمكن أن تكسر مع أحـد هـذه الأحـرف على الأصل في بعض كلام العرب وقراءة بعض القراء[5]، من نحو: (ثُـمَّ لِيَقْضُـوا تَفَثَهُمْ)[6] [الحج: ٢٢/٢٩]. ونسـب الطـبري هـذه القـراءة إلى أبـي عمـرو، وحمـل تحريك اللام فيها على تحريك هاء «هو»[7] في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ هُوَ يَـوْمَ الْقِيامَـةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾ [القصص: ٢٨/٦١].

(١) الزجاج ١/٣.
(٢) القرطبي ١٣/٣٦٣.
(٣) البحر ٤/٢٠٨.
(٤) الزجاج ١/٤-٥.
(٥) الفراء ١/٢٨٥ و ٢/٢٢٤.
(٦) التفث: ما يصيب المحرم بالحج من ترك الادهان والغسل والحلق.
(٧) الطبري ١٧/١٥٢-١٥٣.

٢- اللام المهملة: توقف بعضهم في هذا المجال عند لام الابتداء، واللام الواقعة في جواب القسم، ولام البعد. فقد ذكر معظمهم أن لام الابتداء حركتها الفتح دائماً، وهي باقية على هذه الحركة ولم يجر عليها التغيير. وقد أشار إليها أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَنا لأَجْراً﴾ [الأعراف: ١١٣/٧]. قال: ((واللام المفتوحة تزاد توكيداً))(١) . وذكرها الطبري أيضاً في قوله: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء: ٧٢/٤] قائلاً: ودخلت اللام في قوله: ((لَمَنْ)) وفتحت لأنها اللام التي تدخل توكيداً للخبر مع ((إنَّ))(٢). وفعل ذلك الزجاج والزمخشري وغيرهما.

وفي اللام الواقعة في جواب القسم، ذهب أبو حاتم السجستاني إلى أنها قد ترد مكسورة في نحو قوله تعالى: ﴿وَقالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً واحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤادَكَ﴾ [الفرقان: ٣٢/٢٥] . فاللام في ((لنثبت)) عنده لام القسم، كسرت بعد حذف نون التوكيد من ((نثبت)). ورد أبو حيان هذا القول ورآه في غاية الضعف(٣).

أما لام البعد، فيبين الزجاج أنها اللام في ((ذلك))، وأن الأصل فيها هو السكون، فالتقت بالألف الساكنة من ((ذا)) فكسرت. وهو عاب على الكوفيين عدم التعرض لحركة هذه اللام، لا في أقوالهم ولا في كتبهم(٤). وذهب الطبرسي إلى مثل ذلك في ((هُنالِكَ))، وبين أن هذه اللام ساكنة، ثم كسرت لالتقاء الساكنين(٥).

* * *

---

(١) المجاز ٢٢٥/١.

(٢) الطبري ١٦٦/٥.

(٣) البحر ٤٩٧/٦.

(٤) الزجاج ٣١/١ و ٢١٨/٢.

(٥) المجمع ٧١/٣.

٢ – الأبنية الثنائية:

تحدث المفسرون عن بعض الأبنية الثنائية، وغلب على حديثهم الإيجاز الشديد. فهم ذكروا على عجل أبنية «إذْ» و «إنْ» و «بَلْ»، فذكر أبو حيان أن «إذْ» اسم ثنائي الوضع مبني على السكون(١)، وذكر الرازي أن «إنْ» حرف يقوم على حرفين(٢)، وبيّن الفراء أن «بَلْ» مبنية على السكون دائماً(٣). وتوقفوا قليلاً عند «أل» و «مع».

– **ألْ**: الواقع أن هناك خلافاً بين المفسرين في بنية «أل»، فبعضهم يراها مؤلفة من حرف واحد، هو لام التعريف الساكنة، ثم وصل بهمزة الوصل ليتمكن من النطق به، وإليه يذهب الرازي اعتماداً على سيبويه(٤). وبعضهم يراها مؤلفة من حرفين هما همزة الوصل واللام، وإليه يذهب الأخفش والفراء(٤).

قال الأول: «لأن هذه الألف واللام جميعاً حرف واحد، كـ «قَدْ» و«بَلْ»»(٥). فالرازي يرى أن «أل» حرف واحد ساكن، والسكون لا يبتدأ به، فقدموا عليه همزة الوصل وحركوها. وإذا وجدوا قبله متحركاً لم يفعلوا ذلك، بل توصلوا بهذا المتحرك إلى النطق به. وإذا وجدوه ساكناً حركوه، وتوصلوا به إلى النطق بهذه اللام.

أما الأخفش فيرى أن «أل» حرف معنى مبني على السكون، ولكنه مؤلف من حرفين، هما همزة الوصل واللام، وهذه الهمزة تذهب إذا اتصلت بكلام قبلها دائماً، ليفرق بينها وبين الألف التي تزاد مع غير اللام.

---

(١) البحر ١/١٣٧.
(٢) الرازي ٢٦/٨٥.
(٣) الفراء ٢/٣٥٣.
(٤) الرازي ٧/١٥٣.
(٥) الأخفش ١٥٣.

– **مَعَ**: بين الزجاج أن حركة «مع» هي الفتح دائماً، ولكنه يجوز للشاعر في الاضطرار أن يسكن العين[١]. قال جرير[٢]:

فَرِيشِي مِنكُمُ، وَهَوايَ مَعْكُمْ، وإنْ كانَتْ زيارَتُكم لِماما

وخالفه أبو حيان موضحاً أن التسكين ليس مخصوصاً بالشعر، بل هو لغة لبعض العرب[٣].

* * *

٣ – الأبنية الثلاثية:

وفيها ذكر المفسرون بعض الأبنية على نحو خاطف، وبعضاً آخر بشكل موجز، وبينوا خلال ذلك بعض أسباب البناء مستأنسين بشيء من جوانب الصرف.

فقد ذكر الفراء أن «أَجَلْ» مبنية على السكون دائماً[٤]، وذكر الرازي أن «عَلَى» حرف ثلاثي الوضع، وأورد أبو حيان رأي ابن جني في «أيّ» الاستفهامية، وهو أنها مصدر معنوي جامد للفعل «أوى» بمعنى انضم واجتمع، وزنه «فَعْلٌ» وأصله «أَوْيٌ»، ثم جرى عليه ما جرى على «طَيٍّ»، فأبدلت الواو ياء، وأدغمت في الثانية. وقد رفض أبو حيان هذا القول، لأنه لا يقوم دليل عليه[٥].

وتوقف الزجاج قليلاً عند «أَيْنَ» و «سَوْفَ»[٦]، وبين أن أصل الحرفين: «أَيْنْ» و «سَوْفْ»، ثم فتحت النون والفاء فيهما لالتقاء الساكنين، فقيل: أَيْنَ

---

(١) الزجاج ١/٥٤.
(٢) شرح ديوانه ٥٠٦. والريش: ما يستعمل في اللباس الفاخر أو المال. واللمام: أي الوقت بعد الوقت.
(٣) البحر ٧/٨٠.
(٤) الفراء ٢/٣٥٣.
(٥) البحر ٣/٦٥.
(٦) الزجاج ١/٨.

وسَوْفَ. وذهب القرطبي إلى مثل ذلك في «كَيْفَ»، ونسب المذهب إلى الخليل وسيبويه. قال: «واختير لها الفتح، لأن ما قبل الفاء ياء، فثقل أن يجمعوا بين ياء وكسرة»[1].

* * *

لقد كان حديث المفسرين عن أبنية الأدوات دقيقاً، ولكنه اتسم في كثير من نواحيه بالإيجاز والاقتصاد. وهذا بديهي إذا تذكرنا أن المفسرين كانوا يلبون احتياجات تطبيقية بالدرجة الأولى، لا تعبأ بالتنظير والاستيفاء إلا لماماً. وهم تناقلوا الآراء وذكروا الشيوخ، وقدموا لهذه المباحث معظم ما يتصل بها، ويعين على توضيحها وسدادها، من كشف وتحليل واستدلال واستنتاج، وأكثروا من ذكر العلل، فكان بعضها قريباً، والآخر بعيداً، والثالث ألصق بالجوانب النحوية من اللغوية. وقد رأينا في مباحث التأثيل جانباً من هذه المعالجات ولكن على نحو أوسع، يدل على استيعابهم اللغوي الكبير، واستغراقهم لجوانب البحث ومتطلباته. وسنرى في الفصل القادم أنهم لم يكتفوا بهذا كله، بل تجاوزوه إلى رقعة أوسع، فامتدوا في بنى الأدوات إلى استخدامات قبائل العرب وأحرف القرآن الكثيرة وقراءاته.

---

(١) القرطبي ٤٨/١.

الفصل الثاني

اللغات في الأدوات

يبدو أن الرحلة إلى بوادي الجزيرة لجمع اللغة، قد آتت أكلها في كل ميدان من ميادين القرآن والعربية، وأن جهود الخليل والكسائي وغيرهما ممن تجشم العناء لم تذهب سدى، إذ وجدت آثارها ظاهرة في صنيع النحاة واللغويين وغيرهم ممن تحمس للغة القرآن وأراد أن يدفع اللحن عنها.

ولم يكن المفسرون بمعزل عن هذا التأثر، حيث جاء في كتبهم ما يدل على تمثل كبير للجوانب اللغوية، ومعرفة بارزة للغات القبائل واستخداماتها المختلفة. صحيح أن الأوائل منهم تصدوا لبعض الآيات المتفرقة، وعرضوا لشيء من هذا القبيل، من نحو ما صنعه الرسول الكريم وبعض الصحابة، إلا أن الحرص الشديد على سلامة القرآن والرحلة المشهودة كان لهما أعظم الأثر في إحداث ثورة لغوية، عكست احتياجات الأمة المتزايدة، واستغرقت جميع الميادين العلمية، ومنها التفسير.

وكان من الطبيعي أن يقف المفسر، ليستجلي الجوانب اللغوية المختلفة، التي تعرض له في استخدامات القرآن، ويرد هذه الاستخدامات إلى أصولها من لهجات القبائل. وذلك بما يعرفه من هذه اللهجات، أو ما يرويه عن شيوخه العلماء الذين شافهوا الأعراب وساكنوهم، كيما يقف على معاني التنزيل وأبعاده، ويوضح للسواد ما يعتقد أنهم في حاجة إلى بيانه، فإذا هذه اللفظة

تميمية، وهذا الاستخدام حجازي، وإذا هذا التعبير أسدي، وذاك الحرف تقوله هذيل.

لقد كانت الأدوات جانباً من هذه الجوانب التي احتفل بها المفسرون، فوقفوا على ظواهرها النحوية والتعبيرية، واستخداماتها المختلفة في لغات العرب. وكان من هذه الوقفات حديثهم عن لغاتها ومبانيها الخاصة ببعض القبائل، وهي تمثل من هذه الناحية امتداداً لآفاق البحث اللغوي فيها، واستيفاء لأوجه التحليل، واستجابة لدواعي التفسير والتنظير.

فهم وقفوا على أبنية الأدوات عند القبائل بمختلف شعبها وفروعها، وحللوها، وعزوا معظمها إلى أصحابها من العرب، الذين نزل القرآن بلغتهم. وما من ريب في أن المراد باللغات هنا اللهجات العربية، التي تتوزع سكان الجزيرة باديها وبعض حواضرها. ونحن لا يهمنا في هذا المجال أن نخوض في خلافات الباحثين في قيمة هذه اللهجات أو مستوياتها، ولا فيما يقولونه في اللهجة الرسمية المشتركة، التي تنتظم القبائل في الأسواق والأندية، أو في مسألة لهجة قريش وأهميتها، وإنما حسبنا أن نذكر أن هذه اللغات التي عرضوا لها في مباني الأدوات، كان مفتاح القول فيها، عموماً، قراءات القرآن الكريم.

لقد عرض المفسرون لمعظم اللغات انطلاقاً من قراءات قرآنية، وذكروا بعضها لغات عربية، وبعضها الآخر مباني لأدوات أخرى، وعزا بعضهم القراءات واللغات، وأغفل ذلك آخرون. ولا شك في أن هذه المنازع، على اختلافها، تتلاقى وتتكامل، وذلك بمقابلة النصوص والآراء، وتؤدي إلى حقيقة واحدة، هي أن هذه المباني ظل للهجات عربية، وأن القراءات منها ظل لتلك اللهجات. إلا أن هذا التوزع في العرض حملنا على تقسيم هذه المباحث إلى مبان جاء ذكرها قراءات ولغات، ومبان جاء ذكرها لغات وأشكالاً أخرى. وسنحاول في كلا القسمين أن نتمم صورة هذه الجهود، وذلك بما تسعفنا به كتب المصادر الأخرى، من عزو بعض هذه القراءات واللغات.

١ - ما ذُكِر قراءةً ولغةً:

المراد بالقراءة هو «النطق بألفاظ القرآن كما نطقها النبي ﷺ، أو كما نطقت أمامه فأقرها[١]. وهي «لا تختلف والقرآن ولا تشكل من دونه حقيقة مستقلة، بل هما حقيقة واحدة، لأن القراءات أشكال القرآن وهيئاته، لا أبعاض منه أو أجزاء. والشكل والهيئة لا يخرجان عن الجوهر، بل هما والجوهر حقيقة واحدة»[٢]. ومن هذا المنطلق، يمكننا أن نفسر عناية المفسرين بقراءات القرآن، وتصديهم لشرحها، مشهورة وشاذة. فهي ليست عندهم أكثر من وجوه متعددة لمتن واحد، هو التنزيل.

لقد امتدت مباحثهم إلى مباني بعض الأدوات في رواياتها المختلفة، فذكروا قراءها في الأمصار، وحللوها، وناقشوا بعضها، وبينوا مستوياتها، وردوا معظمها إلى لهجات العرب ومنازعهم في التعبير اللغوي. ولم يدخروا لها وسعاً في الاستدلال والتعليل، مستعينين بالمعارف النحوية والصرفية وآراء الشيوخ، ومنطلقين في ذلك كله مما أثر عن الرسول ﷺ منها، لأنه ثبت عندهم أن القراءة سنة، يأخذها الآخر عن الأول.

– **الفاء:** فقد ذكر الزمخشري أن بعض القراء قرأ: (وَإِذا حَلَلْتُمْ فِاصْطادُوا) [المائدة: ٥/٢]، بكسر الفاء الرابطة للجواب. وذهب إلى أن هذه الحركة بدل من كسر همزة الوصل في «اصطادوا»[٣]. والقراءة لأبي واقد[٤] ولغة بعض بني أسد[٥].

---

(١) القراءات القرآنية تاريخ وتعريف ٦٣.

(٢) القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ١٧.

(٣) الكشاف ٦٠٢/١.

(٤) هو الحارث بن مالك الليثي. روى عن النبي ﷺ وأبي بكر وعمر. توفي سنة ٦٨هـ. تهذيب التهذيب ٢٧٠/١٢.

(٥) المختصر ٣٠.

– **اللام**: وعرض المفسرون لأشكال اللام، على اختلاف أنواعها واستخداماتها، فتحدثوا عن اللام الجارة، ولام الأمر، ولام الابتداء. واتسم حديثهم بدقة التطبيق، وبالشمول النظري الذي يستوفي قراءات القارئ، أو لهجة القبيلة بأسرها، فضلاً عن التعليل ومساندة الأقوال بالنصوص.

١ – **اللام الجارة**: وفيها ذكروا لام الإضافة، ولام التعليل، ولام الجحود. فقد ذكر الزجاج أن بعض البصريين حكى فتح لام الجر، نحو: ((المالُ لَزَيدٍ)). ولكن الزجاج رفضها واتهمها، وبين أنها رواية شاذة للمتأخرين. قال: ((ولا يلتفت إلى الشذوذ خاصة إذا لم يروه النحويون القدماء، الذين هم أصل الرواية. وجميع من ذكرنا من الذين رووا هذا الشاذ عندنا صادقون في الرواية، إلا أن الذي سمع منهم مخطئ))[١].

وذكر الزمخشري أن ابن أبي عبلة[٢] قرأ: (الْحَمْدُ لُلَّهِ) [الفاتحة: ٢/١] ، بضم اللام الجارة، وذلك على إتباعها حركة الإعراب التي في الدال[٣]. وبين القرطبي أن سبب هذا الإتباع هو طلب التجانس في اللفظ، وأنه سلوك لغوي كثير في كلام العرب[٤]. وهذا السلوك ينسب إلى بعض بني ربيعة[٥].

وذكر الأخفش أن أبا عبيدة سمع فتح لام ((لَعَلَّ)) الأولى في لغة من يجر بها، وذلك في قول خالد بن جعفر العبسي[٦]:

لَعَلَّ اللهِ يُمْكِنُنِي عَلَيْها ... جِهاراً مِنْ زُهَيْرٍ، أَوْ أَسِيدِ

قال: ((يريد لِعَلَّ عبدَ اللهِ. فهذه اللام مكسورة لأنها لام إضافة، وقد زعم أنه سمعها مفتوحة، فهي مثل لام كي))[٧].

---

(١) الزجاج ١٠٧/٢.
(٢) هو شمر بن اليقظان، أبو إسماعيل. له اختيار في القراءة مخالف للعامة. توفي سنة ١٥١هـ. غاية النهاية ١٩/١.
(٣) الكشاف ١٠/١.
(٤) القرطبي ١٣٦/١.
(٥) إعراب القرآن للنحاس ١٧٠/١.
(٦) خزانة الأدب ٣٧٧/٤. وزهير وأسيد: ابنا جذيمة بن رواحة من عبس. وعليها: أي على فرسه.
(٧) الأخفش ٣٠٥.

وذكر الفراء والأخفش أن من العرب من يفتح لام التعليل، وقد جعلها الأول لغة تميم. يقولون: ((جئت لَآخُذَ حقي))[١]. أما الثاني فصرح بأنه ويونس وخلفاً الأحمر سمعوها بأنفسهم من بعض العرب، وأن يونس أُنشد فيها قول الشاعر:

يُؤامِرُنِي رَبِيعةُ، كُلَّ يَوْمٍ، لَأُهْلِكَهُ، وَأَقْتَنِيَ الدَّجاجا

وأضاف الأخفش أن خلفاً ينسبها إلى بني العنبر، ثم حملها أي الأخفش على الأصل في حركة اللام[٢]. وتابعه في هذا الحمل الزمخشري[٣] في توجيه قراءة الحسن البصري: (يا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ ... لَيْلا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتابِ أَنْ لا يَقْدِرُونَ عَلى شَيْءٍ) [الحديد: ٥٧/٢٨-٢٩]، وجعل منها أبو حيان[٤] قراءة علي بن أبي طالب: (وَإِنْ كادَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولُ مِنْهُ الْجِبالُ) [إبراهيم: ١٤/٤٦] .

ويذكر أبو حيان أيضاً أن فتح لام الجحود، قد ورد في قراءة أبي السمال[٥] الشاذة: (وَما كانَ اللَّهُ لَيُعَذِّبَهُمْ) [الأنفال: ٨/٣٣]، وذلك خلافاً لابن عطية[٦] الذي أنكر هذه اللغة في كلام العرب وقراءات القرآن[٧].

٢ – **لام الأمر**: والأصل فيها أن تكون مكسورة، وتخفف إذا اقترنت بالواو أو الفاء أو ((ثُمَّ)). وقد أوضح الفراء أن أكثر كلام العرب على هذا المذهب، وأن أبا عبد الرحمن السلمي[٨] والحسن البصري كانا يكسران هذه اللام مع الأحرف الثلاثة في كل آيات القرآن[٩]. وبين الطبري أن ذلك لغة مشهورة[١٠].

---

(١) الفراء ١/٢٨٥.
(٢) الأخفش ٣٠٤-٣٠٥.
(٣) الكشاف ٤/٤٨٣.
(٤) البحر ٥/٣٤٨. وانظر نسبة القراءة: المحتسب ١/٣٦٥.
(٥) هو قعنب بن أبي قعنب العدوي البصري. له اختيار في القراءة شاذ عن العامة. غاية النهاية ٢/٢٧.
(٦) وهو عبد الحق بن غالب الغرناطي. فقيه مفسر. توفي سنة ٥٤٢هـ. بغية الوعاة ٢/٧٣.
(٧) البحر ٤/٤٨٩.
(٨) هو عبد الله بن حبيب بن ربيعة، مقرئ الكوفة. توفي سنة ٧٤هـ. غاية النهاية ١/٤١٣.
(٩) الفراء ٢/٢٢٤.
(١٠) الطبري ١٧/١٥٣.

ونسب أبو حيان[١] كثيراً من هذه القراءات إلى الحسن وابن أبي إسحاق (ت ١٢٩ هـ). منها: (فَلِتَقُمْ طائِفَةٌ مِنْهُمْ) [النساء: ١٠٢/٤]. ويبدو أن كسر هذه اللام هو لغة بني سليم، وأن أبا عبد الرحمن هو أول من عرف بها منهم، وقرأ بها كل آيات القرآن، ثم تابعه فيها الحسن البصري، وعن الحسن أخذها ابن أبي إسحاق.

وذكر الفراء أيضاً أن بني سليم يفتحون هذه اللام إذا ابتدئ بها، فيقولون: ((لَيَقُمْ زَيدٌ))[٢]. وبيّن القرطبي[٣] أنها لغة عربية قرأ بها عكرمة[٤]: (لَيِالَفْ قُرَيْشٌ) [قريش: ١/١٠٦]، وحكاها ابن مجاهد[٥]. وقد خطأ الزجاج هذه اللغة ورفضها، لأنها تلتبس بلام الابتداء[٦]. وذهب أبو حيان إلى أنها قد تأتي مقترنة بالفاء، من نحو رواية عبد الوارث[٧] عن أبي عمرو: (فَلَيَنْظُرِ الإِنْسانُ إِلى طَعامِهِ) [عبس: ٢٤/٨٠]. وقد استند في ذلك إلى حكاية أبي زيد، أن من العرب من يفتح كل لام إلا في قولهم: الحمدُ للهِ[٨].

٣ - لام الابتداء: وذهب الطبرسي إلى أن لام الابتداء، قد تشبع فيزاد عليها ألف[٩]، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥/٨]. وذهب إلى مثل ذلك الرازي[١٠] في قوله: ﴿فَلا أُقْسِمُ بِمَواقِعِ النُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥/٥٦] .

---

(١) البحر ٤٧/٢ و ١٢٠ و ٤٣٤ و ٢٠/٣ و ٥٠٠ و ١٧٤/٥ و ٤١١ و ٢٤٢/٦ و ٤٤٨ و ١٤٣/٧ و ٢٥٠/٨.

(٢) الفراء ٢٨٥/١.

(٣) القرطبي ١٠٢/٢٠.

(٤) هو خالد بن العاص المخزومي المكي. توفي سنة ١١٨ هـ. غاية النهاية ٥١٥/١.

(٥) هو أحمد بن موسى بن العباس البغدادي العطشي، صاحب القراءات السبع. توفي سنة ٢٢٤ هـ. معرفة القراء ٢١٦/١.

(٦) الزجاج ١٠٧/٢.

(٧) هو ابن سعيد التنوري، أبو عبيدة العنبري البصري. معرفة القراء ١٣٤/١-١٣٥.

(٨) البحر ٤٨٩/٤.

(٩) المجمع ١٣١/٩.

(١٠) الرازي ١٨٧/٢٩.

– **نون التوكيد:** وأجاز أبو حيان أن تأتي نون التوكيد الخفيفة مكسورة أيضاً كالمشددة، وذكر أن النحويين حكوا ذلك عن بعض العرب[١]، وحمل عليها قراءة ابن ذكوان[٢]: ﴿وَلا تَتّبِعانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ١٠/٨٩].

– **أنْ وألا:** وبين الزمخشري أن عبد الله بن مسعود والأعمش[٣] قرأا: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطانُ أعْمالَهُمْ... هَلاّ يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ [النمل: ٢٧/٢٤-٢٥]، على إرادة «ألاّ» المؤلفة من «أنْ» و «لا»، وإبدال همزة «أنْ» هاء، وأنهما قرأا أيضاً: ﴿هَلا يَسْجُدُوا﴾، وذلك على إرادة «ألا» التنبيهية، وإبدال الهمزة فيها هاء أيضاً. والياء في «يَسجُدوا» في القراءتين هي «يا» حرف نداء، مناداه محذوف[٤]. وإبدال الهمزة هاء لغة طيئ وأهل الحجاز[٥].

– **لا وما:** وذكر الطبرسي أن ألف «لا» قد تحذف فيكتفى بحركة الفتحة منها، وخرج على ذلك قراءة علي بن أبي طالب: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَتُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خاصَّةً﴾ [الأنفال: ٨/٢٥]، وقد قاس هذا الحذف على حذف ألف «أما» في قولهم: «أَمَ واللهِ ليكونَنَّ كَذا»، ونسب هذا القول إلى ابن جني[٦].

– **إنَّ:** وأوضح الأخفش أن «إنَّ» الثقيلة قد تخفف إلى «إنْ»، فتحذف منها النون الثانية كما تحذف في «لَم يَكُ»، وأن بعض قراء المدينة قد خففوها[٧] في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلاًّ لَمّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمالَهُمْ﴾ [هود: ١١/١١١]. والقراءة لابن كثير (ت ١٢٠ هـ)[٨].

---

(١) البحر ٥/١٨٧-١٨٨.
(٢) هو محمد بن سليمان، أبو طاهر البعلبكي المؤذن. توفي سنة ٣٥٤ هـ. غاية النهاية ٢/١٤٨.
(٣) هو سليمان بن مهران، أبو محمد الأسدي. توفي سنة ١٤٨ هـ. غاية النهاية ١/٣١٥.
(٤) الكشاف ٣/٣٦١-٣٦٢.
(٥) شرح الشافية ٣/٢٢٣ واللسان (ها).
(٦) المجمع ٩/١٢٧-١٢٨.
(٧) الأخفش ٥٨٤.
(٨) السبعة ٣٣٩.

– **أيّ**: ذكر الزمخشري أن أحد القراء قرأ: (أَيْما الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلا عُـدْوانَ عَلَيَّ) [القصص: ٢٨/٢٨]، بتخفيف الياء في «أيما»، وجعل[1] منه قول الفرزدق[2]:

تَنَظَّرتُ نَصراً والسِّـماكَينِ، أَيْهُمـا   عَلَيَّ، مِنَ الغَيثِ، استَهَلَّتْ مَواطِرُهْ؟

ونسب أبو حيان القراءة إلى الحسن البصري[3] .

– **رُبَّ**: وتحدث المفسرون عن استخدامات «رُبَّ»، فذكروا فيها عشر لغات، هي: رُبَّ، ورُبَ، ورُبْ، ورَبَّ، ورَبَ، ورُبَّتَ، ورُبَتَ، ورُبْتَ، ورَبَّتَ، ورَبَتَ. وبعض هذه اللغات قرأ به القراء، وبعضها لم يُقرأ.

فقد روى الطبري أن معظم قراء الكوفة والبصرة، قرؤوا باللغة الثانية قوله تعالى: ﴿رُبَما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢/١٥]، وأن معظم قراء المدينة وبعض الكوفيين قرؤوا بالأولى. وأوضح أن هاتين القراءتين مشهورتان، وأنهما لغتان معروفتان في كلام العرب[4]. ونسب الرازي «رُبَّ» إلى قيس وبكر، فيما جعلها القرطبي لتميم وقيس وربيعة، ونسب كلاهما «رُبَ» إلى أهل الحجاز، وعزواها إلى عاصم (ت ١٢٧ هـ) ونافع (ت ١٦٩هـ) من القراء[5].

وذكر الزمخشري أن القراء قرؤوا هذه الآية بـ «رَبَ» و «رُبَّتَ»، ولكنه لم يعز القراءتين إلى أصحابهما[6]. والقراءة الأولى لأبي قرة، والثانية لأبي السّمّال[7]. وتوقف الرازي عند هذه اللغات من جانب تنظيري، فيبين حركاتها

(١) الكشاف ٣/٤٠٦.
(٢) شرح ديوانه ٣٤٧. ونصر: هو نصر بن سيار. والسِّماكان: كوكبان. واستهلت: اشتدت.
(٣) البحر ٧/١١٥.
(٤) الطبري ١٤/١.
(٥) الرازي ١٩/١٥١–١٥٢ والقرطبي ١٠/١–٢.
(٦) الكشاف ٢/٥٦٩.
(٧) المختصر ٧٠.

ولغاتها المختلفة بعيداً عن قراءات القرآن، وساق لها بعض النصوص من شعر العرب ونثرهم. من ذلك لغة ((رُبْ)) في قول الحادرة[١] :

أَسُمَيَّ، ما يُدرِيكَ أنْ رُبْ فِتْيةٍ باكَرْتُ لَذَّتَهُمْ بِأَدْكَنَ مُتْرَعِ؟

وبيّن أن قطرباً حكى منها ((رَبَّ)) و ((رَبَّتَ))[٢]، وأن هذه اللغات جميعاً رواها من كتاب البسيط للواحدي[٣]. كما ذكر القرطبي بعض هذه اللغات عن أبي حاتم السجستاني، وزاد على الرازي في ذكر لغة ((رَبَتَ))[٤].

إن ((رُبَّ)) و ((رُبَ)) هما أشهر هذه اللغات، لأنهما لغة أكثر الناس انتشاراً في الجزيرة العربية، وهم أهل الحجاز وتميم وقيس وربيعة، وهما قراءتان سبعيتان أيضاً[٥]. أما باقي اللغات، فبعضها قرئ به في الشاذ القليل، وبعضها الآخر لم يقرأ به. ومعلوم أن القراءات صدى أصيل للهجات العرب.

– **عَسَى**: واختلفوا في وجه كسر السين من ((عَسَى)) في قراءة نافع: (فَهَلْ عَسِيتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ؟) [محمد: ٢٢/٤٧]. فقد جعلها الفراء لغة نادرة عن بعض العرب، دفعهم إلى القول بها اجتراؤهم على تغيير بعض أجزاء الكلمة إذا آنسوا فيها جموداً وعدم تصرف، و ((عَسَى)) فعل ماض لا مضارع له، فقالوا: ((عسيتم))[٦]. ووصف الزمخشري هذه القراءة بالضعف والغرابة[٧]، فيما بين أبو حيان أن الأصل ألا تكسر هذه السين إلا مع ضمير المتكلم المفرد والمخاطب ونون الإناث، ولكنه أوسع للقراءة ورد اتهام ابن سلام لها، ونصرها

(١) ديوانه ٥٦. والأدكن: الزق الذي لونه بين الحمرة والسواد. والمترع: المملوء.

(٢) الرازي ١٩/١٥١-١٥٢.

(٣) هو علي بن أحمد بن محمد، أبو الحسن النيسابوري المفسر. توفي سنة ٤٦٨ هـ. غاية النهاية ١/٥٢٣.

(٤) القرطبي ١٠/١-٢.

(٥) السبعة ٣٦٦.

(٦) الفراء ٣/٦٢.

(٧) الكشاف ١/٢٩١ و ٤/٣٢٥.

بقولي الفارسي وأبي بكر الآذفوي[١]، إذ ذهب الأول إلى أن الكسر فيها محمول على قول العرب. «هو عسٍ بذلك» مثل حَرٍ وشَجٍ، وبين الثاني أنها لغة أهل الحجاز الذين يكسرون السين في «عَسَى» مع المضمر خاصة[٢].

- **لاتَ**: وذكر القرطبي أن عيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٩ هـ)، قرأ: ﴿وَلاتِ حِينَ مَناصٍ﴾ [ص: ٣/٣٨]، بكسر التاء من «لاتَ»[٣]. ولم يبين أصل هذه اللغة.

- **نَعَمْ**: وذكروا فيها لغتين، هما، نَعَمْ ونَعِمْ. أما الأولى فأجمعوا على أنها اللغة السائرة عند العرب، وأن معظم القراء المعروفين عليها. قال الطبري في: ﴿قالُوا نَعَمْ﴾ [الأعراف: ٤٤/٧]: «والصواب من القراءة عندنا «نَعَمْ»... لأنها القراءة المستفيضة في قراء الأمصار، واللغة المشهورة في العرب»[٤] . على أنه روي عن عمر ﷺ إنكاره القراءة بهذه اللغة، لأنها تعني الإبل، وأنه أوصى باستخدام «نَعِمْ» بدلاً منها. وقد رفض أبو عبيدة هذه الرواية، وذكر أن الكسائي احتج بها لاختياره «نَعِمْ» في قراءة ما جاء منها في آيات القرآن[٥]. وأما «نَعِمْ» فاختلفوا في الحكم عليها، إذ نسب الطبري القراءة بها إلى بعض الكوفيين، وساق منها قول الكلبي:

نَعِمْ، إذا قالَها، مِنْهُ مُحَقَّقَةٌ ولا تَجِيءُ «عَسَى» مِنْهُ، ولا «قَمَنُ»

إلا أنه لم يختر القراءة بها[٦]. وقد أنكرها أبو حاتم[٧]، فيما جعلها الأخفش لغة هذيل وكنانة[٨] ، ونسب القرطبي القراءة بها إلى الأعمش والكسائي، وأجاز أن تسكن العين فيها[٩] .

(١) هو محمد بن علي بن أحمد المصري. نحوي ومقرئ ومفسر. توفي سنة ٣٨٨هـ. غاية النهاية ١٩٨/٢-١٩٩.
(٢) البحر ٢٥٥/٢-٢٥٦.
(٣) القرطبي ١٤٨/١٥.
(٤) الطبري ١٨٧/٨.
(٥) الرازي ٨٥/١٤ والقرطبي ٢٠٩/٧.
(٦) الطبري ١٨٧/٨. وقَمَنْ: كلمة في الوعد غير المؤكد.
(٧) الرازي ٨٥/١٤.
(٨) المجمع ٦١/٨.
(٩) القرطبي ٢٠٩/٧.

إن ((نَعَم)) هي اللغة المشهورة، لأن جل العرب عليها، وقد قرأ بها ستة من القراء السبعة[١]. ويبدو أن أبا عبيدة كان محقاً في رفضه للرواية عن عمر ﷺ، لأنها غير مشهورة عنه، وقريش كانت تقول: ((نَعَمْ))، لا ((نَعِمْ))، ثم هل يعقل أن تغفل قريش، ولها مالها، عن مثل هذه اللهجة الذائعة؟! إن غرض الكسائي من الرواية واضح، وهو تأييد اختياره لهذه اللغة القليلة التي لم يأخذ بها شيخه حمزة الزيات (ت ١٥٦ هـ)، مع أنه روى القراءة عن الأعمش عرضاً. أما ((نَعِمْ)) فهي لغة بعض العرب مثل كنانة وهذيل كما صرح الأخفش، وبعض بني كلب كما أشار الطبري في البيت الذي نسبه إليهم، ولغة بعض بني أسد على الأقل أيضاً، لأن الأعمش الذي اشتهر بالقراءة بها قديماً أسدي. وهي على كل حال لغة قليلة ولا يجوز إنكارها.

– **إمّا**: ذكر أبو حيان أن أبا السمّال قرأ: (إِنّا هَدَيْناهُ السَّبِيلَ أَمّا شاكِراً وَأَمّا كَفُوراً) [الإنسان: ٧٦/٣]، بفتح همزة ((إمّا)) في الموضعين، ونص على أنها لغة لبعض العرب، حكاها أبو زيد[٢].

– **إيّا**: وبين الأخفش أن من العرب من يقرأ: (هِيّاكَ نَعْبُدُ) [الفاتحة: ٥/١] فيجعل الهمزة هاء، مثلما يقول: هِيهِ وهَرَقتُ في: إيهِ وأرقتُ[٣]. ونسب القرطبي هذه القراءة إلى أبي السَّرّار الغنوي وجعلها لغة، وساق منها قول طفيل الغنوي[٤]:

فَهِيّاكَ والأمرَ الّذِي إنْ تَوَسَّعَتْ ... مَوارِدُهُ ضاقَتْ عَلَيكَ مَصادِرُهْ

وذكر أن الفضل الرَّقاشي[٥] قرأ أيضاً ((أَيّاكَ))، وبين أنها لغة عربية مشهورة[٦].

---

(١) السبعة ٢٨١.

(٢) البحر ٣٩٤/٨.

(٣) الأخفش ١٦٧.

(٤) ديوانه ١٠٢.

(٥) هو أبو عيسى البصري الواعظ، روى عن أنس بن مالك والحسن البصري. تهذيب التهذيب ٢٨٣/٨.

(٦) القرطبي ١٤٦/١.

– **حاشا:** وفيها ذكر المفسرون أربع لغات، قرئ بها جميعاً. وهي: حاشا، وحاشَ، وحاشْ وحَشا. وقد أيدوا ما ذكروه بالنصوص، واعتلوا لهذه المباني، وبينوا مستويات استخداماتها في لغات العرب.

١– **حاشا:** ذكر القرطبي أنها أصل اللغات فيها[١]، وأشار أبو عبيدة إلى أن بعضهم قرأ بها[٢] قوله: (حاشا لِلَّهِ) [يوسف: ٣١/١٢]، وأيدها بقول الجميح الأسدي[٣]:

حاشا أَبي ثَوْبانَ، إنَّ بِهِ ضَنّاً عَنِ المَلْحاةِ والشَّتْمِ

واختار الطبري القراءة بها لشهرتها، وعزاها لبعض البصريين[٤]. وهي قراءة أبي عمرو[٥].

٢ – **حاشَ:** يرى الطبري أنها مخففة من «حاشا»، خففتها العرب لكثرة ورودها في كلامهم، فحذفوا الألف منها كما حذفوها في قولهم: «لا أبَ لغيرك»[٦]. وذهب القرطبي إلى أن مَنْ حَذَفَ الألف جعل اللام في «للهِ» عوضاً منها[٧]. وقد اختارها الطبري أيضاً لشهرتها، ونسب القراءة بها إلى الكوفيين[٨]. وهي لابن عامر (ت ١١٨ هـ) وابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي، ونافع من رواية غير الأصمعي عنه[٩].

(١) القرطبي ١٨١/٩.
(٢) المجاز ٣١٠/١.
(٣) وهو ملفق من بيتين. انظر شرح اختيارات المفضل ١٥٠٧–١٥٠٨. والملحاة: الملامة.
(٤) الطبري ٢٠٨/١٢.
(٥) السبعة ٣٤٨.
(٦) الطبري ٢٠٨/١٢.
(٧) القرطبي ١٨١/٩.
(٨) الطبري ٢٠٨/١٢–٢٠٩.
(٩) السبعة ٣٤٨.

٣ – حاشْ: وبها قرأ ابن مسعود الآية السابقة، وجمع فيها بين الساكنين[١]. وذهب الزمخشري إلى أن أصلها «حاشَ» حذفت فتحة الشين منها إتباعاً لحذف الألف، إلا أنه ضعف هذه اللغة[٢].

٤ – حَشا: وذكر الزمخشري أن الأعمش قرأ بها، وذهب إلى أن أصلها «حاشا» حذفت منها الألف الأولى. وزعم الطبري أن لـ «حاشا» لغات أخر لم يقرأ بها القراء، وأن القراءة تجري على اللغتين الأوليين[٣]. كما ذكر المفسرون لغات في استخدامها[٤]، لكن ما ذكروه ليس هذا موضعه.

إن المفسرين يردّون – كما هو واضح – اللغات الأربع جميعاً إلى أصل واحد ولغة واحدة، هي «حاشا»، ويجعلون اللغات الثلاث فروعاً عليها ومخففة منها. وهم يصرحون بأنها لغات عربية، ولكنهم لا يسمون أصحاب هذه اللغات. ويبدو أن اللغة الثانية هي الأوسع انتشاراً في كلام العرب وقراءات القراء، لأن القراء الستة عليها، وتليها اللغة الأولى التي قرأ بها أبو عمرو من السبعة وجاءت في البيت الشعري. أما الثالثة والرابعة فجاءتا في قراءات شاذة.

– **حَتَّى**: أوضح الزمخشري أن هذيلاً تبدل حاءها عيناً، وأن ابن مسعود قرأ: (لَيَسْجُنُنَّهُ عَتَّى عِينٍ) [يوسف:٣٥/١٢] ، بدلاً من: «حَتَّى حِينٍ»[٥]. ونسب القرطبي هذه اللغة إلى ثقيف أيضاً[٦].

– **لَعَلَّ**: وذهب الفراء إلى أن «أنَّ» لغة أخرى للعرب في «لعل». يقولون: ما أدري أنك صاحبُها. يريدون: لعلك صاحبها. واستدل على ذلك بقراءة أبي بن كعب (ت ٢٠ هـ): (وَما يُشْعِرُكُمْ لَعَلَّها إِذا جاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ) [الأنعام ١٠٩/٦]،

(١) الطبري ٢٠٨/١٢.
(٢) الكشاف ٤٦٥/٢.
(٣) الطبري ٢٠٨/١٢.
(٤) القرطبي ١٨١/٩ والبحر ٣٠٣/٥-٣٠٤.
(٥) الكشاف ٤٦٨/٢.
(٦) القرطبي ٥٤/٤.

الذي استعمل اللغة الأولى بدلاً من «أنَّ»[1]. وخالفه الطبري وذهب إلى أنها بمعناها ولم يعدّها لغة، واستشهد على ذلك بعدد من أبيات الشعر، وبقول العرب: «اذهب إلى السوق أنَّكَ تشتري لي شيئاً»[2].

– **أيّانَ**: وأشار الفراء إلى أن بني سُليم يقولون «إيّانَ» في أيّانَ[3]، وأن قارئهم أبا عبد الرحمن قرأ: (وَما يَشْعُرُونَ إيّانَ يُبْعَثُونَ؟) [النحل: ٢١/١٦].

– **كَأَيِّنْ**: بين المفسرون أن «كَأَيِّنْ» لغة في «كَمِ» الخبرية، وأن هذه اللغة جاءت على صور متعددة في قراءات القراء واستخدامات العرب. ولكنهم اختلفوا في عدد هذه الصور ومستويات استخدامها، وحاولوا في أثناء ذلك أن يحللوا هذه المباني ويعللوها ويستشهدوا بالنصوص ما أمكنهم.

١ – **كَأَيِّنْ**: ذهب القرطبي إلى أنها الأصل في لغاتها، وأنها كلمة تلعبت بها العرب وتصرفت فيها بالقلب والحذف، فحصل فيها لغات أربع، قرئ بها[4]. وذكر الفراء أنها بمعنى «كَمْ» وأن أبيّ بن كعب قرأ بها[5] في نحو: (كَأَيِّنْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً!) [البقرة: ٢٤٩/٢] بدلاً من «كَمْ». ووجدها الطبري قراءة مشهورة ولغة معروفة في كلام العرب[6]، وهي عند الرازي لغة قرشية[7].

٢ – **كائِنْ**: وهي عند الرازي على مثال «كاعِنْ» ووزنها فاعل[7]، قرأ بها ابن كثير في نحو: (وَكَائِنْ مِنْ نَبِيٍّ قاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ!) [آل عمران: ١٤٦/٣].

---

(١) الفراء ٣٥٠/١.
(٢) الطبري ٣١٣/٧.
(٣) الفراء ٩٩/٢.
(٤) القرطبي ٢٢٨/٤.
(٥) الفراء ١٦٨/١.
(٦) الطبري ١١٦/٤.
(٧) الرازي ٢٥/٩.

واستبعد أبو حيان مذهب الرازي[١]، فيما جعلها أبو عبيدة أسلوباً من أساليب العرب جاء في قراءات القرآن والشعر[٢]، وساق منها قول ذي الرمة[٣]:

وكائِنْ تَخَطَّتْ ناقَتِي، مِنْ مَفازةٍ وهِلْباجةٍ، لا يُطْلِعُ الهَمَّ، رامِكِ!

وجعلها الطبري قراءة مشهورة ولغة في «كأيّن» معروفة لا تختلف وإياها[٤].
وذهب القرطبي إلى أن أصلها «كيءٍ»، فقلبت الياء ألفاً كما قلبت في «يَيْأس» فقيل: «ياءَس»، وضرب على استخدامها في الشعر عدداً من الأبيات[٥].

٣ – **كَأْيِنْ**: وذكر القرطبي أن ابن محيصن[٦] قرأ بها في نحو: (وَكَأْيِنْ مِنْ نَبيٍّ!) وجعلها على مثال «كَعْيِنْ»، وذهب إلىأن هذا البناء هو مقلوب «كـيءٍ» المخفف، وأصل وزنه «كأيِنْ»[٧]. وجعلها أبو حيان لغة من لغات العرب[٨].

٤ – **كَيْئِنْ**: وذكر أبو حيان أن بعض قراء الشواذ قرأ بها الآية نفسها، وذهب إلى أنها مقلوب قراءة ابن محيصن السابقة[٨].

٥ – **كَئِنْ**: وجعلها القرطبي على مثال «كَعِنْ»، وأصلها «كـائِنْ» فحذفت الألف، وذكر أن ابن محيصن قرأ بها الآية[٩]. وجعل منها أبو حيان[١٠] قول الشاعر:

كَئِنْ مِنْ صَدِيقٍ، خِلْتُهُ صادِقَ الإخا، أَبانَ اخْتِيارِي أَنَّهُ لِي مُداهِنُ!

---

(١) البحر ٣/٦٥.
(٢) المجاز ٢/٥٢-٥٣.
(٣) ديوانه ٥١١. والمفازة: الفلاة. والهلباجة: الأهوج الفاجر. والرامك: المقيم الذي لا يبرح. ولا يطلع الهم: أي لا يدفعه ويدعه يتردد في جوفه.
(٤) الطبري ٤/١١٦.
(٥) القرطبي ٤/٢٢٨.
(٦) هو محمد بن عبد الرحمن السهمي مقرئ أهل مكة. توفي سنة ١٢٣ هـ. غاية النهاية ٢/١٦٧.
(٧) القرطبي ٤/٢٢٨.
(٨) البحر ٣/٧٢.
(٩) القرطبي ٤/٢٢٨.
(١٠) البحر ٣/٧٢.

٦ – كَيٍ: ونقل أبو حيان أن الحسن قرأ بها الآية أيضاً[١] ، ولكنه لم يوضح أصلها اللغوي.

إن جميع اللغات في هذه الأداة ترتد عند المفسرين إلى أصل واحد، هو «كَأَيِّنْ». وهم في سبيل ذلك، بذلوا جهداً ملموساً في إيجاد العلل اللغوية والصرفية، التي تجعل سائر أشكالها فروعاً عليها. وقد أطالوا في ذكر هذه العلل والصور، إلى درجة ابتعدت بهم عن مدار التفسير أحياناً، وهذا ما دفع أبا حيان إلى الإضراب عن ذكرها ومناقشتها. ويبدو أن اللغتين الأوليين «كَأَيِّنْ» و«كَائِنْ» هما الأوسع شهرة في العربية، وذلك ظاهر عبارات أبي عبيدة والطبري والرازي، وأن الأولى منهما أقرب إلى لغة القرآن والقراءات، والثانية أكثر تفشياً في كلام العرب. على أن القراء قرؤوا باللغات الست، خلافاً للرازي الذي نفى القراءة بغير الأوليين، والقرطبي الذي جعلها أربع لغات وحسب، ولكن اللغات الأربع الأخيرة جاءت في قراءات شاذة قليلة.

* * *

لقد كانت غاية المفسرين أن يستقصوا الحديث عن أبنية الأدوات فيما يعرض لهم من وجوه التنزيل، فقادهم هذا الحديث إلى لهجات العرب فيها واختلافهم في أشكالها، فربطوا من حيث أرادوا أو لم يريدوا بين القراءات القرآنية ولهجات العرب، ودللوا بما أوردوه من نصوص وإشارات على عمق هذه العلاقة بين الجانبين، فكانت القراءات لديهم مصدراً لهجياً أصيلاً لبعض مباني الأدوات، وصورة لما يجري على ألسنة العرب من أشكالها وحركاتها آنذاك. ويبدو أن ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) قد أصاب الحقيقة حين فسر الأحرف السبعة باختلاف وجوه القراءات، وردّ معظم هذه الوجوه إلى لهجات العرب، التي نزل القرآن بلغتها تيسيراً على الأمة وتسهيلاً[٢]. وقد تعاضدت كتب

(١) البحر ٣/٧٢.

(٢) تأويل مشكل القرآن ٢٨–٣٠.

التفسير جميعاً في رسم هذه العلاقة، إذ كان يشير بعضها إلى مبنى الأداة في القراءة، ثم يشفعها بكلام العرب، ثم يحاول الآخر أن يجد لها نسباً بلهجة من لهجاتهم، فيما يَجِدُّ الثالث في تسمية من قرأ بها. إلا أن هذا التعاضد لم يحل دون الاختلاف في نسبة القراءات واللهجات، بل اضطرابها وتدافعها في بعض الأحيان، مما حملنا على تتميم الصورة اللغوية ومحاولة تحريرها في بعض المواضع.

٢- ما ذُكِر لغةً ومبنًى:

ونريد بذلك حديثهم عن بعض الأبنية، التي جاءت في لغات العرب بعيداً عن قراءات القرآن، وعن الأبنية الإضافية التي لم يحاولوا عزوها إلى أصحابها. ولعلها لغات إلا أنهم لم ينسبوها. وما من ريب في أن هذه المباني في كلا القسمين قد وردت في ظل الحديث اللغوي العام، الذي يتصل بأوجه القرآن وآياته المختلفة، إلا أن رحاه دارت عموماً في ساحة الشعر وأقوال العرب، وغير ذلك من الأساليب التي استعانوا بها في تبيين معاني التنزيل.

– **الهمزة**: نقل الزمخشري عن الأخفش أن همزة الاستفهام قد تقلب هاء عند بعض العرب، وأن ﴿ها أَنْتُمْ هَؤُلاءِ حاجَجْتُمْ﴾ [آل عمران: ٣/٦٦] أصلها: آأنتم[١]. وبين الرازي أن هذا الإبدال كقولهم هرقت الماء[٢]. وسبق أن أشرنا إلى أن ذلك لغة طيئ.

– **ألْ**: وذكر الأخفش أن أهل اليمن يجعلون «أمْ» مكان الألف واللام، فيقولون: رأيتُ امرجلَ، وقام امرجلُ. يريدون الرجل[٣]. وبعض الباحثين يرى الصحيح أن تنسب إلى القبائل التي كانت تسكن جنوب اليمن، مثل «دوس»،

---

(١) الكشاف ٣٧١/١.

(٢) الرازي ٨٩/٨.

(٣) الأخفش ١٨٢-١٨٣.

وهي بطن من شنوءة من الأزد من القحطانية، وطيئ التي ترتد إلى قحطان أيضاً[١].

- **أنْ وأنَّ:** وروى الأخفش أن بعض العرب يقول «عَنْ» في «أنْ»، فيبدل الهمزة عيناً، وأن بعضهم جعل من ذلك قول الراجز[٢]:

تَعَرَّضَتْ لِي، بِمَكانٍ حِلِّ   تَعَرُّضَ المُهْرةِ، في الطِّوَلِّ

تَعَرُّضاً، لَمْ تَأْلُ عَنْ قَتْلاً لِي

وذلك على الحكاية ونصب «قتلاً» على الأمر[٣]. وهذه اللغة تسمى عنعنة تميم. وقيل إنها لبني قيس وأسد وبني كلاب وهذيل أيضاً[٤]. وذكر الطبري أن بعض العرب يقول: «هَنَّ» في «أنَّ» التي بمعنى «لَعَلَّ»[٥]، وأنهم أنشدوا قول توبة بن الحمير[٦] على هذه اللغة:

لَهَنَّكَ، يا تَيْساً نَزا في مَرِيرةٍ،   مُعَذِّبُ لَيْلى، أَنْ تَرانِي أَزُورُها

- **ها:** وذكر أبو حيان أن بني مالك من بني أسد يضمون «ها» التنبيه، فيقولون: يا أيُّهُ الرجلُ[٧]، ولم يشر إلى حذف ألفها. وواضح أن هذه الألف قد قلبت واواً على هذ اللغة، ثم حذفت لالتقاء الساكنين.

- **حَيْثُ:** ونقل القرطبي عن أبي جعفر النحاس أن في «حَيثُ» لغات، هي، حَيثُ، وحَيثَ، وحَيثِ، وحَوثُ، وحَوثِ، وأنه ذكر أنها لغات عربية جميعاً.

---

(١) اللهجات العربية في التراث ٣١١.

(٢) هو منظور بن مرشد الأسدي. اللسان (طول). والطول: حبل تشد به الدابة من طرف، ويمسك طرفه الآخر بوتد أو نحوه وتترك للرعي.

(٣) الأخفش ٣٩٤-٣٩٥.

(٤) سر صناعة الإعراب ١/٢٣٧ واللهجات العربية في التراث ٢٨٤.

(٥) الطبري ٧/٣١٣.

(٦) نوادر أبي زيد ٧٢. والنزو للتيس وهو حركته عند السفاد. والمريرة: الحبل المحكم الفتل. والبيت في توعد توبة لزوج ليلى الأخيلية لمنعه من زيارتها.

(٧) البحر ١/٩٣.

وذكر في موضع آخر من تفسيره أن الكسائي نص على أن «حَيثُ» هي لغة قيس وكنانة، و«حيثَ» لغة تميم[١]. وزاد أبو حيان لغة «حَوثَ»، من دون نسبة[٢].

– **كَيفَ**: وذكر الفراء أن بعض العرب قد يسقطون منها الفاء، فيقولون «كَيْ»، وأورد في ذلك قول الشاعر[٣]:

مِنْ طالِبِيْنَ لِبُعْرانٍ، لَنا، رَفَضَتْ ... كَيْ لا يُحِسُّونَ، مِن بُعرانِنا، أَثَرا؟

أراد: كيف لا يحسون؟[٤]

– **لَيسَ**: وروى الفراء عن بعض العرب أيضاً أنهم قالوا «لُستُم»، بضم اللام، وعزا هذا الأسلوب إلى اجترائهم على بعض أجزاء الكلمة بتغيير حركتها، وذلك إذا وجدوها جامدة غير متصرفة، «وليسَ» فعل جامد لا مضارع له، فغيروا فتحة لامه إلى ضمة[٥].

– **أمّا**: وبين الطبري أن بني تميم وعامر يقولون «أيْما» في «أمّا»، فيبدلون الميم الأولى ياء كراهية التضعيف[٦]، وذكر في ذلك قول عمر بن أبي ربيعة[٧]:

رأَتْ رَجُلاً، أَيْما إذا الشَّمْسُ عارَضَتْ ... فَيَضْحى، وَأَيْما بِالعَشِيِّ فَيَخْصَرُ

وقصر أبو حيان هذه اللغة على بني تميم[٨]. ولعلها حجازية أيضاً، لأن عمر قرشي، وقريش تقطن الحجاز.

---

(١) القرطبي ١٠/٣٠٣ و٣١٠.
(٢) البحر ١/١٥٥ .
(٣) البعران: جمع بعير. ورفضت: تفرقت في المرعى.
(٤) الفراء ٣/٢٧٤.
(٥) الفراء ٣/٦٢.
(٦) القرطبي ١/٢٤٤.
(٧) ديوانه ٨٦. وعارضت: غدت في عرض السماء. ويضحى: يبرز للشمس. ويخصر: يبرد. وفي البيت كناية عن مواصلة السفر في النهار والعشي.
(٨) البحر ١/١١٩.

– **لَـولا:** وذهـب الفـراء إلى أن ((لَـولا)) و ((لَومـا)) لغتـان في الشـرط والتحضيـض، وأن ((لـولا)) هـي الأصـل، والميـم في ((لَومـا)) بـدل مـن الـلام في ((لَولا))، ومثله: استولى على الشـيء واستومى عليـه[١]. وجعـل مـن الشـرط في الأولى قوله تعالى: ﴿لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣٤/٣١]، ومـن التحضيـض في الثانية[٢] قوله: ﴿لَوْ ما تَأْتِينا بِالْمَلائِكَةِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصّادِقِينَ﴾ [الحجر: ١٥/٧].

– **لَكِنَّ:** وللعرب فيها لغتان، همـا: تشـديد النـون وإسـكانها. قـال الفـراء: ((فإذا ألقيت من ((لَكِنَّ)) الواو التي في أولهـا آثـرت العـرب تخفيـف نونهـا، وإذا أدخلـوا الـواو آثـروا تشـديدها))[٣]. وبـين الطبرسـي أن ((لَكِـنَّ)) تشـبه ((إنَّ)) في التثقيل والتخفيف[٤].

* * *

إن كلام المفسرين على هذه المباني، كان أقرب إلى الجانب التنظيري منه إلى التطبيق، ففيه بدا سرد اللغات وكثرة النصـوص والأمثلـة، وغلـب عليـه الإيجاز والاختصـار في الأداة بعيـداً عـن حـرارة التطبيـق وعـرض الخلافـات ومناقشـة المذاهب وتعدد وجهات النظر.

ولقد تناول المفسـرون في القسـمين السـابقين: الهمـزة والفـاء والـلام ونـون التوكيد، وألْ وأنْ ولا وما وها، وألا وأنَّ وإنَّ وأيّاً وحَيثُ ورُبَّ وعَسَى وكَيفَ ولاتَ ونَعَمْ، وأمّا وإمّا وإيّا وحاشا وحَتّى ولَعَلَّ ولَـولا وأيّـانَ، وكـأيِّنْ ولَكِـنَّ. وبذلوا جهداً واضحاً لاستجلاء معالم اللغات فيها، في حدود ما اقتضتـه حاجـة التفسير لدى كل منهم. وذلك من طريق القراءات والأساليب اللغويـة الأخـرى التي استعانوا بها، وبعض الوقفات التنظيرية. وهم عزوا هذه المباني في القراءات

---

(١) القرطبي ١٠/٤.

(٢) الفراء ٢/٨٤–٨٥.

(٣) الفراء ١/٤٦٥ .

(٤) المجمع ١/٣٨٣.

إلى قراء الأمصار حيناً، وسمّوا بعض القراء وربطوها بمذاهبهم في الاختيار والأداء، وبينوا أن هذه الاستخدامات ترتد إلى لغات عربية، فسموا أصحابها مرة، وأغفلوا ذلك مرات. وقد اختلفوا في الآراء وطبيعة العرض ونسبة اللغات، إلا أن جهودهم تكاتفت وتضافرت، لتكوّن صورة واضحة الملامح أو تكاد.

إنهم ينطلقون عموماً من أن هذه اللهجات هي وجوه اللغة العربية التي نزل بها القرآن، وتكلم بها العرب، ولكن هذه الوجوه ليست متساوية في نظرهم، فهناك اللغة المشهورة، وهناك اللغة النادرة، وهناك الغريبة. وقد أطلقوا أحكاماً في بعض هذه اللغات، فوصفوها بالجودة مرة، وبالضعف أخرى، بل أنكروا بعضها مع علمهم أحياناً بأن هذه الاستخدامات قد جاءت بها قراءة أو تكلم بها قوم من العرب.

ولقد تميزت مباحثهم بنظرة منطقية، دفعتهم إلى تقييد حدود اللهجات، ومحاولة ردها إلى لغة واحدة، وجعل اللغات الأخرى فروعاً عليها. وذلك ضمن منظومة التخفيف اللفظي والنزوع إلى الاقتصاد، من حذف وتسكين وإبدال وقلب ومخالفة، على نحو مذهبهم في لغات: حاشا ولولا وكأين.

وهم استعانوا بالنحاة واللغويين وبأوائل المفسرين، وعلّلوا هذه المباني وحللوها ولجؤوا إلى علوم العربية، وماز بعضهم بين استخدامات القرآن للأدوات ولغة العرب، ومزج آخرون بين هذه الأساليب.

إن اللغات في الأدوات ظاهرة بارزة عند المفسرين، تدل على غنى هذه اللغة وتمدها بأسباب القوة والنضج والاستمرار، وتسهم في تلوين أساليب القول. إلا أن معظم ما أوردوه منها كان نادراً قليل الاستخدام، وجاء معظمه في قراءات شاذة.

لقد بذل المفسرون في لغات الأدوات جهداً بيناً، ينم عن إحاطة بمسائل هذا الجانب ودقة في دراسته وتفصيله. إلا أنهم لم يكتفوا بذلك أيضاً، بل أحاطوا مباحثهم بملاحظات صوتية، وتبينوا مباني الأدوات في البيئة اللفظية وما يعتريها في السياق من اختلاف وتبدل. وهو ما سنراه في الفصل الآتي.

الفصل الثالث

البنية الصوتية ومظاهرها

تميل العربية عموماً إلى الاقتصاد في الأداء اللغوي، وتسعى جاهدة إلى الأرشق في أبنية مفرداتها، وإلى تحقيق التوافق بين هذه المفردات. فهي توفر الانسجام في نظام الكلمات الصوتي، وتجري المصالحة بين الحروف المتنافرة والثقيلة، وتتوسل إلى ذلك بالحذف والزيادة والإدغام والقلب والإبدال وغير ذلك من السبل، التي تدخر على المتكلم جهده، وتوفر للفظة اليسر والسلاسة والفصاحة.

والمفسرون عرضوا لبعض هذه المسائل فيما يتعلق بالأدوات، وبينوا ماطرأ على بعضها من تغيير في نظامها الصوتي. وذلك من خلال إشارات عاجلة مررنا بها في أثناء الفصلين المتقدمين، إلا أن الذي دعانا إلى إقامة حقل خاص بها، هو جانب التغيير الذي يرتبط بالسياق عموماً، إنه البنية الصوتية للأداة، من خلال علاقاتها المتبادلة بما حولها من الأحرف والحركات، وأثرها فيها وتأثرها بها، ومظاهر ذلك وأبعاده.

ففي هذا المجال، عالج المفسرون ظواهر الحذف والزيادة والإدغام والإمالة، وأثر الأداة في غيرها، والوقف، وذكروا بعض مسائل الرسم بوصفه صدى للجانب اللفظي وتجسيداً شكلياً له. واتسمت معالجاتهم بالدقة والتحليل، وبسط بعض الأصول الصوتية والقوانين اللغوية، وبذلوا بين يدي هذه المعالجات الأشباه والنظائر والأقيسة وآراء النحاة واللغويين.

١ - الحذف:

وهو إسقاط صوت أو أكثر من الكلمة لتيسير النطق بها. وقد تبين المفسرون سقوط الهمزة والميم والنون والألف في عدد من الأدوات، وكان بعض هذا الحذف ينال أول الأداة، وبعضه ينال آخرها، وذلك تبعاً للمؤثر اللغوي. وقد تحذف الأداة برمتها إذا كانت على حرف واحد، أو تخفف حركتها، والتخفيف ضرب من الحذف.

فقد ذهب الزمخشري إلى أن همزة الاستفهام قد حذفت في قراءة بعضهم: (سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ) [البقرة: ٦/٢]. وذلك لاجتماعها وهمزة ﴿أنذرتهم﴾، وأن بعضهم الآخر قرأ بحذفها وإلقاء حركتها على الميم الساكنة في «عليهم»[(١)]. ونسب القرطبي القراءة الأولى إلى ابن محيصن[(٢)]، فيما أجاز الزجاج الثانية وجهاً لا قراءة، وذكر أن هذا التخفيف مشروط بوجود كلمة سابقة، لأن الهمزة المبتدأة لا تخفف[(٣)].

وبين الأخفش أن همزة أداة التعريف «أل»، تحذف إذا اتصلت بكلام قبلها، وتبقى في بداية الكلام وتكون مفتوحة دائماً، لتمتاز من همزة الوصل الأخرى التي تقع مع غير «أل»[(٤)].

ويرى الزمخشري أن همزة «أن»، قد حذفت تخفيفاً في قراءة الحسن: (يا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُوراً تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ، لِيْلا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتابِ أَنْ لا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ) [الحديد: ٥٧/٢٨-٢٩]. وأصلها: لأنْ لا يعلم، ثم أدغمت نونها في لام

---

(١) الكشاف ٤٨/١.
(٢) القرطبي ٨٥/١ .
(٣) الزجاج ٤٢/١.
(٤) الأخفش ١٥٣.

((لا)). لِلاّ، ثم أبدلت اللام الثانية ياء[١]. ويذهب الأخفش إلى مثل ذلك في ((إنَّ))، إذا حذفت الهمزة منها في قولهم أمانَّهُ ظَرِيفٌ. يريدون: أما إنّه ظريف، وفي قولهم: لَهِنَّكَ لَظَرِيفٌ. يريدون: لاهِ[٢] إنك لظريف[٣].

وأجاز الزجاج تخفيف همزة ((إلى)) في قوله تعالى: ﴿وَإِذا خَلَوْا إِلَى شَياطِينِهِمْ قالُوا إِنّا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ٢/١٤]، وذلك بحذفها وإلقاء حركتها على الواو، وذكر أن هذه لغة أهل الحجاز، وأنها لغة جيدة بالغة[٤].

وتحدث المفسرون عن حذف الميم والنون والألف في عدد من الأدوات، ولكنهم اختلفوا في طبيعة هذا الحذف ودواعيه، وغلب على آرائهم التكرار، على تنوع أساليبهم في العرض والتناول والمناقشة والاستدلال.

فقد ذهب الفراء إلى أن إحدى الميمات الثلاث، حذفت في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَمّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمالَهُمْ﴾ [هود: ١١/١١١]. ذلك أن ((لَمّا)) أصلها: لَمِنْ ما، فأبدلت النون ميماً، فاجتمع ثلاث، فحذفت واحدة لكثرتهن، ثم أدغمت واحدة في الثانية[٥]. واستشهد لهذا المذهب بقول الشاعر:

وإنّي لَمِمّا أُصْدِرُ الأَمْرَ وَجْهَهُ ... إذا هُوَ أَعْيا، بِالسَّبِيلِ، مَصادِرُهْ

وذكر القرطبي أن الميم المحذوفة هي الوسطى، وأن الزجاج رفض هذا القول، لأنه يبقي ((مِنْ)) على حرف واحد[٦].

ونقل أبو حيان عن المهدوي[٧] أن الميم الوسطى التي حذفت في هذه القراءة، هي النون المبدلة من ((مَنِ)) الموصولة، لا الجارة، لأن ((لَمّا)) مؤلفة من ((مَنِ))

---

(١) الكشاف ٤/٤٨٣.

(٢) في المطبوعة ((يريدون لإنك لظريف)). وهذا إبدال وليس حذفاً كما يريد الأخفش.

(٣) الأخفش ٢٧٥.

(٤) الزجاج ١/٥٤.

(٥) الفراء ٢/٢٩ و ٣٧٧.

(٦) القرطبي ٩/١٠٥.

(٧) هو أحمد بن عمار التونسي المغربي، قارئ ونحوي ومفسر. توفي سنة ٤٣٠ هـ. غاية النهاية ١/٩٢.

الموصولة و« ما» الزائدة بعدها. وقد رفض أبو حيان هذا المذهب كما رفض رأي الفراء، ورأى أن هذه الأقوال تخريجات ضعيفة جداً، ينزه القرآن عنها، إذ لم يعهد حذف نون « مِنْ» ولا نون « مَنْ» إلا في الشعر، وإذا لقيت لام التعريف، من نحو قولهم: « مِلمالِ يُريدونَ»[١].

وذهب الزجاج إلى أنّ النون الثانية من « إنَّ» في نحو قوله تعالى: ﴿إنّا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤/٢]، قد حذفت لكثرة النونات تخفيفاً، وأصلها: إنّنا[٢].

أما حذف الألف، فقد أصاب « ما» الاستفهامية و « ها» و « يا» التنبيهيتين، و« إذا» الشرطية، و « إلى» و « على».

ففي « ما»، اختلفوا في سبب هذا الحذف، وتناقلوا الآراء واستعانوا بالنصوص وذكروا فيه بعض الأحكام، إذ ذهب الفراء في قوله: ﴿بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ؟﴾ [النمل: ٣٥/٢٧] إلى أن حذف الألف كان لدخول حرف الجر عليها، ولتمييز الاستفهام من الخبر[٣].

ورأى الزجاج أن هذا الحذف وقع على ألف « ما» الاستفهامية، دون الموصولة، لأن الموصولة لا تتم إلا بصلتها، والألف ليست آخرها. وذكر أيضاً أن حروف الجر التي تدخل على « ما» هي عوض من ألفها المحذوفة[٤].

ورأى الزمخشري أن « ما» والحرف كثر استعمالهما في كلام المستفهم كشيء واحد فأدى ذلك إلى سقوط الألف[٥]، فيما وجد الطبرسي أن شدة الاتصال بين الحرفين وضعف حرف العلة في آخر الكلام، وهو حرف تغيير، قد أدى إلى التغيير في موضع تغيير، فوقع الحذف[٦].

---

(١) البحر ٢٦٧/٥.
(٢) الزجاج ٥٤/١.
(٣) الفراء ٢٩٢/٢.
(٤) الزجاج ٤٣٤/١.
(٥) الكشاف ٥٢٢/٤.
(٦) المجمع ٥٨/٢٨.

وقد جمع الرازي معظم هذه الأسباب، وساقها بأسلوبه معزوة إلى أصحابها. ومنها رأي الزجاج في أن الميم تشرك الألف في الغنة، فصارا كالحرفين المتماثلين، فحذف الثاني منهما(١).

وقد عدّد المفسرون أحرف الجر التي تسبب هذا الحذف، فذكر الفراء الباء و«عن» واللام(٢)، وزاد الزجاج «في»(٣)، والزمخشري «إلى» و«على»(٤)، والنسفي «من»(٥)، بينما جعلها الطبرسي ثمانية، هي السبعة التي تقدمت و«حتى»(٦).

على أن المفسرين، لم يقطعوا بهذا الحذف رغم كل ما ذكروه من أسباب وعلل، بل أجازوا أن تبقى الألف في «ما»، ولكنهم اختلفوا في الحكم على بقائها. فقد جعله الفراء صواباً(٧)، وجعل منه قول حسان بن ثابت(٨):

عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمُنا لَئِيمٌ   كَخِنْزِيرٍ، تَمَرَّغَ في رَمَادِ؟

وجعله الزجاج جائزاً(٩)، والطبري نادراً(١٠)، والزمخشري جائزاً مرة، وقليلاً أخرى، وشاذاً مرة ثالثة(١١)، فيما جعله أبو حيان ضرورة في الشعر وشاذاً في غيره(١٢). ونص الزمخشري وأبو حيان على أن الاستعمال الكثير على الحذف، وأنه المعروف في الكلام.

---

(١) الرازي ٣١/٢. وانظر ٢٣/٦ و ٩١/٨ و ٣٨/١٤ و ٣١١/٢٩.
(٢) الفراء ٢٩٢/٢.
(٣) الزجاج ٤٦٦/١.
(٤) الكشاف ٥٢٢/٤.
(٥) النسفي ١٩٢/٥.
(٦) المجمع ٥/٣٠.
(٧) الفراء ٢٩٢/٢.
(٨) شرح ديوانه ١٤٣.
(٩) الزجاج ٣٣٤/١.
(١٠) الطبري ١٥٦/١٩.
(١١) الكشاف ٩٢/٢ و ١٢/٤ و ٥٢٢ و ٦٨٤.
(١٢) البحر ٢٧٥/٤ و٣٣٠/٧.

وإذا كان الخلاف بينهم في حذف الألف هيناً، فإنه كان شديداً في تسكين فتحة الميم الباقية، وهو حذف بعد حذف. وقد أجازه الفراء في قولهم: لِمْ قُلتَ ذاكَ[١] ؟ وفي قول الشاعر[٢]:

يا أَبا الأَسْوَدِ لِمْ أَسْلَمْتَنِي لِهُمُومٍ طارِقاتٍ، وذِكَرْ؟

وكذلك الزمخشري في الوقف، وفي الوصل حملاً على الوقف[٣]، ورفضه الزجاج بشدة، لأن الفتحة دليل الألف المحذوفة منبهةً على الأصل[٤]. ومنعه القرطبي ودعا إلى الوقف على الميم بهاء السكت، لئلا تحذف الحركة بعد الألف[٥] .

إن حذف ألف «ما» هو الكثير المستعمل عند معظم المفسرين، والغاية منه التخفيف والاقتصاد في أسلوب يتطلب السرعة والإيجاز، وإثباتها هو القليل النادر في القرآن والشعر. وإذا كان الإثبات في الشعر صريحاً، فإنه كان تأويلاً وتخريجاً في معظم الآيات. أما حذف حركة الميم فضرب من التخفيف جائز عندهم، بشرط ألاّ يؤدي إلى لبس في التعبير، أو ابتعاد عن الأصل اللغوي.

وفي «يا» و «ها» التنبيهيتين، أجازوا حذف الألف في بعض القراءات، إذ ذهب الأخفش إلى أن قراءة بعضهم: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطانُ أَعْمالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لا يَهْتَدُونَ ، أَلا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ [النمل: ٢٤/٢٧-٢٥] أصلها: ألا اسجدوا، ثم زيد بينهما «يا» التنبيه، وأسقطت همزة الوصل فالتقت ألف «يا» بالسين الساكنة، فسقطت ألف «يا»[٦] . وجعل من ذلك أيضاً قول ذي الرمة[٧] :

ألا يا اسْلَمِي، يا دارَ مَيٍّ، عَلى البِلَى ولا زالَ مُنْهَلاًّ، بِجَرعائِكِ، القَطْرُ

(١) الفراء ٤٦٦/١.
(٢) الطارقات: من الطروق، وهو الحضور ليلاً. والذكر: جمع ذكرة بمعنى ذكرى. خزانة الأدب ١٩٨/٣.
(٣) الكشاف ٥٢٢/٤.
(٤) الزجاج ٤٣٤/١.
(٥) القرطبي ٣٤٦/٥.
(٦) الأخفش ٦٤٩.
(٧) ديوانه ٢٩٠. والجرعاء: الأرض الرملية.

ونسب أبو حيان هذه القراءة إلى ابن عباس وأبي جعفر[١]، وبيّن أنه لما سقطت الألف مع همزة الوصل في اللفظ سقطتا في الرسم أيضاً[٢]. وذهب القرطبي إلى حذف ألف «ها» في رواية قنبل[٣] عن ابن كثير: (هَأَنْتُمْ هَؤُلاءِ حاجَجْتُمْ فِيما لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ) [آل عمران: ٦٦/٣] ، وأرجع السبب إلى كثرة الاستعمال[٤].

وفي معرض حديث الفراء عن حذف الميم في «لَمّا» ودواعي التخفيف، أشار إلى حذف الألف واللام في كل من «إلَى» و «عَلَى». وذلك في التقائهما بـ «ألِ» التعريف[٥]، ومثّل لذلك بقول الشاعر[٦]:

كَأَنَّ مِنْ آخِرِها إلقادِمِ مَخرِمَ نَجْدٍ، فارِعَ المَخارِمِ

وقول قطري بن الفجاءة[٧] :

غَداةَ طَفَتْ عَلْماءِ بَكْرُ بْنُ وائِلٍ وَعُجْنا صُدُورَ الخَيْلِ، نَحْوَ تَمِيمِ

وهذا الأسلوب في الحذف لغة بلحارث بن كعب[٨]. وذهب القرطبي إلى أن ألف «إذا» قد حذفت أيضاً في قراءة مجاهد بن جبر: (حَتَّى إذَ ادّرَكُوا فِيها جَمِيعاً قالَتْ أُخْراهُمْ لأُولاهُمْ) [الأعراف: ٣٨/٧]. وذلك لالتقائها بالدال الساكنة في «ادّركوا»[٩].

---

(١) هو يزيد بن القعقاع المدني، أحد القراء العشرة. توفي سنة ١٢٧ هـ. معرفة القراء ٥٨/١.

(٢) البحر ٦٨/٧.

(٣) هو أبو عمر محمد بن عبد الرحمن المخزومي المكي. توفي سنة ٢٩١هـ. معرفة القراء ١٨٦/١.

(٤) القرطبي ١٠٨/٤.

(٥) الفراء ٢٩/٢ و ٣٧٧.

(٦) قادم الرحل: الخشبة التي في مقدم كور البعير بمنزلة قربوس السرج. ومخرم الأكمة والجبل: منقطعه. والفارع: العالي.

(٧) وهو ملفق من بيتين. انظر شعر الخوارج ٤٤.

(٨) اللهجات العربية في التراث ٥٦٨.

(٩) القرطبي ٢٠٥/٧. وفيه ضبطت ((إذِ)) بالكسر وهو غير صحيح، لأنها تلتبس بـ ((إذْ)) التي تحرك بالكسر، لالتقاء الساكنين.

إن ظواهر الحذف في الأدوات، تتمثل بجانب صوتي صرف، مبني على تحقيق الانسجام بين الأصوات، والنأي عن الثقل والتكرار. فقد كان اجتماع المثلين سبباً في حذف الهمزة ونقل حركتها، وحذف همزة «ألْ» و «أنْ» و«إنَّ» و«إلى» ونقل حركتها، وحذف الميم في «مِنْ» ونون «إنَّ». وكانت كثرة الاستعمال والموقع المتأخر والمجاورة سبباً في حذف ألف «ما» و «ها» و«يا» و «إلى» و «على» و «إذا». وواضح أن هذه الضروب من الحذف والتخفيف، تجري في نطاق صوتي محدود، لا يؤدي إلى إخلال بكيان الحرف، ذلك أن الحرف مختصر من غيره، واختصار المختصر بلا دواع صوتية ضرب من الغلو والابتعاد والإخلال. قال الفراء: لا يجوز حذف همزة «أو»، وقال القرطبي: الحرف لا يحذف منه، وإلى مثل ذلك ذهب أبو حيان في حذف نون «مَنْ» كما رأينا.

٢ - الزيادة:

لم يفت المفسرين في هذه المباحث أن يشيروا إلى بعض الزيادات الصوتية، التي تطرأ على الأدوات، فتحدث في بنيتها تغييراً طفيفاً، لا يؤدي إلى إخلال في تكوينها اللغوي. إنه التغيير المؤقت الذي يرتبط بالسياق، ويحقق للأداة التوافق الصوتي وسائر الكلمات من حولها.

وفي هذا المجال، تحدثوا عن تحريك السكون في إذْ، وبَلْ، وعَنْ، وكَمْ، وقَدْ، ومِنْ، وتحوله إلى حركة تناسب حركة ما يعقبها من كلمات، ذلك أن التحريك ضرب من الزيادة.

فقد ذكر الزجاج أن الذال في «إذْ» والميم في «كَمْ»، كسرتا في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا...﴾ [البقرة: ٢/٦٠]، وفي قولهم: «كَمِ المالُ؟»، لالتقاء الساكنين، وأن أصل حرفي الجر في مثال: «عَنِ النّاسِ» و«مِنَ النّاسِ» هو السكون: «عَنْ» و «مِنْ»، ثم حركت الأولى بالكسر على أصل

التقاء الساكنين ووجوب الكسر فيها لأن أولها مفتوح، وحركت الثانية بالفتح لثقل اجتماع كسرتين، إذ لو جاء: مِنِ الناسِ لكان ثقيلاً[١] . وبيّن الرازي أن التحريك هو على حسب اختلاف حركة الحرف التالي، إذ يجوز أيضاً «أخذتُ المالَ منِ ابنِكَ»[٢].

وذكر الطبري أن قراء المدينة سوى أبي جعفر، قد حركوا لام «بَلْ» بالكسر، لالتقاء الساكنين أيضاً[٣]، فقرؤوا: ﴿بَلِ ادّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الآخِرَةِ﴾ [النمل: ٦٦/٢٧]. وأوضح الزمخشري أن بعضهم قد حرك دال «قَدْ» بالفتح في قوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١/٢٣]، وذلك بعد أن حذف همزة «أفلح» وألقى حركتها عليها[٤].

وذهب الكسائي إلى أن الواو من «أو» العاطفة، قد حركت بالفتح للضمة بعدها[٥]، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنْزَلْنا إِلَيْكَ آياتٍ بَيِّناتٍ وَما يَكْفُرُ بِها إِلاّ الْفاسِقُونَ ، أَوَ كُلَّما عاهَدُوا عَهْداً نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ؟﴾ [البقرة: ٢/٩٩-١٠٠].

إنّ تحريك الحرف مرتبط بوجود ساكن بعده، وبالتنافر اللفظي. فالتقاء الساكنين دعاهم إلى التصرف في أحدهما لإزالة التعذر، وما دام السكون في الأداة هو السابق، وليس مدة، حركوه بالحركة المناسبة. وسكون الحرف بين فتح وضم، دعاهم إلى تحريكه. وهو سلوك يهدف، كما أشرنا إلى التوافق وسهولة اللفظ.

* * *

---

(١) الزجاج ٤٩/١ و ١١٢.

(٢) الرازي ٩٩/١.

(٣) الطبري ٦/٢٠.

(٤) الكشاف ٤٨/١.

(٥) القرطبي ٣٩/٢.

٣ – الإدغام:

هو مزج حرف في مثله، لإزالة ثقل التكرار، ويسبق هذا المزج أحياناً إبدال أحدهما استعداداً للتجانس والاتحاد. وقد أثار المفسرون بعض ظواهر الإدغام في الأدوات، فتحدثوا عن علاقاتها الصوتية بما يجاورها من الكلمات والحروف، وعلاقاتها فيما بينها أحياناً، وتتبعوا آثار ذلك في اللفظ والرسم، مستعينين بقوانين الصرف المألوفة، وبمعرفتهم الدقيقة لأصوات العربية ومخارجها.

فهم وقفوا عند إدغام حرف من الأداة في آخر من أداة ثانية، وعن إدغام حرف منها بآخر يليها من كلمة أخرى، وبحرف يتقدمها من كلمة سابقة، وأشاروا إلى نتائج ذلك كله وما رافقه من عمليات صوتية أخرى.

فقد ذهب الزمخشري إلى أن نون «عَنْ»، أدغمت في لام التعريف من «الأنفال» في قراءة ابن محيصن: (يَسْأَلُونَكَ عَلَّنْفَالِ) [الأنفال: ٨/١] . وذلك بعد حذف همزة القطع وإلقاء حركتها على اللام الساكنة[١]. وذكر الطبرسي أنها أدغمت أيضاً في ميم «ما» من قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ؟﴾ [النبأ: ٧٩/١]. وأصلها: عَنْ ما[٢]. وأوضح الزجاج أن هذا الإدغام، جرى لاشتراك النون والميم في الغنة[٣]. وذكر أبو حيان أن الميم في «أم»، قد امتزجت في أختها من «مَنْ» في قوله: ﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ يَنْصُرُكُمْ مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ؟﴾ [الملك: ٦٧/٢٠] . والأصل: أم مَنْ[٤].

وفي إدغام حرف منها بآخر يليها من كلمة أخرى، تحدثوا عن إدغام ذال «إذْ» ولام «بَلْ» و «هَلْ» و «أَجَلْ»، ونون «إنْ» و «لَكِنْ» و «مِنْ»، في أحرف قريبة المخارج منها أو من جنسها. وكان بعض هذا الإدغام موضع خلاف بينهم، ولا سيما ما جاء في بعض القراءات.

---

(١) الكشاف ١٩٥/٢.
(٢) المجمع ٥/٣٠.
(٣) القرطبي ١٧٠/١٩.
(٤) البحر ٣٠٣/٨.

فالفراء يذهب إلى أن الذال من «إذ»، قد تدغم في الدال، كما هو الأمر في قول الشاعر[١]:

عَسْعَسَ، حَتّى لَوْ يَشاءُ ادَّنا كانَ لَهُ مِنْ ضَوئِهِ مَقْبَسُ

والأصل: إذْ دَنا، فحذفت همزة إذ، وتم الإدغام[٢]. وأبو حيان يذكر أن إدغامها في التاء، قد جاء في قراءة بعضهم[٣]: (هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إذ تَّدْعُونَ؟) [الشعراء: ٧٢/٢٦] . وهو أبو عمرو[٤].

وأبو عبيدة يجيز إدغام لام «هَلْ» في التاء في قوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيّاً؟﴾ [مريم: ٦٥/١٩] ، ويذكر أن الإدغام والإظهار لغتان معروفتان قرأ بهما القراء[٥]. والفراء يتابعه ويضيف جوازه مع لام «بَلْ» و «أجَلْ»، ويصفه بالعلو والكثرة والصحة. فالعرب تقول: هَلْ تَدرِي، وهَتَّدرِي، وكبار القراء يُجرونَهُ، إلا أن الفراء لا يحبذه في نحو هذه القراءة، لأن الكلمتين منفصلتان، ولأن القرآن مبني على الترسل والترتيل وإشباع الكلام. وهو، أي الفراء، يجيز إدغام لام «هل» بالنون أيضاً، لتقارب الحرفين في المخرج في مثل قوله تعالى: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ؟﴾ [سبأ:٧/٣٤] ، منطلقاً من سكون «هَلْ» وتحرك النون بعدها، ويبين أن هذا التصرف كثير في القرآن، ومذهب يجب على المرء اتباعه في الكلام إذا آنس في الإظهار ثقلا[٦].

ونسب الرازي القراءة بإدغام لام «بَلْ» و «هَلْ» في هذين الحرفين إلى الكسائي، ونسب القرطبي الإدغام في التاء إلى الكوفيين عامة[٧]، وزاد الأول

---

(١) عسعس: دنا من أوله وأظلم.

(٢) الفراء ٢٤٢/٣.

(٣) البحر ٢٣/٧.

(٤) السبعة ١١٩.

(٥) المجاز ٩/٢.

(٦) الفراء ٣٥٣/٢.

(٧) الرازي ٦/٥ والقرطبي ١٦٠/٨.

الإدغام عند الكسائي في ستة أحرف أخرى، هي الثاء في نحو: ﴿هَل ثُوِّبَ الكُفّارُ؟﴾ [المطففين: ٣٦/٨٣] ، والسين نحو: ﴿بَل سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً﴾ [يوسف: ١٨/١٢] ، والزاي نحو: ﴿ بَل زُيِّنَ...﴾ [الرعد: ٣٣/١٣] ، والضاد نحو: ﴿بَل ضَلُّوا﴾ [الأحقاف: ٢٨/٤٦]، والظاء نحو: ﴿بَل ظَنَنْتُم﴾ [الفتح: ١٢/٤٨]، والطاء نحو: ﴿ بَل طَبَعَ...﴾ [النساء: ١٥٥/٤]. وبين أن من القراء من كان يوافقه في بعض ذلك، وأن أكثرهم على الإظهار(١). والإدغام بالتاء والثاء والسين قراءة حمزة، إضافة إلى الكسائي، ويشركه في الثاء أيضاً أبو عمرو في رواية هارون الأعور(٢) عنه(٣). ويذكر أبو حيان أن نافعاً المدني، أدغم لام «بل» في الراء في قوله: (كَلاّ بَل رّانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ ما كانُوا يَكسِبون) [المطففين: ١٤/٨٣] ، وأن سيبويه والزمخشري استحسناه ورأياه أجود من الإظهار(٤).

وذهب الفراء إلى جواز إدغام نون «إنْ» النافية ونون «لَكِنْ» في نون الضمير «أنا»، بعد حذف همزته. وذلك في قول العرب: إنَّ قائِمٌ. يريدُ: إنْ أنا قائِمٌ(٥)، وفي قوله تعالى: ﴿لَكِنّا هُوَ اللهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨/١٨] ، وجعل من الأخير قول الشاعر(٦) :

وَتَرمِينَنِي بالطَّرفِ، أَيْ: أَنتَ مُذْنِبٌ وتَقْلِينَنِي، لَكِنَّ إِيّاكِ لا أَقْلِي

وبين الزجاج أن نون «مَنْ» تدغم في الياء في قوله: ﴿وَمِنَ النّاسِ مَن يَّقُولُ آمَنّا﴾ [البقرة: ٨/٢] ، وأن هذا الإدغام يكون بغنة وبغير غنة(٧). والمعروف أنه لا يكون إلا بغنة(٨) .

---

(١) الرازي ٦/٥.
(٢) أبو عبد الله العتكي البصري الأزدي. توفي قبل نهاية المئة الثانية. غاية النهاية ٣٤٨/٢.
(٣) السبعة ١٢٠ و ١٢٢.
(٤) البحر ٤٤١/٨.
(٥) الفراء ١٤٤/٢–١٤٥.
(٦) لا أقلي: لا أبغض.
(٧) الزجاج ٤٩/١–٥٠.
(٨) كفاية المريد من أحكام التجويد ص٤١.

إن إدغام حرف من الأداة في آخر من كلمة بعدها، مبني عند المفسرين عموماً على ثبات بناء الأداة اللغوي وعدم تغيره. وهي، فيما أوردناه منها مبنية على السكون، والسكون مفتاح الإدغام وحافز لوصل الحرف بآخر متحرك: قريب المخرج، كإدغام الذال في التاء، والدال واللام في التاء والثاء والزاي والسين والضاد والطاء والظاء، أو من جنسه، كإدغام النون في مثلها في الأدوات الثلاث الأخيرة.

أما إدغام الأداة أو حرف منها فيما قبلها، فكان في اتصال الباء الجارة بالباء والفاء، واللام بالراء، وفاء «في» بالباء. وقد اختلف المفسرون في جوازه في هذه الوجوه، وقدموا وجهات نظرهم، مستعينين بالنصوص وآراء النحاة ومذاهب القراء في الأداء.

فقد ذكر الأخفش أن بعض القراء، أدغم الباء الأولى بعد تسكينها في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِّسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠/٢] في الباء الجارة. وذلك لأنهما حرفان مثلان[١]. والقراءة لأبي عمرو[٢]. وأجاز أبو حيان إدغام الفاء فيها أيضاً في قراءة الكسائي: ﴿إِنْ نَشَأْ نَخْسِف بِّهِمُ الأَرْضَ﴾ [سبأ : ٩/٣٤]. ورد اعتراض الفارسي والزمخشري عليها، إذ رأى الأول أن الباء أضعف في الصوت من الفاء فلا تدغم فيها، ووصفه الثاني بالضعف[٣].

ومنع الزجاج إدغام الراء في اللام الجارة، في رواية اليزيدي[٤] عن أبي عمرو: ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِر لَّكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١/٣]، وجعله خطأً فاحشاً، واتهم الرواة الذين نقلوها عنه، ذاهباً إلى أن الراء حرف مكرر لو أدغم لذهب التكرار. وعزا هذا التوجه إلى إجماع النحويين الموثوق بعلمهم[٥] .

---

(١) الأخفش ٢١١.

(٢) السبعة ١١٧.

(٣) البحر ٢٦٠/٧-٢٦١.

(٤) يحيى بن المبارك العدوي، أبو الفضل البغدادي. غاية النهاية ٣٥٤/١.

(٥) الزجاج ٤٠٠/١.

وأنكر الزمخشري هذا الوجه أيضاً، وعزاه إلى قلة ضبط الرواة وعدم معرفتهم باللغة[١]. وبين القرطبي أن الخليل وسيبويه لا يجيزانه، ولكنه لم يغلط أبا عمرو، وذهب إلى أنه ربما أخفى الحركة[٢].

وتلقف أبو حيان هذه الآراء والمذاهب والاتهامات، وعالج مسألة إدغام الراء باللام في جميع حالاتها، وصحح هذا الوجه وجعله قياسياً، وبين أنّ الكسائي والفراء وأبا جعفر الرؤاسي قد أجازوه ورووه عن العرب، وأن يعقوب الحضرمي شيخ البصرة (ت ٢٠٥ هـ) قد قرأ به، ودفع الطعن عن اليزيدي راوي أبي عمرو ذاكراً أنه إمام في القراءات واللغات[٣]، وأجاز على ضعف إدغام الباء في فاء «فيه» في رواية اليزيدي أيضاً[٤]: ﴿لَا رَيْب فِّيهِ﴾ [البقرة: ٢/٢] .

إن الإدغام، بكل أشكاله ومواقعه في الأدوات، جانب من جوانب الاقتصاد في اللفظ، وأسلوب من أساليب تلوين الأداء في اللغة، جاء أكثره عند المفسرين في القراءات القرآنية.وقد ارتبطت هذه القراءات بطبيعة الاختيار ومذاهب القراء والرواة، ونسب بعضها إلى لهجات عربية. وكانت بعض وجوهه موضع خلاف ونظر، فحاول كل واحد من المفسرين، بما رزق من معرفة في اللغة واللهجات، وما تمثله من طرق الأداء، أن يوضحه وينتصر له بأقوال المتقدمين.

* * *

---

(١) البحر ٣٦١/٢.
(٢) القرطبي ٦١/٤.
(٣) البحر ٣٦١/٢ – ٣٦٢.
(٤) البحر ٣٧/١.

٤ – الإمالة:

هي «أن يُنحى بالفتحة نحو الكسرة، وسببها قصد المناسبة لكسرة أو ياء، أو لكون الألف منقلبة عن مكسور أو ياء»[١]. فالإمالة وجه لفظي يراد به التخفيف، وهي جائزة لا واجبة، وتختلف لهجات العرب في إجرائها. وإذا كانت في الأسماء والأفعال مطردة فاشية، فإنها في الأدوات لدى المفسرين موضع نظر.

إن الأصل عندهم ألاّ تمال الأدوات. قال الرازي: «ودخول الإمالة لايكون إلا في الاسم أو الفعل»، «لأن الأصل في الحروف وما جرى مجراها امتناع الإمالة»[٢]. وقد منعوها في الأدوات: «إلاّ» و «إمّا» و «حتّى» و «لَكِنَّ»، وذكروا بعض أسباب المنع.

فالزجاج يرى أن منعها في الأدوات الثلاث الأولى هو للفرق بينها وبين الأسماء المنتهية بألف مثلها، نحو: حبلى وهدى وسكرى[٣]. والرازي يمنعها في «حتّى» لأنها حرف لا يتصرف، والإمالة ضرب من التصرف[٤].

على أنهم أجازوها في بعض الأدوات قياساً وسماعاً، وذكروا بعض أسباب جوازها، وعللوها، فتكاملت نظرتهم وتماسكت في الأصل والفرع.

فقد أجاز الطبرسي إمالة «بلى» في قوله: ﴿بَلَى مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ وَاتَّقَى فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ٧٦/٣] ، لأنها شابهت الاسم من وجهين: الأول: أنه يوقف عليها كما يوقف على الاسم، والثاني: أنها على ثلاثة أحرف[٥].

وذكر القرطبي أن الحسين بن علي[٦] أمال «أنّا» في: (فَلْيَنْظُرِ الإِنْسانُ إِلَى طَعامِهِ ، أَنّا صَبَبْنا الْماءَ صَبّاً ؟) [عبس: ٢٤/٨٠-٢٥]. وذلك على إرادة «أنّى»

(١) شرح الشافية ٤/٣.
(٢) الرازي ٣٩/١ و ١٥٤/٤.
(٣) الزجاج ٢٧٠/٢.
(٤) الرازي ٧١/١٤.
(٥) المجمع ١١٩/٣.
(٦) أبو عبد الله الرازي الجمال الأزرق، المقرئ. توفي سنة ٣٠٠ هـ. معرفة القراء ١٩٢/١.

التي بمعنى «كيف»، والوقف على «طعامه»[١]. وذكر أبو حيان أن بعض القراء أمال «يا» في قوله: ﴿يا أَيُّها النّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ [البقرة : ٢١/٢]، وأن بعض العرب أمال «حَتّى»[٢]. واستدل الرازي بإمالة «يا» على اسميتها في بعض الأقوال التي رواها[٣].

فالمفسرون يمنعون الإمالة في الأدوات لجمودها، ولتمييزها من الأسماء المتصرفة، ويجيزونها فيها إذا اقتربت من التصرف أو شابهت بعض الأسماء. وهم يذكرون في كل ذلك الأسباب والعلل والأقيسة، التي تُبقي على القاعدة والأصل، إلا أنهم لا يملكون لما سمع منها ممالاً علة أو سبباً. وهي على كل حال نزرة يسيرة، وردت في بعض القراءات الشاذة ونادر كلام العرب.

* * *

(١) القرطبي ٢٢١/١٩.
(٢) البحر ٩٣/١ و ٢٠٤.
(٣) الرازي ٣٩/١.

٥ – الوقف:

هو «قطع الكلمة عما بعدها، أي: أن تسكت على آخرها، قاصداً لذلك مختاراً لجعلها آخر الكلام، سواء كان بعدها كلمة أو كانت آخر الكلام»[١]. ومن المعروف أن للوقف على الكلمة آثاراً صوتية متعددة، كالنقل والتضعيف والحذف والإبدال، وغير ذلك من التغيير، الذي تفرضه طبيعة النطق على المتكلم وتسفر عنه.

والمفسرون تعرضوا لمسائل الوقف في الأدوات، مثلما تعرضوا له في الأسماء والأفعال، وبيّنوا آثاره اللغوية فيها، وساقوا شيئاً من أصوله، إذ بين الفراء أن الوقف على الأداة المكونة من حرف واحد، كالفاء والواو لا يجوز، بينما هو في «ثُمَّ» المؤلفة من ثلاثة جائز مستقيم[٢].

لقد تحدثوا عن حالات الوقف على ألف الندبة، ونون التوكيد الخفيفة، و«ما» الاستفهامية و«لاتَ» و «كلاّ» و «كَأَيِّنْ»، وأوضحوا آثار ذلك في الرسم، مستعينين بالأمثلة والنصوص وبرسم المصحف العثماني.

فالطبري ينقل عن بعض النحاة أن الوقف على ألف الندبة في قوله: ﴿قالَتْ: يا وَيلَتا﴾ [هود: ١١/٧٢]، يجوز أن يكون بزيادة هاء السكت وبدونها، وأن جواز الوجهين مقيس على الوقف بالواو وحذفها في «يدعو» من قوله: ﴿وَيَدْعُو الإِنْسانُ بِالشَّرِّ دُعاءَهُ بِالْخَيْرِ﴾ [الإسراء: ١٧/١١]. وقد صوب الطبري هذا الوجه في كلام العرب من دون الآية، مع أنه يوافق صاحبه في كون ألف «ويلتا» للندبة[٣].

---

(١) شرح الشافية ٣/٢٧١. والصواب في العبارة «أم» بدل «أو».

(٢) الفراء ٢/٢٤٤.

(٣) الطبري ١٢/٧٦.

وذكر الطبري أيضاً أن الوقف على نون التوكيد الخفيفة، يحيلها ألفاً في نحو قوله: ﴿وَلَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ ما آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَنْ مِنَ الصّاغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢/١٢] . وشبه ذلك بالوقف على التنوين في حالة النصب، نحو: رأيت رجلا. وساق منه قول الأعشى[١] :

وَصَلِّ عَلى حِينِ العَشِيّاتِ والضَّحى ... ولا تَعبُدِ الشَّيطانَ، واللهَ فاعْبُدا

أراد: فاعبُدَنْ[٢]. وجعل الزمخشري هذا الوقف والإبدال وتغير الرسم في المصحف، دليلاً على النون الخفيفة وأرجحية القراءة بالتخفيف[٣].

ويذهب القرطبي، نقلاً عن بعضهم، إلى أن هذا الإجراء قد يكونُ في الوصل أيضاً حملاً على الوقف، وخرج عليه قوله تعالى: ﴿أَلْقِيا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفّارٍ عَنِيدٍ﴾ [ق: ٢٤/٥٠] ، وقراءة أبي جعفر المنصور[٤]: (أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ؟) [الشرح: ١/٩٤] ، لأن ألقِيا: أصله ألقِيَنْ، ونَشْرَحَ: أصله نَشرَحَنْ، ثم أبدلت النون فيهما ألفاً، وحذفت الألف في الثانية كما حذفت في قول طرفة بن العبد[٥]:

اضْرِبَ عَنْكَ الهُمُومَ، طارِقَها، ... ضَرْبَكَ بالسَّيفِ قَونَسَ الفَرَسِ

أي: اضرِبَنْ: اضربا: اضرِبَ[٦].

واختلف المفسرون في الوقف على «ما» الاستفهامية، التي حذفت منها الألف. فقد بين الزمخشري أن الوقف على الميم المفتوحة في نحو قوله: ﴿لِمَ تَقُولُونَ ما لا تَفْعَلُونَ؟﴾ [الصف: ٢/٦١] يكون من وجهين: بتسكينها، أو بزيادة

---

(١) وهو ملفق من بيتين. انظر ديوانه ١٧.

(٢) الطبري ٢١٠/١٢.

(٣) الكشاف ٤٦٧/٢.

(٤) هو عبد الله بن محمد بن العباس، ثاني خلفاء بني العباس وباني مدينة بغداد. توفي سنة ١٥٨ هـ. الأعلام ٢٥٩/٤.

(٥) ديوانه ١٦٥. وقونس الفرس: ما بين أذنيها.

(٦) القرطبي ١٦/١٧ و ١٠٩/٢٠.

هاء السكت[١] ، وأوجب الرازي الوجه الثاني[٢] ، بينما رأى القرطبي أن هذا الوقف، تحديداً لا ينبغي أن يكون، لأنّه إن وقع بلا هاء كان لحناً، وإن وقع بهاء زيد في رسم المصحف. إلا أنه فضل زيادة الهاء في حالة الوقف، لئلا تحذف حركة الميم، فيكون حذف بعد حذف[٣].

وفي قراءة الضحاك بن مزاحم[٤]: (عَمَّهْ يَتَساءَلُونَ؟) [النبأ: ٧٨/١]، ذهب الرازي إلى أن الوقف جرى على «عَمَّ»، فزيدت هاء السكت، ثم ابتدأ بـ «يتساءلون»، وأجاز أن تكون هذه الزيادة في الوصل أيضاً حملاً على الوقف[٥]. وذكر أبو حيان أن الأكثر في الوقف على المحذوفة الألف يكون بإلحاق الهاء[٦].

واختلفوا أيضاً في الوقف على «لات» في قوله تعالى: ﴿ولاتَ حِينَ مَناصٍ﴾ [ص: ٣/٣٨] . إذ كان الفراء يقف عليها بالتاء الصريحة، بينما يقف عليها الكسائي بالهاء[٧]. وقد بين الرازي أن وقف الكسائي هو كالوقف على الأسماء المؤنثة، أي إن التاء تبدل فيه هاء[٨]. وهذا يختلف بالطبع والوقف في مذهب القائلين بتركيبها من «لا» وهاء السكت، لأن الأخير وقفٌ على «لا» أدى إلى زيادة الهاء، ثم استحالت هذه الهاء في الاتصال وكثرة الاستعمال تاء. ونحن نريد الوقف على «لات» بعد حديث التركيب.

وأجاز الزمخشري الوقف على «كلاًّ» في قراءة[٩] أبي نَهِيك[١٠]: (كَلاًّ سَيَكْفُرُونَ بِعِبادَتِهِمْ) [مريم: ٨٢/١٩]، بإبدال الألف فيها نوناً، وحمله على الوقف

---

(١) الكشاف ٥٢٢/٤.

(٢) الرازي ٩١/٨.

(٣) القرطبي ٣٤٦/٥.

(٤) هو أبو محمد الهلالي الخراساني تابعي، سمع سعيد بن جبير. توفي سنة ١٠٥ هـ. غاية النهاية ٣٣٧/١.

(٥) الرازي ٢/٣١.

(٦) البحر ٤١٠/٨.

(٧) الفراء ٣٩٨/٢.

(٨) الرازي ١٧٦/٢٦.

(٩) المحتسب ٤٥/٢.

(١٠) هو علباء بن أحمر اليشكري الخراساني. له حروف في الشواذ تنسب إليه. عرض على شهر بن حوشب وعكرمة مولى ابن عباس. غاية النهاية ٥١٥/١.

بالتنوين في «قواريرا»[1] في قراءة بعضهم: (وَيُطافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوابٍ كانَتْ قَوارِيراً) [الإنسان: ١٥/٧٦]. ورفض أبو حيان هذا الوجه والقياس معاً، وبين أن التنوين في «قواريرا» رجوع في الاسم إلى أصله، فهو تنوين الصرف وليس بدلاً من ألف، وذكر أن هذا الجمع مختلف في منع صرفه وجوازه، وأن بعض العرب يصرفون مالا ينصرف عند غيرهم، فيجب أن تحمل «قواريرا» على قول من لا يرى المنع، أو على تلك اللهجة. وعليه لا تكون «قواريرا» وجه قياس لإبدال ألف «كلا» نوناً[2].

وذهب أبو حيان إلى أن الوقف على «كأيّنْ» عند القائلين بتركيبها، يجب أن يكون بغير تنوين «كأيّ». وذكر أن أبا عمرو، وسورة بن المبارك[3] عن الكسائي قرأا كذلك، بينما وقف الجمهور عليها بالنون إتباعاً للرسم[4].

إن الوقف عند المفسرين في الأدوات ظاهرة متميزة من ظواهر العربية، ولون من ألوان الأداء القرآني المتناغم، له آثاره الصوتية البارزة، التي تهدف إلى السهولة والتخفيف. وقد تجلت في صور من الإبدال والحذف والتسكين والزيادة، كما جرت بعض هذه الصور في الوصل أيضاً حملاً على الوقف، وبدا أثره الجلي في معالجة بعض الظواهر اللغوية الأخرى كالتركيب، وكان بعض ما وقع منه موضع خلاف بينهم بدا في الرفض حيناً، وفي مناقشة آثاره حيناً آخر، وجرى أغلبه في القراءات ولا سيما الشاذة، وفي تخريج الوجوه المشكلة منها.

* * *

(١) الكشاف ٤١/٣.
(٢) البحر ٢١٤/٦.
(٣) هو الخراساني الدينوري، روى القراءة عن الكسائي وغيره. غاية النهاية ٣٢١/١.
(٤) البحر ٦٥/٣ و ٧٢.

٦ - تبادل التأثير اللغوي:

لم تخل اهتمامات المفسرين اللغوية من ملاحظة بعض آثار الأدوات في الكلمات الأخرى، ونريد بذلك التأثير الصوتي الفاعل في حروف الكلمات من حولها، ضمن نظام العلاقة السياقي الذي يفترض وجود التأثر والتأثير معاً. وقد تبدت هذه التأثيرات في ضروب من التسكين والحذف والتغيير والزيادة والتخفيف. وكان الهدف منها - كما هو معروف - التماس أوجه الخفة والسهولة وتحقيق التواؤم في أثناء الكلام.

فقد ذكر أبو حيان أن اقتران الفاء، أو اللام أو الواو أو «ثُمَّ» بالضمير «هُوَ»، قد أدى إلى جواز تسكين الهاء فيه، وجعل من ذلك قراءة أبي عمرو والكسائي: (وَهْوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) [البقرة: ٢٩/٢]. وبين أن ذلك مع الهمزة والكاف الجارة قليل، بينما هو نادر مع «لكنَّ» في نحو قراءة أبي حمدون[١]: (لَكِنّ هُوَ اللَّهُ رَبِّي) [الكهف: ٣٨/١٨]. وحمل هذا التسكين في الكلمتين على إجرائه في الكلمة الواحدة، نحو سَبْع وكرْش[٢].

وبين الأخفش أن اتصال الباء الدائم بكلمة «اسم» في قوله: ﴿بِسْمِ اللهِ﴾ [الفاتحة: ١/١]، قد أدى إلى حذف همزة الوصل منها تخفيفاً، فاستغني بالباء عنها في اللفظ والرسم[٣]، وأن دخول همزة الاستفهام على المكسورة خاصة في نحو قوله: ﴿أَصْطَفَى الْبَناتِ عَلَى الْبَنِينَ؟﴾ [الصافات: ١٥٣/٣٧] قد أسقط الثانية، على مألوف سقوطها بعد كل متحرك في أثناء الكلام[٤].

وأوضح الزمخشري أن لام الجر في قراءة الحسن: (الحَمْدِ للهِ) [الفاتحة: ٢/١]، قد أدت إلى تغيير حركة الدال الإعرابية، ولكنه ضعّف هذا التغيير[٥] ، ورآه أبو

---

(١) هو الطيب بن إسماعيل الذهلي البغدادي. قرأ على يعقوب الحضرمي. غاية النهاية ٣٤٣/١.

(٢) البحر ١٣٦/١.

(٣) الأخفش ١٤٧.

(٤) الأخفش ١٥٣-١٥٤.

(٥) الكشاف ١٠/١.

حيان غريباً، لأنه إتباع حركة معرب لحركة بناء[١]. وهذ الوجه ينسب إلى تميم وبعض غطفان[٢].

وتحدث المفسرون في هذا المجال أيضاً عن أثر دخول همزة الاستفهام على همزة قطع من كلمة أخرى، وعرضوا لمذاهب القوم والقراء في ذلك. والأصل - كما نعلم - أن تحقق الهمزتان، وهذا ما فعله قراء الكوفة: حمزة وعاصم والكسائي، وابن أبي إسحاق البصري في نحو قوله: ﴿سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٢/٦].

ولكن معظم المفسرين رفضوه: فالأخفش يراه من شاذ كلام العرب، وسيبويه يشبه ثقله بـ «ضَنِنُوا»، وأبو حيان يحصره ببني تميم. وهم يرون أن التخفيف أعرب وأكثر، وأغلب أهل الحجاز عليه[٣]، إلاّ أن هذا التخفيف يجري على صور متعددة تعكس أثر دخول همزة الاستفهام، وهي:

١ – زيادة ألف بينهما: وذكر الأخفش أنها قراءة بعضهم: (آإذا مِتْنا وَكُنّا تُراباً وَعِظاماً آإِنّا لَمَبْعُوثُونَ؟) [الواقعة: ٥٦/٤٧]، وأن ذلك من كلام العرب[٤]. ونسب القرطبي هذا الوجه إلى أبي عمرو، ونافع في رواية الأصمعي عنهما[٥] وجعل منه قول ذي الرمة[٦]:

أَيا ظَبْيَةَ الوَعْساءِ، بَيْنَ جُلاجِلٍ ... وَبَيْنَ النَّقا، آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سالِمِ؟

٢– إبدال الثانية: ويسميه بعضهم تسهيلاً. وهو جعلها حرف علة من جنس حركتها. وقد ذكر الأخفش أن بعضهم قرأ الآية السابقة (أَيِذا)، بإبدال الهمزة المكسورة ياء[٧] ونقل الزجاج عن الخليل أن إبدال الهمزة المفتوحة ألفاً في قراءة

---

(١) البحر ١/١٨.

(٢) إتحاف فضلاء البشر ٢٢.

(٣) الأخفش ١٩٩ و ٧٢٨ والكشاف ١/٤٨ والقرطبي ١/١٨٥ والبحر ١/٤٧ - ٤٨.

(٤) الأخفش ٧٢٨.

(٥) القرطبي ٦/٤٠.

(٦) ديوانه ٧٠٠ . والوعساء: الرملة. وجلاجل والنقا: موضعان.

(٧) الأخفش ٧٢٨.

بعضهم: (سَواءٌ عَلَيْهِمْ آنْذَرْتَهُمْ...) خطأ من وجهين: أحدهما: أن طريق الجمع بين الساكنين على غير حده، والثاني: أن طريق تخفيف الهمزة المتحركة المفتوح ماقبلها أن تكون بين بين[١].

وردّد الزمخشري كلام الخليل، ولحّن القراءة، وجعلها خروجاً على كلام العرب[٢]، فيما نسب القرطبي هذا الوجه إلى قراء المدينة وإلى أبي عمرو والأعمش، وجعله لغة قريش وسعد بن بكر[٣]. وقد ردّ أبو حيان قول الخليل واعتراض الزمخشري وقسوته على القراء، وبين أن هذا الإبدال جائز على مذهب الكوفيين صحيح، نقله القراء الضابطون.[٥]

٣- جعل الثانية بين بين: وذهب إلى ذلك الخليل[٦] في قوله تعالى: (أَأَنْذَرْتَهُمْ)، وبين أبو حيان أنها قراءة ابن عباس وابن أبي إسحاق أيضاً[٧].

٤- توسيط الألف مع جعل الثانية بين بين: وذكر القرطبي أن أبا حاتم السجستاني قد أجاز ذلك، وأن أبا عمرو ونافعاً يفعلان ذلك كثيراً، ويقرأان (آأَنْذَرْتَهُمْ)[٨].

وعرضوا أيضاً لأثر دخول همزة الاستفهام على همزة الوصل المفتوحة، وقد رأوه في زيادة ألف بينهما، وإليه ذهب الأخفش في قوله: ﴿آلآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ؟﴾ [يونس: ٩١/١٠]، مبيناً أن ذلك جرى ليفرق بين الاستفهام والخبر[٩].

لقد تبين المفسرون آثار الأدوات الصوتية وأوضحوا مظاهرها، باسطين في ذلك العلل والأسباب، وعارضوا هذه المظاهر بكلام العرب وقراءات القراء،

(١) الزجاج ٤١/١-٤٢.
(٢) الكشاف ٤٨/١.
(٣) القرطبي ١٨٤/١-١٨٥ .
(٥) البحر ٤٧/١-٤٨ .
(٦) الزجاج ٤١/١-٤٢.
(٧) البحر ٤٧/١ .
(٨) القرطبي ١٨٥/١.
(٩) الأخفش ١٥٣.

وربطوا معظمها بأصولهم في النطق والأداء، وناقشوا متقدمي النحاة والمفسرين، متسلحين بعلم الأصوات ومخارج الحروف. إلا أن منهم من أساء الظن ببعض وجوه القراءات، وهو أمر يقتضي البحث والبيان.

* * *

٧- الرسم:

الرسم، في اللغة، هو رسم الحروف الهجائية التي تدل على الكلام. إنه تصوير للكلمة وصدى شكلي لها، أو قل: محاولة لتجسيد حقائقها الصوتية، أو اصطلاح على هذه الحقائق. وقد مر المفسرون بشيء من ظواهره فيما يتعلق بالأدوات، وعرضوا لبعض أصوله، وذلك من خلال المعالجات اللغوية واحتياجاتهم في التفسير، فتحدثوا عن رسم بعض الأدوات، وعن حالات الاتصال والانفصال فيها، وارتبط معظم كلامهم برسم المصحف وخصوصياته وخروجه على سنن الخط في العربية.

فهم تحدثوا عن رسم فتحة اللام، ونون التوكيد الخفيفة، و«إذن» الناصبة، و«إلاّ»، و«أمّا»، و«حتّى»، وبينوا علل أشكالها، واستعانوا بالنصوص وأقوال النحاة، واستأنسوا بقوانين اللفظ والخط العامة.

فالزمخشري يذهب إلى أن فتحة اللام رسمت ألفاً في المصحف في قوله تعالى: (لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلاّ خَبَالاً وَلا أَوْضَعُوا خِلالَكُمْ) [التوبة: ٩/٤٧]، ويذكر أن ذلك من آثار رسمها على هذا النحو مع سائر الحروف قبل ظهور الخط العربي. والأصل: «ولأوضعوا»[١] . ولعله يريد أحد المصاحف القديمة، لأنه لا يعرف وجود مثل هذه الألف أو المدة في هذه الآية في نسخ عثمان، ولا في قراءة أحد من القراء.

---

(١) الكشاف ٢/٢٧٧.

وهو يذهب أيضاً إلى أن نون التوكيد الخفيفة، ترسم في المصحف ألفاً على حكم الوقف[١]، في نحو قوله: ﴿لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعَنْ بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ٩٦/١٥] . وبين الطبرسي أن هذا المذهب اختيار البصريين، بينما الكوفيون يختارون رسمها بالنون على الحقيقة[٢] .

ويرى الفراء أن «إذن» ترسم بالألف والتنوين، فيما يرى المبرد أن رسمها لا يكون إلا بالنون، إذ رفض مذهب الفراء بشدة، وتمنى أن تكوى يد من يرسمها بالألف، لأن التنوين لا يدخل الحروف. فهي مثل «أنْ» و «لَنْ»[٣].

ويعتقد الزجاج أن «إلاّ»، و «أمّا» رسمتا بالألف المشالة، لتمتاز الأولى من «إلى»، ولشبه الثانية بـ «إمّا» المؤلفة من «إنْ» و «ما»، ورسم «أمّا» بالممالة يبعدها عن شكل نظيرها. ويرى أن «حَتّى» رسمت بالممالة، لأنها على أربعة أحرف، فأشبهت في بنائها «سكرى»[٤].

وأشار الفراء والطبري والطبرسي والرازي والقرطبي وأبو حيان إلى رسم بعض الأدوات الأخرى، ولا سيما المركبة منها، مثل «كأيّن» و «ويكأنَّ»، وتبينوا أشكالها والخلافات فيها، واستدلوا بذلك على مسائل لغوية متعددة سبق أن مررنا بها[٥].

وفي اتصال الأداة بمثلها، وقفوا عند شكل «مِنْ» و «أنَّ» و «إنَّ» و «أينَ» في علاقتها بـ «ما»، وعند رسم «إنِ» الشرطية في اتصالها باللام، واجتماع «أنِ» المخففة بـ «لَنْ». وفصّلوا في هذه الأحوال وجوازات الاتصال والانفصال، مستهدين بسنن الخط، ومتمسكين برسم المصحف.

---

(١) الكشاف ٤/٧٧٨.

(٢) المجمع ٣٠/١٨٤.

(٣) القرطبي ٥/٢٥٠.

(٤) الزجاج ٢/٢٧٠.

(٥) انظر صفحة ٥٧ و٥٨ و٦٤ و٦٦ من هذا الكتاب.

فقد بين الزمخشري أن حق «ما» المصدرية والموصولة في قياس الخط العربي في قوله: ﴿وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ ما نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لأَنْفُسِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٧٨/٣] و ﴿قالُوا أَيْنَ ما كُنْتُمْ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ؟﴾ [الأعراف: ٣٧/٧]، أن ترسم مفصولة عن «أنَّ» و«أينَ». ولكنها وقعت في المصحف الإمام متصلة، والمصحف لا يخالف. بينما حق الكافة أن تكون متصلة بـ «إنَّ» في نحو: ﴿إِنَّما نُمْلِي لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٨/٣]. وقد جاءت كذلك[1].

وذهب إلى مثل هذا أبو حيان في اتصال «مِن» و «إنَّ» بالموصولة في: ﴿وَمِمّا رَزَقْناهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة : ٣/٢] و﴿إِنَّ ماتُوعَدُونَ لَواقِعٌ﴾ [المرسلات: ٧/٧٧] مبيناً أن شدة اتصال الجار «مِنْ» بالمجرور «ما» في الأول قد أدى إلى اتحادهما، فصارا كالكلمة الواحدة، وأن خفاء نون «مِن» في اللفظ قد أدى إلى حذفها في الخط[2].

واقتفى الطبرسي خطا الزمخشري في اتصال «أين»، وبيّن أن «ما» الزائدة في نحو: ﴿أَيْنَما تَكُونُوا يَدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨/٤] ترسم متصلة بها، وذلك على قياس اتصال الحروف بالحروف، وانفصال الحروف عن الأسماء[3].

وأوضح الفراء أن اتصال اللام بـ «إن» الشرطية، يوجب رسم همزتها ياء: لَئِنْ. وذلك ليفرق بينها وبين « لِأَنْ»[4]. وزعم الطبرسي أن رسم «أن» المخففة في المصحف مفصولة عن «لَنْ» في قوله: ﴿بَلْ زَعَمْتُمْ أَنْ لَنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِداً﴾ [الكهف: ٤٨/١٨] لا وجه له[5]. ولا ندري سبب استشكاله هذا، ولعله ينكر الفصل في هذا الموضع تحديداً لعلمه أن ليس ذلك من اختلافات مصاحف الأمصار، ذلك أن «أنْ لَنْ» جاءت منفصلة في جميع مواضعها من آيات القرآن،

---

(١) الكشاف ٤٤٤/١ و ١٠٢/٢.
(٢) البحر ٤٠/١ و ٤٠٥/٨.
(٣) المجمع ١٦٥/٥-١٦٦.
(٤) الفراء ٦٦/١.
(٥) المجمع ١٦٥/١٥.

ما خلا هذا الموضع وفي سورة القيامة، وهما الموضعان الوحيدان، اللذان لم يرد فيهما خلاف في الاتصال بين النسخ العثمانية[١].

أما رسم الأداة متصلة ببعض الكلمات الأخرى، فكان جانباً هيناً في حديثهم يفتقر إلى الشرح والنظائر، إذ أشار الفراء إلى أن العرب قد تصل «مَنِ» الاستفهامية بـ «ذا» فيصيران كالحرف الواحد: مَنذا، وأنه وجدها كذلك في بعض مصاحف ابن مسعود[٢]. وذكر الزمخشري أن اللام في قوله: ﴿مَا لِهَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ؟﴾ [الفرقان: ٧/٢٥] قد رسمت مفصولة عن «هذا» في خط المصحف، فخرجت بذلك على أصول الخط العربي[٣].

ولم يعدم المفسرون الإفادة من رسم المصحف للأدوات في الاستدلال لبعض الآيات والقراءات، وذلك لما يتمتع به من قدسية وإجلال. فقد كان رسم هاء السكت وثباتها في المصحف في نحو قوله: ﴿فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة: ٢٥٩/٢] دليلاً للطبري والزمخشري والرازي على جواز القراءة بالوقف على «يَتَسَنَّهْ» والوصل أيضاً، بل اختيار قراءة الوقف، لأنها تؤذن بلفظ ما هو ثابت في الرسم[٤]. قال الرازي: «والمثبتة في المصحف لابد أن تكون مثبتة في اللفظ، ولم يحسن إثباتها في اللفظ إلا عند الوقف، لا جرم استحبوا الوقف لهذا السبب».

إن رسم الأدوات بكل مظاهره، يرتبط عند المفسرين بأصول الخط العربي وقواعده، وهو ارتباط يقوم على القياس والمناظرة، والمقارنة برسم الكلمات الأخرى من الأسماء والأفعال، ومحاولة تجسيد الأصوات فيها وتمثلها بدقة، والتماس أسباب الصلة بتلك القوانين. أما إذا انقطعت هذه الأسباب، فإن رسم الأداة محمول عندهم على رسم المصحف، وهو «الوضع الذي ارتضاه عثمان

---

(١) انظر المقنع في معرفة مرسوم المصاحف ٧٠.
(٢) الفراء ١٣٢/٣.
(٣) الكشاف ٢٦٥/٣.
(٤) الطبري ٣٧/٣ والكشاف ٦٠٢/٤-٦٠٣ والرازي ١١١/٣٠.

ﷺ في كتابة القرآن وحروفه»[١]. فهذا الرسم أثر مقدس لا اجتهاد فيه، وإن كان مخالفاً لبعض أصول الخط العامة. قال الزمخشري: «فكم وقعت في المصحف أشياء خارجة عن قياس الخط».

وهم يريدون بالمصحف، عادة، المصحف الإمام، وهو نسخة عثمان ﷺ. وقد ينصون عليه ويلحون على تسميته، وذلك لبيان أهميته، وتمييزه من المصاحف العتيقة ونسخ الأمصار الأخرى. وهم ذكروا أيضاً بعض المصاحف العتيقة كمصحف ابن مسعود، إلا أن ذلك كان في تأييد مذهب في الرسم يقع في العربية.

لقد تمسك المفسرون برسم مصحف عثمان، ودافعوا عنه رغم مخالفاته، إلا أنهم حاولوا جاهدين أيضاً أن يربطوا مظاهر هذا الرسم بسنن الخط العربي، ويربطوا الخط العربي به، لئلا تبتعد الشقة بينهما، وبدا ذلك جلياً في مواقف الطبري والرازي وأبي حيان.

* * *

لقد أوضح المفسرون مشكلات البنية الصوتية في الأدوات، ولموا شعثها، وتتبعوا مظاهرها في الحذف والزيادة والإدغام والإمالة والوقف وتبادل التأثير اللغوي والرسم. وما من شك في أن هذه الإجراءات كانت متكاملة ومتساندة ومنتشرة في كل جانب من معالجاتهم، إلا أن طبيعة الدراسة هي التي حملتنا على التفريق بين أنماطها تمهيداً لمعرفتها والوقوف على قيمتها الكلية. فهي جميعاً وحدة لغوية متكاتفة تتساوق في سبيل أداء لغوي رشيق، يمثل لهجات العرب وطرقها في أداء كلامها وتلاوة آيات القرآن كما جاءت عن الرسول الكريم ﷺ. وهم ربطوا هذه المباحث، عموماً، بالبيئة السياقية للأداة، وعالجوها ضمن قوانين التأثر والتأثير، مدللين بما أبدوه من ملاحظات وإشارات ومتابعات على حذق تام لقوانين اللغة، ومعرفة ثاقبة بطبيعة الأصوات ومخارج الحروف.

---

(١) مناهل العرفان ١/٣٦٢.

ولقد أبلى المفسرون في مباني الأدوات بلاء حسناً، ومنحوها أهمية خاصة، بوصفها مدخلاً ابتدائياً إلى معانيها وأساليب التعبير بها، وبذلوا في إضاءة جوانبها جهداً طيباً لا يقل عن اهتمامهم بأبنية الأسماء والأفعال. وكان منطلقهم في ذلك كله آيات القرآن وقراءاته، التي رأوا أنها في حاجة إلى التفسير والتبيين.

وقد توزعت جهودهم في النقل والتحليل والتنظير، فهم ساقوا ما يعرفونه من لغاتها واستخدامات العرب، وسجلوا ما يروونه من القراءات فيها، وتصدوا لتحليل معظم ما عرض لهم من أنماطها، فبينوا البسيط والمركب والمنحوت، وأشاروا إلى البناء الثابت والعارض فيها، ورصفوا بعض زمرها في وحدات تقسيمية أحادية وثنائية وثلاثية، وأرخصوا بعض الأصول التي تتعلق بمسائلها، من نحت وتركيب وحركات بناء وحذف وإدغام وإمالة ووقف ورسم، وقدموا هذه المباحث في وحدة لغوية متجانسة، على تعدد عناصرها ومكوناتها.

وصدروا في هذه المعالجات عن نظرة منطقية بارزة، تجلت في التحليل والتعليل، والقياس والاستدلال والتمثيل، ورد الأشياء إلى أصولها، وحمل اللغات منها على واحدة ذائعة، وإقامة الاتصال بين الأصل والفرع، ومحاولة إيجاد وجه من القياس للشاذ أو النادر على بعض الأصول أو الفروع.

وامتازت مباحثهم بالدقة والرغبة في إدراك أسمى درجات التحليل وأرفع مستويات الإقناع، فاستدلوا للمباني بالقرآن وقراءاته، وبالشعر والنثر، ونسبوا بعض اللغات والقراءات، وربطوها بأساليب القول والأداء، وأقاموا معظم تحليلاتهم في البيئة السياقية، وبذلوا بين يديها معارفهم في علوم العربية من نحو وصرف وأصوات، وأسفروا عن ميل إلى التخفيف في تفسير مسالكها ولا سيما في تفرع اللهجات عن اللغة الأم، وفي مذاهب التركيب في بعضها المكون من أكثر من مقطع صوتي.

واختلفت مناهجهم في العرض والاستدلال، وافترقت أساليبهم في المعالجة، وحماستهم في المناقشة وتنوعت مواد كتبهم. وذلك تبعاً للغاية التي ندبوا

أنفسهم لها، ولقدراتهم العلمية ومحاصيلهم اللغوية والثقافية. فبينا كان أبو عبيدة والفراء والأخفش، يحللون ويناقشون هذه المباني ويستعينون ببعض أقوال المتقدمين، كان الطبري عيالاً على الفراء، والزجاج عيالاً على البصريين. وبينا كان الزمخشري والطبرسي يجمعان بعض الآراء والقراءات وينقلان بعض أقوال البصرين والكوفيين، كان القرطبي يستقصي معظم الآراء، وقلما يختار منها. وكذا كان حال الرازي والبيضاوي والنسفي. أما أبو حيان فكان ينحو مناحي المحققين فيختار من الآراء ما يراه مناسباً ويستبعد الشاذ البعيد، ولكنه يميل عموماً إلى التخفف في ذكر العلل والأسباب، وإلى البساطة في تحليل الأداة وبنيتها. أضف إلى ذلك أن بحره كان مستودع اللغات والقراءات وآراء النحاة والمفسرين السابقين، التي اجتمعت إليه بعد بضعة قرون.

لقد أعمل المفسرون في مباني الأدوات يداً صالحة، تدفعها رغبة مخلصة في خدمة كتاب الله ودستور المسلمين، إلا أنها لم تبرأ من بعض الملحوظات المتفرقة التي تند عن العالم في ميدان التطبيق. وهذا ما سنطالعه في تقويم جهودهم، إن شاء الله.

الباب الثاني

الأحكام

- تمهيد
- الفصل الأول: أحكام الأدوات المهملة
- الفصل الثاني: أحكام العاملة
- الملامح العامة لجهودهم في الأحكام



الباب الثاني

الأحكام

تمهيد

أشرنا فيما مضى إلى طبيعة العلاقة بين النحو والتفسير، وذكرنا أن علم الأدوات ترعرع في عبارات المفسرين ووجد نفسه في شروحهم لأساليب القرآن وتراكيبه، ثم شق طريقه إلى النور في صنيع النحاة الذين ينظّرون لظواهر العربية. إنه لمن حسن الطالع أن تتم هذه النقلة الأخيرة على أيدي رجال لهم باع طويلة في فنون التفسير أيضاً، ونريد بهم من اشتغل بمعاني القرآن وغريبه وإعرابه، كأبي عبيدة والفراء والأخفش. فهؤلاء أبلوا بلاء طيباً في الحقلين، وإليهم يرجع الفضل الكبير في التفاسير اللاحقة، ومعرفة أسرار القرآن ونحو العربية.

فقد أصبحت آراؤهم ومعالجاتهم اللغوية مناراً لكل من ألّف في التفسير بعدهم، وغدا عودهم على النحو خاصة سنة يقتدي بها معظم من أراد أن يميط اللثام عن المعاني الغامضة، والتراكيب المشكلة في التنزيل، بل أصبح بعض اللاحقين يعرب القرآن آية آية يريد تفسيره، مفيداً من بروز أهمية النحو وعلو كعبه في جل الميادين.

إن تلك النقلة في تاريخ الأدوات والتفسير، التي صاقبت نضج علوم العربية وقامت على أكتاف هؤلاء الرجال، تفسر لنا بوضوح عناية المفسرين الشديدة بالجوانب النحوية في الأدوات، وتفصح عن قيمة هذه الجوانب بوصفها مدخلاً

حيوياً إلى النصوص ومنطلقاً أساسياً إلى فهم التراكيب والأساليب، وتقف القارئ على أهمية جهود أصحاب معاني القرآن، وقيمة الاحتفال بها إلى جانب التفاسير الأخرى التي تنعقد لها هذه الدراسة.

لقد خاض المفسرون، على اختلاف درجاتهم ونوازعهم، في جوانب الأدوات النحوية، وأوسعوا لها متون كتبهم، وتتّبعوا مسائلها في كل ما عرض لهم، وعُنوا بمباحثها العامة، وتصيّدوا شواردها وجزئياتها على نحو يفوق عنايتهم بمبانيها وأشكالها اللغوية، وعرضوا لاستخداماتها وأساليب القول فيها، وتبيّنوا علاقاتها بالتركيب النحوي وأثرها فيه وتأثرها به، وأسهبوا القول في طبائعها وحركات بنائها وإعرابها، وما زوا العامل من المهمل فيها، وساقوا بعضها وحدات وزمراً، وأيّدوا أقوالهم بجهود شيوخ النحو واللغة والبلاغة والأصوات، وذكروا فيها الخلافات والمناقشات، وأغنوها بالتحليل والدراسة والاستنتاج، وبذلوا بين يديها النصوص والأدلة والقرائن، وقيّدوها بالعلل والأقيسة والمنطق على عادتهم في معالجة المسائل اللغوية، وأصدروا في مستويات استخدامها أحكاماً متفاوتة، وبينوا الشاذ من المطرد، وأدلوا بشيء من أصولهم ومعارفهم فيما يتصل بجوانبها العامة، وذكروا القراءات واللهجات التي تعضد أوجه استخدامها، وقدّروا المحذوف ونصّوا على الزائد، وكشفوا صلات ذلك بالتعدية والتضمين وتقارض الحروف، وسمّوها بأسماء متنوعة وعالجوها بمصطلحات نحوية مختلفة، تفصح عن غنى هذا الجانب وتوغله في كتبهم، وعمق تمثلهم له فيما أوردوه من محاكمات ومدارسات.

إن الجوانب النحوية للأدوات، تتمثل عند المفسرين في وحدة كلية تقابل في تكوينها وحدتي الأسماء والأفعال، وتتمتع بأهمية خاصة لعلاقاتها الجوهرية المشتركة بتينك الوحدتين، مما يفصح عن تصور متناغم لمسألة التركيب النحوي في العربية الخالدة.

فهي تنقسم إلى أدوات مهملة وأخرى عاملة، تبعاً للأثر النحوي والوظيفي الذي تخلفه في السياق، وتتوزع إلى زمر متنوعة، منها ما يختص بالأسماء، ومنها ما يلازم الأفعال، ومنها ما هو مشترك يباشر القسمين. وهي تختلف في تكوينها وتقسيمها، فمنها الاسم، ومنها الفعل، والثالث حرف وهو أغلبها، حتى إن كثيراً منهم كان يدعو الأسماء والأفعال منها حروفاً حملاً على الأصل في بابها.

على أن هذه الحدود والتقسيمات لم تكن واضحة تماماً لديهم، ومن هنا ينشأ الخلاف والجدل، وينشط الاستدلال وتستعر المناقشة. فهم يختلفون في اسمية بعضها وحرفيته، وفي حرفية بعضها وفعليته، وفي عمل قسم وإهماله، وفي آثار كل ذلك في التركيب النحوي. كما يختلفون في تحديد وجه الأداة، ويبذلون فيها غير احتمال، ذلك أنهم في معرض تطبيقي، يتناول دستور المسلمين المعجز وأبلغ نص في العربية.

وكان من الطبيعي أن تتناثر آراؤهم في وجوهها، وتنتشر طرق استخدامها في مواطن متفرقة من مؤلفاتهم. وذلك تبعاً للحاجة التفسيرية الخاصة لدى كل واحد منهم، وللوجهة التطبيقية العامة التي تصبغ مباحثهم، اللهم إلا ما كان من بعض المتقدمين، الذين كانوا يصدرون عن مستوى متقدم في معالجة مسائلها ورصد بعض وجوهها، فيجمعون شيئاً من الأشباه والنظائر، ويوردونه في مناسبة من المناسبات، وما كان من بعض المقدمات التنظيرية لدى المتأخرين، الذين يبذلونها عادة في أجزاء كتبهم الأولى، وقبيل نص الآية تمهيداً لتفسيرها. وهم لم يأتوا، بالطبع، على معالجة جميع الأدوات، بل على جلّها مما يُنَيِّفُ على ثمانين أداة، أثارتها النصوص أو أثاروها واعتقدوا أنها في حاجة إلى كشف وتبيين.

وسوف نعرض في هذا الباب لجهودهم في فصلين: الأول لأحكام الأدوات المهملة، والثاني للعاملة. ورأينا أن نقدم المهملة، لأنها الأصل في بابها والأكثر عدداً واستخداماً، إذ من المعروف أن الأصل في العمل للفعل، أما الحروف

والأسماء فتعمل لشبهها به. وقد اهتدينا في ذلك بتقسيماتهم العامة، وبوجهة النحويين المعروفة المبنية على ملاحظة آثار الأدوات ووظائفها في المفردات والجمل، مدخرين الأساليب والمعاني التي تؤديها إلى الباب الثالث.

الفصل الأول

أحكام الأدوات المهملة

ويراد بالمهملة الأدوات التي لا تقتضي تأثيراً لفظياً فيما بعدها، فلا ترفع ولا تنصب ولا تجر ولا تجزم، وإنما يكون لها دور وظيفي وتأثير معنوي ظاهر في تركيب الكلام وتأليفه، تختلف بموجبه الأساليب ومعاني النصوص ودلالاتها. وهي تخضع لتأثير التركيب فيها أيضاً، وتختلف معانيها وظلالها من نمط إلى آخر. وذلك ضمن نظام العلاقة السياقي الذي يفترض التكامل والتشابك والاتحاد في تأدية المقاصد المختلفة.

وقد تناول المفسرون في هذا المجال الأحكام النحوية لكل من: الهمزة والتاء والفاء والكاف واللام والنون والهاء والواو والألف، وإذْ وألْ وأمْ وأنْ وأوْ وأيْ وبَلْ وقَدْ وكَمْ ولَوْ ولا ومَعَ ومَنْ وما وهَلْ وها ويا، وإذَنْ وإذا وألا وأما وإنَّ وأيّ وثُمَّ وحَيْثُ وكُلّ وكَيفَ وكادَ وكانَ ومَتى، وإلاّ وأمّا وإمّا وأنّى وحَتّى وكَلاّ ولَمّا ولَولا ولَوما وماذا وهَلاّ، وأيّانَ وكأيِّنْ. وبينوا آثارها ومقتضياتها في التركيب النحوي، وأوضحوا علائقها وصلاتها بجوانبه المختلفة، واستدلوا لها بالنصوص وأقوال النحاة، ونسبوا بعض استخداماتها إلى لهجات العرب ومذاهب القراء، معتمدين أسلوب أهل المنطق في المعالجة والاستنتاج والتقرير.

وكانت مباحثهم فيها متفرقة، وجهودهم في جوانبها متفاوتة، وذلك تبعاً لاهتماماتهم مُطبّقين ومنظّرين، حيث جاءت بين حديث مسهب في بعضها،

يستغرق مجمل استخدامات الأداة وخصائصها، وتناولٍ مقتضب في بعضها الآخر يوجز سماتها العامة، وإشارة سريعة أحياناً تكتفي بطرف من طبيعتها وتكوينها.

وقد جمعنا هذه الجهود، ثم رأينا أن نقسمها إلى أدوات مختصة وأخرى غير مختصة، مريدين بالاختصاص الملازمة، وطبيعة الأداة الكلية في كافة استخداماتها، وبغير الاختصاص ما يحلّ منها في غير موضع من الكلام. وذلك اهتداء أيضاً بتوجهات المفسرين وعباراتهم وتقسيمات جمهور النحويين. ولا يخفى على الباحث أنّ من هذه الأدوات ما هو عامل في بعض وجوهه، كالكاف واللام والواو ولا ومَنْ وما وإذَنْ وإنَّ ومَتى وأنّى وحَتّى ولَمّا، ولكن طبيعة التقسيم اقتضت الحديث عنها في مكانين، وسوف نعرض لها في الأدوات العاملة، إن شاء الله.

أولاً- الأدوات المختصة:

وهي التي تلازم الأسماء أو الأفعال في استخدامها فلا تبرحها، وتتنزل - كما يقول النحاة - منزلة الجزء منها فلا تعمل فيها، أو تقتضي جملة أو جملتين، يتم بهما معناها وتتحقق فائدتها الوظيفية. وقد عرض المفسرون لهذه الأنواع الثلاثة في مباحثهم، فكان لديهم الأدوات المختصة بالأسماء، والمختصة بالأفعال، والداخلة على الجملة. وسنعرض لكل نوع منها مرتبين ما جاء فيه ترتيباً بنوياً ألفبائياً.

أ - الأدوات المختصة بالأسماء:

تحدث المفسرون في هذا المجال عن ألف الندبة وألْ ومَعَ وهُوَ وها وغَير وكُلّ وإلاّ. وكان حديثهم في أغلبها مطولاً يستغرق استخداماتها المختلفة، وحالاتها الخاصة بأسلوب القرآن الكريم، وفي بعضها موجزاً يسرد أبرز السمات على نحو تنظيري، يهدف إلى تحديد وجه الآية المراد تفسيرها.

١– ألف الندبة:

ذهب الطبري إلى أن الألف الأخيرة من قوله تعالى: ﴿قالتْ يا وَيلَتـا﴾ [هود: ٧٢/١١] هي ألف الندبة وليست ألفاً أصلية، كما يرى بعض نحاة البصرة. وذكر أن هذه الأداة يجوز الوقف عليها بهاء السكت ومن دونها[١]. وقد أجاز حذفها في نحو قوله: ﴿قـالَ: ابْنَ أمَّ﴾ [الأعراف: ١٥٠/٧]، بشرط أن يبقى في الاسم المندوب فتحة تدل عليها[٢].

٢– ألْ:

وتبين المفسرون في هذه الأداة أربعة أوجه، فوجدوها تقع حرف تعريف، ونائبة عن الضمير، وحرفاً موصولاً، وحرفاً زائداً. وهم اختلفوا في بعض هذه الوجوه وخصائصها، وحملوا عليها جميعاً نصوصاً متعددة.

فقد ذكر الأخفش أن «ألْ» تدخل على الأسماء دون غيرها لتعرفها، وأن هذا الدخول عارض يزول بزوال الحاجة إلى التعريف. وبين أن السبيل لتحديدها وتمييزها في الاسم، هي في محاولة إدخال «ألْ» ثانية على الاسم وتأبيه لذلك[٣]. وأوضح أن هذه الأداة تعاقب التنوين في الاسم المفرد، حيث يكون قولك: هو ضاربٌ زيداً، نظيراً لقولك: هو الضارب زيداً[٤]. وأوجب الرازي حذفها من الاسم المنادى إذا ألقيت قبله «أيُّ». قال: «فلا تقول: يا الرجل، لأن في ذلك تطويلاً من غير فائدة»[٥].

وأجاز المفسرون وقوع «أل» نائبة عن الضمير بمختلف أشكاله، وحملوا على هذا المذهب نصوصاً من القرآن والشعر. ولعل أول الذاهبين إليه الفراء، الذي جعلها نائبة عن ضمير الغائب في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى﴾

(١) الطبري ٧٦/١٢.
(٢) الطبري ٦٧/٩.
(٣) الأخفش ١٥٢–١٥٥.
(٤) الأخفش ٢٥٥.
(٥) الرازي ١١٢/٢٩.

[النازعات: ٣٩/٧٩]، ونائبة عن ضمير جمع المؤنث غير العاقل في قوله: ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوابُ﴾ [ص: ٥٠/٣٨]، وعن ضمير المخاطبين في قول الشاعر[١]:

مـا وَلَدَتْكُـم حَيّـةُ ابْنَـةُ مـالِكٍ   سِفاحاً، وما كانَتْ أحـادِيثَ كـاذِبِ

وَلَكِـنْ نَـرَى أَقْدامَنـا في نِعـالِكُمْ   وآنُفَنـا بَيْـنَ اللّحـى والحَواجِـبِ

والتقدير: فإن الجحيم هي مأواه، ومفتحة لهم أبوابها، ونرى آنفنا بين لحاكم وحواجبكم[٢].

وتابعه في ذلك الطبري، وجعل «أل» نائبة عن ضمير الغائبِينَ في قول النابغة الذبياني[٣]:

لَهُـمْ شِيمةٌ لَـمْ يُعطِهـا اللـهُ غَـيْرَهُم   مِـنَ النّـاسِ، فـالأَحْلامُ غَـيْرُ عَـوازِبِ

وجعلها القرطبي نائبة عن ضمير المخاطب في قوله تعالى: ﴿قالَ: اجْعَلْنِي عَلَى خَزائِنِ الأَرْضِ﴾ [يوسف: ٥٥/١٢]، وعن ضمير الغائبَيْنِ في قوله: ﴿وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُما إلاّ ما حَمَلَتْ ظُهُورُهُما أَوِ الْحَوايا﴾ [الأنعام: ١٤٦/٦] [٤]. أي: فأحلامهم غير عوازب[٥]، واجعلني على خزائن أرضك[٦]، وما حملت حواياهما[٧].

وقاس الزمخشري على ذلك جواز نيابة «أل» عن المضاف إليه الصريح، جاعلاً من ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدّارَ وَالإِيمانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ

---

(١) السِّفاح: العلاقة من غير زواج.

(٢) الفراء ٤٠٨/٢.

(٣) ديوانه ٥٦. والأحلام غير عوازب: أي عقولهم حاضرة لا تبرحهم.

(٤) والحوايا: الأمعاء.

(٥) الطبري ٥٥٠/٢ .

(٦) القرطبي ٢١٢/٩ .

(٧) القرطبي ١٢٥/٧ .

هاجَرَ إِلَيْهِمْ﴾ [الحشر: ٩/٥٩]. قال: أراد دار الهجرة ودار الإيمان، فأقام لام التعريف في «الدار» مقام المضاف إليه[1].

ونسب أبو حيان هذا المذهب برمته إلى الكوفيين، وبين أن البصريين لا يأخذون به ويتأوّلون كل ذلك على غير هذا الوجه، فيجعلون الضمير في نحو «الأبواب» محذوفاً، أي: الأبواب منها. ولكنه وافق الكوفيين، ووجه على مذهبهم بعض النصوص، منها قوله تعالى: ﴿فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ وَلا جِدالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧/٢]. قال: فعلى مذهبهم يكون التقدير في قوله «في الحج»: في حجه، فنابت الألف واللام عن الضمير وحصل الربط[2].

أما «أل» الموصولة، فجعلوا دخولها على اسمي الفاعل والمفعول، من غير أن ينصوا على طبيعتها، حرفاً كانت أم اسماً، إذ قال الزمخشري في دخولها على الأول من قوله تعالى: ﴿وَالسّارِقُ وَالسّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما﴾ [المائدة: ٣٨/٥]: «المعنى: والذي سرق والتي سرقت»[3]. وقال الطبرسي في دخولها على الثاني من قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيامَةِ هُمْ مِنَ الْمَقْبُوحِينَ﴾ [القصص: ٤٢/٢٨]: «والألف واللام في المقبوحين موصول. وتقديره: الذين قبحوا»[4]. وواضح أنهما يريدان الحرفية، لأنهما يجعلانها بمعنى الاسم الموصول، ويقدران المعنى تقديراً ولا يجعلانها نظيراً له.

وأما الزائدة، فكانت على ضربين: لازمة وغير لازمة. وقد جعل الفراء من الضرب الأول زيادتها في الأسماء الموصولة: الذي والذين والألاء، وفي الظرفين: الآن والأمس. نذكر من الظرف الثاني قول نصيب[5] :

---

(١) الكشاف ٥٠٤/٤ .

(٢) البحر ١١٣/١. وينظر حملهم على هذه الوجه أيضاً: الطبري: ١٨/٣ و٤٠ و١٩١ و٢٦/٢٥ والكشاف ١٠٧/١ و١٢٥-١٢٦ و٥٠٤/٤ والمجمع ٢٥٩/٢ والنسفي ٢٣٢/٣ والبحر ٨٦/١ و١١٣ و٩١/٢ و٢٣٧ و٣٨٧/٤.

(٣) الكشاف ٦٣١/١.

(٤) المجمع ٢٩٣/٢٠. وينظر الكشاف ٢٠٨/٣ و ٤٧٨/٤ والبحر ٢١٣/٢ و ٤٧٦/٣.

(٥) ديوانه ٦٢.

وَأَنِّي حُبِسْتُ اليَوْمَ والأَمْسِ قَبْلَهُ بِبابِكَ حَتّى كادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ

قال: الآن: حرف بني على الألف واللام لم تخلع منه، وترك على مذهب الصفة، لأنه صفة في المعنى واللفظ، كما رأيتهم فعلوا في «الذي» و «الذين» فتركوهما على مذهب الأداة، والألف واللام لهما غير مفارقتين[١].

وأضاف الأخفش إلى هذه الأسماء «اللات» في قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللاّتَ وَالْعُزَّى؟﴾ [النجم: ١٩/٥٣]، مبيناً أن هذا الاسم معرفة من قبل أن تدخل «أل» عليه[٢]. واستدل الفارسي لصحة هذا المذهب في الأسماء المتقدمة، فبين أنها لو كانت للتعريف في الظرف «الآن» للزم أن يكون نكرة قبل دخولها، وأن التعريف في الأسماء الموصولة متحصل من طبيعة الاسم وصلته، ولو كان التعريف بوساطتها لوجب أن تكون سائر الأسماء الموصولة الخالية من «أل»، مثل «مَنْ» و «ما» نكرة. وهذا غير صحيح[٣].

وفي غير اللازمة، أجاز الفراء زيادتها في الأسماء الأعلام المصروفة إطلاقاً بقصد المدح، نحو «الوليد»، وقيد جوازه في الأعلام الممنوعة من الصرف بالضرورة، كقول ابن ميادة[٤]:

وَجَدْنا الوَلِيدَ بْنَ اليَزِيدِ مُبارَكاً شَدِيداً بِأَحْناءِ الخِلافَةِ كاهِلُهْ

قال: وإنما أدخل في «يزيد» الألف واللام لما أدخلها في الوليد[٥].

ومثّل الفارسي لزيادتها في الأعلام المصروفة بالعباس والحارث والحسن، وبين أن «أل» نزلت مع ما دخلت عليه منزلة الصفات الجارية على الموصوفين.

---

(١) الفراء ٤٦٧/١-٤٦٨.
(٢) الأخفش ١٥٨. وينظر المجتمع ١٢٠/٧.
(٣) المجمع ٢٩٩/١.
(٤) الخزانة ٣٢٧/١. والأحناء: جمع الحنو، وهو الجهة والجانب.
(٥) الفراء ٣٤٢/١.

ووجّه على ذلك قراءة[١] حمزة: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ... وَإِسْمَاعِيلَ وَاللَّيْسَعَ﴾ [الأنعام: ٦/٨٤-٨٦] . أي: ولَيْسَعَ[٢].

وجعل الأخفش من زيادتها غير اللازمة وقوعها في الحال المركبة في قول العرب: هم فيها الجمّاءَ الغفيرَ[٣]. ونقل عنه الطبرسي زيادتها في قولهم: الخمسةَ العَشَرَ درهماً، مبيناً أن الاسم الواحد لا يكون له تعريفان. والأصل: الخَمسةَ عَشَرَ[٤].

وذكر الطبرسي أنها زيدت للضرورة في قول الشاعر[٥]:

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وَعَسَاقِلاً   وَلَقَد نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ

قائلاً: «وبنات الأوبر ضرب من الكمأة معرفة، فأدخل في المعرفة الألف واللام على وجه الزيادة»[٦]. وقد حمل المفسرون على هذا النوع من الزيادة عدداً من الأبيات الشعرية وبعض النصوص القرآنية الأخرى، إلا أنهم اختلفوا في تقريرها بين وجه مطرد وضرورة، وكانت وجهاتهم في معظم ذلك لوناً من ألوان التوجيهات المحتملة، التي تغني التفسير ويصعب القطع فيها[٧].

٣- مَعَ:

اختلف المفسرون في طبيعة هذه الأداة، فنقل القرطبي عن أبي جعفر النحاس أنها إذا سكنت العين فيها كانت حرف معنى، بلا خلاف بين النحويين. وإذا فتحت العين فللنحويين فيها وجهان: أحدهما أنها اسم بمعنى الظرف، والآخر

---

(١) السبعة ٢٦٢.
(٢) المجمع ٧/١١٩-١٢٠ و ٢٣/١٢٢.
(٣) الأخفش ١٦٥.
(٤) المجمع ٧/١٢٠.
(٥) الأكمؤ: جمع مفردة كمء، وهو نبات. والعساقل: نوع منه.
(٦) المجمع ١/٢٩٩ و ٢٣/١٢٢.
(٧) ينظر: الفراء ١/٤٦٨ والمجمع ١/٢٩٩ و ٧/١١٩-١٢١ والقرطبي ٨/٣٦٨.

أنها حرف جر[١]. وخالفه في ذلك الزمخشري وأبو حيان، فبين الثاني أنها لا تكون إلا اسماً، سكنت العين أو فتحت[٢]، وأجاز الأول دخول حرف الجر عليها في قراءة[٣] يحيى بن يعمر: (هَذا ذِكْرٌ مِن مَّعِيَ) [الأنبياء: ٢٤/٢١]. والحرف لا يدخل على الحرف[٤].

وذهب النسفي إلى جواز زيادتها وما أضيف إليها، في قوله تعالى: ﴿إِنّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾ [الشعراء: ١٥/٢٦]. والتقدير: إنّا مستمعون[٥]. وهو مذهب بعيد.

٤- هُوَ:

ذهب الأخفش إلى أن ضمير الفصل «هو» وغيره من ضمائر الرفع المنفصلة، في نحو قوله تعالى: ﴿اللَّهُمَّ إِنْ كانَ هَذا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ، فَأَمْطِرْ عَلَيْنا حِجارَةً﴾ [الأنفال: ٣٢/٨] يقع أداة زائدة، كزيادة «ما»، وأنه لا يكون كذلك إلا مع الفعل الناقص، والغرض منه بيان أن ما بعده ليس صفة لما قبله[٦]. وتابعه في ذلك الزجاج، موضحاً أن زيادته إعلام بضمان وجود الخبر، وبأن الكلام لما يتم بعد، وأن لا موضع له من الإعراب. واشترط في الخبر أن يكون معرفة أو ما يشبه المعرفة، كقولك: كانَ زيدٌ هوَ العالِمَ[٧].

وخالفهما في ذلك الطبري ذاكراً أن «هو» ونظائرها في نحو الآية السابقة عماد في الكلام لا تدخل إلا لمعنى صحيح. وهي فيه لمعهود الاسم السابق

---

(١) القرطبي ٢١٣/١٣ و ٣٦٥.
(٢) البحر ٨٠/٧.
(٣) مختصر ٩١.
(٤) الكشاف ١١١/٣.
(٥) النسفي ٣٩٦/٣.
(٦) الأخفش ٥٤٣-٥٤٤.
(٧) الزجاج ٣٨/١ و ٤٥٤/٢.

وتوكيد له(١). ووافقهما القرطبي، وقاس عليه جواز زيادة «هم» بين المبتدأ وخبره في قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٢/٥]. أي: وأولئك المفلحون(٢).

٥– ها:

وهي حرف تنبيه يلازم الأسماء ويرد في موضعين: يدخل على بعض أسماء الإشارة، نحو «ذا» و «ذان» و «أولاء»، ويلحق «أيُّ» الوصلة لنداء ما فيه «أل». وقد عرض المفسرون لهذين الموضعين، واختلفوا في علة دخولها فيهما، وذكر بعضهم لها موضعاً ثالثاً.

فقد بيّن الفراء أن «ها» تلزم غالباً أسماء الإشارة «ذا» و «ذان» و «أولاء» فيقال: «هذا» و «هذان» و «هؤلاء». وأوضح أن العرب إذا وصفت هذه الأسماء بضمير رفع منفصل، على أسلوب التقريب، فرقت بين «ها» واسم الإشارة، فقالت: هأنذا وها أنتما ذان. وقال تعالى: ﴿ها أَنْتُمْ أُولاءِ تُحِبُّونَهُمْ﴾ [آل عمران: ٣/١١٩]. وأضاف أن العرب ربما أعادتها مع اسم الإشارة، فقالت: ها أنت هذا. وقال تعالى: ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلاءِ جادَلْتُمْ﴾ [النساء: ٤/١٠٩]. وإذا كان الكلام على غير التقريب، وكان بعد اسم الإشارة اسم ظاهر تكتفي به الجملة، وصلوا «ها» بـ «ذا»، فقالوا هذا هو وهذان هما، لأن التقريب ناقص يحتاج إلى خبر(٣).

وجعل الأخفش دخولها، في حال الفصل بالضمير في الآية الأخيرة، توكيداً للتنبيه لازماً(٤). وأجاز القرطبي في ذلك حذف ألفها لكثرة الاستعمال(٥). ولم يلتفت أبو حيان إلى مذهب الفراء، وجعل انفصالها عن اسم الإشارة أسلوباً

(١) الطبري ٩/٢٣٣.
(٢) القرطبي ١/١٨١. وينظر: ٣/٢٦٨.
(٣) الفراء ١/٢٣١–٢٣٢.
(٤) الأخفش ٦٩٥.
(٥) القرطبي ٤/١٠٨.

يكثر استخدامه(١)، فتدخل على ضمير رفع منفصل مبتدأ مخبر عنه باسم إشارة غالباً.

وذكر الزجاج أن «ها» تلزم الوصلة «أيٍّ» في نحو قوله تعالى: ﴿يا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا، اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ﴾ [البقرة: ٢/١٥٣]، لفائدتين: أولاهما: لتكون عوضاً مما تستحقه «أيّ» من الإضافة، والأخرى: لزيادة التنبيه(٢). ويريد بهذه معاضدة التنبيه الذي تفيده «يا» أيضاً. وهذا لا يخرج عما ذكره القرطبي حين بين أن «ها» جيء بها، لتكون عوضاً عن «يا» أخرى، لئلا ينقطع الكلام. فكأنها كررت مرتين، وفصل بينهما كما فصل بينها وبين الموصول. وقد نسب هذا القول إلى سيبويه(٣).

ونقل الطبرسي عن الخليل أن هذه الأداة دخلت على «لُمَّ» في قولهم: «هَلُمَّ»، من غير أن يبين طبيعة ما دخلت عليه(٤). وهو مذهب بعيد، لم يلق من يؤيده أو يحتفل به من المفسرين. ولكنه لا يكسر على كل حال اختصاص «ها» بالأسماء، لأن الأظهر في «لُمَّ»، على مذهب الخليل أن تكون اسم فعل، كما هو الأمر في «هَلُمَّ»، بتمامها.

٦– غَيْر:

وتناولوا فيها طبيعتها النحوية، وأسفروا عن مجمل استخداماتها في النصوص. فذكر أبو حيان أنها اسم مفرد مذكر دائماً، تلزمه الإضافة لفظاً أو معنى، وإذا أريد به المؤنث جاز تذكير الفعل حملاً على اللفظ، وتأنيثه حملاً على المعنى. ولا يجوز إدخال حرف التعريف عليه(٥). وأشار من قبله الفراء إلى أنه مبهم نكرة لا يتعرف، وإن أضيف إلى المعرفة(٦).

---

(١) البحر ١/٩٣.

(٢) الزجاج ١/٢١١. وينظر: ١/٦٤.

(٣) القرطبي ١/٢٢٥.

(٤) المجمع ٣/٥٠.

(٥) البحر ١/٢٨.

(٦) الفراء ١/٧.

إن «غير» تقع عندهم صفة وبدلاً وحالاً وأداة استثناء. أما الصفة فنص أبو حيان على أنها الأصل في وجوهها، وأنها تصف النكرة دون المعرفة[١]. وأجاز الفراء أن تقع صفة للمعرفة العامة غير المحددة، إذا كانت هي مضافة إلى معرف بأل وعام أيضاً. وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿اهْدِنا الصِّراطَ الْمُسْتَقِيمَ ، صِراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ١/٦-٧]. قال: « وهي في الكلام بمنزلة قولك: لا أمر إلا بالصادق غير الكاذب. كأنك تريد: بمن يصدق ولا يكذب»[٢].

وأضاف الزمخشري أن جواز ذلك، كان لتعرف «غير» بوقوعها بين المتخالفين: المنعَم عليهم، والمغضوب عليهم[٣]. وذهب أبو حيان إلى أن «غير» «يمكن» أن تكون هنا معرفة، على مذهب سيبويه، الذي يرى أن كل ما إضافته غير محضة قد يقصد به التعريف، فتصير إضافته محضة، فتتعرف بذلك «غير» بما تضاف إليه إذا كان معرفة. وذكر في موضع آخر أن بعضهم أجاز وصف المحلى بـ «أل» بها في نحو قوله تعالى: ﴿لا يَسْتَوِي الْقاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٤/٩٥]، وذلك على جعل «أل» في «القاعدون» جنسية، وإجراء الاسم مجرى النكرة. ولكنه ضعف هذه الوجوه جميعاً[٤].

وأجاز الفراء أن تقع «غير» بدلاً إذا لم تصلح أن تكون صفة. قال: «ولا يجوز أن تقول: مررت بعبدِ الله غيرِ الظَّريفِ، إلا على التكرير، لأن عبد الله مؤقت». وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾، إذا أُريد بـ«الذين» المعرفة المحددة[٥]. ونقل أبو حيان عن بعضهم أنه جعلها بدلاً من

---

(١) البحر ١/٢٩.

(٢) الفراء ١/٧.

(٣) الكشاف ١/١٦.

(٤) البحر ١/٢٨ - ٢٩ و ٣/٣٣٠ - ٣٣١.

(٥) الفراء ١/٧.

الضمير في «عليهم» الأولى. ولكنه ضعف القولين أيضاً، لأن البدل بالوصف ضعيف[١].

وذكر الفراء أن هذه الأداة تقع حالاً أيضاً، في نحو قوله تعالى: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ باغٍ وَلا عادٍ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣/٢]، وأن الدليل على ذلك هو صلاحية «لا» النافية موضعها[٢]. وأوضح الأخفش أن هذا الوجه من طبيعتها لأنها نكرة، وهو شرط الحال[٣]. وجعل منه قراءة[٤] عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) [الفاتحة: ٧/١]. وبين القرطبي أن «غير» هذه تختبر بصلاحية «في» موضعها[٥].

أما الاستثنائية، فذكر الفراء أنها ترد معربة ومبنية. ففي الإعراب، تقابل حركتها حركة الاسم الذي يصحب «إلا» الوصفية. وقد جاءت مرفوعة في قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ؟﴾ [فاطر: ٣/٣٥]. قال: «فلما كان يرتفع ما بعد «إلا» جعلت رفع ما بعد «إلا» في «غير» كما تقول: ما قام مِن أحدٍ إلا أبوكَ»[٦].

وفي البناء، أوضح الرجل أنها تبنى على الفتح، وذلك في لغة بعض بني أسد وقضاعة، سواء تم الكلام قبلها أم لم يتم. تقول: ما أتاني أحدٌ غيرَكَ[٧]. ونقل القرطبي عن البصريين أنهم يمنعون ذلك في الكلام غير التام قبلها، وعن الكسائي أنه اشترط تقدم النفي، ومنع قولهم: جاءني غيرَك، لأن «إلا» لا تقع هذا الموقع[٨].

---

(١) البحر ٢٩/١.
(٢) الفراء ١٠٢/١-١٠٣.
(٣) الأخفش ١٦٦.
(٤) المختصر ١.
(٥) القرطبي ٢٣١/٢.
(٦) الفراء ٣٦٦/٢.
(٧) الفراء ٣٨٢/١.
(٨) القرطبي ٢٣٤/٧.

وكان ذكر الأخفش أن الحجازيين لا يستخدمون هذه المبنية إلا في الاستثناء المنقطع، وحمل على مذهبهم قراءة عمر ﷺ السابقة: (غَيْرَ المَغْضُوبِ)[١]. وقد خالفه الطبري في هذا التوجيه، وذكر أن الكوفيين أنكروه عليه، لأن «الضالين» بعدها مسبوقة بنفي. ولا يعطف نفي على استثناء في كلام العرب، ولا في القرآن الكريم، الذي نزل بأفصح الأساليب[٢].

لقد ربط المفسرون معظم استخدامات هذه الأداة بلهجات العرب، وقارنوا كل استخدام فيها بما يناظره في أوجه الأدوات الأخرى، مستعرضين في ذلك الفروق، ومتوخين الدقة في أسلوبهم.

٧- كُلّ:

وجلا فيها المفسرون طبيعتها، وأظهروا جوانب استخدامها وبعض خصائصها النحوية. فهي لديهم اسم موضوع للاستغراق، وأداة تقتضي الإضافة. وتقع توكيداً وصفة، وفي مواضع أخر لا تكون تابعة فيها.

فقد جاءت «كُلّ» لدى الرازي توكيداً للمعرفة وأضيفت إلى الضمير[٣] في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ٣/١٥٤]. ونقل الطبري عن بعض نحاة البصرة أنها إذا وقعت صفة فلا يجوز أن يضمر فيها، فلا يقال: مررت بالقوم كُلٍّ، لضعفه. ونقل عن بعض الكوفيين أنه خالفه وأجاز الإضمار، كما هو الأمر في الأسماء غير التابعة، وقد ظاهر الطبريُّ الكوفيَّ قائلاً: «لأنه غير جائز أن يحذف ما بعدها عنده إلا وهي كافية بنفسها عما كانت تضاف إليه من المضمر، وغير جائز أن تكون كافية منه في حال، ولا تكون كافية في أخرى. وقال (أي الكوفي): سبيل الكل والبعض في الدلالة على ما بعدهما بأنفسهما وكفايتهما منه، بمعنى واحد في كل حال صفة كانت أو اسماً. وهذا القول الثاني

---

(١) الأخفش ١٦٦.

(٢) الطبري ١٠/٧٨-٧٩.

(٣) الرازي ٩/٤٧.

أولى بالقياس، لأنها إذا كانت كافية بنفسها مما حذف منها في حال لدلالتها عليه، فالحكم فيها أنها كلما وجدت دالة على ما بعدها فهي كافية منه»[(١)].

وفي «كل» غير التابعة، ذكروا وقوعها ظرفاً ومبتدأ وفاعلاً، وعرضوا خلال ذلك لصلاتها بما بعدها من حيث الإضافة والعامل والرابط. فهي جاءت ظرفاً عند النسفي مضافة إلى «ما» النكرة الموصوفة في قوله تعالى: ﴿كُلَّما أَضاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢/٢٠]. والعامل فيها جوابها «مشوا»[(٢)]. وذهب أبو حيان إلى أن «ما» التي بعدها هي المصدرية الزمانية، ومنها تسرب معنى الظرف إلى «كل». وأوضح أن العامل فيها، عادة، فعل ماض، وقد يأتي مضارعاً بمعنى الماضي[(٣)]، كقول الفرزدق[(٤)]:

إذا حارَبَ الحَجّاجُ أَيَّ مُنافِقٍ عَلاهُ بِسَيْفٍ، كُلَّما هَزَّ يَقْطَعُ

وذكر الزمخشري أن «كل» تضاف إلى الضمير. ويجوز أن يحذف في نحو قوله: ﴿كُلٌّ لَهُ قانِتُونَ﴾ [البقرة: ٢/١١٦][(٥)]، فيكون التنوين عوضاً منه[(٦)]. ورأى القرطبي أنها هي التي تدل على المحذوف[(٧)].

وأوضح الفراء أنها إذا أضيفت إلى المعرفة، جاز في الخبر عنها الإفراد والجمع[(٨)]. قال تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيامَةِ فَرْداً﴾ [مريم: ١٩/٩٥] ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ داخِرِينَ﴾ [النمل: ٢٧/٨٧][(٩)]. وأوجب أبو حيان في إضافتها إلى النكرة مراعاة معناها، لا لفظها في عودة الضمير، وذلك حسب ما أضيف إليها. ففي

---

(١) الطبري ٣/١٨٦.
(٢) النسفي ١/٢٦.
(٣) البحر ١/٩٠ والنهر ١/٤٤٢.
(٤) ديوانه ٥١٥.
(٥) القانتون: جمع مفرده قانت، وهو المطيع بلا تردد.
(٦) الكشاف ١/١٨١.
(٧) القرطبي ٤/١٩.
(٨) الفراء ٢/١٤٢.
(٩) الداخرون جمع مفرده داخر، وهو المستسلم الصاغر.

قوله تعالى: ﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُناسٍ مَشْرَبَهُمْ﴾ [البقرة: ٢/٦٠]، بين أن الضمير في ((مشربهم)) عاد على معناها دون لفظها، فلم يقل مشربه. وجعل منه أيضاً قولهم: كلّ رَجُلَينِ يقولان ذلك[١]. ولكنه عاد في موضع آخر، فأجاز ما منع، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِكُلِّ أَفّاكٍ أَثِيمٍ ، يَسْمَعُ آياتِ اللَّهِ تُتْلَى عَلَيْهِ ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِراً كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْها فَبَشِّرْهُ بِعَذابٍ أَلِيمٍ ، وَإِذا عَلِمَ مِنْ آياتِنا شَيْئاً اتَّخَذَها هُزُواً، أُولَئِكَ لَهُمْ عَذابٌ مُهِينٌ﴾ [الجاثية: ٤٥/٧-٩]. قال: حمل أولاً على لفظ ((كل)) وأفرد، ثم حمل على المعنى فجمع[٢]، كقوله: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِما لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣٠/٣٢].

وذهب القرطبي إلى تقدير حذف ((كل)) في قوله: ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبّارٍ﴾ [غافر: ٤٠/٣٥]، لدلالة ما قبلهاعليها. وجعل التقدير: يطبع الله على كل قلب كل متكبر جبار. وأوضح أنه، بغير هذا المذهب والتقدير لا يستقيم المعنى، لأنه يصير إلى أن يطبع على جميع قلبه. والمراد: الطبع على قلوب المتكبرين الجبارين قلباً قلباً[٣]. واستدل لحذف ((كل)) بقول أبي دؤاد[٤]:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً، وَنارٍ تَوَقَّدُ، في اللَّيْلِ، نارا؟

لقد كان حديثهم في هذه الأداة الكثيرة الاستخدام والمتشعبة الأحكام موجزاً، وفي معظمه إشارات متفرقة وعبارات مبتورة، أتممنا بعضها حرصاً على استكمال صورتها.

٨- إلاّ:

وهي حرف عندهم، يكون في الاستثناء، ويعد أصل أدواته[٥]. ويقدر مع ما بعده باسم، يقع صفة، كما تقع حرفاً زائداً في مواضع أخرى. ولها أحكام

(١) البحر ١/٢٢٩-٢٣٠.
(٢) البحر ٨/٤٤.
(٣) القرطبي ١٥/٣١٣.
(٤) ديوانه ٣٥٣.
(٥) البحر ١/٥٢.

وخصائص، أُتي على ذكر أغلبهـا في خضـم تفسير النصوص القرآنية وشرح نظائرها في كلام العرب.

أما الاستثناء، فكان جانباً مطولاً في مباحثهم، فحرصنا على ذكر معظمه، لشدة اتصاله بالأداة، ولكونه السبيل إلى رسم تصور دقيق لهذا الاستخدام، حتى أوشك الحديث عن «إلاّ» يكون حديثاً عن أسلوب الاستثناء برمته عندهم.

فـ «إلاّ» تقع في الاستثناء المتصل والمنقطع. والمتصل ما كان من جنس المستثنى منه، وهو قسمان: مثبت ومنفي. أما الأول فالوجه فيه، عند الفراء، نصب المستثنى، كقوله تعالى: ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إلاّ قَلِيلاً مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢/٢٤٩]. ويجوز الرفع على البدل كإحدى القراءتين[١]: (فَشَرِبُوا مِنْهُ إلاّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ) [البقرة: ٢/٢٤٩]. ونقل أبو حيان عن بعض النحويين أن البدل في هذا الاستثناء لا يجوز، لأن البدل يحل محل المبدل منه[٢].

وأما المنفي، فأجاز فيه الفراء الرفع على البدل، والنصب على الاستثناء إذا كان المستثنى منه معرفة. تقول: ما ذهب الناس إلا زيدٌ، وقرأ أُبيّ بن كعب: (ما فَعَلُوهُ إلاّ قَلِيلاً مِنْهُمْ) [النساء: ٤/٦٦]. وإذا كان المستثنى منه نكرة وجب الرفع، وامتنع النصب. تقول: ما ذهب أحدٌ إلا أبوكَ، ولا تقول: إلا أباك. قال الفراء: «وذلك لأن الأب كأنه خلف من «أحد»، لأن ذا واحد، وذا واحد فآثروا الإتباع». وإذا تقدمت «إلا» على المستثنى النكرة وجب النصب، كقولك: ما أتاني إلا أخاكَ أحدٌ، لأن البدل لا يتقدم على المبدل منه. وقد يجوز الرفع، مع تقدمه، على الإتباع عند بعض العرب[٣]، كقول ذي الرمة[٤]:

مُقَزَّعٌ، أَطْلَسُ الأَطْمارِ، لَيْسَ لَهُ، إلاّ الضِّراءُ وإلاّ صَيْدُها، نَشَبُ

---

(١) يراد بالقراءتين: قراءتا عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب. والقراءة بالرفع هنا لابن مسعود. انظر الأخفش ٢٩٧.

(٢) البحر ١/٢٨٧-٢٨٨.

(٣) الفراء ١/١٦٧-١٦٨.

(٤) ديوانه (طبعة كمبريج) صفحة ٢٤. والمقزع: الخفيف الشعر، وأطلس: أغبر اللون. والأطمار جمع مفرده طمر، وهو الثوب الخلق. والضراء: جمع مفرده ضرو، وهو الكلب الضاري. والنشب: المال.

وذهب ابن عطية إلى جواز تأويل الفعل المثبت في البدل بآخر منفي، وجعل من ذلك قراءة أبي عمرو: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلاّ قَلِيلٌ مِنْكُمْ﴾ [البقرة: ٨٣/٢] ، على معنى: لم تفوا إلا قليل. فخالفه أبو حيان، وبين أن ذلك مذهب يصلح في تأويل كل فعل موجب إذا أردت نقيضه، وهو لا يجوز[١].

أما الاستثناء المنقطع، فهو الذي لا يكون فيه المستثنى من جنس المستثنى منه، ويقدر فيه المفسرون: «إلاّ» بـ «لكن»، ويسمونه الخارج من أول الكلام. قال الأخفش: وإنما فسرناه بـ «لكن»، لنبين خروجه من الأول، ألا ترى أنك إذا ذكرت «لكن»، وجدت الكلام منقطعاً من أوله[٢]؟

وهذا القسم من الاستثناء مشروط عند الفراء بتقدم النفي، الظاهر في نحو قوله تعالى: ﴿ما لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاّ اتِّباعَ الظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧/٤]، أو شبهه، كأن يسبق بـ «لولا» التحضيضية أو أداة استفهام معناها النفي، كقوله تعالى: ﴿فَلَوْلا كانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسادِ فِي الأَرْضِ إِلاّ قَلِيلاً مِمَّنْ أَنْجَيْنا مِنْهُمْ﴾ [هود: ١١٦/١١] ﴿وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاّ اللَّهُ؟﴾ [آل عمران: ١٣٥/٣]. قال: وأول الكلام، وإن كان استفهاماً جحد، لأن «لولا» بمنزلة «هلاّ». ألا ترى أنك إذا قلت للرجل: هلا قمت أن معناه لم تقم؟[٣]

وأجاز الفراء في هذا الأسلوب وجهين: النصب، وجعله الوجه كما هو في الآيتين الأوليين، والرفع على البدل كما هو في الآية الأخيرة[٤]، وفي قول جران العَود[٥] :

وَبَلَدٍ لَيْسَ بِهِ أَنِيسُ إلاّ اليَعافيرُ وإلاّ العِيسُ

---

(١) البحر ٢٨٧/١.

(٢) الأخفش ٢٩٤.

(٣) الفراء ١٦٧/١ و ٢٣٤ و ٤٧٩.

(٤) الفراء ٤٧٩/١.

(٥) ديوانه ٥٢. واليعافير: جمع مفرده يعفور، وهو ولد الظبي. والعيس: جمع مفرده أعيس وعيساء، وهو بقر الوحش ويقال للإبل أيضاً.

وقد حمل المفسرون على هذا الاستثناء عدداً من النصوص القرآنية والشعرية[١].

وعرض المفسرون لقسم آخر من الاستثناء بهذه الأداة، وهو ما يدعى بالمفرغ، وفيه تكون «إلاّ» أداة حصر لتوكيد الكلام. قال الفراء: وإذا لم تر قبل «إلاّ» اسماً، فأعملْ ما قبلها فيما بعدها، فتقول: ما قام إلاّ زيدٌ. رفعت زيداً لإعمالك «قام»، إذ لم تجد «قام» اسماً بعدها. وكذلك ما ضربتُ إلاّ أخاكَ، وما مررتُ إلاّ بأخيكَ[٢].

واشترط في هذا القسم أن تسبق «إلا» بنفي لفظي أو معنوي، فلا يجوز أن تقول: ضربت إلاّ أخاكَ، وذهب إلاّ أخوكَ. وجعل من النفي المعنوي قوله تعالى: ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلاَّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾ [التوبة: ٣٢/٩] وقول العرب: أعوذ بالله إلاّ مِنكَ ومن مِثْلِكَ. فأبى بمعنى لم يفعل، والاستعاذة بمعنى اللهم لا تفعل ذا بي[٣].

وخالفه في تقدير النفي المعنوي الزجاج، وذهب إلى أن النفي لا يتحقق إلا بإحدى أدواته: «ما» و «لا» و «ليس» و «إنْ»، ولو كان الأمر على ما ذهب الفراء لجاز في العربية «كرهت إلاّ زيداً». وحمل آية «يأبى» على حذف المفعول مبيناً أن العرب تكثر من حذفه مع فعل «أبى»، وجعل التقدير: ويأبى الله كل شيء إلاّ أن يُتم نوره[٤].

ومنع الطبري تقدم معمول الفعل عليها، فلم يجز: مازيداً إلاّ ضربت[٥].

وذكر القرطبي شرط نقصان الكلام قبلها وعدم تمامه[٦]. ووجه غيرهما على هذا الاستخدام، بشروطه عدداً من النصوص[٧].

---

(١) ينظر: المجاز ٢٦٥/١ والأخفش ٢٩٥-٢٩٧ و ٣٧٣ والطبري ٤٦/١٢ و ١٤/١٤ و ٦٤/٢٧-٦٦ والكشاف ٢٠٦/٢ و ٣٩٧ و ٤٣٧ والرازي ١٠٠/٦ و ٢٣/١٠ و ٧٠ والنسفي ٢٠٥/٤ والقرطبي ١٩٢/٣ و ٣١٢/٥ و ١٢٢/١٦ و ٢٦/١٩ والبحر ١٢/٥ و ٣٥٥/٨.

(٢) الفراء ١٦٧/١.

(٣) الفراء ٤٣٣/١-٤٣٤.

(٤) القرطبي ١٢١/٨.

(٥) الطبري ١٢٤/١٢-١٢٥.

(٦) القرطبي ٣٥/٩ .

(٧) ينظر: المجمع ٤٢٧/١ و١٧٩/٢ والبحر ٤٨٣/١.

وناقش المفسرون وجه «إلاّ» التي تقع مع مابعدها صفة بمعنى «غير»، فذكروا لها بعض القيود والأحكام، وحملوا عليها أيضاً عدداً من النصوص، ولكن بعد مقارنة ضافية بمواضع الاستثنائية الأخرى.

فقد ذهب إلى ذلك الكسائي[١] في توجيه قوله تعالى: ﴿لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إلاّ اللهُ لَفَسَدَتا﴾ [الأنبياء: ٢٢/٢١][٢]، وجعل منها الأخفش قول ذي الرمة[٣]:

أُنِيخَتْ، فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدةٍ، قَلِيلٍ بِها الأَصْواتُ إلاّ بُغامُها

وبين الرازي سبب حمل الآية على هذا الوجه، فقال: «ولايجوز أن يكون بمعنى الاستثناء، لأنا لو حملناه على الاستثناء لكان المعنى: لو كان فيهما آلهة ليس معهم الله لفسدتا، وهذا يوجب بطريق المفهوم أنه لو كان فيهما آلهة معهم الله ألا يحصل الفساد. وذلك باطل، لأنه لو كان فيها آلهة، فسواء لم يكن الله معهم أو كان فالفساد لازم»[٤].

وأجاز الكسائي حمل «إلا» هذه على لفظ موصوفها المجرور بحرف زائد في الاستفهام والنفي، وذلك في نحو قول أوس بن حجر[٥]:

أَبَنِي لُبَيْنَى، لَسْتُمُ بِيَدٍ إلاّ يَدٍ لَيْسَتْ لَها عَضُدُ

إذ جعل «إلاّيدٍ» صفة مجرورة لـ «يَدٍ» الأولى. وقد وافقه الفراء في الباء دون «مِنْ» ، لأن الباء تجوز زيادتها في هذين الأسلوبين مع موصوف «إلا» النكرة والمعرفة، خلافاً لـ «مِنْ» ، التي لا تجوز زيادتها إلا مع النكرة. وأوجب على ذلك حمل «إلاّ» مع «مِن» على موضع الاسم المجرور[٦]، وجعل منه قول الشاعر:[٧]

---

(١) الفراء ١٠١/٢. وينظر: ٦٧/١ و٢٠٠/٢.

(٢) الأخفش ٢٩٥.

(٣) ديوانه ٧١٦ . والبلدة الأولى: كركرة الصدر، والثانية: الأرض. والبغام: صوت الناقة المقطع.

(٤) الرازي ١٥٠/٢٢.

(٥) ديوانه ٢١. ولبيني: مصغر لبنى، وهو اسم امرأة.

(٦) الفراء ٣١٧/١ و١٠١/٢.

(٧) الحويّ: مفرد الحوايا، وهي الحفر الملتوية. وبدر: ماء معروف بين مكة والمدينة. وصاحة: هضاب قرب المدينة. وشعبة: مسيل صغير.

مـا مِـنْ حَـوِيٍّ، بَيْـنَ بَـدْرٍ وَصاحـةٍ   ولا شُـعْبَةٍ إلاّ شِـباعٌ نُسُـورُها

ومنع الفراء تأخير صلة ما قبل «إلاّ» عن «إلاّ»، فلم يجز جعل «بالبينات» في قوله تعالى: ﴿وَما أَرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ إلاّ رِجالاً نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ، بِالْبَيِّناتِ وَالزُّبُرِ﴾ [النحل: ١٦/٤٣-٤٤] من صلة الفعل «أرسلنا»، مخالفاً بعض المفسرين، وحاملاً الآية على تقدير فعل محذوف. أي: ما أرسلنا غير رجال أرسلناهم بالبينات[١].

وتلقى أبو حيان معظم أقوال المفسرين في «إلا» الوصفية، وأجمل القول فيها، فاشترط لها صلاحية الموضع للاستثناء، وبين أنها وما بعدها تتبع إعراب المستثنى منه، إن رفعاً فرفع، أو نصباً فنصب، أو جراً فجر، إذ يقال: قام القوم إلا زيدٌ، ورأيت القومَ إلا زيداً، ومررت بالقوم إلاّ زيدٍ. ولا فرق في المستثنى منه الموصوف أن يكون مظهراً أو مضمراً.

ونقل رأي بعضهم في أن «إلاّ» لا يوصف بها إلا النكرة أو المعرف بأل الجنسية، وأنه إذا عرف الاسم بغير هذه الأداة امتنع الوصف، ووجب النصب على الاستثناء. ونقل عن ابن عصفور (ت ٦٦٣هـ) أيضاً أن «إلاّ» تخالف بهذه الخصائص غيرها من الأسماء التي يوصف بها، وعن بعض النحاة أن المراد بالوصف هنا عطف البيان، وعن المبرد أن «إلاّ» لا يوصف بها إلا إذا كان يصلح في موضعها البدل. وذكر أن سيبويه عقد لهذه المسألة في كتابه باباً مستقلاً، ومثل لها بآيات من القرآن وكلام العرب، وخرّج عليها بعض أقوالهم، كقول عمرو بن معد يكرب[٢]:

وَكُـلُّ أَخٍ مُفارِقُـهُ أَخُـوهُ   لَعَمْـرُ أَبِيـكَ إلاّ الفَرْقَـدانِ

أي كل أخ غير الفرقدين مفارقه أخوه. وقد أورد أبو حيان معظم شواهد سيبويه وأمثلته، وأكثرها مما احتفل به المفسرون وأتينا على ذكره في هذا المقام[٣].

---

(١) الفراء ٢/١٠٠.

(٢) الكتاب ٢/٣٣٤ . والفرقدان: نجمان لا يفترقان.

(٣) البحر ١/٥٢ و٢٨٧-٢٨٨ و٢/٢٦٦-٢٦٧.

لقد حمل المفسرون على «إلاّ» الوصفية غير نص من القرآن والشعر، واستدلوا لذلك وبينوه، ولكنهم لم يفعلوا ذلك غالباً إلا عندما تأبى عليهم الاستثناء بأنواعه. فهم يؤثرون حمل «إلاّ» على بابها من الاستثناء مثلما يؤثرون حمل «غير» على بابها من الوصف، ولا يجعلون إحداهما مكان الأخرى إلا لضرورة ملحة في التعبير والتفسير.

وذهب فريق إلى تقرير زيادتها في بعض النصوص، فذكر الطبري أن نحاة الكوفة أجازوا دخولها في نحو قولهم: ما ظننت أن زيداً إلا قائماً، وبعد جواب القسم في قول الشاعر:

وَلَسْتُ بِحالِفٍ لَوَلَدْتُ مِنْهُمْ عَلى عَمِّيَّةٍ إلاّ زِيادا

ثم ذكر أن بعض نحاة البصرة قد رفض ذلك ومنعه[1].

وحمل الزمخشري غير آية على زيادتها، منها قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلاّ مُتَحَرِّفاً لِقِتالٍ أَوْ مُتَحَيِّزاً إِلَى فِئَةٍ فَقَدْ باءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [الأنفال:٨/١٦]. قال: «انتصب متحرفاً على الحال، وإلاّ: لغو»[2]. ووافقه في ذلك القرطبي[3]، وجعل منه قوى ذي الرمة:[4]

حَراجِيجُ، ما تَنْفَكُّ إلاّ مُناخةً عَلى الخَسْفِ، أَوْ نَرمِي بِها بَلَداً قَفرا

ونسب أبو حيان هذا المذهب إلى الأصمعي وابن جني، وضعفه، لأنه بلا دليل، ولم يثبت في مكان مقطوع، فيثبت في توجيه هذه النصوص[5].

إن حديثهم في هذه الأداة كان مستفيضاً متشعباً، وحافلاً بالاختلاف وتعدد وجهات النظر في تحديد أبعاد النصوص ومقاصدها. وقد قام أكثره على آراء الفراء ونظراته الثاقبة في أسرار استخدامها.

---

(١) الطبري ٣٦/٢٦.
(٢) الكشاف ٢٠٦/٢ و٤٠٣.
(٣) القرطبي ١٤١/٢٠ .
(٤) ديوانه ٢٤٠ . والحراجيج: جمع حرجوج، وهي الناقة الطويلة. والخسف: الذل، ويريد هنا أن تبيت على غير علف.
(٥) البحر ٤٨٣/١ و٢٦٧/٥.

ولقد اشتمل حديث المفسرين في الأدوات المختصة بالأسماء على ثماني أدوات: خمس منها حروف، وهي: ألف الندبة وألْ وها وهُوَ وإلاّ، والأخرى أسماء، وهي: مَع وغَير وكُلّ. وكان منها ما يباشر الأسماء ويلحق بها، وهي الألف وها، ومنها ما يباشر الأسماء وحسب، بل تجب إضافته إليها، وهي الأدوات الاسمية. وقد أشار المفسرون في مباحثهم إلى كل ما يوضح هذه الخصائص والتقسيمات ويؤيدها ويرسم أبعادها بجلاء ووضوح.

* * *

ب – الأدوات المختصة بالأفعال:

وفيها اقتصر كلامهم على نوني التوكيد: الخفيفة والثقيلة، و«قد». فبينوا استخداماتها النحوية ومواطن حذفها وذكرها. وغلب على حديثهم الإيجاز والتكرار في استعراض جوانبها.

١و٢– نونا التوكيد:

وتلحق كل منهما الفعل المضارع، وتجري معه في عدد من الأساليب النحوية، هي القسم والأمر والنهي والشرط، وذهبوا إلى تقدير حذفها في بعض المواضع، على خلاف بينهم في ذلك.

فقد ذكر الطبرسي أن النون لا تدخل في الخبر الواجب إلا إذا كان قسماً، أو ما يشبه القسم، كقولك: زَيدٌ لَيَأتِيَنَّكَ، وإذا دخلت في القسم لزمت جوابه(١).

وأوضح القرطبي أن اللام إذا جاءت في جواب القسم وأريد بالمضارع المستقبل وجبت النون، كقوله تعالى: ﴿ارْجِعْ إِلَيْهِمْ فَلَنَأْتِيَنَّهُمْ بِجُنُودٍ لا قِبَلَ لَهُمْ بِها﴾ [النمل: ٢٧/٣٧]. وقد يجوز ترك ذكرها، على الشذوذ(٢).

---

(١) المجمع ١/١٩٩ و٢٥/٨٦ .
(٢) القرطبي ١٧/٢٢٣ و١٣/٢٠١ .

ونقل أبو حيان عن الفارسي أن الأصل في دخول النون في هـذا الجـواب، هـو للفرق بين لام القسم ولام الابتداء. فإذا دخلت لام القسم على فضلة لم يحتج إلى النون، لأن لام الابتداء لا تدخل على الفضلات. وكذا هو الأمر إذا دخلت على «سوف»، لأن لام الابتداء لا تدخل على الفعل المستقبل، بل على الحاضر[١].

على أن القرطبي ذكر أن أعين قاضي الري أكّد بالنون الخبر، فقرأ: (قُلْ لَـنْ يُصِيبَنَّا إِلاّ ما كَتَبَ اللَّهُ لَنا) [التوبة: ٥١/٩]، ولكـن القرطبـي رفـض هـذه القـراءة، ولحن وجهها[٢] .

وذكر أبو حيان أن النون تدخل في أسلوب النهي، وجعل منـه[٣] قولـه تعـالى: ﴿وَلا تَتَّبِعانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٨٩/١٠]. وأجـاز الزمخشـري وقوعهـا في جواب الأمر، إذا كان فيه معنى النهي. تقول: انزل عنِ الدّابّةِ لا تَطرَحَنّـكَ[٤]. وحمل عليه قوله تعـالى: ﴿وَاتَّقُـوا فِتْنَـةً لا تُصِيبَـنَّ الَّذِيـنَ ظَلَمُـوا﴾ [الأنفـال: ٢٥/٨]. وذكر القرطبي أن بعضهم حمل الآية الأخيرة على إخراج المعنى مخرج القسم، وأن المبرد حملها على دخول النون على فعل النهي، الذي يجيء بعد الأمر[٥].

وذهب الزمخشري إلى تقدير حذف النون الخفيفة[٦] في قراءة الأعمـش: (وَلا تَحْسَبَ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لا يُعْجِزُونَ) [الأنفـال: ٥٩/٨]. وقـدر أبـو حـاتم السجستاني حذف الثقيلة في قوله: ﴿وَقالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلا نُـزِّلَ عَلَيْـهِ الْقُـرْآنُ جُمْلَةً واحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤادَكَ﴾ [الفرقان: ٣٢/٢٥]. وذلك على كسر الـلام بعد حذف النـون. والأصـل: لَنُثَبِّتَـنَّ. وقـد خطـأه أبـو حيـان، ووصـف مذهبـه بالضعف الشديد[٧].

(١) البحر ٩٧/٣.
(٢) القرطبي ١٦٠/٨.
(٣) البحر ١٨٧/٥-١٨٨ .
(٤) الكشاف ٢١٢/٢ .
(٥) القرطبي ٣٩٣/٧.
(٦) الكشاف ٢٣١/٢.
(٧) البحر ٤٩٧/٦.

وفي أسلوب الشرط، ذكر الفراء أن العرب لا تكاد تدخل إحدى النونين على الفعل الأول مع الأداة «إنْ» إلا إذا زيدت «ما» معها، كقوله تعالى: ﴿وَإِمّا تَخافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ﴾ [الأنفال: ٥٨/٨]. وجعل الغاية من النون هي التفريق بين «إمّا» المركبة من «إنْ» و«ما» وبين «إمّا» التخييرية[١].
وذهب الأخفش في التعليل مذهباً آخر، فقال: وإنما حسنت فيه النون لما دخلته «ما»، لأن «ما» نفي، وهو ماليس بواجب. وهي من الحروف التي تنفي الواجب فحسنت فيه النون، نحو قولهم: بعَينٍ مّاأرَيَنَّكَ، حين أدخلت فيها «ما» حسنت النون. وذكر أيضاً أنه يجوز ألا يؤتى بها[٢]. ورأى الزجاج أنها واجبة، لأنها تؤكد الفعل، وقاس ذلك على وجوب النون مع لام القسم في نحو: والله لَتَفعَلَنَّ[٣].

وأوضح القرطبي أن النون الداخلة في هذا الأسلوب هي الثقيلة على الأغلب، وأورد من تركها قول الشاعر:

إمّا يُصِبْكَ عَدُوٌّ في مُناوَأةٍ يَوْماً، فَقَدْ كُنتَ تَستَعلي وتَنْتَصِرُ

ونسب قول الفراء إلى الكوفيين عموماً، وقول الزجاج إلى البصريين[٤].

وتلقف أبو حيان هذه الأقوال، وذكر أن المبرد والزجاج زعما أن ترك النون مع وجود «ما» ضرورة شعرية، وأن سيبويه والفارسي وجماعة من متقدمي النحويين لا يقولون بذلك، بل يجيزون الذكر والترك في كل أساليب الكلام، ويستحسنون الذكر. وأورد في تركها ثلاثة شواهد شعرية، موضحاً أن القياس يقبله، لأن «ما» زيدت في مواضع لا يمكن دخول النون فيها، كقول بعض الشعراء:

---

(١) الفراء ٤١٤/١.
(٢) الأخفش ٢٣٤ .
(٣) الزجاج ٣٦٩/٢ .
(٤) القرطبي ١٣/٧ و٣٠٠/٨.

إمّا أَقَمْتَ، وإمّا كُنْتَ مُرتَحِلاً   فَاللهُ يَحْفَظُ ما تُبْقِي وما تَذَرُ

فكما زيدت مع الفعل الماضي، زيدت مع المضارع(١).

٣- قـد:

وهي حرف مهمل يدل على الماضي والمضارع، وإحدى الأدوات التي تتصدر جملة جواب القسم، إذا كان فعلها ماضياً مثبتاً متصرفاً(٢). وذكروا لها بعض الأحكام، يتعلق أغلبها بالذكر والحذف.

فقد أوجب الفراء ذكرها قبل الجملة الفعلية التي فعلها ماض، الواقعة خبراً لأحد الأفعال الناقصة، وتقديرها إذا تركت قبلها. تقول: أصبحت كثر مالك. والمعنى: قد كثر مالك. وإذا سبق الفعل الناقص بنفي امتنع ذكرها وتقدير إضمارها، «لأنها توكيد، والجحد لا يؤكد. ألا ترى أنك تقول: ما ذهبت، ولا يجوز: ما قد ذهبت؟»(٣).

وأوجب ذكرها وتقديرها في الجملة الواقعة حالاً وفعلها ماض، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتاً؟﴾ [البقرة: ٢/٢٨]. أي وقد كنتم أمواتاً(٤). وتابعه الطبري معللاً دخولها على الماضي بأنها تدنيه من الحاضر، وتجعله شبيهاً بالأسماء(٥). وتابعه أيضاً القرطبي، وقدر حذفها في خبر الفعل الناقص «أمسى» من قول بعضهم:

تَصابى وَأَمْسَى عَلاهُ الكِبَرْ

أي: وقد علاه الكبر(٦).

(١) البحر ١٦٨/١ و١٦٣/٥.
(٢) القرطبي ١٥٦/١ والبحر ٣٢٠/٤.
(٣) الفراء ٢٤/١ و ٢٨٢.
(٤) ٢٤/١ و ٢٨٢.
(٥) الطبري ١٩٩/٥.
(٦) القرطبي ٣١٩/٤. وينظر: ٢٣٧/١ و ٢٤٩ و ١٢٥/١٧.

وذكر أبو حيان أن الأخفش أجاز وقوع الماضي حالاً من غير «قد». وقد وافقه وبين أنه المذهب الصحيح السديد، لأن تركها قد كثر في الكلام إلى درجة توجب القياس عليها، وتبعد التقدير والتأويل[١] . ونقل عن بعض أصحابه أن جواب القسم إذا صدر بماض مثبت متصرف قريب من زمن الحال، وجب إثبات «قد» معه، وإذا لم يكن كذلك امتنعت منه[٢] .

* * *

إن الأدوات المختصة بالأفعال لم تتجاوز في حديثهم ثلاثاً، وذلك على جعل نوني التوكيد أصلين، وإن اختلطت مواقعهما، وذلك مذهب الجمهور، خلافاً لمن يجعل المخففة منحدرة من الثقيلة. وهما لحقتا في مباحثهم الفعل المضارع، وأحدثتا فيه معنى التوكيد، ودخلت «قد» على الماضي والمضارع، وتركت فيهما بعض المعاني. وسنطالعها في حينها، بإذنه تعالى.

* * *

(١) البحر ٣/٣١٧ و ٦/٣٥٥ و ٧/٨٤ و ٤٩٣.
(٢) البحر ٤/٣٢٠.

ج – الأدوات المختصة بالجملة:

وهي الأدوات التي تقتضي جملة بعدها أو اثنتين، على اختلاف أنواعها، يتم بها معناها وتتحقق فائدتها الوظيفية في الكلام. وقد عالج المفسرون في هذا المجال كلاً من: إذْ وإذن وإذا وحَيثُ وأمّا، وعرضوا، كالعادة، لطبائعها وجوانب استعمالاتها، وثار بينهم بعض الخلاف في تحديد أوجهها.

١ – إذْ:

يعرّف أبو حيان هذه الأداة بأنها اسم مبني لشبهة بالحرف وضعاً أو افتقاراً، ويرى أنها لا تقع إلا ظرفاً للزمان، أو اسماً مضافاً إلى ظرف الزمان، فلا تأتي مفعولاً به، ولا حرف تعليل أو مفاجأة، ولا ظرف مكان، ولا زائدة. ويذكر أن الظرفية يأتي بعدها جملة اسمية أو فعلية، وإذا كانت فعلية قبح تقديم الاسم على الفعل، وانقلب زمن المضارع فيها إلى معنى الماضي[1]. فهل سلّم المفسرون قبله بكل ما ذكره؟

إن الظرفية هي موضع اتفاقهم جميعاً، حيث بيّن البيضاوي والنسفي أن «إذ» هي أحد الأسماء الملازمة للظرفية. وأنها بنيت لشبهها بالموصولات الحرفية، ووجبت إضافتها إلى الجمل، ومحلها النصب دائماً. وقد جرى عليها بعض التصرف، فأضيفت إلى أسماء الزمان، كقوله تعالى: ﴿أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَى بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ؟﴾ [سبأ: ٣٢/٣٤]، لأنه اتسع في الزمان ما لم يتسع في غيره[2]. وكان ذكر الزمخشري من هذه الأسماء «حين» و «ليلة» و «يوم» أيضاً في قولهم: حينَئِذٍ ولَيلَتَئِذٍ ويومَئِذٍ[3]، وحمل مع غيره من المفسرين على الظرفية والمضافة عدداً من النصوص[4].

---

(١) البحر ١/١٣٧-١٣٩.
(٢) البيضاوي ١٦ والنسفي ٤/٢٠٣.
(٣) الكشاف ٣/٤٣٧.
(٤) ينظر: الكشاف ١/١١٩ و ٢١٢ و ٤١١ و ٢/١٢٥ و ٣/٥٣ و ٥٩٢ و ٤/٣٨٤ والمجمع ٢/٦٤-٦٥ والقرطبي ٢/٢٠٥ والبحر ٤/١٠١.

أما الواقعة مفعولاً، فمذهب قال به الأخفش والمبرد في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحاً ... ذُرِّيَّةً بَعْضُها مِنْ بَعْضٍ، وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ، إِذْ قالَتِ امْرَأَةُ عِمْرانَ﴾ [آل عمران: ٣/٣٣-٣٥]، وقدّرا لها فعلاً محذوفاً هو «اذكر»[١]. وتابعهما الزمخشري والرازي في عدد من النصوص[٢]، وجعلها الأول في بعضها بدلاً من المفعول في نحو قوله: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنا نوحاً إِلَى قَوْمِهِ فَقالَ يا قَوْمِي ... وَلُوطاً إِذْ قالَ لِقَوْمِهِ: أَتَأْتُونَ الْفاحِشَةَ؟﴾ [الأعراف: ٧/٥٩-٨٠]. أي بدلاً من: «لوطاً»[٣].

وقد خالفهم في ذلك أبو حيان، كما قدمنا، وذكر أن هذا التوجيه هو قول من عجز عن تأويل ظرفيتها. كما منع أن تحمل على الظرفية، وتتعلق بفعل «اذكر» المحذوف. قال: وهذا لا يتأتى أصلاً، لأن «اذكر» للمستقبل، فلا يكون ظرفه إلاّ مستقبلاً، و «إذ» ظرف ماض يستحيل أن يقع فيه المستقبل[٤]. إلا أنه عاد، فأجاز وقوعها مفعولاً به لـ «اذكر» في نحو قوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنا إِبْراهِيمَ رُشْدَهُ مِنْ قَبْلُ وَكُنّا بِهِ عالِمِينَ ، إِذْ قالَ لأَبِيهِ...﴾ [الأنبياء: ٢١/٥١-٥٢]، فقال: «إذ» معمولة لآتينا أو «رشده» أو «عالمين» أو لمحذوف. أي اذكر من أوقات رشده هذا الوقت[٥].

وأما التعليل فيها، فجانب أخذ به الطبري، وقال: لأن «إذ» إذا تقدمها فعل مستقبل صارت علة للفعل وسبباً له، وذلك كقول القائل: أقوم إذ قمت. معناه: أقوم من أجل أنك قمت[٦]. وتابعه عدد من المفسرين[٧]، ومنهم أبو حيان راجعاً بذلك أيضاً عما قرره إذ أجاز وقوعها ظرفية وتعليلية في آن، فقال: «لو قلت: أكرمت زيداً لإحسانه إليّ أو إذ أحسن إلي، استويا في الوقت، وفهم من

---

(١) الرازي ٨/٢٤.
(٢) ينظر: الكشاف ٣/٥٣ والرازي ٢/١٥٩.
(٣) الكشاف ٢/١٢٥.
(٤) البحر ١/١٩٢ و ٤/٤٨٦.
(٥) البحر ٦/٣٢٠. وينظر من ذلك: ٣/٤٥ و ٥/٤٠٧ و ٧/٣٦٤-٣٦٥ و ٤٦٩ و ٨/٩٩ و ١٢٣ و ١٣٨.
(٦) الطبري ١/٢٢٠.
(٧) ينظر: الكشاف ٤/١٥٤ والرازي ٢٨/٢٩ والبيضاوي ١٦ والبحر ٤/١٧٧.

إذ ما فهم من لام التعليل، وأن إكرامك إياه في وقت إحسانه إليك إنما كان لوجود إحسانه لك فيه»[١].

وأما المفاجأة، فاستعمال ذكره الفراء، وبين أنها تأتي كذلك مع الظرفين «بينا» و «بينما»، كقول جميل بثينة[٢]:

بَيْنَمَا هُنَّ بالأَراكِ مَعاً، إذْ أَتى راكِبٌ عَلى جَمَلِهْ

ثم أشار إلى أن الأكثر في كلام العرب أن تترك منهما، كما هو الأمر في قول الشاعر[٣]:

بَيْنا تَبَغّيهِ العَشاءَ وَطَوْفِهِ، وَقَعَ العَشاءُ بِهِ عَلى سِرْحانِ

قال: «ومعناهما واحد بـ إذ وبطرحها»[٤]. وقد منع هذا الوجه أبو حيان، كما أسلفنا.

وأما الزائدة، فوجه تحمّس له أبو عبيدة، وحمل عليه غير نص من القرآن، منه قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ ما فِي الأَرْضِ جَمِيعاً ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّماءِ ... وَإِذْ قالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ: إِنِّي جاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً، قالُوا: أَتَجْعَلُ فِيها...؟﴾ [البقرة: ٢/٢٩-٣٠] أي قال ربك[٥]. وذكره بعده ابن قتيبة، ولم يقطع بصحته[٦]، فيما رفضه الطبري والزجاج والنحاس والرازي[٧] وأبو حيان وثلة من المفسرين والنحاة، واستنكروا الحكم بزيادتها في أسلوب القرآن الكريم، ووصم الأخير صاحبيه بالضعف في علم النحو، وبينوا أن لها في نحو هذه الآية معنى محدداً ووظيفة أساسية. وقد جعلها الزجاج ظرفية وعلقها بخبر محذوف لمبتدأ محذوف، مقدر من الكلام السابق، هو: ابتداء خلقكم إذ قال ربك.

---

(١) البحر ٨/٦٥.
(٢) ديوانه ١٨٨.
(٣) التبغي: الطلب. والطوف: الطواف. والسرحان: الذئب.
(٤) الفراء ١/٤٥٩-٤٦٠.
(٥) المجاز ١/١١ و٣٦-٣٧ و ٤١ و ٣٣٥.
(٦) البحر ١/١٣٩.
(٧) الطبري ١/١٩٦ و ١٣/١٨٦ والزجاج ١/٧٥-٧٦ و ٤٠٣ والرازي ٨/٢٤ والقرطبي ١/٢٦٢.

وجعلها الرازي اسم ظرف مفعولاً لـ «اذكر» المحذوف، فيما جعلها أبو حيان، على مذهب الظرفية معمولة للفعل «قالوا» بعدها، وانتقد مذاهب أسلافه وحيرتهم واضطرابهم في توجيه هذا الاستخدام، فقال: «والذي تقتضيه العربية نصبه بقوله: قالوا أتجعل أي وقت قول الله للملائكة إني جاعل في الأرض، كما تقول في الكلام: إذ جئتني أكرمتك. أي وقت مجيئك أكرمتك، وإذ قلت لي كذا قلت لك كذا، فانظر إلى حسن هذا الوجه السهل الواضح، وكيف لم يوفق أكثر الناس إلى القول به، وارتكبوا في دهياء وخبطوا خبط عشواء»[1].

فالمفسرون يقرون بمعظم الأوجه التي يرفضها أبو حيان. فـ «إذ» تقع عندهم ظرفاً، واسماً مضافاً إلى ظرف زمان، وحرف تعليل، وحرف مفاجأة. أما المفعولية والزيادة فكانا موضع خلاف كبير بينهم، ومَخرَجَين في تفسير النصوص لدى معظمهم. على أن عودة أبي حيان عن بعض آرائه في أوجهها، أو اضطراب أحكامه يعدُّ أبرز ما في جهوده، وأمراً يقتضي البحث والبيان، ولا سيما أننا وقفنا له على مثل ذلك فيما سبق.

٢– إذن:

وهي تقتضي في استعمالها، عندهم جملة فعلية أو اسمية، ويكثر دخولها على المضارع، فتعمل فيه النصب، أو تهمل فيرتفع. إلا أن الغالب فيها هو الإهمال، لأن إعمالها لا يكون إلا بشروط. وسندع الحديث في الإعمال إلى مبحث الأدوات الناصبة، ونعرض ها هنا لحالات الإهمال فيها.

إن الأصل في إعمال «إذن» أن تتصدر الكلام وتباشر المضارع الذي يدل على المستقبل من غير فاصل بينها وبينه، إلا من بعض ما يتسمح العرب به في الفصل بين المتطالبات. فهي تهمل عند الفراء ويرتفع المضارع بعدها إذا توسطت بين المبتدأ وخبره، كقولك: أنا إذن أضربُكَ، لأن الاسم يطلب الفعل

---

(١) البحر ١/١٣٩.

خبراً له، وهي على ذلك في نية التأخير والنقل إلى ما بعد الفعل، وكأن المعنى: أنا أضربُك إذَنْ. كما تهمل إذا توسطت بين اسم «إنّ» وخبرها، كقولك: إنّي إذَنْ أضربُكَ[1].

ولا تعمل «إذَنْ» عنده أيضاً، إذا توسطت بين الشرط الصريح وجوابه. نقول: إنْ تأتِني فإذَنْ أكرِمُكَ وأُكرمْكَ، بالرفع والجزم. وذلك على تقدير تأخيرها أيضاً. والمعنى: فأكرِمُكَ إذَنْ وأُكرمْكَ إذَنْ. وكذلك بين الشرط المقدر وجوابه، نحو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئاً قَلِيلاً ، إِذَنْ لأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ﴾ [الإسراء: ١٧/٧٤-٧٥] . والقرينة في تقدير الشرط، اللامُ الواقعة في الجواب. وكأنه قال: لو ركنت لأذقناك[2].

ويترك إعمالها أيضاً، إذا تقدمها كلام تام مسبوق بالطلب. تقول: هل أنت قائمٌ؟ ثم تقول: فإذَنْ أضربُكَ.وتقول: ايتهِ فإذَنْ يُكرِمُكَ. والنصب بجواب الفاء وتقدير النقل، والرفع على الاستئناف وتقدير مبتدأ محذوف. أي فهو يكرمُك[3].

ويرتفع المضارع بعدها، إذا اقترن بها أحد حروف العطف: الواو أو الفاء أو «أو»، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَنْ لا تُمَتَّعُونَ إِلاّ قَلِيلاً﴾ [الأحزاب: ٣٣/١٦] و﴿فَإِذَنْ لا يُؤْتُونَ النّاسَ نَقِيراً﴾ [النساء: ٤/٥٣][4]. وذلك على تقدير تأخيرها وإضمار فعل الشرط وأداته أيضاً، وكأنه قال: ولو فعلتم ذلك لا تمتعون إلاّ قليلاً إذن، ولو كان لهم نصيب لا يؤتون الناس إذَنْ نقيراً[5]. وذهب القرطبي إلى أن اقترانها بأحد حروف العطف يكون على عطف الجملة بعدها على ما قبلها[6]. ورأى

(١) الفراء ١/٢٧٤ و ٢/٣٣٨.
(٢) الفراء ١/٢٧٤.
(٣) الفراء ١/٢٧٣-٢٧٤.
(٤) النقير: النقطة في ظهر النواة.
(٥) الفراء ١/٢٧٣ و ٢/٣٣٧-٣٣٨.
(٦) القرطبي ٥/٢٥٠.

أبو حيان أن إهمالها بعد هذه الحروف هو الأفصح في كلام العرب، وعليه أكثر القراء[١].

وأجاز أبو حيان دخول «إذَنْ» على الجملة الاسمية الصريحة، إذا لم يكن الاعتماد عليها، نحو قولك: إذَنْ أنا أُكرِمُك، في جواب من قال: أزورُك[٢]. وذكر أن ابن عطية جعلها في قوله تعالى: ﴿قالَ فَعَلْتُها إِذَنْ وَأَنا مِنَ الضّالّينَ﴾ [الشعراء: ٢٦/٢٠] صلة في الكلام بمعنى حينَئِذٍ، ولكنه خالفه، وبين أن «إذن» حرف معنى، وحمل قول ابن عطية على تفسير المعنى دون التفسير النحوي[٣].

لقد وجه المفسرون على مواضع «إذَنْ» المتقدمة عدة نصوص[٤]، بينوا فيها معناها وفائدتها، وأوضحوا أنها تهمل عموماً، إذا وقعت متوسطة ومتأخرة، إلا أنهم أجازوا في بعض هذه المواضع إعمالها حملاً على الأصل في شروطها، وهو ما سنطالعه في الكلام على «إذنِ» العاملة.

٣- إذا:

وهي تشبه «إذ»، وتلتقي بها في كثير من السمات والخصائص. وقد وصف المفسرون طبيعتها، وعالجوا وجوهها وعلاقاتها بالتركيب النحوي تأثيراً وتأثّراً. ووجدوا أنها تقع ظرفية شرطية، وظرفاً خالصاً، واسماً متصرفاً، وأداة مفاجأة، وزائدة. وكان لهم في كل استخدام خلاف ومذاهب متباينة.

فالطبرسي يذكر أن «إذا» اسم موضوع لظرف الزمان، فيه معنى الشرط، وقد بُني لتضمنه معنى «في» ولزومه إياه. ولا يستعمل إلا مضافاً إلى الجملة،

---

(١) البحر ٣/٢٧٣.

(٢) البحر ١/٤٣٤.

(٣) البحر ٧/١٠.

(٤) الكشاف ١/٥٣٠ و ٢/٤٩٣ و ٥٧٢ و ٦٦٩ و ٧٣٠ و ٣/٣٠٦ والمجمع ١٨/١٧٢ والقرطبي ٥/٥٧٠ والبحر ١/٤٣٤ و ٥/١٩٦ و ٣٣٤ والنهر ١/٤٣٣ و ٤/٤٣ و ٤٧.

ومحله النصب دائماً[١] . قال تعالى: ﴿وَإِذا قِيلَ لَهُمْ:لا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ، قالُوا:إنَّما نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١/٢].

وذكر أبو حيان أن سيبويه جعلها شرطية في الشعر، لأن العرب وجدوها تحتاج إلى جواب، ولأن الفعل يليها مظهراً أو مضمراً. وأضاف أن الخليل احتج لمنع الشرط بها بحصول مابعدها ووقوعه، إذ تقول: أجيئك إذا احْمَرَّ البُسرُ، ولا تقول: إنِ احمر البسر. ولكن أبا حيان خالف الخليل، لأن قوله يخرج عن آراء النحويين المجمعين تقريباً على أن «إذا» ظرف، فيه معنى الشرط غالباً. وأوضح أن من منع شرطيتها من النحاة إنما أراد عدم الجزم بها، كأدوات الشرط الأخرى[٢].

وهي تدخل، كما يقول الزمخشري، على الماضي والمضارع من الأفعال، ولا تدخل على الأسماء. وإذا جاء بعدها اسم قدر له فعل محذوف، يفسره المذكور بعده، كقوله تعالى: ﴿إذا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ [التكوير: ١/٨١] . فالشمس فاعل لمحذوف يفسره «كورت».

وإذا الشرطية تقتضي جملتين: جملة الشرط، وجملة الجواب. وهي أداة مهملة لديهم، فقد نقل القرطبي عن سيبويه أن الجيد ألا يجزم بها، وإن زيدت «ما» بعدها، كما هو الأمر في قول كعب بن زهير[٣]:

وَإذا ما تَشاءُ تَبْعَثُ مِنْها مَغْرِبَ الشَّمْسِ ناشِطاً مَذْعُورا

وأنه أجاز الجزم بها في الشعر وحسب، كقول عبد قيس بن خفاف[٤]:

واسْتَغْنِ ماأغناكَ رَبُّكَ بالغِنى وإذا تُصِبْكَ خصاصةٌ فتجمّلِ

وأضاف القرطبي أنه قد يجزم بها ومعها «ما» أيضاً[٥]، كقول الفرزدق[٦]:

(١) المجمع ١٠٦/١.
(٢) البحر ١٧٢/٣.
(٣) شرح ديوانه ٦١.
(٤) شرح اختيارات المفضل ١٥٥٨. والخصاصة: الحاجة والشدة.
(٥) القرطبي ٢٠٠/١-٢٠١ و ٢٩٥/٥ و ٨٣٨ و ٣٦٢/١٤.
(٦) ديوانه ٢٢.

فَقَامَ أَبُو لَيلَى إلَيْهِ ابْنُ ظَالِمٍ وكانَ إذا ما يَسلُلِ السَّيْفَ يَضْرِبِ

واختلفوا في العامل فيها، فذكر الطبرسي أنه جوابها وليس فعل الشرط، لأن «إذا» مضافة، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف[١]. وخالفه القرطبي وأخذ بالوجه الثاني، وجعل «جاء» في قوله تعالى: ﴿فَإذا جاءَ أَجَلُهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ كانَ بِعِبادِهِ بَصِيراً﴾ [فاطر: ٤٥/٣٥]، عاملاً فيه. وعلل ذلك بشبه «إذا» بأسماء الشرط الجازمة التي يعمل فيها ما بعدها[٢]. واختار ذلك أبو حيان أيضاً، وتحمّس لهذا المذهب، ونسبه إلى المحققين من النحاة، وخالف الجمهور، فلم يجعل الجملة بعدها مضافة إليها، مستدلاً لذلك بتشبيه «إذا» بالأسماء الجازمة الأخرى، لأن «إذا» جازمة عند بعض النحويين حملاً على «مَتى»، وفي الشعر عند الجمهور، وبوقوع الفاء الرابطة في جوابها حيناً و «إذا» الفجائية أو «إنْ» أو «ما» النافيتين أحياناً. من ذلك قوله تعالى: ﴿وَإذا أَذَقْنا النّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرّاءَ مَسَّتْهُمْ إذا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آياتِنا﴾ [يونس: ٢١/١٠]. فهذه الأدوات تمنع عمل ما بعدها فيما قبلها، وفي ذلك دليله على فساد مذهب الجمهور وصحة ما ذهب إليه[٣].

وتتجرد «إذا» لمعنى الظرفية عندهم، وذلك إذا فقدت معنى الشرط ولم يكن لها جواب. فتدخل على الماضي والمضارع، وتضاف إلى الجملة بعدها أيضاً. وقد جعل منها الزمخشري[٤] قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إذا يَغْشَى... إنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى﴾ [الليل: ٩٢/١-٤] [٥]. وحمل على هذا الوجه غيرُه نصوصاً أخرى[٦].

---

(١) المجمع ١٠٦/١.
(٢) القرطبي ٣٦٢/١٤.
(٣) البحر ٦٤/١ و ٣١٢/٦
(٤) الكشاف ٢٢٥/٤.
(٥) يغشى: يحل ويغطي. وشتى: مختلف.
(٦) ينظر: الرازي ١١٦/٢٩ والنسفي ٣٩٩/٤ والبحر ٣٦٦/٥ و ٣٨٢/٦.

وقد تخرج عن الظرفية وتتمحض للاسمية، فتقع مواقع إعرابية مختلفة، إذ أجاز الزمخشري أن تقع مجرورة بـ «حتى»[١] في نحو قوله: ﴿وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لا يُؤْمِنُوا بِها حَتَّى إِذا جاؤُوكَ يُجادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنعام: ٦/٢٥]. ونقل أبو حيان عن ابن مالك أنه أوجب هذا الوجه في الآية، وأجاز أن تقع في غيرها مبتدأ ومفعولاً، ولكنه لم يذكر له أمثلة ذلك، واكتفى بتخطئة هذا المذهب كله، وجعل «حتى» مع «إذا» في الآية ابتدائية، وما بعدها مستأنف. والتقدير: فإذا جاؤوك يجادلونك يقول...، أو غاية لما قبله بمعنى «إلى أن». وأوجب لذلك أن يسبق هذا التركيب بكلام ظاهر، كما هو الأمر في هذه الآية، أو مقدر يدل عليه سياق الكلام[٢]، نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذا جاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قالَ رَبِّي ارْجِعُونِي﴾ [المؤمنون: ٢٣/٩٩] أي: أفلا أكون كالكفار الذين تهزهم الشياطين ويحضرونهم حتى إذا جاء...

أما «إذا» الفجائية، فكان بينهم خلاف ظاهر في طبيعتها، إذ ذهب جمهورهم إلى أنها اسمية ظرفية للمكان. قال الطبرسي في توجيه قوله تعالى: ﴿فَأَلْقَى عَصاهُ فَإِذا هِيَ ثُعْبانٌ مُبِينٌ﴾ [الأعراف: ٧/١٠٧]: «إذا هذه ظرف مكان ويسمى ظرف المفاجأة»[٣]. وذهب الزمخشري إلى أنها ظرفية زمانية[٤]. ونسب أبو حيان القول بالمكانية إلى المبرد وإلى الظاهر من كلام سيبويه، ومذهب الزمانية إلى الرياشي[٥] والزجاج، وذكر أن الكوفيين يجعلونها حرفاً لا اسماً. وقد تدافعت أقواله في اختيار أحد هذه المذاهب، إذ صرح في طلائع بحره أنه

---

(١) الكشاف ٢/١٤.
(٢) البحر ٦/٤٢١ و ٤/٢٩٩ و ٥/٥٠٢ و ٨/٤٩.
(٣) المجمع ٨/١٣٥.
(٤) الكشاف ٣/٧٣.
(٥) هو أبو الفضل العباس بن الفرج اللغوي النحوي، أخذ عن المازني والمبرد. توفي سنة ٢٥٧ هـ. بغية الوعاة ٢/٢٧.

يوافق الرياشي والزجاج[١]، ثم عاد في مواضع أخر، فأخذ بمذهب المبرد واستدل له. ولكنه رفض في كل المواضع مذهب الكوفيين في الحرفية[٢].

وجعل الفراء «إذا» الفجائية بمنزلة الفعل الماضي من دون أن يسميها، وبين أنها تدخل في الكلام لفائدة، فقال في توجيه قوله: ﴿وَإِذا أَذَقْنا النّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرّاءَ مَسَّتْهُمْ إِذا لَهُمْ مَكْرٌ﴾ [يونس: ٢١/١٠]: «العرب تجعل إذا تكفي من فعلت وفعلوا، وهذا الموضع من ذلك اكتفى بـ «إذا» من فعلوا. ولو قيل: من بعد ضراء مستهم مكروا، كان صواباً»[٣].

وتدلُّ عبارات المفسرين عموماً على أن «إذا» تقع كثيراً بعد الجملة الفعلية، نحو قولهم: خرجت فإذا أنا بزيد[٤]. وذكر الأخفش أنهاتدخل علىجملة جواب الشرط، فتكون بمنزلة الفاء الرابطة له[٥]. وأضاف الزمخشري أنها قد تجتمع والفاء فتتعاونان في وصل فعل الشرط بالجواب[٦]. وقد حمل المفسرون على «إذا» الفجائية في مختلف هذه المواقع عدة نصوص[٧].

والعامل في الفجائية عند جمهورهم، على مذهب الظرفية، هو خبر المبتدأ بعدها، وذلك أن الغالب فيما يليها أن يكون جملة اسمية. فقد ذكر الطبرسي أن «إذا» في قولهم: خرجت فإذا الناسُ وقوفٌ، في موضع نصب بـ «وقوف». والتقدير: فبالحضرة الناس وقوف. ويجوز أن ينتصب الخبر على الحال، فيقال: فإذا الناس وقوفاً، فتكون «إذا» في موضع رفع خبراً للمبتدأ. وذلك على جواز

(١) البحر ٦٠/١.
(٢) البحر ٢٩٧/٣ و ٣٥٧/٤ و ٢٥٨/٦-٢٥٩.
(٣) الفراء ٤٥٩/١.
(٤) ينظر: الفراء ٤٥٩/١ والمجمع ١٠٦/١ و ١٣٥/٨.
(٥) الأخفش ٦٥٧.
(٦) الكشاف ١٣٥/٣.
(٧) ينظر: الكشاف ٢٨٢/٢ و ٤٧٢/٣ و ٤٧٦ والرازي ١٠٠/١٥ و ١٦٦/١٧ و ٢٢٢/٢٢ والقرطبي ٢٠/١٤ والبحر ٣٥٧/٤ و ٥٠٢/٥.

وقوع الظرف خبراً عن الجثة[١] . ومنع القرطبي الإخبار عن الجثة بالظرف، وقدر للمبتدأ في نحو «الناس» مضافاً محذوفاً[٢] .

وقد يكون خبر المبتدأ بعدها جملة فعلية – وهو كثير – فيكون العامل فيها الفعل[٣]، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتالُ إذا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النّاسَ﴾ [النساء: ٤/٧٧].

وذهب الزمخشري إلى أن العامل في «إذا» قد يكون في بعض المواقع فعلاً مخصوصاً، وهو فعل المفاجأة، وقال في تقدير المعنى من قوله تعالى: ﴿قالَ: بَلْ أَلْقُوا، فَإِذا حِبالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّها تَسْعَى﴾ [طه: ٢٠/٦٦]: «ففاجأ موسى وقت تخييل سعي حبالهم وعصيهم، وهذا تمثيل. والمعنى: على مفاجأته حبالهم وعصيهم مخيلة إليهم السعي»[٤]. وذكر في توجيه قوله: ﴿فَلَمّا جاءَهُمْ بِآياتِنا إذا هُمْ مِنْها يَضْحَكُونَ﴾ [الزخرف: ٤٣/٤٧]: «فإن قلت: كيف جاز أن يجاب «لَمّا» بـ إذا المفاجأة؟ قلت: لأن فعل المفاجأة معها مقدر... كأنه قيل: فلما جاءهم بآياتنا فاجؤوا وقت ضحكهم»[٥]. وذهب إلى مثل ذلك في آيات أخر[٦].

وذكر أبو حيان أن أبا البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ)، قدر في الآية الأولى للعامل في «إذا» فعلاً محذوفاً، هو «ألقوا»، وجعل الآية على معنى: بل ألقوا، فألقوا فإذا ... ثم رد أبو حيان هذا الوجه، لأن الفاء تمنع من عمل ما قبلها فيما ما بعدها، كما ردّ مذهب الزمخشري قبله واستغربه بقوله: «وما ادعاه الزمخشري من إضمار فعل المفاجأة لم ينطق به أحد، ولا في موضع واحد. ثم

(١) المجمع ١٣٥/٨.
(٢) القرطبي ٢٠١/١.
(٣) المجمع ١٦٣/٥.
(٤) الكشاف ٧٣/٣.
(٥) الكشاف ٢٥٥/٤.
(٦) ينظر: الكشاف ١٣٢/٤.

المفاجأة التي ادعاها لا يدل المعنى على أنها تكون من الكلام السابق، بل المعنى يدل على أن المفاجأة تكون من الكلام الذي فيه إذا. تقول: خرجتُ فإذا الأسد، والمعنى ففاجأني الأسد، وليس المعنى ففاجأت الأسد». وذهب إلى أن العامل فيها هو خبر المبتدأ «حبالهم»[١].

ورأى الزمخشري أن «إذا» هذه تحتاج إلى جملة تضاف إليها، وهذه الجملة اسمية ليس غير[٢]. وخالفه أبو حيان وأوضح أن «إذا» في الغالب معمولة لجزء من الجملة بعدها وهو الخبر، كما رأينا، وأنها قد تكون هي نفسها جزءاً من هذه الجملة عندما تكون خبراً للمتبدأ بعدها. وهذا لا يسمح بإضافة الجملة إليها. كما رفض حصره للجملة بالاسمية موضحاً أن الأخفش أجاز أن يلي «إذا» جملة فعلية مصحوبة بـ «قد»، كقولك: خرجت فإذا قد ضرب زيدٌ عمراً، وخرجت فإذا زيد قد ضربه عمرو[٣].

وأما «إذا» الزائدة، فمذهب قال به أبو عبيدة في بيت الأسود بن يعفر[٤]:

فَإذا وَذَلِكَ لا مَهَاهَ لِذِكْرِهِ وَالدَّهْرُ يُعْقِبُ صالِحاً بِفَسادِ

وفي قول عبد مناف بن رِبع الهذلي[٥]:

حَتّى إذا أَسْلَكُوهُم في قُتائِدةٍ شَلاًّ، كَما تَطْرُدُ الجَمّالَةُ الشُّرُدا

والتقدير: ذلك لا مهاهَ لذكره، وحتى أسلكوهم[٦].

---

(١) البحر ٨/٢٠-٢١ و ٦/٢٥٨-٢٥٩.

(٢) الكشاف ٣/٧٣.

(٣) البحر ٦/٢٥٩.

(٤) ديوانه ٣١. والمهاه: الرجاء.

(٥) ديوان الهذليين ٢/٤٢. والإسلاك: الإدخال. والقتائدة: ثنية ضيقة. والشل: الطرد. والجمّالة: أصحاب الجمال. والبيت في وصف قوم مهزومين.

(٦) المجاز ١/٣٧.

وتابعه في هذا المذهب الجرجاني[1]، وجعل «إذا» زائدة[2] في قوله تعالى: ﴿إذا وَقَعَتِ الْواقِعَةُ ، لَيْسَ لِوَقْعَتِها كاذِبَةٌ﴾ [الواقعة: ٥٦/١-٢].وخالف الطبري أبا عبيدة، ورأى أن تقدير إسقاطها في البيتين يبطل المعنى الذي أراده الشاعران، فالأول أراد بقوله: فإذا الذي نحن فيه وما مضى من عيشنا، وأشار بقوله: «ذلك» إلى ما تقدم وصفه من عيشه الذي كان لاهماه لذكره، يعني لا طعم له ولا فضل، لإعقاب الدهر صالح ذلك بفساد. والثاني أراد: حتى إذا أسلكوهم في قتائدة سلكوا شلاً، فدل قولهم: أسلكوهم شلاً على معنى المحذوف، فاستغنى عن ذكره بدلالة «إذا» عليه فحذف[3]. وخالف القرطبي الجرجاني، وجعل «إذا» في الآية ظرفية شرطية[4]، والجواب قوله تعالى: ﴿فَأَصْحابُ الْمَيْمَنَةِ ما أَصْحابُ الْمَيْمَنَةِ؟﴾ [الواقعة: ٥٦/٨].

لقد استغرق حديث المفسرين في «إذا» معظم جوانبها. فهي لدى جمهورهم أداة غير عاملة، تأتي ظرفية شرطية، وظرفية، والعامل في الشرطية جوابها، والفجائية ظرفية مكانية، والعامل فيها خبر المبتدأ بعدها. أما ما قيل في تمحضها للاسمية وزيادتها، وغير ذلك من الأقوال في الشرطية والفجائية فآراء نادرة، كثر الجدل فيها ولم تكتب لها الشهرة.

٤- حَيثُ:

وهي، كما يذكر الأخفش، اسم ظرف مبني على الضم لعدم تمكنه[5]. وتقع للزمان عند الزمخشري[6]. ويرى القرطبي أن سبب بنائها، يرجع إلى مخالفتها لأخواتها من الظروف في عدم إضافتها إلى المفرد، فأشبهت «قبلُ» و «بعدُ» في

---

(١) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن، صاحب دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة. توفي سنة ٤٧١ هـ. فوات الوفيات ١/٢٩٧.

(٢) القرطبي ١٧/١٩٥.

(٣) الطبري ١/١٩٦.

(٤) القرطبي ١٧/١٩٥.

(٥) الأخفش ١٥٦.

(٦) الكشاف ١/٣٥٩.

انقطاعهما عن الإضافة اللفظية وبنائهما على الضم. ونقل عن الكسائي أن بني أسد يعربونها، فيخفضونها في موضع الخفض وينصبونها في موضع النصب[١].

وأجمل أبو حيان معظم خصائصها واستخداماتها في أثناء تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَقُلْنا: يا آدَمُ، اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ، وَكُلا مِنْها رَغَداً حَيْثُ شِئْتُما﴾ [البقرة: ٣٥/٢]، من غير أن يمثل لما يقول، فذكر أنها ظرف مكان مبهم لازم الظرفية، ومضاف إلى الجملة، ومبني في حالاته الثلاث من لغات العرب: حَيْثُ وحَيْثِ وحَيْثَ. وإعرابه لغة في بني فقعس. ومضى يقول: «وجاء جره بـ «مِنْ» كثيراً و بـ «في»، وبإضافة «لدى» إليه قليلاً، ولإضافتها لا ينعقد منها مع ما بعدها كلام، ولا يكون ظرف زمان خلافاً للأخفش، ولا ترفع اسمين نائبة عن ظرفين، نحو: زيدٌ حيثُ عَمرٍو، خلافاً للكوفيين، ولا يجزم بها دون «ما»، خلافاً للفراء، ولا تضاف إلى المفرد خلافاً للكسائي. وما جاء من ذلك حكمنا بشذوذه»[٢]. ولعل في هذا النص ما يدل على سعة استيعاب هذا الرجل لمسائل الأدوات المختلفة والخلافات فيها، وإفادته منها في المقام التفسيري تطبيقاً وتنظيراً وتحريراً وغربلة.

٥– أمّا:

وهي حرف مهمل، كما يشير الأخفش، وأداة تقتضي جملة اسمية[٣]. ويجمع المفسرون على وجوب الفاء في جوابها[٤]، بل جعل أبو عبيدة هذه الفاء أمارة عليها تميزها من «إمّا» المكسورة[٥]، وذلك لما فيها من معنى الشرط. فقولك: أما زيد فمنطلقٌ بمعنى: مهما يكن من شيء فزيد منطلق[٦].

---

(١) القرطبي ٣١٠/١.
(٢) البحر ١٥٥/١ و ٤٢٩.
(٣) الأخفش ٢٣٥.
(٤) ينظر: الطبري ٤٠/٤ والرازي ١٣٦/٢ والقرطبي ١٦٩/٤.
(٥) المجاز ١٤٤/١.
(٦) القرطبي ١٦٩/٤.

وسماها الزمخشري حرف ابتداء[١]. وجعلها الطبرسي لتفصيل المجمل، لأنه يقال: جاءني القوم، فأما زيد فأكرمته، وأما عمرو فأهنته[٢]. وجعلها بعضهم حرف إخبار. وأجاز الفراء حذف جوابها مع الفاء إذا كان فعل القول، نحو قوله، عز وجل: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ: أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ؟﴾ [آل عمران: ٣/١٠٦]. والتقدير: فيقال لهم: أكفرتم[٣]؟

وأجمل أبو حيان – على عادته – معظم خصائصها، من غير أن يمثل لما يذكر، فقال: «والذي يليها مبتدأ وخبر. وتلزم الجزاء فيما ولي الجزاء الذي وليها، إلا إن كانت الجملة دعاء فالفاء فيما يليها. ولا يفصل بغيرها من الجمل بينها وبين الفاء، وإذا فصل بها فلا بد من الفصل بينها وبين الجملة بمعمول يلي «أمّا». ولا يجوز أن يفصل بين «أمّا» وبين الفاء بمعمول خبر «أنَّ» وفاقاً لسيبويه والمازني (ت ٢٤٩ هـ)، وخلافاً للمبرد وابن درستويه[٤]، ولا بمعمول خبر «ليت» و «لعل»، خلافاً للفراء. ومسألة أمّا علماً فعالم، يلزم أهل الحجاز فيه النصب، وتختاره تميم»[٥].

لقد كانت الأدوات المختصة بالجملة على نوعين: أسماء ظروف لازمة الإضافة إلى الجملة، مبنية لتضمنها معاني بعض الحروف، ومتعددة الاستخدام والوجوه، وموضع خلاف في جوانبها وعلاقاتها في التركيب. وهي: إذ وإذا وحَيثُ، وحروف ترتبط معانيها وفوائدها بذكر الجملة وتمامها، ومحدودة الاستخدام وموضع اتفاق المفسرين في استعمالها، وهي: إذَنْ وأمّا.

* * *

(١) الكشاف ٤/١٩٤.
(٢) المجمع ٢٧/١٣٤.
(٣) الفراء ١/٢٢٨ و ٣/٤٩.
(٤) هو أبو محمد عبد الله بن جعفر، تلميذ ابن قتيبة والمبرد. توفي سنة ٣٤٧هـ. بغية الوعاة ٢/٣٦.
(٥) البحر ١/١٩٩.

ثانياً – الأدوات غير المختصة:

وهي التي لا تلتزم موقعاً واحداً في تكوين الكلام، ويكون لها في الغالب أكثر من استخدام، فتباشر الأسماء، والأفعال، أو تقتضي جملة أو اثنتين، وتقترن بأداة أخرى، أو تدخل على الاسم والأداة، أو على الفعل والجملة، أو تكون في غير ذلك من الحالات الممكنة في الاقتران بأحد العناصر، التي تؤلف التركيب.

وقد جعل النحاة عدم الاختصاص الأصل في التفريق بين الأدوات العاملة والمهملة، لأن الأداة غير المختصة لا تعمل في موقع وتهمل في آخر، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال، وما يعمل في الأفعال لا يعمل في الأسماء، والجملة والحرف لا يُعمل فيهما. وسوف نعرض لما بحثه المفسرون في هذه الأدوات وفقاً لمبانيها اللغوية، فنبدأ بالأدوات الأحادية، فالثنائية، فالثلاثية، فالرباعية، فالخماسية، موضحين ما جاء في مسائلها وأوجه استعمالاتها، ومشيرين بلمحة إلى أسلوب عرضها ومناقشتها.

أ – الأدوات الأحادية:

وتحدثوا فيها عن: الهمزة والتاء والفاء والكاف واللام والهاء والواو، وناقشوا خصائصها المختلفة وأحكامها النحوية، وبسطوا فيها الشواهد والأمثلة والعلل النحوية والأقيسة.

١ – الهمزة:

هي حرف لا يعمل عندهم، ولا محل له من الإعراب. ويكون للنداء والاستفهام. أما النداء، فوجه ذهب إليه الفراء في تفسير قراءة يحيى بن وثّاب[1]: ﴿أَمَنْ هُوَ قَانِتٌ آناءَ اللَّيْلِ﴾ [الزمر: ٣٩/٩]، وبين أن العرب تنادي

---

(١) هو مولى بني أسد وقارئ الكوفة. روى عن ابن عباس وأبي عبد الرحمن السلمي. توفي سنة ١٠٣هـ. معرفة القراء ١/٥١.

بالهمزة، كما تنادي بـ «يا»، فتقول: أزيدُ أقبِلْ، وأن ذلـك في الشعر كثير[١]، منه قول أوس ابن حجر[٢] :

أَبَنِـــي لُبَيْنـــى، لَسْــتُمُ بِيَـــدٍ   إلاّ يَـــدٍ، لَيْـــسَ لَهـــا عَضُـــدُ

وأما الاستفهام، فجانب أساسي، اتسع حديثهم فيه وأتوا على جملة من أحكامها النحوية ومواضع ورودها، وذكروا نماذج من حذفها. فقد ذكر الفراء أن الهمزة هي الوحيدة بين أدوات الاستفهام، التي تقع في بداية الكلام وفي وسطه[٣]. وأضاف الزجاج أنها أم أدوات بابها[٤]. وبين الطبرسي أن لها الصدارة المطلقة في ترتيب الكلام حتى إنها تتقدم حروف العطف، وأنها أقوى من «هَلْ»، لأن الواو تتقدم على الأخيرة في نحو قولك: وهل زيدٌ عالمٌ[٥]؟ وقد أورد الأخفش من تقدمها على الواو[٦] قوله تعالى: ﴿أَإِنّـا لَمَبْعُوثُـونَ؟ أَوَ آباؤُنـا الأَوَّلُونَ؟﴾ [الصافات: ٣٧/١٦-١٧]، وعلى الفاء[٧] قولـه تعـالى: ﴿أَفَكُلَّما جاءَكُمْ رَسُولٌ بِما لا تَهْوَى أَنْفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ؟﴾ [البقرة: ٢/٨٧]. وأورد القرطبي من تقديمها على «ثُمَّ»[٨]: ﴿أَثُمَّ إِذا ما وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ؟﴾ [يونس: ١٠/٥١] . على أن للمفسرين في الـواو والفـاء بعـد الهمـزة توجيهـات أخـرى، إضافـة إلى وجـه العطف، سنذكرها في الحديث عن هذين الحرفين، لأنها كثيرة ومتنوعة.

وأوضح الطبري أن الهمزة تتقدم أيضاً على الفاء الرابطة لجـواب «أما»، في نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمّا الَّذِينَ كَفَرُوا: أَفَلَمْ تَكُنْ آياتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ؟﴾ [الجاثية

(١) الفراء ٢/٤١٦-٤١٧.

(٢) تقدم في الصفحة ١٥٣ من هذا الكتاب.

(٣) الفراء ٢/٣٩٩ و ١/٧١ و ٤٢٦.

(٤) الزجاج ١/١٥٨.

(٥) المجمع ١/٣٧٩.

(٦) الأخفش ١٨٧-١٨٨.

(٧) الأخفش ٣٢٦.

(٨) القرطبي ٢/٣٩.

٣١/٤٥] ، مبيناً أن موضع الفاء هو في ابتداء فعل «يقال» المقدر، ولما حذف وجاءت الهمزة التي تتصدر الكلام، ابتدئ بها وجعلت الفاء بعدها.

وذكر الرجل أنه لا يجوز أن يتقدم على الهمزة معمول الفعل بعدها، فلا يقال: أخاك أكلمت؟[1] ولا جواب الشرط إذا دخلت على أداته – على جواز تقدم الجواب – نحو قوله تعالى: ﴿قالُوا: طائِرُكُمْ مَعَكُمْ أَإِنْ ذُكِّرْتُمْ؟﴾ [يس: ١٩/٣٦]، لأن لها الصدارة المطلقة، فلا يجوز التقدير: إن ذكرناكم فمعكم طائركم[2].

وبين الزمخشري أن هذه الأداة تحسن في الفصل بين المتعاطفين، إذا كان الأول ضميراً، والثاني اسماً صريحاً في نحو قوله تعالى: ﴿أَإِنّا لَمَبْعُوثُونَ؟ أَوَ آباؤُنا الأَوَّلُونَ ؟﴾ [الواقعة: ٥٦/٤٧-٤٨] ، وذلك لقوتها بحيث نابت عن الضمير المنفصل «نحن» في تأكيد المستتر في «مبعوثون»[3].

ويمضي المفسرون في تقصي أحكام هذه الأداة، فيذكر أبو حيان أنها تعاقب حرف القسم أحياناً في نحو قولك: أللهِ لأفعَلَنَّ[4]؟ وذكر بعضهم أنها تخرج عن الاستفهام إلى معان أخرى، فيكون لها بعض الأحكام الخاصة.

فقد أظهر أبو عبيدة أن لهمزة التسوية ثلاثة مواضع في الكلام[5]: بعد كلمة «سواء»، و«ما أبالي»، و«ما أدري». نذكر من ذلك قول زهير بن أبي سلمى[6]:

سَواءٌ عَلَيْهِ أَيَّ حِينٍ أَتَيْتَهُ أَسَاعةَ نَحْسٍ تُتَّقَى، أَمْ بِأَسْعُدِ

(١) الطبري ٧/٢٤٣.
(٢) الطبري ٢٢/١٥٨.
(٣) الكشاف ٤/٤٦٣.
(٤) البحر ١/٤٥.
(٥) المجاز ٢/١٥٧-١٥٨.
(٦) ديوانه ١٨٣. والأسعد: جمع سعد.

وبين الزمخشري أن هذه الهمزة تؤول مع ما بعدها بمفرد، يقع في غير موضع من الإعراب. وقد جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦/٢] في محل رفع فاعلاً لاسم الفاعل «مستو». والتقدير، إنّ الذين كفروا مستوٍ عليهم إنذارك وعدمه. ويجوز أن يكون في محل رفع مبتدأ مؤخراً للخبر المقدم «سواء»[١].

أما حذف الهمزة، فكان موضع نقاش بينهم، إذ أجازه الفراء مطلقاً، لدلالة الكلام عليه في نحو قوله: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْراهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِماتٍ فَأَتَمَّهُنَّ، قالَ: إِنِّي جاعِلُكَ لِلنّاسِ إِماماً، قالَ: وَمِنْ ذُرِّيَّتِي؟﴾ [البقرة: ١٢٤/٢]. والتقدير: أو من ذريتي[٢] ؟ وظاهره في ذلك الأخفش والطبري والزمخشري، وحملوا عليه بعض الآيات والأبيات، وأشار الثاني إلى أن بعض أهل العربية أنكره، لأنه لا يجوز إلقاء الهمزة وهي مطلوبة، فيكون الاستفهام كالخبر، وأن حذفها قبيح وفي الكلام «أم»، كقول امرئ القيس[٣]:

تَرُوحُ مِنَ الحَيِّ أَمْ تَبْتَكِرْ؟ وَماذا يَضُرُّكَ لَوْ تَنْتَظِرْ؟

فكيف الأمر من دونها[٤]؟

وقيد ذلك الطبرسي بضرورة الشعر، وذكر أنه يخالف علي بن عيسى الرماني الذي أنكره من غير دلالة «أم»، وأورد من وقوعه بغير دليل قول عمر ابن أبي ربيعة[٥]:

ثُمَّ قالُوا: تُحِبُّها؟ قُلْتُ: بَهْراً عَدَدَ القَطْرِ وَالحَصى وَالتُّرابِ

والتقدير: أتحبها[٦] ؟

---

(١) الكشاف ٤٧/١.
(٢) الفراء ٧٦/١ و ٩٨.
(٣) ديوانه ٥٤.
(٤) الطبري ٦٩/١٩. وينظر: الأخفش ٦٤٥-٦٤٦ والطبري ٢٥٠/٧ والكشاف ٤٨/١ و ٢٦٠/٤.
(٥) ديوانه ٤٣١. وبهراً: مصدر بمعنى الغلبة، وكأنه قال: غلبني حبها واستولى علي غلباً عظيماً.
(٦) المجمع ١٣٠/٥ و ٥٤/١٧.

وذكر القرطبي أن عدداً من النحويين، منهم أبو جعفر النحاس، أنكروه أيضاً، إلا مع وجود «أم»، وخالفهم لأنه وجد الهمزة تحذف وليست معها «أم»، وأجاز الحذف مطلقاً في القرآن والشعر، وأورد معظم الآيات والأبيات التي استشهد بها، وذكر في علة ذلك أسباباً أخرى، إذ أعاده في قراءة ابن محيصن: (سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ) [البقرة: ٦/٢] إلى وجود همزة ثانية، إضافة إلى ذكر «أم»، وفي قول امرئ القيس[١]:

أَصاحِ، تَرى بَرْقاً؟ أُرِيكَ وَمِيضَهُ، كَلَمْعِ اليَدَيْنِ في حَبِيٍّ مُكَلَّلِ

إلى وجود همزة النداء قبلها. والتقدير: أصاح، أترى؟ ونقل عن الفراء أنه أجاز حذفها في أفعال الشك، نحو: تَرى زيداً منطلقاً؟ أي: أترى زيداً منطلقاً؟ وعن النحاة أنهم خالفوه، ومنعوا ذلك[٢].

واضطرب موقف أبي حيان في هذه المسألة. فهو أجازه أولاً، واشترط فيه دلالة المعنى و «أم» عليه، ورأى أن الذي سوغه في قول عمر بن أبي ربيعة[٣]:

لَعَمْرُكَ ما أَدْرِي، وإنْ كُنْتُ دارِياً، بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمانِ؟

هو الفعل المعلق «أدري» والجزء المعادل للهمزة[٤]. ثم عاد فقيد جواز ذلك بالشعر[٥].

واختلف المفسرون في أسلوب بعض النصوص، فذهب الفراء إلى أن قوله تعالى: ﴿أَذهَبتُم طَيِّباتِكُم﴾ [الأحقاف: ٢٠/٤٦] من التوبيخ الذي يكون في كلام العرب بالإخبار والاستفهام، إذ يقولون: ذهبتَ ففعلتَ، وأذهبتَ ففعلتَ،

---

(١) ديوانه ٢٤. والوميض: لمع البرق. والحبي: ما حبا من السحاب أي ما عرض وارتفع. والمكلل: الذي بعضه فوق بعض.

(٢) القرطبي ٨٥/١ و ٤٥/٣ و ٢٨٥/٥ و ١٣٧/٦ و ٢٦/٧-٢٧ و ٣٣٢/١١.

(٣) ديوانه ٢٦٦. والجمر: الجمرات واحدتها جمرة، وهي الحصاة.

(٤) البحر ٤٨/١ و ١٤٣ و ٤٤/٦.

(٥) البحر ٢٧٤/٨.

وفعلتَ؟[١] وأن قوله: ﴿أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيّاً أَمْ زاغَتْ عَنْهُمُ الأَبْصارُ؟﴾ [ص: ٦٣/٣٨] من أسلوب التعجب والتوبيخ، الذي يكون بالاستفهام والإخبار أيضاً. وذكر أن أصحاب عبد الله بن مسعود قرؤوا هذه الآية (اتَّخذناهُم)، والمعنى في القراءتين واحد[٢]. ونقل القرطبي عن الضحاك أن العرب تفعل مثل ذلك في أسلوب التبكيت، فتستفهم فيه مرة وتخبر أخرى، وجعل من الخبر[٣] قول بعض الشعراء:

لَمْ أَنْسَ يَوْمَ الرَّحِيلِ وَقْفَتَها ... وَجَفْنُها، مِنْ دُمُوعِها شَرِقُ

وَقَوْلَها، والرِّكابُ واقِفَةٌ: ... تَرَكْتَنِي هَكَذا، وتَنطَلِقُ

وخالفهما الزمخشري والقرطبي، فحمل الأول قراءة الإخبار الثانية على حذف الهمزة وبقاء «أم» دليلاً عليها،[٤] وجعل الثاني المعنى في البيتين دليلاً على حذفها مع عدم وجود «أم». والتقدير: أتركتني هكذا وتنطلق؟[٥]

إن حذف همزة الاستفهام، كما هو جلي، وجه مطرد، وله أسباب صوتية واضحة، ودواع مقامية ملحة. وقد أقره معظم المفسرين، ولكنهم اشترطوا له ما يدل عليه من قرينة معنوية، تعرف من السياق، أو نحوية لفظية يؤنس بها التركيب، مثل «أم» المعادلة أو تعليق الفعل قبلها. أما القلة فأنكروه بدافع من نظرة لغوية منطقية، هي أن الحرف إيجاز لمعنى الفعل، وحذف الموجز ضرب من البعد عن الأصل، وإخلال بأسلوب الكلام، يفضي إلى الخروج عن المعنى المراد أحياناً.

---

(١) الفراء ٥٤/٣.
(٢) الفراء ٤١١/٢ .
(٣) القرطبي ٩٦/١٣ .
(٤) الكشاف ١٠٣/٤ .
(٥) القرطبي ٩٦/١٣.

٢- التـــاء:

ذكر أبـو حيـان أن التـاء في الضمـير ((أنـتَ))، علـى مذهـب الفـراء حـرف خطاب. وكذلك التاء في ((أرأيتكُم)) من قوله تعـالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتاكُمْ عَذابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ؟﴾ [الأنعام: ٦/٤٠]، والفاعل هو الكاف[١].

٣- الفـــاء:

وهـي أداة كثيرة الاستخدام متعـددة الوجـوه، تقـع: عاطفـة، واسـتئنافية، وجوابية، وزائـدة. ويكـثر اختـلاف المفسـرين في جوانبهـا وحملهـا في نصـوص القرآن الكريم على أحد الوجوه المتقدمة.

لقـد جـاءت لديهـم عاطفـة للاسـم الصريـح، والصفـة، والمصـدر المـؤول، والجملة، إذ جعل القرطبي: ((السابقات)) في قوله تعالى: ﴿وَالسّابِحاتِ سَبْحاً ، فَالسّابِقاتِ سَبْقاً﴾ [النازعات: ٧٩/٣-٤] معطوفة بها على ((السابحات))[٢] . وذكـر الزمخشري أنها تعطف الصفات في نحو قول سلمة بن ذهل[٣] :

يـا لَهْـفَ زَيّابـةَ لِلْحـارِثِ الـــ صّـابِحِ، فَالغـانِمِ، فـالآيِبِ

وقوله تعالى: ﴿وَالصّافّاتِ صَفّاً ، فَالزّاجِراتِ زَجْراً ، فَالتّالِياتِ ذِكْراً ، إِنَّ إِلَهَكُمْ لَواحِدٌ﴾ [الصافات: ٣٧/١-٤]، موضحاً أن لهذا العطف معاني متعددة دقيقة[٤].

وبين الأخفش أن الفاء تعطف المصدر المؤول من ((أنْ)) والمضـارع المنصـوب بعدها، في جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والنفي، علـى مصـدر يُقـدّر من الكلام السابق. وجعـل مـن النهـي قولـه تعـالى: ﴿وَلا تَقْرَبـا هَـذِهِ الشَّـجَرَةَ

---

(١) البحر ٤/١٢٥.

(٢) القرطبي ١٩/١٩٤ .

(٣) الأمالي الشجرية ٢/٢١٠ . وزيابة: اسم امرأة. والصابح: الذي يغزو صباحاً.

(٤) الكشاف ٤/٣٤ .

فَتَكُونا مِنَ الظّالِمِين﴾ [البقرة: ٣٥/٢]، ومن النفي قوله: ﴿لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦/٣٥]. والتقدير: لا يكن منكما قرب من الشجرة فكون من الظالمين، ولا يكون قضاء عليهم فموت[1]. وجعل الزمخشري من جواب التمني[2] قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لَنا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٦٧/٢][3].

وذكر القرطبي أن الجَرمي[4] يجعل الفاء في هذا الأسلوب هي الناصبة بنفسها للفعل، ولم يخالفه[5]. ونسب أبو حيان مذهب الأخفش إلى البصريين عموماً وأخذ به، وأنكر مذهب الجرمي[6].

وذهب الفراء إلى أن الفاء الداخلة على: «إذَنْ» عاطفة، كقوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ فَإِذَنْ لا يُؤْتُونَ النّاسَ نَقِيراً﴾ [النساء: ٥٣/٤]، والفعل بعدها محذوف[7]. وأوضح القرطبي أن الجملة بعدها معطوفة على ما قبلها[8].

وجعل الزمخشري من عطف الجملة قوله تعالى: ﴿وَلَوْلا أَنْ تُصِيبَهُمْ مُصِيبَةٌ بِما قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا: رَبَّنا...﴾، [القصص: ٤٧/٢٨]، فعطف «يقولوا» على «تصيبهم مصيبة»[9]. وذكر أبو حيان أن الفاء تنفرد في هذا الموضع من بين سائر حروف العطف بجواز الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين في الصلة، نحو: الّذي يَطيرُ فَيَغْضَبُ زَيدٌ، الذُّبابُ، أو في الصفة نحو: مَررتُ برجلٍ

---

(١) الأخفش ٢٢١-٢٢٢ .

(٢) الكشاف ٢١٢/١ .

(٣) الكرّة: المرة، وهي هنا الرجعة إلى الدنيا.

(٤) هو أبو عمر صالح بن إسحاق، تلميذ يونس والأخفش الأوسط . توفي سنة ٢٢٥هـ . بغية الوعاة ٨/٢.

(٥) القرطبي ٣١١/١ .

(٦) البحر ٢٩٢/٣ .

(٧) الفراء ٢٧٣/١.

(٨) القرطبي ٢٥٠/٥.

(٩) الكشاف ٤١٨/٣ .

يبكي، فيضحَكُ عمرٌو، أو في الخبر، نحو: زَيدٌ يَقومُ فيقعُدُ بشرٌ. وحمل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَى مَا أَسَرُّوا فِي أَنْفُسِهِمْ نادِمِينَ﴾ [المائدة: ٥/٥٢]، فعطف جملة «يصبحوا» على «يأتي»[١].

وأجاز الفراء حذف الفاء العاطفة في الجواب، الذي يستغني أوله عن آخره بالوقف عليه، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿قالَ: فَما خَطْبُكُمْ أَيُّها الْمُرْسَلُونَ؟ قالُوا: إِنّا أُرْسِلْنا إِلَى قَوْمٍ مُجْرِمِينَ﴾ [الذاريات: ٥١/٣١-٣٢]. قال: «فكأن حسن السكوت يجوز به طرح الفاء. وأنت تراه في رؤوس الآيات، لأنها فصول، حسناً». والتقدير: فقالوا. ومنع ذلك في الجواب إذا كان على كلمة واحدة. تقول: قمت ففعلت، ولا يجوز: قمت فعلت[٢]. وقد حمل المفسرون على الفاء العاطفة في كل جوانبها نصوصاً متعددة، وبينوا معانيها المختلفة[٣].

أما الاستئنافية، فتقترن لديهم غالباً بمعنى السببية، بل هم يسمونها به. وتكون في الكلام المسبب عما قبله، وهي، كما يقول الزمخشري: حرف موضوع للوصل، تدخل لتصل الكلام وصلاً ظاهراً، كقوله: ﴿لَوْلا كِتابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيما أَخَذْتُمْ عَذابٌ عَظِيمٌ ، فَكُلُوا مِمّا غَنِمْتُمْ حَلالاً طَيِّباً﴾ [الأنفال: ٨/٦٨-٦٩]. وتسقط فيكون الاستئناف والوصل خفياً، كقوله: ﴿ إِنّي عامِلٌ، سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [هود: ١١/٩٣]. وذلك للتفنن في البلاغة وتلوين أساليب القول، على عادة فصحاء العرب[٤].

وكان ذكر الفراء أن العرب يستأنفون الكلام بالفاء أحياناً، كما يستأنفون بالواو ويستحسنون ذلك في جواب الأمر، فيرتفع المضارع بعدها. وقد أجاز الرفع في «نستريح» من قول أبي النجم العجلي[٥]:

---

(١) البحر ٣/٥٠٩.

(٢) الفراء ١/٤٣.

(٣) ينظر: الفراء ١/٣٩٦ والكشاف ١/١٢٢ و ٢/٨ و ٣/٤١٨ و ٤/١٨٣ و ٣٩٠ والرازي ١٤/٢٠ و ٢١/٢٠٢ و ٢٤/٨١ و ٢٨/١٠٢ و ١٣٥ و ١٨١-١٨٢ و ٢٩/١١٥ و ٣٠/٢٨٠ والقرطبي ٧/١٦٢ و ١٧/٨٩ و ١٩/١٩٤ والبيضاوي ١٩٤ والبحر ١/٢٠٨ و ٤/٨١ و ٢٦٨.

(٤) الكشاف ٢/٤٢٤.

(٥) الكتاب ٣/٣٤-٣٥. والعنق: ضرب من السير. والفسيح: الواسع.

يا ناقُ، سِيري عَنَقاً فَسِيحاً إلى سُلَيْمانَ، فَنَسْتَرِيحا

وبين أن العلاء بن سيابة شيخ معاذ الهراء (ت ١٨٧ هـ)، قد أوجب ذلك في نحوه، ومنع النصب[1]. وقد وجه المفسرون على وجه الاستئناف نصوصاً أخرى، من غير أن يسموا الفاء مكتفين بذكر ما تؤديه من معان ودلالات[2].

أما الجوابية، فهي الواقعة لديهم رابطة لجواب الشرط وما تضمن معناه، نحو «أمّا» التفصيلية والأسماء الموصولة، كالذي و«الذين» و «مَنْ» و «ما» وغيرها. وقد ذكروا في وجوهها بعض الأحكام، يتعلق معظمها بالحذف والذكر وطبيعة الجواب.

فالفراء يذكر أن الفاء تدخل في جواب «إن» الشرطية، ويكثر وقوعها فيه إذا اقترنت «إنْ» بـ «ما» الزائدة، كقوله تعالى: ﴿وَإِمّا تَخافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَواءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨/٨]. قال: «فاختيرت الفاء، لأنهم إذا نونوا في «إمّا» «جعلوها صدراً للكلام، ولا يكادون يؤخرونها. وليس من كلامهم: اضربه إمّا يَقُومَنَّ، إنما كلامهم أن يقدموها، فلما لزمت التقديم صارت كالخارج من الشرط، فاستحبوا الفاء فيها وآثروها»[3].

والأخفش سمّى هذا الوجه فاء الابتداء تمييزاً لها من الفاء العاطفة، وذكر أنها تقع في جواب «مَنْ» و «أينما» الشرطيتين، كقوله: ﴿وَمَنْ عادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥/٥] و﴿فَأَيْنَما تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥/٢]. والتقدير في الأولى: ومن عاد فهو ينتقم الله منه[4].

---

(١) الفراء ٧٩/٢ و ٢٤١.

(٢) ينظر: الكشاف ٥٤/٢ و ٤٢٥ و ٧٢٧ و٦٤٠/٤ والرازي ٨٠/٣ و ١٢٢/١٣ و ٢٣/٢٧ و١١٢/٣٢ والبحر ٣٧٠/٢ و ٢٩٨/٨.

(٣) الفراء ٤١٤/١.

(٤) الأخفش ٢٢٥ و ١٨٨ و ٣٣٢.

وأضاف الطبري وقوعها في جواب «حيثما»[١]، كقوله: ﴿وَحَيْثُما كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة ٢/١٤٤]، والرازي في جواب «إذا»[٢]، كقوله: ﴿فَإِذا قَضَيْتُمْ مَناسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٢/٢٠٠].

وذكر أبو حيان أن «إذا» هي الوحيدة بين أدوات الشرط التي لا تدخل الفاء في جوابها، إذا كان منفياً بـ «لا» أو «ما»، بينما يجب دخولها مع أدوات الشرط الأخرى في هذه الحال[٣]. ونقل عن أبي البقاء أنه أجاز عدم اقتران جواب «إذا» بها، إذا كان جملة اسمية، كقوله: ﴿وَالَّذِينَ إِذا أَصابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ [الشورى: ٤٢/٣٩]، ولكنه خالفه، ومنع ذلك بغير الفاء إلا في الضرورة، وجعل «إذا» في الآية ظرفية و«هم» توكيداً للضمير في «أصابهم»[٤].

وذهب الأخفش إلى أن الفاء قد تكون رابطة لجواب شرط مقدر من معنى الكلام السابق، نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَمُورُ السَّماءُ مَوْراً ، وَتَسِيرُ الْجِبالُ سَيْراً ، فَوَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ [الطور: ٥٢/٩-١١]. والتقدير: إذا كان كذا وكذا فويل[٥].

وأجاز الطبرسي هذا التقدير في أسلوب الأمر دون الخبر، وقاسه على حال الجزم في جواب الطلب، نحو: زُرني أُكرمْكَ، ووجّه على ذلك قراءة عيسى بن عمر: (الزّانِيَةَ وَالزّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ واحِدٍ مِنْهُما مِئَةَ جَلْدَةٍ) [النور: ٢٤/٢]. قال: «وإنما جاز في الأمر لمضارعته الشرط... فلما آل معناه إلى الشرط جاز دخول الفاء في الفعل المفسر للمضمور»[٦]. ووافقه أبو حيان، وجعل ذلك في

(١) الطبري ٢/٢٣.

(٢) الرازي ٥/١٨٤.

(٣) البحر ٦/٥٠٠.

(٤) البحر ٧/٥٢٢.

(٥) الأخفش ٦٩٧.

(٦) المجمع ١٩/٧.

الاستفهام أيضاً، كقوله تعالى: ﴿أَيَبْتَغُونَ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةَ؟ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً﴾ [النساء: ١٣٩/٤]. والتقدير: إن يبتغوا العزة فإن العزة لله[١].

واختلفوا في حذف الفاء الرابطة لجواب الشرط، إذ أجاز الفراء حذفها من الجملة الاسمية الواقعة جواباً لـ ((إنْ)) في نحو قوله تعالى: ﴿ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخالِدُونَ؟﴾ [الأنبياء ٣٤/٢١]، ومن الجملة الفعلية المقترنة بـ ((لا)) النافية[٢] في نحو قوله : ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً﴾ [آل عمران: ١٢٠/٣]. قال: ولو حذفت الفاء من قوله: ((فهم)) كان صواباً ... لأنها لا تغير ((هم)) عن رفعها، فهناك يصلح الإضمار[٣]. وذكر الطبري أنها حذفت في الموضع الثاني، لعلم السامع بمكانها. والتقدير: فليس يضركم[٤].

وأجاز الزمخشري حذف الفاء من الجملة الفعلية المجردة من ((لا)) في جواب ((أينما)) من قراءة[٥] طلحة بن سليمان[٦]: (أَيْنَما تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ) [النساء ٧٨/٤]. وقاس ذلك على حذفها من الجملة الاسمية[٧] في قول عبد الرحمن ابن حسان[٨]:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَناتِ، اللهُ يَشْكُرُها، وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ، عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ

ونسب أبو حيان هذا التوجيه والقياس إلى ابن جني، وضعف وجه القراءة[٩].

ونقل القرطبي عن النحاة اختلافهم في حذفها من جواب ((ما))، فذكر أن الأخفش والفارسي أجازا حذفها والمبتدأ في قوله تعالى: ﴿وَما عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ

---

(١) البحر ٢٣٥/١ و ٣٧٤/٣.
(٢) الفراء ٢٣٢/١.
(٣) الفراء ٢٠٢/٢.
(٤) الطبري ٦٨/٤.
(٥) مختصر ٢٧.
(٦) أخذ القراءة عن فياض بن غزوان عن طلحة بن مصرف. غاية النهاية ٣٤١/١.
(٧) الكشاف ٥٣٧/١.
(٨) الكتاب ٦٤/٣-٦٥.
(٩) البحر ٢٩٩/٣.

تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَها وَبَيْنَهُ أَمَداً بَعِيداً﴾ [آل عمران: ٣٠/٣]. أي: فهي تود. وذلك قياساً على حذفها من الجملة الاسمية المصدرة بـ ((إنّ)) عند الفراء في مثل: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١/٦]. وأضاف أن علي بن سليمان(١) أجازه بدليل حذفها في بعض القراءات(٢) من قوله تعالى: ﴿وَما أَصابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِما كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠/٤٢] أي: بما كسبت. وأن المهدوي نقل عن سيبويه منع ذلك، وأن الأحسن إثباتها. وقد وافق القرطبي المجيزين، وخالف المانعين، وبين أن الفاء حذفت في نحو ما تقدم لشهرة الموضع(٣).

ونقل القرطبي عن النحاس أيضاً أن حذف الفاء بجملته، لا يجيزه كثير من النحويين إلا في لشعر، كما هو الأمر في بيت عبد الرحمن، وأن بعضهم لم يجزه البتة، وطعن برواية البيت، وجعل الرواية الصحيحة له: فالرحمن يشكره، وعليها لا يكون حذف(٤). ويبدو أن الحذف مذهب مقبول، وذلك لإقرار معظمهم به ولكثرة النصوص فيه.

وتقع الفاء رابطة لجواب ((أمّا))، لتضمنها معنى الشرط وحاجتها إلى الجواب. وقد أشرنا في موضع سابق إلى وجوبها فيه وحذفها أحياناً(٥). وذكر البيضاوي أن الفاء دخلت على خبر المبتدأ بعد ((أمّا))، لأنه عديل جواب الشرط(٦).

وذهب الرازي إلى أن الفاء يمكن أن تكون رابطة لجواب ((أمّا)) المقدر معناها من الكلام السابق، نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَأَدْبارَ السُّجُودِ﴾ [ق

---

(١) هو أبو الحسن الأخفش الأصغر، تلميذ المبرد وثعلب. توفي سنة ٣١٥ هـ. إنباه الرواة ٢/٢٧٦-٢٧٨.

(٢) هذه الآية من المواضع التي اختلفت في رسمها مصاحف الأمصار، وهي بلا فاء في المصحف الشامي، وبفاء في مصحف أهل الحجاز والعراق. ينظر المقنع في معرفة مرسوم المصاحف ١١٠-١١١.

(٣) القرطبي ٣٦٨/٨ و ٣٤٣/٩ و ٣٠/١٦.

(٤) القرطبي ٣٦٨/٨.

(٥) ينظر: ص ١٧٥ من هذا الكتاب.

(٦) البيضاوي ١٤.

٥٠/٤٠]. «كأنه يقول: وأما من الليل فسبحه، وذلك لأن الشرط يفيد أن عند وجوده يجب وجود الجزاء، وكأنه، تعالى، يقول: النهار محل الاشتغال وكثرة الشواغل، فأما الليل فمحمل السكون والانقطاع، فهو وقت التسبيح»(١).

ونقل القرطبي عن الأخفش أن الفاء، قد تكون رابطة لجواب «أمّا» و «إنِ» الشرطية، فتجاب بها «أمّا» وتسد مسد جواب «إنْ»(٢). وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمّا إِنْ كانَ مِنْ أَصْحابِ الْيَمِينِ ، فَسَلامٌ لَكَ مِنْ أَصْحابِ الْيَمِينِ﴾ [الواقعة: ٥٦/٩٠-٩١]. وليس في حديث الأخفش عن هذه الآية في معانيه ماينصر ذلك(٣).

وأجاز الفراء دخول الفاء أيضاً في خبر كل اسم موصول، نحو «مَنْ» و «ما» و «الذي»، لأنه يضارع الشرط، والشرط قد يجاب بالفاء. وكذلك في خبر النكرة الموصوفة، نحو: رَجُلٌ يَقُولُ الحَقَّ فهو أحبُّ إِلَيّ من قائل الباطل، وفي قولك: مالُك مالي، لأنك إن قلت: مالُك، جاز أن تقول: فهو لي. وذكر أنه يجوز حذفها في كل ذلك، قياساً على جوازه في جواب الشرط. بل جعله الأجود والأحسن(٤).

وأجاز وقوعها أيضاً في خبر المبتدأ المعرف بأل الموصولة الدالة على الشرط والعموم(٥)، نحو قوله تعالى: ﴿وَالسّارِقُ وَالسّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما﴾ [المائدة: ٥/٣٨]، وفي خبر «إنَّ» الواقعة على أحد الأسماء الموصولة في نحو قوله: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٦٢/٨]. وذكر أن ابن مسعود ألقى الفاء في قراءة هذه الآية(٦).

---

(١) الرازي ١٨٦/٢٨.
(٢) القرطبي ٢٣٤/١٧.
(٣) ينظر: الأخفش ٧٠٣.
(٤) الفراء ١٠٥/٢.
(٥) الفراء ٣٠٦/١ و ٢٤٤/٢.
(٦) الفراء ١٥٥/٣.

واشترط الأخفش في صلة الاسم الموصول الداخلة على خبره أن يكون فعلاً، قياساً على وجوده مع أدوات الشرط، وجعل من ذلك وروده مع «الذين» و«ما»[١] في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٢/٢٧٤] ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٣/١٦٦] .

وذكر أبو حيان أن سيبويه اشترط في هذا الاسم أن يكون موصولاً بظرف أو جار ومجرور، وأنه منع لذلك أن تكون جملة «اقطعوا» خبراً لـ «السارق» و«السارقة»، لأن صلتها اسم فاعل غير موصول، وأنه تأول الآية على: فيما فرض عليكم حكم السارق والسارقة، ثم استأنف بقوله «فاقطعوا» جملة ثانية، وجعل الفاء رابطة لها بالأولى وموضحة للحكم المبهم[٢]. وقد أكد أبو حيان أهمية الشرط والعموم في دلالة الاسم الموصول، الذي تقع الفاء في جوابه، ورد لذلك توجيه الحوفي[٣] لقوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِي﴾ [الشعراء: ٢٦/٧٨]، على وقوع الفاء في خبره، وذلك لدلالة «الذي» الخاصة وعدم تضمنه معنى الشرط، وإمكان تحديد معنى «خلق» بالنسبة إلى إبراهيم، عليه السلام. وجعل الفاء زائدة على مذهب الأخفش[٤].

وأما زيادة الفاء، فوجه جرى إليه الأخفش كثيراً في تفسير النصوص، وتابعه في بعض المواضع جماعة منهم وخالفه آخرون. فقد ذهب إلى زيادتها في خبر المبتدأ في قولهم: أخوك فَوُجدَ، وبل أخوكَ فَجُهِدَ، وفي «أنَّ» المكررة المبدل ما بعدها مما قبلها في مثل قوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام:

---

(١) الأخفش ٣٨٨ و ٤٢٦ و ٥٤٩.

(٢) البحر ٣/٤٧٦.

(٣) هو أبو الحسن علي بن إبراهيم المصري، عالم النحو والتفسير. توفي سنة ٤٣٠ هـ. إنباه الرواة ٢/٢١٩-٢٢٠.

(٤) البحر ٧/٢٤ و ١/٧٢.

٥٤/٦]، وفي «لا» الناهية الداخلة على فعل «حسب» المبدل من مثله في قوله تعالى: ﴿لا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِما أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِما لَمْ يَفْعَلُوا فَلا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفازَةٍ مِنَ الْعَذابِ﴾ [آل عمران: ١٨٨/٣]. والتقدير: أخوك وجد، وبل أخوك جهد، وأنه غفور رحيم، ولا تحسبنهم بمفازة[1].

ونقل عنه الرازي أنه حكم بزيادتها أيضاً قبل «مَن» الشرطية في قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدىً لِلنّاسِ وَبَيِّناتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥/٢]. وذلك اعتباراً بزيادتها في «إنَّ» المبدل ما بعدها مما قبلها في قوله: ﴿قُلْ: إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨/٦٢]، ولأنه لم يجدها عاطفة ولا جوابية. والأظهر أن الجملة الشرطية على ذلك خبر للمبتدأ «شهر». وقد خالفه الرازي وجعلها في الآيتين رابطة لجواب شرط مقدر من معنى الكلام السابق. أي: لما علم اختصاص هذا الشهر بهذه الفضيلة، فأنتم خُصُّوه بهذه العبادة، ولما فروا من الموت، فجزاؤهم أن يقرب الموت منهم[2].

ونقل القرطبي عنه أيضاً أنه ذهب إلى ذلك في الفاء الداخلة على الفعل المقدم معموله في الأمر، في قوله تعالى: ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾ [الزمر: ٦٦/٣٩] ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: ٣/٧٤]، وأن الزجاج خالفه فجعلها في الموضعين رابطة لجواب شرط مقدر[3].

وذهب القرطبي إلى زيادتها قبل «لا» النافية في قوله تعالى: ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْها بِكُفْرِهِمْ فَلا يُؤْمِنُونَ إِلاّ قَلِيلاً﴾ [النساء: ١٥٥/٤]، وقبل الفعل المجزوم في جواب الشرط المسبوق بـ «لا» النافية[4]، في قراءة الأعمش: (فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ

(١) الأخفش ٣٠٦ و ٤٢٩.
(٢) الرازي ٨٧/٥-٨٨.
(٣) القرطبي ٢٧٧/١٥ و ٦٢/١٩.
(٤) القرطبي ١٧/١٩. والبخس: النقص. والرهق: الظلم.

فَلا يَخَفْ بَخساً وَلا رَهَقاً﴾ [الجن: ١٣/٧٢]. وخالفه أبو حيان، وجعل «لا» ناهية، والفاء رابطة لجواب الشرط[1].

وتابع أبو حيان الأخفش في زيادتها في خبر المبتدأ، وجعل منه قول الشاعر:

يَمُوتُ أُناسٌ، أَو يَشِيبُ فَتاهُمُ، وَيَحْدُثُ ناسٌ، والصَّغِيرُ فَيَكبُرُ

أي: الصغير يكبر[2]. ونقل عن الفارسي أن القياس في قول سيبويه أن تكون الفاء زائدة بعد «أنَّ» المفتوحة في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذا صِراطِي مُسْتَقِيماً، فَاتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام: ١٥٣/٦] اعتباراً بزيادتها في خبر المبتدأ[3]، وعن بعضهم أن الأولى زائدة في قوله: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨/١٠]، وبذلك: بدل من الفضل والرحمة[4]، وعن بعضهم الآخر أنه ذهب إلى زيادة المقترنة بـ «إذا» الفجائية في نحو: خرجت فإذا الأسد[5].

وذكر أبو حيان أن النحويين أنشدوا، على زيادة الفاء قول زهير بن أبي سلمى[6]:

أراني إذا ما بِتُّ بِتُّ عَلى هَوًى فَثُمَّ إذا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غادِيا

وقول الآخر[7]:

لَمّا اتَّقَى بِيَدٍ، عَظِيمٍ جِرْمُها فَتَرَكْتُ ضاحِيَ كَفِّهِ يَتَذَبْذَبُ

فوقعت في الأول قبل «ثم» العاطفة، وفي الثاني في جواب «لَمّا» الشرطية، الذي لا يحتاج إلى الفاء[8].

---

(١) البحر ٣٥٠/٨.
(٢) البحر ٢٤/٣.
(٣) البحر ٢٥٤/٤.
(٤) البحر ١٧١/٥.
(٥) البحر ٣٦٣/٤.
(٦) ديوانه ١٦٤. والفادي: الذاهب غدوة.
(٧) الجرم: الجسد. والضاحي: الظاهر. ويتذبذب: يروح ويجيء.
(٨) البحر ٢٤/٣ و ١٣٨.

لقد حمل المفسرون على أوجه الفاء المتقدمة: العاطفة والاستئنافية والجوابية والزائدة، عدداً من نصوص القرآن وبعض كلام العرب مما استأنسوا به، وجرى بينهم بعض الخلاف في تحديد الوجوه. ولكن هذا الخلاف تعاظم لديهم في بعض الأوجه المشكلة، التي تقتضي التلبث في معرفة مقاصدها، وتشتجر فيها الأصول النحوية والمعاني الدقيقة، التي أرادها التنزيل أو اعتقدوا أنها المرادة، ورغبوا في إظهارها وبيانها.

فهم حاروا في توجيه الفاء الفصيحة ومعرفة جوانبها، وفي التي ترد بعد همزة الاستفهام، وبعد فعل القول، فذهب كل فيها مذهباً، وحملها على أحد الوجوه المتقدمة، أو جعلها حرف تعليق، أو وصل، أو ربط لما تأخر من الكلام بما تقدم.

فقد أطلق الزمخشري على الفاء في قوله تعالى: ﴿فَقُلْنا اضْرِبْ بِعَصاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتا عَشْرَةَ عَيْناً﴾ [البقرة: ٦٠/٢] اسم الفاء الفصيحة، وذكر أنها لا تأتي إلا في كلام بليغ، وقال فيها: ((الفاء متعلقة بمحذوف، أي: فضرب فانفجرت، أو فإن ضربت فقد انفجرت))[1]. وذهب بعضهم إلى أن هذه الفاء هي فاء ((ضرب)) المحذوف، وقد بقيت منه أثراً ودليلاً عليه، واتصلت بفعل ((انفجر)) بعد حذف الفاء المقترنة به[2]. ورد أبو حيان هذا الوجه الأخير ووصفه بالتكلف، وذكر أن العرب حذفت في كلامها المعطوف عليه والمعطوف وحرف العطف، ولم تبق على ذلك دليلاً إلا معنى الكلام، كقوله تعالى: ﴿أَنا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ، يُوسُفُ أَيُّها الصِّدِّيقُ أَفْتِنا فِي سَبْعِ بَقَراتٍ سِمانٍ﴾ [يوسف: ١٢/٤٥-٤٦]. والتقدير: فأرسلوني، فأرسلوه، فقال يُوسُف. ورأى أبو حيان أن الفاء في ((انفجر)) عاطفة على جملة محذوفة. وذكر تقدير الزمخشري الثاني، وزعم أن صاحبه لم يجز العطف فيها، وأنه أصر على وجه الجوابية، مع

(١) الكشاف ١٤٤/١. وينظر: ١٤٠/١.
(٢) البحر ٢٢٨/١.

أن تقدير الزمخشري في العطف واضح، ثم راح يرد قوله في وجه الجوابية، وتقديره له، في كثير من الاستخفاف، مبيناً أن تقدير إضمار الشرط ها هنا لا يجوز، وكذلك تقدير إضمار «قد» ومعها الفاء في جواب الشرط، إذ لا بد من إظهار «قد» في هذه الحال. كما ذكر أسباباً أخرى تتعلق بزمن الفعل بعدها، وبطبيعة الحال في بيانها، واختتم رده بقوله: «فما ذهب إليه فاسد في التركيب العربي، وفاسد من حيث المعنى، فوجب طرحه»[١].

واختلفوا في الفاء الداخلةِ عليها همزةُ الاستفهام. ففي قوله تعالى: ﴿وَما جَعَلْنا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخالِدُونَ؟﴾ [الأنبياء: ٢١/٣٤]، اكتفى الفراء بقوله: «دخلت الفاء في الجزاء، وهو إنْ... لأن الجزاء متصل بقرآن قبله»[٢]، ولم يحدد طبيعة هذا الاتصال.

وذهب إلى مثل ذلك الأخفش في قوله تعالى: ﴿وَلَعَذابُ الآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَى، أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ؟!﴾ [طه: ٢٠/١٢٧-١٢٨] عندما جعل الفاء معلقة بما قبلها ونظير قولهم: أفلم أقض حاجته؟ في جواب من قال: «قد جاءني فلان». ثم أجاز أن تكون زائدة[٣].

وذهب في قوله تعالى: ﴿وَآتَيْنا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّناتِ وَأَيَّدْناهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ أَفَكُلَّما جاءَكُمْ رَسُولٌ بِما لا تَهْوَى أَنْفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ؟﴾ [البقرة: ٢/٨٧]، إلى زيادتها أيضاً وجعلها مثل قولهم: أفاللهِ لَتَصنَعَنَّ كذا وكذا، وقولك للرجل: أفلا تَقومُ؟ ثم أجاز أن تكون عاطفة من دون أن يشرح هذا الوجه[٤]. وقد تحمس الطبري لوجه العطف، ولم يبين أيضاً طبيعته، ورفض وجه الزيادة انطلاقاً من غيرته على القرآن أن يكون فيه حرف بلا فائدة[٥].

---

(١) البحر ١/٢٢٧-٢٢٨.

(٢) الفراء ٢/٢٠٢.

(٣) الأخفش ١٨٨.

(٤) الأخفش ٣٢٦.

(٥) الطبري ١/٤٤١-٤٤٢.

وذهب الزمخشري إلى وجه العطف أيضاً في عدد من النصوص[١]، منها قوله تعالى: ﴿وَكَانَ الإِنْسانُ كَفُوراً ، أَفَأَمِنْتُمْ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ جانِبَ الْبَرِّ؟﴾ [الإسراء: ١٧/٦٧-٦٨]، ولكنه حدد المعطوف والمعطوف عليه، وجعل كل واحد منهما جملة، وقدر الأولى بعد الهمزة حفاظاً على رتبتها، وقال: ((الفاء للعطف على محذوف. تقديره: أنجوتم فأمنتم؟))[٢]. وذهب في موضع آخر إلى الاستئنافية، وقد غلب على تسميته لها بفاء التسبيب، فذكر في قوله تعالى: ﴿وَما مُحَمَّدٌ إلاّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ ماتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقابِكُمْ؟﴾ [آل عمران: ٣/١٤٤]: ((الفاء معلقة للجملة الشرطية بالجملة قبلها على معنى التسبيب))[٣].

ولم يعبأ النسفي برتبة الهمزة، فجعل الفاء عاطفة جملة على جملة، ووسط بينهما الهمزة في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَوَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفاسِقُونَ، أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ؟﴾ [آل عمران: ٣/٨٢-٨٣]، وجعل المعنى: فأولئك هم الفاسقون، فغير دين الله يبغون. ثم أجاز أن تكون جملة ((يبغون)) معطوفة على جملة محذوفة بعد الهمزة. والتقدير: أيتولون فغير دين الله يبغون[٤]؟

وذكر القرطبي أن حكم هذه الفاء بعد الهمزة، عند سيبويه أن تكون عاطفة، كقول تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيراً مِنَ النّاسِ لَفاسِقُونَ ، أَفَحُكْمَ الْجاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ؟﴾ [المائدة: ٥/٤٩-٥٠]. ولم يبين موقع المعطوف عليه[٥]. وأجاز أبو حيان العطف والزيادة في قوله: ﴿وَأَمّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آياتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ؟﴾ [الجاثية: ٤/٣١]، وجعل العاطفة تفسيرية، والتقدير: فيقال لهم ما يسوءهم فألم تكن آياتي[٦] ...

---

(١) ينظر: الكشاف ٣/٣٩ و ٤٢٥.
(٢) الكشاف ٢/٦٧٩.
(٣) الكشاف ١/٤٢٣.
(٤) النسفي ١/٢٣٠ و ٤/٤٠٨.
(٥) القرطبي ٢/٣٩.
(٦) البحر ٣/٢٤.

أما التي بعد فعل القول، فذهب أكثرهم إلى أنها رابطة لجواب شرط مقدر من معنى الكلام السابق، إذ قال الزمخشري في: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصارَى: نَحْنُ أَبْناءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ، قُلْ: فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ؟﴾ [المائدة: ١٨/٥]: «فإن صح أنكم أبناء الله وأحباؤه فلم تذنبون وتعذبون بذنوبكم؟»[1]. وذهب إلى مثل ذلك النسفي وأبو حيان في مواضع أخرى[2]، ولكن الأخير جعلها في الشعر زائدة[3]، وذلك في قول حاتم الطائي[4]:

حَتّى تَرَكْتُ العائِداتِ يَعُدْنَهُ ... يَقُلْنَ: فَلا تَبْعَدْ، وقُلتُ لَهُ: ابعَدِ

وبعيداً عن الهمزة وفعل القول، ذهب أبو حيان في قوله تعالى: ﴿إِنّا أَنْزَلْنا إِلَيْكَ الْكِتابَ بِالْحَقِّ، فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصاً﴾ [الزمر: ٢/٣٩] إلى أن الفاء للربط، ومثل لها بقولهم، أحسنَ إليكَ زيدٌ، فاشكره مخلصاً[5].

لقد اضطربت مذاهبهم في أوجه الفاء المشكلة، وافترقت اختياراتهم في حملها على الأوجه المعروفة، وكان شعورهم بإشكاليتها واضحاً، وحذرهم في تقرير أحدها بادياً. فالقول بالعطف يقتضي معرفة المعطوف عليه وتحديده، والقول بالجوابية يدعو إلى التقدير والتكلف فيه أحياناً، والحكم بالزيادة يتطلب حذراً في القرآن العظيم، ويؤدي إلى إخلال بالمعنى أحياناً واضمحلال في التركيب. إنهم أحسوا جميعاً أن هذه الفاءات تقوم بمهمة الربط والاتصال الحيويين بين أجزاء الكلام وعناصره، وهي نفسها الوظيفة التي تقوم بها أوجه الفاء المعروفة، في العطف والاستئناف والجواب، فقرروا هذا الوجه مرة وذاك أخرى، ولما أعيتهم الحيلة في التماس التقدير المناسب، وخانتهم الأصول النحوية الذائعة أفتوا بزيادتها، على استحياء. ولعل الفراء وأبا حيان هما المفسران الوحيدان، اللذان

---

(١) الكشاف ٦١٨/١. وينظر: ٤٣٩/١.

(٢) النسفي ٩٨/٢ والبحر ٢٨٩/٢.

(٣) البحر ١٣٨/٣.

(٤) ديوانه ٢٢٧. وبَعِدَ: هَلَكَ.

(٥) البحر ٤١٤/٧.

طال مكثهما، واشتد تلبثهما عند هذه المواضع، واكتفيا بالحكم على بعضها بالربط والاتصال، فأشار الأول إلى اتصال الكلام بما قبله، وذكر الثاني أن الفاء حرف للربط. وكأني بهما يجلوان سبباً من أسباب تميز القرآن، وداعياً من دواعي بلاغته وإعجازه.

٤- الكاف:

وذكروا للكاف المهملة وجهين: أحدهما تكون فيه للشرط، والثاني للخطاب. فقد نقل الطبري عن بعضهم أنه جعل الكاف شرطية في قوله تعالى: ﴿كَما أَرْسَلْنا فِيكُمْ رَسُولاً ... فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ٢/١٥١-١٥٢]، وجعل المعنى: فاذكروني كما أرسلنا فيكم رسولاً أذكركم، على التقديم والتأخير، من دون أن يبين أثر هذا الوجه في التركيب النحوي. وقد رفضه الطبري، لأنه حمل للكلام على غير معناه المعروف، وبعيد عن سنن العربية، وبين أن مجيء «أذكركم» بعد «اذكروني» دليل على أن «كما أرسلنا» من صلة الفعل الذي قبله(١) .

وحمل القرطبي على هذا الوجه قوله تعالى: ﴿كَما أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ ... يُجادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ﴾ [الأنفال: ٨/٥-٦]، من دون أن يناقشه، وقال: «مخرجه على سبيل المجازاة، كقول القائل لعبده: كما وجهتك إلى أعدائي فاستضعفوك، وسألتَ مدداً فأمددتُكَ وقويتُك وأزحتُ علتك فخذهم الآن فعاقبهم بكذا»(٢). وأنكر أبو حيان ذلك في الموضعين، لأنه لم يعهد في كلام النحويين أن تكون الكاف شرطية، وجعلها حرف تعليل وجر(٣).

أما وجه الخطاب فيها، فألفوه في عدد من المواضع، إذ ذكر الأخفش أنها جاءت مع الفعل «أبصر» في قول العرب «أَبصِركَ زَيداً»، واسم الفعل «رُوَيدَ»

---

(١) الطبري ٢/٣٦.

(٢) القرطبي ٣٦٨/٧.

(٣) البحر ٤/٢٠٤.

في قولهم «رُوَيدَكَ زيداً»، واسم الإشارة «ذاك»، وأنها تقع كثيراً مع فعل «أرأيتَ» الذي بمعنى «أخبرني»، كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ؟﴾ [الأنعام: ٦/٤٠]. وبين أنها في كل هذه المواضع حرف لا محل له من الإعراب(١).

وبين الزجاج أنها في «أرأيتَك» هي المعتمد عليها في الخطاب، وتكون معه للواحد المذكر، نحو أرأيتَكَ زيداً ما حالُه؟ والواحد المؤنث، كقولك: أرأيتَكِ زيداً ما حالُه يا امرأة؟ وللمثنى، نحو: أرأيتَكُما زيداً ما حاله؟ ولجماعة الذكور، نحو: أرأيتَكُم زيداً ما حاله؟ وللإناث نحو: أرأيتَكُنَّ زيداً ما حاله(٢)؟ وذكر القرطبي أن ذلك هو مذهب البصريين، وأنهم جعلوا الكاف والميم معاً للخطاب في الآية السابقة، بينما جعلها الكسائي والفراء ضميراً في محل نصب مفعولاً لـ «رأى»(٣).

ونقل الزجاج عن سيبويه أن الكاف في «ذلك» لا محل لها من الإعراب، ولو كان لها محل لصح قولنا: ذاك نفسه زيد. وكذا هو الأمر في «ذانك»، إذ لو كان لها محل لكانت في موضع جر بالإضافة. والنون لا تدخل مع الإضافة(٤).

وذكر الطبرسي أن هذا الحرف يدخل مع اسم الإشارة «أولئك»، ويؤدي في الغالب معنى التنبيه، فيكون بديلاً عن الهاء التي في «هؤلاء»(٥). كما يدخل على الظرف «هنا» في نحو قوله تعالى: ﴿فَغُلِبُوا هُنَالِكَ﴾ [الأعراف: ٧/١١٩]، فيؤكد معناه وينبه المخاطب(٦)، وأنه دخل على اسم الفعل «وي»(٧) في قول عنترة(٨):

---

(١) الأخفش ٤٨٩.
(٢) الزجاج ٢/٢٧٠-٢٧١.
(٣) القرطبي ٦/٤٢٣.
(٤) الزجاج ١/٣٠-٣١.
(٥) المجمع ٥/١٢٧-١٢٨.
(٦) المجمع ٨/١٤٦.
(٧) المجمع ٢٠/٣١٩-٣٢٠.
(٨) ديوانه ٢١٩.

وَلَقَد شَفى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَها قِيلُ الفَوارِسِ: وَيْكَ، عَنْتَرَ، أَقْدِمِ

٥– اللام:

وهي حرف كثير الاستعمال في الكلام، يكون مهملاً وعاملاً. والمهمل – وهو المراد هنا – يقع لديهم: حرف ابتداء، وأداة فارقة، وجوابية، وموطئة للقسم. ويلحق بعض أسماء الإشارة والظروف، لإفادة غرض من الأغراض. وقد كان بينهم في كل هذه الوجوه، كالعادة، خلاف في تفسير نصوص القرآن وبعض كلام العرب.

ففي لام الابتداء، عرضوا لمواضع استخدامها، فوجدوها تدخل على المبتدأ والخبر والفعل والمفعول والحرف، وأوردوا فيها بعض الأحكام والعلل، وأيدوها بآراء النحويين واللغويين. فقد ذكر الفراء أنها تدخل على المبتدأ في صدر الصلة، نحو قولك: عِندي مالَغَيرُهُ خَيرٌ مِنهُ، وبعد الأفعال التي فيها معنى القول، مثل «نادى» و «أخبر»، فتغني عن «أنْ». تقول: ناديتُ أنّ زيداً قائمٌ وناديت لَزيدٌ قائمٌ، وقال تعالى: ﴿يُنادَوْنَ: لَمَقْتُ اللهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [غافر: ٤٠/١٠]. ويجوز أن تدخل على المبتدأ المتأخر عن الخبر، فتفصل بين الرافع وما رفع في قول بعض العرب: عندي لَما غَيرُهُ خَيرٌ منهُ[١].

ورأى الأخفش أنها تدخل أيضاً بعد فعل القول، من نحو: يقال: لَزَيدٌ أَفضلُ من عَمرٍو[٢]، وبعد فعل العلم وما أشبهه، كقولهم: علمتُ لَزيدٌ خيرٌ منكَ. وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَراهُ ما لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢/٢]، جاعلاً «مَنْ» اسماً مَوصولاً[٣].

وذكر الزمخشري أنها تمنع ما بعدها من العمل فيما قبلها، وتدخل على الجملة فتؤكد معناها وتحقق مضمونها[٤]. وجعل من ذلك قوله تعالى:

---

(١) الفراء ٢١٧/٢ و ٦/٣.
(٢) الأخفش ٦٧٥-٦٧٦.
(٣) الأخفش ٣٢٨.
(٤) الكشاف ٤٤٦/٢ و ٣١/٣.

﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينا مِنّا﴾ [يوسف: ٨/١٢]. ونقل أبو حيان عن الفارسي أنها لا تدخل على الفضلات[١] .

واختلفوا في وجه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣/٢]، فجعل الأخفش لام «لمثوبة» للابتداء، وجواب «لو» محذوف. تقديره: لأثيبوا[٢]. وذكر الطبري أن بعض نحاة البصرة أنكر قول الأخفش، وجعل اللام واقعة في جواب «لو» وهو الجملة الاسمية: مثوبة من عند الله خير[٣]. واختار الزمخشري وجه الأخفش، وعلل وقوع الجملة الاسمية جواباً لـ «لو» بدلالتها على ثبوت المثوبة واستقرارها[٤]. وخالفه أبو حيان، لأنه لم يعهد وقوع جواب «لو» جملة اسمية[٥].

وأجاز أبو عبيدة دخولها على خبر المبتدأ في قول رؤبة[٦]:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى مِنَ اللَّحمِ بعَظْمِ الرَّقَبَهْ

وحمل عليه قوله تعالى: ﴿إنْ هَذانِ لَساحِرانِ﴾ [طه: ٦٧/٢٠]. وذلك على إهمال «إنِ» المخففة، والتقدير: أم الحليس عجوز، وهذان ساحران[٧]. ونقل الطبرسي عن الفارسي أن دخولها في هذا الموضع ضرورة، وأنها جاءت كذلك في حكاية نادرة عن العرب، وهي قولهم: إنَّ زيداً وجهُهُ لَحَسَنٌ[٨].

ونقل الرازي عن بعضهم أنهم أقروا ذلك وأوردوا منه قول العرب: زَيدٌ، وَاللهِ، لَواثِقٌ بِكَ، وقول بعضهم:

---

(١) البحر ٩٧/٣.
(٢) الأخفش ٣٢٩.
(٣) الطبري ٤٦٨/١.
(٤) الكشاف ١٧٤/١.
(٥) البحر ٣٣٥/١.
(٦) مجموع أشعار العرب ١٧٠. وأم الحليس: كنية امرأة. والشهربة: العجوز الهرمة.
(٧) المجاز ٢٢٣/١ و ٢٣/٢ و ١١٧.
(٨) المجمع ٨٤/١٧.

خـالِي لَأَنْـتَ، ومَـنْ جَرِيـرٌ خالُـهُ ‏ ‏ يَنَـلِ العَـلاءَ، ويَكْـرُمِ الأَخْـوالا

وحملوا عليه قراءة[١] ابن عامر: (إِنَّ هَذانِ لَسـاحِرانِ) [طه: ٦٣/٢٠]، على جعل «إنّ» بمعنى «نعم»، واستدلوا له بوقوع اللام في خبر «أنَّ» و «أمسَى» و«مازال» – كما سيأتي – ونقل عن آخرين أنهم لم يستحسنوا ذلك، وحملوا ما جاء منه على الضرورة، وأبوا أن يكون من أسلوب القرآن.

وذكر الرازي أن الزجاج جعل اللام في قراءة ابن عامر داخلة على مبتدأ محذوف، لأنه لا يجيز دخولها على الخبر إلا إذا دخلت «إنَّ» على المبتدأ، وجعل التقدير: نعم هذان لهما ساحران، وأن ابن جني رفض هذا التوجيه، لعدم ما يدل على حذف المبتدأ، ولعدول النحويين عنه وإقرارهم بأن دخولها في قول رؤبة السابق ضرورة، وذكر أنه جعل «إنَّ» في القراءة هي المشبهة بالفعل، ولضعفها في العمل لم تنصب المبتدأ بعدها فجاز وقوع اللام في الخبر. وقد اختار الرازي مذهب المجيزين، وضعف حجج الرافضين، لوقوع ذلك في الكلام المنقول[٢].

ونقل القرطبي عن بعض النحاة أن اللام في البيتين: أم الحليس لعجوز، وخالي لأنت، هما على نية التقديم. أي لأم الحليس عجوز ولخالي أنت، ولم يبد موقفه في المسألة[٣].

وذكر الفراء أن اللام تقع في خبر «إنَّ» جواباً لها في نحو قراءة[٤] أبي عمرو: (وَإِنَّ كُلاًّ لَما لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمالَهُمْ) [هود ١١١/١١]. وذلك على جعل «ما» موصولة، ولام «ليوفينهم» لجواب قسم محذوف[٥]. وبين الأخفش أن وقوع اللام في هذا الموضع يصرف «إنّ» إلى الابتداء[٦]. وعلل الرازي ذلك بقوله:

---

(١) السبعة ٤١٩.

(٢) الرازي ٧٦/٢٢-٧٧.

(٣) القرطبي ٢١٩/١١.

(٤) السبعة ٣٢٩.

(٥) الفراء ٢٨/٢.

(٦) الأخفش ٢٨٤-٢٨٥.

«لأن كلمة إنَّ للتأكيد، واللام للتأكيد، فلو قلنا: إنّ لَزيداً قائِمٌ لكنا قد أدخلنا حرف التأكيد على حرف التأكيد، وذلك ممتنع. فلما تعذر إدخالها على المبتدأ لا جرم أدخلناها على الخبر لهذه الضرورة»[١]. وذكر أبو حيان أنه يجوز في هذه الحال أن يتقدم ما في حيزها عليها[٢].

وأشار الفراء إلى أن بعض العرب يعجلون بذكر هذه اللام، فيدخلونها على معمول خبر «إنَّ» المتقدم، ثم يعيدون ذكرها في موضعها من الخبر، كقول أبي الجراح: إنّي لَبِحَمدِ اللهِ لَصالِحٌ، وقولهم: إنَّ زيداً لإليكَ لَمُحسِنٌ[٣]. وحمل الطبري على هذا الوجه قراءة أبي عمرو السابقة جاعلاً «ما» زائدة، ولام «ليوفينهم» واقعة في جواب «إنَّ»، ولم يعبأ بنون التوكيد في الفعل[٤]. وذكر أبو عبيدة أنها تدخل على ضمير الفصل[٥]، في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الدَّارَ الآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤/٢٩]. وقد وافقه الزمخشري، وعلل ذلك بقوله: «إذا جاز دخولها على الخبر كان دخولها على الفعل أجوز، لأنه أقرب إلى المبتدأ منه. وأصلها أن تدخل على المبتدأ»[٦].

وأجاز الفراء دخولها على اسم «إنّ»، إذا تقدم عليه الظرف أو الجار والمجرور وكان خبراً لها. تقول: إن فيها لأخاكَ[٧]. وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء: ٧٢/٤]. وذكر الزجاج أنه لا يجوز دخولها عليه وهو بعد «إنَّ»، بإجماع النحويين وأهل اللغة، فلا يقال: إنَّ لَزيداً قائمٌ[٨]. وسبق أن أشرنا إلى علة هذا المنع عند الرازي.

---

(١) الرازي ٧٧/٢٢.
(٢) البحر ٢٤٥/١.
(٣) الفراء ٣٠/٢.
(٤) الطبري ١٢٥/١٢.
(٥) المجاز ١١٧/٢.
(٦) الكشاف ٣٧٠/١.
(٧) الفراء ٢٧٥/١.
(٨) الزجاج ٤٤٣/١. وينظر من دخولها على اسم «إنّ»: المجاز ٢٢٥/١ والأخفش ٢٨٤ والطبري ٣٦٤/١ والكشاف ٤٥٩/١ والرازي ١٣٨/٢٧.

وذكر الزمخشري أن هذه اللام تدخل على الفعل المضارع في باب «إنّ»، كقوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: ١٦/١٢٤]، وأن دخولها هو أحد ما ذكره سيبويه من سببي المضارعة[١]. واشترط الفارسي أن يكون هذا الفعل خبراً لها، وأن يدل على الحال، كما هو الأمر في الآية المذكورة[٢].

وأجاز الفراء دخولها على فعل القسم المضارع في قراءة الحسن البصري: (لأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيامَةِ) [القيامة: ٧٥/١] ، لأن العرب تقول: لأحلف بالله ليكونن كذا وكذا[٣]. وذهب الزمخشري إلى أن هذه اللام دخلت على مبتدأ محذوف. تقديره: لأنا أقسم[٤]. ونقل الرازي عن أبي عبيدة أنه طعن على هذه القراءة، لأن العرب لا تقول: لأفعل كذا، بل لأفعلنَّ، وذكر أن سيبويه والفراءِ أجازا ذلك، كما ذكر توجيه الزمخشري، وضعف وجه القراءة، ورأى أن تقدير قسم محذوف على: واللهِ لأُقسِمُ بيوم القيامة، يجعل الكلام ركيكاً، ويفضي إلى ترتيب قسم على قسم[٥]. وواضح أن الرازي يلفق الآراء، لأن الفراء لم يجعل اللام جواباً للقسم، ولأن قول أبي عبيدة مبني على غير رأي الفراء. فهذا الأخير والزمخشري يجعلان اللام للابتداء كما رأينا.

وأجاز الفراء دخول اللام على خبر «لَكِنَّ» في قول الشاعر[٦]:

يَلُومُونَنِي في حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي، وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَكَمِيدُ

وذلك حملاً على وقوعها في خبر «إنَّ» واعتباراً بأصلها، لأن «لكن» مؤلفة عنده من «لا» والكاف و «إنَّ»[٧]. ونقل الرازي عن بعضهم جواز دخولها على خبر «أنَّ» في قول الآخر:

---

(١) الكشاف ٢/٤٤٨.
(٢) المجمع ١٧/٨٤ والرازي ٢٩/١٧٢.
(٣) الفراء ٣/٢٠٧.
(٤) الكشاف ٤/٤٦٨ و ٦٥٩.
(٥) الرازي ٣٠/٢١٥.
(٦) تقدم في الصفحة ٥٨ من هذا الكتاب.
(٧) الفراء ١/٤٦٥.

أَلَـمْ تَكُـنْ حَلَفْـتَ باللـهِ العَلِـي أنَّ مَطايـاكَ لَمِـن خَـيْرِ المَطِـي؟

وخالفه الرازي ذاهباً إلى أن «أنَّ» المفتوحة لا تقابل في الإثبات «ليس» في النفي، كما هو الأمر في المكسورة، ولذلك لا يجوز دخول اللام في خبرها، كما تدخل الباء في خبر «ليس»[١]. ومنع ذلك أبو حيان أيضاً، وحمل بعض القراءات الشاذة منها على زيادة اللام[٢]، كقراءة[٣] سعيد بن جبير: (وَما أَرْسَلْنا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إلاّ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعامَ) [الفرقان: ٢٥/٢٠].

ونقل الرازي عن ابن جني جواز دخولها على خبر الفعلين الناسخين «أمسى» و «مازال» في قول الشاعر:

مَرُّوا عَجالى، فقالُوا: كَيفَ صاحِبُكُمْ؟ فَقالَ مَن سُئِلُوا: أَمْسَى لَمَجْهُودا

وفي قول كثير عزة[٤]:

وما زِلتُ مِنْ لَيْلى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُها لَكَالهائِمِ المُقْصى بِكُلِّ بِلادِ

ووافقه الرازي، وخالف من عد ذلك ضرورة شعرية[٥].

وذكر الفراء أن هذه اللام لا تدخل على المفعول به، فلا تقول العرب: ضربتك لَأَخاكَ، ولا رأيت لَزيداً أفضل منك، إلا أنها يجوز أن تدخل عليه، إذا كان مما لا يتبين فيه الإعراب، مثل «مَنْ» و «ما»[٦]، نحو قوله تعالى: ﴿يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾ [الحج: ٢٢/١٣]. ونقل الرازي عن قطرب أنه سمع بعض العرب يدخلها على مفعول «أرى» الثاني، فيقول: أراك لَمسالمي، وإنّي رأيته لَشَيخاً[٧].

---

(١) الرازي ٢٢/٧٦ و ٢٨/٢٤٢.
(٢) البحر ٦/٤٩٠. وينظر ٥/٤٦٢ و ٨/٣١٥.
(٣) مغني اللبيب ١/٢٥٧.
(٤) ديوانه ٤٤٣.
(٥) الرازي ٢٢/٧٧.
(٦) الفراء ٢/٢١٧.
(٧) الرازي ٢٢/٧٧.

واختلفوا في دخولها على بعض الحروف، فقد منع الزمخشري دخولها على ((سوف)) في قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٩٣/٥]، وقدر بعد اللام مبتدأ محذوفاً، لأن هذه اللام لا تدخل إلا على الجملة الاسمية المؤلفة من مبتدأ وخبر. أي: وَلَأنتَ سوف يعطيك[1]. ونقل القرطبي عن الكوفيين أنهم منعوا ذلك في نحو: إنّ زيداً لسوف يقوم، وعن النحاس أنه خالفهم، واستدل لجواز ذلك بدخولها عليها في ابتداء الكلام[2]، في نحو: ﴿إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [الشعراء: ٢٦/٤٩].

وذهب الرازي إلى أن لام ((لعل)) الأولى هي لام الابتداء، دخلت على الحرف ((علَّ)) مثلما دخلت على ((قد)) لغرض التوكيد، كقولك: افعل كذا لعلك تظفر بحاجتك. والأصل: علَّك[3]. وذكر القرطبي أنها تدخل على ((مع)) حرفاً كان أم اسماً، كقوله: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [العنكبوت: ٢٩/٦٩]. فإذا كانَ اسماً فذاك وجه مطرد، وإذا كان حرفاً فلمعنى الاستقرار الذي فيه، كما تقول: إنَّ زيداً لَفِي الدّار[4].

ومضى المفسرون في حديثهم عن هذه الأداة، فتعرضوا للام الفارقة التي تصحب ((إنِ)) المخففة. فقد جعلها الفراء جواباً لها[5] في قراءة علي بن أبي طالب رضي الله عنه : (وَإِنْ كُلٌّ لَما جَمِيعٌ لَدَيْنا مُحْضَرُونَ) [يس: ٣٦/٣٢]. ورأى الأخفش أنها واجبة معها، وسماها بالفارقة التي تميز ((إنِ)) المخففة من الثانية[6]. وجعلها أبو عبيدة في دخولها على الفعل زائدة للتوكيد مرة[7] في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنا وَإِنْ كُنّا لَخاطِئِينَ﴾ [يوسف: ١٢/٩١]، وبمعنى ((إلاّ)) و((إنْ))

(١) الكشاف ٤/٧٦٧.
(٢) القرطبي ١٣/١٠١.
(٣) الرازي ٢/١٠٠-١٠١.
(٤) القرطبي ١٣/٣٦٥.
(٥) الفراء ٢/٣٧٦-٣٧٧.
(٦) الأخفش ٢٩٠ و ٦٢٩.
(٧) المجاز ١/٣١٨.

نافية في قوله: ﴿وَما وَجَدْنا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ وَإِنْ وَجَدْنا أَكْثَرَهُمْ لَفاسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢/٧] مرة أخرى. قال: «ومجازه: إن وجدنا أكثرهم إلاّ فاسقين»[١] .

وتابع الزمخشريُّ الأخفشَ فجعلها فارقة مع الاسم والفعل، ونص في غير موضع على ضرورتها ولزومها في خبر «إن» العاملة، وخبر المبتدأ إن كانت مهملة. وأوجبها أيضاً في أخبار الأفعال الناسخة ومفاعيلها الثانية قياساً على الخبر، وحمل على ذلك عدداً من النصوص. نذكر منها[٢] قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمّا مَتاعُ الْحَياةِ الدُّنْيا﴾ [الزخرف: ٣٥/٤٣] ﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكاذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦/٢٦].

وبين أبو حيان أن في هذه اللام خلافاً، وأن الجمهور يرى أنها هي نفسها لام الابتداء، وأن الفارسي يجعلها لاماً أخرى، اجتلبت لهذا الفرق، والفراء يجعلها بمعنى «إلاّ» في كل حال و «إنْ» نافية، والكسائي وقطرب يجعلانها كذلك مع الجملة الاسمية، وزائدة و «إنْ» بمعنى «قد» مع الجملة الفعلية[٣]. وقد أجاز أبو حيان حذفها مع الاسم والفعل، لدلالة الكلام عليها في قوله عليه الصلاة والسلام[٤] : «إنْ كانَ رَسولُ اللهِ يُحِبُّ العَسَلَ»، وقول الطرماح[٥]:

وَنَحنُ أُباةُ الضَّيمِ مِنْ آلِ مالِكٍ وإنْ مالِكٌ كانَتْ كِرامَ المَعادِنِ

والتقدير: لَيُحبُّ العَسَلَ، وكانت لكرام المعادن[٦]. وواضح أن ما نسبه أبو حيان إلى الفراء لا يوافق ما وجدناه في كتابه، فالفراء يجعل اللام نظيراً للام الابتداء التي تقع في خبر المشددة، وذلك بتسميتها في الموضعين بلام الجواب. ويبدو أن أبا عبيدة يريد هذه اللام نفسها التي سماها الزائدة، لأن حكم الفارقة

(١) المجاز ٢٢٣/١.
(٢) الكشاف ٣٣٣/٣. وينظر ٢٤٩/٤: وهذا الكتاب ص ٤٠٢-٤٠٣.
(٣) البحر ٩٨/٢ و ٢٥٧/٤.
(٤) صحيح البخاري ١٠٠/٧. (كتاب الأطعمة).
(٥) ديوانه ٥١٢.
(٦) البحر ١٦/٧-١٧.

هو الزيادة عند الجمهور، إلا أنه ذهب إلى ما نسب إلى الفراء في الموضع الآخر، مع أن «إنْ» داخلة على الفعل في الموضعين لديه.

أما اللام الجوابية، فتدارسوا ما يقع منها في جواب «لو» و «لولا» الشرطيتين، وفي جواب القسم، وبينوا آثارها النحوية وأهميتها في التركيب، فأوضح الزمخشري أنها وقعت في جواب «لو»، لتكون علماً على تعلق جملة الشرط بالجواب. ويجوز أن تحذف اختصاراً بعد أن اشتهرت وعرف موقعها. وبهذا التعليل، فسر حذفها من جواب «لو» الثانية في قوله تعالى: ﴿لَوْ نَشاءُ لَجَعَلْناهُ حُطاماً ... لَوْ نَشاءُ جَعَلْناهُ أُجاجاً﴾ [الواقعة: ٥٦/٦٥-٧٠][1] . وأضاف أن تقدم ذكرها في الجملة الشرطية قبلها، والمسافة قصيرة، أغنى عن ذكرها ثانية وناب عنه[2].

وقدر القرطبي حذفها من دون تقدم ذكرها[3]، في قوله تعالى: ﴿لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعافاً خافُوا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٤/٩]. وبين أبو حيان أن هذا الحذف مع الفعل المثبت مذهب فصيح، وأن الأكثر في كلام العرب ذكرها. أما مع الفعل المنفي بـ «ما» فالأكثر تركها، وهو الأفصح، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ... ما اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِياءَ﴾ [المائدة: ٥/٨١]، ويجوز أن تذكر على قلة، كقول الشاعر[4]:

لَوْ أَنَّ بِالعِلْمِ تُعْطى ما تَعِيشُ بِهِ   لَما ظَفِرتَ مِنَ الدُّنيا بِنقْرُونِ

وعلل ذلك بقوله: إنما أدخلوها على «ما» تشبيهاً للمنفي بـ «ما» بالموجب. ألا ترى أنه إذا كان النفي بـ «لم» لم تدخل اللام على «لم»؟ فدل على أصل المنفي ألاّ تدخل عليه اللام[5].

---

(١) الأجاج: المالح.
(٢) الكشاف ٤/٤٦٦-٤٦٧.
(٣) القرطبي ٥/٥١.
(٤) النقرون: الشيء القليل جداً.
(٥) البحر ٣/٥٤٢ و ٤/٢٠٦ و ٣٥٠.

وذكر الفراء أن العرب قد تعجل بذكر هذه اللام، ثم تعيدها في الجواب، كقول الشاعر:

وَلَوْ أنّ قَومِي لَمْ يَكُونُوا أَعِزّةً   لَبَعْدُ لَقَدْ لاقَيْتُ، لا بُدَّ، مَصْرَعا

والتقدير: بعد لقد لاقيت[١]. ونقل أبو حيان عن مكي القيسي[٢] وابن عطية أنهما جعلا اللام في «لَقاتلوكم» من قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقاتَلُوكُمْ﴾ [النساء: ٩٠/٤] لام المحاذاة والازدواج، لأنها بمثابة الأولى. واستغرب هذه التسمية، وردّها[٣].

وأشار الفراء إلى أن جواب «لولا» يكون باللام أيضاً، كقولك: لولا عبدُ الله لضربتُكَ[٤]. وأوضح أبو حيان أن ذلك هو الأكثر إذا كان الفعل مثبتاً، وأن جميع آي القرآن جاء على هذا النحو، إلا ما زعم بعضهم من أن «هَمَّ» في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِها لَوْلا أَنْ رَأَى بُرْهانَ رَبِّهِ﴾ [يوسف: ٢٤/١٢] جاء مجرداً منها، وهو متقدم. والتقدير: ولولا أن رأى برهان ربه هَمَّ بها، وأنه جاء في كلام العرب بغير لام، كقول ابن مقبل[٥]:

لَولا الحَياءُ، وَلَولا الدِّينُ عِبْتُكُما   بِبَعضِ ما فِيكُما إذْ عِبْتُما عَوَرِي

وعدّه بعض النحويين من ضرورة الشعر.

وذكر أبو حيان أن العرب قد يأتون بـ «قد» بعد اللام، كقول الشاعر:

لَولا الأَمِيرُ ولَولا حَقُّ طاعَتِهِ   لَقَد شَرِبْتُ دَماً أَحْلى مِنَ العَسَلِ

وأنهم قد يحذفون اللام ويبقون «قد» في كلامهم، نحو: لولا زيد قد أكرمتُك[٦].

---

(١) الفراء ٣٠/٢.

(٢) هو ابن أبي طالب حموش القيرواني عالم القراءات. توفي سنة ٤٣٧ هـ. غاية النهاية ٣٠٩/٢.

(٣) البحر ٣١٨/٣.

(٤) الفراء ٣٣٤/١.

(٥) ديوانه ٧٦.

(٦) البحر ٢٤٤/١-٢٤٥.

وفي اللام الواقعة في جواب القسم، ذكر المفسرون شيئاً من أحكامها فيما يتعلق بجملتي القسم والجواب ومواضع ذكرها وحذفها وأثرها في التركيب. فقد بين الفراء أن العرب لا تدع القسم بغير لام يستقبل بها في الكلام المثبت[١]، وأن لها الصدارة فيما دخلت عليه، فلا يجوز أن يتقدم معمول الجواب عليها. وخالفه بذلك من جعل ((كُلاًّ)) في قراءة أبي عمرو: (وَإِنَّ كُلاًّ لَما لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمالَهُمْ) [هود: ١١/١١١]، معمولاً لـ ((ليوفينهم)). قال: ((وقالوا: كأنا قلنا: وإن ليوفينهم كلاً، وهو وجه لا أشتهيه، لأن اللام لا يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله))[٢].

وذكر الطبري أنها تدخل على الفعل المضارع، وإذا لم يفصل بينها وبينه بفاصل وجبت فيه نون التوكيد، نحو قولك: لعمرك لتقومَنَّ[٣]. وأضاف الزمخشري شرط الاستقبال فيه[٤]. أما إذا دل على الحال فتمتنع فيه النون ويرفع، وقد أورد الفراء في ذلك قول الكميت بن معروف:

لَئِن تَكُ قَد ضاقَتْ عَلَيكُم بُيُوتكُمْ   لَيَعْلَمُ رَبِّي أَنَّ بَيتِيَ واسِعُ

والتقدير: ليعلم الآن ربي[٥].

وذكر الزجاج أنها تدخل على الجملة الاسمية، نحو قولك: والله لَزيدٌ قائم[٦]. وذكر الطبرسي أنها دخلت على الفعل الماضي[٧]، كقول امرئ القيس[٨]:

(١) الفراء ٣/٢٥٣.
(٢) الفراء ٢/٢٩-٣٠.
(٣) الطبري ٢/٢٤ و ٤/١٥٠.
(٤) الكشاف ٤/٤٦٨.
(٥) الفراء ١/٦٦.
(٦) الزجاج ١/٤٤٣.
(٧) المجمع ٥/١٤٩.
(٨) ديوانه ٣٢. والفاجر: الكاذب. والصالي: الذي يصطلي بالنار.

حَلَفْتُ لَها باللهِ حَلْفَةَ فاجرٍ لَناموا، فَما إنْ مِنْ حَديثٍ ولا صالِي

وبين جمهور المفسرين أنها تدخل على «قد» التي تتصدر الفعل الماضي الواقع جواباً لقسم محذوف[١]، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنْزَلْنا إِلَيْكَ آياتٍ بَيِّناتٍ﴾ [البقرة: ٩٩/٢]. وذهب الرازي إلى أنها في نحو ذلك لام الابتداء[٢]. وأجاز أبو حيان الوجهين، وبين أن كليهما على معنى التوكيد، وأن وجه الجواب فيها هو مذهب سيبويه وأكثر النحويين[٣].

وذكر الفراء أن اللام في «لقد»، كثر استعمالها في جواب القسم حتى أصبحت كأنها منها، مما جعل بعض العرب يدخل عليها لاماً أخرى ظناً منه أنها أصلية[٤]. قال الشاعر[٥]:

فَلَئِنْ قَومٌ أصابُوا غِرّةً وَأَصَبْنا مِنْ زَمانٍ رَنَقا
لَلَقَدْ كانُوا لَدى أَزْمَانِنا لِصَنيعَيْنِ: لِبَأْسٍ، وتُقى

ويبدو أنه لهذه الكثرة في الاستعمال، جاز حذفها من «لقد» عند الأخفش والرازي[٦]، في نحو قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحاها ... قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكّاها﴾ [الشمس: ١/٩١-٩]. ورأى الزجاج أن مسوغ ذلك هو طول الكلام الذي صار عوضاً منها[٧]. ولم يجز أحد حذفها في غير ذلك[٨].

---

(١) الزجاج ١٥٧/١ و ١٦٤ والقرطبي ٣٠/٢ و ٢٣٢/٧ والبيضاوي ١٥٩ والبحر ١٣٤/١ و ٢٤٥ و ٣٢٠/٤.
(٢) الرازي ٢٢/١٨.
(٣) البحر ٢٤٥ و ٣٣٤.
(٤) الفراء ٦٧/١-٦٨.
(٥) الرنق: القلة.
(٦) الأخفش ٧٣٦ والرازي ١٨٩/٣١.
(٧) الرازي ١٨٩/٣١.
(٨) القرطبي ١٧٦/١٧-١٧٧.

وأوضح المفسرون أن القسم الواقع على هذه اللام، على حالات مختلفة، فمنه الظاهر وهو أكثر ما وقفنا عنده، ومنه المضمر، الذي تدل عليه اللام والنون في الجواب غالباً، كقوله: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء: ٧٢/٤]. وذلك على جعل اللام الأولى واقعة في اسم «إنَّ»، وهو «مَنْ»، وتقدير اليمين بعده[١]. وقد ذهب الفراء إلى أن هذا الإضمار مع الأسماء الموصولة كثير في كلام العرب، ويقع أيضاً مع الأسماء النكرات، كقولك «أرى رجلاً لَيَفعَلَنَّ ما يريد». ولا يجوز مع الأسماء الأعلام. وهو مع النكرات أسهل من الأسماء الموصولة. واللام في النكرات إذا وصلت أسهل دخولاً منها في «مَنْ» و «ما» و «الّذِي»، لأن الوقوف عليهن لا يمكن. والمذهب في الرجل والذي واحد، إذا احتاجا إلى صلة... ولا يجوز ذلك في عبد الله وزيد أن تقول: إنَّ أخاكَ لَيَقُومَنَّ، لأن الأخ وزيداً لا يحتاجان إلى صلة، ولا تصلح اللام أن تدخل في خبرها وهو متأخر، لأن اليمين إذا وقعت بين الاسم والخبر بطل جوابها، كما تقول: زيد، والله، يكرمك، ولا تقول: زيد، والله، ليكرمك[٢].

ومن القسم ما يشتجر والشرط، وتدل عليه اللام الموطئة غالباً، التي تدخل على أداة الشرط، لتشعر بأن الجواب للقسم لا للشرط، وجواب القسم الذي لا يصلح لجواب الشرط، كقوله تعالى: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر: ١٢/٥٩]. وقد سماها بعضهم الموطئة، وآخرون المؤذنة[٣].

وذهب الفراء إلى أن أصل هذه اللام، هو لام الجواب التي تقع في آخر الكلام، ولما صارت في أوله أصبحت كالقسم، فلقيت بما يلقى به القسم[٤]. ويبدو أن هذا المذهب هو الذي دفع بعض البصريين، كما يذكر الطبري، إلى

---

(١) الفراء ٢٩/٢.

(٢) الفراء ٢٧٥/١-٢٧٦.

(٣) الفراء ٦٦/١. وينظر: الأخفش ٧٠٧ والطبري ١٥٠/٤ والزجاج ٣٥٨/٢ والكشاف ٣٧٩/١ و٦١٥ و ٩٤/٢ و ٤٣٢و ٦٩١ و ٤٨٥/٣ والمجمع ٢٤١/٣ و ٨٣/١٧ والبيضاوي ٣٥ و ٢٣٥ والنسفي ١٢٢/٤ والبحر ٣٦٩/١.

(٤) الفراء ٦٦/١.

جعل لام «لئن» في قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلاةَ ... لأُكَفِّرَنَّ عَنْكُمْ سَيِّئاتِكُمْ﴾ [المائدة: ١٢/٥] على معنى القسم، ولام «لأكفرن» على معنى قسم ثان. غير أن بعض الكوفيين خالف هذا التوجيه، وبين أن الأولى وقعت موقع القسم فاستغني بها عنه، وأن الثانية جواب لها، لأن الكلام لا يتم إلا بالجواب «لأكفرن»[١]. وخالف الزجاج الفراء، وأوضح أن اللام الأولى غير لام الجواب، وقد دخلت إعلاماً بأن الجملة بكمالها معقودة للقسم[٢].

وذكر الفراء أن هذه اللام تدخل على اسمي الشرط «مَنْ» و «ما» أيضاً، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثاقَ النَّبِيِّينَ لَما آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِما مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾ [آل عمران: ٨١/٣]، ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَراهُ ما لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢/٢][٣]. وجواب الأولى: «لتؤمنن به»، والثانية: «ماله من خلاق». وبين أن العرب تجعل فعل الشرط مع هذه الأدوات ماضياً، ولا تجعله مضارعاً، لئلا يتأثر باللام وهو مجزوم. ويجوز أن يكون مضارعاً على قلة، فيجزم، كقولك: لئن تقم لا يقم[٤].

وخالفه الأخفش في الآية الأولى، وجعل لام «كما» للابتداء، و «ما» موصولة، وقدر إضمار القسم، وجعله خبراً لـ «ما». أي: لما آتيتكم والله لتؤمنن به[٥]. وخالف الطبري الأخفش وانتصر للفراء[٦]، كما انتصر له الرازي ونسب مذهبه إلى سيبويه والمازني والزجاج[٧].

ورأى الفراء أن هذه اللام كثر دخولها في هذا الموضع حتى أصبحت كأنها من أداة الشرط، فلم يعتد بها بعض بني عقيل، وتوهم إلغاءها في قوله:

---

(١) الطبري ١٥٣/٦.
(٢) الزجاج ١٦٤/١.
(٣) الخلاق: النصيب.
(٤) الفراء ٦٦/١ و ٢٢٥.
(٥) الأخفش ٤١٣.
(٦) الطبري ٣٣٠/٣.
(٧) الرازي ١١٧/٨.

لَئِنْ كـانَ مـا حُدِّثْتَـهُ اليَــوْمَ صادِقــاً   أَصُـمْ في نَهـارِ القَيْـظِ لِلشَّـمسِ بادِيــا

وجزم جواب الشرط ((أصـم))[١]. وذكـر أبـو حيـان أن هـذه الـلام زائـدة، وأن الفراء استدل بهذا الشاهد ونحوه على جـواز وقـوع الجـواب للشـرط مـع هـذه اللام، وأن ذلك مذهب الكوفيين، بينما البصريـون يحتّمـون الجـواب للقسـم[٢]. وليس صحيحاً ما نسبه إلى الفراء، لأن الفراء يحكم بإلغائها. وقد صرح الطـبري الذي ينقل عنه دائماً بأنها زائدة[٣]. وذكر الرازي أنه يجوز حذفها[٤].

وأمـا لام البعـد، فحـرف يدخـل على بعـض أسـماء الإشـارة، نحـو ((ذاك))، والظرف ((هناك))، فيقال ((ذلك)) و ((هنالك)). ومنه قوله تعالى: ﴿فَغُلِبُوا هُنَـالِكَ﴾ [الأعراف: ١١٩/٧]. واشترط الزجاج في دخولها علـى ((ذاك)) سـقوط ((هـا)) التنبيـه. قال: ((تقول: ذلك الحق، وذاك الحق، وهذاك الحق. ويقبح هذلك الحق))[٥].

لقد عالج المفسرون جوانب الـلام غـير العاملـة في نصـوص القـرآن وغيرهـا بدقتهم المعهودة، وأثروا بعضها بالوجوه المختلفة، وتنبهوا إلى مستلزمات الوجـه النحـوي المتجـه وآثـاره في الـتركيب كلـه، ووجـدوا هـذه الأداة، علـى تعـدد استعمالاتها، حرف توكيد وربـط يتـوزع الـتركيب بدايـة ونهايـة. وينـزلق إلى مداخل التركيب أحياناً لأداء بعض المهام، بوحي قوانين النحو وأصوله.

٦– الهاء:

ويراد بها هاء السكت التي تلحق بعض المبنيات في الوقـف لبيـان حركتهـا، وبعض الأحرف، مثل ألف الندبة. ويجـوز أن تقـع في الوصـل أيضـاً حمـلاً علـى الوقف. وقد عُنـي المفسـرون بأهميـة هـذه الأداة، وذكـروا بعـض مواضعهـا في

(١) الفراء ٦٧/١.
(٢) البحر ٧٨/٦.
(٣) الطبري ١٥٩/١٥.
(٤) الرازي ١١٧/٨.
(٥) الزجاج ٣١/١.

كتبهم، فبينوا أنها تلحق بعض الأفعال والأسماء والحروف، وتتبعوا علاقة ذلك برسم القرآن وقراءات القراء.

فالطبري ذكر أن هاء السكت لحقت الفعل المجزوم، الذي حذفت ألفه في قوله تعالى: ﴿فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة: ٢٥٩/٢]، ولحقت فعل الأمر المبني على حذف الياء في قوله: ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠/٦]، في الوقف. وبين أن بعض القراء قرأها كذلك وأسقطها في الوصل، وأن آخرين أثبتوها في الوقف والوصل اعتباراً بثبوتها في رسم المصحف.

وقد صحح الطبري الوجهين، ودفع قول من أبى القراءة الثانية، ودعا إلى نزع الهاء من الرسم، لأنها حرف وضع في الأصل للوقف. قال الطبري: «على أن ذلك، وإن كان زائداً فيما لا شك أنه من الزوائد، فإن العرب قد تصل الكلام بزائد، فتنطق به على نحو منطقها به في حال القطع فيكون وصلها إياه وقطعها سواء. وذلك من فعلها دلالة على صحة قراءة من قرأ جميع ذلك بإثبات الهاء في الوصل والوقف»[١]. وهذه القراءة لابن كثير، والأولى لحمزة[٢].

وبين الزمخشري أن هذه الهاء لحقت الأسماء المضافة إلى ضمير المتكلم في نحو قوله تعالى: ﴿هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ ، إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ ﴾ [الحاقة: ١٩/٦٩-٢٠]، وأن حقها أن تثبت في الوقف وتسقط في الوصل، وأن بعض القراء أثبتها في الوقف والوصل لاتباع الرسم. وآثر الزمخشري الوقف على هذه الأسماء، لأنها ثابتة في المصحف والقراءة[٣]. والوجه الأول قراءة حمزة، والثاني قراءة باقي السبعة[٤].

---

(١) الطبري ٣٦/٣.

(٢) السبعة ١٨٩.

(٣) الكشاف ٦٠٢/٤-٦٠٣.

(٤) حجة القراءات ٧١٩.

وأوجب الزجاج أن تلحق الهاء في الوقف «ما» الاستفهامية، التي حذفت ألفها بدخول الجار، كقوله تعالى: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ؟﴾ [الحجر: ١٥/٥٤]، فتصبح «فبِمَهْ» مثل «لِمَهْ». وذلك لأنه لا يجوز إسكان الفتحة على الميم[١]. واعتبر القرطبي عدم لحاق الهاء في هذه الحال لحناً، لأنه يفضي إلى حذف الحركة بعد الألف[٢]. وذكر أبو حيان أن الأكثر في الوقف على «ما» المستقلة عن الجار أن يكون بالهاء «مه»، وأنه لا بد منها إذا أضيف إليها[٣].

ونقل القرطبي عن الأخفش أن هذه الأداة دخلت على نون النسوة والحرف «إنَّ» الذي بمعنى «نَعَمْ»[٤]، في قول عبيد الله بن قيس الرقيات[٥]:

بَكَرَ العَواذِلُ في الصَّبا ... حِ يَلُمْنَنِي وَأَلُومُهُنَّهْ

ويَقُلْنَ: شَيْبٌ قَدْ عَلا ... كَ وَقَدْ كَبِرْتَ، فَقُلْتُ: إنَّهْ

وأوضح أبو عبيدة أن الوقف على ألف الندبة يكون بهذه الهاء، كقولك: يا أسفاه[٦]. ورأى الطبري أن ذلك في كلام العرب مذهب جائز لا واجب، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿قالَتْ يا وَيْلَتا﴾ [هود: ١١/٧٢]. وأجاز الوقف بالهاء على ألف «ويلتا» على مذهب بعض نحاة البصرة في جعلها ألفاً حقيقية، وذلك ليكون أبين لها وأبعد في الصوت[٧].

إن هاء السكت، أداة من الأدوات التي ترتبط مهامها بالنظام اللفظي، توفر للكلمات من فعل واسم وحرف سهولة اللفظ، وتحقق له الانسجام والتواؤم في حالة من حالات النطق الهامة.

---

(١) الزجاج ١/٤٣٤.
(٢) القرطبي ٢/٣٠ و ٥/٣٤٦.
(٣) البحر ٨/٤١٠.
(٤) القرطبي ٦/٢٤٦-٢٤٧.
(٥) ديوانه ٦٦.
(٦) المجاز ١/٣١٦.
(٧) الطبري ١٢/٧٦.

٧- الواو:

وهي حرف يُقرن باللام في كثرة استخدامه، وتعدد جوانبه في الكلام. وتقع لدى المفسرين عاطفة، واستئنافية، وحالية، وللمعية، وحرفاً زائداً. وقد كثر نقاشهم في تحديد أوجهها في أسلوب القرآن، وتعددت وجهاتهم في المواضع المشكلة.

ففي الواو العاطفة، حدّدوا مواضع ورودها، وذكروا شيئاً من أحكامها النحوية، وتوقفوا عند كثير من نصوصها(١) ، إذ أوضح الفراء أنها أكثر أدوات العطف استخداماً، وأنها أم الباب لتميزها بعدد من الخصائص في التعبير(٢) . ورأى الزمخشري أنها تنوب في العطف عن كل عامل، وحقها في مثل قولك: «ضربَ زيدٌ عَمراً، وبَكْرٌ خالداً» أن ترفع بكراً وتنصب خالداً، لقيامها مقام «ضرب» العامل فيهما(٣).

وذكر القرطبي أن من خصائصها، جواز تقدم المعطوف على المعطوف عليه، كقول الأحوص(٤):

أَلا، يا نَخْلَةً مِنْ ذاتِ عِرقٍ عَلَيْكِ، وَرَحْمَةُ اللهِ، السَّلامُ

أي عليك السلام ورحمة الله. وقد حمل على ذلك قوله تعالى: ﴿قالَ اللَّهُ: يا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [آل عمران: ٥٥/٣]، لأن المعنى: إنّي رافِعُكِ وَمُطَهِّرُك من الذين كفروا، ومتوفيك بعد أن تنزل من السماء(٥).

---

(١) ينظر من هذه المواضع: الكشاف ١٨٦/١ و ٦٤٨ و ٩٢/٣ و ٧٥٨/٤ والرازي ١٦/٨ و ٤٥/١٤ والقرطبي ١٦/٤ و ١٣٢/١١ والبيضاوي ٣٧ والنسفي ٨٧/١ والبحر ٤٢/٢ و ٢٩٣ و ١٤٢/٤ و١٦٥ و ٩٧/٨.

(٢) الفراء ٣٩٦/١.

(٣) الكشاف ٩٢/٣ و ٧٥٨/٤-٧٥٩.

(٤) شعره ١٩٠. وذات عرق: اسم موضع.

(٥) القرطبي ٩٩/٤-١٠٠.

وذكر الفراء أن الواو يجوز أن تدخل على صفة الموصوف الذي تقدم ذكره، وتترك منها، كقولك: أتانا هذا الحديث عن أبي حفص والفاروق، وأنت تريد عمر بن الخطاب. وقال الشاعر[1] :

إلى المَلِكِ القَرْمِ وابْنِ الهُمامِ وَلَيْثِ الكَتِيبَةِ في المُزدَحَمْ

وحمل على ذلك بعض الآيات، منها قوله تعالى: ﴿تِلْكَ آياتُ الْكِتابِ وَالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ﴾ [الرعد: ١/١٣]، جاعلاً «الذي» صفة للكتاب[2] . وبين الطبري أنه يجوز أن تدخل أيضاً في عطف صفة على صفة أخرى لموصوف واحد، كما هو الأمر في البيت السابق، وأن الأفصح في كلام العرب أن تترك إذا كانت الصفتان من نوع واحد، وأن تدخل إذا كانتا مختلفتين[3].

وأوضح الأخفش أن الواو العاطفة، تقع كالفاء في جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والنفي، وينصب الفعل المضارع بعدها بـ «أن» مضمرة تؤول مع ما بعدها بمصدر يعطف على مصدر مقدر من معنى الكلام السابق[4]. وجعل القرطبي من التمني قوله تعالى: ﴿يا لَيْتَنا نُرَدُّ وَلا نُكَذِّبَ بِآياتِ رَبِّنا﴾ [الأنعام: ٢٧/٦]، وذكر أن ذلك مذهب الزجاج، وأن أكثر البصريين لايجيزون مثل ذلك إلا بالفاء[5]. وقد ظاهرهم أبو حيان، ومنع وقوع الواو في الجواب، لأنها لاتقع أصلاً في جواب الشرط كالفاء، فينعقد مما قبلها وما بعدها في نحو الآية تقدير معنى شرط وجواب، واستدل لذلك بانجزام الفعل مع الفاء إذا سقطت، وذهب إلى أن هذه الواو للجمع الذي ينتصب الفعل بعدها، كقولهم المشهور: لا تَأكلِ السَّمَكَ وتَشرَبَ اللَّبَنَ. قال: «فإذا تقرر هذا فالأفعال الثلاثة

---

(١) القرم: السيد. والهمام: الملك العظيم الهمة. والكتيبة: الجيش أو جماعة الخيل.

(٢) الفراء ٥٨/٢ و ٣٤٥.

(٣) الطبري ٨٧/٥ و ٩٢/١٣ و ٢١/٢٢.

(٤) الأخفش ١٢٢.

(٥) القرطبي ٤٠٩/٦.

من حيث المعنى متمناة على سبيل الجمع بينها، لا أن واحداً متمنى وحده، إذ التقدير، كما قلنا: يا ليتنا يكون منا رد مع انتفاء التكذيب من المؤمنين»[١]. وذكر الرازي أن هذه الواو تسمى واو الصرف[٢]. وقد حملوا عليها بضعة نصوص[٣].

وذهب بعض المفسرين إلى جواز حذف الواو العاطفة، فنقل الفراء أن بعضهم جعل الكلام في قوله تعالى: ﴿فَإِذا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ مُحْكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيها الْقِتالُ، رَأَيْتَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ فَأَوْلَى لَهُمْ ، طاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾ [محمد: ٤٧/٢٠-٢١] على: «وذكر فيها القتال وطاعة»، فقدر إضمار الواو. وعقب الفراء بقوله: «وليس ذلك عندنا من مذاهب العرب، فإن يك موافقاً للتفسير فهو صواب»[٤]. وجرى إلى مثل ذلك الطبري وغيره في بعض النصوص[٥].

وفي الواو الاستئنافية، عرّف المفسرون، على عجل بطبيعتها، ووجهوا عليها بعض النصوص، فذكر الفراء أن العرب يستأنفون بها الكلام[٦]. وقال أبو عبيدة: «هي التي تنتقل بها من شيء إلى شيء»[٧]. وجعل منها الرازي[٨] قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ ما عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَراً وَما عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَها وَبَيْنَهُ أَمَداً بَعِيداً﴾ [آل عمران: ٣/٣٠].

أما واو الحال، فهي الواو التي تقدر بمعنى «إذ» عند النحويين وتسمى واو الوقت، كقوله تعالى: ﴿اقْتَرَبَ لِلنّاسِ حِسابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء: ٢١/١] أي: إذ هُم في غفلة[٩]. وبين الزمخشري أنها تدخل على الجملة الاسمية،

---

(١) البحر ٤/١٠١-١٠٢.
(٢) الرازي ٩/١٩.
(٣) ينظر: الكشاف ١/١٣٢ و ٤٢١ و ٢/٤٤٧ والقرطبي ٢/٣٣٩.
(٤) الفراء ١/٩٤.
(٥) الطبري ٣/٢٠٩ والقرطبي ٦/٢٣٩ و ٨/٣١٢.
(٦) الفراء ٢/٢٤١.
(٧) المجاز ٢/١٦٨.
(٨) الرازي ٨/١٦.
(٩) القرطبي ٤/٢٤٢ و ٧/١٦٣ و ١١/٢٦٧.

كالآية السابقة[١]، وعلى الفعلية التي فعلها مضارع، كقوله: ﴿هَا أَنْتُمْ أُولاءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ﴾ [آل عمران: ٣/١١٩]. أي: لا يحبونكم حال أنكم تؤمنون بكتابهم كله[٢]، أو فعلها ماض، مثل قوله: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْماً كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ؟﴾ [آل عمران: ٣/٨٦]. واشترط في ذلك دخول «قد» عليها وتقديرها إذا حذفت[٣]، بينما أجاز أبو حيان عدم تقديرها، كما سبق أن ذكرنا[٤].

وأجاز الزمخشري أن تدخل واو الحال على كلام مؤلف من أكثر من جملة، وذلك في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ؟﴾ [البقرة: ٢/٢٨]. قال: لم تدخل الواو على «كنتم أمواتاً» وحده، ولكن على جملة قوله «كنتم أمواتاً إلى ترجعون»... كأنه قيل: كيف تكفرون وأنتم عالمون بهذه القصة بأولها وآخرها[٥] ؟

وذهب الفراء إلى أن الجملة الاسمية التي تقع حالاً من النكرة في الكلام التام بعد «إلاّ»، يجوز دخول الواو عليها وتركها منها، كقولك: «ما رأيت أحداً إلا وعليه ثياب»، و «إلا عليه ثياب»، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ [الحجر: ١٥/٤] ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ لَهَا مُنْذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٦/٢٠٨]. وإذا كان الكلام قبل «إلاّ» ناقصاً، كأن لم يستوف الفعل الناسخ خبره أو مفعوله الثاني، أو لم يستوف الحرف الناسخ خبره، تمتنع الواو، فلا يجوز أن نقول: كان رجل إلاّ وهو قائم، ولا أظن رجلاً إلا وهو قائم، ولا إنَّ رَجلاً إلاّ وهُوَ قائِم.

---

(١) الكشاف ١/١٢٥ و ١٧٨ و ٣٩٢ و ٤٤٥ و ٦٤٩.
(٢) الكشاف ١/٤٠٦. وينظر: ١/٤٢١ و ٥١٢ و ٦٤٨ و ٦٧٠.
(٣) الكشاف ١/٣٨٢. وينظر: ١/١١٢ و٣/٣٥٢.
(٤) ينظر: ص ١٥٩-١٦٠ من هذا الكتاب.
(٥) الكشاف ١/١٢١.

واستثنى من ذلك الفعل «لَيسَ» و «لا» النافية للجنس، فأجاز دخول الواو في نحو قولنا: لَيس أحدٌ إلاّ وهو كذا، ولا رَجُلَ إلاّ وهو كذا. قال: «لأن الكلام قد يتوهم تمامه بـ «ليس» وبحرف نكرة. ألا ترى أنك تقول: ليس أحدٌ وما من أَحَدٍ ... ولا رجل وما من رجل؟». وإذا تم الفعل الناقص جاز دخول الواو، كقول الشاعر:

إذا ما سُتُورُ البَيْتِ أُرْخِينَ لَمْ يَكُنْ   سِراجٌ لَنا إلاّ وَ وَجْهُكَ أَنْوَرُ

وبيّن الفراء أن دخول الواو أحسن من تركها مع «أصبح» و «أمسى» التامين. كما أجاز دخولها إذا سبقت «كان» بنفي، أو استفهام معناه النفي. تقول: ما كان رجل إلا وهو قائم، وهل كان أحد إلاّ وله حرص على الدنيا[١].

وجعل الزمخشري الجملة بعد «إلاّ» صفة في نحو ما تقدم، والواو داخلة لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف[٢] . وردَّ قوله أبو حيان واستبعده، لأنه لم يجد أحداً من علماء النحو يقول بذلك، وجعل الجملة حالية[٣] .

وأجاز الفراء حذف واو الحال مع الجملة الاسمية، إذا عطفت على حال مفردة بالحرف «أو»، في نحو قولك: أتيتني والياً أو أنا معزولٌ. والأصل: أو وأنا معزول. وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْناها، فَجاءَها بَأْسُنا بَياتاً أَوْ هُمْ قائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤/٧][٤]. قال: «واو مضمرة. المعنى: أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أو وهم قائلون، فاستثقلوا نسقاً على نسق»[٥]. وخالفه الزجاج، وذهب إلى أن الواو حذفت لاكتفاء الجملة بالضمير الرابط فيها. وتابع الزمخشري الفراء، وخالف الزجاج مبيناً أن الأصل في واو الحال أنها للعطف ثم

---

(١) الفراء ٨٣/٢ – ٨٤.

(٢) الكشاف ٥٧٠/٢ و ٣٣٨/٣-٣٣٩.

(٣) البحر ٤٤٥/٥ و ١١٥/٦.

(٤) القائلون: من القيلولة، وهي استراحة منتصف النهار.

(٥) الفراء ٣٧٢/١.

استعيرت للوصل[(١)] . ورفض ذلك أبو حيان، وأوضح أن وجه الحالية استخدام أصيل في الواو وليس مستعاراً من العاطفة. قال: «واو الحال ليست حرف عطف فيلزم من ذكرها اجتماع حرفي عطف، لأنها لو كانت للعطف للزم أن يكون ما قبل الواو حالاً حتى يعطف حالاً على حال، فمجيئها فيما لا يمكن أن يكون حالاً دليل على أنها ليست واو عطف، ولا لحظ فيها معنى واو عطف. تقول: جاء زيد والشمس طالعة. فجاء زيد ليس بحال فيعطف عليه جملة حالية، وإنما هذه الواو مغايرة لواو العطف بكل حال، وهي قسم من أقسام الواو. كما تأتي للقسم، وليست فيه للعطف إذا قلت: والله ليخرجن»[(٢)].

وأجاز الطبري حذف واو الحال مع الجملة الاسمية في غير ذلك، نحو قوله تعالى:﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ!﴾ [آل عمران: ١٤٦/٣]. وبين أن الضمير في الجملة أغنى عن ذكرها[(٣)]. واضطرب مذهب الزمخشري في هذه المسألة، فمنع ذلك في موضع، بقوله: وأما «جاءني زيد هو فارس» فخبيث[(٤)]. وأجازه في موضع آخر، فقال: «يقال في الحال: جاءني زيد عليه ثوب، وجاءني وعليه ثوب»[(٥)]. وقد أدرك أبو حيان هذا الاضطراب لديه، فذكر أن الرجل يجعل ترك الواو من الجملة المتضمنة ضميراً، شاذاً، وأنه تبع في ذلك الفراء. ثم خالفه، وبين أن ذلك ليس شاذاً، بل وجه مطرد كثير الوقوع في القرآن وكلام العرب، وأن الزمخشري رجع عن هذا القول إلى مذهب الجماعة، الذي يجيز ترك الواو ولا يقدر حذفها في هذا الموضع[(٦)].

---

(١) الكشاف ٨٧/٢.
(٢) البحر ٢٦٩/٤.
(٣) الطبري ١١٧/٤.
(٤) الكشاف ٨٧/٢.
(٥) الكشاف ٥٧٠/٢.
(٦) البحر ٢٦٩/٤.

وعرضوا لواو المعية، وبينوا أن الاسم بعدها ينصب على أنه مفعول معه[١]، كقوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكاءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١/١٠]. وبيّن الزمخشري أن المفعول معه بعدها قد يكون مصدراً مؤولاً، كقوله: ﴿ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكافِرِينَ عَذابَ النّارِ﴾ [الأنفال: ١٤/٨]، وجعل المعنى: ذوقوا هذا العذاب العاجل مع الآجل الذي لكم في الآخرة[٢]. وذكر في موضع آخر أن هذه الواو قد تسد وما بعدها مسد خبر المبتدأ، كقولهم: كُلُّ رَجل وضيعَتُهُ، وحمل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنَّكُمْ وَما تَعْبُدُونَ﴾ [الصافات: ١٦١/٣٧]. والتقدير: كل رجل مع ضيعته، وإنّكم مع ما تعبدون[٣].

وأما زيادة هذه الأداة، فمذهب اختلفوا فيه، فحمل بعضهم عليه غير نص من القرآن وكلام العرب، وأبى ذلك آخرون، غيرة على ألفاظ القرآن أن تزاد، وعلى حروف المعاني أن يقدر إسقاطها من التركيب.

فقد ذهب الفراء إلى زيادتها في جواب «إذا» الشرطية المسبوقة بـ «حتى»، في نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّى إذا جاؤُوها وَفُتِحَتْ أَبْوابُها وَقالَ لَهُمْ خَزَنَتُها...﴾ [الزمر: ٧٣/٣٩]، وفي جواب «لَمّا» الشرطية في نحو: ﴿فَلَمّا أَسْلَما وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ، وَنادَيْناهُ أَنْ يا إِبْراهِيمُ ...﴾ [الصافات: ١٠٣/٣٧-١٠٤][٤]. والتقدير: حتى إذا جاؤوها فتحت أبوابها، ولما أسلما تله للجبين[٥].

وذكر أن بعض المفسرين، ذهب إلى زيادتها في جواب «إذا» المجردة من «حتى» في قوله: ﴿إذا السَّماءُ انْشَقَّتْ ، وَأَذِنَتْ لِرَبِّها وَحُقَّتْ ﴾ [الانشقاق: ١/٨٤-٢]، على تقدير: إذا السماء انشقت أذنت. ولكنه خالفه، لأنه لم يسمع زيادتها في جواب «إذا»، وهي مبتدأة وليس قبلها كلام، وقصر ذلك على الموضعين المتقدمين[٦] .

---

(١) الكشاف ٣٥٩/٢. وينظر: الكشاف ٩٨/٢ و ٢٣٤ و ٢٤٥ و ٣٤٣.
(٢) الكشاف ٢٠٥/٢.
(٣) الكشاف ٦٥/٤.
(٤) تلّه: صرعه.
(٥) الفراء ١٠٧/١-١٠٨ و ٢١١/٢ و ٢٤٩/٣.
(٦) الفراء ٢٤٩/٣.

ووافقه على ذلك الأخفش، ولكنه جعل واو «قال» في الآية الأولى هي الزائدة، وذكر أن بعضهم ذهب إلى حذف جواب الشرط. كما أجاز زيادتها قبل المبتدأ في نحو قول ابن مقبل[١] :

فإذا وَذَلِكَ ياكُبَيْشَةُ لَمْ يَكُنْ إلاّ كَلَمّةِ حالِمٍ بِخَيالِ

والتقدير: فإذا ذلك لم يكن[٢] .

وكرر الطبري أقوال الفراء والأخفش ولم يدفعها، ووجه على زيادتها في «حَتّى إذا» و«لَمّا» نصوصاً أخرى، ولكنه آثر تقدير حذف جواب الشرط على الزيادة[٣] ، بينما صرح أبو حيان بضعفها، وذهب إلى حذف الجواب[٤] .

وذهب الفراء إلى زيادة الواو قبل «لَو» الوصلية[٥] في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَباً وَلَوِ افْتَدَى بِهِ﴾ [آل عمران: ٩١/٣]. وغلّطه الزجاج، لأن فائدتها في النص بينة، ولعدم جواز زيادتها[٦]. وأوضح الطبرسي هذه الفائدة بقوله: «إذا دخلت الواو في مثل هذا كان أبلغ في التأكيد، كقوله: لا آتيك وإن أعطيتَني، لأنها لتفصيل نفي القبول بعد الإجمال. ولو جعلنا الواو زائدة لأوهم ذلك أنه لا يقبل ملء الأرض ذهباً في الابتداء ويقبل في غيره»[٧] .

وذكر الرازي أن بعضهم ذهب إلى زيادتها بين الفعل ومتعلقه الجار والمجرور، في نحو قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩/٢٠]، مخالفاً بذلك الفراء الذي جعلها عاطفة لفعل محذوف. ولكن

---

(١) ديوانه ٢٥٩. وكُبَيْشة: مصغر كبشة، وهو اسم امرأة.
(٢) الأخفش ٣٠٦ و٦٧٣ .
(٣) الطبري ١٢/١٦٠-١٦١ و١٧/٩٢ و٢٤/٣٦.
(٤) البحر ٣/٧٩.
(٥) الفراء ١/٢٢٦.
(٦) الزجاج ١/٤٥٠.
(٧) المجمع ٣/١٣٩.

الرازي ضعّف وجه الزيادة[١] . ونقل القرطبي عن بعضهم مثل ذلك في قوله: ﴿فَلَمّا جاءَ أَمْرُنا نَجَّيْنا صالِحاً وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنّا وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ [هود: ٦٦/١١]، إذ جعل التقدير: نجّيناهم من خزي يومئذ[٢]. ورفض ذلك أبو حيان، وعلق ((من خزي)) بمحذوف أي: نجينا صالحاً... ونجيناهم من خزي يومئذ، أو وكانت التنجية من خزي يومئذ[٣] .

وذهب القرطبي إلى زيادة الواو في جواب ((إن)) الشرطية، في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَواهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ [النساء: ١١/٤]، وجعل الكلام على: إن لم يكن له ولد ورثه أبواه، مستدلاً بذلك لحكم شرعي[٤]. وذهب إلى ذلك أيضاً بين البدل والمبدل منه في غير آية، منها قوله تعالى: ﴿وَأَثابَهُمْ فَتْحاً قَرِيباً ، وَمَغانِمَ كَثِيرَةً﴾ [الفتح: ١٨/٤٨-١٩]. والتقدير: وأثابهم فتحاً قريباً مغانم كثيرة[٥].

ونقل عن الأخفش أنه أجاز ذلك قبل الحال المفردة في قوله: ﴿وَيُعَلِّمُهُ الْكِتابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْراةَ وَالإِنْجِيلَ ، وَرَسُولاً إِلَى بَنِي إِسْرائِيلَ﴾ [آل عمران: ٤٨/٣-٤٩]. والتقدير: ويعلمه الكتاب رسولاً[٦] . ومنع ذلك أبو حيان، لأنه لا يوجد في كلامهم ((جاء زيد وضاحكاً))[٧] . كما منعه في خبر ((إنَّ)) عند بعضهم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الحج: ٢٥/٢٢]، على تقدير: إنّ الّذين كفروا يصدون، وذلك لأنه يفسد المعنى[٨] .

وذكر هو والقرطبي أن سيبويه والنحاس والبصريين، لا يجيزون زيادة الواو مطلقاً، لا في حجة ولا في قياس، وأن ذلك مذهب كوفي[٩] . وواضح أن في قوليهما تعميماً، لأن الأخفش البصري يجيز ذلك، والفراء هو صاحب المذهب.

---

(١) الرازي٢١٦/٨ و٥٤/٢٢.
(٢) القرطبي ٦١/٩.
(٣) البحر ٢٤٠/٥ .
(٤) القرطبي ٧٢/٥.
(٥) القرطبي ٢٨٧/١٦. وينظر: ٣٨٥/١ و٥٥/١٠.
(٦) القرطبي ٩٣/٤.
(٧) البحر ٤٦٤/٢.
(٨) البحر ٣٦٢/٦.
(٩) القرطبي ٦١/٩ و١٠٤/١٥ والبحر ٢٤٠/٥ و٣٦٢/٦.

وتوقف المفسرون عند بعض المواضع المشكلة التي تحتاج إلى مزيد من النظر، مثلما توقفوا في الفاء، فتكاثرت آراؤهم واشتبكت نظراتهم، وحاول كل منهم أن يجد للواو صلة بأحد الوجوه المعروفة. فقد اختلفوا في الواو التي دخلت على ((ثامنهم)) في قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ: ثَلاثَةٌ رابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ، وَيَقُولُونَ: خَمْسَةٌ سادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْماً بِالْغَيْبِ، وَيَقُولُونَ: سَبْعَةٌ وَثامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢/١٨]. فذكر الرازي أن بعضهم سماها واو الثمانية وجعلها واو استئناف، لأن السبعة عند بعض العرب عدد تام، فإذا وصلوا إلى الثمانية أدخلوا هذه الواو. وأنه استدل لمذهبه بوقوعها كذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْداً عَلَيْهِ حَقّاً فِي التَّوْراةِ وَالإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ، وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ؟ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ، التّائِبُونَ الْعابِدُونَ الْحامِدُونَ السّائِحُونَ الرّاكِعُونَ السّاجِدُونَ الآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [التوبة: ١١١/٩-١١٢]، و﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْواجاً خَيْراً مِنْكُنَّ مُسْلِماتٍ مُؤْمِناتٍ قانِتاتٍ تائِباتٍ عابِداتٍ سائِحاتٍ ثَيِّباتٍ وَأَبْكاراً﴾ [التحريم: ٥/٦٦]، و﴿حَتَّى إِذا جاؤُوها وَفُتِحَتْ أَبْوابُها﴾ [الزمر: ٧٣/٣٩] حيث وقعت في الكلمة الثامنة في الآيتين الأولين، وفي ((فتحت))، لأن أبواب الجنة ثمانية.

ونقل الرازي عن القفال[1] أنه أنكر ذلك لعدم وقوعها في نظيره[2]، وهو قوله تعالى: ﴿ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لا إِلَهَ إِلاّ هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾ [الحشر: ٢٣/٥٩]. ونسب القرطبي هذا القول إلى ابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، ونقل عن أبي بكر بن عياش[3] أن قريشاً تفعل ذلك، فتقول في عَدِّها: ستة سبعة وثمانية، فتدخل الواو في الثمانية، ونقل عن المالقي

(١) هو أبو بكر عبد الله بن أحمد الفقيه الشافعي، كان وحيد زمانه فقهاً وحفظاً وورعاً. توفي سنة ٤١٧هـ. وفيات الأعيان ٢/٢٤٩-٢٥٠.

(٢) الرازي ٢١/١٠٧ .

(٣) هو ابن سالم الأسدي الكوفي. قرأ على عاصم وروى عن إسماعيل السدي. توفي سنة ١٩٣هـ. معرفة القراء ١/١١٠.

أنه جعلها لغة فصيحة، وعن القفال أنه أيّد ذلك، ونسب القول بالرفض الذي ذكره الرازي إلى الفارسي. وبذلك تدافع النقل عن القفال.

وذكر القرطبي أنها عند النحويين واو العطف، دخلت في آخر إخبار عن عددهم لتفصّل أمرهم، ويجوز إسقاطها، وأنها لدى بعضهم حرف زائد[١]. وكان جعلها الزمخشري واو اللصوق، التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة، للدلالة على أن اتصاف الموصوف بها أمر ثابت مستقر[٢].

واختلفوا أيضاً في الواو التي دخلت عليها همزة الاستفهام. فقد جعلها الفراء في قوله تعالى: ﴿قالُوا: بَلْ نَتَّبِعُ ما أَلْفَيْنا عَلَيْهِ آباءَنا، أَوَلَوْ كانَ آباؤُهُمْ لا يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَلا يَهْتَدُونَ؟﴾ [البقرة: ٢/١٧٠] عاطفة، ولم يبين المعطوف عليه[٣]. وذهب إلى العطف أيضاً الأخفش في نحو قوله: ﴿أَإِنّا لَمَبْعُوثُونَ؟ أَوَ آباؤُنا الأَوَّلُونَ ؟﴾ [الصافات: ٣٧/١٦-١٧]، ولكنه بين أنها عاطفة على محذوف في الجواب. قال: «كأنهم قالوا: أإنّا لمبعوثون؟ فقيل لهم: نعم وآباؤكم الأولون»[٤]. وقد أجاز في مواضع أخرى إلى جانب العطف أن تكون زائدة[٥]، كقوله: ﴿وَما يَكْفُرُ بِها إِلاّ الْفاسِقُونَ ، أَوَ كُلَّما عاهَدُوا عَهْداً نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ؟﴾ [البقرة: ٢/٩٩-١٠٠]. وخالفه الطبري، فمنع زيادتها في هذا الموضع[٦]. وصحح الطبرسي مذهب العطف، وذكر أنه مذهب سيبويه وأكثر النحويين، ورفض القول بالزيادة[٧] أيضاً. وكذا فعل القرطبي، وحمل على العطف مواضع أخرى[٨].

---

(١) القرطبي ٨/٢٧١-٢٧٢ و١٠/٣٨٢-٣٨٣.

(٢) الكشاف ٢/٧١٣-٧١٤.

(٣) الفراء ١/٩٨.

(٤) الأخفش ١٨٧-١٨٨.

(٥) الأخفش ٣٢٦. وينظر: ٤٢٧ و٥٢٥ و٦٥٨-٦٥٩.

(٦) الطبري ١/٤٤١-٤٤٢.

(٧) المجمع ١/٣٧٩.

(٨) القرطبي ٢/٣٩ و٣/٢٨٨.

وإلى مثل ذلك، ذهب الزمخشري في بعض المواضع، ولكنه قدر المعطوف عليه من نفس الكلام بعد الهمزة، فقال في: ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ؟﴾ [الأعراف: ٦٣/٧]: «والواو للعطف، والمعطوف عليه محذوف، كأنه قيل: أكذبتم وعجبتم؟»[1] . وخالف الفراء في توجيه قوله: ﴿أَوَلَو كَانَ آباؤُهُمْ؟﴾، فجعل الواو حالية، وقدر لها فعلاً من معنى الكلام. أي: أيتبعونهم ولو كان آباؤهم لا يعقلون؟[2] وصنع ذلك في مواضع أخرى.

وذكر أبو حيان أن ابن عطية جعل الواو في الآية الأخيرة لعطف جملة على جملة، ثم أورد قول الزمخشري وجمع بينهما، فقال: «والجمع بينهما أن هذه الجملة المصحوبة بـ لو في مثل هذا السياق هي جملة شرطية، فإذا قال: اضرب زيداً ولو أحسن إليك. المعنى: وإن أحسن... وتجيء لو هنا تنبيهاً على أن ما بعدها لم يكد يناسب ما قبلها، لكنها جاءت لاستقصاء الأحوال التي يقع فيها، ولتدل على أن المراد بذلك وجود الفعل في كل حال، حتى في هذه الحال التي لا تناسب الفعل... فالواو... عاطفة على حال مقدرة، والعطف على الحال حال، وصح أن يقال: إنها للعطف من حيث ذلك العطف. والمعنى... إنكار اتباع آبائهم في كل حال حتى في الحال التي لا تناسب أن يتبعوا فيها، وهي تلبسهم بعدم العقل وعدم الهداية». ثم ذكر أن هذه الواو لايجوز حذفها، لئلا يختل معنى استغراق الأحوال المراد منها[3].

لقد ردّ معظم المفسرين قول ابن خالويه في واو الثمانية وجعلوها عاطفة، وأهمل بعضهم مناقشتها لضعفها، وحملوا ما جاء من الواو مسبوقاً بالهمزة على العطف أيضاً، ما خلا الأخفش الذي أجاز زيادتها أسوة بما أجازه في الفاء في مثل هذا الموضع، وما عدا الزمخشري الذي جعلها حالية وقدر لها فعلاً محذوفاً، وأبا حيان الذي لفق القول بالعطف بوجه الحال مع أنه أصر في موضع على الفصل بين هاتين الواوين، وجَعَلَ كلاً منهما قسماً أصيلاً قائماً برأسه.

---

(١) الكشاف ١١٥/٢. وينظر: ٣٢/٣.

(٢) الكشاف ٣١٣/١. وينظر: ٦٨٥/١ و٣٠٩/٣.

(٣) البحر ٤٨٠/١-٤٨١.

إنّ الأدوات الأحادية غير المختصة كثيرة الاستخدام، ومتعددة الأوجه في التركيب النحوي. وهي، بوصفها، رشيقة تقوم على حرف واحد كانت مجالاً خصباً للتصرف بالحذف والزيادة، والذكر والترك، والتأثير في أسلوب الكلام وتلوين أشكاله، ومجالاً متسعاً للخلاف وتعدد الأوجه بين المفسرين. وقد وقفنا على هذه الخلافات في كثير من استعمالاتها، ولا سيما في الأوجه المشكلة التي برزت على نحو خاص في أسلوب القرآن المعجز.

* * *

ب – الأدوات الثنائية:

وتناولوا فيها كلاً من: أَمْ وأَنْ وأَوْ وأيْ وبَلْ وكَمْ ولَوْ و لا ومَنْ وما وهَلْ ويا. وذكروا شيئاً من أحكامها، وناقشوا مسائلها على نحو لا يبتعد عن أسلوبهم في معالجة الأدوات الأحادية.

١ – أَمْ:

وهي، عند المفسرين على أربعة أوجه: فتقع عاطفة متصلة، وابتدائية منقطعة، وحرفاً زائداً، وأداة تعريف. ولكن الغالب فيها هو المتصلة والمنقطعة، وفيهما جرى نقاش المفسرين وخلافاتهم وتعدد وجهاتهم في توجيه النصوص، فضلاً عن بعض الخلاف في الوجهين الآخرين.

فالمتصلة هي التي تسبق بهمزة التسوية أو همزة الاستفهام، وتعادلهما في أداء معنييهما. وذكر الفراء أن الأكثر في «أم» المعادلة لهمزة التسوية أن تقع بين جملتين فعليتين، وأنها تقع بين جملة فعلية واسمية، كقوله: ﴿سَواءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صامِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣/٧]، وبين جملة اسمية ومفرد[١]، كقول الشاعر:[٢]

---

(١) الفراء: ٤٠١/١.

(٢) الدثر: المال الكثير. والأصارم: جمع أصرام، والأصرام جمع مفرده الصرم، وهو الفريق القليل العدد، ويريد به هنا القطعة القليلة من الإبل.

سَـواءٌ إذا مـا أَصْلَـحَ اللـهُ أَمْرَهُـمْ عَلَيْنـا أَدَثْـرٌ مـالُهُمْ أَمْ أَصـارِمُ

ونقل الزمخشري عن سيبويه أن الهمزة و «أم» جُرِّدتا في هذا الأسلوب لمعنى التسوية بعد أن كانتا للاستفهام[١]. وأوضح أبو حيان أن «أم» في هذا الموضع عاطفة، وأن الجملة بعدها في تأويل المفرد[٢].

وذكر الفراء أن «أم» تأتي متصلة عاطفة على استفهام سابق، فتفرّق معنى «أيّ». والأكثر في كلام العرب أن تسبق بالهمزة، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّماواتِ وَالأَرْضِ وَما لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلا نَصِيرٍ ، أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ؟﴾ [البقرة: ٢/١٠٧-١٠٨]. والمعنى: ألم تعلم أن الله... أم تريدون أن تسألوا رسولكم؟ ويمكن أن تسبق بـ «ما» الاستفهامية[٣]، كقوله: ﴿ما لَنا لا نَرَى رِجالاً كُنّا نَعُدُّهُمْ مِنَ الأَشْرارِ ، أَتَّخَذْناهُمْ سِخْرِيّاً أَمْ زاغَتْ عَنْهُمُ الأَبْصارُ؟﴾ [ص: ٣٨/٦٢-٦٣]. وأجاز القرطبي أن تسبق بـ «لعل» المتضمنة معنى الاستفهام[٤] في قوله: ﴿فَلَعَلَّكَ باخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثارِهِمْ ... أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كانُوا مِنْ آياتِنا عَجَباً﴾ [الكهف: ١٨/٦-٩]. وقصر ذلك أبو حيان على الهمزة، ومنع غيرها من أدوات الاستفهام، وجعل «أم» في هذه النصوص منقطعة[٥].

وإلى جانب تقدم الهمزة، اشترط أبو حيان في هذا الوجه أن تقع بين مفردين، أو بين جملتين في تقدير المفردين، وذكر أن بعض النحاة والمفسرين، ومنهم ابن عطية، ذهبوا إلى أن «أم» لا تكون معادلة للهمزة مع اختلاف الفعلين، وتكون معادلة إذا دخلت على فعل واحد، كقولك: أزيدٌ قامَ أم

---

(١) الكشاف ١/٤٧-٤٨.
(٢) البحر ١/٤٥.
(٣) الفراء ١/٧١-٧٢ و ١٣٢.
(٤) القرطبي ١٠/٣٥٦.
(٥) البحر ٧/٦٤-٦٥.

عمرٌو؟ أو أقام زيد أم عمرو؟ وخالفهم أبو حيان، وذكر إجازة سيبويه لقولهم: أضربت زيداً أم قتلته[١] ؟

وأجاز الزمخشري حذف الجملة والهمزة قبل «أم»، في نحو قوله تعالى: ﴿فَلا تَمُوتُنَّ إِلاّ وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ، أَمْ كُنْتُمْ شُهَداءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ﴾ [البقرة: ١٣٢/٢-١٣٣]. قال: «تكون «أم» متصلة على أن يقدر قبلها محذوف، كأنه قيل: أتدعون على الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء؟...»[٢].

وجعل الرازي هذا الوجه مطرداً في المتصلة يوازي الذكر، وحمل عليه بضعة نصوص قرآنية[٣] . ووافقهما في بعض ذلك القرطبي والبيضاوي[٤]، وخالفها الطبرسي وأبو حيان وجعلا «أم» منقطعة[٥] .

وذكر الرازي أن بعضهم أجاز حذف الجملة المعطوفة بعدها، ووقف على «أم» في قوله تعالى: ﴿أَفَلا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنا خَيْرٌ مِنْ هَـذا﴾ [الزخرف: ٤٣/٥١-٥٢]، وقال: « التقدير: أفلا تبصرون أم تبصرون، ولكنه اكتفى فيه بذكر «أم» كما تقول لغيرك: أتأكل أم، تقتصر على ذكر كلمة «أم» إيثاراً للاختصار[٦]. ونص القرطبي على أن هذا الوجه قراءة، ونسبها إلى يعقوب الحضرمي[٧]. وقد حمل المفسرون على «أم» المتصلة عدداً من النصوص القرآنية[٨].

أما المنقطعة، فهي عند الفراء التي ينوى بها الابتداء في كلام متصل بما قبله. وتكون للاستفهام، كقوله تعالى: ﴿وَما كانَ هَذا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ

---

(١) البحر ٤١٠/٧.
(٢) الكشاف ١٩٣/١.
(٣) الرازي ١٩/٩ و ١٣٠/١٠ و ٢١٨/٢٧-٢١٩ و ٦٩/٢٨.
(٤) ينظر: القرطبي ٢٤٩/٥ و ٣٤٤/٨ و ٣٢٢/٩ و ٢٧٨/١١ و ١٦٥/١٦ والبيضاوي ٣٢-٣٣.
(٥) ينظر: المجمع ٣٠/٥ والبحر ١٣٩/٢-١٤٠ و ٦٥/٣-٦٦.
(٦) الرازي ٢١٨/٢٧-٢١٩.
(٧) القرطبي ١٠٠/١٦.
(٨) ينظر: الفراء ٣٥/٣ والمجاز ١٨٦/٢ والأخفش ١٨٢ والطبري ٥٧٣/١ والكشاف ١٠٣/٤ و ٢٥٨ والرازي ٧٤/٤ والبيضاوي ٢٥.

وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾ [يونس: ١٠/٣٧-٣٨]. قال: «يستفهم بها فتكون على جهة النسق والذي ينوى بها الابتداء، إلا أنه ابتداء متصل بكلام». وقد أكد شرط تقدم كلام قبلها. «ولو كان ابتداء ليس قبله كلام، كقولك للرجل: أعندك خير؟ لم يجز ها هنا أن تقول: أم عندك خير. ولو قلت: أنت رجل لا تنصف أم لك سلطان تدل به، لجاز ذلك إذ تقدمه كلام فاتصل به»[١].

وذكر الرازي أن الكلام في المنقطعة، يجوز أن يكون بالاستفهام وأن يكون بالخبر[٢]. وبين أبو حيان أنها كل «أم» انخرم فيها شرطا المتصلة السابقان أو أحدهما[٣]. وكان ذكر الأخفش دخولها على «مَن» الاستفهامية، في نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّماءِ وَالأَرْضِ أَمْ مَنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالأَبْصارَ؟﴾ [يونس: ١٠/٣١]، وعلى «هل» في نحو قول زفر بن الحارث[٤]:

أبا مالِكٍ، هَلْ لُمْتَنِي مُذْ حَضَضْتَنِي عَلى القَتْلِ، أَمْ هَلْ لامَنِي، لَكَ لائِمُ؟

وعلل ذلك بأن «من» و «هل» ليستا للاستفهام في الأصل، و «أم» دخلت عليهما لمعنى لابد منه[٥].

وقد أوضحوا الدلالات المختلفة لأم المنقطعة، وحملوا عليها وعلى المتصلة مجموعة من النصوص. وكثيراً ما أجازوا الوجهين في الواحد منها[٦]، من دون أن يفصلوا بينهما. وكان هذا الأسلوب لديهم مجالاً واسعاً للخلاف، وقلما اتفقوا في تقرير أحدها، وذلك انطلاقاً من اختلاف وجهات نظرهم في حدود كل منها.

---

(١) الفراء ١/٧١ و ١٣٢.
(٢) الرازي ٦/١٨.
(٣) البحر ١/٣٤٦.
(٤) الكتاب ٣/١٧٦.
(٥) الأخفش ٥٦٩.
(٦) ينظر: الفراء ١/٧١-٧٢ والكشاف ١/١٥٨ و ١٩٢-١٩٣ و ١٩٧ و ٤/٢٥٨ والرازي ٤/٧٤ و٨٨ و ١٠/١٣٠ و ١٧/٢١٨-٢١٩ والقرطبي ٢/١٤٦-١٤٧ و ١٦/١٦٥ والبيضاوي ٢٥ و٣٢-٣٣ والنسفي ١/٩٣ والبحر ١/٣٤٤-٣٤٥ و ٢/١٣٩-١٤٠.

أما مذهب زيادتها، فقول نقله الأخفش عن أبي زيد الأنصاري، هو أن بعض العرب قد يزيد «أم» في الكلام، وأن أعرابياً فصيحاً ذكر له من ذلك قول الراجز[1]:

يا دَهْرُ، أَمْ كانَ مَشْيِي رَقَصا بَلْ قَدْ تَكُونُ مِشْيَتِي تَوَقُّصا

والتقدير: يا دهر، كان مشيي رقصاً. وذكر الأخفش أن بعضهم ذهب إلى زيادتها في قوله تعالى: ﴿أَفَلا تُبْصِرُونَ ، أَمْ أَنا خَيْرٌ مِنْ هَـذا﴾ [الزخرف: ٥١/٤٣-٥٢]، وجعل ذلك لغة أهل اليمن الذين يزيدونها في كل كلام. وقد أنكره الأخفش مثلما أنكر ما رواه أبو زيد.

وذكر الأخفش أن أهل اليمن يجعلون «أم» حرف تعريف مكان «أل»، فيقولون: رأيت امرَجُلَ، وقامَ امرَجُلُ. يريدون: الرجل[2].

٢– أنْ:

ونريد به حرف التفسير، الذي ليس له موضع من الإعراب، كما نُقِلَ عن سيبويه[3]، والاستخدام الذي لم يقر به الكوفيون، كما أشار أبو حيان[4]. وقد اشترط فيه هذا الأخير شرطين، هما: أن يتقدمه معنى القول، وأن يكون بعده جملة تامة، كقوله تعالى: ﴿قُلْ تَعالَوْا أَتْلُ ما حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلاّ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً﴾ [الأنعام: ١٥١/٦]، لأن «تلا» فيه معنى القول[5].

والفراء الكوفي عرض لهذا الوجه وسماه باسمه، وأجاز وقوعه بعد فعل القول وما في معناه، نحو قوله تعالى: ﴿ما قُلْتُ لَهُمْ إِلاّ ما أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧/٥]. قال: فتحت «أنْ»، لأنها مفسرة لـ «ما»، و «ما» قد

(١) التوقّص: تقارب الخطو.

(٢) الأخفش ١٨٢–١٨٣.

(٣) القرطبي ١١٣/٢ و ٢١٤/١٠.

(٤) البحر ١١٨/١ و ١٢٢/٥.

(٥) البحر ٢٤٩/٤–٢٥٠. وينظر: ٣٠٠/٤ و ٣٦٣–٣٦٤.

وقع عليها فعل القول، وموضعها نصب. ولكنه جعل لـه موضعاً من الإعراب وعدّه حرفاً مصدرياً، لأنه أردف يقول: «ومثله في الكلام: قد قلت لك كلاماً حسناً أن أباك شريف وأنك عاقل، فتحت أنَّ لأنها فسرت الكلام، والكلام منصوب»[١]. وسوف نعرض لهذا الأمر في حينه[٢]، إن شاء الله.

أما الأخفش فنص على وقوع «أنْ» بمعنى «أيْ» التفسيرية، وحمل عليها غير نص من القرآن، ولكنه لم يذكر له قيداً ولا شرطاً[٣]. من ذلك قوله تعالى: ﴿وَانْطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا﴾ [ص: ٦/٣٨]. وكذا فعل الزجاج[٤].

وأما الزمخشري فإنه ذكر شرط تقدم معنى القول وألحّ عليه، وحمل على «أنِ» التفسيرية عدداً من الآيات، كقوله تعالى: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبالِ بُيُوتاً﴾ [النحل: ٦٨/١٦]. قال: «هي أنِ المفسرة، لأن الإيحاء فيه معنى القول»[٥]. ولكنه أجاز في أحد النصوص وقوعها بعد لفظ القول بعد حمله على معناه، وذلك في قوله تعالى: ﴿ما قُلْتُ لَهُمْ إلاّ ما أَمَرْتَنِي بِهِ: أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧/٥]. قال: «يحمل فعل القول على معناه، لأن معنى ما قلت لهم إلا ما أمرتني به: ما أمرتهم إلا بما أمرتني به، حتى يستقيم تفسيره»[٦].

وذكر أبو حيان أن بعض المفسرين أجاز حذف الفعل الذي فيه معنى القول قبل «أنْ»، في نحو قوله تعالى: ﴿وَأَلَنّا لَهُ الْحَدِيدَ، أَنِ اعْمَلْ سابِغاتٍ﴾ [سبأ: ٣٤/١٠-١١]، وجعل التقدير: وأمرنا أنِ اعمَلْ سابِغاتٍ، وأن الحوفي أجاز فيها

---

(١) الفراء ١/٤٧١-٤٧٢.

(٢) ينظر: ص ٤٠٤-٤٠٦ من هذا الكتاب.

(٣) الأخفش ٢٩٣. وينظر: ٥١٨ و ٥١٩.

(٤) الزجاج ١/٤٣٢.

(٥) الكشاف ٢/٦١٨. وينظر: ١/١٥٩ و ٢/٧٨ و ١٧٤ و ٣٢٧ و ٣٦٤ و ٣٧٨ و ٦١٨ و ٦٥٧ و٣/٦٢ و ١٥٢ و ٣٤٩ و ٤٧٠ و ٤/٢٧٤ و ٦١٥.

(٦) الكشاف ١/٦٩٤-٦٩٥. والسابغات: الدروع الطويلة.

وقوع «أنْ» بعد فعل ليس فيه معنى القول. وهو «ألنّا». ولكن أبا حيان رفض هذين الوجهين، وبين أن لا ضرورة تدعو إلى ذلك[١].

٣- أَوْ:

وعرض المفسرون لبعض خصائص هذه الأداة وجوانبها، فأجاز الفراء العطف بها على المبتدأ الذي خبره «سواء»، إذا كان المعنى في تأويل الجزاء، كقول الشاعر[٢]:

سَواءٌ عَلَيْكَ النَّفْرُ أَوْ أَنْتَ بائِتٌ بِأَهْلِ القِبابِ مِنْ نُمَيْرِ بْنِ عامِرِ

وعلل ذلك بقوله: وجاز فيها «أو» لقوله «النّفر»، لأنك تقول: سواء عليك الخير والشر. ويجوز مكان الواو «أوْ»، لأن المعنى جزاء، كما تقول: اضربه قام أو قعد. و«أو» تذهب إلى معنى العموم كذهاب الواو[٣].

وذكر أن الأصل ألا تقع «إمّا» موقع «أو»، ولا تدخل «أو» على «إمّا». ولكن ربما استعملت العرب «إمّا» مكان «أو» لتآخيهما في المعنى، فقالت: عبد الله يقوم وإمّا يقعد. وقال الفرزدق[٤]:

فَكَيْفَ بِنَفْسٍ كُلَّما قُلْتُ أَشْرَفَتْ عَلى البُرْءِ مِنْ دَهْمَاءَ هِيضَ انْدِمالُها؟

تُهاضُ بِدارٍ قَدْ تَقادَمَ عَهْدُها وَإِمّا بِأَمواتٍ أَلَمَّ خَيالُها

فوضع «وإمّا» في موضع «أو»[٥].

وأجاز الأخفش حذف «أو» لدلالة معنى الكلام عليها. تقول: أعطه درهماً درهمين ثلاثة. أي: أو درهمين أو ثلاثة. وحمل على ذلك قوله تعالى: ﴿قُمِ

(١) البحر ٣/٥٠٤.
(٢) النفر: هو اليوم الثاني من أيام التشريق.
(٣) الفراء ١/٤٠١.
(٤) ديوانه ٦١٨. ومن دهماء: أي من حب هذه المرأة. وهيض: كسر بعد جبر.
(٥) الفراء ١/٣٩٠.

اللَّيْلَ إلاّ قَلِيلاً ، نِصْفَهُ أَوِ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلاً ، أَوْ زِدْ عَلَيْهِ﴾ [المزمل: ٧٣/٢-٤] والتقدير: أو نصفه أو زد عليه[١] .

وأجاز فيها أيضاً عود الضمير على المعطوف والمعطوف عليه معاً، إذا كانت بمعنى الواو[٢]، وذلك في قوله تعالى: ﴿إنْ يَكُنْ غَنِيّاً أَوْ فَقِيراً فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِما﴾ [النساء: ١٣٥/٤]. وبيّن الزمخشري أن الأصل في «أو» أن يعود الضمير على أحد المتعاطفين، وأنه عاد في هذه الآية على ما دل عليه قوله: ﴿إنْ يَكُنْ غَنِيّاً أَوْ فَقِيراً﴾ ولم يعد على المذكور، فثنّى ولم يفرد[٣]. ونقل أبو حيان عن ابن عصفور أنه جعل هذا الوجه من الشذوذ في عودة الضمير بين حروف العطف، لا يقاس عليه، ونقل عن الفراء أن العرب تجيز عودة الضمير عليهما جميعاً. ولكنه رد قول ابن عصفور مبيناً أنه لا مجال للقول بالشذوذ في هذه الآية، وأن عودة الضمير إما أن تكون على المعطوف عليه، كقوله تعالى: ﴿وَإذا رَأَوْا تِجارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْها﴾ [الجمعة: ١١/٦٢]، وإمّا أن تكون على المعطوف، كقراءة ابن أبي عبلة للآية نفسها (إليه). ولا يجوز أن يعود عليهما معاً[٤].

٤– أَيْ:

وهي حرف له استخدامان، فتقع تفسيرية وأداة نداء. حيث ذكر الأخفش أن «أي» التفسيرية هي التي تكون «أنْ» بمعناها[٥]. وبين أبو حيان أن «أيْ» تختلف و «أنْ» في بعض الأمور، منها أنها تقع بعد المفرد والجملة، التي فيها معنى القول وغير معنى القول[٦]. وأشار الزمخشري إلى أن «أيْ» تكون لنداء القريب، كالهمزة[٧].

---

(١) الأخفش ٧١٦.
(٢) الأخفش ٤٥٥.
(٣) الكشاف ٥٧٥/١.
(٤) البحر ٣٢٢/٢ و ٣٧٠/٣ و ٢٦٨/٨-٢٦٩.
(٥) الأخفش ٢٩٣ و ٥١٨ و ٥١٩.
(٦) البحر ٢٥٠/٤.
(٧) الكشاف ٨٩/١.

٥- بَلْ:

وتناولوا بعض خصائصها النحوية، وأوسعوا القول في معانيها ودلالاتها، من غير أن يوضحوا طبيعتها النحوية. وكان أبو حيان الوحيد الذي أشار إلى أنها تكون عاطفة. وما نريده ها هنا هو ذكر هذه الخصائص تاركين التفصيل في معانيها إلى مكانه.

فالفراء ذكر أن «بل» رجوع عما أصاب أول الكلام، نحو قولك: لم يقم أخوك بل أبوك، وأنها تشبه «لكن» الاستدراكية، إلا أن الواو لا تدخل عليها[1] . ويجوز أن تقطع ما بعدها على تقدير مبتدأ محذوف، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا: اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَداً، سُبْحَانَهُ، بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦/٢١]. والتقدير: بل هم عباد مكرمون[2].

والأخفش نقل عن بعضهم أن «بَلْ» قد تقع موقع «إنَّ» فيتلقى بها القسم[3]، كقوله تعالى: ﴿ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ ، بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ ﴾ [ص: ٣٨/١-٢]. وذكر الطبري أن بعض النحاة ذهب إلى أن «بل» اكتُفيً بها في هذا الموضع من جواب القسم، لأنها دليل على تكذيب الكفار. وجواب القسم محذوف. وتقدير الكلام: والقرآن ذي الذكر، ما الأمر كما قلتم، بل أنتم في عزة وشقاق. ورأى الطبري أنه ما دامت «بل» قد دلت على التكذيب وحلت محل الجواب فيجب أن يستغنى بها عن الجواب، ولا حاجة إلى تقديره إذ عرف المعنى[4] .

وذهب الأخفش إلى أن العرب قد يضعون هذه الأداة في موضع «رب» كما يضعون «الواو»، من غير أن تعمل عملها[5]، كقول سور الذئب[6] :

(١) الفراء ١/٤٦٥.
(٢) الفراء ٢/٢٠١.
(٣) الأخفش ١٧٠.
(٤) الطبري ٢٣/١١٩.
(٥) الأخفش ٤٨٥.
(٦) اللسان (حجف). والجوز: الوسط. والتيهاء: مفازة يتيه فيها السالك. والحجفة: الترس، وأبدلت الهاء فيها تاء في الوقف. والبيتان ملفقان من عدة أبيات.

ما بَالُ عَيْنٍ، عَنْ كَراها قَدْ جَفَتْ؟ مُسْبِلةً تَسْتَنُّ لَمّا عَرَفَتْ
داراً لِلَيْلَى بَعْدَ حَوْلٍ قَدْ عَفَتْ بَلْ جَوزِ تَيْهاءَ، كَظَهْرِ الحَجَفَتْ

وأنهم قد يقطعون بها كلاماً مستقلاً، ويستأنفون آخر، كأن ينشد الرجل الشعر، فلا يجعلها في البيت ولا في وزنه[١]، كقول العجاج[٢]:

بَلْ، ما هاجَ أَحْزاناً وَشَجْواً قَدْ شَجا

وخالفه في هذا الوجه الطبري، وأنكر ذلك في كلام العرب[٣].

ونقل أبو حيان عن أبي حاتم السجستاني، أنه أجاز أن تقع «بل» موقع «أم» العاطفة، وأن تسبق الاستفهام فتكون معادلة لها، لأن حروف العطف يقوم بعضها مقام بعض، كقراءة ابن عباس: (بَلى أَدَّرَكَ عِلْمُهُمْ فِي الآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْها) [النمل: ٦٦/٢٧]. فـ «بلى» إيجاب لما نفي قبل، ثم استؤنف بعدها الاستفهام في قوله «أدرك» وعودل بقوله: «بل هم في شك منها». أي: هم في شك منها. وأنكر ذلك أبو حيان[٤].

ونُقل عن أبي بكر الأنباري (ت ٣٢٨ هـ)، أنه أجاز أن يكون «يقيناً» من قوله تعالى: ﴿وَما قَتَلُوهُ يَقِيناً ، بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٧/٤-١٥٨]. معمولاً لـ«رفعه». فخالفه، وذكر أن الخليل نص على خطأ ذلك، لأنه لا يعمل ما بعد «بَلْ» فيما قبلها[٥]. وذكر أبو حيان أن «بل» لا بد أن يتقدمها كلام حتى يصير في حيز عطف الجمل، وحمل على ذلك ما جاء منها بعد فعل القول، وقدر لها جملة محذوفة. من ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذا قِيلَ لَهُمُ: اتَّبِعُوا ما أَنْزَلَ

(١) الأخفش ١٧٠-١٧١.
(٢) ديوانه ٣٤٨.
(٣) الطبري ٩٦/١.
(٤) البحر ٩٣/٧.
(٥) البحر ٣٩١/٣.

اللَّهُ، قالُوا: بَلْ نَتَّبِعُ ما أَلْفَيْنا عَلَيْهِ آباءَنا﴾ [البقرة: ٢/١٧٠]. قال: «وبل ها هنا عاطفة جملة على جملة محذوفة. التقدير: لا نتبع ما أنزل الله، بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا»[١].

٦- كَمْ:

وهي، كما يذكر الرازي، اسم مبهم موضوع للعدد مبني على السكون، وبني لتضمنه معنى حرف الاستفهام. ويستعمل في المقادير، إما لاستبانتها فتكون استفهامية، كقولك: كم رجلاً جاءك؟ وإما لبيانها على الإجمال فتكون خبرية، كقولك: كم رجل أكرمني[٢] !

وذهب الفراء إلى أن الاستفهامية هي الأصل في الاستخدام، وأن الخبرية فرع عليها[٣]. وأجاز في الخبرية أن تقع فاعلاً، في نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ؟!﴾ [السجدة: ٣٢/٢٦]. والتقدير: أو لم تهدهم القرون الهالكة؟[٤] ومفعولاً في قوله: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ؟!﴾ [يس: ٣٦/٣١]. والعامل فيها «يروا»[٥] .

أمّا الاستفهامية فأجاز أن يعمل فيها ما بعدها، إذا كانت مسبوقة بفعل قلبي، على نحو الآية السابقة، التي أجاز فيها أن تكون «كم» استفهامية والعامل فيها «أهلكنا». قال: إذا كان قبل ... «كم» «رأيت» وما اشتق منها أو العلم وما اشتق منه، وما أشبه معناهما، جاز أن توقع ما بعد «كم»... عليها[٦].

وخالفه في ذلك الزمخشري، فمنع عمل ما قبلها فيها، وبين أن لهذه الأداة الصدارة سواء أكانت استفهامية أم خبرية، لأن الخبرية أصلها الاستفهام،

---

(١) البحر ١/٤٨٠. وينظر: ٢/٢٩٢ و ٥/٢٨٩ و ٣٣٧ و ٤٦١ و ٦/٣٢٤ و ٤١٨ و ٧/١٧١.

(٢) الرازي ٢/٦ و ٢٨/٣٠٥.

(٣) الفراء ١/١٦٩.

(٤) الفراء ٢/٢٣٣.

(٥) الفراء ٢/٣٧٦.

(٦) الفراء ٢/٣٧٦.

وأدوات الاستفهام لها الصدارة، وجعل فاعل «يهدي» في الآية ما دل عليه قوله «كم أهلكنا». والتقدير: أو لم يهد لهم كثرة إهلاكنا القرون؟[١]

وذكر الرازي أن «كَمِ» الاستفهامية يدخل عليها حرف الجر، فتقول: إلى كم تصبر؟ وفي كم يومٍ جئت؟ وبكم رجل مررتَ؟[٢] وذكر أبو حيان أن جواز إضافتها هو مذهب أبي إسحاق الزجاج[٣].

وعُني المفسرون بمميز «كَمْ» في الاستخدامين، فناقشوا وجهه النحوي وحالاته، فذكر الفراء أن مميز الاستفهامية منصوب كما نصب مميز العدد[٤]. وبين الرازي أن ذلك هو الأكثر في لغة العرب، وأن بعضهم يجره بـ «مِنْ»، كقوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ: كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ؟﴾ [البقرة: ٢/٢١١]، ويجعل الجار والمجرور في محل نصب تمييزاً[٥].

أما مميز الخبرية، فبين الفراء أنه يأتي مجروراً بـ «مِنْ» كقوله تعالى: ﴿كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ!﴾ [البقرة: ٢/٢٤٩]. وإذا حذف «من» جاز جره ونصبه، سواء أكان الفعل المتعدي بعدها قد استوفى مفعوله، كما هو الأمر في الآية السابقة، أم لم يستوفه، كقوله: كم رجل كريم قد رأيت! وكم جيشاً جراراً قد هزمت! ويجوز أن يرفع، إذا كان الفعل بعده قد استوفى مفعوله. قال: «وجاز أن تعمل الفعل فترفع به النكرة، فتقول: كَمْ رجلٌ كريمٌ قد أتاني! ترفعه بفعله». أي يرفع المبتدأ «رجل» بالخبر «أتاني». وقد جعل من جواز الأوجه الثلاثة الرواية المثلثة في «عَمّة»، من قول الفرزدق[٦]:

---

(١) الكشاف ٣/٥١٦ و ٤/١٣. وينظر: ٣/٣٦ و ٣٠٠.

(٢) الرازي ٢٨/٣٠٥.

(٣) البحر ٣/٩٨.

(٤) الفراء ١/١٦٩.

(٥) الرازي ٦/٢.

(٦) ديوانه ٤٥١. والفدع: اعوجاج وعيب في القدم. والعشار: جمع العشراء، وهي الناقة التي مضى على لقائها الفحل عشرة أشهر.

كَـمْ عَمّـةٍ، لَـكَ يَـاجَرِيرُ وَخالـةٍ فَدْعـاءَ قَـدْ حَلَبَـتْ عَلَـيَّ عِشـارِي!

وعلل ذلك بقوله: فمن نصب كان أصل «كَمِ» الاستفهام، وما بعدها من النكرة مفسر كتفسير العدد، فتركناها في الخبر على جهتها وما كانت عليه في الاستفهام... ومن خفض، قال طالت صحبة «مِنْ» للنكرة في «كَمْ»، فلما حذفناها أعملنا إرادتها فخفضنا، كما قالت العرب إذا قيل لأحدهم: كيف أصبحت؟ قال: خيرٍ. عافاك الله. فخفض، يريد: بخير. وأما من رفع، فأعمل الفعل الآخر ونوى تقديم الفعل، كأنه قال: كم قد أتاني رجلٌ كريم... فرفع على نية تقديم الفعل. وإنما جعلت الفعل مقدماً في النية، لأن النكرات لا تسبق أفاعيلها[1]. فهو يرى أن وجه الجر على تقدير «مِنِ» المحذوفة. وهذا يعني أن الأصل في مميز الخبرية أن يكون مجروراً بها.

وبين الرازي أن الجر بـ «مِنْ» هو الأكثر في لغة العرب، وأن قليلاً منهم ينصبه. وهو يأتي مفرداً أو جمعاً، كقولك: كَمْ من رجالٍ خدمتهم[2]! وأوضح أبو حيان أنه لم يأت في القرآن الكريم إلاّ علىَ وجه الكثرة ولغة العرب المطردة، مع كثرة استخدام «كم» الخبرية فيه[3].

٧– لَوْ:

ولها استخدامات متعددة، ولكنهم بينوا أن الأكثر فيها أن تكون شرطية. ثم اختلفوا في طبيعة هذا الوجه وما يفيده، وحاولوا تحرير مسائله. فأوضحوا معظم خصائص الأداة وأحكامها وعلاقتها بالتركيب في مجمل الاستخدامات.

فالشرطية، عند الزجاج، حرف امتناع لامتناع، كقولك: لو أتيتَني لأكرمتُك، إذ امتنع الإكرام لامتناع الإتيان[4]. وعند الطبرسي أداة تعليق للفعل

---

(١) الفراء ١/١٦٨–١٦٩.

(٢) الرازي ٢/٦ و ٢٨/٣٠٥.

(٣) البحر ٤/٢٦٤.

(٤) الزجاج ١/٢٠٥–٢٠٦.

الثاني بالأول، يجب الثاني بوجوبه وينتفي بانتفائه[١]. وذكر أبو حيان أنها حرف مهمل لايقع الجزم به[٢].

وذكر الزمخشري أن «لو» يأتي بعدها الفعل الماضي، وإذا جاء المضارع ردته إلى معنى المضي، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلائِكَةُ...﴾ [الأنفال: ٥٠/٨]. أي: ولو عاينت وشاهدت[٣]. وذهب ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) إلى أن «لو» قد تجعل الماضي بعدها بمعنى المستقبل، كقوله تعالى:﴿ وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعافاً خافُوا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء :٩/٤]، لأن «لو» هنا بمعنى «إنْ» الشرطية. أي: ليخشَ الذين إن تركوا من خلفهم ... وأضاف أنه لو جاء بعد «لو» هذه مضارع، لكان مستقبلاً أيضاً. وخالفه أبو حيان موضحاً أن «لو» لا تكون للمستقبل بمعنى «إنْ»، إلا إذا دلت على ذلك قرينة، كما هو الأمر في قول الشاعر:

لا يُلْفِكَ الرّاجُوكَ إلاّ مُظْهِراً   خُلُقَ الكَرِيمِ، وَلَوْ تَكُونُ عَدِيما

لأن جواب «لو» فيه محذوف مستقبل لاستقبال مادل عليه، وهو قوله: «لايُلفك»[٤].

وبين الفراء أن الأصل في جوابها أن يكون ماضياً. تقول: لو قمتَ لقمتُ، ولا تقول: لو قمتَ لأقومَنَّ. ولكن قد تقع موقع «لئن» فتدل على المستقبل، فتجاب بجوابها[٥]. قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣/٢]. وخالفه الزجاج، لأن معنى «لو» و «لئن» مفترق، وجعل «لو»

---

(١) المجمع ١٢٦/٨.
(٢) البحر ٨٨/١ و ١٧٧/٣.
(٣) الكشاف ٢٨٨/٢.
(٤) البحر ١٧٧/٣-١٧٨.
(٥) الفراء ٨٤/١.

في الآية للماضي، وقدر حذف جوابها. أي لأثيبوا[١] . وعزا الرازي قول الزجاج إلى سيبويه[٢]، فيما أضاف القرطبي شرط الوقوع في الماضي من جوابها[٣].

وأوضح الزمخشري أن «لو» تحتاج في جوابها إلى اللام، لتكون علماً على تعلق فعلها الأول بالثاني، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنا لَرَفَعْناهُ بِها﴾ [الأعراف: ١٧٦/٧]. ويجوز أن تحذف لشهرتها ومعرفة السامع لها. قال: «إنّ لو لما كانت داخلة على جملتين، معلقة ثانيتهما بالأولى تعلق الجزاء بالشرط ولم تكن مخلصة للشرط، وإنما سرى فيها معنى الشرط اتفاقاً من حيث إفادتها في مضموني جملتيها أن الثاني امتنع لامتناع الأول، افتقرت في جوابها إلى ما ينصب علماً على هذا التعلق، فزيدت هذه اللام، لتكون علماً على ذلك. فإذا حذفت بعدما صارت علماً مشهوراً مكانه، فلأن الشيء إذا علم وشهر موقعه وصار مأنوساً به، لم يبال بإسقاطه عن اللفظ، استغناء بمعرفة السامع»[٤]. وقد سبق أن فصلنا القول في مواطن ذكر هذه اللام وحذفها.

وذكر الزمخشري أن «لو» تدخل على الأفعال دون الأسماء، وإذا جاء بعدها اسم، كقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذاً لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفاقِ﴾ [الإسراء: ١٠٠/١٧]، وجب تقدير فعل له، على شريطة التفسير. والتقدير: لو تملكون تملكون... وقد أبدل من الضمير المتصل الفاعل، وهو «الواو» ضمير منفصل لسقوط مايتصل به[٥]. وعلل الرازي دخولها على الأفعال بأن الاسم يدل على الذوات، بينما الفعل يدل على الآثار والأحوال، و«لو» تطلبها[٦] . وبين القرطبي أنها إذا دخلت على «أنَّ»، فالمصدر المؤول

---

(١) الزجاج ٢٠٥/١-٢٠٦.
(٢) الرازي ١٢٥/٤.
(٣) القرطبي ١٦١/٢.
(٤) الكشاف ٤٦٦/٤.
(٥) الكشاف ٦٩٦/٢.
(٦) الرازي ٦٢/٢١-٦٣.

هو الفاعل للفعل المحذوف، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٢/١٠٣]. والتقدير: لو وقع إيمانهم...[١]

وذكر أبو حيان أنها قد تدخل على الجملة الاسمية المؤلفة من مبتدأ وخبر، لضرورة الشعر[٢]، كقول عدي بن زيد[٣]:

لَوْ بِغَيْرِ الماءِ حَلْقِي شَرِقٌ، كُنْتُ كَالغَصّانِ بِالماءِ اعْتِصارِي

وذهب الفراء إلى أنّ «لو» تقع حرفاً مصدرياً مثل «أنْ» ويقع الفعل «وَدَّ» عليها، كقولهم: وددت لو ذهبت عنا[٤]. وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ﴾ [النساء: ٤/١٠٢]. ورأى النسفي أن «لو» هاهنا نائبة عن «أنْ»، وأنها تؤول مع الفعل بعدها بمصدر يقع مفعولاً لـ«ود»[٥].

وأضاف الفراء أن العرب قد تجمع بين «لو» هذه و «أنَّ» المصدرية[٦] أيضاً، في نحو قوله تعالى: ﴿تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَداً بَعِيداً﴾ [آل عمران: ٣/٣٠]. واستبعد ذلك أبو حيان، لأن الحرف المصدري عنده لا يباشر مثله إلا قليلاً، وجعل «لو أن» وما يليها مفعولاً لـ «تود»[٧]. و«لو» شرطية، على تقدير حذف جوابها.

وبين الأخفش أن «لو» تكون للتمني بمعنى «لَيتَ» فتجاب بالفاء[٨]، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء:

---

(١) القرطبي ٢/٥٦.
(٢) البحر ٧/١٩١.
(٣) ديوانه ٩٣. والاعتصار: شرب الماء قليلاً قليلاً، لتزول الغصة.
(٤) الفراء ١/١٧٥.
(٥) النسفي ١/٧٣.
(٦) الفراء ١/١٧٥.
(٧) البحر ٢/٤٣٠.
(٨) الأخفش ٢٣٠-٢٣١. وينظر: الكشاف ١/٢١٢ و ٣/٣٢٣.

١٠٢/٢٦]. وأبى أبو حيان أن يكون هذا الوجه قسماً في «لو»، وجعلها في الآية ونحوها أداة استلزام لما كان سيقع لوقوع غيره، أشربت معنى التمني، واستدل لمذهبه بقول مهلهل بن ربيعة(١):

فَلَوْ نُبِشَ المَقابِرُ عَن كُلَيبٍ فَتُخبِرَ بالذَّنائِبِ أيُّ زِيرِ

بِيَومِ الشَّعثَمَينِ لَقَرَّ عَيناً وكَيفَ لِقاءُ مَنْ تَحتَ القُبُورِ؟

إذ وقعت اللام في جوابها في البيت الثاني بعد وقوع الفاء في جوابها في الأول(٢). وأوضح أبو حيان أن «لو» هذه التي تجاب بالفاء موضع لايجزم فعل الجواب فيه إذا سقطت الفاء، ويجب أن يستثنى من جواز الجزم إلى جانب جواب النفي. والسبب في ذلك يرجع إلى أن إشرابهما معنى التمني ليس أصلها، وأن ذلك للحمل على حرف التمني «ليت». والجزم في جواب «ليت» بعد حذف الفاء إنما هو لتضمنها معنى الشرط، أو لدلالتها على كونه محذوفاً بعدها، فصارت «لو» فرع فرع، فضعف الجزم في جوابها بعد الحذف(٣).

وذكر أبو حيان أن «لو» قد تكون بمعنى «إنْ» لاستقصاء الأحوال التي يقع فيها الفعل ، وللدلالة على المراد وجوده في كل حال، حتى في الحال التي لا تناسب الفعل، كقولك: رُدُّوا السائل، ولو بشق تمرة(٤). وقال في موضع آخر: «لو تأتي منبهة على أن ما قبلها جاء على سبيل الاستقصاء، وما بعدها جاء تنصيصاً على الحالة التي يظن أنها لا تندرج فيما قبلها»(٥) . وجعل منها قوله تعالى: ﴿ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَباً وَلَوِ افْتَدَى بِهِ ﴾ [آل عمران: ٩١/٣].

(١) الأصمعيات ١٥٤. والذنائب والشعثمان: اسما موضوعين.
(٢) البحر ٣٧٤/١.
(٣) البحر ٣٧٤/١.
(٤) البحر: ٤٨١/١ و٢٩٩/٣.
(٥) البحر: ٥٢١/٢ . وينظر: ١٦٥/٢ و٢٩٩/٣.

إنّ هذه الأداة عند المفسرين حرف تعليق للماضي، وقد تكون للمستقبل، وتقع في جوابها اللام وتحذف أحياناً، وتلزم الدخول على الأفعال. وتكون حرفاً مصدرياً أحياناً، وأداة تمن، وحرفاً لاستقصاء الأحوال، وهو ما نعبر عنه بالوصلية التعميمية.

٨– لا:

وتقع في هذا الجانب حرف نفي وحرف عطف، فلا تعمل نصباً أو رفعاً أو جزماً فيما بعدها من الأسماء والأفعال، بل يبقى ما يليها على بنائه أو إعرابه. ولها بعض الأحكام، يرتبط معظمها بالحذف والزيادة. أما العطف فعرض له أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿وَفاكِهَةٍ كَثِيرَةٍ ، لا مَقْطُوعَةٍ وَلا مَمْنُوعَةٍ ﴾ [الواقعة: ٥٦/٣٢-٣٣]، حيث بين أَنّ «لا» الأولى لا تعمل وأنها لمعنى الموالاة[١] .

وأما النفي، فذكر الفراء أنها تستخدم في جواب الاستفهام، الذي لا يكون فيه نفي[٢] . وتكون ردّاً لكلام سابق، كقولك: لا واللهِ لا أفعلُ ذاكَ، وكقوله تعالى: ﴿لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيامَةِ﴾ [القيامة: ٧٥/١]. قال: «جعلوا لا، وإن رأيتها مبتدأة، ردّاً لكلام قد كان مضى. فلو ألقيت «لا» مما ينوى به الجواب، لم يكن بين اليمين التي تكون جواباً، واليمين التي تستأنف فرق»[٣] .

وذكر أيضاً أن «لا» هذه، هي إحدى الأدوات التي يتلقى بها القسم[٤] . ويجوز أن تحذف لتبين موضعها، كقوله تعالى: ﴿تاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ١٢/٨٥]. أي: تالله لا تفتأ تذكر يوسف[٥] . وأجاز الفراء حذفها أيضاً مع «أن» المصدرية، لأن «أنْ» تغني عنها، نحو قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ [النساء: ٤/١٧٦]. ومعناه: ألاّ تضلّوا[٦] . وذكر أن «لا» تغني هي أيضاً

---

(١) المجاز ٢/٢٥٠

(٢) الفراء ١/٥٢.

(٣) الفراء ٣/٢٠٧.

(٤) الفراء ٢/١٣٠ و ٣/٢٥٣.

(٥) الفراء ٢/٥٤.

(٦) الفراء ١/٢٩٧ و ٢/٣٢٧.

عن «أنْ» في نحو قوله: ﴿وَحِفْظاً مِنْ كُلِّ شَيْطانٍ مارِدٍ ، لا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلأِ الأَعْلَى﴾ [الصافات: ٣٧/٧-٨]. أي: أن لا يسمعوا. ويجوز على ذلك جزم الفعل بعدها. تقول العرب: «ربطت الفرس لا ينفلتْ، وأوثقت عبدي لايفرِنْ». وبين أن الرفع لغة أهل الحجاز[١] .

ونقل الزجاج عن المبرد أنه رفض حذف «لا» مع «أن»، وحمل نحو ذلك على حذف المضاف. والتقدير: كراهة أن تضلوا[٢]. ونسب الزمخشري مذهب الفراء إلى الكوفيين عموماً[٣]، فيما نسب النحاس مذهب المبرد إلى البصريين، وذكر أن حذف «لا» في غير جواب القسم عندهم خطأ صراح[٤].

ونقل الرازي عن بعضهم أنه ذهب إلى حذف «لا» بعد لام التعليل التي تضمر معها «أنْ»، حملاً على حذفها بعد «أنْ» في قوله تعالى: ﴿وَقالَ مُوسَى: رَبَّنا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلأَهُ زِينَةً وَأَمْوالاً فِي الْحَياةِ الدُّنْيا، رَبَّنا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ﴾ [يونس: ١٠/٨٨]. والتقدير: لئَلاّ يُضِلُّوا[٥]. ونسب أبو حيان هذا المذهب إلى بعض الكوفيين، وذكر أن الفارسي ذهب إليه أيضاً، وحمل عليه بعض الآيات، وأن البصريين خالفوه ومنعوا ذلك[٦].

وتدخل «لا» على الفعلين: المضارع والماضي، وعلى الأسماء. فقد بين أبو حيان أن دخولها على المضارع كثير في كلامهم، وعلى الماضي قليل[٧]. وذكر الزمخشري أنها إذا دخلت على المضارع أفادت معنى المستقبل، كما هو الأمر في قوله: ﴿قُلْ: يا أَيُّها الْكافِرُونَ ، لا أَعْبُدُ ما تَعْبُدُونَ﴾ [الكافرون: ١٠٩/١-٢]

---

(١) الفراء ٣٨٣/٢.
(٢) الزجاج ٤٣٨/١.
(٣) الكشاف ١١٤/٣.
(٤) القرطبي ٢٩/٦.
(٥) الرازي ١٥٠/١٧-١٥١.
(٦) البحر ١٨٦/٥.
(٧) البحر ٣٦٤/٨.

والمعنى: لن أفعل ما تطلبونه مني من عبادة آلهتكم[١]. وكان الفراء قد ذكر أن هذا الحرف قد يتحول عن المضارع إلى غيره لغرض بلاغي، في نحو قول إبراهيم ابن هرمة[٢]:

وَلا أَراهــا تَــزالُ ظالِمــةً تُحْــدِثُ لِــي نَكْبَــةً وَأَنْكَؤُهــا

والتقدير: أراها لا تزال ظالمة[٣].

أما إذا دخلت على الماضي فيجب تكرارها، كقوله تعالى: ﴿فَلا صَدَّقَ ولا صَلّى﴾ [القيامة: ٧٥/٣١]. ذكر ذلك الفراء، وأجاز عدم التكرار إذا كان معنى الكلام يدل عليها، كقوله تعالى: ﴿فَلا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ، وَما أَدْراكَ ما الْعَقَبَةُ؟ فَكُّ رَقَبَةٍ ، أَوْ إِطْعامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ، يَتِيماً ذا مَقْرَبَةٍ ﴾ [البلد: ٩٠/١١-١٥]. قال: «وهو مما كان في آخره معناه فاكتفى بواحدة من أخرى. ألا ترى أنه فسر اقتحام العقبة بشيئين؟... فكأنه كان في أول الكلام: فلا فعل ذا ولا ذا ولا ذا»[٤]. وذكر أبو حيان أن بعضهم جعل «لا» في «فلا اقتحم» للدعاء[٥]. ولا حاجة عندئذ إلى التقدير.

وأوجب الفراء تكرارها أيضاً في دخولها على المبتدأ[٦]، في نحو قوله تعالى: ﴿أَلا إنَّ أَوْلياءَ اللهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِم وَلاهُم يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ١٠/٦٢]. وكذا نص أبو حيان مع الصفة المفردة، والواقعة جملة، في نحو: مررت برجل لاكريم ولا شجاع، وقوله تعالى: ﴿انْطَلِقُوا إِلَى ظِلٍّ ذِي ثَلاثِ شُعَبٍ ، لا ظَلِيلٍ وَلا يُغْنِي مِنَ اللَّهَبِ ﴾ [المرسلات: ٧٧/٣٠-٣١]. واستثنى من وجوب التكرار أسلوب

---

(١) الكشاف ٤/٨٠٨.

(٢) ديوانه ٥٦. ونكأ القرحة: قشرها قبل أن تبرأ، وهو هنا بمعنى تذكر الألم.

(٣) الفراء ٢/٥٧.

(٤) الفراء ٣/٢٦٤.

(٥) البحر ٨/٤٧٦.

(٦) الفراء ٣/٢٦٤.

الشعر، وردَّ بما ذكر قول الزمخشري بزيادة «لا» الثانية من قوله تعالى: ﴿إِنَّها بَقَرَةٌ لا ذَلُولٌ تُثِيرُ الأَرْضَ وَلا تَسْقِي الْحَرْثَ﴾ [البقرة: ٧١/٢]. وبين أنها واجبة الذكر، لأن النفي مستفاد منها، كما استفيد من «لا» في الصفة الأولى «ذلول» تماماً[١].

وعرض المفسرون لزيادة «لا»، وتتبعوا مواضعها، وذكروا فيها بعض القيود، وكان بينهم في ذلك بعض الخلاف. فقد أجاز الفراء زيادتها في كل كلام سبق بنفي ظاهر أو مقدر، وجعل من الأول قول جرير[٢]:

ما كانَ يَرْضى رَسُولُ اللهِ دِينَهُمُ ... وَالطَّيِّبانِ: أَبُو بَكْرٍ، وَلا عُمَرُ

ومن الثاني، قوله تعالى: ﴿قالَ: ما مَنَعَكَ أَلاّ تَسْجُدَ؟﴾ [الأعراف: ١٢/٧] ﴿وَحَرامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْناها أَنَّهُمْ لا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٥/٢١] وقراءة ابن مسعود: (كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَلا ذِمّةٌ؟) [التوبة: ٧/٩]، لأن في «منع» معنى النفي وفي «الحرام» معنى النفي والمنع، وفي «كيف» معنى النفي. والتقدير: ما منعك أن تسجد؟ وحرام عليهم أن يرجعوا، وليس للمشركين عهد عند الله وذمة[٣].

وذهب أبو عبيدة إلى جواز زيادتها في الكلام الموجب، كقول العجاج[٤]:

في بِئْرٍ لا حُورٍ سَرى وَما شَعَرْ

وبعد «أن» في نحو قول الأحوص[٥]:

وَيَلْحَيْنَنِي في اللَّهْوِ أَلاّ أُحِبَّهُ ... وَلِلَّهْوِ داعٍ دائِبٌ غَيْرُ غافِلِ

---

(١) البحر ٢٥٥/١. وينظر: الكشاف ١٥١/١.

(٢) شرح ديوانه ٢٦٣.

(٣) الفراء ٨/١ و ٩٥ و ٣٥٠ و ٣٧٤ و ٤٢٣ و ٣٧/٣ و ١٣٨ و ١٤٧.

(٤) ديوانه ٢٠/١.

(٥) شعره ١٧٩.

أي: في بئر حور، ويلحينني في اللهو أن أحبه[١]. وخالفه الفراء في الموضع الأول مبيناً أن «لا» واجبة في المعنى، لأنه أراد: في بئر ماء لا يحير عليه شيئاً، وكأنك قلت: إلى غير رشد توجه ومادرى[٢].

ووافق الطبري أبا عبيدة في بعض المواضع، على حذر، ورضي بزيادتها في خبر «أنَّ» من قراءة[٣] ابن عامر: (وَلا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا أَنَّهُمْ لا يُعْجِزُونَ) [الأنفال: ٥٩/٨]. أي أنهم يعجزون[٤]. وكرر مواقف الفراء[٥]، وذكر أن بعض المفسرين خالفه، فلم يجعل «لا» زائدة في نحو قوله: ﴿ما مَنَعَكَ أَلاّ تَسْجُدَ؟﴾ لأن المنع هنا بمعنى القول. وتأويل الكلام: من قال لك لا تسجد إذ أمرتك بالسجود؟ ودخلت «أن» في الكلام، لأن المنع بمعنى القول لا في لفظه كما يفعل ذلك في سائر الأفعال، كقولك: ناديت أن لا تقم، وحلفت أن لا تجلس[٦].

وخالف الزجاج جميع المفسرين قبله وغلّطهم، وضعف زيادة «لا» عموماً، لأنها لا تكون لغواً في موضع يجوز أن تقع فيه غير لغو[٧]. وذكر الطبرسي أن بعضهم، ذهب إلى زيادتها[٨] في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنفال: ٢٥/٨].

ونقل القرطبي عن المفضل الضبي (ت ١٦٨ هـ) أنه قال بزيادتها بعد «كي» المسبوقة بلام التعليل، في قوله تعالى: ﴿فَأَثابَكُمْ غَمّاً بِغَمٍّ لِكَيْلا تَحْزَنُوا﴾ [آل عمران: ١٥٣/٣]. أي: لكي تحزنوا. وذكر أبو حيان أن بعضهم ذهب إلى ذلك

---

(١) المجاز ٢٥/١-٢٦.

(٢) الفراء ٨/١.

(٣) السبعة ٣٠٧.

(٤) الطبري ٢٩/١٠.

(٥) ينظر: الطبري ٥١/٢ و ١١/٨-١٢.

(٦) الطبري ١٢٩/٨-١٣٠.

(٧) الزجاج ٣١٠/٢-٣١١ و ٤٦٧.

(٨) المجمع ١٣١/٩.

بعد «لو» الشرطية في قوله تعالى: ﴿لَوْلا نُزِّلَتْ سُورَةٌ...﴾ [محمد: ٤٧/٢٠]. والتقدير: لو نزلت سورة... فخالفه ومنع ذلك[١].

واختلف المفسرون في تحديد وجه «لا» في بعض النصوص، وتعددت آراؤهم فيها. فقد ذهب أبو عبيدة إلى زيادتها[٢] في قوله تعالى: ﴿لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيامَةِ ، وَلا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوّامَةِ﴾ [القيامة: ٧٥/١-٢]. فخالفه الفراء، وبين أن الكلام لا يبتدأ بحرف نفي زائد، وأن هذا لو جاز لما كان هناك فرق بين خبر منفي وآخر مثبت. وجعل «لا» كما رأينا جوابية ورداً لكلام سابق[٣]. وذهب الزمخشري إلى أنها حرف نفي على أصله، دخل على فعل القسم لتوكيده، على مألوف كلام العرب، كقول امرئ القيس[٤]:

لا وَأَبيكِ، ابْنةَ العامِرِ يِّ لا يَدَّعِي القَوْمُ أَنِّي أَفِرّْ

وأن المعنى في ذلك أنه لا يقسم بالشيء إلا إعظاماً له. أي إنه يستحق فوق ذلك[٥].

وذهب الزمخشري إلى زيادة «لا» الأولى، في قوله تعالى: ﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ﴾ [النساء :٤/٦٥]، وبين أن زيادتها جاءت لتأكيد معنى القسم. وذكر أن بعضهم جعلها موطئة للنفي بعد القسم ومؤكدة له[٦]. ونقل الرازي عن الواحدي وجهاً آخر، وهو أن تكون حرف نفي ينفي أمراً سابقاً. والتقدير: ليس الأمر كما يزعمون أنهم آمنوا، ثم استأنف الكلام بالقسم: «فوربك»[٧].

---

(١) البحر ٨/٨١.
(٢) المجاز ٢/٢٧٧.
(٣) الفراء ٣/٢٠٧.
(٤) ديوانه ١٥٤.
(٥) الكشاف ٤/٦٥٨-٦٥٩.
(٦) الكشاف ٤/٦٥٩.
(٧) الرازي ١٠/٦٣.

واختلفوا أيضاً في وجه «لا» الأولى من قول الشاعر[١] :

أَبى جُودُهُ لا البُخْلَ، واسْتَعْجَلَتْ بِهِ نَعَمْ مِنْ فَتًى، لا يَمْنَعُ الجُوعَ قاتِلَهْ

فقد ذهب الأخفش إلى زيادتها، وجعل التقدير: أبى جوده البخل[٢]. ونقل الطبري عن أبي عمرو أنه كان يروي البيت، بجر «البخل»، ويجعل «لا» مضافة إليه. يريد: أبى جوده «لا» التي هي للبخل، لأن «لا» قد تكون للجود، لأنه لو قال له: امنع الحق ولا تعط المسكين، فقال: لا، لكان هذا جوداً منه[٣]. فـ «لا» على هذا الوجه مفعول به. وقد جعلها الزجاج كذلك على رواية النصب، كما ذكر أبو حيان، وجعل «البخل» بدلاً منها، ووافقه أبو حيان، وأجاز أيضاً أن يكون «البخل» مفعولاً لأجله[٤].

لقد جرى معظم المفسرين في زيادة «لا» على مذهب الفراء[٥]، فاشترطوا تقدم النفي قبلها، إلا أنهم لم يستنبطوا معنى النفي في الكلام استنباطاً، كما فعل، بل جروا على الظاهر منه، وحملوا معظم ما قال بزيادته على السماع. كما أنهم لم يتبنوا مذهب أبي عبيدة، الذي أطلق فيه زيادتها في الكلام المنفي والواجب على حد سواء، وجعلوا زيادتها في الواجب عنده سماعية أيضاً. أضف إلى ذلك أنهم كانوا على غاية من القلق في تقرير هذا المذهب في «لا»، وذلك جرياً على موقفهم في النظر إلى أسلوب القرآن. وقد بدا ذلك جلياً في توجيهات الزجاج والطبري والطبرسي.

---

(١) معنى البيت: أن هذا الرجل يمنع الجوع عند المحتاجين الطعام الذي يقتله، ولا يبخل على الجوع بهذا الذي يقتله.

(٢) الأخفش ٥١٣.

(٣) الطبري ٨/١٢٩–١٣٠.

(٤) البحر ١/٢٩ و ٤/٢٧٢.

(٥) ينظر: المجاز ١/١١ و ٢٥–٢٧ والأخفش ٦٦٥ و ٦٨٤ والطبري ٢/٥١ و ٨/١١–١٢ والزجاج ١/٧٠ والمجمع ١/٦٣ والكشاف ١/٣٧٨ و ٤٦٧ و ٤٩٣ و ٢/٨٩ و ٣/٨٣ و ٣٦١ و ٤/٢٠٠ و٤٨٣ والرازي ٣/١٢١ والبحر ٣/٤٠٤.

٩- مَنْ:

وهي اسم متعدد الوجوه، تقع موصولة، واستفهامية، ونكرة موصوفة، وزائدة. وقد ذكر المفسرون لها جملة من الخصائص والأحكام، يتعلق معظمها بعودة الضمائر عليها وبحذفها وصلتها بالتركيب. وهي تقع شرطية أيضاً، ولكن موضع هذا الاستخدام الأدوات العاملة.

ففي الموصولة، بين الفراء أنها لفظ مفرد مذكر يقع للمفرد، ويجوز أن يعود الضمير على معناها، فتكون للمثنى، كقول الفرزدق(١) :

تَعَشَّ، فإنْ واثَقْتَنِي لا تَخُونُنِي نَكُنْ مِثلَ مَنْ، يا ذِئبُ، يَصْطَحِبانِ

وللجمع، كقراءة ابن مسعود: (وَمِنْكُمْ مَنْ يَكُونُ شُيُوخاً) [النحل: ١٦/٧٠]. ولكن الأجود أن يطابق الضمير العائد لفظها في الجنس والعدد(٢).

وأضاف أبو عبيدة أنها تقع على المؤنث(٣). وبين أبو حيان أن العود على اللفظ فيها أكثر من العود على المعنى، وأجاز الوجهين في النص الواحد، حيث يعود الضمير على لفظها ثم يعود على معناها، كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النّاسِ مَنْ يَقُولُ: آمَنّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَما هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢/٨]، أو يعود على معناها ثم على لفظها، كقولك: من الناس من يقولون ويتكلم. إلا أنه آثر الحالة الأولى، وخطأ ابن عطية الذي منع الثانية بحجة أن الواحد قبل الجمع في الرتبة(٤).

وذكر الفراء أن الاسم المعرفة يجوز أن يقع بدلاً منها، ولا يجوز أن يقع صفة، لأنها قد تكون غير معرفة، ومنع أن تقع هي صفة للمعرفة فلم يجز مثل: مررت بأخيك مَنْ قامَ(٥).

---

(١) ديوانه ٨٧٠.
(٢) الفراء ٢/١١١ و ٣٩٥.
(٣) المجاز ٢/٤١.
(٤) البحر ١/٥٤ و ٥/١٦١.
(٥) الفراء ١/٤٢٧-٤٢٨.

وأجاز أن تحذف إذا سبقت بـ «مِـنِ» التبعيضيـة الداخلـة علـى جـزء منهـا، كقوله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ هادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾ [النساء: ٤٦/٤]. أي: من الذين هادوا من يحرفون الكلم[١].

وأجـاز أن تحـذف مـع «في» أيضـاً، علـى اسـتكراه في قـول حكيـم بـن معيـة الربعي[٢]:

لَـوْ قُلْـتُ مـا في قَومِهـا لَـمْ تَـأْثَمِ يَفْضُلُهـا في حَسَـبٍ وَمِيسَـمِ

أي: من يفضلها. وعلل ذلك بقوله: «وإنما جاز ذلك في «في»، لأنك تجد معنى «من» أنه بعض ما أضيفت إليه. ألا ترى أنك تقـول: فينـا صـالحون وفينـا دون ذلك؟ فكأنك قلت: منا. ولا يجوز أن تقول: في الدار يقول ذلك، وأنت تريـد: في الدار من يقول ذلك، إنما يجوز إذا أضفت «في» إلى جنس المَتروك»[٣].

كما أجاز أن تحذف إذا كانت معطوفة على نظيرها، في نحو قول حسان بـن ثابت[٤]:

أَمَـنْ يَهْجُـو رَسُـولَ اللـهِ مِنْكُـمْ، وَيَمْدَحُـهُ ويَنْصُـرُهُ سَـواءُ؟

أي: ومن يمدحه وينصره[٥]. وكذلك إذا كانت معطوفة على غيره أيضاً، وجعل من هذا الوجه قوله تعالى: ﴿وَما أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ فِي الأَرْضِ وَلا فِي السَّماءِ﴾ [العنكبوت: ٢٢/٢٩]. والتقديـر: مـا أنتـم بمعجزيـن في الأرض، ولا مـن في السـماء بمعجز، ووصفه بالغموض في العربية[٦].

(١) الفراء ٢٧١ و ٢/٣١٥.
(٢) الخزانة ٢/٣١١.
(٣) الفراء ١/٢٧١.
(٤) شرح ديوانه ٨.
(٥) الفراء ٢/٣١٥.
(٦) الفراء ٢/٣١٥.

وذكر الزمخشري أن «مَن» الموصولة، قد تتضمن معنى الشرط إذا وقعت مبتدأة، فتقع في خبرها الفاء[١]، كقوله تعالى: ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صالِحاً، فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ [البقرة: ٦٢/٢]. ورأى الرازي أن هذه الفاء دخلت على الخبر، لتفيد أنه وجب لوجوب المبتدأ[٢]، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥/٥]. فيما ذكر القرطبي أن ذلك بسبب الإبهام الذي في «مَنْ»[٣].

أما الاستفهامية، فذهب الأخفش إلى أنها ليست أصيلة في هذا الأسلوب، وأن الأصل في ذلك للهمزة. وذكر أنها لفظ مفرد مذكر أيضاً. ويجوز أن تحمل، كالموصولة، على المعنى، فتكون للمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، خلافاً لمن زعم أنها لا تحمل على المعنى مثلما لا تحمل الشرطية[٤].

وأوضح الفراء أن العرب لايستفهمون بها عن النكرة، فلا يقولون: مَنْ قائِمٌ؟ ومَنْ قاعِدٌ؟ إلا في الشعر، كقول الأخطل[٥]:

مَنْ شارِبٌ مُرْبِحٌ بالكَأْسِ نادَمَنِي؟ لا بِالحَصُورِ، وَلا فِيها بِسَوّارِ

وإذا أرادوا ذلك فصلوا بينها وبين النكرة بالضمير «هو»، فقالوا: من هو قائم؟ أو جرّوا النكرة بعدها وجعلوا «مَنْ» «مِنْ» «حرف جر» على تقدير حذف «هل». وقد أنشد الرواة قول عمر بن أبي ربيعة:[٦]

مَنْ رَسُولٍ إلى الثُّرَيّا بِأَنِّي ضِقْتُ ذَرْعاً بِهَجْرِها وَالكِتابِ؟

بالوجهين. والتقدير على الجر: هل من رَسُولٍ؟[٧]

---

(١) الكشاف ١٤٦/١.
(٢) الرازي ١٦١/٤.
(٣) القرطبي ٤٣٥/١.
(٤) الأخفش: ١٨٩-١٩٠ و٥٦٩.
(٥) شعره ١٦٨. والمربح: الذي يربح من بيعه. والحصور: البخيل الممسك. والسوار: الذي تسور الخمرة في رأسه سريعاً.
(٦) ديوانه ٤٣٠.
(٧) الفراء ٢٦/٢.

وذكر الزمخشري أن «مَنِ» الاستفهامية، هي إحدى الأدوات التي يعلق بها فعل العلم وما أشبهه، نحو قوله: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عاقِبَةُ الدّارِ؟﴾ [الأنعام: ١٣٥/٦]، وأجاز فيها ها هنا أن تكون موصولة معمولة لـ« تعلمون»[١] ولا تعليق عندئذ.

وأما النكرة الموصوفة، فاختلفوا في وقوعها،حيث ذهب الأخفش إلى أنها بمنزلة « رجل»، واستدل لمذهبه بوقوعها بعد الأداة « رُبَّ» التي لا تباشر إلا النكرات، في قول سويد بن أبي كاهل[٢]:

رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظاً صَدْرَهُ   قَدْ تَمَنّى لِيَ شَرّاً لَمْ يُطَعْ

أي: رب رجل[٣] . وجعل الفراء من ذلك[٤] قول حسان بن ثابت:

فَكَفى بِنا فَضْلاً عَلى مَنْ غَيرِنا   حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إيّانا

ووافقهما الزمخشري، وأجاز وقوعها بعد «كلّ» في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ في السَّماواتِ وَالأَرْضِ إلاّ آتِي الرَّحْمَنِ عَبْداً﴾ [مريم: ٩٣/١٩]، وبعد المعرف بأل الجنسية في قوله: ﴿وَمِنَ النّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنّا بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٨/٢]، وجعل التقدير: ومن الناس يقولون كذا. وأجاز أن تكون «مَنْ» في الآية الأخيرة موصولة، إذا كانت «أل» عهدية[٥].

وخالفه أبو حيان مبيناً أنه لا تلازم بين ما ذكر، إذ يجوز أن تكون «أل» جنسية و «مَنْ» موصولة، وعهدية و «مَنْ» نكرة موصوفة. وذكر أن الكسائي إمام النحو واللغة، منع وقوع «مَنْ» نكرة موصوفة، إلا في موضع لا يقع فيه غير النكرة، وأعرب عن موافقته العامة للكسائي، ولكنه ذكر أنها قد ترد في

---

(١) الكشاف ٦٨/٢ و٤٢٤.
(٢) شرح اختيارات المفضل ٩٠١.
(٣) الأخفش ١٩٠.
(٤) الفراء ٢١/١.
(٥) الكشاف ٥٤/١ و ٤٦/٣.

غير هذا الموضع على سبيل الندرة، كقول حسان السابق. وحمل ما قيل بموصوفيتها في النصوص على الموصولة، رافضاً أن يحمل كتاب الله على ما أثبته بعض النحويين في قليل من الكلام[(١)].

واختلفوا في زيادة «مَنْ» انطلاقاً من رفضهم العام لزيادة الأسماء، إذ ذهب الزمخشري إلى زيادة الموصولة في قراءة زيد بن علي[(٢)]: ﴿يا أَيُّها النّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مَنْ قَبْلَكُمْ﴾ [البقرة: ٢/٢١]. أي: والذين قبلكم[(٣)]. فخالفه أبو حيان موضحاً أن هذا التوجيه على مذهب بعض النحويين الذين يجيزون زيادة الموصول الثاني من دون إعادة لصلته، وأن أصحابه البصريين رفضوا ذلك، لأن القياس عندهم، إذا كرر الموصول أن تكرر صلته، وحملوا القراءة على أن «قبلكم» صلة «مَنْ»، و «مَنْ» خبر مبتدأ محذوف، وذلك المبتدأ وخبره صلة للموصول الأول. والتقدير: والذين هم مَنْ قبلكم[(٤)]. ولكن أبا حيان أجاز زيادة «مَنْ» في قراءة طلحة بن مصرف[(٥)]: ﴿أَيّاً مَنْ تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْماءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١٧/١١٠]. وذلك جرياً على مذهب الكسائي الذي أقر ذلك في قول عنترة[(٦)]:

يا شاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ حَرُمَتْ عَلَيَّ، وَلَيْتَها لَمْ تَحْرُمِ

ثم ذكر أن الجمهور لا يؤيد زيادة الأسماء[(٧)].

---

(١) البحر ١/٥٢-٥٤ و ٣٥٧-٣٥٨.

(٢) هو أبو القاسم العجلي الكوفي، قرأ على أبي بكر بن مجاهد. توفي سنة ٣٥٨هـ. غاية النهاية ١/٢٩٨.

(٣) الكشاف ١/٩١.

(٤) البحر ١/٩٥.

(٥) هو تابعي كبير، أخذ القراءة عن الأعمش. توفي سنة ١١٢ هـ. غاية النهاية ١/٣٤٣.

(٦) ديوان ٢١٣. وفيه ((ما)) بدل ((من)). والقنص: الصيد.

(٧) البحر ١/٥٢ و ٦/٩٠.

١٠- ما:

وهي قرين «مَنْ» في تعدد وجوهها، حيث تقع حرفاً، واسماً، وتزاد في كثير من المواضع. وقد تتبع المفسرون معظم جوانبها في النصوص، وأوردوا كثيراً من أحكامها، واختلفوا في بعض الوجوه والأحكام، فكثرت أقوالهم في الموضع الواحد، وافترقت مراميهم إلى درجة أدت أحياناً إلى بعض الاضطراب والتدافع.

إنّ الحرفية عندهم هي النافية والمصدرية. وأما النافية، فيراد بها المهملة ها هنا. وقد ذكر لها الفراء شيئاً من الخصائص، فبين أنها تدخل على الأسماء والأفعال، وتطلب الاسم أكثر من الفعل[١]، وأنها إحدى الأدوات التي يتلقى بها القسم[٢]. وأشار إلى أن العرب قد تجمع بينها وبين «إنِ» النافية لاختلاف اللفظ، كقول الشاعر[٣]:

مَا إنْ رَأَيْنَا مِثْلَهُنَّ لِمَعْشَرٍ   سُودِ الرُّؤُوسِ، فَوالِجٌ وَفُيُولُ

أو بينها وبين «لا» و «إن»، كقول بعضهم: «لا ما إن رأيتُ مثلَكَ». وقد استقبح الزمخشري هذا الجمع[٤].

وذكر الأخير أن هذا الحرف يدخل على الماضي والمضارع، ولا يدخل على المضارع إلا في الحال[٥]. وأضاف البيضاوي أو في معنى الماضي القريب منه، وجعل قوله تعالى: ﴿وَما يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إلاّ كانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الحجر: ١٥/١١] من حكاية الحال الماضية[٦].

---

(١) الفراء ٥٢/١.
(٢) الفراء ٢٥٣/٣.
(٣) الفوالج: جمع الفالج، وهو جمل ذو سنامين. والفيول: جمع الفيل.
(٤) الكشاف ٣٠٨/٤.
(٥) الكشاف ٨٠٨/٤.
(٦) البيضاوي ٢٦٣.

وذهب الرازي إلى أن وجه النفي هو الأصل في هذه الأداة، ثم استعملت للشرط. وأجاز أن تكون هي المحذوفة في جواب القسم من قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ١٢/٨٥]. والتقدير: ما تفتأ تذكر يوسف[١].

ونقل القرطبي عن أبي حاتم أنه أجاز أن تبدل «إن» النافية من «ما» في قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى ، مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى ، وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: ٥٣/١-٤]، وأن أبا بكر الأنباري غلطه، لأنه لا يقال: «والله ما قمت إنْ أنا إلاّ قاعد»[٢]. وقد حملوا على «ما» النافية عدداً من النصوص، إلا أنهم أجازوا، إلى جانب هذا الوجه في معظمها أوجهاً أخرى[٣] .

أما المصدرية، فهي التي تؤول مع ما بعدها من الفعل بمصدر، يراد به الحدث المطلق. قال الفراء: وقد تكون «ما» في معنى مصدر، كقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾ [الشمس: ٩١/٥] ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾ [الشمس: ٩١/٧] كأنه قال: والسماء وبنائها ونفس وتسويتها[٤]. وذكر أنه قد يجمع بينها وبين «أنَّ» الثقيلة لاختلاف اللفظ[٥] في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٥١/٢٣].

وذهب الأخفش إلى أنها اسم للمصدر[٦]. وذكر الطبرسي أنها حرف لا يحتاج إلى ضمير عائد[٧]. وبين أبو حيان أن صلتها جملة فعلية مصدرة بفعل ماض متصرف أو مضارع، وشذ وصلها بالفعل الجامد «ليس» في قول الشاعر:

---

(١) الرازي ١٨/١٩٦ و ٢٦/٨٥.
(٢) القرطبي ١٧/٨٥.
(٣) ينظر: الفراء ٣/١٠٤-١٠٥ والطبري ١/٤٥٢ و ٢٢/١٥٠ والكشاف ٢/٣٧٣ و ٤/١٨٢.
(٤) الفراء ٣/٢٦٣-٢٦٤.
(٥) الفراء ٣/٨٤.
(٦) الأخفش ١٩٦.
(٧) المجمع ٥/٩٣.

أَلَيْسَ أَمِيرِي في الأُمُورِ بِأَنْتُما بِما لَسْتُما أَهْلَ الخَيانَةِ وَالغَدْرِ؟

ولا يجوز أن توصل بالجملة الاسمية، خلافاً لبعض النحويين[١]، الذين استدلوا لذلك بقول زياد الأعجم[٢]:

وَجَدْنا الحُمْرَ مِنْ شَرِّ المَطايا كَما الحَبَطاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمِ

وقد حمل المفسرون على هذا الوجه في ((ما)) عدداً كبيراً من النصوص القرآنية، وبدا في ذلك اتفاقهم في طبيعتها. فهي حرف ليس له من صلته ضمير يعود عليه، ولفظ فارغ لا معنى له إلا بصلته. واتضح أن معظم المواضع التي ذهبوا فيها إلى مصدريتها لم تكد تخرج[٣] عن موقع المفعولية الصريحة، كقوله تعالى: ﴿وَدُّوا ما عَنِتُّمْ﴾ [آل عمران: ١١٨/٣]. أي: ودوا عنتكم[٤]. وغير الصريحة، أي المجرور بالحرف، كقوله: ﴿ادْعُ لَنا رَبَّكَ بِما عَهِدَ عِنْدَكَ﴾ [الأعراف: ١٣٤/٧]. أي: بعهده عندك[٥]. وقد أجازوا في أكثر هذه المواضع أن تكون ((ما)) موصولة أيضاً، وذلك للشبه الكبير بين المصدرية والموصولة، وقدروا لجملة الصلة عموماً عائداً محذوفاً على ((ما))، كقوله تعالى: ﴿فَاصْدَعْ بِما تُؤْمَرُ﴾

---

(١) البحر ٦٧/١.

(٢) الخزانة ٢٧٨/٤. والحمر: جمع حمار. والمطايا: جمع مطية، وهي الدابة. والحبطات: بنو الحارث بن عمرو بن تميم، وكان أبوهم الحارث في سفر، فأكل حتى انتفخ بطنه فمات، فصار بنو تميم يعيرون بالطعام.

(٣) ينظر وقوعها اسماً معطوفاً على المجرور: الفراء ١٠٢/١ و ٣٦٤/٣، ومضافاً إليه: الفراء ٨٤/٣ والكشاف ٤٩٤/٢، واسم ((إنَّ)): الكشاف ٤٤٤/١ و ٣٩٥/٤، وخبراً للمبتدأ: الكشاف ٢٠/٤، وخبراً لـ ((لا)) النافية للجنس: القرطبي ٨٥/١، وفاعلاً: الكشاف ١٨٢/٤، واسماً معطوفاً على الفاعل: الكشاف ٨١٤/٤.

(٤) الكشاف ٤٠٦/١. وينظر: الفراء ٢٥٤/١ و ٢٦٤/٣ والمجاز ١٥٦/٢ والطبري ٢٠٠/٢٣ والكشاف ١٤٠/٢–١٤١ و ٥١٥ و ٣٨٣/٤ و ٦٩٧.

(٥) الكشاف ١٤٨/٢. وينظر: الفراء ٢٢٣/٢ و ٣٧٤ والأخفش ١٩٦ و ٣٠٦ والطبري ١٩٦/١٤ و١٨٩ والكشاف ٦٤/١ و ٢٤٧ و ٥٠٦ و ٢٦٠/٢ و ٣٣٦ و ٤٣١ و ٥٥١ و ٥٩٢ و ٤/٤ و١٣٨ و ٣٨٠ والمجمع ٩/٩ والقرطبي ١٩٨/١ و ٣٣/٢ و ١٧٧/٤ و ١٧٠/٥ و ١٢/٤ والبحر ٤٠٩/١ و ٤٦٥ و ٢٧٤/٤.

[الحجر: ١٥/٩٤]. قال الزمخشري: ((والمعنى: بما تؤمر به ... ويجوز أن تكون ((ما)) مصدرية. أي بأمرك))[1]. كما أجازوا في بعضها غير الموصولة، وذلك تبعاً لوجهاتهم في التحليل والتفسير.

وذكر أبو حيان أن ((ما)) المصدرية قد تكون ظرفية زمانية، فتشبه الشرطية، وتقتضي التعميم. قال: ((إذا قلت ما صحبتني أكرمك، فالمعنى: مدة صحبتك لي أكرمك... وإن قلت: أصحبك ما ذر لله شارقٌ فإنّما تريد به العموم))[2]. وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿لا جُناحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّساءَ ما لَمْ تَمَسُّوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢/٢٣٦]. أي: زمان عدم المسيس[3]. وبين أن الغالب في الفعل بعدها أن يكون ماضياً، وأنها كثيرة الاتصال بـ ((كُلّ))، كقوله تعالى: ﴿كُلَّما أَضاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢/٢٠].

أما ((ما)) الاسمية فهي لديهم موصولة، واستفهامية، ومعرفة تامة، ونكرة تامة، ونكرة موصوفة، وصفة. وقد تداخلت عند بعضهم هذه الوجوه، فحملوا واحداً على آخر، فاختلفت الآراء وزادت المناقشة.

إن الموصولة، عند الفراء لفظ مفرد مذكر، يعود عليه ضمير يطابقه. ويجوز في هذا الضمير أن يكون للجمع حملاً على المعنى، وقد عاد على المفرد والجمع[4] في قوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ما لا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقاً مِنَ السَّماواتِ وَالأَرْضِ شَيْئاً وَلا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [النحل: ١٦/٧٣] .

وأوضح الفراء أن ((ما)) الموصولة وإن كانت معرفة، مبهمة تحتاج إلى تبيين بـ((مِن)) الجارة المفسرة، كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ ما فِي السَّماواتِ وَما فِي الأَرْضِ مِنْ دابَّةٍ﴾ [النحل: ١٦/٤٩] ف ((مِنْ دابّة)) تفسرها[5]. وذكر الرازي أنه

---

(١) الكشاف ٢/٥٩٠. و ٥/١٧٠ و ٦/٢٧٨.

(٢) البحر ١/٩٠.

(٣) البحر ٢/٢٣١. وينظر: ١/٣٦٣ و ٣/١٦٢ و ٤/٧٦.

(٤) الفراء ٢/١١٠.

(٥) الفراء ٢/١٠٣.

يجوز أن يبدل منها الاسم النكرة، لأن بدل النكرة من المعرفة جائز، كما هو الأمر في قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ ما يَدَّعُونَ ، سَلامٌ﴾ [يس: ٣٦/٥٧-٥٨]. أي: ولهم سلام[١]. وأشار القرطبي إلى أنها لا توصف ولا يوصف بها[٢].

وقد أجاز الفراء حذفها قبل الظرفين «ثَمَّ» و «بَيْنَ» في نحو: ﴿وَإِذا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيماً﴾ [الإنسان: ٧٦/٢٠] و﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٦/٩٤]، وجعل التقدير: إذا رأيت ما ثَمَّ رأيتَ. ولقد تقطَّعَ ما بينكم[٣]. وأجاز الطبري حذفها أيضاً من الكلام لدلالة «مِن» التبعيضية عليها في نحو قوله: ﴿وَالأَنْعامَ خَلَقَها، لَكُمْ فِيها دِفْءٌ وَمَنافِعُ وَمِنْها تَأْكُلُونَ﴾ [النحل: ١٦/٥]. أي: من الأنعام ما تأكلون لحمه. قال: «لأن مِنْ تدخل في الكلام مبعضة، فاستغنى بدلالتها، ومعرفة السامعين بما يقتضي من ذكر الاسم معها»[٤].

وقد وجه المفسرون على الموصولة عدداً من النصوص، وأجازوا في قسم منها أن تكون مصدرية، كما سبق أن ذكرنا، وغير مصدرية[٥]، كالشرطية والنافية والنكرة والزائدة. نذكر من ذلك اختلافهم في قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا ما تَتْلُو الشَّياطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمانَ وَما كَفَرَ سُلَيْمانُ وَلَكِنَّ الشَّياطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النّاسَ السِّحْرَ وَما أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبابِلَ﴾ [البقرة: ٢/١٠٢]، إذ جعلها بعضهم في «ما أنزل» نافية، وبعضهم موصولة معطوفة على «ما» الأولى. أي: اتبعوا ما تتلو الشياطين وما أنزل. وأجاز آخرون الوجهين. واختار الطبري أن تكون موصولة[٦].

---

(١) الرازي ٢٦/٩٤.
(٢) القرطبي ٥/١٩٢.
(٣) الفراء ٣/٢١٨.
(٤) الطبري ١٤/١٣٣.
(٥) ينظر: الفراء ١/٢٠٦ والمجاز ١/١٥ و ٦٤ و ٢٤٠ و ٢٨٠ والطبري ١/٢٩٨ والكشاف ٢/٢٠٣ و٢٢١ و ٦٠٩ و ٧٢٣ و ٣/٧٥ و ١٣٨ و ١٣٩ والقرطبي ٣/١٩٩.
(٦) الطبري ١/٤٥٢-٤٥٥. وينظر: الطبري ٢٢/١٥٠ والكشاف ١/٣٧٩ و ٢/٤٩٤ والرازي ٢٦/٦٨ والنسفي ٣/١٦٦.

والاستفهامية، عند الفراء إحدى الأدوات التي يعلق بها فعل العلم وما أشبهه عن العمل[١]، نحو قوله: ﴿وَما أَدْراكَ ما هِيَهْ؟﴾ [القارعة: ١٠/١٠١]. وذكر أبو حيان أن «ما» هذه لا تضاف، خلافاً للرازي الذي أجاز ذلك في قوله تعالى: ﴿فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩/٣]، وجعلها استفهامية، وأضافها إلى «رحمة»، وتجاهل بقاء ألفها بعد دخول الجار عليها. وجعلها أبو حيان زائدة[٢].

وقد حمل المفسرون على وجه الاستفهامية مجموعة من النصوص[٣]، ولكنهم اختلفوا في معظمها أو ذكروا لها وجهاً آخر، ولا سيما في المواضع التي لم تحذف ألفها بعد دخول الجار، فجعلها بعضهم موصولة أو مصدرية أو نافية أو تعجبية. فالفراء أجاز في قوله تعالى: ﴿يا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ، بِما غَفَرَ لِي رَبِّي﴾ [يس: ٢٦/٣٦-٢٧] أن تكون استفهامية بمعنى: أيّ. وموصولة أو مصدرية[٤]، وفي قوله: ﴿فَما تُغْنِي النُّذُرُ﴾ [القمر: ٥/٥٤] أن تكون استفهامية أو نافية[٥]. وأجاز الطبري في: ﴿فَما أَصبَرَهُم عَلَى النّارِ!﴾ [البقرة: ١٧٥/٢] أن تكون استفهامية بمعنى: أي شيء أصبرهم؟ وتعجبية بمعنى: ما أشد جراءتهم على النار بعملهم عمل أهل النار! ولكنه آثر الوجه الأخير[٦]. وكان منطلقهم في كل ذلك تحرير ما يحتمله النص القرآني من معان ودلالات وفق المروي والمسموع من أخبار القرآن، وما يتفق لهم من معرفة أسراره وما تسمح به أصول التركيب النحوي التي يعرفونها.

---

(١) الفراء ٤٦/١.

(٢) البحر ٩٨/٣.

(٣) ينظر: المجمع ٥٨/٢٨ والكشاف ٣٦٣/٢ و ٥٢٢/٤ و ٧٦٢ و ٨١٤ والرازي ٣٠٥/٢٨ و ٣١١/٢٩.

(٤) الفراء ٣٧٤/٢. وينظر: الكشاف ٣٥٧/٢، ٢٩٨/٤.

(٥) الفراء ١٠٤/٣-١٠٥. وينظر: الكشاف ٣٧٣/٢.

(٦) الطبري ٩١/٢-٩٢. وينظر: الكشاف ٤٥٩/٢ و ٧١٥/٤ والقرطبي ٢١٨/١٩.

وتقع «ما» نكرة تامة لدى الكسائي بعد الفعلين «نِعْمَ» و «بِئسَ»، إذا ذكر المخصوص بالمدح أو الذم، أو قدر حذفه، نحو قولك: بئسما صنعت. قال الفراء ناقلاً عنه: «قال: أرادت العرب أن تجعل «ما» بمنزلة الرجل حرفاً تاماً، ثم أضمروا لصنعت ما. كأنه قال: بئسما ما صنعت فهذا قوله، وأنا لا أجيزه»[1]. ونسب أبو حيان مذهب الكسائي إلى سيبويه أيضاً[2].

وذهب الأخفش إلى أن «ما» في هذا الموضع نكرة تامة بمعنى شيء، مبيناً أنها اسم لا يحتاج إلى صلة، وجعل منها قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ [النساء: ٤/٥٨]. قال: «تجعل «ما» اسماً وحدها، كما تقول: غسلته غسلاً نِعِمّا. تريد به نعم غسلاً»[3]. وواضح أنه يجعلها مفسرة لفاعل «بئس». وقد نص على ذلك الزمخشري في غير موضع[4].

وجعل الأخفش «ما» نكرة تامة بعد «رُبَّ»، التي لا تقع إلا على النكرات، كقوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ١٥/٢]. والتقدير: ربَّ شيء يود. أي: رب ود يوده الذين كفروا. وفي قول العرب: «إنّي مِمَّا أن أصنع كذا وكذا» قال: «ما ها هنا وحدها اسم، كأنه قال: إني من الأمر أو من أمري صنيعي كذا وكذا».

وجعل من ذلك أيضاً «ما» في أسلوب التعجب، كقولك: «ما أحسنَ زَيداً!» أي: شيء أحسن زيداً[5]. ونسب الرازي هذا المذهب إلى البصريين عموماً، وبين أنّه عند الكوفيين فاسد، لأنه لا يتفق ودلالة قولهم: ما أكرمَ اللهَ! وما أعظمَ اللهَ! ونحوه، إذ لا يجوز أن يقال: شيء أكرم اللهَ وأعظمه، لأن صفات الله عز وجل، واجبة لذاته وليست متحصلة من غيره، وأوضح أن الفراء

---

(١) الفراء ١/٥٧.

(٢) البحر ٣/٢٧٧.

(٣) الأخفش ١٩٢.

(٤) الكشاف ١/١٦٥ و ٣١٦.

(٥) الأخفش ١٩٢.

جعل «ما» في مثل ذلك استفهامية للإنكار، وأعظم وغيره اسم تفضيل أي: أيُّ شيء أعظمَ اللهَ[(١)]؟

وحمل الأخفش على «ما» النكرة قوله تعالى: ﴿هَـذا مـا لَـدَيَّ عَتِيـدٌ﴾ [ق: ٢٣/٥٠]. أي ذا شيء لدي عتيد[(٢)]. وجعلها الزمخشري نكرة موصوفة، و«عتيد» صفة لها. ثم أجاز أن تكون موصولة[(٣)].

وتقع «ما» نكرة موصوفة لدى الفراء. وذهب إلى ذلك في أحد أوجه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً ما بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦/٢]. قال: تجعل «ما» اسماً، والبعوضة صلة، فتعربها بتعريب «ما». وذلك جائز في «مَنْ» و«ما»، لأنهما يكونان معرفة في حال، ونكرة في حال[(٤)].

وأكد الرازي أن «ما» هذه اسم، بدليل عودة الضمير عليها من صفتها في نحو قول أمية بن أبي الصلت[(٥)]:

رُبَّ ما تَكْـرَه النُّفُـوسُ مِـنَ الأَمْـ ـــرِ، لَـهُ فَرْجَـةٌ كَحَـلِّ العِقَـالِ

والتقدير: رب شيء تكرهه النفوس[(٦)]. وحمل الزمخشري وأبو البقاء على هذا الوجه بعض النصوص[(٧)]، وجعل منها النسفي «ما» الزمانية التي تقع بعد «كلّ» في قوله تعالى: ﴿كُلَّما أَضاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٠/٢]. قال: «ما: نكرة موصوفة معناها الوقت، والعائد محذوف. أي: كل وقت أضاء لهم فيه»[(٨)].

---

(١) الرازي ٢٩/٥-٣٢.

(٢) الأخفش ١٩١.

(٣) الكشاف ٣٨٦/٤.

(٤) الفراء ٢١/١.

(٥) ديوانه ٤٤٤. والفرجة: الخلاص. والعقال: الحبل الذي يربط به البعير.

(٦) الرازي ١٥٢/١٩.

(٧) ينظر: الكشاف ٥٢٣/١ و٢٤٦/٤ والمجمع ١٤٤/١ والبحر ١٢٨/١ و٧٦/٤.

(٨) النسفي ٢٦/١.

واضطرب موقف أبي حيان من هذا الوجه، فأقره مرة، وتحفظ فيه وأنكره مرة أخرى، وذكره لغيره في معرض احتمالات الأوجه، من دون أن يناقشه. ولكن الاتجاه العام لديه هو الرفض ولاسيما في أسلوب القرآن.

ففي مطلع بحره، عدّد أوجه الأداة «ما»، وذكر هذا الوجه، ومثل له بقولهم: «مررت بما معجبٍ لكَ»[١]، ثم عاد بعد قليل، ليقول: وأكثر المعربين متى صلح عندهم تقدير «ما» أو «من» بشيء جوزوا أن تكون نكرة موصوفة. وإثبات كون «ما» نكرة يحتاج إلى دليل، ولا دليل قاطعاً في قولهم: «مررت بما مُعجبٍ لَكَ»[٢] وقد أقر به على استحياء، وجارى العكبري في توجيه قوله تعالى: ﴿مَكَّنّاهُمْ فِي الأَرْضِ ما لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ﴾ [الأنعام: ٦/٦]. وذلك على جعل الجملة المنفية بعدها صفة لها، وتقدير حذف العائد[٣]. ولكنه عاد فخالفه بقوة في قوله: ﴿وَيَقْطَعُونَ ما أَمَرَ اللَّهُ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٧/٢]، لأن المعنى يصبح مطلقاً. أي: شيئاً أمر الله به أن يوصل، ولا يقع عند أبي حيان الذم البليغ والحكم بالفسق والخسران بفعل مطلق[٤]. على أن معظم المواضع التي أورد فيها أقوال المفسرين ولم يناقشها[٥] كانت بعد هذه المواقف، الأمر الذي يجعلنا نحملها على مذهب الرفض العام، لا الإجازة، كما يعتقد بعض الدارسين.

وتقع «ما» صفة للاسم النكرة، وتسمى الإبهامية. قال الزمخشري: «وهي التي إذا اقترنت باسم نكرة أبهمته إبهاماً، وزادته شيوعاً وعموماً، كقولك: أعطني كتاباً مّا. تريد أي كتاب كان»[٦]. وحمل عليها قوله تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ ما هُمْ﴾ [ص: ٢٤/٣٨] و﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً ما بَعُوضَةً﴾ [البقرة:

---

(١) البحر ٣٩/١ .
(٢) البحر ٥٢/١.
(٣) البحر ٧٦/٤ .
(٤) البحر ١٢٨/١ .
(٥) ينظر: البحر ٢٧٣/١ و٣٢٢ و١٨٠/٢ و١٨٧ و١٠٨/٤ و١٩٤/٦ و١٢٦/٨.
(٦) الكشاف ١١٤/١ .

٢٦/٢] ﴿وَباطِلٌ ما كانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [هود: ١٦/١١]. وقد أجاز في الآيتين الثانية والثالثة أن تكون زائدة(١) .

وحمل الطبرسي والرازي وأبو حيان على هذا الوجه نصوصاً أخرى(٢) ، وذكر الأخير أن الحوفي أجاز أن يحذف موصوفها في قوله تعالى: ﴿مَكَّنّاهُمْ فِي الأَرْضِ ما لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ﴾ [الأنعام: ٦/٦]. والتقدير: تمكيناً لم نمكنه لكم. ولم يجزه أبو حيان، لأنه لا يقال: قمت مّا أو ضربتُ مّا، والمراد قياماً مّا، وضرباً مّا(٣) .

أما زيادتها، فكان جانباً متسعاً في حديثهم، إذ كثرت مواضعها واختلفوا في وقوعها، ومزج بعضهم بين الكافة والمهيِّئة والزائدة، التي يكون دخولها كخروجها في التركيب، وميز ذلك آخرون، ولاسيما أبو حيان الذي نزع إلى التحقيق في إصدار أحكامه.

فقد ذكر الزمخشري أن ((ما)) وقعت كافة بعد ((إنَّ))(٤) في قوله تعالى: ﴿إنَّما نُمْلِي لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٨/٣]، فبين أبو حيان أنها حرف زائد، وأنّها كافة لـ ((إنَّ)) عن العَمَلِ إذا وليها جملة اسمية، كقوله: ﴿إنَّما نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١/٢]. ومهيّئة إذا وَلِيَتها جملة فعلية، كالآية السابقة. أي تُعِدُّ الأداة لمباشرة الجملة الفعلية(٥).

وأجاز الزمخشري أن تكون ((ما)) بعد الكاف الجارة، كافة لها في نحو قوله تعالى: ﴿أَنُؤْمِنُ كما آمَنَ السُّفَهاءُ؟﴾ [البقرة: ١٣/٢]. وأجاز أيضاً أن تكون مصدرية(٦) . وأوجب أبو حيان الوجه الثاني، ومنع الأول، إلا في المكان الذي

---

(١) الكشاف ١١٥/١ و٣٨٤/٢ و٨٧/٤.
(٢) ينظر: المجمع ٣٥١/١ والرازي ١٣٥/٢ و١٨٠/٢٦ والبحر ٣٩/١.
(٣) البحر ٧٦/٤ .
(٤) الكشاف ٤٤٤/١ .
(٥) البحر ٦١/١ .
(٦) الكشاف ٦٤/١. وينظر: ٢٤٧/١ و ٧٥/٣.

لا تتقدر فيه مصدرية. وذلك لإقرار الكاف على ما هي عليه من عمل الجر[١].
وذكر أن عدداً من المفسرين أبوا ذلك أيضاً، وأن المجيزين احتجوا لمذهبهم بقول زياد الأعجم[٢]:

لَعَمْرُكَ إِنَّنِي وَأَبَا حُمَيْدٍ كَمَا النَّشْوانُ وَالرَّجُلُ الحَلِيمُ

وذكر الطبرسي أن ((ما)) دخلت على ((أين)) الشرطية، لتهيّئها لعمل الجزم في نحو قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢/١١٥]، وأنها تكون كذلك مع ((إذْ)) و ((حَيثُ)) في نحو قولك: ((إذ ما تفعلْ أفعلْ، وَحَيثُما تَكُنْ أكُنْ))[٣].

ونقل أبو حيان عن ابن عطية أنه جعل ((ما)) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ [النساء:٤/٥٨] مهيّئة لاتصال الفعل بـ ((نعمَ))، كما هو الأمر في ((رُبَّما)) و ((مِمّا)) في نحو قول أبي حية النميري[٤]:

وَإنّا لَمِمّا نَضْرِبُ الكَبْشَ ضَرْبَةً عَلى رَأْسِهِ، تُلْقِي اللِّسانَ مِنَ الفَمِ

قال: ((هي بمنزلة ((ربما))، وهي لها مخالفة في المعنى لأن ((ربما)) معناها التقليل، و((مما)) معناها التكثير. ومع أن ((ما)) موطئة فهي بمعنى الذي. وما وطأت إلاّ وهي اسم، ولكن القصد إنما هو لما يليها من المعنى الذي في الفعل)). وقد وصف أبو حيان هذا الكلام بالتهافت، لأن المهيئة لا تكون اسماً، والموصولة لا تكون مهيئة موطئة[٥].

وبعيداً عن خلافهم في الكافة والمهيئة، فقد ذهبوا إلى زيادتها بعد عدد من الأدوات والأسماء، وبين عدد من المتلازمات النحوية، فقرروا ذلك بعد ((إنْ))

---

(١) البحر ١/٦٧ و ٢/٩٧.
(٢) الجنى الداني ٤٨١. والنشوان: السكران.
(٣) المجمع ١/٤٣٠.
(٤) الكتاب ٣/١٥٦. والمراد بالكبش: كبير القوم.
(٥) البحر ٣/٢٧٧-٢٧٨.

و«أيّ» و «إذا» الشرطيات، وبعد «أنَّ» واللام الفارقة و «كَما» والمفعول المطلق، وبين الفعل ومرفوعه، والفعل والمفعول، والفعل والظرف، واسم الفعل ومعموله، وبين المبتدأ والخبر، والصفة والموصوف، والبدل والمبدل منه، والجار والمجرور، والحرف المشبه واسمه، والحرف المشبه وخبره.

فقد ذكر الفراء أنها تزاد بعد «إنْ» و «أيّ» الشرطيتين في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خَيانةً فَانْبِذْ إِلَيْهِم عَلى سَواءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨/٨] و ﴿أَيَّما الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلا عُدْوانَ عَلَيَّ﴾ [القصص: ٢٨/٢٨]. والتقدير: إن تخافنَّ، وأي الأجلين قضيت. وأوضح أن الأكثر في كلام العرب أن تزاد مع «أيّ» بعد إضافتها، كقراءة ابن مسعود للآية الأخيرة: (أَيَّ الأَجَلَيْنِ ماقَضَيْتُ فَلا عُدْوانَ عَلَيَّ). أيْ: أيّ الأجلين قضيت[١].

وبين أن العرب قد تكررها بعد «كما» لكثرة اتصالها بالكاف، حتى صارت كأنها منها، فتزيدها[٢] في نحو قول الشاعر:

كَما ما امْرُؤٌ في مَعْشَرٍ غَيْرِ رَهْطِهِ ضَعِيفُ الكَلامِ، شَخْصُهُ مُتَضائِلُ

ونقل عن بعض المفسرين أنه ذهب إلى زيادتها بعد اللام الفارقة، في قراءة[٣] ابن كثير: (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَما عَلَيْها حافِظٌ) [الطارق: ٤/٨٦]. أي: إنْ كُلُّ نفس لعليها حافظ[٤] .

وذكر الزمخشري أن هذه الأداة تزاد بعد «إذا» الشرطية، باطراد، كقوله تعالى: ﴿أَإِذا ما مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيّاً؟﴾ [مريم: ٦٦/١٩]. أي: أإذا متُّ[٥]؟ وذكر ذلك آخرون أيضاً[٦] . وذهب القرطبي إليه بعد «إنَّ» المشبهة في قوله

---

(١) الفراء ٤١٤/١ و ٣٠٥/٢.

(٢) الفراء ٦٨/١.

(٣) السبعة ٦٧٨.

(٤) الفراء ٢٥٤/٣-٢٥٥.

(٥) الكشاف ٣١/٣.

(٦) ينظر: الرازي ٢٣٢/١٦ و ١١٥/٢٧ والقرطبي ٢٠١/١ و ٢٩٩/٨ والبيضاوي ٤٧٩.

تعالى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّما الْحَيَاةُ الدُّنْيا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ [الحديد: ٢٠/٥٧]، قال: «ما: صلة. تقديره: اعلموا أن الحياة الدنيا لعب باطل»[١].

وقرر أبو عبيدة زيادتها بعد المفعول المطلق المتقدم على عامله، في نحو قوله تعالى: ﴿قَلِيلاً ما تَشْكُرُونَ﴾ [السجدة: ٣٢/٩]، وجعل مجازه: تشكرونه قليلاً[٢]. وضم الأخفش الباء إليها في هذا الحكم، في قول الشاعر:

كَثِيراً بِمـا يَـتْرُكْنَ في كُـلِّ حُفْـرةٍ   زَفِـيرَ القَواضِـي نَحْبَهـا وَسُـعالَها

أي: كَثيراً يتركن[٣].

وذهب الطبري إلى زيادتها بين الفعل ومرفوعه، في قول مهلهل[٤]:

لَـوْ بِأَبـانَينِ، جـاءَ يَخْطِبُهـا   خُضِّـبَ مـا أَنـفُ خـاطِبٍ بِـدَمِ

والتقدير: خضب أنف خاطب[٥]. وجعل ذلك الفراء بين الفعل ومفعوله في وجه النصب الممكن في «لونها» من قوله تعالى: ﴿قالُوا: ادْعُ لَنا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنا ما لَوْنُها﴾ [البقرة: ٢/٦٩]. أي: يبين لنا لونَها[٦]. وإلى مثل ذلك، جرى القرطبي في المفعول الذي تأخر عامله في قراءة أبيّ بن كعب: (وَباطِلاً ما كانُوا يَعْمَلُونَ) [هود: ١١/١٦]. أي: وكانوا يعملون باطلاً[٧].

وذهب إليه القرطبي بين الفعل ومعموله الظرف، في قوله تعالى: ﴿فَلَمّا أَضاءَتْ ما حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ٢/١٧]. أي فلما أضاءت حوله. إلا

---

(١) القرطبي ١٧/٢٥٤.
(٢) المجاز ٢/١٣١.
(٣) الأخفش ٣٥٤.
(٤) مغني اللبيب ١/٣٤٥. وأبانان: جبلان.
(٥) الطبري ١/٤٠٩.
(٦) الفراء ١/٤٦.
(٧) القرطبي ٩/١٥.

أنه أجاز أن تكون موصولة أيضاً[١] . وقضى بذلك أبـو حيـان بـين اسـم الفعـل «رُوَيدَ» ومعموله في قولهم: رُويدَ ما الشعر[٢] .

وقدر الطبري زيادتها بين الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر[٣]، في قوله تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ ما هُمْ﴾ [ص:٣٨/٢٤]. وزادها الفـراء بـين الصفـة والموصـوف في قولـه: ﴿جُنْدٌ ما هُنالِكَ مَهْزُومٌ مِنَ الأَحْزابِ﴾ [ص: ٣٨/١١]، وبين البدل والمبدل منه في أحد أوجه قوله: ﴿أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً ما بَعُوضَةً﴾ [البقرة:٢/٢٦]. أي: جنـد هنـالك مهزوم، وأن يضرب مثلاً بعوضة[٤].

كمـا زادهـا بـين الجـار ومجـروره النكـرة، كقولـه تعـالى: ﴿قـالَ عَمّا قَلِيـلٍ لَيُصْبِحُنَّ نادِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٢٦/٤٠]. والمعرفة في نحو قوله تعـالى: ﴿فَبِمـا نَقْضِهِـمْ مِيثاقَهُمْ﴾ [النساء: ٤/١٥٥]. أي: عـن قليـل، وبنقضهـم، جـاعلاً هـذا المذهـب في النكرة والمعرفة سواء. وعلل ذلك بأن دخول «ما» وخروجهـا في هـذه المواضـع لا يؤثر في التركيب[٥].

وقرر ذلك أبو عبيدة بين «ليت» واسمها، في قول النابغة الذبياني[٦]:

قـالَتْ: أَلا لَيْتَمـا هـذا الحَمـامَ لَنـا إلى حَمامَتِنـا، أَوْ نِصْفَـهُ فَقَـدِ

وبين «ليت» وخبرها في قول العرب: «ليتما من العشب خوصة». أي: ليت هـذا الحمام لنا، وليت من العشب خوصة. وأوضح أن الزيادة لاتمنع مـن جـر الاسـم

(١) القرطبي ١/٢١٣.

(٢) البحر ١/٣٠٢.

(٣) الطبري ٢٣/١٤٥.

(٤) الفراء ٢/٣٩٩–٤٠٠ و ١/٢١.

(٥) الفراء ١/٢٤٤ و ٢/٣٩٩ و ٣/١٨٩.

(٦) ديوانه ١٦. وفقد: أي حسب، مثل قد وقدني.

المعمول أو رفعه ونصبه، كما هو في الحال الثانية، حيث انتصب ((خوصة)) بـ ((ليت))[١].

لقد اختلف المفسرون في زيادة ((ما)) في هذه المواضع، وحمل قسم منهم بعضها على غير وجه إلى جانب الزيادة، وغلا بعضهم – وهو الرازي – فرفض المذهب برمته معتمداً قول المحققين، في أن دخول اللفظ المهمل في كلام الله، عز وجل، غير جائز[٢]، فتصدى له أبو حيان، وصحح قول المحققين، ولكنه بين أن الزيادة بغرض التوكيد لا ينكرها في مواضعها من له أدنى صلة بالعربية، وأنها أمر ثابت معروف فيها[٣].

١١– هَلْ:

وهي، كما ينص الفراء، حرف غير عامل لا يرفع ولا ينصب. ويدخل على الأسماء والأفعال، ولكن دخوله على الأسماء أكثر[٤]. ويجوز أن يحذف الفعل بعده، إذا كرر في الكلام وكان المعنى واحداً، كقول الشاعر:

فَهَلْ إلى عَيشٍ، يا نُصابُ؟ وَهَلْ؟

قال: ((فأفرد الثانية، لأنه يريد بها معنى الأول))[٥].

وذكر الرازي أن هذه الأداة مثل الهمزة، تستخدم للاستفهام في ابتداء الكلام، كقولك: هل عندك رجل[٦] ؟ وذهب مقاتل[٧] إلى أنها جاءت بمعنى ((إنَّ)) في قوله تعالى: ﴿وَالْفَجْرِ ، وَلَيالٍ ... هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ ؟﴾

---

(١) المجاز ١/١٥٧ و ٢/٥٨. والخوصة: القليل.
(٢) الرازي ٢٩/٦٢-٦٣.
(٣) البحر ١/٥٢ و ٣/٩٧.
(٤) الفراء ١/٥٢.
(٥) الفراء ١/٤٢٥.
(٦) الرازي ٦/١٨.
(٧) هو ابن عبد العزيز، أبو الحسن الإسكندري، مقرئ ومؤدب. توفي سنة ٥٧٩ هـ. غاية النهاية ٢/٣٠٨.

[الفجر: ٨٩/١-٥]. فبين القرطبي أن القسم، على ذلك يجوز أن يقع عليها[١].
وخالفهما أبو حيان وأبقى القسم بلا مقسم عليه، وجعل «هل» لمعنى التقرير على عظم هذه الأقسام. أي: هل فيها مقنع في القسم لذي عقل فيزدجر[٢]؟

ومنع الزجاج الجمع بينها وبين همزة الاستفهام، لإغنائها عن الهمزة[٣].
وأجازه أبو حيان في قول زيد الخيل[٤]:

سَائِلْ فَوارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنا أَهَلْ رَأَوْنا بِوادِي القَفْرِ ذِي الأَكَمِ؟

وعلل بذلك جواز مجيئها بعد «أم» المنقطعة، التي بمعنى «بَلْ» والهمزة في نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ؟ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُماتُ وَالنُّورُ؟﴾ [الرعد: ١٣/١٦]. قال: وإذا جامعتها مع التصريح بها فلأن تجامعها مع «أم» المتضمنة لها أولى. و«هل» بعد «أم» المنقطعة يجوز أن يؤتى بها لشبهها بالأدوات الاسمية، التي للاستفهام في عدم الأصالة، كقوله تعالى: ﴿أَمْ مَنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالأَبْصارَ؟﴾ [يونس: ١٠/٣١]. ويجوز ألا يؤتى بها بعد «أم» المنقطعة، لأن «أم» تتضمنها[٥].

١٢- يا:

وذكروا لها بعض الخصائص والأحكام، واختلفوا في طبيعتها، فزعم بعضهم أنها اسم فعل مضارع بمعنى: «أنادي»[٦]. وبين الرازي أن الجمهور على حرفيتها، ولكنهم يختلفون في تقدير معناها، إذ يجعلها بعضهم في تقدير «أنادي»، ويستدل لذلك بوقوع الإمالة فيها لأن الإمالة لاتكون إلا في الاسم أو

---

(١) القرطبي ٢٠/٤٣.
(٢) البحر ٨/٤٦٨-٤٦٩.
(٣) الزجاج ١/١٥٨.
(٤) تقدم في الصفحة ٦١ من هذا الكتاب.
(٥) البحر ٥/٣٧٩.
(٦) البحر ١/٩٢-٩٣.

الفعل، وبتعليق لام الاستغاثة بها في نحو: «يا لَزَيدٍ» إذ لو لم تكن قائمة مقام الفعل لما جاز أن يتعلق حرف الجر بها. وذكر الرجل أن آخرين أنكروا هذا القول، واستدلوا على فساده بخمسة أمور:

«**أولها**: أن «أنادي» إخبار عن النداء، والإخبار عن الشيء مغاير للمخبر عنه، وقولنا: أنادي زيداً، مغاير لـ «يا زيد».

والثاني: أن «أنادي» يحتمل التصديق والتكذيب، و «يا زيد» لا يحتملهما.

والثالث: أن «يا زيد» ليس خطاباً إلا مع المنادى، و «أنادي زيداً» غير مختص بالمنادى.

والرابع: أن «يا زيد» يدل على حصول النداء في الحال، و «أنادي زيداً» لا يدل على اختصاصه بالحال.

والأخير: أنه يصح أن يقال: أنادي زيداً قائماً، ولا يصح «يا زيدُ قائماً»[١] .

وبين أبو حيان أن «يا» أعم حروف النداء، وأن النداء في القرآن الكريم، على كثرته لم يقع إلاّ بها[٢]. وذكر الطبري أنه لا ينادى بها إلا الأسماء المجردة من «أل»، نحو: يا زيد و يا عمرو، ما خلا لفظ الجلالة «الله»، إذ يجوز أن تقول: يا أللهُ[٣]. وعلل ذلك الزجاج بأن «يا» بمنزلة التعريف فلا يجمع بينها وبين «أل»[٤]. وعلل القرطبي دخولها على لفظ الجلالة بأن «أل» فيه لا تُفارقه، حتى صارت كأنها منه[٥]، وحمل على ذلك جواز نداء الاسم الموصول «التي» في قول الشاعر:

مِنَ اجلِكِ يا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي   وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بالوِدِّ عَنِّي

(١) الرازي ٣٩/١.
(٢) البحر ٩٢/١-٩٣.
(٣) الطبري ٢٢٠/٣.
(٤) الزجاج ٦٤/١.
(٥) القرطبي ٢٣٥/١.

ونقل الفراء عن بعضهم أن (يا) قد تحذف من هذا اللفظ، فيعوض منها ميم مشددة، كقوله تعالى: ﴿قُلِ: اللَّهُمَّ مالِكَ الْمُلْكِ﴾ [آل عمران: ٢٦/٣]. ولكن الفراء خالفه، وذهب إلى أن الأصل في هذا هو «يا اللهُ أُمَّنا بخير»، فكثرت في الكلام، فامتزجت الكلمتان. واستدل لمذهبه بأن العرب قد تجمع بين «يا» والميم المشددة[1] في قول بعضهم[2]:

وَما عَلَيْكِ أَنْ تَقُولِي كُلَّما صَلَّيْتِ أَوْ سَبَّحْتِ: يا اللَّهُمَّ ما،

ارْدُدْ عَلَيْنا شَيْخَنا مُسَلَّما

وأجاز أبو عبيدة حذف «يا» قبل المنادى المضاف، في نحو قراءة[3] أبي هريرة[4] : (مالِكَ يَوْمِ الدِّينِ) [الفاتحة: ٤/١]، على تقدير: يا مالك يوم الدين[5]. وأجاز ذلك الأخفش قبل المنادى العلم في قراءة[6] أبي بن كعب: (وَإِذْ قالَ إِبْراهِيمُ لأَبِيهِ آزَرُ...) [الأنعام: ٧٤/٦]. أي: يا آزرُ[7]. وخالفه النحاس ومنع ذلك، فقال: «وهذا لحن عند النحويين، ولا يجوز عندهم رجلُ أقبلْ، حتى تقول: يا رجل أقبل وما أشبهه»[8].

وذهب الفراء إلى تقدير حذف المنادى بها، إذا جاء بعده فعل أمر، كقراءة أبي عبد الرحمن السلمي: (أَلاَ يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ) [النمل: ٢٥/٢٧]. والمعنى: ألا يا هؤلاء اسجدوا[9]. ورأى الأخفش أن «يا» في نحو هذا الموضع للتنبيه[10].

---

(١) الفراء ٢٠٣/١-٢٠٤.
(٢) الشيخ هنا: الأب أو الزوج.
(٣) المختصر ١.
(٤) هو عبد الله ابن صخر الدوسي، الصحابي الجليل. توفي سنة ٥٧ هـ. معرفة القراء ٤٠/٢.
(٥) المجاز ٢٢/١.
(٦) المحتسب ٢٢٣/١.
(٧) الأخفش ٤٩٣-٤٩٤.
(٨) القرطبي ١٨٦/١٣.
(٩) الفراء ٢٩٠/٢.
(١٠) الأخفش ٤٦٩.

وتابعه المفسرون[1]، ومنهم أبو حيان، الذي بين أنه لو جاز ذلك لحذف معمول الفعل بعد حذف الفعل العامل في النداء مع فاعله. وذلك يؤدي إلى إخلال كبير في التركيب، وإذا لم نقدر حذف المنادى كان لنا دليلاً على جملة النداء المحذوفة. وأشار إلى أن «يا» تكون للتنبيه كذلك قبل التمني، وقبل المبتدأ والخبر[2] في الدعاء، نحو قوله تعالى: ﴿يا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾ [النساء ٤/٧٣] وقول الشاعر[3]:

يـا لَعْنَـةُ اللـهِ والأَقْـوامِ كُلِّهِـمِ، وَالصّالِحِينَ عَلـى سِـمْعانَ، مِـنْ جـارِ

* * *

لقد كان حديثهم في الأدوات الثنائية غير المختصة مسهباً، ولا يختلف وحديثهم في الأدوات الأحادية. ولعل ذلك يرجع إلى كثرة استخدامها لرشاقتها وخفتها كالأحادية، بل هي أرشق من الأحادية من جهة إمكان الابتداء والوقف عليها. كما يرجع عموماً إلى تعدد أوجه استخداماتها، والخلافات في تحديد هذه الوجوه وتكاثرها في الموضع الواحد، فضلاً عن خلافهم في خصائصها وأحكامها وزيادة بعضها ولا سيما الأسماء، وقد كان حذرهم في تقرير هذا الوجه ظاهراً لسببين:

أحدهما: أن الزيادة في كلام الله عز وجل، ودستور المسلمين غير مستحبة.

والآخر: أنه في الأسماء مرغوب عنه.

على أن أبا حيان، أوضح هذه المشكلة وحرر أغلب ما قيل فيها.

* * *

(١) ينظر: الطبري ١٩/١٤٩ والقرطبي ١٣/١٨٦.

(٢) البحر ١/٩٢-٩٣ و ٣/٢٩٢ و ٧/٦٨-٦٩.

(٣) سمعان: اسم رجل.

ج – الأدوات الثلاثية:

وفي هذا المجال، عرض المفسرون للحديث عن جوانب: ألا وأما وإنَّ وأيٌّ وثُمَّ وكَيفَ وكادَ وكانَ ومَتَى. وكان حديثهم في معظمه موجزاً، يشتمل على بعض استخداماتها ونتف من خصائصها وسماتها. وذلك بما يتفق وطبيعة منهجهم وأغراضهم المختلفة في التفسير.

١ – ألا:

وهي حرف له وجهان: التنبيه، والعرض. فقد ذكر الزمخشري أنها تكون للتنبيه والتحقيق، ولا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مصدرة بنحو ما يتلقى به القسم[١]، كقوله تعالى: ﴿أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٢/٢]. وأضاف الطبرسي أنها تدخل على كل كلام مكتف بنفسه[٢].

وخالف أبو حيان الزمخشري، وبين أن الجملة بعدها تتصدر بأحرف لا يتلقى بها القسم، مثل «رُبَّ» و «لَيتَ» و «يا» كقول امرئ القيس[٣]:

أَلا رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صالِحٍ   وَلا سِيَّما يَوْمٌ بِدارةِ جُلْجُلِ

وقوله أيضاً[٤]:

ألا لَيْتَ شِعْرِي كَيْفَ حادِثُ وَصْلِها   وَكَيْفَ تُراعِي وُصْلَةَ المُتَغَيِّبِ؟

وقول المخبل السعدي[٥]:

أَلا يا قَيْسُ وَالضَّحّاكُ، سِيرا   فَقَدْ جاوَزْتُما خَمَرَ الطَّرِيقِ

---

(١) الكشاف ٦٢/١.

(٢) المجمع ١٠٦/١.

(٣) ديوانه ١٠. ودارة جلجل: اسم موضع.

(٤) ديوانه ٤٢.

(٥) الدرر اللوامع ٢٤٢/٢. وخمر الطريق: وهدة يختفي فيها الذئب.

أو تتجرد من الأحرف، فيأتي بعدها فعل الأمر، أو «حبّذا»، كقول الشاعر:

أَلا حَبَّذا هِنْدٌ وَأَرْضٌ بِها هِنْدُ

وذكر أنها تكون حرف عرض، فيأتي بعدها الفعل. وإذا جاء بعدها الاسم، وجب تقدير إضمار الفعل[1]. وجعل منها قوله تعالى: ﴿أَلا يَتَّقُونَ﴾ [الشعراء: ١١/٢٦].

٢– أما:

وذكر الزمخشري أنها أخت «ألا». وتقع في مقدمات القسم[2]، كقول أبي صخر الهذلي[3] :

أَما وَالَّذِي أَبْكى وَأَضْحَكَ، وَالَّذِي أَمَاتَ وَأَحْيا، وَالَّذي أَمْرُهُ الأَمْرُ

٣– إنَّ:

وذهب أبو عبيدة إلى أن هذه الأداة قد تأتي حرفاً مهملاً بمعنى «نَعَمْ»، وجعل من ذلك قراءة[4] ابن عامر: (إِنَّ هَذانِ لَساحِرانِ) [طه: ٦٣/٢٠]. أي: نعم هذان لساحران[5]. وصحح ذلك أبو حيان وخالف من منعه[6].

٤– أيّ:

وهي على أربعة أوجه: تأتي اسم استفهام، واسماً موصولاً، وصفة للنكرة، ووصلة لنداء مافيه «أل». وقد عرض المفسرون لطبيعة هذه الاستخدامات وبعض خصائصها، وثار بينهم شقاق في بعض ذلك.

---

(١) البحر ٦١/١-٦٢ و ٧/٧.
(٢) الكشاف ٦٢/١.
(٣) شرح ديوان الحماسة ٢٤٩/٢.
(٤) السبعة ٤١٩.
(٥) المجاز ٢٢/٢.
(٦) البحر ٤٤/١.

فقد ذكر الفراء أن الاستفهامية لها الصدارة في الكلام، وأنها واحدة أيضاً من الأدوات التي يتعلق بها فعل العلم وما أشبهه عن العمل في لفظها، فيعمل فيها ما بعدها من الخبر، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى؟﴾ [الكهف: ١٨/١٢]، أو الفعل المتعدي الواقع عليها، كقولنا: «ما أدري أيَّهم ضربتَ»(١).

وبين الفراء أن «أيّاً» هذه مضافة. وإذا كان المضاف إليه بعدها مؤنثاً، جاز فيها التذكير والتأنيث، إذ يجوز أن تقول: بأيّ أرض مررت؟ وبأية أرض مررت؟ ويجب التأنيث إذا قطعت عن الإضافة، واستفهم بها بعد الخبر، كقولك: مررت بامرأة، فتقول: أيّةٍ؟(٢)

وذهب القرطبي إلى هذا الوجه في تفسير قوله تعالى: ﴿أَيَّما الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلا عُدْوانَ عَلَيَّ﴾ [القصص: ٢٨/٢٨]، وحمّلها معنى الشرط وجعلها معمولة لـ«قضيت»، و «الأجلين» مضاف إليها، و «ما» زائدة. وذكر أن ابن كيسان (ت ٢٩٩ هـ) جعلها استفهامية، و «ما» نكرة بعدها مضافة إليها، والأجلين بدل من «ما». وذلك فراراً من زيادة «ما» في القرآن(٣).

واختلف المفسرون في الموصولة واستعانوا بأقوال النحاة، فأشار الزجاج إلى جواز حذف الضمير العائد عليها، في نحو قولك: اضرب أيُّهُم أَفضَلُ. أي: أيّهم هو أفضل(٤). ونقل القرطبي عن سيبويه أنه جعل «أيُّ» في نحو هذا المثال وفي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً﴾ [مريم: ١٩/٦٩] مبنية على الضم، لأنها خالفت أخواتها الموصولات في جواز حذف صدر صلتها. ونقل عن النحاس أن النحويين جميعاً غلّطوا سيبويه في هذا، وأن

---

(١) الفراء ١/٤٦-٤٧.
(٢) الفراء ٢/٣٣٠.
(٣) القرطبي ١٣/٢٧٩.
(٤) الزجاج ١/٢١١.

الزجاج عاب عليه أن يبنيها وهي مضافة، وعن الفارسي أنه فسر بناء سيبويه لها بحذف العائد الذي يبينها. وذلك حملاً على بناء «قبلُ» و «بعدُ» بعد قطعهما عن الإضافة، لأن الصلة تبين الموصول كما يبين المضاف إليه المضاف[١].

وذكر أبو حيان أن طلحة بن مصرف يقرأ الآية بالنصب «أَيَّهُمْ»، ثم رأى في ذلك دليلاً على عدم حتمية البناء إذا أضيفت وحذف صدر صلتها كما قال سيبويه، وعلى جواز البناء والإعراب فيها خلافاً له[٢]. ولكن أبا حيان حمل على مذهب سيبويه عدداً من النصوص القرآنية، وأجاز فيها أن تكون «أيّ» استفهامية أيضاً، على تعليق الفعل قبلها. وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الأَرْضِ زِينَةً لَهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً﴾ [الكهف: ٧/١٨]، على إجراء «بَلا» مجرى «عَلِمَ»[٣].

ونقل القرطبي عن الأخفش أن «أيّاً» قد تأتي صفة للنكرة وهي مضافة، ويجوز فيها التأنيث والتذكير إذا كان المضاف إليه مؤنثاً، كقولك: مررت بجارية أيِّ جاريةٍ وأيّةِ جارية[٤]. وأضاف أبو حيان أنها تكون حالاً من موصوفها إذا كان معرفة، ونقل عن الأخفش أيضاً أنها قد تأتي نكرة موصوفة بنكرة، كقولك: مررت بأيٍّ معجبٍ لك، ولكنه خالفه في هذا الوجه ومنع ذلك[٥].

أما الوصلة فاسم، كما يقول الأخفش، لا يُتَكلمُ به وحده حتى يوصف، كقولك: يا أيّها الرجل[٦]. وذكر الزجاج أنه مبهم مبني على الضم، لأنه منادى مفرد، والصفة له لازمة. والأصل فيه أن يكون مضافاً، وقد أردف بـ «ها»

---

(١) القرطبي ١٣٤/١١.
(٢) البحر ٢٠٩/٦.
(٣) البحر ٩٨/٦. وينظر: ٢٠٥/٥ و١١١/٦ و٢٦١ و٢٩٧/٨-٢٩٨.
(٤) القرطبي ٨٣/١٤.
(٥) البحر ٩٣/١ و ٥٠/٧.
(٦) الأخفش ١٩٢.

التنبيه عوضاً مما حذف منه من الإضافة[١]. وأضاف الزمخشري أن وصفه يجب أن يكون باسم الجنس أو ما يجري مجراه حتى يتضح المقصود من النداء، كما هو الأمر في قوله تعالى: ﴿يا أَيُّها النّاسُ، اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: ٢١/٢] حيث وصف بالناس وهو اسم جنس. ورأى في تدرجه من الإبهام إلى التوضيح ضرباً من التوكيد والتشديد[٢].

وعلل الطبرسي بناءه علىا لضم بعدم عراقته في البناء، لأن الأصل في البناء هو السكون، وأشار إلى أنه كان معرباً، وعندما سقط التنوين أشبه «قبلُ» و «بعدُ» في قطعهما، فبني على الضم[٣]. ونقل أبو حيان عن الكسائي والرياشي أنهما كانا يجعلان الضمة فيه حركة إعراب، وعن الأخفش – في أحد قوليه – أن «أيّاً» في هذا الاستخدام موصولة والمرفوع بعدها خبر لمبتدأ محذوف. والتقدير: يا من هو الرجل. ولكنه خالفهم جميعاً، وتابع جمهور المفسرين والنحاة[٤].

قد نقل أبو حيان معظم الآراء في وجوه «أيّ»، على غرابة بعضها وشذوذه، وحاول تحريرها وتمييز الصحيح من الفاسد.

٥– ثُمَّ:

و «ثم» حرف من حروف العطف، أجاز فيه الفراء دخول تاء التأنيث في نحو: قمتُ ثُمّتَ قعدتُ[٥]. وذهب بعض المفسرين إلى زيادته في جواب «إذا» الشرطية في نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذا فَشِلْتُمْ وَتَنازَعْتُمْ ... ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٢/٣]، وبين الفعل ومتعلقه في قوله: ﴿وَنُقِرُّ فِي الأَرْحامِ ما نَشاءُ إِلَى

(١) الزجاج ٦٤/١ و ٢١١.
(٢) الكشاف ٨٩/١.
(٣) المجمع ١٢٩/١.
(٤) البحر ٩٤/١.
(٥) الفراء ٢٣٦/٢.

أَجَلٍ مُسَمًّى، ثُمَّ نُخرِجُكُمْ طِفْلاً، ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ﴾ [الحج: ٢٢/٥]. أي: إذا فشلتم صرفكم، ونخرجكم طفلاً لتبلغوا أشدكم. واستبعد الرازي وأبو حيان[١] الوجه الأول، وحمل الأخير الآية على حذف جواب «إذا» لدلالة المعنى عليه. ولم يبد القرطبي في الثاني موقفه أو وجهة نظره[٢].

٦- كَيفَ:

وهي اسم له وجهان، يستخدم في الاستفهام والشرط. أما الوجه الأول فتلونت في وصفه عبارات المفسرين، إذ جعله بعضهم لاستبانة الأحوال، وبعضهم سؤالاً عن الوصف[٣]، وقال القرطبي: الاستفهام بـ «كيف» سؤال عن حالة شيء موجود متقرر الوجود عند السائل والمسؤول، نحو قولك: كيفَ عِلْمُ زيدٍ[٤]؟

وذكر الفراء أن الفعل بعد هذه الأداة، إذا تكررت، كثير الحذف، كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللهِ؟... كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلاًّ؟﴾ [التوبة: ٩/٧-٨]. قال: «اكتفى بكيف ولا فعل معها، لأن المعنى فيها قد تقدم في قوله: كيف يكون للمشركين عهد؟ وإذا أعيد الحرف وقد مضى معناه، استجازوا حذف الفعل». واستشهد لهذا الوجه بعدد من الأبيات الشعرية[٥].

وأوضح أبو حيان أن وجه الاستفهام في هذا الاسم هو الأكثر استعمالاً، وأن النحاة اختلفوا في طبيعته، فجعله سيبويه في بعض الروايات عنه ظرفاً، وجعله الأخفش والسيرافي (ت ٣٦٨ هـ) اسماً غير ظرف. وذكر أن دخول حرف الجر عليه شاذ[٦].

---

(١) الرازي ٣٦/٩ والبحر ٧٩/٣ و ١١٠/٥.
(٢) القرطبي ١٢/١٢.
(٣) ينظر: الرازي ٣٠٥/٢٨ والنسفي ٥٩/١.
(٤) القرطبي ٢٩٩/٣. والإلّ: القرابة.
(٥) الفراء ٤٢٤/١.
(٦) البحر ١١٩/١.

أما الشرط بها فقليل، كما أشار في البحر، ووجه عارض فيها، لأن أصله للاستفهام. وهي فيه غير عاملة، خلافاً لمن زعم ذلك. تقول: كَيفَ تَكُونُ أكونُ[1]. وكان منع الطبرسي هذا الوجه فيها، وعلل ذلك بالمقارنة مع «ما»، فقال: وإنما جوزي بـ «ما» ولم يجاز بـ «كيف» لأن «ما» أمكن من «كيف»، لأنها تكون معرفة ونكرة لأنها للجنس، و «كيف» لا تكون إلا نكرة، لأنها للحال، والحال لا يكون إلا نكرة لأنه للفائدة[2].

وبيّن أبو حيان أن «كيف» هذه، يكثر حذف جوابها فيظن بعض المفسرين – ومنهم الحوفي – أنها استفهامية في نحو قوله تعالى: ﴿بَلْ يَداهُ مَبْسُوطَتانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشاءُ﴾ [المائدة: ٥/٦٤]، ومنصوبة بـ «يشاء». قال: ولا يعقل هنا كونها سؤالاً عن حال، بل هي في معنى الشرط، كما تقول: كيف تكون أكون، ومفعول «يشاء» محذوف، وجواب «كيف» محذوف يدل عليه «ينفق» المتقدم، كما يدل في قولك: «أقوم إن قام زيد» على جواب الشرط. والتقدير: كيف يشاء أن ينفق ينفق[3].

٧ و٨– كادَ وكانَ:

وهما في الأصل فعلان ناقصان، وقد حكم المفسرون بأداتيهما وتحولهما إلى حرفين لوقوعهما زائدين في التركيب. والغرض منهما عموماً هو التوكيد، الذي تفيده معظم الأدوات الزائدة. قال أبو عبيدة: «وكانَ: من حروف الزوائد»[4].

وقد ذهبوا إلى زيادة هذين الحرفين في عدد من المواضع، واختلفوا في الموقع الذي تزادان فيه، والمعنى الذي تبدلانه في النص، وفي جانب عملهما وعدمه. فأبو عبيدة قرر زيادة «كان» بين «ما» النافية والجملة المنفية بعدها في قوله

---

(١) البحر ١/١١٩ و ٢/١٧٢.

(٢) المجمع ٣/١٧٣.

(٣) البحر ٣/٥٢٤. وينظر: ٢/٢٧٢ و٣٨٠.

(٤) المجاز ٢/٧١ و ١٤٠.

تعالى: ﴿وَما كانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٥٣/٣٣]، وبين «ما» والفعل «ينبغي» في قوله: ﴿ما كانَ يَنْبَغِي لَنا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِياءَ﴾ [الفرقان: ١٨/٢٨]، وبين الفعل ونائب الفاعل في قول الفزاري[1]:

لَمْ يُوجدْ كانَ مِثْلُ بَنِي زِيادِ

وجعل مجاز ذلك: مالكم أن تفعلوا شيئاً، وما ينبغي لنا، ولم يوجد مثل بني زياد.

وذهب إلى ذلك أيضاً بين الصفة والموصوف، في قول الفرزدق[2]:

فَكَيْفَ إذا مَرَرْتَ بِدارِ قَومٍ وَجِيرانٍ لَنا، كانُوا، كِرامٍ؟

والتقدير: وجيرانٍ كرام. وبيّن الرجل أن الغاية من زيادتها في هذه المواضع هي التوكيد، وأن «كان» في هذه الحال لاعمل لها، واستدل لذلك بعدم نصب «كرام» في البيت الأخير[3].

ووافق الزمخشري أبا عبيدة في الموضع الأخير، وحمل على ذلك زيادة «كانَ» بين «إن» المخففة والمبتدأ في قراءة اليزيدي: (وَإِنْ كانَتْ لَكَبيرَةٌ إلاّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ) [البقرة: ١٤٣/٢] مبيناً أن الأصل هو: إن هِيَ لَكَبيرةٌ، ولما دخلت «كان» تحول الضمير المنفصل إلى مستتر[4]. وخالفه أبو حيان، لأن «كان» الزائدة لا تعمل وإن كان يراد معناها، وأوضح أن اتصالها بالضمير هنا يعني أنها عملت فيه، وذكر أن السيرافي كان يذهب إلى عملها في الضمير العائد على المصدر المفهوم منها. أي: كان هو، أي: الكون، وأن ذلك قد رد في علم النحو[5].

---

(١) لم نهتد إلى صاحب هذا القول.

(٢) ديوانه ٨٣٥.

(٣) المجاز ٧١/٢ و ١٤٠-١٤١.

(٤) الكشاف ٢٠١/٢.

(٥) البحر ٤٢٥/١ و ١٠٩/٥.

ونقل الطبرسي عن المبرد أنه أجاز زيادتها بين اسم «إنَّ» وخبرها، مع إعمالها في قوله تعالى: ﴿إنَّهُ كانَ فاحِشةً وَمَقْتاً﴾ [النساء: ٢٢/٤][١]. والتقدير: إنه فاحشةٌ ومقتٌ. ونقل عن الزجاج أنه غلّطه في ذلك، لأن الزائدة لا تنصب خبرها[٢]. ونقل الرازي عن بعضهم أنه ذهب إلى ذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠/٣]. أي: أنتم خير أمة. ونقل عن أبي بكر الأنباري أنه رفض ذلك، لأن «كان» لا تزاد في بداية الكلام، بل متوسطة أو متأخرة، لأن سبيل العرب أن يبدؤوا بما تنصرف إليه العناية، والملغى لا يكون في محل العناية. وذكر له من زيادتها متوسطة، وقوعها بين المبتدأ والخبر في نحو: عبد الله كان قائمٌ، ومتأخرة بعد الجملة الاسمية، نحو: عبدُ اللهِ قائمٌ كانَ[٣].

وحمل القرطبي على زيادة «كان» في أغلب المواضع المتقدمة عدداً من النصوص، وأجاز ذلك مع عملها الظاهر موافقاً المبرد والزمخشري وبعض المفسرين، ومخالفاً أبا عبيدة والزجاج وابن الأنباري وأبا حيان[٤].

أما «كاد»، فذهب إلى زيادتها الأخفش، كما ينقل القرطبي. وذلك في قوله تعالى: ﴿إنَّ السّاعَةَ آتِيَةٌ أَكادُ أُخْفِيها﴾ [طه: ١٥/٢٠]. والتقدير: إنّ الساعة آتية أخفيها. وقد أيّده القرطبي، وجعل من ذلك بعض الشواهد الشعرية[٥].

ووافقهما أبو حيان، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ ما كادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾ [التوبة: ١١٧/٩] موضحاً أن هذا المذهب محمول على زيادة «كان»، وأن معنى المقاربة فيها باق دون عملها إذ لم تعد تعمل في اسم ولا

---

(١) المقت: البغض الشديد.
(٢) المجمع ٦٠/٥.
(٣) الرازي ١٧٨/٨.
(٤) ينظر: القرطبي ١٥٦/٢ و ٢٧٤/٧ و ١١١/١١ و ٩١/١٣ و ١٢٠/١١٤ و ٩/١٩ و ١٢٦ و١٤١ والبحر ٥٣/١ و ٢٨/٣ و ٢٩٦.
(٥) القرطبي ١٨٤/١١.

خبر. وذكر أن الكوفيين أجازوا زيادتها مع تأثير العامل فيها وعملها في نحو قوله تعالى: ﴿إذا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَراها﴾ [النور: ٢٤/٤٠]. ثم قال: «فأحرى أن يدعى زيادتها وهي ليست عاملة ولا معمولة»[١].

إن العلة في زيادة هذين الفعلين، بل الحرفين، تكمن في انقطاع العلاقة بين كل واحد منهما وبين التركيب في حالة تمامهما بالاسم والخبر، وتحول هذه العلاقة إلى صلة جزئية تقوم بين لفظ «كان» أو «كاد» وما يدل عليه في السياق. وفي هذا دلالة على أنهما في التمام يحملان دلالتين: الأولى من لفظ الفعل، والثانية من الخبر. أما جانب العمل وعدمه، فمرد الخلاف فيه إلى الأصول النحوية التي يتوخى فيها التئام القاعدة والمعنى الذي تؤديه، ولذلك ألح معظم المفسرين والنحاة على ضرورة الإهمال في حال الزيادة. وإذا كانت هذه المشكلة ظاهرة في «كان» لبروز أثرها، فإنها في «كاد» مسألة قياسية تحمل على «كان» لأن أثرها لا يظهر فيما بعدها من الفعل المضارع. ويبدو لنا أن الذين قالوا بزيادة «كان» مع ظهور عملها قد تعسفوا التوجيه، وحملوا النص القرآني ما لا يحتمله، ولا سيما أنهم لم يؤيدوه بنظيره من كلام العرب.

٩– مَتى:

وذكر الطبري أن هذا الاسم يسأل به عن الوقت، في نحو قوله تعالى: ﴿مَتَى هَذا الْوَعْدُ؟﴾ [الأنبياء: ٢١/٣٨]. وهو في موضع نصب على الظرف، لأنه وقت[٢]. وبين أبو حيان أنه يأتي بعده الاسم مرفوعاً بالابتداء، والفعل المضارع والماضي[٣].

* * *

(١) البحر ٥/١٠٩.
(٢) الطبري ١٧/٢٨.
(٣) البحر ٤/٤١٩.

د – الأدوات الرباعية:

وتناولوا فيها كلاً من: إمّا وأنّى وحتّى وكَلاّ ولَمّا ولَولا ولَوما وماذا وهَلاّ. وعالجوا استعمالاتها وبعض خصائصها بعناية واهتمام، وأسلوب لا يختلف وحديثهم في غيرها.

١– إمّا:

ذكر الأخفش أن «إمّا» حرف عطف مهمل بمنزلة «أو»، لا يعمل شيئاً من نصب أو رفع. ويأتي في الجملة مرتين[1]، كما هو الأمر في قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣/٧٦]. وأوضح الفراء أن العرب ربما استعملت «أو» مكانها لتآخيهما في المعنى، فقالت: عبدُ اللهِ إمّا جالِسٌ أو ناهِضٌ[2]. وقرأ أبيّ بن كعب: (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لإِمَّا عَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ) [سبأ: ٢٤/٣٤].

٢– أنّى:

وتحدث أبو حيان عن طبيعة هذه الأداة واستخداماتها، فبين أنها اسم مبني لتضمنه معنى حرفي الاستفهام الشرط، وتقع في موضع نصب في كل محالها الإعرابية.

فهي تستخدم في الاستفهام غالباً، وتكون بمعنى «كَيفَ» أو «أَينَ» أو «مَتَى»، بل هي أعم في هذا الأسلوب من معاني نظائرها. وقد جاءت بمعنى «كيف» في قوله تعالى: ﴿قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا؟﴾ [آل عمران: ١٦٥/٣]. وتقع شرطية جازمة فتكون ظرف مكان، وسوف نقف عندها في مبحث الأدوات الجازمة.

وتوقف الرجل عند قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣/٢]، وأورد فيها توجيهات المفسرين وناقشها، فذكر أن فريقاً ذهب إلى استفهاميتها

---

(١) الأخفش ٢٣٤.

(٢) الفراء ٣٩٠/١.

وأن كل واحد منهم حمل معناها على أحد أسماء الاستفهام الأخرى، وأن سيبويه قدرها بـ «كَيفَ» و «مِنْ أينَ» في آن واحد، وأن آخرين رأوها شرطية. وجعل الفريقان العامل فيها الفعل «ائتوا».

وردّ أبو حيان هذه التوجيهات، وبين أن الاستفهامية تكتفي بما بعدها من الفعل، كقوله تعالى: ﴿أَنّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ؟﴾ [آل عمران: ٣/٤٧]، أو من الاسم، كقوله: ﴿يا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَـذا؟﴾ [آل عمران: ٣/٣٧]. ولا تفتقر إلى غير ذلك، بينما هي في الآية مفتقرة إلى ما قبلها، وتعلقها به ظاهر. وذكر أن القول بشرطيتها يجعلها ظرف مكان، فيكون ذلك مبيحاً لإتيان النساء في غير القبل وقد ثبت تحريم ذلك عن رسول الله ﷺ ، وأن هذا القول يمنع أيضاً أن يعمل في الظرف الشرطي ما قبله، لأنه معمول لفعل الشرط، كما أن فعل الشرط معمول له. ثم ذهب إلى أنها شرطية تتضمن معنى الحال، فقال: «والذي يظهر... أن تكون شرطاً لافتقارها إلى جملة غير الجملة التي بعدها، وتكون قد جعلت فيها الأحوال كجعل الظروف المكانية وأجريت مجراها تشبيهاً للحال بالظرف المكاني، وقد جاء نظير ذلك في لفظ كيف خرج به عن الاستفهام إلى معنى الشرط في قولهم: كَيفَ تَكُونُ أَكُونُ... وجواب الجملة محذوف، ويدل عليه ما قبله. تقديره: أنى شئتم فأتوه»[١] .

٣- حَتّى:

هي حرف معناه الغاية عموماً، ولها في الجانب المهمل وجهان: العطف، والابتداء. أما العطف فأجازه فيها الفراء إذا كان ما بعدها يشاكل ما قبلها ويدخل في حكمه، كقولك: ضُرِبَ القَومُ حَتّى كَبِيرُهُم، وأعتِقْ عَبِيدَكَ حَتّى أكرَمَهُم عَلَيكَ. ولكنه قدر للمعطوف بها عاملاً محذوفاً. أي: وأعتق أكرمهم عليك[٢] .

---

(١) البحر ٢/١٥٦. وينظر: ٢/١٧١-١٧٢ و ٣/١٠٧.

(٢) الفراء ١/١٣٧.

وأجاز الرازي أن تعطف بها الجملة في نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّى إذا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قالُوا...﴾ [محمد: ٤٧/١٦]، وجعل المعطوف عليه مقدراً في المعنى. قال: «كأنه يقول: يستمعون استماعاً بالغاً، لأنهم يستمعون. وإذا خرجوا يَستَعيدون ما قاله العلماء، كما يفعل المجتهد في التعلم الطالب للتفهم»[١].

وأما الابتداء، فجعله الفراء فيها إذا جاء بعدها اسم لا يشاكل ما قبلها، ولم يكن من أسماء الزمان، كقول الفرزدق[٢]:

فَيا عَجَبا، حَتّى كُلَيْبٌ تَسُبُّني، كَأَنَّ أَباها نَهْشَلٌ أَوْ مُجاشِعُ

وكذلك إذا جاء بعدها فعل مضارع مرفوع معناه الماضي وقبلها ماض، لا يدل على التطاول كقولك: جئت حتى أكون قريباً منك. وإذا كان الفعل بعدها لغير ما قبلها، كقولهم: سرت حتى يدخلُها زيدٌ، وإنا لَجلوسٌ فما نشعرُ حتى يسقُطُ حَجَرٌ بيننَا. وقد أيد في هذا الوجه الكسائي، وخالف عدداً من النحويين الذين ذهبوا إلى النصب.

وأجاز الفراء أن تكون «حتى» للابتداء، وأن يرفع المضارع بعدها، إذا دخلت «لا» النافية عليه في نحو: إنّ الرجلَ لَيُصادِقُكَ حتى لا يكتمُك سِرّاً. وأجاز، على ضعف أن تكون كذلك مع المضارع، الذي معناه الماضي وقبلها ماض متطاول، كقراءة مجاهد وبعض أهل المدينة: (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ) [البقرة: ٢/٢١٤]. وعلل ذلك بصلاحية الماضي بعدها بدل المضارع[٣].

وذكر الزمخشري أن «حَتّى» الابتدائية لا يقع بعدها إلا الجمل، وقد تكون الجملة اسمية كقول الفرزدق السابق، أو شرطية[٤]، كقوله تعالى: ﴿حَتَّى إذا جاءَ أَمْرُنا وَفارَ التَّنُّورُ، قُلْنا: احْمِلْ...﴾ [هود: ١١/٤٠]. وأوضح أبو حيان أن

---

(١) الرازي ٢٨/٥٨.
(٢) ديوانه ٥١٨.
(٣) الفراء ١/١٣٢-١٣٨.
(٤) الكشاف ١/٣٧٤ و ٢/٣٩٤. وينظر: ٢/١٤ و ١٠٢ و ٣/٣٧-٣٨ و ١٣٥ و ١٩٣.

«حتى» هذه ليس من الضروري أن يأتي بعدها المبتدأ حتى تكون حرف ابتداء، بل هي التي يصلح أن يقع بعدها المبتدأ. قال: «ألا ترى أنهم يقولون، في نحو: ضربت القوم حتى زيداً ضربته: إن حتى فيه حرف ابتداء، وإن كان ما بعدها منصوباً؟»[1].

٤- كَلاَّ:

واختلفوا في طبيعتها وجوانبها، فبيّن الطبرسي أنها حرف وليست اسم فعل، وإن تضمنت معنى ارتدع[2]، في نحو قوله تعالى: ﴿كَلاَّ، سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣/١٠٢]. وذكر أبو حيان أن الخليل وسيبويه والأخفش والمبرد وعامة البصريين، يجعلونها حرف ردع وزجر، وأن الكسائي وأبا بكر الأنباري يجعلانها بمعنى حقّاً. بينما يجعلها النضر بن شميل[3] حرف تصديق، بمعنى «نعم»، ويجعلها عبد الله بن محمد الباهلي حرف رد لما قبلها، يوقف عليها ويستأنف ما بعدها. وأضاف أبو حيان أنها قد تستعمل مع القسم في نحو: كَلاَّ وربِّ الكعبة، وتكون أيضاً صلة للكلام، بمنزلة «إيْ»[4].

لَمّا:

ولها في هذا الحقل ثلاثة أوجه: فتقع بمنزلة «إلاّ»، وظرفاً بمعنى «حينَ»، وأداة شرط. أما الوجه الأول فقيّد الفراء استعماله في القسم الاستعطافي، ومع «إنِ» النافية في لغة بعض العرب، ومنعه في الاستثناء عموماً، إذ بيّن أن العرب تقول: باللهِ لَمّا قُمتَ عنا، بمعنى: إلاّ قمت عنا، وأنّ هذيلاً تجعل، «لَمّا» مكان «إلاّ» في نحو قوله تعالى: ﴿إنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمّا عَلَيْها حافِظٌ﴾ [الطارق: ٤/٨٦]

(١) البحر ٩٩/٤.

(٢) المجمع ٢٢١/٣٠.

(٣) هو أبو الحسن اللغوي النحوي البصري، أحد أصحاب الخليل بن أحمد. توفي سنة ٢٠٣ هـ. إنباه الرواة ٣٤٨/٣-٣٥٢.

(٤) البحر ١٩٧/٦.

وحسب. أي: ما كل نفس إلا عليها حافظ. ثم قال: «فأما في الاستثناء فلم يقولوه في شعر ولا غيره»[١].

وقد تابعه في ذلك الطبري والزمخشري، وحملا على الوجه الثاني عدداً من النصوص[٢]. ونقل الرازي عن الكسائي وأبي عبيدة والأخفش، أنهم أنكروا ذلك في كلام العرب[٣]، فيما نقل أبو حيان عن الكسائي أنه أثبته كالخليل وسيبويه، وعن الفارسي أنه ضعفه في غير القسم الاستعطافي. ولكن الغريب أن يرد أبو حيان على الفراء ويصحح هذا الاستخدام في بعض تراكيب العربية، مع أن الأخير لم يقل غير ذلك[٤].

وذكر أبو حيان أن بعض النحاة، ومنهم ابن جني، أجازوا زيادة «لَمّا» هذه في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَمّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود: ١١/١١١]. وذلك حملاً على زيادة «إلاّ» لأنها بمعناها. وأنكر ذلك أبو حيان وضعفه، لأنه مبني على وجه ضعيف في «إلاّ»[٥].

أما الظرفية، فوجه جرى إليه الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنا لَمّا صَبَرُوا﴾ [السجدة :٣٢/٢٤] عندما جعلها بمعنى: إذ صبروا وحين صبروا[٦] . وتابعه فيه الزمخشري والقرطبي[٧].

وأما الشرطية فوقع فيها الخلاف، أحرف هي أم اسم؟ فالطبرسي جعلها اسماً بمعنى «إذا»، لأنها في الأصل تقع في جواب «متى». يقال: متى كان كذا؟ فيجيب السامع: لمّا كان كذا كذا. ولذلك هي في الشرط اسم وكثيرة الوقوع

---

(١) الفراء ٢/٢٩ و ٣/٢٥٤.

(٢) ينظر: الطبري ١٢/١٢٤ و ٢٣/٣ و ٣٠/١٤٢ و ٤/١٤ و ٢٤٩ و ٧٣٤.

(٣) الرازي ٣١/١٢٧.

(٤) البحر ٥/٢٦٧-٢٦٨.

(٥) البحر ٥/٢٦٧.

(٦) الطبري ٢١/١١٣.

(٧) الكشاف ١/٣٧٩ و ٢/٣٣٣ والقرطبي ٤/١٢٦.

فيه، وتكون للماضي، وتدل على وقوع الثاني لوقوع الأول[١]، كقوله تعالى: ﴿فَلَمّا آتاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ﴾ [التوبة: ٧٦/٩]. وأبو حيان نقل عن سيبويه أنها حرف وجوب لوجوب، وبين أن القول بظرفيتها للفارسي، وتبعه فيه الزمخشري وابن عطية، وأن الزمخشري جعلها في موضع نصب بالجواب، وجعل الجملة بعدها في موضع جر بالإضافة. ثم ذكر أن قول سيبويه هو الصحيح عنده، لتقدمها على ما نفي بـ «ما»، كقولك: لَمّا قامَ زيدٌ ما قامَ عمرو، ولمجيء جوابها مصدّراً بـ «إذا» الفجائية. وذكر أن ابن عصفور، استدل لحرفيتها بإشعارها العلة في نحو قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْناهُمْ لَمّا ظَلَمُوا﴾ [الكهف: ٥٩/١٨]. والظرف لا يدل على العلية[٢].

إن القول بظرفية «لمّا» واضح عند الطبري، وإن كان في غير الشرط، لأن العلاقة بين الشرط وغيره فيها قائمة كما هو الأمر في «إذا» تماماً، فلا يمكن أن ترد نسبته إلى الفارسي. وقد أكد قولنا ما وجدناه لدى ابن هشام في المغني[٣] من نسبة القول بظرفية «لَمّا» إلى ابن السراج، الذي عاصر الطبري، وتوفي سنة ست عشرة وثلاث مئة.

وكان عرض الفراء لبعض خصائص هذا الوجه في «لَمّا»، فبيّن أن فعل الشرط والجواب معها ماضيان، إذ نقول: لَمّا أتاني أتيتُه. فإذا جاء في الجواب مضارع جعلنا الجواب محذوفاً، والمضارع حالاً من فاعل الفعل المحذوف، كقوله تعالى: ﴿فَلَمّا ذَهَبَ عَنْ إِبْراهِيمَ الرَّوْعُ وَجاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجادِلُنا فِي قَوْمِ لُوطٍ﴾ [هود: ٧٤/١١]. والتقدير: أقبل يجادلنا[٤]. وذكر أنه في هذه الحال يمكن أن تدخل

(١) المجمع ١٠٥/١٠.
(٢) البحر ٧٥/١ و ١٥٠ و ٥١٢/٢ و ١٠٦/٣ و ٣٧٥/٤ و ١٤٠/٦.
(٣) ينظر: المغني ٣١٠/١.
(٤) الفراء ٢٣/٢.

«لكن»، كقولك: لَمّا شتمني لكِنْ أثبُ عليْهِ. قال: «فكأنه استأنف الكلام استئنافاً، وتوهم أن ما قبله فيه جوابه»[(١)].

٦ و٧– لَوْلا ولَوْما:

وهما، كما يرى الفراء، لغتان في الاستفهام والخبر. أي في الطلب والشرط، كقوله تعالى: ﴿رَبِّي، لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ، فَأَصَّدَّقَ﴾ [المنافقون: ٦٣/١٠] و﴿لَوْ ما تَأْتِينا بِالْمَلائِكَةِ، إنْ كُنْتَ مِنَ الصّادِقِينَ﴾ [الحجر: ١٥/٧] وقولك: «لَولا عبدُ اللهِ لَضَرَبْتُكَ» وقول بعض بني أسد[(٢)]:

لَوْما هَوى عِرْسِ كُمَيْتٍ لَمْ أُبَلْ عَلى كُمَيْتِ بْنِ أُنَيْفٍ ما فَعَلْ

وبيّن أن «لولا» و «لوما» في التحضيض بمنزلة «هَلاّ»، وأن الذي يميزها من الشرط هو عدم وقوع الاسم بعدهما[(٣)]. وذكر القرطبي أن الفعل هو الذي يليهما ظاهراً أو مقدراً[(٤)]. ومن حذفه وتقديره بعد «لولا»، أورد أبو عبيدة قول الأشهب بن رميلة[(٥)]:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوطَرى، لَولا الكَمِيَّ الْمُقَنَّعا

أي: هَلاّ تعدون الكمي المقنع[(٦)].

والفراء لا يسمي «لولا» و«لوما» الشرطيتين باسمهما، كما أشرنا، بل يجعلهما خبراً، ويجعل علمهما وقوع الاسم المرفوع بعدهما، واللام في الجواب.

---

(١) الفراء ٢/٥٠.

(٢) الأزهية في علم الحروف ١٧٦–١٧٧. وكميت الأولى: المرأة التي يكون لونها بين السواد والحمرة. ولم أُبَلْ: أصله: لم أبال، وسكنت اللام في الجزم، فالتقى ساكنان، فحذفت الألف لأنها حرف مد. ومعنى البيت: لولا حب امرأة كميت لم أبال بما يفعله كميت بن أنيف.

(٣) الفراء ١/٣٣٤ و ٢/٨٤–٨٥.

(٤) القرطبي ٢/٩٢.

(٥) البيت في شرح ديوان جرير ٣٣٨. والضوطرى: الرجل الضخم الكثير الشحم. والكمي: الشجاع.

(٦) المجاز ١/٥٢–٥٣ و٩١ و٣٤٦ و٢/٦٤.

وذهب إلى أن الاسم مرفوع بهما، وذكر أن العرب أكثرت من استعمال «لولا» فجاءت بالضمير المتصل بعدها بدل المنفصل، فقالت: لولاك ولولاي. ولكنه بين أن محل هذين الضميرين هو الرفع. أي لولا أنت ولولا أنا، لأنه لم يأت بعد «لولا» اسم ظاهر مجرور[١].

وذكر الرازي والقرطبي أن «لَولا» هذه تفيد انتفاء الشيء لثبوت غيره، وأوضح الثاني أن الاسم المرفوع بعدها مبتدأ عند سيبويه لا يجوز إظهار خبره[٢]. وذكر أبو حيان أن الكسائي يجعل المبتدأ مرفوعاً بفعل محذوف بعدها، وأن البصريين يرفعونه بالابتداء، وأكد أن خبره محذوف عند الجمهور، وليس هو جملة الجواب، كما يرى ابن الطراوة[٣]، وأشار إلى أن الضمير المتصل بها في موضع جر، عند سيبويه[٤].

واللام في جواب «لولا» تذكر وتهمل، كما أشرنا فيما مضى[٥]. أما الجواب فلا يجوز أن يتقدم عليها، عند الطبري والرازي، إذ لا تقول العرب: لقد قمت لولا زيد، وهي تريد: لولا زيد لقد قمت[٦]، ولكنه يجوز أن يحذف إذا دل عليه الكلام السابق، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِها لَوْلا أَنْ رَأَى بُرْهانَ رَبِّهِ﴾ [يوسف: ٢٤/١٢]. قال الزمخشري: فإن قلت: لمَ جعلت جواب «لولا» مَحذوفاً يدل عليه «هَمَّ بها» وهلاّ هو الجواب مقدماً؟ قلت: لأن «لولا» لا يتقدم عليها جوابها من قبل أنه في حكم الشرط، وللشرط صدر الكلام[٧].

---

(١) الفراء ٣٣٤/١ و ٨٥/٢.
(٢) الرازي ١٠٩/٣ والقرطبي ٩٢/٢ و ٢٩٢/٥.
(٣) هو سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي، نحوي وأديب. توفي سنة ٥٢٨ هـ. بغية الوعاة ٦٠٢/١.
(٤) البحر ٢٤٠/١.
(٥) ينظر: صفحة ٢٠٨ من هذا الكتاب.
(٦) الطبري ١٨٥/١٢ والكشاف ٢١٩/٣ و ٤١٨.
(٧) الكشاف ٤٥٦/٢.

٨– ماذا:

ذكر الأخفش أن هذا الاسم قد يكون للاستفهام برمته، بمنزلة ((ما)) في نحو قوله تعالى: ﴿ماذا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ؟ قالُوا: خَيْراً﴾ [النحل: ٣٠/١٦]. قال: ((فلو كانت ذا بمنزلة ((الذي)) لقالوا: خيرٌ، ولكان الرفع وجه الكلام))[١]. ووافقه في ذلك المفسرون، وحملوا بعض النصوص عليه[٢] .

هَلاّ:

وهي حرف للتحضيض، وقرين ((لولا)) و ((لوما)) و ((ألا)) في هذا الاستخدام. وقد أشار إلى ذلك الفراء وأبو عبيدة في أثناء الحديث عن أخواتها[٣] . وجعل القرطبي من ذلك[٤] قراءة ابن مسعود: (فَهَلاّ كانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ) [يونس: ٩٨/١٠].

وبين الفراء أن الأصل في هذه الأداة أن يليها الفعل كأخواتها، ويجوز أن يحذف فيقدر من الكلام. تقول: أتيتنا بأحاديث لا نعرفها، فهلا أحاديث معروفة. أي: فهلا أتيتنا بأحاديث معروفة. ثم أجاز أن تدخل على الجملة الاسمية في قول الشاعر:

الآنَ بَعْدَ لَجاجَتِي تَلْحَوْنَنِي ... هَلاّ التَّقَدُّمُ وَالقُلُوبُ صِحاحُ

وذلك على جعل ((التقدم)) مبتدأ، وحذف الخبر للاستغناء عنه بواو المعية بعده[٥]، أي واو الحال.

* * *

---

(١) الأخفش ٢١٦.

(٢) ينظر: الطبري ٣٤٢/٢ والكشاف ٥١١/١ و٦٩٠ والمجمع ٥٩/١١ والبحر ١٥٤/٥.

(٣) ينظر: الفراء ٣٣٤/١ و ٨٤/٢–٨٥ والمجاز ٥٢/١ و ٣٤٦ و ١٩١ و ٦٤/٢.

(٤) القرطبي ٣٨٣/٨.

(٥) الفراء ١٩٨/١.

لقد تتبع المفسرون في الأدوات الثلاثية غير المختصة تسع أدوات، وفي الرباعية مثلها، وهو عدد يوازي ما عالجوه في الأدوات الثنائية. وكان اهتمامهم بـ أَمّا وإنَّ وثُمَّ ومَتى وإمّا وكَلاّ وماذا وهَلاّ قليلاً، يقتصر على اللمحات العامة والكلمات العجلى في استخدامها، بينما كان في ألا وكَيفَ وكادَ وكانَ ولَولاَ ولوما، أكثر حرارة وتتبعاً. أما أَيّ وأَنىّ وحَتّى ولَمّا، فحظيت بالاهتمام الأكبر. وذلك يرجع، بالطبع، إلى أسباب متنوعة دعا إليها المقام التفسيري ومنهج المفسر، وألحت عليها طبيعة الأداة وحجم استعمالها. على أن السمة العامة لمعالجاتهم في كل المستويات، كانت تتسم باستعراض آراء النحاة القريبة والبعيدة والغريبة، وذلك على نحو مقطوع ومن دون تمثيل أو استشهاد أحياناً. وكان يعوزها الدقة في كثير من جوانبها، ولا سيما لدى القرطبي الذي أورد الكثير من الآراء المتدافعة في الموضع الواحد.



هـ – الأدوات الخماسية:

وجرى فيها الكلام على **أيّان وكأيِّنْ**. ففي الأولى، ذكر القرطبي أنها ظرف بني على الفتح لأن فيه معنى الاستفهام[١]، وجعل منها قوله تعالى: ﴿أَيَّانَ مُرْسَاهَا؟﴾ [الأعراف: ١٨٧/٧]، وقول الراجز:

أَيّانَ تُقْضَى حاجَتِي أَيّانا؟ أَما تَرى لِنَجْحِها أَوانا؟

وأضاف أبو حيان أن هذا الوجه فيها هو الأكثر في الاستخدام، إذ تقع شرطية أيضاً، وأنه يأتي بعدها الاسم مرفوعاً بالابتداء والفعل المضارع لا الماضي[٢].

أمّا «كَأَيِّنْ»، فقد أجمعوا على أنها نظير «كَمْ» الخبرية. وجعل منها الفراء[٣] قراءة أُبيّ بن كعب: (كَأَيِّنْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً!) [البقرة: ٢٤٩/٢]. وذكر القرطبي أن مميزها يأتي منصوباً ومجروراً بـ «من»، كقولك: كأيّن رَجلاً لقيت! وكأين من رجل لقيت! ولكن الأكثر والأجود أن يجر بـ «من»[٤]. ووافقه في ذلك أبو حيان، وخطّأ ابن عصفور الذي منع نصبه، وذكر أن التمييز المنصوب قد لا يليها، كقول بعضهم:

وكائِنْ لَنا فَضْلاً عَلَيكُمْ وَمِنَّةً قَدِيماً، وَلا تَدرُونَ ما مَنَّ مُنْعِمُ!

وبين أبو حيان أن «كأيّن» قد يستفهم بها[٥]. وذكر القرطبي أنها قد تجر بالباء، فتقول: بكائن تبيع هذا الثوب؟ أي: بكم تبيع هذا الثوب[٦]؟

---

(١) القرطبي ٣٣٥/٧.
(٢) البحر ٤١٩/٤.
(٣) الفراء ١٦٨/١. وينظر: المجاز ٥٢/٢ و ١١٧ والطبري ١١٦/٤ والمجمع ٢٢٢/٣.
(٤) القرطبي ٢٢٩/٤.
(٥) البحر ٦٥/٣.
(٦) القرطبي ٢٢٩/٤.

لقد عالج المفسرون الأحكام النحوية للأدوات المهملة، بعيداً عن فكرة العمل والعامل وآثاره وأسبابه، اللهم إلا ما كان من إشاراتهم إلى تأثير بعض أجزاء التركيب في الأسماء منها. وتتبعوا أوجه استخداماتها حروفاً وأسماء في النصوص المختلفة، إذ كان بعضها على وجه، وبعضها على اثنين، وقسم على ثلاثة، وعلى أربعة أو خمسة، بل كانت «ما» على ثمانية أوجه بين الحرفية والاسمية. ويبدو أن هذا التعدد في الاستخدام هو سر إهمالها وأحسن ما يميزها من الأدوات العاملة. وهو أمر يرجع عموماً إلى عدم اختصاصها أو اقترانها بأحد الأنواع الثلاثة المكونة للكلم العربي، الاسم والفعل والحرف. وسوف نتبين سمات هذه الجهود وخصائصها بعد أن نقف على حديثهم في الأدوات العاملة.

الفصل الثاني

أحكام الأدوات العاملة

عُني المفسرون بالأحكام النحوية للأدوات العاملة في كتبهم، وبذلوا فيها جهداً طيباً، لا يقل عن عنايتهم بالأدوات المهملة. فعرضوا للأدوات الجارة والجازمة والناصبة، وغير ذلك مما يقترن بحدوث أثر لفظي فيما بعده من الأسماء والأفعال، ويصبغ التركيب بألوان مختلفة من المعاني والدلالات التي ينشدها المتكلم ويقتضيها التعبير.

فهم تتبعوا في هذا المجال علاقاتها بالتركيب النحوي وقيودها وخصائصها، وذكروا أسباب العمل بها، وعددوا بعض زمرها، ونصوا على حالات المنع والمخالفة والكف والإلغاء، وربطوا بعض استخداماتها بلهجات العرب وقراءات القرآن، مستأنسين في ذلك بالمسموع والمروي ومستعينين بالقياس والعلة والمنطق وأقوال النحاة اللامعين وأدلتهم.

وقد رأينا أن نقسم هذه المباحث إلى أدوات جارة، وأخرى جازمة، وثالثة ناصبة، وأدوات تنصب وترفع، وترفع وتنصب، تيسيراً للدراسة وتوضيحاً لأنواعها. وقدمنا الحديث عن الجارة، لأنها أقوى الأدوات عملاً وأكثرها اتصالاً بالأسماء واختصاصاً بها، وثنينا بالجازمة، لأن العمل في الأفعال أضعف من العمل في الأسماء، ولأن الأصل في الفعل أن يكون عاملاً لا معمولاً بل هو أقوى العوامل. ثم أتينا على ذكر الناصبة حملاً على الجازمة. وبعدها أوردنا ما يعمل منها عملين من نصب ورفع، ورفع ونصب، بوصفه محمولاً على الفعل ومتشبّهاً به. وذلك جرياً على تقسيمات النحويين المعروفة، وتصوراتهم لأصول

الأدوات ومراتبها في ضوء فهمهم لفكرة العمل والعامل، وما لمسناه في عبارات المفسرين العامة في نظرتهم إلى تكويناتها ووظائفها العامة. وسنحاول في عرض جهودهم أن نجلو هذه النظرات، ونتابع أصولها، ونتلمس سماتها العامة وعناصرها المشتركة، لكيما نقف بعدئذ على قيمتها الكلية واتجاهاتها.

* * *

أ – الأدوات الجارة:

تحدث المفسرون في الأدوات الجارة عن: الباء والتاء والفاء والكاف واللام والواو، وعَنْ وفي وَكَيْ ومِنْ، وإلى ورُبَّ وعَلى ولاتَ ومَتى، وحَتّى وحاشا ولَعَلَّ. وعرضوا للخلافات في طبائعها، بين حرف واسم، وأصالة وزيادة، وتبينوا الفوارق بينها، وكشفوا مواضع حذفها وزيادتها وصلة ذلك بتعدية الأفعال وتضمينها. وذكروا بعض خصائصها العامة، كقول الطبرسي: «الحروف الجارة موضوعة لمعنى المفعولية، ألا ترى أنها توصل الأفعال إلى الأسماء وتوقعها عليها؟»[١]، وقول الرازي: «حروف الجر نوع من أنواع الحروف»[٢] . ونحن عارضون القول في كل حرف منها على حدة في ضوء الجانب الذي رسمناه، ومرتبون الكلام فيها ترتيباً بنوياً ألفبائياً.

١– الباء:

يتفق المفسرون في أن الباء حرف من حروف الجر، يختص بالدخول على الأسماء، ولكنهم يختلفون في بعض خصائصه النحوية، ويتعلق أكثرها بمسألتي حذفه وزيادته، وآثار ذلك في الاسم المجرور، وعلاقته بالتعدية والتضمين. ومعظم هذه الخلافات، يعود إلى مذاهبهم العامة في مشكلات الحروف الجارة.

فقد ذهب الفراء إلى أن الباء بعد فعلي الشراء والبيع، يجب أن تدخل على الثمن. فإذا كان البيع مقايضة، أي كل من المبيع والمشترى ثمنٌ للآخر، جاز أن تدخل على كليهما. تقول: اشتريت ثوباً بكساء، واشتريت كساء بثوب. أما إذا كان الثمن محدداً بدراهم أو دنانير، فلا يجوز دخولها إلا على الثمن[٣] . قال تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾ [يوسف: ٢٠/١٢].

---

(١) المجمع ٤١/١.

(٢) الرازي ١٠/١.

(٣) الفراء ٣٠/١.

وأوضح الرجل أن باء التغدية لا تجتمع في كلام العرب وهمزة التعدية، فإذا جاؤوا بالباء أسقطوا الهمزة، وإذا حذفوا الباء جلبوا الهمزة. فهم يقولون: أذهبتُ بصرَهُ وَذَهبتُ ببَصَرِهِ، ولا يكادون يقولون: أذهبت ببَصرِه. ووجّه قراءة أبي جعفر المدني: (يَكادُ سَنا بَرْقِهِ يُذْهِبُ بِالأَبْصارِ) [النور: ٢٤/٤٣] على زيادة الباء. أي: يُذهب الأبصارَ[١].

وذكر أبو حيان أن تعدية الفعل المتعدي لواحد بالباء، إلى مفعول ثان قليلة، وليست معدومة كما اعتقد بعضهم، حيث تقول: دَفَعَ زيدٌ عمراً، ثم تقول: دفعت زيداً بعمرٍو. وصكَّ الحجرُ الحجرَ، ثم صككتُ الحَجَرَ بالحَجَرِ. أي: جعلت زيداً يدفع عمراً، وجعلت الحجرَ يصك الحجرَ[٢].

وأشار الزمخشري إلى أن باء القسم، يجوز أن يحذف معها فعل القسم ويذكر[٣]. وأوضح الرازي أن سبب حذفه يرجع إلى كثرة استخدامه في الكلام وشهرته، فإذا قال القائل: بحقِّ زيد، فهم منه القسم. وكأنه قال: أقسم بحق زيدٍ[٤].

وعرض المفسرون لمسألة حذف الباء، وتتبعوا مواضعها في كتبهم، فحللوا النصوص وبينوا الآثار المعنوية التي تترتب عليها. ومازوا الحذف من الإضمار، وأشار بعضهم إلى أسبابه، وتبين آخرون بعض أصوله وثوابته انطلاقاً من فهمهم الكلي لظاهرة حذف الحروف الجارة.

فالفراء لايجيز عموماً حذف الباء وبقاء الاسم مجروراً بعدها. قال: «ولو قال: بمن مررتَ؟ لم تقل: زيدٍ، لأن الخافض مع ما خفض بمنزلة الحرف الواحد»[٥]. ولكنه يجيزه في أربع حالات، هي:

---

(١) الفراء ١٩/١.
(٢) البحر ٤٩٨/٣-٤٩٩.
(٣) الكشاف ٧٥٨/٤.
(٤) الرازي ٢٧٨/٢٨.
(٥) الفراء ١٩٦/١ .

أولاً: أن يكون الاسم معطوفاً على اسم مجرور بها، من دون أن يُفصل بينهما بفاصل، نحو: مررتُ بزيدٍ وعمرٍو. فإذا فصل بينهما، امتنع الحذف. قال: ((ولم يجز أن تقول في الخفض: أمرت لك بألفٍ، ولأخيك ألفين، وأنت تريد بألفين))[١].

ثانياً: أن يكثر استخدامها مع الاسم المجرور. ((يقول القائل للرجل: كيف أصبحتَ؟ فيقول: خيرٍ. يريد: بخيرٍ. فلما كثرت في الكلام حذفت))[٢].

ثالثاً: أن يكون فعلها المذكور على نية التكرار، وذلك في مثل حال جر ((سعيد)) الممكنة من قول الشاعر[٣]:

أَتَيْتَ بِعَبْدِ اللهِ في القِدِّ مُوْثَقاً فَهَلاّ سَعِيداً ذا الخِيانَةِ وَالغَدْرِ

والتقدير: فهلا أتيت بسعيد[٤].

وأضاف الزمخشري جواز ذلك في القسم، تقول: اللهِ لأفعلَنَّ. تريد: بالله لأفعلن[٥].

وخالف الطبريُّ الفراءَ منكراً أن تكون ((مَنْ)) في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ٦/١١٧] في موضع جر، على نية الباء، لأنه لا يعرف عن العرب جر الاسم بحرف محذوف[٦].

وأجاز الفراء نصب الاسم بعد حذف الباء في الحالة الثالثة السابقة، وفي حال حذف الفعل المتعدي بها. قال: ((كذلك تفعل بالفعل إذا اكتسب الباء، ثم أضمرا جميعاً، كقولك: أخاك. وأنت تريد امرر بأخيك))[٧].

---

(١) الفراء ١/١٩٦-١٩٧.
(٢) الفراء ٢/٤١٣ .
(٣) القِدُّ: السَّيرُ من الجلد.
(٤) الفراء ١/١٩٦.
(٥) الكشاف ١/٢٥.
(٦) الطبري ٨/١٠.
(٧) الفراء ١/١٩٦.

على أن معظم المواضع التي جرى فيها حذف هذا الحرف، كان في تيارين معروفين، أولهما: حذفها مع «أنْ» و «أنَّ» اللتين لا تتأثران بها، والآخر: حذفها من المفعول الصريح الذي ينجر بها. وقد وصف الزمخشري التيار الأول بالمطرد، والثاني بغير المطرد[1] . واشترط أبو حيان في إجراء الأول عدم اللبس[2] .

وقد قدر المفسرون حذفها مع «أنِ» المصدرية الناصبة للفعل بعد عدد من الأفعال والمصادر والمشتقات، وأوضحوا بعض أسباب هذا الحذف، وأشاروا إلى بعض الأدوات الأخرى التي تحذف معها، ونسبوا قسماً من هذه التقديرات إلى أصحابها.

فالفراء ذهب إلى حذفها في قوله تعالى: ﴿وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلاَّ أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢/٢٦٧]. وبين أن المعنى: ولستم بآخذيه إلا بإغماض[3]. والطبري ذكر عن بعضهم أن معنى قوله: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ [النساء: ٤/١٧٦] هو: يبين لكم بألاّ تضلوا. فحذف الباء ومعها «لا»[4]. والزمخشري قدر حذفها في قوله: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ١٠/١٠٤]، وبين أن هذا الحذف يمكن أن يكون من المطرد مع «أنْ»، ومن غير المطرد الذي يكون مع المفعول الصريح[5]. وجعله أبو حيان للسببين معاً[6] .

وقدروا حذفها مع «أَنَّ» المشبهة بعد بعض الأفعال والمصادر، ومع «أَنِ» المخففة منها. وأشار بعضهم إلى أثر هذا الحذف ونتائجه، إذ ذكر الفراء أن قراءة[7] ابن كثير: (نُودِيَ يا مُوسَى ، أَنِّي أَنا رَبُّكَ) [طه: ٢٠/١١-١٢] على حذف

---

(١) الكشاف ٢/٣٧٤.
(٢) البحر ١/٢٥٠ و ٢/١٢٤.
(٣) الفراء ١/١٧٨.
(٤) الطبري ٦/٤٦.
(٥) الكشاف ٢/٦٥٧.
(٦) البحر ١/٢٤٩-٢٥٠.
(٧) السبعة ٤١٧.

الباء. والمراد: بأني أنا ربك. وبين أن موضع «أَنَّ» بعد الحذف النصب[1]. وذهب الزمخشري إلى مثل ذلك في قوله تعالى: ﴿فَاسْتَجابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلائِكَةِ﴾ [الأنفال: ٩/٨]. لكنه رأى أن حق النصب عاد إلى الفعل بعد حذفها[2].

وقبل المخففة، قدر الفراء حذف الباء في قراءة ابن مسعود: (وَوَصَّى بِها إِبْراهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبَ أَنْ يا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ) [البقرة: ١٣٢/٢]. والتقدير: وصاهم بأن[3] ... وكذا فعل القرطبي في قوله: ﴿وَعَهِدْنا إِلَى إِبْراهِيمَ وَإِسْماعِيلَ أَنْ طَهِّرا بَيْتِيَ﴾ [البقرة: ١٢٥/٢]. وذلك على معنى: بأن طهرا. وصرح أن «أَنْ» بعد الحذف منصوبة الموضع بنزع الخافض[4].

وقد حمل المفسرون على حذف الباء، بحالاته الثلاث عدداً من النصوص[5]، وكان مذهبهم إلى ذلك في الغالب واحداً من الوجوه المتعددة التي ذكروها في الآية المفسرة، إذ قدروا في بعضها حذف «مِنْ»، وفي بعضها اللام أو غيرها من حروف الجر، التي تناسب الأفعال في تعديتها وتحفظ للمعنى سلامته، وتؤمّن للنص الوضوح وعدم اللبس.

أما حذفها من المفاعيل الصريحة، فأكدوا فيه أنه مذهب سماعي غير مطرد، يقتصر على نماذج معروفة مما تكلم به العرب، بمختلف لهجاتهم. وقد تتبعوا الأفعال التي تتعدى بها، ونص بعضهم على أصل الاستخدام وحقيقة التعدية، وترك آخرون عباراتهم مرسلة يلفها الغموض في أكثر الأحيان.

لقد وجدوا الباء تحذف من مفاعيل: جَزَى وذاقَ وضَرَّ وظَفِرَ وكَفَرَ ولَعِبَ، وأَنْذَرَ وضَاعَفَ وغالَى ووَصَّى، وظَلَّلَ وتَرَبَّصَ وتَوَفَّى واعتَصَمَ وتَطَوَّعَ. وكان

---

(١) الفراء ١٧٥/٢.
(٢) الكشاف ٢٠١/٢.
(٣) الفراء ٨٠/١.
(٤) القرطبي ١١٣/٢.
(٥) ينظر من ذلك: الأخفش ٥٤٩ والطبري ٦٥/٦ والكشاف ٣٧٤/٢ و ٣٧٥/٤ والقرطبي ١٣/٢ و ١١٣ و ٣/٩ والتنوير ١٠٣.

أغلب ذلك في الآيات والقراءات، وأقله في الأبيات وكلام العرب والأمثلة المصنوعة.

فالفراء ذهب إلى تقدير حذفها من مفاعيل: قَذَفَ وأَنذَرَ وضاعَفَ، في قراءة أبي عبد الرحمن السلمي: (وَيُقْذَفُونَ مِنْ كُلِّ جانِبٍ ، دَحُوراً) [الصافات: ٣٧/٨-٩] وفي قوله ﴿لِتُنْذِرَ قَوْماً ما أُنْذِرَ آباؤُهُمْ﴾ [يس: ٣٦/٦] و ﴿يُضاعَفُ لَهُمُ الْعَذابُ ما كانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ﴾ [هود: ١١/٢٠]. وجعل التقدير: ويقذفون من كل جانب بداحر[١]، ولتنذر قوماً بما أنذر آباؤهم[٢]، ويضاعف لهم العذاب بما كانوا يستطيعون السمع[٣].

وقدّر حذفها أيضاً من مفاعيل: جَزَى وكَفَرَ وغالَى واعتَصَمَ، في قولهم: لأَجزِيَنَّكَ ما عملتَ وأكفُرُكَ، واعتَصَمتُكَ، وفي قول الشاعر[٤]:

نُغالِي اللَّحْمَ للأَضْيافِ نِيئاً، وَتُرْخِصُهُ، إذا نَضِجَ، القُدُورُ

وجعل المعنى: لأجزينك بما عملت، وأكفر بك، واعتصمت بك، ونغالي باللحم[٥]. وأوضح أن دخول الباء وخروجها في جميع هذه الأفعال مستعمل في لغات العرب، وأن أصل الاستخدام هو بالباء. قال: «الكلام العربي هكذا الباء»، و «الكلام: نغالي باللحم»[٦]. وجعل الطبري دخول الباء أفصح اللغتين[٧].

---

(١) الفراء ٢/٣٨٣.

(٢) الفراء ٢/٣٧٢.

(٣) الفراء ٢/٨.

(٤) القدور: جمع قدر، وهو ما يوضع فيه الطعام. ومعنى البيت أنهم يشترون اللحم غالياً ويبذلونه للضيفان إذا نضج عن سماحة.

(٥) الفراء ٢/٨ و ٩٤ و ١/٢٢٨ و ٢/٣٨٣.

(٦) الفراء ١/٢٢٨ و ٢/٣٨٣.

(٧) الطبري ٤/٢٦.

ورأى الأخفش أنها حذفت من مفاعيل: ظَفِرَ ولَعِبَ ووَصَّى وتَربَّصَ، في قولهم: الغُلامُ يَلعَبُ الكِعابَ، ووَصَّيْتُهُ خَيراً، وتربَّصتُ زيداً، وفي قول الشاعر:

كَأَنِّيَ إذْ أَسْعى، لأَظْفَرَ طائِراً مَعَ النَّجْمِ في جَوِّ السَّماءِ يَصُوبُ

وذلك على تقدير: الغلام يلعب بالكعاب، ووصيته بخير، وتربصت بزيد، ولأظفر بطائر[1].

وقرر القرطبي والفيروزآبادي مثل ذلك مع مفاعيل: ضَرَّ وذاقَ ووَفَّى، في قوله تعالى: ﴿لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئاً﴾ [آل عمران: ١٧٧/٣] و﴿فَذُوقُوا ما كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ﴾ [التوبة: ٣٥/٩] ﴿وَتُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ ما عَمِلَتْ﴾ [النحل: ١١١/١٦]. وأوّلا المعنى على: لن يضروا الله بشيء، وذوقوا بما كنتم تكنزون، وتُوفى كل نفس بما عملت[2].

وأضاف أبو حيان أن الباء حذفت من مفعولي: ظَلَّلَ وَتَطوَّع في قوله تعالى: ﴿وَظَلَّلْنا عَلَيْكُمُ الْغَمامَ﴾ [البقرة: ٥٧/٢] و﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْراً فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ﴾ [البقرة: ١٨٤/٢]. وجعل التقدير: وظللنا عليكم بالغمام، ومن تطوع بخير. وبين أن «تطوع» فعل لازم لا يتعدى بنفسه، وأن «خيراً» منصوب على إسقاط الباء[3].

لقد وقف معظم المفسرين عند مسألة حذف الباء، ولكنهم لم يفصلوا القول في مواطنها، ولم يؤيدوها بالتحليلات الكافية، التي توضح أصولهم في الحذف والتعدية ونتائج الحذف، ما خلا بعض الإشارات التي تفيد أن حذف الباء يؤدي إلى انتصاب المفعول، على أنه أثر من آثار حذفها، وهذا خلاف ما ذهب إليه الزمخشري من إعادة حق النصب إلى الفعل. وواضح أن أغلب المفاعيل التي حذفت منها الباء كانت «ما» المصدرية أو الموصولة، وهما أداتان منتهيتان بألف لا يتبين أثر الباء الجارة فيهما، مما يشجعنا على جعل حذفها فيهما مطرداً،

---

(١) الأخفش ٢٠٦ و ٦٥٥ و ٦٩٧ و ٥١٣.

(٢) القرطبي ٢٨٦/٤ والتنوير ١٢٢ و ١٧٤.

(٣) البحر ٢١٣/١ و ٣٨/٢.

وذلك حملاً على «أنْ» و «أنَّ» اللتين لا يتبين أثر الباء فيهما أيضاً، بشرط ألا يؤدي إلى اللبس، كما ذكر أبو حيان.

أما زيادتها، فجانب استأثر باهتمامهم، فتتبعوا مواضعها في مختلف النصوص، ولكنهم اختلفوا في كثير من هذه المواضع تبعاً لتوجهاتهم ومذاهبهم في التحليل والتفسير. وقد بدوا في معالجاتهم يصدرون عن أسلوب دقيق في معرفة مواضعها، متسلحين بمعرفة جيدة لطبيعة هذا المذهب وحاجة التعبير إليه.

فهي تزاد في كثير من الكلام، وقياس زيادتها أن تكون مسبوقة بنفي[١]. ولا تحول بين العامل ومعموله[٢]، وأثرها اللفظي في مجرورها باق[٣]. وقد زيدت عندهم قبل الفاعل، ونائب الفاعل، وقبل المفعول به، والمفعول المطلق، وقبل المبتدأ، والخبر، والحال، وكلمة «نفس»، وقبل بعض الحروف. وكان أغلب هذه المواضع مطرداً فاشياً، وبعضها شاذ نادر، والآخر مولده التخريج وتعدد وجوه التفسير. وهم شفعوا هذه المواضع بنظائرها، وقيدوها ببعض الشروط وأمدوها بأسباب القياس، وعزوا بعضها إلى اللهجات والقراءات ما أوتوا إلى ذلك.

فقد أجاز الفراء أن تزاد مع الفاعل، إذا أريد به مدح أو ذم. وجعل من ذلك زيادتها مع فاعل: كَفَى ونَهَى وطابَ وجادَ ونِعمَ وبِئسَ وأَفْعِل التعجب. قال: «وإنما يجوز دخول الباء في المرفوع إذا كان يمدح به صاحبه. ألا ترى أنك تقول: كفاك به، ونهاك به، وأكرِمْ به رجلاً، وبِئسَ به رجلاً، ونِعمَ به رَجلاً، وطابَ بطعامك طعاماً، وجادَ بثوبك ثوباً؟ ولو لم يكن مدحاً لم يجز دخولها»[٤].

---

(١) الأخفش ٦٢٦.
(٢) الكشاف ٤/٢٨٥.
(٣) البحر ٢/٢٥٦.
(٤) الفراء ٢/١١٩.

وذكر الطبري أنها تزاد مع فاعل كل فعل يراد به التعجب. وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ [الفتح: ٢٨/٤٨]، وقولهم: لَظَرُفَ بِزَيدٍ[١]. ونقل أبو حيان عن ابن عيسى[٢] قوله في زيادتها في هذا الموضع: «إنما دخلت الباء في كفى بالله، لأنه كان يتصل اتصال الفاعل، وبدخول الباء اتصل اتصال المضاف واتصال الفاعل، لأن الكفاية منه ليست كالكفاية من غيره، فضوعف لفظها لمضاعفة معناها».

وذكر أن الزجاج وابن السراج قد ذهبا إلى هذه الزيادة في نحو الآية السابقة، ولكن كلامهما لم يدل على مذهبهما فيها، إذ رأى الأول أن المعنى: اكتفوا بالله، والثاني: كفى الاكتفاء بالله. قال: «وكلام الزجاج مشعر أن الباء ليست بزائدة، ولا يصح ما قال من المعنى، لأن الأمر يقتضي أن يكون فاعله هم المخاطبون، ويكون «بالله» متعلقاً به، وكون الباء دخلت في الفاعل يقتضي أن يكون الفاعل هو الله لا المخاطبون، فيتناقض قوله. وقال ابن السراج... وهذا أيضاً يدل على أن الباء ليست بزائدة إذ تتعلق بالاكتفاء. فالاكتفاء هو الفاعل لـ«كفى». وهذا أيضاً لا يصح، لأن فيه حذف المصدر، وهو موصول، وإبقاء معموله. وهو لا يجوز إلا في الشعر».

كما ذكر آراء أخرى لبعض المفسرين بعيدة وغريبة، ونص على أن زيادتها في هذه المواطن هو مذهب الجمهور، واستدل لذلك بعدد من شواهد الشعر[٣]، منها قول سحيم عبد بني الحسحاس[٤]:

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ، إنْ تَجَهَّزْتَ غادِيا، كَفى الشَّيْبُ وَالإسْلامُ لِلمَرْءِ ناهِيا

وأجاز الفراء زيادتها مع الفاعل أيضاً، إذا وقع مصدراً مؤولاً من «أَنْ» وما بعدها، أو كان «ما» المصدرية. وذلك في قول امرئ القيس[٥]:

---

(١) الطبري ٣٦/٢٦.

(٢) هو عيسى بن عبد العزيز اللخمي الشريشي المالكي، إمام القراءات. توفي سنة ٦٢٩هـ. غاية النهاية ٦٠٩/١-٦١١.

(٣) البحر ٢٦١/٣ و ١٥/٦.

(٤) ديوانه ١٦. وعميرة: مصغر عمرة، وعمرة: اسم علم لأنثى.

(٥) بيقر: هاجر أو خرج إلى حيث لا يدري.

أَلا، هَلْ أَتاهـا، وَالحَـوادِثُ جَمّـةٌ، بِأَنَّ امْـرَأَ القَيْـسِ بْـنَ تَمْلِـكَ بَيْقَـرا؟

وقول قيس بن زهير[١]:

أَلَـم يَـأْتِيكَ، وَالأَنْبـاءُ تَنْمِـي، بِمـا لاقَـتْ لَبُـونُ بَنِـي زِيـادٍ؟

وقد حمل ذلك على زيادتها مع المفعول به، الذي يقع مصدراً في نحو قوله: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذابٍ أَلِيمٍ﴾ [الحج: ٢٢/٢٥]. ورأى أن زيادتها مع «أنْ» أكثر من زيادتها مع «ما»، لأن «أَنْ» أقل شبهاً بالأسماء من «ما»، ولأن «أنْ» حرف يسهل دخول الجار عليه وخروجه منه، من دون أن يظهر أثره الإعرابي في «أَنْ»، بينما المصادر الصريحة يظهر عليها ذلك. و «ما» أكثر شبهاً بالمصادر الصريحة[٢].

ووافق الزمخشري الفراء في زيادتها مع «ما»، وأجراها على بعض النصوص، وقاس ذلك على زيادتها مع فاعل «كفى»، ولكنه علقها مع مجرورها بالفعل[٣]. فخالفه أبو حيان مبيناً أن زيادة الباء مع الفاعل ليست قياسية إلا مع فاعل «كفى»، على الخلاف الذي فيها، وأن الحرف الزائد لا يتعلق بشيء[٤].

ونقل الرازي عن الأخفش أنه ذهب إلى زيادتها قبل نائب الفاعل، من غير أن تكون مسبوقة بنفي. وذلك في قوله تعالى: ﴿فَضُرِبَ بَيْنَهُمْ بِسُورٍ﴾ [الحديد: ٥٧/١٣]. والتقدير: ضرب بينهم سور[٥]. ونسب القرطبي هذا الوجه إلى الكسائي[٦].

---

(١) اللبون: هي الشاة أو الإبل ذات اللبن. وتنمي: تنشر.
(٢) الفراء ٢/٢٢٢-٢٢٣.
(٣) الكشاف ٤/٤١٠.
(٤) البحر ٨/١٤٨.
(٥) الرازي ٢٩/٢٢٦.
(٦) القرطبي ١٧/٤٦.

وعرض المفسرون لزيادة الباء مع المفعول به، ودلت معظم عباراتهم على أن هذه الزيادة سماعية غير قياسية، محصورة بما جاء في آيات القرآن وكلام العرب. بل إن أبا حيان صرح غير مرة بذلك. ومن أقواله: ((زيادة الباء في المفعول لاتنقاس))، ((والصحيح قصر ذلك على السماع))[١].

وقد حاول بعضهم أن يجد لهذه الزيادة تفسيراً، أو وجهاً من القياس النحوي، أو صلة بلهجات العرب. وفي خضم ذلك، أوردوا الأفعال التي تزاد بعدها، واستعانوا بآراء بعض النحاة، واختلفوا في بعض المواضع، فحمل بعضهم الباء على الأصالة، ووجّه النصوص على الحذف أو التضمين، ورفض بعضهم وجه الزيادة برمته، غيرة على لغة القرآن أن يزاد فيها شيء من كلام الله، عز وجل.

فقد ذهب أبو عبيدة إلى زيادتها مع مفاعيل: جَحَدَ وقَرَأَ وهَزَّ وأَبصَرَ ونَبَتَ وأَرادَ وسَبَّح، في قوله تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا﴾ [النمل: ١٤/٢٧] و ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١/٩٦] ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾ [مريم: ٢٥/١٩] و﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ، بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦٨/٥-٦] و ﴿فَأَنْشَأْنَا لَكُمْ بِهِ جَنَّاتٍ ... وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٣/١٩-٢٠] ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الحج: ٢٥/٢٢] و﴿يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ [الزمر: ٧٥/٣٩]. ومع مفاعيل: رَجا وضَمِنَ وَأَنقَضَ، في قول النابغة الجعدي[٢]:

نَحْنُ بَنُو جَعْدَةَ أَرْبَابُ الفَلَجْ   نَضْرِبُ بِالبِيضِ وَنَرجُو بِالفَرَجْ

وقول الأعشى[٣]:

ضَمِنَتْ بِرِزْقِ عِيالِنا أَرْماحُنا   مِلءَ المَراجِلِ وَالصَّرِيحَ الأَجْرَدا

وقول الراجز[٤]:

---

(١) البحر ١/٩١ و ٢/٧١ و ٨/٦٨.

(٢) ديوانه ٢١٥-٢١٦. والفلج: الظفر. والبيض: السيوف.

(٣) ديوانه ٢٣١. والصريح: الخالص. والأجرد: الصافي.

(٤) جمهرة اللغة ١/٢٣١. والحوءبة: الدلو العظيمة. والمربوع: الرجل الذي تأخذه حمى الربع. يريد أنها ثقيلة إذا جذبها سمعت لأضلاعه نقيضاً.

بِئْسَ قَرِينُ العَزَبِ المَرْبُوعِ حَوْءَبَةٌ تُنْقِضُ بِالضُّلُوعِ

وجعل مجاز ذلك: وجحدوها، واقرأ اسمَ ربك، وهزي إليك جذعَ النخلة، ويبصرون أيَّكم المفتون، وتنبت الدهنَ، ومن يرد فيه إلحاداً، ويسبحون حمداً لله، ونرجو الفرجَ، وضمنت رزقَ عيالنا أرماحُنا، وحوءبة تُنقض الضلوعَ(١). قال: «والباء من حروف الزوائد» و «مجاز هذا أجمع إلقاؤهن»(٢).

وأضاف الفراء زيادتها مع مفاعيل: أَتَى وَرَفَعَ وَأَخَذَ وجاءَ ومَدَّ وتَكَلَّمَ وظَنَّ وشَرِبَ وطَرَحَ بمعنى رَمَى. وذلك في قراءتي ابن مسعود: (وَاللاّتِي يَأْتِينَ بِالْفاحِشَةِ) [النساء: ٤/١٥] و (لا تَرْفَعُوا بِأَصْواتِكُمْ) [الحجرات: ٤٩/٢]، وقولهم: أخذتُ بالخطامِ، وجِئتُ بشَيءٍ عَظِيمٍ، وامدُدْ بالحَبلِ، وتَكَلَّمَ بكلامٍ حَسَنٍ، وما أظنك بقائمٍ، وفي قول أبي ذؤيب الهذلي(٣):

شَرِبْنَ بِماءِ البَحْرِ، ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

وقول الآخر:

فَقُلْتُ لَها: الحاجاتُ يَطْرَحْنَ بِالفَتى وَهَمٌّ تَعَنّانِي مُعَنّىً رَكائِبُهْ

والتقدير: واللاتي يأتين الفاحشةَ، ولا ترفعوا أصواتَكم، وأخذت الخطامَ، وجئت شيئاً عظيماً، وامدد الحبلَ، وتكلم كلاماً حسناً، وما أظنك قائماً، وشربن ماءَ البحر، ويطرحن الفتى(٤). إلا أنه بين أن زيادتها مع مفعول «ظن» قياسية، وذلك لتقدم «ما» النافية.

وذكر الأخفش زيادتها في مفعول: أَلقى وَزوَّجَ، والطبري في: جَذَبَ وقالَ وتَعَلَّقَ، والزمخشري في: أَعطى وقَدَّمَ ووَسَّطَ، والطبرسي في: مَلأَ وضَارَّ وعَلِمَ،

(١) المجمع ١٩/٢٠٢ والمجاز ٢/٣٠٤ و ٥ و ٢٦٤ و ٤٩ و ٩٢ و ٥ و ٤٩.
(٢) المجاز ١/١١ و ٢/٥ و ٤٨ و ٥٦.
(٣) ديوان الهذليين ١/٥٢. والنئيج: السريع مع صوت.
(٤) الفراء ١/٢٥٨ و ٣/٦٩ و ٢/١٦٠ و ١/٢٥٨ و ٢/١٦٥ و ٣/٢١٥ و ٥٦ و ٢١٥ و ٢/٢٩٩.

والرازي في: سَأَلَ بمعنى «دعا»، والقرطبي في: رَمَى وَسَمِعَ وأَبدَى وأرسَلَ واستَمَعَ، والبيضاوي في : مَسَحَ، وأبو حيان في: باءَ بمعنى «استحق» وحَزَّ وأجلَبَ وخَشَّنَ بمعنى «أوغَرَ» وخَوَّفَ. وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥/٢] ﴿وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ﴾ [ق: ٢٨/٥٠] و ﴿لا تُضارَّ والِدَةٌ بِوَلَدِها﴾ [البقرة: ٢٣٣/٢] و ﴿سَأَلَ سائِلٌ بِعَذابٍ واقِعٍ﴾ [المعارج: ١/٧٠] و ﴿ما سَمِعْنا بِهَذا﴾ [المؤمنون: ٢٤/٢٣] و ﴿إِنْ كادَتْ لَتُبْدِي بِهِ﴾ [القصص: ١٠/٢٨] ﴿وَما مَنَعَنا أَنْ نُرْسِلَ بِالآياتِ﴾ [الإسراء: ٥٩/١٧] و﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِما يَسْتَمِعُونَ بِهِ﴾ [الإسراء: ٤٧/١٧] ﴿وامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦/٥] ﴿وَباؤُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٦١/٢] ﴿وَأَجْلِبْ عَلَيْهِمْ بِخَيْلِكَ﴾ [الإسراء:٦٤/١٧]، وقراءة[١] علي بن أبي طالب: (فَوَسَّطْنَ بِهِ جَمْعاً) [العاديات: ٥/١٠٠] وقراءة أُبيّ: (إِنَّما ذَلِكُمُ الشَّيْطانُ يُخَوِّفُكُمْ بِأَوْلِيائِهِ) [آل عمران: ١٧٥/٣]، وقولهم: زَوَّجتُكَ بفلانةٍ، وجذبتُ بالثوبِ، وفلان يقول بالحقِ، وتعلقتُ بهِ، وأعطى بيده للمنقادِ، وعلمتُ بهِ، ورميت إليه بما في نفسي، وحزَّ برأسه، وخشَّنَ بصدرِهِ، وقول الشاعر:

وَلَقَدْ مَلأْتُ عَلَى نُصَيْبٍ جِلْدَهُ ... بِمَساءَةٍ، إِنَّ الصَّدِيقَ يُعاقَبُ

والتقدير: ولا تلقوا أيديكم، وقدمت إليكم الوعيد، ولا تضار والدة ولدها، ودعا داع عذاباً واقعاً، وما سمعنا هذا، وإن كادت لتبديه، ونرسل الآياتِ، ويستمعونه، وامسحوا رؤوسَكم، واستحقوا غضباً من الله، وأجلب عليهم خيلَك، ووسطنه جمعاً، ويخوّفكم أولياءَه، وزوجتك فلانة، وجذبت الثوبَ، ويقول الحقَ، وتعلقته، وأعطى يدَه، وعلمته، ورميت ما في نفسي، وحز رأسَه، وأوغر صدره، وملأت جلده مساءة[٢] . وواضح أن الباء دخلت في «خَوَّفَ» و«مَلأ» على المفعول الثاني.

---

(١) المختصر ١٧٨.

(٢) الأخفش ٣٥٣ والكشاف ٣٨٨/٤ والمجمع ٢٤٦/٢ والرازي ١٢١/٣٠ والقرطبي ١١٨/١٢ و٢٥٦/١٣ و ٢٨١/١٠ و ٢٧٢ والبيضاوي ١٠٩ والبحر ٢٣٦/١ و ٥٨/٦ والكشاف ٧٨٧/٤=

على أن بعض المفسرين لم يقطعوا بهذه الزيادة في عدد من المواضع المتقدمة، ولا سيما في الآيات منها، إذ كانوا يذكرون هذا الوجه إلى جانب أوجه أخرى، من دون أن يرجحوا أحدها، أو يذهبون إلى أصالة الباء يضربون في مسالك التضمين أو الحذف والتقدير، كما فعل الزمخشري والرازي وأبو حيان.

فالأول، مثلاً، رجح تقدير مفعول محذوف لـ «ألقى» في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ٢/١٩٥]. أي: لا تلقوا أنفسكم بأيديكم إلى التهلكة[1]. والثاني رفض وجه الزيادة في مفعوله انطلاقاً من موقفه الكلي من الزيادة في القرآن، فقال: «ولا يجوز أن يقال: الباء صلة زائدة، لأن الأصل أن يكون لكل حرف من كلام الله فائدة»[2]. والثالث آثر التضمين عموماً، لأن زيادة الباء مع المفعول غير قياسية، وذهب إلى تضمين «ألقى» معنى «أفضى»، وجعل التقدير: ولا تفضوا بأيديكم إلى التهلكة[3].

وقد حاول بعضهم أن يجد لهذه الزيادة تفسيراً، كما أشرنا حيث ذهب الفراء إلى أن زيادة الباء مع مفعول «رجا» لهجة عربية تتكلم بها ربيعة، ورأى أنها تزاد مع المفعول في مثل «الإلحاد» من قول تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحادٍ...﴾ [الحج: ٢٢/٢٥]، لأنه مصدر. والتقدير: ومن يرد بأن يلحد فيه[4]. وسبق أن فصلنا القول في هذا المذهب لديه. ونقل الطبري عن بعضهم أن زيادة الباء في المفعول كناية عن مباشرة الفعل المتعدي لمفعوله، فيقولون: فعلت به. قال: «وإنما تفعل العرب ذلك، لأن الأفعال يكنى عنها بالباء، فيقال، إذا كنيت

= والبحر ٣/١٢٠ والأخفش٦٢٦ والطبري ٢/٢٠٥ و ٧/٢٣٩ والطبري ٢/٢٠٥ والكشاف ١/٢٣٧ والمجمع ٢٠/١٤٧ والقرطبي ١٨/٥٢ والبحر ١/٤٠٩ والمجمع ٢/١٤٧.

(١) الكشاف ١/٤ و ٥١٢ . وينظر: ١/٨٧ و ٣/١٣.

(٢) الرازي ١/١٩٧. وينظر: ٥/١٣٦ و ٩/١٩٣ و ٢١/٢٠٥ و ٢٢١ و ٢٨/١٥٣ و ١٦٩ و ٢٩/٢٩٨ و ٣٢/١٣.

(٣) البحر ٢/٧١. وينظر: ١/٢٣٦ و ٣/٤٣٦-٤٣٧. و ٦/١٣٤.

(٤) الفراء ٢/٢٢٢-٢٢٣.

عن ضربت عمراً: فعلت به. وكذلك كل فعل، فلذلك تدخل الباء في الأفعال وتخرج، فيكون دخولها وخروجها بمعنى»[١].

إن زيادة الباء مع المفعول - كما هو جلي - غير قليلة، وردت في النصوص القرآنية والشعر والنثر، وتجاوزت الأربعين موضعاً في مباحث المفسرين. وهو أمر يدعو إلى التأمل في مسألة سماعها، ولنا في محاولة تفسيرها وقياسها وجعلها لهجة من لهجات العرب لدى الفراء والطبري قدوة. أما أن نحمل النصوص على تضمين الفعل أو تقدير محذوف فمذهب مضعوف، والأكثر منه ضعفاً رفض زيادتها في القرآن، وهو قول الرازي، الذي لم يلحظ الفرق بين الزيادة المعنوية والزيادة النحوية.

وأجاز الزمخشري زيادتها مع المفعول المطلق في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ ما آمَنْتُم بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا﴾ [البقرة: ١٣٧/٢]. وجعل التقدير: فإن آمنوا إيماناً مثل إيمانكم[٢]. واستبعد النسفي وأبو حيان هذا الوجه لعدم قياسيته[٣]، ثم عاد الثاني ورضي به، وحمل عليه موضعين من القرآن الكريم[٤].

وذهب الأخفش إلى جواز زيادتها في المبتدأ «حسب» في نحو قولك: بحسبك قول السوء[٥]. واشترط لذلك بعض المفسرين، كما ينقل الطبري، أن يكون الكلام في تقدير الشرط من غير الباء. قال: «ويجوز أن تكون الباء في حسب، لأن التأويل: إن قلت السوء فهو حسبك. فلما لم تدخل في الجزاء أدخلت في حسب: بحسبك أن تقوم، إن قمت فهو حسبك». وأجاز أيضاً أن تدخل الباء على الممدوح بعد كلمة «حسب»، إذا لم يقدر الكلام بالشرط. قال: «فإن مدح ما بعد حسب أدخلت الباء فيما بعدها، كقولك: حسبك بزيد. ولا يجوز

(١) الطبري ٢٠٥/٢. وينظر: ٧٢/١٦.
(٢) الكشاف ١٩٥/١.
(٣) النسفي ٩٢/١ والبحر ٤١٠/١.
(٤) البحر ٧٠/٢ و ٤٤١.
(٥) الأخفش ٥٦٨.

بحسبك زيد، لأن زيداً الممدوح فليس بتأويل جزاء». واستبعد الطبري قوله، وأجاز زيادة الباء في كل مبتدأ، يكون الكلام فيه بمعنى المدح أو الذم، كقولهم: ناهيك به رجلاً[١] .

وقرر المفسرون زيادة الباء في الخبر، بأنواعه المختلفة. فوجدوها تقع في خبر المبتدأ، وخبر «لَيسَ» و «كانَ» و «أَنَّ»، وقبل الحال. والحال ضرب من الخبر. وحللوا هذه المواقع وأمدوها بالأسباب والعلل، وعزوا بعضها إلى المسموع من لهجات العرب، ونصروها بنظائرها من النصوص المختلفة.

فهي تزاد، عند الفراء في خبر المبتدأ، إذا كان مسبوقاً بـ «ما» النافية، أو «هل» التي بمعناها، كقولهم: ما أنت بقائل، وهل أنت بذاهب[٢]؟ وتدخل على النكرة والمعرفة على حد سواء، إذ يجوز أن نقول: ما أنت بقائم، وما أنت بأخينا[٣]. ولا يجوز في ذلك أن يتقدم الخبر على المبتدأ، وذلك لعدم قدرة «ما» على تحمل ضمير المبتدأ، إذ يقبح أن تقول: ما بقائم أخوك، إلا إذا توهمت في «ما» معنى «ليس»، التي تتحمل هذا الضمير[٤] ، كقول امرأة من غني[٥] :

أَمَا وَاللهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرّاً   وَمَا بِالحُرِّ أَنْتَ وَلا العَتِيقِ

وأضاف أبو حيان أنها لا تزاد إذا سبقت بـ «إلاّ»، فلا يجوز: مازيد إلا بقائم[٦].

وبين الفراء أن زيادة هذه الباء هي الغالبة في لغة أهل الحجاز، إذ لا يكادون ينطقون الخبر إلا بها، وأنهم حين أسقطوها أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه، فنصبوا الخبر، ويتبدى ذلك في موضعين، هما قوله تعالى: ﴿ما هَذا بَشَراً﴾

(١) الطبري ١١/١٠٩-١١٠ و ١٥/٥٨.
(٢) الفراء ١/١٦٤ و ٤٢٣.
(٣) الفراء ١/٣١٧.
(٤) الفراء ٢/٤٣-٤٤.
(٥) العتيق: الكريم.
(٦) البحر ١/٢٦٧.

[يوسف: ٣١/١٢] و ﴿ما هُنَّ أُمَّهاتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢/٥٨] . بينما أهل نجد يدخلونها ويسقطونها على حد سواء، وإذا أسقطوها رفعوا الخبر(١).

وزعم الفارسي والزمخشري(٢) أنها لا تزاد إلا في لغة من ينصب، وحملا على ذلك قراءة ابن مسعود: (ما هُنَّ بأُمَّهاتِهِمْ) [المجادلة: ٢/٥٨]. وذهب ابن عطية إلى أن زيادتها عند التميميين شاذة، ودفع أبو حيان هذين الزعمين، وصحح مذهب الفراء(٣).

وأجاز الأخفش زيادتها في الخبر الموجب قياساً على زيادتها في المبتدأ «حسب»، وذلك في قوله تعالى: ﴿جَزاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِها﴾ [يونس: ٢٧/١٠] و﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ، بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٥/٦٨-٦]. يريد: جزاء سيئة مثلها، وأيُّكم المفتون؟(٤) وتابعه في الآية الأولى ابن كيسان(٥) ، وفي الثانية ابن قتيبة(٦). بينما استبعد ذلك الطبري والطبرسي وأبو حيان(٧) ، وحمل الأول الآية الأولى على تقدير خبر محذوف. أي: لهم جزاء سيئة بمثلها.

وتزاد الباء عند الفراء أيضاً في خبر «لَيسَ»(٨) ، في نحو قول أوس بن حجر(٩):

أَبَنِي لُبَيْنَى لَسْتُمْ بِيَدٍ   إلاّ يَدٍ، لَيْسَتْ لَها عَضُدُ

وأجاز في زيادتها تقدم خبرها على اسمها، بل استحسنه، إذ يمكن أن نقول: ليس بقائم أخوك، لأنّ «ليس» فعل يقبل المضمر، كقولك: لستُ ولَسنا. وحمل

(١) الفراء ٤٢/٢.
(٢) الكشاف ٤٨٥/٤.
(٣) البحر ٢٣٢/٨.
(٤) الأخفش ٥٦٧ -٥٦٨.
(٥) القرطبي ٣٣٢/٨.
(٦) الرازي ٨٢/٣٠.
(٧) الطبري ١١٠/١١ و ٢٠/٢٩ والمجمع ١٣٨/٩ والبحر ٢٦٧/١.
(٨) الفراء ٣١٧/١.
(٩) تقدم في الصفحة ١٥٣ و١٧٧ من هذا الكتاب.

على ذلك أيضاً جواز زيادتها مع ((لا)) تشبيهاً لها بـ ((ليس))[١]، في نحو قول الأخطل:

مَنْ شارِبٌ مُرْبِحٌ بِالكَأْسِ نادَمَنِي لا بِالحَصُورِ وَلا فِيها بِسَوّارِ؟

ونقل الطبرسي عن ابن جني جواز زيادتها في اسم ((ليس)) قياساً على زيادتها في فاعل ((كفى))[٢]، وذلك في قراءة ابن مسعود: (لَيْسَ الْبِرَّ بِأَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ) [البقرة: ١٧٧/٢]، وظن أبو حيان ومن قبله الزمخشري[٣]، أن ((البر)) في هذه القراءة مرفوعة، فحملاها على الزيادة في الخبر. كما تابع أبو حيان مذهب ابن جني في جواز زيادتها في الاسم قياساً على الخبر، بشرط أن يكون كل منهما مؤلفاً من ((أن)) المصدرية وصلتها. وجعل من الزيادة في[٤] الاسم قول محمود الوراق[٥]:

أَلَيْسَ عَجِيباً بِأَنَّ الفَتَى يُصابُ بِبَعْضِ الَّذِي في يَدَيْهِ؟

على أن للرازي مذهباً خاصاً في تفسير زيادة الباء في الخبر المنفي بـ ((ما)) و((ليس))، فهو يحمل هاتين الأداتين على الأفعال، التي يجوز أن تدخل في مفاعيلها الباء، وقد سماها بالأفعال التي لا تكون في غاية الظهور ولا في غاية الخفاء. يقول: ((الباء تدخل في المفعول به حيث لا يكون تعلق الفعل به ظاهراً، ولا يجوز إدخالها فيه حيث يكون في غاية الظهور، ويجوز الإدخال والترك حيث لايكون في غاية الظهور ولا في غاية الخفاء، فلا يقال: ضربت بزيد، لظهور تعلق الفعل بزيد، ولا يقال: خرجت وذهبت زيداً بدل قولنا: خرجت وذهبت بزيد، لخفاء تعلق الفعل بزيد فيهما... فكذلك خبر ((ما))، لما كان مشبهاً

---

(١) الفراء ٤٣/٢.

(٢) المجمع ٩١/٢.

(٣) الكشاف ٣١٨/١.

(٤) البحر ٣/٢.

(٥) البيان والتبيين ١٩٧/٣.

بالمفعول وليس في كونه فعلاً غير ظاهر غاية الظهور، لأن إلحاق الضمائر التي تلحق بالأفعال الماضية، كالتاء والنون في قولك لست ولستم... يصحح كونها فعلاً، كما في قولك: كنت وكنا. ولكن في الاستقبال يبين الفرق، حيث نقول: يكونُ وتكونُ وكُنْ، ولا نقول ذلك في «ليس» وما يشبه بها، فصارتا كالفعل، الذي لا يظهر تعلقه بالمفعول غاية التعلق، فجاز أن يقال: ليس زيد جاهلاً، وليس زيد بجاهلٍ، كما يقال: مسحته ومسحت بهِ وغير ذلك مما يعدى بنفسه وبالباء. ولم يجز أن يقال: كان زيد بخارج، وصار عمرو بدارج، لأن «صار» و«كان» فعل ظاهر غاية الظهور، بخلاف «ليس» و«ما» النافية»[1]. فهو يحمل الزيادة فيها على جواز تعدية الفعل بالباء، الذي لا يظهر تعلقه بالمفعول، لأسباب لغوية ومعنوية.

وأجاز الفراء زيادة الباء في خبر «كان»، إذا كانت مسبوقة بـ «ما» النافية، كقولك: ما كنت بقائم[2].

وذهب أبو عبيدة إلى زيادتها في خبر «أنَّ» في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّماواتِ وَالأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى؟ بَلَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأحقاف: ٣٣/٤٦]. ولم يبين علة ذلك، واكتفى بالقول: «مجازها: قادر. والعرب تؤكد الكلام بالباء وهي مستغنى عنها»[3]. وقاسها الأخفش على زيادتها في فاعل «كفى»[4]، بينما حملها الفراء على وجود «لم» النافية في «أولم يروا»[5]. ورأى القرطبي أن هذه الباء خلف الاستفهام والنفي معاً، ونسب الرأي إلى الكسائي والفراء والزجاج[6]. وحمل

(١) الرازي ١٧١/٢٨.
(٢) الفراء ٥٦/٣.
(٣) المجاز ٢١٣/٢.
(٤) الأخفش ٦٩٤.
(٥) الفراء ٥٦/٣.
(٦) القرطبي ٢١٩/١٦.

أبو حيان المعنى على تقدير: أليس الله بقادر؟ قال: ((ألا ترى كيف جاء بـ بلى مقرراً لإحياء الموتى، لا لرؤيتهم؟))[١].

وأجاز الفراء أن تزاد في خبر ((أنَّ)) أيضاً، إذا كانت مسبوقة بفعل ((ظَنَّ)) المنفي بـ ((ما))، نحو: ما أظن أنك بقائم[٢]. ونسب القرطبي[٣] وأبو حيان هذا الوجه إلى الزجاج خطأً، وبين الثاني أن الزجاج قاس ذلك على الآية السابقة. وقد أنكره، ورأى الصحيح أن يقصر ذلك على السماع[٤].

وأجاز الفراء زيادتها في الحال المنفية قياساً على الخبر[٥]، في قول القحيف العقيلي[٦]:

فَمَا رَجَعَتْ بِخائِبَةٍ رِكَابٌ حَكِيمُ بْنُ الْمُسَيَّبِ مُنْتَهاها

وأفاد من ذلك أبو حيان، وأجازها مع الحال غير المنفية، وذلك في أحد أوجه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بَغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [البقرة: ٢١٢/٢] على جعل ((غير)) حالاً من فاعل ((يرزق))، و ((حساب)) مصدر بمعنى محاسَب. والتقدير، والله يرزق من يشاء رزقاً غير محاسب عليه. ثم آثر أن يجعل الباء أصلية للمصاحبة[٧].

وذهب أبو حيان إلى جواز زيادة الباء مع كلمة التوكيد ((نفس))، في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨/٢][٨]، أي: المطلقات يتربصن أنفسهن ثلاثة قروء[٩].

---

(١) البحر ٦٨/٨.
(٢) الفراء ٥٦/٣.
(٣) القرطبي ٢١٩/١٦.
(٤) البحر ٦٨/٨.
(٥) الفراء ٥٧/٣.
(٦) الخزانة ٢٤٩/٤.
(٧) البحر ١٣١/٢.
(٨) القروء: الحيضات أو الأطهار.
(٩) البحر ٨٥/٢.

وأجاز الفراء، على ضعف، زيادتها مع الاسم الموصول، المجرور بـ «عن» على سبيل الضرورة. وذلك في قول الشاعر[١] :

فَـأَصْبَحْنَ لا يَسَـلْنَهُ عَـنْ بِمـا بِــهِ أَصَعَّـدَ في غـاوِي الهَـوى أَمْ تَصَوَّبـا؟

قال: «فلو قال: لا يسلنه عما به كان أبين وأجود، ولكن الشاعر زاد ونقص، ليكمل الشعر»[٢].

إن الأصل في زيادة الباء أن تدخل على الكلام، لتفيد معنى زائداً، كالمدح أو الذم أو التعجب أو التوكيد، وأن تكون مسبوقة بنفي. إلا أن المفسرين في معرض هذه المباحث تجاوزوا هذه الحدود، وأطلقوا هذا الوجه في عدد من المواضع، وذهبوا في تحليلها وتفسيرها مذاهب مختلفة، يحاولون إيجاد صلة لها فيما بينها في كل المواقع وربطها بذلك الأصل، حتى إذا أعيتهم الحيلة، أفتوا بسماعها عن العرب، أو حملوا النص على ضروب من التقدير والتأويل.

٢– التاء:

يجمع المفسرون على أن التاء حرف من حروف القسم، يعمل الجر ويختص بالدخول على لفظ الجلالة «الله»، دون سواه من أسمائه الحسنى، أو الأسماء الأخرى. فلا يجوز أن تقول: تالرحمن وتالرحيم[٣]. إلا أن أبا حيان ذكر أنه حكي عن العرب دخولها على «الرب» و «الرحمن» وعلى «حياتك»[٤] .

وحاول الرازي أن يجد تفسيراً لاستخدامه في القسم، فذهب إلى أنه استعمل بدلاً من الباء في قول المتكلم بداية «باللهِ» دفعاً للالتباس الذي قد ينشأ لدى

---

(١) صَعَّدَ: علا. وتَصَوَّبَ: نَزَلَ.
(٢) الفراء ٢٢١/٣.
(٣) المجاز ٣١٥/١ والطبري ٢١/١٣ والكشاف ٣٤٩/١ و ١٢٢/٣.
(٤) البحر ٣٣٠/٥.

السامع، إذا توهم ذكر شيء آخر معه، فيحمله على غير القسم. فباستخدام التاء مع لفظ الجلالة المشهور والكثير الاستخدام، يتعين القسم[١].

٣- الفاء:

ذكر القرطبي أن الفاء يمكن أن تقع حرف جر للقسم بدلاً من الواو[٢]، وذلك في قراءة طلحة بن مصرف: (قالَ: فَالحَقِّ، وَالحَقَّ أَقُولُ) [ص: ٣٨/٨٤].

٤- الكاف:

واختلفوا في طبيعة الكاف الجارة وفي جوانبها النحوية، فعرضوا للخلاف في اسميتها وحرفيتها وعملها، ورآها معظمهم أداة تشبيه، وبعضهم حرف قسم، وأفتوا في كثير من مواضعها بالزيادة، مفيدين في كل ذلك من آراء النحاة المتقدمين وشواهدهم.

فقد ذكر أبو حيان أن كاف التشبيه حرف يعمل الجر، وأن اسميتها مختصة بالشعر[٣]. وبيّن أن القول بحرفيتها هو مذهب سيبويه وجمهور النحويين، والقول باسميتها مذهب الأخفش في فصيح الكلام[٤]. وأخذ على ابن عطية ذهابَه إلى اسميتها في قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً﴾ [البقرة: ٢/١٧]، وجعلَه لها خبراً لـ ((مَثَلُهم))، ووافقه على ذلك في قول الأعشى[٥]:

أَتَنْتَهُونَ؟ وَلَنْ يَنْهى ذَوِي شَطَطٍ   كَالطَّعْنِ، يَذْهَبُ فيهِ الزَّيْتُ وَالفُتُلُ

حيث جعلها فاعلاً لـ ((ينهى))[٦]، إلا أنه عاد فأقر اسميتها في بعض الآيات، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حاجَّ إِبْراهِيمَ فِي رَبِّهِ؟... أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾ [البقرة: ٢/٢٥٨-٢٥٩]، واستدل لها ببعض النصوص[٧].

(١) الرازي ٢٨/٢٧٨.
(٢) القرطبي ١٥/٢٣٠.
(٣) البحر ١/٦٢ و ٧٦.
(٤) البحر ١/٢٦٢.
(٥) ديوانه ٦٣. والشطط: الغلو. والفتل: ما يحشى به الجرح العميق.
(٦) البحر ١/٧٦.
(٧) البحر ٢/٢٩٠ و ٤٦٦.

ونقل الرازي عن سيبويه أن عمل الجر في هذه الأداة ضعيف، لأنها حرف يقوم مقام الاسم[١]. وأكد أبو حيان أنها يجب أن تتعلق كسائر حروف الجر، خلافاً لابن عصفور، وأنها لا يجوز أن تكف عن العمل إذا أمكن تأويل «ما» بالمصدر[٢]. وقد سبق أن أشرنا إلى ذلك في الحديث عن «ما» المصدرية.

ونقل القرطبي عن بعض النحاة، الذين يقولون باسميتها، أنه أجاز أن تقع صفة للاسم المعرف بأل الجنسية، حملاً على وصفها للنكرات المحضة، وذلك في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيامُ كَما كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢/١٨٣]. والتقدير: كتب عليكم صيام، كما كتب على الذين من قبلكم. وقد ضعف المفسرون هذا الوجه[٣].

وذهب أبوعبيدة إلى جعلها حرف قسم بمنزلة الواو، في قوله: ﴿كَما أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ ... يُجادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ﴾ [الأنفال: ٨/٥-٦]. قال: «مجازها مجاز القسم، كقولك: والذي أخرجك ربك، لأن ما في موضع الذي»[٤]. وأوضح أبو حيان أن «ما» في هذا الوجه وقعت على ذي العلم، وهو الله عز وجل، وأن جواب القسم هو «يجادلونك». والتقدير: والله الذي أخرجك من بيتك يجادلونك في الحق. ثم رد الوجه بجملته، واصفاً أبا عبيدة بالضعف في علم النحو، ومبيناً أن جواب القسم المثبت «يجادلونك» يفتقر إلى اللام ونون التوكيد على مذهب البصريين، وإلى أحدهما على مذهب الكوفيين[٥].

وذكر الفراء أن الكاف قد تحذف من الاسم المجرور، إذا كانا في نية التكرار، كقول الأعشى[٦]:

---

(١) الرازي ١/٩٧.
(٢) البحر ١/٦٧.
(٣) القرطبي ٢/٢٧٤.
(٤) المجاز ١/٢٤٠.
(٥) البحر ٤/٤٥٩-٤٦٠.
(٦) ديوانه ٢٣١. وتكريت: بلدة في العراق. والحب: اسم جنس للحبة.

لَسْنا كَمَنْ جَعَلَتْ إِيادٍ دارَها تَكْرِيتَ تَنْظُرُ حَبَّها أَنْ تَحْصُدا

قال: ((إنما أراد تكرير الكاف على إياد، كأنه قال: لسنا كإياد[1])). وقدر الفراء حذفها أيضاً مع كلمة ((مِثلَ)) في قوله تعالى:﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ ما أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٥١/٢٣]. وجعل ذلك على نصب ((مثل)) بعد نزع الكاف[2].

ووجد المفسرون هذه الأداة تزاد في عدد من المواضع، على الرغم من تحفظهم في هذا المذهب في آيات القرآن الكريم. وقد ألفوها كذلك مع كلمة ((مِثل)) ومفعول ((جعل)) الثاني، و ((ما)) الموصولة و ((ما)) المصدرية، وكاف التشبيه، وبين ((عن)) ومجرورها. ولا ريب في أن بعض هذه الزيادة مطرد، وأغلبه شاذ نادر بابه التخريج والبحث عن تفسير.

فقد ذهب الفراء إلى زيادتها مع كلمة ((مِثل))، في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ٤٢/١١]، لأن ((مثل)) تحمل معنى التشبيه نفسه الذي فيها[3]. وحمل الطبري اجتماعها و((مِثل)) على اجتماعها وكاف التشبيه الأخرى في قول خطام المجاشعي[4]:

وَصالِياتٍ كَكَما يُؤَثْفَيْنْ

وحكم بزيادة الأولى[5] . وذهب بعضهم إلى زيادتها مع كلمة ((مَثَل)) في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ﴾ [البقرة: ٢/٢٦١].

---

(١) الفراء ١/٤٢٨.

(٢) الفراء ٣/٨٥.

(٣) الفراء ٣/٨٥.

(٤) الكتاب ١/٣٢. والصاليات: أثافي القدر التي صليت النار، أي: وليتها وباشرتها. ويؤثفين: يجعلن أثافي.

(٥) الطبري ٢٥/١٣ .

واستبعد ذلك أبو حيان[١]. وخالف قوم ومنهم ثعلب (ت ٢٩١هـ)، هذا المذهب، وذهبوا إلى أصالة الكاف وزيادة ((مَثَل))[٢].

ونقل الطبرسي عن بعضهم زيادتها مع الاسم الموصول ((الذي))، ومع مفعول ((جعل)) الثاني في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ؟... أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾ [البقرة: ٢/٢٥٨-٢٥٩] و﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ﴾ [الفيل: ١٠٥/٥][٣]. والتقدير: ألم تر إلى الذي حاج، والذي مر على قرية؟ وجعلهم عصفاً مأكولاً. ولكنه لم يوافقه وآثر عدم الزيادة[٤]. ونسب الرازي الوجه الأول إلى الأخفش[٥].

ونقل القرطبي عن بعضهم أنه ذهب إلى زيادتها مع ((ما)) المصدرية الزمانية، حملاً على زيادتها مع ((مثل)) في قوله تعالى: ﴿وَقُلْ: إِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْمُبِينُ ، كَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ ﴾ [الحجر: ١٥/٨٩-٩٠]. والتقدير: أنا النذير المبين، ما أنزلنا على المقتسمين[٦]. واستبعده أبو حيان أيضاً[٧].

إن معظم المفسرين لا يحبذون زيادة الكاف في آيات القرآن، إلا أنهم وجدوا أن القول بزيادتها مع ماهو نظيرها في المعنى، وهو كلمة ((مِثل)) في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ٤٢/١١] يجنبهم الكثير من التأويل والتقدير، فأقروا بذلك. بل إن بعضهم ذهب إلى زيادة ((مِثل))، وهي اسم دفعاً لهذه التفسيرات، مع أن زيادة الاسم ليست من مذاهبهم في فصيح الكلام. وعندما وقفوا على المواضع المشكلة للكاف في بعض الآيات، ذهبوا إلى زيادتها اعتباراً بزيادتها مع ((مِثل))، حتى إنّ بعضهم زادها مع كلمة ((مَثَل))، مع أن هناك فرقاً واضحاً بين

---

(١) البحر ٢/٣٠٣ .
(٢) الطبري ٢٥/١٢ والقرطبي ١٦/٨.
(٣) العصف: حطام التبن ودقاقه.
(٤) المجمع ١/٤٩١ و٢/٣١٨.
(٥) الرازي ٧/٢٨ .
(٦) القرطبي ١٠/٥٧ .
(٧) البحر ٥/٤٦٩ .

«مِثْل» و«مَثَل». ثم إن الفراء لم يعد يتصور كلمة «مثل» معزولة عن الكاف، فقدر حذفها معها، كما رأينا، ومضى يقول: «يقولون عبد الله مثلُكَ، وأنت مثله. وعلة النصب فيها أن الكاف قد تكون داخلة عليها، فتنصب إذا ألقيت الكاف»[١]. لقد اضطربت توجيهات المفسرين للكاف في النصوص القرآنية، ووصلت إلى التدافع عند بعضهم، فضلاً عن الخلاف في تحديد وجهها في كلام العرب.

٥– اللام:

هي حرف جر، يكثر استخدامه في الكلام، وله أحكام نحوية متعددة، أتى على ذكر أغلبها المفسرون، وتتبعوا، كعادتهم مواطن حذفه وزيادته، وبينوا أسرار ذلك وآثاره في التركيب، وذكروا بعض الأصول فيه، معتمدين على النصوص المختلفة، وعلى الملاحظة الدقيقة في تتبع الفروق بين استخداماته.

فقد نقل أبو عبيدة عن الخليل أن لام التعليل حرف يعمل الجر، وأن نصب الفعل بعدها هو على إضمار «أنْ»، خلافاً لبعضهم الذي يجعلها ناصبة بنفسها[٢]. وذكر القرطبي هذين المذهبين في توجيه بعض النصوص، من دون أن يبين موقفه منهما[٣].

وبين أبو حيان أن هذه اللام عند محققي النحويين، إذا دخلت على «كي» في نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْ لا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئاً﴾ [النحل: ١٦/٧٠]، جرّت المصدر المؤول من «كي» وما بعدها، ولم تكن زائدة كما يقول الحوفي، الذي جعلها من دخول الحرف الناصب على نظيره للتوكيد. فاللام جارة وليست ناصبة[٤].

---

(١) الفراء ٣/٨٥.
(٢) المجاز ٢/١٥٥ .
(٣) القرطبي ٢/٤ .
(٤) البحر ٥/٥١٤.

وذكر أبو حيان أن لام الجحود في نحو قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٩/٣] حرف جر عند البصريين، والفعل بعدها منصوب بـ «أن» مضمرة وجوباً عندهم، والمصدر المؤول من «أنْ» وما بعدها مجرور بهذه اللام. وخبر «كان» محذوف، واللام مقوية لطلب ذلك المحذوف. والتقدير: ما كان الله مريداً ليذر المؤمنين، وأنها، عند الكوفيين حرف ناصب بنفسه، نصب الفعل، وزيد معه لمجرد توكيد النفي، وخبر «كان» الجملة[١].

وهو يظاهر البصريين، ويؤكد أن هذه اللام في مذهبهم، صارت كالعوض من «أن» المضمرة، ولذلك لا يجوز حذفها، كما لا يجوز الجمع بينها وبين «أنْ» ظاهرة، أو المعاقبة بينهما[٢]. وهو دفع بذلك مذهب الفراء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى﴾ [يونس: ٣٧/١٠]، الذي جعل «أن» المصدرية هذه هي المضمرة بعد لام الجحود، وقد ظهرت بعد حذف اللام، لأن «أنْ» واللام عنده يتعاقبان[٣]. واشترط لصحة مذهبه قيام دليل عليه[٤].

وقد وقف المفسرون على هذه اللام في مواضع متعددة من النصوص[٥]، واتضح أنها تسبق دائماً بفعل ناقص منفي بـ «ما» أو «لم»، وأنها تدخل على الفعل المضارع. إلا أن القرطبي أجاز أن تتقدم، فتنقل من الفعل إلى اسم «كان»، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ﴾ [آل عمران: ١٦١/٣]. أي: وما كان نبي ليغل[٦].

وأوجب الفراء أن يكون للام التعليل متعلق، فإذا سبقت بواو فلا بد من تقدير فعل محذوف بعدها تتعلق به. قال: «والعرب تدخلها في كلامها على إضمار فعل بعدها، ولا تكون شرطاً للفعل الذي قبلها وفيها الواو. ألا ترى

(١) البحر ١٢٦/٣. وينظر: ٤٢٦/١-٤٢٧.
(٢) البحر ٣٧٣/٣ .
(٣) الفراء ٤٦٤/١.
(٤) البحر ٤٥٧/٥ .
(٥) ينظر: الكشاف ٤٤٥/١ و ٥٧٦ و ٢١٧/٢ و ٣٢٢ و ٥٦٥ و ٥٧٧ والرازي ٧٩/١١.
(٦) القرطبي ٤٥٥/٤.

أنك تقول: جئتك لتحسن إلي، ولا تقول: جئتك ولتحسن إلي؟ فإذا قلته فأنت تريد: ولتحسن إلي جئتك»[١]. وخالفه في تقديره بعض المفسرين، وجعلوا الواو في نحو هذا زائدة[٢].

وأجاز الفراء الجمع بينها وبين «كي»، في قول أبي ذؤيب الهذلي[٣]:

أَرَدْتَ، لِكَيْمـا لا تَـرى لِـيَ عَـثْرةً ... وَمَـنْ ذا الَّـذِي يُعْطـى الكَمـالَ، فَيَكْمُـلُ؟

والجمع بينها وبين «كي» و «أنْ» في قول الآخر[٤]:

أَرَدْتَ، لِكَيْمـا أَنْ تَطِـيرَ بِقِرْبَتِـي، ... فَتَتْرُكَهـا شَـنّاً بِبَيْـدَاءَ بَلْقَـعِ

قال: «وإنما جمعوا بينهن لا تفاقهن في المعنى واختلاف لفظهن»[٥].

كما أجاز أن تقع في موضع «أنِ» المصدرية الدالة على المستقبل مع الفعلين: «أمرَ» و «أرادَ» وما في معناهما، مثل «رجا». وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَأُمِرْنا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١/٦] و﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٦/٤] وقول أبي الجراح الأنفي[٦]:

أَحاوَلَ إعْنـاتي بِمـا قـالَ أَمْ رَجـا ... لِيَضحَكَ مِنّـي أَوْ لِيَضْحَكَ صاحِبُهْ؟

والمعنى: وأمرنا أن نسلم، ويريد أن يبين، ورجا أن يضحك مني[٧]. وغلّط الزجاج هذا الرأي مبيناً أنه لو كانت اللام بمعنى «أنْ» لجاز دخول لام أخرى عليها، كما تقول: جئتك كي تفعل كذا، ثم تقول: جئتك لكي تفعل كذا. وحمل الفعل في الآية الأخيرة على معنى المصدر، وجعل اللام على بابها وعلقها

(١) الفراء ١١٣/١.
(٢) ينظر: صفحة ٢٢٣ من هذا الكتاب.
(٣) الدرر اللوامع ٥/٢.
(٤) الشّن: القربة البالية. والبلقع: القفر الخالية.
(٥) الفراء ٢٦٢/١.
(٦) الخزانة ٥٨٦/٣.
(٧) الفراء ٢٦١/١-٢٦٣.

به. والتقدير: إرادته ليبين لكم[1]. وجعل الزمخشري زيادة اللام لتأكيد إرادة التبيين. والمعنى: يريد الله أن يبين لكم[2]. ونسب أبو حيان مذهب الزجاج إلى سيبويه، وبيّن أن قول الزمخشري مخالف للبصريين، لأنه جعلَ اللام مؤكدة مقوية لتعدي «يريد» والمفعول متأخر، وأضمر «أنْ» بعد هذه اللام، ومخالفٌ للكوفيين لأنهم يجعلون النصب باللام نفسها لا بـ «أنْ». وذكر أوجهاً لهذه اللام، وحمّلها معاني حروف أخرى[3].

وعرض المفسرون لحذف اللام في النصوص، فوجدوها تسقط مع «أنِ» الناصبة و «أنَّ» المشبهة، ومع عدد من المفاعيل الصريحة، وفي بعض المواضع الأخرى. ورأوا أن التي تحذف مع المصدريتين هي لام التعليل، وأن هذا الحذف كثير في كلام العرب وقياس مطرد، وأنه مع المفاعيل سماعي لا ينقاس[4]. وأشار بعضهم إلى أثر هذا المذهب وأسبابه ودلائله الأسلوبية، وذكر آخرون بعض الأصول في تعدية الفعل، وبينوا تطور الاستخدام فيه، مستمدين من القراءات القرآنية والأوجه المحتملة في بعض الآيات أغلب آرائهم ومناقشاتهم.

فقد ذهب الفراء إلى تقدير حذفها مع «لا» قبل «أنْ»، من قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَى فِي الأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ﴾ [لقمان: ٣١/١٠] أي: لِئلاّ تَميدَ بكم[5]. وقدر حذفها أيضاً قبل «أنَّ» في وجه فتح همزتها الجائز من قوله تعالى: (إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتابٌ كَرِيمٌ ، أَنَّهُ مِنْ سُلَيْمانَ وَأَنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) [النمل: ٢٧/٢٩-٣٠]. أي: ألقي إلي لأنه من سليمان ولأنه... وبين أن موضع «أن» نصب على نزع الخافض[6]. والوجه قراءة لعكرمة[7]. وذهب إلى مثل

(١) الزجاج ٢/٤٢-٤٣.
(٢) الكشاف ١/٥٠١. وينظر: ٤/٥٢٥.
(٣) البحر ٢/٤٢ و ٣/٢٢٥ و ٤/١٥٨-١٥٩ و ٨/٢٦٢.
(٤) الكشاف ٤/٢٩ والقرطبي ٣/١٧٢.
(٥) الفراء ٢/٣٢٧.
(٦) الفراء ٢/٢٩١.
(٧) المختصر ١٠٩.

ذلك الأخفش والطبري والزمخشري والقرطبي والفيروزآبادي وأبو حيان في عدد كبير من القراءات، يثقل الكلام بذكرها[١] .

وذكر الطبري أن بعضهم ذهب إلى تقدير حذف اللام من المفعول لأجله، وجعل انتصابه أثراً من حذفها، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغاءَ مَرْضاةِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢/٢٠٧]. أي: لابتغاء مرضاة الله. ورفض الطبري هذا المذهب، لأن لام التعليل لا يجوز إسقاطها[٢] .

أما حذفها من المفعول الصريح، فعرضوا فيه لعدد من المواضع، ونص معظمهم على أن تعدية الفعل هي باللام ثم حذفت اتساعاً، إذ ذهب أبو عبيدة إلى أن «هدى» في قوله تعالى: ﴿اهْدِنا الصِّراطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ١/٦] جاء متعدياً باللام، وبـ «إلى» في غير هذا الموضع[٣]. وفسر ذلك أبو حيان بأن الأصل في هذا الفعل أن يصل إلى مفعوله الثاني باللام، ثم اتسع فيه فحذفت[٤].

وذهب الفراء إلى تقدير حذفها من مفاعيل: بَغَى وكالَ ووَزَنَ وبَوَّأَ واستَجَابَ وأنصَتَ واستَغفَرَ، في قوله تعالى: ﴿تبغُونَها عِوجاً﴾ [آل عمران: ٣/٩٩] ﴿وَإذا كالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: ٨٣/٣] و ﴿تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقاعِدَ لِلْقِتالِ﴾ [آل عمران: ٣/١٢١]، وفي قول ديسم بن طارق[٥] :

إذا قالَتْ حَذامِ فَأَنْصِتُوها، فَإنّ القَولَ ماقَالتْ حَذامِ

---

(١) ينظر: الأخفش ٦٧٥ و ٦٨٨ والطبري ٢/٦٧ و ٦/٤٥ و ٢٢/١٥٨ و ٢٩/٢٧ والكشاف ١/٢٦٨ و ٣٧٤ و ٥٦١ و ٢/٢٣١ و ٣٥٧ و ٣٧٨ و ٧٠٤ و ٣/٤٥ و ٢٠٥ و ٣٦١ و٤٣٥ و٤٧٠ و ٥٥٠ و ٤/٩ و ٢٩ و ١٥١ و ٢٣٧ و ٢٧٦ و ٢٨٢ و ٤١٢ والقرطبي ١/٣٢٦ و٢/٢٠٥ و ٤/١١٢ و ١٠/١٤ و ١٢/٣٧ و ١٤/٢٠٩ و ١٦/٣٠٨ و والتنوير ٧٣ و ٧٦ و ٨٥ و ٨٩ و ٩٨ و ١٧٩ و ١٨٧ و ١٩٥ و ٢٠١ و ٢٥٥ و ٢٨٨ و ٣٢٢ و ٣٢٣ والبحر ٧/١٣٩ و٢٦٣.

(٢) الطبري ٢/٣٢٠.

(٣) المجاز ١/١٥.

(٤) البحر ١/٢٥.

(٥) حاشية شرح ابن عقل ١/١٠٥.

وقول الآخر[١]:

أَسْتَغْفِرُ اللهَ من جِدِّي وَمِنْ لَعِبِي   وِزْرِي وكُلُّ امْرِئٍ، لا بُدَّ، مُتَّزِرُ

وجعل التقدير: يبغون لها عوجاً، وكالوا لهم أو وزنوا لهم، وتبوئ للمؤمنين، واستجاب لهم، وأنصتوا لها، وأستغفر الله لوزري. وبين الفراء أن هذا الحذف قليل في كلام العرب[٢]. وعزاه الأخفش في «كال» و «وزن» إلى لغة أهل الحجاز[٣].

وأضاف الأخير حذفها من مفعول «مَدَّ» في قوله: ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥/٢]. والتقدير: ويمد لهم[٤]. والزجاج في مفعول «استرضَعَ»[٥] في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلادَكُمْ فَلا جُناحَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٣/٢]. وأوضح الرازي أن حذفها في هذا الموضع جاء اجتزاء بدلالة الاسترضاع، لأنه لا يكون إلا للأولاد[٦].

وزاد الزمخشري حذفها من مفعولي «جَنَى» و «صادَ» في قول الشاعر[٧]:

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وَعَساقِلاً   وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَناتِ الأَوْبَرِ

وفي قولهم: الحريص يصيدك. والمراد جنيت لك، ويصيد لك[٨].

ووجدها الرازي محذوفة أيضاً من مفاعيل: شَفَعَ وكَسِبَ وكَفَرَ ووَهَبَ، في قولهم: شفعت فلاناً، وكسبتك، وكفرته، ووهبتك درهماً. والتقدير: شفعت له، وكسبت لك، وكفرت له، ووهبت لك درهماً[٩]. وذهب إلى مثل ذلك

---

(١) المتزر: مرتكب الوزر، وهو الإثم.

(٢) الفراء ٢٢٧/١ و ٢٤/٣ و ٢٣٣ و ٢٤/٣ و ٩٤/٢ و ٢٣٣/١.

(٣) الأخفش ٧٣٤.

(٤) الأخفش ٢٠٦.

(٥) الزجاج ١٩٠/١-١٩١.

(٦) الرازي ١٢٤/٦.

(٧) تقدم في الصفحة ١٤١ من هذا الكتاب.

(٨) الكشاف ٤١٩/٤.

(٩) الرازي ٢٣٣/٢٧ و ٨٨/٣١ و ١٧١/٢١ و ١٥٧/٨.

القرطبي في مفعول ((قدَّرَ)) من قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: ٣٦/٣٩]، واستحسنه، لأن الفعل متعد إلى مفعولين. والتقدير: قدرنا له منازل[١].

إن معظم المفسرين يرون أن التعدية باللام هي الأصل، وأن الحذف سائغ. بل جعله بعضهم لهجة عربية، توازي في قيمتها لغة الذكر. ولعلها جميعاً لهجات متوازية في الاستعمال، إلا أن المنطق اللغوي يؤيد ما ذهبوا إليه، وهو أن الذكر هو الأصل، ثم تخفف بعض القوم فأسقطوها.

وتوقف المفسرون عند زيادة هذا الحرف، وتتبعوا مسائله والخلافات فيه، وبينوا الفروق الدقيقة بين الزيادة والحذف، وصلة ذلك بالتعدية واللهجات. فقد ذهبوا إلى زيادة اللام في عدد من المواضع، ولكنهم اختلفوا في بعض الوجوه وسبب الزيادة، إذ جعلها بعضهم لتقوية العامل، وجعلها آخرون سماعية، ومنهم رآها لتحقيق معنى الإضافة. واجتهد كل مفسر في تحليل ما ذهب إليه وتبيينه.

فالأخفش ذهب إلى أن زيادتها في قوله تعالى: ﴿قُلْ: عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [النمل: ٢٧/٧٢] لتقوية الفعل. قال: أدخل اللام فأضاف بها الفعل[٢]، كما قال تعالى: ﴿لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ١٢/٤٣] و﴿لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف: ٧/١٥٤]. بينما جعلها الفراء من الزيادة السماعية قبل مفعول ((ردف)) أي: ردفكم[٣]. وجعل أبو حيان ردفه وردف له لغتين عربيتين[٤].

ووافق الطبري، على عادته، الفراءَ وخالف الأخفش في الآية الأولى، ولكنه لم يجد بداً من موافقة الأخير في توجيه قوله تعالى: ﴿لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾، لأن العرب تستقبح مثل رهبت لك وأكرمت لك. وذكر أن بعضهم أعاد هذه

---

(١) القرطبي ١٥/٢٩.

(٢) الأخفش ٦٥١.

(٣) الفراء ٢/٧٨.

(٤) البحر ٨/٢٦٢.

الزيادة إلى تقدم «ربهم» على الفعل «رهب»[١]. وفسر الزمخشري ذلك بضعف العامل واحتياجه إلى اللام للتعدي إلى المفعول المتقدم، وذكر أن اسم الفاعل أحوج إلى هذه اللام من الفعل في مثل هذا الوضع، لانحطاطه عن قوة الفعل[٢].

وذكر أبو حيان أن هذه اللام حرف زائد عند الكوفيين، وعنده كالزائد يقوي الفعل وما يقوم مقامه، كالمصدر واسم الفاعل ومبالغته والصفة المشبهة[٣]. وحمل هو والرازي من قبله على وجهها عدداً من النصوص.

فقد جعل الرازي زيادة اللام تقوية للمصدر، في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّماءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ﴾ [الأنبياء: ١٠٤/٢١]. قال: «فهو على نحو ما يقال: كطيِّ زيدٍ الكِتابَ»[٤]. وذهب أبو حيان إلى ذلك مع اسم الفاعل في قوله تعالى: ﴿فَإِذا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلا مُسْتَأْنِسِينَ لِحَدِيثٍ﴾ [الأحزاب: ٥٣/٣٣]، ومع مبالغته في قوله: ﴿وَفِيكُمْ سَمّاعُونَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٧/٩]، ومع الصفة المشبهة في قوله تعالى: ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٦/٢]. وجعل التقدير: ولا مستأنسين حديثاً[٥]، وفيكم سماعون إياهم[٦]. وقال: «بعض متعلقة بقوله عدو، واللام مقوية لوصول عدو إليه»[٧].

وتوقف الزمخشري وأبو حيان في هذا المجال عند قراءة ابن عامر ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مُوَلّيها﴾ [البقرة: ١٤٨/٢]، التي خطّأها الطبري، لأن الكلام فيها لا معنى له[٨]. فذهب الأول إلى أن هذه اللام للتقوية كقولنا: لِزيدٍ ضربتُ ولزيدٍ

(١) الطبري ٧١/٩.
(٢) الكشاف ١٦٣/٢ و ٤٧٤.
(٣) البحر ١٧٧/١ و ٣٩٨/٤.
(٤) الرازي ٢٢٨/٢٢.
(٥) البحر ٢٤٧/٧. وينظر: ١٧٧/١ و ٣٧٨/٢.
(٦) البحر ٥٠/٥.
(٧) البحر ١٦٤/١.
(٨) الطبري ٢٩/٢.

أبوه ضاربه[١]، فتعقبه أبو حيان وخطأه. ونورد ها هنا نص اعتراضه لدقته. يقول: «وهذا فاسد، لأن العامل إذا تعدى لضمير الاسم لم يتعد إلى ظاهره المجرور باللام. لا يجوز أن يقول لزيدٍ ضربتُه، ولا لزيد أنا ضاربه. وعليه أن الفعل إذا تعدى للضمير بغير واسطة كان قوياً، واللام إنما تدخل على الظاهر إذا تقدم ليقويه، لضعف وصوله إليه متقدماً، ولا يمكن أن يكون العامل قوياً ضعيفاً في حالة واحدة، ولأنه يلزم من ذلك أن يكون المتعدي إلى واحد يتعدى إلى اثنين. وكذلك تأوّل النحويون قوله[٢] :

هَـذا سُـراقةُ لَلقُـرْآنِ يَدْرُسُـهُ

وليس نظير ما مثل به من قوله: لزيد ضربت. أي: زيداً ضربت، لأن ضربت في مثل هذا المثال لم يعمل في ضمير زيد. ولا يجوز أن يقدر عامل في «لكل وجهة» يفسره قوله «موليها»، كتقديرنا: زيداً أنا ضاربه، أي: اضرب زيداً أنا ضاربه، فتكون المسألة من باب الاشتغال... وأما تمثيله «لزيد أبوه ضاربه» فتركيب غير عربي»[٣].

وذهب الزمخشري إلى زيادة اللام في المضاف إليه المتقدم على المضاف، كقولهم: أَزِفَ للحَيِّ رَحيلُهم. والأصل: أزف رحيل الحي[٤]. وحمل على ذلك قوله تعالى: ﴿اقْتَرَبَ لِلنّاسِ حِسابُهُمْ﴾ [الأنبياء: ١/٢١]. وذهب إلى زيادتها بين المضاف والمضاف إليه في نحو قولهم: لا أبا لَكَ. والتقدير: لا أباك[٥].

أما زيادتها في المفعول، فجعلوها مع الأفعال: أَمَرَ وَحَمِدَ وقَصَدَ وكادَ وآمَنَ بمعنى «صَدَّقَ» وسَبَّحَ وقَدَّسَ ومَكَّنَ واقـتَرَبَ. وذلك على الاختيار في توجيه

(١) الكشاف ٤٧٤/٢.
(٢) البيت مجهول القائل. وعجزه: والمرء عند الرشا، إن يلقها ذيب. الخزانة ٢٢٧/١.
(٣) البحر ٤٣٨/١.
(٤) الكشاف ١٠٠/٣.
(٥) الكشاف ٥٠١/١. وينظر: ٩١/١ و٥٢٥/٤.

مجموعة من النصوص. فقد ذهب إلى ذلك الفراء في قوله تعالى: ﴿وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٩/٦١]، على معنى: ويصدق المؤمنين[١]. وجرى إليه الطبري في قولهم: حمدتُ لك وقصدتُ لك أي: حمدتك وقصدتك. وفي قوله تعالى: ﴿لا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْداً﴾ [يوسف: ١٢/٥]. أي: فيكيدوك[٢]. وكذلك الزمخشري في قوله تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّماواتِ وَالأَرْضِ﴾ [الحديد: ٥٧/١] و﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسابُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٢١/١]. أي: سبح اللهَ ما في السماوات والأرض، واقترب الناسَ حسابُهم[٣]. وبين أن الأصل في «سَبَّح» أن يتعدى بنفسه، لأنه بمعنى بعدته عن السوء[٤].

وجعل منه القرطبي قوله تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ لأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الزمر: ٣٩/١٢]، وقولهم: مكّنت لك. أي: أمرت أن أكون ومكنتك[٥]. وأبو حيان في قول الشاعر[٦]:

مـا كُنْـتُ أَخْـدَعُ لِلخَلِيـلِ بِخُلّـةٍ ... حَتّـى يَكُـونَ لِـيَ الخَلِيـلُ خَدُوعـا

أي: ما كنت أخدع الخليل[٧].

لقد أثار المفسرون معظم ما يتصل باللام الجارة ومشكلاتها النحوية، وأوردوا معظم الخلافات في جوانبها، وفسروا بهذه الجوانب ما وقفوا عليه من نصوص حتى المشكلة منها، وأشاروا إلى بعض أصولهم في أحكامها، وهي لا تختلف عما ذكروه في سائر الحروف الجارة.

---

(١) الفراء ١/٤٤٤.
(٢) الطبري ١٢/٥٣.
(٣) الكشاف ٣/١٠٠.
(٤) الكشاف ٤/٤٧٢.
(٥) القرطبي ١٢/٣٦ و ١٥/٢٤٢.
(٦) الخلة: الصداقة والمحبة.
(٧) البحر ٢/٤٩٤.

٦- الواو:

ونريد بها واو القسم الجارة. وقد تبينوا، على عجل طرفاً من طبيعتها وخصائصها النحوية، وشيئاً من حالات حذفها وعلاقتها بالاسم المجرور وسائر التركيب النحوي. واستعانوا خلال ذلك بآراء بعض أعلام النحو وبعبارات أوائل المفسرين.

فقد ذكر الزمخشري أن هذه الواو تقوم مقام فعل القسم، ولا يجوز أن يذكر معها مطلقاً[١]. ونَقَلَ عن الخليل أنها إذا كررت وكان جواب القسم واحداً، جاز أن تكون حرف قسم، على استكراه، وأن الأحسن أن تكون عاطفة. قال: «ولا يقوى أن تقول: وحقِّكَ وحقِّ زيدٍ لأفعلَنَّ، والواو الأخيرة واو قسم. لا يجوز إلا مستكرهاً»[٢].

واختلفوا في حذفها وأثره، وقيده معظمهم وعلله آخرون، وكان أغلب ما جاء منه في القراءات القرآنية. فالفراء أجازه في الكلام المستعمل الكثير، على بقاء الاسم المقسم به مجروراً، في نحو قوله: اللهِ لتَفعلَنَّ[٣]. وأباه الأخفش وجعله في القياس رديئاً[٤]. ووجه عليه الزمخشري قراءة[٥] عيسى بن عمر، «صادَ» من قوله تعالى: ﴿ص، وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾ [ص: ١/٣٨]، جاعلاً الفتح في موضع جر بحذف الواو، لامتناع «صاد» من الصرف للتعريف والتأنيث، لأنها بمعنى السورة[٦]. وذكر القرطبي أن سيبويه أجاز هذا المذهب، وأن المبرد غلّطه، لأن حروف الجر لا تضمر[٧].

---

(١) الكشاف ٧٥٨/٤.

(٢) الكشاف ٢٥/١.

(٣) الفراء ٤١٣/٢.

(٤) الأخفش ٤٨٤.

(٥) المختصر ١٢٩.

(٦) الكشاف ٧٠/٤.

(٧) القرطبي ٢٣٠/١٥.

وحمل الرازي على ذلك توجيه فواتح السور المؤلفة من حرف أو حرفين، في نحو قراءة[١] أبي السمال: «قافِ» من قوله تعالى: ﴿ق، وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ [ق: ١/٥٠]. وعلل ذلك فقال: عند القسم بالأشياء المعهودة ذكر حرف القسم، وهو الواو، فقال «والطور»، «والنجم» «والشمس»، وعند القسم بالحروف لم يذكر حرف القسم، فلم يقل: «وقاف» «وحم»، لأن القسم لما كان بنفس الحروف كان الحرف مقسماً به، فلم يورده في موضع كونه آلة القسم[٢] .

واشترط له أبو حيان أن يكون القسم به لفظ الجلالة «الله»، دون سواه من الأسماء. ورفض لذلك توجيه بعضهم لقراءة[٣] ابن عامر: (وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ ... رَبِّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لا إِلَهَ إِلاّ هُوَ) [المزمل: ٨/٧٣-٩] على القسم، وبيّن أن جملة «لا إله إلا هو» ليست جواباً للقسم بـ «رَبِّ»، لأن الجملة الاسمية التي تقع هذا الموقع لاتصدر بـ «لا»، وأن التي تصدر بـ «لا» هي الفعلية، التي يكون فعلها مضارعاً أو ماضياً بمعنى المضارع[٤] .

وأوجب الأخفش في الحذف عموماً نصب الاسم، فقال في: ﴿قالُوا: وَاللَّهِ رَبِّنا ما كُنّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣/٦]: «ولو لم يكن فيه الواو نصبت، فقلت: اللهَ رَبَّنا»[٥]. ووجه الزمخشري على هذا المذهب، من وجه آخر[٦] قراءة «صادَ» السابقة، وذكر على نحو عارض وجه النصب مع «نَعَمْ» و «إيْ» الجوابيتين في نحو: نَعَم اللهَ لأفعلَنَّ، وإي اللهَ لأفعلنّ[٧] . ولم يلتفت إلى مسألة التعويض.

---

(١) المختصر ١٤٤.
(٢) الرازي ١٤٦/٢٨.
(٣) السبعة ٦٥٨.
(٤) البحر ٣٦٣/٨-٣٦٤.
(٥) الأخفش ٤٨٤.
(٦) الكشاف ٧٠/٤.
(٧) الكشاف ٢٤/١.

إنهم لا يؤيدون عموماً حذف الواو وبقاء الاسم مجروراً بعدها، بل يميلون إلى النصب، وهم إذا أجازوه، فإنهم يقيدونه ببعض الحالات. وهي تبدو في كثرة الاستعمال، وشهرة لفظ الجلالة، وتخريج بعض القراءات المشكلة.

٧– عَنْ:

وبينوا أنها تقع حرفاً واسماً، وذكروا لها بعض الأحكام، وبينوا أيضاً حالات حذفها وزيادتها. فقد أكد أبو حيان أنها تقع اسماً، بدليل دخول حرف الجر «مِنْ» عليها في قول القُطامي[١]:

فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمّا أَنْ عَلا بِهِمُ ... مِنْ عَنْ يَمِينِ الحُبَيّا نَظْرةٌ قَبَلُ

ثم ذهب إلى جواز وقوعها ظرفاً[٢] في قول امرئ القيس[٣]:

دَعْ عَنْكَ نَهْباً، صِيحَ فِي حَجَراتِهِ ... وَلَكِنْ حَدِيثاً، ما حَدِيثُ الرَّواحِلِ؟

وحمل على هذا الوجه عدداً من النصوص القرآنية، منها قوله تعالى: ﴿فَلَمْ يُغْنِيا عَنْهُما مِنَ اللَّهِ شَيْئاً﴾ [التحريم: ٦٦/١٠]. قال: «يجعل عن اسماً كهي في: دع عنك، لأنها إن كانت حرفاً، كان في ذلك تعدية الفعل الرافع للضمير المتصل، إلى الضمير المجرور، وهو يجري مجرى الضمير المتصل المنصوب، وذلك لا يجوز»[٤].

وذهب الفراء إلى جواز تكرارها[٥]، في قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَساءَلُونَ ؟ عَنِ النَّبَأِ الْعَظِيمِ ؟﴾ [النبأ: ٧٨/١-٢]. ووافقه الزمخشري، وجعل منه بعض القراءات الشاذة[٦].

---

(١) ديوانه ٢٨. والحبيّا: اسم موضع.
(٢) البحر ٦/١٨٤.
(٣) ديوانه ٩٤. والحجرات: النواحي.
(٤) البحر ٨/٢٩٤. وينظر: ٥/٣٠٤ و ٤٩٨.
(٥) الفراء ٣/٢٢١.
(٦) الكشاف ١/٢٥٩.

وفي مجال حذفها استعرضوا، كالعادة، الخلاف في حركة الاسم بعدها، وقدروا سقوطها قبل «أنِ» المصدرية، وقبل بعض المفاعيل الصريحة، ووجهوا على هذين المنزعين بعض الآيات والقراءات الشاذة.

فقد أجاز الفراء إضمارها وإبقاء الاسم مجروراً بعدها، في قوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧/٢]. مستأنساً بقراءة ابن مسعود: (عَنْ قِتالٍ فِيهِ)[1]. ومنع ذلك النحاس وحمل «قتال» على البدل[2]. وأجاز الزمخشري حذفها والاسم المجرور، للعلم بهما، في قوله تعالى: ﴿ما تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَها وَما يَسْتَأْخِرُونَ﴾ [الحجر: ٥/١٥]. والتقدير: وما يستأخرون عنه[3].

وقدر الفراء حذفها قبل «أنْ» مع المصدر «سُبْحانَ»[4]، في قوله تعالى: ﴿سُبْحانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧١/٤]. وفعل مثل ذلك الطبري مع الفعل «رَغِبَ»[5]، في قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧/٤]، والقرطبي مع الفعل «لَبِثَ» بمعنى «أبطأ» في قوله: ﴿فَما لَبِثَ أَنْ جاءَ بِعِجْلٍ﴾ [هود: ٦٩/١١]. والمعنى: ما أبطأ عن مجيئه بعجل[6]. وكذلك أبو حيان مع عدد من الأفعال الأخرى[7]. وواضح أن تقدير الطبري مع الفعل «رغب» يلتبس برغب الذي يتعدى بـ «في»، ومعناه مناقض للمتعدي بـ «عن». وقد ذكر الفراء أن موضع «أنْ» هو النصب، خلافاً للكسائي الذي يبقيه في موضع جر.

وقدر الأخفش حذفها من مفعول «نَبَّأَ» الصريح، في قول النابغة الذبياني[8]:

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ وَالسَّفاهةُ كَاسْمِها   يُهْدِي إلَيَّ أَوابِدَ الأَشْعارِ

---

(١) الفراء ١٤١/١.

(٢) القرطبي ٤٤/٣.

(٣) الكشاف ٥٧١/٢.

(٤) الفراء ٢٩٦/١. وينظر: ١٧٨/١.

(٥) الطبري ٣٠٣/٥.

(٦) القرطبي ٦٣/٩.

(٧) البحر ٤٩٣/٧ و ٩٨/٨.

(٨) ديوانه ٩٧. وزرعة: هو ابن عمرو بن خويلد. والأوابد: الوحشي منها.

ومن مفعول «عَجِلَ» في قوله تعالى: ﴿أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ؟﴾ [الأعراف: ١٥٠/٧]. والتقدير: نبئت عن زرعة[١]، وأعجلتم عن أمر ربكم[٢]؟

وذهب إلى ذلك القرطبي، فقدر حذفها من مفعول «خَدَعَ» في قراءة أبي طالوت[٣]: (وَما يُخْدَعُونَ إلاّ أَنْفُسَهُمْ) [البقرة: ٩/٢]، وأبو حيان من مفعول «سَأَلَ» بمعنى «اسْتَفهَمَ» في قراءة سعد بن أبي وقاص (ت ٥١ هـ): (يَسْأَلُونَكَ الأَنْفالَ) [الأنفال: ١/٨]. والتقدير: وما يُخدعون إلا عن أنفسهم[٤]، ويسألونك عن الأنفال[٥].

أما زيادتها، فقد اقتصر حديثهم على ثلاثة مواضع من الآيات، وكان ذلك في مفاعيل: خالَفَ وسَأَلَ وتَسَاءَلَ، في قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣/٢٤] و﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَنْفالِ﴾ [الأنفال: ١/٨] و﴿يَتَساءَلُونَ ، عَنِ الْمُجْرِمِينَ﴾ [المدثر: ٤٠/٧٤-٤١]. إذ ذهب أبو عبيدة إلى زيادتها في الآية الأولى، وجعل المعنى: يخالفون أمره[٦]. ونسب القرطبي هذا التوجيه إلى الأخفش أيضاً، وذكر أن الخليل وسيبويه رفضاه وجعلا «عن» بمعنى «بعد»[٧]. ونقل الرازي عن بعضهم زيادتها في الآية الثالثة، وذلك على معنى: يتساءلون المجرمين، ثم ذكر لها أوجهاً أخرى، تشعر بميله إلى رفض ذلك[٨]. وناقش أبو حيان هذا المذهب في الآية الثانية، على معنى تحميل «سأل» معنى اقتضاء المال أو نحوه، ثم رفضه مؤثراً تحميله معنى «استفهم»، وقدر حذف «عن» في قراءة

---

(١) الأخفش ٥٣٥.

(٢) الأخفش ٥١٤.

(٣) هو عبد السلام بن أبي حازم العبسي القيسي البصري، روى عن أنس وأبي برزة، وولد أبوه يوم وفاة النبي ﷺ. تهذيب التهذيب ٣١٦/٦.

(٤) القرطبي ١٩٦/١.

(٥) البحر ٤٥٦/٤.

(٦) المجاز ٦٩/٢.

(٧) القرطبي ٣٢٣/١٢.

(٨) الرازي ٢١٠/٣٠.

من أسقطها، كما رأينا، فراراً من ذلك التوجيه. قال: «لأن حذف الحرف، وهو مراد معنى، أسهل من زيادته لغير معنى التوكيد»[١].

٨- في:

ولم يخرج حديثهم فيها تقريباً عن مجال الحذف والزيادة أيضاً، بالإضافة إلى بعض الإشارات العاجلة، التي تتعلق بحذفها قبل الظرف، و «أنِ» المصدرية، والمفعول الصريح، وبتعدية الفعل، وموضع «أنِ» الإعرابي، ومذهب الزيادة.

فالفراء قدّر حذف «في» من ضمير الظرف «ليلة» في قول العرب: رب ليلة قد بتها. يريد: بت فيها[٢]. ولم يرغب في ذكرها مع الظرف المحدد «مكة»، وقال: «ألا ترى أنك تقول: وردنا مكة، ولا تقول: وردنا في مكة، وهو جائز تريد النزول؟»[٣]. وذكر أن الكسائي منع حذف «في» مع الظرف في نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً﴾ [البقرة :٤٨/٢]. أي: لم يجز التقدير: تجزي فيه، وقدر حذف المفعول من «تجزي». قال الفراء: «وكان الكسائي لا يجيز إضمار الصفة في الصلات، ويقول: لو أجزت إضمار الصفة ها هنا لأجزت: أنت الذي تكلمت، وأنا أريد: الذي تكلمت فيه»[٤].

وأجاز الأخفش حذفها من الظرف المحدد «بيت»، في قولهم: دخلت البيت، على معنى دخلت في البيت[٥]. والطبري في كلمة «طريق» من قول ساعدة بن جؤية[٦]:

لَـدْنٌ بِهَـزِّ الكَـفِّ يَعْسِـلُ مَتْنَـهُ ... فِيهِ، كَمـا عَسَـلَ الطَّرِيـقَ الثَّعْلَـبُ

---

(١) البحر ٤٥٦/٤.
(٢) الفراء ٢١٤/١.
(٣) الفراء ٢٢٣/٢.
(٤) الفراء ٣٢/١.
(٥) الأخفش ٣٣٨.
(٦) ديوان الهذليين ١٩٠/١. ويعسل: يضطرب.

أي: كما عسل في الطريق الثعلب[1].

وجعل الزجاج حذفها مع الظرف أمراً سائغاً، وجعل من ذلك قول العامري[2]:

وَيَوْماً شَهِدْناهُ سُلَيْماً وَعامِراً قَلِيلاً سِوى الطَّعْنِ النِّهالِ نَوافِلُهْ

أراد: شهدنا فيه[3]. وأجاز إسقاطها أيضاً من كلمة «كلّ» المضافة إلى «مرصد» بمعنى الطريق، في قوله تعالى: ﴿وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ [التوبة: ٩/٥]. والتقدير: في كل مرصد. وقد خطأه الفارسي في هذا التوجيه، لأنه جعل حذف «في» من «مرصد» – وهو ظرف – قياسياً، ورأى أن الحذف فيه سماعي، يقتصر على ما حكاه العلماء في كتبهم، كسيبويه، من نحو: دخلت الشام والبيت، وعسل الطريق[4].

وقبل «أنِ» المصدرية، قدّر الفراء حذفها في قوله تعالى: ﴿فَلا جُناحَ عَلَيْهِما أَنْ يَتَراجَعا﴾ [البقرة: ٢/٢٣٠]. أي: فلا جناح عليهما في أن يتراجعا. وبين أن موضع «أنْ» بعد الحذف هو النصب، وأن الكسائي جعله في موضع جر[5]. وقدر الطبري والرازي حذفها في نحو هذا الموضع[6]. ونسب القرطبي مذهب الكسائي إلى الخليل بن أحمد أيضاً[7].

أما قبل المفعول الصريح، فقدروا حذفها مع الأفعال: أَمِنَ وَنَفَخَ وَظَلَّ وخَسِرَ وسَفِهَ وغَبِنَ وَطَرَحَ وَوَتَرَ وسَلَكَ. وذلك في نصوص مختلفة من القرآن والشعر والنثر.

---

(١) الطبري ٨/١٣٥.

(٢) النهال: المرتوية بالدم، وهي جمع نهل، ونهل جمع ناهل. والنوافل: الغنائم.

(٣) الزجاج ١/٩٨.

(٤) القرطبي ٨/٧٣-٧٤.

(٥) الفراء ١/١٤٨.

(٦) الطبري ٥/٣٠٣ والرازي ٦/٧٦.

(٧) القرطبي ٣/٩٩.

فالفراء ذهب إلى ذلك في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوكُمْ﴾ [النساء: ٩١/٤] وقراءة ابن مسعود: (أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُها) [آل عمران: ٤٩/٣] وقول عنترة(١):

وَلَقَدْ أَبِيتُ عَلَى الطَّوى وَأَظَلُّهُ ... حَتّى أَنالَ بِهِ كَرِيمَ المَأْكَلِ

والتقدير: يريدون أن يأمنوا فيكم، وأنفخ فيها، وأظل فيه(٢).

والأخفش حذا حذوه في قولهم: خسرَ بَيْعَه، وسفِهَ نفسَه، وغبنَ رأيَه، وفي قوله تعالى: ﴿أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضاً﴾ [يوسف: ٩/١٢] ﴿وَلَنْ يَتِرَكُمْ أَعْمالَكُمْ﴾ [محمد: ٣٥/٤٧](٣). والمعنى لديه: خسر في بيعه، وجهل في نفسه، وغبن في رأيه، واطرحوه في الأرض، ولن يتركم في أعمالكم(٤). وذهب إلى أن الفعل «طرح» أعمل في المفعول بعد الحذف.

وجعل من ذلك الزمخشري أيضاً قراءة(٥) ابن عامر: (وَمَنْ يُعْرِضْ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ نُسْلِكْهُ عَذاباً) [الجن: ١٧/٧٢]. أي نسلكه في عذاب(٦). وبين الأخفش والزمخشري أن الفعلين «طرح» و «سلك» قد وصلا بالمفعول بعد الحذف.

أما زيادتها، فمذهب جرى إليه الرازي في قولهم: قرأت في السورة، بمعنى قرأت السورة(٧). وظاهره فيه بعض المفسرين في مفاعيل: رَكِبَ وأصلَحَ وَصَرَّفَ من قوله تعالى: ﴿ارْكَبُوا فِيها﴾ [هود: ٤١/١١] ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾ [الأحقاف: ١٥/٤٦] ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنا فِي هَذا الْقُرْآنِ﴾ [الإسراء: ٤١/١٧]. أي: اركبوها، وأصلح لي ذريتي، وصرفنا هذا القرآن. وأبى ذلك أبو حيان،

---

(١) ديوانه ٢٤٩. والطوى: الجوع.
(٢) الفراء ٢٨٢/١ و ٢١٤-٢١٥.
(٣) يتركم: ينقصكم.
(٤) الأخفش ٣٣٧-٣٣٨ و ٥٩٠ و ٦٩٥.
(٥) السبعة ٦٥٦.
(٦) الكشاف ٦٢٩/٤.
(٧) الرازي ١٥/١٥.

وضعّف هذه التوجيهات، لأن «في» لا تزاد[1]. إن المفسرين يبدون حذراً في تقرير زيادة الحرف في النصوص القرآنية، ولا يتورعون عن ذلك في النصوص اللغوية الأخرى، ويجدون في تقدير الحذف والإضمار في الآيات متنفساً خصباً، لإحكام التوجيه وتسوية المعاني وسداد التفسير.

٩- كَيْ:

ذهب الأخفش إلى أن «كي» حرف من حروف الجر، يدخل على «أنْ»[2] و «ما» المصدريتين، ويعمل في المصدر المؤول منهما وما بعدهما. وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿ما أَفاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ ... كَيْلا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِياءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: ٥٩/٧] وقول النابغة الجعدي[3]:

إذا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّما ... يُرَجّى الفَتى كَيْما يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

قال في دخولها على «ما»: «جعل ما اسماً، وجعل يضر وينفع من صلته، جعله اسماً للفعل وأوقع كي عليه، وجعل كي بمنزلة اللام»[4].

١٠- مِنْ:

ويبدو أنها قرين الباء ونظيرها، فيما يتعلق بكثرة استخدامها وتقدير حذفها وزيادتها، وخلاف المفسرين في كل ذلك. فهي حرف من حروف الجر، تحذف مثل غيرها قبل «أنِ» المصدرية، وقبل بعض المفاعيل الصريحة، ولكنها تزاد في كثير من المواضع.

أما حذفها قبل «أنْ»، فذهب إليه الفراء في أحد أوجه قوله تعالى: ﴿سُبْحانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء:٤/١٧١]، والأخفش في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَساجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيها اسْمُهُ؟﴾ [البقرة: ٢/١١٤]. أي: سبحانه من أن

(١) البحر ٥/٢٢٤ و ٦/٣٩.
(٢) الأخفش ٣٠٠.
(٣) ديوانه ٢٤٦.
(٤) الأخفش ٣٠٦.

يكون له ولد، ومنع مساجد الله من أن يذكر فيها اسمه. ونص الأول على أن موضع «أنْ» هو النصب[1]، فيما أشار الثاني إلى أن الحذف في هذا الموضع كثير في حروف الجر، وأن عمل النصب بعد الحذف هو للفعل[2]. وقدر الآخرون مثل هذا الحذف في نصوص أخرى، وكان معظم هذا التقدير وجهاً من الوجوه النحوية المتعددة لهذه النصوص أو مخرجاً لبعض المواضع المشكلة منها[3]. والقرطبي قدر حذفها قبل «غير» في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً... مَتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢/٢٤٠]، أي: من غير إخراج[4].

وقدّر المفسرون حذفها قبل مفاعيل: اختارَ واستَغفَر وسَمِعَ وَخَلَق، واختلفوا في مسوغات ذلك وطبيعته. ولكنهم أجمعوا على أنه لون من ألوان الاتساع في اللغة.

فقد ذهب الفراء إلى تقدير حذف «مِنْ» في قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾ [الأعراف: ٧/١٥٥]، معتمداً على ما ذكره المفسرون الأوائل من أن معنى الآية هو: اختار منهم سبعين رجلاً. ولم يحدد رتبة المفعول الذي حذف منه، وعلل ذلك بقوله: «وإنما استجيز وقوع الفعل عليهم إذ طرحت «مِنْ»، لأنه مأخوذ من قوله: هؤلاء خيرُ القوم وخيرٌ من القوم. فلما جازت الإضافة مكان «مِنْ» ولم يتغير المعنى استجازوا أن يقولوا: اخترتكم رجلاً واخترت منكم رجلاً»[5]. وذهب الأخفش إلى أن الفعل «اختار» عمل في القوم بعد حذف «من»، وذكر لذلك بعض الشواهد الشعرية[6]. ونقل الرازي عن

---

(١) الفراء ١/٢٩٦.

(٢) الأخفش ٣٣٢.

(٣) ينظر: الكشاف ١/١١٤ و ٢/١١٥ والرازي ٦/٧٦ والقرطبي ١/٢٤٢ و ١٠/١٩٦ والبحر ٢/٣٥٢.

(٤) القرطبي ٣/٢٢٨.

(٥) الفراء ١/٣٩٥.

(٦) الأخفش ٥٣٤.

الفارسي أن الأصل في ((اختار)) أن يتعدى إلى مفعولين: أحدهما بنفسه، والآخر بـ ((مِنْ))، ثم حذفت من الثاني اتساعاً فانتصب بالفعل[١]. وأكد أبو حيان أن هذا النوع من الحذف مقصور على السماع[٢].

وذكر الفراء أن الكسائي كان يقدر حذف ((مِنْ)) قبل مفعول ((استغفر)) الثاني، وأنه أنشده في ذلك قول الشاعر:

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْباً، لَسْتُ مُحْصِيَهُ   رَبَّ العِبادِ، إِلَيْهِ الوَجْهُ وَالعَمَلُ

والتقدير: أستغفر الله من ذنب[٣].

وقدر الأخفش مثل ذلك في مفعول ((سَمِعَ))، والطبري في ((خَلَقَ)) في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ؟﴾ [الشعراء: ٢٦/٧٢] و﴿أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً؟﴾ [الإسراء: ١٧/٦١]. والمعنى: هل يسمعون منكم[٤]؟ وخلقت من طين[٥].

وأجاز الفراء حذف ((مِنْ)) والاسم المجرور لدليل عليهما من الكلام السابق، في قوله تعالى: ﴿يَأْكُلُ مِمّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٣/٣٣]. أي: مما تشربون منه[٦].

وأجاز الطبري حذفها وكلمة ((أجل))، في قوله: ﴿وَمِنَ النّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغاءَ مَرْضاةِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢/٢٠٧]. قال: ((فكأنه قال: ومن الناس من يشري نفسه من أجل ابتغاء مَرضاة اللهِ، ثُم ترك من أجل. وعمل فيه الفعل))[٧].

---

(١) الرازي ١٥/١٦.
(٢) البحر ٤/٣٩٨.
(٣) الفراء ١/٢٣٣.
(٤) الأخفش ٦٤٦-٦٤٧.
(٥) الطبري ١٥/١١٦.
(٦) الفراء ٢/٢٣٤.
(٧) الطبري ٢/٣٢٠.

وأما زيادتها، فمذهب كثرت فيه الأقوال والخلافات، بل تدافعت في بعض الأحيان. فما وجدناه لدى المفسرين النحاة المتقدمين، كالفراء وأبي عبيدة والأخفش يكاد يبتعد عن معظم الأقوال التي نسبت إليهم، وإلى غيرهم من النحاة الذين استعين بآرائهم في تفسير الآيات الحكيمة.

فقد ذكر القرطبي أن الكوفيين يجيزون زيادتها في الكلام الواجب، وأن البصريين يأبون ذلك ويرون زيادتها في النفي والاستفهام. ورفع في موضع آخر مذهب الكوفيين إلى الأخفش، ومذهب البصريين إلى سيبويه[١]. وذكر أبو حيان أن الكسائي يجيز زيادتها في الواجب أيضاً، وذهب في موضع آخر، يصحح قول ابن عطية، إلى أنه مذهب أخفشي لا كوفي. وأضاف أن البصريين والكوفيين معاً يشترطون في زيادتها أن يكون الاسم بعدها نكرة لا معرفة، وأن الأخفش ترخص في هذا الشرط، وأجاز زيادتها قبل النكرة والمعرفة[٢].

وذكر الطبري أن جماعة من النحويين يرفضون زيادتها البتة في كل أساليب الكلام، لأن دخولها في التركيب يؤذن بأن المتكلم يريد بعض ما أدخلت فيه[٣].

الواقع أن الفراء الكوفي أجاز زيادتها، بشرط تقدم النفي، نحو قولك: ما أخذتُ من شيءٍ وما عندي مِن شيءٍ[٤]. واشترط أيضاً تنكير الاسم بعدها. قال: «ولا يجوز أن تقول: ما قام من أخيك كما تقول: ما قامَ منْ رجلٍ»[٥].

وأبو عبيدة البصري صرح بأنها لا تزاد في أمر واجب[٦]، ولكنه في التطبيق خالف شرطه، وأجاز ذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾[إبراهيم: ١٤/١٠] ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلا يَخافُ

(١) القرطبي ١/٤٢٤ و٢/٥٦ و٦/٧٣ و١١/١٣٤.
(٢) البحر ١/٩٨ و٢١٤ و٣٣٠ و٣٤٠ و٣/٥٣٦ و٤/١١٣ و٥/٤٠٩ و٨/٣٣٨.
(٣) الطبري ١/٣١٠.
(٤) الفراء ٢/٢٦٤.
(٥) الفراء ١/٣١٧.
(٦) المجاز ٢/٣١ .

ظُلْماً﴾ [طه: ١١٢/٢٠]. قال: ومجازه: ليغفر لكم ذنوبكم[١]، ويعمل الصالحات[٢]. وواضح أنه أجاز في الموضعين زيادتها مع الاسم المعرفة في «ذنوبكم» و«الصالحات».

أما الأخفش فإنه يصرح بأنه يأخذ بشرط النفي أو الاستفهام، ولكنه يجد أن بعض النصوص لا تحمل إلا على هذه الزيادة وتجاوز هذا الشرط. يقول في: ﴿فَادْعُ لَنا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنا مِمّا تُنْبِتُ الأَرْضُ﴾ [البقرة: ٦١/٢]: «وإن شئت جعلته على قولك: ما رأيت من أحد. تريد: ما رأيت أحداً... فإن قلت: إنما يكون هذا في النفي والاستفهام، فقد جاء في غير ذلك»[٣]. واعتقد النحاس أن الأخفش لم يجد في هذه الآية مفعولاً لـ «يخرج»، فجعل «ما» هذا المفعول، فتقررت زيادة «من» عنده[٤]. وهذا التفسير نحوي، ولعل الأقرب منه أن يكون الأخفش قد أخذ بتفسير السدي، وجعل الآية على معنى: يغفر لكم ذنوبكم جميعاً لا بعضها[٥].

ويتضح من الآية السابقة والمثال الذي أورده الأخفش، ومن مواضع أخرى كثيرة أن الأخفش يجيز زيادة «من» قبل النكرة والمعرفة على حد سواء، كما أنه يجيز زيادتها في الكلام الذي ينسحب عليه النفي، كأبي عبيدة في مواضع كثيرة أيضاً.

إن سيبويه هو صاحب الشرطين السابقين[٦]، والفراء الكوفي يتابعه فيهما، وأبو عبيدة البصري يترجح في الالتزام بهما بين التنظير والتطبيق. والأخفش هو صاحب التوسع فيهما، وإليه ينسب الخروج والمخالفة. ولعل الكسائي هو

---

(١) المجاز ٣٣٦/١.

(٢) المجاز ٣١/٢ .

(٣) الأخفش ٢٧٢. وينظر: ٢٦٤.

(٤) القرطبي ٤٢٤/١.

(٥) القرطبي ٢٩٩/١٨.

(٦) الكتاب ٣٨/١ و١٣٠/٢ و٣١٥-٣١٦.

الكوفي الوحيد الذي وافق الأخفش، على عادته في تبني آرائه النحوية. وبهذا يتبين مدى التعميم الذي وقع فيه المفسرون المتأخرون، ونسبوا مذاهب الزيادة إلى الكوفيين والبصريين مرة، وإلى سيبويه والأخفش والكسائي مرة أخرى. ولعل أبا حيان هو الوحيد الذي تلمس الدقة في أحكامه، وحرر بعض الأقوال في المسألة.

لقد أجاز المفسرون زيادة «مِنْ» قبل المبتدأ، والخبر، والفاعل، ونائبه، وقبل المفعول، والظرف، والصفة، والحال. وذكروا في قسم من هذه المواضع علل هذا الوجه وأسبابه، وحللوا النصوص، وأصدروا بعض الأحكام في مستوياتها.

ففي المبتدأ، أجاز الفراء زيادتها ضمن الشروط في نحو قولك: ما عِندي مِنْ شيءٍ[1] . وحذا حذوه أبو عبيدة في عدد من الآيات، منها قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دابَّةٍ فِي الأَرْضِ إلاّ عَلَى اللَّهِ رِزْقُها﴾ [هود: ٦/١١]. قال: ومجازه: وما دابة في الأرض. و«من» من حروف الزوائد[2] . وكذا فعل الزمخشري والقرطبي وأبو حيان في مواضع أخرى[3] .

وفي الواجب، حمل القرطبي زيادتها في المبتدأ على مذهب الأخفش، وفسر بها قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ فِيها مِنْ كُلِّ الثَّمَراتِ﴾ [محمد: ١٥/٤٧]. والتقدير: ولهم فيها كل الثمرات[4].

وفي خبر المبتدأ، أجاز الأخفش زيادتها في الواجب وبعدها معرفة، نحو قولهم: زَيدٌ مِنْ أفضَلِها. يريد: زيد أفضلُها[5] .

---

(١) الفراء ٢٦٤/٢.

(٢) المجاز ٢٨٥/١.

(٣) ينظر: الكشاف ٦٦٤/١ و٤٧٨/٣ والقرطبي ٥٦/٢ و٢٥٠/٦ و٤١٩ و٤٣٣ والبحر ٥٣٥/٣.

(٤) القرطبي ٢٣٧/١٦ . وينظر: ٢٨٩/١٢.

(٥) الأخفش ٢٧٢.

وقبل الفاعل، أجاز أبو عبيدة ذلك ضمن الشروط في قول أبي ذؤيب الهذلي[١] :

جَزَيْتُكِ ضِعْفَ الحُبِّ لَمّا اسْتَثَبْتِهِ   وَما إنْ جَزاكِ الضِّعْفَ مِنْ أَحَدٍ قَبْلِي

والتقدير: ما جزاك أحد الضعف قبلي[٢]. وإلى مثله، جرى الأخفش والزمخشري والرازي والقرطبي والنسفي وأبو حيان[٣].

وأجاز ذلك الأخفش في الواجب، في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤/٦]. قال: ((كما تقول: فقد أصابنا من مطرٍ، وقد كان مِن حديثٍ. يريدون: قد أصابنا مطرٌ، وقد كان حديثٌ))[٤].

وحمل أبو عبيدة على الفاعل زيادتها قبل نائبه، وذلك في كلام لم يباشره حرف النفي، كقوله تعالى: ﴿ما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ وَلا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ﴾ [البقرة: ١٠٥/٢]. أي: أن ينزل عليكم خير[٥]. وذكر أبو حيان أن الزيادة تحسن في مثل هذه الحال، وإلا فإن جوازها محمول على مذهب الأخفش الذي يجيزها في الواجب[٦] .

وقبل المفعول، بين الفراء أن العرب تزيد ((مِنْ)) ضمن الشروط، فيقولون: ما أخذت من شيءٍ. يريدون: شيئاً[٧]. وحذا في ذلك حذوه المفسرون، وحملوا على هذا المذهب وجوه عدد من الآيات القرآنية[٨].

---

(١) ديوان الهذليين ٣٥/١.
(٢) المجاز ٤٩/١. وينظر: ٣٣٦/١ و٢٣٢/٢.
(٣) ينظر: الأخفش ٢٧٢ والكشاف ١٢٥/٢ و٥٦٠ والرازي ١٥٦/١٩ والقرطبي ٥/٧ والنسفي ٢٣١/٤ والبحر ٣٣٣/٤.
(٤) الأخفش ٢٧٢-٢٧٣. وينظر: ٤٨٨.
(٥) المجاز ٤٩/١.
(٦) البحر ٣٤٠/١.
(٧) الفراء ٢٦٤/٢.
(٨) ينظر: المجاز ٢٢٣/١ و١١٦/٢ و١٢٣ و١٥٦ و٢٣٢ والأخفش ٢٧٢ و٤٦٦ و٦٦٠ والزجاج ٧٤/٢ والكشاف ٥٢٨/١ و٥٢١/٣ و٥٥٣ والمجمع ٥٦/٧ والرازي ١٦٠/١٠ والقرطبي ٥٤/٢ و١٠٨/٦ و٢٧١/٩ و٦٢/١٣ والتنوير ٨٦ و٢٠٧ و٢٥٣ والبحر ٣٣٠/١ و٤٤/٧.

وفي الفعل المتعدي إلى اثنين، أصلهما مبتدأ وخبر، أوضح الفراء أن العرب تدخلها على الأول، فيقولون: ما رأيت من رجلٍ عبدَ اللهِ، ولا يكادون يدخلونها على الثاني، إذ يندر أن يقولوا: ما رأيت عبدَ الله مِن رجلٍ. وإذا فعلوا ذلك فإنه يحمل على الشذوذ والقلة. وقد خرّج على هذا المذهب قراءة أبي جعفر المدني: (ما كانَ يَنْبَغِي لَنا أَنْ نُتَّخَذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِياءَ) [الفرقان: ١٨/٢٥]. وذلك على جعل «أولياء» المفعول الثاني، والأول هو الضمير في «نتخذ» وقد أصبح نائب فاعل[1]. وذكر أبو حيان أن هذا الوجه لم يجزه أغلب النحويين، وأن المعروف الشائع هو وقوعها في الأول، وجعل زيادة «من» في «أولياء» قبل الحال في سياق النفي، ونسب هذا الوجه إلى ابن جني[2]. وقد وجه المفسرون على مذهب الأخفش في زيادتها قبل المفعول عدداً من القراءات[3]، إلا أنهم ذكروا هذا الوجه إلى جانب وجوه أخرى أيضاً.

وبعيداً عن زيادتها في المفعول للتوكيد، وفيما يتصل بتعدية الفعل، ذهب القرطبي إلى زيادتها قبل مفعول «أخذ» في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنا بَعْضَ الأَقاوِيلِ ، لأَخَذْنا مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾ [الحاقة: ٦٩/٤٤-٤٥]. أي: لأخذناه بالقوة[4].

وقبل الظرفين «بين» و«حول»، قرر الأخفش زيادتها في الواجب حملاً على أسلوب «ما جاءني من أحد»[5]، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ بَيْنِنا وَبَيْنِكَ حِجابٌ﴾ [فصلت: ٥/٤١] ﴿وَتَرَى الْمَلائِكَةَ حافِّينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ﴾ [الزمر: ٧٥/٣٩]. ونقل الطبري عن بعض نحاة البصرة أن زيادتها في هذين الموضعين ليست من نوع زيادتها في ذلك الأسلوب، بل من زيادتها المطردة قبل

(١) الفراء ٢٦٤/٢ .

(٢) البحر ٤٨٩/٦.

(٣) ينظر: الأخفش ٢٧٢ و٢٦٤ و٥٢٨ والكشاف ٢٢٩/٣ والقرطبي ٥٦/٢ و٢٦٩/٩ و٢٨٩/١٢ والنسفي ٢٤٢/٤. والبحر ٩٨/١ و٢١٤ و٣٨١ و١٨١/٢ و٢٢١/٣.

(٤) القرطبي ٢٧٥/١٨.

(٥) الأخفش ٦٧٣ و٦٨٠.

الظروف، لأن «بين» تدخل وتخرج فيها، إذ يقال: أتيتك قبل زيد، ومن قبل زيد. ولكن الطبري رفض هذا المذهب ووافق الأخفش[١].

وذهب بعضهم إلى زيادتها قبل الظرفين «بعد» و«دون»[٢]، في قوله تعالى: ﴿يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ﴾ [البقرة: ٢/٢٧] و﴿لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾ [النجم: ٥٣/٥٨]. وضعف ذلك الطبرسي وأبو حيان[٣]، وقال الأول: «وهذا غير حسن، لأن الحرف إذا صح حمله في الفائدة لا يحكم فيه بالزيادة»[٤].

ونقل الطبرسي عن بعضهم أنه أجاز زيادتها قبل الصفة «مِثْلِهِ»[٥]، في قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢/٢٣]. وذلك استئناساً بقوله في موضع آخر: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ [يونس: ١٠/٣٨]. وقدر القرطبي زيادتها قبل «غير» الحالية[٦] في قوله تعالى: ﴿وَاضْمُمْ يَدَكَ إِلَى جَنَاحِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ﴾ [طه: ٢٠/٢٢]، ولم يقدر المعنى.

لقد وجد الأخفش في زيادة «من» توكيداً للكلام، وأولع بهذا المذهب في تفسير الآيات، وتوسع في قيد الجمهور وفتح للمفسرين من بعده الباب واسعاً، فقرروا زيادتها في مواضع كثيرة، وتجاوزوا حدودها المرسومة ومواضعها المألوفة، ولكن أكثرهم لم يؤمن به إيماناً تاماً، وذكره في معرض الوجوه النحوية المتعددة للنص المحلل، وحمّل الأخفش مغبة احتماله وجوازه، بل كان بعضهم يرفضه بعد ذكره ويقطع بفساده. وأحسنهم في ذلك الطبري وأبو حيان.

---

(١) الطبري ٢٤/٣٨ .
(٢) الرازي ٢٩/٢٦.
(٣) البحر ١/١٢٧ و٤/١٥٦.
(٤) المجمع ٣/١٧٧.
(٥) المجمع ١/١٣٥.
(٦) القرطبي ١١/١٩١.

فمن ذلك أن الأخفش قرر زيادة الثانية[(١)]، في قوله: ﴿فَاسْتَجابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لا أُضِيعُ عَمَلَ عامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى﴾ [آل عمران: ٣/١٩٥]. فخالفه الطبري، وجعل ((من)) أصلية للتبيين[(٢)] .

وذهب الأخفش إلى ذلك في الأولى[(٣)] من قوله تعالى: ﴿وَما أَصابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٤/٧٩]، وأبو عبيدة[(٤)] في الأولى من قوله: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصّالِحاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾ [النساء: ٤/١٢٤]. فرفض الطبري أيضاً التوجيه في الآيتين[(٥)] . ونقل عن بعض نحاة الكوفة أن ((مِنْ)) لا تجوز زيادتها مع ((ما)) الشرطية، لأنها إذا حذفت صار الفعل ((أصاب)) رافعاً لشيئين، هما: ((ما)) و((السيئة)). والمعنى: إن تصبك سيئة. أما مع ((مَنْ)) و ((إنِ)) الشرطيتين في نحو قولك: مَنْ يَزُرْكَ من أحدٍ فتكرمه، وإن يَزُرْكَ من أحدٍ فتكرمه، فيجوز تقدير الحذف، لأن ((مَنْ)) تشتبه بحروف الجر وهي اسم، و ((إنْ)) تدخل معها ((مِنْ)) وتخرج[(٦)] . وذكر أبو حيان أن زيادة هذا الحرف في الشرط عموماً مذهب ضعيف، ورفض لذلك توجيه أبي عبيدة في الآية السابقة[(٧)] .

١١– إلى:

ولم يتجاوزوا في كلامهم على هذه الأداة أيضاً، ذكر بعض أحكامها النحوية والإشارة إلى مواطن حذفها وزيادتها وأسرار ذلك.

---

(١) الأخفش ٤٢٨-٤٢٩.
(٢) الطبري ٤/٢١٥ . وينظر: ١/٣١٠ و٦/٩٨-٩٩.
(٣) الأخفش ٤٥٠ .
(٤) المجاز ٢/٣١.
(٥) الطبري ٥/١٧٦ و٢٩٧.
(٦) الطبري ٥/١٧٦.
(٧) البحر ٣/٣٥٦.

فقد ذكر الفراء أن العرب كررت «إلى» في كلامها، كما كررت الباء واللام وعَنْ[١]، وذلك في قول الشاعر:

أَقُولُ لَها، إذا سَأَلَتْ طَلاقاً: إلامَ تُسارِعِينَ إلى فِراقي؟

ونرى أن الأولى بمعنى اللام، ولا تكرار حينئذ.

وذهب المفسرون إلى تقدير حذفها قبل «أن» المصدرية، وقبل بعض المفاعيل والظروف المحددة، وفي بعض المواضع الخاصة في كلامهم. فقبل «أنْ»، قدر أبو حيان سقوطها في أحد أوجه قوله: ﴿ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهادَةِ وَأَدْنى أَلاّ تَرْتابُوا﴾ [البقرة: ٢٨٢/٢]. أي: أدنى إلى ألا ترتابوا. وذكر أن هذا الحذف، إذا لم يلبس قياس مطرد[٢].

وقدروا حذفها قبل مفاعيل: هَدى وعادَ ونَظَرَ واستَبَقَ ورَفَعَ وجاءَ. فذهب الفراء إلى ذلك في قوله تعالى: ﴿اهْدِنا الصِّراطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦/١]، وأبو عبيدة في قولهم: عاد سيرتَهُ الأولى، والأخفش في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَنْظُرُ الْمَرْءُ ما قَدَّمَتْ يَداهُ﴾ [النبأ: ٤٠/٧٨]، والزمخشري في قوله: ﴿وَاسْتَبَقا الْبابَ﴾ [يوسف: ٢٥/١٢]، والقرطبي في قوله: ﴿نرفَعُ دَرَجاتٍ مَنْ نَشاءُ﴾ [الأنعام: ٨٣/٦]، والفيروزآبادي في قوله: ﴿وَلَمّا أَنْ جاءَتْ رُسُلُنا لُوطاً﴾ [العنكبوت: ٣٣/٢٩]. وجعلوا التقدير: اهدنا إلى الصراط، وعاد إلى سيرته، وينظر إلى ما قدمت يداه، واستبقا إلى الباب، ونرفع إلى درجات من نشاء، وجاءت رسلنا إلى لوط[٣].

ورأى الفراء أن الأصل في الأفعال: ذَهَبَ وَخَرَجَ وانطَلَقَ، أنْ تتعدى إلى الظروف، مثل الشام والسوق، واسم الاستفهام «أينَ» بـ «إلى». وذلك في نحو: ذهبت الشام والسوق، وانطلقت الشام، وقوله تعالى: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ؟﴾ [التكوير:

(١) الفراء ٢٢١/٣.
(٢) البحر ١٢٤/٢ و ٣٥٢.
(٣) الفراء ٤٠٣/٢ والمجاز ١٨/٢ والأخفش ٤٤٨ والكشاف ٤٥٨/٢ و ٢٤/٤ و القرطبي ٣٠/٧ و١٠٤/٢ والتنوير ٨٥ و ٢٤٧.

[٢٦/٨١]، ثم حذفت منها لكثرة الاستعمال[١]. وأضاف الاخفش في هذا المجال تقدير حذفها في الفعل ((تَوَجَّهَ)) في قولهم: توجه مكة. والتقدير: إلى مكة[٢].

وقدر الفراء حذفها والظرف ((بينَ)) في أحد أوجه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً ما بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦/٢]. قال: تجعل المعنى على: إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلاً ما بين بعوضةٍ إلى ما فوقَها. والعرب إذا ألقت ((بين)) من كلام تصلح ((إلى)) في آخره، نصبوا الحرفين المخفوضين[٣].

أما زيادتها، فجعلها الفراء في قراءة[٤] مجاهد: (فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النّاسِ تَهْوى إِلَيْهِمْ) [إبراهيم: ٣٧/١٤]، والرازي في قوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إلى يَوْمِ القِيامَةِ﴾ [الأنعام: ١٢/٦]، والقرطبي في قوله: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوارِيِّينَ...﴾ [المائدة: ١١١/٥]. والتقدير: تهواهم[٥]، وليجمعنكم يوم القيام[٦]، وأمرت الحواريين[٧].

١٢- رُبَّ:

وهي حرف شبيه بالزائد. وقد عرضوا لبعض خصائصها النحوية وجوانب استخدامها ودخول ((ما)) عليها، ونقلوا شيئاً من آراء النحاة وخلافاتهم فيها.

فالرازي نقل عن سيبويه أنها حرف جر، يختص بالدخول على الأسماء النكرات، كقولهم: رُبَّ رجل يقولُ ذاكَ. وإذا جاءت بعدها ((ما)) كفتها عن العمل، وهيأتها لمباشرة الأفعال[٨]، كقوله تعالى: ﴿رُبَما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢/١٥].

---

(١) الفراء ٢٤٣/٣.
(٢) الأخفش ٥١٣.
(٣) الفراء ٢٢/١.
(٤) المختصر ٦٩.
(٥) الفراء ٧٨/٢.
(٦) الرازي ١٦٦/١٢.
(٧) القرطبي ٣٦٣/٦.
(٨) الرازي ١٥٢/١٩.

وذكر الطبري والنسفي أنه يجوز بدخول «ما» أن يقع بعدها الاسم أيضاً[١]، وأكد الأول أنه لا بد في هذه الحال من تقدير حذف «كان»، في نحو قول أبي دؤاد[٢]:

رُبَّمَا الجَامِلُ المُؤَبَّلُ فِيهِمْ ... وَالعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ

وأوضح الأخفش أن هذه الأداة قد تضمر شذوذاً وتنوب عنها الواو[٣]، كما هو الأمر في قول رؤبة بن العجاج[٤]:

وَبَلَدٍ عامِيَةٍ أَعْماؤُهُ ... كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَماؤُهُ

وحمل الزمخشري على هذا المذهب قوله تعالى: ﴿وَأُخْرَى لَمْ تَقْدِرُوا عَلَيْها قَدْ أَحاطَ اللَّهُ بِها﴾ [الفتح: ٢١/٤٨]، فجعل «أخرى» مجرورة بـ «رُبَّ» وجملة «قد أحاط» الخبر[٥]. واستغرب أبو حيان هذا التوجيه ورفضه، مبيناً أن «رُبَّ» لم تأت في القرآن جارة أبداً، مع كثرة ورودها كذلك في كلام العرب، فكيف تأتي مضمرة فيه[٦]؟

وقد اختلفوا في زمن ما بعد «رُبَّ» و «رُبَّما»، فبين الفراء أن الأصل مع «ربما» أن يأتي الفعل بعدها ماضياً، ويجوز في كلام الله أن يكون مضارعاً معناه المستقبل، لأن وعد الله ووعيده كالمتحقق في الماضي[٧]. ووجّه على هذا المذهب قوله تعالى: ﴿رُبَما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢/١٥].

---

(١) الطبري ٢/١٤ والنسفي ١٢/٣.

(٢) ديوانه ٣١٦. والجامل: القطيع من الإبل مع رعاتها. والمؤبل: المعد للقنية. والعناجيج: جمع، مفرده عنجوج وهو الفرس الطويلة العنق. والمهار: جمع مهر.

(٣) الأخفش ٤٨٤–٤٨٥.

(٤) مجموع أشعار العرب ٣. وأعماؤه: مجاهله، وهي جمع عمى، وهو ما لا يهتدى فيه من الأرضين وغيرها.

(٥) الكشاف ٣٤١/٤.

(٦) البحر ٩٧/٨.

(٧) الفراء ٨٢/٢.

وأضاف الطبري جواز وقوع الفعل المستمر بعدها أيضاً، كقولهم: «ربما يموت الرجل فلا يوجد له كفن»[١] . كما أجاز الفراء أن ينزل كلام الناس المستقبلي بعد «رب» منزلة المتحقق أيضاً، كقولك: «أما والله لرب ندامة لك تذكر قولي فيها»، وأنت تعلم أنه سيندم[٢] .

وأبى الرازي هذه التقديرات والتأويلات، ورأى الصحيح أن يؤخذ باستخدام المضارع بعد «ما»، بلا قيد ولا شرط، لأنه ورد في هذه الآية. وهو دليل نقلي استعمالي، يفوق أدلة المفسرين والنحويين العقلية. ونبه إلى أن «ما» قد لا تكون في هذه الحال كافة، بل اسماً نكرة[٣] ، كقول أمية بن أبي الصلت[٤] :

رُبَّ ما تَكرَهُ النُّفوسُ مِنَ الأمـ ـرِ، لَهُ فَرجَةٌ كَحَلِّ العِقالِ

١٣- عَلى:

وهي حرف جر عند الأكثرين، كما يذكر أبو حيان، وقسيم الأداة «عن» في جواز وقوعها اسماً. وذلك إذا جرت بـ «مِنْ»، كقول مزاحم العقيلي[٥] :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَما تَمَّ ظِمْؤُها تَصِلُّ، وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزاءَ مَجْهَلِ

أو وقعت ظرفاً، وهي أن يكون مجرورها هو فاعل الفعل المتعلقة به، كقول الأعور الشني[٦] :

هَوِّنْ عَلَيْكَ، فَإِنَّ الأُمُورَ بِكَفِّ الإلَهِ مَقادِيرُها

(١) الطبري ٢/١٤.
(٢) الفراء ٢/٨٢.
(٣) الرازي ١٩/١٥٢-١٥٣.
(٤) تقدم في الصفحة ٢٦٤ من هذا الكتاب.
(٥) الأزهية في علم الحروف ٢٠٣. والظِّمْءُ: مدة الصبر عن الماء. وتصلّ: تصوّت أحشاؤها من اليبس. والقيض: قشرة البيض العليا. والزيزاء: ما غلظ من الأرض وارتفع. والمجهل: التي لا يهتدى فيها.
(٦) الكتاب ١/٩٣-٩٤.

ونقل أبو حيان عن بعض النحويين أنها لا تقع حرفاً البتة في كل مواردها من الكلام، وأن هذا النحوي أخذ القول عن سيبويه. ولكنه دفع هذا القول، وبيّن أن منشأه يرجع إلى عدم إيراد سيبويه لـ «على» مع حروف الجر، وأن الأخير قد جعلها اسماً في الموضعين المتقدمين وحسب(١).

وفوق الخلاف بين الحرفية والاسمية، عرضوا لبعض خصال «على»، وتتبعوا مواطن حذفها وزيادتها، وترسموا آثار ذلك في الاسم المجرور، وعلاقته بسائر التركيب النحوي.

فقد أجاز الطبري عطف «على» ومجرورها على الاسم المنصوب، في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ، فَعِدَّةٌ مِنْ أَيّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ٢/١٨٥]، لأنها في معنى المشتق، والتقدير: ومن كان مريضاً أو مسافراً(٢)...

أما في الحذف، فقدروا سقوطها قبل «أن» المصدرية، وبعض المفاعيل والظروف، إذ ذهب الفراء إلى الجانب الأول في بعض النصوص. منها قولهم: حملتني أن أسأل. أي: على أن أسأل(٣). وكذا صنع القرطبي في بعض القراءات(٤).

وذهبوا إلى تقدير حذفها من مفاعيل: قامَ وَضَرَبَ وعَرَضَ وعَزَمَ وواعَدَ، فجعل من ذلك الفراء قول ابن مفرغ الحميري(٥):

ما شُقَّ جَيْبٌ، وَلا قامَتْكَ نائِحَةٌ، وَلا بَكَتْكَ جِيادٌ عِنْدَ أَسْلابِ

وذكر منه الأخفش قول العرب: «ضُرِبَ عبدُ اللهِ الظّهرَ والبَطنَ»، وقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْماءَ كُلَّها، ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلائِكَةِ﴾ [البقرة: ٢/٣١] ﴿وَلا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكاحِ﴾ [البقرة: ٢/٢٣٥]، وجعل منه القرطبي قوله: ﴿لا

(١) البحر ١/٢٦ و ٦/١٨٤ و ٧/٢٣٥.
(٢) الطبري ٢/١٥٥.
(٣) الفراء ١/٢٩٩. وينظر: ١/١٧٨ و ٢/٨٩.
(٤) القرطبي ٧/٢٥٦.
(٥) ديوانه ٨٣. والأسلاب: جمع سلب، وهو ما على المحارب من ثياب وسلاح.

تُواعِدُوهُنَّ سِرّاً﴾ [البقرة: ٢/٢٣٥] . وجعلوا التقدير: ولا قامت عليك نائحة[١]، وضرب عبد الله على الظهر والبطن، وعرض عليهم، ولا تعزموا على عقدة النكاح[٢]، ولا تواعدوهن على سر[٣]. وسبق أن أشرنا إلى أن هذا المسلك في الحروف الجارة، لدى الزجاج صالح مستقيم في كلام العرب[٤]، ولدى سيبويه سماعي لا يقاس[٥].

وقبل بعض الظروف أو ما يحمل عليها، أوّل المفسرون بعض النصوص على حذفها. وذلك مع الفعلين «قَعَدَ» و «نَزَلَ» في قوله تعالى: ﴿لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِراطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ٧/١٦] وقولك: نزلت زيداً. والمعنى عند الأخفش: لأقعدن لهم على صراطك، ونزلت على زيد[٦] . وبيّن الطبري أن «الطريق» صفة في المعنى، يحتمل مايحتمله اليوم والليلة والعام، ولذلك جاز إلقاء «على»[٧].

أما زيادتها، فذهب إليه الواحدي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّماءِ ماءً لِيُطَهِّرَكُمْ ...وَلِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ﴾ [الأنفال: ٨/١١]. والمعنى: وليربط قلوبكم بالنصر. وردّه الرازي وجعل «على» للاستعلاء، على أن القلوب امتلأت من ذلك الربط، حتى كأنه علا عليها وارتفع فوقها[٨]. وذكر أبو حيان هذا الوجه في «على»، على أنه جانب من جوانبها النحوية، وجعل منه قول حميد بن ثور[٩] :

---

(١) الفراء ١/٢١٥.
(٢) الأخفش ٣٣٨ و ٢١٩.
(٣) القرطبي ٣/١٩٠.
(٤) الزجاج ١/١٩١.
(٥) الرازي ٦/١٣٣.
(٦) الأخفش ٥١٣ و ٥٩٨.
(٧) الطبري ٨/١٣٥.
(٨) الرازي ١٥/١٣٤.
(٩) ديوانه ٤١. والسرحة: الشجرة الضخمة، وكنى بها عن المرأة. والأفنان: جمع مفرده فنن، وهو النوع. والعضاه: شجر عظام. وتروق: تعلو.

أَبـى اللـهُ إلاّ أَنَّ سَـرْحةَ مـالِكٍ   عَلـى كُـلِّ أَفْنـانِ العِضـاهِ تَـرُوقُ

أي: تروق كل أفنان العضاه(١).

١٤- مَتى:

ذكر الطبري أن ((مَتى)) قد تكون حرفاً جاراً بمنزلة ((مِنْ))، وذلك في قول الشاعر(٢):

شَـرِبْنَ بِمـاءِ البَحْـرِ، ثُـمَّ تَرَفَّعَـتْ   مَتـى لُجَـجٍ خُضْـرٍ، لَهُـنَّ نَئِيـجُ

أي: من لجج(٣).

١٥- حَتّى:

وهي جارة في قسم من أقسامها، إذ تقع عاطفة وحرف ابتداء أيضاً. ومجرورها اسم صريح أو مصدر مؤول، إذ تدخل على المضارع فينتصب بـ ((أن)) مضمرة بعدها. ولكل جانب من هاتين الحالتين أوجه وقيود، بيّنها المفسرون واختلفوا في تحليلها وتطبيقها في النصوص، فضلاً عن اختلافهم في طبيعتها وعملها مع المضارع. وكان للفراء من بينهم عناية خاصة بها، حيث أفرد لها فقرة مطولة، كشف فيها عن حالات الجر بها، والمعاني الدقيقة التي تترتب على هذه الحالات.

فهو لم يصرح بأنها تعمل الجر بنفسها، بل ذكر أنها بمعنى ((إلى))(٤). وقال في موضع آخر: ((حتى وإلى في الغايات مع الأسماء سواء))(٥). وعرض الزجاج لخلاف النحاة في عملها مع المضارع، فذكر أن بعضهم يجعلها هي الناصبة

---

(١) البحر ٢٦/١.

(٢) تقدم في الصفحة ٣١١ من هذا الكتاب.

(٣) الطبري ٢٠٧/٢٩.

(٤) الفراء ١٣٧/١.

(٥) الفراء ٣٩٣/٢.

بنفسها، وأن الخليل وسيبويه وجميع من يوثق بعلمه، على أن الناصب للفعل هو «أن» المضمرة، وأنها لا تظهر مع «حتى» أبداً. ودليلهم على ذلك إجماع النحويين على الجر بـ «حتى»، وعدم وجود أداة في العربية تعمل في الاسم والفعل، أو تعمل الجر في الاسم، والنصب في الفعل(١).

أما الداخلة على الأسماء الصريحة فذكر لها الفراء حالتين، أوجب أن تكون فيهما جارة، وهما:

١ – أن تدخل على اسم من أسماء المواقيت لا يشاكل ما قبلها، فيصح العطف عليه، كقوله تعالى: ﴿سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٩٧/٥] وقول العرب: أضمنُ القوم حتّى يومِ الأربعاء. وحمل على هذا الوجه رواية الجر، في قول الفرزدق(٢):

فَيا عَجَباً حَتّى كُلَيْبٍ تَسُبُّنِي ... كَأَنَّ أَباها نَهْشَلٌ أَوْ مُجاشِعُ

قال: والذين خفضوا توهموا في «كليب» ما توهموا في المواقيت، وجعلوا الفعل كأنه مستأنف بعد كليب. كأنه قال: قد انتهى بي الأمر إلى كليب، فسكت، ثم قال: تسبني(٣).

٢– أن يكون الاسم بعدها مشاكلاً لما قبلها، ولكنه لا يدخل في حكمه، كقولك: هو يصوم النهارَ حتى الليلِ، وأكلت السمكة حتى رأسِها. «وإذا لم يؤكل الرأس لم يكن إلا خفضاً». وأجاز أن تكون جارة، إذا كان ما بعدها مشاكلاً لما قبلها ويدخل في حكمه، كقولهم: ضُرِبَ القومُ حتى كبيرِهم، وأعتق عبيدَك حتى أكرمِهم(٤).

---

(١) الزجاج ١/١٨٠.
(٢) تقدم في الصفحة ٢٨٨ من هذا الكتاب.
(٣) الفراء ١/١٣٦–١٣٨.
(٤) الفراء ١/١٣٧.

ووجه الزمخشري على الحالة الأولى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لا يُؤْمِنُوا بِها حَتَّى إِذا جاؤُوكَ يُجادِلُونَكَ﴾ [الأنعام: ٦/٢٥]. فجعل «إذا» اسماً مجروراً بها، على معنى: حتى وقت مجيئهم. ويجادلونك حال[1]. وأوجب ابن مالك هذا الوجه في «إذا» عندما تخرج عن ظرفيتها. وخطّأ أبو حيان الرجلين[2]، وردّ في نحو هذه الآية قول الزجاج وابن درستويه في أنها حرف ابتداء وجر تجر الجملة بعدها، ولا حاجة إلى تعليقها مع مجرورها كسائر الحروف الجارة. وذلك في قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذا جاءَتْهُمْ رُسُلُنا يَتَوَفَّوْنَهُمْ قالُوا...﴾ [الأعراف: ٧/٣٧]. وجعلها حرف غاية وابتداء[3].

وأما الجارة للمصدر المؤول الداخلة على المضارع، فذكر الفراء في وجهها ونصب الفعل بعدها حالتين:

أولاهما: أن يكون زمن هذا الفعل بعدها مستقبلاً، سواء كان الفعل قبلها ماضياً أم غيره[4]، نحو قوله تعالى: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنا مُوسَى﴾ [طه: ٢٠/٩١].

وثانيتهما: أن يكون زمن الفعل بعدها قد مضى، والذي قبلها ماضٍ في اللفظ أو المعنى، ويدل على التطاول والامتداد، نحو قول العرب: إنّ البعير لَيَهرمُ حتى يَجعلَ إذا شَرِبَ الماءَ مَجَّهُ». وهو أمر قد مضى[5].

وبيّن الفراء أن النصب في الحالة الأولى واجب لا يجوز غيره، وفي الثانية الوجه، ويجوز فيها الرفع. وقد قرئ بالنصب والرفع قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢/٢١٤] قال: «وإنما رفع مجاهد، لأن فَعَلَ يحسن في مثله

(١) الكشاف ٢/١٤.
(٢) البحر ٤/٩٩.
(٣) البحر ٤/٢٩٤ .
(٤) الفراء ١/١٣٦ .
(٥) الفراء ١/١٣٣-١٣٤ .

من الكلام، كقولك: وزلزلوا حتى قال الرسول. وقد كان الكسائي قرأ، بالرفع دهراً، ثم رجع إلى النصب»[1].

على أن الرفع والنصب عند الفراء يستويان، إذا دخلت على الفعل «لا» النافية، كقولك: «إنَّ الرّجلَ لَيُصادِقُكَ حَتّى لايَكْتِمَـُكُ سِرّاً». وإذا لم تصلح «ليس» مكان «لا» فليس إلا النصب. تقول: لا أبرحُ حتى لا أحكمَ أمرَك[2].

ونقل القرطبي عن سيبويه في نصب الفعل بعدها شرطين:

أولهما: أن يكون الفعلان قبلها وبعدها قد مضيا، ومعناهما معنى انتهاء الغاية.

وثانيهما: أن تكون «حتى» للتعليل بمعنى «كي».. وذلك نحو قولهم: سرت حتى أدخل المدينة، على معنى: إلى أن أدخلها، وكي أدخلها[3]. وذكر الرازي للنصب تفسيرات أخرى، أغلبها مستفاد من آراء سيبويه والفراء، وفي لبوس معقد غريب يثقل الكلام بذكرها[4].

١٦ – حاشا:

اختلف المفسرون في طبيعة «حاشا» واستخداماتها، وافترقت أقوالهم في كونها أداة على مذهبين:

الأول: حرف من حروف الجر، وهو رأي أكثرهم.

والثاني: فعل جامد.

فقد ذهب الزمخشري إلى أنها حرف جر، وضعت لمعنى التنزيه في نحو قولك: أساءَ القومُ حاشا زيدٍ[5]، وقول الجميح الأسدي[6] :

(١) الفراء ١/١٣٣ .
(٢) الفراء ١/١٣٥ و١٣٦.
(٣) القرطبي ٣/٣٤-٣٥.
(٤) ينظر: الرازي ٦/٢٠-٢١ و٢٨/٢٧٠-٢٧١.
(٥) الكشاف ٢/٤٦٥.
(٦) تقدم في الصفحة ٨٩ من هذا الكتاب.

حاشا أَبِي ثَوْبانَ، إنَّ بِهِ ضَنّاً عَنِ المَلْحاةِ والشَّتْمِ

ونسب القرطبي مذهب الحرفية إلى سيبويه[١] ، واستدل له بعضهم بحذف ألفها وجر الاسم بعدها[٢] في قراءة الحسن: (حاشَ الإلَهِ) [يوسف: ٣١/١٢][٣].

ونقل القرطبي عن المبرد والفارسي أنهما ذهبا إلى فعليتها، وأن الأول كان يحبذ نصب الاسم بعدها في نحو: حاشى زيداً، لأنه صح في كلام العرب مجيئها فعلاً متصرفاً، كقول النابغة الذبياني[٤]:

وَلا أَرى فاعِلاً في النّاس يُشْبِهُهُ وَما أُحاشِي مِنَ الأَقْوامِ مِنْ أَحَدِ

وأن الدليل على فعليتها هو حذف الألف منها في نحو «حاشَ لزيد» – والحرف لا يحذف منه – ووقوع حرف الجر بعدها[٥]. وقد ذهب إلىذلك في قوله تعالى: ﴿حاشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١/١٢]. وجعل فاعلها ضمير يوسف عليه السلام، واللام بعدها للتعليل. والتقدير: جانب يوسف المعصية لأجل طاعة الله[٦] .

١٧ و١٨– لاتَ ولَعَلَّ:

وهما حرفان جاران لدى بعض المفسرين، ذكروهما في معرض حديثهم عن جوانبهما النحوية العامة وتحليلهم للنصوص. إذ ذكر الطبرسي أن بعضهم أجاز الجر بـ «لات»[٧]، وأنشد في ذلك قول أبي زبيد الطائي[٨] :

(١) القرطبي ١٨١/٩.

(٢) القرطبي ١٨١/٩.

(٣) البحر ٣٠٣/٥ .

(٤) ديوانه ١٣ .

(٥) القرطبي ١٨١/٩.

(٦) البحر ٣٠٣/٥.

(٧) المجمع ٩٥/٢٣-٩٦.

(٨) شعره ٣٠.

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلاتَ أَوانٍ ... فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

وجعل القرطبي ذلك لغة لبعض العرب(١)، وذكر قول الآخر:

فَلَتَعْرِفَنَّ خَلائِقاً مَشْمُولةً ... وَلَتَنْدَمَنَّ، وَلاتَ ساعةِ مَنْدَمِ

أما «لعلّ»، فأوضح الأخفش أن بعض العرب يجر بها الاسم(٢)، كقول خالد ابن جعفر العبسي(٣):

لَعَلَّ اللهِ يُمْكِنُنِي عَلَيْها ... جِهاراً مِنْ زُهَيْرٍ، أَوْ أَسِيدِ

وذكر أبو حيان أن أبا زيد الأنصاري نسب هذه اللغة إلى بني عقيل(٤).

* * *

لقد اشتمل حديث المفسرين عن الأدوات الجارة على ثمانية عشر حرفاً، تناولوا خلالها طرفاً من طبائعها، وقسما كبيراً من خصائصها النحوية بما ينسجم وطبيعة الموقف التطبيقي العام الذي يجندون أنفسهم له. وذلك من خلال علاقاتها بالاسم المجرور بعدها ومتعلقها من الفعل وغيره، وبالتركيب النحوي عموماً، أثراً وتأثّراً. وكان الحديث في كل حرف يطول ويقصر تبعاً لمنهج كل واحد منهم، ولطبيعة الأداة المعروفة بهذه الوظيفة كالباء والتاء والكاف واللام والواو وعَنْ وفي ومِنْ وإلَى ورُبَّ وعَلَى وحَتَّى وحاشا، وغير المعروفة بها، كالفاء وكَيْ ومَتَى ولاتَ وَلَعَلَّ. كما تناولوا بالبحث الخلافات الدائرة في اسمية بعضها وحرفيته، ورتبوا على هذه الخلافات وجهات نظرهم في تحديد الوجوه النحوية وتمييز المعاني الدقيقة.

---

(١) القرطبي ١٥/١٤٧.

(٢) الأخفش ٣٠٥.

(٣) تقدم في الصفحة ٨١ من هذا الكتاب.

(٤) البحر ١/٩٣.

وتتبعوا مواضع حذفها، فرأوها تسقط قبل «أنْ» و «أنَّ» المصدريتين بكثرة، من دون أن تتأثر حركة بنائها الأخيرة. وجعلوا هذا المذهب قياسياً، ولكنهم اشترطوا له عدم اللبس، لئلاّ تتدافع المعاني وتتداخل تعديات الأفعال. ووجدوها تحذف قبل كثير من المفاعيل الصريحة لأفعال مختلفة ثلاثية وغير ثلاثية، متعدية إلى واحد وإلى اثنين، إلا أنهم لم يرسموا لها ناظماً يضبطها، وإن حاول بعضهم ذلك. فقصروها على السماع والمحفوظ من كلام العرب، متقيدين في ذلك بمذهب سيبويه المشهور الذي ردّدوه مراراً. ولكن هذا المذهب لم يكن واحداً لديهم في تفسير النصوص، إذ هناك من جعل إثبات الحرف وحذفه، من اللهجات، وهناك من عرّف بهذه اللهجات، ونسبها جاعلاً التعديتين في مستوى واحد. إلا أن معظمهم ذهب إلى الحذف وجعل التعدية بالحرف هي الأصل، والحذف فرعاً عليها واتساعاً لغوياً. وهو مذهب علمي سديد، تؤيده الظواهر اللغوية التي تنحو مناحي التخفيف، وهم آثروه على الوجوه الأخرى من التقدير والتضمين والزيادة.

وقد اختلفوا في آثار هذا الحذف، وتباينت وجهاتهم في حركة الاسم وموضعه بعد الحذف. فمع «أنْ» و «أنَّ» لم يكن خلافهم كبيراً، لأن أثر الجر لا يظهر فيهما. وذهب أغلبهم إلى أن هذا الموضع منصوب بنزع الخافض، وذهب بعضهم إلى أن النصب من حق الفعل. وجعله آخرون في محل جر بالحرف المحذوف. ومع المفاعيل الصريحة جعلوا النصب للفعل، بلا خلاف، وكذا مع الظروف تشبيهاً لها بالمفعول. أما في غير ذلك فكان اختلافهم كبيراً، إذ رفض معظمهم أن يبقى الاسم مجروراً، لأن العامل إذا حذف وجب إسقاط أثره، ولأن الحرف مع اسمه المجرور كالكلمة الواحدة. ولكنهم أجازوا ذلك في بعض المواضع، وقيدوا ذلك بشروط تحفظ للنص سلامة المعنى وتؤمن له عدم اللبس بغيره، كوجود قرينة في التركيب، أو كثرة استخدامه، أو شهرة استعماله، أو غير ذلك مما لا يقتضي التلبث في معرفته. وهم سموا الحذف في هذا المجال إضماراً على نية عودة الجار، إلا أننا لم نعدم في مثل هذه المواقف

تناقضاً، كما فعل الفراء في إجازته إضمار «عن» في بعض الحروف المخالفة لرسم عثمان، مع أنه لا يجيزه في غيرها. لقد وجدوا في تقدير الحذف عموماً متنفساً صالحاً في كثير من النصوص، لإحكام التوجيه وتسوية المعاني وانسجامها، وهو مذهب يتفق وطبيعة التكوين اللغوي الخاص بأسلوب القرآن أيّما اتفاق، لأن هذا الأسلوب العظيم يقوم على الإيجاز والاختصار، واندغام حلقات لغوية متعددة فيه بلاغة وإعجازاً.

أما مذهب الزيادة، فوجدوا فيه توكيداً معنوياً لمقاصد القرآن ودلالاته، وتقوية لوظائف العناصر اللغوية الأخرى، ومخرجاً في توجيه كثير من النصوص، وقد تبين، بما بذلوه وناقشوه، أن الباء و «مِنْ» هما أكثر الحروف الجارة زيادة في النصوص. ولهذا اختلفت آراؤهم في شروط زيادتهما، وتجاوزوا في تقرير ذلك مواضعهما المعروفة لدى اللغويين، فامتد شرط النفي إلى ما ينسحب على الكلام بمختلف أشكاله، وركب بعضهم مركب الأخفش وقرر زيادة «مِنْ» في عدد من النصوص مخالفاً جمهور النحويين والمفسرين. على أن بعضهم كان يبدي حذراً واضحاً واستياءً شديداً في هذا المذهب، مع غير هذين الحرفين ولا سيما في النصوص القرآنية. ويبدو ذلك صريحاً في مواقف الطبرسي والرازي، اللذين يريان في تقرير الزيادة عبثاً بأسلوب القرآن الخالد، لأن في كل حرف من حروفه فائدة جليلة، وفي موقف أبي حيان، الذي يرغب عن ذلك إذا لم تكن لغاية التوكيد، ويؤثر عليها مذاهب الحذف والتقدير والتضمين.

* * *

ب – الأدوات الجازمة:

وهي الأدوات التي تختص بالدخول على الأفعال فتجزمها، وتقترن في دخولها عليها بحدوث بعض الآثار اللفظية والمعنوية في هذه الأفعال، كالحذف والتسكين وقلب الزمن. وقد عرض المفسرون، على نحو موجز لهذه الأدوات، فسجلوا ملاحظاتهم، وساقوا بعض أحكامها النحوية وعللها اللغوية، وأقاموا بعض المقارنات فيما بينها، ووجهوا على مذاهبها نصوصاً متعددة، مستعينين بأقوال النحاة واللغويين.

وهذه الأدوات على قسمين: الأول: تجزم فيه فعلاً واحداً، والثاني تجزم فيه اثنين. أما القسم الأول، فيشتمل على لَمْ ولَمّا ولام الأمر ولا الناهية. وأدوات هذا القسم هي الأصل في الجزم ولا تدخل إلا على المضارع. وقد بينوا أحوالها، وأوردوا بعض الخلافات الدائرة بين النحاة، وحاولوا تحرير الأقوال فيها، ورأى بعضهم أن «لَنْ» واحدة منها.

١ و٢– لَمْ ولَمّا:

ذكر الرازي أنهما حرفا نفي يجزمان المضارع، وأن سبب الجزم بهما دون سائر حروف النفي يعود إلى قلب زمن الفعل بعدهما من المضارع إلى الماضي، والماضي يصح فيه القطع والجزم. قال: «فإذا كان لَمْ ولَمّا يقلبان اللفظ من الاستقبال إلى المضي كانا يفيدان الجزم والقطع في المعنى، فجعل لهما تناسباً بالمعنى، وهو الجزم لفظاً»[1] .

وبيّن البيضاوي أنه إذا تنازعت «لَمْ» و «إن» الشرطية على جزم المضارع في نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ [البقرة: ٢/٢٤]، كان الجزم لـ «لم» واجباً، لأنها مختصة بالدخول على المضارع ومتصلة به غير

(١) الرازي ٤١/٢٨.

منفصلة عنه، وكالجزء منه، ولأنها تقلب زمانه[١]. وذكر أبو حيان أن بعضهم أجاز الجزم بـ «لِمَ» حملاً على «لَمْ». وذلك في قراءة عبيد بن عمير[٢]: ﴿لِمَ تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ؟﴾ [آل عمران: ٣/٧١]. وأبى ذلك أبو حيان، لأنه لم ير أحداً من النحويين يجيزه، وحمل القراءة على باب حذف النون في حالة الرفع[٣].

وأوضح الزمخشري أن «لَمّا» فيها معنى التوقع، وأنها في النفي نظير «قد» في الإثبات، كقوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢/٢١٤]. وذكر أن «لمّا» تفترق عن «لَمْ» بشيء من الخصائص المعنوية والنحوية. منها: أنه يجوز حذف الفعل بعدها. تقول: وعدني أن يفعل كذا ولمّا. تريد: ولمّا يَفعلْ[٤].

وجاراه في ذلك أبو حيان، ووصف هذه الخصيصة بالعذوبة والفصاحة، واشترط وقوعها في فصيح الكلام، وحمل عليها قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَمّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود: ١١/١١١] مبتعداً عن تحليلات المفسرين المختلفة لـ «لَمّا»، وجعل التقدير: وإن كُلاًّ لَمّا ينقص من جزاء عمله. وأضاف إلى خصائص «لَمّا» أنها لا تدخل على فعل شرط أو جزاء، كما تفعل «لم»[٥].

٣– لام الأمر:

ذهب الفراء إلى أن الأصل في هذه الأداة أن تدخل على الفعل المضارع، المسند إلى ضمير الغائب والمخاطب على حد سواء. وجعل من الثاني قراءة زيد

---

(١) البيضاوي ١١.

(٢) هو أبو عاصم الليثي المكي، روى عن عمر بن الخطاب وأبي بن كعب. توفي سنة ٧٤ هـ. غاية النهاية ١/٤٩٦–٤٩٧.

(٣) البحر ٢/٤٩٢.

(٤) الكشاف ١/٤٢٠.

(٥) البحر ٢/١٣٤ و ٥/٢٦٧–٢٦٨.

ابن ثابت[١] : (فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا) [يونس: ١٠/٥٨] وقوله عليه الصلاة والسلام: «لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ»[٢]. ثم بين أن العرب حذفوا هذه اللام في غير هذين الشاهدين لكثرة الاستعمال، وحذفوا معها التاء من الفعل، ووضعوا بدل اللام والتاء همزة الوصل، ليتمكنوا من النطق بالساكن، فقالوا: افرحوا وخذوا. وذكر أن الكسائي ضعف استخدام اللام مع المخاطب، لأنه وجده قليلاً في كلامهم[٣].

وجعل الأخفش هذا المذهب لغة من لغات العرب، وصفها بالرداءة، وبيّن أن هذه اللام لاتدخل إلا على الغائب الذي لا يصلح الأمر فيه[٤] . ووافقه الطبري ذاهباً إلى أن اعتلال الفراء لصحة ذلك عليه وليس له، لأن العرب إذا حذفوا اللام من المخاطب فليس لغيرهم، إذا تكلم بكلامهم أن يدخل فيه ما ليس منه. وهو، إن فعل ذلك كان خارجاً على سنن كلامهم وكلام الله الذي نزل بأفصح اللغات[٥]. وأيده في ذلك أبو حيان، لأنه وجدها من القلة، بحيث ينبغي ألا يقاس عليها. فهي جاءت في قراءة شاذة، وفي حديث يحتمل أن الراوي قد رواه بالمعنى، وفي قول الشاعر:

لِتَقُمْ أَنْتَ، يَابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ فَتُقَضِّي حَوائِجَ المُسْلِمِينا

وذكر أن جمهور المفسرين والنحاة حكموا برداءتها، وأن الزجاج هو الوحيد الذي انتصر للفراء، وجعلها لغة جيدة[٦].

وفي المضارع المسند إلى ضمير الغائب، اختلفوا في حذف اللام. فقد أجازه الأخفش، على قبح في نحو قوله: تَقِ اللهَ امرُؤٌ فعل كذا وكذا، وقول الشاعر[٧]:

(١) هو كاتب النبي وأمينه على الوحي. توفي سنة ٤٥هـ. معرفة القراء ١/٣٥-٣٦.
(٢) صحيح مسلم ٤/٧٩ (كتاب الحج).
(٣) الفراء ١/٤٦٩-٤٧٠.
(٤) الأخفش ٥٧٠.
(٥) الطبري ١١/١٢٦-١٢٧.
(٦) البحر ٨/٧.
(٧) التبال: سوء العاقبة.

مُحَمَّـدُ، تَفْـدِ نَفْسَـكَ كُـلُّ نَفْـسٍ إذا مـا خِفْـتَ مِـنْ شَـيْءٍ تَبـالا

واستنكر بشدة حذفها والفاء، في نحو قولة تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِيـنَ آمَنُـوا: يَغْفِـرُوا﴾ [الجاثية: ١٤/٤٥]، على تقدير: فليغفروا مخالفاً الفراء[١]. قال: «ولو جاز هـذا لجـاز قول الرجل: يَقُمْ زيدٌ، وهو يريد: لِيَقُمْ زَيْدٌ. وهذه الكلمة أيضاً أمثل، لأنك لـم تضمر فيها الفاء مع اللام». ثم ذكر أن اللام قد تحذف دون الفاء، وهـي معهـا، كقول الشاعر:

فَيَبْـكِ عَلـى المِنْجـابِ أَضْيـافُ قَفْـرةٍ سَـرَوْا، وَأُسـارى لَـمْ تُفَـكَّ قُيُودُهـا

يريد: فَلْيَبكِ[٢].

ونقل الطبرسي عن الفراء أنه قيد حذف هذه اللام بالشـعر، وأن أبـا عثمـان المازني خالفه في ذلك، وأجازه في الشعر وغيره[٣]. ونسب أبو حيان هـذا القيـد إلى سيبويه[٤].

واشترط بعضهم في حذفها أن تسبق بفعل أمر، يـدل عليهـا، وذلـك في نحـو قوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ﴾ [إبراهيم: ٣١/١٤]. والتقدير: لِيقيموا. وذكر أنه لو قيل: «يقيموا الصلاة» ابتداء لم يجـز[٥]. ونسـب القرطبـي هذا الشرط إلى الزجاج[٦]. ورفعه أبو حيان إلى الكسـائي، وذكـر أن البصريـين يرفضونه[٧].

---

(١) الفراء ٧٧/١.
(٢) الأخفش ٢٤٤-٢٤٦.
(٣) المجمع ٢٧٥/١.
(٤) البحر ٤٢٦/٥.
(٥) الكشاف ٤٥٦/٢.
(٦) القرطبي ٣٦٦/٩. وينظر: ٤٢٣/١-٤٢٤.
(٧) البحر ٢٣٢/١ و ٤٢٦/٥.

أما في المسند إلى ضمير المتكلم، فقد أجاز الطبري دخولها على الجماعة في نحو قوله: ﴿اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢/٢٩]. وأجاز حذفها مع المتكلم المفرد، كقول الأعشى[١]:

فَقُلْتُ ادْعِي، وَأَدْعُ، فَإِنَّ أَنْدى لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

والتقدير: ولأدعُ[٢].

لقد دخلت لام الأمر على المضارع المسند إلى الغائب والمخاطب والمتكلم، وكان في دخولها على الضمائر الثلاثة تفاوت في الاستخدام والاستعمال. فهي مع الغائب كثيرة مطردة، ومع المتكلم قليلة، ومع المخاطب نادرة شاذة، تقتصر على بعض النصوص الثابتة والمتداولة في كتب النحويين والمفسرين. ومن هنا تكاثرت ملاحظاتهم فيها، وأحكامهم وحججهم اللغوية، وعللهم المنطقية في تحليلها وتفسيرها. وهي حذفت مع الغائب والمتكلم في عدد من النصوص شعرها ونثرها، ودلّ سياق الكلام عليها، ولم يعد لتقييد ذلك بالضرورة الشعرية من مسوغ، كما يتضح من رأي المازني، الذي دفع به القول المنسوب إلى الفراء.

٤– لا الناهية:

ويسميها بعض المفسرين الطلبية. وهو الأحسن، لأنها تكون للنهي وغيره. وهي حرف جازم يدخل عادة على المضارع المسند إلى ضمير المخاطب[٣]، كقوله تعالى: ﴿لا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ﴾ [التوبة: ٦٦/٩]. كما تدخل على المسند إلى ضمير الغائب، في نحو قوله: ﴿ما كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ... أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، وَلا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ﴾ [التوبة: ١٢٠/٩]، إذ قدر أبو حيان

---

(١) الكتاب ٤٥/٣. وأندى: أبعد صوتاً، والندى: بعد الصوت.

(٢) الطبري ١٣٤/٢٠.

(٣) ينظر: المجاز ٧٥/١ والكشاف ٧٩/٢ و ١٧٤ و ٦٥٧ والقرطبي ١٩٨/٨ والبحر ٢٤٩/٤.

الوقف على لفظ الجلالة، والابتداء بـ «لا يرغبوا»[١]. وذكر في موضع آخر أن دخول «لا» على المسند إلى المتكلم قليل[٢]، وجعل منه قول الفرزدق[٣]:

إذا ما خَرَجْنا مِنْ دِمَشْقَ، فَلا نَعُدْ لَها أَبَداً ما دامَ فِيها الجُراضِمُ

وقراءة[٤] الشعبي[٥]: ﴿وَلا نَكْتُمْ شَهادَةَ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٥/١٠٦].

٥- لَنْ:

والأصل في عملها هو النصب، كما نعلم، ولكن القرطبي نقل عن أبي عبيدة أن من العرب من يجزم بها[٦]، وجعل من ذلك قول النابغة الذبياني[٧]:

هَذا الثَّناء، فإنْ تَسْمَعْ لِقائِلِهِ فَلَنْ أُعَرِّضْ، أَبَيْتَ اللَّعْنَ، بِالصَّفَدِ

ووافقه أبو حيان، وأورد في ذلك بيتاً آخر[٨].

وأما القسم الثاني، وهو ما يجزم فعلين، فيشتمل على «إنْ» و «ما» و «أَيْنَ» و «إذ ما» و «أنّى» و «مَهما» و «أيَّما» و «حَيثُما» و «كَيفَما» و «مَتى ما» الشرطيات. و «إن» هي الحرف الوحيد فيها وأم الباب. وقد عالجوا هذه الأدوات، على مستويات متفاوتة، ففصلوا القول في بعضها، وساقوا الآخر على عجل. وذكروا أسباب عملها وجوانبها النحوية، وعلاقتها بالتركيب الشرطي، وأجروا بعض المقارنات فيما بينها، وألحق بعضهم «إذا» بها.

---

(١) البحر ٥/١١٢.

(٢) البحر ٤/٤٤.

(٣) المغني ١/٢٧٤. والجُراضم: الكثير الأكل.

(٤) المختصر ٣٥.

(٥) هو عامر بن شراحيل، أبو عمرو الكوفي الإمام المشهور. عرض على أبي عبد الرحمن السلمي. توفي سنة ١٠٥هـ. غاية النهاية ١/٣٥٠.

(٦) القرطبي ١/٢٣٤. وينظر: ٨/١٦٠.

(٧) ديوانه ٢٤. والصفد: أي العطاء.

(٨) البحر ١/١٠٢ و ٨/٤٨٨.

١- إنْ:

هي حرف يكثر استخدامه في الشرط[١]، وأصل الأدوات فيه[٢]. يجزم المضارع[٣] بعده والجواب، ويدخل على الماضي في كليهما فيصرفه إلى معنى المستقبل[٤]. ويرى الرازي أن قلبه للزمن في فعل الشرط واختصاصه بالدخول على الأفعال، وكونه حرفاً قد جعله يشبه «لم» شبهاً لفظياً فعمل عملها وجزم فعل الشرط. أما جوابه فجزم للقلب أيضاً، ولوقوع الأداة وفعل الشرط قبله معاً[٥]. وأوضح القرطبي أنه إذا دخل على الماضي عمل في محله لا في لفظه. وكذلك إذا دخل على «لم» في نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا، وَلَنْ تَفْعَلُوا، فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ [البقرة: ٢/٢٤]، لأنه لايدخل عامل على عامل[٦].

وذكر المفسرون لهذه الأداة عدداً من الخصائص، تتعلق بطبيعتها وعلاقتها بالتركيب الشرطي، فبيّن الفراء أنه يجب أن تكسر همزتها وتكون شرطية، إذا لم يقع قبلها شيء عليها، وكان ينوى بها المستقبل، كقوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ باخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذا الْحَدِيثِ أَسَفاً﴾ [الكهف: ١٨/٦]، وأنه يجوز أن تفتح همزتها، إذا أريد بها معنى السببية[٧]، كقول الشاعر:

أَتَجْزَعُ أَنْ بانَ الخَلِيطُ المُوَدَّعُ، وَحَبْلُ الصَّفا مِنْ عَزَّةَ المُتَقَطِّعُ؟

واختلفوا في وجه دخول «ما» عليها، وفي أثر ذلك. فقد بيّن الفراء أن العرب تدخل «ما» عليها، وتجعل لذلك في فعل الشرط نون التوكيد، كقوله تعالى: ﴿فَإِمّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ﴾ [الأنفال: ٨/٥٧]، لتفرق بينها وبين «إمّا» التخييرية، وتجعل الفاء، على الغالب في جوابها، ولا تكاد تؤخرها عن

(١) الكشاف ٤/٤٦٦.
(٢) الطبري ٢٧/٢٢ والقرطبي ٨/٧٧.
(٣) المجمع ١/١٣٥.
(٤) الكشاف ٢/٤٦١ والرازي ١٥/١٧٧.
(٥) الرازي ٢٨/١٤١.
(٦) القرطبي ١/٢٣٤.
(٧) الفراء ١/٥٨ و ٣/٢٨.

الفعل، فلا تقول: اضربه إمّا يقومَنّ. بل تقدمها. قال: «فلما لزمت التقديم صارت كالخارج من الشرط، فاستحبوا الفاء فيها وآثروها»[1] . وذكر أبو حيان أن سيبويه والفارسي وجماعة من متقدمي النحويين، يجيزون حذف «ما» وإثبات النون[2] . وسبق أن فصلنا القول في هذه المسألة في الحديث عن نوني التوكيد.

وأجاز الفراء جزم الفعل بها في جواب القسم، وقد سبقت باللام الموطئة له. وذلك في قول الأعشى[3] :

لَئِنْ مُنِيتَ بِنا عَنْ غِبِّ مَعرَكةٍ لا تُلْفِنا، مِنْ دِماءِ القَوْمِ نَنْتَفِلُ

وتوهم زيادة هذه اللام، وجعل الجواب للشرط[4] في قول العقيلية:

لَئِن كانَ ما حُدِّثْتَهُ اليَوْمَ صادِقاً أَصُمْ في نَهارِ القَيْظِ للشَّمسِ بادِيا

كما أجاز الجزم بها في جواب الشرط، وقد سبقت بـ «كي» الناصبة والمعنى لها. وذلك في قولهم: «وآتيك كي إن تحدثْني بحديثٍ أسمعْه منك»[5].

وذهب أيضاً إلى جواز الفصل بينها وبين فعلها بالفاعل، في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: ٩/٦]، وبالمفعول في قولهم: إن أخاكَ ضَربتَ ظَلمتَ. وذكر أن هذا الفصل سهل في «إن» وخاص بها، لأنها حرف وليست اسماً، ولها عودة إلى الفتح، فتلقى الأسماء والأفعال[6] . وخالفه الزمخشري، فجعل «أَحَدٌ» فاعلاً لفعل محذوف، لأن «إنْ» من عوامل الأفعال، ولا تدخل على الأسماء[7] . ورأى القرطبي أن هذا التقدير حسن مع «إنْ» وقبيح مع أخواتها، وأن هذا الفرق هو الذي جعلها أم الباب[8] .

---

(١) الفراء ١/٤١٤.
(٢) البحر ١/١٦٨ و ٥/١٦٣.
(٣) ديوانه ٦٣. ومني به: ابتلي به. وعن غب معركة: عقب معركة. وانتفل: تبرأ.
(٤) الفراء ٢/١٣٠. وينظر: ١/٦٧ و ٨٤.
(٥) الفراء ١/٦٩.
(٦) الفراء ١/٤٢٢.
(٧) الكشاف ٢/٢٤٨.
(٨) القرطبي ٨/٧٧. وينظر: ١٩/١٢٢.

وأجاز الفراء إضمار فعل الشرط بعدها، في قول الشاعر هدبة بن خشرم[1] :

إنِ العَقْـلُ في أَمْوالِنـا لا نَضِـقْ بِــهِ ذِراعـاً، وإنْ صَـبْراً فَنَعْـرِفُ لِلصَّـبْرِ

والتقدير: إنْ يكنِ العقلُ[2] .

وأجاز أبو عبيدة أن يكون فعل الشرط فيها مضارعاً، والجواب ماضيـاً علـى تقدير المضارع بالماضي. وذلك في قول قعنب بن أم صاحب:

إنْ يَسْـمَعُوا رِيبـةً طـارُوا بِهـا فَرَحـاً، وَإنْ ذُكِـرْتُ بِسُـوءٍ عِنْدَهُـمْ أَذِنُـوا

أي: إن سمعوا[3] .

وأجاز الفراء أن تجاب «لَئِنْ» بجواب «لَوْ»، إذا كان فعل الشرط فيها ماضيـاً مثل «لو»، كقوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتـابَ بِكُـلِّ آيَـةٍ مـا تَبِعُـوا قِبْلَتَـكَ﴾ [البقرة: ٢/١٤٥] ﴿وَلَئِـنْ أَرْسَـلْنا رِيحـاً فَـرَأَوْهُ مُصْفَـرّاً لَظَلُّـوا مِـنْ بَعْـدِهِ يَكْفُرُونَ﴾ [الروم: ٣٠/٥١]. وذلك على تنزيل «لَئِـنْ» منزلـة «لـو» ووقـوع «مـا» واللام في جوابهـا[4] . وذهـب الأخفـش إلى أن «لَئِـنْ» في هـاتين الآيتـين بمعنـى «لـو»، و«مـا تبعـوا» جـواب القسـم[5] . وذكـر الزجـاج أن سـيبويه وأصحابـه خالفوهما، وقدروا «لظلوا» بمعنى: لَيَظَلُّنَّ، لأن معنى «لئن» غير معنى «لو»[6] . ونسب أبو حيان مذهب الأخفش إلى الفراء والزجاج، وذكر أنهما جعـلا «إن» بمعنى «لو» والجواب للشرط دون القسـم[7] . والصحيـح أن الفـراء تحـدث عـن «لَئِنْ» لا «إنْ» وجعل الجواب للقسم، وأن الزجـاج لـم يوضـح موقفـه في أثنـاء تفسيره للآيتين.

---

(١) الكتاب ١/٢٥٩. والعقل: الدية.

(٢) الفراء ٢/١٠٥ .

(٣) المجاز ١/١٧٧.

(٤) الفراء ١/٨٤ .

(٥) الأخفش ٣٤٢.

(٦) الزجاج ١/٢٠٥.

(٧) البحر ١/٤٣١ .

٢– مَنْ:

وبين المفسرون أنها واحدة من أدوات الشرط الجازمة، وأنها اسم للعاقلين مبهم، يصلح للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع[١]. فقد ذكر الفراء أن الضمير عاد في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صالِحاً نُؤْتِها أَجْرَها﴾ [الأحزاب: ٣١/٣٣]. على ((مَنْ)) بالتذكير مرة، وبالتأنيث أخرى. وعاد في قول الشاعر[٢]:

هَيا أُمَّ عَمْرٍو، مَنْ يَكُنْ عُقْرَ دارِهِ   جِواءُ عَدِيٍّ يَأْكُلِ الحَشَراتِ
وَيَسْوَدَّ مِنْ لَفْحِ السُّمُومِ جَبِينُهُ   ويَعْرَ، وَإِنْ كانُوا ذَوِي نَكَراتِ

على معنى المفرد، ثم رجع إلى معنى الجمع في ((كانوا))[٣]. وذكر الأخفش أن بعض النحويين لم يجز أن يحمل اللفظ على معنى ((مَنِ)) الشرطية. فخالفه واستشهد بالآية السابقة[٤].

وذكر أبو حيان أن ((مَنْ)) يجوز أن تكون لجمع غير العقلاء، إذا عوملوا معاملتهم أو اختلطوا بهم. ومنع أن تكون لآحاد مالا يعقل مطلقاً[٥].

ورأى الطبرسي أن ((مَنْ)) ليست أصيلة في الشرط، بل اسماً نائباً عن حرفه، يقع مواقع إعرابية مختلفة. وقد جاء مفعولاً به أول في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثِيراً﴾ [البقرة: ٢٦٩/٢]، وتقدم لأنه ناب عن حرف الشرط الذي له الصدارة[٦]. والصحيح أن ((مَنْ)) ها هنا مبتدأ، لأن ((يؤت)) مبني للمجهول فيه ضمير نائب فاعل. ونائب الفاعل إذا تقدم يصير مبتدأ.

---

(١) الفراء ٣٧٣/١ والمجاز ٣٦٨/١ والكشاف ٦٣٣/٢.
(٢) عقر الدار: أصلها. والجواء: الواسع من الأودية. والنكرات: جمع نكرة. وهو اسم من الإنكار يراد به استنكار مالا يوافقهم.
(٣) الفراء ١١١/٢.
(٤) الأخفش ١٨٩-١٩٠.
(٥) البحر ٥٢/١.
(٦) المجمع ٣٤٤/٢.

وذكر الفراء أن «مَن» الشرطية مبهمة غير مؤقتة، وتلزم «مِن» البيانية الاسم النكرة بعدها، لتفسرها. ولا تحذف منه، لئلا يصبح حالاً منها[١] ، كقوله تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصّالِحاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ﴾ [النساء: ٤/١٢٤].

وبيّن الرازي أنه يمكن أن تحمل «مَن» الشرطية على الموصولة، إذا جاء بعدها فعل مرفوع، كما جاء في رواية قنبل عن ابن كثير: (إنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيصْبِرُ فَإنَّ اللهَ لا يُضِيعُ أَجْرَ المُحْسِنِينَ) [يوسف: ١٢/٩٠]، أو فعل ماض، كقوله: ﴿وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْراً فَإِنَّ اللَّهَ شاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢/١٥٨]. لأن الموصولة تقع في خبرها الفاء أيضاً. ولكنه أوضح أن الماضي يمكن أن يكون في محل جزم أيضاً[٢]. وقد حمل المفسرون على وجه هذه الأداة نصوصاً متعددة، وكان حديثهم في مجمله عنها إشارات عاجلة[٣] .

٣– ما:

وبينوا أنها اسم يعمل الجزم في أسلوب الشرط، فيجزم فعلين[٤]. ويرى الطبرسي أن استعمالها في هذا الأسلوب هو لتمكنها في الاسمية إذ تكون معرفة ونكرة ويعبر بها عن الجنس[٥]. وجعل الرازي شرطيتها فرعاً في وجوهها، والأصل للنفي مبيناً أنها استعيرت للشرط مثلما استعيرت «إن» الشرطية للنفي. واستدل لهذا التقارض بتقارب مخارج حرفيهما. فالهمزة تقرب من الألف، والميم تقرب من النون[٦] . وهو استدلال بعيد.

---

(١) الفراء ٢/١٠٣.
(٢) الرازي ٤/١٦١ و ١٨/٢٠٤.
(٣) ينظر: الأخفش ٣٨٨ والطبري ٢/٥٢ والكشاف ١/١٧٨ و ١٨٦ و ٢/٦٣٣ والرازي٣/١٤٥ و٢٤/٦٤ والبحر ١/٢٧٩.
(٤) الرازي ١/٣٥ و ٤/٥٩.
(٥) المجمع ٣/١٧٣.
(٦) الرازي ٢٦/٨٥.

وذكر أبو حيان أن ابن مالك أجاز أن تكون ظرفية للزمان، في قوله تعالى: ﴿لا جُناحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّساءَ ما لَمْ تَمَسُّوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢/٢٣٦]. وذلك على تقدير حذف جوابها. وخالفه أبو حيان موضحاً أن «ما» هذه هي الظرفية المصدرية، وهي تشبه الشرطية وتقتضي التعميم مثلها[(١)].

وأوضح الفراء أن «ما» هذه مثل «مَنْ»، مبهمة غير مؤقتة، وتلزم «من» البيانية الاسم النكرة بعدها لتفسرها، كقوله تعالى: ﴿وَما بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ١٦/٥٣]. وأجاز إضمار فعل الشرط بعدها. قال: «ما: في معنى جزاء ولها فعل مضمر، كأنك قلت: ما يكن من نعمة فمن الله، لأن الجزاء لابد له من فعل مجزوم، إن ظهر فهو جزم، وإن لم يظهر فهو مضمر»[(٢)].

كما أجاز أن تجاب بما يجاب به القسم، إذا دخلت عليها اللام الموطئة وكان فعل الشرط ماضياً. وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثاقَ النَّبِيِّينَ لَما آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتابٍ وَحِكْمَةٍ ...لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾ [آل عمران: ٣/٨١]. فقد جعل اللام في «لَما» الموطئة، والجواب لتؤمنن به[(٣)]. وذكر الطبري أن هذه اللام عند بعض نحاة البصرة للابتداء، و «ما» مبتدأ خبره «كتاب» و «مِنْ» زائدة. ولكنه رفض هذا القول، كما رفض توجيهات أخرى مشابهة، وتابع الفراء[(٤)]. وقد ذكر المفسرون خصائص أخرى لـ «ما»، على عجل، من نحو عملها في موضع الفعل الماضي وحذف جوابها وبيان موضعها الإعرابي[(٥)].

٤– أنّى:

وذهب أبو حيان إلى أنها، إذا كانت ظرف مكان صريحاً، يجزم بها في الشرط، وأنها إذا خرجت عن الظرفية إلى معنى تعميم الحال، جاز فيها الإعمال

(١) البحر ٢/٢٣١ و ٥/١٢.
(٢) الفراء ٢/١٠٣–١٠٤.
(٣) الفراء ١/٢٢٥.
(٤) الطبري ٣/٣٣٠.
(٥) ينظر: الكشاف ١/٣٧٩ و ٦٠٦ و ٢/٣٢٣ و ٤/٢٢٥ و ٢٢٨ والقرطبي ١٩/٢٤٧ والبحر ١/١٤٧–١٤٨ و ٥/١٢.

والإهمال. والإهمال هو المرجح. وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣/٢]. وشئتم: في محل جزم بها، وجواب الشرط محذوف دل عليه ما تقدم(١).

٥- مَهْما:

وجعلها الأخفش من الأسماء الجازمة أيضاً(٢)، في نحو قوله تعالى: ﴿مَهْما تَأْتِنا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنا بِها، فَما نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٢/٧]. وذكر أبو حيان أن ابن مالك حمّلها معنى الظرفية الزمانية في عدد من الأبيات الشعرية، ونسب هذا الاستخدام إلى فصحاء العرب. ولكن أبا حيان خالفه، وتأول معاني الأبيات مبيناً أن ابنه بدر الدين (ت ٦٨٦ هـ) ردَّ زعم أبيه(٣).

٦- أيّانَ:

وعرض أبو حيان لهذه الأداة، وبين أنها تقع شرطية جازمة على قلة، وأنها لذلك لم يفطن سيبويه إليها، فذكرها غيره(٤)، وجعل منها قول الشاعر:

إذا النَّعْجةُ العَجْفاءُ باتَتْ بِقَفْرةٍ   فَأَيّانَ مَا تَعْدِلْ بِها الرِّيحُ تَنْزِلِ

وقول الآخر:

أَيّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنا، وَإذا   لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنّا لَمْ تَزَلْ حَذِرا

وذهب الفراء إلى أن أسماء الاستفهام «أَينَ» و «أَيّاً» و «كَيفَ» و «مَتى» والظرف «حَيْثُ»، إذا ضمت إليها «ما» ، خرجت من الاستفهام إلى الشرط وجزمت فعلين. وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿أَيْنَما تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ

---

(١) البحر ١٧٢/٢.
(٢) الأخفش ٥٣٠.
(٣) البحر ٣٧١/٤-٣٧٢.
(٤) البحر ٤١٩/٤.

جَمِيعاً﴾ [البقرة :١٤٨/٢]. و﴿أَيَّما الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلا عُدْوانَ عَلَيَّ﴾ [القصص: ٢٨/٢٨]. وأجاز في هذه الأسماء، على قلة أن تكون جازمة من دون «ما»[١].

وذكر الزمخشري أن «أيّاً» مضافة، وأنها تنون أحياناً، فيكون التنوين عوضاً من المضاف إليه[٢]، كقوله تعالى: ﴿أَيّاً ما تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْماءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠/١٧].

وأوضح الطبرسي أن «ما» هي التي تعد هذه الأسماء لعمل الجزم. وأضاف إليها «إذ»، ورأى أن «أينَ» هي الاسم الوحيد الذي يجوز الجزم به من دون «ما»، خلافاً للفراء، لأنها تتضمن معنى الحرف[٣]. وأورد في ذلك قول عبد الله بن همام السلولي[٤] :

أَيْنَ تَضْرِبْ بَنا العُداةُ تَجِدْنا   نَصْرِفُ العِيسَ نَحْوَها لَلتَّلاقِي

وخالف أبو حيان الفراء أيضاً، في عمل «كَيفَ» مفردة مبيناً أن الجزم بها غير مسموع من العرب، ولا يجوز قياساً، خلافاً للكوفيين وقطرب[٥] . ووافقه في «حيثما»، وجعل «كنتم» من قوله تعالى: ﴿وَحَيْثُما كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤/٢] في محل جزم، موضحاً أن دخول «ما» على «حَيثُ» أزال عنها لزوم الإضافة، وضمنها معنى الشرط فصارت من عوامل الأفعال[٦]، إلا أنه خالفه في مسألة الجزم بها، من دون «ما»[٧] .

* * *

(١) الفراء ١٨٥/١ و ٣٠٥.
(٢) الكشاف ٧٠٠/٢.
(٣) المجمع ٤٣٠/١ و ١٦٥/٥.
(٤) الكتاب ٥٨/٣. والعيس: البيض من الإبلِ.
(٥) البحر ١٧٢/٢ و ٣٨٠.
(٦) البحر ٤٢٩/١.
(٧) البحر ١٥٥/١.

إن الأدوات الجازمة عند المفسرين تخضع لتقسيمات واضحة، فمنها ما يعمل في فعل واحد، ومنها ما يعمل في فعلين. وفي كل قسم تبدو العلاقة وشيجة بين أدواته، وهذا ما كان يشجعهم على إقامة المقارنة والموازنة فيما بينها، التماساً لأوجه الاتفاق والافتراق، وعلى حمل بعضها على بعض بغية الوقوف على الأصل الذي تنحدر منه الفروع. وقد تبدو هذه العلاقة أيضاً في حمل القسم الثاني على الأول، وجعل الأصل في عمل الجزم للحرف، إذ الجازمة لفعل واحد، هي من الحروف، والجازمة لفعلين من الأسماء، والرابط بينهما هو الحرف «إنْ» دليلاً على الصلة وأصل العمل.

ثم إن الحديث عن كل أداة ،كان يتناول سماتها وطبيعتها العامة، ويحاول أن يحدد علائقها بالظواهر النحوية الأخرى والأدوات غير الجازمة، ويحدد ارتباطها بهذه اللهجة أو تلك، ويحلل مواقعها من الكلام وتداخل الأساليب. كما أشار إلى أسباب تطورها، وانتقال القسم الثاني من اسم استفهام وظرف إلى أداة جازمة، وذلك في تغير البنية اللغوية بعد دخول «ما». ولعل أهم ما يميز حديثهم عن الجوازم عموماً هو التعليل، وتنوع الاتجاهات في تحليل عملها، وتعدد الخلاف في تفسير ظواهرها وكثرة الأحكام وقسوتها بحق الاستخدامات النادرة منها.

* * *

ج – الأدوات الناصبة:

ويراد بها الحروف، التي تدخل على الأفعال وتعمل النصب. وهي: أَنْ وكَيْ ولَنْ وإذَنْ. وقد أتى المفسرون على ذكرها جميعاً، وعرضوا لها في مواقعها من النصوص. ولكن حديثهم كان متفاوتاً، فبينا هو في «أنْ» مسهب مطول، كان في أخواتها محدوداً. وذلك تبعاً لطبيعة العرض وأهمية الأداة وكثرة ورودها. وقد أضاف بعضهم «لَمْ» إليها.

١ – أنْ:

وتناولوا فيها طبيعتها وخصائصها النحوية وعلاقاتها بالتركيب النحوي، وتوقفوا عند مواضع حذفها وإضمارها وزيادتها في النصوص المختلفة، وصلة ذلك بالعمل والإهمال. وكان حديثهم في معظمه إشارات متفرقة، وملاحظات عجلى تتكئ على آراء النحويين المتقدمين، ما خلا وقفة أبي حيان، التي أجمل فيها معظم خصائصها، وسماها بالموصولة، وأحال القارئ على كتب النحو، ليطالع سائر التفاصيل.

فقد نقل أبو عبيدة عن الخليل أنه لا ينصب فعل في العربية قط إلا بها ظاهرة أو مضمرة[١] . وذكر الأخفش أنها أداة تختص بالدخول على الأفعال دون الأسماء[٢]، وتؤول والفعل بعدها بمصدر، يقع مواقع إعرابية مختلفة. وقد جاء في موضع نصب في نحو: «أحب أن تأتيَني»[٣].

وذكر الأخفش أنها تقع على الماضي والأمر مثلما تقع على المضارع، وإن لم تعمل فيهما. تقول: غاظني أن ذهب[٤] . وقال تعالى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ النّارِ

(١) المجاز ٢/١٥٥.
(٢) الأخفش ٥١٨.
(٣) الأخفش ١٩٦.
(٤) الأخفش ٥١٩.

أَصْحابَ الْجَنَّةِ أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنا مِنَ الْماءِ﴾ [الأعراف: ٧/٥٠]. واشترط أبو حيان في المضارع أن يكون معرباً، وفي الماضي أن يكون متصرفاً[١]. ونسب جواز دخولها على الأمر إلى سيبويه، وحمل عليه جواز دخولها على النهي في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنا لِإِبْراهِيمَ مَكانَ الْبَيْتِ أَنْ لا تُشْرِكْ بِي شَيْئاً﴾ [الحج: ٢٢/٢٦]. ولكنه بين أن تأويلها وما بعدها، مع فعل الأمر بمصدر يكسر معناه ويبتعد عنه[٢].

وأجاز الزمخشري وقوع هذا المصدر ظرف زمان، في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ، إِلاّ أَنْ يَصَّدَّقُوا﴾ [النساء: ٤/٩٢]. وجعل التقدير: وتجب عليه الدية أو يسلمها إلا حين يتصدقون عليهم. كما أجاز وقوعه في الآية نفسها حالاً. قال: «ويجوز أن يكون حالاً من أهله»[٣]. ووافقه أبو حيان في القول بظرفيته، ووجه عليه بعض النصوص، منها قول تأبط شرّاً[٤]:

وَقالُوا لَها: لا تَنْكِحِيهِ، فإنَّهُ ... لِأَوَّلِ نَصْلٍ أَنْ يُلاقِيَ مَجْمَعا

أي: وقت لقائه الجمع. ونسب هذا المذهب إلى ابن جني مبيناً أن أبا بكر الأنباري قد رفضه، ولكنه، أي أبا حيان، منع وقوعه حالاً حملاً على وقوع المصدر الصريح كذلك[٥].

وأجاز أبو عبيدة أن يفصل بين «أن» ومعمولها بـ «لا» النافية[٦]، في نحو قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلاّ تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٥/٧١]. وخالفه أبو حيان ومنع الفصل مطلقاً، وذكر أن بعضهم أجازه بالظرف، وأن الكوفيين أجازوه بالشرط،

---

(١) البحر ١١٨ و ٦/٣٦٤.
(٢) البحر ١/٣٨١ و ٦/٣٦٣-٣٦٤.
(٣) الكشاف ١/٥٥٠. وينظر: ١/٣٠٥.
(٤) شرح ديوان الحماسة ٢/٦٨.
(٥) البحر ٥/٣٢٥.
(٦) المجاز ١/١٧٤.

وأن الفراء أجاز، خلافاً للجمهور، تقديم معمول معمولها عليها. وذلك نحو قولك: الخيرَ أريد أن أفعلَ[١].

ويمضي المفسرون في الحديث عن خصائصها، فيذكر الفراء أنها تدخل مع «إمّا» في الكلام، إذا كانت في موضع أمر بالاختيار، كقوله تعالى: ﴿إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ﴾ [الأعراف: ١١٥/٧]. والمعنى: اختر ذا أو ذا. ولا يجوز أن تدخل معها في الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٦/٩]. قال: «ولو وقعت إمّا وإمّا مع فعلين قد وصلا باسم معرفة أو نكرة ولم يصلح الأمر بالتخيير في موقع «إمّا» لم يحدث فيها أن». ولكنه أجاز أن تقع فيه، إذا كان فيها معنى السببية، وكان الفعل تاماً غير ناسخ. تقول: آتيك إمّا أن تُعطي وإمّا أن تمنع، ولا تقول: أظنك إمّا أن تعطي وإمّا أن تمنعَ، ولا أصبحت إمّا أن تُعطيَ وإمّا أن تمنعَ[٢].

ويرى الفراء أن «أنْ» تذكر بعد قولهم «مالَك» وتترك منه. قال تعالى: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟﴾ [البقرة: ٢٤٦/٢] ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ؟﴾ [الحديد: ٨/٥٧]. وإذا ذكرت كان معنى الكلام: ما يمنعنا ألا نقاتل؟ وإذا تركت كان الكلام عربياً جيداً أيضاً[٣]. وتابعه الطبري موضحاً أن الذكر والترك لغتان فصيحتان[٤]. وخالفهما الأخفش، وذهب إلى زيادتها في الذكر مع بقاء عملها[٥].

وذهب الفراء إلى أن «أنْ» إذا وقع عليها فعل «وَدَّ»، جاز أن يعطف على المضارع بعدها بالماضي ومعناه المستقبل، لأن «لو» المصدرية تقع هذا

---

(١) البحر ١١٨/١.
(٢) الفراء ٣٨٩/١.
(٣) الفراء ١٦٣/١.
(٤) الطبري ٥٩٩/٢.
(٥) الأخفش ٣٧٧-٣٧٨.

الموقع. قال تعالى: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ ... فَأَصابَها إِعْصارٌ﴾ [البقرة: ٢٦٦/٢]. والمعنى فيصيبها إعصار[1].

وذكر الزمخشري أنها يجوز أن تدخل على «لم» الجازمة[2]، في نحو قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى﴾ [الأنعام: ١٣١/٦].

ونقل أبو حيان عن سيبويه أنه أجاز أن يعمل فيها فعل العلم غير القطعي[3]، خلافاً للزمخشري، واستدل على ذلك بقول جرير[4]:

نَرْضى عَنِ اللهِ، إنَّ النّاسَ قَدْ عَلِمُوا   أَنْ لا يُدانِينا مِنْ خَلْقِهِ بَشَرُ

وذكر في موضع آخر أن بني صباح يجزمون بها[5]، وأن المضارع بعدها قد يرتفع، كما هو الأمر في قراءة مجاهد: (وَالْوالِداتُ يُرْضِعْنَ أَوْلادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كامِلَيْنِ لِمَنْ أَرادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضاعَةَ) [البقرة: ٢٣٣/٢] وقول الشاعر:

أَنْ تَقْرَأانِ عَلى أَسْماءَ، وَيْحَكُما   مِنّي السَّلامَ، وَأَلاّ تُبْلِغا أَحَدا

وبيّن أن البصريين يذهبون إلى ذلك ويحملون إهمال «أنْ» على «ما» المصدرية، وأن الكوفيين يجعلونها المخففة من «أنَّ» وقد استعيرت شذوذاً لموقع الناصبة كما استعيرت الناصبة لموقع المخففة في بيت جرير المتقدم. ثم خلص أبو حيان إلى أن رفع المضارع بعدها خاص بضرورة الشعر، ولا تكفي قراءة مجاهد وهذا البيت وبيت آخر، لم نذكره لإقامة قاعدة لها[6]، ولكنه عاد فقرر هذا المذهب في موضعين آخرين، أحدهما[7] في توجيه قراءة بعضهم: (قالَ آيَتُكَ أَنْ لا تُكَلِّمُ النّاسَ ثَلاثَةَ أَيّامٍ إِلاّ رَمْزاً) [آل عمران: ٤١/٣].

---

(١) الفراء ١٧٥/١.
(٢) الكشاف ٦٧/٢.
(٣) البحر ٢٠٤/٢.
(٤) شرح ديوانه ٢٦١.
(٥) البحر ١١٨/١.
(٦) البحر ٢٣٣/٢.
(٧) البحر ٤٥٢/٢. وينظر: ٤١٠/٢.

وتحدث المفسرون عن إضمار «أنْ» وتبينوا مواقعه، فوجدوها تضمر بعد أحرف الجر: لام التعليل ولام الجحود وحتّى، وبعد أحرف العطف: الفاء والواو وأوْ وثُمَّ. وأوضحوا أنه في بعضها واجب، وفي الآخر جائز. وذكروا أسبابه ودواعيه.

ففي لام التعليل، ذكر أبو عبيدة أن الخليل يقدر إضمار «أنْ» بعدها[١]. ونص أبو حيان على أنه في هذا الموضع جائز، إلا إن جاء بعدها «لا» النافية أو الزائدة فيجب إظهارها. وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ [البقرة: ١٥٠/٢] و﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ لا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ﴾ [الحديد: ٢٩/٥٧]. قال: «لكراهتهم اجتماع الجر مع لا».[٢]

ومع لام الجحود، أوجب الأخفش إضمارها، فلم يجز نحو قولهم: «ما كان لأن يفعل»[٣]. ونسب أبو حيان هذا المذهب إلى البصريين، وذكر أن الكوفيين يجعلون النصب باللام نفسها[٤].

وفي «حتّى»، قرر الخليل هذا الإضمار أيضاً[٥]. واشترط الأخفش له أن تكون «حتى» بمعنى «إلى»[٦]، وجعل منه قوله: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤/٢]. وقد ذكر المفسرون في إضمار «أنْ» مع أحرف الجر خصائص أخرى، سبق أن وقفنا عندها[٧].

أما أحرف العطف، فقد منع الأخفش إظهار «أنْ» مع الفاء السببية، في نحو قوله: لا تَأتِه فيَضرِبَك. وبيّن أن هذا الإضمار يقع في جواب الأمر والنهي

---

(١) المجاز ١٥٥/٢.
(٢) البحر ٤٤٠/١-٤٤١ و ٢٢٩/٨.
(٣) الأخفش ٢٣٢.
(٤) البحر ٤٢٦/١-٤٢٧ و ٧٩/٣.
(٥) المجاز ١٥٥/٢.
(٦) الأخفش ٣٠١.
(٧) ينظر: الصفحات ٣٢٥-٣٢٨ و٣٤١-٣٤٢ و٣٥٩ من هذا الكتاب.

والاستفهام والتمني والنفي، وجعل من النهي قوله تعالى: ﴿وَلا تَقْرَبا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٣٥/٢]، ومن النفي قوله: ﴿لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦/٣٥]. وعلل هذا الإضمار بقوله: وإنما نصب هذا، لأن الفاء... من حروف العطف، فنوى المتكلم أن يكون ما مضى من كلامه اسماً، حتى كأنه قال: لا يكن منكما قرب الشجرة، ثم أراد أن يعطف الفعل على الاسم، فأضمر مع الفعل «أن»، لأن «أن» والفعل تكون اسماً، فيعطف اسماً على اسم[١]. ونسب أبو حيان هذا المذهب إلى البصريين عموماً، وجعل من جواب التمني[٢] قوله تعالى: ﴿يا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً﴾ [النساء: ٧٣/٤].

وكنا ذكرنا أن الجرمي يجعل الفاء هي الناصبة بنفسها[٣]. وقد وافقه القرطبي، وأجازه في تفسير بعض النصوص إلى جانب وجه الإضمار[٤]. وذكر أبو حيان أن الكوفيين يحملون النصب على الخلاف[٥]. أي أن ما بعد الفاء لا يشاكل ما قبلها.

وذكر الطبري أن العرب تجيب بالواو و«ثم» كما تجيب بالفاء، فيقولون: لَيتَ لي مالاً وأُعْطِيَكَ، وثُمَّ أُعْطِيَكَ[٦]. وجعل الزمخشري من جواب الاستفهام بالواو[٧] قوله تعالى: ﴿أَتَذَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ؟﴾ [الأعراف: ١٢٧/٧]. وجعل «يتوبَ» في قراءة[٨] ابن أبي إسحاق: (قاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ ... وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبَ اللَّهُ

(١) الأخفش ٢٢١-٢٢٢.
(٢) البحر ٢٩٢/٣. وينظر: ٤٧٤/١.
(٣) ينظر: صفحة ١٨٣ من هذا الكتاب.
(٤) القرطبي ٣١١/١.
(٥) البحر ٤٧٤/١.
(٦) الطبري ١٧٥/٧.
(٧) الكشاف ١٤٤/٢. وينظر: ٥٧٨/١.
(٨) المختصر ٥١.

عَلَى مَنْ يَشاءُ) [التوبة: ٩/١٤-١٥]، من جملة ما أجيب به الأمر «قاتلوهم» من طريق المعنى[1].

وذهب، في غير الجواب، إلى إضمار «أنْ» بعد «ثُمَّ»[2] في قراءة[3] الحسن: (وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهاجِراً إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكَهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ) [النساء: ٤/١٠٠]. وذكر أبو حيان أن «ثُمَّ» ها هنا أجريت مجرى الواو والفاء في جواز ذلك بين الشرط والجواب، وجعل من الفاء قول كعب بن زهير[4]:

وَمَنْ لا يُقَدِّمْ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتَها في مُسْتَوى القاعِ يَزْلَقِ

ومن الواو قول الآخر[5] :

وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ وَلا يَخْشَ ظُلْماً، ما أَقامَ وَلا هَضْما

ونسب هذا المذهب وقياس «ثُمَّ» إلى الكوفيين[6] .

وفي واو المعية، جعل الزمخشري تقدير إضمار «أنْ» واجباً. وذلك في عدد من النصوص، نذكر منها قولهم المشهور: لا تأكُلِ السَّمَكَ وَتَشرَبَ اللَّبَنَ، وقوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصّابِرِينَ﴾ [آل عمران: ٣/١٤٢]. والتقدير: ولما يجتمع علمه بالمجاهدين مع علمه بالصابرين[7] . وذكر الرازي أن هذه الواو تسمى واو الصرف[8] . وحمل عليها أبو حيان قوله تعالى: ﴿يا لَيْتَنا نُرَدُّ وَلا نُكَذِّبَ بِآياتِ رَبِّنا﴾ [الأنعام: ٦/٢٧]

---

(١) الكشاف ٢/٢٥٣.
(٢) الكشاف ١/٥٥٧. المحتسب ١/١٩٥.
(٣) المحتسب ١/١٩٥.
(٤) الكتاب ٣/٨٨-٨٩.
(٥) الهضم الظلم.
(٦) البحر ٣/٣٣٧.
(٧) الكشاف ١/٤٢١. وينظر: ١/١٣٢ و ٢/٢١٤ و ٤٤٧.
(٨) الرازي ٩/١٩.

مخالفاً الزمخشري الذي جعلها واقعة في جواب التمني، وعلل رأيه بقوله: ((لأن الواو لا تقع في جواب الشرط، فلا ينعقد مما قبلها ولا مما بعدها شرط وجواب، وإنما هي واو الجمع يعطف ما بعدها على المصدر المتوهم قبلها. وهي واو العطف يتعين مع النصب أحد محافلها الثلاثة وهي المعية، ويميزها من الفاء تقدير شرط قبلها أو حال مكانها. وشبهة من قال إنها جواب أنها تنصب في المواضع التي تنصب فيها الفاء، فتوهم أنها جواب))[1].

أما ((أوْ))، فقدّر الفراء إضمار ((أنْ)) بعدها في لغة بعض العرب، الذين ينصبون المضارع بعدها للإيذان بالانقطاع عما قبله، ويجعلون ((أو)) في ذلك بمعنى ((حَتّى)) أو ((إلاّ أنْ)) ، كقراءة[2] ابن أبي إسحاق: (فَهَلْ لَنا مِنْ شُفَعاءَ فَيَشْفَعُوا لَنا أَوْ نُرَدَّ) [الأعراف: ٥٣/٧]. أي: حتى نرد[3]. ووافقه في ذلك المفسرون[4]، وأوضح أبو حيان أن ((أو)) ها هنا باقية عند البصريين على بابها من العطف، ولكنها لا تعطف المصدر المؤول من ((أنْ)) وما بعدها على الفعل قبلها، بل على مصدر متوهم مما قبلها[5].

لقد جعل المفسرون إضمار ((أن)) بعد لام التعليل والفاء والواو، و((ثمَّ)) و((أو)) جائزاً. وبعد لام الجحود والفاء السببية وواو المعية واجباً. وهم نصوا على ذلك حيناً، وتُرِك الأمرُ لسياق عباراتهم أحياناً أخرى. كما قدر بعضهم إضمار ((أن)) مع أحرف النصب: ((كي)) و((لن)) و((إذن)) وسنفصل ذلك بعد.

وتوقف المفسرون عند مسألة حذف ((أنْ))، واختلفوا في نتيجة ذلك. فذهب الفراء إلى رفع المضارع، في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنا مِيثاقَ بَنِي إِسْرائِيلَ لا تَعْبُدُونَ إِلاّ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣/٢]. قال: ((رفعت تعبدون، لأن دخول أنْ يصلح

---

(١) البحر ١٠١/٤.
(٢) المختصر ٤٤.
(٣) الفراء ٣٨٠/١. وينظر: الفراء ٢٢٣/١ و ٧٠/٢-٧١ و ٦٦/٣.
(٤) ينظر: الطبري ٨٦/٤ و ١٩١/١٣ و ٨٤/٢٦ والكشاف ٢٨٤/١ و ٤١٣ و ١٠٩/٢ و ٤١٥ والرازي ٢١٩/٨ والقرطبي ١١٤/٤ و ١٩٩.
(٥) البحر ٤٧/٤.

فيها، فلما حذف الناصب رفعت»[1]. ورأى الطبري أن الرفع هو الوجه، وإن كان الكلام يسمح بعودتها، واشترط لحذفها وجود دليل من ظاهر الكلام عليها[2]، وأورد من ذلك قول طرفة بن العبد[3] :

أَلا أَيُّهذا الزّاجِرِي أَحْضُرُ الوَغى، وأَنْ أَشْهَدَ اللَّذّاتِ، هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي؟

واحتج الزمخشري لهذا التوجيه بقراءة ابن مسعود للآية السابقة: (لا تَعْبُدُوا)[4]. ونسبه الرازي إلى الكسائي والأخفش وقطرب والزجاج والرماني[5]. وذكر القرطبي أن الفراء والزجاج قدرا مع حذف «أنْ» الباء الجارة. أي: أخذنا ميثاقهم بألا تعبدوا، وأن المبرد خطّأ وجه الرفع، وذهب إلى وجوب النصب معتقداً في ذلك الإضمار لا الحذف. وكل ما أضمر في العربية يعمل عمله مظهراً. وقد صحح القرطبي الوجهين مستدلاً برواية سيبويه لبيت طرفة بالرفع والنصب. والرفع على حذفها، والنصب على إضمارها[6].

وحمل المفسرون على وجه الرفع بعض النصوص الأخرى مسترشدين بشهرة رواية الرفع في بيت طرفة، وبمثل العرب السائر: «تَسْمَعُ بالمُعَيدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَراهُ»[7]. ولكنهم اختلفوا في هذا الحمل وأسبابه، واحتجوا لذلك ببعض القراءات الشاذة للآيات، وأكدوا ضرورة وجود دليل على هذا الحذف[8]. نذكر من ذلك توجيه الأخفش لقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آياتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾ [الروم: ٣٠/٢٤]. أي: أن يريكم البرق[9]. وقد رفضه بعض المفسرين لعدم قيام دليل

---

(١) الفراء ١/٥٣.
(٢) الطبري ١/٣٨٩.
(٣) ديوانه ٣١.
(٤) الكشاف ١/١٥٩.
(٥) الرازي ٣/١٦٤.
(٦) القرطبي ٢/١٣.
(٧) جمهرة الأمثال ١/٢٦٦.
(٨) ينظر الأخفش ٣٠٨ والطبري ٢٣/٣٨ والكشاف ٢/٢٣١ و٤/٣٦ و٤١ والنسفي ٤/١١١.
(٩) الأخفش ٦٥٦.

عليه. فخالفه الطبري مبيناً أن «مِن» التبعيضية تدل عليها، لأنها تؤول باسم يجوز حذفه مع «مِنْ»[١].

واختلفوا في زيادة «أنْ» هذه، ومال أغلبهم إلى استبعاد هذا المذهب في نصوص القرآن، ولا سيما إذا لم يكن فاشياً في كلام العرب. وكنا أشرنا في موضع سابق[٢] إلى أن الأخفش ذهب إلى زيادتها في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟﴾ [البقرة: ٢٤٦/٢]، وأنه أجاز بقاء عملها وهي زائدة. لقد خالفه الجمهور، فبين الطبري أنه لا وجه لادعاء ذلك، وأن المعنى لا يصح من دونها[٣]. ورأى أبو جعفر النحاس أنه لو صحت الزيادة لارتفع المضارع بعدها[٤]. وقال أبو حيان: «مذهب أبي الحسن ليس بشيء، لأن الزيادة والحذف على خلاف الأصل. ولا نذهب إليهما إلا لضرورة، ولا ضرورة تدعو هنا إلى ذلك مع صحة المعنى في عدم الزيادة والحذف»[٥].

لقد أتى المفسرون على ذكر معظم ما يتعلق بـ «أنَ» الناصبة، على الرغم من أنهم في معرض تطبيقي عموماً، حتى زعم بعضهم أنه لن يفصل القول فيها. وذلك يرجع إلى أهمية «أنْ» وكثرة استخدامها، بوصفها أم الباب في نواصب الأفعال.

٢- كَيْ:

ذكرنا في موضع سابق أن «كي» وقعت حرف جر، وعملت في «أنِ» المضمرة بعدها[٦]. الواقع أن هذا الرأي للخليل[٧]، وهو أحد قولي الأخفش

(١) الطبري ٣٣/٢١-٣٤.
(٢) ينظر: ص ٣٨٤ من هذا الكتاب.
(٣) الطبري ٦٠٠/٢ و ٢٣٩/٩.
(٤) القرطبي ٤٠٠/٧.
(٥) البحر ٢٥٦/٢.
(٦) ينظر: ص ٣٤٣ من هذا الكتاب.
(٧) المجاز ١٥٥/٢.

أيضاً، إذ يريانها تقع ناصبة بنفسها أيضاً، وتكون مصدرية في نحو قوله تعالى: ﴿لِكَيْلا تَأْسَوْا عَلَى ما فاتَكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣/٥٧]. قال الأخفش: «ولو لم تكن كي وما بعدها اسماً لم تقع عليها اللام»[١]. وقد تابعه في ذلك أبو حيان، ولكنه ربط عملها ومصدريتها بوقوع اللام عليها، ونسب المذهب إلى محققي النحاة، وبيّن أن اللام جرت المصدر المنسبك من «كي» والمضارع بعدها[٢]. وذكر في موضع آخر أن ابن كيسان والسيرافي أجازا إضمارها بعد لام التعليل أسوة بـ«أنْ»، وسمحا بتقدير إحداهما مع هذه اللام[٣].

٣- لَـــنْ:

نقل أبو عبيدة عن الخليل أنه جعل «لَـنْ» واحدة من الأدوات التي تضمر «أنْ» بعدها[٤]. وذكر الأخفش أنها هي الناصبة بنفسها مثل «أنْ»[٥]، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ [الحج: ٤٧/٢٢]. ونقل الزجاج عن الخليل في علة نصب الفعل بعدها قولين: أحدهما موافق للأخفش ومُبَيَّنٌ فيه أن ما بعدها ليس بصلة لها، كما هو الأمر في «أنْ». ويجوز فيه تقديم معمول معمولها عليها، نحو: زيداً لن أضربَ. والثاني يفسر ما نقله أبو عبيدة عنه، وهو أن «لَنْ» أصلها «لا أنْ»، وعليه لا يجوز تقديم معمول معمولها عليها، فلا تقول: زيداً لن أضربَ، بل يجب الرفع. وقد أوضح الزجاج أن سيبويه وجميع النحويين على الرأي الأول. وهو أن «لن» ناصبة بنفسها[٦].

---

(١) الأخفش ٣٠٠.
(٢) البحر ٥١٤/٥.
(٣) البحر ٣٧٣/١.
(٤) المجاز ١٥٥/٢.
(٥) الأخفش ٣٠١-٣٠٢.
(٦) الزجاج ١٣٤/١-١٣٥.

٤– إذَنْ:

وذكر الزجاج في عملها قولين أيضاً: أحدهما للخليل، وهو أن «أنْ» هي الناصبة فيها ومضمرة بعدها. والثاني لسيبويه وجمهور النحويين، وهو أن «إذَنْ» هي الناصبة بنفسها، لأنها تكون في حال النصب للمستقبل فجعلت بمنزلة «أنْ» وعملت عملها. وقد استحسن الزجاج القولين وأخذ بهما، وذهب إلى أن الحرفين «أنْ» و «إذَنْ» هما الأداتان الوحيدتان اللتان ينصب بهما المضارع. وهذا يعني أنه يوافق الخليل في تقدير إضمار «أن» بعد «كي» و «لن» في أحد القولين عنه. قال: «وكلا القولين حسن جميل، إلا أن العامل عندي النصب في سائر الأفعال، أَنْ»[١].

ولقد كان عمل «إذَنْ» موضع اهتمام واضح لدى المفسرين، ولا سيما الفراء الذي توقف عند هذه الأداة، فبين شروط النصب بها ومواضع جوازه، وذكر علل ذلك وأسراره وأمثلته. فهو أوجب نصب المضارع بعدها، إذا كانت في ابتداء الكلام، كقولك: إذَنْ أَضرِبَكَ[٢]. واشترط الطبري في المضارع أن يدل على المستقبل[٣] . ونسب الزجاج هذين الشرطين إلى سيبويه، وذكر أنه قال: «إذَنْ: في عوامل الأفعال بمنزلة أظنُّ في عوامل الأسماء، فإذا ابتدأت إذَنْ وأنت تريد الاستقبال نصبت لا غير»[٤] . وجعل من ذلك القرطبي[٥] قول عبد الله ابن عنمة الضبي[٦] :

ارْدُدْ حِمارَكَ لا يَرْتَعْ بَرَوْضَتِنا ... إذَنْ يُرَدَّ وَقَيْدُ العَيْرِ مَكْرُوبُ

(١) الزجاج ٦٦/٢ وينظر: القرطبي ٢٥٠/٥.
(٢) الفراء ٣٧٣/١.
(٣) الطبري ١٣٧/٥.
(٤) الزجاج ٦٦/٢.
(٥) القرطبي ٢٥٠/٥.
(٦) الكتاب ١٤/٣. والمكروب: المقارب.

وأجاز الفراء النصب بها، إذا توسطت بين اسم «إنَّ» وخبرها، وجعله الوجه، كقولك: إنّي إذَنْ أضرِبَكَ. وقال الشاعر[١] :

لاتَتْرُكَنّي فِيهِمُ شَطِيرا إنّي إذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرا

وعلل ذلك بقوله: ولم يجز في المبتدأ بغير «إنَّ»، لأن الفعل لا يكون مقدماً في «إنَّ». وقد يكون مقدماً لو أسقطت[٢] .

وأجازه إذا وقعت في جواب الشرط، على تقدير الفاء الرابطة له، نحو: إنْ تَأتِنِي إذَنْ أُكَرِمَكَ. والتقدير: فإذَنْ أُكرِمَكَ. وكذلك إذا تقدمها كلام تام مسبوق باستفهام أو أمر أو نهي. تقول: هل أنتَ قائمٌ؟ ثم تقول: فإذنْ أضرِبَكَ[٣].

وأجاز أيضاً النصب بها، إذا سبقت بأحد حروف العطف: الفاء والواو و«أَوْ» و «ثُمَّ». وجعل من ذلك قراءة ابن مسعود: ﴿فَإِذَنْ لا يُؤْتُوا النّاسَ نَقِيراً﴾ [النساء: ٥٣/٤]. وعلل جواز ذلك بأن الفعل بعد الفاء محذوف، فصارت «إذَنْ» كأنها في ابتداء الكلام[٤]. وأعاده الزجاج إلى إلصاق الفاء بها في اللفظ والمعنى[٥]، فيما أجازه القرطبي، لأن ما بعد الواو يستأنف عن طريق عطف الجملة على الجملة[٦].

٥- لَمْ:

وذكر أبو حيان أن النصب بها لغة لبعض العرب، حكاها اللحياني[٧] في نوادره. وجعل منها[٨] قول عائشة بنت الأعجم:

---

(١) الشطير: الغريب.

(٢) الفراء ٣٣٨/٢. وينظر: ٢٧٤/١.

(٣) الفراء ٢٧٣/١ و ٢٧٤.

(٤) الفراء ٢٧٣/١.

(٥) الزجاج ٦٦/٢.

(٦) القرطبي ٢٥٠/٥.

(٧) هو أبو الحسن علي بن المبارك، أخذ عن البصريين والكوفيين. توفي سنة ٢٢٠هـ. بغية الوعاة ١٨٥/٢.

(٨) البحر ٤٨٨/٨.

قَدْ كانَ سَمْكُ الهُدى يَنْهَدُّ قائِمُهُ، حَتّى أُتِيحَ لَهُ المُخْتارُ، فَانْعَمَدا

في كُلِّ ما هَمَّ أَمْضَى رَأْيَهُ قُدُماً، ولَمْ يُشاوِرَ في إقْدامِهِ أَحَدا

وحمل عليها قراءة أبي جعفر المنصور: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ؟﴾ [الشرح: ٩٤/١].

* * *

لقد كان حديث المفسرين عن الأدوات الناصبة هو حديثهم عن «أنْ» تقريباً، لأنها في نظرهم أم الباب وعليها يدور التحليل والتقدير والمناقشة. فهي تعمل ظاهرة ومضمرة، وتحذف، وتزاد أحياناً، ولها خصائص ليست لأخواتها، بل إنّ «كَيْ» و «لَنْ» و «إذَنْ» محمولات عليها في بعض الخصائص، وأبرزها الدلالة على المستقبل، ولهذا أوجبوا النصب بـ «إذَنْ» إذا كان لها المعنى. وربما لهذا الأمر أيضاً، ذهب الخليل إلى تركيب «لَنْ» بحثاً عن «أنْ» فيها، ليتحقق له الاتصال بين الأصل والفرع.

* * *

د- الأدوات التي تنصب وترفع:

وهي الأحرف المشبهة بالفعل: «إنَّ» و «أَنَّ» و «كَأَنَّ» و «لَيْتَ» و «لَعَلَّ» و «لَكِنَّ» و «لا» النافية للجنس. وقد جئنا بها تحت هذا العنوان جرياً على مذهب جمهور المفسرين، وخلافاً لبعضهم الذي يقصر عملها على نصب الاسم. وسوف نعرض أقوالهم في كل واحدة منها مبرزين خصائصها، وحالات الإعمال والإهمال فيها، وجوانب التخفيف في بعضها، وشيئاً مما يتعلق بأسمائها وأخبارها، ومشيرين إلى أسلوبهم في العرض والمناقشة والاستدلال.

١- إنَّ:

ناقش المفسرون في هذه الأداة طبيعة عملها وسبب تسميتها، وتبينوا مواقعها في النصوص، وحالات تخفيفها وآثار ذلك في التركيب النحوي عموماً، مستعينين بأقوال النحاة، وعلى رأسهم سيبويه.

فقد ذهب الفراء إلى أن عمل «إنَّ» ضعيف، ولذلك نصبت الاسم ولم ترفع الخبر[١]. وخالفه أبو عبيدة والزجاج، فجعلاها تنصب الاسم وترفع الخبر، نحو: إنَّ زيداً ذاهبٌ[٢]. وقد حمل هذا الأخير عملها على الفعل، فقال: «وإنما نصبت ورفعت، لأنها تشبه الفعل، وشبهها به أنه لا تلي الأفعال ولا تعمل فيها، وإنما يذكر بعدها الاسم والخبر كما يذكر بعد الفعل الفاعل والمفعول، إلا أنه قدم المفعول به فيها، ليفصل بين ما يشبه بالفعل ولفظه لفظ الفعل، وبين ما يشبه به وليس لفظه لفظ الفعل»[٣].

وذهب الرازي، في هذه المشابهة إلى أبعد من ذلك عندما جعل «إنَّ» تشبه الفعل في اللفظ والمعنى، ومن جوانب متعددة، وراح يحلل سبب نصبها للاسم ورفعها للخبر بأسلوب منطقي طريف.

---

(١) الفراء ١/٣١٠.

(٢) المجاز ١/١٧٢.

(٣) الزجاج ١/٤٠.

فالمشابهة في اللفظ، عنده، «لأنها تركبت من ثلاثة أحرف وانفتح آخرها ولزمت الأسماء كالأفعال، ويدخلها نون الوقاية، نحو إنَّني... كما يدخل على الفعل، نحو أعطاني وأكرمني».

أما المعنى، «فلأنها تفيد حصول معنى في الاسم، وهو تأكيد موصوفيته بالخبر، كما أنك إذا قلت: قام زيد فقولك: «قام» أفاد حصول معنى في الاسم». فهذه المشابهة للأفعال توجب أن تعمل عملها.

وأما سبب نصب الاسم ورفع الخبر، فتقريره أنها «لما صارت عاملة فإمّا أن ترفع المبتدأ والخبر معاً أو تنصبهما معاً، أو ترفع المبتدأ وتنصب الخبر وبالعكس. والأول باطل، لأن المبتدأ والخبر كانا قبل دخول «إنَّ» عليها مرفوعين، فلو بقيا كذلك بعد دخولها عليهما لما ظهر لها أثر البتة، ولأنها أعطيت عمل الفعل، والفعل لا يرفع الاسمين، فلا معنى للاشتراك والفرع لا يكون أقوى من الأصل. والقسم الثاني أيضاً باطل، لأن هذا أيضاً مخالف لعمل الفعل، لأن الفعل لا ينصب شيئاً مع خلوه عما يرفعه. والقسم الثالث أيضاً باطل، لأنه يؤدي إلى التسوية بين الأصل والفرع. فإن الفعل يكون عمله في الفاعل أولاً بالرفع، ثم في المفعول بالنصب. فلو جعل الحرف هنا كذلك لحصلت التسوية بين الأصل والفرع. ولمّا بطلت الأقسام الثلاثة تعين القسم الرابع، وهو أنها تنصب الاسم وترفع الخبر»[١].

وذكر الرازي أن «ما» قد تدخل عليها فتكفها عن العمل، كقوله تعالى: ﴿إِنَّما الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ٤٩/١٠]، وأن الدليل على كفّها هو إمكان استغناء الكلام عنها[٢]. وذكر أبو حيان أنها إذا كفت صارت من حروف الابتداء، وأن بعض النحويين أجاز عملها مع ذلك، في نحو: إنّما زيداً قائمٌ[٣].

---

(١) الرازي ٢/٣٥-٣٦. وينظر: ٢٢/٧٨-٧٩.
(٢) الرازي ٢٨/١٣٠.
(٣) البحر ١/٣٣٠.

وأشار المفسرون في أثناء شروحهم إلى المواقع التي تكسر فيها همزتها، وحاولوا أن يجعلوا لهذه المواقع ناظماً يضبطها، فاقترح الفراء أن تختبر بالضمير «هو» أو بعدم صلاحية المفتوحة مكانها[1]. وحددها القرطبي بالدخول على الجمل[2].

أما تلك المواضع، فهي:

١ – أن تكون في بداية الكلام. وجعل من ذلك أبو عبيدة[3] قوله تعالى: ﴿إِنَّما نُمْلِي لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٨/٣].

٢ – أن تكون في استئناف الكلام. وجعل منه الفراء[4] قوله تعالى: ﴿وَما أَرْسَلْنا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلاّ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعامَ﴾ [الفرقان: ٢٠/٢٥]. وذكر القرطبي أن المبرد أجاز فتح همزتها في هذا الموضع، وأن النحاس جعله وهماً منه[5].

٣ – أن تقع بعد القول. وبين الفراء أنها تكسر بعده في كل تصرفه، نحو: قلت: إنّك قائم[6]. وتكسر أيضاً إذا كانت في جملة اسمية هي بدل من جملة قبلها. قال: فلو أردت أن تكون «أن» مردودة على الكلمة التي قبلها كَسرتَ، فقلت، قلت ما قلت: إنّ أباك قائم، وهي الكلمة التي قبلها»[7]. وتكسر كذلك مع الفعل الذي بمعنى القول وهو حكاية، وجعل من ذلك قراءة ابن مسعود: (فَنادَاهُ الْمَلائِكَةُ وَهُوَ قائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرابِ: يا زَكَرِيّا، إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ) [آل عمران: ٣٩/٣] قال: «ومن كسر، قال النداء في مذهب القول، والقول

(١) الفراء ٤٤٢/١.
(٢) القرطبي ٤٣٦/٦.
(٣) المجاز ١٠٩/١ و ٢٠٤.
(٤) الفراء ٤٤٢/١.
(٥) القرطبي ١٣/١٣.
(٦) الفراء ١٨٠/١.
(٧) الفراء ١٨١/١.

حكاية فاكسر إنَّ بمعنى الحكاية»[١] . وتابعه الزمخشري في ذلك، ولكنه حمل القراءة على وجهين: الكسر على إرادة القول، وعلى جعل النداء نوعاً منه[٢] .

وذكر أبو حيان أنه يجوز عند بعض العرب فتحها بعد القول بشروط، وأن بني سليم يفتحونها معه من غير شروط، وذكر من ذلك[٣] قول أحد شعرائهم:

إذا قُلْتُ: أَنِّي آيِبٌ أَهْلَ بَلْدَةٍ نَزَعْتُ بِها عَنْها الوَلِيَّةَ بِالهَجْرِ

وخرج عليه[٤] قراءة[٥] عيسى بن عمر الشاذة: (وَلَقَدْ قالَ لَهُمْ هارُونُ مِنْ قَبْلُ: يا قَوْمِ أَنَّما فُتِنْتُمْ بِهِ وَأَنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمَنُ) [طه: ٩٠/٢٠].

٤ – أن تقع في خبرها اللام. وجعل من ذلك الأخفش[٦] قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ [المنافقون: ١/٦٣]. وذكر أن من العرب من يفتحها ها هنا، لأنه لا يدري أن بعدها لاماً، ويقرأ: (أَفَلا يَعْلَمُ... أَنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ) [العاديات: ١٠٠/٩-١١]، وأن ذلك غلط قبيح[٧] . والقراءة لأبي السَّمّال[٨] .

٥ – أن تقع بعد «ألا» الاستفتاحية. وجعل الطبرسي من ذلك[٩] قوله تعالى: ﴿أَلا إِنَّ لِلَّهِ ما فِي السَّماواتِ وَالأَرْضِ﴾ [يونس: ٥٥/١٠]. ونقل القرطبي عن النحاس أن علي بن سليمان أجاز فتح الهمزة في هذا الموضع تشبيهاً لـ «إنَّ» بـ«أما» التي يجوز معها فتح همزة «إنّ» وكسرها[١٠].

---

(١) الفراء ٢١٠/١.
(٢) الكشاف ٣٥٩/١.
(٣) البحر ١٤٠/١.
(٤) البحر ٥١/٨.
(٥) المختصر ٨٩.
(٦) الأخفش ٢٨٤.
(٧) الأخفش ٥٤٣.
(٨) المختصر ١٧٨.
(٩) المجمع ٦١/١١.
(١٠) القرطبي ٢٠٤/١ و ١٣٣/١٥.

٦ – أن تقع في صدر صلة «ما» الموصولة. وجعل من ذلك الطبري[١] قوله تعالى: ﴿وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ ما إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾ [القصص: ٧٦/٢٨].

إن جميع هذه الحالات ترتد، كما هو واضح، إلى مواضع ابتداء الكلام أو استئنافه أو تمامه مع استقلال الجملة. فهي كسرت بعد القول لأن القول لا يكون غالباً إلا جملة أو كلاماً، ومع اللام على تعليق الفعل عن العمل في المفرد، وبعد «ألا» لأن الكلام بعدها ابتدائي، ومع «ما» لأن صلتها لا تكون إلا جملة. على أن الاستئناف في هذه المواقع لا يعني الانقطاع المعنوي عما قبلها، بل النحوي، وإلا ما جعلوا كسرها في الحالة الثانية استئنافاً، لأن جملة «إنّهم لَيأكلونَ الطَّعام» هي التي يقوم عليها معنى إرسال المرسلين قبل محمد، عليه الصلاة والسلام.

وقد عرض المفسرون ولا سيما الفراء لعدد من خصائصها النحوية، وتوسّعوا قليلاً في الكلام عليها انطلاقاً من ضعف عملها وقوته. فاشتمل حديثهم على بعض جوانب الاسم والخبر وحالات الحذف والعطف والوصف أيضاً. وتبدو لنا الصلة بهذه الشؤون ها هنا غير بعيدة، لأنها تكمل صورة «إنَّ» وتوضّح معالمها.

فهم ذكروا أن «إنَّ» إحدى الأدوات التي يتلقى بها القسم في حال الإثبات[٢]. وبين أبو حيان أنها حرف يتشبث بالجملة المتضمنة الإسناد الخبري، وأن اسمها هو المسند إليه، وخبرها هو المسند[٣].

وذهب الفراء إلى جواز وقوع «أنْ» وما بعدها اسماً لها، إذا فصل بينهما بالجار والمجرور[٤]، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلاّ تَجُوعَ فِيها﴾ [طه: ١١٨/٢٠].

---

(١) الطبري ١٠٩/٢٠.
(٢) الفراء ٢٥٣/٣ والطبري ١٣٥/٣٠ والرازي ١٢٧/٣١ والقرطبي ١٥٦/١ و ٣٥٧/٦.
(٣) البحر ٤٤/١.
(٤) الفراء ١٩٤/٢.

كما أجاز أن يتصدر خبرها بمثلها، إذا كان في الأولى واسمها معنى الشرط، كقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هادُوا ... إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ﴾ [الحج: ١٧/٢٢]. والتقدير: إنّ الذين آمَنُوا ... فإنّ الله يفصل بينهم[١]. وأجاز ذلك أيضاً إذا اختلف اسماهما في الجملتين، كما هو الأمر في قولهم: إنّ أخاك إنّ الدّينَ عليه لَكَثير، وفي قول جرير[٢]:

إنَّ الخَلِيفَةَ إنَّ اللهَ سَرْبَلَهُ سِربالَ مُلْكٍ، بِهِ تُرْجى الخَواتِيمُ

ولم يجز نحو: إنّ أباكَ إنّه قائم، لاتفاق الاسمين[٣]. وخالفه أبو عبيدة، وجعل «إنَّ» الثانية في الآية زائدة، وجملة «الله يفصل بينهم» خبراً للأولى[٤].

وفي العطف على اسمها، أجاز الكسائي رفع الاسم المعطوف قبل مجيء الخبر، لضعف عملها. تقول: إنَّ عمراً وزَيدٌ قائمان. وتابعه الفراء، ولكنه قيّد ذلك بعدم ظهور العلامة الإعرابية في اسمها[٥]، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هادُوا وَالصّابِئُونَ وَالنَّصارَى...﴾ [المائدة: ٦٩/٥]. وحمل أبو عبيدة جواز الرفع على جعل إنَّ واسمها في موضع رفع[٦].

وبعد مجيء الخبر، ذهب الفراء إلى جواز الرفع والنصب في الاسم المعطوف، إذا كان له خبر، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسّاعَةُ لا رَيْبَ فِيها﴾ [الجاثية: ٣٢/٤٥]. وجعل جواز النصب في مثل «السّاعة» أسهل من الرفع. وإذا لم يكن للمعطوف خبر أوجب الرفع، كقولك: إنَّ أخاك قائمٌ وزَيدٌ. ولكنه جعل

---

(١) الفراء ١٤٠/٢.
(٢) شرح ديوانه ٥٢٧.
(٣) الفراء ٢١٨/٢.
(٤) المجاز ٤٧/٢.
(٥) الفراء ٣١٠/١-٣١١.
(٦) المجاز ١٧٢/١.

((زيداً)) معطوفاً على الضمير المستتر في ((قائم))[١]. أما إذا اقتران الخبر باللام، فأجاز فيه الرفع، إلى جانب النصب حملاً على موضع إنَّ واسمها[٢]. قال الشاعر:

إنَّ الخِلافَةَ بَعدَهُمْ لَذَمِيمَةٌ وخَلائِفٌ طُرْفٌ لَمِمّا أَحْقَرُ

وأجاز أيضاً حذف الخبر للعلم به[٣]، في قوله تعالى:﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمّا جاءَهُمْ، وَإِنَّهُ لَكِتابٌ عَزِيزٌ﴾ [فصلت: ٤١/٤١]. وذكر أبو حيان أن جماعة من النحاة أجازوا نصبه[٤]، وذلك في قول عمر بن أبي ربيعة:

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيلِ فَلْتَأتِ وَلْتَكُنْ خُطاكَ خِفافاً، إنَّ حُرّاسَنا أُسْدا

وفي الصفة الواقعة بعد الخبر، نحو: إنَّ محمداً قائِمٌ الظريف، أجاز الكسائي رفعها على أنها صفة للضمير في ((قائم)). وخالفه الفراء، لأن الاسم الظاهر لا يوصف به الضمير عادة[٥] .

وعالج المفسرون مسألة تخفيف ((إنَّ))، وحاولوا تبيان العلل الداعية، وبينوا آثاره النحوية في الأداة والتركيب الذي يجري فيه. واتصفت معالجاتهم بالأسلوب المنطقي غير البعيد عن المغالاة أحياناً.

فالأخفش بين أنها إذا خففت وجب أن تقع اللام في الخبر، ليفرق بينها وبين ((إن)) النافية. تقول: ((إنْ زَيدٌ لَمُنْطَلِقٌ))[٨]. والرازي يذكر أن الغرض من هذا التخفيف هو تمكينها من مباشرة الأفعال أيضاً، وأن اللام التي في الخبر هي عوض مما حذف منها[٩].

---

(١) الفراء ١/٣١٠.
(٢) الفراء ٣/٤٥.
(٣) الفراء ٣/١٩.
(٤) البحر ٤/٤٤٤.
(٥) الفراء ١/٤٧١.
(٨) الأخفش ٢٩٠.
(٩) الرازي ٤/١٠٥.

على أن المفسرين لم يطلقوا بذلك دخولها على الأفعال، بل قيدوه ببابي «كانَ» و «ظَنَّ». وعلل الزمخشري قيدهم بأن هذين البابين من جنس المبتدأ والخبر، اللذين تخفف معهما «إنَّ» أصلاً، وأن اللام الفارقة تدخل على خبر «كانَ» ومفعول «ظنَّ» الثاني مثلما تدخل على خبر المبتدأ[1]. وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُم مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ﴾ [البقرة: ١٩٨/٢] ﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦/٢٦] و﴿إِنْ كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ آلِهَتِنَا﴾ [الفرقان: ٤٢/٢٥] وقراءة أبي بن كعب: (وَإِنْ إِخالُكَ يا فِرْعَوْنُ لَمُثْبُوراً) [الإسراء: ١٠٢/١٧]. وقد ظهر أن «كان» و «كاد» هما أكثر الأفعال التي دخلت «إنْ» عليها في النصوص المفسرة[2].

وقد نسب القرطبي هذا المذهب إلى سيبويه والبصريين، وبين أن الفراء كان يجعل «إنْ» في مثل هذه المواضع نافية، واللام بمعنى «إلاّ»[3].

أما عملها فكان موضع خلاف وتعليل أيضاً، إذ بين الرازي أن للعرب فيها مذهبين: **أحدهما**: الإعمال حملاً على عمل الفعل «لَمْ يَكُ» المحذوف النون، ولا عبرة للشبه اللفظي بالفعل، لأن معنى التوكيد باق. **وثانيهما**: إهمالها، وهو الأكثر. وسببه زوال الشبه اللفظي، وهو أحد جزأي العلة في حق عملها[4].

وبعيداً عن تعليل الرازي، فنحن لا نكاد نقع على خلاف بينه وبين المتقدمين في مستوى الإعمال والإهمال. فقد حمل أبو عبيدة[5] والأخفش على إهمالها عدداً من النصوص، وذكر الأخير أن بعض العرب نصب بها فقال: إن زيداً

---

(١) الكشاف ٢٤٧/١ و ٦٩٨/٢ و ٢٨١/٣ و ٣٣٣ و ٤٥/٤.

(٢) ينظر: الزجاج ٤٠٠/٢ والكشاف ١٥٥/١ و ٢٠٠ و ٢٤٧ و ٤٣٦ و ٨١/٢ و ٣٤٤ و ٤٤١ و٦٨٤ و ٦٩٨ و ١٨٥/٣ و ٢٨١ و ٤٥/٤ و ٦٧ و ٥٣٠ والرازي ٢٠/٢١ والنسفي ٩٠/٢ والبحر ٩٨/٢.

(٣) القرطبي ١٥٧/٢ و ٤٢٧.

(٤) الرازي ٨٠/٢٢ و ٦٩/١٨.

(٥) المجاز ٢٢/٢ و ١٦٠.

لَمُنْطَلِقٌ[١]. وبين الزمخشري أن إعمالها هو على اعتبار أصلها[٢]. وذكر في غير موضع أنها إذا عملت مع الفعل كان اسمها ضمير الشأن المحذوف[٣].

ورفع القرطبي جواز الوجهين إلى سيبويه والبصريين[٤]. وذكر أبو حيان أن الكوفيين يمنعون عملها، فخالفهم وأجاز، كالأخفش أن تعمل في الاسم الصريح، وحمل على ذلك قراءة سعيد بن جبير: ﴿إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِباداً أَمْثالَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤/٧]، على جواز نصب خبر المشددة[٥]. كما أجاز أن تعمل في الضمير الظاهر في الضرورة، نحو: إنْكَ مُنطَلِقٌ، مخالفاً الزمخشري الذي منعه في الظاهر والمضمر، والمثبت والمحذوف، إذا وقعت اللام الفارقة في أحد جزأيها، أو في أحد معمولي الفعل الناسخ الذي يليها[٦].

٢– أَنَّ:

وهي أخت «إنَّ» تنصب الاسم وترفع الخبر[٧]. وذهب الرازي إلى أنها متفرعة عن «إنَّ»[٨]. وبين أبو حيان أنها تؤول وما بعدها بمصدر، يقع مواقع إعرابية مختلفة. وقد جاءت في قراءة نوفل بن أبي عقرب: ﴿فَتابَ عَلَيْهِ أَنَّهُ هُوَ التَّوّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ٣٧/٢] في محل نصب بنزع اللام. والتقدير: لأنه التواب[٩].

---

(١) الأخفش ٢٩٠–٢٩١.
(٢) الكشاف ٤٣٢/٢.
(٣) الكشاف ٢٠٠/١ و ٢٤٧ و ٤٣٦ و ٨١/٢ و ٦٨٤ و ١٨٥/٣.
(٤) القرطبي ١٠٤/٩.
(٥) البحر ٤٤٤/٤.
(٦) البحر ٢٦٤/١ و ٢٥٧/٤.
(٧) الأخفش ١٥٥.
(٨) الرازي ٢٤٢/٢٨.
(٩) البحر ١٦٦/١.

وتبين المفسرون في هذه الأداة مواضع فتح همزتها، وحاول بعضهم أن يجد لذلك ضابطاً، يحدد حالات استخدامها، ويبين الفروق الدقيقة بينها وبين المكسورة، والمعاني التي تترتب على جانب الفتح.

فالأخفش يرى أنها إذا كانت مع ما بعدها بمنزلة ((ذاكَ)) فهي مفتوحة أبداً[١] . والفراء يذهب إلى فتحها في كل موضع يكون له محل من الإعراب، رفعاً كان أم نصباً أم جراً[٢] . وذلك على سبيل الجواز لا الوجوب، لأن معظم النصوص التي وردت فيها تحتمل الكسر والاستئناف، ولكنه مع ذلك أوجب فتحها في بعض المواضع، هي:

١ – إذا كانت في موضع بدل من مقول القول مفرد، نحو: قلت لك ما قلت أنَّك ظالمٌ، وقلت لك كلاماً حسناً أنَّ أباكَ شرِيفٌ وأنّك عاقِلٌ. قال: ((فتحت أنَّ، لأنها فسرت الكلام، والكلام منصوب))[٣] .

٢ – إذا كانت في موضع رفع خبراً للقول. ((قولك مذ اليوم أن الناس خارجون، كما تقول: قولك مذ اليوم كلام لا يفهم))[٤] .

٣ – إذا وقع عليها فعل من أفعال العلم أو الظن أو الشهادة. فقد قرأ الكسائي: (شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاّ هُوَ ... أَنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الإِسْلامُ) [آل عمران: ٣/١٨-١٩]. فجعل الأولى في محل نصب بنزع الباء، وأوقع الشهادة على الثانية. والتقدير: شهد الله بتوحيده أن الدين عند الله الإسلام. وقرأ حمزة بكسر الثانية، فجعل الشهادة تقع على الأولى، واستأنف: إنَّ الدين عند الله الإسلام.

---

(١) الأخفش ٢٨٥.

(٢) الفراء ١/٤٤٢.

(٣) الفراء ١/٤٧٢.

(٤) الفراء ١/٤٧٢.

وقرأ ابن عباس بكسر الأولى وفتح الثانية، فأوقع الشهادة على الثانية، وجعل الأولى اعتراضية. وقد وصف الفراء هذا الوجه بالجودة، وجعل قراءة حمزة أحب الوجوه إليه[١] .

أما المواضع التي يجوز فيها الفتح، فهي بعد كل فعل بمعنى القول وكان له أثر من عمل، مثل نادَى، ودَعا، وصاحَ وهَتَفَ. تقول: ناديتُ أنَّكَ قائِمٌ، وقرأ[٢] أبو عمرو: (نُودِيَ يا مُوسَى: أَنِّي أَنا رَبُّكَ) [طه: ٢٠/١١-١٢]. فهي في المثال في محل نصب، وفي القراءة في محل رفع نائب فاعل مع «يا موسى»، أو في محل نصب بنزع الباء على جعل النائب ضميراً في «نودي»[٣]. وسبق أن بينا أن هذه المواضع يجوز فيها الكسر أيضاً.

وأجاز الفراء الفتح أيضاً إذا كررت «أنَّ» وكانت الثانية مقترنة بالفاء، كقوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهالَةٍ ثُمَّ تابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٦/٥٤]. قال: «وإن شئت فتحت الألف من «أنَّ» تريد: كتب ربكم على نفسه أنه... ولك في «أن» التي بعد الفاء الكسر والفتح»[٤]. وبين الطبري أن الأولى بدل من الرحمة، والثانية معطوفة على الأولى، وأن الكسر على استئنافها، وجعل الفاء رابطة لجواب الشرط[٥].

وذهب أبو حيان إلى جواز فتح همزتها بعد الفاء الرابطة لجواب الشرط، وجعل من ذلك قراءة طلحة بن مصرف: (وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نارَ جَهَنَّمَ) [الجن: ٧٢/٢٣]. ورد بذلك على ابن مجاهد الذي اتهم هذه القراءة، ونعته

---

(١) الفراء ١/١٩٩-٢٠٠.

(٢) السبعة ٤١٧.

(٣) الفراء ١/١٨٠ و ٢١١.

(٤) الفراء ١/٣٣٦.

(٥) الطبري ٧/٢٠٨ و ١٠/١٧٠.

بالضعف في علم النحو[١]. وقد وقف المفسرون عند مواضع أخرى فتحت فيها همزة «أَنَّ» من دون ناظم، ووقعت في مختلف المحال الإعرابية، منها: وقوعها في محل رفع بدلاً من نائب فاعل، في قراءة[٢] عكرمة: (أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتابٌ كَرِيمٌ، أَنَّهُ مِنْ سُلَيْمانَ) [النمل: ٢٧/٢٩-٣٠]. وقد أجاز فيها الفراء أيضاً أن تكون في محل نصب بنزع الخافض. والتقدير: لأنه من سليمان[٣].

وذكر المفسرون لـ «أنَّ» بعض الخصائص النحوية، فبين الطبري أنها قد تتكرر مع اسمها إذا فصل بينها وبين خبرها بأداة الشرط وفعله، نحو قوله: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُراباً وَعِظاماً أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ؟﴾ [المؤمنون: ٢٣/٣٥]، وأن ذلك يكثر مع أفعال «ظَنَّ» وأخواتها في نحو: أظن أنك إن جالستنا أنّك محسن. قال: «فإذا حذفت «أنك» الأولى أو الثانية صلح، وإن أثبتهما صلح. وإن لم تعترض بينهما بشيء لم يجز. خطأ أن يقال: أظن أنك أنك جالسٌ»[٤].

وأجاز الفراء في العطف على اسمها بعد مضي الخبر ما أجازه في «إنَّ»، وهو الرفع[٥]. وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَذانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ... أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٩/٣]. وأجاز أبو عبيدة حذف خبرها للعلم به، في قول الأخطل:

خَلا أَنَّ حَيّاً مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلُوا عَلى النّاسِ أَوْ أَنَّ الأَكارِمَ نَهْشَلا

قال: «وهو آخر قصيدة. ونصبه وكف عن خبره واختصره»[٦].

وتوقف المفسرون عند تخفيف هذه الأداة أيضاً، وكان حديثهم في ذلك لا يختلف كثيراً وحديثهم في أختها. وهذا التصرف اللغوي له آثاره النحوية في

(١) البحر ٨/٣٥٤.
(٢) المختصر ١٠٩.
(٣) الفراء ٢/٢٩١. وينظر: المجاز ١/٢٠٤ والطبري ٢/٦٧ و١٨/٢٩ و٦١ والقرطبي ١/٣٢٦.
(٤) الطبري ١٨/٢٠ وينظر: ١٠/١٧٠.
(٥) الفراء ١/٣١٠.
(٦) المجاز ١/٣٣١.

جوانب استخدامها وطبيعة عملها، ومن آثاره أن يجعل الناصبة للأفعال تلتبس بها، الأمر الذي يقتضي التمييز بينهما.

وقد وجده الفراء في أن الفعل بعد الناصبة للأفعال يدل على المستقبل، وبعد المخففة يدل على الحاضر(١). ورأى الأخفش أن المخففة لا تباشر الفعل إلا معه ((لا)) النافية، لتكون عوضاً من التثقيل، وإضمار اسمها ودلالة على إهمالها، كقراءة(٢) أبي عمرو: (وَحَسِبَوا أَنْ لاَ تَكُونُ فِتْنَةٌ) [المائدة: ٧١/٥]. أما إذا باشرت الاسم فلاتحتاج إلى ((لا))، ولا تلتبس بالناصبة للفعل، لأن هذه لا تدخل على الأسماء أصلاً(٣). وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠/١٠].

وأجاز الفراء في دخول ((لا)) نصب الفعل ورفعه، إذا كانت ((لَيسَ)) تصلح موضعها. وقد قرأ القراء بالوجهين قوله تعالى: ﴿أَفَلا يَرَوْنَ أَنْ لا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً؟﴾ [طه: ٨٩/٢٠]. والرفع على المخففة، والتقدير: أنه ليس يرجع إليهم قولاً(٤). والنصب قراءة أبي حيوة(٥). كما أجاز رفع الفعل من دون ((لا)) حملاً على المخففة، كقولك: حَسبتُ أنْ تَقولُ ذاكَ. وذكر أن القاسم بن معن أنشده(٦):

إنِّي زَعِيمٌ يا نُوَيـ ... ـقةُ، إنْ نَجَوْتِ مِنَ الزَّوَاحِ

وَسَلِمْتِ مِنْ عَرَضِ الحُتُو ... فِ مِنَ الغُدُوِّ إلى الرَّواحِ

أَنْ تَهْبِطِينَ بِلادَ قَوْ ... مٍ، يَرْتَعُونَ مِنَ الطِّلاحِ

قال: ((فرفع أن تهبطين، ولم يقل: أن تهبطي))(٧).

---

(١) الفراء ٢١٣/١.

(٢) السبعة ٢٤٧.

(٣) الأخفش ٢٩٣ و ٥١٧–٥١٨.

(٤) الفراء ١٣٥/١.

(٥) مختصر ٨٩.

(٦) النويقة: تصغير ناقة. والزواح: الذهاب. والعرض: ما يحدث من أحداث الدهر. والحتوف: جمع الحتف، وهو الموت. والطلاح: جمع مفرده طلحة، وهي شجرة طويلة.

(٧) الفراء ١٣٥/١–١٣٦. وينظر: ٤٨٨/١.

وذهب معظم المفسرين إلى وجوب إضمار اسمها، وجعلِه للقصة أو الشأن في كل التراكيب[1]. وخالفهم الفراء والمبرد، فأجاز الأول إعمالها في الضمير المتصل[2]، والثاني في الاسم الصريح حملاً على المشددة[3]، وجعلا من ذلك قول الشاعر[4]:

فَلَوْ أَنْكِ في يَوْمِ الرَّخاءِ سَأَلْتِنِي فِراقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

ووجهَ النصب المحتمل في «الحمد» من قوله تعالى: ﴿وَآخِرُ دَعْواهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠/١٠].

وعرض الفراء لبعض استخدامات «أنْ» في العربية، فذكر أن العرب تذكرها وتلقيها من كلامها بعد كل فعل بمعنى القول، مثل: وَصّى وأَبْدى وأَرسَلَ وتَخافَتَ. وذلك خلافاً لبعض النحويين الذي يوجبونها في هذه الحال. وجعل من إهمالها قوله تعالى: ﴿وَوَصَّى بِها إِبْراهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ: يا بَنِيَّ...﴾ [البقرة: ١٣٢/٢]، ومن ذكرها قراءة ابن مسعود للآية نفسها: (... أَنْ يا بَنِيَّ...)[5]. وذكر أن العرب تفعل الأمر نفسه، فتذكرها مرة وتلقيها أخرى بعد «عَلِمَ» و«ظَنَّ» وما جرى مجراهما، إذا تُلقيت بـ «لو» أَوْ «لَئِنْ» أو بهمزة الاستفهام أو اللام أو «ما» الموصولة أو «إنّما». قال: ألا ترى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ ما رَأَوُا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾ [يوسف: ٣٥/١٢] لو قيل: أنْ لَيَسجُنُنَّه كان صواباً، كما قال الشاعر[6]:

وَخَبَّرْتُما أَنْ إنَّما بَيْنَ بيشةٍ وَنَجْرانَ أَحْوَى وَالمَحَلُّ خَصِيبُ

---

(١) ينظر: الكشاف ٥٧٨/١ و ٦٧/٢ و ١٨٢ و ٣٢٧ و ٣٣١ و ٢٧٤/٤ و ٦٢٨ والرازي ٤٧/١٧ والبحر ٣٠٠/٤ و ١٢٧/٥ و ٣٣٦/٦.

(٢) الفراء ٩٠/٢.

(٣) القرطبي ٣١٣/٨.

(٤) يوم الرخاء: هو ما قبل إحكام عقد النكاح.

(٥) الفراء ٨٠/١-٨١. وينظر: ٣٤٥/١ و ٣٩٩/٢ و ١٨/٣ و ١٧٥-١٧٦.

(٦) الأحوى: شجر أخضر يضرب إلى السواد في شدة خضرته. وبيشة ونجران: موضعان.

فأدخل «أنْ» على إنّما، فلذلك أجزنا دخولها على ما وصفت لك من سائر الأدوات[١].

وتوقف المفسرون قليلاً عند مواضع حذفها وزيادتها، فذهب أبو حيان إلى تقدير حذفها في قراءة الأعمش: (لَوْلا مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنا لَخَسَفَ بنا) [القصص: ٨٢/٢٨]. أي: لولا أَنْ مَنَّ اللهُ[٢]. وأجاز الأخفش زيادتها على الكثرة بعد «لَمّا» الشرطية، في نحو قوله: ﴿فَلَمّا أَنْ جاءَ الْبَشِيرُ أَلْقاهُ عَلَى وَجْهِهِ﴾ [يوسف: ٩٦/١٢]، وبين القسم المقدر و «لو» الشرطية في مثل قولهم: أن لو جئتني كان خيراً لك. والتقدير: فلما جاء البشير، وأقسم لو جئتني[٣]. واشترط أبو حيان في زيادتها مع «لو» أن تسبق الجواب أيضاً، لئلا يزعم زاعم أنها إذ ذاك رابطة لجملة القسم بالمقسم عليه[٤]. ووجّه المفسرون على زيادتها مع هاتين الأداتين عدداً من النصوص في كتبهم[٥].

كما وجهوا على هذه الزيادة بعض النصوص الأخرى في مواضع متفرقة، حيث ذهب القرطبي إلى ذلك في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْناهُ هُدَىً لِبَنِي إِسْرائِيلَ أَلاّ تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكِيلاً﴾ [الإسراء: ٢/١٧] ﴿وَإِذْ بَوَّأْنا لِإِبْراهِيمَ مَكانَ الْبَيْتِ أَنْ لا تُشْرِكْ بِي شَيْئاً﴾ [الحج: ٢٦/٢٢] وقراءة ابن أبي إسحاق: (ذَلِكُمْ وَصّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ، وَأَنْ هَذا صِراطِي مُسْتَقِيماً) [الأنعام: ١٥٢/٦-١٥٣]. وجعل التقدير: ... إسرائيل، لاتتخذوا[٦] ، و ... مكان البيت، لا تشرك[٧] ، و ... لعلكم تذكرون، وهذا صراطي[٨] ...

(١) الفراء ٢٠٧/٢. وينظر: ٤١/٢-٤٢.
(٢) البحر ١٣٥/٧.
(٣) الأخفش ٢٩٣ و ٣٧٧.
(٤) البحر ١١٨/١.
(٥) ينظر: الكشاف ٤٥٣/٣ والبحر ٣٤٥/٥ و ٣٩٢ و ١١٠/٧ و ١٥٠ و ٢١٧ و ٢٦٨ والنهر ٣٩١/٥.
(٦) القرطبي ٢١٤/١٠.
(٧) القرطبي ٣٧/١٢.
(٨) القرطبي ١٣٧/٧.

وجعل من ذلك أبو حيان[1] قراءة أُبيّ بن كعب: (وَآتَيْناهُ الإِنْجِيلَ فِيهِ هُدَىً وَنُورٌ ... وَأَنْ لِيَحْكُمْ أَهْلُ الإِنْجِيلِ) [المائدة: ٥/٤٦-٤٧]. ولكنه رفض هذا المذهب لدى بعضهم في توجيه قوله: ﴿وَآخِرُ دَعْواهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠/١٠]، مبيناً أن ذلك مخالف لسيبويه وجمهور النحويين، وليس من محال زيادتها[2] .

لقد حكم المفسرون بحذف «أنْ» وزيادتها من غير أن ينصوا على أنها المخففة من «أنَّ» الثلاثية، كما أنهم لم يفعلوا ذلك أيضاً في تقرير زيادة «أنِ» الثنائية الناصبة، من قبل. ولكن عباراتهم أوحت لنا بتمييزها، وكذلك أقوالهم الأخرى في توجيه النصوص نفسها التي حملت على الزيادة. وهم أبدوا على كل حال حذراً واضحاً في تقرير المذهبين.

٣- كَأَنَّ:

بين الأخفش أن هذه الأداة واحدة من الأحرف المشبهة بالفعل، تنصب الاسم وترفع الخبر. وتخفف نونها مثل «أَنَّ»، فيضمر فيها اسمها وتصبح صالحة لمباشرة الاسم والفعل. قال تعالى: ﴿كَأَنْ لَمْ يَلْبَثُوا إِلاّ ساعَةً﴾ [يونس ١٠/٤٥]، وقال الشاعر[3]:

وَصَدْرٍ مُشْرِقُ النَّحْرِ   كَأَنْ ثَدْياهُ حُقّانِ

والتقدير: كأنه لم يلبثوا، وكأنه ثدياه حقان.

وأجاز أيضاً أن تعمل وهي مخففة في الاسم الصريح مثل «أنِ» المخففة، وذكر أن بعضهم أنشده البيت السابق «كأن ثدييه»[4] . وقد تابعه في ذلك

(١) البحر ٣/٥٠٠.
(٢) البحر ٥/١٢٨.
(٣) الحقان: مثنى مفرده حق، وهو الوعاء ينحت من الخشب وغيره.
(٤) الأخفش ٥٦٥.

الزمخشري وأطلق على اسم ((كأنَّ)) ضمير الشأن، وأورد من عملها في الاسم الصريح[(١)] قول ابن صريم اليشكري[(٢)]:

فَيَوْماً تَوافِيْنا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إلى نَاضِرِ السَّلَمْ

وبيّن أبو حيان أنها إذا خففت ووليها ما كان يليها وهي مثقلة، فالأكثر والأفصح أن تكون الجملة بعدها المؤلفة من المبتدأ والخبر، خبراً لها. وإذا لم ينو ضمير الشأن جاز أن تنصب الاسم وترفع الخبر. وأوضح أن هذا المذهب هو الظاهر من كلام سيبويه، وأنه على ذلك لا يخص عملها في التخفيف بضرورة الشعر. فهو يجيز في الكلام ((كَأَنْ زيداً قائم))، كما يجيز: أنْ عمراً لمنطلقٌ، وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل عنده. فلما حذف منه لم يغير عمله كما لم يغير عمل ((لم يَكُ)). وذكر أبو حيان أن هذا المذهب للبصريين عموماً، وأن الكوفيين لا يجيزون إعمالها مخففة، وأن ابن عطية جرى على مذهبهم حين قال في: ﴿كَأَنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ﴾ [النساء: ٧٣/٤]، ((كأن: مضمنة معنى التشبيه، ولكنها ليست كالثقيلة في الحاجة إلى الاسم والخبر، وإنما تجيء بعدها الجمل))[(٣)].

٤ و٥- لَيْتَ وَلَعَلَّ:

وذكر فيهما المفسرون، على عجل بعض الخصائص النحوية، من دون أن يعرضوا لطبيعتهما وعملهما النحوي. ففي الأولى، أجاز الفراء نصب خبرها في نحو قولك: ليتك قائماً. وكذلك في حال وقوع ضمير الفصل بينه وبين اسمها[(٤)]. قال الشاعر[(٥)] :

لَيْتَ الشَّبابَ هُوَ الرَّجِيعَ عَلى الفَتى وَالشَّيْبَ كانَ هُوَ البَدِيءُ الأَوَّلُ

---

(١) الكشاف ٤٩٢/٣ و ٢٨٦/٤.

(٢) الكتاب ١٣٤/٢. والمقسّم: التام الجمال. وتعطو: ترفع يديها ورأسها وتتناول ورق الشجر. والسَّلم: نوع من الشجر.

(٣) البحر ٢٩٢/٣-٢٩٣.

(٤) الفراء ٤١٠/١.

(٥) الرجيع: المتأخر. والبديء: الأول.

وفي الثانية، ذكر القرطبي أن بعض العرب يأتي بـ «أنْ» معها تشبيهاً لها بـ «عَسى»، فيقول: لَعَلَّ أنْ ... مثل عسى أنْ ...[١] وذكر أبو حيان أن الكوفيين يُجرونها مجرى «هَلْ» فينصبون في جوابها الفعل المقرون بالفاء، كقوله تعالى: ﴿يا أَيُّها النّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ... لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ، الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ فِراشاً ... فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْداداً﴾ [البقرة: ٢/٢١-٢٢]. ويجيزون تعليق الفعل بها عن العمل، كقوله: ﴿وَما يُدْرِيكَ لَعَلَّ السّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ٤٢/١٧]. فهم يجعلون «تجعلوا» في الآية الأولى جواباً للترجي بها «ولا» نافية لا ناهية، ويعلقون «يدري» بها في الثانية عن العمل في «الساعة» و «قريب». وقد بيّن أبو حيان أن البصريين لا يقولون بذلك ولا أحد غيرهم من النحويين[٢] .

٦– لَكِنَّ:

وهي قرين «إنَّ» وأختها في الباب تنصب وترفع، ومحمولة على «إنَّ» لدى بعضهم. وتهمل عند جمهور المفسرين إذا خففت نونها. ولها أحكام، أتوا على ذكر بعضها، وأحالوا القارئ على كتب النحو لمتابعة سائر الأحكام.

فقد ذهب الفراء إلى أن هذه الأداة لاتعمل إلا مشددة النون، وذلك انطلاقاً من رأيه بأنها هي «إنَّ» في الأصل، ثم زيدت عليها «لا» والكاف. واستدل لذلك بجواز دخول اللام على خبرها، كما هو الأمر في «إنَّ»[٣]. وسبق أن أشرنا إلى مثال ذلك[٤].

وبيّن الرجل أنها إذا عملت لا تدخل إلا على الأسماء، فلا تباشر فعلاً ماضياً ولا مضارعاً، وأن العرب تؤثر إدخال واو العطف عليها في هذه الحال. قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَظْلِمُ النّاسَ شَيْئاً وَلَكِنَّ النّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [يونس

---

(١) القرطبي ٩/١١٩.
(٢) البحر ١/٩٩ و ٦/٣٤٥.
(٣) الفراء ١/٤٦٥.
(٤) ينظر: صفحة ٥٧–٥٨ من هذا الكتاب.

١٠/٤٤]. وإذا أهملت لم تعمل في اسم ولا فعل، كقراءة حمزة للآية السابقة: (وَلَكِنِ النّاسُ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ). وتفضل العرب في ذلك إلقاء الواو. وقد علّل دخول الواو وخروجها في الحالتين بقوله: «وإنّما فعلوا ذلك، لأنها رجوع عما أصاب أول الكلام، فشبهت بـ «بَلْ» إذ كان رجوعاً مثلها. ألا ترى أنك تقول: لم يقم أخوك بل أبوك، ثم تقول: لم يقم أخوك لكن أبوك؟ فتراهما بمعنى واحد. والواو لا تصلح في «بل». فإذا قالوا ولكن، فأدخلوا الواو تباعدت من «بَلْ» إذ لم تصلح الواو في «بَلْ» فآثروا فيها تشديد النون وجعلوا الواو كأنها واو دخلت لعطف، لا لمعنى «بَلْ»[١].

وجعل الزجاج، «لَكِنَّ» نظير «إنَّ» في العمل وأختها[٢]، وحمل الطبرسي المخففة على المثقلة وجعلها فرعاً منها[٣]. وذكر الرازي أن «ما» قد تدخل عليها كما تدخل على «إنَّ» فتكفها عن العمل[٤]. وصحح أبو حيان أقوال هؤلاء، وذكر أن المفسرين اختلفوا في إعمال المخففة، وأن الجمهور – وهو منهم – قد منعه، وأن يونس والأخفش أجازاه، وأوضح أن المخففة لم تقع في القرآن إلا مقترنة بالواو غالباً، وأورد مما جاءت فيه من غير واو[٥] قول زهير بن أبي سلمى[٦]:

إنَّ ابْنَ وَرْقَاءَ لا تُخْشَى غَوائِلُهُ، لَكِنْ وَقائِعُهُ في الحَرْبِ تُنْتَظَرُ

وذكر أبو حيان أن المخففة لا يجوز أن يبتدأ بها الكلام، وإذا جاء مايعتقد فيه ذلك، كقوله تعالى: ﴿لَكِنِ اللَّهُ يَشْهَدُ بِما أَنْزَلَ إِلَيْكَ﴾ [النساء: ٤/١٦٦]، وجب تقدير جملة محذوفة، لأنها لا تقع إلا بين جملتين. والتقدير هنا: ما نشهد

(١) الفراء ١/٤٦٤–٤٦٥.
(٢) الزجاج ٢/٦٧.
(٣) المجمع ١/٣٨٣.
(٤) الرازي ٢٨/١٣٠.
(٥) البحر ١/٦٢ و ٣٢٧.
(٦) ديوانه ٩١.

لك بهذا لكن الله يشهد[١]. وأضاف أن جمهور النحويين يجعلون المخففة المجردة من الواو عاطفة، وأن يونس خالفهم، وهو الصحيح، لأنه لا يحفظ ذلك في لسان العرب. وبيّن أنه إذا جاء بعدها ما يوهم العطف كانت مقرونة بالواو، كقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠/٣٣]، وأن ما يوجد في كتب النحويين من قولهم: ما قامَ زيدٌ لَكِنْ عَمرٌو، وما ضربتُ زيداً لكن عمراً، وما مررت بزيد لكن عمرٍو، هو من تمثيلهم، لا أنه مسموع من كلام العرب[٢].

إنَّ «لَكِنَّ» المشددة العاملة عند الفراء هي نفسها «إنَّ» التي تنصب وترفع، و«لكنِ» الخفيفة، أداة أخرى لا علاقة لها بالمشددة. أما لدى الجمهور فالمشددة نظير «إنَّ» كما أن «إذَنْ» الناصبة نظير «أنْ»، والمخففة لغة فيها وفرع منها، وهذا التخفيف هو السبب في إهمالها، لأنها فقدت شرط المشابهة بالفعل[٣]. وأما قرينة الواو التي استأنس بها الفراء في الإعمال والإهمال، فلا تلقى صدًى لها عند أبي حيان، بل يذهب هذا الأخير، كما رأينا إلى نقيض ذلك، إذ يجعل الغالب في المخففة الاقتران في القرآن. وإذا كان الفراء أراد بتعليله كلام العرب من شعر ونثر، فإن في المقام التفسيري لديه ما يشعر أنه أراد لغة القرآن أيضاً، وهو بذلك يجانب الحقيقة التي قررها أبو حيان، وإلا كان حكمه مجرد رغبة في استخدام النصوص على هذه الأنحاء، وتوصية أكثر منه وصفاً لطرائق استخدام «لَكِنَّ» و «لَكِنْ».

٧– «لا» النافية للجنس:

وهذه التسمية لجمهور المفسرين، ويسميها الفراء بـ «لا» التبرئة[٤]، ولا فرق بين التسميتين. وهي من أخوات «إنَّ»، تعمل عملها فتنصب وترفع. وقد حملنا

(١) ٣٣٩/٣. وينظر: ٢١٥/١.
(٢) البحر ٣٢٧/١.
(٣) المجمع ٣٨٣/١.
(٤) الفراء ١٢٠/١.

على تأخير الحديث عنها بعض خصائصها المتميزة من أخواتها. وسوف نرى أن المفسرين اختلفوا في جوانبها أيضاً، وأسهبوا في ذكر عللها وحركة اسمها، إلا أن خلافهم لم يكن كبيراً.

فقد ذهب الأخفش إلى أن عملها يرجع إلى شبهها المعنوي بالفعل، كما شبهت «إنْ وما» النافيتان بـ «أنفي». فهي لذلك بمنزلته، والاسم بعدها بمنزلة المفعول لها، ولهذا نصب(١). ونقل الزجاج عن سيبويه أنه حمل النصب بها على النصب بـ «إنَّ»(٢). وتابع الرازي مذهب سيبويه، وجعل هذا الحمل من وجهين: أحدهما: ملازمتها للأسماء، والثاني: تناقضهما في المعنى. قال: «فإن أحدهما لتوكيد الثبوت، والآخر لتوكيد النفي. ومن عادتهم تشبيه أحد الضدين بالآخر في الحكم. إذا ثبت هذا، فنقول لما قالوا: إن زيداً ذاهب كان يجب أن يقولوا: لا رجلَ ذاهبٌ»(٣).

وذكر الأخفش أن الأصل في حركة اسمها المنكر هو النصب بالتنوين، ثم حذف التنوين وبقيت فتحة واحدة، لأن اسمها ركب معها فصارا بمنزلة اسم واحد. قال: «وكل شيئين جعلا اسماً لم يصرفا، والفتحة التي فيه لجميع الاسم بني عليها وجعل غير متمكن. والاسم الذي بعد «لا» في موضع نصب عملت فيه لا»(٤). ونقل الزجاج عن سيبويه أن سبب اتحاد «لا» والاسم أن قولنا: «لا رجلَ في الدار» هو جواب لمن قال: هل من رجل في الدار؟ فلما لم تنفصل «من» عن «رجل» في الاستفهام لم تنفصل «لا» عنه في الجواب(٥). واستدل الطبرسي لهذا الاتحاد بجواز دخول حرف الجر عليهما، كقولنا: جئتك بلا مالٍ ولا زاد(٦).

---

(١) الأخفش ١٧٤.
(٢) الزجاج ٣١/١.
(٣) الرازي ١١/٢٢.
(٤) الأخفش ١٧٤.
(٥) الزجاج ٣٢/١.
(٦) المجمع ٧٦/١.

ولهذا الاتحاد بين «لا» واسمها، منع الفراء والأخفش الفصل بينهما مطلقاً، فبين الأول أن هذا الفصل يؤدي إلى إهمالها ورفع الاسم بعدها[١]. وأوضح الثاني أنها بذلك تضعف فلا تقوى على العمل[٢].

وذهب الأخفش إلى جواز زيادتها مع إبقاء عملها في قول الفرزدق[٣]:

لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفَانُ لا ذُنُوبَ لَهـا ... إلَـيَّ، لامَ ذَوُو أَحْسابِها عُمَرا

والتقدير: لو لم تكن غطفان لها ذنوب[٤]. وخالفه الطبري ذاهباً إلى أن «لا» نفي، والنفي إذا نفي صار إثباتاً. قال: «لو لم تكن غطفان لها إثبات الذنوب، كما يقال: ما أخوك ليس يقوم، بمعنى: هو يقوم»[٥].

وأجاز الفراء في العطف على «لا» واسمها بناء الاسم على الفتح، على إعادة «لا»، ونصبه على اعتبار «لا» زائدة. وجعل من الوجه الثاني[٦] قول الشاعر[٧]:

رَأَتْ إبِلـي بِرَمْـلِ جَـدُودَ أنْ لا ... مَقِيـلَ لَهـا، ولا شِـرْباً نَقُوعـا

وأجاز أيضاً أن يتقدم دليل خبر «لا» عليها، إذا قدر إضماره بعد اسمها. تقول: عندنا لا مالَ، وهي على: عندنا لا مالَ عندنا[٨].

* * *

---

(١) الفراء ٢/٣٨٥.
(٢) الأخفش ١٧٧.
(٣) ديوانه ٢٨٣.
(٤) الاخفش ٣٧٨.
(٥) الطبري ٢/٦٠٠ و ٩/٢٣٩.
(٦) الفراء ١/١٢٠.
(٧) جدود: اسم موضعٍ. والمقيل: موضع القيلولة، وهي استراحة منتصف النهار. والشرب: النصيب من الماء. والنقوع: المجتمِع.
(٨) الفراء ٢/٢٦٦.

إنّ حديث المفسرين في «لا» وفي غيرها من الأدوات التي تنصب وترفع، هو حديث عن عنصر مكون لوحدة نحوية متجانسة، يتركز أساساً في جانب العمل والأثر، وما يستتبع ذلك من ظلال، تنسحب على أحوال الاسم والخبر. فهي أداة محمولة على «إنَّ» في عملها، مَثَلها في ذلك مثل «أنَّ» لدى بعضهم، ومَثَل «كَأَنَّ» و «لَكِنَّ» عند القائلين بتركيبهما. وهذا يعني توافقاً ومشابهة، أو محاولة لتجسيد باب نحوي مستقل، «إنَّ» أمه ورأسه.

وقد يظهر هذا التوافق على نحو أشمل في جانب تخفيف النون، الذي يصيب آخر «إنَّ» و «أَنَّ» و «كَأَنَّ» و «لَكِنَّ». فهذه الحروف الأربعة تهمل عند الجمهور إذا أصابها هذا التخفيف فلا تنصب اسماً ولا ترفع خبراً، ويقدر في معظمها ضمير الشأن حفاظاً على بابها، وتباشر أشياء لم تكن تباشرها من قبل. كما يبدو هذا التوافق في دخول «ما» الكافة على أغلبها وإلغاء عملها وتهيئتها لمباشرة الأفعال أيضاً.

وإذا كانت «إنَّ» أم الباب وعليها يدور تحليل معظم أخواتها، فإن «أنَّ» أقرب الشقيقات إليها، في المبنى والمعنى. ولذلك كان مدار النصوص عليهما واهتمام المفسرين هو الأكثر توسعاً في خصائصهما. فقد بينوا فيه، بدقة متناهية مواضع كل منهما وجواز وقوع إحداهما بدلاً من الأخرى، وحالات التخفيف والمواضع التي تقعان فيها، وأوجه اللقاء بينهما، وصلة كل منهما في حال التخفيف بنظيرتها في المبنى من الأبواب النحوية الأخرى، وهما «إنِ» الشرطية و «أنِ» الناصبة للفعل، والفروق المعنوية والوظيفية الدقيقة التي تترتب على كل ذلك. أضف إلى هذا عنايتهم الواضحة في تحليل عمل المكسورة بوصفها الأم، ولا سيما عند الرازي، الذي توقف طويلاً عند مشكلة عملها ودواعيه الشكلية والوظيفية والمعنوية.

* * *

هـ – الأدوات التي ترفع وتنصب:

وتحدثوا فيها عن الفعلين الناقصين عَسى ولَيسَ، وما عمل عمل الأخير من حروف النفي. وهي «لاتَ» و «ما» و «لا» و «إنْ». وقد جاء حديثهم فيها مختصراً موجزاً يتضمن بعض الخلافات في طبائعها النحوية وخصائصها، ومقروناً بالشواهد والحجج والأدلة.

١– عَسى:

ذهب الفراء إلى أنها فعل ماض جامد لا يتصرف، فلا يأتي منه مضارع ولا أمر[1] . ونقل أبو حيان عن بعضهم أنها حرف، ولم يذكر أدلته. ولكنه خالفه وبين أنها فعل على وزن «فَعَلَ»[2].

واشترط الفراء في الفعل بعدها أن يكون مضارعاً، فلم يجز: عَسَى قامَ، ولا عَسَى قد قامَ. لأن عسى وإن كان لفظها على فَعَلَ فإنها للمستقبل... فإن جئت بـ «يَكُونُ» مع «عَسَى» ... صلح ذلك، فقلت: عسى أن يكون قد ذهب[3]، كما قال تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [النمل: ٢٧/٧٢].

وأوجب الأخفش في المضارع بعدها أن يكون مقروناً بـ «أنْ»[4]. وذكر الرازي أن عدم الاقتران جائز، بل جعل ترك «أنْ» أسلوباً من أساليب العرب المشهورة[5]. وأوضح أبو حيان أن الأكثر هو الاقتران، وأن عدمه ليس مخصوصاً بالضرورة[6].

(١) الفراء ٣/٦٢.
(٢) البحر ٢/١٣٤.
(٣) الفراء ١/٢٤–٢٥.
(٤) الأخفش ٢٣٢ و ٦٩٤.
(٥) الرازي ٢٨/٦٣.
(٦) البحر ٢/١٣٤.

وذكر الزمخشري أن للعرب في استخدام هذه الأداة لغتين: الأولى لأهل الحجاز، يصلون فيها «عسى» بضمائر الرفع، فيقولون: عَسَيتُ وعَسيتُم، ومنها قراءة ابن مسعود: (لا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَوْا أَنْ يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُمْ وَلا نِساءٌ مِنْ نِساءٍ عَسَيْنَ أَنْ يَكُنَّ خَيْراً مِنْهُنَّ) [الحجرات: ٤٩/١١]. والثانية لبني تميم، يجردونها منها، كقراءة الجمهور للآية نفسها: «عسى أن يكونوا، وعسى أن يكن». وجعل «عسى» في لغة الاتصال ناقصة، وفي لغة التجرد تامة[١].

وأضاف الزمخشري لغة ثالثة، وهي أن توصل بضمير نصب. تقول: عساه وعساهما وعساكَ وعساكُما وعسايَ. وذكر أن لكل لغة من الثلاث وجهاً، وأن الأولى أحسنها، لأن اقتران الفاعل بالفعل أولى من اقتران المفعول. فالفاعل كالجزء من الفعل[٢]. وذكر القرطبي في اللغة الأخيرة[٣] قول العجاج[٤]:

تَقُولُ بِنْتِي: قَدْ أَنى إناكا، يا أَبَتا عَلَّكَ أَوْ عَساكا

٢- لَيْسَ:

واقتصر حديثهم فيها على الخلاف بين النحويين في فعليتها وحرفيتها مع الاسم والخبر. فقد توقف الرازي طويلاً عند هذا الخلاف، وعرض لأدلة الفريقين ومثل لها. وذلك بطريقة لا تختلف وطريقة أبي البركات الأنباري في عرض مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. وهو زعم في نهاية عرضه أنه لا ينتصر لأحدهما، ولكن أسلوب تناوله وترتيبه للأدلة يؤكد أنه يميل إلى مذهب الفعليين، وكأني به لا يبتعد أيضاً عن منزع أبي البركات، الذي أراد أن يقنعنا أنه ناقل للآراء منصف.

---

(١) الكشاف ٤/٣٢٥ و ٣٦٨-٣٦٩.
(٢) الرازي ٢٨/٦٣.
(٣) القرطبي ٩/١١٩.
(٤) ديوانه ٢/٣٠٨.

فقد ذهب أكثر النحاة إلى أن «لَيسَ» فعل، وكان دليلهم في ذلك اتصال الضمائر التي لا تتصل إلا بالأفعال، بها. كقولك: لَسْتُ وَلَسْنا ولَسْتُم، والقومُ لَيسُوا قائِمِينَ.

ورد القائلون بالحرفية هذا الدليل بجواز القول: إنَّني، وليتَني، وأوردوا ثماني حجج لهم في الحرفية:

أولها: أنها لو كانت فعلاً ماضياً، لكان معناها نفي الماضي وليس الحال.

والثانية: أنها تدخل على الفعل، فنقول: ليس يخرج زيد. والفعل لا يدخل على الفعل. أما القول بأنها دخلت هنا على ضمير الشأن، والجملة بعدها تفسير لذلك الضمير فضعيف. ولو جاز هذا لجاز مثله في «ما» النافية، وهذا يدل على حرفيتها.

والثالثة: أن «ما» التي يظهر معناها في غيرها حرف، فكذلك «ليس» إذ لا يتم معناها إلا بالخبر. ولا يصح قولنا: ليس زيد، حتى نقول: «قائماً». فوجب أن تكون حرفاً مثلها.

والرابعة: أنه لو كانت «لَيسَ» فعلاً، لكانت «ما» فعلاً أيضاً. وهذا غير حاصل، لأن «ليس» لو كان فعلاً، لكان ذلك لدلالته على حصول معنى النفي مقروناً بزمن مخصوص، وهو الحال. وهذا المعنى قائم في «ما» فوجب أن تكون «ما» فعلاً. فلما لم تكن «ما» فعلاً لم تكن «لَيسَ» كذلك.

والخامسة: أن «ما» تدخل على الأفعال الماضية، فنقول: ما أحسنَ زيدٌ، ولا يجوز أن تدخل على «ليس»، فلا نقول: ما ليس زيد يذكرك.

والسادسة: أن «لَيْسَ» على وزن «فَعْل»، وهذا البناء غير موجود في أبنية الأفعال. فإن قيل إنه مخفف من «فَعِلَ» مثل «صَيِدَ»، وألزم التخفيف لأنه لا يتصرف للزومه حالة واحدة، وتختلف أبنية الأفعال لاختلاف الأوقات التي تدل عليها، وجعل البناء الذي خصوه به ماضياً لأنه أخف الأبنية، فإن هذا القول

خلاف للأصل، لأن الأصل في الفعل التصرف، فلما منع من التصرف، كان من الواجب أن يبقوه على بنائه الأصلي، لئلا يتوالى عليه النقصان. وأما من يجعل منع التصرف، الذي هو خلاف الأصل، علة لتغيير البناء الذي هو أيضاً خلاف الأصل، فرأيه فاسد.

والسابعة: أن ابن قتيبة جعله مركباً من «لا» النافية وأَيِسَ، وهذا دليل على حرفيتها.

والثامنة: أن الاستقراء يدل على أن الفعل إنما يوضع لإثبات المصدر، و «ليس» يفيد السلب أولاً فليس فعلاً. فإن قيل: إن هذا ينتقض بالقول، نفى زيداً وأعدمه، قلنا: قولك: «نفى زيداً» مشتق من النفي، وقولك «نفى» دل على حصول معنى النفي، فكانت الصيغة الفعلية دالة على تحقق مصدرها.

وقد أدحض القائلون بالفعلية هذه الحجج: فردوا الأولى بجواز مجيء «ليس» لنفي الماضي في نحو قولهم: جاءني القوم ليس زيداً، وردوا الثانية بجواز القول: أخذ يفعل كذا، والثالثة بسائر الأفعال الناقصة، والرابعة بأن المشابهة في بعض الوجوه لا تقتضي المماثلة، والخامسة بأن امتناع ذلك من قبل أن «ما» للماضي و «ليس» للحال فلا يكون الجمع بينهما، والسادسة بأن تغير البناء، وإن كان على خلاف الأصل يجب المصير إليه للضرورة وبالأدلة الواردة. وردوا السابعة والثامنة بأدلة لغوية اشتقاقية مطولة لا مجال لإيرادها[1] .

إن هذه الردود القوية تقضي بفعلية «ليس»، وهو مذهب الأكثرين وجمهور النحويين، ومذهب الرازي أيضاً كما سبق أن رأينا، بل هو صرح بذلك في موضع آخر من تفسيره عندما قال: «وليس: لما كان فعلاً... جعلناه متوسطاً، وجوزنا إدخال الباء في خبره»[2] .

---

(١) الرازي ٥/٣٥-٣٦.

(٢) الرازي ٢٨/١٧١.

وذكر أبو حيان أنه يجوز الفصل بين ((ليس)) واسمها بـالخبر مطلقـاً، في نحـو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُـمْ﴾ [البقرة: ٢/١٧٧]. وحمـل ذلـك علـى ((ما)) العاملة عملها، وخالف ابن درستويه الذي منعه(١).

٣- لاَتَ:

ذهب الفراء إلى أنها بمعنى ((لَيْسَ))، وذكر في ذلك(٢) قول الشاعر:

تَذَكَّـرَ حُـبَّ لَيْلـى لاتَ حِينـا وَأَضْحـى الشَّيْبُ قَـدْ قَطَـعَ القَرِينـا

وأوضح الأخفش أن هذه الأداة تعمل عمل ((ليـس)) فـترفع الاسـم وتنصـب الخبر، ولا تكون إلا مع لفظ ((حين)) إلا أن اسمها أو خبرها يضمر بعدها. وقد أضمر الاسم في قوله تعالى: ﴿وَلاتَ حِينَ مَناصٍ﴾ [ص: ٣٨/٣]، وأضمر الخبر في قراءة(٣) عيسى بن عمر: (وَلاتَ حِينُ مَناصٍ) . وقد يضمر الحين، كما جـاء في قول أبي زبيد الطائي:

طَلَبُـوا صُلْحَنـا ولاتَ أَوانٍ فَأَجَبْنـا أَنْ لَيْـسَ حِـينَ بَقـاءِ

قال: فجر ((أوان))، وحذف وأضمر الحين، وأضاف إلى ((أوان))، لأن ((لاتَ)) لا تكـون إلا مـع الحـين(٤) . وخالفـه النحـاس في القـول الأخـير، فقـال: تقديـره: ((ولات أواننـا، فحـذف المضـاف إليـه فوجـب ألا يعـرب، وكسـره لالتقـاء السـاكنين))(٥).

ونقل الطبري عن بعض نحاة الكوفة أن ((لاتَ)) تكون مع الأوقات جميعاً(٦) . ونسب الزمخشري أقوال الأخفش إلى الخليل وسيبويه وجعـل إضمـار اسـمها أو

(١) البحر ٢/٢-٣.
(٢) الفراء ٢/٣٩٧.
(٣) المختصر ١٢٩.
(٤) الأخفش ٦٧٠.
(٥) القرطبي ١٥/١٤٩.
(٦) الطبري ٢٣/١٢٢.

خبرها في كل استعمال[١]، فيما نقل القرطبي عن سيبويه أن النصب بعدها وإضمار الاسم هو الغالب في كلام العرب، وأن الرفع قليل[٢].

إن ((لات))، كما يظهر من أقوال المفسرين، أداة تعمل عمل ((ليس))، وتدخل على الأوقات جميعاً فتنصبها، فيقدر لها اسم مرفوع. وقد يرفع بعدها الوقت فيقدر لها الخبر. وقد يجر فيكون تقدير بعد تقدير للحفاظ على شبهها بـ((ليس))، أو تجعل حرف جر، كما رأينا، في الحروف الجارة، وهو أسلم من التقدير.

٤- ما:

ذكرنا في الحديث عن زيادة الباء أن الفراء ذهب إلى أن نصب خبر ((ما)) في لهجة الحجازيين هو من أثر حذف الباء منه[٣]، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿ما هَذا بَشَراً﴾ [يوسف ٣١/١٢]. لقد حمل المفسرون هذه الظاهرة على إعمال ((ما)) عمل ((ليس)) في هذه اللهجة، فذكر الطبرسي أن المشابهة جرت لدخول ((ما)) على المبتدأ والخبر، مثل ((ليس))، ودلالتها على نفي الحال كذلك فأجريت مجراها في العمل[٤].

وقد أوردوا لعملها بعض الشروط، إذ منع الفراء إعمالها، إذا تقدم خبرها على اسمها. قال: ((وإذا قدمت الفعل قبل الاسم رفعت الفعل واسمه، فقلت: ما سامع هذا، وما قائم أخوك))[٥]. واشترط الأخفش عدم زيادة ((إن)) بعدها، فإذا زيدت رفع الخبر[٦]، كما هو الأمر في قول فروة بن مسيك[٧]:

وَمَا إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ، وَلَكِنْ ... مَنايانا وَطُعْمَةُ آخَرِينا

---

(١) الكشاف ٧١/٤.
(٢) القرطبي ١٤٦/١٥.
(٣) الفراء ٤٢/٢. وينظر: صفحة ٣١٥ من هذا الكتاب.
(٤) المجمع ٩٩/١.
(٥) الفراء ٤٣/٢.
(٦) الأخفش ٢٩٠.
(٧) الكتاب ١٥٣. والطب: العادة.

وأورد الزمخشري شرطاً ثالثاً، هو ألا ينتقض نفيها بـ ((إلاّ))، لأنها إذ ذاك تفقد شبهها بـ ((ليس)) فلا يبقى لها عمل[١]، كقوله تعالى: ﴿مَا أَنْتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنا﴾ [يس: ٣٦/١٥].

لقد تسلح المفسرون بهذه القيود، وحملوا على ((ما)) الحجازية بعض النصوص. كما حملوا نصوصاً أخرى عليها، مع وجود الباء الزائدة في الخبر وعدم ظهور عملها. نذكر من ذلك توجيه القرطبي لقوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذابِ﴾ [البقرة: ٢/٩٦]. قال: ((ما)) عاملة حجازية و ((هو)) اسمها، والخبر في ((بمزحزحه))[٢] .

٥– لا:

حمل المفسرون عمل هذه الأداة على ((ليس)) أيضاً، وجعلها الفراء أشبه بها من ((ما))[٣] ، ووجهوا عليها بعض النصوص.

فقد جعل منها القرطبي قراءة[٤] أبي جعفر المدني: (فَلا رَفَثٌ وَلا فُسُوقٌ وَلا جِدالٌ فِي الْحَجِّ) [البقرة: ٢/١٩٧]. وذلك على تقدير حذف خبرها[٥]. وجزم بهذا الوجه ابن عطية ولم يجز غيره. وذهب إلى مثله آخرون في تفسير قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدايَ فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ٢/٣٨]. وخالفهم في ذلك كله أبو حيان، وضعف عملها، لأنه قليل جداً في كلام العرب، وأورد فيه أربعة شواهد شعرية، وذكر أن اسمها يجب أن يكون نكرة، وأنها دخلت على المعرفة[٦] في قول النابغة الجعدي[٧]:

---

(١) الكشاف ٤/٨.
(٢) القرطبي ٢/٣٥.
(٣) الفراء ١/٤٣.
(٤) المختصر ١٢.
(٥) القرطبي ٢/٤٠٨.
(٦) البحر ١/٣٦ و ١٦٩. و ٢/٨٨.
(٧) ديوانه ١٧١.

وَحَلَّتْ سَوادَ القَلْبِ لا أَنا باغِياً سِواها، وَلا في حُبِّها مُتَراخِيا

إن أبا حيان يرفض توجيه النصوص القرآنية على عمل «لا» لقلته، ولا يجوز عنده أن يحمل كتاب الله الذي نزل بأفصح الكلام على هذا الوجه القليل، ويرى أن الأبيات التي جاءت عليه يمكن تأويلها جميعاً، وحملها على غير هذا الوجه. وهي بعد ذلك لا تكفي لإقامة قاعدة نحوية.

٦- إنْ:

واختلفوا في عمل «إنِ» النافية، فذهب معظمهم إلى أنها تعمل عمل «ما» الحجازية بشرط نفي الخبر وتأخيره[١]. وذلك في نحو قراءة سعيد بن جبير: (إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِباداً أَمْثالَكُمْ) [الأعراف: ١٩٤/٧]. ونقل القرطبي عن النحاس أنه منع عملها ورفض هذه القراءة بحجة أن «ما» عند سيبويه ضعيفة في العمل، و «إنِ» التي بمعناها أضعف منها، ولأن الكسائي يرى أن «إنْ» لا تكاد تأتي نافية إلاّ إذا كان الخبر بعدها موجباً[٢]، كقوله تعالى: ﴿إِنِ الْكافِرُونَ إِلاَّ فِي غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠/٦٧].

وتوقف أبوحيان عند هذه المسألة، فرد حجة النحاس الثانية وتضعيفه للقراءة مبيناً أن النقل الصحيح عن الكسائي أنه أجاز عملها وما بعدها نفي، ونسب الإجازة أيضاً إلى ابن السراج والفارسي وابن جني وأغلب الكوفيين، ونسب المنع إلى الفراء ومعظم البصريين، وبين أن النقل عن سيبويه والمبرد مختلف فيه. وذهب في تقرير عملها مذهبين متباينين: الأول: الموافقة، وفيه قال: «والصحيح أن إعمالها لغة. ثبت ذلك في النثر والنظم». والثاني: المنع. وقال: والصحيح أنه لا يجوز، لأنه لم يحفظ من ذلك إلى بيت نادر، هو:

إنْ هُوَ مُسْتَوِلياً عَلى أَحَدٍ إلاّ عَلى أَضْعَفِ المَجانِينِ

---

(١) ينظر: الكشاف ١٨٩/٢ والقرطبي ٣٤٢/٧ والبحر ٢٧٦/١.

(٢) القرطبي ٣٤٣/٧.

وقد رفض أبو حيان توجيه المفسرين لقراءة ابن جبير، لأنه يؤدي إلى عدم موافقته لقراءة الجمهور. وقراءة الجمهور على إثبات كون الأصنام عباداً أمثال عابديها، والشاذة تنفي ذلك. وهذا التناقض لا يصح في كلام الله عز وجل. وجعل «إنْ» هي المخففة من «إنّ» وقد عملت في الظاهر، ونصب «عباداً» كما نصب خبر «إنَّ» المشددة في بعض النصوص، أو يضمر لـ «عباداً» فعل محذوف. والتقدير: إنّ الذين تدعون من دون الله تدعون عباداً أمثالكم[1]. وواضح بعد هذا التوجيه والتقدير، لأنه يعني وقوع جملة «تدعون» الثانية خبراً لـ «إنَّ» من غير ضمير يربطها باسمها.

* * *

إن الأدوات التي ترفع وتنصب وحدة نحوية أخرى، تجري في تماسكها وتناسقها مجرى الأحرف المشبهة بالفعل، بل هي لا تختلف عنها. وقد يفسر ذلك مذهب الحرفيين المتشدد الذين يحملون عمل «عسى» و «ليس» على الفعل الذي يرفع الفاعل وينصب المفعول، وإقرار لِلفعليين بأداتيّة هذين الفعلين. وذلك انطلاقاً من الجمود وعدم التصرف. وإذا كان عمل «عسى» و «ليس» مما لا خلاف فيه فإن عمل «لاتَ» و «ما» و «لا» مقيّد عندهم بشروط، ومذهب مضعوف لدى كثير منهم، لبعد الصلة بالفعل. وكذلك «إنْ» لبعدها أكثر من غيرها إذ حملت على «ما». وفي هذا دليل على استحكام النظرة المنطقية، وبعد الأفق ودقة القياس والمناظرة لديهم.

* * *

(١) البحر ٢٧٦/١ و ٤٤٤/٤.

الملامح العامة لجهودهم في الأحكام

لقد نظر المفسرون إلى الأدوات العاملة على أنها أسر نحوية متنوعة، تتجانس عناصر كل منها وتلتقي في جانب الأثر والوظيفة، وذلك على الرغم من اختلاف مبانيها وتباين معانيها ودلالاتها. فالأدوات الجارة جمهرة من الحروف تختص بالدخول على الأسماء، وتحدث فيها الجر وتنقل إليها معاني الأفعال. والأدوات الجازمة مجموعة من الأحرف والأسماء تدخل على الفعل في جانب، وعلى الفعلين في جانب آخر، وتترك فيها آثاراً لفظية ومعنوية، بل تحدث في دخولها على الفعلين أسلوباً نحوياً جديداً وتركيباً شرطياً خاصاً. ولا تكاد تختلف الناصبة والجازمة لفعل واحد. أما التي تنصب وترفع، وترفع وتنصب، فمحمولة على الفعل في عملها، بل إن «عَسَى» و «لَيسَ» فعلان لدى معظمهم.

ويظهر هذا الاتصال على نحو أوضح في المقارنات الكثيرة التي أجروها بين عناصر كل أسرة في جوانب عملها، كما فعلوا بين «عَنْ» و «عَلى» في جواز وقوعهما اسمين، وبين الباء و «مِنْ» في شروط زيادتهما، وبين «لَمْ» و «لَمّا» في بعض خصائصهما النحوية، وبين «أنْ» و «لَنْ» و «إذَنْ» في العمل والدلالة على المستقبل، وبين «إنَّ» و «أنَّ» في المواقع التي تتناوبان فيها، وبين «لَيسَ» و «ما» العاملة في بعض الخصائص والدلالات.

ويبلغ هذا النزوع مداه في حمل كثير من عناصر الأسرة على أداة واحدة فيها، لجعلها الأصل ومحاكمة سائرها على أنها فروع، وهو ما يدعونه بأم الباب. ويظهر ذلك في «إنِ» الشرطية و «أنِ» الناصبة و «إنَّ» المشبهة. ولا يبعد أن يكون الخليل، كما سبق أن أشرنا قد ذهب إلى تركيب بعض النواصب بحثاً عن هذا الأصل وتحقيقاً لهذه الغاية.

ولم ينس المفسرون في غمرة هذا الحديث عن العمل والعامل، ما يترتب على ذلك في مجال الرتبة وملاحظة قوة العامل وضعفه، كالتقديم والتأخير والفصل. وذلك تبعاً لفهمهم المتأصل أن رتبة العامل التقدم، ورتبة المعمول التأخر، وأن الأدوات فرع في العمل. ولذا فإن تقديم المعمول لا يجوز إلا بالتقوية أو تقدير عامل متقدم، وإلا تحول الأسلوب النحوي إلى غيره. ومن هذا الفهم، اهتموا بمسألة الفصل بين العامل ومعموله، فلم يجيزوا ذلك إلا ببعض ما تسمّح به العرب من الظرف أوا لجار والمجرور، أو القسم أو النداء، أو غير ذلك مما يعد فضلة لتقوية الكلام.

وتنبهوا أيضاً إلى ما يبطل هذه العوامل، ويدخل عليها من عناصر غريبة في حالات الكف والإلغاء والإهمال والحذف، وحالات ذلك في الجواز والوجوب. كما عالجوا مسألة الحذف والزيادة فيها، وقد أوسعنا القول فيها في الحديث عن الأدوات الجارة.

على أن هذا كله لم يكن ليعني أبداً أن فكرة العمل والعامل قد هيمنت على ذهن المفسرين في معالجتهم لهذه الأدوات، وأنهم انصرفوا كلياً إلى ملاحظة آثارها اللفظية وما يجمع بينها، بل إنهم نظروا أيضاً إلى ما تثيره من معان ودلالات، وما تشكله مع نظائرها من الأدوات المهملة من أساليب نحوية، كالنفي والشرط، ولا سيما أنهم في معرض توضيحي يهدف إلى بيان معاني القرآن وأحكامه وأسرار إعجازه. وقد تبدو هذه الاهتمامات المعنوية المتأصلة في رحم الزمرة الواحدة من هذه العاملة. وذلك في نحو التي ترفع وتنصب، إذ حملوا «ما» و «لا» و «إنْ» في عملها على «ليس»، لأنها تشركها في تأدية أسلوب النفي. كما تبدو في صلة بعض عناصر الزمرة بمثلها، كما هو الأمر في «لَمْ» و «لَنْ»، بل إن بعضهم أجاز تقارض العمل بينهما لهذه المشاركة في الأسلوب، فجعل «لمْ» ناصبة و «لَنْ» جازمة. ويبدو التواصل أيضاً بين العاملة والمهملة، ولا سيما في الأسلوب الشرطي بين «إنْ» و «لَو» و «إذا»، وما

تشترك فيه من خصائص ودلالات. وكل ذلك يعني أن اهتمامهم لم يتوقف لحظة عن متابعة المعاني النحوية والأسلوبية في القرآن، وأن عنايتهم بذلك كانت أساسية، تفوق مالاحظوه ووجدوه من عناصر الاشتراك واللقاء في وحدات الأدوات العاملة.

لقد تصدى هؤلاء الرجال لتفسير كتاب الله العظيم، وإماطة اللثام عما غمض على الناس من العرب وغيرهم، متسلحين بزاد طيب مما وصلوا إليه من المعارف النحوية والصرفية واللغوية والبلاغية، بل إن المتقدمين منهم كأبي عبيدة والفراء والأخفش، كانوا يصنعون في تفاسيرهم علم الأدوات، أو لنقل يشاركون في بنائه ويرسخون أقدامه. فهم عرضوا لمعظم ما يتعلق بالجوانب النحوية فيها، مما أثارته النصوص ورغبوا هم أن يثيروه اعتقاداً منهم بأهميته وضرورة كشفه وقت تأليفهم، وكان لهم في ذلك وقفات جليلة، جلوا فيها خصائصها النحوية والأسلوبية ومسائلها الكلية والجزئية، وكشفوا عن هويتها بين عناصر التركيب من الأسماء والأفعال والحروف، وتبينوا آثارها وتأثرها في التركيب والكلام، فامتدوا إلى ما قبلها وما بعدها رغبة في توجيه سليم وتحديد وجه نحوي محكم.

لقد انطلق المفسرون في رصد الأدوات وتحليلها من النصوص القرآنية، وتتبعوا ما تحتمله من وجوه، وانتصروا لما ذهبوا إليه بوسائل متعددة، وأثاروا كثيراً من المشكلات النحوية، كظاهرة الرتبة والحذف والزيادة والتعاضد والنيابة والجمع بين الأدوات. فقد ناقشوا مشكلة الحذف ودواله وأسبابه، ومشكلة زيادة الحرف وعمله، ومال أغلبهم إلى رفض الزيادة، ولا سيما في الأسماء منها في أسلوب القرآن الكريم، وقبلوا عموماً الجمع بين الحرفين إذا اختلفا في اللفظ. وربطوا بين العمل والمعنى، وبين العمل والمبنى ربطاً محكماً، كما يظهر في مسألة التخفيف والتثقيل. وأقاموا الكثير من المقارنات المعنوية فيما بينها، على اختلاف زمرها وأنماطها. وذلك تبعاً لما يجمعها من أساليب نحوية، كالظرفية

والاستثناء والتعليل والوصف والعطف والتوكيد والقسم والبدل والنفي والأمر والنهي والغرض والتمني والاستفهام والشرط والنداء والتشبيه. وسموا بعض اللهجات منها، وربطوا تحليلها وتوجيهها باتجاهات التفسير لدى كل منهم في الأحكام والعقائد الفكرية والفلسفية والمنطقية المختلفة. ووازنوا بين النصوص وأطلقوا فيها أحكاماً متنوعة ومتفاوتة في الاعتدال والقسوة بحق استخدامها. وعارضوا بعضها بالحروف والأسماء والأفعال في غير الأدوات، وأطبقوا عليها بالتعليل والتفسير والتحليل في كل ما يحيط بها.

وقد استعانوا على ذلك بآراء النحويين والمفسرين المتقدمين، وعلى رأسهم الخليل وسيبويه، ونقلوا إلى كتبهم كثيراً من الخلافات النحوية الحادة بين العلماء في بعض الأصول والفروع وبعض الجزئيات اللغوية، واستأنسوا في ذلك بوجهات ا للغويين والبلاغيين والأصوليين النابهين، ونقلوا آراء كثير من المفسرين والنحويين المجهولين، وسجلوا أدلتهم وناقشوها. وذكروا كثيراً من الآراء الغريبة والبعيدة. واحتجوا لمذاهبهم بآيات القرآن نفسها، وبالقراءات الشاذة وأحرف الصحابة المخالفة لرسم عثمان ﷺ، وبالشعر وكلام العرب، وببعض الحديث النبوي والأمثال. وصنعوا كثيراً من الأمثلة لتوضيح مسائلها، وأجازوا بعض الأوجه المحتملة في النصوص القرآنية بوحي من لغة العرب المستخدمة. واستعانوا بالقياس ومعارضة النصوص بعضها ببعض، وفرقوا بوضوح بين أسلوب القرآن وغيره من الأساليب اللغوية، وامتدحوا فصاحته، وحملوا كثيراً من الحالات على الضرورة.

وكان لهم في كل ذلك جهد متفاوت، وذلك تبعاً لاهتماماتهم الخاصة وظروفهم ودواعي وضع كتبهم. فقد بذل الفراء جهداً طيباً في إضاءة جوانب معظم الأدوات، وكان له وقفات مطولة عند بعضها يكشف فيها مجمل استخدامات الأداة وطبيعتها، ويناقش النحويين والمفسرين الأوائل، كما فعل في «حتّى» و «إذَنْ». وكذا كان حال الأخفش وأبي عبيدة، على اختلاف المنزع

والمنهج، بل كان هؤلاء هم البناة الحقيقيين لهذا المذهب التفسيري. فهم أغنوا البحث النحوي، وكانت جهودهم مصدر إشعاع كبير لكل من أراد التفسير بعدهم. ويبدو ذلك في جهد الطبري الذي وقع على غايته عند الفراء، وفي جهد الفراء والزمخشري اللذين اعتمدا على الأخفش وأبي عبيدة، إضافة إلى سيبويه. أما الزمخشري والرازي فكان لهما جولات نحوية جريئة ونقول كثيرة عن النحويين المتقدمين، كالخليل وسيبويه والفراء وغيرهم، واهتمامات واضحة، ولكنها لاتفوق عنايتهم بالمعاني والمذهب الفكري الذي أراد كل منهما أن يبثه في تفسيره. وكان للقرطبي جهد كبير أيضاً في نقل آراء النحويين على اختلاف مدارسهم، إلا أنه قلما اتخذ لنفسه رأياً خاصاً، وسنرى بعد أنه نقل جهود أبي جعفر النحاس في كتابه (إعراب القرآن) نقلاً كاملاً. أما البيضاوي والنسفي والفيروزآبادي فقلما وقفنا لهم على جديد، لأنهم اعتمدوا آراء الزمخشري غالباً. بينما كان أبو حيان على اطلاع بمعظم ما تقدم، وعلى معرفة واسعة بجوانب الأدوات والنحو عموماً مما وفّر له أدوات التحقيق والتحرير، وجعله يغربل الآراء، ويجمل خصائص الأدوات، ويحيل في كثير من الأوقات قارئه على كتب النحو لمطالعة سائر التفاصيل؛ لأن المقام التفسيري لايتسع له.

لقد بذل المفسرون في معالجة الأحكام النحوية للأدوات ومسائلها جهداً كبيراً، وتحمسوا لغايتهم كثيراً، وتدافعوا وانتصروا لأسلوب القرآن وفصاحته، وأفتوا في حروفه أحكاماً متفاوتة، واجتهدوا في دوحه وظلاله فأصابوا وسددوا، وقلما أخطؤوا أو توهموا أو وقعوا في التناقض. ويبدو لنا أن ذلك طبيعي من العالم الإنسان، الذي يتصدى لكتاب الله المعجز. وسنقف على كل ذلك في موضعه من الباب الرابع، إن شاء العلي القدير.

الباب الثالث

المعاني

- تمهيد
- الفصل الأول: معاني التخصيص النحوية
- الفصل الثاني: معاني الأساليب النحوية
- الفصل الثالث: مشكلات المعاني وظواهرها في التفسير



الباب الثالث

المعاني

تمهيد

عنى المفسرون في كتبهم بمعاني الأدوات، وخصوها باهتمام بالغ، يفوق أو يكاد عنايتهم بأحكامها النحوية العامة. فقد ألفوا عندها مدخلاً جوهرياً إلى النصوص، لمعرفة دلالاتها وظلالها، وأحد المنطلقات الأساسية في الكشف عن أسرار البيان ومظهراً من مظاهر الإعجاز في أسلوب التنزيل الخالد. وكان هذا الاهتمام لدى الأوائل منهم، كما سبق، النواة الحقيقية لنشأة هذا العلم، وبلغ عند اللامعين مرحلة ناضجة، وصلت إلى درجة التقعيد والتنظير، وغدت مرتكزاً للاحقين من بعدهم، ينظر إليه بعين الإكبار والتقدير.

لقد عرضنا فيما مضى، لأحكام الأدوات النحوية التي أثاروها، وشفعناها بذكر جملة صالحة من معانيها الأساسية، التي توضح طبيعتها وتميز جوانب استخدامها المختلفة. ونطمح في هذا المجال إلى إبراز معانيها المتعددة، التي احتفلوا بها انطلاقاً من معطيات السياق ودلالاته الغنية المتكاثرة، على صعيد النمط النحوي الواحد، إننا نسعى لرصد جهودهم في المعاني الخاصة للأدوات، وتوضيح ما تثيره من دلالات أساسية وفرعية بعيداً عن وجوه الاستخدام النحوي التي اطمأنوا إليها، وتجاوزوها إلى الكشف عن المعاني الدقيقة الخفية، التي تتخلق في التركيب بإسهامات القرائن المتعددة والسياق التعبيري.

على أن هذا التقسيم بين المستويين: الصوابي النحوي المتعلق بالأحكام، وبين المعاني المتعددة، لا يعني أبداً الفصل بين الجانبين، ولم يكن في ذهن المفسرين أصلاً. وهي حقيقة أكدها، ويؤكدها، معظم الباحثين وألحوا عليها، ودعوا إلى النظر في نحو العربية من خلالها. وذلك اقتداء برؤية عبد القاهر الجرجاني وأترابه من البلاغيين والنحويين النابهين. إنه أسلوب في التناول يهدف إلى التذليل والتيسير، وتقتضيه ها هنا طبيعة المادة العلمية التي تضمنتها جهودهم. فهناك جرى الاهتمام في تتبع الوظائف والأحكام وأوجه الاستخدام في ضوء فكرة العمل والاقتران ومظاهرها وآثارها، وهنا يجري التتبع الدقيق للمعاني المتعددة في ضوء الاستخدام الواحد، ودلالاته البلاغية والفنية بمساندة بعض الأحكام والخصائص.

لقد جلا المفسرون في شروحهم للآيات القرآنية معظم المعاني التي تؤديها الأدوات التي وقفوا عندها، فأوضحوا معانيها العامة، وصلاتها بالنصوص والدلالات الفرعية التي تحملها أو تشربها، وعقدوا مقارنات ضافية بين هذه المعاني، فكشفوا الأصيل من العارض وقابلوا بعضها بفوائد الكلمات الأخرى من أسماء وأفعال. وأثاروا عدداً من المشكلات والظواهر التي تتعلق بها، من نحو القيمة التعبيرية واللغوية ومسألة النيابة والتقارض، وأثر ذلك في تغير معاني الأفعال والأحكام، واختلاف العقائد والمذاهب وملابسات التعدية والتضمين، وموقع كل ذلك في علم التفسير وعلوم العربية عموماً. ووقفوا على الجوانب الجمالية والبلاغية فيها، وموقعها في علم المعاني وخصوصية الأسلوب القرآني في استعمالها والإفادة منها.

وقد استعانوا خلال ذلك، بجهود النحويين واللغويين والبلاغيين والأصوليين، واستدلوا لآرائهم بالنصوص والقياس والتعليل، وأسفروا، بما أظهروه من دقة في التحليل والاستنتاج ورهافة في التذوق، عن تمثل حقيقي للمعاني النحوية والأسلوبية، وعن خطورة هذا الجانب في الكشف عن معاني القرآن ظاهره

وغامضه ومشكله، وجدارته باحتلال مركز متميز ومستقل في الدراسات النحوية والأسلوبية.

إن معاني الأدوات، بكل تشعباتها ومشكلاتها، تحتل موقعاً متقدماً في ذهن المفسرين، وتتبدى لدينا في وحدة أسلوبية أيضاً رفيعة الشأن في مضمار التفسير، وتشاكل في تكوينها، على نحو مّا الأساليب النحوية المعروفة، المنعقدة عموماً من مجموعة من الأدوات. ولهذا رأينا أن نعرض لها بطريقة المجموعات المعنوية والأسلوبية، لأنها ألصق بمادتها، وأكثر انسجاماً وثمار الاتجاه التطبيقي الطاغي في كتبهم، القائم على كثرة التفريع في المعاني، ورغبة عن التكرار الذي لاح لنا وقوعه في غير هذه الطريقة.

وقد جعلنا ذلك في ثلاثة فصول: الأول لمعاني التخصيص النحوية، والثاني لمعاني الأساليب، والثالث لمشكلات المعاني وظواهرها في التفسير.



الفصل الأول
معاني التخصيص النحوية

تعد معاني الأدوات جانباً هاماً من جوانب التخصيص في التركيب النحوي، وتتعدد وظائفها ودلالاتها، وتختلف فيما بينها في أداء هذه الوظائف. إذ منها ما يفيد التركيب بجملته، ومنها ما يحدد ما وقع في نطاقه، ومنها ما يفي بالغرضين. وهي، على اختلاف فوائدها، تضفي عليه الوضوح والدقة، وتدفع عنه صفة الإطلاق، وتطوعه لمتطلبات التعبير المراد.

والمفسرون فطنوا إلى هذه المسألة، وأدركوا أهمية التخصيص في الأدوات، وأشاروا إلى ذلك في شروحهم وتفسيراتهم، وعبروا عنها بطرق مختلفة. فهم وجدوها تثير كثيراً من المعاني التخصيصية، وتحدد مرامي النصوص وأهدافها، وترسم أطر التركيب وأبعاده الدقيقة في جهات الزمان والمكان المختلفة، وفي المعنى الكلي وطبيعته، ومقتضياته ومسوغاته، وتحرر العبارات، وتخرج ما ليس منها، وترفع عنها أوهام التعميم.

لقد وجدوا ذلك في الاستخدام الكلي لقسم من الأدوات، وفي بعض معاني نظيرها، ووقفوا على ذلك في كل من: الباء والسين والفاء والكاف واللام والواو، وإذْ وأَلْ وأَمْ وأَنْ وإنْ وأَوْ وبل وعَنْ وفي وقَدْ وكَمْ ومَع ومِنْ ومَنْ وما، وإذا وإلى وإنَّ وثُمَّ وحَيْثُ ودُونَ ورُبَّ وسَوفَ وعَلى وغَير، وإلاّ وحَتّى وحاشا ولَعَلَّ ولَمّا ولَكِنْ، وكَأَنَّ ولَكِنَّ. وقد رأينا أن نقسم حديثهم فيها إلى ستة أقسام، هي: الظرفية، والاستثناء، والاستدراك والإضراب، والسببية والتعليل، ومعاني حروف الجر، ومعان تخصيصية متنوعة.

١ – الظرفية:

وهي أحد المعاني النحوية الهامة المقيدة للحدث، التي تخصص وقوعه في الزمان والمكان. وتقوم عليه مجموعة من الأدوات، إضافة إلى كلمات أخرى. وقد احتفل المفسرون بهذا المعنى، وعرضوا لمجمل ا لأدوات التي تؤديه. ووجدوا شيئاً من دلالاته في عدد من الأدوات غير الخالصة له، وفي المصاحبة نوعاً منه. كما وجدوا في بعض الأدوات ما يحدد هذه الدلالات ويقيس أبعادها، كابتداء الغاية وانتهائها.

لقد رأوا معنى الظرفية وما يتصل به في كل من: الباء واللام، وإذْ وعن وفي ومع ومِنْ وما، وإذا وإلى وثُمَّ ودُونَ وعَلى، وحَتّى. ووجدوا بين هذه الأدوات صلات متشابكات في النيابة والتقارب والمماثلة، إذ حملوا بعضها على بعض، وربطوا بين معانيها وعارضوا بعضه بما يناظره من معنى الظرفية في غير الأدوات، وبينوا في أغلبها الزماني من المكاني، والحقيقي من المجازي. وأظهروا أثر هذا المعنى في النصوص وجوانبه الجمالية. وقد فصّلنا حديثهم في ذلك على أربعة أقسام، هي: أدوات الظرفية، وظرف المصاحبة، وظرفيات متفرقة، وحدود الظرفية.

آ – أدوات الظرفية:

وتبينوا فيها معاني «إذ» و«في» و «ما» المصدرية، و «إذا» الفجائية و «ثُمَّ» و «حَيثُ». وقد اختلفوا في بعض جوانبها، ولكنهم اتفقوا في معاني أكثرها، وأشاروا إلى مستوى استعمالها. ولا شك في أنهم جعلوا «إذا» و «لَمّا» الشرطيتين منها، إلا أننا تركنا الحديث عنهما إلى أسلوب الشرط.

– إذْ:

تقع هذه الأداة عندهم للماضي وللمستقبل، وتشتمل على بعض المعاني الفرعية والفوائد الدقيقة. وهم أظهروا ذلك من خلال المقارنة الدائمة بقرينتها

الأداة ((إذا))، وحملوا عليها في بعض الاستخدامات ((أنِ)) الناصبة و ((إنِ)) الشرطية.

لقد أجمعوا على أن الأصل فيها أن تكون للزمان الماضي. قال الزجاج: والأصل في ((إذ)) الدلالة على ما مضى. تقول: ((أَتَيْتُكَ إذْ قُمتَ))[١] . وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ ... وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ، إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ...﴾ [آل عمران: ٣/٣٣-٣٥]. ونُقِلَ عن المبرد أن دلالتها على الماضي ثابتة، وإن جاء الفعل بعدها مضارعاً يدل على المستقبل، كما هو الأمر في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٣/٣٧]. أي: إذ قلت[٢] . وجعل الزمخشري نحو ذلك من حكاية الحال الماضية، وقال في توجيه: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ؟﴾ [الشعراء: ٢٦/٧٢]: وجاء مضارعاً مع إيقاعه في ((إذ)) على حكاية الحال الماضية، ومعناه: استحضروا الأحوال الماضية، التي كنتم تدعون فيها، وقولوا هل سمعوا أو أسمعوا قط؟ وهذا أبلغ من التبكيت[٣]. وقد حمل وغيره على ((إذ)) الدالة على الماضي نصوصاً أخرى[٤].

وذهب الفراء إلى أن: ((إذ)) تدل على أن الحدث قد جرى لمرة واحدة. ((فإذا قلت: كنت صابراً إذ ضُربت، فإنما أخبرت عن صبره في ضرب واحدٍ))[٥] . وأضاف الطبري لها سمة الوقوع والحدوث، حيث وجد أنها ((تصاحب من الأخبار ما قد وجد فقضي))[٦].

---

(١) الزجاج ١/٥٠٠. وينظر: الطبري ٧/١٧٤ والمجمع ٩/٦ والرازي ١٢/١٩١ و ٢٧/٨٧ والقرطبي ١/١٦١ و ٢/٢٠٥ والنسفي ٤/١٤٤ و ٣٦٣ والبيضاوي ١٥-١٦ والبحر ١/١٣٧ و ٣٨٧ و٧/٢٣ و ٤٧٤.

(٢) القرطبي ١/٢٦١.

(٣) الكشاف ٣/٣١٨. وينظر: البحر ١/٣٨٧ و٧/٢٣.

(٤) ينظر: الكشاف ١/١٩١ و٣٦٦ و٤١١ و٢/١٢٥ و٣/٥٣، والبيضاوي: ١٥-١٦ والبحر: ١/١٣٧.

(٥) الفراء ١/٢٤٤.

(٦) الطبري ٧/١٧٤.

واختلفوا في دلالتها على المستقبل ونيابتها عن ((إذا)) في أداء هذا المعنى، وأثاروا بعض ظلال هذا الاستخدام، وذكروا بعض مسوغاته ودواعيه. فقد أجاز الطبري في غير موضع هذه النيابة قياساً على نيابة ((إذا)) في الدلالة على الماضي، واستدل لذلك بأقوال قدماء المفسرين وبكلام العرب، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧/٦] أي: ولو ترى إذا وقفوا على النار[١]، وقول أبي النجم العجلي[٢]:

ثُمَّ جَزاهُ اللهُ عَنّا إذْ جَزى جَنّاتِ عَدْنٍ في العَلالِيِّ العُلا

وذهب الزمخشري إلى أن ((إذ)) في مثل هذا الموضع باقية على بابها من المضي، وأن الفعل الجاري في المستقبل بعدها نزل منزلة المتحقق في الماضي، فجعلها تدل على المستقبل. قال في تفسير: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ، إِذِ الأَغْلالُ فِي أَعْناقِهِمْ﴾ [غافر: ٤٠/٧٠-٧١]: ((المعنى على إذا، إلا أن الأمور المستقبلة لما كانت في أخبار الله تعالى متيقنة مقطوعاً بها، عبر عنها بلفظ ما كان ووجد، والمعنى على الاستقبال))[٣]. وجعلها الفارسي في نحو ذلك من النصوص التي كانت أحداثها في الحياة الآخرة لإرادة التقريب[٤]. ومزج الرازي بين المذهبين، فقرر نيابة ((إذ)) عن ((إذا)) ناسباً الرأي إلى قطرب، ومردداً عبارة الزمخشري السابقة، وقال في توجيه بعض مواضعها: إن كلمة ((إذْ)) تقام مقام ((إذا))، إذا أراد المتكلم المبالغة في التكرير والتوكيد وإزالة الشبهة، لأن الماضي قد وقع واستقر. فالتعبير عن المستقبل باللفظ الموضوع للماضي يفيد المبالغة من هذا الاعتبار[٥].

---

(١) الطبري ١٣٧/٧ و١٧٤.
(٢) العلالي: جمع علية، وهي الغرفة العالية. يريد غرف الجنات العالية. والعلا: جمع العليا.
(٣) الكشاف ١٧٨/٤. وينظر: ٥٩٢/٣.
(٤) المجمع ٦٤/٢-٦٥ .
(٥) الرازي ١٩١/١٢. وينظر: ٨٧/٢٧.

وردد القرطبي أقوال المفسرين وشواهدهم في توجيه بعض النصوص، من دون أن يفصل بينها[١] . وكرر بعضها أبو حيان أيضاً[٢]، إلا أنه فصل بوضوح بين القول بدلالة «إذ» على المستقبل، كما هو الأمر في «إذا»، وبين تنزيل المستقبل منزلة الماضي، فأوضح أن «إذ باقية على كونها ظرفاً ماضياً... وأبرز هذا في صورة المضي وإن كان لم يقع بعد إجراء للمحقق المنتظر مجرى الواقع الماضي. وقيل: إذ معناه إذا فهو ظرف مستقبل... وألجأ من ذهب إلى هذا أن الأمر لم يقع بعد»[٣]. فهو بذلك يتابع الفارسي والزمخشري، ويخالف الطبري.

وضم الزمخشري إلى «إذ» الظرفية الماضية معنى التعليل في بعض المواضع. تقول: ضربته إذ أساء. أي ضربته لإساءته وفي وقت إساءته[٤]. وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿فَما أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ ... إِذْ كانُوا يَجْحَدُونَ﴾ [الأحقاف: ٤٦/٢٦]. ووافقه أبو حيان، وصرح أن ابن عطية قد أشار إلى ما يشعر ذلك في تفسيره لبعض مواضعها[٥].

وحمل بعضهم على «إذ» دلالة بعض الأدوات، فأجاز الفراء أن تكون «أَنْ» بمعناها في قراءة[٦] أبي بكر عن عاصم: (فَلَعَلَّكَ باخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثارِهِمْ أَنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذا الْحَدِيثِ أَسَفاً) [الكهف: ١٨/٦]. أي: إذ لم يؤمنوا. قال: وتأويل «أَنْ» في موضع نصب، لأنها إنما كانت أداة بمنزلة «إذ». فهي في موضع نصب إذا ألقيت الخافض وتم ما قبلها[٧]. وقد خالفه أبو حيان ومنع ذلك[٨].

---

(١) القرطبي ٢/٢٠٥ و ٦/٣٧٤ و٣٧٥ و ٤٠٨.
(٢) البحر ٤/٥٨ و ٧/٢٣ و ٤٧٤.
(٣) البحر ٤/١٠١.
(٤) الكشاف ٤/٣٠٩.
(٥) البحر ٤/١٧٧. وينظر: ٨/٦٥.
(٦) المختصر ٧٨.
(٧) الفراء ١/٥٨.
(٨) البحر ١/١١٨.

وذكر الطبري أن بعضهم جعل ((إنْ)) بمعناها أيضاً، في نحو قوله تعالى: ﴿أَنبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَٰؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٢/٣١]. أي: إذ كنتم صادقين. وأشار في موضع آخر إلى أن عمرو بن فائد قد مثل لذلك بقول القائل لأبيه: إن كنت أبي فأكرمني، بمعنى: إذ كنت أبي[١]. وهذا يفيد أن ((إنْ)) حملت على هذا المعنى، لأنها خرجت عن الشك إلى التحقق والوجود. ونسب القرطبي هذا المعنى إلى مقاتل بن سليمان وأبي عبيدة[٢]، وحمل عليه الفيروزآبادي عدداً من النصوص[٣].

وقد منعه الطبري والقرطبي، لأن ((إذ)) للماضي والفعل بعد ((إنْ)) للمستقبل[٤]. وردّه ابن عطية، لأنه لا يعرف في اللغة[٥]. وضعفه أبو حيان ورغب عنه، لأنه يخرج ((إنْ)) من الشرطية إلى الظرفية[٦].

– في:

ويؤدي هذا الحرف عندهم معنى الظرفية المكانية والزمانية. ويشركه في هاتين الدلالتين، ويحمل عليه بعض الأدوات الأخرى، كالباء واللام، ومِنْ وعَنْ ومَع، وإلى وعلى. وقد أجرى المفسرون بعض المقارنات فيما بينها، ووقفوا على الفروق الدقيقة، وتبينوا جماليات ذلك وأسراره في النصوص.

فقد ذكر الزجاج أن ((في)) تكون للوعاء، وأن هذا المعنى هو الأصل فيها، كقولك: التمر في الجراب وزيد في الجبل[٧]. وحدد الطبرسي هذا المعنى

(١) الطبري ١/٢٢٠ و ١٠/١٠٦.
(٢) القرطبي ٣/٣٦٣ و ١٦/٢٠٩.
(٣) ينظر: التنوير ٢٥ و ٣٢ و ٤٦ و ٤٩ و ٥٩ و ٧٣ و٧٧ و ٨٣ و ٩٤ و ١١٣ و ١١٦ و ١٢٠ و١٢٢ و ١٧٣ و ٢١٦ و ٣٤١ و ٣٥٠ و ٣٥٥ و ٣٧٢.
(٤) الطبري ١/٢٢٠ والقرطبي ٣/٣٦٣.
(٥) القرطبي ٣/٣٦٣.
(٦) البحر ١/١٠١ و ١٤٧ و ٢/١٨٧ و ٣٣٧ و ٣/٣٩ و ٥/٢٨ و ٨/٤٥٩.
(٧) الزجاج ١/٤٢٢.

بالظرفية المكانية(١). وأوضح أبو حيان أن ذلك يكون حقيقة، كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ﴾ [النساء: ١٢٧/٤]، ومجازاً كقوله: ﴿إِنَّا لَنَرَاكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [الأعراف: ٦٠/٧]. قال: «في» للوعاء فكأن الضلالة جاء ظرفها له وهو فيه(٢). وأضاف أن بعض المغاربة زعم أن «في» تقع بمعنى «عند» في بعض المواضع(٣)، منها قوله تعالى: ﴿وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾ [الكهف: ٨٦/١٨].

وأشار الرازي إلى أن «في» تكون للظرفية الزمانية أيضاً، كقولك: خرجت في شهر رمضان. ثم عقد مقارنة بينها وبين الباء التي تنوب عنها(٤). وسوف نرى أن هذه الأخيرة ألصق أخواتها بها في مجمل الدلالات.

ولقد أجاز المفسرون أن ينوب عن «في» الظرفية عدد من الأدوات، وذلك انطلاقاً من إقرارهم العام بهذه النيابة، وجواز تقارض المعاني فيما بينها وتقاربها.

١- الباء: وتعد أكثر الأدوات نيابة عن «في» في أداء معاني الظرفية المختلفة، بل إن بعض المفسرين يجعلها نظيراً لـ «في». وذلك من خلال موازناتهم الكثيرة بينهما، وعدم النص على الأصل أحياناً، ولكن معظمهم يحملها عليها، ويغفل في أوقات تحديد المعنى الدقيق. فقد ذكر الفراء أن الباء بمنزلتها في نحو قوله تعالى: ﴿يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾ [الحديد: ١٢/٥٧]، وأن معنى: أدخلَكَ اللهُ بالجنة هو: في الجنة(٥). ووافقه الأخفش وآخرون(٦). وتبين أنها كانت في أمثلتهم مكانية حقيقية. وقد وردت مكانية

(١) المجمع ١١٣/٨.
(٢) البحر ٣٦٠/٣ و ٣٢٠/٤. وينظر: ٣٣/١ و ٤٢٨ و ٣٠٢/٣.
(٣) البحر ١٥٩/٦. وينظر: ١٨٢/٤.
(٤) الرازي ٢٠٣/٢٨-٢٠٤ و ١٣٢/٣. وينظر: ٣٤٠/١.
(٥) الفراء ٧٠/٢.
(٦) ينظر: الأخفش ٦٠٠ و ٦٧٩ والطبري ١٩/٢٩ والقرطبي ٣٤٥/٩ والتنوير ٤٥ والبحر ١٤/١ و٢٣٦ و ٧٥/٢ و ١٩/٣ و ٣١٧/٤.

مجازية أيضاً لدى الرازي وأبي حيان في نحو: ﴿وَوَصَّيْنا الإنْسانَ بِوالِدَيْهِ حُسْناً﴾ [العنكبوت: ٨/٢٩]. أي: في أمر والديه[١]. وجاءت للزمان كذلك عند الأخفش في قوله: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالإِبْكارِ﴾ [غافر: ٥٥/٤٠]. أي: في العشي والإبكار[٢].

وأكد الرازي أن استعمال الباء في الظرفية ليس أصيلاً، وأن معنى الإلصاق في أداء الزمانية والمكانية يلازمها، ويؤثّر في دلالتها، بل هو الذي يميزها من دلالة «في». «والمتمكن في مكان ملتصق به متصل، وكذلك الفعل بالنسبة إلى الزمان». فقولنا سار بالنهار يعني أنه ذهب ذهاباً متصلاً بالنهار. وقوله تعالى: ﴿وَبالأَسْحارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الذاريات: ١٨/٥١]. يفيد استغفاراً متصلاً بالأسحار، مقترناً بها مع أول جزء من أجزائها، ويدل على أنهم يستغفرون من غير أن يسبق منهم ذنب. وكذلك هو الأمر في الدلالة المكانية. فقولك: أقمت ببلد كذا لا يفيد أنك كنت محاطاً بالبلد، خلافاً لقولك: أقمت فيها. فهذا يدل على إحاطتها بك. فالباء الظرفية أعم من «في»، والإقامة بالبلد أعم من الإقامة فيها. لأن القائم فيها قائم بها، والقائم بها ليس قائماً فيها بالضرورة.

ويمضي الرازي في تبيين الفرق بين الحرفين، فيرى أن الباء لا تستعمل للزمان إذا كان مجرورها ظرفاً محدداً، خلافاً لـ «في»، فلا يقال مثلاً: خرجت بيوم الجمعة. أما إذا كان غير محدد فيجوز، كقولك: خرجت بيوم سعد أو بالليل أو بالنهار. قال: «إن كل فعل جار في زمان فهو متصل به. فالخروج يوم الجمعة متصل مقترن بذلك الزمان، ولم يستعمل خرجت بيوم الجمعة. نقول: الفارق بينهما الإطلاق والتقييد بدليل أنك إن قلت: خرجت بنهارنا وبليلة الجمعة لم يحسن. ولو قلت: خرجت بيوم سعد وخرج هو بيوم نحس حسن. فالنهار والليل، لما لم يكن فيهما خصوص وتقييد، جاز استعمال الباء فيهما. فإذا

---

(١) الرازي ٩٧/١ و ١٤٢/٧.

(٢) الأخفش ٦٧٩. وينظر: البحر ٣٣١/٢ و ٣٥٢.

قيّدتهما وخصّصتهما زال ذلك الجواز... والسر فيه أن مثل يوم الجمعة، وهذه الساعة، وتلك الليلة وجد فيها أمر غير الزمان وهو خصوصيات. وخصوصية الشيء في الحقيقة أمور كثيرة غير محصورة عند العاقل على وجه التفصيل، لكنها محصورة على الإجمال»[(١)].

٢- اللام: وحمل المفسرون اللام على معنى «في» الظرفية، فجعل من ذلك الفراء قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذا جَمَعْناهُمْ لِيَوْمٍ لا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٣/٢٥] أي: في يوم [(٢)]. ووافقه الطبري، وعلل استخدامها لهذا المعنى ها هنا بقوله: «لمخالفة معنى اللام في هذا الموضع معنى «في». وذلك أنه لو كان مكان اللام «في» لكان معنى الكلام: فكيف إذا جمعناهم في يوم القيامة ماذا يكون لهم من العذاب والعقاب؟ وليس ذلك المعنى في دخول اللام، ولكن معناه مع اللام: فكيف إذا جمعناهم لما يحدث في يوم لا ريب فيه، ولما يكون في ذلك اليوم من فصل الله القضاء بين خلقه؟ ماذا لهم حينئذ من العقاب وأليم العذاب؟ فمع اللام... نية فعل وخبر مطلوب، وقد ترك ذكره أخيراً بدلالة دخول اللام في اليوم عليه منه. وليس ذلك مع «في» فلذلك اختيرت اللام»[(٣)].

ونسب القرطبي هذا الوجه في الآية إلى الكسائي[(٤)]، ونقل عن عبد القاهر الجرجاني نحو ذلك في قوله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ٦٥/١]. أي في عدتهن[(٥)] . وجرى هو إليه في غير موضع، لاعتقاده بتقارب هذين الحرفين، كقوله تعالى: ﴿إِذا رَأَتْهُمْ مِنْ مَكانٍ بَعِيدٍ سَمِعُوا لَها تَغَيُّظاً﴾ [الفرقان: ٢٥/١٢]. أي: سمعوا فيها[(٦)] .

---

(١) الرازي ٢٨/٢٠٣-٢٠٤.
(٢) الفراء ١/٢٠٢-٢٠٣.
(٣) الطبري ٣/٢٢٠. وينظر: ٣/١٨٩ و ١٣/٣٣.
(٤) القرطبي ٤/٥١.
(٥) القرطبي ١٨/١٥٢-١٥٣.
(٦) القرطبي ١٣/٨. وينظر: ١٩/٥٠ و ٢٠/٥٦.

ولكن بعض المفسرين خالفوهم، فذكر القرطبي أن البصريين جعلوا اللام في الآية الأولى للتعليل، وقدروا بعدها مضافاً محذوفاً، أي: لحساب يوم لاريب فيه[١] . وقدر الزمخشري في الثانية حالاً محذوفة، أي: فطلقوهن مستقبلات لعدتهن[٢] . فخالفه أبو حيان واستبعد قوله، لأنه قدر عاملاً خاصاً، ولا يحذف العامل في الظرف والجار والمجرور إذا كان خاصاً، وجعل اللام للوقت[٣] . وأضاف أن هذا الوجه للكوفيين، وأن ابن قتيبة من المتقدمين وافقهم، ومن المتأخرين ابن مالك، وحمل عليه عدداً من النصوص القرآنية والشعرية[٤] ، منها قول مسكين الدارمي[٥] :

أُوْلَئِكَ قَوْمِي قَدْ مَضَوْا لِسَبِيلِهِمْ كَمَا قَدْ مَضَى مِنْ قَبْلُ عادٌ وَتُبَّعُ

وقد اتضح أن الغالب في حمل اللام على «في» هو جعلها ظرفية زمانية، ودخولها على أسماء فيها هذا المعنى، كاليوم والعدة وغيرها، وقلما حملت على المكانية، كما هو الأمر في آية السعير.

٣- مِنْ: وحملها القرطبي على معنى «في» المكانية، في نحو قوله تعالى: ﴿أَرُونِي ماذا خَلَقُوا مِنَ الأَرْضِ؟﴾ [فاطر: ٤٠/٣٥]. أي: في الأرض. وعلى الزمانية في قوله: ﴿إذا نُودِيَ لِلصَّلاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ...﴾ [الجمعة: ٩/٦٢]. والمعنى: في يوم الجمعة[٦]. ونقل أبو حيان مثل ذلك عن المفسرين، فقبله في مواضع، وآثر غيره في سواها. فهو رضيه في الآية الأخيرة[٧] ، وفضل أن تكون للتبعيض[٨] في قوله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقامِ إِبْراهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥/٢].

---

(١) القرطبي ٥١/٤.
(٢) الكشاف ٢٧١/١ و ٥٥٢/٤.
(٣) البحر ٢٨١/٨.
(٤) البحر ٣١٦/٦. وينظر: ١٨/١.
(٥) ديوانه ٥٠.
(٦) القرطبي ٩٠/٣ و ٩٧/١٨.
(٧) البحر ٣٩/١ و ٢٣٨/٥.
(٨) البحر ٣٨١/١.

ومنعه في: ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ﴾ [البقرة: ٢/٢٥]، لأن تقدير: تجري في تحتها، غير جار على مألوف المحققين من أهل العربية، وجعلها لابتداء الغاية المكانية[١] .

٤- عَنْ: وذكر أبو عبيدة أن «عن» جاءت بمعنى «في» في قول الشاعر:

فَعَنْ مَا سَاعةٍ وَفَدُوا إِلَيْهِ ... بِمَا أَعْدَمْنَهُمْ أَهْلاً وَمَالا

قال: «أي: ففي ساعة. أي بعد ساعة»[٢].

٥- مَعَ: ونقل القرطبي عن بعضهم أنه جعلها بمعنى «في» من قوله تعالى: ﴿وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنا رَبُّنا مَعَ الْقَوْمِ الصّالِحِينَ﴾ [المائدة: ٥/٨٤]. وذلك قياساً على جعل «في» بمعنى «مع» في كثير من النصوص[٣] .

٦- إلى: وجعلها أبو عبيدة بمعنى «في» من قوله: ﴿مَنْ أَنْصارِي إِلَى اللَّهِ؟﴾ [آل عمران: ٣/٥٢]. والتقدير: من أعواني في ذات الله[٤] ؟ ونسب الرازي هذا الوجه ها هنا إلى الحسن البصري[٥]، وجعل منه أيضاً قوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيامَةِ﴾ [النساء: ٤/٨٧]. أي: في يوم القيامة[٧]. وقد استبعده أبو حيان في الآيات القرآنية[٨]، وأقره في غيرها، ومثل له بقول النابغة الذبياني[٩]:

فَلا تَتْرُكَنّي بالوعيدِ، كَأَنَّنِي ... إلى النّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ القارُ، أَجرَبُ

أي: في الناس[١٠] . وواضح أنها في الآية الأولى والشعر تفيد المكانية المجازية، وفي الثانية الزمانية.

---

(١) البحر ١/١١٢.
(٢) المجاز ٢/١٣١.
(٣) القرطبي ٦/٢٥٩.
(٤) المجاز ١/٩٤.
(٥) الرازي ٨/٦٢.
(٧) الرازي ١٢/١٦٦.
(٨) البحر ٢/٣٩٣ و ٤/٨٢.
(٩) ديوانه: ٧٨ (تحقيق أبي الفضل إبراهيم). والقار: القطران.
(١٠) البحر ١/٦٨.

٧- عَلى: وذهب الفراء إلى أنها بمعنى ((في)) في عدد من الآيات، منها قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا ما تَتْلُو الشَّياطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمانَ﴾ [البقرة: ١٠٢/٢]. أي: في ملك سليمان. وتقول: ليس على صلة الرحم، وإن كانت قاطعة إثم. والمعنى: ليس فيها إثم[١]. ووافقه أبو عبيدة والطبري، لتقارب معنيي الحرفين وتقارضهما، وحملا عليه بعض الآيات الأخرى[٢]. ورفع الثاني هذا المذهب إلى ابن جريج، وجعل منه أيضاً قول أبي المثلم الهذلي[٣]:

مَتى ما تُنْكِرُوها تَعْرِفُوها عَلى أَقْطارِها عَلَقٌ نَفِيثُ

أي: في أقطارها[٤].

وذكر الرازي هذا المعنى في معرض وجوه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧/٦]، على تقدير أنهم يكونون في جوف النار والنار محيطة بهم. غير أنه آثر أن تكون على أصلها من الاستعلاء، لأن النار درجات وطبقات بعضها فوق بعض[٥]. وكذلك رأى في الآية الأولى، وجعل المراد: واتبعوا ما تتلو الشياطين افتراء على ملك سليمان[٦]. وذهب أبو حيان إلى أن سبب جعل ((على)) بمعنى ((في)) أن الفعل ((تلا)) يتعدى بـ ((على)) إذا كان متعلقها مما يتلى عليه، كقولنا: يتلى على زيد القرآن، وملك سليمان ليس شخصاً فيتلى عليه، وأشار إلى أن البصريين رفضوا هذا الحمل، وضمنوا ((تلا)) معنى ((تَقَوَّلَ))، فصار المعنى: ما تقوّل الشياطين على ملك سليمان[٧] . وكان

---

(١) الفراء ٦٣/١ و ٢٦١/٢. وينظر: ٣٢٤/١ و ٢٨٦/٢ و ٣٠٣ و ٣٩٥.
(٢) المجاز ١٢٨/١ و ٥٧/٢ و ١٩٥ والطبري ١٣١/١ و ٤٤٨ و ١٢٠/٧ و ١٧٤.
(٣) ديوان الهذليين ٢٢٤/٢. وأقطارها: نواحيها. والعلق: الدم. و ((ها)) تعود على كتيبة. أي: متى تشكوا فيها ترد عليكم في الدماء تنفثها نفثاً.
(٤) الطبري ٤٤٨/١ و ٢٠/٧.
(٥) الرازي ١٩١/١٢.
(٦) الرازي ٢٠٤/٣.
(٧) البحر ٣٢٦/١.

أشار القرطبي إلى رفض النحاس لهذا المعنى أيضاً، لإنكاره نيابة الحرف عن الحرف[١].

إن الفراء وأبا عبيدة والطبري يقرّون بهذا الوجه، ويرفضه النحاس والبصريون، بينما يترجح فيه الرازي والقرطبي وأبو حيان ويؤثرون عليه وجوهاً أخرى. وقد ذكره هذا الأخير في مطلع بحره، على أنه أحد الوجوه المزيدة على معاني «على»[٢].

ولقد أدى الحرف «في» معاني الظرفية المكانية، والظرفية المكانية المجازية، والظرفية الزمانية. وأدت عنه هذه المعاني أدوات أخرى، اختلف المفسرون في إقرار أغلبها. وصرح بعضهم بهذه المعاني، واستدل لها بما دخلت عليه من الأسماء، وأهمل آخرون النص على معاني بعضها، وتركوا ذلك لتقديراتهم في معنى التركيب كله. وقد أشرنا إلى طرف من هذا القبيل.

- ما المصدرية:

ذكر أبو حيان أن «ما» المصدرية الظرفية في نحو قولك: أصحبُكَ ما ذَرَّ للهِ شارقٌ، فيها معنى العموم في الزمان، ولذلك جزم بها بعض العرب[٣].

- إذا الفجائية:

عرضنا في موضع سابق لخلاف المفسرين في طبيعة هذه الأداة، وبيّنا أن أغلبهم جعلها ظرفية مكانية[٤]. لقد ذهب إلى ذلك الطبرسي في توجيه بعض الآيات والأشعار[٥]، منها قول أحدهم[٦]:

---

(١) القرطبي ٦/٣٥٩.

(٢) البحر ١/٢٦.

(٣) البحر ١/٩٠.

(٤) ينظر: ص ١٦٩-١٧٠ من هذا الكتاب.

(٥) المجمع ٥/١٦٣. وينظر: ٨/١٣٥.

(٦) اللهازم: جمع لِهزِمة، وهي طرف الحلقوم.وقوله عبد القفا واللهازم: كناية عن الخسة.

وكُنْتُ أرى زيداً كما قِيلَ سيّداً   إذا أنَّه عبدُ القَفا واللَّهازِمِ

وذهب الزمخشري إلى أنها ظرفية زمانية، فذكر في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ: بَلْ أَلْقُوا، فَإِذا حِبالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّها تَسْعَى﴾ [طه: ٦٦/٢٠]: «والتحقيق فيها أنها «إذا» الكائنة بمعنى الوقت(١)، والتقدير: ففاجأ موسى وقت تخييل سعي حبالهم وعصيهم».

وتابعه الرازي في القول بزمانيتها، وفسر معناها بالمقارنة مع «إذا» الظرفية الشرطية. وذلك في توجيه قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَإِذا هُمْ مِنَ الأَجْداثِ إِلَى رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ﴾ [يس: ٥١/٣٦]. قال: «ما التحقيق في «إذا» التي للمفاجأة؟ تقول: هي «إذا» التي للظرف. معناه: نفخ في الصور، فإذا نفخ فيه هم ينسلون. لكن الشيء قد يكون ظرفاً للشيء معلوماً كونه ظرفاً، فعند الكلام يعلم كونه ظرفاً، وعند المشاهدة لا يتجدد علم، كقول القائل: إذا طلعت الشمس أضاء الجو، وغير ذلك. فإذا رأى إضاءة الجو عند الطلوع لم يتجدد علم زائد. وأما إذا قلت: خرجت فإذا أسد بالباب، كان ذلك الوقت ظرف كون الأسد بالباب، لكنه لم يكن معلوماً، فإذا رآه علمه، فحصل العلم بكونه ظرفاً له مفاجأة عند الإحساس، فقيل إذا للمفاجأة»(٢).

ونسب القرطبي القول بالمكانية إلى المبرد وخالفه، فجعلها زمانية، لأن ظرف المكان لا يقع خبراً عن الجثة، وقدر لمثل: «خرجت فإذا زيد» مضافاً محذوفاً، كما يقدر لسائر ظروف الزمان، نحو: اليوم خمر وغداً أمر. أي وجود خمر ووقوع أمر(٣).

---

(١) الكشاف ٧٣/٣. وينظر: ٢٨٢/٢ و ١٣٥/٣ و ٤٧٢ و ٤٧٦ و ١٣٢/٤ و ٢٥٥.

(٢) الرازي ٨٨/٢٦. وينظر: ١٠٠/١٥ و ٢٢٢/٢٢. والأجداث: القبور.

(٣) القرطبي ٢٠١/١.

وذكر الرازي أن «إذا» الفجائية تفيد معنى الحال، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِذا أَذَقْنا النّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرّاءَ مَسَّتْهُمْ إِذا لَهُمْ مَكْرٌ﴾ [يونس: ٢١/١٠]. أي إنهم في الحال أقدموا على المكر وسارعوا إليه[١].

إن المبرد والطبرسي يجعلانها ظرفية مكانية، والزمخشري والرازي والقرطبي يجعلونها زمانية. وقد أخذ بالقولين النسفي[٢] وأبو حيان، ورفع الثاني مذهب الزمانية إلى الرياشي والزجاج، كما سبق أن أشرنا[٣]. فهم يجمعون على ظرفية هذا الوجه فيها، ويهملون مذهب الحرفية ويقرنونها دائماً بـ «إذا» الظرفية والمتضمنة معنى الشرط.

- ثُمَّ:

ذهب الطبري إلى أن «ثُمَّ» في قوله تعالى: ﴿أَثُمَّ إِذا ما وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ؟﴾ [يونس: ٥١/١٠] تفيد معنى هنالك. والتقدير: أهنالك إذا وقع عذاب الله بكم أيها المشركون آمنتم به[٤]؟ وخالفه أبو حيان، وبين أن ذلك تفسير للمعنى لا تفسير نحوي، لأن «ثُمَّ» لا تفيد ما يفيده الظرف «ثَمَّ»[٥].

- حَيْثُ:

وذكر الزمخشري أن «حَيثُ» تكون ظرفاً للمكان المبهم، كقوله تعالى: ﴿وَكُلا مِنْها رَغَداً حَيْثُ شِئْتُما﴾ [البقرة: ٣٥/٢]. أي: أيّ مكان من الجنة[٦]. وأضاف في موضع آخر أنها تكون للزمان أيضاً[٧]، وقد تشعر في هذا المعنى

(١) الرازي ٦٦/١٧.
(٢) ينظر: النسفي ١٣٤/٢ و٢٠١/٣.
(٣) ينظر: ص ١٦٩-١٧٠ من هذا الكتاب.
(٤) الطبري ١٢٢/١١.
(٥) البحر ١٦٧/٥.
(٦) الكشاف ١٢٧/١.
(٧) الكشاف ٣٥٩/١.

بالتعليل كالأداة «إذ»[1] . ونسب أبو حيان القول بزمانيتها إلى الأخفش، ومنعه ولم يستشهد لذلك، وأكد أنها لازمة للظرفية المكانية سواء أكانت شرطية أم غير شرطية[2] ، وجعل من الشرطية قوله تعالى: ﴿ وَحَيْثُمَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ٢/١٤٤].

ب – ظرف المصاحبة:

ويراد به الملازمة والصحبة، وتقوم بأدائه الأداة «مَع». وينوب عنها في إفادته لديهم عدد من حروف الجر، هي: الباء وفي وإلى وعلى. وقد نص معظمهم على طبيعة هذه النيابة وفوائدها، موضحين أن «مع» هي الأصل في ذلك.

فقد ذكر الزجاج أن «مع» تضم الشيء إلى الشيء[3] . وقال الزمخشري: «ومع يدل على معنى الصحبة واستحداثها. تقول: خرجت مع الأمير، تريد: مصاحباً له». وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ﴾ [يوسف: ١٢/٣٦]. أي: كان دخولهما السجن مصاحبين له[4] . وواضح أن المصاحبة ها هنا يراد بها الموضع. وسنحاول تتبع طبيعة المعنى في الأحرف النائبة.

١– الباء: وهي التي يعبر عنها بـ «باء» الحال والمصاحبة. وقد حمّلها معظمهم، ولاسيما المتأخرون معنى «مع» في كثير من النصوص، ولكنهم لم يفصحوا عن المعنى الدقيق للمصاحبة فيها مكتفين بشرح العبارة وبيان مرادها. وكان معظم ذلك وجهاً من وجوه التأويل المتعددة في الموضع الواحد[5] .

---

(١) الكشاف ٣٠٩/٤.

(٢) البحر ١٥٥/١ و٤٢٩ .

(٣) الزجاج ٤٢١/١ .

(٤) الكشاف ٤٦٨/٢ .

(٥) ينظر: الكشاف ٣٨/١ و٨٧/٢ و٣١٨ و٣٨٨/٤ والرازي ٤٠/٩-٤١ و٦٨/٢١ و٥٦/٢٢ و٦٩/٢٨ و٢٢٠ والبيضاوي ١ والنسفي ٨٧/٣ و٩٥ و٣٠٠ والبحر ١٤٣/١ و٤٦٥ و٢٦٤/٢ و٢٧٩ و٤٩١ و٨٣/٣ و٤٠٠/٧ .

فقد جعلها الزمخشري للصحبة في قوله تعالى: ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة: ٢٥/٩] قائلاً: والباء بمعنى ((مع)) أي: مع رحبها. وحقيقته ملتبسة برحبها، على أن الجار والمجرور في موضع الحال، كقولك: دخلت عليه بثياب السفر. أي: ملتبساً بها لم أحلها، تعني مع ثياب السفر[١].

وجرى إلى ذلك المفسرون بعده[٢] في عدد من النصوص، وفسّر الرازي المصاحبة فيها بالاقتران، فقال في توجيه قوله تعالى: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [ق: ٣٩/٥٠]: ((الباء للمصاحبة أي: مقترناً بحمد الله))[٣].

٢- في: وحملها عدد من المتأخرين منهم على معنى الصحبة نيابة عن ((مع))، فجعل من ذلك الرازي قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾ [الأعراف: ٣٨/٧]. والتقدير: مع أمم. وسمي هذه النيابة مجازاً[٤]. وفعل ذلك القرطبي في عدد من المواضع، ورفع هذا المذهب إلى ابن زيد والكلبي[٥] وقطرب، ومثل له بقولهم: كنت فيمن لقي الأمير، وبقول امرئ القيس[٦]:

وَهَلْ يَنْعَمَنْ مَنْ كَانَ آخِرُ عَهْدِهِ ثَلاثِينَ شَهْراً في ثَلاثَةِ أَحْوالِ؟

أي: مع من لقي الأمير، ومع ثلاثة أحوال[٧]. وذكر أبو حيان هذا المعنى لـ ((في)) في مواضع أخرى، ولكنه أبدى فيه عدم ارتياحه، وآثر إبقاء ((في)) على أصلها[٨].

---

(١) الكشاف ٢٦٠/٢.

(٢) ينظر: القرطبي ٦٧/١٠ و٣٣٩ والبحر ٢٠٣/٣ و١٤٣/٥.

(٣) الرازي ١٨٥/٢٨ .

(٤) الرازي ٧٣/١٤ .

(٥) هو محمد بن السائب بن بشر أبو النضر الكوفي النسابة المفسر. روى عن أبي صالح باذام وعامر الشعبي ، وروى عنه حماد بن سلمة وابن جريج وآخرون. توفي سنة ٤٦ للهجرة. تهذيب التهذيب: ١٧٩/٩-١٨٠ .

(٦) ديوانه: ٢٧ . والأحوال: جمع، مفرده: حول، وهو العام.

(٧) القرطبي ٢٥٩/٦ و ١٧٦/١٣ و ٣٥٥/١٥ و ١٩٦/١٦ و ٣٠٤/١٨.

(٨) البحر ٣٣/١ و ٢٩٥/٤ و ٤٩/٥ و ٤٩٤/٧.

٣- مِنْ: وجعل القرطبي «مِنْ» تؤدي معنى الصحبة، وتنوب عن «مع» في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ فِي الآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [النحل: ١٦/١٢٢]. أي: مع الصالحين، لأنه كان في الدنيا أيضاً مع الصالحين[١]. ووافقه الفيروزآبادي في عدد من النصوص، منها قوله تعالى: ﴿وَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ﴾ [الحجر: ١٥/٩٨]. والتقدير: مع الساجدين[٢].

٤- إلى: واختلف المفسرون في نيابة «إلى» عن «مع» بين الإجازة والمنع والإطلاق والتقييد، فذكر الفراء أن القدماء جعلوها بمعنى «مع» في قوله عز وجل: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ؟﴾ [آل عمران: ٣/٥٢]، فاستحسن ذلك منهم، ولكنه قيده، فقال: وإنما يجوز أن تجعل «إلى» في موضع «مع» إذا ضممت الشيء إلى الشيء، مما لم يكن معه، كقول العرب: إنّ الذَّودَ إلى الذود إبلٌ. أي: إذا ضممت الذود إلى الذود صارت إبلاً. فإذا كان الشيء مع الشيء لم تصلح مكان «مع» إلى . ألاترى أنك تقول: قَدِمَ فلان وَمَعَهُ مالٌ كثيرٌ، ولا تقول في هذا الموضع: قدم فلان وإليه مال كثير[٣] ؟

ووافقه في هذا المعنى الأخفش والطبري، ورفعه الثاني إلى السدي[٤]. ورأى الزجاج أن «إلى» قاربت في هذا الموضع معنى «مع» بأن صار اللفظ لو عبر عنه بـ «مع»، لأفاد مثل هذا المعنى، لا أن «إلى» صارت بمعنى «مع». ولو قلت: ذهب زيد إلى عمرو لم يجز ذهب زيد مع عمرو، لأن «إلى» غاية و «مع» تضم الشيء إلى الشيء. وذهب إلى أن معنى الآية هو: من يضيف نصرته إياي إلى نصرة الله؟ ثم اتهم من جعلها بمعنى «مع» بالضعف في علم العربية[٥].

---

(١) القرطبي ١٠/١٩٨.
(٢) التنوير ١٦٧. وينظر: ٨٦ و ١١٩ و ١٢٣.
(٣) الفراء ١/٢١٨.
(٤) الأخفش ٢٠٥-٢٠٦ والطبري ٣/٢٨٤.
(٥) الزجاج ١/٤٢١.

وذكر القرطبي أن بعض المفسرين حملوا على هذا الوجه قوله تعالى: ﴿وَإِذا خَلَوْا إِلَى شَياطِينِهِمْ، قالُوا﴾ [البقرة: ١٤/٢] و ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرافِقِ﴾ [المائدة: ٦/٥]. أي: خلوا مع شياطينهم، واغسلوا أيديكم مع المرافق. ولكنه ضعفه(١). وبيّن البيضاوي أن سبب التوجه إلى هذا المعنى في آية الغسل هو إجماع الناس على دخول المرفقين في المغسول(٢).

وقد ردّد أبو حيان معظم هذه الأقوال في نيابة «إلى» عن «مع»، ونسب هذا المذهب في آية الخلو إلى الشياطين، إلى النضر بن شميل، وأورد مما قيل فيه ذلك بيت النابغة الذبياني:(٣)

فَلا تَتْرُكَنّي بِالوَعِيدِ، كَأَنَّني   إلى النّاسِ مَطِليٌّ بِهِ القارُ، أَجْرَبُ

أي: مع الناس. ولكنه ضعف ذلك، وآثر تضمين «خلا» معنى فعل يتعدى بـ«إلى»، مثل: «انضوى» أو «استكان»، لأن تضمين الأفعال أولى من تضمين الحروف(٤).

٥- عَلى: وبيّن الفراء أن العرب تقول في كلامها: جاء الخير على وجهك، وهدينا الخير على لسانك. أي: مع وجهك ومع لسانك. وذكر أن المفسرين قبله جعلوا من ذلك قوله تعالى: ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَنْ جاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْكُمْ؟﴾ [الأعراف: ٦٣/٧]. والتقدير: مع رجل منكم(٥). وتابعه الزمخشري، فحمل عليه بعض النصوص، منها قول الشاعر:

إنّي، عَلى ما تَرَيْنَ مِنْ كِبَري،   أَعْلَمُ مِنْ حَيْثُ تُؤْكَلُ الكَتِفُ

(١) القرطبي ٢٠٦/١-٢٠٧ و ٨٦/٦.
(٢) البيضاوي ١٠٩.
(٣) تقدم في الصفحة ٤٤٩ من هذا الكتاب.
(٤) البحر ٦٨/١-٦٩ و٢٧٣ و٤٤١ و٤٣٥/٣.
(٥) الفراء ٣٨٣/١.

أي: مع ما ترين[١].

وذكر القرطبي[٢] وأبو حيان هذا الوجه في بعض المواضع الأخرى، ونسب الثاني القول به في أحدها إلى أبي بكر الأنباري، ولكنه لم يؤيده، وفضل أن تحمل على بابها من الاستعلاء. وذهب مع ابن قتيبة[٣] إلى تقدير مضاف محذوف لـ ((رجل)) في الآية السابقة. أي: على لسان رجل. وأشار إلى أن بعضهم ضمّن فعل ((جاء)) فيها معنى ((نزل))، على تقدير: أوعجبتم أن نزل ذكر من ربكم على رجل منكم[٤] ؟

إن أغلب المفسرين يرون في الصحبة التي تؤديها هذه الأدوات، بالنيابة عن ((مع))، معنى الصحبة الاقترانية، ويجعلون هذه الحروف ومجروراتها في موضع الحال. ولكنهم يبدون حذراً في قبول هذا المسلك، ويؤثرون عليه مذاهب التضمين والتقدير، وإبقاء الحرف على معناه الأصلي الذي وضع له.

جـ – ظرفيات متفرقة:

وثمة أدوات أخرى تدل على معان ظرفية مختلفة، من غير أن تكون خالصة لها أو مطردة في بابها، وهي: اللام وعَنْ ومِنْ وإلى ودُونَ وعَلى. وقد حمّلها المفسرون بعض الدلالات الظرفية الأساسية، التي تؤديها الأسماء المختصة، نحو ((بَعدَ)) و ((عِندَ)). ولكنهم لم يشيروا إلى ما وراءها من تحديدات مفصلة لاتجاهات الزمان والمكان الحقيقية والمجازية. اللهم إلا ما كان من طرف من عباراتهم وسياق نصوصهم، التي لامست هذا الغرض. وسوف نفصل الحديث عنها من خلال المعاني التي أفادتها.

(١) الكشاف ٢/٥٦١. وينظر: ١/٢١٨ و ٣/١٦١-١٦٢.
(٢) ينظر: القرطبي ٧/٢٣٥ و ١٩/٢٩٤.
(٣) ينظر هذا التوجيه: الرازي ١٤/٥٣.
(٤) البحر ٤/٣٢٢ و ٦/١٣٠. وينظر: ١/٢٦.

١- بَعْدَ: وأدّت هذا المعنى عندهم كل من: اللام و «عَنْ» و «دُونَ». فقد ذكر القرطبي أن بعضهم جعل اللام بمعنى «بَعْدَ»، في قراءة حمزة: (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثاقَ النَّبِيِّينَ لِما آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتابٍ وَحِكْمَةٍ) [آل عمران: ٨١/٣] وقول النابغة الذبياني[١]:

تَوَهَّمْتُ آياتٍ لَها، فَعَرَفْتُها لِسِتَّةِ أَعْوامٍ، وَذا العامُ سابِعُ

أي: بعد ما آتيتكم، وبعد ستة أعوام[٢].

وحمل الرازي على هذا المعنى بعض الآيات، وعلل مجيء اللام له بقوله: «ووجه استعمال اللام للوقت هو أن اللام المكسورة في الأسماء لتحقيق معنى الإضافة، لكن إضافة الفعل إلى سببه أحسن الإضافات، لأن الإضافة لتعريف المضاف بالمضاف إليه... لكن الفعل يعرف بسببه، فيقال: أتجرْ للربحِ واشترِ للأكل. وإذا علم أن اللام تستعمل للتعليل، فتقول: وقت الشيء يشبه سبب الشيء، لأن الوقت يأتي بالأمر الكائن فيه، والأمور متعلقة بأوقاتها، فيقال: خرج لعشر من كذا و ﴿أَقِمِ الصَّلاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨/١٧][٣]، لأن الوقت معرف كالسبب»[٤]. ونسب أبو حيان هذا الوجه في الآية إلى عبد القاهر الجرجاني، وجعل التقدير: بعد دلوك الشمس[٥].

وذهب الأخفش إلى أن «عن» أفادت معنى «بعد» أيضاً، في قوله تعالى: ﴿وَما كانَ اسْتِغْفارُ إِبْراهِيمَ لِأَبِيهِ إِلاّ عَنْ مَوْعِدَةٍ﴾ [التوبة: ١١٤/٩]. يريد: إلا من بعد موعدة[٦]. ووافقه الطبرسي من غير أن يقدر «مِنْ» معها، وحمل على ذلك مواضع أخرى[٧]. ورفع القرطبي هذا الوجه إلى الخليل وسيبويه ولم يبد موقفه، وذكر أنهما جعلا من ذلك عدداً من الآيات القرآنية وبعض الأشعار[٨].

---

(١) ديوانه ٤٣.
(٢) القرطبي ١٢٦/٤.
(٣) الدلوك: الزوال.
(٤) الرازي ٧١/٢٦.
(٥) البحر ٥١٢/٢. وينظر: ١٨/١.
(٦) المجمع ٨٢/٣٠.
(٧) المجمع ٨٢/٣٠.
(٨) القرطبي ٣٢٣/١٢.

وذكر القرطبي أن ((دون)) بمعنى ((بعد)) في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ﴾ [البقرة: ١٠٧/٢]. أي ما لكم بعد الله من ولي. وجعل من ذلك أيضاً قول أمية بن أبي الصلت(١) :

يا نَفْسُ، مالَكِ دُونَ اللهِ مِنْ واقِي، وَما علَى حَدَثانِ الدَّهْرِ مِنْ باقِي

يريد: مالك سوى الله وبعد الله من يقيك المكاره(٢) .

٢– عِنْدَ: وتؤدي معناها لديهم كل من: ((اللام)) و ((مِنْ)) و ((عَلَى)). فقد أقر معظمهم بدلالة اللام عليها في عدد من النصوص، حيث جعل الزمخشري منها قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ﴾ [الحشر: ٢/٥٩]. أي: أخرج الذين كفروا عند أول الحشر(٣) . ووافقه الرازي وغيره(٤) .

وجعل أبو عبيدة ((مِنْ)) بمعنى ((عِنْدَ))، في قوله تعالى: ﴿لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلا أَوْلادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً﴾ [آل عمران: ١٠/٣]. أي: لن تغني عند الله شيئاً(٥) . وخالفه المبرد، وجعلها على أصلها لابتداء الغاية وانتهائها. والتقدير: لن تغني عنهم غنى ابتداء وانتهاء(٦).

وحمل أبو عبيدة ((على))، على معنى ((عند)) أيضاً، في قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ﴾ [الشعراء: ١٤/٢٦]. أي: ولهم عندي ذنب(٧) . وذكر القرطبي هذا الوجه لبعضهم في مواضع أخرى(٨). ونسبه أبو حيان إلى أبي بكر الأنباري في توجيه:

---

(١) ديوانه ٤٢٧. وحدثان الدهر: نوائبه.

(٢) الطبري ٤٨٣/١.

(٣) الكشاف ٤٩٩/٤. وينظر: ١٢٠/٣ و ٣٨٠/٤ و ٧٥٢.

(٤) ينظر: الرازي ٢٠/٢٢ و ٧١/٢٦ و ٢٠٣/٢٨ و ٢٧٨/٢٩ و ٣٠/٣٠ والبحر ١٨/١ و ٢٤٢/٨ و ٢٨١.

(٥) المجاز ٧٨/١.

(٦) المجمع ٢٠/٣.

(٧) المجاز ٨٤/٢.

(٨) القرطبي ٩١/٥ و ١٢٩/١٥.

﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى النّارِ هُدَىً﴾ [طه: ٢٠/١٠]، ولكنه خالفه، وجعل الأداة على بابها من الاستعلاء[١] .

٣- تَحْتَ: ونقل القرطبي عن مجاهد أن ((إلى)) بمعنى ((تحت))، في قوله: ﴿وَاضْمُمْ يَدَكَ إِلَى جَنَاحِكَ﴾ [طه: ٢٠/٢٢]. ولم يبد موقفه من ذلك[٢].

لقد حمل المفسرون معاني عدد من الأدوات على معاني ((بعد)) و ((عند)) و((تحت))، ولكنهم اختلفوا في بعض ذلك، وذكروا قسماً منه في معرض استيفاء الوجوه التفسيرية للنصوص، وقلما قطعوا بها. وواضح أن الأدوات التي جاءت بمعنى ((بعد)) أفادت جميعاً الظرفية الزمانية، وكذلك اللام التي جاءت بمعنى ((عِندَ))، وقد صرح معظمهم بأنها للوقت. أما ((من)) و ((على)) فكانتا للظرفية المكانية المجازية، فيما دلت ((إلى)) في ((تحت)) على المكانية الحقيقية.

د – حدود الظرفية:

ونريد بها ما يتصل بمعاني الظرفية ويخصصها، وهو ما نجده في بعض معاني ((مَنْ)) و((إلى)) و((حَتّى))، من الدلالة على ابتداء الغاية وانتهائها. ذلك أن الغاية تعني عندهم عموماً المسافة المكانية أو الزمانية. يقول الزمخشري في توجيه قوله تعالى: ﴿وَمِنْ بَيْنِنا وَبَيْنِكَ حِجابٌ﴾ [فصلت: ٤١/٥]: ((فالمعنى أن حجاباً ابتدأ منا وابتدأ منك. فالمسافة المتوسطة لجهتنا وجهتك مستوعبة بالحجاب لا فراغ فيها))[٣] . وقال الرازي: ((وللوقت طرفان ابتداء وانتهاء. يقال: سرت من يوم الجمعة إلى يوم الخميس))[٤] . وقد عرض المفسرون لهاتين الدلالتين في النصوص، وأوضحوا أبعادها وصلاتها بالمعاني الأخرى، وحملوا على الأدوات الأساسية فيهما بعض الأحرف الأخرى.

---

(١) البحر ٦/٢٣٠.

(٢) القرطبي ١١/١٩١.

(٣) الكشاف ٤/١٨٥-١٨٦.

(٤) الرازي ٢٦/٧١.

١– ابتداء الغاية:

ويؤدي هذا المعنى أساساً الأداة «مِنْ»، وجعله المبرد والزجاج الأصل في معانيها[١]. وقد اختلفوا في طبيعة الغاية فيها بين مكانية وزمانية. أما المكانية فأجمعوا عليها، وذكر القرطبي أنها تقابل في هذا المعنى عند النحويين «منذ» في الزمان[٢]، وحملوا على هذا المعنى عدداً كبيراً من النصوص. نذكر منها توجيه الزمخشري والرازي لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنادُونَكَ مِنْ وَراءِ الْحُجُراتِ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْقِلُونَ﴾ [الحجرات: ٤/٤٩]، ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّماءِ مِنْ جِبالٍ فِيها مِنْ بَرَدٍ﴾ [النور: ٤٣/٢٤]. قال الأول: و«من» لابتداء الغاية، وأن المناداة نشأت من ذلك المكان[٣]. وقال الثاني: فـ«من» الأولى لابتداء الغاية، لأن ابتداء الإنزال من السماء[٤].

وتكون «من» لابتداء الغاية المكانية المجازية، بل إن هذا المعنى طاغ فيها، وحمل عليه المفسرون كثيراً من النصوص، إلا أنهم لم ينصوا على طبيعته. ونذكر منه أيضاً توجيهي الزمخشري والرازي لقوله تعالى: ﴿ما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ وَلا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٥/٢] و﴿أُولَئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِمّا كَسَبُوا﴾ [البقرة: ٢٠٢/٢]. فـ«مِنْ» الثانية في الآية الأولى، والتي في «مما كسبوا» لابتداء الغاية عندهما[٥].

---

(١) الرازي ١٠٠/١ والزجاج ٥٣٠/٢.
(٢) القرطبي ٢٦٠/٨ .
(٣) الكشاف ٣٥٧/٤ .
(٤) الرازي ١٥/٢٤. وينظر أيضاً: الكشاف ١٠٧/١–١٠٨ و٥٢٣/٢ و٥٥٩ و٧٢٠ و٢٤٦/٣ و٢٩٦ و٤٠٨ و٤٦٣/٤ والرازي ١٥/٢٤ والبحر ٨٥/١ و٢٢٨ و٢٢٥/٤ و٤٦٤/٦.
(٥) الكشاف ١٧٥/١ والرازي ١٩٠/٥. وينظر أيضاً: الكشاف ٤٩٤/١ و٢٤٢/٢ و٧٦/٣ و٤٧٨ و٥٧٣/٤ و٨٢٤ والمجمع ٤٠٣/١ والرازي ١٦٢/٩ و٣٣/٢٨ والقرطبي ٣٤١/٣ و١٩٥/٥ و١١٥/١٠ و٥٤/١٢ والنسفي ٢٠٤/٢ و٢٦٨/٣ و٤٩٧ والبحر ٤٣/١ و١٠٣ و١١٤/٣ و٣٤٣/٨.

أما الغاية الزمانية فمعنى ذكره الفراء في ((مِن))، التي دخلت على الفعل في قول العرب: مِنْ شُبَّ إلى دُبَّ، ومِنْ شُبٍّ إلى دُبٍّ. قال: ((يقول: قد كان صغيراً إلى أن دَبَّ))[١] . ووافقه الطبري في ذلك، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة: ١٠٨/٩]. والتقدير: ((مبدأ أول يوم، كما تقول العرب: لم يره من يوم كذا، بمعنى ((مبدؤه))[٢] . وأقر ذلك الزجاج في هذه الآية موضحاً أن الأصل في هذه المعنى أن يكون لـ((مُذْ)) و((مُنذُ))، وأن ((مِنْ)) جاز استعمالها في الزمان، لأنها الأصل في ابتداء الغاية[٣] . وأيد مذهبه بقول زهير بن أبي سلمى:[٤]

لِمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ؟ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ، وَمِنْ شَهْرِ

ومضى إلى ذلك آخرون[٥] ، منهم النسفي، الذي رأى أن ((مِنْ)) عامة في الزمان والمكان. ومَثَّلها في ابتداء الغاية الزمانية مَثَل ((مُذْ))[٦]، وجعل منه قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ﴾ [البقرة: ٢٧/٢].

على أن بعض المفسرين والنحاة منع أن تكون ((مِنْ)) للزمان، وأن تجر الأزمان بها، فلم يجز القول: ما رأيته من شهرٍ، ولا من سنة ولا من يوم. وأوجب في نحو ذلك تقدير مضاف قبلها، يناسب الكلام. وحمل آية تأسيس المسجد، وبيت زهير على معنى: من تأسيس أول يوم، ومن مر حجج، ومن مر شهر[٧] . ونسب أبو حيان هذا المذهب إلى البصريين[٨] .

---

(١) الفراء ٤٦٩/١.

(٢) الطبري ٢٦/١١.

(٣) الزجاج ٥٣٠/٢.

(٤) ديوانه ١١٠. والقنة: أعلى الجبل. والحجر: اسم موضع. وأقوين: أقفرن وخلون.

(٥) ينظر: الكشاف ٦٧٠/١ و٦١٧/٣ والرازي ٥/١٠ والبحر ٧٥/٤.

(٦) النسفي ٣٧/١.

(٧) الزجاج ٥٣٠/٢ والقرطبي ٢٦٠/٨-٢٦١.

(٨) البحر ١٩٩/٣.

وأشرك المفسرون في الدلالة على ابتداء الغاية بعض وجوه حروف الجر الأخرى، وهي: اللام و((عن)) و((في)) و((على)). ولكنهم لم يحددوا المعنى الدقيق لها. فقد جعل الطبرسي اللام بمعناها، في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [البقرة: ٢٣٧/٢]. أي: أقرب من التقوى[1]. وحمل أبو عبيدة ((عن)) عليها في قوله تعالى: ﴿يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبادِهِ﴾ [التوبة: ١٠٤/٩]، وجعله مثل: أخذته منك وأخذته عنك[2]. وذكر أبو حيان أن بعضهم لم يجعلها بمعناها، بل قريبة منها، لأن ((عن)) فيها معنى البعد، وتفيد في هذه الآية أن التائب يجب أن يعتقد في نفسه أنه بعيد عن قبول الله توبته بسبب ذلك الذنب، فيحصل له انكسار. ولكن أبا حيان آثر أن تكون على بابها من المجاوزة[3].

وذهب الطبري إلى أن ((في)) تؤدي معناها، في قوله تعالى: ﴿وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾ [التوبة: ١٢٣/٩]. أي: شدة منكم عليهم[4]. وجعل الفراء ((على)) بمعناها أيضاً في قوله: ﴿اكْتالُوا عَلَى النّاسِ﴾ [المطففين: ٢/٨٣]، لأن ((على)) و((من)) تتناوبان مع ((اكتال)). قال: ((يريد: اكتالوا من الناس... فإذا قال: اكتلت عليك فكأنه قال: أخذت ما عليك. وإذا قال: اكتلت منك فهو كقولك: استوفيت منك))[5]. ووافقه الطبرسي والقرطبي[6]، واختار أبو حيان تضمين الفعل[7]، وواضح أن الغالب في هذه الحروف وقوعها للغاية المكانية المجازية.

٢– انتهاء الغاية:

ويؤدي هذا المعنى الأداتان ((إلى)) و((حتى))، ويحمل عليهما أيضاً بعض الحروف الأخرى، بل إن ((حتى)) محمولة في ذلك عند أغلبهم على ((إلى)). وقد

---

(١) المجمع ٢٥٩/٢.

(٢) المجاز ٢٦٨/١.

(٣) البحر ٤٥٦/٤ و٩٦/٥.

(٤) الطبري ٧٢/١١.

(٥) الفراء ٢٤٦/٣.

(٦) المجمع ٦٠/٢٩ والقرطبي ٦/٩.

(٧) البحر ٣٩٦/٦.

اختلفوا في ملابسات هذا المعنى وحدوده، وصلته بالتركيب. وناقشوا من خلاله بعض المسائل الشرعية، وأوضحوا أن هذه الغاية زمانية ومكانية ومجازية.

١- إلى: فقد ذكر الطبري أن «إلى» تفيد انتهاء الغاية الزمانية، في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧/٢]، وانتهاء الغاية المكانية في قوله: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦/٥]. وبيّن أن ما بعدها في الآية الأولى لا يدخل في حكم ما قبلها، لأن الله تعالى حدّ الصوم بأن جعل آخر وقته إقبال الليل، وأن ما بعدها في الثانية يمكن أن يدخل وألا يدخل، لأن الغاية في «إلى» تحتمل في كلام العرب دخولها في الحد وخروجها منه. ولذلك لا يجوز لأحد القضاء بدخول المرافق في الغسل إلا إذا لم يجز غير الدخول. ولا حكم بيناً فيما يجب غسله[١].

وأوضح الزمخشري أن معنى الغاية في هذه الأداة مطلق غير مقيد، وأن دخول ما بعدها في الحكم أو خروجه أمر يدور مع الدليل. وقد جعل مما فيه دليل على الخروج قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠/٢]، لأن الإعسار علة الإنظار، وبوجود الميسرة تزول العلة. ولو دخلت الميسرة لكان فيه منظراً في كلتا الحالتين معسراً وموسراً. ومما فيه دليل على الدخول قولك: حفظت القرآن من أوله إلى آخره، لأن الكلام مسوق لحفظ القرآن كله. وأشار الرجل إلى أن العلماء أخذوا في آية غسل المرفقين الاحتياط، فحكموا بدخولهما في الغسل، وأن بعضهم أخذ بالمتيقن فلم يدخلهما[٢].

ونسب الرازي القول بجواز الدخول والخروج فيها إلى ثعلب[٣]، فيما رفعه القرطبي إلى سيبويه[٤]. وكان ذكر الفراء ذلك في معرض مقارنته لها بالأداة

(١) الطبري ١٧٧/٢ و١٢٤/٦.
(٢) الكشاف ٦١٠/١ و٣٥٩/٤.
(٣) الرزاي ١١١/٥-١١٢.
(٤) القرطبي ٨٦/٦.

«حتى»، ولكن كلامه يشعر بأن الغالب فيها هو عدم الدخول[١]. وقد كرر معظمهم هذه الأقوال والاستدلالات، وحملوا بعض النصوص على معنى انتهاء الغاية، من غير أن يحددوا طبيعتها في معظم المواضع[٢].

٢- حَتّى: وتفيد هذا المعنى في كل استخداماتها: الجارة والعاطفة والابتدائية، ويغلب عليها معنى الغاية الزمانية. قال أبو حيان: «حتى» حرف معناه الكثير فيه الغاية[٣]. وهي محمولة في ذلك لدى جمهورهم على «إلى» كما أشرنا، بل إن الفراء يجعلها لهذا اللقاء والاشتراك حرف جر مثلها[٤].

فهي تقع عند الأخير لانتهاء الغاية الزمانية، في نحو قولهم: هُو يَصومُ النَّهارَ حَتّى الليلِ، ولانتهاء الغاية المكانية في نحو: أكلتُ السمكةَ حتى رأسِها، وللمكانية المجازية في نحو: ضُرِبَ القَومُ حَتّى كَبيرِهم[٥]. وجعل الأخفش من الزمانية قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢/٢١٤]. قال: أي: حتى أن يقول الرسول، لأن «حتى» في معنى «إلى»[٦].

وأوضح الفراء أن الغالب في الاسم بعدها أن يكون غير داخل في حكم ما قبلها، وأنه يجوز دخوله، إذا كان بعضه أو واحداً منه، كما هو الأمر في المثال الثالث السابق[٧]. وخالفه الزمخشري فمنع دخول ما بعدها في الحكم مطلقاً، وجعل «حتى» مختصة بالغاية المضروبة، ولم يجز نحو: أكلت السمكة حتى نصفِها أو صدرِها. وقال في توجيه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْراً لَهُمْ﴾ [الحجرات: ٤٩/٥]: «أفادت حتى بوضعها أن خروج

---

(١) الفراء ١/١٣٧.
(٢) ينظر: الفراء ١/٤٥٢ والرازي ٦/١٦٢ و ٢٠/١٤٦-١٤٧ والقرطبي ٢/٣٢٧ والبيضاوي ١٠٩ والبحر ٣/٣١٢.
(٣) البحر ١/٢٠٤.
(٤) ينظر: ص ٣٥٩ من هذا الكتاب.
(٥) الفراء ١/١٣٦-١٣٧.
(٦) الأخفش ٣٠١.
(٧) الفراء ١/١٣٧.

رسول اللهﷺ غاية قد ضربت لصبرهم، فما كان لهم أن يقطعوا أمراً دون الانتهاء إليه))[(١)] .

وقد حمل المفسرون على هذا المعنى في ((حتى)) الجارة عدداً من الآيات، وكرروا عرض هذه الخلافات، بيد أن أبا حيان فرّق بين الغاية المعنوية والغاية اللفظية، في قوله تعالى: ﴿وَلا تَقْرَبُوا مالَ الْيَتِيمِ إِلاّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾ [الأنعام: ١٥٢/٦]. فقال: ((هذه غاية من حيث المعنى، لا من حيث هذا التركيب اللفظي. معناه: احفظوا على اليتيم ماله إلى بلوغ أشده، فادفعوه إليه))[(٢)] .

وتؤدي العاطفة هذا المعنى أيضاً، ومثّل لها الفراء بقولهم: ضُرِبَ القَومُ حَتّى كَبيرُهم. واشترط لها دخول المعطوف في حكم المعطوف عليه، وكونه بعضه أو واحداً منه[(٣)]. وذكر الرازي أنه يجوز أن يكون المعطوف أعلى من المعطوف عليه، نحو قولك: أكرمني الناس حتى الملكُ، وأدنى منه كقولك: جاء الحجاج حتى المشاةُ[(٤)] .

كما تفيده ((حتى)) الابتدائية. أي التي تأتي بعدها الجمل. وقد جرى إلى ذلك الزمخشري في تحليل عدد من النصوص، منها قول جرير[(٥)]:

فما زَالَتِ القَتْلى تَمُجُّ دِماءَها   بِدِجْلَةَ، حَتّى ماءُ دِجلةَ أَشْكَلُ

وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يَنالُهُمْ نَصِيبُهُمْ مِنَ الْكِتابِ، حَتَّى إِذا جاءَتْهُمْ رُسُلُنا يَتَوَفَّوْنَهُمْ، قالُوا﴾ [الأعراف: ٣٧/٧]. قال: ((حتى غاية لنيلهم نصيبهم واستيفائهم

(١) الكشاف ٣٥٩/٤.
(٢) البحر ٢٥٢/٤.
(٣) الفراء ١٣٧/١.
(٤) الرازي ٥٨/٢٨.
(٥) شرح ديوانه ٤٥٧. والأشكل: البياض تخالطه حمرة.

له. أي: إلى وقت وفاتهم. وهي حتى التي يبتدأ بعدها الكلام، والكلام هـا هنـا الجملة الشرطية»[١] .

وذهب القرطبي وابن عطيـة إلى أن «حتـى» الابتدائيـة لا تفيـد هـذا المعنـى، وأنهـا لمجـرد ابتـداء الخبر[٢]، فخالفهمـا أبـو حيـان، وأكـد أن معنـى الغايـة لا يفارقها، وأن معنى قول جرير هو: مجت الدماء إلى تغيير ماء دجلة[٣].

وحمل المفسرون علـى معنـى انتهـاء الغايـة في «إلى» و «حتـى» دلالـة بعـض الأدوات الأخرى، فرأوا أن الباء والفاء واللام و «أَوْ» و «في» و «مِنْ» و«على» تنوب عن «إلى»، و «أَنْ» تنوب عـن حتـى. وذلـك علـى مستويات مختلفـة في الاستعمال بين الكثرة والندرة.

أما النيابة عن «حتى»، فوجدها القرطبي عند النحويين في قوله تعالى: ﴿فَمـا لَبِثَ أَنْ جاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾ [هود: ١١/٦٩]. أي: فمـا لبـث حتـى جـاء. قـال[٤] : «قاله كبراء النحويين. حكاه ابن العربي»[٥].

وأما النيابة عن «إلى»، فذهب الأخفـش إلى أن البـاء بمعناهـا في قولـه تعـالى: ﴿وَقَـدْ أَحْسَـنَ بـي إِذْ أَخْرَجَنِـي مِـنَ السِّـجْنِ﴾ [يوسف: ١٢/١٠٠]. أي: أحسـن إليَّ[٦]. ووافقه القرطبي في بعض الآيات والأبيات، نذكر منها قول كثير عزة[٧] :

أَسِيئِي بِنـا، أَوْ أَحْسِنِي، لا مَلُومـةٌ   لَدَيْنـا، وَلا مَقْلِيّـةٌ إنْ تَقَلَّـتِ

أي: أسيئي إلينا أو أحسني[٨] .

---

(١) الكشاف ١/٣٧٤ و ٢/١٠٢. وينظر: ٢/١٤ و ٣٩٤ و ٣/٣٧-٣٨ و ١٩٣.
(٢) القرطبي ٧/٢٠٣.
(٣) البحر ٤/٢٩٤. وينظر: ٤/٩٩ و ٦/٤٢١.
(٤) القرطبي ٩/٦٣. وحنيذ: مشويّ.
(٥) هو محمد بن عبد الله بن محمد المعافري الإشبيلي المالكي، قاض ونحوي وحافظ للحديث. تـوفي سنة ٥٤٣ هـ. وفيات الأعيان ٣/٤٢٣-٤٢٤.
(٦) الأخفش ٣١٦.
(٧) ديوانه ١٠١. والقلى: البغض.
(٨) القرطبي ١٧/١٧٠. وينظر: البحر ١/٢٨٤.

وذهب الفراء إلى أن الفاء تكون بمعنى ((إلى)) أيضاً، في أحد أوجه قوله تعالى: ﴿إنَّ اللَّهَ لا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً ما بَعُوضَةً فَما فَوْقَها﴾ [البقرة: ٢/٢٦]، وفي قول العرب: مُطِرنا ما زبالةَ فالثعلبية، وهي أحسن الناس ما قرناً فقدماً. وذلك على تقدير حذف الظرف ((بين)). أي: ما بين بعوضة إلى ما فوقها، ومطرنا ما بين زبالة إلى الثعلبية، وهي أحسن الناس ما بين قرنها إلى قدمها. واستدل لذلك بما سمعه الكسائي من بعض الأعراب، من قوله في رؤية الهلال: الحَمدُ للهِ ما إهلالك إلى سرارك. يريد: ما بين إهلالك إلى سرارك[1]. وردّ ذلك أبو حيان موضحاً أنه مذهب للكوفيين، لا يقره البصريون[2].

ورأى عدد منهم أن اللام تفيد هذه الدلالة كذلك، وجعل منه الفراء قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدانا لِهَذا﴾ [الأعراف: ٧/٤٣]. أي: هدانا إلى هذا[3]. وحمل عليه الطبري قول العجاج[4]:

أَوْحى لَها القَرارَ، فاسْتَقَرَّتِ، وَشَدَّها بِالرّاسِياتِ الثُّبَّتِ

على معنى: أوحى إليها[5]. وإليه جرى الرازي في قوله تعالى: ﴿إنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لأَنْفُسِكُمْ، وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَها﴾ [الإسراء: ١٧/٧] موضحاً أن سبب هذه النيابة هو التقابل بين لامي ((لأنفسكم)) و ((لها))، والمعنى: فإليها[6].

ولقد جعل المفسرون اللام بمعنى ((إلى))، إضافة إلى ما ذكرناه، مع الأفعال المتعدية بها: جَرَى وساقَ وأرسَلَ وأوحَى وقدَّمَ ونادَى واستجَابَ، وفي بعض المواضع المتفرقة[7]، وشرحوا بعض دلالاتها في النصوص، ولكنهم لم يوضحوا

(١) الفراء ١/٢٢-٢٣.
(٢) البحر ١/١٢٢-١٢٣.
(٣) الفراء ٢/٢١٧.
(٤) ديوانه ٤٠٨-٤٠٩. وهو ملفق من بيتين. والرأسيات: جمع رأسية، وهي الجبال الثابتة.
(٥) الطبري ٤/٢١٣.
(٦) الرازي ٢٠/١٥٨. وينظر: البيضاوي ٤٨٥.
(٧) ينظر في ذلك على الترتيب: الرازي ٢٦/٧١ و ١٤/١٤٢ و ٢٠/١٥٨ والكشاف ٣/٥٨٣ والأخفش ٥٨٩ والطبري ١٢/١٥٣ و ٤/٢١٣ والقرطبي٧/٣٨٩ والطبري ٣٠/٣٠٥ والمجمع ١٢/٦٨ والبحر ١٢/٦٨.

في ذلك نوع الغاية التي انصرف إليها معنى اللام. وهي أفادت في معظمها انتهاء الغاية المكانية المجازية. وقلما كانت للمكانية الحقيقية، كما هو الأمر لدى الرازي في تفسير: ﴿سُقْناهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ﴾ [الأعراف: ٥٧/٧]. أي: إلى بلد ميت. أو للزمانية، كقوله: ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ [الطور: ٤٨/٥٢]. والمعنى: اصبر إلى أن يحكم الله، جل وعز[١].

وذكر غير واحد منهم أن «أو» قد تتضمن معنى انتهاء الغاية، إذا انتصب المضارع بعدها. وحملها بعضهم على لفظ «حتى»، وبعضهم على «إلى»، إذ أجاز الفراء أن تكون بمعنى «حتى» وبمنزلتها في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ ما أُوتِيتُمْ أَوْ يُحاجُّوكُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣/٣]. أي: حتى يحاجوكم. وتقول في الكلام: تعلق به أبداً أو يعطيك حقك. بمعنى: حتى يعطيك حقك. وقال الأحوص:

لا أَسْتَطِيعُ نُزُوعاً عَنْ مَوَدَّتِها   أَوْ يَصْنَعَ الحُبُّ بِي غَيْرَ الَّذِي صَنَعا

أي: حتى يصنع الحب، أو إلى أن يصنع الحب[٢]. وتابعه في هذا الوجه آخرون[٣].

وجعل الفراء «في» بمعنى «إلى»، في قوله تعالى: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنا مِنَ الأَرْضِ يَنْبُوعاً ، أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ الأَنْهارَ خِلالَها تَفْجِيراً ، أَوْ تُسْقِطَ السَّماءَ كَما زَعَمْتَ عَلَيْنا كِسَفاً أَوْ تَأْتِيَ بِاللَّهِ وَالْمَلائِكَةِ قَبِيلاً ، أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِنْ زُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَى فِي السَّماءِ﴾ [الإسراء: ١٧/٩٠-٩٣]. أي: إلى السماء. وقال: «غير أن جوازه أنهم قالوا: أو تضع سلماً، فترقى عليه إلى السماء، فذهبت «في» إلى السلم»[٤].

---

(١) الرازي ٢٨/٢٧٤.

(٢) الفراء ١/٢٢٣ و٢٣٤ و٣٨٠ و٢/٧٠-٧١ و٣/٦٦.

(٣) ينظر: الطبري ٤/٨٦ و١٣/١٩١ والكشاف ١/٢٨٤ و٢/١٠٩ والقرطبي ٤/١١ و١٩٩ والبحر ١/٧٤.

(٤) الفراء ٢/١٣١. وينظر: الطبري ١٥/١٦٣.

وأجاز القرطبي أن تكون ((من)) بمعنى ((إلى))، في قوله تعالى: ﴿وَاخْفِضْ لَهُما جَناحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾ [الإسراء: ٢٤/١٧]. أي: إلى الرحمة[١]. ونقل عن الحسن البصري أن ((على)) بمعناها أيضاً في: ﴿قالَ: هَذا صِراطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ﴾ [الحجر: ٤١/١٥]، بمعنى: صراط إِلَيَّ مستقيم[٢].

٣- ابتداء الغاية وانتهاؤها:

وجمع بعض المفسرين بين المعنيين في ((من))، فرأى أنها قد تفيد ابتداء الغاية وانتهاءها في وقت واحد. فقد نقل الطبرسي عن أحدهم أن أصل ((من)) الزائدة التي لاستغراق الجنس، في نحو قوله تعالى: ﴿وَما وَجَدْنا لأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ﴾ [الأعراف: ١٠٢/٧]، هو ابتداء الغاية، ودخلت على ابتداء الجنس إلى انتهائه[٣]. وذكر أبو حيان أن البصريين أثبتوا لـ((مِنْ)) هذا الجمع بين المعنيين في فعل واحد، وأن الشيء الواحد يكون محلاً لهما، وجعلوا منه قولهم: أخذت الدرهم من زيد. فـ((زيد)) محل لابتداء الأخذ منه وانتهائه معاً[٤].

لقد عالج المفسرون في مجموعة من الأدوات معاني الظرفية المختلفة، وأوضحوا معظم جوانبها من مكانية وزمانية ومجازية وصحبة، وأظهروا اتجاهاتها في الزمن الماضي والحاضر والمستقبل، وقاسوا بعض أطرافها في الابتداء والانتهاء، وكشفوا بعض حقائق المكانية. وجعلوا كل ذلك في خدمة النصوص، إلا أنهم لم يفصلوا القول في عدد من مواضعها، ولاسيما في الحمل على أداة أخرى، مما جعلنا نكمل بعضها ونستدركه في ضوء رؤيتهم للنصوص المماثلة.

* * *

---

(١) القرطبي ٢٤٤/١٠.
(٢) القرطبي ٢٨/١٠.
(٣) المجمع ١٢٩/٨.
(٤) البحر ١٠٨/٨.

٢– الاستثناء:

ويعتبر واحداً من الأساليب النحوية، التي تخصص الكلام وتدقق التعبير، فتخرج ما يعتقد أنه داخل في الحكم. وقد سبق أن عرضنا لخصائصه من خلال الأدوات التي تؤديه، وهي: «إلاّ» و«حاشا» و«غير». ونعرض ها هنا لطبيعة معناه، وما تؤديه هذه الأدوات من دلالات وظلال، إضافة إلى ما يحمل عليها من غيرها. وذلك من خلال وقفاتهم النافعة ومقارناتهم الوافية لها ببعض معاني الأدوات المنتسبة إلى أبواب نحوية أخرى قريبة منها.

والاستثناء، كما بينا فيما مضى، نوعان: متصل ومنقطع. أما المتصل فهو: كما ذكر الفراء، أن يخرج الاسم الذي بعد «إلاّ» من معنى الأسماء التي قبلها[١]. وهو عادة إخراج قليل من كثير، كما يوضح أبو عبيدة[٢] في قوله تعالى: ﴿فَسَجَدُوا إِلاَّ إِبْلِيسَ﴾ [البقرة: ٢/٣٤]. وأما المنقطع فهو الخارج من أول الكلام، والمقدر معناه عُموماً بـ«لَكِنْ»، وفيه جرى معظم الخلاف والتقدير والتأويل.

– إلاّ:

حمل المفسرون على «إلا» المنقطعة والمتصلة عدداً من النصوص، وذهبوا في تقدير معناها مذاهب متعددة، فجعل أكثرهم المنقطعة بمعنى «لَكِنْ» و«بَلْ»، وجعل بعضهم المتصلة بمعنى الواو العاطفة وبمعنى «ولا»، وحملها آخرون على معنى «سوى» و«غير»، وضمّنها بعضهم معنى «بَعدَ». وكان لهم في ذلك خلاف ظاهر ونقاش كبير.

فقد رأى جمهورهم[٣] أن المنقطعة معناها «لَكِنْ»، بل ربطوا هذا المعنى بها. ولعل أول القائلين به ابن عباس، كما ينقل النسفي، في توجيه قوله تعالى: ﴿وَمَا

---

(١) الفراء ٢/٢٨٧.

(٢) المجاز ١/٣٨.

(٣) ينظر: الأخفش ٣٧٣ والطبري ١٢/٤٦ والكشاف ٢/٣٩٧ و٤٣٧ والرازي ٦/١٠٠ و٨/١٨٣ والقرطبي ٣/١٩٢ و٥/٣١٢ و١٦/١٢٢ و١٩/٢٦.

أَمْوالُكُمْ وَلا أَوْلادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنا زُلْفَى، إلاّ مَنْ آمَنَ﴾ [سبأ: ٣٤/٣٧]. أي: لكن من آمن[١]. وجعل ذلك الأخفش مذهباً مطرداً في تمييز «إلاّ» المنقطعة من المتصلة. قال: «إلاّ» تجيء في معنى «لكن». وإذا عرفت أنها في معنى «لكن»، فينبغي أن تعرف خروجها من أوله[٢].

على أنّ الفراء بيّن أن هذا الحمل على «لَكِنْ» لا يعني أنها بمنزلتها النحوية، وإنما هو تفسير للمعنى وحسب[٣]. وحملها الرازي في بعض المواضع على معنى «بَلْ»، ثم فسرها بـ«لكن» في قوله تعالى: ﴿لا تَأْكُلُوا أَمْوالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْباطِلِ إلاّ أَنْ تَكُونَ تِجارَةً عَنْ تَراضٍ﴾ [النساء: ٤/٢٩]. قال: فكأن «إلاّ» هاهنا بمعنى «بل». والمعنى: لكن يحل أكله بالتجارة عن تراض[٤].

وذهب أبو عبيدة إلى أنها تفيد معنى الغاية، في قوله: ﴿لا يَزالُ بُنْيانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إلاّ أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [التوبة: ٩/١١٠]. أي: إلى أن تقطع[٥]. ووافقه الطبرسي، ولكنه مزجَ بين الغاية والاستثناء موضحاً أن معنى «إلاّ» ها هنا «حَتّى»، لأنه استثناء من الزمان المستقبل، والاستثناء منه منته إليه، فاجتمعت مع «حتى» في هذا الموضع على هذا المعنى[٦].

ورأى أبو عبيدة أنها قد تكون استثنائية عاطفة، بمعنى الواو في قول الأعشى[٧]:

مَنْ مُبْلِغٌ كِسْرى إذا ما جِئْتَهُ ... عَنِّي قَوافِيَ غارِماتٍ شُرَّدا

إلاّ كَخارِجَةَ الْمُكَلِّفِ نَفْسَهُ، ... وَابْنَي قَبِيصَةَ أَنْ أَغِيبَ وَيَشْهَدا؟

(١) النسفي ٤/٢٠٥.
(٢) الأخفش ٢٩٤-٢٩٥.
(٣) الفراء ٣/٢٥٩.
(٤) الرازي ١٠/٧٠.
(٥) المجاز ١/٢٧٠.
(٦) المجمع ١٠/١٤٢.
(٧) ديوانه ٢٢٩-٢٣١ . والشرد: أي تأتي في كل مكان لشهرتها. وخارجة: اسم رجل.

أي: من مبلغ كسرى وخارجة؟ وبمعنى ((ولا)) في قوله تعالى: ﴿وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلاّ يَكُونَ لِلنّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إلاّ الّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢/١٥٠]. والتقدير: لئلا يكون للناس عليكم حجة، ولا الذين ظلموا منهم[١].

وخطّأه الفراء في توجيه هذه الآية، ولكنه أجاز أن تكون ((إلاّ)) بمعنى الواو، إذا كانت بمعنى ((سوى)). وذلك إذا كان الاستثناء فيها على معنى الزيادة لا الإخراج. ((وقد أراه جائزاً أن تقول: عليكَ ألفٌ سوى ألفٍ آخَرَ. فإن وضعتَ إلاّ في هذا الموضع صلحت، وكانت إلاّ في تأويل ما قالوا)). وأضاف أن ((إلاّ)) تكون بمعنى الواو مباشرة، إلا إذا تكررت وعطفتها على استثناء قبلها. تقول: ((لي على فلان ألفٌ إلا عشرةً إلاّ مئةً. تريد بـ إلاّ الثانية أن ترجع عن الألف، كأنك أغفلت المئة، فاستدركتها فقلت: اللَّهُمَّ إلاّ مئة)). وجعل من ذلك قول الفرزدق[٢]:

مـا بِالَمدِينـةِ دارٌ غَـيْرُ واحِـدةٍ   دارُ الخَلِيفـةِ إلاّ دارُ مَرْوانـا

وأراد: ما بالمدينة دار إلا دار الخليفة ودار مروان[٣].

وخالف الأخفش أبا عبيدة في الآية أيضاً، وجعل الاستثناء فيها منقطعاً، ولكنه وافقه في الشعر، وأورد في ذلك بيتاً آخر[٤]. كما رفضه الطبري مبيناً أنه لو كانت ((إلا)) بمعنى ((ولا)) لكان النفي الأول عن جميع الناس أن يكون لهم حجة على رسول الله ﷺ وأصحابه في تحولهم نحو الكعبة بوجوههم، وأن هذا التوجيه خارج عن كلام العرب وليس له نظير عندهم. وقد ردّد قول الفراء، واستدل لموقع ((إلا)) العاطفة بأن الواو قد ترد مع المكررة، فيقال: سار القوم إلا

(١) المجاز ١/٦٠-٦١ و٢٨٢-٢٨٤.
(٢) ليس في ديوانه. وهو في الكتاب ٢/٣٤٠.
(٣) الفراء ١/٨٩-٩٠ و٢/٢٨ و٢٨٧ و٣/٤٤.
(٤) الأخفش ٣٤٣-٣٤٤.

عمراً وإلا أخاكَ. ويجوز حذف الواو أو «إلا» الثانية، فتنوب إحداهما عن الأخرى، فيقال: سار القوم إلا عمراً وأخاك، أو سار القوم إلا عمراً إلا أخاك[١].

وذكر الطبرسي والقرطبي أن المبرد والزجاج والنحاس والبصريين ومحققي النحاة، قد رفضوا مذهب أبي عبيدة إطلاقاً، لأن «إلا» لا تكون بمعنى الواو أصلاً، ولأن ذلك يبطل المعاني ويهدم الحدود الفاصلة بينها، وأن الزجاج جعلها، كالأخفش، منقطعة على تقدير: لكن الذي ظلموا منهم فإنهم يحتجون. كما تقول مالك علي حجة إلاّ الظلم،أو إلاّ أن تظلمني. أي: مالك حجة البتة ولكنك تظلمني[٢].

لقد أبى جمهور المفسرين والنحاة مذهب أبي عبيدة، بل وصم أبو حيان الرجل بالضعف في علم النحو، لانعدام الدليل على قوله، ولتباين المعنى بين الأداتين. فـ «إلا» للإخراج والواو للإدخال، ولا يمكن أن تكون إحداهما بمعنى الأخرى[٣].

وبيّن الفراء أن الأصل في زمن ما بعد «إلاّ» أن يكون تالياً لما قبلها. فإذا كان النقيض حملت «إلاّ» على معنى «سوى». تقول: لك عندي ألفٌ إلا مالكَ من قبل فلان. أي: سوى مالك من قبل فلان[٤]. وحمل على ذلك بعض النصوص القرآنية، منها قوله تعالى: ﴿لا يَذُوقُونَ فِيها الْمَوْتَ إِلاّ الْمَوْتَةَ الأُولَى﴾ [الدخان: ٤٤/٥٦]. وخالفه في ذلك الطبري والرازي، فرأى الثاني أن هذا المذهب عدولٌ عن الظاهر، وحملٌ للأداة على غير معناها[٥]. وجعلها الأول بمعنى «بعد»، وقال: «لأن الأغلب من قول القائل: لا أذوق اليوم الطعام إلا الطعام

---

(١) الطبري ٢/٣٤ و١٩/١٣٧.
(٢) المجمع ٢/٢٧ و١١/٢١٩ والقرطبي ٢/١٦٩ و٥/٣١٣ و٩/١٠١ و١٣/١٦١.
(٣) البحر ١/٤٤٢ و ٣/١٢١ و ٧/٥٧ و ٨/٣٥٥.
(٤) الفراء ٣/٤٤. وينظر: ٢/٢٨.
(٥) الرازي ١٨/٦٦.

الذي ذقته قبل اليوم، أنه يريد الخبر عن قائله أن عنده طعاماً في ذلك اليوم ذائقه وطاعمه دون سائر الأطعمة غيره. وإذا كان ذلك الأغلب من معناه، وجب أن يكون قد أثبت بقوله: ((إلا الموتة الأولى)) موتة من نوع الأولى هم ذائقوها، ومعلوم أن ذلك ليس كذلك، إلا أن الله – عز وجل – قد أمَّنَ أهل الجنة في الجنة إذا هم دخلوها من الموت... وإنما جاز أن توضع ((إلا)) في موضع ((بعد)) لتقارب معنييهما في هذا الموضع))[1]. وقد رفض أبو حيان مذهبي الفراء والطبري، وضعفهما كثيراً[2].

وأجاز الفراء أن تكون ((إلا)) بمعنى ((سوى))، في قوله تعالى: ﴿لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلاّ اللَّهُ لَفَسَدَتا﴾ [الأنبياء:٢٢/٢١]. ثم أجاز أن تكون بمعنى ((غير)). وجعل التقدير: لو كان فيهما آلهة سوى الله أو غير الله لفسد أهلها[3].

وذكر أن من معاني هذه الأداة أن تكون في الاستثناء غير الواقع، فلا يكون ما بعدها مخرجاً مما قبلها. كأن تقول: لأعطينك كل ما سألت، إلا ما شئت وإلا أن أشاء أن أمنعك. والنية ألا تمنعه. وجعل منه قوله تعالى: ﴿خالِدِينَ فِيها ما دامَتْ السَّماواتُ وَالأَرْضُ إِلاّ ما شاءَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١٠٧/١١]. وهو لا يشاء[4].

لقد اجتهد الفراء في تحليل معاني ((إلا)) في كثير من المواضع المشكلة في استخدام القرآن، ولكن معظم هذه الاجتهادات لم تلق ما يواكبها في اهتمام اللاحقين من نظرائه الذين خالفوه، وحملوا ((إلا)) على أوجهها المطردة، وامتزجت في مناقشاتهم الجوانب المعنوية بالنحوية.

(١) الطبري ١٣٧/٢٥.
(٢) البحر ٤٤٢/١.
(٣) الفراء ٢٠٠/٢.
(٤) الفراء ٢٢٨/٢ و ٢٥٦/٣.

– حاشا:

وذهب أبو عبيدة إلى أنها تفيد الاستثناء والتنزيه،[1] في قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ: حاشَ لِلَّهِ، ما هَذا بَشَراً﴾ [يوسف: ٣١/١٢]، وقول الجميح الأسدي[2] :

حاشا أَبِي ثَوْبانَ، إنَّ بِهِ ضَنّاً عَنِ المَلْحاةِ والشَّتْمِ

ووافقه الزمخشري في الموضعين، وأضاف إليهما معنى البراءة، فقال: «حاشا: كلمة تفيد معنى التنزيه في باب الاستثناء... وضعت موضع التنزيه والبراءة»[3]. ثم أضاف معنى التعجب، في قوله تعالى: ﴿قُلْنَ: حاشَ لِلَّهِ، ما عَلِمْنا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ﴾ [يوسف: ٥١/١٢]. أي: التعجب من عفة يوسف، عليه السلام، ومن نزاهته عن الريبة[4].

وفرّق الطبري بين الاستثناء والتنزيه، فأوضح أن العرب تستعمل «حاشا» للاستثناء مرة وللتنزيه أخرى، وأنها في الآية الأولى للتنزيه، وكأنه قيل: معاذ الله[5]. وجرى إلى نحو ذلك أبو حيان، فخالف الزمخشري، ومنع أن تؤدي «حاشا» معنى التنزيه في باب الاستثناء، لأن ذلك غير معروف عند النحويين[6].

إن المفسرين يعتقدون أن: «إلاّ» و «حاشا» هما الأصل في الاستثناء، وأن هناك أدوات تحمل على «إلاّ» أم الباب، وتؤدي معناها في بعض وجوه استخدامها، وهي: «أَوْ» و «غَيْر» واللام، و «لَمّا». ويتضح ذلك مما يأتي.

١ – أَوْ: فقد حمل المفسرون معنى هذه الأداة في بعض مواقعها على «إلاّ» الاستثنائية المنقطعة، فبيّن الفراء أنها يجوز أن تكون بمعنى «إلا أن»، إذا انتصب

---

(١) المجاز ٣١٠/١.
(٢) تقدم في الصفحة ٨٩ و٣٦٣ من هذا الكتاب.
(٣) الكشاف ٤٦٥/٢.
(٤) الكشاف ٤٧٨/٢.
(٥) الطبري ٢٠٨/١٢.
(٦) البحر ٣٠٠/٥.

بعدها المضارع، كقراءة عبد الله بن مسعود: (تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا) [الفتح: ١٦/٤٨]. أي: إلاّ أن يُسلموا. وتقول: واللهِ لأضربنك أو تقرَّ لي. والمعنى: إلا أن تقر لي. وقال امرؤ القيس[١]:

فَقُلْتُ لَهُ: لا تَبْكِ عَيْنُكَ، إنَّما نُحاوِلُ مُلْكاً أَوْ نَمُوتَ، فَنُعْذَرا

والتقدير: إلا أن نموت فنعذر[٢]. وتابعه آخرون[٣].

٢- غَيْرَ: وحملوها على معنى «إلاّ» أيضاً. وذكر الفراء أنها تختبر في هذا المعنى بصلاحية «إلا» موضعها[٤]، وجعل من ذلك قراءة[٥] ابن عامر (وَلا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إلاّ لِبُعُولَتِهِنَّ ... أَوِ التّابِعِينَ غَيْرَ أُولِي الإِرْبَةِ) [النور: ٣١/٢٤]، وقول الشاعر[٦]:

لا عَيْبَ فَيها غَيْرَ شُهْلَةِ عَيْنِها كَذاكَ عِتاقُ الطَّيْرِ شُهْلاً عُيُونُها

والتقدير: إلاّ أُولي الإربة، وإلاّ شهلة عينها.

وبيّن الأخفش أن الاستثناء فيها منقطع وخارج من أول الكلام، ومحمول مثل «إلاّ» المنقطعة على معنى «لكن». وحمل عليها بعض النصوص القرآنية والشعرية[٧].

٣ و٤- اللام ولَمّا: وذهب بعضهم إلى جعل هاتين الأداتين بمعنى «إلا» الاستثنائية الحاصرة في بعض الأساليب. وقد أشار الطبري إلى أن «إلاّ» هذه تفيد التحقيق إلى جانب نقض النفي في بابها، وأن «لمّا» لدى بعضهم تفيد معناها[٨].

---

(١) ديوانه ٦٦.
(٢) الفراء ٢٢٣/١ و ٧٠/٢-٧١ و ٦٦/٣.
(٣) ينظر: الطبري ١٩١/١٣ و ٨٤/٢٦ والكشاف ٢٨٤/١ و ٩/٢ والقرطبي ١١٤/٤ و ١٩٩.
(٤) الفراء ٢٥٠/٢ و ٣٨٢/١-٣٨٣.
(٥) السبعة ٤٥٥.
(٦) الشهلة في العين: أن يشوب سوادها زرقة.
(٧) الأخفش ١٦٦ و ٢٩٦-٢٩٧.
(٨) الطبري ١٢٤/١٢.

وذكر أبو عبيدة أن «اللام» تكون بمعنى «إلاّ» مع «إنِ» النافية[1]، في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنا أَكْثَرَهُمْ لَفاسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢/٧] وسبق أن فصلنا القول في هذه المسائل[2].

إن معاني الاستثناء لدى المفسرين متعددة ومتشعبة، وتتفوق فيها نظرات الفراء النافذة إلى أعماق معاني التنزيل بوحي من لغة العرب. وقد كانت هذه النظرات مجالاً فسيحاً للاختلاف، وطريقاً يدق سلكها ولا يؤمن فيها العثار، ولا سيما في المواضع المشكلة التي تتأبى على النظرة العجلى وتقتضي الفحص الطويل.

* * *

(١) المجاز ٣٢٣/١.

(٢) ينظر: ص ٢٠٥-٢٠٦ من هذا الكتاب.

٣ – الاستدراك والإضراب:

وهما نوعان من الإخراج والتقييد، يراد بهما تخصيص التركيب أو أحد عناصره، وتحرير العبارة مما يوهم عموم ما وراءها. وقد أتينا عليهما معاً، لما بينهما من تداخل وتواصل في حديث المفسرين، وتحليلهم لمعاني الأدوات في كل منهما. فهم تتبعوا أوجه اللقاء والتقارب بين «لَكِنْ» و «بَلْ»، وأجروا غير مقارنة بينهما في توضيح أهداف النصوص ومقاصدها، وفصلوا في هذه المعاني. ولكن حديثهم، على العموم، كان موجزاً.

آ – الاستدراك:

وتفيد معناه الأداتان: «لَكِنْ» و «لَكِنَّ»، و «بَلْ» لدى بعضهم. فقد ذكر الفراء أن معنى «لَكِنَّ» هو الرجوع عما أصاب أول الكلام[1] . وأوضح الزمخشري أن هذا المعنى هو الاستدراك، وأن شرط إفادة «لكنَّ» له هو مخالفة مابعدها لما قبلها في النفي والإثبات. ورأى أن هذا الشرط قد تحقق في قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الإِيمانَ﴾ [الحجرات: ٧/٤٩]، «لأن الذين حبب إليهم الإيمان قد غايرت صفتهم صفة المتقدم ذكرهم، فوقعت «لكنّ» في حاق موقعها من الاستدراك»[2].

وأوضح القرطبي أنّ «لكنْ» تفيد التوكيد، وإذا كان قبلها نفي كان بعدها إيجاب، وإن كان قبلها إيجاب كان بعدها نفي. ولا يجوز بعدها الاقتصار على اسم واحد إذا تقدمها إيجاب، ويجب هنا ذكر جملة مضادة لما قبلها، كقولك: جاءني زيدٌ لكن عمرٌو لم يجئ. ولا يجوز جاءني زيد لكن عمرو، لأن هذا

---

(١) الفراء ٤٦٥/١.
(٢) الكشاف ٣٦٢/٤.

موضع «بـل». ويجوز ذلك إذا تقدم النفي، كقولك: ما جاءني زيدٌ لَكِنْ عمرٌو[١].

وأكد أبو حيان أنه لا يجوز إطلاقاً موافقة ما قبل «لكنَّ» لما بعدها، وأنه لا بد من التنافي بينهما، إمّا بالمناقضة، وإمّا بالضد، وإمّا بالمخالفة. ورأى أن أحسن مواقعها هو المناقضة، ووقوعها بين نفي وإثبات، كقوله تعالى: ﴿وَما رَمَيْتَ، إِذْ رَمَيْتَ، وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧/٨]. فالمثبت لله هو المنفي عنهم[٢].

ونقل الأخير عن الزجاج أن «بَلْ» أفادت الاستدراك، في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النّارِ، فَقالُوا: يا لَيْتَنا نُرَدُّ وَلا نُكَذِّبَ بِآياتِ رَبِّنا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ، بَلْ بَدا لَهُمْ ما كانُوا يُخْفُونَ﴾ [الأنعام: ٦/٢٧-٢٨]. قال الزجاج: «بَلْ هنا استدراك وإيجاب نفي، كقولهم: ما قام زيدٌ بل قامَ عمرٌو». وخالفه أبو حيان، لأنه لم يعرف النفي الذي سبق، حتى توجبه «بل»[٣].

ب – الإضراب:

والأداة الأصيلة فيه «بَلْ»، وتحمل عليها الأداتان «أَمْ» و «أَوْ» في بعض وجوههما. وهذا المعنى قريب من الاستدراك، لأنه رجوع عما أصاب أول الكلام. قال الفراء: «ألا ترى أنك تقول: لم يقم أخوك بل أبوك؟ ثم تقول: لم يقم أخوك لكن أبوك، فتراهما بمعنى واحد»[٤]. وهو يرى أن «بل» تفيد المعنى نفسه الذي تؤديه «أم» المنقطعة، كقوله تعالى: ﴿قُلْ: لا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّماواتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلاّ اللَّهُ وَما يَشْعُرُونَ أَيّانَ يُبْعَثُونَ ، بَلِ ادّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الآخِرَةِ﴾ [النمل: ٢٧/٦٥-٦٦]. وقد استدل لذلك بقراءة أبي بن كعب للآية: (أَمْ تَدارَكَ)[٥].

---

(١) القرطبي ٢٠٤/١-٢٠٥.

(٢) البحر ٦٢/١ و ٤٧٧/٤. وينظر: ٣٩٩/٣ و ٥٣٩/٥.

(٣) البحر ١٠٣/٤.

(٤) الفراء ٤٦٥/١.

(٥) الفراء ٢٩٩/٢.

وأوضح الطبري أن معنى الرجوع هو نقض الكلام المنفي قبل «بل» وإثبات ما بعدها، وجعل من ذلك قول أعشى بني ثعلبة[١]:

وَلأَشْـــرَبَنَّ ثَمانِيـــاً وَثَمانِيـــاً وَثَـــلاثَ عَشْـــرَةَ وَاثْنَتَـــينِ وَأَرْبَعـــا

ومضى في كلمته حتى بلغ قوله:

بَالجُلَّســـانِ، وَطَيِّـــبٌ أَرْدانُـــهُ بِـالوَنِّ يَضْـرِبُ لِـي يَكُـرُّ الإِصْبَعـا

ثم قال:

بَـلْ عَـدِّ هَـذا في قَرِيـضٍ غَـيْرِهِ، وَاذْكُـرْ فَتًـى سَـمْحَ الخَلِيقَـةِ أَرْوَعـا

قال: «فكأنه قال: دع هذا وخذ في قريض غيره. فـ «بـل» إنما يـأتي في كـلام العرب على هذا النحو من الكلام»[٢].

وسمّى أبو حيان المناقضة إبطـالاً، ورأى أن مـن الإضـراب مـا هـو إبطـالي، كقوله تعالى: ﴿وَما قَتَلُوهُ يَقِيناً ، بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ٤/١٥٧-١٥٨]، إذ هـو إبطال لما ادعوه من قتله وصلبه، وإثبات لرفع الله لـه[٣]. وغير إبطـالي، أي لا ينقض الكلام السابق، وسمّاه انتقالياً، وحمل عليه معظم الآيات القرآنية، كقولـه تعالى: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ؟! بَـلْ إِيّـاهُ تَدْعُـونَ﴾ [الأنعام: ٦/٤٠-٤١]، فـ «بل» للإضراب والانتقال من شيء إلى شيء من غير إبطال لما تضمنه الكلام السابق من معنى النفي، لأن معنى الجملة السـابقة النفـي. وتقديرهـا: مـا تدعون أصنامكم. وهذا كلام حق لا يمكن فيه الإضراب الإبطالي[٤].

---

(١) الجلّسان: قبة أو بيت ينثر فيه الورد والريحان للشرب. وطيّب أردانه: يريد قينة تغنيهم وتعـزف لهـم. والأردان، جمع رُدْن وهو مقدم كم القميص. والونّ: صنج يضرب بالأصابع. ويكـر: أي يـرد إصبعـه مرة بعد مرة في ضربه بالصنج، يريد سرعة حركة أصابعها.

(٢) الطبري ١/٩٥. وينظر ١/٤٠٨.

(٣) البحر ٣/٣٩١.

(٤) البحـر ٤/١٢٨. وينظـر: ١/٣٢٤ و ٧٦-٧٧و٤/١٠٣ و ٣٣٤ و ٤٢٨ و ٥/٤٩٩ و ٦/١٣٤ و ٤٢٣.

وحمّل الزمخشري «بل» الإضرابية معنى التنزيه أيضاً. وذلك في قوله تعالى: ﴿لَوْ أَرَدْنا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْواً لاتَّخَذْناهُ مِنْ لَدُنّا إِنْ كُنّا فاعِلِينَ ، بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْباطِلِ﴾ [الأنبياء :٢١/١٧-١٨]، فرأى أنها «إضراب عن اتخاذ اللهو واللعب وتنزيه منه لذاته. كأنه قال: سبحاننا أن نتخذ اللهو واللعب، بل من عادتنا وموجب حكمتنا واستغنائنا عن القبيح أن نغلب اللعب بالجد، وندحض الباطل بالحق»[١]. وواضح أثر الاعتزال في تفسيره.

وقرّر المفسرون نيابة «أم» المنقطعة عن «بل» في هذا المعنى، بل جعلوا ذلك أمارة على هذا الوجه فيها. فقد ذكر الفراء أن العرب تجعل «أمْ» بمعنى «بَلْ» إذا سبقت باستفهام لا تصلح فيه «أيّ»، فتقول: هل لَكَ قِبلَنا حَقٌّ؟ أم أنت رجلٌ معروف بالظلم. يريدون: بل أنت رجل معروف بالظلم. وجعل من ذلك قول الشاعر[٢] :

فَوَاللهِ مـا أَدْرِي أَسَلْمى تَغَوَّلَتْ   أَمِ النَّوْمُ، أَمْ كُلٌّ إِلَيَّ حَبِيبُ

أي: بل كلّ إلي حبيب[٣].

وإلى مثله، جرى أبو عبيدة في نحو قوله تعالى: ﴿وَهَـٰذِهِ الأَنْهارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي أَفَلا تُبْصِرُونَ ، أَمْ أَنا خَيْرٌ مِنْ هَذا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ﴾ [الزخرف: ٤٣/٥١-٥٢]. والتقدير: بل أنا خير[٤]. وتابعهما آخرون، وحملوا على ذلك بعض النصوص[٥]، بينما قصره أبو حيان على الموضع الذي ترد فيه أداة استفهام بعد «أم»، كقوله تعالى: ﴿أَمْ مَنْ هَذا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ﴾ [الملك: ٦٧/٢٠] والتقدير:

---

(١) الكشاف ٣/١٠٧.

(٢) تغولت: تلونت.

(٣) الفراء ١/٧٢. وينظر: ١/٤٢٦ و ٢/٣٩٩ و ٣/٣٥.

(٤) المجاز ١/١٤. وينظر: ١/٥٦-٥٧ و ٢/١٣٠ و ١٨٦.

(٥) ينظر: الأخفش ١٨٤ و ١٨٦ والطبري ١٨/٤١ و ٢٣/١٨٢ و ٢٥/٨١ والتنوير ٩ و ١٠٣ و١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٨ و ١٤٠ و ٢١٤ و ٣٠١ و ٣٠٣ و ٣٣١ و ٣٣٩ و ٣٤٠.

بل، من هذا الذي هو جند لكم[1] ؟ وضعّف حملها على «بل» وحدها في غير ذلك[2] .

وذهب عدد منهم إلى تقدير «أم» هذه بـ «بل والهمزة» في كل مواقعها، وجعل الزجاج من ذلك قوله تعالى: ﴿وَما لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلا نَصِيرٍ، أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ؟﴾ [البقرة: ٢/١٠٧-١٠٨]. قال: «أم ها هنا وفي كل مكان لا تقع فيه عطفاً على ألف الاستفهام، إلا أنها لا تكون مبتدأة أنها تؤول بمعنى بل ومعنى ألف الاستفهام. والمعنى: بل أتريدون أن تسألوا رسولكم[3]؟

واعتمد الزمخشري والرازي والقرطبي[4] هذا المبدأ فيما وقفوا عليه منها، ونسب الثاني ذلك إلى سيبويه[5]، وأوضح الطبرسي أن «أم» في هذا المعنى لا تكون إلا بعد كلام تام، كقول العرب: إنها لإبل أم شاء. أي: بل أهي شاء[6]؟ وذهب إلى ذلك أبو حيان في غير الموضع الذي ذكرناه قبل[7] .

وقد أكدوا فيما وقفوا عليه منها أنها مثل «بل» تفيد الإضراب والانتقال سواء أكانت مقدرة بـ «بل» أم بـ «بل والهمزة»، وأوضح أبو حيان أنها في التقدير الثاني تفيد الإضراب الإبطالي أيضاً، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَنْ لا يُؤْتُونَ

---

(١) البحر ٣٠٣/٨.

(٢) البحر ٣٤٦/١.

(٣) الزجاج ١٧٠/١.

(٤) ينظر: الكشاف ١٥٨/١ و ١٩٢ و ١٧٩ و ٢٥٦ و ٤٢٠ و ٥٢١ و ٧٤/٢ و ٢٥٣ و ٢٨٣ و٣٤٧ و ٣٥٤ و ٥٢٢ و ٥٣٢ و ١٠٨/٣ و ١١٨ و ٣٥٨ و ٣٧٦ و ٣٧٩ و ٣٨٢ و٤٤٠ و٥٠٦ و ٩٠/٤ و ١٠٣ و ١٣١ و ٢١١ و ٢١٨ و ٢٣١ و ٢٤١ و ٢٥٨ و ٢٩٠ والرازي ٢٣٤/٣ و ٧٤/٤ و ٨٨ و ١٨٥/١٤ و ٦٩/٢٨ والقرطبي ٦٩/٢ و ١٣٧ و ١٤٦-١٤٧ و ٣٤/٣ و ٢٤٩/٥ و ٣٤٤/٨ و ٣٢٢/٩ و ٢٧٨/١١ و ١٣٩/١٢ و ٨٥/١٤ و ١٥٢/١٥ و ١٦٥/١٦ و٧١/١٧.

(٥) القرطبي ٣٥٦/١٠.

(٦) المجمع ٤١٣/١.

(٧) ينظر: البحر ٣٤٦/١ و ٤٠٠ و ١٤٠/٢ و ١٦٦/٣ و ٤٤٥/٤ و ١٥٨/٥ و ١٠٠/٦ و ٩٢/٧ و١٧٣ و ١٥١/٨ و ٤١٠.

النّاسَ نَقِيراً ، أَمْ يَحْسُدُونَ النّاسَ﴾ [النساء: ٤/٥٣-٥٤]. قال: ((بـل)) للانتقال من كلام إلى كلام، والهمزة للاستفهام))[١]. وتفيد الإضراب غير الإبطالي، كقوله تعالى: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِها؟ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِها﴾ [الأعراف: ٧/١٩٥]. ((وهو إضراب على معنى الانتقال لا على معنى الإبطال، وإنما هو تقدير على نفي كل واحدة من هذه الجمل))[٢].

وأجاز المفسرون حمل ((أو)) أيضاً على معنى ((بل)) وإفادة معنى الإضراب. فقد ذكر الفراء أن العرب تجعل ((أو)) بمعنى الرجوع في الكلام الذي لا يراد به التفريق، كقولهم: اذهب إلى فلان أو دع ذلك فلا تبرح اليوم. وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْناهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ٣٧/١٤٧]، وقول ذي الرمة[٣]:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحى ... وَصُورَتِها، أَوْ أَنْتِ فِي العَيْنِ أَمْلَحُ

أي: بل يزيدون، وبل أنت في العين أملح[٤].

واستحسن ذلك الأخفش[٥]، وأجازه الطبري ونسب القول به في الآية السابقة إلى ابن عباس. ولكنه فضّل حمل ((أو)) على معناها الذي وضعت له[٦]. ونقل الطبرسي عن الفارسي أن ((أو)) في هذا المعنى لا يقع بعدها إلا جملة، تقول: أنا أخرج، ثم تقول: أو أقيم. أضربت عن الخروج وأثبت الإقامة، فكأنك قلت: لا، بل أقيم[٧]. ونسب أبو حيان هذا الوجه في ((أو)) إلى الكسائي

---

(١) البحر ٣/٢٧٣.
(٢) البحر ٤/٤٤٥. وينظر: ١/٤٠٠ و ٦/١٠٠.
(٣) المحتسب ١/٩٩. وقرن الشمس: أعلاها.
(٤) الفراء ١/٧٢ و ٢/٣٩٣.
(٥) الأخفش ١٨٥-١٨٦.
(٦) الطبري ١/٣٦٣. وينظر: ٣/٣٦ و ٢٣/١٠٤.
(٧) المجمع ٨/١٢٥.

مرة، وإلى الكوفيين أخرى، وضعّفه وجعله من المعاني التي زادها هؤلاء في هـذه الأداة[١].

إن «لَكِنْ» و «لَكِنَّ» تفيدان الاستدراك وتقتضيان مخالفة ما بين الكلامين، وتفيد التوكيد لدى بعضهم. وتنوب «بل» عنهما لدى أحدهم. و «بل» تفيد الإضراب الإبطالي والإضراب الانتقالي، والأخير هو الأكثر في القرآن الكريم. وتنوب عنها في تحقيق ذلك الأداتان «أم» على اتفاق بينهم و «أو» على خلاف يسير.

* * *

(١) البحر ١/٨٣ و ٨٥ و ٣٢٣.

٤- السببية والتعليل:

تحتل السببية والتعليل موقعاً متقدماً بين المعاني النحوية، وذلك بما تضفيانه على التركيب من توضيح وتخصيص. وقد عرض لهما المفسرون في الأدوات، ورأوا أن اللام عموماً هي الحرف الأساسي الذي يؤديهما. وحملوا عليها في ذلك عدداً من الأدوات، وعبّروا عن ذلك بتسميات مختلفة، كالعلة والتعليل والسبب والغرض والغاية. وشرحوا بعض أبعادها ومراميها، وقلما فرّقوا بين هذه التسميات. إلا أنهم خصصوا بعضها، فمازوا التعليل الحقيقي من المجازي، والتعليل من شبهه، وأثاروا خلال ذلك مسألة لام العاقبة، وأظهروا بعض صلات هذا الجانب بالعقائد المذهبية، وأوسعوا النصوص القرآنية تبييناً، ومثّلوا لها ببعض استعمالات العرب. وسوف نسوق الكلام على اللام أولاً بوصفها أم الباب، ثم نورد ما حمل عليها من نظائرها، مظهرين الملامح العامة لهذا الجانب في جهودهم.

آ - اللام:

وهي حرف جر، كما سبق، تقع في موضعين فتدخل على الأسماء وتجرها، وتباشر المضارع فتجر المصدر المؤول. وقد أطلق معظمهم على الداخلة على الفعل اسم «لام كي»، وذلك لانتصابه بعدها كما انتصب مع «كي»، ولأنها بمعناها، وهو التعليل. قال الفراء في تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَمّا نَجّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذا هُمْ يُشْرِكُونَ ، لِيَكْفُرُوا بِما آتَيْناهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ [العنكبوت: ٢٩/٦٥-٦٦]، «وقرأها أهل الحجاز: وَلِيتَمَتَّعوا مكسورة على جهة كي»[1].

---

(١) الفراء ٣١٩/٢. وينظر: ٢٦١/١ والأخفش ٣٠٠ و ٣٠٥ والطبري ١٨/٢٥ والمجمع ١٦٦/٧ والرازي ١٦/١٤ و ٩٢/٢٥ والقرطبي ٦٩/٧ و ٣٧٤/٨ و ٣٦٣/١٣ والنسفي ١١٦/٤ والتنوير ١٦ و ١٧ و ٢٠ و ٣٠ و ٤٦ و ٤٨ و ٨٠ و ٨١ و ٨٨ و ٩٠ و ٩٣ و ١٠٣ و ١٢٩و١٣٦ و١٥٦ و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٨ و ١٧٠ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٨٠ و ١٨٣ و ١٨٧ و١٩٠ و ٢٠٩ و ٢١٩ و ٢٢٧ و ٢٥٧ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٨٢ و ٢٩٥ و ٣١٨ و ٣١٩ و٣٢٤ و٣٤١ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٥٩ و ٣٧٣ والبحر ٢٧٣/١و ٢٧٧ و ٤٨/٨.

وصرّح الزمخشري بأنها للتعليل ومعناها «من أجل»، في قوله تعالى: ﴿وَأُمِرْنا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١/٦]. «وهي تعليل للأمر، بمعنى أمرنا، وقيل لنا أسلموا لأجل أن نسلم»[١]. وذكر الرازي أنها تجعل أول الكلام سبباً لآخره. فإذا قلت: قمت لأضربكَ فإن ذلك يفيد أن القيام سبب للضرب[٢]. وحملها الفيروزآبادي على معنى «حتى» في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إذا أَذاقَهُمْ مِنْهُ رَحْمَةً إذا فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ، لِيَكْفُرُوا بِما آتَيْناهُمْ﴾ [الروم: ٣٠/٣٣-٣٤]. أي: حتى يكفروا[٣]. فيما بيّن أبو حيان أنها سميت لام كي لأنها بمعنى السبب، كما أن «كي» للسبب[٤].

أما الجارة للأسماء، فذكروا فيها تسميات متعددة، وشرحوها بمعان مختلفة، ومزجوا بين التسمية والشرح في أغلب الأحيان. فقد جعلها الأخفش بمعنى «من أجل» في أحد أوجه قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤/٧]. أي: من أجل ربهم يرهبون[٥]. وجعلها الطبرسي للسبب[٦]، في أحد أوجه قوله: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ٦٥/١]. وجعلها الزمخشري للتعليل، ثم فسرها بمعنى «من أجل في نحو: ﴿وَلا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا﴾ [البقرة: ٢٢٤/٢]. قال: «ويجوز أن تكون اللام للتعليل... أي ولا تجعلوا الله لأجل أيمانكم به عرضة لأن تبروا»[٧]. واقتصر في مواضع على معنى «من أجل»[٨]. وجعلها الرازي في الآية الأخيرة للتعليل أيضاً، ولكنه فسّره بمعنى السبب، على تقدير: ولا تجعلوا ذكر الله مانعاً بسبب أيمانكم من أن تبرّوا[٩]. وذكر في

---

(١) الكشاف ٣٧/٢.
(٢) الرازي ٣٢٨/٢٩.
(٣) التنوير ٢٥٢.
(٤) البحر ٢٧٣/١.
(٥) الأخفش ٥٣٥.
(٦) المجمع ١٠٣/٢٨.
(٧) الكشاف ٢٦٧/١. وينظر: ٣٧٩/١.
(٨) الكشاف ١٠٣/٢ و ١٢٠/٣ و ٤٠٢.
(٩) الرازي ٧٦/٦.

موضع آخر أنها تجيء لبيان السب والعلة[١]، وجمع في بعض المواضع بين الأجل والسبب[٢]، واقتصر في أخرى على معنى الأجل[٣] كالزمخشري، وعلى السبب في قوله تعالى: ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ [الطور: ٥٢/٤٨]. قال: ((هي اللام التي تستعمل بمعنى السبب، يقال لم خرجت؟ فيقال: لحكم فلان علي بالخروج. فقال: واصبر واجعل سبب الصبر امتثال الأمر حيث قال: اصبر لهذا الحكم عليك لا لشيء آخر))[٤].

وإلى مثل ذلك، جرى القرطبي وأبو حيان في عدد كبير من النصوص، فجعلها الأول بمعنى ((من أجل)) غالباً[٥]، وجمع الثاني بين العلة والأجل في نحو قوله تعالى: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ﴾ [البقرة: ٢/٥٥]. أي: لن نؤمن لأجل قولك بالتوراة[٦]، وبين السبب والأجل[٧]، وسماها لام المفعول له[٨] في قوله: ﴿لِرَبِّهِم يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف: ٧/١٥٤]، وجعلها لام العلة في مواضع[٩]، ولام التعليل في غيرها[١٠].

وحاول بعضهم أن يفصل بين هذه المعاني والتسميات. وذلك من خلال رصد بعض الفروق، ومناقشة بعض العقائد المذهبية، التي تتعلق بمدارس الفكر والفلسفة الدينية. حيث ذهب الزمخشري إلى التفريق بين التعليل الذي يكون للغرض، والتعليل المجرد منه، في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذا قِيلَ لَهُمْ ماذا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ؟ قالُوا: أَساطِيرُ الأَوَّلِينَ ، لِيَحْمِلُوا أَوْزارَهُمْ كامِلَةً﴾ [النحل: ١٦/٢٤-٢٥].

---

(١) الرازي ٣٠/٣٠.
(٢) الرازي ٢١/٢٦
(٣) الرازي ١٤/٧٣ و ١٤٢ و ٢٧/٢٤٥ و ٢٨/١١.
(٤) الرازي ٢٨/٢٧٤-٢٧٥.
(٥) القرطبي ١/٢٥١ و ٤/٣١٧ و ٧/٢٠٥ و ١٠/١٩٦.
(٦) البحر ١/٢١٠.
(٧) البحر ١/٢٢٦ و ٣/٩٢ و ٤/٢٩٦ و ٨/٥٠١.
(٨) البحر ٤/٣٩٨.
(٩) البحر ٣/٤٦ و ٦/٣٦٣ و ٧/٢٤٧ و ٨/٥٦ و ٥٠٥.
(١٠) البحر ٢/٤٦٦ و ٣/٦ و ٥/٥٠ و ٣٠٣-٣٠٤ و ٤٨٤ و ٧/٢١٧ و ٨/٤٨.

قال: «ومعنى اللام: التعليل من غير أن يكون غرضاً، كقولك: خرجت من البلد مخافة الشر»[١] .

وبيّن الزمخشري أن المعتزلة جعلوا اللام في نحو قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [إبراهيم: ١/١٤]، لام الغرض والحكمة. وذلك للدلالة على أنه تعالى أنزل هذا الكتاب لهذا الغرض، وأن ذلك يدل على أن أفعال الله، عز وجل، وأحكامه معللة برعاية المصالح. ثم أوضح أن ذلك عند أصحابه من الأشاعرة مدفوع بالتأويل، لأن لام الغرض لا تكون في فعل من أفعاله، تعالى، لأن كل من فعل فعلاً هو ناقص لذاته، مستكمل بغيره، عاجز عن تحصيل المقصود إلا بهذه الواسطة. والله تعالى، بعيد عن هذه الصفات[٢] .

وذكر القرطبي بعض ما يشعر بالتفريق بين هذه المعاني، وذلك من خلال الآراء المتعددة التي نقلها عن المفسرين في معنى اللام من قوله تعالى: ﴿رَبَّنا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلأَهُ زِينَةً ... رَبَّنا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ﴾ [يونس: ٨٨/١٠]. إذ قال: «وقيل: هي لام كي. أي: أعطيتهم كي يضلوا. وقيل: هي لام أجل. أي أعطيتهم لأجل إعراضهم عنك»[٣] . وواضح أن التعليل هو المراد بالقول الأول، والسببية بالثاني. ولكن القرطبي جعلها للصيرورة.

واختلف المفسرون في معنى اللام التي لا يكون مابعدها علة مباشرة لما قبلها، وهي المسماة عند النحويين بلام العاقبة والصيرورة. وذلك في نحو الآية السابقة، وقوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ، لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً﴾ [القصص: ٨/٢٨]. فقد شرح الأخفش معنى هذه بقوله: «أي: فكان. وهم لم يلقطوه

---

(١) الكشاف ٦٠١/٢. وينظر: ٦٤١/٢.

(٢) الرازي ٧٣/١٩ و ٤٣/٣٢-٤٤.

(٣) القرطبي ٣٧٤/٨.

ليكون لهم عدواً وحزناً، وإنما لقطوه فكان. فهذه اللام تجيء في هذا المعنى»[1] .
وذهب الفراء إلى أنها في الآية قبل الأخيرة لام «كي»، والمعنى: أعطيتهم ما أعطيتهم كي يفعلوا[2] .

وذهب الزمخشري إلى أن التعليل في نحو ذلك مجاز، لأنه «لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته، شبّه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لأجله»[3] . وجعله في موضع آخر تشبيهاً وتقريباً، وقال: «كما كان الإكرام في قولك: جئتك لتكرمني نتيجة المجيء، دخلت اللام وإن لم يكن غرضاً على طريق التشبيه والتقريب»[4] . ثم عاد فسماها في مواضع أخرى بلام الصيرورة[5] .

وشرح الزجاج هذا المعنى الأخير مبيناً أن هذه التسمية لجمهور أهل اللغة، ومثل لها بقولهم: كتب فلان هذا الكتاب لحتفه. فهو لم يقصد بالكتاب أن يهلك نفسه، ولكن العاقبة كانت الهلاك[6] . وجمع القرطبي في التسمية بين الصيرورة والعاقبة، ورفع ذلك إلى الخليل وسيبويه واستحسنها منهما[7] ، وأضاف إليها معنى المآل في موضع آخر[8] ، وحمل عليها عدداً من النصوص[9] .

واضطرب موقف أبي حيان في هذه المسألة، فهو ذكر هذه اللام في كثير من المواضع بمعنى الصيرورة والمآل، نقلاً عن المتقدمين[10] . وذكرها في بعض المواضع بمعنى التعليل المجازي والتقريب والتشبيه، مكرراً أقوال الزمخشري. وذلك من غير من أن يدفع أحد القولين أو يتبناهما، كقوله في توجيه: ﴿وَلَقَدْ

---

(١) الأخفش ٥٧٣.
(٢) الفراء ٤٧٧/١.
(٣) الكشاف ٣٩٤/٣. وينظر: ٤٣٠/١ و ٦٥/٣.
(٤) الكشاف ٥٥٥/٢. وينظر: ٤٣٠/١ و ٥٦٥/٣.
(٥) الكشاف ٥٩/٢.
(٦) الزجاج ٣٠٨/٢.
(٧) القرطبي ٣٧٤/٨.
(٨) القرطبي ١٩/١١.
(٩) ينظر: القرطبي ٥٨/٧ و ١٧٨ و ٣٧٤/٨ و ٩٦/١٠ و ١١٥ و ٣٧٤ و ١٦/١٢ و ٣٠٨/١٦.
(١٠) البحر ٤٢٢/١ و ٢٢٥/٣ و ٣٩/٤ و ١٩٧ و ١٤٩/٦.

ذَرَأْنا لِجَهَنَّمَ كَثِيراً مِنَ الْجِنِّ وَالإِنْسِ﴾ [الأعراف: ١٧٩/٧][١] : ((اللام للصيرورة عند من أثبت لها هذا المعنى، أو لمّا كان مآلهم إليها جعل ذلك سبباً على جهة المجاز))[٢] . وذكر مرة أن أصحابه البصريين لا يثبتون للام معنى الصيرورة، وأنه للأخفش وحسب[٣] . وهذا يشعر بميله إليهم. ولكن الرجل ذهب في مواضع أخرى إلى تبني هذا المعنى صراحة، فقال في تفسير: ﴿وَلا يَزالُونَ مُخْتَلِفِينَ ، إِلاّ مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١/١١٨-١١٩]: ((وهذه اللام في التحقيق هي لام الصيرورة في ذلك المحذوف، أو تكون لام الصيرورة بغير ذلك المحذوف. أي: خلقهم ليصير أمرهم إلى الاختلاف))[٤] .

على أن للرازي مذهباً خاصاً في هذه اللام، ينبثق من فكره الفلسفي، حيث أفاد من تسميات الآخرين ومذهب الزمخشري، ورفض أن تحمل على العاقبة أو التعليل المجازي في القرآن الكريم. ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّما نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدادُوا إِثْماً﴾ [آل عمران: ١٧٨/٣]، منع أن تكون للعاقبة، لأن ذلك عدول عن الظاهر، والبرهان العقلي يبطله. ذلك أن الله عز وجل، لما علم أنهم لابد أن يصيروا إلى ازدياد الغي والطغيان، كان ذلك واجب الحصول، لأن حصول معلوم الله واجب، وعدم حصوله محال، وإرادة المحال محال، فيمتنع أن يريد منهم الإيمان ووجب أن يريد منهم ازدياد الغي. فيثبت للام معنى التعليل، ويمتنع حملها على العاقبة[٥] . واستبعد الرازي حملها على العاقبة في مواضع أخرى، لأن ذلك مجاز، وحَمَلَها على معنى الغرض والتعليل. والتعليل حقيقة، والحقيقة أقوى من المجاز[٦] .

لقد تكاملت أقوالهم في لام العاقبة وتساندت، وشرح بعضها مضمون بعض على اختلاف التسميات والعبارات. فهي لام تعليل مجازي يعبر عنه بالصيرورة

---

(١) ذرأ: خلق.
(٢) البحر ٤٢٦/٤.
(٣) البحر ٩٤/٣.
(٤) البحر ٢٧٣/٥. وينظر: ٩٤/٣-٩٥ و ٤٢٥/٥ و ٣٠٠/٧.
(٥) الرازي ١٠٩/٩.
(٦) الرازي ١٣٧/١٣ و ١٥٧.

أو العاقبة أو المآل، أو تعليل حقيقي والتركيب فيها مجازي على معنى مقدر، كما هو الأمر عند الرازي. ولعل في هذا التكامل ما يفسر الاضطراب الذي لوحظ في تصريحات أبي حيان، لأنه وجد في كل تسمية ما يؤدي المراد فيها على نحو من الأنحاء.

ب- الأدوات المحمولة على اللام:

وتؤدي معنيي السببية والتعليل أدوات أخرى، حمل المفسرون أغلبها على معنى اللام، وهي: الباء والفاء والكاف، وإذْ وعَنْ وفي ومِنْ، وإلى و إنَّ وعَلى وحَتّى ولَعَلَّ.

١- الباء: ذكر المفسرون أن هذه الأداة تفيد هذين المعنيين، وتكون بمعنى ((من أجل))، وحملوا قسماً من هذه المواضع على معنى اللام، من غير أن يوضحوا طبيعة هذا الحمل. ولم يفرقوا في أغلب ما ذكروه بين هذه المعاني، ومزجوا بينها في التقرير والشرح، إلا أن معظمهم جعلها للسببية. وحاول بعضهم أن يتلمس بعض الفروق.

فقد جعلها الفراء بمعنى اللام في قوله تعالى: ﴿ما خَلَقْناهُما إلاّ بِالْحَقِّ﴾ [الدخان: ٣٩/٤٤]. قال: ((يريد: للحق))[١] . وجعلها الطبري، بمعنى ((من أجل)) في قوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قالُوا﴾ [آل عمران: ٢٤/٣]. أي: من أجل قولهم[٢] . ورأى الزمخشري فيها معنى السبب في كل ما وقف عليه منها. يقول في تفسير: ﴿وَلَكِنْ كُونُوا رَبّانِيِّينَ بِما كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتابَ، وَبِما كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩/٣]: ((بسبب كونكم عالمين وبسبب كونكم دارسين للعلم، أوجب أن تكون الربانية التي هي قوة التمسك بطاعة الله مسببة عن العلم والدراسة))[٣] .

---

(١) الفراء ٤٢/٣.

(٢) الطبري ٢١٩/٣.

(٣) الكشاف ٣٧٨/١. وينظر: ٥٨٥/١ و ٦٦/٢ و ١٢٨ و ١٤٩ و ٢٢٩ و ٢٣٥ و ٢٤٩ و ٣٢١ و٣٢٥ و ٦٣٤ و ١٧/٣ و ٨٢ و ١٦٠ و ٤٧٠ و ٤٨٢ و ٥١١.

وذهب الطبرسي إلى أنها للتعليل في قوله تعالى: ﴿تُسِرُّونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ﴾ [الممتحنة: ٦٠/١]. أي تعلمونهم بأحوال الرسول في السر بالمودة التي بينكم وبينهم[١]. ومزج الرازي بين الحمل على اللام ومعنى السببية، فقرر أن الباء بمعناها، في نحو قوله تعالى: ﴿أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالإِثْمِ﴾ [البقرة: ٢/٢٠٦]، ثم قال: ((يقول الرجل: فعلت هذا بسببك ولسببك، وعاقبته بجنايته ولجنايته))[٢]. وحمل القرطبي معظم ما وقف عليه على معنى اللام، أو جعلها سببية[٣].

وحذا أبو حيان حذو الزمخشري، فحمل معنى الباء في معظم ما وقف عليه على السببية[٤]، وحمل بعضها على معنى اللام[٥]. وفسّر السبب بمعنى ((من أجل)) في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة :٢/٢٢٨][٦]. قال: ((الباء للسبب. أي: من أجل أنفسهن))[٧]. وفرّق في بعض المواضع بين الحمل على معنى اللام وبين السبب، وفسر الحمل على اللام بمعنى ((من أجل))، ثم أعاد ذلك إلى معنى السبب. يقول في تفسير: ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ﴾ [البقرة: ٢/٥٠]: ((الباء معناها السبب أي: بسبب دخولكم... أو معناها اللام أي: فرقنا لكم البحر. أي: لأجلكم، ومعناها راجع إلى السبب))[٨]. وهو في مطلع بحره، وفي معرض تعداد معاني الباء ذكر أنها تكون للسبب[٩]، ثم عاد في نهايته ليقرنها باللام، ويذكر أنها تكون للتعليل مثلها[١٠]. وهذا يعني بوضوح أنه لا يفرق فيها بين المعنيين والتسميتين.

---

(١) المجمع ٢٨/٤٥.

(٢) الرازي ٥/٢٠٣. وينظر: ١/٩٩ و ٢١/٦١.

(٣) القرطبي ١/٣٨٧ و ٤٣٢ و ٣/١٩ و ٦/٧ و ٧/٧٤ و ١٨/٥٢.

(٤) البحر ١/٩٩ و ١٤٣ و ٤٦٥ و ٢/١٢ و ٥٦ و ٥٧ و ٧١ و ١٨٠ و ٢١٥ و ٣٢٩ و ٥٠٦ و٣/١٩ و ٨٣ و ١٢٠ و ٣٨٧ و ٤٩١ و ٤/١٠٦ و ٣٠٠ و ٣٥٤ و ٣٧٥ و ٥/٥٠٦ و ٦/٤١٢ و ٨/٤٥٢ و ٤٨٦.

(٥) البحر ٥/١٢٦ و ٦/٤٣.

(٦) القروء: الحيضات أو الأطهار.

(٧) البحر ٢/١٨٥.

(٨) البحر ١/١٩٧.

(٩) البحر ١/١٤.

(١٠) البحر ٨/٤٨.

٢- الفاء: وتؤدي الفاء معنى السببية عندهم في أوجه: العطف، والاستئناف، والجواب. أما العاطفة فهي التي ينتصب بعدها المضارع، وتعرف بـ فاء السببية، والمعقبة التي تعطف الظاهر على الظاهر. وقد جعل منهما البيضاوي قوله تعالى: ﴿وَلا تَقْرَبا هَذِهِ الشَّجَرَةَ، فَتَكُونا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٣٥/٢]. قال: «وجعله سبباً لأن يكون من الظالمين، الذين ظلموا أنفسهم بارتكاب المعاصي... فإن الفاء تفيد السببية، سواء جعلت للعطف على النهي أو الجواب له»(١). وسوف نعرض لهذا الوجه فيها في أسلوب العطف أيضاً.

أما الاستئنافية، فكان الزمخشري مغرماً باكتشاف مواقعها، وقد سماها بالمسببة وفاء السبب والتسبيب، بل جعل هذا المعنى فيها علماً على استخدامها في القرآن الكريم، وراح يشرح في ضوئها معاني النصوص. يقول في تفسير: ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ خالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، فَاعْبُدُوهُ﴾ [الأنعام: ١٠٢/٦]: «فاعبدوه: مسبب عن مضمون الجملة، على معنى: أن من استجمعت له الصفات كان هو الحقيق بالعبادة فاعبدوه»(٢). وقال في توجيه: ﴿فَكُلُوا مِمّا غَنِمْتُمْ﴾ [الأنفال: ٦٩/٨]: «فإن قلت: ما معنى الفاء؟ قلت: التسبيب، والسبب محذوف، معناه: قد أبحت لكم الغنائم، فكلوا مما غنمتم»(٣).

وحذا حذوه الرازي والبيضاوي وأبو حيان(٤)، فتتبعوا آثارها ودقائقها في بعض النصوص القرآنية، ومثل لها الأخير بقولهم: أنت الشجاعُ فقاتلْ، وأنتَ كريمٌ فجُدْ(٥).

---

(١) البيضاوي ١٨.
(٢) الكشاف ٥٤/٢.
(٣) الكشاف ٢٣٨/٢. وينظر: ١٤٠/١ و ٤٢٣ و ٦٢٢ و ٨/٢ و ٢٣٨ و ٤٢٥ و ٧٢٧ و ٨٢٧ و٤٢٥/٣ و ٣٩٠/٤ و ٦٤٠.
(٤) ينظر: الرازي ٢٣/٢٧ و ١١٢/٣٢ و١٣١ والبيضاوي ٨ و ٢٦ و ٧٣ والبحر ٢٠٦/١ و ٢٠٨ و ٢٩٨/٨.
(٥) البحر ٣٧٠/٢.

أما الجوابية، ونريد بها ها هنا الواقعة في خبر الاسم الموصول، فقد حمّلها البيضاوي معنى السببية في قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨/٥]. قال: «والفاء للسببية دخل الخبر لتضمنها معنى الشرط إذ المعنى: والذي سرق والتي سرقت»[١].

٣- الكاف: وذكر أبو حيان أن سيبويه حكى عن العرب قولهم: كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه. أي: لأنه لا يعلم. فهي للتعليل. وأشار إلى أن الأخفش وابن برهان[٢] أثبتا لها هذا المعنى. وقد وافقهم، ولكنه بيّن أن ذلك قليل فيها، وحمل عليها عدداً من الآيات، منها قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨/٢]. أي: اذكروه لهدايته[٣].

٤- إذْ: وذكر الطبري أنها تقع لمعنى التعليل، كقولك: أقوم إذ قمت[٤]. وتابعه بعضهم. وسبق أن فصلنا القول في هذا الوجه منها[٥].

٥- عَنْ: وحملوا بعض مواضعها على معنى اللام والسببية ومعنى «من أجل». فقد جعل الفراء الأولى من قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ؟ عَنِ النَّبَأِ الْعَظِيمِ؟﴾ [النبأ: ١/٧٨-٢] بمعنى اللام. أي: لأي شيء يتساءلون عن القرآن[٦]؟ وجعلها الطبري بمعنى «من أجل»، وفسر ذلك بالسبب في نحو قوله: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلاَّ عَنْ مَوْعِدَةٍ﴾ [التوبة: ١١٤/٩]. أي: «من أجل موعدة، كما يقال: ما كان هذا الأمر إلا عن سبب كذا»[٧]. وواضح أنها في هذه المواضع تفيد السببية.

---

(١) البيضاوي ١١٤. وينظر: الرازي١٣٢/٨.

(٢) هو عبد الواحد بن علي بن برهان، أبو القاسم العكبري النحوي. توفي سنة ٤٥٦ هـ. إنباه الرواة ٢١٣/٢-٢١٥..

(٣) البحر ٩٧/٢. وينظر: ٤٤٤/١ و ٢٤٤/٢ و ٣٤٤ و ٢٠٤/٤ و ٢٨/٦-٢٩.

(٤) الطبري ٢٢٠/١.

(٥) ينظر: ص ١٦٢-١٦٣ من هذا الكتاب.

(٦) الفراء ٢٧٧/٣.

(٧) الطبري ٤٣/١١. وينظر: ٥٨/١٢-٥٩ والبحر ١٦٢/١.

في: وبيّن أبو حيان أنها تفيد معنى السببية، وحمل عليها عدداً من النصوص. منها قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصاصُ فِي الْقَتْلَى﴾ [البقرة: ٢/١٧٨]، وقوله عليه الصلاة والسلام: ((دَخَلَتِ امرَأَةٌ النّارَ في هِرَّةٍ حَبَسَتْها))(١) . أي: بسبب القتلى، وبسبب هرة(٢). وذكر في موضع آخر أنها تكون للتعليل، وأن هذا المعنى واحد من المعاني التي زيدت على هذه الأداة، ومثّل لها بقوله تعالى: ﴿وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيا وَالآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِيما أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ٢٤/١٤]. أي: بسبب إفاضتكم(٣). وواضح أنه لا يفرق بين التعليل والسببية، وأنه يريد بالتعليل السببية.

٧- **مِنْ**: وجعلوها أيضاً بمعنى ((من أجل)) وللسببية، وبمعنى اللام، وللتعليل. ولكنهم حملوا أغلبها على القسمين الأولين. فقد رأى الزمخشري أن معنى قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصابِعَهُمْ فِي آذانِهِمْ مِنَ الصَّواعِقِ﴾ [البقرة: ٢/١٩] هو: من أجل الصواعق(٤). ومثل لذلك بقول العرب: سَقاهُ مِنَ العَيْمةِ(٥). ورأى أنها تفيد السببية في نحو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنا مِنَ الْماءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ، أَفَلا يُؤْمِنُونَ؟﴾ [الأنبياء: ٢١/٣٠]. أي: صيرنا كل شيء حي بسبب الماء(٦). واستدل لذلك بقوله عليه الصلاة والسلام: ((ما أنا مِنْ دَدٍ، ولا الدَّدُ مِنّي))(٧).

وحملها القرطبي على معنى اللام في قوله تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ﴾ [الطور: ٥٢/٣٥]. أي: لغير شيء(٨). فيما جعل أبو حيان أغلب ما جاء منها للسببية(٩)، وبعضها بمعنى الباء السببية، وأكد أن هذا المعنى مطرد في ((مِنْ)).

---

(١) النهاية في غريب الحديث ٢/٣٣.

(٢) البحر ٤/٤٥٠ و ٣٢٣. وينظر: ٢/٩.

(٣) البحر ١/٣٣.

(٤) الكشاف ١/٨٥. وينظر: ٢/٧٩ و ٣/٢٣.

(٥) العيمة: شدة الشهوة إلى اللبن.

(٦) الكشاف ٣/١١٣-١١٤.

(٧) النهاية في غريب الحديث ٢/١٠٩. والدد: اللهو واللعب.

(٨) القرطبي ١٧/٧٤.

(٩) البحر ١/٨٦-٨٧ و ١٠٣ و ٢٢٨-٢٢٩ و ٤/٢٥١ و ٨/٣٤٣.

قال: «مِنْ للسبب، ومعناها معنى الباء. وورود من للسبب ثابت في كلام العرب»[١]. وهذا يعني أنه يجعل السببية في الباء أصلاً. على أنه ذكر في معرض تعداد معاني «من» أنها تكون للتعليل، ومثل لها بآية الصواعق[٢]، وشرحه في موضع آخر بمعنى «من أجل»[٣]، مما يعني مرة أخرى أن الرجل لا يفرّق بين المعاني والتسميات.

٨- إلَى: وذهب الفراء إلى أن هذه الأداة بمعنى اللام في قوله تعالى: ﴿وَأَخْبَتُوا إِلَى رَبِّهِمْ﴾ [هود: ٢٣/١١][٤] . قال: «ومعناه: تخشعوا لربهم وإلى ربهم. وربما جعلت العرب إلى في موضع اللام»[٥]. ووافقه آخرون في عدد من النصوص[٦].

٩- إنَّ: وهي حرف استئناف، حمّله الزمخشري وأبو حيان معنى التعليل في عدد من النصوص. وجعله الأول من التعليل غير الصريح، في نحو قوله تعالى: ﴿وَلا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً﴾ [يونس: ٦٥/١٠]، لأن فتح همزة «إنّ» وتقدير حذف اللام هو التعليل الصريح[٧]. ومثل له الثاني بقولهم: لو قدمت على زيد لأحسن إليك، إنّه مكرم للضيفان[٨].

١٠- عَلَى: وجعلوها تنوب عن اللام في مجموعة من الآيات، وفسّر بعضهم هذه النيابة بمعنى «من أجل» وبالسببية، وصرح بعضهم بإفادتها للتعليل. أما الحمل على اللام، فنذكر منه توجيه أبي عبيدة لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّما يَضِلُّ عَلَيْها﴾ [يونس: ١٠٨/١٠]. أي يضل لنفسه[٩] . وعلى المعنيين الآخرين حمل

---

(١) البحر ٣٧٢/٥.
(٢) البحر ٣٩/١.
(٣) البحر ٥١٥/٨.
(٤) أخبت: خشع أو سكن واطمأن.
(٥) الفراء ٩/٢.
(٦) ينظر: الطبري ٢٤/١٢ والمجمع ٣٤/١١ والرازي ٩٨/٢٧ والتنوير ٨٤ و ١١٧ و ١١٩ والبحر ٨٢/٤.
(٧) الكشاف ٣٥٧/٢ . وينظر: ٢٣١/٢ و ٢٨٠ و ٢٩٩ و ٣٢٨ و ٣٩٩ و ٥٨٠.
(٨) البحر ١٤٧/١.
(٩) المجاز ٢٨٤/١. وينظر: الطبري ١٦٧/٦ والرازي ١٣٥/١١ والقرطبي ٥٣/٩ و ١٢٩/١٥.

القرطبي قوله تعالى: ﴿وَما ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾ [المائدة: ٣/٥] و﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيانِ﴾ [المائدة: ١٠٧/٥]. وجعل التقدير: من أجل النصب، واستحق فيهم وبسببهم إثم الأولين[١] . وأما التعليل، فجعله أبو حيان من المعاني التي زيدت على هذه الأداة[٢]، ومثّل له بقوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى ما هَداكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥/٢]. وواضح أنه يريد السببية.

١١- حَتّى: وذكر الرازي أن التعليل هو أحد المعنيين اللذين تؤديهما هذه الأداة، إذا انتصب المضارع بعدها، وأنها في ذلك تحمل على «كي». تقول: أطعت الله حتى أدخلَ الجنةَ أي: كي أدخل الجنة[٣]. وأضاف في موضع آخر أنها تحمل على لام الغرض، وأن المعنى الثاني لهذه الأداة، وهو انتهاء الغاية، قريب جداً من معنى التعليل حتى كادا يتحدان. ولهذا تنوب «حتى» عن اللام، واللام عن «حتى». قال في تفسير قوله تعالى: ﴿فَذَرْهُمْ حَتَّى يُلاقُوا يَوْمَهُمُ﴾ [الطور: ٤٥/٥٢]: «المراد من حتى الغاية التي يستعمل فيها اللام، كما يقول القائل: لا تطعمه حتى يموت، أي: ليموت، لأن اللام التي للغرض، عندها ينتهي الفعل الذي للغرض، فيوجد فيها معنى الغاية ومعنى التعليل»[٤]. وقد وجّه آخرون على معنى التعليل في «حتى» بعض النصوص[٥].

١٢- لَعَلَّ: وذهب الأخفش إلى أنّ «لَعَلَّ» قد تكون للتعليل بمعنى اللام أو «حتى». يقول الرجل لصاحبه افرغْ لَعَلَّنا نتغدّى، والمعنى: لنتغدى، وحتى نتغدى. وتقول للرجل: اعمل عملك لعلك تأخذ أجرك. أي: لتأخذه. وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿فَقُولا لَهُ قَوْلاً لَيِّناً، لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ﴾ [طه: ٤٤/٢٠]. أي: ليتذكر[٦] .

(١) القرطبي ٥٧/٦ و ٣٥٩.
(٢) البحر ٢٦/١.
(٣) الرازي ٢٠/٦.
(٤) الرازي ٢٧٠/٢٨ و ٥/٢٩.
(٥) ينظر: التنوير ٨٩ والبحر ٢٠٤/١ و ٦٨/٢.
(٦) الأخفش ٦٣.

ووافقه في ذلك الطبري في عدد من النصوص القرآنية، وفسّر «لعل» باللام مرة و بـ «كي» و «لكي» و «حتى» مرات أخرى[١]. وجعل منه قول الشاعر[٢] :

وَقُلْتُمْ لَنا: كُفُّوا الحُرُوبَ، لَعَلَّنا نَكُفُّ، وَوَثَّقْتُمْ لَنا كُلَّ مَوْثِقِ

فَلَمّا كَفَفْنا الحَرْبَ، كانَتْ عُهُودُكُمْ كَلَمْحِ سَرابٍ في الفَلا مُتَأَلِّقِ

أي: قلتم لنا كفوا لنكف[٣]. كما وافقه آخرون[٤]. ونسب النسفي هذا الوجه إلى قطرب[٥]، ونسبه أبو حيان إلى الفراء وابن كيسان[٦].

وخالفه الزمخشري فمنع هذا المذهب[٧]: كما خالفه أبو حيان[٨]، إلا أن هذا الأخير تحيّر في قوله تعالى: ﴿وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ [الشعراء: ١٢٩/٢٦]، فلم يجد بداً من القول: «وكأنه تعليل للبناء والاتخاذ. أي الحامل لكم على ذلك هو الرجاء للخلود ولا خلود. وفي قراءة عبد الله: كَي تَخلُدُونَ». فكأنه يقر به[٩].

---

(١) الطبري ١٥٨/٢ و ١٨٣ و ٢٢٧/٦ و ٧٩/٧ و ٢٢٩ و ٢١٦/٨ و ٨٧/٩ و ١٦٩/١٦–١٧٠.
(٢) الفلا: جمع فلاة، وهي الأرض المستوية.
(٣) الطبري ١٦١/١.
(٤) ينظر: المجمع ١٣٠/١ و ١٠٣/٢ والرازي ١٠٠/٢ و ١٠٨/٣ و ١٢٧/٥ و ٧١/٢٣ و ١٩٣/٢٧ والقرطبي ٢٢٧/١ و ٤٠٠ و ٣٢٧/٤ و ١٩/٩ والنسفي ٥١/١ و ٢٧ والتنوير ٧ و ٨ و ٩ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٥ و ٣١ و ٤٠ و ٤٣ و ٤٥ و ٥١ و ٧١ و ٧٤ و ٨٠ و ٨١ و ٨٧ و ٨٨ و ٩٧ و ٩٨ و ١٠٠ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٧ و ١١٠ و ١١١ و ١١٣ و ١١٥ و ١١٧ و ١٢٠ و ١٢٩ و ١٤٦ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٨ و ١٧٠ و ١٧٢ و ١٧٣ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢٠٨ و ٢١١ و ٢١٣ و ٢١٦ و ٢١٩ و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٣٤ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٥٣ و ٢٧٠ و ٢٧٤ و ٢٨٧ و ٢٩٧ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٦ و ٣١٠.
(٥) النسفي ٢٧/١.
(٦) البحر ٩٣/١ و ٢٤٦/٦.
(٧) الكشاف ٩٢/١.
(٨) البحر ٩٥/١.
(٩) البحر ٣٢/٧.

لقد وجد المفسرون في السببية والتعليل ما يوضّح التركيب ويسوّغ التعبير، وعبروا عن ذلك بكلمات مختلفات، تدل على عدم تفرقتهم فيما بينها وقلة اكتراثهم بأهمية ذلك، اللهم ما خلا بعض المحاولات العابرة. فهم لم يفرقوا بين السبب والعلة، والتعليل والغاية، ومعنى من أجل ومعنى لام المفعول له. ولكن تقاريرهم وشروحهم للمعاني أرشدت إلى تقارب معاني السبب ومن أجل ولام المفعول، أو اتحادها وإفادة السببية فيها، ودلت على أن الغرض والتعليل والغاية تسميات متقاربة أو واحدة تفيد التعليل، وهذا ما جعل الرازي يقرن اللام بـ «حتى». وقد أدت معنى السببية في النصوص عموماً اللام الداخلة على الأسماء، والباء والفاء وفي وعَنْ ومِنْ وإلى وعلى. وأفادت التعليل اللام الداخلة على الفعل، وكي وإلى وإنَّ وحَتّى ولَعَلَّ.

على أن الفصل بين السببية والتعليل مسألة في غاية الدقة، لما بينهما من تقارب وتداخل وتشابك. وهذا ما دفع معظم المفسرين إلى جعل الأداة للسببية في موضع، وللتعليل في موضع مشابه أو مماثل، وكأنهم في ذلك يجمعون بينهما تحت فكرة التسويغ، مع أن الفارق بينهما ملاحظ. فالسببية خصوص والتعليل عموم، وكل سبب تعليل، وليس كل تعليل سبباً. والسبب يعني العنصر الطارد المؤثر، والتعليل هو الغاية الجاذبة والهدف المراد.

* * *

٥ – معاني حروف الجر:

تشكل حروف الجر عنصراً هاماً وحيوياً بين عناصر التركيب النحوي، فهي تخصصه وتوضحه وتكون في بعض الأحيان طرفاً أساسياً في بنائه وفهم علاقاته وملابساته. إنها تقوم بإبلاغ معاني الأفعال وما في حكمها إلى المفاعيل غير الصريحة، أو لنقل إنها هي التي تحدد معاني الأفعال وما إليها من خلال ما تشربها من معان، يحددها سياق التعبير والمقال ضمن التعدد الوظيفي للأداة الواحدة. وقد أوضح المفسرون أهمية هذه المعاني في الربط والتركيب والدلات، فذكروا لهذه الحروف: الباء واللام والواو، وعَنْ وفي ومِنْ، وإلَى وعَلى معاني كثيرة، وبينوا ظلالها وآثارها وصلاتها بالعقائد والمذاهب، وحملوا معاني بعضها على بعضها الآخر ضمن نظام النيابة والتقارض في تأدية المعاني الأصيلة والفرعية، واستدلوا لكل ذلك بالنصوص المختلفة، واستعانوا بتقارير النحاة والبيانيين.

وكان بعض هذه المعاني في الحروف أصيلاً مطرداً، وبعضها الآخر قليلاً عارضاً. وكان أغلبها يحمل على الأدوات الأخرى الأساسية الموضوعة لها مما أضفى عليها سمة التكرار والإعادة على الرغم من وجود بعض الفروق، وجعلنا نسعى في متابعتها إلى تنظيمها في وحدات معنوية، تبرز الأداة الأصيلة في إفادة كل منها وما حمل عليها من أخواتها، وتقف القارئ على تصور شامل لكل وحدة، وعلى خلافات المفسرين في التسميات والمصطلحات ومواضع اللقاء والافتراق بينهم في تحديد كل معنى. ولا شك في أن لمعاني حروف الإضافة اشتراكاً في فقرات أخرى من هذا الباب تبعاً لمواقعها في تنظيمه، ونحن عارضون ها هنا لما تبقى منها في مجموعات متناسقة ومرتبة، هي: الاختصاص والاستعلاء والاستعانة واستغراق الجنس والإلصاق والتبعيض والتبيين والتبليغ والتعدية والمجاوزة والمقابلة والوجوب وبعض المعاني المتفرقة.

آ – الاختصاص:

وهو معنى تؤديه اللام، وتتصل به أو تتفرع عنه مجموعة من المعاني المتقاربة، كالاستحقاق والملك وشبه الملك والتمليك وشبه التمليك والنسب والقدرة. وقد مزج بعض المفسرين بين هذه المعاني في معالجة النصوص، فأطلقوا بعضها في مواضع، وبعضها الآخر في مواضع مماثلة، وأشاروا إلى هذا التقارب الكبير فيما بينها، الذي يدل على اجتماعها وتلاقيها تحت معنى التخصيص أو الاختصاص. بل إن بعضهم لم ير في الكلام غير هذا المعنى، وإن خرجت إلى شيءٍ من المعاني الأخرى، مما يجعل الحديث عنها في فقرة واحدة أمراً سائغاً.

فقد جعل الزمخشري اللام للاختصاص، في قوله تعالى: ﴿إِنَّما الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَراءِ﴾ [التوبة: ٦٠/٩] مبيناً أن الصدقات مختصة بالفقراء وليست لغيرهم. ومثّل لذلك بقولهم: الخلافة لقريش. أي: لا تتعداهم ولا تكون لغيرهم[١]. ورأى الرجل أن هذا المعنى لا يفارقها، وإن خرجت إلى معنى الزمن، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمّا جاءَ مُوسَى لِمِيقاتِنا﴾ [الأعراف: ١٤٣/٧]. ((ومعنى اللام الاختصاص، فكأنه قيل واختص مجيئه بميقاتنا، كما تقول: أتيته لعشر خلون من الشهر))[٢]. وهو يقر أن معنى الاستعلاء ظاهر في قوله تعالى: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلأَذْقانِ يَبْكُونَ﴾ [الإسراء: ١٠٩/١٧]، ولكنه تابع يقول: ((جعل ذقنه ووجهه للخرور واختصه به، لأن اللام للاختصاص))[٣]. وقد حمل غيره على معنى الاختصاص مواضع أخرى[٤].

وذكر أبو حيان أن اللام تكون للاستحقاق، ومثّل لذلك بقولهم: الجلباب للجارية[٥]. وجعل منه قوله تعالى: ﴿فَالَّذِينَ كَفَرُوا، قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيابٌ﴾ [الحج: ١٩/٢٢].

(١) الكشاف ٢٨٢/٢.
(٢) الكشاف ١٥١/٢.
(٣) الكشاف ٦٩٩/٢-٧٠٠.
(٤) ينظر: الرازي ٢٢٠/١ و ١٥٨/٥ و ١٥٤/٢٥ والنسفي ٧٢/٣ والبحر ٣٦٢/٣ و ٤٩١ و٥٠٢/٧.
(٥) البحر ٣٦٠/٦.

ورأى الطبرسي أنها تأتي للملك[١]، في نحو قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ [البقرة: ١١٥/٢]. وجمع بينه وبين الاستحقاق في نحو: ﴿وَالأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾ [الانفطار: ١٩/٨٢]، وقال: «لام الجر معناها الملك والاستحقاق»[٢] . وفصل الرازي وأبو حيان بينهما، وجعلا اللام في نحو هذا التركيب للملك وحسب[٣]. غير أن الأخير أشار إلى تقارب معنيي الملك والاختصاص، إذ أجاز في آية ﴿الصدقات للفقراء﴾ السابقة أن تكون لأحدهما[٤].

وبيّن أبو حيان أن اللام تأتي لشبه الملك، كقولهم: أدوم لك ما تدوم لي[٥]. وذكر الرازي أنها تأتي للتمليك في نحو قوله: ﴿فَلَهُمْ جَنّاتُ الْمَأْوَى﴾ [السجدة: ١٩/٣٢] مبيناً أنه لم يكن للمؤمنين خروج عن الجنة. قال عزّ وجلّ: لهم الجنات تمليكاً لهم[٦]. وحمل القرطبي وأبو حيان على هذا المعنى بعض النصوص[٧] وأشار الأخير إلى أن الاختصاص أعم من هذا المعنى ويمكن حمله عليه.

وأوضح هذا الأخير أيضاً أنها قد تكون لشبه التمليك، نحو: وهبت لك ديناراً[٨]، وقوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْواجاً﴾ [النحل: ٧٢/١٦]، وأنها قد تكون للنسب، كقولك: لزيدٍ عَمٌّ[٩].

وذكر الرازي أنها تكون لمعنى القدرة والاستيلاء، كقولك: البلد للسلطان، وأجاز أن يحمل عليه قوله تعالى: ﴿الحَمْدُ للهِ﴾ [الفاتحة: ٢/١]، إضافة إلى وجوه أخرى[١٠] .

---

(١) المجمع ٤٣٠/١.
(٢) المجمع ٤٩/١.
(٣) الرازي ١٢٤/٧ و ٢٠١/٨ والبحر ١٨/١ و ٢٧٨/٢ و ٣٥٩.
(٤) البحر ٥٨/٥.
(٥) البحر ١٨/١.
(٦) الرازي ١٨٢/٢٥-١٨٣. وينظر: ٢٠١/٢٢.
(٧) القرطبي ٢٠٠/٣ والبحر ١٣٣/١.
(٨) البحر ١٨/١. وينظر: ٢١٤/٢.
(٩) البحر ١٨/١.
(١٠) الرازي ٢٢٠/١.

إن معنى الاختصاص هو الأصل في معاني اللام عند جمهورهم. ويرى الطبرسي أن الملك هو الأصل فيها[1] . وسواء أكان الاختصاص أم الملك فإن هذا يدل على تقارب هذه المعاني وتجانسها وصعوبة الفصل بينها في كثير من الأحيان، ولاسيما في نصوص القرآن. وليس أدل على ذلك من إقرارهم بتقارب الاستحقاق والملك، والملك والاختصاص، والاختصاص والتمليك، واختلافهم في تحديد لام ﴿الحَمدُ للهِ﴾، إذ أجاز فيها الرازي أن تكون للاختصاص والملك، إضافة إلى القدرة والاستيلاء، فيما جعلها النسفي للتمليك، لأنه عز وجل «خالق ناطق الحمد أصلاً، فكان بملكه مالك الحمد للتحميد أهلاً»[2] . وجعلها أبو حيان للاستحقاق فقال: «الاختصاص باللام التي في «للهِ» إذ دلت على أن جميع المحامد مختصة به إذ هو مستحق لها» [3].

ب – الاستعلاء:

ويختص بأداء هذا المعنى الأداة «على»، وتُحمل عليها في ذلك بعض حروف الإضافة الأخرى، وقد قرنها بعض المفسرين بالظرف «فَوقَ»، لتقاربهما في المعنى. تقول: ضربته على الرأس وفوق الرأس، والمعنى واحد[4] .

والاستعلاء بـ «على»، كما بين أبو حيان، حقيقي أو مجازي[5] . وقد مثل للأول بقوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْها فانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦/٥٥]. وللثاني بقوله: ﴿فَضَّلْنا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣/٢]. وكان سمى الزمخشري هذا النوع الأخير بالاستعلاء القريب من الحقيقي، وتتبعه في غير موضع من النصوص القرآنية، على نحو يكشف عن ولعه الشديد بإبراز معاني القرآن الخفية. ونذكر من ذلك قوله في توجيه: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥/٢]: «ومعنى

---

(١) المجمع ٤٦/١.
(٢) النسفي ١٨٨/٤.
(٣) البحر ١٨/١ و٣١.
(٤) المجاز ٢٤٢/١ والطبري ١٩٨/٩ والبحر ٤٧٠/٤ .
(٥) البحر ٢٦/١.

الاستعلاء في قوله «على هدى»: مثل لتمكنهم من الهدى واستقرارهم عليه وتمسكهم به. شبهت حالهم بحال من اعتلى الشيء وركبه. ونحو: هو على الحق وعلى الباطل»[١]. وجعل من هذا الاستعلاء أيضاً[٢] قول الأعشى:[٣]

تُشَبُّ لِمَقْرُورَيْنِ يَصْطَلِيانِها وَباتَ، عَلى النّارِ، النَّدى وَالمُحَلَّقُ

وقد تابعه في ذلك الرازي وأبو حيان[٤].

وحمل المفسرون على معنى الاستعلاء في «على» دلالة بعض الأحرف الأخرى، هي: الباء واللام والواو وعَنْ وفي ومِنْ وإِلَى. وذلك لتقارب معانيها عموماً من معنى «على» وإقرارهم بمذهب النيابة واستعارة المواقع فيما بينها. ولكنهم لم يفصلوا في هذا المذهب بين استعلاء حقيقي ومجازي.

١– الباء: فقد ذكر الفراء أن العرب تجعل الباء أحياناً في موضع «على» فتقول: رميت بالقوس وعلى القوس، وجئت بحال حسنة وعلى حال حسنة[٥]. وجعل من ذلك قراءة ابن مسعود: (حَقِيقٌ بِأَلاّ أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إلاّ الْحَقَّ) [الأعراف: ٧/١٠٥]. وأيد هذا المعنى بقراءة الجمهور: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَلاَّ أَقُولَ﴾. ووافقه الأخفش والطبري،فمثّل له الأول بقولهم: مررت به، أي: عليه، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطارٍ﴾ [آل عمران: ٣/٧٥]. أي: على قنطار[٦]. وحمل عليه الثاني آيات أخرى[٧]. ووافقه أيضاً عدد من المتأخرين[٨].

---

(١) الكشاف ١/١٤٤. وينظر: ١/٢٢٨ و٣/١٢٤.

(٢) الكشاف ٤/٧٣١.

(٣) ديوانه ٢٢٥. والمحلق: لقب الممدوح. والمقروران: هما المحلق وكرمه. فقد شخص الكرم وجعله يبرد فيصطلي.

(٤) الرازي ١٥/١٣٤ والبحر ١/٤٣ و٦/١٣٠ و٣٢٤.

(٥) الفراء ١/٣٨٦. وينظر: ٢/٢٦٧.

(٦) الأخفش ٢٠٥ و ٣١٦ و ٤١١ و ٤٢٤ و ٥٢٨.

(٧) ينظر: الطبري ١/١٣٧ و ٤/١٣٤ و ٩/١٣ و ١٦/٦.

(٨) ينظر: الرازي ١٤/١٩١ والقرطبي ٢/١٤٢ و ٤/٢٤٠ و ٥/١٩٨ و ٨/١٠١ والبيضاوي ٣١٣ والتنوير ٢٧ والبحر ٢/٥٠٠ و ٣/٢٥٣ و ٤/٣٥٥.

٢- اللام: وذهب الفراء إلى أنها تكون للاستعلاء بمعنى «على» في بعض النصوص، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنا لِعِبادِنا﴾ [الصافات: ١٧١/٣٧]. واستدل لذلك بقراءة ابن مسعود الشاذة: (عَلَى عِبادِنا)، وقال: «وعلى: تصلح في موضع اللام، لأن، معناهما يرجع إلى شيء واحد. وكأن المعنى: حقت عليهم ولهم»[1]. ووافقه في ذلك معظمهم لقناعتهم بتقارب هذين الحرفين[2]، وجعل منه القرطبي قول جابر بن حُنَيّ[3]:

تَناوَلَهُ بِالرُّمحِ، ثُمَّ اتَّنى لَهُ   فَخَرَّ صَرِيعاً، لِلْيَدَيْنِ، وَلِلْفَمِ

أي: على اليدين وعلى الفم[4].

٣- الواو: وذكر أبو حيان أن بعضهم جعل الواو بمعنى «على»، في قوله تعالى: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلاةِ﴾ [البقرة: ٤٥/٢]. والتقدير: استعينوا بالصبر على الصلاة. ولكنه استبعده ورمى صاحبه بالتوهم[5].

٤- عَنْ: وجعلها القرطبي بمعنى «على»، في قوله عز وجل: ﴿وَلا تَتَّبِعْ أَهْواءَهُمْ عَمّا جاءَكَ مِنَ الْحَقِّ﴾ [المائدة: ٤٨/٥]. أي: على ما جاء من الحق[6]. ونقل عن المبرد أن «عن» و «على» تتقاربان في بعض الاستخدامات، فيقال: مراه عن حقه وعلى حقه، إذا منعه منه ودفعه عنه[7].

٥- في: وذهب الفراء إلى أن «في» تكون بمعنى «على»، كما تكون «على» بمعنى «في». تقول: «ليس على صلة الرحم، وإن كانت قاطعة إثم، وليس فيها

---

(١) الفراء ٣٩٥/٢. وينظر: ٣١/٣.

(٢) ينظر: الطبري ١٤٤/١٢ و ١١٤/٢٣ والرازي ١٦٠/٥ و ١٣٥/١١ و ١٥٨/٢٠ و ٦١/٢٢ و٢٤٥/٣٠ والقرطبي ٨٤/١٦ والبحر ١٨/١ و٥٥/٣ و ١٠/٦ و ٨٩ و ٣٢٠ و ٣٣٢/٨-٣٣٣.

(٣) شرح اختيارات المفضل ٩٥٥.

(٤) القرطبي ٢١٧/١٠.

(٥) البحر ١٨٤/١.

(٦) القرطبي ٢١١/٦.

(٧) القرطبي ٩٣/١٧.

إثم، لا تبالي أيهما قلت))[1]. وذكر أن المفسرين قبله جعلوا قوله تعالى: ﴿وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١/٢٠] بمعنى: على جذوع النخل. وعلل مذهبهم بقوله: وإنّما صلحت ((في))، لأنه يرفع الخشبة في طولها فصلحت ((في)) وصلحت ((على))، لأنه يرفع فيها فيصير عليها[2].

ووافقه أبو عبيدة وجعل هذه النيابة من الظواهر المطردة في معاني الأدوات[3]، واستشهد للآية السابقة بقول سويد بن أبي كاهل[4]:

هُمُ صَلَبُوا العَبْدِيَّ في جِذْعِ نَخْلَةٍ، فَلا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إلاّ بأَجْدَعا

ووافقه أيضاً معظم المفسرين، وحملوا على هذا المعنى في هذه الأداة عدداً من النصوص مستهدين بآية الصلب في كل ما يقولون[5]. وضعّف الرازي هذه النيابة[6]. وذكر أبو حيان أن بعضهم حمل ((في)) على بابها من الظرفية، لأنه ذهب إلى أن فرعون نقر الخشب وصلبهم في داخله، حتى يموتوا جوعاً وعطشاً[7].

٦– مِنْ: وجعلها الأخفش بمعنى ((على)) في قوله: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾ [الأنبياء: ٧٧/٢١]. أي: على القوم[8]. وجاراه الطبري، فجعل منه أحد أوجه قوله: ﴿ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلافٍ﴾ [المائدة: ٣٣/٨] بمعنى: على خلاف[9].

---

(١) الفراء ٢٦١/٢.
(٢) الفراء ٣٢٤/١ و ١٨٦/٢.
(٣) المجاز ١٤/١ و ٢٣/٢ و ١٩٥ و ٢٣٣.
(٤) العبدي: نسبة إلى عبد قيس. والأجدع: الأنف المقطوع.
(٥) ينظر: الطبري ١٢٠/٧ و ١٣٩/٩ و ١٨٨/١٦ والزجاج ٢٣٩/٢ والقرطبي ١٢١/١٦ و ٧٦/١٧ و٣٠٨ والتنوير ١٦٠ و ١٩٦ و ٢٩٥ والبحر ٤٢٢/٢ و ٣٩٣/٤ و ٤٣٥ و ٢٦١/٦.
(٦) الرازي ٢٦٢/٢٨.
(٧) البحر ٢٦١/٦.
(٨) الأخفش ٢٠٥ و ٣١٦.
(٩) الطبري ٢١٦/٦.

ونسب القرطبي هـذا الوجه إلى أبي عبيدة[١]. وحمل عليه أبو حيان بعض المواضع الأخرى[٢].

٧- إلى: وذهب بها هـذا الأخير إلى معنى ((على)) ، في أحد أوجه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٩/٢]. أي: على السماء[٣].

إن أغلب ما حمل من حروف الإضافة على معنى ((على)) كان للاستعلاء المجازي، خلافاً لـ ((في)) التي أريد بها الاستعلاء الحقيقي.

جـ - الاستعانة:

وتقوم الباء بأداء هـذا المعنى. وقد عبّر عنه بعضهم بتسميات أخرى، كالإلصاق والآلة، وذلك انطلاقاً من اختلافهم في التعبير عن معاني هـذه الأداة. فالأخفش والزجاج يعتقدان أن هذا المعنى لا يخرج عن الإلصاق، وجعلا من ذلك قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١/١] [النمل: ٣٠/٢٧]، ومثّل له الثاني بقولهم: كتبت بالقلم، ناقلاً عن سيبويه أن الكتابة ملتصقة بالقلم[٤]. وذكر الرازي أن ذلك مذهب البصريين عموماً، وأن الكوفيين يجعلونها باء الآلة في كل حال. ثم حاول أن يفنّد هذه الآراء، فقال: ((والفائدة فيه أنه لا يمكن إلصاق ذلك الفعل بنفسه إلا بواسطة الشيء الذي دخل عليه هذا الباء، فهو باء الإلصاق لكونه سبباً للإلصاق وباء الآلة لكونه داخلاً على الشيء الذي هو آلة))[٥].

ولكن الرجل اضطرب في الأخذ بأحد المذهبين والتسميتين في تفسير النصوص، إذ صرح بأن الباء في آية البسملة وفي الاستعاذة، وهي قولهم: أعوذ

(١) القرطبي ٣٠٧/١١.
(٢) البحر ١٨١/٢ و ٣٩٦/٦.
(٣) البحر ١٣٤/١.
(٤) الأخفش ١٤٧ والزجاج ٣/١.
(٥) الرازي ٩٧/١.

بالله من الشيطان الرجيم، للإلصاق[1]. ثم أخذ بباء الآلة والاستعانة وصرح بالتسميتين في تفسير بعض النصوص، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾ [البقرة: ٤٢/٢]. قال: «واعلم أن الأظهر في الباء... أنها باء الاستعانة، كالتي في قولك: كتبت بالقلم»[2].

وكان الزمخشري قد فصل بوضوح بين الإلصاق والآلة، وحمل على المعنى الأخير عدداً من النصوص مهتدياً بعبارة سيبويه الذائعة: «كتبت بالقلم»، كقوله في توجيه: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا﴾ [البقرة: ١٣٧/٢]: «وتكون باء الاستعانة، كقولك: كتبت بالقلم وعملت بالقدوم»[3]. وكذا فعل أبو حيان، فجعل الباء للاستعانة في مواضع[4] وللآلة في أخرى[5].

وأناب بعضهم عن الباء في هذا المعنى كلاً من: «في» و «مِنْ»، ولكنهم لم يصرحوا بطبيعة النيابة ودل عليها شرحهم للآيات. ونجد ذلك واضحاً في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً، وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجاً يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: ١١/٤٢] إذ جعل الفراء «فيه» بمعنى: به[6]. ونقل الأخفش مثل ذلك عن يونس أن العرب تقول: ضربته في السيف، وهي تريد: بالسيف. وبيّن أن قوله تعالى: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى: ٤٥/٤٢]. بمعنى: بطرف خفي[7]. ووافقه في هذا الوجه الأخير معظم المفسرين[8].

---

(١) الرازي ٩٧/١. وينظر: ٩٨/١ و ٢٢/٢٢.
(٢) الرازي ٤٣/٣. وينظر: ٢٧٥/٢٨ و ٨٧/٢٩.
(٣) الكشاف ١٩٥/١. وينظر: ٣/١ و ١٣٢ و ١٣٨ و ٢٧١/٣ و ٦٤٢/٤ و ٧٦٠.
(٤) البحر ١٤/١ و ٢٤٣ و ٤٠٩ و ١١٩/٤ و ٤٩٢/٨.
(٥) البحر ٢٦٠/١ و ٤٣٧/٣ و ٤١٨/٤ و ١٧٧/٨.
(٦) الفراء ٢٢/٣.
(٧) الأخفش ٦٨٧. وينظر: ٤٢٤ و ٧٠٤.
(٨) ينظر: المجاز ٢٣٣/٢ والطبري ١٨١/١٣ و١٨٩ والرازي ٩٠/١٩ والقرطبي ٢٩٢/٩ والتنوير ٦٤ والبحر ٣٣/١ و٣٩ و١٨٠/٧.

د – استغراق الجنس:

وتؤديه «مِن» الزائدة، ويسميه بعضهم تعميماً. وذكر الطبرسي أن أحدهم ذهب إلى أن أصلها لابتداء الغاية، ثم دخلت على ابتداء الجنس إلى انتهائه[1]. ورأى الزمخشري أنها في إفادة معنى الاستغراق، في نحو: ﴿وَما مِنْ إِلَهٍ إلاّ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢/٣] بمنزلة البناء على الفتح في «إلهٍ»[2] من نحو قوله: ﴿لا إِلَهَ إلاّ اللهُ﴾ [الصافات: ٣٥/٣٧].

وأوضح الرازي والقرطبي أن الاستغراق بها يقع في النفي، ولولاها لجاز أن يتوهم فيما بعدها معنى الوحدة، ومثّلا لذلك بقولهم: ما في الدار من أحدٍ[3]. وخالفهما أبو حيان وبيّن أن «مِنْ» تكون للاستغراق إذا كان الاسم النكرة بعدها مما يجوز أن يراد به الاستغراق أو نفي الوحدة أو نفي الكمال، نحو: ما قامَ مِن رجُلٍ. أما إذا كان مما لا يستعمل إلا في النفي العام، مثل: ما في الدار مِنْ أحدٍ، فإن «مِنْ» فيه تكون لتأكيد الاستغراق[4]. وجعل من ذلك[5] قوله تعالى: ﴿وَما يُعَلِّمانِ مِنْ أَحَدٍ﴾ [البقرة: ١٠٢/٢].

هـ – الإلصاق:

وهو معنى أصيل في الباء، بل إن أغلب المفسرين يسمونها به في بعض معانيها الأخرى[6]. وأشار الرازي إلى أن البصريين هم أصحاب التسمية[7]. وبيّن أن ذلك يرجع إلى وجود هذا المعنى واستمراره في كل ما خرجت له من

---

(١) المجمع ٢٩/٨.
(٢) الكشاف ٣٧٠/١. وينظر: ١٧٥/١ و ٥/٢ و ١٢٥.
(٣) الرازي ١٥٧/١٢ والقرطبي ٣٩٠/٦ و ٢٥٥/٧.
(٤) البحر ٧٣/٤-٧٤.
(٥) البحر ٣٣٠/١.
(٦) ينظر: الأخفش ١٤٧ والزجاج ٣/١ والرازي ٥/١ و ١٠ و ٣٥.
(٧) الرازي ٩٧/١.

معان، كالظرفية والقسم وغير ذلك مما ذكر في مواضعه[(١)]. وقد سماه القرطبي الزاقاً[(٢)]، فيما قسمه أبو حيان إلى حقيقي ومجازي[(٣)].

ومن الإلصاق الحقيقي، جعل الطبرسي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ﴾ [الأعراف: ٨٦/٧] مبيناً أن الباء للإلصاق وقد لاصق المكان[(٤)]. ومن المجازي، جعل الزمخشري عبارة سيبويه: مررت بزيدٍ، موضحاً أنه لصوق بمكان يقرب من زيد[(٥)]. وذهب في قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦/٥]. إلى أن كلاً من ماسح بعض الرأس ومستوعبه بالمسح ملصق للمسح برأسه[(٦)]. وخالفه أبو حيان وجعل مسح الرأس كله إلصاقاً حقيقياً، ومسح بعضه إلصاقاً مجازياً وتسمية لبعض بكل[(٧)]. وحمل على هذا المعنى بنوعيه عدداً من النصوص[(٨)] .

وتنوب عن الباء في ذلك بعض حروف الإضافة الأخرى، وهي: اللام والواو وعَنْ وفي وإلَى وعَلَى. ولكن هذه النيابة كانت موضع خلاف بينهم في عدد من الحروف، وغامضة في معظمها لا يتوضح فيها المعنى الدقيق، ولا سيما أنهم يختلفون في تحديد معنى الباء الأساسي.

أ– **اللام**: فقد ذهب الأخفش إلى أن اللام، في قوله تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الزمر: ١٢/٣٩] بمعنى الباء. أي: أمرت بذلك[(٩)]. ووافقه بعض المفسرين، فجعل منه نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّنا سَمِعْنا مُنادِياً يُنادِي لِلإِيمانِ﴾

(١) ينظر: الرازي ١١٦/١٠ و ٢٠٤/٢٨ و ٢٧٨.
(٢) القرطبي ٣٤٠/٢.
(٣) البحر ١٤/١.
(٤) المجمع ١١٣/٨.
(٥) الكشاف ٥٣/٣.
(٦) الكشاف ٦١٠/١.
(٧) البحر ٤٣٦/٣.
(٨) ينظر: البحر ١٧٩/١ و ٤٥٠ و ٧٥/٢ و ١٩٦ و ٣٣٩ و ٥٠٠ .
(٩) الأخفش ٦٧١.

[آل عمران: ١٩٣/٣]. أي: بالإيمان. والسماع محمول على حقيقته. ولم يعلّق على هذا الموضع الأخير أبو حيان[١]، ولكنه وصفه بالضعف والغرابة في مواضع أخرى[٢].

٢- الواو: ورأى الطبري أن الواو بمعنى الباء كذلك، في قوله تعالى: ﴿خَلَطُوا عَمَلاً صالِحاً وَآخَرَ سَيِّئاً﴾ [التوبة: ١٠٢/٩]. والتقدير: خلطوا عملاً صالحاً بآخر سيء، كما يقال: خلطته باللبن[٣]. وتابعه الزمخشري، ووجد في استعمال الواو فائدة لطيفة، وهي أن قوله: خلطت الماء باللبن يجعل الماء مخلوطاً واللبن مخلوطاً به، بينما هو بالواو يجعل الماء واللبن مخلوطين ومخلوطاً بهما. وكأنك تقول: خلطت الماء باللبن، واللبن بالماء. وكذلك قوله تعالى، إذ جعل كل نوع من الأعمال مخلوطاً ومخلوطاً به[٤].

٣- عَنْ: وذكر الفراء أن «عن» والباء تتقاربان في المعنى في بعض المواضع، حيث تقول: رميت عن القوس وبالقوس[٥]. وذهب أبو عبيدة إلى أن «عن» نائبة عنها في نحو قوله تعالى: ﴿وَما يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾ [النجم: ٣/٥٣] و ﴿كَأَنَّكَ حفِيٌّ عَنْها﴾ [الأعراف: ١٨٧/٧] أي: ينطق بالهوى، وكأنك حفي بها، لأنك تقول: تحفيت به في المسألة[٦].

٤- في: وبيّن الفراء أنها تأتي في لغة الطائيين بمعنى الباء، إذ يقولون: رغبت فيك، وهم يريدون: رغبت بك[٧] . وقال شاعر لهم في بنت له[٨]:

وَأَرْغَبُ فِيها عَنْ لَقِيطٍ وَرَهْطِهِ ... وَلَكِنَّنِي، عَنْ سِنْبِسٍ لَسْتُ أَرْغَبُ

---

(١) البحر ١٤١/٣.
(٢) البحر ٢٧٢/١ و ١٥٨/٤-١٥٩.
(٣) الطبري ١٢/١١.
(٤) الكشاف ٣٠٧/٢.
(٥) الفراء ٢٦٧/٢.
(٦) المجاز ٢٣٦/٢ و ٢٣٥/١.
(٧) الفراء ٧٠/٢ و ٢٢٣.
(٨) سنبس: حي من طيئ.

ووافقه في ذلك بعض المفسرين[١]. وجعل منه الرازي قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاّ أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمامِ؟﴾ [البقرة: ٢١٠/٢]. أي: العذاب الذي يأتيهم في الغمام مع الملائكة[٢].

٥ و٦– إلى و عَلى: وذكر الأخفش أن هاتين الأداتين تقعان بمعنى الباء. تقول: خلوت إلى فلان بحاجة. والمعنى: خلوت بفلان. وتقول: ظفرت عليه. أي: به[٣]. وجعل من الأولى قوله تعالى: ﴿وَإِذا خَلَوْا إِلَى شَياطِينِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤/٢]. ووافقه في ذلك معظم المفسرين، وحملوا عدداً من النصوص عليه[٤].

و – البدل:

ويؤدي هذا المعنى كلٌّ من الباء ومِنْ وعَنْ. ولم يشر المفسرون إلى أصالة أحدها في إفادته وتحمله. ويبدو أن الحرفين الأولين هما الألصق به، وذلك لغلبة النصوص فيهما بالنسبة إلى الحرف الأخير.

١– الباء: فقد ذكر الزمخشري أن الباء تفيد معنى البدل، في أحد أوجه قوله تعالى: ﴿سَلامٌ عَلَيْكُمْ بِما صَبَرْتُمْ﴾ [الرعد: ٢٤/١٣]. أي: بدل ما احتملتم من مشاق الصبر[٥]. ووافقه أبو حيان، وحمل عليه غير موضع من القرآن موضحاً أن هذه الباء تدخل على الزائل المتروك. وجعل منه قول قريط بن أنيف[٦]:

فَلَيْتَ لِي بِهِمُ قَوْماً، إذا رَكِبُوا   شَدُّوا الإغارَةَ، فُرْساناً، وَرُكْبانا

أي: ليت لي بدلهم قوماً[٧].

---

(١) الأخفش ٢٠٥ والطبري ١٨٩/١٣ والقرطبي ٢٦/٣.
(٢) الرازي ٢١٥/٥.
(٣) الأخفش ٢٠٥ و ٥٢٨.
(٤) ينظر: الطبري ١٣٧/١–١٣٨ و ١٣/٩ والمجمع ١٣١/٨ والرازي ١٩١/١٤ والقرطبي ٢٥٦/٧ والبحر ٢٦/١ و ٣٥٥/٤.
(٥) الكشاف ٥٢٧/٢.
(٦) شرح ديوان الحماسة ١٨/١.
(٧) البحر ١٤/١ و ٢٩٥/٣ و ٥١٧/٦ و ٢٧١/٧.

٢- مِنْ: ورأى الطبري أن «مِنْ» تفيد هذا المعنى أيضاً، وسماه التعقيب. تقول: أعطيتك من دينارك ثوباً. والمعنى: مكان الدينار ثوباً. وجعل منه قوله تعالى: ﴿أَنْشَأَكُمْ مِنْ ذُرِّيَّةِ قَوْمٍ آخَرِينَ﴾ [الأنعام: ٦/١٣٣]. قال: «لم يرد بإخبارهم هذا الخبر أنهم أنشئوا من أصلاب قوم آخرين، ولكن معنى ذلك ما ذكرنا من أنهم أنشئوا مكان خلق خلف قوم آخرين قد هلكوا من قبلهم»[١]. ووافقه بعض المفسرين[٢]، ونسبه القرطبي إلى السدي ومجاهد[٣]، ونسبه النسفي إلى الزجاج[٤]. وتحفظ أبو حيان في تصحيحه وقبوله في المواضع التي وقف عليها فيه، فذكر أن أصحابه البصريين لم يثبتوه في «من»، وتأولوا ما أوهم ذلك في النصوص، وجعله من المعاني التي زيدت على هذه الأداة[٥].

٣- عَنْ: وذهب الأخفش إلى أن «عَنْ» تفيد هذا المعنى أيضاً. وذلك في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً﴾ [البقرة: ٢/٤٨]. قال: «عن نفس: يقول: مكانها. أي: لا تكون مكانها»[٦].

ز - التبعيض:

وتؤديه «مِنْ» وبعض الأدوات المحمولة عليها. وقد اختلف المفسرون في أصالته في هذه الأداة، فذكر الرازي أن بعضهم جعله الأصل في معانيها[٧]، فيما قدّمه أبو حيان على معنى الابتداء، ومثّل له بقولهم: «أكلت من الرغيف»[٨]. وسوف نفصل القول في ذلك بعد.

---

(١) الطبري ٨/٣٨.
(٢) الرازي ١٩/٩٣ والقرطبي ١٦/١٠٥.
(٣) القرطبي ٨/٤١ و ١٦/١٠٥.
(٤) النسفي ٤/٤٢١.
(٥) البحر ١/٣٩ و ٢١٤ و ٢/٣٨٨ و ٨/٢٥.
(٦) الأخفش ٢٦٠-٢٦١.
(٧) الرازي ١/١٠٠.
(٨) البحر ١/٣٩.

وهذا المعنى في ((من)) هو أحد المسوغات الهامة عند الفراء في بعض عناصر التركيب النحوي. تقول: قَد أصبنا من فلان، وقتلنا من بَني فلان. تريد: رجالاً. وذلك لأن ((مِنْ)) تؤدي عن بعض القوم[1] . وأوضح الطبري أن هذا التبعيض يشمل ما بعدها[2]. فيما دقق الطبرسي القول فجعله يخصص الجملة بعدها[3] ، واستدل له الزمخشري في قوله تعالى: ﴿لَنْ تَنالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٣/٩٢] بصحة حلول كلمة ((بعض)) مكان ((من)) في قراءة ابن مسعود للآية: (حَتَّى تُنْفِقُوا بعضَ ما تُحِبُّونَ)[4].

ولقد حمل المفسرون، ولا سيما الزمخشري والرازي، على هذا المعنى في ((من)) مجموعة كبيرة من النصوص، وتبينوا مواقعها وظلالها وآثارها. وأجازوا في كثير منها أن تكون لابتداء الغاية أو التبيين أو غير ذلك مما يقترب من معنى التبعيض ويلتبس به[5]. وأثاروا خلال ذلك بعض المشكلات الشرعية والخلافية والمذهبية، واستدلوا له واحتجوا به. من ذلك ما أورده أبو حيان من أن بعض النصارى جعل ((مِنْ)) للتبعيض في قوله: ﴿إِنَّما الْمَسِيحُ عِيسَى بنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقاها إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ [النساء: ٤/١٧١]، فادعى بذلك أن

---

(١) الفراء ٢/٧٨. وينظر: ١/٢٧١.

(٢) الطبري ١/٣١٠.

(٣) المجمع ١/١٣٥.

(٤) الكشاف ١/٣٨٥.

(٥) ينظر: الطبري ٦/٩١ و ٩٨ و ١٤/١٣٣ و ٢١/٣٤ و ٢٩/٩١ و والكشاف ١/٨٨ و ٢١٣ و٢٣١ و ٢٩٤ و ٣١٣ و ٣٩٦ و ٤٨٩ و ٤٩٨ و ٥٦٨ و ٦٦٤ و ٦٧٠ و ٢/٥ و ٩٣ و ١٢٥ و٢١٢ و ٤٣٧ و ٥٠٧ و ٥١٥ و ٥٢٣ و ٥٤٣ و ٥٤٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٨٨ و ٦١٦ و٦١٨ و ٦٢١ و ٦٤٧ و ٣/٢٥ و ٢٤٦ و ٢٧٠ و ٣٣٠ و ٣٨٥ و ٤/٢٦٣ و ٣١٣ و ٤٧٨ و ٥٤٤ و٥٥٨ و ٥٧٣ و ٦٧٥ . والرازي ٢/١١١ و ٤/٦١ و ٥/١١١ و ٧/٥٥ و ٧٥ و ٨/٩٠ و ١٣٥ و ١٠/١١٤ و ١١/١٤٥ و ١٢/٦٨ و ١٥٧ و ٢١٨ و ١٩/١٥٦ و ٢٤/١٥ والقرطبي ١/٢٣٢ و٤٢٤ و ٢/١٢٦ و ٤/١١٠ و ١٦٥ و ٦/٣٠٠ و ٣٩٠ و ٤٣٣ و ٧/٣٤ و ٨/٣٠ و٩/٤٨ و٢٦٩ و ٣٦٩ و ٣٧١ و ١٠/٣١٦ و ١١/٢٤٩ و ١٢/٢٢٢ و ١٣/٣٤٦ و ١٤/٢٣ و١٨/١٤٣ و ٢٩٩ و ١٩/١٥٠ والبيضاوي ٢٥٩ و ٤٠٨ والبحر ١/٤٠ و ٤٣ و ٥٣ و ٨٥ و ٣٤٠ و٢/٤٧٦ و ٣/٢٢١ و ٤/٧٥ و ٢٢٥ و ٦/٤٦٤ و ٤٨٩ و ٧/١٧٠ و ٨/٣٣٨.

عيسى جزء من الله تعالى، وأن أحد العلماء رد زعمه بقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ ما فِي السَّماواتِ وَما فِي الأَرْضِ جَمِيعاً مِنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣/٤٥]، مبيناً أنه إن صح مذهب النصراني، وجب أن يكون ما في السماوات وما في الأرض جزءاً منه، وهذا محال[١] .

وذكر الرازي أن بعضهم جعل «مِنْ» للتبعيض، في قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤/٣]، لأن في القوم من لا يقدر على الدعوة إلى الخير، مثل النساء والمرضى والعاجزين. أو أن هذا التكليف مختص بالعلماء. بينما منع آخرون التبعيض وجعلوها للتبيين، لأن الله تعالى أوجب ذلك على كل مكلف[٢]. وأضاف الرجل: أن بعضهم احتج بهذا المعنى في «من» في قوله تعالى: ﴿وَلا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥/٢] في إثبات صفة العلم لله تعالى، ولكن الرازي رفض هذا المذهب، وأوّل صفة العلم وأبقى معنى التبعيض فيها[٣] .

ووجّه بعضهم على هذا المعنى في «مِنْ» دلالة بعض الحروف الأخرى، وهي الباء وفي. وبيّنوا أن هذه النيابة تقابل نيابة «من» عنهما في أداء معنييهما الأساسيين.

١- الباء: فقد ذكر الطبرسي أن الباء تفيد التبعيض، في قوله تعالى: ﴿عَيْناً يَشْرَبُ بِها عِبادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦/٧٦]. أي: منها[٤] . وذكر الرازي أن الإمام الشافعي (ت ٢٠٤ هـ) ذهب إلى مثل ذلك في توجيه قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦/٥] مستدلاً بإقرار بعض اللغويين لهذا المعنى ودلالة القول: «مسحت يدي بالمنديل» عليه، لأن معناه: مسح يده بجزء من أجزاء المنديل. وأوضح الرازي أن مقدار هذا التبعيض غير محدد في الآية، فوجب أن يفيد

(١) البحر ٤٠١/٣.
(٢) الرازي ١٦٦/٨-١٦٧.
(٣) الرازي ١٠٠/٧. وينظر: ٥/١٠ و ١٧١/١٦ والقرطبي ٥٤/١٢.
(٤) المجمع ١١/٢٧.

الاكتفاء بمسح أقل جزء من الرأس، وأن ذلك يوقع الشافعي بإشكال في قوله تعالى: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٥/٦] إذ يوجب على ذلك مسح أقل جزء من الوجه واليد، بينما هو عند الشافعي لا بد فيه من الإتمام. ثم رأى أن يدفع هذا التعارض عن الإمام، فقال: «وله أن يجيب فيقول: مقتضى هذا النص الاكتفاء في التيمم بأقل جزء من الأجزاء، إلا أن عند الشافعي الزيادة على النص ليست نسخاً، فأوجبنا الإتمام لسائر الدلائل. وفي مسح الرأس لم يوجد دليل يدل على وجوب الإتمام، فاكتفينا بالقدر المذكور في هذا النص»[١]. وقد تابع البيضاويُّ الشافعي، وحمل على هذا المعنى بعض النصوص[٢].

ورفض القرطبي وأبو حيان هذا المذهب، فذكر الأول أن العلماء على مسح الرأس كله، والباء زائدة لا تبعيضية، ودخولها ها هنا كدخولها في آية مسح الوجوه، ولو كانت للتبعيض لكانت هناك كذلك[٣] . وبيّن الثاني أن هذا المعنى ينكره أكثر النحاة وأهل العلم[٤].

٢– في: ونقل القرطبي عن المهدوي أنه جعل «في» للتبعيض، في قوله تعالى: ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ فِي تِسْعِ آيَاتٍ﴾ [النمل: ٢٧/١٢]. أي أن إدخال اليد آية من تسع آيات. ونقل عن بعضهم أنه وافقه في هذا المعنى، ومثل له بقولهم: خذ لي عشراً من الإبل فيها فحلان. أي منها فحلان. كما نقل عن الأصمعي أنه جعل منه أيضاً قول امرئ القيس[٥] :

وَهَلْ يَنْعَمَنْ مَنْ كانَ آخرُ عَهْدِهِ ثَلاثِينَ شَهْراً في ثَلاثَةِ أَحْوالِ؟

أي: من ثلاثة أحوال[٦]. ولم يستحسن ذلك أبو حيان[٧].

---

(١) الرازي ١/٩٧-٩٨.
(٢) البيضاوي ١٠٩ و ٥٩٢.
(٣) القرطبي ٦/٨٧.
(٤) البحر ٣/٤٣٦.
(٥) تقدم في الصفحة ٤٥٥ من هذا الكتاب.
(٦) القرطبي ١٣/١٦٢-١٦٣.
(٧) البحر ٤/٣١٧-٣١٨.

إن معظم المفسرين يأبون أن تنوب الباء و «في» عن «مِنْ» في معنى التبعيض، لغايات لغوية وخلافات شرعية.

حـ – التبيين:

وهو معنى قريب من التبعيض، وتفيده كل من «مِنْ» و «اللام» على نحو مطرد، وبعض الأحرف الأخرى على قلة. وقد اختلف المفسرون في تسميته ورسم حدوده ووظائفه، وأشاروا إلى تقاربه الشديد ومعنى التبعيض، والتصاقه به أحياناً، وأبدى بعضهم تحفظاً في قبوله وإقراره، ولكن معظمهم حملوا عليه نصوصاً كثيرة.

١– مِنْ: فقد ذكر الفراء أن «مِنْ» تأتي ترجمة وتفسيراً لـ «مَنْ» و «ما» المبهمتين في الشرط والصلة، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى...﴾ [النساء: ١٢٤/٤] و﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى ما خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٤٨/١٦]. وبيّن أن هذا المعنى ضروري لا يصلح الكلام من غيره، فكان دخول «مِنْ» فيما بعدهما تفسيراً لمعناهما، وكان دخول «مِنْ» على ما لم يوقت من «مَنْ» و «ما». فلذلك لم تلقيا[1] .

وتتبّع الزمخشري هذا المعنى في مواضع كثيرة من النصوص القرآنية، وسمّى هذه الأداة تبيينية حيناً، وبيانية حيناً آخر، وأوضح أنها تفسر الاسم النكرة[2]، كما هو الأمر في قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ أَيُّها الضّالُّونَ الْمُكَذِّبُونَ ، لآكِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُّومٍ﴾ [الواقعة: ٥١/٥٦-٥٢]، وتبين «كم» الخبرية المبهمة أيضاً[3]، كقوله: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ!﴾ [مريم: ٧٤/١٩]، والضمير، كقولك: أفديكَ من رجلٍ، والجملة الفعلية، كقوله تعالى: ﴿وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ﴾

---

(١) الفراء ١٠٣/٢-١٠٤.

(٢) الكشاف ٤٦٣/٤.

(٣) الكشاف ٣٦/٣.

[التوبة: ٩/٩٢]. أي: تفيض دمعاً. وأوضح أن الجار والمجرور في الموضعين الأخيرين في محل نصب، على التمييز[١].

وجعلها الطبرسي لبيان الجنس، إضافة إلى التبيين والتفسير[٢]، وأضاف إلى التبيين معنى التنويع[٣] في قوله تعالى: ﴿ما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ...﴾ [البقرة: ٢/١٠٥]، ورأى أنها تخصص عموماً الجملة التي قبلها[٤].

وحمل الرازي على هذا المعنى نصوصاً متعددة، ومثل له بقولهم: لفلان من أولاده جندٌ، وللأمير من غلمانه عسكرٌ. أي: جميع أولاده وغلمانه، لا بعضهم[٥]. وسمّاها القرطبي المجنسة وأداة التجنيس، وجعلها في بعض المواضع للتخصيص[٦].

واضطرب موقف أبي حيان من هذا المعنى في «مِنْ»، إذ اشترط في وقوعها أن تسبق بمبهم ما تبينه، وألا تتقدم هذا المبهم، وأن يصح وقوع الاسم الموصول وضمير الرفع المنفصل مكانها. وقد ردّ لهذه الأسباب أو بعضها عدداً من المواضع التي حمل فيها من قبله «مِنْ» على هذا المعنى، فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النّاسِ مَنْ يَقُولُ: آمَنّا بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢/٨]: «وأبعد من ذهب إلى أنها لبيان الجنس، لأنه لم يتقدم شيء مبهم فيبين جنسه»[٧]. وقال في: ﴿ذَلِكَ

---

(١) الكشاف ٢/٣٠١. وينظر: ١/١٠٨ و ٢٣١ و ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٣٨٥ و ٤٤١ و ٤٥٦ و ٤٩٤ و٥٠٤ و ٥٦٨ و ٦٣٧ و ٦٧٠ و ٢/٢١٢ و ٤٣٧ و ٦٠٩ و ٦١١ و ٦٣٣ و ٧٢٠ و٣/٢٥ و١٧٨ و ٢٥١ و ٢٦٦ و ٣٨٥.

(٢) المجمع ٣/٧١ و ٣٠٦.

(٣) المجمع ١/٤٠٣.

(٤) المجمع ١/١٣٥.

(٥) الرازي ٨/١٦٦–١٦٧. وينظر: ١/١٠٠ و ٢/١١١ و ٤/٤٩ و ٧/١٩٦ و ٨/١٩٨ و ٩/١٤٩ و١٨١ و ١٦/١٧١.

(٦) القرطبي ١/٤٢٤ و ٣/٣٤١ و ٤/١١٠ و ٣١٨ و ٦/٢٢٣ و ٩/٤٨ و ٢٦٩ و ١٠/٣١٥ و١١/٢٤٩ و ١٢/٢٨٩ و ١٦/٢٢٠ و ٢٩٦ و ١٨/٢٩٩.

(٧) البحر ١/٥٣.

نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الآياتِ﴾ [آل عمران: ٥٨/٣]: (وجوّزوا أن يكون ((من)) لبيان الجنس، وذلك على رأي من يجيز أن تكون ((مِنْ)) لبيان الجنس. ولا يتأتى ذلك هنا من جهة المعنى إلا بمجاز، لأن تقدير ((مِن)) البيانية بالموصول. ولو قلت: ذلك نتلوه عليك الذي هو الآيات والذكر الحكيم؛ لاحتيج إلى تأويل))[1].

ويتضح من عبارة الرجل الأخيرة ومن مواضع أخرى في بحره، أنه لا يسلم بهذا المعنى. وقد ذكر أن أصحابه البصريين لا يثبتونه، ويتأولون النصوص التي ذُهب فيها إليه[2]، بل صرح في بعض المواضع برفضه، إذ قال: ((والصحيح أن هذا المعنى ليس بثابت لـ ((مِنْ))[3]. ولكن أبا حيان عاد في مواضع أخرى عما قرر، فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ﴾ [مريم: ٥٨/١٩]: و((من)) في ((من النبيّين)): للبيان، لأن جميع الأنبياء منعم عليهم[4].

وقد أجاز المفسرون في بعض تلك النصوص أن تكون ((من)) لابتداء الغاية أيضاً، كما هو الأمر في قوله تعالى: ﴿يا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلامٍ مِنَّا وَبَرَكَاتٍ عَلَيْكَ وَعَلَى أُمَمٍ مِمَّنْ مَعَكَ﴾ [هود: ٤٨/١١]، حيث بيّن الزمخشري أن ((مِن)) الثانية تحتمل أن تكون للبيان، فيراد الأمم الذين كانوا معه في السفينة، وأن تكون لابتداء الغاية. أي: على أمم ناشئة ممن معك[5].

كما أجازوا أن تكون للتبعيض في مواضع كثيرة، وذلك للتقارب الشديد بين هذين المعنيين، كقوله تعالى: ﴿تَرَى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ﴾ [المائدة: ٨٣/٥]، حيث بَيّن الزمخشري أن الثانية لتبيين الموصول الذي هو

(١) البحر ٤٧٦/٢.
(٢) البحر ٢١٤/١ و ٢٣٣ و ٧٠/٣ و ١٦٢ و ٥٢/٦ و ٤٦٤ و ٣٣٨/٨.
(٣) البحر ٥١٧/٦.
(٤) البحر ٢٠٠/٦ . وينظر: ٢٦٧/٨.
(٥) الكشاف ٤٠١/٢. وينظر: ٨٢٤/٤ والقرطبي ٥٤/١٢.

((ما))، وأنها تحتمل معنى التبعيض، على أنهم عرفوا بعض الحق[١]. بل وحّد الطبرسي بين المعنيين في توجيه قوله تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ﴾ [البقرة: ٢/٢٦٠]، فقال: ((من الطير: صفة لأربعة. فعلى هذا يكون من للتبعيض وللتبيين))[٢].

٢- اللام: ووجدها المفسرون تفيد التبيين أيضاً في عدد من المواضع النحوية، حيث ترد بعد أسماء الأفعال والمصادر التي تشبهها، لتبين صاحب معناها، كما ترد في مواضع أخرى وتتعلق بمحذوف.

ففي أسماء الأفعال، ذكر الزمخشري أن اللام في قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٣/٣٦] جاءت لبيان المستبعد مثلما جاءت في قوله: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ١٢/٢٣] لبيان المهيت به[٣]. وكذلك في قوله: ﴿أُفٍّ لَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٢١/٦٧] حيث جاءت لبيان المتأفف به. أي: لكم ولآلهتكم هذا التأفف[٤].

وفي المصادر، أوضح الرجل أن اللام في قراءة[٥] أبي السمال: (حاشا للهِ) [يوسف: ١٢/٣١] جاءت لبيان من يبرأ وينزه، كما جاءت في قولهم: سقياً لَكَ[٦].

وبيّن أن هذه اللام ترد أيضاً في تراكيب مختلفة حملاً على ((هَيْتَ لَكَ)) ونحوه، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْماً لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ؟﴾ [المائدة: ٥/٥٠]. قال: اللام... للبيان، كاللام في ((هَيْتَ لَكَ)). أي: هذا الخطاب وهذا

(١) الكشاف ١/٦٧٠. وينظر: ١/٨٨ و ٣٩٦ و ٤٩٨ و ٦٦٤ و ٢/٥٤٨ و ٥٨٨ و ٣/٢٤٦ والرازي ٥/١١١ و ٨/١٦٦ والقرطبي ٤/١٦٥.

(٢) المجمع ٢/٣٢٣.

(٣) الكشاف ٣/١٨٧.

(٤) الكشاف ٣/١٢٥.

(٥) المختصر ٦٣.

(٦) الكشاف ٢/٤٦٥.

الاستفهام لقوم يوقنون[١]. وأوضح أبو حيان أن هذه اللام تتعلق دائماً بمحذوف في كل مواقعها، فيقدر لنحو: ((سقياً لَكَ)) فعل ((أدعو))، ولقراءة رؤبة بن العجاج (ت ١٤٥ هـ): (الحَمْدَ للهِ) [الفاتحة: ٢/١] فعل ((أعني))، لأن اللام ليست معمولة للمصدر وليست للتقوية، فيكون الجار والمجرور في موضع نصب بالمصدر[٢]. وقد حمل على لام التبيين في نحو الموضع الأخير نصوصاً أخرى[٣].

٣ و٤- في و إلى: وذكر أبو حيان أن هاتين الأداتين تفيدان هذا المعنى، في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيا﴾ [البقرة: ١٣٠/٢]، على إضمار: أعني[٤]، وفي نحو[٥]: ﴿السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ [يوسف: ٣٣/١٢]. ولم يبيّن طبيعة ما بينتاه. وهي بينت في الموضع الأخير فاعلية مجرورها بعد اسم التفضيل ((أحبّ)).

ط- التبليغ:

وتقوم بهذا المعنى اللام، وقد سماها الرازي لام الخطاب، وبين أنها تأتي بعد القول[٦]، في نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الأحقاف: ١١/٤٦]. وأوضح أبو حيان أنها تفيد التبليغ[٧]، وقد ترد، إضافة إلى القول[٨] بعد الأفعال: بَيَّنَ وأَذِنَ وحَلَّ وساقَ[٩]، كقوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الآياتِ﴾ [البقرة: ٢١٩/٢] ﴿وَلا تَنْفَعُ الشَّفاعَةُ عِنْدَهُ إلاّ لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سبأ: ٢٣/٣٤] و﴿فَإِنْ

---

(١) الكشاف ٦٤٢/١. وينظر: ٢٧٩/١ و ٨٧/٣ و ٣٩٩.
(٢) البحر ١٨/١-١٩.
(٣) البحر ١٤٣/١ و ١٥٣ و ٣١٠ و ٢١٢/٢. وينظر أيضاً: المجمع ٦٧/١٢ والقرطبي ١١/٨.
(٤) البحر ٣٩٥.
(٥) البحر ٤١/١.
(٦) الرازي ١١/٢٨.
(٧) البحر ١٦٦/٢.
(٨) ينظر ورودها بعد القول: البحر ١٣٩/١ و ١٥١ و ٢٠٥ و ٥٩٢/٢ و ٢٧٠/٣ و ٢٩٦/٤ و ٣٣٠ و ٤٩٤ و ٢٩٢/٥ و ٤٩١.
(٩) البحر ١٥٩/٢ و ٢٧٦/٧ و ٢٠٤/٢ و ٣١٧/٤. وينظر بعد فعل ((بين)): ١٦٦/٢ و ١٥٩/٣-١٦٠.

﴿طَلَّقَها فَلا تَحِلُّ لَهُ﴾ [البقرة: ٢/٢٣٠] و﴿سُقْناهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ﴾ [الأعراف: ٧/٥٧]. قال في الموضع الأخير: ((اللام عندي لام التبليغ، كقولك: قلت لك)).

ي – التعدية:

ويسمّي بعضهم هذا المعنى نقلاً، وفيه اشتمل حديثهم على الأداتين الباء واللام. وقد اختلفوا في طبيعة التعدية وملابساتها ومواضعها في النصوص المفسرة. وكنا عرضنا لبعض الأحكام النحوية فيها من خلال الكلام على الباء الجارة، وسوف نتناول ها هنا الجوانب الأكثر التصاقاً بالمعنى في الأداتين.

١– الباء: إن باء التعدية هي التي تدخل على الفاعل في المعنى فتصيّره مفعولاً، وتقوم مقام همزة التعدية وتكون بمعناها. ولهذا جعل الفراء قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٢/٢٠] بمعنى: ولو شاء الله لأذهب سمعهم[١]. وكذا صنع أكثر اللاحقين في مواضع كثيرة أغلبها مع الفعل اللازم، وأقلها مع المتعدي إلى واحد[٢]. ومن الثاني نذكر قوله، عليه الصلاة والسلام: ((سَبَقَكَ بها عُكاشةُ))[٣]، حيث قرر الزمخشري أن الباء للتعدية، وأنها كقولك: سبقته بالكرة إذا ضربتها قبله[٤]. وبيّن أبو حيان أن معنى التعدية ها هنا قلق جداً، لأن باء التعدية في الفعل المتعدي إلى واحد تجعل المفعول الأول يفعل ذلك الفعل، أي أن للمفعول الأول تأثيراً في الثاني، كما تقول: دفعت زيداً بعمرو عن خالد فمعناه: جعلت زيداً يدفع عمراً عن خالد. ولا يتأتى هذا المعنى هنا؛ إذ لا يصح أن يقدر: أسبقت زيداً الكرة. أي جعلت زيداً يسبق الكرة إلا بمجاز متكلف[٥].

---

(١) الفراء ١/١٩ و ١٢٥.

(٢) ينظر: الطبري ١/٥٩ والكشاف ١/٤٩٦ و ٤/٣٨٣ و ٣٨٥ والرازي ١٤/٢٠ و ٢٤/١٦٥ و٢٨/٦٤ و ١٦٩ و ٢٠٠ والقرطبي ٦/٢٠ والبحر ١/٢٥٧ و ٢/٢١٢ و ٢١٧ و ٢٧٠ و ٢٨٩ و٣/٢٠٣ و ٢١٢ و ٤/٨٧ و ٣٧٧ و ٦/٧٦ و ٤٠٠ و ٧/١٣٢ و ٨/١٢٤.

(٣) صحيح البخاري ٨/١٤٠.

(٤) الكشاف ٢/١٢٥.

(٥) البحر ٤/٣٣٣-٣٣٤.

على أن بعضهم لم يقر بتماثل الباء والهمزة في المعنى، ورأى بينهما شيئاً من الفرق، إذ ذهب الزمخشري إلى أن التعدية بالباء تقتضي الاستصحاب. أي مشاركة الفاعل للمفعول في الفعل، بينما الهمزة لا تفيد ذلك[1]. ونسب أبو حيان هذا المذهب إلى المبرد مبيناً أن نحو: قمت بزيد عنده هو قمت وأقمته، بينما لا يلزم ذلك في أقمت زيداً. وأضاف أن السهيلي أوجب بعض المشاركة للمفعول، ولو باليد، نحو: قعدتُ بهِ ودخلتُ بهِ. ثم بين أن النحويين ردوا قول المبرد بنحو قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ٢/١٧]، لأن الله تعالى، لا يوصف بالذهاب مع النور. وقد وافق أبو حيان هؤلاء وقرر إبطال هذا المذهب بدليل قول الشاعر:

دِيارُ الَّتِي كانَتْ وَنَحْنُ عَلى مِنًى تَحُلُّ بِنا، لَولا نَجاءُ الرَّكائِبِ

قال: «أي: تحلنا. ألا ترى أن المعنى تصيرنا حلالاً غير محرمين؟ وليست تدخل معهم في ذلك لأنها لم تكن حراماً فتصير حلالاً بعد ذلك»[2].

٢- اللام: وذكر هذا الأخير أن اللام قد تكون للتعدية أيضاً، كقوله: سبّح لله، وسجد لله[3]. وجعل من ذلك أحد أوجه قوله تعالى: ﴿وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة: ٢/٣٠].

ك - المجاوزة:

ويؤديه أصالة الأداة «عَنْ». تقول: أخذت العلم عن زيد، أي: جاوزه إليك[4]. وذكر الرازي وأبو حيان أن «عَنْ» تقارب في هذا المعنى «مِنِ» التي تفيد ابتداء الغاية. قال الثاني: وإذا قلت: «من زيد» دل على ابتداء الغاية وأن

(١) الكشاف ١/٤٩٣.
(٢) البحر ١/٧٩-٨٠. و ٦/٥.
(٣) البحر ١/١٤٣.
(٤) البحر ٥/٩٦.

ابتداء أخذك عنه. و «عن» أبلغ لظهور الانتقال[١] . وذكرا بعض الفروق بينهما وأهمية هذه الفروق في اختيار واحدة دون الأخرى للتعبير في أسلوب القرآن الكريم. ففي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَآتِيَنَّهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧/٧]، أوضح الرازي أن «عَنْ» في الموضعين تفيد التجافي والبعد والمباينة وعدم الالتصاق. ثم راح يفصّل الفرق الدقيق بين استخدامها في هاتين الكلمتين واستخدام «من» في الموضعين قبلها، فقال: «المراد من قوله: من بين أيديهم ومن خلفهم: الخيال والوهم، والضرر الناشئ منهما هو حصول العقائد الباطلة، وذلك هو حصول الكفر. وقوله: وعن أيمانهم وعن شمائلهم: الشهوة والغضب، والضرر الناشئ منهما هو حصول الأعمال الشهوانية والغضبية، وذلك هو المعصية، ولا شك أن الضرر الحاصل من الكفر لازم، لأن عقابه دائم. أما الضرر الحاصل من المعصية فسهل، لأن عقابه منقطع. فلهذا السبب خصص هذين القسمين بكلمة «عن» تنبيهاً على أن هذين القسمين في اللزوم والاتصال دون القسم الأول»[٢]. وأضاف النسفي إلى دلالة «عن» ها هنا معنى الانحراف[٣].

وتنوب عن هذه الأداة في أداء معنى المجاوزة كل من: الباء واللام ومِنْ وعَلَى. وقد ذكر ذلك بعضهم من خلال إشارة سريعة، وفصّل ذلك آخرون واستدلوا له، ودافعوا عن مذهب النيابة في الأدوات.

١- الباء: فقد بيّن الفراء أن الباء في نحو قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ﴾ [الفرقان: ٢٥/٢٥] معناها عند المفسرين معنى «عَنْ». أي: تشقق السماء عن الغمام الأبيض، لأن العرب تقول: رميت عن القوس وبالقوس، والمعنى

---

(١) البحر ٩٦/٥.

(٢) الرازي ٤٢/١٤. وينظر: البحر ٩٦/٥ و ٢٧٦/٤.

(٣) النسفي ١٠٠/٢.

واحد[١]. ووافقه في ذلك بعض المفسرين في النصوص القرآنية وبعض الأبيات. نذكر منها ما جاء لدى الطبرسي منه مع الفعل «سأل» ، في قوله تعالى: ﴿فاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً﴾ [الفرقان: ٥٩/٢٥]، وقول الأخطل[٢] :

دَعِ المُغَمَّـرَ، لا تَسْـأَلْ بِمَصْرَعِـهِ، وِاسْأَلْ بِمَصْقَلَةَ البَكْرِيِّ: ما فَعَلا؟

أي: فاسأل عنه خبيراً، ولا تسأل عن مصرعه واسأله عن مصقلة[٣] . ونسب الرازي القول بهذا المعنى إلى الزجاج وابن الأنباري أيضاً[٤] .

٢- اللام: وذكر الفراء أن اللام جاءت بمعنى «عن» في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُعُودُونَ لِما قالُوا﴾ [المجادلة: ٣/٥٨]. والتقدير: يرجعون عما قالوا[٥].

٣- مِنْ: وبين أن «مِنْ» تكون بمعناها أيضاً، إذا لم تكن للتبعيض. أي: إذا كانت لجميع ما وقعت عليه. «فإذا كانت في موضع جمع فكأن «مِنْ» عن. كما تقول: اشتكيت من ماء شربته وعن ماء شربته»[٦] . وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهارَ﴾ [يس: ٣٧/٣٦]. أي: نسلخ عنه النهار[٧] . ووافقه في ذلك آخرون، وحملوا بعض الآيات عليه[٨] ، ومثل له القرطبي بقولهم: كسوتُه من عري. أي عن عري[٩] .

٤- على: وحملها أبو عبيدة على معنى «عن» في قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ﴾ [الشعراء: ١٤/٢٦]. أي: ولهم عندي ذنب. وأيد مذهبه بقول القحيف العقيلي:

---

(١) الفراء ٢٦٧/٢ . وينظر: ١٣٢/٣.

(٢) شعره ١٥٧. والمغمر: المجهل، وأراد به هنا القعقاع بن ثور الذهلي. ومصقلة: هو ابن هبيرة الشيباني.

(٣) المجمع ١١٨/١٩. وينظر: الأخفش ٧٠٤ والطبري ٦/١٩ والرازي ٢١١/٤ و ١٠٥/٢٤ و١٢١/٣٠ والقرطبي ٢٧٨/١٨-٢٧٩ والبحر ٦٩/٤ و ٤٩٤/٦-٤٩٥ و ٥٠٨.

(٤) الرازي ٢١١/٤.

(٥) الفراء ١٣٩/٣ .

(٦) الفراء ١٨٧/٣.

(٧) الفراء ٣٧٨/٢.

(٨) ينظر: الطبري ١٢٢/١٣ و ٥/٢٣ و ٩١/٢٩ والقرطبي ٢٤٨/١٥ والتنوير ٥٧.

(٩) القرطبي ٢٩٢/٩.

إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ، لَعَمْرُ أَبِيكَ أَعْجَبَنِي رِضاها

والتقدير: إذا رضيت عني[١]. ووافقه الطبرسي، فجعل منه قوله تعالى: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٢٦/١٦]. والمعنى: فخر عنهم السقف من فوقهم. أي خر عن كفرهم وجحدهم بالله وآياته[٢].

ل – المقابلة:

ويعبر عنه بعضهم بالمعاوضة، ويؤديه الباء أصلاً، والواو فرعاً. وجعل الرازي من الباء قوله تعالى ﴿فَأَثَابَكُمْ غَمّاً بِغَمٍّ﴾ [آل عمران: ١٥٣/٥]. وذلك اقتداء بتفسير الحسن البصري بأن المراد هو غم يوم أحد بغم يوم بدر للمشركين. ومثّل له بقولهم: هذا بهذا. أي هذا عوض عن ذاك[٣]. وذهب إلى مثل ذلك أبو حيان في بعض النصوص، كقوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥/٥]. وسمّاها باء المقابلة والمعاوضة. ومثل لذلك بقولهم: بعت الشاءَ شاةً بدرهم، والحُرُّ بالحرِّ، والعَبدُ بالعَبدِ[٤].

وأجاز الزمخشري حمل الواو على الباء في هذا المعنى، في قوله تعالى: ﴿خَلَطُوا عَمَلاً صالِحاً وَآخَرَ سَيِّئاً﴾ [التوبة: ١٠٢/٩]. قال: «ويجوز أن يكون من قولهم، بعت الشاء شاة ودرهماً، بمعنى: شاة بدرهم»[٥].

م – الوجوب:

ويطلق عليه اللزوم أو الإلزام. وتقوم به الأداة «على»، وتحمل عليها اللام فيه. قال الرازي: كلمة «على» تفيد معنى اللزوم. يقال: «على فلان كذا»[٦]. وذكر في موضع آخر أنها تكون للوجوب[٧].

---

(١) المجاز ٨٤/٢.
(٢) المجمع ٦٧/١٤.
(٣) الرازي ٤٠/٩-٤١.
(٤) البحر ٣٩٤/٣. وينظر: ١٤/١.
(٥) الكشاف ٣٠٧/٢.
(٦) الرازي ١٣٢/٢٥.
(٧) الرازي ٧٦/٥.

وذهب الفراء إلى أن اللام في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٦/٢] محمولة على معنى «على». أي: ذلك على الغرباء[١]. ولكنه لم يصرح بطبيعة هذا المعنى، وتركه للقرطبي الذي قدره بوجوب الدم على من لم يكن من أهل مكة[٢]. ثم بيّن هذا الأخير في موضع آخر أن «على» واللام التي بمعناها قد تجتمعان، فتؤكد إحداهما الأخرى. قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧/٣]: «اللام في قوله: «ولله» لام الإيجاب والإلزام. ثم أكده بقوله: «على» التي هي من أوكد ألفاظ الوجوب عند العرب. فإذا قال العربي: لفلان عليَّ كذا، فقد وكدّه وأوجبه، فذكر الله تعالى الحج بأبلغ ألفاظ الوجوب تأكيداً لحقه وتعظيماً لحرمته»[٣].

ن – معان متفرقة:

ونجمل ها هنا بعض المعاني المتفرقة لعدد من الحروف، هي «الباء» و «على» و «في» و «مِنْ». فقد ذكر الطبري أن الباء قد تكون للاعتراض بمعنى الواو. وذلك في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ [الإسراء: ٥٢/١٧]، وقول الشاعر:

فَإنِّي، بِحَمْدِ اللهِ، لا ثَوْبَ فاجِرٍ لَبِسْتُ، وَلا مِنْ غَدْرةٍ أَتَقَنَّعُ

أي: فتستجيبون – والحمد لله – وتظنون...، وإني – والحمد لله – لا ثوب فاجر لبست[٤].

---

(١) الفراء ١١٨/١.

(٢) القرطبي ٤٠٤/٢.

(٣) القرطبي ١٤٢/٤.

(٤) الطبري ١٠١/١٥.

وبيّن الرازي أن «على» تفيد معنى الولاية، كما يقال: فلان على بلد كذا، إذا كان والياً عليها[١] . وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّما الصَّدَقاتُ لِلْفُقَراءِ وَالْمَساكِينِ وَالْعامِلِينَ عَلَيْها﴾ [التوبة: ٩/٦٠].

وذكر أبو حيان لـ «في» معنى المقايسة[٢]، في قوله تعالى: ﴿فَما مَتاعُ الْحَياةِ الدُّنْيا فِي الآخِرَةِ إِلاّ قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٩/٣٨]، ولـ «مِنْ» معنى الفصل[٣] في قوله: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢/٢٢٠]. ولم يبين هذين المعنيين.

* * *

لقد ذكر المفسرون لحروف الجر معاني متعددة، وأشاروا إلى المعاني الأصيلة والفرعية في كل منها، وحملوا معاني بعضها على بعضها الآخر. ولكنهم اختلفوا في مبدأ النيابة، وتباينت وجهاتهم، واضطربت مواقف بعضهم، وعرضوا لأغلبها في مواطن شتى، ولأقلها في شكل تنظيري يسرد مجمل معانيها، كما فعل الرازي وأبو حيان في مقدمة تفسيريهما، فساقا معاني الباء واللام وفي ومِنْ وإلى، ومثّلا لها بأمثلة خاطفة يلفها الغموض والاقتضاب الشديدان[٤] .

(١) الرازي ١٦/١١١.
(٢) البحر ١/٣٣.
(٣) البحر ١/٣٩.
(٤) ينظر: الرازي ١/٩٧ والبحر ١/١٤ و ١٨ و ٣٣ و ٣٨-٣٩ و ٤١.

٦ - معان تخصيصية متنوعة:

وندرج تحت هذا الإطار بعض المعاني التخصيصية الأخرى، التي اهتم بها المفسرون وكان لها شأن واضح في كتبهم. وقد كان منها ما يخصص الاسم، ومنها ما يخصص الفعل، ومنها ما يوضح التركيب برمته. وجعلنا ذلك في أربعة أجزاء، هي: التعريف والتحلية، والتقليل والتكثير، والتسويف، ومعاني أدوات الصلة. وسوف نرى أن حديثهم في الجزء الأول كان مطولاً، يضارع تقريباً الأجزاء الأخرى الباقية.

آ - التعريف والتحلية:

ويراد بالتعريف ذلك المعنى النحوي الخاص بالأسماء، الذي تشكل فيه الأداة «أل» جانباً مهماً في إفادته وتحقيقه، فتعرف الاسم وتكسبه خصوصية وتميزاً لم يكونا له قبل دخولها. وقد عبر بعضهم عنها بالألف واللام، وجعلها بعضهم لام التعريف. ويقصد بالتحلية الدخول الشكلي لهذه الأداة على الأسماء، على إرادة معنى الجنس في مختلف ألوانه. وكثيراً ما يسمونه تعريفاً أيضاً، حملاً على وظيفة أداته الأساسية.

وقد خاض المفسرون في هذين الجانبين وأولوهما عناية فائقة، وكان حديثهم فيهما هو حديثاً عن معاني «ألِ» العهدية والجنسية بجوانبهما وأقسامهما وما تفرع منهما من دلالات وظلال. وهم أثاروا فيه بعض مشكلاتها وعرضوا لتقسيماتها والحدود الفاصلة فيما بينها وأسلوب تحديد معانيها. وكان لهم في ذلك بعض الخلاف، على تنوع اهتماماتهم واختلاف المواضع التي وقفوا عندها. وقد أوسعوا تلك المواضع شرحاً واستدلالاً، وغلب على جهدهم الدقة البالغة في معرفة المعنى وتحرير العبارات وصياغة بعض التقسيمات النظرية، مع اختلاف المصطلح فيما بينهم. وسوف نجعل حديثهم في ثلاثة أقسام، فنعرض لمعاني «ألِ» العهدية، ثم للجنسية، ثم للمعاني الأخرى.

١- أل العهدية:

ويذكرها أغلبهم باسم: الإشارة إلى معهود، وهذا المعهود لديهم ذهني أو ذكري أو حضوري. أما الذهني فهو في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ﴾ [البقرة: ٢/٢٤٨]. قال الطبري: «والألف واللام لا تدخلان في مثل هذا من الأسماء إلا في معروف عند المتخاطبين به، وقد عرفه المخبِرُ والمخبَرُ. فقد علم بذلك أن معنى الكلام أن آية ملكه أن يأتيكم التابوت الذي قد عرفتموه كالذي كنتم تستنصرون به»[١]. وقد أوضح المفسرون هذا المعنى بعبارات مختلفة، وحملوا عليه نصوصاً كثيرة[٢]. وذكر القرطبي أن «أل» تفيد هذا المعنى دائماً إذا دخلت على لفظة «رَبّ»، لأنها عند الناس، لله تعالى وحسب[٣].

وأما العهدية الذكرية، فيبينها الفراء في قوله تعالى: ﴿قَالَ مُوسَى: أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جاءَكُمْ: أَسِحْرٌ هَذا؟... ما جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ﴾ [يونس: ١٠/٧٧-٨١]. قال: «السحر بالألف واللام، لأنه جواب لكلام قد سبق. ألا ترى أنهم قالوا لما جاءهم به موسى: أسحر هذا؟ فقال: ما جئتم به السحر؟ وكل حرف ذكره متكلم نكرة، فرددت عليها لفظها في جواب المتكلم زدت فيها ألفاً ولاماً، كقول الرجل: قد وجدت درهماً، فتقول أنت: فأين الدرهم؟ أو فأرني الدرهم. ولو قلت: فأرني درهماً كنت كأنك سألته أن يريك غير ما وجد»[٤]. «فالعهد الذكري متحصل، كما هو واضح، من كلام آخر ومستند إليه. ولكنه

---

(١) الطبري ٢/٦١٠. وينظر: ١/٥٦١ و ٢/٤٤ و ٣/١٣٠.
(٢) ينظر: المجمع ٧/١١٩ والكشاف ١/١٠٧ و ١٦٦ و ١٧١ و ٢١٨ و ٣٥٦ و ٤٥٥ و ٦٣٩ و٤/٧٧٨ والرازي ٣/٤ و ٩٥ و ١٠٧ و ٤/٤٥ و ١٣٠ و ٧/١٤ و ٢١٥ و ٨/١٨١ و ٩/٨ و٢١/٢١٤و ٢٥/١٩٨ و ٢٦/٦٢ والقرطبي ١/٣٠٢-٣٠٣ و ٢/١٣٦ و ٣/٣٢ و ٣٥٨ والنسفي ١/٤١٥ والبحر ١/٦٧ و ١١٣ و ٣٩٩ و ٢/٤١ و ٦٢ و ٦٩ و ٢٣٧ و ٣/٥٤ و ٥٨ و ٤/١٠٦ و ٣٣٣ و ٣٨٧.
(٣) القرطبي ١/١٣٧.
(٤) الفراء ١/٤٧٥.

يتحصل غالباً من لفظ المتكلم نفسه في التعبير. وقد جعل من ذلك الزمخشري قوله تعالى: ﴿كَما أَرْسَلْنا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً ، فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [المزمل: ٧٣/١٥-١٦]. فلما أعاده، وهو معهود بالذكر أدخل لام التعريف إشارة إلى المذكور بعينه))[١] .

ونقل أبو حيان عن الجرجاني أن العهد الذكري في ((أل)) قد يكون من فعل سابق يلاقي الاسم المعروف في الاشتقاق، كقوله تعالى: ﴿وَإِذا قِيلَ لَهُمْ: لا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ، قالُوا: إِنَّما نَحْنُ مُصْلِحُونَ ، أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: ٢/١١-١٢] فـ ((أل)) في ((المفسدون)) للعهد في: ((لا تفسدوا)). وقد استحسن ذلك أبو حيان منه[٢].

وأما العهدية الحضورية، فهي التي تكون بعد اسم الإشارة ولفظ ((أيّها)) نحو: مررت بهذا الرجل، ويا أيّها الرجل. قال الطبرسي: ((أشير به إلى الشاهد الحاضر، لا إلى غائب معلوم بعهد، ألا ترى أنك تقول ذلك فيما لا عهد بينك فيه وبين مخاطبك؟))[٣]. وجعل أبو حيان من موضع اسم الإشارة[٤] قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا هَـذِهِ الْقَرْيَةَ﴾ [البقرة: ٢/٥٨]. وأضاف إلى ذلك وقوعها بعد ((إذ)) الفجائية، كقولهم: خرجت فإذا الأسد[٥] .

وحمل الزمخشري على هذا المعنى بعض النصوص في غير هذه المواضع، من ذلك قوله في توجيه: ﴿قُتِلَ الخَرّاصُونَ﴾ [الذاريات: ٥١/١٠][٦]: ((واللام إشارة

---

(١) الكشاف ٤/٦٤١. وينظر ((أل)) للعهد الذكري: ١/١٠٧ و ٢/١٣٣ و ١٩٥ و ٣/١٦ و ٣٢٩ والرازي ٥/٨٨ و ٢١٤ والقرطبي ١٩/٤٨ والبحر ١/٥٣.

(٢) البحر ١/٦٦.

(٣) المجمع ٧/١١٩.

(٤) البحر ١/٢٢٠.

(٥) البحر ١/١٤.

(٦) الخرّاصون: الكذّابون.

إليهم، كأنه قيل: قتل هؤلاء الخراصون»[١] . ويبدو أنه يريد موضع اسم الإشارة.

وفوق هذه الأنواع الثلاثة من العهد، ذكر المفسرون نوعاً آخر منه يقابل العهد الذهني، وهو الجنسي. قال الطبري: «ولاتدخلهما العرب إلا في معروف إما في جنس، أو في واحد معهود معروف عند المتخاطبين»[٢] ، وجعل من ذلك الزمخشري قوله تعالى: ﴿الحَمْدُ للهِ﴾ [الفاتحة: ٢/١] مبيناً أن التعريف في «الحمد» للجنس، ومعناه الإشارة إلى ما يعرفه كل واحد من طبيعة الحمد[٣] . ومثل له أبو حيان بقولهم، اسقِني الماءَ[٤].

٢– أل الجنسية:

وتتعدد معانيها عندهم، وتختلط في كثير من المواضع. فهي للماهية والحقيقة والاستغراق العام والخاص والعموم والكمال والمبالغة. وهي تختلف أيضاً بين مفسر وآخر تبعاً لاختلاف المصطلحات وعدم استقرارها لديهم، مما جعل الوقوف على مقاصدهم في تحديد معاني «أل» أمراً في غاية الإشكال والصعوبة.

فهم أطلقوا معنى الجنس في عدد من المواضع، وأرادوا به معاني مختلفة. فالطبري أراد به معنى الماهية في نحو قوله تعالى: ﴿يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذابِ﴾ [البقرة: ٢/٨٥]. قال: «عنى به جنس العذاب كله دون نوع منه»[٥]. ومزج بينه وبين الاستغراق في تفسير قوله: ﴿وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢/٢١٠]. مبيناً أنه «عنى بها جميع الأمور ولم يعين بعضها دون بعض، فكان ذلك بمعنى قول

(١) الكشاف ٣٩٧/٤. وينظر: ١١٩/٣.
(٢) الطبري ١١١/٧.
(٣) الكشاف ٩/١–١٠.
(٤) البحر ١٤/١.
(٥) الطبري ٤٠١/١.

القائل: يعجبني العسل، والبغل أقوى من الحمار، فيدخل فيه الألف واللام. لأنه لم يقصد به مقصد بعض دون بعض. إنما يراد به العموم والجمع»[١].

وذكر الزمخشري الجنس وأراد به أيضاً تعريف الماهية، فبين في نحو قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا ... أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ﴾ [البقرة: ٢/٢٥]، أن تعريف «الأنهار» هو كما تقول: لفلان بستان، فيه الماء الجاري والتين والعنب، مشيراً إلى الأجناس التي في علم المخاطب[٢]. ولكنه فصل بوضوح بينه وبين الاستغراق حين رفض أن يحمل قوله تعالى: ﴿الحَمْدُ للهِ﴾ على المعنى الأخير، كما فعل الطبري[٣] . وحمله على جميع المحامد والشكر الكامل، وجعلها للماهية كما أسلفنا[٤] .

وبيّن الرجل أن «أل» تفيد هذه الجنسية في دخولها على المفرد والجمع. فإذا دخلت على المفرد كانت صالحة لأن يراد به الجنس إلى أن يحاط به، وأن يراد به بعضه إلى الواحد منه. ففي قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾ [العنكبوت: ٢٩/٢٧]، دخلت «أل» على المفرد لإرادة جنس الكتاب، وأحيط به فدخل تحته ما نزل على ذريته من الكتب الأربعة، التي هي التوراة والزبور والإنجيل والقرآن[٥] . وفي قوله: ﴿وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [النحل: ١٦/١٦] وقولهم: كثر الدرهم في أيدي الناس، أريد بها الواحد[٦] .

وإذا دخلت على المجموع، صلح أن يراد بها جميع الجنس، وأن يراد به بعضه، لا إلى الواحد منه. ففي قوله: ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ﴾ [البقرة: ٢/٢٥] أريد

(١) الطبري ٢/٣٣٢.
(٢) الكشاف ١/١٠٧.
(٣) الطبري ١/٦٠.
(٤) الكشاف ١/٩-١٠. وينظر: ٢/٣٥٢.
(٥) الكشاف ٣/٤٥١.
(٦) الكشاف ٢/٥٩٩. وينظر: ١/١٦٦ و ١٧١ و ٢١٨ و ٢٢٢ و ٢٥٦ و ٥٧٥ و ٢/٤٣ و ٤٨٠ و٧٢٦ و ٧٥٠.

بها كل ما استقام من الأعمال. وفي: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢/٢٢٨] أريد بها المدخول بهن من ذوات الأقراء وحسب. «فإن قلت: كيف جازت إرادتهن خاصة، واللفظ يقتضي العموم؟ قلت: بل اللفظ مطلق في تناول الجنس صالح لكله وبعضه، فجاء في أحد ما يصلح له»(١).

وكان للرازي اهتمام واضح بمعاني «أل» الجنسية، ومواقف خاصة في معالجة جوانبها، بوصفه واحداً من المتكلمين البارزين. فهو يفصل بوضوح بين معانيها ويضع بعض المعايير في معرفتها ويحدد أبعادها ويرسم حدودها، ويصرح بمعاني الماهية والحقيقة والاستغراق والعموم، ويوازن فيما بينها.

فهو يرى أن «أل» تحلي الاسم وتفيد أصل الماهية في نحو قولهم: السلامُ عليكَ، من دون أن تشعر بالأحوال العارضة للماهية وبكمالاتها. ولو قلنا: سلام عليك لكان أكمل من التعريف(٢). وذكر أن «أل» ترد لبيان الحقيقة في نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ عِنْدَهُمُ الْغَيْبُ﴾ [الطور: ٥٢/٤١]. قال: «المراد نوع الغيب، كما يقول القائل: اشترى اللحم، يريد بيان الحقيقة لأكل لحم معين ولا لحماً معيناً»(٣). وجمع بين الماهية والحقيقة(٤) في «السلام» من: ﴿وَالسَّلامُ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَى﴾ [طه: ٢٠/٤٧]. وأضاف إلى تعريف الماهية معنى التوكيد في قوله: ﴿لَهُمُ الْبُشْرَى﴾ [الزمر: ٣٩/١٧]، مبيناً أن هذه الماهية بتمامها لهؤلاء ولم يبق منها نصيب لغيرهم(٤). فهو لا يفرق إذاً بين الماهية والحقيقة، ويعدهما شيئاً واحداً، وقلما أطلق عليهما صفة الجنس(٥)، وكأنما يخص به معنى الاستغراق.

---

(١) الكشاف ١/٢٧٠.

(٢) الرازي ١٦/١٨٢.

(٣) الرازي ٢٨/٢٦٥.

(٤) الرازي ١٨/٢٤.

(٤) الرازي ٢٦/٢٦٠.

(٥) ينظر: الرازي ١/٩٥ و ٢/٦٧-٦٨ و ٢١/٢١٤.

ولقد أطلق الرجل على هذا المعنى الأخير صفة الجنس في معظم ما وقف عليه من النصوص، فبين أن «أل» في نحو قوله تعالى: ﴿كُلٌّ كَذَّبَ الرُّسُلَ﴾ [ق: ٥٠/١٤] جنسية تفيد جميع الرسل[١]. وقد يعبر عن الاستغراق بلفظ العموم[٢]، وقد يجمع بينهما في عبارة واحدة[٣].

ويعتقد الرازي أن ما يميز معنى الماهية من الاستغراق، هو طبيعة الاسم المحلى بهذه الأداة. فإذا كان مفرداً أفاد الماهية، وإذا كان جمعاً أفاد الاستغراق عموماً. وقد أكد مذهبه هذا بعبارات صريحة، منها قوله: «الاسم المفرد المحلى بلام التعريف لا يفيد العموم البتة، بل ليس فيه إلا تعريف الماهية»[٤]، «وصيغة جمع دخل عليها الألف واللام، فهي تفيد الاستغراق»[٥]. واستدل لذلك بأن الرجل إذا قال: لبست الثوب أو شربت الماء لم يفد العموم، وأنه لا يجوز توكيده بما يؤكد به الجمع، فلا يقال: جاءني الرجل أجمعون، ولا ينعت بنعت الجمع، فلا يقال: جاءني الرجل الفقراء، وبأن الاسم الجمع في نحو قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ١٥/٣٠] صح توكيده بلفظ دال على العموم، وبأنه يصح الاستثناء منه. كما استدل بقوله، عليه الصلاة والسلام: «الأَئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ»[٦]. هذه العبارة التي احتج بها أبو بكر ﷺ أمام الأنصار الذين طالبوا بالإمامة، ثم سلموا له بها لدلالة «أل» على الاستغراق. أي، كل الأئمة من قريش[٧].

---

(١) الرازي ٢٨/١٦١. وينظر: ٢٦/٦٢.

(٢) الرازي ٢٧/٥١.

(٣) الرازي ٧/٩٢.

(٤) الرازي ٧/٩٢. وينظر: ١/٦٦ و ١٢/٤٣ و ٢٤/٢٠٨-٢٠٩.

(٥) الرازي ١٣/١٢٦. وينظر: ١٠/٨٩.

(٦) مسند ابن حنبل ٣/١٢٩ و ١٨٢ و ٤/٤٢١. (عن المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي. مادة أمم). وينظر العقد الفريد لابن عبد ربه ٤/٢٥٨.

(٧) الرازي ٣/١٤٧-١٤٨ و ٢٣/١٣٨-١٣٩.

وذكر أن بعض من خالف هذا المذهب وأجاز دلالة المفرد على الاستغراق، احتج بجواز الاستثناء من المفرد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الإِنْسانَ لَفِي خُسْرٍ ، إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [العصر: ١٠٣/٢-٣]، والاستثناء يخرج ما لولاه لدخل تحته، وبأن «أل» ليست لتعريف الماهية، وأن ذلك قد حصل بأصل الاسم، ولا لتعريف واحد بعينه أو لتعريف بعض مراتب الخصوص، لأنه ليس بعض المراتب أولى من بعض. وردّ الرازي على ذلك بأن هذا الاستثناء مجاز بدليل أنه يصح أن يقال: رأيت الإنسان إلا المؤمنين. كما فند الأدلة الأخرى[١].

على أن الرجل ناقش في شيء من التروي هذه المسألة في مواضع أخرى، ورأى أن التسليم بإفادة العموم في المفرد يجب ألا يجعلنا نعتقد أن هذه الإفادة في مستوى إفادة ألفاظ الجمع، بل هي أضعف منها، لأن الجمع يضيف إليها تخصيصات كثيرة خارجة عن الحصر والضبط[٢]. وقد قرّر في بعض المواضع إفادة الاستغراق بالمفرد من غير مناقشة، كقوله في توجيه: ﴿وَاللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ عالِمُ الْغَيْبِ﴾ [التغابن: ٦٤/١٧-١٨]: «المراد الجنس واستغراقه لكل غيب»[٣].

وبيّن أن «أل» الاستغراق الداخلة على المجموع، قد يراد بها الأكثر في نحو قوله تعالى: ﴿آمِنُوا كَما آمَنَ النّاسُ﴾ [البقرة: ٢/١٣]، «لأن الأوس والخزرج أكثرهم كانوا مسلمين، وهؤلاء المنافقين كانوا معهم وكانوا قليلين. ولفظ العموم قد يطلق على الأكثر»[٤]. وقد يراد بها الخاص، وهو ما نعبر عنه بالاستغراق العرفي. قال: «إذا كان للإنسان في البلد جمع مخصوص من الأعداء، فإذا قال: إن الناس يؤذونني، فهم كل أحد أن مراده من الناس ذلك الجمع على التعيين... وإذا ثبت ذلك ظهر أنه لا يمكن التمسك بشيء من صيغ العموم على القطع بالاستغراق لاحتمال أن المراد منها هو الخاص»[٥].

---

(١) الرازي ٢٣/١٣٨-١٣٩.
(٢) الرازي ٧/٩٢.
(٣) الرازي ٢٨/٢٦٥.
(٤) الرازي ٢/٦٧. وينظر ٩/٨ و ٢١/٢١٤.
(٥) الرازي ٢/٣٩.

ولم يكد يضيف القرطبي وأبو حيان في هذا المجال جديداً، بل كررا، عموماً، أقوال المفسرين وتوجيهاتهم، فذكرا الجنس وأرادا به الحقيقة والماهية والاستغراق، وحملا بعض النصوص على ذلك[١]. وخصص الثاني المعنى الأخير بإضافة كلمة «الأفراد» إليه[٢]، وحمل على معنى الجنس الخاص أو العرفي عدداً من النصوص[٣]، وآخى بين مصطلحي الاستغراق والعموم في عدد من المواضع[٤].

إن للإفراد والجمع في الأسماء عند المفسرين أهمية واضحة في اختلاف معاني «أل» الجنسية، فهي في المفرد لدى الزمخشري أقرب إلى الواحد منه وتحتمل استغراقه، وفي المجموع أقرب إلى استغراقه وتحتمل بعضه، ولكنها لا تصل إلى الواحد. وهو يذهب إلى أن اسم الجنس المجموع المعرف بها أدل على استغراق الأجناس من المفرد. فـ «العالم» في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢/١] اسم لذوي العلم والثقلين، وقد جمع ليشمل كل جنس مما سمي به[٥]. وقد خالفه الرازي، فمنع إفادة المفرد للاستغراق عموماً، وجعل المفرد أضعف في دلالته من المجموع، ولكنه وافقه في دلالة المجموع أحياناً على بعضه أو أكثره. واستدل بذلك لوقوع اللام للاستغراق الخاص. وذهب أبو حيان إلى أن جمع القلة في قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقاً﴾ [البقرة: ٢٢/٢] قد أفاد العموم والاستغراق بدخول «أل» الجنسية عليه، لأنها نقلته من الاختصاص بجمع القلة إلى العموم، ولم يعد في التحلية فرق بين الثمرات والثمار، وأنه لذلك رد المحققون على من نقد حسان بن ثابت في قوله[٦] :

---

(١) القرطبي ١٣٣/١ و ٣٣٣/٢ و ٦٤/٧ و ٤٨/١٠-٥١ والبحر ١٨/١ و ١٩ و ٤٤ و ٦٧ و ١٠٨ و ١١١ و ٣٢١ و ٣٢٣ و ٢٩/٢ و ٣٩ و ١٩٥ و ٥٤/٣ و ٣٣١ و ٣٨٧/٤.

(٢) البحر ٣٩/٢.

(٣) البحر ٩٧/١ و ٢٩٨-٢٩٩ و ٣٨٠.

(٤) البحر ٩٨/١ و ١٠٨ و ٣٠٤ و ٦٩/٢ و ٧٤.

(٥) الكشاف ١٠/١-١١.

(٦) شرح ديوانه ٣٧١. والجفان: جمع مفرده جفنة، وهي القصعة. والغر: البيض.

لَنا الجَفَناتُ الغُرُّ، يَلْمَعْنَ في الضُّحى   وَأَسْيافُنا يَقْطُرنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَما

بأن الجفنات جمع قلة، وكان ينبغي أن يقول «الجفان»، وبين أن هذا النقد غير صحيح، لأن «أل» الاستغراقية قد كثّرته[١]. والحق أن للعلماء والأصوليين في هذه المسألة أقوالاً أخرى[٢] .

وأشار المفسرون إلى نوع آخر من الجنس، وهو المعروف باستغراق خصائص الأفراد. وقد عبروا عنه بـ: الكمال والمبالغة، ورأوا فيه نكتة بلاغية جزلة، إذ بين الزمخشري أن «أل» في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الكِتابُ﴾ [البقرة: ٢/٢] جنسية، تدل على أنه الكتاب المنعوت بغاية الكمال[٣]. ورأى البيضاوي أنها أضفت على الاسم في هذا الموضع فخامة في التعبير[٤]. فيما ذكر أبو حيان أنها تفيد المبالغة أيضاً[٥].

ولقد تماست معاني العهدية والجنسية في أذهان المفسرين، كما تماست فصائل العهدية فيما بينها وفصائل الجنسية أيضاً، وانبثق عن ذلك تباين في وجهات النظر، فقرر بعضهم في مواضع كثيرة العهدية، وقدر آخرون الجنسية، وذهب بعضهم إلى الماهية وغيرهم إلى الاستغراق، ونكتفي ها هنا بالإشارة إلى اختلافهم في «أل» «الحمد» من قوله: ﴿الحَمْدُ للهِ﴾، إذ جعله الطبري للاستغراق، فخطأه الزمخشري، وجعلها لتعريف الماهية، فيما حملها النسفي على العهدية[٦] ، بينما أجاز فيها أبو حيان الأوجه الثلاثة[٧] .

---

(١) البحر ٩٨/١.

(٢) من ذلك قول أحمد بن المنير الإسكندري: والتحقيق في هذا وفي كل ما يجمع من أسماء الأجناس ثم يعرف تعريف الجنس أنه يفيد أمرين، أحدهما: أن ذلك الجنس تحته أنواع مختلفة، والآخر: أنه مستغرق لجميع ما تحته منها. لكن المفيد لاختلاف الأنواع: الجمع، والمفيد لاستغراق جميعها التعريف. (حاشية الكشاف ١٠/١-١١).

(٣) الكشاف ٣٧/١. وينظر: الرازي ١٣٨/٢٧.

(٤) البيضاوي ١.

(٥) البحر ٢٠٠/٢ و ٣٣٣/٤.

(٦) النسفي ١٨٨/٤.

(٧) البحر ١٨/١.

على أنهم أجازوا في كثير من النصوص أن تكون «أل» عهدية أو جنسية[١].
من ذلك قوله تعالى: ﴿اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ﴾ [البقرة: ٢/٦٠]، حيث جوّز الزمخشري أن تكون للعهد والإشارة إلى حجر معلوم، لأنه روي أنه حجر طوري مربع حمله معه، أو أنه الحجر الذي وضع عليه ثوبه حين اغتسل إذ رموه بالأدره، وأن تكون جنسية. أي: اضرب الشيء الذي يقال له الحجر[٢].

وفوق هذه العناية بالمعاني، تسلح بعضهم بشيء من الأصول في تميز معاني هذه الأداة، وأوصوا القارئ بالإفادة منها، حيث بيّن الرازي أن الأصل عند الفراء والزجاج في معرفة العهدية من الجنسية أن يصرف الاسم إلى العهد. فإذا كان هناك معهود سابق انصرف إليه، وإلا حمل المفرد على الحقيقة للضرورة. ففي قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً﴾ [الشرح: ٩٤/٥]، حمل «اليسر» على الحقيقة، لأنّه ليس هناك معهود[٣]، وإذا كان جمعاً حمل على الاستغراق. وقد جعل الرازي «أل» للعهد السابق في قوله تعالى: ﴿الأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْراً﴾ [التوبة: ٩/٩٧]، لأنه أريد بالأعراب مجموعة من منافقي الأعراب، الذي كانوا يوالون منافقي المدينة[٤].

وثمة معان متفرقة لهذه الأداة أوردوها في معرض مباحثهم، فذكر الطبرسي أنها تأتي كناية عن البهائم إذا دخلت على إحدى لفظتي فلان وفلانة، فيقولون: الفلان والفلانة[٥].

وذكر القرطبي أنها تأتي في لفظ الجلالة، في نحو قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ [الفاتحة: ١/١] للتعظيم والتفخيم[٦]. ونقل عن بعضهم أنها في الظرف «الآن»

---

(١) ينظر: الطبري ٧/١١١ والكشاف ١/٥٤ و ٦٤ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٧١ و ٢٠٤ و ٢١٨ و ٤١٦ و ٦٨٨ و ٣/٢٧٦ والرازي ١/٩٥ و ٤/١٣٠ و ٩/٨ و ٢١/٢١٤ و ٢٢/٦٢ و ٢٥/١٩٨ و٢٨/١٦١ والبحر ١/٥٣ و ٢/٢٩ و ١٦٢ و ٣/٥٤.
(٢) الكشاف ١/١٤٤.
(٣) الرازي ٣٢/٦.
(٤) الرازي ١٦/١٦٥-١٦٦. وينظر هذا المذهب: ١/٢٢٠-٢٢١ و ٦/٩٦ و ١١/٦٦.
(٥) المجمع ١٩/٩٨.
(٦) القرطبي ١/١٠٢-١٠٣.

لتحويله إلى الاسم، لأن أصله فعل مبني، مثل: حانَ. ونقل عن الخليل أنها هاهنا عهدية ذهنية[١] .وقد منع القولين أبو حيان، وجعلها زائدة لازمة[٢] .

وبيّن الزمخشري وأبو حيان أنها قد تأتي لمعنى الغلبة، وجعل الأول من ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَجاءَها الْمَخاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ﴾ [مريم: ٢٣/١٩] مبيناً أنه يمكن أن يكون من تعريف الأسماء الغالبة، كتعريف النجم والصعق. وكأن في تلك الصحراء جذع نخلة متعالماً عند الناس، فإذا قيل جذع النخلة فهم منه ذلك دون غيره[٣]. ومثّل له الثاني بـ «الدبران» و «العيوق» و «البيت» الذي يراد به الكعبة، وبالنجم الذي يراد به الثريا. وحمل عليه قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذا جاءَتْهُمُ السّاعَةُ... ﴾ [الأنعام: ٣١/٦] موضحاً أن أصل «أل» هذه عهدية ذهنية، ثم غلب استعمال الساعة على يوم القيامة، فصارت للغلبة[٤].

وأضاف هذا الأخير أنها قد تأتي للحصر، وحمل عليها بعض الآيات، كقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصاصُ فِي الْقَتْلَى: الْحُرُّ بِالْحُرِّ، وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ، وَالأُنْثَى بِالأُنْثَى﴾ [البقرة: ١٧٨/٢]. قال: «الألف واللام تدل على الحصر. كأنه قيل: لا يؤخذ الحر إلاّ بالحر...»[٥].

* * *

إن التعريف والتحلية، في كل الأقسام والتفرعات، جانب بارز من المعاني النحوية الدقيقة والخفية في كتب المفسرين. وقد عرضوا لها بشكل نظري حيناً، بينوا فيه أقسامها، وبشكل تطبيقي في أغلب الأحيان، وعالجوا مسائلها بمصطلحات قلقة، ولكنهم أوفوا مواضعها بالشرح والاستدلال وعرض الوجوه الجائزة فيها واحتمالاتها المتعددة.

---

(١) القرطبي ٣٥١/٨.
(٢) البحر ١٤/١.
(٣) الكشاف ١١/٣.
(٤) البحر ١٤/١ و ٤٦٠/٢ و ١٠٦/٤.
(٥) البحر ١٠/٢. وينظر ٦٦/١ و ٢٠٠/٢.

ب – التقليل والتكثير:

وهما ضرب من التخصيص النحوي للفعل أو الإسناد، ومعنيان متقابلان تفيدهما بعض الوجوه في طائفة من الأدوات النحوية المختلفة. وهي: «قَدْ» و«كَمْ» و «ما» و «رُبَّ» و «كَأَيِّنْ». وقد أجرى المفسرون في تحليلهم لمعانيها بعض المقارنة والترابط فيما بينها، وقاسوا بعضها على بعض، وأظهروا لكل ذلك شيئاً من الظلال الجمالية.

١ – التقليل:

وتفيده «رُبَّ» و «قَد»، و «ما» في بعض معانيها. وقد أجمع المفسرون على أن «رُبَّ» موضوعة في الأصل للتقليل[1]. قال الرازي: «فإذا قال الرجل: رُبَّما زارَنا فلانٌ، دل رُبَّ على تقليله الزيارة». وذكر أن بعض المفسرين جعل من ذلك قوله تعالى: ﴿رُبَما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢/١٥]، وأنه رأى أن التقليل فيها أبلغ من التكثير. والمعنى: أنه يكفيك قليل الندم في كونه زاجراً لك عن هذا الفعل[2]. وأضاف القرطبي عن بعضهم أنها حملت على هذا المعنى ها هنا، لأنهم قالوا ذلك في بعض المواضع، لا في كلها لشغلهم بالعذاب[3]. وذكر الطبرسي أن هذا المعنى في «رُبَّ» نوع من النفي[4].

وذهب الطبرسي إلى أن «قد» تفيد هذا المعنى، إذا كان بعدها مضارع بمعنى المستقبل[5]. ونقل أبو حيان عن بعضهم أنها تفيد ذلك في نحو: إنّ الكذوب قد يصدق، والجبان قد يشجع. وعن بعضهم الآخر أنها في هذا المعنى كـ «رُبَّما»،

---

(١) ينظر: المجمع ٨/١٠ والقرطبي ١٦٢/٧ والبحر ٤٤٢/٥.
(٢) الرازي ١٥٢/١٩-١٥٣.
(٣) القرطبي ١/١٠-٢.
(٤) المجمع ٨/١٠.
(٥) المجمع ١٤٠/٦.

فهي تدخل على المضارع وتصرف معناه إلى المضي. ولم يمثل لما ذكر، ونسب هذا القول إلى الظاهر من كلام سيبويه[١].

ورأى البيضاوي «ما» في قوله تعالى: ﴿جُنْدٌ ما هُنالِكَ﴾ [ص: ٣٨/١١] زيدت، لإفادة معنى التقليل، فهي كقولك: أكلت شيئاً مّا[٢]. وأجاز أبو حيان أن تكون ها هنا صفة، أريد بها معنى التعظيم على سبيل الهزء بهم، أو التحقير[٣]. والتحقير ضرب من التقليل.

٢ – التكثير:

وتؤديه «رُبَّ» و «قَدْ»، و «كَمْ» و «كَأَيِّنْ» الخبريتان. وقد اختلفوا في إفادة الحرفين الأولين لهذا المعنى، ودار معظم هذا الخلاف في «رُبَّ» من خلال آية الحجر السابقة، إذ رأى الزمخشري أنها تفيد التكثير، وأن معناها في ذلك معنى «كَم» الخبرية بل أبلغ منها، وإن كانت في الأصل للتقليل. وذلك لأنها جرت على أسلوب العقلاء الذي يتحرزون في كلامهم، فيعبرون بالقليل والمشكوك فيه عن الكثير المتيقن والمتحقق. وجعل تقدير المعنى: لو كانوا يودون الإسلام مرة واحدةلكان حرياً بهم أن يسارعوا إليه، فكيف وهم يودونه في كل ساعة[٤] ؟ وجعل من ذلك قول قائد العسكر في إخباره عن عدد فرسانه، وعنده منها المقانب[٥]: رُبَّ فارسٍ عِندي. قال: «وقصده بذلك التمادي في تكثير فرسانه، ولكنه أراد إظهار براءته من التزيد، وأنه ممن يقلل كثير ما عنده فضلاً عن أن يتزيد، فجاء بلفظ القليل، ففهم منه معنى الكثرة على الصحة واليقين»[٦] .

---

(١) البحر ٤/١١٠-١١١.

(٢) البيضاوي ٤٥٤-٤٥٥.

(٣) البحر ٣٨٦/٧.

(٤) الكشاف ٥٦٩/٢.

(٥) المقانب: جمع مفرده مقنب، وهو الجماعة من الفرسان دون المئة. ويقال: هي من ثلاثين إلى أربعين.

(٦) الكشاف ٤/٧٠٩-٧١٠.

ونقل القرطبي عن الكوفيين أنهم يستعملون ((رُبَّ)) للتكثير صراحة، وأنهم حملوا الآية على هذا المعنى، أي: يود الكفار في أوقات كثيرة لو كانوا مسلمين، وجعلوا منه[1] قول الشاعر:

أَلا رُبَّما أَهْدَتْ لَكَ العَيْنُ نَظْرَةً ... قُصاراكَ مِنْها أَنَّها عَنْكَ لا تُجْدِي

وبيّن الزمخشري أن ((قد)) تؤدي معنى التكثير إذا دخلت على المضارع وتكون بمعنى ((رُبَّ)) في خروجها إليه، كقوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾ [البقرة: ٢/١٤٤] وقول زهير بن أبي سلمى[2]:

أَخُو ثِقَةٍ، لا تُهْلِكُ الخَمْرُ مالَهُ، ... وَلَكِنَّهُ قَدْ يُهْلِكُ المالَ نائِلُهْ

والمعنى: كثرة رؤية تقلب الوجه، وكثرة إهلاك النائل للمال وزيادتهما[3]. وأضاف في موضع آخر أنها تفيد التوكيد مع الكثرة، في قوله: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٢٤/٦٤]. ((أدخل قد ليؤكد علمه بما هم عليه من المخالفة عن الدين والنفاق))[4].

وذكر الرازي أن الزجاج، على خلاف ما ذهب إليه الزمخشري والكوفيون، وأنه جعل القائل بإفادتها التكثير خارجاً على ما يعرفه أهل اللغة[5]. ووافقه في ذلك أبو حيان، وجعل معنى التكثير متحصلاً من سياق الكلام لا من ((رُبَّ)). لأنها موضوعة للتقليل[6]، وخالف الزمخشري في إفادة ((قد)) له مبيناً أن هذا المذهب غير مشهور عند النحاة، وإن استدل له جماعة ببعض الأبيات النادرة، وأن الكثير مفهوم أيضاً من سياق الكلام، لأن الفخر والمدح لا يحصل بالكرم

---

(١) القرطبي ١٠/١-٢.

(٢) شعرهُ ٥٣.

(٣) الكشاف ١/٢٠١-٢٠٢ و ٢/١٧.

(٤) الكشاف ٣/٢٦٠. وينظر: ٤/٧٠٩.

(٥) الرازي ١٩/١٥٢.

(٦) البحر ٥/٤٤٢.

مرة واحدة، بل بكثرة وقوعه. ورأى أن ذلك لو صح في الشعر لما تُصُوِّرَ في نحو الآية الأخيرة، لأن علمه – عز وجل – لا يمكن فيه التكثير والزيادة[١].

ولم يختلف المفسرون في إفادة «كَمْ»[٢] و«كَأَيِّنْ»[٣] لهذا المعنى. فقد ذكر الزمخشري أن «كَم» الخبرية مبهمة وفيها دلالة على التكثير[٤]، كقوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ!﴾ [مريم: ٧٤/١٩]. وربط الطبرسي بين الإبهام والتكثير بقوله: «إنما دخلها التكثير، لأن استبهام العدد عن أن يظهر أو يضبط إنما يكون لكثرته في غالب الأمر، وكم مبهمة». وجعل من ذلك قول الفرزدق[٥]:

كَمْ عَمَّةٍ، لَكَ ياجَرِيرُ وَخالَةٍ فَدْعاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشارِي!

فدل بـ «كم» على كثرة العمات والخالات[٦]. وعبّر الرازي عن هذا المعنى فيها ببيان المقادير على الإجمال، ورأى أن معناها اللغوي المعجمي يدل على معنى الأداة فيها أيضاً، خلافاً لـ «رُبَّ»[٧].

وذكر الفراء أن «كَأَيِّنْ» بمعناها، وأنها لغة فيها، كقراءة أبيّ بن كعب: (كَأَيِّنْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً!) [البقرة: ٢٤٩/٢]. واستدل لها بقراءة الجمهور﴿كَمْ مِنْ فِئَةٍ﴾[٨]. ووافقه أبو عبيدة[٩]، وجعل منها قول ذي الرمة[١٠]:

---

(١) البحر ٤/١١٠-١١١ و ٤٧٧/٦.

(٢) ينظر: الكشاف ٣/٣٠٠ والقرطبي ١٦٢/٧.

(٣) ينظر: المجاز ١٧/٢ والطبري ١١٦/٤ والرازي ٢٦/٩ و ٨٧/٢٥ والنسفي ٢٥٨/١ والتنوير ٤٦ و٢٠٩ و ٣١٦ والبحر ٦٥/٣ و ١٤٦.

(٤) الكشاف ٣٦/٣.

(٥) تقدم في الصفحة ٢٤٠ من هذا الكتاب.

(٦) المجمع ١٠/٨.

(٧) الرازي ٣٠٥/٢٨.

(٨) الفراء ١٦٨/١.

(٩) المجاز ٥٢/٢-٥٣.

(١٠) تقدم في الصفحة ٩٢ من هذا الكتاب.

وَكـائِنْ تَخَطَّـتْ نـاقَتِي مَـنْ مَفـازةٍ وَهِلْباجـةٍ، لا يُطْلِـعُ الهَـمَّ، رامِـكٍ!

إن خلاف المفسرين في دلالة ((رُبَّ)) و((قَدْ)) على التكثير ينطلق من طبيعة الأداتين نفسيهما، لأن التكثير يقع على النقيض من معنى التقليل، ويقابله على نحو مستعمل عند فصحاء العرب، مما يجعله أسلوباً بيانياً مطرداً من أساليبهم، ويجعل قول أبي حيان قريباً من الصحة. على أن الاستمرار في هذا الأسلوب يمكن أن يطور المعنى وينقله من التقليل إلى التكثير، وهو الأصح، وبه نفسر مذهب الآخرين.

جـ - التسويف:

وهو تعليق النفس بما يكون من الأمور في المستقبل[1]. ويؤدي هذا المعنى السين و ((سوف)) اللتان تخصصان الفعل المضارع وتنقلانه إلى معنى المستقبل[2]. وسمى ذلك بعضهم تراخياً في الزمن[3]. وجعله أبو حيان تنفيساً، أي: توسيعاً لزمن المضارع من الحاضر الضيق إلى المستقبل الواسع[4].

وقد تبيّن المفسرون هذا المعنى في الأداتين، وأغراض استخدامهما وطرفاً من المعاني البلاغية التي صحبتهما، وراح بعضهم - وهو أبو حيان - يميز بينهما في الدلالة الأساسية.

فهو ذهب إلى أن السين أقرب في التنفيس من ((سوف))، وأظهر ذلك فيما وقف عليه منها من النصوص، كقوله تعالى: ﴿سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ﴾ [النساء: ٤/٥٧]. قال: ((أتى فيها بالسين المشعرة بقصر مدة التنفيس، على سبيل تقريب الخير من المؤمنين وتبشيرهم به))[5]. وجعل ((سوف)) أبعد منها وأبلغ في نحو

(١) المجمع ١١/١٤٧.

(٢) الرازي ١٠/١٣٤. وينظر: ٢٧/٨٧ و ٢٨/٢٧١ والبحر ٦/٢٠٦.

(٣) الرازي ٣١/٢٠١.

(٤) البحر ١/٤١١ و ٣/٣٨١ و ٦/٢٠٦. وينظر: المغني ١٤٧. وقال المالقي: ((وتسمى حرف تنفيس، لأنها تنفس في الزمان فيصير الفعل المضارع مستقبلاً بعد احتماله للحال والاستقبال)). رصف المباني ٣٩٦.

(٥) البحر ٣/٢٧٥. وينظر: ١/٤١١ و ٢/٢٢٦ و ٧/٤٣٣.

قوله: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْراً عَظِيماً﴾ [النساء: ١٤٦/٤]. «أتى بـ سوف لأن إيتاء الأجر هو يوم القيامة، وهو زمان مستقبل ليس قريباً من الزمن الحاضر. وقد قالوا: إن سوف أبلغ في التنفيس من السين»[١].

ونقل الرجل عن بعضهم أن السين قد تفيد الاستمرار في الفعل مستقبلاً، كقوله تعالى: ﴿سَتَجِدُونَ آخَرِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوكُمْ﴾ [النساء: ٩١/٤]، وأنه استدل لذلك بقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ: ما وَلَّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ؟﴾ [البقرة: ١٤٢/٢] الذي نزل منه قوله «ما ولّاهم» قبل قول السفهاء، فدخلت السين فيه إشعاراً بالاستمرار. وخالفه أبو حيان، وأبى أن تكون السين لغير المستقبل، وبيّن أن معنى الاستمرار يجب أن يتحصل من قولهم ذلك فيما مضى وإصرارهم عليه في المستقبل، لا من السين[٢].

إن المفسرين أجمعوا على إفادة المستقبل في هاتين الأداتين، وربطوا هذا المعنى بمرامي النصوص التي وقفوا عندها[٣]. وأضافوا إلى السين و «سوف» بعض المعاني البلاغية، وخصوا الأسلوب القرآني بشيء منها.

فالزمخشري ذهب إلى أن السين إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه، أفادت وقوعه وتحققه وتوكيده. قال في توجيه: ﴿أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٧١/٩]: «السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة. فهي تؤكد الوعد، كما تؤكد الوعيد في قولك: سأنتقمُ منك. تعني أنك لا تفوتُني وإن تباطأ ذلك»[٤]. وبيّن أنها في: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧/٢] «ضمان من الله لإظهار رسول الله ﷺ عليهم. وقد أنجز وعده بقتل قريظة وسبيهم وإجلاء بني النضير. ومعنى السين أن ذلك كائن لا محالة وإن تأخر إلى حين»[٥]. ووافقه في معنى الوقوع

---

(١) البحر ٣٨١/٣.

(٢) البحر ٤٢٠/١ و ٣١٩/٣.

(٣) ينظر المجمع ١٤٧/١١ والرازي ٨٧/٢٧ و ٢٠١/٣١.

(٤) الكشاف ٢٨٩/٢.

(٥) الكشاف ١٩٦/١.

الرازي وأبو حيان، وحملا عليه بعض النصوص[1]، وجعلها الأول مع المحبوب للترقيق والتلطيف[2]، كقوله تعالى: ﴿فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى﴾ [الليل: ٧/٩٢]، ومع المكروه للتهديد والوعيد[3]، كقوله: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ [المدثر: ٢٦/٧٤].

وذهب الزمخشري إلى أن «سوف» تكون للمتحقق أيضاً في الوعد والوعيد، وبيّن ذلك بقوله: «سوف في وعد الملوك ووعيدهم يدل على صدق الأمر وجدّه وما لا مجال للشك بعده. وإنما يعنون بذلك إظهار وقارهم، وأنهم لا يعجلون بالانتقام لإدلالهم بقهرهم وغلبتهم ووثوقهم أن عدوهم لا يفوتهم، وأن الرمزة إلى الأغراض كافية من جهتهم»[4]. وجعل من ذلك في الوعيد[5] قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ﴾ [الصافات: ١٧٥/٣٧].

ووافقه الرازي، وسمى المتحقق واجباً، ورأى أن ذلك في كلام الله تعالى مطرد، وأن سيبويه هو الذي ذكر لـ «سوف» هذا المعنى، وجعل السين فيه نائبة عنها[6]. وجعل الرازي من الوعد قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٥/٩٣].

د – معاني أدوات الصلة:

وفيها نعرض لمعاني بعض الأدوات التي لا يتم معناها النحوي إلا بصلتها، وهي «أنْ» المصدرية الناصبة للفعل و «مَنْ» و «ما» الموصولتان، إذ تحدث المفسرون عن معانيها الأساسية، وذكروا إلى جانب ذلك شيئاً من الدلالات الأخرى.

---

(١) ينظر: الرازي ١٨١/٢٤ و ١٤٥/٣١ والبحر ٥٢٦/٨.

(٢) الرازي ٢٠١/٣١.

(٣) الرازي ١٣٤/١٠.

(٤) الكشاف ٣٨١/٣.

(٥) الكشاف ٣٨١/٣.

(٦) الرازي ١٣٤/١٠ و ١٤٥/٣١.

١- أَنْ: فقد أجمعوا على أنها تدل على المستقبل[١] فيما وقعت له. قال الزمخشري: «أَنْ» مضمرة وظاهرة للاستقبال[٢]. وقال القرطبي: «أَنْ» تصرف الكلام إلى الاستقبال[٣]. وذهب ابن عطية إلى أنها قد تجرد في بعض المواضع من الزمن، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آياتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّماءُ وَالأَرْضُ بِأَمْرِهِ﴾ [الروم: ٢٥/٣٠]. فخالفه أبو حيان موضحاً أنها تدل على المستقبل في جميع أمورها، وأن التجرد عن الزمن لم يفهم من دلالتها، بل من نسبة قيام السماء والأرض بأمر الله، لأن هذا لا يختص بالمستقبل دون الماضي في حقه تعالى[٤].

وذكر الزمخشري أنها تكون بمعنى «لو» بعد فعل «وَدَّ»، في نحو قوله تعالى: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِها الأَنْهارُ لَهُ فِيها مِنْ كُلِّ الثَّمَراتِ وَأَصابَهُ الْكِبَرُ؟﴾ [البقرة: ٢٦٦/٢]. قال: «فحمل العطف على المعنى، كأنه قيل: أيود أحدكم لو كانت له جنة وأصابه الكبر؟»[٥].

ونقل الرازي عن بعضهم أنها تكون بمعنى لام الجحود، في نحو قوله تعالى: ﴿وَما كانَ هَذا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى﴾ [يونس: ٣٧/١٠] أي: ما كان هذا القرآن ليفترى[٦]. وذكر لها البيضاوي معنى التوقع، فقال: «لا يقال: علمت أن يقومَ زيدٌ، لأن أن الناصبة للتوقع، وهو ينافي العلم»[٧]. وذكر بعضهم معاني أخرى أوردناها في مواضعها.

٢- مَنْ: وبين الفراء أن الأصل في «مَن» الموصولة أن تكون للعاقل. ويجوز أن تكون لغيره إذا اجتمع به واختلط، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥/٢٤]. والإنسان يمشي على

---

(١) ينظر: الفراء ١/١٧٥ و ٢٦٣.
(٢) الكشاف ١/٢٥٧.
(٣) القرطبي ١/٢٢٢.
(٤) البحر ٥/٤٩١-٤٩٢.
(٥) الكشاف ١/٢١٤.
(٦) الرازي ١٧/٩٤.
(٧) البيضاوي ٤٨.

رجلين والحيوان على أربع[١]. وأوضح أبو حيان أنها تكون لمعنى غير العاقل أيضاً إذا عومل معاملة العاقل، ولكنها لا تأتي لآحاد ما لا يعقل مطلقاً، خلافاً لمن زعم ذلك[٢].

٣- ما: وهي على خلاف «مَنْ» إذ الأصل في معناها أن تكون لما لا يعقل. وبيّن الزمخشري أنها تتناول الأجناس كلها تناولاً عاماً. قال: «ألا تراكَ تقولُ إذا رأيتَ شبحاً من بعيد: ما هو؟ قبل أن تعرف أعاقل هو أم غيره؟ فكان أولى بإرداة العموم»[٣]. ونسب أبو حيان القول بالتعميم فيها إلى سيبويه[٤].

وذكر الفراء أنها تكون لمن يعقل على قلة، كقوله تعالى ﴿فَانْكِحُوا ما طابَ لَكُمْ مِنَ النِّساءِ﴾ [النساء: ٣/٤]. أي: من طاب[٥]. ووافقه في ذلك عدد من المفسرين[٦]. وبيّن أبو حيان أنه يعبر بها عمن يعقل إذا اختلط بما لا يعقل، كقوله تعالى: ﴿وَقالُوا: اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَداً، سُبْحانَهُ بَلْ لَهُ ما فِي السَّماواتِ وَالأَرْضِ كُلٌّ لَهُ قانِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦/٢]. ورفض أن تكون لآحاد من يعقل في قوله: (انكِحُوا)، وأجاز أن تكون «ما» فيه للنساء، لأن إناث العقلاء لنقصان عقولهن يجرين مجرى غير العقلاء، وأن تكون للنوع. أي فانكحوا النوع الذي طاب لكم من النساء، لأن البصريين يجيزون مجيء «ما» لأنواع من يعقل[٧].

ورأى الزمخشري أن استعمال «ما» لمن يعقل لا يكون عبثاً في القرآن الكريم، وهو في نحو الآية السابقة جاءت تحقيراً للكافرين وتصغيراً لشأنهم[٨].

* * *

---

(١) الفراء ٩٨/٢ و ٢٥٧.
(٢) البحر ٥٢/١.
(٣) الكشاف ٦٩٧/١.
(٤) البحر ١٦٢/٣.
(٥) الفراء ٢٥٣/١-٢٥٤. وينظر: ١٠٢/١ و ٢٨/٢ و ٢٦٣/٣-٢٦٤.
(٦) الطبري ١٤٥/٢٣ و ٢٠٠ والرازي ١٥٧/١٨ والقرطبي ٨٤/٧.
(٧) البحر ١٦٢/٣.
(٨) الكشاف ١٨١/١.

لقد قام حديث المفسرين في معاني التخصيص النحوية على مجموعة كبيرة من الأدوات، تختلف في تكوينها وطبيعة الأبواب التي تنتمي إليها، وفي مستوى أداء معناها بين الأصالة والفرعية والنيابة. وهي استغرقت عموماً مجمل أطراف التركيب النحوي وعناصره المكونة، وخصصته في جهات الزمان والمكان المختلفة والمتنوعة، وحررت معانيه وأوضحتها وسوغت دلالاته، وأضافت إلى كل ذلك ألواناً من الظلال المعنوية والفوائد الجمالية والبلاغية. وهم سلكوا في سبيل إظهار ذلك طرقاً متعددة، وبذلوا في إظهارها جهداً واضحاً، وعبروا فيه عن وجهاتهم في كثير من مسائل المعاني، التي سنفصل القول فيها في الفصل الثالث.

الفصل الثاني

معاني الأساليب النحوية

تحتل الأدوات حيزاً خطيراً في تشكيل الأساليب النحوية، بل هي العنصر الفاعل في اختلافها وتقسيماتها، إذ تتوضع في مجموعات متناسقة يؤلف بينها المعنى المشترك أو المتقارب إضافة إلى التركيب النحوي. وقد أظهر المفسرون هذه الحقيقة، أو لنقل إنهم شاركوا في صنعها وتمثلوها في مقارناتهم الضافية بين بنات الزمرة الواحدة فيما يتوقفون ويبينون، وفي جلائهم لمعانيها وفوائدها، وما تشكله وسائر عناصر التركيب النحوي من اختلاف سبل الكلام.

لقدتحدث المفسرون في هذا المجال عن معاني أدوات العطف والتوكيد والنفي والجواب والشرط، وعن معاني أدوات الاستفهام والأمر والنهي والحض والعرض والتمني والترجي والنداء والتعجب. وبينوا قيمها التعبيرية وربطوا مدلولاتها بأسلوب التنزيل وخصوصياته، واعتنوا فيها بمسألة النيابة، واستدلوا لمذاهبهم فيها بما وسعهم الاستدلال. وقد رأينا أن نقسم جهودهم في هذا الجانب إلى قسمين: معاني الأساليب الخبرية، ومعاني الأساليب الإنشائية، وقدمنا الخبرية لأنها الأصل في التعبير، وحاولنا جاهدين أن نجمع الأشباه والنظائر في وحدات متجانسة، حتى إذا بدا الجمع مخلاً بالغاية، عرضنا لمعاني كل أداة على حدة، تاركين للأسلوب الكلي مهمة اللقاء والجمع.

*   *   *

أولاً : الأساليب الخبرية

١ – العطف:

وهو أسلوب من الأساليب النحوية، معناه الرد والإتباع. وتقوم على تحقيقه مجموعة من الأدوات، يختص كل منها بمعنى أو أكثر يميزها عموماً من أخواتها. وقد تبين فيها المفسرون معاني الواو والفاء، وأَوْ وأَمْ، وثُمَّ وإمّا، وعرضوا لجوانب الاختلاف واللقاء فيما بينها، ونيابة بعضها عن بعضها الآخر، وأقاموا بعض المقارنات في معانيها وظلالها الخاصة في النصوص، ولم يدخروا جهداً في ذكر الأقوال المتعددة في معانيها القريبة منها المعروفة والبعيدة النادرة، وسجلوا ملاحظاتهم في جوانبها، وتتبعوا أثرها في بعض الأحكام والمذاهب. وهم لم يغفلوا بالطبع الكلام على «بَلْ» و «لَكِنْ» فيها، إلا أن الحديث عنهما قد تقدم في مبحث الاستدراك.

– الواو:

عرض المفسرون لمعاني هذه الأداة، وأوضحوا مراميها، وافترقوا في التعبير عنها. وذكروا أنها تنوب عن بعض أخواتها العاطفات مثلما تنوب أخواتها عنها. وقد اتفقوا على أنها قرين الفاء و «ثُمَّ». ولكنها لا ترتب ولا تعقب، وعلى أن معناها الأساسي هو مطلق الجمع. قال الفراء: «فأما الواو فإن شئت جعلت الآخر هو الأول، والأول الآخر. فإذا قلت: زرتُ عبدَ اللهِ وزيداً، فأيّهما شئتَ كان هو المبتدأ بالزيارة»[1] .

وأوضح الطبري أنها تقتضي التشريك، فتوجب لما بعدها ما توجبه لما قبلها[2]. وعبر عنها الرازي بواو الجمع المطلق[3] ، وذكر أن بعضهم جعلها

---

(١) الفراء ٣٩٦/١.

(٢) الطبري ١٢٨/٨.

(٣) الرازي ٢٢١/٢ و ١٧٢/٨ و ٤٥/١٤.

للترتيب مستدلاً بقوله تعالى: ﴿فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [يوسف: ١٢/١٠١]، لأن تخليق السماوات مقدم على تخليق الأرض، ولكنه خالفه وأبى هذا الاستدلال[١].

وأكد القرطبي ما ذكره المتقدمون في غير موضع من تفسيره[٢]، واستدل لاحتمال عدم الرتبة بقراءة الأعمش: (وَقُتِلُوا وَقَاتَلُوا) [آل عمران: ٣/١٩٥]، لأن القتال قبل القتل[٣]. ونقل عن الإمام مالك (ت ١٧٩ هـ) أنها لا توجب التعقيب أيضاً[٤].

وبيّن أبو حيان أن الأكثر فيها أن تكون مثل الفاء، فيكون المعطوف بها هو المتأخر في الزمان، والمعطوف عليه هو المتقدم، كقوله تعالى: ﴿يَاآدَمُ، اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ، وَكُلا مِنْها رَغَداً﴾ [البقرة: ٢/٣٥]، وأنها ترد بدرجة أقل للمعية في الزمان بين المتعاطفين، وأن العطف بها يشعر بالتغاير بينهما، وهو موضوعها الأساسي في كلام العرب[٥].

وذكر بعضهم للواو بعض الظلال والفوائد، فأوضح القرطبي أن واو الثمانية في قوله تعالى: ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ١٨/٢٢] عاطفة دخلت في آخر إخبار عن عدد أهل الكهف، لتفصل أمرهم وتدل على أن هذا غاية ما قيل فيهم. ونقل عن بعض من أقر بوصول عددهم إلى سبعة، أنها ذكرت لتنبه على أن هذا العدد هو الحق، وأنه مباين للأعداد الأخر التي قال بها أهل الكتاب[٦]. وعن بعضهم أنها في قوله تعالى: ﴿الآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [التوبة: ٩/١١٢] دخلت لمصاحبة الناهي عن المنكر الآمر بالمعروف، إذ لا يكاد يذكر واحد منهما منفرداً[٧].

---

(١) الرازي ١٨/٢١٨.
(٢) القرطبي ٤/١٦ و ٩٩ و ١٦/١٣٤.
(٣) القرطبي ٤/٣١٩.
(٤) القرطبي ٦/٩٨.
(٥) البحر ١/٢٢١ و ٨/٤٠٤.
(٦) القرطبي ١٠/٣٨٢-٣٨٣.
(٧) القرطبي ٨/٢٧١.

وتنبه المفسرون إلى خروج هذه الأداة عن معناها، فذكر الفراء أنها قد تكون بمنزلة «أو» في التخيير، نحو قولك: ضع الصدقة في كل يتيم وأرملة. والمعنى: في كل يتيم أو أرملة. وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَفِي الآخِرَةِ عَذابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِنَ اللَّهِ﴾ [الحديد: ٥٧/٢٠]. أي: عذاب شديد أو مغفرة[١]. وتابعه القاضي عبد الجبار (ت ٤١٥ هـ) في قوله تعالى: ﴿فَانْكِحُوا ما طابَ لَكُمْ مِنَ النِّساءِ مَثْنى وَثُلاثَ وَرُباعَ﴾ [النساء: ٤/٣]. أي: مثنى أو ثلاث أو رباع[٢].

وبيّن الزمخشري سر استخدام الواو لهذا المعنى في هذا الموضع، فقال: «ولو ذهبت تقول: اقتسموا هذا المال درهمين درهمين أو ثلاثة ثلاثة، أو أربعة أربعة، لعلمت أنه لا يسوغ لهم أن يقتسموه إلا على أحد أنواع هذه القسمة، وليس لهم أن يجمعوا بينها، فيجعلوا بعض القسم على تثنية، وبعضه على تثليث وبعضه على تربيع، وذهب معنى تجويز الجمع بين أنواع القسمة الذي دلت عليه الواو. وتحريره أن الواو دلت على إطلاق أن يأخذ الناكحون من أرادوا نكاحها من النساء على طريق الجمع إن شاؤوا مختلفين في تلك الأعداد، وإن شاؤوا متفقين فيها محظوراً عليهم ما وراء ذلك»[٣].

وذهب هذا الأخير إلى أنها قد تكون بمعنى «أو» في الإباحة، كقولهم: جالسِ الحسنَ وابنَ سيرين. «ألا ترى أنه لو جالسهما جميعاً أو واحداً منهما كان ممتثلاً؟»[٤]. وخالفه أبو حيان، لأن سياق هذه العبارة هو سياق إيجاب، والإيجاب ينافي الإباحة، وأجاز أن تحمل على التخيير، لأن التخيير يكون في الواجبات. ثم نسب مذهب نيابتها عن «أو» إلى الكوفيين موضحاً أن البصريين لا يقرون ذلك[٥].

(١) الفراء ١٣٥/٣.
(٢) تنزيه القرآن ١٢.
(٣) الكشاف ٤٦٨/١.
(٤) الكشاف ٢٤١/١.
(٥) البحر ٨٠/٢. وينظر: حمل الواو على أو: الرازي ١٩٨/٣ والتنوير ٦٦.

- **الفاء:**

وهي ترد، كما فصّلنا سابقاً، لعطف الاسم المفرد والصفة والجملة. وقد ذكر لها المفسرون في هذه المواقع معاني متعددة، وأوضحوا صلاتها بأخواتها ونيابتها عن بعضها أحياناً، وأجمعوا على أن الأصل في معناها هو الترتيب والتعقيب، بل سماها كثير منهم فاء التعقيب دلالة على رسوخ هذا المعنى فيها.

فقد بيّن الفراء أنها تدل على أن المعطوف بها بعد المعطوف عليه في الرتبة. فإذا قلتَ: زرتُ عبدَ الله فزيداً، كان الأول قبل الآخر[1] . وأضاف الزمخشري أن ما بعدها قد جرى عقب ما قبلها بغير تراخ، كقوله تعالى: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨/٢]، لأن الإحياء الأول قد تعقب الموت[2] . وحمل على هذا المعنى فيها عدداً من النصوص[3].

وذكر الرازي أن فاء التعقيب توجب المغايرة بين المتعاطفين، وإلا حملت على معنى آخر. ورأى أن التعقيب فيها على ثلاثة وجوه: التعقيبُ الزماني للشيئين اللذين لايتعلق أحدهما بالآخر عقلاً، كقولك: قعدَ زيدٌ فقامَ عمرٌو. وذلك في جواب من سألك عن قعود زيد وقيام عمرو. وأنهما كانا معاً أو متعاقبين. والتعقيبُ الذهني للذين يتعلق أحدهما بالآخر كقولك: جاءَ زيدٌ فقامَ عمرٌو إكراماً له، إذ يكون في مثل هذا قيام عمرو مع مجيء زيد زماناً. والتعقيبُ في القول، كقولك: لا أخاف الأمير فالملكَ فالسلطانَ. كأنك تقول: أقول لاأخاف الأمير، وأقول لا أخاف الملك، وأقول لا أخاف السلطان. وقد أجاز الأوجه الثلاثة[4] في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ﴾ [الرحمن: ٣٧/٥٥]. وأضاف في موضع آخر أن التعقيب بها قد يكون بعد مدة قليلة،

---

(١) الفراء ٣٩٦/١.

(٢) الكشاف ١٢٢/١.

(٣) الكشاف ١٤٠/١ و ٣٩/٣ و ١٨٣/٤. وينظر: الرازي ٨٠/٣ و ٢٠٢/٢١ و ٨١/٢٤ والقرطبي ١٣٢/٧ والبيضاوي ٢١.

(٤) الرازي ١١٥/٢٩.

كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا: يا صالِحُ، ائتِنا بِما تَعِدُنا إنْ كُنْتَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ، فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ﴾ [الأعراف: ٧/٧٧-٧٨]، لأن الرجفة لم تأخذهم عقب ما ذكروا ذلك[١]، لأنه تعالى قال: ﴿تَمَتَّعُوا فِي دارِكُمْ ثَلاثَةَ أَيّامٍ، ذَلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ﴾ [هود: ١١/٦٥].

وجعل الرجل إلى الفاء معنى السببية، فبيّن أن نحو: جاءَ فلانٌ ماشياً فتعبَ، فيه معنى تعليق المسبب بالسبب وترتبه عليه، لأن المشي يورث التعب، وحمل على ذلك بعض النصوص[٢]، كقوله تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً فَكَرِهْتُمُوهُ؟﴾ [الحجرات: ٤٩/١٢]. ونقل القرطبي مثل ذلك عن الجرجاني[٣]. ومنعه أبو حيان مبيناً أن فاء التعقيب لا تفيد السببية، وأن هذا المعنى يفهم من مضمون الجملة، لأن الفاء موضوعة للتعقيب وحسب[٤].

وذكر الزمخشري أن الفاء التي تعطف المصدر وينتصب بعدها المضارع تفيد معنى السببية أيضاً، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلا أَنْ تُصِيبَهُمْ مُصِيبَةٌ بِما قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ، فَيَقُولُوا: رَبَّنا...﴾ [القصص: ٢٨/٤٧]. ولكنه لم يشر إلى معنى التعقيب فيها[٥]. وكذا كان شأن البيضاوي والنسفي وأبي حيان فيما عرضوا له من مواضعها[٦]. وسبق أن عرضنا لهذه الفاء.

ويمضي المفسرون في تتبع معاني الفاء، فيرونها تقع للترتيب في الذكر والتفاوت والتفسير والمقابلة والتفصيل والتنبيه. فقد ذكر الفراء أنها قد تكون لترتيب الخبر، كقولك: زرتُ عبدَ اللهِ فزيداً. «تريد بالآخر أن يكون مردوداً

---

(١) الرازي ١٤/١٦٦.

(٢) الرازي ٢٨/١٣٥. وينظر: ١٣/٢٢ و ٢٨/١٨١-١٨٢.

(٣) القرطبي ١٩/١٩٤.

(٤) البحر ٤/٨١.

(٥) الكشاف ٣/٤١٨.

(٦) البيضاوي ١٨ والنسفي ٤/٥٨-٥٩ والبحر ٣/٥٠٩.

على خبر المخبر فتجعله أولاً»[١]. وقد عبر عن ذلك الرازي بالتعقيب في القول كما بينا.

وذهب الزمخشري إلى أنها للتفاوت، في قوله: ﴿أَفَمَنْ وَعَدْنَاهُ وَعْداً حَسَناً فَهُوَ لاقِيهِ كَمَنْ مَتَّعْنَاهُ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيا؟ ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيامَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾ [القصص: ٢٨/٦١]. قال: «أبعد هذا التفاوت الظاهر يسوى بين أبناء الآخرة وأبناء الدنيا؟ فهذا معنى الفاء الأولى وبيان موقعها»[٢].

وأضاف أنها تكون للبيان والتفسير، كقولك: رزقَ زيدٌ المالَ، فمنعَ المعروفَ، فلم يُحسنْ إلى الفقراء[٣]. وتابعه في ذلك الرازي، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا!﴾ [الأعراف: ٧/٤] قال: «البأس جار مجرى التفسير لذلك الإهلاك»[٤]. وكان وقف الفراء عند هذه الفاء، واستشكل معناها، وأجازها وعبّر عنها في الآية، بأن ما قبلها وما بعدها يقعان معاً، ولكنه لم يفصل القول في معناها[٥].

وذهب الرازي إلى أنها قد تفيد المقابلة، كقولك: أكرمَني فأثنيت عليه. وجعل منه قوله تعالى: ﴿إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾ [الفتح: ٤٨/٢٦]. أي: أنه جعل إنزال السكينة في مقابل جعلهم الحمية في قلوبهم[٦]. ووافقه أبو حيان[٧].

وذهب البيضاوي إلى أنها تفيد التفصيل[٨]، في قوله تعالى: ﴿فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ، وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٢/٨٧]، والتنبيه في قوله: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ

---

(١) الفراء ١/٣٩٦.
(٢) الكشاف ٣/٣٢٥.
(٣) الكشاف ٤/١٨٣.
(٤) الرازي ١٤/٢٠. وينظر: ٢٨/١٠٢ والبحر ٣/٢٤.
(٥) الفراء ١/٣٧١.
(٦) الرازي ٢٨/١٠٢.
(٧) البحر ٨/١٠٠.
(٨) البيضاوي ٢٦.

كَفَرُوا، فَهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنفال: ٨/٥٥]. قال: «الفاء للعطف والتنبيه على أن تحقق المعطوف عليه يستدعي تحقق المعطوف»[1].

وفي الفاء العاطفة للصفات، ذهب الزمخشري إلى أنها تكون على ثلاثة معان، أحدها: الدلالة على ترتيب معانيها في الوجود، كقول سلمة بن ذهل:

يا لَهْفَ زَيّابَةَ لِلْحارِثِ الـ ... صّابِحِ، فَالغانِمِ، فَالآيِبِ

والتقدير: الذي صبح فغنم فآب. والثاني: على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه، كقولك: خذِ الأفضلَ فالأكملَ، واعملِ الأحسنَ فالأجملَ. والأخير: على ترتب موصفاتها، كقولهم: رَحِمَ اللهُ المحلقين فالمقصرين. وأجاز أن يحمل على الوجهين الأخيرين قوله تعالى: ﴿وَالصّافّاتِ صَفّاً ، فَالزّاجِراتِ زَجْراً ، فَالتّالِياتِ ذِكْراً﴾ [الصافات: ٣٧/١-٣].

وقد عبر عن ذلك بدقة النحوي وتبحر اللغوي ورهافة البلاغي وسعة اطلاع المفسر. قال: «إن وحدت الموصوف كانت للدلالة على ترتب الصفات في التفاضل، وإن ثلثته فهي للدلالة علىترتب الموصفات فيه. بيان ذلك أنك إذا أجريت هذه الأوصاف على الملائكة، وجعلتهم جامعين لها فعطفها بالفاء يفيد ترتباً لها في الفضل، إما أن يكون الفضل للصف ثم للزجر ثم للتلاوة، وإما على العكس. وكذلك إن أردت العلماء وقواد الغزاة. وإن أجريت الصفة على طوائف، والثانية والثالثة على آخر، فقد أفادت ترتب الموصوفات في الفضل. أعني أن الطوائف الصافات ذوات فضل، والتاليات أبهر فضلاً، أو على العكس. وكذلك إن أردت بالصافات الطير، وبالزاجرات كل ما يزجر عن المعرفة، وبالتاليات كل نفس تتلو الذكر. فإن الموصوفات مختلفة»[2].

واختلف القوم في نيابة الفاء عن بعض أخواتها، إذ أجاز الفراء أن تكون بمعنى الواو إذا كان المتعاطفان بمعنى واحد، أو كالواحد. تقول: قد دنا فقربَ،

(١) البيضاوي ١٨٥.
(٢) الكشاف ٣٤/٤.

وقرب فدنا، وشتمني فأساء وأساء فشتمني. وجعل منه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنا، فَتَدَلّى﴾ [النجم: ٥٣/٨]. والمعنى: ثم تدلى فدنا[١]. كما أجاز أن تكون بمعنى الواو في غير ذلك، كقوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْناها فَجاءَها بَأْسُنا!﴾ [الأعراف: ٧/٤]. أي: أهلكناها وجاءها بأسنا[٢].

وقد وافقه أبو عبيدة في الموضع الأخير، وحمل على ذلك بعض النصوص الأخرى[٣]. وخالفه فيه الطبري، لأن للفاء عند العرب معنى خاصاً بها فيجب صرفها إليه[٤]. وضعّفه أبو حيان، ورفض أن تكون ها هنا للترتيب الذكري في قول بعضهم، وجعلها للتفسير[٥].

- أَوْ:

وتتبع المفسرون معاني «أو» وفوائدها وصلاتها بالأحكام والمذاهب، فرأوها تقع عاطفة لأحد الشيئين، وللشك، والإبهام، والتخيير، والإباحة، والتفصيل، وبيان النوع، والتبعيض، والتمثيل، والسعة، وبمعنى «ولا»، والواو، وغير ذلك مما ذكر في مواضع متفرقة من هذا الباب. وهم اختلفوا، كعادتهم، في أغلب هذه المعاني في التنظير والتطبيق والاستنتاج، وفي تحديد المعنى الأساسي لها، وتكاثرت آراؤهم في النص الواحد وتراكمت، وحاول المتأخرون تحرير القول فيها.

فقد ذكر الفراء أنها تأتي عاطفة لأحد الشيئين. «وكذا تفعل العرب في «أو» فيجعلونها نسقاً مفرقة لمعنى ما صلحت فيه أحد أو إحدى، كقولك: اضرب أحدهما، زيداً أو عمراً»[٦]. وردّد بعضهم هذا المعنى فيها[٧] . وأضاف أبو الحسن بن الضائع[٨] أنها لأحد الشيئين أو الأشياء[٩] .

---

(١) الفراء ٣/٩٥.
(٢) الفراء ١/٣٧١-٣٧٢.
(٣) المجاز ٢/٢٠٦.
(٤) الطبري ٨/١١٩.
(٥) البحر ٤/٢٦٨.
(٦) الفراء ١/٧٢ و ٩٨.
(٧) المجمع ٨/٢٢٤ والقرطبي ٧/٢٥٣.
(٨) هو علي بن محمد الإشبيلي الكتامي، لازم الشّلوبين وأخذ عنه كتاب سيبويه. توفي سنة ٦٨٠ هـ. نشأة النحو ٢٦٣.
(٩) البحر ١/٨٣.

وذكر الطبري أنها ترد لمعنى الشك في العربية. قال: «أو: إذا كانت في الكلام فإنما تدخل فيه على وجه الشك من المخبر فيما أخبر عنه، كقول القائل: لقيني أخوك أو أبوك، وإنما لقيه أحدهما، ولكنه جهل عين الذي لقيه منهما مع علمه أن أحدهما قد لقيه». ومنع وقوعه في القرآن الكريم، لأن الله عز وجل لا يجوز في خبره الشك[١]. وسمى الرازي هذا المعنى تردداً، وأجاز وقوعه في القرآن بشرط أن يكون من المخاطب، كما هو الأمر في قوله تعالى: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٢/٧٤]. أي: لو شاهدتم أيها المخاطبون قسوتها لشككتم، أهي كالحجارة أو أشد من الحجارة[٢]؟ ووافقه في ذلك أبو حيان[٣].

ورأى الطبري أن يسمى ذلك في القرآن إبهاماً، وحمل على ذلك عدداً من النصوص كالآية السابقة، ومثل له بقول القائل: «أكلت بسرة أو رطبة. وهو عالم أي ذلك أكل. ولكنه أبهم على المخاطب»[٤]. وكان جعل الأخفش ذلك من الكلام الذي ظاهره شك وباطنه يقين، وشبهه بقول الرجل لعبده: أحدنا ضاربٌ صاحبَه، مع أن السامع لا يشك في أن الرجل هو الضارب[٥]. فيما شبهه أبو حيان في علم البيان باستدراج المخاطب[٦].

وأكّد الطبرسي أن هذا المعنى يقع من المتكلم الذي يعرف الحقيقة الغني عن التفصيل، على المخاطب، فلا يتبين الحقيقة ولا يتوصل إلى التحديد، وأن له لطيفة بلاغية تناسب المقال. وذكر في ذلك قول لبيد بن ربيعة[٧]:

تَمَنّى ابْنَتايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُما، وَهَلْ أَنا إلاّ مِنْ رَبِيعةَ أَوْ مُضَرْ؟

---

(١) الطبري ١/١٤٩ و ٣٦٢.

(٢) الرازي ٣/١٢٨-١٢٩. وينظر: القرطبي ١/٤٦٣-٤٦٤ و ١٠/١٥٠.

(٣) البحر ١/٨٣ و ٣/٢٩٨.

(٤) الطبري ١/٣٦٢.

(٥) الأخفش ٦٦٣.

(٦) البحر ٧/٢٧٩.

(٧) شرح ديوانه ٢١٣.

وعلّق عليه فقال: «أراد: وهل أنا إلا من أحد هذين الجنسين؟ فسبيلي أن أفنى كما فنيا. وإنما حسن ذلك، لأن غرضه الذي نحاه هو أن يخبر بكونه مما يموت ويفنى ولم يخل بقصده الذي أجري إليه إجمال ما أجمل من كلامه... في أنه لا يحتاج إلى ذكر تفصيله»[١]. وحمل الرازي وأبو حيان على هذا المعنى عدداً من النصوص[٢].

وبيّن الفراء أن «أو» هذه العاطفة لأحد الشيئين فيها معنى التفويض. تقولُ: إن شئت فخذ درهماً أو اثنين. ولك أن تأخذ واحداً أو اثنين، وليس لك أن تأخذ ثلاثة[٣]. ورأى فيها الأخفش معنى الخيار. فإن شئت جعلت الكلام على الأول، وإن شئت على الآخر[٤]. وسمى الزمخشري ذلك تخييراً، وحمل عليه بعض الآيات، منها قوله تعالى: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ ... أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: ٨٩/٥]. قال: «معنى أو ... التخيير وإيجاب إحدى الكفارات الثلاث على الإطلاق، بأيتها أخذ المكفّر فقد أصاب»[٥]. وبيّن أبو حيان أن هذا المعنى لا يكون إلا في المحظورات، كقولهم: خذ من مالي ديناراً أو درهماً، أو في التكليفات كآية الكفارات[٦]. وقد أجاز هو وبعض المفسرين من قبله حمل «أو» على هذا المعنى في عدد من المواضع[٧].

وعرض الأخفش لمعنى الإباحة وسماه رخصة، وذكر أنه يقع في الأمر كقولهم: كل اللحم أو التمر، والنهي كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً﴾ [الإنسان: ٢٤/٧٦]. وبيّن أن أكل أحدهما أو كليهما إطاعة وتحقيق

---

(١) المجمع ٣١٠/١-٣١١.
(٢) الرازي ١٢٨/٣-١٢٩والبحر ٨٣/١ و١٤٤/٥ و٥٢١ و١٤٠/٨.
(٣) الفراء ٣٦٢/٢.
(٤) الأخفش ٢٥٢.
(٥) الكشاف ٦٧٣/١.
(٦) البحر ٥٢١/٥.
(٧) ينظر: الكشاف ٦٣٦/٤ والرازي ١٢٩/٣ و ٢١٥/١١ و ٩٤/١٢-٩٥ و ٧٠/٢١ والبيضاوي ١١٤ والنسفي ٣٣٥/١ و ١٠٨/٣. والبحر ٨٣/١ و ١٠٣/٢ و ١٦٤/٣.

للأمر، وإطاعة أحدهما أو كليهما عصيان ومخالفة[(١)]. وصرّح الزجاج بهذا المعنى ونسب تسميته بالإباحة إلى الحذاق باللغة، ومثل له في الأمر بعبارة النحاة المشهورة: جالس الحسنَ أو ابنَ سيرين. قال: «فلست بشاك، وإنما المعنى هاهنا: هذان أهل أن يؤخذ عنهما العلم. فإن أخذته عن الحسن فأنت مصيب، وإن أخذته عن ابن سيرين فأنت مصيب، وإن أخذته عنهما جميعاً فأنت مصيب». وحمل على هذا المعنى قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّماءِ﴾ [البقرة: ١٩/٢] و﴿فَهِيَ كَالْحِجارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤/٢]، وأوضح أن التمثيل في الأولى مباح لكم إن مثلتموهن بالذي استوقد ناراً فذاك مثلهم، أو مثلتموهن بهما جميعاً فهما مثلاهم. وفي الثانية أن قلوب هؤلاء إن شبهتم قسوتها بالحجارة فأنتم مصيبون، وإن شبهتموها بما هو أشد فأنتم مصيبون أيضاً[(٢)]. وذكر البيضاوي أن «أو» هذه تدل على التساوي بين المتعاطفين[(٣)]، وحمل مع غيره من المفسرين على ذلك نصوصاً أخرى[(٤)].

ورأى بعضهم أنها تقع للتفصيل، وقد أشار إلى ذلك الزجاج في توجيه قوله تعالى: ﴿فَجاءَها بَأْسُنا بَياتاً أَوْ هُمْ قائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤/٧]. قال: «دخلت على جهة تصرف الشيء ووقوعه، إما مرة كذا وإما مرة كذا. فهي في الخبر هاهنا بمنزلة أو في الإباحة»[(٥)].

ونقل الرازي عن ابن عباس أنها في قوله تعالى: ﴿إِنَّما جَزاءُ الَّذِينَ يُحارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَساداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣/٥]، لبيان أن الأحكام

---

(١) الأخفش ١٨٦.

(٢) الزجاج ٦٢/١ و ١٢٩ و ٣٥٠/٢.

(٣) البيضاوي ٨٢.

(٤) ينظر: الكشاف ٨١/١ و ٤٨٣ و ٧٥/٢ والمجمع ١٢٣/١ والرازي ١٢٩/٣ والقرطبي ٢٥٣/٧ والبيضاوي ٨٢ والبحر ٨٣/١ و ١٠٣/٢ و ٢٠٠ و ١٦٤/٣.

(٥) الزجاج ٣٥٠/٢.

تختلف باختلاف الجنايات. فمن اقتصر على القتل قُتِلَ، ومن قَتَلَ وأَخَذَ المالَ قُتِلَ وصُلِبَ، ومن اقتصر على أخذ المال قُطعتْ يَدُهُ ورجله من خلاف، ومن أخاف السبلَ ولم يأخذ المالَ نُفِيَ من الأرض. وبيّن أن ذلك قول الأكثرين من العلماء ومذهب الشافعي، ولا يجوز أن تجعل للتخيير[1] .

وسمى القرطبي نحو ذلك تفصيلاً[2] . وجعله أبو حيان تفصيلاً مرة وتنويعاً مرة، وجمع بينهما في بعض المواضع، وحمل عليه كثيراً من النصوص ولاسيما التي اختلف فيها المفسرون قبله، وذكروا فيها أكثر من وجه، كقوله تعالى: ﴿يَخْشَوْنَ النّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾ [النساء: ٧٧/٤]. قال: ((ولو قيل: إنها للتنويع لكان قولاً. يعني أن منهم من يخشى النّاس كخشية الله، ومنهم من يخشاهم خشية تزيد على خشية الله))[3] .

ونقل الطبري عن بعضهم أنها تكون لبيان النوع، كقول القائل: ما أطعَمتُكَ إلا حلواً أو حامضاً، مع أنه أطعمه النوعين جميعاً. قال: ((ولكنه أراد الخبر عما أطعمه إياه أنه لم يخرج عن هذين النوعين)). وحمل على ذلك قوله: ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤/٢]. أي: قلوبهم من أحد هذين المثلين[4]. وذكر الرازي أن بعضهم جعلها في هذه الآية للتبعيض، وجعل التقدير: فهي كالحجارة، ومنها ماهو أشد قسوة من الحجارة[5].

وذهب القرطبي إلى أنها للتمثيل، في قوله تعالى: ﴿وَما أَمْرُ السّاعَةِ إلاّ كَلَمْحِ الْبَصَرِ، أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [النحل: ٧٧/١٦]. قال: ((ليس للشك، بل للتمثيل بأيهما أراد الممثل))[6] . وجعلها أبو حيان للسعة، في قوله تعالى: ﴿إنْ يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ، أَوْ إنْ

---

(١) الرازي ٢١٥/١١-٢١٦.

(٢) القرطبي ١٠٥/١٦.

(٣) البحر ٢٩٨/٣. وينظر: ٨٣/١ و٨٥ و٢٦٢ و٤٠٥ و٣٢/٢ و٢٩٠ و٣٤٩/٤ و٢٥٣/٥ و٤٦١/٦.

(٤) الطبري ٣٦٢/١-٣٦٣.

(٥) الرازي ١٢٨/٣.

(٦) القرطبي ١٥٠/١٠.

﴿يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ﴾ [الإسراء: ٥٤/١٧]. أي: لسعة الأمرين عند الله عز وجل، وبيّن أن هذا المعنى قريب من الإباحة[١] .

وخرجت «أو» عندهم إلى بعض المعاني الأخرى. فقد ذكر الفراء أنها ربما تكون بمعنى «ولا»، كما هو الأمر في قوله تعالى: ﴿وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً﴾ [الإنسان: ٢٤/٧٦]. أي: ولا كفوراً. وأيد ذلك بقول مالك بن عمرو[٢] :

لا وَجْدُ ثَكْلى كَما وَجِدْتُ، وَلا وَجْدُ عَجُولٍ، أَضَلَّها رُبَعُ

أَوْ وَجْدُ شَيْخٍ، أَضَلَّ ناقَتَهُ يَوْمَ تَوافى الحَجيجُ، فَانْدَفَعُوا

أراد: ولا وجد شيخ[٣].

وذكر الرجل أن المفسرين جعلوا هذه الأداة بمعنى الواو، في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلالٍ مُبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤/٣٤]، لأن تقديره: وإنا لعلى هدى وأنتم في ضلال مبين. وقد وافقهم في هذا التفسير، ولكنه منع أن تكون «أو» بمعنى الواو في العربية دائماً، لأن لـ «أو» معنى خاصاً بها. وأجاز أن تكون قريبة من الواو، كقولك للرجل: لأعطينك سألت أو سكت أي: لأعطينك على كل حال. وحمل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً﴾ [الإنسان: ٢٤/٧٦]. قال: «وقد يكون في العربية: لا تطيعن منهم من أثم أو كفر، فيكون المعنى في «أو» قريباً من معنى الواو»[٤].

وأجاز ذلك أبو عبيدة مطلقاً في القرآن والشعر، وحمل عليه عدداً من الآيات والأبيات، كقول جرير[٥]:

---

(١) البحر ٥٠/٦.

(٢) الكامل في اللغة والأدب ٨٦/٢. والعجول: الناقة التي فقدت ولدها. والربع: الفصيل ولد الناقة، وهو ينتج في الربيع.

(٣) الفراء ٢١٩/٣-٢٢٠.

(٤) الفراء ٣٦٢/٢ و ٢٢٠/٣.

(٥) شرح ديوانه ٦٦. وطهية والخشاب: من بني مالك.

أَثَعْلَبَــــةَ الفَــــوارِسِ أَوْ رِياحــــا عَدَلْــتَ بِهِــمْ طُهَيَّــةَ وَالخِشــابا؟

أي: أثعلبة ورياحاً؟ وذكر أن بعضهم رأى في استخدام «أو» بمعنى الواو في الآية السابقة استهزاء بالمخاطبين[١].

ومضى إلى ذلك الأخفش والطبري في مواضع أخرى[٢]، وكذا صنع القاضي عبد الجبار مبيناً أن ذلك جاز في «أو» مثلما جاز في الواو أن تكون بمعنى «أو»، ومثّل له بقولهم: جالس الحسن وابن سيرين، على إرادة الجمع بينهما[٣]. وبيّن الرازي أن «أو» تكون كذلك إذا دخلت على النفي، كما هو الأمر في آية الآثم والكفور[٤]. وأقر بذلك القرطبي مهتدياً بمذهب الكوفيين، ورفضه أحياناً شارحاً وجهة البصريين الذين يمنعونه للفرق بين معنيي الأداتين ولئلا تختلط المعاني[٥]. ومما أجازه فيه قوله عليه الصلاة والسلام[٦]: «تَضَمَّنَ اللهُ لِمَنْ خَرَجَ في سَبيلِهِ، لا يخرجُهُ إلاّ جهادٌ في سَبيلي وإيمانٌ بي وتَصديقٌ برُسُلي. فهو عليّ ضامِنٌ أن أَدخلَهُ الجنة، أو أرجعَهُ إلى مَسكَنِه الذي خرجَ منهُ نائلاً ما نالَ من أجرٍ أو غنيمةٍ». أي: من أجر وغنيمة[٧].

وذكر أبو حيان هذا المعنى، وجعله من المعاني التي زادها الكوفيون، ورأى أنه لا ضرورة تدعو المفسرين إلى حمل «أو» عليه في النصوص التي قرروه فيها[٨]، إلا إذا كان لابد من ذلك كقوله تعالى: ﴿أَنِّي لا أُضِيعُ عَمَلَ عامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى﴾ [آل عمران: ٣/١٩٥]، وقول حميد بن ثور[٩] :

---

(١) المجاز ١٤٨/٢ و ١٧٥ و ٢٢٧.
(٢) الأخفش ٢٨٣-٢٨٤ و ٤٥٥ والطبري ٤٩/١ و ٣٦٣.
(٣) تنزيه القرآن ٢.
(٤) الرازي ٢١٧/٩. وينظر: ٩٤/١٢-٩٥.
(٥) القرطبي ٢٠٠/٣ و ٢١٠/٤ و ٢٢٠/٥ و ٣١٠ و ١٣٢/١٥.
(٦) النهاية في غريب الحديث ١٠٢/٣.
(٧) القرطبي ٢٧٧/٥-٢٧٨.
(٨) ينظر: البحر ٨٣/١ و ٨٥ و٢٩٨/٣ و ٤٧/٤ و ٢٥٣/٥ و ١٤٠/٨.
(٩) السفع: القبض والجذب بشدة. والسافع: آخذ ناصية الفرس بلا لجام.

قَـوْمٌ، إذا سَـمِعُوا الصَّرِيـخَ رَأَيْتَهُـمْ   مـا بَيْـنَ مُلْجِـمِ مُهْـرِهِ أَوْ سـافِعِ

أي: من ذكر وأنثى، وملجم وسافع. فقد بيّن أنه لما ذكر عمل عامل دل على العموم، ثم أبدل منه على سبيل التأكيد، وعطف على أحد الجزأين ما لا بد منه، لأنه لا يؤكد العموم إلا بعموم مثله، فلم يكن بد من العطف حتى يفيد المجموع من المتعاطين تأكيد العموم، فصار بذلك نظير قول الشاعر: من بين ملجم مهره أو سافع، لأن «بين» لا تدخل على شيء واحد، فلا بد من عطف على مجرورها[١].

إن المفسرين مختلفون في نيابة «أو» عن الواو، ويزعم المتأخرون منهم أن القول به مذهب كوفي، وأن البصريين أنكروه، مع أن الفراء إمام الكوفة لم يطلقه، وأبو عبيدة والأخفش البصريان أجازاه. وقد كان أبو حيان معتدلاً في موقفه منه، إذ لم يقطع برفضه أو قبوله وآثر عدم الالتجاء إليه إلا في الضرورة القصوى.

وإذا كان خلافهم في هذه النيابة هيناً لقرب «أو» من الواو، فإن خلافهم في طبيعة معاني «أو» ومعناها الأساسي كان واضحاً. فهي لدى الفراء والأخفش لأحد الشيئين، ومعناها التفويض أو التخيير. وإلى ذلك ذهب الرازي عندما قال: «أو في أصل اللغة للتخيير»[٢]. ونقل القرطبي عن ابن عباس قوله: «وما كان في القرآن أو فصاحبه بالخيار»[٣]. وهذا كله يعني أن معناها الأساسي هو أحد الشيئين، وهو نفسه التخيير ولا شيء فوقه. ويقوي ذلك أن أبا حيان يجعل معنى أحد الشيئين تسمية لهذه الأداة عموماً، إذ قال في توجيه بعض النصوص: «أو: لأحد الشيئين إما على التخيير وإما على الإباحة»[٤].

---

(١) البحر ٣/١٤٤. وينظر: ١/٣٢٤.

(٢) الرازي ١٢/٩٤.

(٣) القرطبي ٦/١٥٢.

(٤) البحر ٣/١٦٤.

على أن معظمهم يرى أن معناها الأساسي هو الشك، وبذلك يقول الفراء في موضع آخر من كتابه. قال: «ألا ترى أنك تقول: قام أخوك وتسكت، وإن بدا لك قلت: أو أبوك، فأدخلت الشك؟»[١]. وقال الطبري: «أو: عند أهل العربية إنما تأتي في الكلام لمعنى الشك»[٢]. وقال الزمخشري: «أو في أصلها لتساوي شيئين فصاعداً في الشك، ثم اتسع فيها فاستعيرت للتساوي في غير الشك»[٣]. وضرب على ذلك مثل تطور معنى الإباحة عنه. وبمثل ذلك، اعتقد الطبرسي والقرطبي وأبو حيان إذ كانوا يحملون «أو» على بابها، وهو الشك[٤].

ويذهب السهيلي إلى أنها في الأصل للدلالة على أحد الشيئين من غير تعيين، ولذلك وقعت في الخبر المشكوك فيه، من حيث إن الشك تردد بين أمرين من غير ترجيح، ولم توضع للشك لأنها قد تكون في الخبر، ولا شك إذا أبهمت. ويرى أن معنى الإباحة لم يؤخذ من لفظها، ولا من معناها، بل من صيغة الأمر مع قرائن الأحوال[٥]. وهذا يؤكد بوجه من الوجوه أنه معنى متطور عن المعنى الأصلي، كما ذهب الزمخشري.

إن معظمهم يميل إلى تأثيل معنى «أو» والحفاظ على طبيعتها الخاصة، ويعتقدون أن معناها الأساسي هو التخيير أو أحد الشيئين، ثم تطور أولاً إلى معنى الشك، ثم أصبح هذا المعنى في كثرة استخدامه كالأصل، فتطور إلى معنى الإباحة وغيره. وبهذا يزول الخلاف بين من يحملها على باب التخيير ومن يحملها على الشك، فالأول حمل على الأصل القديم، والثاني على الأصل المتطور.

---

(١) الفراء ٣٨٩/١.

(٢) الطبري ٣٦٢/١.

(٣) الكشاف ٨١/١.

(٤) المجمع ٣١٠/١ والقرطبي ٤٦٣/١ والبحر ٢٩٨/٣.

(٥) البحر ٨٣/١.

– أَمْ:

ونستعرض في هذا المجال ما يتصل بأسلوب العطف منها، سواء أكانت متصلة أم منقطعة. ومن المعروف أن المتصلة هي ألصق بهذا الجانب، لإجماع الجمهور على كونها عاطفة ومعادلة لإحدى همزتي الاستفهام والتسوية. وقد أوضح الفراء أن معنى المسبوقة بهمزة الاستفهام، هو تفريق معنى «أيّ»[١]، كما هو الأمر في قوله تعالى ﴿أَتَّخَذْناهُمْ سِخْرِيّاً أَمْ زاغَتْ عَنْهُمُ الأَبْصارُ؟﴾ [ص: ٣٨/٦٣].

وشبهها الرازي في هذا المعنى بالأداة «أو»، وأوضح أن جوابها يطلب به التعيين، فقولك: أزيد عندك أم عمرو؟ فيه معرفة كون أحد هذين الرجلين عنده، ولكنه ينقصه تحديد وجود أحدهما وتعيينه. أي: أعلم أن أحدهما عندك، لكن أيهما هو؟ هل هو زيد أم عمرو[٢]؟ وذكر أبو حيان أن «أم» هذه عاطفة لأحد الشيئين، إن كان التعادل بين شيئين، أو للأشياء إن كان بين أكثر من ذلك[٣].

وأوضح الزجاج أن «أم» المسبوقة بالهمزة بعد كلمة «سواء» عاطفة، تفيد مع الهمزة معنى التسوية، نحو قوله تعالى: ﴿سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٢/٦]. قال: «وإنما تريد أن تسوي عند من تخبره العلم الذي خلص عندك. وكذلك سواء عليهم...»[٤].

وذهب أبو عبيدة إلى أن المنقطعة في نحو قوله تعالى: ﴿لا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعالَمِينَ، أَمْ يَقُولُونَ افْتَراهُ﴾ [يونس: ١٠/٣٧-٣٨] هي بمعنى الواو. أي: ويقولون: افتراه[٥]. وضعّف ذلك أبو حيان وأوجب أن تقدر «أم» بـ بل والهمزة[٦].

---

(١) الفراء ١/٧١-٧٢ و ١٣٢.
(٢) الرازي ٤/٧٤.
(٣) البحر ٧/١٤٠.
(٤) الزجاج ١/٤١.
(٥) المجاز ١/٢٧٨ و ٢/١٣٠.
(٦) البحر ١/٣٤٦.

- ثُمَّ:

وخاض الرجال في معاني «ثُمَّ»، فذكروا فوائدها الأساسية، واشتد غرامهم بمواضعها المختلفة من النصوص القرآنية، فكشفوا النقاب عن جوانبها البلاغية وظلالها الجمالية، ودقت ملاحظاتهم في الكشف عن أسرارها، وأظهروا بما وصفوه وعبروا عنه تذوقاً أصيلاً، ورهافة حس، وتمثلاً عميقاً لجوانب علم المعاني وخفايا التركيب في أسلوب القرآن المعجز.

فقد ذكر الفراء أن هذه الأداة كالفاء في إفادة الترتيب. فإذا قلت: زرتُ عبدَ اللهِ ثم زيداً، كان الأول قبل الآخر[1]. وأضاف الطبري أنها تؤذن بانقطاع ما بعدها عما قبلها[2]. وعبّر الزمخشري عن ذلك بالتراخي الزمني، والتطاول، والمدة، والوجود بين المتعاطفين. قال في توجيه: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا﴾ [الحجرات: ١٥/٤٩]: «وعطف على الإيمان بكلمة التراخي إشعاراً باستقراره في الأزمنة المتراخية المتطاولة»[3]. وزاد أبو حيان معنى المهملة، وحمل عليه كثيراً من النصوص[4].

وبيّن الفراء أن هذه الأداة قد تكون للترتيب في الذكر، فلا يكون ما بعدها تالياً لما قبلها بل متقدماً عليه، ولكن تأخيره جرى في الذكر. «وربما جعلوا ثُمَّ فيما معناه التقديم، ويجعلون ثُمَّ من خبر المتكلم. من ذلك أن تقول: بلغني ما صنعت يومك هذا، ثم ما صنعت أمس أعجب. فهذا نسق من خبر المتكلم». وأجاز أن يحمل على ذلك قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ واحِدَةٍ، ثُمَّ جَعَلَ مِنْها زَوْجَها﴾ [الزمر: ٦/٣٩]، لأن جعل الزوج كائن قبل الولد[5]. وقد وافقه في ذلك أغلب المفسرين، وحملوا عليه مواضع أخرى[6].

---

(١) الفراء ٣٩٦/١.
(٢) الطبري ١٢٨/٨.
(٣) الكشاف ٣٧٧/٤. وينظر: ١٢٢/١ و ١١٤/٤ و ٦٠٥ و ٧٥٧.
(٤) البحر ١٤٦/١. وينظر: ٢١٢/١ و ٢٤٤ و ٢٥٠/٢ و ٩٤/٤ و ٣٢٩/٥ و ٥١٢.
(٥) الفراء ٤١٤/٢ و ٤١٥. وينظر ٣٩٦/١.
(٦) ينظر: الرازي ١٨٢/٥ و ٧٦/٨ و ٣٠/١٤ و ٢٤٤/٢٦ و ١٤٣/٢٨ و ١٦/٢٩ والبيضاوي ١٥٠ و ٢٢٢ والنسفي ٢٢١/١ والبحر ٣١/٣ و ٣٨٧ و ٢٥٥/٤ و ٢٥٥/٦.

وذكر الزمخشري أن «ثُمَّ» تكون أيضاً لاستئناف خبر جديد مستقل عما قبله في المعنى، كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ، ثُمَّ يُعِيدُهُ؟﴾ [العنكبوت: ١٩/٢٩]. فـ «يعيده» ليس معطوفاً على «يبدئ» ولا تقع الرؤية عليه، بل إخبار مستقل بالإعادة بعد الموت، وجملة «يعيده» معطوفة على جملة «ألم يروا»(١). ووافقه في المعنى القرطبي وأبو حيان، وجعل الأخير الجملة بعدها استئنافية(٢) .

وفوق ذلك، راح الرجال يتتبعون معاني «ثم» البلاغية في الآيات الكريمات، ويتأملون غاياتها ومراميها، فوجدوها تشعر بتراخي المنزلة والاستبعاد والمبالغة والتعظيم والتعداد والتعجب والتعجيب والتقريع والتوبيخ، ولكنهم اختلفوا في هذه المعاني، وأجازوا في بعض المواضع أن تحمل على أكثر من واحد منها.

فقد طلع الزمخشري بمعنى التراخي في المنزلة، في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صالِحاً، ثُمَّ اهْتَدَى﴾ [طه: ٨٢/٢٠]. قال: «وكلمة التراخي دلت على تباين المنزلتين دلالتها على تباين الوقتين في: جاءني زيدٌ ثم عمرٌو. أعني أن منزلة الاستقامة على الخير مباينة لمنزلة الخير نفسه، لأنها أعلى منها وأفضل»(٣). فهو يشتق من الدلالة الأساسية لمعنى «ثم»، وهي التراخي في الزمن معنى اعتبارياً قيمياً، ويوازن بين ما قبلها وما بعدها ويفاضل بينهما، ويرى أن ما بعدها أرفع مما قبلها وأعلى قيمة ومرتبة مثلما يكون معطوفها في الزمن بعد ما قبلها. وهو عبّر عن هذا المعنى في مواضع متفرقة من تفسيره بكلمات مختلفة تؤدي المراد عموماً، كالتراخي في الحال(٤)، والتراخي في المرتبة(٥)، وتباعد الأحوال، وتباين الأمرين(٦)، وبعد ما بين الأمرين(٧)،

---

(١) الكشاف ٤٤٨/٣.
(٢) القرطبي ٢٤٧/٢ والبحر ٤٩٠/٣.
(٣) الكشاف ٨٠/٣.
(٤) الكشاف ٤٢٥/٣ و ٥٦١.
(٥) الكشاف ٤٠١/١ و ١٩٨/٤.
(٦) الكشاف ٦١٦/٤.
(٧) الكشاف ٦٦٥/١ و ٧/٢.

والتفاوت[١]، وبيان التفاضل[٢]، والتباين في المرتبة والفضيلة والمزية[٣]. من ذلك قوله في تفسير: ﴿كِتابٌ أُحْكِمَتْ آياتُهُ، ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١/١١] «ليس معناها التراخي في الوقت ولكن في الحال، كما تقول: هي محكمة أحسن الإحكام ثم مفصلة أحسن التفصيل، وفلان كريم الأصل ثم كريم الفعل»[٤].

وتابع صاحبَ الكشاف في هذا المعنى عدد من المفسرين، رددوا أقواله في النصوص، وحملوا نصوصاً أخرى عليه[٥]. وخالفه بعضهم في شيء منها[٦]. واضطرب موقف أبي حيان منه، إذ تبنى هذا المعنى في مواضع كثيرة من دون أن ينسبه إلى صاحبه، كقوله في أحدها: «ودخلت ثم لتراخي الإيمان والفضيلة لا للتراخي في الزمان»[٧]. ونسبه في غير موضع بأسلوب يشعر بتحفظه فيه، كقوله: «وقد تكرر للزمخشري ادعاء هذا المعنى لـ «ثم»، ولا أعلم له في ذلك سلفاً»[٨]. على أنه لم يصرح برفضه، وأغلب الظن أنه كان يقبل به في المواضع المشكلة التي كان فيها معنى «ثُمَّ» قلقاً لديه.

وطلع الزمخشري لـ «ثم» بمعنى آخر، هو الاستبعاد، فقال في تفسير: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآياتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْها؟﴾ [السجدة: ٢٢/٣٢]: «والمعنى أن الإعراض عن مثل آيات الله في وضوحها وإنارتها وإرشادها إلى سواء السبيل والفوز بالسعادة العظمى بعد التذكير بها مستبعد في العقل والعدل، كما تقول

(١) الكشاف ١٢٣/١ و ٦٠٥/٤.
(٢) الكشاف ٢٨٣/٣.
(٣) الكشاف ٧٤٠/٤ و ٧٥٧ و ١١٣-١١٤.
(٤) الكشاف ٣٧٧/٢.
(٥) ينظر: الرازي ١٦٤/١٢ و ١٤٣/٢٦ و ٢٠٠/٣٠ والبيضاوي ٧٠ و ١٥٠ و ٢٢٢ والنسفي ٣٩/١ و ٦٣ و ٢٨/٢ و ٢٩ و ٦٣/٣ و ٢٦٥/٥ و ٣٦٧.
(٦) ينظر: الرازي ٩٧/٢٢.
(٧) البحر ٤٧٦/٨. وينظر: ١٣٤/١ و ٥٣٨/٣ و ١٦/٤ و ٥٢٥/٥ و ٢٢٦/٦ و ٥٠٣ و ١٢٧/٧ و ٢٥١ و ٤٥٩/٨.
(٨) البحر ٣٠٧/٢. وينظر: ٩٩/٢ و ٢٠٠/٥.

لصاحبك: وجدت مثل تلك الفرصة، ثم لم تنتهزها استبعاداً لتركه الانتهاز. ومنه «ثم» في بيت الحماسة[1] :

لا يَكْشِفُ الغَمّاءَ إلاّ ابْنُ حُرّةٍ يَرى غَمَراتِ المَوْتِ، ثُمَّ يَزُورُها

استبعد أن يزور غمرات الموت بعد أن رآها واستيقنها واطلع على شدتها»[2] .

وقد وافقه في هذا المعنى الرازي والنسفي[3] ، وخالفه أبو حيان مبيناً أن هذا المعنى يفهم من سياق الكلام ومن مجيء الجمل بعدها ووقوعها بعد ما تقدم مما لا يقتضي وقوعها، لا من مدلول «ثم»، وأشار إلى انفراد الزمخشري بذلك بين النحويين والمفسرين[4] .

وذهب الزمخشري إلى أنها قد تفيد التعظيم، إضافة إلى التباعد في المرتبة، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ فِي الآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ ، ثُمَّ أَوْحَيْنا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْراهِيمَ﴾ [النحل: ١٦/١٢٢-١٢٣]. قال: «في ثم هذه ما فيها من تعظيم منزلة رسول الله ﷺ وإجلال محله... من قبل أنها دلت على تباعد هذا النعت في المرتبة بين سائر النعوت، التي أثنى الله عليها بها»[5] . ووافقه في ذلك بعضهم[6] .

وقرر الرجل في بعض النصوص دلالتها على المبالغة مع المعطوف المكرر، كقوله تعالى: ﴿كَلاّ سَيَعْلَمُونَ ، ثُمَّ كَلاّ سَيَعْلَمُونَ﴾ [النبأ: ٧٨/٤-٥]، وقول حميد ابن ثور[7] :

أَلا يا اسْلَمي، ثُمَّ اسْلَمي، ثُمَّتَ اسْلَمي ثَلاثُ تَحِيّاتٍ، وَإنْ لَمْ تَكَلَّمِي

---

(١) هو لجعفر بن علبة الحارثي. شرح ديوان الحماسة ١/٥٠. والغماء: الأمر الشديد. وابن الحرة: الصابر على المكاره.

(٢) الكشاف ٣/٥١٥. وينظر: ٢/٤ و ٤٣٤ و ٦٢٦ و ٤/٢٨٦ و ٦١٠.

(٣) الرازي ٢٠/٩٤ والنسفي ٢/٢٦.

(٤) البحر ١/٢٦٢ و ٤/٦٩ و ٨/٣٣٩.

(٥) الكشاف ٢/٦٤٣.

(٦) ينظر: البيضاوي ٤٠٨ والنسفي ٣/٦٨ والبحر ٢/٥٠٤.

(٧) ديوانه ١٣٣.

فقد دلت في الآية على أن الوعيد الثاني أبلغ من الأول وأشد، ودلت الأولى في البيت على المبالغة في الدعاء[١]. وتابعه في ذلك أيضاً بعضهم[٢].

وذهب الطبرسي إلى أن «ثم» قد يراد بها تعداد النعم والتنبيه عليها والتذكير بها، كقول المرء لصاحبه: أليس قد أعطيتُك ثُمَّ رفعت منزلتك، ثم بعد هذا كله فعلت بك وفعلت؟ وأجاز أن يكون منه[٣] قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ ما فِي الأَرْضِ جَمِيعاً، ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّماءِ﴾ [البقرة: ٢/٢٩]. ووافقه القرطبي وحمل موضعاً آخر عليه[٤].

وجعل الرازي «ثم» للتعجب، في نحو: إنّي أحسنتُ إليك وفعلت كذا وكذا، ثم أنت تقصدني بالسوء. وحمل على ذلك[٥] قوله تعالى: ﴿وَإِذْ واعَدْنا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [البقرة: ٢/٥١]. وسمى القرطبي ذلك تعجيباً، وحمل عليه مواضع أخرى[٦].

ونقل هذا الأخير عن ابن عطية أنها تفيد التوبيخ في نحو: أعطيتك وأكرمتك وأحسنت إليك، ثم تشتمني[٧]. وفي قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّماواتِ وَالأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُماتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ٦/١]. وأنها تفيد التقريع في قوله: ﴿وَلَقَدْ جاءَكُمْ مُوسَى بِالْبَيِّناتِ ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [البقرة: ٢/٩٢] أي: بعد مهلة من النظر في الآيات والإتيان بها، اتخذتم العجل[٨]. وجمع، أي القرطبي بين التوبيخ والتقريع في: ﴿قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْها وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنْتُمْ تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٦/٦٤]، لأن

(١) الكشاف ٤/٦٤٩-٦٥٠ و ٦٨٤.
(٢) ينظر: النسفي ٥/٢٨٧ والبحر ٤/١٦ و ٨/٣٧٤.
(٣) المجمع ١/١٥٨.
(٤) القرطبي ١٥/٩٠.
(٥) الرازي ٣/٧٥.
(٦) القرطبي ١٩/٧٢.
(٧) القرطبي ٦/٣٨٧.
(٨) القرطبي ٢/٣٠.

الحجة إذا قامت بعد المعرفة وجب الإخلاص. وهم قد جعلوا بدلاً منه، وهو الإشراك، فحسن أن يقرّعوا ويوبخوا[١]. وقد رفض أبو حيان معنى التوبيخ فيها، ورأى أنه يفهم من سياق الكلام لا من مدلولها[٢].

واختلفوا في نيابة هذه الأداة عن بعض أخواتها، فأجاز الأخفش أن تنوب عن الواو وتكون لمطلق الجمع، في قوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ﴾ [الأعراف: ١١/٧]. أي: خلقناكم وصورناكم[٣]. ونسب القرطبي هذا المعنى إلى الفراء وأبي عبيدة في بعض النصوص[٤]، وليس في كتابيهما ما يشير إلى ذلك.

وجرى إليه أبو حيان أحياناً تخلصاً من بعض إشكالات «ثم»، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ، ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ [الأنعام: ١٥٣/٦-١٥٤]. قال: «والذي ينبغي أن يذهب إليه أنها استعملت للعطف كالواو من غير اعتبار مهلة، وقد ذهب إلى ذلك بعض النحاة»[٥].

ومنع ذلك الزجاج مبيناً أن مذهب المنع، هو للخليل وسيبويه وجميع من يوثق بعربيته[٦]. وقصره الطبري على الضرورة الشعرية، كقول بعضهم:

سَأَلْتُ رَبِيعَةَ: مَنْ خَيْرُهَا؟ أَباً ثُمَّ أُمّاً، فَقَالَتْ: لِمَهْ؟

أي: أباً وأماً. وأبى أن يحمل كتاب الله، الذي نزل بأفصح اللغات على الشاذ من لغة العرب[٧].

وبعيداً عما ذكره المفسرون من معانيها، فقد اختلفوا في تحديد كثير منها في النصوص، وذكر لها بعضهم ولا سيما المتأخرون أكثر من وجه من غير أن يقطعوا بأحدها. وقلما آثروا واحداً على آخر.

---

(١) القرطبي ٧/٨-٩.

(٢) البحر ٤/٦٩.

(٣) الأخفش ٥١٢.

(٤) القرطبي ١٤/٨٦ و ١٥/٨٨ و ٢٠/٧١.

(٥) البحر ٤/٢٥٥. وينظر: ٢/٩٩ و ٨/٤٣٤.

(٦) الزجاج ٢/٣٥٤-٣٥٥.

(٧) الطبري ٨/١٢٨.

ففي قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُونِي يا أُولِي الأَلْبابِ ، لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُناحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ، فَإِذا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرامِ وَاذْكُرُوهُ كَما هَداكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الضّالِّينَ ، ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفاضَ النّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ، إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢/١٩٧-١٩٩]، ذهب الطبري إلى أن «ثم» للترتيب والتراخي. وذلك على أن المراد بالإفاضة بعد «ثم» هنا إفاضة أخرى غير التي من عرفات. وهي من المزدلفة[١] .

وذهب الزمخشري إلى أن «ثم» للتراخي في المنزلة وبعد ما بين الإفاضتين وتفاوتهما. وهذا يعني اختلافهما أيضاً[٢] . وذكر الرازي أنها للترتيب في الخبر، وذلك على أن الإفاضة هي نفسها التي من عرفات[٣] . وذهب القرطبي إلى أنها لابتداء خبر جديد على التوجيه نفسه. وأجاز أيضاً مذهب الطبري[٤].

وذكر أبو حيان أن بعضهم جعلها بمعنى الواو لا تدل على ترتيب، كأنه قال: وأفيضوا من حيث أفاض الناس. ونقل عن بعضهم أنه جعلها على بابها، ولكنه جعل في الكلام تقديماً وتأخيراً، حيث جعل، ﴿ثم أفيضوا﴾ معطوفاً على قوله: ﴿واتقوني يا أولي الألباب﴾. والتقدير: ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس واستغفروا الله، إن الله غفور رحيم. ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم، فإذا أفضتم من عرفات. وعلى هذا تكون الإفاضة نفسها، ولكن أبا حيان رفض هذا الوجه، لأن التقديم والتأخير خاص بالضرورة، والقرآن منزه عن حمله عليها. ورجّح قول الطبري[٥] .

لقد حاول المفسرون أن يحملوا «ثم» على معناها القريب المطرد، واستعانوا في ذلك بوسائلهم التفسيرية المختلفة، ولكنهم لم يجدوا ضيراً في استعراض الأوجه المحتملة وإجازة أوجه ذكرت قبلهم وكان لها في الصواب مخرج،

(١) الطبري ٢/٢٩١-٢٩٥.
(٢) الكشاف ١/٢٤٧.
(٣) الرازي ٥/١٨٠-١٨٢.
(٤) القرطبي ٢/٤٢٧-٤٢٨.
(٥) البحر ٢/٩٩.

فأجازوا أن تحمل على وجهين وأكثر. على أن تقديمهم لبعضها في الذكر كان يشعر باهتمامهم وترجيحهم. من ذلك أن الفراء أجاز أن تحمل على بابها في قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ واحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْها زَوْجَها﴾ [الزمر: ٦/٣٩]. بعد أن جعلها للترتيب في الخبر. قال: «وإن شئت جعلت ثم مردودة على الواحدة، أرادوا، والله أعلم: خلقكم من نفس واحدة، ثم جعل منها زوجها، فيكون ثم بعد خلقه آدم وحده»[١].

– إمّا:

ويعدّها المفسرون قرين «أو» وأختها في الدلالة، ويرون أن معناها لا يختلف عنها كثيراً. فهي لأحد الأمرين وللتخيير والشك. ولهذا اللقاء، جاز أن تقع إحداهما في موضع الأخرى، كما أشرنا سابقاً[٢].

فالفراء يذكر أن معناها التخيير في نحو قوله تعالى: ﴿إِمّا أَنْ تُلْقِيَ وَإِمّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ﴾ [الأعراف: ١١٥/٧]. قال: ألا ترى أن الأمر بالاختيار قد صلح في موضع «إمّا»[٣]؟ ولكنه يرى أن بينها وبين «أو» فرقاً، فالمتكلم في «أو» يبني كلامه بداية على خبر يحسن السكوت عليه، ثم يستدرك بـ «أو» إن بدا له ذلك، ولكنه في «إمّا» يبنيه على التخيير سلفاً ولا يستطيع الاستدراك عليه[٤].

وعبر أبو عبيدة عن هذا المعنى بالتخيير مرة، وبأحد الأمرين أخرى[٥]، واكتفى الأخفش بجعلها بمنزلة «أو» في قوله تعالى: ﴿إِنّا هَدَيْناهُ السَّبِيلَ إِمّا شاكِراً وَإِمّا كَفُوراً﴾ [الإنسان: ٣/٧٦]. وجعل التقدير: شاكراً أو كفوراً[٦].

---

(١) الفراء ٣٩٦/١ و ٤١٥/٢. وينظر ذكر أكثر من وجه: الكشاف ١٢٣/١ و ١١٤/٤ والمجمع ١٥٨/١ والرازي ٧٦/٨ و ٩٧/٢٢ و ٢٤٤/٢٦ و ١٤٣/٢٨ و ١٦/٢٩ والبيضاوي ١٥٠ و١٢٢ و ٤٠٨ والنسفي ٢٢١/١ و ٣٦٧/٥ والبحر ١٣٤/١ و ٢٦٢ و ٣١/٣ و ٣٨٧ و ٦٩/٤ و ٢٥٥ و ٤٧٦/٨.

(٢) ينظر: صفحة ٢٨٦ من هذا الكتاب.

(٣) الفراء ٣٨٩/١.

(٤) الفراء ٣٨٩/١. وينظر: ٤١٤/١.

(٥) المجاز ١٤٤/١ و ٣٣٤.

(٦) الأخفش ٧٢٢.

وذكر الرازي أنها تكون للشك أيضاً، كقولك: لا أدري من قامَ إمّا زيدٌ وإمّا عمرو. وجعل ذلك خاصاً في كلام البشر لا يجوز في كلامه، عز وجل. ورأى أن يحمل قوله تعالى: ﴿وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٦/٩] على الخوف والرجاء. أي جعل أناس يقولون هلكوا إذا لم ينزل الله تعالى لهم عذراً، وآخرون يقولون: عسى الله أن يغفر لهم(١). وذهب أبو حيان إلى أنّ معناها الأصلي الموضوعة له هو أحد الشيئين أو الأشياء، ثم ترتب عليه وقوعها للشك وغيره(٢).

* * *

إن معاني الأدوات العاطفة غنية متكاثرة، وقد فصّلها المفسرون بدقة وأنعموا النظر في جوانبها البليغة ونكاتها اللطيفة، ووقفوا على معظم مواقعها، ودللوا باختلافاتهم على التماس الشديد فيما بينها وصعوبة الفصل في بعضها. وأكدوا أن بعض هذه الأدوات تتقارب في الدلالة تقارباً كبيراً، كما هو شأن «أو» و«إمّا» في الشك والتخيير، والواو والفاء و «ثُمّ» في الترتيب والتعقيب. وأظهروا أنها تتناوب كثيراً في تأدية المعاني، كوقوع الفاء و «أو» و «ثمّ» بمعنى الواو. وحاول بعضهم أن يحدد لكل حرف معناه الأساسي، على اختلاف منزعه والمصطلحات التي استخدمها وعالج بها مسائلها.

٢- التوكيد:

يشكل هذا الأسلوب في العربية عنصراً حيوياً من عناصر التعبير، ويحتل موقعاً متقدماً في الاستعمال والتأثير، فلا يكاد يبرأ منه تركيب نحوي في تأسيسه وبنائه أو توضيحه وبيانه. وهو، على تعدد الطرق التي يؤدى بها، تبدو الأدوات فيه ركناً رفيع الشأن بما تمنحه للنصوص من تقوية وتمكين، في طلائع الكلام أو في أعطافه وأعقابه.

---

(١) الرازي ٢٠٢/١٤ و ١٩١/١٦-١٩٢.

(٢) البحر ٩٧/٥.

وقد أدرك المفسرون أهمية هذا المعنى، فتتبعوه في الأدوات، على اختلاف أبوابها النحوية وانتماءاتها التقسيمية، وتتبعوا ظلاله وآثاره، وربطوه بوظيفته في النصوص وبالمعاني التي تشركه في الدلالة، وعارضوا بعضه بوسائل التوكيد الأخرى، ومثّلوا له وأضافوا إليه بعض المعاني الفرعية، وعبروا عنه بتسميات مختلفة، ومزجوا تأثيره بجمال النص وبلاغته، وأشاروا إلى توغله في أسلوب القرآن، وكثرة وروده، وتزاحم أدواته في بعض النصوص لمنحها مزيداً من الهمز والتوثيق والتبليغ. فقد نقل الرازي عن بعضهم قوله في تفسير: ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود: ١١/١١١]: «إنه تعالى لما أخبر عن توفية الأجزية على المستحقين في هذه الآية، ذكر فيها سبعة أنواع من التوكيدات: أولها: كلمة «إنَّ» وهي للتوكيد. وثانيها: كلمة «كُلّ»، وهي للتوكيد. وثالثها: اللام الداخلة على خبر «إنَّ»، وهي تفيد التوكيد أيضاً. ورابعها: حرف «ما»، إذا جعلناه على قول الفراء موصولاً. وخامسها: القسم المضمر... وسادسها: اللام الثانية الداخلة على جواب القسم. وسابعها: النون المؤكدة في قوله «ليوفينهم». فجميع هذه الألفاظ السبعة الدالة على التوكيد في هذه الكلمة الواحدة، تدل على أن أمر الربوبية والعبودية لا يتم إلا بالبعث والقيامة والحشر والنشر»[١].

ولقد وجد المفسرون معنى التوكيد في كل من: الباء والتاء والفاء والكاف واللام وألْ وأَنْ وإنْ ولا و مِنْ ومَنْ وهُوَ وها، وإذَنْ وإنَّ وألا وكُلّ، وأَمّا وكَلاّ وإنّما. وذلك على اختلاف مواقعها وطريقة إفادتها ومستوى هذه الفائدة. ورأينا أن نقسم جهودهم فيه إلى خمسة أقسام، هي: التوكيد بأدوات خاصة بهذا المعنى، والتوكيد بأدوات غير خاصة، والتوكيد بأدوات القسم، والتوكيد بالأدوات الزائدة، والتوكيد بتضافر الأدوات.

---

(١) الرازي ١٨/٧٠.

آ – التوكيد بالأدوات الخاصة:

ونريد بها الأدوات التي يلازمها معنى التوكيد في كل ما تستعمل له، وهي الفاء الجوابية واللام وإنَّ وأَنَّ وإنِ المخففة وإنّما وإذا وكُلّ. وقد أظهر المفسرون طبيعة كل منها في هذا المعنى، وصلاتها بقرائنها في إفادته وتحقيقه.

١– الفاء:

ذكر الرازي أن الفاء الجوابية، في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَأَدْبَارَ السُّجُودِ﴾ [ق: ٥٠/٤٠]، تفيد تأكيد الأمر بالتسبيح من الليل، لأن الكلام يتضمن معنى الشرط. وجعل التقدير: وأما من الليل فسبحه[1].

٢– اللام:

وتفيد معنى التوكيد على نحو لا يفارقها في معظم جوانبها المهملة. وقد دار حديث المفسرين في هذا المقام عن لام الابتداء والموطئة والجوابية ولام البعد. ويبدو أن تحديد ابن كيسان على غاية من الدقة، إذ جعل اللامات في العربية ثلاثاً: لام خفض، ولام جزم، ولام توكيد[2]. وعن هذه الأخيرة سيكون كلامهم.

– **لام الابتداء:** وتؤدي عندهم معنى التوكيد في كل ما تدخل عليه من اسم وفعل وحرف، على النحو الذي بيناه في أحكامها النحوية. وهم أوضحوا أهميته ودلالاته، وألحوا على ذكره وإظهار آثاره في النصوص المفسرة. فقد بيّن أبو عبيدة أن العرب تؤكد بهذه اللام كلامها، فتذكرها في خبر المبتدأ واسم «إنّ» المؤخر[3]، وجعل من الموضع الأول قول رؤبة[4] :

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ   تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

---

(١) الرازي ١٨٦/٢٨.

(٢) القرطبي ٢٠١/١٣.

(٣) المجاز ٢٢٣/١ و ٢٢٥ و ١١٧/٢.

(٤) تقدم في الصفحة ٢٠٠ من هذا الكتاب.

ورأى الرازي أنها في هذا الموضع تؤكد موصوفية المبتدأ بالخبر[١].

وذكر لها الأخفش هذا المعنى في دخولها على المبتدأ وخبر «إنَّ»، وبيّن أنها تؤكد في المبتدأ أول الكلام[٢]. ورأى الطبري أنها توازي في ذلك التوكيد الذي تفيده «إنَّ»[٣]، بينما وجد الزجاج ذلك زيادة على توكيد «إنَّ»[٤]. واعتقد النسفي أنها تؤكد معنى «إنَّ»[٥]. ونقل الرازي عن المبرد أن دخولها في خبر «إنَّ» يكون عادة في جواب المنكر المكذب، لأنها توكيد فوق توكيد، كقولهم: إنَّ عبدَ اللهِ لَقَائِمٌ[٦].

وذهب الزمخشري إلى أن الداخلة على المبتدأ، تؤكد مضمون الجملة بعدها وتحققه، كقوله تعالى: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينا مِنّا﴾ [يوسف: ١٢/٨]، لأنهم أرادوا أنّ زيادة محبته لهما أمر ثابت لا شبهة فيه[٧]. ورأى أن الداخلة على الفعل المضارع تعطي معنى الحال، وإذا اجتمعت وحرف السين أخلصتها للتوكيد والإيجاب[٨]، كما هو الأمر في قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الإِنْسانُ أَإِذا ما مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيّاً؟﴾ [مريم: ١٩/٦٦].

وأوضح الرازي أن الغرض من دخول لام الابتداء على «عَلَّ» هو التوكيد. وهو نفسه الغرض الذي دخلت من أجله على الأداة «قد». قال: «فإذا كانت حقيقته التكرير والتأكيد كان قول القائل: أفعل كذا لعلك تظفر بحاجتك معناه: افعل، فإن فعلك له يؤكد طلبك له ويقويك عليه»[٩].

---

(١) الرازي ٢٢/٧٧.
(٢) الأخفش ٢٨٤-٢٨٥ و ٤١٢-٤٣٣.
(٣) الطبري ٢٤/٤٧.
(٤) الزجاج ١/٤٤٢.
(٥) النسفي ٣/١٠٨.
(٦) الرازي ٢/٣٦-٣٧.
(٧) الكشاف ٢/٤٤٦. وينظر: ٤/٧٦٧.
(٨) الكشاف ٣/٣١.
(٩) الرازي ٢/١٠٠-١٠١.

وبيّن أبو حيان أن بعضهم يجعل اللام مع «قد» لجواب القسم، وهذه أيضاً تفيد التوكيد. قال في تفسير: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾ [البقرة: ٦٥/٢]، هي لام توكيد وتسمى لام الابتداء... ويحتمل أن تكون جواباً لقسم محذوف، ولكنه جيء به على سبيل التوكيد، لأن مثل هذه القصة يمكن أن يبهتوا فيها»[١] .

وجعل المفسرون للام الفارقة هذا المعنى، بل رأى جمهورهم أنها هي نفسها لام الابتداء تؤدي معنى التوكيد، حتى إن أبا عبيدة لم يفصل بينهما لهذه الفائدة، فقال في توجيه: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَخَاطِئِينَ﴾ [يوسف: ٩١/١٢]. «وتزاد اللام المفتوحة للتوكيد والتثبيت»[٢]. وذهب النسفي إلى أنها تؤكد معنى «إنِ» المخففة، كما تؤكد المزحلقة معنى المشددة[٣]. وهذا يعني أنه يفرق بينهما، ويخالف الجمهور أيضاً في الغرض من التوكيد فيهما، إذ يراه توكيداً لمعنى التوكيد في «إنَّ» و«إنْ» في حين يراه الآخرون توكيداً آخر للجملة يوازي التوكيد في «إنَّ» و«إنْ».

لقد ذكر المفسرون للام الابتداء معنى التوكيد في أغلب المواضع التي وقفوا عندها، وكرر المتأخرون عبارات المتقدمين، حتى إن بعضهم جعل هذا المعنى تسمية لها وأمارة على رسوخه وتأصله فيها[٤].

– **اللام الموطئة:** وأجمعوا على أن اللام الموطئة للقسم تؤكد الكلام، لأن معناها القسم. وقد أشار إلى ذلك الزجاج، وأضاف إليها معنى المبالغة في قوله تعالى: ﴿لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ﴾ [الأعراف: ١٨/٧]. قال: «دخلت للمبالغة والتوكيد»[٥].

---

(١) البحر ٢٤٥/١.
(٢) المجاز ٣١٨/١.
(٣) النسفي ١٠٨/٣.
(٤) ينظر: الأخفش ٢٩١ والطبري ٣٦٤/١ و١٦٦/٥ والزجاج ٤٠٠/٢ والكشاف ٤٤٨/٢ والرازي ١٧٢/٢٩ والقرطبي ٤٦٤/١ و١٠١/١٣ و٢٥٩/٨.
(٥) الزجاج ٣٥٩/٢. وينظر: الطبري ٣٣٠/٣. والقرطبي ١١٣/٦ و١٧٦/٧ والبيضاوي ٣٥.

– **لام الجواب:** وتحدثوا فيها عن الواقعة في جواب القسم وجواب «لو» الشرطية. ففي الأولى، اتفقوا على أنها تأتي لتوكيد آخر الكلام، لأن معناها القسم أيضاً. وذكر ذلك الأخفش في توجيه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾ [آل عمران: ٨١/٣]. فاللام التي مع «ما» في أول الكلام للابتداء، واللام في «لتؤمنن» لام القسم. وكأنه قال: والله لتؤمنن به، فوكد في أول الكلام وفي آخره[١]. ورأى الزجاج أن ذكر هذه اللام التوكيدية، يستتبع ذكر نون التوكيد بعدها[٢]. وقد جعل غير واحد هذا المعنى للام الداخلة على «قد» على نحو مابيّنا في أحكامها النحوية، كقول الزجاج: اللام في «لقد» على جهة القسم والتوكيد[٣].

وفي الواقعة في جواب «لو»، نقل الزمخشري عن بعضهم أنها في نحو: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَاماً﴾ [الواقعة: ٦٥/٥٦] تفيد معنى التوكيد بالضرورة إذ أدخلت في آية المطعوم دون آية المشروب – وهي قوله: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجاً﴾ [الواقعة: ٧٠/٥٦] – لتدل على أن أمر المطعوم مقدم على أمر المشروب، وأن الوعيد بفقده أشد وأصعب، من قبل أن المشروب إنما يحتاج إليه تبعاً للمطعوم[٤]. وذكر النسفي أن إعادة هذه اللام في المعطوف على جواب الشرط، في: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ﴾ [النساء: ٩٠/٤] جاءت للتوكيد أيضاً[٥].

– **لام البعد:** ورأى الأخفش أنها تفيد معنى التوكيد في دخولها على اسم الإشارة «ذا»[٦]. وأوضح الزجاج أنها تؤكد معنى الإشارة في هذا الاسم[٧].

---

(١) الأخفش ٤١٢-٤١٣.
(٢) الزجاج ٣٦٩/٢.
(٣) الزجاج ١٦٤/١. وينظر: المجمع ٢٩١/٣ والرازي ٥٨/٩ والقرطبي ١٦٤/٧ و٢٣٢.
(٤) الكشاف ٤٦٦/٤-٤٦٧.
(٥) النسفي ٣٤٣/١.
(٦) الأخفش ٦٥٣.
(٧) الزجاج ٣١/١.

ورأى الرازي في هذه اللام معنى المبالغة. قال: «فكأن المتكلم بالغ في التنبيه لتأخر المشار إليه عنه... فهذا يدل على أن لفظة «ذلك» لاتفيد البعد في أصل الوضع، بل اختص في العرف بالإشارة إلى البعيد للقرينة التي ذكرناها، فصارت كالدابة، فإنها مختصة في العرف بالفرس، وإن كانت في أصل الوضع متناولة لكل مايدبّ على الأرض»[١].

وذهب الطبرسي إلى أن الظرف «هنالك» في نحو قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ﴾ [آل عمران: ٣٨/٣]، فيه معنى الإشارة مثل «ذا»، وزيدت اللام فيه لتوكيد التعريف في هذا المعنى، إضافة إلى دلالتها على بعد المكان المشار إليه[٢]. ونقل أبو حيان عن بعضهم أن اللام في هذه الآية للدلالة على بعد المسافة بين الدعاء والإجابة، إذ كان بينهما أربعون سنة. وعن بعضهم الآخر أنه للدلالة على بعد منال هذا الأمر، لكونه خارقاً للعادة، كما هو الأمر في لام «ذلك» من قوله: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة: ٢/٢]، إذ هي لبعد منال الكتاب وعظم ارتفاعه وشرفه[٣].

٣- إنَّ:

وهي من الأدوات الخالصة لهذا المعنى والكثيرة الاستخدام فيه. وقد عبروا عن معناها بتسميات مختلفة، وذكروا لها بعض الإضافات والسمات في النصوص. فهي لدى الطبري في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمالَهُمْ﴾ [هود: ١١١/١١] إثبات للشيء وتحقيق له[٤]. ومعناها عند الزجاج التوكيد[٥]، وعند الزمخشري حرف تحقيق يؤذن بثبات الأمر وتمكنه[٦].

---

(١) الرازي ١٣/٢.
(٢) المجمع ٧١/٣ و١٤٦/٨.
(٣) البحر ٤٤/٢.
(٤) الطبري ١٢٤/١٢.
(٥) الزجاج ٤٠/١. وينظر: ٤٤٢/١.
(٦) الكشاف ٣٠٤/٢. وينظر: ٧٤/٢.

وتستعمل في رأي الجرجاني لتثبيت ما يتردد المخاطب في إثباته ونفيه، نحو قولك له، على القطع: إنّ زيداً منطلق، وفي الجواب عن سؤال سائل، قال: «إنا رأيناهم قد ألزموها الجملة من المبتدأ والخبر إذا كان جواباً للقسم، نحو: واللهِ إنَّ زيداً منطلق»[(١)]. ويدل عليه من التنزيل قوله تعالى: ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنْ ذِي الْقَرْنَيْنِ، قُلْ: سَأَتْلو عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْراً ، إِنّا مَكّنا لَهُ فِي الأَرْضِ﴾ [الكهف: ١٨/٨٣-٨٤].

وذهب الرازي إلى أنها قد تجيء في ظن المتكلم لما كان قد تحقق منه قبلاً، كقولك: إنه كان مني إليك إحسان فعاملتني بالسوء. «فكأنك ترد على نفسك ظنك الذي ظننت وتبين الخطأ في الذي توهمت»[(٢)]. وجعل من ذلك قوله تعالى عن أم مريم: ﴿قالَتْ: رَبِّي، إنِّي وَضَعْتُها أُنْثى﴾ [آل عمران: ٣/٣٦].

ورأى النسفي أن هذه الأداة تؤكد اسمها[(٣)]، فيما رأى الزمخشري وأبو حيان أنها تؤكد مضمون الجملة. وعبر الثاني عن ذلك بقوله: «وإن حرف توكيد يتشبث بالجملة المتضمنة الإسناد الخبري»[(٤)].

٤- أنَّ:

وذكر الرازي أنها تفيد معنى التوكيد[(٥)]، في نحو قوله تعالى: ﴿نَبِّئْ عِبادِي أَنِّي أنا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الحجر: ١٥/٤٩].

٥- إنْ:

وبين الزجاج أن «إن» المخففة للتوكيد أيضاً، وجعلها موازية للام الفارقة في إفادة هذا المعنى في الجملة[(٦)]، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنا أَكْثَرَهُمْ لَفاسِقِينَ﴾ [الأعراف: ٧/١٠٢]. ورأى النسفي أنها مستقلة في هذا المعنى في الجملة، لأن اللام تؤكدها[(٧)].

---

(١) الرازي ٢/٣٦-٣٧.
(٢) الرازي ٢/٣٦-٣٧.
(٣) النسفي ٣/١٠٨.
(٤) الكشاف ١/٣٤٥ والبحر ١/٤٤.
(٥) الرازي ١٩/١٩٥.
(٦) الزجاج ٢/٤٠٠.
(٧) النسفي ٣/١٠٨.

٦- إنّما:

وهي، كما نعلم، «إنَّ» التي تفيد التوكيد و «ما» الكافة. وقد اختلف المفسرون في النظر إلى معناها، فرأى أغلبهم أن دخول «ما» على «إنَّ» قد أخلصها للحصر أو القصر، والحصر ضرب من التوكيد. وذهب بعضهم إلى أنها لا تفيد الحصر، بل المبالغة في التوكيد. واستدل كُلٌّ لمذهبه بالنصوص والأدلة اللغوية.

فقد ذهب الزمخشري إلى أنها تفيد قصر الحكم على شيء، كقوله: إنما ينطق زيد، أو قصر الشيء على حكم، كقولك: إنّما زيد كاتب[١]. وجعل من الثاني قوله تعالى: ﴿إِنَّما نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١/٢]. وأضاف لها معنى الوجوب في قوله تعالى: ﴿إِنَّما وَلِيُّكُمُ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٥٥/٥]. أي: وجوب اختصاصهم بالموالاة، وبيّن أنها تفيد التوكيد في كل ما دخلت عليه، وأنها نوع من أنواعه الكثيرة في العربية[٢].

وفسّر الطبرسي معنى الحصر فيها بأنها إثبات للشيء بعدها ونفي لما عداه، لأن «إنَّ» تفيد التوكيد أصلاً، ثم أضيفت إليها «ما» وهي للتوكيد، فأكدت «إنَّ» من جهة التحقيق للشيء، وأكدت «ما» من جهة ما عداه. فإذا قلت: إنما أنا بشر فكأنك قلت: ما أنا إلا بشر[٣].

ووافقهما الرازي والقرطبي والبيضاوي، وحملوا على هذا المعنى عدداً من النصوص، بل راح الرازي يستدل له بالنصوص المختلفة[٤]. وخالفهما أبو حيان، ورأى أنها لا تدل على الحصر بنفسها، وأن الحصر يستفاد من سياق الكلام، ومعناها هو المبالغة في التوكيد. قال في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّما السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ﴾ [التوبة: ٩٣/٩]: «وليست إنما للحصر، إنما هي للمبالغة

(١) الكشاف ٦٢/١.
(٢) الكشاف ٦٧٤/١.
(٣) المجمع ٨٢/٢.
(٤) ينظر: الرازي ٦٩/٢ و ١٠٥/١٦ والقرطبي ٢١٦/٢ والبيضاوي ٦.

في التوكيد. والمعنى: السبيل في اللائمة والعقوبة والإثم على الذين يستأذنونك في التخلف عن الجهاد وهم قادرون عليه»[١] .

على أن الرجل عاد فأقر لـ «إنّما» معنى الحصر في عدد من المواضع، فقال في نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّما هُوَ إِلَهٌ واحِدٌ﴾ [الأنعام: ١٩/٦]: «أخبر تعالى أنه إله واحد ... بأداة الحصر والتأكيد»[٢] . وقال في موضع آخر: «جاء لفظ إنما مشعراً بالحصر»[٣] .

٧- إذَنْ:

وبيّن أبو حيان أن «إذَنْ» الجوابية تفيد معنى التوكيد[٤] ، في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ إِذَنْ لَخاسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٠/٧].

٨- كُلّ:

وتتصل هذه الأداة بمعنى التوكيد في عدد من جوانبها. فهي تفيده عندما تقع تابعة، بل هي إحدى الكلمات الأساسية في هذا الأسلوب. وقد قرنها الرازي بلفظة «أجمع» المستعملة في التوكيد المعنوي[٥] ، في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤/٣]. وذهب إلى إفادتها معنى التوكيد أيضاً وهي غير تابعة موافقاً بعض المفسرين[٦] ، في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُـلاًّ لَمّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمالَهُمْ﴾ [هود: ١١١/١١].

وبيّن أبو حيان أن «كُـلاَّ» الظرفية تؤكد معنى العموم في «ما» المصدرية الظرفية إذا دخلت هذه عليها، نحو قوله تعالى: ﴿كُلَّما أَضاءَ لَهُمْ، مَشَوْا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٠/٢]، وأن هذا المعنى فيها هو الذي جعل الفقهاء والأصوليين يجعلونها

(١) البحر ٨٨/٥. وينظر: ١٢٠/٣ و ١٤٢/٥ و٥٣٥ و٣٤٤/٦.
(٢) البحر ٥٠١/٥.
(٣) البحر ٤٤٨/٥.
(٤) البحر ٣٤٥/٤.
(٥) الرازي ٤٧/٩.
(٦) الرازي ٧٠/١٨.

للتكرار. قال: «والتكرار الذي ينكره أهل أصول الفقه والفقهاء في «كُلَّما» إنما ذلك فيها من العموم،لا أن لفظ «كلما» وضع للتكرار كما يدل عليه كلامهم. وإنما جاءت «كُلٌّ» توكيداً للعموم المستفاد من «ما» الظرفية. فإذا قلت : كلما جئتني أكرمتك، فالمعنى: أكرمك في كل فرد فرد من حياتك إلي»[(١)]. وقد أطلق أبو حيان معنى التكرار هذا على كثير من مواضعها، وكأنه لا يرى فرقاً بين التعبيرين، كقوله: «وكلما للتكرير»[(٢)].

إن التوكيد بالأدوات الخاصة بهذا المعنى كان موضع إجماعهم، واتفاقهم على أصالة هذا المعنى فيه واطراده. وذلك فيما عرضوا له ووقفوا عنده، ونصوا عليه، ولم ينصوا واتضح من مواقفهم العامة.

ب- التوكيد بالأدوات غير الخاصة:

ويقصد بها ما لم يوضع لهذا المعنى، أو كانت دلالته عليه فرعية تشركه فيه دلالات أخرى. وقد اشتمل حديثهم في هذا المجال على كل من: كاف المخاطبة و «أَلْ» و «قَدْ» و «أَلا» و «أَمّا» و «كَلاّ». وكان في معظمه موجزاً يتناول بعض النصوص.

١- كاف المخاطبة:

ذهب بعضهم إلى أن كاف المخاطبة، في نحو قوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٦/٤٠] تؤكد الضمير التاء. وذلك على جعل التّاء اسماً وحدها[(٣)]. ورأى الطبرسي أن الداخلة على اسم الإشارة «ذلك» جاءت، لتشعر بتأكيد معنى الإشارة إلى المخاطب ليتنبه على بعد المشار إليه من المكان، ولأن البعيد أحق بعلامة التنبيه من القريب[(٤)].

---

(١) البحر ١/٩٠.
(٢) البحر ٤/٢٩٥. وينظر: ٨/٣٣٨.
(٣) الطبري ٧/١٩٠. وينظر: القرطبي ١٠/٢٨٧ والبيضاوي ١٣٣.
(٤) المجمع ٨/١٤٦.

٢– أَلْ:

وذهب بعض المفسرين إلى أن التعريف بـ «أل» هو نوع من أنواع التوكيد والمبالغة في الكلام. فقد رأى الزمخشري في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الأَعْلى﴾ [طه: ٦٨/٢٠] توكيداً بالتعريف، إضافة إلى التوكيد بـ «إنَّ» وتكرير الضمير والاستئناف وغيره[١]. وكذا وجد الرازي في بعض النصوص، كقوله تعالى: ﴿لَهُمُ البُشْرى﴾ [الزمر: ١٧/٣٩]. قال: «فيه أنواع من التأكيدات... ثانيها أن الألف واللام في لفظ البشرى مفيد للماهية، فيفيد أن هذه الماهية بتمامها لهؤلاء، ولم يبق منها نصيب لغيرهم»[٢].

٣– قَدْ:

وتتمتع هذه الأداة بنصيب واضح في إفادة هذا المعنى في بعض وجوهها. وقد عبروا عنه بالتوكيد مرة وبالتحقيق أخرى. ورأوا أنها تفيد هذين المعنيين مع الفعل الماضي والمضارع بعدها. فقد صرح الطبرسي بإفادتها معنى التوكيد مع الفعل الماضي، نحو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنا نُوحاً إِلَى قَوْمِهِ﴾ [الأعراف: ٥٩/٧]، وجعلها بمنزلة «حقّاً». والتقدير: حقاً أقول: إنّا حملنا الرسالة إلى قومه[٣]. ونقل الرجل عن الفراء هذا القول في توجيه بعض النصوص الأخرى[٤]. ونقل الرازي عن الزجاج أن هذا المعنى في «قد» هو نظير ما في «لَمّا» من النفي. فالأولى تؤكد المثبت، والثانية تؤكد المنفي[٥].

أما مع المضارع، فألمح الأخفش إلى وقوع هذا المعنى في قول السلولي[٦]:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ، ثُمَّ قُلْتُ: لا يَعْنِينِي

(١) الكشاف ٧٤/٣.
(٢) الرازي ٢٦٠/٢٦. وينظر: ١٩٥/١٩.
(٣) المجمع ٧٨/٨.
(٤) المجمع ١٣٥/١٨.
(٥) الرازي ١٩/٩ و ٧٦/٢٣.
(٦) الكتاب ٢٤/٣.

أي: لقد مررت[١] . وصرح بذلك الزمخشري في تفسير قوله: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ما أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤/٢٤]، إذ جعل «قد» لتوكيد علمه بما هم عليه من المخالفة في الدين والنفاق[٢] .

وبيّن أبو حيان أن هذا المعنى في «قد» كثير في كلامهم، فهي تفيد التوكيد والتحقيق والإيجاب والتصديق، وأن المضارع استعمل بدل الماضي في هذا الموضع للدلالة على استصحاب الحال. وحمل على ذلك نصوصاً قرآنية متعددة وبعض الأشعار. وأشار إلى أن بعض النحويين يجعلون «قد» في ذلك صارفة للمضارع إلى معنى المضي[٣] .

ولعل ما يتصل بهذا المعنى في «قد» معنيا التوقع والتقريب فيها، ذلك أنها تفيد الأول في القرآن غالباً في الدخول على الماضي، وتفيد الثاني في دخولها الدائم عليه، وهو الموضع نفسه الذي دخلت عليه في الأصل، لإفادة التوكيد والتحقيق، مما يفضي إلى الالتباس والاختلاف. أضف إلى ذلك أنهم رأوا في التعبير عن المتوقع بالحاصل نوعاً من التوكيد والمبالغة.

فقد بيّن أبو حيان أن التوقع نوعان: توقع من المتكلم وفيه تدخل «قد» على فعل مستقبل، كقولك: قد ينزل المطر في شهر كذا، وتوقع من السامع، وفيه تدخل على فعل ماض أو حال بمعنى المضي. وقد حمل المفسرون على المعنى الثاني ما وقفوا عليه من نصوص، وكان الفعل فيها جميعاً ماضياً[٤] .

فالزجاج حمل على معنى التوقع عند المخاطبين[٥] قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنْزَلْنا إِلَيْكَ آياتٍ بَيِّناتٍ﴾ [البقرة: ٩٩/٢]. والزمخشري صنع ذلك أيضاً، وعلق على: ﴿وَمَنْ يَعْتَصِمْ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ﴾ [آل عمران: ١٠١/٣]، فقال: «فقد حصل له الهدى لا محالة، كما تقول: إذا جئت فلاناً فقد أفلحت. كأن الهدى قد حصل فهو

(١) الأخفش ٣٢٣.
(٢) الكشاف ٢٦٠/٣.
(٣) البحر ٤٢٧/١-٤٢٨ و ١١٠/٤-١١١ و ٢٦٢/٨.
(٤) البحر ١١٠/٤.
(٥) الزجاج ١٥٧/١.

يخبر عنه حاصلاً. ومعنى التوقع في ((قد)) ظاهر، لأن المعتصم بالله متوقع للهدى، كما أن قاصد الكريم متوقع للفلاح عنده))[١] . ووجد الطبرسي في ذلك إخراجاً للكلام على نحو أوكد وأبلغ[٢] .

وذكر هذا الأخير أن ((قد)) تأتي لتقريب الماضي من الحال، في نحو قولهم: خرجت وقد ركبَ الأميرُ، وقد قامت الصلاة. وحمل عليه قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١/٢٣]. قال: ((ألا تراهم يقولون: قد قامت الصلاة قبل حال قيامها، فيكون المعنى في الآية: إنّ الفلاح قد حصل لهم وإنهم عليه في الحال؟))[٣] .

وجمع الزمخشري بين المعنيين في قوله تعالى: ﴿قالُوا: آمَنّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ﴾ [المائدة: ٦١/٥]. قال: ((دخلت قد تقريباً للماضي من الحال ولمعنى آخر، وهو أن أمارات النفاق كانت لائحة عليهم، وكان رسول الله ﷺ متوقعاً لإظهار الله ما كتموه، فدخل حرف التوقع وهو متعلق بقوله: قالوا: آمنا. أي: قالوا ذلك وهذه حالهم))[٤] .

إن التوقع والتقريب قريبان جداً من التوكيد، بل لا يخلوان منه، ويبدو ذلك في معاملة الأول معاملة المتحقق المؤكد، وفي إشعار التركيب له في الثاني، وفي تقاربهما والجمع بينهما.

٤– ألا:

وهي حرف استفتاح يتضمن عندهم معنى التوكيد، إضافة إلى فوائد أخرى. فأبو عبيدة يرى أنها تدخل في كلام العرب للتوكيد والتثبيت والإيجاب

---

(١) الكشاف ٣٩٣/١. وينظر: ١١٧/٢ و ١٧٤/٣ و ٤٨٥/٤.

(٢) المجمع ٣٧٨/١.

(٣) المجمع ٣٧٨/١ و ١٣٥/١٨. وينظر: ١٤٠/٦.

(٤) الكشاف ٦٥٣/١.

والتنبيه[١] ، كما هو الأمر في قوله تعالى: ﴿أَلا بُعْداً لِمَدْيَنَ﴾ [هود: ٩٥/١١]. وهذا يعني أنه يجعل التوكيد أساسياً فيها إلى جانب التنبيه.

وذهب الزمخشري والرازي[٢] إلى أنها تفيد التوكيد والتحقيق، وذلك انطلاقاً من جعلها مركبة من الهمزة و «لا» النافية. وبيّن الأول أن ذلك نوع من التوكيد، وعبّر عن ذلك في تفسير: ﴿أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: ١٢/٢] بقوله: «ألا مركبة من همزة الاستفهام وحرف النفي، لإعطاء معنى التنبيه على تحقق ما بعدها... والمبالغة فيه من جهة الاستئناف وما في كلتا الكلمتين «ألا» و«إنّ» من التأكيد»[٣] . وقد وجد في تكرارها في قوله تعالى: ﴿أَلا إِنَّ عاداً كَفَرُوا رَبَّهُمْ، أَلا بُعْداً لِعادٍ﴾ [هود: ٦٠/١١]، تهويلاً لأمر قوم عاد وتفظيعاً لهم وبعثاً على الاعتبار بهم والحذر من مثل حالهم[٤] . ووجد فيها النسفي معنى التعظيم لما بعدها[٥] ، في قوله تعالى: ﴿أَلا ساءَ ما يَزِرُونَ﴾ [الأنعام: ٣١/٦].

ونقل القرطبي عن بعضهم أن «كَلاّ» في نحو قوله: ﴿كَلاّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣/١٠٢] بمعنى «ألا»[٦] ، وعن بعضهم الآخر أن «لا» بمعناها أيضاً في: ﴿فَلا أُقْسِمُ بِمَواقِعِ النُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥/٥٦] إذ تفيد التوكيد والتنبيه على فضيلة القرآن، ليتدبروه[٧] .

٥- أمّا:

وتتضمن هذا المعنى في جانب منها، وقد بيّن ذلك الزمخشري بقوله: «وفائدته في الكلام أن يعطيه فضل توكيد. تقول: زيد ذاهب، فإذا قصدت ذاك

---

(١) المجاز ٢٢٦/١ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٩٨.
(٢) الرازي ١٦٨/١٦.
(٣) الكشاف ٦٢/١.
(٤) الكشاف ٤٠٥/٢.
(٥) النسفي ٣٦/٢.
(٦) القرطبي ٧٤/٢٠. وينظر: ٢٤٧/١٩.
(٧) القرطبي ٢٢٣/١٧.

وأنه لا محالة ذاهب، وأنه بصدد الذهاب وأنه منه عزيمة، قلت: أمّا زيدٌ فذاهبٌ»[١] .

٦- كَلاّ:

وذكر القرطبي أن الفراء يجعلها بمعنى «حَقّاً»، في نحو قوله تعالى: ﴿كَلاَّ سَنَكْتُبُ ما يَقُولُ﴾ [مريم: ٧٩/١٩]، وأنه لذلك جاز الوقف على ما قبلها والابتداء بها. أي حقاً سنكتب ما يقول[٢] . وأضاف القرطبي للتحقيق معنى التنبيه[٣] ، في قوله تعالى: ﴿كَلاّ إِنَّ الإِنْسانَ لَيَطْغَى﴾ [العلق: ٦/٩٦]. ونسب أبو حيان هذا المذهب فيها إلى الكسائي وأبي بكر الأنباري[٤] .

إن التوكيد بهذه الأدوات غير الخالصة له، يندغم بالدلالات الأخرى لها، ويزيدها قوة ووضوحاً. وقد نص على ذلك المفسرون، وعبروا عنه في شروحهم وإشاراتهم المتفرقة.

جـ – التوكيد بأدوات القسم:

ويتفق المفسرون على أن القسم واحد من أساليب توكيد الكلام، وقد عرضوا لأدواته: الباء والتاء والواو، وذكروا لها بعض الفروق، واختلفوا في مسألة أم الباب، وبينوا أنها جميعاً تفيد التوكيد، وأن بعضها يحمل دلالات إضافية.

فقد ذهب الزمخشري إلى أن الباء هي الأصل في إفادة معنى القسم، وأن الواو بدل منها وفرع عنها، والتاء بدل من الواو[٥] . ورأى الرازي أن هذا المعنى ليس

---

(١) الكشاف ١١٧/١.

(٢) القرطبي ١٤٧/١١. وينظر: ٢٤٧/١٩ و ١٧٤/٢٠.

(٣) القرطبي ١٤٩/١١.

(٤) البحر ١٩٧/٦.

(٥) الكشاف ١٢٢/٣.

له أداة خاصة، في الأصل، وأن الباء استعملت فيه على نحو عارض، إذ أصلها أن تكون للإلصاق والاستعانة، وفند ذلك بقوله: «فكما يقول القائل: استعنت بالله، يقول: أقسمتُ باللهِ. وكما يقول: أقوم بعونِ اللهِ على العدو، يقول: أقسم بحق الله. فالباء فيهما بمعنى، كما تقول: كتبت بالقلم. فالباء ليست للقسم، غير أن القسم كثر في الكلام فاستغني عن ذكره، وغيره لم يكثر فلم يستغن عنه ... لكن لما عرض ما ذكرناه من الكثرة والاشتهار قيل: الباء للقسم». وهو نحا منحى مخالفاً للزمخشري، فرأى أن التاء أبدلت من الباء، ثم أبدلت التاء واواً. وراح يحلل ذلك بأدلة صرفية ومنطقية[١]، كنا وقفنا على شيء منها[٢].

ووافق أبو حيان الزمخشريَّ في أصالة الباء، ورد ذلك إلى سعة استخدامها في الكلام، وإلى ميزات نحوية أخرى، ولكنه خالفه في مسألة الإبدال، كما خالف الرازي، ورأى أن ذلك شيء أكثرَ النحاةُ من قوله، من دون دليل يقوم عليه[٣].

وذكر الزمخشري أن التاء تفترق عن أختيها في إفادة معنى التعجب في كل ما تستعمل فيه، كقوله تعالى: ﴿وَتاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنامَكُمْ﴾ [الأنبياء :٥٧/٢١]. قال: «التاء فيها زيادة معنى، وهو التعجب، كأنه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتأتيه، لأن ذلك كان أمراً مقنوطاً منه لصعوبته وتعذره»[٤]. وخالفه أبو حيان، ورأى أن ذلك ليس مطلقاً بل هو الغالب فيها، إذ يجوز ألا يصاحبها[٥].

د - التوكيد بالأدوات الزائدة:

ينطلق المفسرون عموماً من أن كل زيادة في المبنى تقتضي زيادة في المعنى، وعندما وجدوا بعض الأدوات عاطلاً من وظيفته النحوية أفتوا بزيادته، وبإفادته

(١) الرازي ٢٧٧/٢٨-٢٧٨. وينظر: ٩٧/١.
(٢) ينظر: صفحة ٣٢٠-٣٢١ من هذا الكتاب.
(٣) البحر ٣٢١/٦-٣٢٢.
(٤) الكشاف ١٢٢/٣. وينظر: ٤٩٠/٢.
(٥) البحر ٣٣٠/٥ و ٣٢٢/٦.

توكيد الكلام وتحسينه. وقد اختلفوا في حجم هذه الفائدة المعنوية وأثرها والمجالات التي انسحبت عليها، حيث وجدها بعضهم تشمل التركيب كله، ورآها آخرون تؤكد الكلمة السابقة، وغيرهم الكلمة اللاحقة. وقد حاولنا عبثاً ضبط هذا القانون لديهم، لأن منهم من ألمح إلى هذا المعنى، ومنهم من صرّح به وشرحه، ولاسيما المتأخرون إلا أننا مع ذلك تلمسنا ملامحه انطلاقاً من مواقع الزيادة النحوية.

لقد أفتى هؤلاء الرجال بإفادة التوكيد في زيادة الباء واللام، وأنْ ولا ومِنْ وما وهُوَ، وكادَ وكانَ. وأوضحوا علاقاتها بما قبلها وما بعدها ومقاصدها في العبارة وأبعادها في النصوص.

١ – الباء:

وتؤدي الباء الزائدة معنى التوكيد على أشكال متنوعة في التركيب. فهي تؤكد معنى النفي السابق في الكلام، كقوله تعالى: ﴿وَما هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢/٨]. وقد علّل ذلك الزجاج بقوله: «لأنك إذا قلت: ما زَيدٌ أخوكَ، فلم يسمع السامع «ما» ظن أنك موجب. فإذا قلت: ما زيد بأخيك، وما هم بمؤمنين علم السامع أنك تنفي»[١]. وحمل المفسرون على هذه الفائدة نصوصاً متعددة[٢].

وجعل بعضهم التوكيد للباء في الكلام الموجب، في نحو قوله تعالى: ﴿تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ﴾ [الممتحنة: ٦٠/١]. قال أبو عبيدة: «والعرب تؤكد الكلام بالباء وهي مستغنى عنها»[٣]. ورأى الزمخشري أن فائدتها في هذه الآية ونحوها هي توكيد معنى التعدي في الفعل قبلها[٤]. ونسب الطبرسي هذا القول إلى ابن جني[٥].

---

(١) الزجاج ١/٥٠.

(٢) ينظر: الكشاف ١/٦٢٦ و ٢/٤٣ و ٤/٥٨٥ والرازي ١١/٢٠٦ والقرطبي ٧/٣٥ والنسفي ٥/٢٣٨.

(٣) المجاز ٢/٢١٣. وينظر: الكشاف ١/٦٢٦ و ٢/٤٣ و ٣/١٣ و ٤/٥٨٥ و ٧٨٧ والرازي ١١/٢٠٦ والقرطبي ٢/١٤٢ و ٦/٨٧ و ٧/٣٥.

(٤) الكشاف ٤/٥١٢.

(٥) المجمع ١٩/٥٦.

وجعلها الرازي لمجرد التوكيد[١] في: ﴿فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ﴾ [الحديد: ١٣/٥٧]، وكذلك أبو حيان مع جمع كلمة «نفس»[٢] في: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨/٢]، فيما جعلها البيضاوي مع فاعل «كفر» لتوكيد الاتصال الإسنادي بالإسناد الخبري[٣] .

٢- اللام:

وتفيد هذا المعنى على أشكال متعددة أيضاً. فهي لدى الزمخشري في نحو: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٦/٤] لتوكيد نسبة الفعل إلى المفعول، وفي قولهم: «لا أبا لَكَ» لتوكيد معنى الإضافة. قال: «فزيدت اللام مؤكدة لإرادة التبيين كما زيدت لتأكيد إضافة الأب. والمعنى: يريد الله أن يبين لكم»[٤] . وجعل من المعنى الثاني أيضاً قولهم: أزف للحي رحيلُهم، ذاهباً إلى أن الأصل: أزف رحيلُ الحي، ثم أزف للحي الرحيل، ثم أزف للحي رحيلهم. وأجاز أن يحمل على ذلك[٥] قوله تعالى: ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ [الأنبياء: ١/٢١].

وذكر الرجل أن زيادة اللام مع المفعول، في نحو قوله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ [النمل: ٧٢/٢٧] هي للتوكيد[٦] . وجعل ابن جني هذه الزيادة توكيداً لمعنى التعدي في الفعل[٧] . وقد ردَّدَ المتأخرون[٨] هذا المعنى إلا أبا حيان الذي منعه في هذه الأداة[٩] .

---

(١) الرازي ٢٢٦/٢٩.
(٢) البحر ١٨٥/٢.
(٣) البيضاوي ٨٨.
(٤) الكشاف ٥٠١/١. وينظر: ٥٢٥/٤.
(٥) الكشاف ١٠٠/٣.
(٦) الكشاف ٣٨١/٣.
(٧) المجمع ٥٦/١٩.
(٨) ينظر: الرازي ١٥/١٥ و ٨٩/١٨ و ٢١٤/٢٤ و ٣١٤/٢٩ والقرطبي ٣٦/١٢ و ٢٣٠/١٣ والبيضاوي ٨٥.
(٩) البحر ٤٩٤/٢ و ٢٢٥/٣ و ٣٢١/٤ و ٣٥٧/٦ و ٢٦٢/٨.

وجعل الكوفيون لام الجحود زائدة لتوكيد النفي، فلم يكن عندهم فرق بين: ما كان زيد يقوم، وما كان زيد لِيقومَ إلا مجرد التوكيد. وقد خالفهم البصريون، كما رأينا، وأبو حيان الذي أوضح الفرق، فرأى أنه ليس في الأولى إلا انتفاء القيام، بينما في الثانية انتفاء إرادة القيام. وهذا الأخير يشبه نفي معنى المقاربة في «كاد» في نحو: ﴿فَذَبَحُوها وَما كادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٢/٧١]، ونفي مقاربة الفعل أبلغ من نفي الفعل. وبيّن أبو حيان أن في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ٤/١٣٧] دلالة على الحكم عليهم بانتفاء الغفران وهداية السبيل، وأنه تقرر عليهم ذلك في الدنيا وهم أحياء[١] .

٣- أنْ:

وذكر القرطبي أن «أن» الزائدة تفيد التوكيد[٢]، في نحو: ﴿وَلَمّا أَنْ جاءَتْ رُسُلُنا لُوطاً سِيءَ بِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٢٩/٣٣]. وذهب النسفي إلى أن هذه الأداة قد أكدت وجود الفعلين مرتباً أحدهما على الآخر، وكأنهما وجدا في جزء واحد من الزمان. وجعل تقدير المعنى: لما أحس بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث خيفة عليه من قومه أن يتناولوه بالفجور[٣] . وخالفه أبو حيان موضحاً أنها لمجرد التوكيد[٤].

٤- لا:

واتفق المفسرون على إفادتها هذا المعنى في زيادتها، ورأوا ذلك في عدد من المواقع، أكثرُها وقوعُها مؤكدة للنفي السابق في الكلام. وقد جعل الفراء من ذلك قوله تعالى: ﴿فَسَجَدُوا إِلاّ إِبْلِيسَ لَمْ يَكُنْ مِنَ السّاجِدِينَ ، قالَ ما مَنَعَكَ أَلاّ تَسْجُدَ؟﴾ [الأعراف: ٧/١١-١٢]. فهو رأى أن «لا» زيدت لتوثيق النفي وتوكيده في «لم يكن من الساجدين»[٥]. وتابعه أبو عبيدة وحمل عليه قوله

---

(١) البحر ١/٤٢٦ و ٣/١٢٦ و ٣٧٣.
(٢) القرطبي ٧/١٣٧.
(٣) النسفي ٤/٨٨-٨٩.
(٤) البحر ١/١١٨.
(٥) الفراء ١/٣٧٤.

تعالى: ﴿اهْدِنا الصِّراطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ١/٦-٧]. مبيناً أن «لا» جاءت لتتميم الكلام، ولتوكيد معنى النفي في «غير»[١] .

ورأى الطبرسي أن فائدة هذا المعنى، هي دفع بعض الاحتمالات في فهم الكلام، فإذا قلت: ما قام زيد وعمرو، احتمل أن تريد ما قاما، فزيدت «لا» لتؤكد النفي عن قيام كل واحد منهما بانفراده، فقيل: ما قام زيد ولا عمرو[٢] . وأوضح القرطبي أنها زيدت في الآية الأخيرة، لئلا يتوهم أن «الضالين» معطوف على «الذين»[٣] . وجعل الزمخشري وقوعها مع الواو العاطفة في النفي علامة على إفادتها هذا المعنى باستمرار[٤] .

وذهب الفراء إلى أن «لا» قد تؤكد النفي بعدها أيضاً، كقوله تعالى: ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتابِ أَنْ لا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ﴾ [الحديد: ٢٩/٥٧]. إذ بيّن أن النفي هو لـ «يقدرون» لا للعلم، والتقدير: ليعلم أهل الكتاب أن لا يقدرون[٥] . ومثّل لذلك الطبري بقولهم: لا أظن زيداً لا يَقُومُ، بمعنى: أظن زيداً لا يقوم، ولكنه خالف الفراء في الآية، وحمل «لا» على وجه آخر[٦] . وخالفه فيها أيضاً الزمخشري[٧] ، ووافقه في غيرها[٨] ، وجعل منه الرازي غير موضع، كقوله تعالى: ﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ﴾ [النساء: ٤/٦٥]، لأن النفي في أول الكلام وفي آخره أوكد وأحسن. والتقدير: فوربك لا يؤمنون[٩] . وأوضح البيضاوي أن توكيدها للقسم شائع في كلامهم[١٠] .

---

(١) المجاز ١/٢٥.
(٢) المجمع ١/٦٣.
(٣) القرطبي ١/١٥١.
(٤) الكشاف ٣/٦٠٨.
(٥) الفراء ١/٣٧٤.
(٦) الطبري ٢٤/١١٨-١١٩. وينظر: ٢٩/١٧٣.
(٧) الكشاف ١/٥٢٨-٥٢٩.
(٨) ينظر: الكشاف ١/١٥١ و ٣٧٨ و ٤٩٣ و ٤/٣٦٣ و ٤٦٨.
(٩) الرازي ١٠/١٦٣. وينظر: ٣/١٢١.
(١٠) البيضاوي ٥٧٩. وينظر: القرطبي ٢/١٨٢ و ١٩/١٩-٩٢ والبحر ٤/٢٧٢.

٥– مِنْ:

وتفيده أيضاً في طرائق متعددة، أبرزها توكيد معنى النفي السابق، كقوله تعالى: ﴿ما جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ﴾ [الأحزاب: ٤/٣٣]. فقد جعل الأخفش هذا المعنى فيها يوازي التوكيد الذي تفيده كلمة ((نفس)) المخصصة لهذا المعنى النحوي، في نحو قولك: رأيت زيداً نفسَهُ[١]. وقد جاراه المفسرون، فحملوا على ذلك نصوصاً كثيرة[٢].

وأوضح الزمخشري أنها تؤكد أيضاً معنى الاستفهام الجاري مجرى النفي، كقوله تعالى: ﴿هَلْ لَكُمْ مِمّا مَلَكَتْ أَيْمانُكُمْ مِنْ شُرَكاءَ؟﴾ [الروم: ٢٨/٣٠] حيث جعل ((مِن)) الثانية تؤكد معنى ((هل))[٣]. وذكر أبو حيان أنها تؤكد نفي الجنس واستغراقه إذا كان مجرورها من ألفاظ العموم[٤]، كقوله تعالى: ﴿ما سَبَقَكُمْ بِها مِنْ أَحَدٍ﴾ [الأعراف: ٨٠/٧].

وتفيد ((من)) عندهم التوكيد في غير هذه المواضع أيضاً، وذلك فيما أجازوا زيادتها في الواجب، كقوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْمَلائِكَةَ حافِّينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ﴾ [الزمر: ٧٥/٣٩]، إذ جعل الأخفش دخولها لمجرد التوكيد[٥]. وقد وافقه بعضهم في مواضع أخرى مختلفة[٦]، لا يمكن ضبطها أو حملها على توكيد معنى التعدي مثلاً، كما هو ملاحظ في هذه الآية.

---

(١) الأخفش ٦٦٠. وينظر: ٦٦١.

(٢) ينظر: الزجاج ٦٦/١ و ٧٤/٢ والكشاف ١٢٥/٢ و ٢٧٠/٣ و ٥٢١ و ٥٥٣ و ٦١٧ والمجمع ٤٠٣/١ و ٣٠٦/٣ و ٥٦/٧ و ١٢٩/٨ والرازي ١٤٩/٩ و ١٥٦/١٩ و ٢٦/٢٩ والقرطبي ٥٤/٢ و ١٠٥/٤ و ٣١٨ و ٤٣٣/٦ و ٥/٧ و ٦٢/١٣ والنسفي ٢٣١/٤ والبحر ٣٣٠/١ و٧٣/٤-٧٤ و ٣٣٣.

(٣) الكشاف ٤٧٨/٣.

(٤) البحر ٣٣٠/١ و ٣٣٠/٤.

(٥) الأخفش ٦٧٣. وينظر: ٦٨٠-٦٨١.

(٦) ينظر: القرطبي ٢٦٩/٩ و ٢٣٧/١٦.

٦- ما:

وتفيد التوكيد كذلك في مجموعة من مواضع زيادتها، فتمنح الكلام قوة وتوثيقاً. وقد حاول القوم أن يضبطوا آثار هذا المعنى ومواطن فائدته في التركيب أو أحد أجزائه. وجعلوا بعضه ينسحب على مجمل الكلام من دون تحديد أو تقييد.

لقد وجدوا «ما» تؤكد في الغالب معنى الشرط، لأنها تزاد بعد عدد من أدواته، حيث ذكر الطبري أنها جاءت للتوكيد بعد «إنْ»[(١)]، في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى، فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ٣٨/٢]. وبيّن الزجاج أن دخولها لهذا المعنى، قد استلزم وقوع نون التوكيد في الجواب مثلما استلزمت لام جواب القسم التوكيد بها[(٢)]. وذكر الزمخشري أنها أكّدت معنى الشرط، وحمل غيره على هذا المعنى نصوصاً أخرى[(٣)].

وذهب هذا الأخير إلى أنها تؤكد معنى الإبهام في «أيّ»، كقوله تعالى: ﴿أَيّاً ما تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْماءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠/١٧]. أي: أي هذين الاسمين سميتم وذكرتم فلله الأسماء الحسنى[(٤)]. وتؤكد معنى الكلام بعد «إذا»، في نحو: ﴿حَتَّى إِذا ما جاؤُوها شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ﴾ [فصلت: ٢٠/٤١]. وجعلها هنا بمنزلة «حقّاً» لا يصح الكلام من غيرها، لأن المعنى أن وقت مجيئهم النار لا محالة أن يكون وقت الشهادة عليهم[(٥)].

ووجد المفسرون معنى التوكيد في «ما» أيضاً، في المواقع التي أقحمت فيها بين المتطالبات النحوية، وأبرزها بين الجار والمجرور[(٦)]، كقوله تعالى: ﴿فَبِما

---

(١) الطبري ٢٤٦/١.

(٢) الزجاج ٨٦/١ و٣٦٩/٢.

(٣) الكشاف ٢٠٢/٢. وينظر: ٦٥٧/٢ و٢٠١/٣ و١٧٩/٤ والمجمع ٩٩/١ و٨٦/٢٥ والنسفي ٧٨/٣.

(٤) الكشاف ٧٠٠/٢. وينظر: ٤٠٦/٣.

(٥) الكشاف ٣١/٣ و١٩٥/٤.

(٦) المجاز ١٥٧/١. وينظر: ٣٤/١-٣٥ والزجاج ٧٠/١ والكشاف ٤٣١/١ والمجمع ٢٨٠/٥ و ٥٢/٦ و ٧٢/٢٩.

نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ [المائدة: ١٣/٥]. وقد جعلها الزجاج ها هنا بمنزلة «حَقّاً» غرضها توكيد القصة[١]. وبيّن الزمخشري أن معنى التوكيد فيها هو تحقيق أن العقاب وتحريم الطيبات لم يكن إلا بنقض العهد وما عطف عليه من الكفر وقتل الأنبياء وغير ذلك[٢]. ورأى الطبرسي في نحوها ما يشبه التكرير ويحسن النظم، ليتمكن المعنى في النفس[٣].

وذهب الزمخشري إلى أنها في قوله تعالى: ﴿قالَ: عَمّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نادِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠/٢٣] تؤكد معنى ما بعدها وهو قلة المدة وقصرها[٤]. وكذلك في قراءة ابن مسعود: (أَيَّ الأَجَلَيْنِ ماقَضَيْتُ فَلا عُدْوانَ عَلَيَّ) [القصص: ٢٨/٢٨] . فهي أكدت معنى القضاء، وكأنه قال: أي الأجلين صممت على قضائه وجردت عزيمتي له[٥]. وذهب في قوله تعالى: ﴿قَلِيلاً ما تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣/٧] إلى توكيد ما قبلها وهو القلة[٦]، بينما جعلها البيضاوي للمبالغة في القلة، وهي إيمانهم ببعض الكتاب[٧].

وجعل المفسرون لـ «ما» الزائدة معنى التوكيد في مواضع أخرى متفرقة، سبق أن عرضنا لأمثلتها في الأحكام النحوية[٨]. وقد رفض بعضهم هذا الوجه ونفى هذه الفائدة، فخالفه أبو حيان مبيناً أن هذا المعنى فيها قائم بإجماع النحويين والمفسرين[٩] .

---

(١) الزجاج ١٣٨/٢ و ١٧٤.
(٢) الكشاف ٥٨٥/١.
(٣) المجمع ٢٤٤/٣.
(٤) الكشاف ١٨٧/٣.
(٥) الكشاف ٤٠٦/٣.
(٦) الكشاف ٨٦/٢. وينظر: ٣٩٨/٤.
(٧) البيضاوي ٢٧.
(٨) ينظر: صفحة ٢٦٦-٢٧١ من هذا الكتاب والكشاف ١٤/٤ والرازي ٨١/٣١ والقرطبي ٢١٣/١ و١٠٤/٩ و ٣/٢٠ والبحر ١٣٦/٨.
(٩) البحر ٩٧/٣-٩٨.

٧- هُوَ:

وجعل بعضهم ضمير الفصل يؤكد الكلام في زيادته، فذكر الأخفش أنه في نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ هَـذا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنا حِجارَةً﴾ [الأنفال: ٣٢/٨] يفيد ما تفيده ((ما)) الزائدة[١]. وذكر الزجاج من ذلك ((أنا)) و((أنت)) و ((هيَ)) و ((نَحنُ))، وبين أن دخول إحدى هذه الأدوات في الكلام هو إعلام بضمان وجود الخبر، وبأن الكلام لم يتم، وأن ((هو)) دخلت في الآية السابقة، لتعلم أن الحق ليس صفة لـ ((هذا)) بل خبراً[٢].

٨ و٩- كادَ وكانَ:

وتفيدان التوكيد أيضاً، وتشبهان ضمير الفصل في مسألة الزيادة والتحول. وقد ذكر ذلك أبو عبيدة في توجيه عدد من النصوص[٣]. وجعل الطبرسي من ذلك قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ [آل عمران: ١١٠/٣]. قال: ((كان مزيدة، دخولها كخروجها إلا أنّ فيها تأكيداً لوقوع الأمر لا محالة، لأنها بمنزلة ما قد كان في الحقيقة))[٤].

هـ - التوكيد بتضافر الأدوات:

وهو نوع من التوكيد بالحروف الزائدة، إذ وجد المفسرون في اجتماع أداتين من معنى واحد أو تكرار الأداة، نوعاً من التوكيد وفائدة جلية توثق الكلام وتقويه. وقد سوغ ذلك عندهم عموماً اختلاف اللفظ في الاتصال والفصل في التكرار، وبدا في عدد من الأساليب والمعاني، كالنفي والتعليل والدلالة على المستقبل، والتنبيه والتشبيه والجواب والشرط والاستفهام.

---

(١) الأخفش ٥٤٣.

(٢) الزجاج ٣٨/١ و ٤٥٤/٢.

(٣) ينظر: صفحة ٢٨٢-٢٨٥ من هذا الكتاب والمجاز ١٤٠/٢.

(٤) المجمع ١٦٥/٣.

فقد ذكر الفراء أن اجتماع «ما» و «إن» النافيتين توثيق للكلام وتوكيد له، وكذلك اجتماع «لا» و «ما» و «إنْ» في نحو قولهم: لا ما إن رأيتُ مثلَك[1].

وذكر الطبري أن اجتماع «لا» و «غير» التي تتضمن معنى النفي توكيد للنفي[2]، كقول العجاج[3]:

قَدْ يَكْسِبُ المالَ الهِدانُ الجافِي بِغَيْرِ لا عَصْفٍ وَلا اصْطِرافِ

وذهب الرازي إلى أن الأداة الثانية هي توكيد لمعنى الأولى السابقة[4].

وذكر الفراء أن لام التعليل إذا اجتمعت و «كي» أكدت معنى المستقبل، وأنها تؤدي الغرض نفسه في اجتماعها و «كي» و «أنْ»[5]. وسبق أن عرضنا لأمثلة ذلك. وذهب الحوفي إلى أن دخولها على «كي» يؤكد معنى التعليل. وخالفه أبو حيان[6].

وبيّن الأخفش أن «ها» التنبيه قد تذكر مرتين لتوكيد هذا المعنى، كما هو الأمر في قوله تعالى: ﴿ها أَنْتُمْ هَؤُلاءِ﴾ [محمد: ٣٨/٤٧]. قال: «فجعل التنبيه في موضعين للتوكيد، وكان التنبيه في هؤلاء تنبيهاً لازماً»[7].

وأشار الطبري إلى أن كاف التشبيه قد تجتمع بنظيرها، فيتأكد معنى التشبيه[8]، كما هو الأمر في قول خطام المجاشعي[9]:

وَصالِياتٍ كَكَما يُؤَثْفَيْنْ

---

(١) الفراء ٣٧٤/١ و ٢٦٢.

(٢) الطبري ٢٧/٥.

(٣) ديوانه ١١٢ (تحقيق عزة حسن). والهدان: الأحمق. والجافي: الغليظ. والعصف: الطلب والحيلة. واصطرف: تصرف وكان ذا حيلة في طلب العيش.

(٤) الرازي ٧٧/٢٢.

(٥) الفراء ٢٦٢/١.

(٦) البحر ٥١٤/٥.

(٧) الأخفش ٦٩٥.

(٨) الطبري ١٣/٢٥.

(٩) تقدم في الصفحة ٣٢٣ من هذا الكتاب.

وذهب الزمخشري إلى أن اجتماع «إذا» الفجائية والفاء في ربط الشرط بالجواب يؤكد الكلام[١]. ونقل القرطبي عن بعضهم أن «إمّا» في نحو قوله تعالى: ﴿إمّا تُرِيَنّي ما يُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٩٣/٢٣] مؤلفة من «إنْ» و «ما» الشرطيتين، وقد اجتمعتا للتوكيد[٢]. وذكر أبو حيان أن بعضهم جعل الفاء من قوله تعالى: ﴿فَبِذَلِكَ لِيَفْرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨/١٠] مكررة للتوكيد. وتقدير الكلام: فبذلك لِيَفْرَحُوا[٣]. ورأى أن همزة الاستفهام دخلت على اسم الاستفهام «ماذا» لنفس الغرض[٤]، في قراءة أبي حيوة[٥]: (أَماذا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ؟) [النمل: ٨٤/٢٧] ويمكن أن تجعل من هذا القبيل زيادة «لا» المؤكدة لمعنى النفي قبلها في أداة من الأدوات، والمؤكدة لما بعدها في رأي بعضهم، كما مر بنا.

ومما يتصل بهذا الاجتماع، التقاء أداة باسم يحمل معناها، كاجتماع كاف التشبيه بكلمة «مِثل»، واجتماع «مَن» الموصولة بـ «الَّذِينَ». فقد حمل الطبري قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١/٤٢] على توكيد التشبيه بزيادة الكاف[٦]، بينما جعلها الطبرسي لتوكيد معنى النفي في «لَيسَ»[٧]. وحمل الزمخشري قراءة زيد بن علي: (يا أَيُّها النّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مَنْ قَبْلَكُمْ) [البقرة: ٢١/٢] على توكيد الصلة، بزيادة «مَنْ» بعد «الَّذِينَ»[٨].

إن معنى التوكيد في هذه الأدوات مبني عموماً على مواضع قليلة وأوجه نحوية خلافية اشتد النقاش في سلامتها.

* * *

---

(١) الكشاف ١٣٥/٣.

(٢) القرطبي ١٤٧/١٢.

(٣) البحر ١٧١/٥.

(٤) البحر ٩٩/٧.

(٥) هو شريح بن يزيد الحضرمي، مقرئ الشام. روى عن الكسائي وغيره. توفي سنة ٢٠٣ هـ. غاية النهاية ٣٢٥/١.

(٦) الطبري ١٢/٢٥-١٣.

(٧) المجمع ٤١/٢٥.

(٨) الكشاف ٩١/١.

٣ – النفي:

ويقع بأدوات متعددة، تختلف في مواقعها النحوية وما دخلت عليه من اسم وفعل وجملة، وقد ناقشوا في هذا المجال معاني «لَـمْ» و «لَمّـا» و «لَـنْ» و «لا» و«ما» و «إنْ»، وبعض استعمالات «أنْ» و «غَير» و «كَأَنَّ» و «لَـولا». وبينـوا حدود كل منها ومدى التقارب فيما بينهـا، وربطـوا عموماً بـين مدلـول الأداة وطبيعة ما دخلت عليه، وحملوا بعضها على بعض في كثير من الأحيان، وذكروا لها بعض الدلالات البلاغية.

– لَمْ ولَمّا:

وهما حرفان للنفي، يكثر المفسرون من المقارنة بينهما، وذلك لبعـض اللقـاء والافتراق، بل يزعم بعضهم أن «لَمّا» هي نفسـها «لـم»، زيـدت عليهـا «مـا». وحملوا على ذلك عدداً من النصـوص، كقولـه تعـالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢/٢١٤]. قـال الطـبري: «فإن عامـة أهـل العربيـة يتأولونـه بمعنـى لـم يـأتكم، ويزعمـون أن «مـا» صلة وحشو»[(١)].

ووجه اللقاء هو في قلب زمن المضـارع بعدهمـا إلى معنـى المـاضي[(٢)]. وأمـا الاختلاف، فقال فيه المبرد: «إذا قال القائل: لم يـأتني زيـد فهـو نفـي لقولـك: أتاك زيدٌ، وإذا قال: لما يأتني، فمعناه أنه لم يأتني بعد وأنا أتوقعـه»[(٢)] . وجعـل من ذلك الآية السابقة وقول النابغة الذبياني[(٣)] :

أَزِفَ الـتَّرَحُّلُ، غَـيْرَ أَنَّ رِكابَنـا   لَمّـا تَـزُلْ بِرِحالِنـا، وَكَـأَنْ قَـدِ

(١) الطبري ٢/٣٤١.

(٢) الرازي ٢٨/١٤١.

(٣) ديوانه ٣٠. وأزف: دنا. والركاب: الإبل، واحدها راحلة. وكأن قَدِ: أي قد زالت لقرب وقت زوالها ودنوه.

وعبّر أبو حيان عن هذا الفرق بأن «لما» أبلغ في النفي من «لم»، لأنها تدل على نفي الفعل متصلاً بزمن الحال. فهي لنفي المتوقع[١]. ومثل له القرطبي، نقلاً عن سيبويه، بجعل «لَمْ يَفعَلْ» نفياً لـ «فَعَلَ»، و «لَمّا يَفعَلْ» نَفياً لـ «قَدْ فَعَلَ»[٢].

- لَنْ:

واتفقوا على أنها لمعنى النفي في المستقبل، وذكر أحدهم أنها الأصل فيه[٣]. ولكنهم اختلفوا في طبيعته وتحديد أبعاده، وذكروا لـ «لن» بعض المعاني الأخرى.

فقد ذكر الزمخشري أنها أخت «لا» في هذا المعنى، وتختلف عنها بتشديد النفي وتوكيده، مثلما تؤكد «إنَّ» الناسخة الجملة الاسمية. وحمل على هذا المعنى عدداً من النصوص[٤]، كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النّارَ﴾ [البقرة: ٢/٢٤].

وذهب هذا الرجل في موضع آخر إلى تضمين التوكيد معنى الاستحالة، وذلك في قوله تعالى: ﴿لَنْ يَخلُقُوا ذُباباً﴾ [الحج: ٢٢/٧٣] مبيناً أن «تأكيده ها هنا للدلالة على أن خلق الذباب منهم مستحيل مناف لأحوالهم، كأنه قال: محال أن يخلقوا»[٥]. ووافقه في ذلك عدد من المفسرين[٦]، وذكر الطبرسي أنها في الآية قبل الأخيرة للتأبيد في المستقبل. أي: لن تأتوا بسورة مثله أبداً[٧]. وجمع البيضاوي بين التوكيد والتأبيد[٨] في قوله تعالى: ﴿لَنْ نَدْخُلَها أَبَداً﴾ [المائدة: ٥/٢٤]. ونقل الرازي عن الواحدي أنه منع أن تكون للتأبيد مستدلاً لذلك

---

(١) البحر ٢/١٤٠. وينظر: النسفي ١/٢٥٦ و ٢/٢١٢.
(٢) القرطبي ٤/٢٢٠ و ٨/٨٨ و ٧/٢٤٨.
(٣) الرازي ٢٣/٦٨.
(٤) الكشاف ١/١٠١ وينظر: ١/٤١١ و٢/١٥٤ و٤/٥٣١ و٨٠٨.
(٥) الكشاف ٣/١٧١.
(٦) ينظر: الرازي ٢/١٢١ و٢٣/٦٨ و٣١/١٩ والنسفي ٣/٢٩١.
(٧) المجمع ١/١٣٨.
(٨) البيضاوي ١١٢.

بقوله تعالى في صفة اليهود: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَداً﴾ [البقرة: ٢/٩٥] مع أنهم يتمنون الموت يوم القيامة[١].

وردّد أبو حيان ما ذكره الزمخشري، وناقشه، فاضطرب في موقفه، إذ ذكر أن القول بإفادة معنى التوكيد هو للمتأخرين، وأن «لن» عند سيبويه نفي لقولهم: سيفعل، بينما «لا» نفي للمضارع الذي يراد به الاستقبال. فـ«لن» أخص منها وأبلغ لدخولها على ماظهر فيه دليل الاستقبال. ولذلك يبدو معنى التوكيد والتشديد فيها قريباً من الصحة[٢]. وفسّر معنى الاستحالة بالتأبيد، وأشار إلى أن المفسرين قبله قد فهموا ذلك أيضاً ونقلوا هذا المعنى عن الزمخشري[٣]. ثم أعلن رفضه لهذا المعنى بقوله: «لا يقتضي النفي على التأبيد خلافاً للزمخشري في أحد قوليه»[٤]. وأضاف في توجيه: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٢/٥٥]: «لو كان من موضوع «لَن» التأبيد لما جازت التغيية بـ«حتّى» بعدها، لأن التغيية لا تكون إلاّ حيث يكون الشيء محتملاً»[٥]. ولكن الرجل عاد فحمل «لَنْ» على معنى الاستحالة والإيئاس وهو نفس المعنى الذي فسره بالتأبيد، فقال في توجيه قوله تعالى: ﴿لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلاَّ مَنْ قَدْ آمَنَ﴾ [هود: ١١/٣٦]: «أيأسه الله من إيمانهم، وأنه صار كالمستحيل عقلاً بإخباره تعالى عنهم»[٦].

ونقل أبو حيان عن ابن خطيب الزملكي[٧] أن «لَنْ» تنفي ما قرب بخلاف «لا» التي يمتد بها النفي. ولكنه خالفه و لم يرض ذلك[٨].

---

(١) الرازي ١٤/٢٣٣.
(٢) البحر ١/١٠٧ و٣١١ و٣/٥٠ و٦/١٤٨.
(٣) البحر ٦/٣٩٠.
(٤) البحر ١/١٠٢.
(٥) البحر ٦/٢٧٢.
(٦) البحر ٥/٢٢٠. وينظر: النهر ٣/٤٥٦.
(٧) هو عبد الواحد بن عبد الكريم، أبو المكارم ابن خطيب زملكا. كان خبيراً بالمعاني والبيان والأدب ومبرزاً في عدة فنون. توفي سنة ٦٥١هـ. بغية الوعاة ٢/١١٩.
(٨) البحر ١/١٠٢ و١٠٧.

وأجاز الفراء أن تكون للدعاء في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ﴾ [القصص: ١٧/٢٨]. وذلك من موسى، عليه السلام. أي: اللهم لن أكون ظهيراً[١]. ووافقه في ذلك بعضهم، فجعلها بمعنى «لا»، وحمل عليه قول الأعشى[٢]:

لَنْ تَزالُوا كَذَلِكُمْ، ثُمَّ لا زِلْـ ـتَ لَهُمْ خالِداً خُلُودَ الجِبالِ

وخالفهما أبو حيان[٣].

– لا:

وهي لنفي المستقبل عموماً. تقول: لا أفعلُ غداً[٤]. ويرى بعضهم أن هذه الدلالة مستمدة من الفعل المضارع بعدها[٥]. وبين أبو حيان أن هذا المعنى هو الغالب فيها، وأنها تنفي المراد به المستقبل مما لا أداة فيه خلافاً لـ «لَنْ». وقد استدل لذلك بمذهب سيبويه في أنها نفي لقولك: تَفعَلُ و لم تَفعلْ. أي أنها لاتنفي الحال. ولكنه ذكر أن حديث سيبويه عن أداة الاستثناء «لا يكون» يفيد إمكان دلالة «لا» فيها على الحال، لأنه لا يمكن حمل «لا يكون» على المستقبل، لأنها بمعنى «إلا». فهي للإنشاء والإنشاء حال. إلا أنه أوضح أن هذا المعنى في «لا» قليل[٦]. وقد جعل الطبري من ذلك قوله تعالى: ﴿لا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً﴾ [آل عمران: ١٢٠/٣] حاملاً «لا» على معنى «لَيسَ»[٧]. وجعل من المستقبل القاضي عبد الجبار[٨] قوله تعالى: ﴿لا أَعْبُدُ ما تَعْبُدُونَ﴾ [الكافرون: ٢/١٠٩].

---

(١) الفراء ٣٠٤/٢.
(٢) ديوانه ١٣.
(٣) البحر ١١٠/٧.
(٤) الكشاف ١٥٤/٢ والرازي ٢٣٥/١٥.
(٥) الكشاف ٨٠٨/٤ والبيضاوي ٦٠٨.
(٦) البحر ١٠٧/١.
(٧) الطبري ٦٨/٤.
(٨) تنزيه القرآن ٣٨٥-٣٨٦.

وأجاز بعضهم أن تكون ((لا)) لنفي الماضي بمعنى ((لم)). وذلك في دخولها على الفعل الماضي، كقوله تعالى: ﴿فَلا صَدَّقَ وَلا صَلَّى﴾ [القيامة: ٣١/٧٥]، حيث جعلها أبو عبيدة بمعنى لم يصدق و لم يصل[١] . واستشهد لذلك بقول طرفة بن العبد[٢] :

وَأَيُّ خَمِيسٍ، لا أَفَأْنا نِهابَهُ؟ وَأَسْيافُنا يَقْطُرنَ مِنْ كَبْشَةٍ دَما

ووافقه في ذلك الأخفش والرازي والقرطبي، وحملوا عليه بعض الآيات والأبيات[٣] . وجعل منه الثاني قوله عليه الصلاة والسلام[٤] : ((أَرَأَيتَ مَنْ لا أَكَلَ ولا شَرِبَ ولا استَهَلَّ؟)). أي: لم يأكل ولم يشرب و لم يستهل[٥] .

وذكر الرازي أن ((لا)) أعم في النفي من ((ما))، لأنها موضوعة لهذا المعنى، وأنها قد تكون لغرض التعظيم والتفخيم في نحو قوله تعالى: ﴿فَلا أُقْسِمُ بِمَواقِعِ النُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥/٥٦]. قال: ((لا في النفي هنا كهي في قول القائل: لا تسألني عما جرى علي، يشير إلى أن ما جرى عليه أعظم من أن يشرح فلا ينبغي أن يسأله. فإن غرضه من السؤال لا يحصل، ولا يكون غرضه من ذلك النهي إلا بيان عظمة الواقعة ويصير كأنه قال: جرى عليّ أمر عظيم))[٦]. ورأى الزمخشري أنها في قوله تعالى: ﴿لا تَعْبُدُونَ إلاّ اللّه﴾ [البقرة: ٨٣/٢] نافية بمعنى النهي، واستدل لذلك بقراءة ابن مسعود: (لا تَعبُدُوا)[٧] .

وبيّن المفسرون أن ((لا)) التي ينى الاسم بعدها، كقوله تعالى: ﴿لا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢/٢] تنفي الجنس وتوجب الاستغراق في هذا النفي[٨]. وسمى

---

(١) المجاز ٢٧٨/٢.

(٢) ديوانه ١٩٥. وأفأنا: جعلناه فيئاً. أي: غنيمة.

(٣) الأخفش ٧٢١ و٧٣٩ والرازي ٢٣٣/٣٠ والقرطبي ٢٦/١٩ و٦٦/٢٠.

(٤) صحيح مسلم صفحة ١٣١٠ (كتاب القسامة).

(٥) الرازي ٢٣٣/٣٠.

(٦) الرازي ١٨٧/٢٩. وينظر: ٢١٥/٣٠.

(٧) الكشاف ١٥٩/١.

(٨) الكشاف ٣٥/١ و١٨٧/٣.

القرطبي ذلك نفياً عاماً وتبرئة مطلقة[(١)]. وسمّاه أبو حيان عموماً، وبيّن أنه يستدل عليه من اللفظ المبني لا المعنى[(٢)]. أما إذا أعرب وارتفع، كقراءة أبي الشعثاء[(٣)]: (لا رَيْبٌ فِيهِ) فإن «لا» تفيد أحد معنيين، الأول: الاستغراق، وأجازه الزمخشري في هذه القراءة[(٤)]، ووافقه أبو حيان مبيناً أن الاستدلال عليه يكون من المعنى لا اللفظ، لأن اللفظ يحتمله ويحتمل نفي الوحدة، وقد قطع به ها هنا، لأن سياق الكلام يبين أن المراد العموم لا نفي ريب واحد عنه[(٥)].
والثاني: نفي الحال. أي بمعنى «ليس». وجعل منه القرطبي قوله تعالى: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لا بَيْعٌ فِيهِ وَلا خُلَّةٌ﴾ [البقرة: ٢/٢٥٤]. قال: ومن رفع جعل «لا» بمعنى «ليس»، وجعل الجواب غير عام. وكأنه جواب من قال: هل فيه بيع؟[(٦)]

وإذا جاء بعدها ضمير رفع منفصل، فيجوز أن تكون للحال. وذهب إلى ذلك القاضي عبد الجبار في قوله تعالى: ﴿وَلا أَنْتُمْ عابِدُونَ ما أَعْبُدُ﴾ [الكافرون: ١٠٩/٣]. وأجاز أن تكون للحال والمستقبل معاً في نحو: ﴿وَلا أَنا عابِدٌ ما عَبَدْتُمْ﴾ [الكافرون: ١٠٩/٤]. أي: ما عبدت ولن أعبد[(٧)].

– ما:

وأجمعوا على أن معناها نفي الحال مع المضارع[(٨)]، كقوله تعالى: ﴿وَما يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلاّ كانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الحجر: ١٥/١١]. وجعل بعضهم هذا المعنى للفعل بعدها، ورأى الزمخشري أن الماضي إذا دخلت عليه وجب أن يكون قريباً من الحال[(٩)].

---

(١) القرطبي ١/٣٢٩ و٣/١٣.
(٢) البحر ١/٣٦.
(٣) هو جابر بن زيد الأزدي اليحمدي الجوفي البصري. روى عن ابن عباس وابن عمر وغيرهما، وروى عنه قتادة وعمرو بن دينار وأيوب السختياني. توفي سنة ٩٣هـ. تهذيب التهذيب: ٢/٣٨.
(٤) الكشاف ١/٣٥.
(٥) البحر ١/٣٦.
(٦) القرطبي ٢/٢٦٧. وينظر: ١/٣٢٩ و٢/٤٠٨ والكشاف ٤/١٦.
(٧) تنزيه القرآن ٣٨٥-٣٨٦.
(٨) ينظر: الكشاف ٢/٥٧٢.
(٩) الكشاف ٢/٥٧٢ و٤/٨٠٨.

وأوضح الرازي أن هذا المعنى لا يفيد النفي المطلق، لجواز أن يكون معه الإثبات في الاستقبال، كما يقال: ما يفعل الآن شيئاً وسيفعل إن شاء الله[١].

وجعل بعضهم هذا المعنى سبباً في إعمالها عمل «ليس»[٢]. وذكر أبو حيان أنها قد تكون للمستقبل[٣]، كقول الأعشى[٤]:

لَهُ نافِلاتٌ، ما يُغَبُّ نَوالُها ... وَلَيسَ عَطاءُ اليَومِ مانِعَهُ غَدا

ونقل الطبري عن ابن عباس أنها جاءت بمعنى «لم» في قوله تعالى: ﴿يُعَلِّمُونَ النّاسَ السِّحْرَ وَما أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبابِلَ﴾ [البقرة: ١٠٢/٢]. أي: لم ينزل الله، عز وجل، السحر على الملكين. وخالفه الطبري وجعل «ما» موصولة، لا نافية[٥].

– إنْ:

واتفق المفسرون على وقوع «إنْ» للنفي في مواضع كثيرة[٦]، وقد حملوا معناها في ذلك على «ما»، كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنّا فاعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٧/٢١]. قال الفراء[٧]: جاء في التفسير: ما كنا فاعلين. و«إنْ» قد تكون في معنى «ما»،

---

(١) الرازي ١٧٠/٢٨.

(٢) المجمع ٩٩/١.

(٣) البحر ٤٤٧/٥.

(٤) ديوانه ١٣٧.

(٥) الطبري ٤٥٢/١-٤٥٥.

(٦) ينظر: الفراء ٢١٤/٢ و٣٧٠ والمجاز ٢٢٣/١ و٣٤٥ و١٠٥/٢ و٢٠٦ والأخفش ٢٨٩ والطبري ٢٩١/٢ و١٢٨/٧ و١٣٦/٩ و١٣٩/١١ و٢٤٦/١٣ و٩٦/١٥ و١٣٠/٢٢ و٢/٢٣ والكشاف ٣٧٤/١ و٥٨٨ و٥٩٤ و٣١٠/٢ و٣٧١ و٤٣٢ و٥٦٥ و١٨٥/٣ و٢٨١ و١٤/٤ و٢٤٩ و٢٦٦ و٧٣٤ والقرطبي ٦/٢ و٣٠ و٢٦٤/٤ و٢٦/٦ و٣٨٠/٩ والتنوير ٩ و٥٩ و٦٥ و٦٨ و٨٣ و٨٤ و٨٥ و٨٦ و٨٨ و٩١ و٩٤ و٩٧ و١٠٩ و١١١ و١١٢ و١١٥ و١٢٨ و١٣٥ و١٣٨ و١٤١ و١٤٤ و١٤٩ و١٥٢ و١٥٤ و١٦٠ و١٦٥ و١٧٨ و١٧٩ و١٨٣ و١٩٣ و١٩٨ و٢٠٥ و٢١٣ و٢١٥ و٢١٦ و٢٢٤ و٢٢٦ و٢٣١ و٢٣٢ و٢٣٣ و٢٣٨ و٢٥٤ و٢٦٠ و٢٦٨ و٢٧٢ و٢٧٣ و٢٧٤ و٢٧٥ و٢٨١ و٣٠٣ و٣٠٤ و٣٠٦ و٣٠٧ و٣٠٩ و٣١١ و٣١٣ و٣١٤ و٣٣١ و٣٣٢ و٣٧١ و٣٨٢ و٣٨٦ والبحر ٢٧٦/١ و٩٨/٢ و٢٥٧/٤ و٢٧/٧ و٢٨/٨.

(٧) الفراء ٢٠٠/٢.

كقوله تعالى: ﴿إِنْ أَنْتَ إِلاّ نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٣/٣٥]. وذهب الرازي إلى أن هذا المعنى فيها عارض، وأنها استعملت فيه مكان ((ما)) كما استعملت ((ما)) للشرط مكان ((إنْ))[١].

وأجاز القرطبي أن تحمل في ذلك على معنى ((لا)) في قوله: ﴿إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ ما تُوعَدُونَ؟﴾ [الجن: ٢٥/٧٢]. أي: لا أدري. قال: ((فـ إنْ بمعنى ما أو لا. أي لا يعرف وقت نزول العذاب))[٢] . وجعلها الزمخشري بمعنى ((لا)) النافية للجنس إذا دخلت على مافيه معنى الجنس، كقوله: ﴿إِنْ هِيَ إِلاّ حَياتُنا الدُّنْيا﴾ [المؤمنون: ٣٧/٢٣]. والمعنى لا حياة إلا هذه الحياة، لأن ((إن)) النافية دخلت على ((هي)) التي في معنى الحياة الدالة على الجنس فنفتها، فوازنت ((لا)) التي نفت ما بعدها نفي الجنس[٣] .

– أنْ وغَير وكَأَنَّ:

ذهب الفراء إلى أن هذه الأدوات قد تفيد النفي في بعض وجوهها، وتكون بمعنى ((لا)) أو ((ليس)). وقد جعل من الأولى قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ ما أُوتِيتُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣/٣]. أي: لا يؤتى أحد[٤]. وخالفه أبو حيان، لأنه لم يقم دليل عليه من كلام العرب[٥] .

وحمل الفراء على ذلك ((غير)) الحالية والوصفية في نحو: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ باغٍ وَلا عادٍ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣/٢]. أي: فمن اضطر لا باغياً ولا عادياً فهو له حلال[٦] . وقال في توجيه: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضّالِّينَ﴾

(١) الرازي ٢٨١/٢٨. وينظر: ٨٥/٢٦.
(٢) القرطبي ٢٧/١٩.
(٣) الكشاف ١٨٧/٣.
(٤) الفراء ٢٢٢/١-٢٢٣.
(٥) البحر ١١٨/١ و٤٩٥/٢.
(٦) الفراء ١٠٢/١-١٠٣.

[الفاتحة: ١/٧]: ((معنى غير معنى لا، فلذلك ردت عليها ((ولا)). هذا كما تقول: فلان غير محسن ولا مجمل))[١].

وجعل من الثالثة قول بعض العرب: كَأَنَّكَ عربيٌّ فَتُكـرِمَ. أي: لست عربياً فتكرم. وحمل على ذلـك قوله تعالى[٢] : ﴿فَكَأَنَّمـا خَرَّ مِنَ السَّماءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ﴾ [الحج: ٢٢/٣١].

– لَولا:

ونقل الرازي عن أبي مالك صاحب ابـن عباس أنه جعـل ((لـولا)) نافيـة في موضعين من القرآن، هما قوله تعالى: ﴿فَلَوْلا كانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَها إِيمانُها﴾ [يونس: ١٠/٩٨] و﴿فَلَوْلا كانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ﴾ [هود: ١١/١١٦]. أي: ما كانت قرية، وما كان من القرون أولو بقية[٣] . واستبعد أبو حيـان هـذا الوجه[٤].

لقد حمّل المفسـرون هـذه الأدوات معـاني النفـي في جهـات الزمـن المختلفـة وأبعاده، فجعلوا ((لم)) للماضي وحملـوا عليهـا بعـض استعمالات ((لا)) و((مـا))، وجعلوا ((ما)) و((ليس)) لنفي الحال وحملوا عليها ((إنْ)) وبعض استعمالات ((لا))، وجعلوا ((لا)) و((لن)) و((لمّا)) للمستقبل وحملـوا عليهـا بعـض استعمالات ((مـا)). وقـد آخـوا لذلـك بـين بعضهـا، مثـل ((لا)) و((ليـس))، و((لا)) و((لـن)). وحـاول بعضهـم أن يفـرق بينهـا في الأبعـاد، وسـعى آخـرون إلى جعـل ((لا)) أم البـاب. واجتهد قسم في ذكر شيء من المعـاني البلاغيـة، وأضـاف بعضهـم إليهـا ((أَنْ)) و((غَير)) و((كأَنَّ)) و((لـو))، إلا أن معظـم هـذه الاجتهـادات والإضافـات لم تلـق القبول عند أبي حيان.

---

(١) الفراء ١/٧-٨.

(٢) الفراء ٢/٢٢٥.

(٣) الرازي ١٧/١٦٤.

(٤) البحر ٢/٢٤٠.

٤ – الجواب:

وتقوم عليه مجموعة من الأدوات، عرض المفسرون فيها لـ: ((إيْ)) و((لا)) و((أَجَلْ)) و((إذَنْ)) و((بَلَى)) و((نَعَمْ)) و((كَلاّ)). وجعل بعضهم ((أَلاَ)) منها. وكان حديثهم في هذه الأدوات موجزاً، يتناول معناها العام وطرفاً من أمثلة استعمالها، ما خلا ((بلى)) التي فصلوا القول في فوائدها، و((كَلاّ)) التي كثر اختلافهم في معناها.

– إيْ وأَجَلْ:

ذكر الزمخشري أن ((إيْ)) بمعنى ((نَعَمْ))، وأنها تستعمل في القسم خاصة، كما تستعمل ((هَلْ)) بمعنى ((قَدْ)) فيه. ولا تكاد تقع وحدها مجردة من القسم[١]. ومن استعمالها في القسم قوله تعالى: ﴿قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ١٠/٥٣]. وجعل لها القرطبي في هذا الموضع معنى التحقيق والإيجاب والتوكيد[٢]، فيما خالف أبو حيان الزمخشري مبيناً أنها تقترن بواو القسم وقد لا تقترن[٣].

أما ((أَجَلْ))، فأشار القرطبي إلى أنها بمعنى ((نَعَمْ)) أيضاً، ورأى أنها من الأجل، لأنه انقياد إلى ما جر إليه[٤].

– لا:

وذكر الفراء أن هذه الأداة أخت ((نَعَمْ))، يجاب بها الاستفهام الذي لم يتقدمه نفي. وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيامَةِ﴾ [القيامة: ٧٥/١]. قال: ((جاء بالرد على الذين أنكروا البعث والجنة والنار، فجاء الإقسام

---

(١) الكشاف ٣٥٢/٢.

(٢) القرطبي ٣٥١/٨.

(٣) البحر ١٦٨/٥.

(٤) القرطبي ١٤٥/٦.

بالرد عليهم في كثير من الكلام المبتدأ منه وغير المبتدأ، كقولك في الكلام: لا وا للهِ أفعلُ ذاك. جعلوا «لا» وإن رأيتها مبتدأة رداً لكلام قد كان مضى»[١].

وجعل البصريون من ذلك «لا» في «لا جَرَمَ» من نحو قوله تعالى : ﴿لا جَرَمَ أَنَّ ما تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُ دَعْوَةٌ فِي الدُّنْيا﴾ [غافر: ٤٠/٤٣]. وبيّن الزمخشري أن معناها على مذهبهم هو رد لما دعاه إليه قومه. وجرم: فعل بمعنى حق[٢].

– إذَنْ:

ومعناها الجواب عندهم عاملة أو مهملة. قال الفراء: «العرب تقول: إذنْ أكسرَ أنفَكَ، إذنْ أَضرِبَكَ... إذا أجابوا بها متكلماً»[٣]. وذكر الزمخشري أنها للجواب والجزاء معاً، وحمل عليها عدداً من النصوص، كقوله تعالى: ﴿قالَ فَعَلْتُها إِذَنْ وَأَنا مِنَ الضّالِّينَ﴾ [الشعراء: ٢٦/٢٠]. قال: «فإن قلت إذَنْ جواب وجزاء معاً والكلام وقع جواباً لفرعون فكيف وقع جزاء؟ قلت: قول فرعون فيه معنى أنك جازيت نعمتي بما فعلت، فقال له موسى: نعم فعلتها مجازياً لك تسلمياً لقوله، لأن نعمته كانت عنده جديرة بأن تجازى بنحو ذلك الجزاء»[٤]. وذكر الطبرسي أن الفارسي فهم على هذا النحو عبارة سيبويه في هذه الأداة. أي: تكون جواباً في الموضع الذي تكون فيه جزاء[٥].

وخالفهما أبو حيان مبيناً أن معناها اللازم هو الجواب. وقد يكون معها الجزاء ولا يكون. وهي في الآية السابقة جوابية وحسب، ومعنى الجزاء المزعوم فيها متكلف[٦].

---

(١) الفراء ١/٥٢ و ٣/٢٠٧.
(٢) الكشاف ٤/١٦٩.
(٣) الفراء ٢/٣٣٨. وينظر: ١/٢٧٤.
(٤) الكشاف ٣/٣٠٦. وينظر: ٢/٤٩٣ و ٥٧٢ و ٧٣٠.
(٥) المجمع ٨/٦٢.
(٦) البحر ٤/٣٤٥ و ٥/٣٣٤ و ٧/١٠-١١.

- بَلى:

تنبه المفسرون إلى خصوصية هذه الأداة في الجواب وتميزها من أخواتها، فذكر الفراء أنها أخت ((نَعَمْ))، وأن معناها هو الإقرار والإثبات في جواب الاستفهام المسبوق بالنفي. ((فلو قلت لقائل قال لك: أما لك مال؟ فلو قلت ((نَعَمْ)) كنت مقراً بالكلمة بطرح الاستفهام وحده. كأنك قلت: نعم مالي مال. فأرادوا أن يرجعوا عن الجحد ويقروا بما بعده، فاختاروا بلى))[١]. قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ؟ قالُوا: بَلَى قَدْ جاءَنا نَذِيرٌ﴾ [الملك: ٦٧/٨-٩].

وحمل الزمخشري على هذا المعنى عدداً من النصوص، مبيناً أن النفي المتقدم فيها يكون صريحاً، كالآية السابقة[٢]، ومقدراً كقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدانِي لَكُنْتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ، أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى الْعَذابَ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ، بَلَى قَدْ جاءَتْكَ آياتِي﴾ [الزمر: ٣٩/٥٧-٥٩]، لأن معنى ((لو أن ا لله هداني)): ما هديت. فصح وقوع ((بلى))[٣].

وبيّن أبو حيان أن هذا المعنى فيها يتحقق، سواء تقدم النفي استفهام أم لم يتقدم، وأنها تقع في جواب الاستفهام الذي معناه الإنكار، لأنه بمنزلة النفي، كقولك: هل يستطيع زيد مقاومتي؟ إذا كنت منكراً لمقاومته[٤]. وجعل من ذلك قول الجحاف بن حكيم[٥]:

بَلى، سَوْفَ نَبْكِيهِمْ بِكُلِّ مُهَنَّدٍ، وَنَبْكِي نُمَيْراً بِالرِّماحِ الخَواطِرِ

جواباً على قول الأخطل له[٦]:

(١) الفراء ١/٥٢-٥٣.

(٢) الكشاف ١/١٥٨ و ١٧٨ و ٣٠٩ و ٣٧٥ و ٤١١ و ٢/٦٠٦ و ٤/٥٤٨ و ٦٥٩.

(٣) الكشاف ٤/١٣٨.

(٤) البحر ١/٢٧٠-٢٧١.

(٥) الأغاني ١١/٥٨.

(٦) شعره ٥٢٨. ونمير: بطن من بني عامر.

أَلا، فَاسْأَلِ الجَحّـافَ: هَـلْ هُـوَ ثـائِرٌ   بِقَتْلى، أُصِيبَتْ مِـنْ نُمَيْرِ بْـنِ عـامِرِ؟

وجعل بمنزلة النفـي الصريـح أيضـاً الاستفهام التقريـري، في نحـو: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ؟ قالُوا: بَلَى﴾. [الأعراف: ١٧٢/٧] أي: أنت ربنا[1].

واختلف المفسرون في بعض النصوص في تحديد الكلام الذي وضعت ((بَلَـى)) جواباً له. من ذلك قوله تعالى: ﴿وَقالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّـةَ إلاّ مَـنْ كـانَ هُـوداً أَوْ نَصارَى، تِلْكَ أَمانِيُّهُمْ قُلْ هـاتُوا بُرْهـانَكُمْ إِنْ كُنْتُـمْ صـادِقِينَ ، بَلَـى مَـنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ٢/١١١-١١٢]، حيث نقل الرازي عن بعضهم إجازة أن تكون إثباتاً للنفي الصريح المتقدم في ((لن))، أي: سيدخل غيرهم الجنـة، أو إثبـات لما نفي من الرجاء لهم. وعن بعضهم الآخر أنهـا جـواب لنفـي مقـدر، كأنـه قيـل لهم: أنتم على ما أنتم عليه لا تفوزون بالجنة، بلى إن غيرتم طريقتكم وأسـلمتم وجهكم لله وأحسنتم فلكم الجنة، فيكون ذلـك ترغيبـاً لهـم في الإسـلام وبيانـاً لمفارقة حالهم لحالة من يدخل الجنة، لكي يقلعوا عما هم عليه ويعدلوا إلى هـذه الطريقة. ولم يفصل الرازي بين هذه الأقوال[2] .

– نَعَمْ وإنَّ:

وبيّن الفراء أن ((نَعَمْ)) أخت ((لا))، معناها الجواب عن الاستفهام المجـرد مـن النفي[3]. قال تعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ ما وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقّاً؟ قـالُوا: نَعَـمْ﴾ [الأعـراف: ٤٤/٧].

ونقل الطبرسي عن سيبويه أن ((نَعَم)) عدة وتصديق، وأن الفارسي فسّر هـذا القول بأنها تستعمل لمعنى العدة وتستعمل للتصديق، ولم يرد أن يجتمع التصديق مع العدة. ((ألا ترى أنه إذا قال: أتعطيني؟ فقلت: نعم، كان عدة ولا تصديق في

(١) النهر ٤/٤٢٠.
(٢) الرازي ٤/٣. وينظر: ١٠٢/٨.
(٣) الفراء ٥٢/١.

هذا. وإذا قال: قد كان كذا، فقلت نعم فقد صدقته ولا عدة في هذا»[١].

وسبق أن ذكرنا أن «إنَّ» تكون بمعنى «نعم»[٢].

– كَلاَّ:

وذهب بعضهم إلى جعل هذه الأداة حرف جواب، ولكنهم اختلفوا في تقدير معناها. فقد نقل القرطبي عن الفراء أنها حرف رد بمعنى «نَعَمْ» أو «لا» يصح الاكتفاء بها في الكلام والوقف عليها، كقوله تعالى: ﴿كَلاَّ سَنَكْتُبُ ما يَقُولُ﴾ [مريم: ٧٩/١٩]. أي: لا، ليس الأمر كذا... وأضاف أنه أجاز أن تحمل على معنى «إي»، فتكون صلة لما بعدها، كقولك: كلا ورب الكعبة، وعندئذ يقبح الوقف عليها. وذكر أن الكسائي فرّق بينها وبين «لا»، فوجد أن «لا» تنفي وحسب، بينما «كَلاّ» تنفي شيئاً وتثبت شيئاً. فإذا قيل: أكلتَ تمراً، قلتُ: كَلاّ، أكلتُ عسلاً لا تمراً. فهي تنفي ما قبلها وتحقق مابعدها. وزاد القرطبي أن ابن سعدان[٣] قد وافق الفراء، وأن المبرد جعلها في جميع آي القرآن جوابية، لوقوع الفائدة فيما بعدها، ومنع الوقف عليها. وقد وافق القرطبي الفراء أيضاً، وجعلها بمعنى «لا» في نصوص أخرى[٤]. ونسب أبو حيان القول بجعلها بمعنى «نَعَم» للتصديق إلى النضر بن شميل، وبمعنى «لا» و «إي» إلى عبد الله بن محمد الباهلي أيضاً[٥].

ومعنى هذه الأداة عند البصريين عموماً الردع والزجر[٦]، وقد حمّلها الزمخشري معاني أخرى، كالإنكار في قوله تعالى: ﴿كَلاّ سَيَكْفُرُونَ بِعِبادَتِهِمْ﴾

---

(١) المجمع ٦٢/٨.

(٢) ينظر: صفحة ٢٧٧ من هذا الكتاب.

(٣) هو أبو جعفر محمد بن سعدان الضرير الكوفي النحوي المقرئ. توفي سنة ٢٣١ هـ. بغية الوعاة ١١١/١.

(٤) القرطبي ١٤٨/١١ و ٢٤٧/١٩.

(٥) البحر ١٩٧/٦.

(٦) المجمع ٦٣/٣٠ والبحر ١٩٧/٦.

[مريم: ٨٢/١٩]. أي إنكار تعززهم بالآلهة[١]. والإنكار والاستبعاد[٢] في: ﴿كَلاَّ إنَّها كَلِمَةٌ هُوَ قائِلُها﴾ [المؤمنون: ١٠٠/٢٣]. والتنبيه في نحو: ﴿كَلاَّ سَنَكْتُبُ ما يَقُولُ﴾ [مريم: ٧٩/١٩]. قال: «كلاّ ردع وتنبيه على الخطأ. أي هو مخطئ فيما يصوره لنفسه ويتمناه، فليرتدع عنه»[٣]. وقد جمع المهدوي بين هذا الاتجاه في معناها وبين مذهب الجوابيين، فجعلها في آية «الكفر بعبادتهم» السابقة، للردع والزجر والتنبيه والرد[٤].

– ألا:

وذهب الفيروزآبادي إلى أن «ألا» في قوله تعالى: ﴿أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: ١٢/٢] معناها بلى. والتقدير بلى إنهم[٥]. ووافقه أبو حيان ومثل له بقولهم: ألم تقم؟ فيقول: ألا. وبيّن أن المالقي ذكره في كتابه «رصف المباني»، وجعله من القليل الشاذ[٦].

إن أسلوب الجواب مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأسلوب الاستفهام، وتبنى معاني أدواته عليه، بالإضافة إلى معطيات أخرى. وقد أشار إلى بعض ذلك المفسرون وأوضحوا هذه العلاقة، إلا أن حديثهم اقتصر على المعاني الأساسية فلم يذكروا فوائدها، اللهم ما خلا الزمخشري الذي أضاف إلى «كَلاّ» بعض المعاني المناسبة لمعناها الأساسي.

٥ – الشرط:

يقوم هذا الأسلوب على التركب والترابط بين الشرط والجواب، ويعقد الاتصال بينهما مجموعة من الأدوات، تتباين في طبيعتها ووظائفها التي وضعت

(١) الكشاف ٤١/٣.
(٢) الكشاف ٢٠٣/٣.
(٣) الكشاف ٤٠/٣. وينظر: ٦١٠/٤.
(٤) القرطبي ٤٩/١١.
(٥) التنوير ٤.
(٦) البحر ٦٢/١. وينظر: الرصف ٧٨.

لها. كما يفيد معناه بعض الأدوات غير الخالصة له. وقد عرض المفسرون لمعاني مجمل هذه الأدوات، فأوضحوا دلالاتها الأساسية والفرعية والمجازية التي استخدمت فيها، وصلاتها فيما بينها وظلالها وأهمية ذلك في إضاءة النصوص. وهم خصوا في ذلك بعض الأدوات دون بعض تقديراً لأهميتها، وخطورة استعمالها، ففصلوا القول في ((إنْ)) و ((لَوْ)) و ((مَنْ)) و ((إذا)) وجعلوا ((أَنْ)) و((أَوْ)) تحملان معناها. وذكروا على عجل المعاني الأساسية للأدوات الأخرى، مما جعلنا ندع الحديث عنها إلى مواضعه في الأحكام النحوية.

– إنْ:

اهتم المفسرون بمعاني هذه الأداة في الأسلوب الشرطي، بوصفها أم الباب، وقرنوها بأخواتها، وعرضوا لمعناها الأساسي وفوائده الغنية، وللمعاني التي خرجت إليها وما صاحبها من ظلال وجمال. فهم اتفقوا على أن معنى الشرط فيها هو المستقبل(١). قال الزجاج: ((يقع الشيء فيها لوقوع غيره في المستقبل. تقول: إن تأتِني أكرمْكَ. فالإكرام يقع بوقوع الإتيان))(٢). وذكر غير واحد أنها تقلب زمن الماضي بعدها إلى الاستقبال(٣)، وأن معناها الأساسي الموضوعة له هو الشك والاحتمال(٤). وجعل منه الزمخشري قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩٣/٢] مبيناً أنه تشكيك في إيمانهم وقدح في صحة دعواهم له(٥).

وسمّى الرازي هذا المعنى في بعض المواضع مجوزاً، وفي بعضها الآخر توقعاً، وربط بينه وبين الدلالة على المستقبل بقوله: ((ما يشك فيه فهو مستقبل أو في

---

(١) ينظر: الفراء ٨٤/١ و ٣٧٠/٢ والطبري ٢٤/٢ والزجاج ٢٠٥/١ والكشاف ٤٦١/٢ والمجمع ١٨/٢ والرازي ١٢٥/٤ والقرطبي ٤٦/٦ والبحر ٤٣١/١.

(٢) الزجاج ٢٠٦/١.

(٣) ينظر: الكشاف ٢٢٨/٢-٢٢٩ والرازي ١٤١/٢٨ والقرطبي ٤٦/٦.

(٤) ينظر: الفراء ٤٧٩/١ والطبري: ٣٦٣/١ و ١٠٣/٢٥ والكشاف ١٠١/١ و ١٦٦ و ٤٠٧/٢ و٤٢٠/٣ و ٢٣٧/٤ والمجمع ١٣٤/١ والرازي ٥٣/٢٤ والبحر ٦٩/٣ و ٣١٨/٧.

(٥) الكشاف ١٦٦/١.

معناه، لأننا نشك في الأمور المستقبلة أنها تكون أو لا تكون»[1]. ومنع أن تكون للتكرار والعموم، فقال: «فأما كونه مستعقباً لذلك الجزاء في جميع الأوقات فهذا غير لازم بدليل أنه إذا قال لامرأته: إنْ دَخَلْتِ الدّارَ فأَنتِ طالِقٌ، فدخلت مَرةً وَقَعَ الطّلاقُ. وإذا دخلت الدار ثانياً لا يقع. وهذا يدل على أن كلمة «إن» لا تفيد العموم البتة»[2].

وسمّى أبو حيان معناها في بعض المواضع ممكناً ومبهماً، وبيّن أنه المعنى الغالب فيها[3]. وذكر لبعضهم أنها تكون للمتحقق وجوده المنبهم زمان وقوعه[4]، كقوله تعالى: ﴿أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخالِدُونَ؟﴾ [الأنبياء: ٣٤/٢١]. ثم عاد فقرر في موضع آخر أنها لا تقتضي تحقق وقوع الفعل ولا إمكانه بل تقتضي تعليق شيء على شيء، لأنها قد تكون للمستحيل عقلاً، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنا أَوَّلُ الْعابِدِينَ﴾ [الزخرف: ٨١/٤٣]، أو للمستحيل عادة، كقوله: ﴿فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقاً فِي الأَرْضِ أَوْ سُلَّماً فِي السَّماءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ﴾ [الأنعام: ٣٥/٦]. وبيّن أن استعمالها في المستحيل قليل[5]. وكان الرازي ذكر هذا المعنى الأخير في بعض النصوص، ومثّل له بقولهم: إنِ ابيضَّ القارُ تغلبني[6].

وأفاد المفسرون من معنى الشك والإمكان في هذه الأداة، فجعلوا له بعض الاستطالات في توجيه النصوص، إذ حملها الزمخشري على معنى الشذوذ في الأمر وندرته في قوله تعالى: ﴿وَلا تُكْرِهُوا فَتَياتِكُمْ عَلَى الْبِغاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّناً﴾ [النور: ٣٣/٢٤] موضحاً أن الإماء كن يفعلن ذلك برغبة وطواعية منهن، ما عدا

---

(١) الرازي ١٨٢/٢٩.
(٢) الرازي ٢١/١١.
(٣) البحر ٤/٣ و ٣٧٠/٤ و ٣١٨/٧.
(٤) البحر ١٠٢/١ و ٢٠٢/٢ و ١٩١/٥ و ٦/٨.
(٥) البحر ١٩١/٥.
(٦) الرازي ٢٨١/٢٨.

معاذة ومسيكة. وقد جاءت «إنْ» إشارة إليهما[١]. وحذا حذوه الرازي وجعلها في بعض المواضع للاستبعاد أيضاً، ومثل لذلك بقول الرجل لعدوه: إنْ ظفرتَ بي فلا تبقِ عَلَيَّ، وهو واثق بأنه لن يظفر به[٢]. وجعلها أبو حيان للاستبعاد والتوبيخ في قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾ [الأعلى: ٩/٨٧]. أي توبيخ لقريش واستبعاد انتفاع هؤلاء الطغاة العتاة من الذكرى، وهو كما تقول: قل لفلان وأعد له إن سمعك. فقولك «إن سمعك» إنما هو توبيخ وإعلام أنه لن يسمع[٣].

وقرّر المفسرون وقوعها للأمر المتحقق بمعنى «إذا»، ولكنهم اختلفوا في هذا المعنى، وأظهروا بعض علله وأغراضه، وذكروا له بعض الدلالات البلاغية. فقد جعل منه الفراء قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَؤُونَ الْكِتابَ﴾ [يونس: ٩٤/١٠]، وبيّن أن الله عز وجل، يعلم أن نبيّه غير شاك، ومثل له بالقول للغلام الذي لا يشك في ملكه: إن كنتَ عبدي فاسمعْ وأطعْ[٤].

وجعل الطبرسي ذلك عادة من عادات العرب في الخطاب[٥]. ورأى فيه الرازي والقرطبي وأبو حيان مجازاً، يراد به المبالغة، لأنه خروج على المألوف في معناها[٦]. وأضاف الأخير أن ذلك ينقل معناها من المستقبل إلى الماضي، لأن المتحقق يكون في الماضي. وناقش هذا الأمر باستفاضة في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنا عَلَى عَبْدِنا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣/٢]، إذ أوضح أن المحققين من المفسرين والنحاة لا يجيزون ذلك، وأن المبرد ومن تابعه

---

(١) الكشاف ٣٤٠/٣.
(٢) الرازي ٣٥/٦.
(٣) البحر ٤٥٩/٨.
(٤) الفراء ٤٧٩/١.
(٥) المجمع ١٣٤/١.
(٦) الرازي ٥٧/٣٢ والقرطبي ٣٦٣/٣ والبحر ٣٣٧/٢.

جعلوها للماضي في نحو هذا الموضع لاعتقادهم أن ((إنْ)) لا تقلب زمان ((كـانَ)) من الماضي إلى المستقبل، لأن لهاوضعاً خاصاً بين الأفعال، فتبقى على مضيها. ولكنه خالفه ورأى مع الجمهور أن ((كـانَ)) كغيرها، وقدّر بعد ((إنْ)) فعل ((يكن)) في نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ [يوسف: ٢٦/١٢]. أي إن يكن كان قميصه قد. ثم أجاز أن يكون المراد من هذا الشرط معنى التبيين والظهور في المستقبل. أي إن يتبين كون قميصه قدّ. وأردف يقول: ((فعلى قول أبي العباس يكون كونهم في ريب ماضياً، ويصير نظير ما لو جاء: إن كنت أحسنت إلي فقد أحسنت إليك إذا حمل على ظاهره و لم يتأول، ولهذا قال بعض المفسرين في قوله: وإن كنتم في ريب: جرى كلام ا لله فيه على التحقيق...؛ لأن ا لله تعالى عالم بما تكنه القلوب... مثل قول القائل: إن كنت عبدي فأطعني، فراراً من جعل ما بعد إنْ مستقبل المعنى. وذلك ممكن ولا تنافي بين إن كانوا في ريب فيما مضى وإن تعلق على كونهم في ريب في المستقبل، لأن الماضي من الجائز أن يستدام بأن يظهر لمعتقد الريب فيما مضى خلاف ذلك فيزول عنه الريب، فقيل: وإن كنتم وإن تكونوا في ريب باستصحاب الحال الماضية التي سبقت لكم فأتوا))[1].

ولقد ربط المفسرون بين معنى الشك في هذه الأداة وبين الأسلوب الشرطي المستخدمة فيه، ورأوا أن خروجها إلى إفادة التحقق والوجود، وهو معنى ((إذا))، يعني ابتعادها عما وضعت له في هذا الأسلوب، فبقي الشرط فيها صورياً مجازياً يراد به أغراض أخرى. قال أبو حيان: ((لا نريد بذلك التعليق المحض، بل تبرزه في صورة التعليق))[2] . وهذا الأمر يفضي بنا إلى مشكلة الشرط في ((إذا)) أيضاً.

أما المعاني التي خرجت إليها ((إن))، فكانت متعددة ومتنوعة. فهي خرجت لدى الفراء إلى معنى الدعاء في قوله تعالى: ﴿وَإِلاَّ تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ

---

(١) البحر ١/١٠٢-١٠٣. وينظر: ٣/٦٨-٦٩ و ٤/١١٣-١١٤.

(٢) البحر ١/٤٨٥.

إِلَيْهِنَّ﴾ [يوسف: ٣٣/١٢]. ولذلك قيل بعده: ﴿فاستَجابَ لَهُ﴾ [يوسف: ٣٤/١٢]. وخرجت إلى معنى الأمر في نحو قولك للعبد: إلاّ تطع تُعاقب، فيقول: إذنْ أطيعَكَ. وكأنك قلت له: أطعْ فأجابَك[١].

وذهب بها الطبري إلى معنى الإبهام في قول أبي الأسود الدؤلي[٢]:

أُحِبُّ مُحَمَّداً حُبّاً شَديداً وعَبّاساً وَحَمْزةَ وَالوَصِيّا

فَإنْ يَكُ حُبُّهُمْ رَشَداً أُصِبْهُ، وَلَسْتُ بِمُخطِئٍ، إنْ كانَ غَيّا

قال: «ولا شك أن أبا الأسود لم يكن شاكاً في أن حب من سمى رشد، ولكنه أبهم على من خاطبه به»[٣]. وحمّلها معنى الإلطاف في التعبير وحسن الخطاب[٤] في قوله تعالى: ﴿إنْ كانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنا أَوَّلُ الْعابِدِينَ﴾ [الزخرف: ٨١/٤٣].

وذكر الزمخشري أنها كثيراً ما تخرج إلى معنى التهكم والسخرية في نحو قوله: ﴿فَإنْ لَمْ تَفْعَلُوا... فَاتَّقُوا النّارِ﴾ [البقرة: ٢٤/٢]. فقد بين أنه «يتهكم بهم، كما يقول الموصوف بالقوة الواثق من نفسه بالغلبة على من يعاديه: إن غلبتك لم أبق عليك، وهو يعلم أنه غالبه ويتيقنه تهكماً به»[٥]. وجعلها لمعنى الاستجهال في نحول قول الأجير: إن كنتُ عملتُ لكَ فَوَفِّني حَقّي، وهو عالم بذلك، ولكنه يخيل في كلامه أن تفريطك في الخروج عن الحق فعل من له شك في الاستحقاق مع وضوحه استجهالاً له[٦].

وأجاز الرازي أن تكون للتنبيه على بعض الأمور، كقوله تعالى: ﴿تَبارَكَ الَّذِي إنْ شاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْراً﴾ [الفرقان: ١٠/٢٥]. فصحيح أنها بمعنى «إذا» وأن

(١) الفراء ٤٤/٢.
(٢) ديوانه ٧٧.
(٣) الطبري ٣٦٢/١.
(٤) الطبري ١٠١/٢٥-١٠٣.
(٥) الكشاف ١٠١/١. وينظر: ٤٢٠/٣ والبحر ٤/٣.
(٦) الكشاف ٢٣٧/٤.

الله تعالى قد جعل فعلاً في الآخرة جنات وقصوراً، ولكنه أدخل ((إنْ)) تَنبيهاً على أنه لا ينال ذلك إلا برحمته ومشيئته[١].

وجعلها أبو حيان في غير موضع لمعنى تحريك النفوس وهزها. من ذلك قوله تعالى: ﴿وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٢/٢]. قال: ((ولا يراد بالشرط هنا إلا التثبت والهز للنفوس، وكان المعنى: العبادة له واجبة فالشكر له واجب، كما تقول لمن هو متحقق العبودية، إن كنت عبدي فأطعني... ليكون أدعى للطاعة وأهز لها))[٢]. وجعلها لمعنى الحض الذي يتضمن الوعيد في قوله: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [النساء: ٥٩/٤]. وهو الحض على اتباع الحق[٣].

وحمّلها الرجل معنى الإبعاد والتعظيم في قوله تعالى: ﴿وَلا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ ما خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٢٨/٢]. فالإيمان حاصل، ولكنه جعل بالشرط تعظيماً للكتم، كقولهم: إن كنتَ مؤمناً فلا تظلم[٤]. ونقل عن بعضهم أنها للاستدامة في قوله: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا ما بَقِيَ مِنَ الرِّبا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٧٨/٢]، وعن بعضهم الآخر أنها للكمال[٥].

وعقد المفسرون لهذه الأداة أكثر من مقارنة مع الأداة ((لو))، فبينوا أنها قد تكون بمعناها، فتقع للماضي ولا سيما إذا دخلت عليها اللام الموطئة للقسم. وسبق أن فصلنا القول في ذلك وخلافهم فيه، ونكتفي ها هنا بما ذكره الطبري وأبو حيان في قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ زالَتا إِنْ أَمْسَكَهُما مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٤١/٣٥]. فقد جعل الأول ((إن)) بمعنى، ((لو))[٦]، وأجاز الثاني ذلك على سبيل

(١) الرازي ٥٣/٢٤.
(٢) البحر ٤٨٥/١. وينظر: ٣٩/٣ و ٦٢.
(٣) البحر ٢٧٩/٣.
(٤) البحر ١٨٧/٤.
(٥) البحر ٢٣٧/٢-٢٣٨.
(٦) الطبري ١٤٤/٢٢.

الفرض. أي ولئن فرضنا زوالهما. وأيد مذهبه بقراءة ابن أبي عبلة: (وَلَوْ زَالَتَا)، وأشار إلى أن وقوع ((إنْ)) بمعنى ((لو)) قليل، ولا ينبغي أن يذهب إليه إذا ساغ إقرارها على أصل وضعها[1].

- لَوْ:

ويجمع المفسرون على أنها موضوعة للشرط في الماضي، وأنها تقلب زمن المضارع بعدها إلى المضي[2]، كقوله تعالى: ﴿لَوْ نَعْلَمُ قِتالاً لاتَّبَعْناكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٧/٣]. قال أبو حيان: ((ونعلم هنا في معنى علمنا، لأن ((لو)) من القرائن التي تخلص المضارع لمعنى الماضي))[3].

وأضاف الأخفش إلى ذلك معنى الوقوع والتحقق[4] . وأجاز الزمخشري أن تستعمل في المستقبل غير المتحقق تنزيلاً له منزلة المتحقق في الماضي، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلا فَوْتَ﴾ [سبأ: ٥١/٣٤]، لأن ما الله فاعله في المستقبل بمنزلة ما قد كان ووجد[5]. ووافقه بعضهم[6]. وأجاز ابن مالك أن تكون للمستقبل حقيقة بمعنى ((إنْ)). وخالفه أبو حيان، وسبق أن فصلنا القول في هذا المعنى[7].

أما طبيعة المعنى الشرطي فيها، فعرفه الزجاج بقوله: ((معنى لو أنها يمتنع بها الشيء لامتناع غيره. تقول: لو أتيتَ لأكرمتُكَ. أي لم تأتني فلم أكرمك. فإنما امتنع إكرامي لامتناع إتيانك))[8]. وذكر الرازي أن هذا المعنى هو قول معظم النحويين، وأن بعض الفقهاء لم يأخذ به، لأنه لا ينطبق على ((لو)) دائماً، بدليل

---

(١) البحر ٤٣١/١ و ٣١٨/٧.

(٢) الفراء ٨٤/١ والزجاج ٢٠٥/١ والمجمع ١٨/٢ والرازي ١٢٥/٤ والقرطبي ١٦١/٢.

(٣) البحر ١٠٩/٣. وينظر: ٤٣١/١ والكشاف ٢٢٨/٢ والقرطبي ١٦١/٢.

(٤) الأخفش ٣٤٢. وينظر: القرطبي ١٦١/٢ والبحر ٤٣١/١.

(٥) الكشاف ٥٩٢/٣.

(٦) ينظر: النسفي ١٤٤/٤ والبحر ١٠١/٤.

(٧) البحر ١٠٩/٣ و ١٠١/٤. وينظر: صفحة ٢٤١ من هذا الكتاب.

(٨) الزجاج ٢٠٥/١-٢٠٦.

قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْراً لأَسْمَعَهُمْ، وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا﴾ [الأنفال: ٢٣/٨]، إذ لو أفادت ((لو)) ما ذكروه لكان قوله، ((ولو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم)) يقتضي أنه تعالى ما علم فيهم خيراً وما أسمعهم، ولكان معنى ((لو أسمعهم لتولوا)) أنه ما أسمعهم وأنهم ما تولوا. ولكن عدم التولي خير من الخيرات، فأول الكلام يقتضي نفي الخير وآخره يقتضي حصوله، وبدليل قوله، عليه الصلاة والسلام[١]: ((نِعمَ الرَّجُلُ صُهَيبٌ، لو لم يخفِ الله لم يعصِهِ)) إذ ((لو)) تفيد أن صهيباً خاف الله وعصاه. وذلك متناقض في الموضعين. وذهب الرازي إلى أن ((لو)) لا تفيد إلا مجرد الاستلزام[٢].

وإلى مثل ما ذهب الفقيه وأوضح الرازي، جرى أبو حيان، فعاب تعريف النحويين السابق، وبين أن عبارة سيبويه أحسن منها وأدق، وهي قوله: ((حرف لما كان سيقع لوقوع غيره))، لأنها تصلح في كل مكان تكون فيه شرطية، بينما ينخرم تعريف النحاة في كثير من المواضع، كقولنا: ((لو كان هذا إنساناً لكان حيواناً)). فعلى تفسير سيبويه يكون المعنى: ثبوت الحيوانية على تقدير ثبوت الإنسانية، إذ الأخص يستلزم الأعم، وعلى تفسيرهم تمتنع الحيوانية لامتناع الإنسانية. وهذا ليس بصحيح، لأنه لا يلزم من انتفاء الإنسانية انتفاء الحيوانية، إذ توجد الإنسانية ولا حيوانية[٣]. وقد استخدم عبارة سيبويه في كل ما وقف عليه منها، وسماها حرف تعليق[٤].

– مَنْ:

وناقش الرازي في هذه الأداة مذهب المعتزلة، الذين يقولون بدلالتها المطلقة على العموم في معرض الشرط، فأورد أدلتهم أولاً، ثم فنّدها وأدحضها من خلال بعض النصوص القرآنية. فهو ذكر أنهم يجعلونها في نحو قوله تعالى:

---

(١) النهاية في غريب الحديث ٨٨/٢.
(٢) الرازي ١٤٤/١٥–١٤٥.
(٣) البحر ٨٨/١.
(٤) البحر ٣١٥/١ و ٣٧٤ و ٢٥٠/٢و ١٠٩/٣ و ١٧٧–١٧٨.

﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ [النساء: ٩٣/٤]، لإرادة العموم على القطع بوعيد الفساق وخلودهم في النار، وأنهم استدلوا لمذهبهم بوجوه، أحدها: أنها لو لم تكن موضوعة للعموم لكانت إمّا موضوعة للخصوص أو مشتركة بينهما. والقسمان باطلان، لأنها لو كانت للخصوص لما حسن من المتكلم أن يعطي الجزاء لكل من أتى بالشرط، لأنه على هذا التقدير لا يكون ذلك الجزاء مرتباً على ذلك الشرط. وهي ليست للاشتراك، لأنه خلاف الأصل، ولأنه لو كان كذلك لما عرف كيفية ترتب الجزاء على الشرط إلا بعد الاستفهام عن جميع الأقسام الممكنة، مثل أنه إذا قال: من دخل داري أكرمته، فيقال له: أردت الرجال أم النساء؟ فإذا قال: أردت الرجال، يقال له: أردت العرب أم العجم؟ إلى آخر هذه الاستفهامات حتى يأتي على جميع التقسيمات الممكنة، ولما قبح ذلك على ما هو معروف عند أهل اللغة، بطل القول بالاشتراك لما بطل الخصوص ودلت «مَنْ» على العموم[1] .

وبيّن الرازي أنه لا يسلّم بذلك لعدد من الأمور:

أولها: أنه يصح إدخال لفظتي «كلّ» و «بعض» على «مَنْ»، فيقال: كُلُّ مَنْ دخلَ داري أكرمته، وبعض من دخل داري أكرمته، ولو كانت «مَنْ» تفيد الاستغراق، لكان إدخال «كل» عليها تكريراً، وإدخال «بعض» نقضاً.

وثانيها: أن هذه الأداة جاءت في القرآن على إرادة الاستغراق مرة، وعلى إرادة التبعيض أخرى، وأن أكثر عمومات القرآن مخصوصة، والمجاز والاشتراك خلاف الأصل، ولا بد من جعله حقيقة في القدر المشترك بين العموم والخصوص. وذلك هو أن يحمل على إفادة الأكثر من غير بيان أنه يفيد الاستغراق أو لا يفيد.

---

(١) الرازي ١٤٥/٣-١٤٧ و ٢٣٧/١٠-٢٣٨.

وثالثها: هو أن هذه الأداة لو أفادت العموم إفادة قطعية، لاستحال إدخال لفظ التوكيد عليها، لأن تحصيل الحاصل محال، ولما حسن إدخال هذه الألفاظ عليها تبين أنها لا تفيد العموم دائماً[١].

– إذا:

ويقرنها المفسرون في هذا الأسلوب دائماً بالأداة «إنْ»، فيرون أنها تلتقي بها في بعض الوجوه وتفارقها في أخرى. فهي مثلها موضوعة للشرط في المستقبل وتقلب زمن الماضي بعدها إليه[٢]، وتخالفها في مسألة الظرفية، وأن ما بعدها مقطوع به. تقول: آتيك إذا طلعت الشمس، وطلوع الشمس محقق. وقال تعالى: ﴿وَإِذا شِئْنا بَدَّلْنا أَمْثالَهُمْ تَبْدِيلاً﴾ [الإنسان: ٢٨/٧٦]. قال الرازي: «لما كان الله تعالى عالماً بأنه سيجيء وقت يبدل الله فيه أولئك الكفرة بأمثالهم في الخلقة وأضدادهم في الطاعة، لا جرم حسن استعمال إذا»[٣].

ورأى القرطبي أنها تؤذن بوقوع الفعل المنتظر، كقولهم: أجيئك إذا احمر البسر[٤]. وجعلها بمعنى «قد»[٥] في: ﴿إذا جاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: ١/١١٠]، ورآها أبو حيان لما تيقن وقوعه أو رجح وجوده[٦]. ووجدها في موضع آخر للأمر المتحقق[٧]، وفي غيره أداة توقيت بالبلوغ. وذكر أنه لحصول ما بعدها، اختلف الناس في شرطيتها[٨].

وقد ميّز الرازي بينها وبين المجردة للظرف، بأن أوجب في الأخيرة أن يكون الفعل معها في الوقت المذكور متصلاً بها، بينما لا يلزم ذلك في الشرطية. فإذا

---

(١) الرازي ١٥٢/٣-١٥٣.
(٢) ينظر: الطبري ٣٢٨/١ والكشاف ٨١٠/٤ والمجمع ١٠٥/١٠ والرازي ٥٢/١٧ و ١٥٢/٣٢ والقرطبي ٢٠٠/١ و ٢٦١ والبحر ٤٩/٨.
(٣) الرازي ٢٦١/٣٠. وينظر: ٥٧/٣٢.
(٤) القرطبي ٢٠٠/١-٢٠١.
(٥) القرطبي ٢٣٠/٢.
(٦) البحر ٦٠/١.
(٧) البحر ٢٠٢/٢.
(٨) البحر ١٧٢/٣.

قلت: إذا علمتني تثاب، فإن الثواب يكون بعده زماناً، لكن استحقاقه يثبت في ذلك الوقت متصلاً به[١] .

وأجاز الفراء أن تكون «إذا» لمعنى التكرار، وقرنها بـ «كُلَّما». قال: «وإنما جعلته كالدأب فجرى الماضي والمستقبل. ومن ذلك أن يقول الرجل للرجل: كنت صابراً إذا ضربتك، لأن المعنى، كنتَ كلما ضربتَ تصبرُ»[٢]. ووافقه في ذلك عدد من المفسرين وحملوا عليه بعض النصوص الأخرى[٣]، وسمّى الرازي ذلك عموماً وأوضح أنه غير لازم في جميع استخداماتها خلافاً لبعض الفقهاء، الذين أوجبوه باستمرار، وللذين منعوه. وجعل منه قوله تعالى: ﴿إذا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٥/٦]، لأن التكاليف الواردة في القرآن مبنية على التكرير[٤]. وذكر أبو حيان أن هذا الوجه مسألة خلافية، وذكر فيه قول الشاعر:

إذا وَجَدْتُ أُوارَ النّارِ في كَبِدِي   أَقبَلْتُ نَحْوَ سِقاءِ القَوْمِ أَبْتَرِدُ

والتقدير: كلما وجدت... أقبلت[٥].

وأجاز بعضهم أن تكون «إذا» للماضي بمعنى «إذ»، فقد نقل الرازي عن قطرب أن هذه النيابة هي كنيابة «إذ» عن «إذا» في الدلالة على المستقبل. واستحسنه الرازي، ورأى أن ذلك جرى على سبيل المجاز لما بين الأداتين من المشابهة الشديدة، وجعل منه[٦] قوله تعالى: ﴿يا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا لا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقالُوا لإِخْوانِهِمْ إِذا ضَرَبُوا فِي الأَرْضِ...﴾ [آل عمران: ٣/١٥٦]. ووافقه القرطبي وعلّق على هذا الموضع بقوله: «إذا ضربوا هو لما مضى. أي إذ

(١) الرازي ٢٩/١١٦.
(٢) الفراء ١/٢٤٤.
(٣) ينظر: الزجاج ١/٥٠٠.
(٤) الرازي ١١/١٥١-١٥٢. وينظر: ١١/٢١ و ٧/١٠٩.
(٥) البحر ٥/٨٢.
(٦) الرازي ٩/٥٥.

ضربوا، لأن في الكلام معنى الشرط من حيث كان «الذين» مبهماً غير موقت، فوقع «إذا» موقع «إذ» كما يقع الماضي في الجزاء موضع المستقبل[(١)].

إن الأصل في هذه الأداة أن تكون ظرفاً للمستقبل، سواء تضمنت معنى الشرط، وهو الأكثر عندهم، أم تجردت منه، وهو الغالب. وقلما تكون للماضي. وقد جمعنا بين الوجهين في أسلوب الشرط، لعدم تصريح المفسرين بمذهبهم فيها حيناً، واختلافهم حيناً آخر، فضلاً عن الرغبة في توحيد صورتها.

– أَنْ:

وذهب الفراء إلى أن هذه الأداة قد يكون معناها الجزاء في الماضي، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿بِئْسَما اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بما أَنْزَلَ اللَّهُ بَغْياً أَنْ يُنَزِّلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [البقرة: ٢/٩٠]، وقول الشاعر:

أَتَجْزَعُ أَنْ بانَ الخَلِيطُ المُوَدَّعُ ... وَحَبْلُ الصَّفا مِنْ عَزّةَ المُتَقَطِّعُ؟

قال: «وإنما هي جزاء، إذا كان الجزاء لم يقع على شيء قبله وكان ينوى بها الاستقبال كسرت (أن) وجزمت بها، فقلت: أكرمك إن تأتني. فإن كانت ماضية قلت: أكرمك أن تأتيني. وأبين من ذلك أن تقول: أكرمك أن أتيتني»[(٢)]. ونسب أبو حيان هذا الوجه إلى الكوفيين عموماً، ورفضه[(٣)].

– أَوْ:

وذكر القرطبي أن العرب قد تستعمل هذه الأداة في الشرط، فتكون بمعنى «إنْ» لتفيد الشك، كقوله تعالى: ﴿أَنْفِقُوا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً لَنْ يُتَقَبَّلَ مِنْكُمْ﴾ [التوبة: ٩/٥٣]. أي: إن أنفقتم طائعين أو مكرهين فلن يقبل منكم. وجعل من ذلك أيضاً قول كثير عزة[(٤)]:

---

(١) القرطبي ٤/٢٤٦.
(٢) الفراء ١/٥٨ و ١٧٨ و ١٨٤.
(٣) البحر ١/١١٨.
(٤) تقدم في الصفحة ٤٦٨.

أَسِيئِي بِنا، أَوْ أَحْسِنِي لا مَلُومَةٌ   لَدَيْنا، وَلا مَقْلِيَّةٌ إنْ تَقَلَّتِ

والمعنى: إن أسأت أو أحسنت فنحن على ما تعرفين[1].

لقد حمَّل المفسرون «إن» و «إذا» معنى الشرط في المستقبل، وجعلوهما تقلبان زمن الماضي إليه، وأجازوا أن تشركهما في ذلك «لو» و «أو» في بعض وجوهها. وحمّلوا «لَوْ» و «أن» معنى الشرط في الماضي، وجعلوا الأولى تقلب زمن المضارع بعدها إليه، وأجازوا أن تشركهما في ذلك «إنْ» و «إذا». وجمع بعضهم في «إذا» بين الماضي والمستقبل كليهما عندما جعلها للتكرار والعموم. وجعلوا «إنْ» للمشكوك فيه و «إذا» للمتحقق، وأجازوا نيابة إحداهما عن الأخرى في ذلك على سبيل المجاز والخروج والمبالغة، وجعلوا لـ «إنْ» أكثر هذا الخروج وعدداً من المعاني.

* * *

(١) القرطبي ١٦١/٨. وينظر: ١١٣/٤.

ثانياً – الأساليب الإنشائية

١ – الاستفهام:

هو واحد من أكثر الأساليب الإنشائية استعمالاً وأهمية. ويراد به طلب الفهم أو معرفة ما هو خارج الذهن، وله أدوات متعددة تتميز كل واحدة منها بالسؤال عن جهة من جهات الكلام. وقد عرض المفسرون لأدواته، فأظهروا معانيها الأساسية والفوارق فيما بينها والمعاني البلاغية التي خرجت إليها. وتنبهوا إلى آثار ذلك في جماليات النصوص وصلتها بقرائن المقام والمقال، وأهميتها في الكشف عن أسرار القرآن وخصوصياته في هذا الأسلوب الشائق، الذي يكثر فيه، وتتنوع فوائده في التعبير والإثارة والتأثير.

لقد تحدثوا عن معاني «الهمزة» و «أَمْ» و «هَلْ» و « كَمْ» و «مَنْ» و «ما»، و «أَيْنَ» و «أَيّ» و « كَيفَ» و «مَتَى»، و «أَنّى»، و «ماذا» و «أَيّانَ»، وجعل بعضهم «لَعَلَّ» منها. وفصلوا القول في المعاني التي صحبتها، وربطوها بالمعنى الكلي للنص، وأخرجوها في لبوس متكامل، وقرنوها بما يضارعها في الأساليب الأخرى، ومثلوا لها وشرحوها، واختلفوا كثيراً في تقريرها، فامتزجت في توجيهاتهم المعاني الأساسية بالفرعية، وتماست الدلالات المختلفة، وعبروا عنها بطرق مختلفة، ففرقوا بعضها وجمعوا بعضها الآخر، ومزجوا فيما بينها في بعض الدلالات والوجوه. وسوف نعرض لهذه المعاني في كل أداة على حدة، ثم نلم شتات القول فيها، لنتعرف ملامحها العامة ومشكلاتها.

– الهمزة:

يجمع المفسرون على أن هذه الأداة هي أم هذا الأسلوب، ووضعت له أصلاً. قال الأخفش: «وإنما الاستفهام في الأصل الألف»[1] . وقال الزجاج: «الألف أم

---

(١) الأخفش ٥٦٩.

حروف الاستفهام»[١] . وبيّن هذا الأخير أنها تستخدم مع «أم» المعادلة في السؤال عن التصور. فإذا قلت: أزيدٌ في الدار أم عمرو؟ «فإنما أدخلت الألف وأم، لأن علمك قد استوى في زيد وعمرو، وقد علمت أن أحدهما في الدار لا محالة، ولكنك أردت أن يبين لك الذي علمت ويخلص لك علمه من غيره»[٢] . وسمّى ذلك أبو حيان سؤالاً عن النسبة[٣] .

و لم يشر المفسرون لمعنى طلب التصديق فيها، مع أن أكثر النصوص عليه. وبيّن أبو حيان أن الأصل في كل ما تقع له أن تكون للاستفهام الصرف قبل أن تتحمل معاني أخرى[٤] ، وحمل مع غيره على ذلك قسماً من مواضعها[٥].

وسمّى بعضهم ذلك استعلاماً واستخباراً أو استرشاداً، إذ نقل الطبري عن أحدهم أنه جعلها للاستعلام في قوله تعالى: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا؟﴾ [البقرة: ٢/٣٠]. وعن بعضهم أنها ها هنا للاسترشاد عما لم يعلموا. ولكن الطبري جعلها للاستخبار، بمعنى: أعلمنا يا ربنا أجاعل أنت فيها من يفسد فيها[٦] ؟

وخرجت الهمزة عندهم إلى معان متعددة، كشفوا فوائدها وظلالها، واختلفوا في تسمياتها والتعبير عنها، ورأوها تتعدد وتتقارب في كثير من المواضع. وسوف نورد كل ذلك جاعلين لأبرزها عنوانات خاصة.

١ - التقرير:

تعددت عبارات المفسرين في هذا المعنى للهمزة، فقد جعل الفراء الكلام فيه خبراً، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿أَسِحْرٌ هَذا؟﴾ [يونس: ١٠/٧٧] وقال: «قد يكون

---

(١) الزجاج ١/١٥٨. وينظر: الكشاف ١/١٢١ والبحر ١/١٤١ و ١٨٢ و ٣٠٠.
(٢) الزجاج ١/٤١.
(٣) البحر ١/١٤١.
(٤) البحر ١/٤٥.
(٥) ينظر: المجمع ١/٣١٦ والقرطبي ٧/٢٥٨ والبحر ١/٣٤٤.
(٦) الطبري ١/٢٠٩. وينظر: المجمع ١/٣١٦ والقرطبي ٧/٢٥٨ والبحر ٢٥٠ و ٣٤٤.

هذا من قولهم على أنه سحر عندهم وإن استفهموا، كما ترى الرجل تأتيه الجائزة فيقول: أحق هذا؟ وهو يعلم أنه حق لا شك فيه»[(1)] .

ورأى أبو عبيدة الكلام فيه إيجاباً وتفهيماً، وصرّح بتسميته، وحمل عليه عدداً من النصوص. منها قول جرير في مديح عبد الملك بن مروان[(2)] :

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطايا وَأَنْدى العالَمِينَ بُطُونَ راحِ؟

فقد بيّن أن الشاعر «لم يستفهم، ولو كان استفهاماً ما أعطاه عبد الملك مئة من الإبل برعاتها. و«تقول، وأنت تضرب الغلام على الذنب: ألست الفاعل كذا؟ ليس باستفهام ولكن تقرير»[(3)] .

وسمّاه الأخفش إقراراً[(4)]، والزجاج توقيفاًمرة وتقريراً أخرى، وأضاف إليه معنى التوبيخ[(5)] في قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ؟﴾ [البقرة: ٤٤/٢]. وأوضح الطبري أن هذا المعنى يتشكل عادة من دخول همزة الاستفهام على حرف النفي، فإذا قال أحدهم لصاحبه: ألم أكرمْكَ؟ ألم أتفضلْ عليكَ؟ أفاد إخباره بأنه قد أكرمه وتفضل عليه. وكأنه بمعنى: أليس قد أكرمتك؟ أليس قد تفضلت عليك[(6)] ؟ وسمّى الطبرسي هذا الجمع بين الحرفين تقريراً وتحقيقاً[(7)]، وجعل منه قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى؟﴾ [القيامة: ٤٠/٧٥].

وحمل الزمخشري على هذا المعنى نصوصاً متعددة[(8)]، واستدل له في أحدها بالعطف على الاستفهام بالخبر، كما هو الأمر في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ

---

(١) الفراء ٤٧٤/١ و ٢٢٩/٢.

(٢) شرح ديوانه ٩٨.

(٣) المجاز ٣٥/١-٣٦. وينظر: ٦٣/١ و ١١٨/٢ و ١٣٣ و ١٥٠.

(٤) الأخفش ٢١٩ و ٣٨٣.

(٥) الزجاج ٩٤/١-٩٥ و ١٦٨.

(٦) الطبري ٤٨١/١ و ١٤/٢١-١٥.

(٧) المجمع ١٠٦/١-١٠٧.

(٨) ينظر: الكشاف ١٥٨/١ و ٢٥٢/٢ و ٤٦٥/٣ و ٣٦/٤ و ١٠٧ و ٧٩٢.

مِيثاقُ الْكِتابِ؟ وَدَرَسُوا ما فِيهِ﴾ [الأعراف: ١٦٩/٧]، إذ عطف «درسوا» فيه على «ألم يؤخذ عليهم»[١]. وأضاف إليه في غيره معنى التوبيخ[٢] كالزجاج، ومعنى التعجيب في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيارِهِمْ؟﴾ [البقرة: ٢٤٣/٢]، لأن المعنى تقرير لمن سمع بقصتهم من أهل الكتاب وأخبار الأولين وتعجيب من شأنهم[٣]. وجعل معه معنى الإنكار والاستبعاد[٤] في قوله تعالى: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ آلِهَةً أُخْرَى؟﴾ [الأنعام: ١٩/٩]، ومعنى التوبيخ والتعجيب في آية الأمر بالبر السابقة[٥].

وذهب الرازي والقرطبي إلى هذا المعنى في عدد من النصوص أيضاً[٦]، وبيّن الأول أنه لا يقال إلا في الشيء الظاهر جداً[٧]، وجعل معه معنى التقريع والتعجب في آية البر[٨]، وضم إليه الثاني معنى التوبيخ في عدد منها[٩]، ومعنى الاحتقار[١٠] في قوله تعالى: ﴿أَهَذا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً؟﴾ [الفرقان: ٤١/٢٥]، والتحذير[١١] في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ؟﴾ [التوبة: ٧٠/٩] والتعجب في: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حاجَّ إِبْراهِيمَ فِي رَبِّهِ؟﴾ [البقرة: ٢٥٨/٢]. أي اعجبوا له[١٢].

---

(١) الكشاف ١٧٤/٢.

(٢) الكشاف ٣٧٤/١ و ٢٥٢/٢.

(٣) الكشاف ٢٩٠/١.

(٤) الكشاف ١١/٢.

(٥) الكشاف ٤٤/٢.

(٦) ينظر: الرازي ١٣٠/١٦ و ٢١/٢٤ و ٢/٣٢ والقرطبي ٣٩٧/١ و ١٤٧/٢ و ٢٨٨/٣ و ٣٠٠ و٣٥/٧ و ٢٩٥ و ٢٦٣/٨ و ٢٧٣/١١ و ٩٥/١٢ و ٣٦٤/١٣ و ٢٣٥/١٦ و ١٨٧/٢٠.

(٧) الرازي ١٩/٢٦.

(٨) الرازي ٤٥/٣.

(٩) القرطبي ٤١١/٦ و ١٥٦/٧ و ٣٠٦/٨ و ٣٥١.

(١٠) القرطبي ٣٥/١٣.

(١١) القرطبي ٢٠٢/٨.

(١٢) القرطبي ٢٨٣/٣.

وجرى إليه البيضاوي وأبو حيان أيضاً[١]، وجعل معه الأول معنى التقريع في بعضها[٢]، وضم إليه الثاني التوبيخ والتعجيب مرة[٣]، والتوبيخ والتعجيز[٤] في قوله: ﴿أَجِئْتَنا لِتَأْفِكَنا عَنْ آلِهَتِنا؟﴾[٥] [الأحقاف: ٤٦/٢٢]. وبيّن أن الغالب في الهمزة أن تفيد معنى التقرير إذا دخلت على النفي، وكأنه يفرق بين التقرير والتحقيق، إذ جعل من التقرير قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ؟﴾ [الأعراف: ٧/١٧٢]، ومن التحقيق قول جرير السابق[٦].

لقد وجدوا في معنى التقرير خروجاً عن الاستفهام إلى الخبر، وإيجاباً للكلام وتحقيقاً له، وألفوا عنده عدداً من الفوائد، وأضافوا إليه معاني التوبيخ والتقريع والتعجب والتعجيب والاستبعاد والاحتقار والتعجيز، على اختلاف النصوص التي وقفوا عندها.

٢ – الإنكار:

وهو معنى كثير الوقوع في القرآن، بل إن معظم المفسرين وأبرزهم الزمخشري سموا همزة الاستفهام به، وحملوا عليه نصوصاً متعددة، وأظهروا ما تضمنته من دلالات إضافية ومصاحبة، وأثر ذلك في بيان النصوص.

فقد حمل عليه الزمخشري طائفة من الآيات، ودقّق النظر في جوانبه وفي المعاني التي رافقته. فجعل منه قوله تعالى: ﴿أَفَإِنْ ماتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقابِكُمْ؟﴾ [آل عمران: ٣/١٤٤]. فالهمزة لإنكار أن يجعلوا خلوّ الرسل قبله سبباً لانقلابهم على أعقابهم بعد هلاكه بموت أو قتل[٧] . وأشار في غير موضع إلى

---

(١) البيضاوي ٢٥ و ٢٤٧ والبحر ١/٤٥ و ١٥٠ و ٣/٥٠ و ١٠٦ و ٦/٤٦١ والنهر ٤/٤٢٠.
(٢) البيضاوي ٧٥.
(٣) البحر ٣/٢٥.
(٤) البحر ٨/٦٤.
(٥) لتأفكنا: لتصرفنا.
(٦) البحر ١/٤٥ و ١٥٠.
(٧) الكشاف ١/٤٢٣. وينظر: ١/٦٤ و ٣١٣ و ٣٧٨ و ٤١١ و ٦٨٥ و ٢/٣٩ و ٧٤ و ١١٥ و١٣٤ و ٣٥٤ و ٦٦٨ و ٦٩٤ و ٣/٣٢ و ٣٢٧ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٥٨٤ و ٤/١٢٩ و ٢٠٢ و٣٨٢ و ٤٠١.

أن هذا المعنى يقع غالباً على ما بعد الهمزة. ففي نحو قوله: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيّاً؟﴾ [الأنعام: ١٤/٦]، وقع الإنكار على «غير الله» دون الفعل الذي هو «أتخذ». أي إنكار اتخاذ غير الله ولياً، لا إنكار اتخاذ الولي[1].

وأضاف الرجل إلى الإنكار عدداً من المعاني المناسبة له، فجعل معه التوبيخ[2] في قراءة[3] أبي عمرو: (أَآثَّاقَلْتُمْ إِلَى الأَرْضِ؟) [التوبة: ٣٨/٩]، وكان سبقه إلى الجمع بين هذين المعنيين الطبري في بعض النصوص[4]، كما أضاف إليه معنى الاستهزاء في قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ؟﴾ [يونس: ٥٣/١٠]، ورأى في قراءة الأعمش له (آلحق) معنى التعريض، لأنه أدخل في الاستهزاء بأنه باطل[5] . وجمع إليه التهكم والتبكيت في: ﴿أَفَبِعَذَابِنا يَسْتَعْجِلُونَ؟﴾ [الشعراء: ٢٠٤/٢٦]، لأن معناه: كيف يستعجل العذاب من هو معرض لعذاب يسأل فيه عن جنس ما هو فيه اليوم من النظرة والإمهال[6] ؟

ووجد معه معنى التأنيب[7] في قوله: ﴿أَتَّخَذْناهُمْ سِخْرِيّاً أَمْ زاغَتْ عَنْهُمُ الأَبْصارُ؟﴾ [ص: ٦٣/٣٨]، والتعظيم[8] في قراءة[9] ابن كثير: (أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجالَ شَهْوَةً؟) [الأعراف: ٨١/٧]، والاستبعاد[10] في نحو قوله: ﴿أَصْطَفَى الْبَناتِ عَلَى الْبَنِينَ؟﴾ [الصافات: ١٥٣/٣٧].

وألفى معه في بعض المواضع تعجباً[11] ، كقوله: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِيكُمْ إِلَهاً؟﴾ [الأعراف: ١٤٠/٧]، وتعجيباً[12] ، كقوله: ﴿أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِياءَ مِنْ دُونِي؟﴾

---

(١) الكشاف ٩/٢. وينظر: ٣٨٠/١ و ٥٤٢/٢.
(٢) الكشاف ٢٧١/٢.
(٣) المختصر ٥٣.
(٤) الطبري ٢٥٠/٧.
(٥) الكشاف ٣٥٢/٢.
(٦) الكشاف ٣٣٨/٣.
(٧) الكشاف ١٠٢/٤-١٠٣.
(٨) الكشاف ١٢٥/٢.
(٩) السبعة ٢٨٥.
(١٠) الكشاف ٦٤/٤. وينظر: ١٤١/٢ و٣١/٣.
(١١) الكشاف ١٥٠/٢.
(١٢) الكشاف ٧٢٧/٢. وينظر: ٣٢٦/٢.

[الكهف: ٥٠/١٨]. ورأى أنه قد يكون خالصاً للتجهيل والتعجيب. قال في توجيه: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ؟﴾ [الزخرف: ٣٢/٤٣]: «الهمزة للإنكار المستقل بالتجهيل والتعجيب من اعتراضهم وتحكمهم، وأن يكونوا هم المدبرين لأمر النبوة والتخير لها من يصلح لها ويقوم بها»[١].

وذكر الرازي هذا المعنى للهمزة، وأوضح أن له في النصوص القرآنية أغراضاً كثيرة وفوائد جمة، منها: الجزم بالنفي في نحو قوله تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ؟﴾ [البقرة: ٧٥/٢] إذ قطع الاستفهام بها على أنهم لا يؤمنون البتة[٢] . ومنها أيضاً المبالغة في التبكيت والتنكير، كقوله تعالى: ﴿أَوَ كُلَّما عاهَدُوا عَهْداً نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ؟﴾ [البقرة: ١٠٠/٢]. أي إنكار ما يقدمون عليه وإعظامه[٣]. ومنها كذلك الزجر والتوبيخ[٤] في نحو: ﴿أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ؟﴾ [البقرة: ١٤٠/٢].

وحمل التالون على هذا المعنى نصوصاً أخرى[٥]، وأضافوا إليه شيئاً مما ذكره الزمخشري من دلالات، فزاد القرطبي أنه قد يكون للنفي، كقوله تعالى: ﴿أَكُفّارُكُمْ خَيْرٌ مِنْ أُولَئِكُمْ أَمْ لَكُمْ بَراءَةٌ فِي الزُّبُرِ؟﴾ [القمر: ٤٣/٥٤]. أي ليس كفاركم خيراً من كفار من تقدم من الأمم الذين أهلكوا بكفرهم[٦]. وزاد أبو حيان على الإنكار معنى التوبيخ والتقريع[٧] في: ﴿آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الأُنْثَيَيْنِ؟﴾ [الأنعام: ١٤٣/٦]، والتوبيخ والتهديد[٨] في: ﴿أَفَأَمِنُوا أَنْ تَأْتِيَهُمْ غاشِيَةٌ؟﴾ [يوسف: ١٠٧/١٢]، والتهكم والتقريع والتوبيخ في: ﴿أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِما لا يَعْلَمُ؟﴾ [يونس:

---

(١) الكشاف ٢٤٨/٤.

(٢) الرازي ١٣٥/٣. وينظر: ١٤٢/٣ و ١٧٣/٨ و ٢٠٤/٢٤ و ١٣٥/٢٨ و ١٥٥ و ١٧٢/٢٩.

(٣) الرازي ٢٠٠/٣.

(٤) الرازي ٨٩/٤.

(٥) ينظر: القرطبي ١/٢ و ٢٣/٧ و ٢٥٣ و ٩٦/١٣ و ٣٦٤ و ٣٠٢/١٤ والبيضاوي ٦ و ٢٨ و ٧٣ و٢٠٩ و٢٩٠ والنسفي ٢٣٠/١ و ٣١/٢ و ١٠٤ و ٣٣٥/٥ والبحر ٦٧/١ و ٢٩٣ و ٤٨٠ و٤٨١.

(٦) القرطبي ١٤٥/١٧.

(٧) البحر ٢٣٩/٤. وينظر: ٨٢/١ و ٩٢/٤.

(٨) البحر ٣٥١/٥.

١٠/١٨]. أي: أتخبرون الله بما يعلم خلافه[١] ؟ كما زاد التوبيخ والتشنيع والتوقيف[٢] في: ﴿أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ؟﴾ [الأعراف: ٧/٨٠].

٣ - التوبيخ:

وحمل عليه المفسرون معنى الهمزة في عدد من المواضع، وقرنوه في معظم الأحيان بمعنى التقريع، وأضافوا إليه بعض الدلالات والمعاني الأخرى.

فقد ذهب إليه الفراء في غير موضع من القرآن، كقراءة[٣] حمزة: (أَأَنْ كَانَ ذا مالٍ وَبَنِينَ؟) [القلم: ٦٨/١٤]. أي: ألأن كان كذلك تطيعه[٤]؟ وكذا فعل الأخفش والطبري[٥]، ولكن الثاني جعلها في هذا الموضع للتقريع، لأنه أظهر من التوبيخ[٦]. وأضاف إليه الفراء معنى التعجب[٧] في قوله تعالى: ﴿أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا...؟﴾ [ص: ٣٨/٦٣].

وضمّ إليه الزمخشري معنى التهكم في قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ هَذا بِالْحَقِّ؟﴾ [الأحقاف: ٤٦/٣٤]. رداً على استهزائهم بوعد الله ووعيده[٨]، ومعنى التعجيب في بعض النصوص[٩]، منها قوله: ﴿أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ؟﴾ [آل عمران: ٣/١٠٦]، ومعنى العتاب والتنبيه في قوله: ﴿أَلَمْ أَنْهَكُما عَنْ تِلْكُما الشَّجَرَةِ؟﴾ [الأعراف: ٧/٢٢]، حيث لم يأخذوا بما حذرهما الله من عداوة إبليس[١٠].

---

(١) البحر ٥/١٣٤.
(٢) البحر ٤/٣٣٣.
(٣) السبعة ٦٤٦.
(٤) الفراء ٣/١٧٤. وينظر: ٢/٤٩٤ و٣/٥٤.
(٥) الأخفش ١٨٥ والطبري ١/٢٠٩ و ٢٣/١٨١.
(٦) الطبري ٢٩/٢٧.
(٧) الفراء ٢/٤١١.
(٨) الكشاف ٤/٣١٣.
(٩) الكشاف ١/٣٩٩. وينظر: ١/١٦٢.
(١٠) الكشاف ٢/٩٦.

وجمع الرازي والقرطبي بينه وبين التقريع في أغلب ما وقفا عليه منها، فجعل من ذلك الأول[١] قوله تعالى: ﴿أَثُمَّ إذا ما وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ؟﴾ [يونس: ٥١/١٠]. وجعل الثاني قوله: ﴿أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الأُنْثَى؟﴾ [النجم: ٢١/٥٣]. وذلك في الرد عليهم لقولهم: الملائكة بنات الله[٢].

وفصل بينهما النسفي، فجعل التوبيخ في موضع، والتقريع في آخر[٣] ، وعاد أبو حيان ليجمع بينهما في معظم ما وقع عليه[٤] .

وقريب من التوبيخ معنيا الاستهزاء والتحقير. وقد ذكر الأولَ الطبريُّ لابن عباس في توجيه قراءته: (بَلى أَدّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الآخِرَةِ؟) [النمل: ٦٦/٢٧]. وذلك على الاستهزاء بالمكذبين بالبعث[٥]. وعرض للثاني أبو حيان في قوله تعالى: ﴿أَجِئْتَنا لِتَلْفِتَنا عَمّا وَجَدْنا عَلَيْهِ آباءَنا؟﴾ [يونس: ٧٨/١٠]. وأضاف إليه معنى التعليل لما جاؤوا به[٦] .

٤ – التعجب:

وضمّه المفسرون، كما رأينا، إلى عدد من المعاني كالإنكار والتقرير وغيره، وذلك لقربه منها، إلا أنهم وجدوه في بعض المواقع يستقل بنفسه وينبني المعنى عليه، وينضاف إليه أحياناً بعض الدلالات الأخرى المناسبة له.

فقد ذكر الطبري معنى التعجب في عدد من النصوص، ولكنه منعه في بعضها وأقره في الآخر[٧] كقوله تعالى: ﴿أَتَّخَذْناهُمْ سِخْرِيّاً؟﴾ [ص: ٦٣/٣٨]. وكذا صنع

(١) الرازي ١٠٩/١٧. وينظر: ٦/٥ و ٢٠٤/٢٤ و ١٦٨/٢٦ و ٢٢٣.
(٢) القرطبي ١٠٢/١٧. وينظر: ٤/٢ و ٣٧٥/٦ و ٣٩٩–٤٠٠ و ٢٤٥/٧ و ٣٢٢/٩.
(٣) ينظر: النسفي ٥٣/٢ و ٢٤٩/٤ و ٢٧٩.
(٤) ينظر: البحر ٤٥/١ و ٣٠٠ و ١٠٦/٣ و ٩٢/٧ و ١٤٠ و ٣٠٣/٨.
(٥) الطبري ٦/٢٠. وينظر: البحر ٦٧/١.
(٦) البحر ١٨٣/٥.
(٧) الطبري ١٨١/٢٣. وينظر : ٢٠٩/١ و ١٤٥/١١.

الزمخشري، إلا أنه رآه في بعضها تعجيباً، كقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حاجَّ إِبْراهِيمَ فِي رَبِّهِ؟﴾ [البقرة: ٢/٢٥٨]. وذلك من محاجة نمرود في الله وكفره به[١].

وعلى التعجب والتعجيب، حمل الرازي والقرطبي وأبو حيان غير موضع من معاني الهمزة[٢]، وأضاف الأخير إلى التعجيب معنى الاستغراب والتعظيم. «تقول لفرس تراه يجيد الجري: أفرس هذا؟ على سبيل التعجيب والاستغراب، وأنت قد علمت أنه فرس فهو استفهام معناه التعجيب والتعظيم»[٣]. لقد دار معنى التعجب عندهم جنباً إلى جنب التعجيب، وسنرى بعد أن المعنيين لا يفترقان كثيراً.

٥ – الأمر:

وذكر الفراء هذا المعنى للهمزة في قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتابَ وَالأُمِّيِّينَ: أَأَسْلَمْتُمْ؟﴾ [آل عمران: ٣/٢٠]. أي: أسلموا[٤]. ووافقه الزجاج، إلا أنه رأى فيه أيضاً معنى التوقيف والتهديد[٥]. ورأى فيه الزمخشري استقصاراً وتعييراً بالمعاندة وقلة الإنصاف بعد تجلي الحجة وضرورة الإذعان للحق. قال: «يعني أنه قد أتاكم من البينات ما يوجب الإسلام ويقتضي حصوله لا محالة، فهل أسلمتم أم أنتم بعد على كفركم؟ وهذا كقولك لمن لخصت له المسألة و لم يتبق من طرق البيان والكشف طريقاً إلا سلكته: هل فهمتها؟ لا أمّ لك»[٦]. وجعل ذلك الرازي وأبو حيان تقريراً في ضمنه الأمر، واستحسن الثاني مقولة الزمخشري[٧].

---

(١) الكشاف ١/٣٠٥ وينظر: ١/٢١٣ و ٣٧١.
(٢) ينظر: الرازي ٢٤/٨٦ والقرطبي ٩/٦٩ والبحر ١/١٤١ و ٣/٣٠٢ و ٤/١٢٤.
(٣) البحر ٥/١٨١.
(٤) الفراء ١/٢٠٢.
(٥) الزجاج ١/٣٩٢.
(٦) الكشاف ١/٣٤٧.
(٧) الرازي ٧/٢١٣ والبحر ٢/٤١٣.

٦ – التسوية:

وخرجت همزة الاستفهام إلى معنى التسوية في عدد من المواضع. وقد بين الأخفش أن هذا الخروج كان لمناسبة بين هذا المعنى ومعنى الاستفهام بالهمزة. قال في تفسير قوله تعالى: ﴿سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦/٢]: ((فإنما دخله حرف الاستفهام وليس باستفهام لذكره السواء، لأنه إذا قال في الاستفهام: أزيد عندك أم عمرو؟ وهو يسأل أيهما عندك، فهما مستويان عليه، وليس واحد أحق بالاستفهام من الآخر. فلما جاءته التسوية في قوله ((أأنذرتهم)) أشبه بذلك الاستفهام إذ أشبهه في التسوية))[١] .

وذكر الزجاج أن الكلام قد تحول في هذا المعنى إلى الخبر[٢] . ورأى الزمخشري أن الهمزة انسلخ عنها معنى الاستفهام، ونقل عن سيبويه أن ذلك جرى على حرف الاستفهام كما جرى على حرف النداء في قولك: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة، إذ هو على صورة النداء ولا نداء. وكذلك في همزة التسوية الكلام على صورة الاستفهام ولا استفهام[٣] . وكان جعل من ذلك أبو عبيدة[٤] قول حسان بن ثابت[٥] :

مـا أُبـالي أَنَـبَّ بِـالحَزْنِ تَيْـسٌ، أَمْ لَحـاني بِظَهْـرِ غَيْـبٍ لَئِيـمُ

وقول زهير بن أبي سلمى[٦]:

وَمـا أَدْرِي، وَسَـوْفَ إخـالُ أَدْرِي، أَقَـوْمٌ آلُ حِصْـنٍ أَمْ نِسـاءُ

---

(١) الأخفش ١٨١-١٨٢.

(٢) الزجاج ٤١/١.

(٣) الكشاف ٤٧/١-٤٨.

(٤) المجاز ١٥٧/٢-١٥٨.

(٥) شرح ديوانه ٣٧٨. نبَّ: صاح. والحزن: ما غلظ من الأرض. ولحاني: شتمني.

(٦) ديوانه ١٣٢. القوم: الرجال.

٧ - معان متفرقة:

وثمة معان أخرى خرجت لها همزة الاستفهام، ذكرها المفسرون في كتبهم ولم تكن مطردة كالنهي والتهديد والتوعد والتذكير والتنبيه والدعاء والاستعطاف والنفي والتعظيم والعرض.

فقد جعلها أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ: اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ؟﴾ [المائدة: ٥/١١٦]. للنهي والتهديد، وللتوعد في قوله: ﴿أَفَسِحْرٌ هَذا...؟﴾ [الطور: ٥٢/١٥]. وقال في الأولى: «وإنما يراد به النهي عن ذلك ويتهدد به، وقد علم قائله أكان ذلك أم لم يكن. ويقول الرجل لعبده: أفعلت كذا؟ وهو يعلم أنه لم يفعله، ولكنه يحذره»[١] .

وأجاز الزمخشري أن تحمل على معنى التذكير في قوله: ﴿أَتُتْرَكُونَ فِي ما هاهُنا آمِنِينَ؟﴾ [الشعراء: ٢٦/١٤٦] أي: التذكير بالنعمة في تخلية الله إياهم وما يتنعمون فيه من الجنات[٢] . وذكر الرازي أن الواحدي جعلها للتنبيه[٣] في قوله تعالى: ﴿أَوَلا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ؟﴾ [التوبة: ٩/١٢٦]. وذهب أبو حيان إلى هذا المعنى في موضع آخر[٤].

ونقل الرازي عن المبرد أنه جعلها للاستعطاف، في قوله تعالى: ﴿أَتُهْلِكُنا بِما فَعَلَ السُّفَهاءُ مِنّا؟﴾ [الأعراف: ٧/١٥٥]، وعن غيره أنها هاهنا للنفي. أي: لاتفعل ذلك، كما تقول: أتهين من يخدمك. وبيّن أن هذين المعنيين هما مخرجان في التفسير، لئلا يظن موسى، عليه السلام، أنه تعالى يهلك قوماً بذنوب غيرهم[٥]. وأضاف لها القرطبي مخرجاً ثالثاً، وهو معنى الدعاء والطلب أي: لا تهلكنا[٦] .

(١) المجاز ١/١٨٣-١٨٤.
(٢) الكشاف ٣/٣٢٧.
(٣) الرازي ١٦/٢٣٢-٢٣٣.
(٤) البحر ٣/٣٧٤.
(٥) الرازي ١٥/١٨-١٩.
(٦) القرطبي ٧/٢٩٥.

وزاد أبو حيان على معنى النفي في قوله تعالى: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ؟﴾ [البقرة: ٢/٢٦٦] معنى التبعيد. أي ما يود أحد ذلك[1]. وذكر لقوله: ﴿أَسِحْرٌ هَذا؟﴾ [يونس: ١٠/٧٧] معنى التعظيم للسحر الذي رأوه بزعمهم، ولقوله: ﴿أَتَجْعَلُ فِيها مَنْ يُفْسِدُ فِيها؟﴾ [البقرة: ٢/٣٠] معنى الاستعظام والإكبار للاستخلاف والعصيان[2]. وكان حملها البيضاوي على العرض والحث على طريقة الأدب[3] في قوله: ﴿قالَ: أَلا تَأْكُلُونَ؟﴾ [الذاريات: ٥١/٢٧].

لقد عرض المفسرون لمعنى الهمزة الأساسي وما يتلوّن به من دلالات متقاربة، ولخروجها إلى المعاني البلاغية المتعددة الكثيرة. ولا شك في أن هذه المعاني تتماس وتتقارب بل يشتد تقاربها أو تتحد في بعض الأحيان، وتبدو صلتها بأسلوب الاستفهام طبيعية، وسوف نجلو هذه العلاقة بعد أن نستقصي جهودهم في معاني الأدوات الأخرى.

– أَمْ:

ونريد بها «أم» المنقطعة، وسبق أن عرضنا لها في الإضراب والعطف. وقد دعانا إلى الحديث عنها في هذا المجال مذهب من يراها أداة استفهام خالصة، تتحمل بعض المعاني، ومن يقدر معناها بـ «بل والهمزة»، ويجعل للهمزة فيها معاني مختلفة.

لقد ذهب الفراء إلى أن «أم» المنقطعة تكون للاستفهام إذا سبقت بكلام. قال في توجيه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ، أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا؟﴾ [التوبة: ٩/١٥-١٦]: «من الاستفهام الذي يتوسط في الكلام، فيجعل بـ أم، ليفرق بينه وبين الاستفهام المبتدأ الذي لم يتصل بكلام»، «ولو كان ابتداء ليس قبله كلام،

---

(١) البحر ٢/٣١٣.
(٢) البحر ١/١٤١.
(٣) البيضاوي ٥٢٢.

كقولك للرجل: أعندك خير؟ لم يجز ها هنا أن تقول: أم عندك خير. ولو قلت: أنت رجل لا تنصف أم لك سلطان تدل به لجاز ذلك إذا تقدمه كلام»[١]. فهو يجعلها أداة خالصة للاستفهام في هذا الوجه. ويوافقه الطبري في ذلك، ولكنه يقدر معناها بالهمزة[٢]. وهذا التقدير يختلف عن مذهب أبي عبيدة الذي أجاز في «أم» المنقطعة أن تقدر بمعنى الهمزة في نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ تَقُولُونَ: إِنَّ إِبْراهِيمَ ... كانُوا هُوداً﴾ [البقرة: ١٤٠/٢]، وبمعنى «هل» في قول الأخطل[٣] :

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِواسِطٍ   غَلَسَ الظَّلامِ مِنَ الرَّبابِ خَيالا؟

أي: أتقولون؟ وهل رأيت بواسط[٤]؟ وذلك لأن تقديره عارض، يماثل حمله لها على معنى الواو أو «بل». وقريب منه مذهب من يجعل «أم» هي نفسها همزة الاستفهام إذا لم تسبق باستفهام، والميم زائدة. إن الطبري حمل «أم» على الهمزة أم الباب في المعنى، والمذهبُ الأخير حملها عليه من طريق لغوية، بل جعلها هي نفسها، مع أن الفراء لم يقدر لها شيئاً. وقد خالف الرازي المذهب المذكور وأوجب تقدير «أم» بـ بل والهمزة، لأن معنى «بل» فيها واضح ومستمر[٥]. وضعّف أبو حيان قول أبي عبيدة في جعلها بمعنى الهمزة أو «هل»[٦]، ولكن أحداً لم يخطئ الفراء، لأنه لم يحدد طبيعة الاستفهام فيها ولم يقرنها بنظيرها من أدواته، وإنما أشعر بإفادتها له مثلما أشعر بإفادتها لمعنى الإضراب في مواضع أخرى.

وعلى كل، فإن الذين جعلوا «أم» للاستفهام أو قدروها بمعنى الهمزة أو جعلوها هي الهمزة حمّلوها بعض المعاني البلاغية التي خرجت إليها همزة

---

(١) الفراء ٢٤٦/١ و ١٣٢. وينظر: ٧١/١ و ٤١٧/٢.
(٢) ينظر: الطبري ٤٨٤/١-٤٨٥ و ٥٦٢ و ٥٧٣ و ٣٤٠/٢ و ٢٠١/٢٣.
(٣) شعره ١٠٥. وواسط: مكان بين البصرة والكوفة. والغلس: الاختلاط. والرباب: اسم امرأة.
(٤) المجاز ٥٦/١-٥٧ و ٥٩ و ٧٢. وينظر: القرطبي ٢٧٨/١١.
(٥) الرازي ٧٤/٤.
(٦) البحر ٣٤٦/١ و ٢٧٣/٣ و ٥٠١/٦.

الاستفهام، إذ جعل لها أبو عبيدة معنى التوعد[١] في قوله تعالى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ كَالْمُفْسِدِينَ؟﴾ [ص: ٢٨/٣٨]. وجعل لها الطبري معنى التقرير[٢] في: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَراهُ؟﴾ [السجدة: ٣/٣٢]. ونقل القرطبي عن بعضهم أنها تكون في نحو الآية الأخيرة للتقريع. والتقدير: أيقولون افتراه[٣]؟ وعن آخرين أنها للتوبيخ[٤] في: ﴿أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَناتٍ؟﴾ [الزخرف: ١٦/٤٣]، وللإنكار[٥] في نحو: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئاتِ...؟﴾ [الجاثية: ٢١/٤٥]، وللنفي في: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِنَ الأَرْضِ؟﴾ [الأنبياء: ٢١/٢١]. قال: «مقصود هذا الاستفهام الجحد، أي: لم يتخذوا آلهة تقدر على الإحياء»[٦].

أما الذين قدّروها بـ بل والهمزة، فحمّلوا الهمزة معاني أخرى لا تختلف عن معاني الهمزة والمعاني السابقة، وأبرزهم في ذلك الزمخشري الذي جعل أغلب مواضعها للإنكار، كقوله في توجيه: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَداءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ؟﴾ [البقرة: ١٣٣/٢]. «هي أم المنقطعة، ومعنى الهمزة فيها الإنكار... أي ما كنتم حاضرين يعقوب عليه السلام إذ حضره الموت»[٧]. وجعل إلى الإنكار معنى التعجيب في آية «افتراه»[٨]، ومعنى الاستبعاد في نحوها[٩]، وضمّنه معنى التجهيل والتعجيب[١٠] في قوله: ﴿أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَناتٍ؟﴾ [الزخرف: ١٦/٤٣].

وجعلها في مواضع أخرى للتقرير[١١]، وضمّنه معنى التسجيل في قوله تعالى: ﴿أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفالُها؟﴾ [محمد: ٢٤/٤٧]. أي التسجيل عليهم بأن قلوبهم مقفلة

(١) المجاز ١٨١/٢.
(٢) الطبري ٩٠/٢١.
(٣) القرطبي ٣٤٤/٨.
(٤) القرطبي ٧٠/١٦.
(٥) القرطبي ١٦٥/١٦.
(٦) القرطبي ٢٧٨/١١.
(٧) الكشاف ١٩٢/١. وينظر: ١٩٧/١ و ٤٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٧٤/٢ و ٥٢٢ و ١٠٨/٣ و ٩٠/٤ و ١٣١ و ٢١١ و ٢٩٠ و ٤٢٤.
(٨) الكشاف ٥٠٦/٣. وينظر: ٢٩٦/٤.
(٩) الكشاف ٣٤٧/٢.
(١٠) الكشاف ٢٤١/٤.
(١١) الكشاف ٣٥٤/٢ و ٣٤٧ و ٢٥٨/٤.

لا يتوصل إليها ذكر[١]. وأضاف إليه معنى التقريع[٢] في قوله: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكاءُ...؟﴾ [الشورى: ٢١/٤٢]، والإنكار والاستبعاد في موضع آخر[٣].

كما جعلها للتوبيخ في غير موضع، منها قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا؟﴾ [التوبة: ١٦/٩] موضحاً أنها «منقطعة ومعنى الهمزة فيها التوبيخ على وجود الحسبان. والمعنى: أنكم لا تتركون على ما أنتم عليه حتى يتبين الخلص منكم»[٤].

وقد تابع الزمخشريَّ في معظم هذه التقديرات المفسرون بعده، فحملوا الهمزة المقدرة مع «بل» على معاني الإنكار والتقرير والتوبيخ والتقريع والتعجب[٥]، في نفس النصوص تقريباً مع اختلافهم في جمعها وتفريقها. ولم يكادوا يضيفون جديداً، ما خلا البيضاوي الذي قال في توجيه: ﴿أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفالُها؟﴾ [محمد: ٢٤/٤٧]: «أم منقطعة، ومعنى الهمزة فيها التقرير، وتنكير القلوب؛ لأن المراد قلوب بعض منهم، أو للإشعار بأنها لإبهام أمرها في القساوة، أو لفرط جهالتها ونكرها كأنها مبهمة منكورة»[٦].

- هَلْ:

وهي حرف استفهام لطلب التصديق الموجب، وقرين الهمزة في كثرة استعمالها. والأصل فيها أن تكون للاستفهام الحقيقي، وبين أبو حيان أنه الأكثر فيها إذا دخلت على الفعل[٧]. وجعل من ذلك القرطبي[٨] قوله تعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ ما وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقّاً؟﴾ [الأعراف: ٤٤/٧].

---

(١) الكشاف ٣٢٦/٤.
(٢) الكشاف ٢١٨/٤.
(٣) الكشاف ٢٥٦/١.
(٤) الكشاف ٢٥٣/٢. وينظر: ٢٣٧/٤.
(٥) ينظر: المجمع ٤٨٣/١ والرازي ٨٨/٤ والقرطبي ٦٩/٢ و ١٣٧ و ١٦٥/١٦ و ١٨٤ و ٧١/١٧ والبيضاوي ٢٥ و ٣٢ والبحر ٢٧٨/١ و ٣٤٤ و ١٣٩/٢ و ٢٧٣/٣ و ١٥٨/٥ و ١٧٣/٧.
(٦) البيضاوي ٥١٠.
(٧) البحر ٣٩٣/٨.
(٨) القرطبي ١٨٢/١٧.

غير أن المفسرين وجدوها تخرج عما وضعت له في مجمل استخدامات الذكر الحكيم، أو فيما وقفوا عليه منها، وما استشهدوا له وأيدوه. فهي خرجت عندهم إلى معان كثيرة ومختلفة، تلتقي في كثير منها بمعاني الهمزة، إلا أن اطرادها فيها يختلف عن نظيرها.

١ – النفي:

كثر خروج «هل» إلى هذا المعنى عندهم، واستدلوا لذلك بقرائن متعددة. فالفراء جعله معنى مطرداً فيها يوازي استخدامها في الاستفهام الحقيقي. تقول: هل يقدر واحد على هذا؟ أي: ما يقدر. وهل أنت إلا كواحد منا؟ وهل أنت بذاهب؟ والمعنى: ما أنت إلا واحد منا، وما أنت بذاهب. وهو يجعل دخول «إلا» الحاصرة والباء الزائدة في الكلام دليلاً على هذا المعنى فيها[١]، كقول الشاعر[٢]:

هَلْ أَنْتَ إلاّ ذاهِبٌ لَتَلْعَبا؟ أَرَيْتَ إنْ أُعْطِيتَ نَهْداً كَعْثَبا

وقول الفرزدق[٣]:

يَقُولُ، إذا اقْلَولى عَلَيْها وَأَقْرَدَتْ: أَلا، هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بِدائِمِ؟

وحمل عليه الطبري قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاّ أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ؟﴾ [البقرة: ٢/٢١٠]. أي: ما ينظرون[٤].

وأضاف أبو عبيدة إلى النفي معنى التقرير، في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِيانِ مَثَلاً؟﴾ [هود: ١١/٢٤]. قال: «موضعها ها هنا موضع الإيجاب أنه لا يستويان وموضع تقرير وتخبير أن هذا ليس كذاك»[٥].

---

(١) الفراء ١/٤ و ٤٢٣ و ٣/٢١٣.
(٢) الكعثب: النهد الناتئ المرتفع.
(٣) ديوانه ٨٦٣. واقلولى: صعد وارتفع. وأقردت: خضعت وذلت.
(٤) الطبري ٢/٣٢٩.
(٥) المجاز ١/٢٨٧.

وحمل آخرون على هذا المعنى بقرينتيه نصوصاً متعددة[١] ، وأكد أبو حيان كثرة استعماله في القرآن وكلام العرب، وذكر له قرينة ثالثة، هي دخول «مِن» الزائدة بعد «هل» في نحو: ﴿هَلْ لَكُمْ مِمّا مَلَكَتْ أَيْمانُكُمْ مِنْ شُرَكاءَ؟﴾ [الروم: ٢٨/٣٠]. أي مالكم[٢] .

٢- التقرير:

وذهب الفراء إلى هذا المعنى في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ؟﴾ [الإنسان:١/٧٦]. قال: «فهذا من الخبر، لأنك قد تقول: فهل وعظتك؟ فهل أعطيتك؟ تقرره بأنك قد أعطيته ووعظته»[٣]. وقدّر أبو عبيدة «هل» ها هنا بمعنى «قد». أي قد أتى على الإنسان، واستدل لرأيه بقول أبي بكر رضي الله عنه في الآية: ليتَها كانَتْ تَمّتْ فلم نَبْتَل[٤]. وجعلها الزمخشري للتقرير والتقريب. أي: أتى على الإنسان قبل زمان قريب حين من الدهر[٥]. وجمع في نحوها بين التقرير والتثبيت، فقال في توجيه قوله تعالى: ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتالُ أَلاّ تُقاتِلُوا؟﴾ [البقرة: ٢٤٦/٢]: أدخل «هل» مستفهماً عما هو متوقع عنده ومظنون. وأراد بالاستفهام التقرير وتثبيت أن المتوقع كائن، وأنه صائب في توقعه، كقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسانِ حِينٌ؟﴾. معناه التقرير[٦].

وكرّر التالون تقدير أبي عبيدة في نظير الآية الأخيرة. ونسبه القرطبي إلى ابن عباس في بعضها، وإلى سيبويه وقطرب في بعضها الآخر[٧]، ونسبه أبو حيان إلى

---

(١) ينظر: المجاز ١٤٩/٢ والمجمع ١٧٩/٢ والرازي ٢٣٥/٣٠ والقرطبي ٢٥/٣ و ٢٤٢/٤ و ١٨/١٧ و١٨٢ و ٢٠١/١٩ والتنوير ١٠٨ و ١٦٩ و ١٧٠ و ١٩٤ و ٢٠٠ و ٣٠٦.

(٢) البحر ١٢٤/٢ و ١٧٠/٧. وينظر: ٣٩١/٤ و ٤٣/٧.

(٣) الفراء ٢١٣/٣.

(٤) المجاز ٢٨٧/١ و ٢٧٩/٢.

(٥) الكشاف ٥١٠/٢ و ٦٦٥/٤.

(٦) الكشاف ٢٩١/١.

(٧) ينظر: الرازي ٢٣٥/٣٠ والقرطبي ١٧١/١١ و ٤٤/١٧ و ١١٨/١٩ و ٢٥/٢٠.

قتادة مشيراً إلى أنه لا يجوز أن تحمل «هل» على هذا المعنى إذا دخلت على جملة اسمية، لأن «قد» من خواص الفعل[١].

وبعيداً عن ذلك التقدير والمبالغة في جعل «هل» بمنزلة «قد»، فإن القرطبي وأبا حيان حملا بعض النصوص على معنى التقرير، وسماه الأول إثباتاً وإيجاباً[٢]، وجعل منه الثاني[٣] قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ؟﴾ [فاطر: ٣/٣٥]، وأضاف إليه معنى التوقيف في نحو: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ: هَلِ امْتَلأْتِ؟﴾ [ق: ٣٠/٥٠]، لأنه تعالى عالم بأحوال جهنم[٤].

وقد وجد الرازي في هذا المعنى بلاغة وجمالاً فيما ذهب إليه من النصوص. قال في توجيه: ﴿وَهَلْ أَتاكَ حَدِيثُ مُوسَى؟﴾ [طه: ٩/٢٠]: «المقصود منه تقرير الجواب في قلبه. وهذه الصيغة أبلغ في ذلك، كما يقول المرء لصاحبه: هل بلغك خبر كذا؟ فيتطلع السامع إلى معرفة ما يرمي إليه. ولو كان المقصود هو الاستفهام، لكان الجواب يصدر من قبل النبي عليه السلام، لا من قبل الله تعالى»[٥].

٣ – الأمر:

وذهب إليه الفراء أيضاً في بعض النصوص، كقوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ؟﴾ [المائدة: ٩١/٥] أي: انتهوا. وتقول للرجل: هل أنت ساكتٌ؟ أي اسكتْ، وهل أنت كاف عنا؟ أي اكفف. واستدل الرجل لهذا المعنى في قراءة ابن مسعود: (هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذابٍ أَلِيمٍ؟ آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ) [الصف: ١٠/٦١-١١] بتفسير الاستفهام بالأمر «آمنوا»[٦].

---

(١) البحر ٣٩٣/٨.
(٢) القرطبي ١٧١/١١.
(٣) البحر ٢٩٩/٧-٣٠٠. وينظر: ٣٩١/٤ و ٤٤٣/٨.
(٤) البحر ١٢٧/٨. وينظر: ٣٢٢/٥.
(٥) الرازي ١٤/٢٢-١٥. وينظر: ٦٤/٢٨.
(٦) الفراء ٢٠٢/١ و ١٥٤/٣.

وضمّن الزمخشري هذا المعنى في الآية الأولى معنى الاستقصار والتعيير بالمعاندة، وقلة الإنصاف والتقاعد عن الانتهاء، والحرص الشديد على تعاطي المنهي عنه من الخمر والميسر. وذلك بعد ظهور الحجة بذكر الصوارف عن هذه الأمور وضرورة الإذعان للحق الجلي[١]. وضمّنه أبو حيان في: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ؟﴾ [الأنبياء: ٢١/١٠٨] معنى التحذير والإنذار وضرورة الانقياد إلى ا لله عز وجل، وإخلاص التوحيد له[٢]. وحمل آخرون على معنى الأمر نصوصاً أخرى[٣].

٤ – التوبيخ:

ومثّل له الزمخشري بالقول لمن شرحت له المسألة و لم يفهمها: هل فهمتها؟ إذ جعله توبيخاً بالبلادة وكلّة القريحة[٤]. وحمل عليه القرطبي غير موضع من القرآن، وأضاف إليه معنى التذكير[٥] في قوله تعالى: ﴿قالَ: هَلْ عَلِمْتُمْ ما فَعَلْتُمْ بِيُوسُفَ؟﴾ [يوسف: ١٢/٨٩]. وأضاف إليه أبو حيان ها هنا معنى التقريع موضحاً أن المراد بذلك تعظيم الواقعة. أي: ما أعظم ما ارتكبتم بحق يوسف! كما يقال: هل تدري من عصيت[٦]؟

٥ – الإنكار:

وذهب إليه الرازي في بعض النصوص، منها قوله تعالى: ﴿هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ؟﴾ [الأنعام: ٦/١٤٨]. قال: «ولا شك أنه استفهام على سبيل الإنكار. وذلك

(١) الكشاف ١/٣٤٧.
(٢) البحر ٦/٣٤٤.
(٣) ينظر: القرطبي ١٥/٨٢ والنسفي ٣/٢٤٩ و ٢٥٨ والبحر ٤/١٥.
(٤) الكشاف ١/٣٤٧.
(٥) القرطبي ٨/١٦٠ و ٩/٢٥٥.
(٦) البحر ٥/٣٤١. وينظر: ٥/٤١٦.

يدل على أن القائلين بهذا القول ليس لهم به علم ولا حجة»[١]. ووافقه أبو حيان، وأضاف إليه في الآية معنى التهكم[٢].

وثمة معان أخرى متفرقة لـ «هل»، ذكرها المفسرون واختلفوا في إطلاقها على النصوص منها التعجيب والتشويق اللذان خلعهما عليها الزمخشري[٣] في قوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ؟﴾ [ص: ٢١/٣٨]. وجعلها الطبرسي ها هنا للترغيب في الاستماع والتنبيه على موضع الإخلال ببعض ما كان ينبغي أن يفعله[٤]، فيما حملها الرازي على التنبيه على جلالة القصة المستفهم عنها، لتكون داعياً إلى الإصغاء لها والاعتبار بها[٥].

وجعلها الزمخشري للتفخيم والتنبيه في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ؟﴾ [الذاريات: ٢٤/٥١]. أي لتفخيم الحديث والتنبيه علىأنه ليس من علم رسول الله، وإنما عرفه بالوحي[٦]. وجعلها الرازي ها هنا للإعلام[٧].

وحملها القرطبي على معنى حسن الأدب[٨] في نحو: ﴿فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجاً؟﴾ [الكهف: ٩٤/١٨]، وعلى التمني[٩] في قوله: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ؟﴾ [الأعراف: ٥٣/٧]. وأجاز أن تكون استفهامية للاستزادة في: ﴿هَلْ مِنْ مَزِيدٍ؟﴾ [ق: ٣٠/٥٠] أي: هل من مزيد فأزداد[١٠]، فيما جعلها أبو حيان في: ﴿هَلْ

---

(١) الرازي ٢٢٦/١٣. وينظر: ١٩٨/٢٩.
(٢) البحر ٢٤٧/٤.
(٣) الكشاف ٨٢/٤.
(٤) المجمع ١٠٥/٢٣.
(٥) الرازي ١٨٩/٢٦. وينظر: النسفي ٣٢٠/٥.
(٦) الكشاف ٤٠١/٤.
(٧) الرازي ٢١١/٢٨.
(٨) القرطبي ٥٩/١١. وينظر: ٢١٨/٧.
(٩) القرطبي ٢١٨/٧.
(١٠) القرطبي ١٨/١٧.

أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ؟﴾ [طه: ١٢٠/٢٠] «على سبيل الاستفهام الذي يشعر بالنصح، ويؤثر قبول من يخاطبه... وهو عرض فيه مناصحة»[١].

إن النفي والتقرير والأمر والتوبيخ والإنكار، وما أضيف إليها من معان، وما ضمنته من دلالات، لا تبتعد كثيراً عن معاني الهمزة، ولكنها تختلف عنها في نسبة وقوعها في القرآن الكريم أو فيما وقفوا عليه، إذ تقدم ها هنا النفي والأمر، وتراجع التعجب والإنكار، وتوسط التوبيخ وغابت بعض الدلالات والتفصيلات.

- كَمْ:

ويستفهم بها عن العدد[٢]. وذكر الطبرسي أن الاستفهام بها موكول إلى بيان المجيب[٣]. وذكر الزمخشري أنها قد تخرج لمعنى التقرير[٤]، كما هو الأمر في قوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِي إِسْرائِيلَ: كَمْ آتَيْناهُمْ مِنْ آيَةٍ؟﴾ [البقرة: ٢١١/٢].

- مَنْ:

وهي للاستفهام عن العاقل[٥]، ويقدرها المفسرون بمعنى «أيّ» تَمييزاً لها من الموصولة. قال الزمخشري في توجيه: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عاقِبَةُ الدّارِ؟﴾ [الأنعام: ١٣٥/٦]: موضع «من»... الرفع إذا كانت بمعنى «أيّ» وعلق عنه فعل العلم، أو النصب إذا كانت بمعنى «الذي»[٦].

وتفيد عندهم في أغلب ما تخرج إليه، معنى النفي. وقد أشار الفراء إلى كثرة وقوعه في القرآن الكريم، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنوبَ إِلاّ اللَّهُ؟﴾

---

(١) البحر ٢٨٥/٦.
(٢) المجمع ١٥٤/١ والرازي ٣٠٥/٢٨.
(٣) المجمع ١٠/٨.
(٤) الكشاف ٢٥٤/١.
(٥) المجمع ١٥٤/١.
(٦) الكشاف ٦٨/٢. وينظر: الطبري ١٠/٨.

[آل عمران: ٣/١٣٥]. أي: ما يغفر الذنوب أحد إلا الله[1]. واستدل لذلك أبو حيان بجواز وقوع «إلاّ» معها في نحو هذه الآية، وحمل مع غيره عليها نصوصاً متعددة[2].

وجعلها الزمخشري للإنكار[3] في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ؟﴾ [الأحقاف: ٤٦/٥]. وجمع الرازي بين الإنكار والنفي في قوله تعالى: ﴿مَنْ ذا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إلاّ بإِذْنِهِ؟﴾ [البقرة: ٢/٢٥٥]. أي: لا يشفع أحد عنده إلا بأمره[4]. وأضاف القرطبي إلى الإنكار معنى التوبيخ[5] في: ﴿فَمَنْ يُجادِلُ اللَّهَ عَنْهُمْ؟﴾ [النساء: ٤/١٠٩]. فيما رأى فيها الطبرسي معنى النهي الذي يشتمل على التقريع والتوبيخ. أي: لا مجادل عنهم ولا شاهد على براءتهم بين يدي الله يوم القيامة[6].

واختلفوا في مدلولها من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْراهِيمَ إلاّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ؟﴾ [البقرة: ٢/١٣٠]. فقد جعلها الزجاج للتقرير والتوبيخ. أي: ما يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه[7]. وفسّر الطبرسي ذلك بالنفي[8]. وحملها القرطبي على التقريع والتوبيخ الذي يتضمن معنى النفي[9]، بينما حملها النسفي على النفي والإنكار. أي إنكار أن يكون في العقلاء من يرغب عن الحق الواضح، وهو ملة إبراهيم[10] . وواضح أن هذا الخلاف يكشف عن تقارب هذه المعاني في أذهانهم ولا سيما بين الإنكار والنفي.

---

(١) الفراء ١/٢٣٤.
(٢) البحر ٢/٢٧٨. وينظر: القرطبي ٢/١٤٧ و ٩/٥٩ والنسفي ١/٣٤١ و ٣٦٠ و ٤١٧ والبحر ١/٣٥٧ ٣/١٠٠.
(٣) الكشاف ٤/٢٩٥.
(٤) الرازي ٧/٩.
(٥) القرطبي ٥/٣٧٩
(٦) المجمع ٥/٢٢٤.
(٧) الزجاج ١/١٨٩.
(٨) المجمع ١/٤٧٨.
(٩) القرطبي ٢/١٣٢.
(١٠) النسفي ١/٨٩.

– ما:

وعرض المفسرون لطبيعة الاستفهام فيها وما خرجت إليه من معان بلاغية، فبيّن أغلبهم أنها بمعنى ((أيّ))[١] في نحو قوله تعالى: ﴿فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ؟﴾ [النمل: ٣٥/٢٧]. وزاد الزمخشري أن الاستفهام بها يكون عن المجهول[٢]. وعبر عن ذلك الرازي بقوله: ((وضعت لطلب ماهيات الأشياء وحقائقها. تقول: ما الملك؟ وما الروح؟ وما الجن؟ والمراد طلب ماهياتها وشرح حقائقها. وذلك يقتضي كون ذلك المطلوب مجهولاً))[٣].

أما المعاني التي خرجت إليها، فلا تكاد تبتعد عن المعاني المتقدمة في أخواتها، كالإنكار والتوبيخ والتعجب والنفي والتقرير والتفخيم، وغير ذلك مما يناسب معناها. وقد أضافوا إليها على عادتهم بعض المعاني الأخرى، ولكنهم اختلفوا في تقريرها في النصوص، فجمعوا بعضها، وأفردوا بعضها الآخر.

١ – الإنكار:

وحملوا عليه عدداً من النصوص، وأكثرُهم في ذلك الزمخشري إذ جعل منه قوله تعالى: ﴿وَما أَعْجَلَكَ عَنْ قَوْمِكَ يا مُوسَى؟﴾ [طه: ٨٣/٢٠] أي: أي شيء عجّل بك عنهم[٤] ؟ وأضاف إلى الإنكار معنى الاستبعاد في قوله: ﴿وَما لَنا لا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ؟﴾ [المائدة: ٨٤/٥]. وذلك لانتفاء الإيمان مع موجبه، وهو الطمع في إنعام الله عليهم بصحبة الصالحين[٥]. ونقل عن المبرد أنه جمع إليه معنى التقريع

(١) الطبري ١٥٦/١٩. وينظر: المجاز ٦٤/١ والكشاف ٩٢/٢ و ٢٩٧/٣ و ٥٩٠ والبحر ٢٧٥/٤.

(٢) الكشاف ٢٨٩/٣.

(٣) الرازي ٢/٣١.

(٤) الكشاف ٨٠/٣. وينظر: ٦٠٤/٤ و ٧٦٢ و ٨١٤ والرازي ٣١/٥ والقرطبي ٢٤٤/١ والبحر ٢١١/٤ و ٣٦٧/٧.

(٥) الكشاف ٦٧٠/١.

في نحو قولنا لمن وقع في ورطة، وكان غنياً عن التعرض للوقوع في مثلها: ما اضطرك إلى هذا[١] ؟

وبيّن أبو حيان أن معنى الإنكار يتضمن ما يقابله، فإذا قيل لك: مالك قائماً؟ فهو إنكار للقيام، ويتضمن وجود ما يقابله[٢]. وقد جمع إليه معنى التعجب[٣] في قوله تعالى: ﴿فَما لَكُمْ؟ كَيْفَ تَحْكُمُونَ؟﴾ [يونس: ١٠/٣٥]، ومعنى التوبيخ والتهكم في قوله تعالى: ﴿لِمَ تَقُولُونَ ما لا تَفْعَلُونَ؟﴾ [الصف: ٦١/٢]. وذلك إذا أريد به خطاب المنافقين، أما إذا أراد خطاب المؤمنين فهي للتلطف في العتب[٤] .

٢ – التوبيخ:

وذهبوا إليه في مجموعة من النصوص، فجعل منه الزمخشري قوله تعالى: ﴿قالُوا: فِيمَ كُنْتُمْ؟﴾ [النساء: ٤/٩٧]. أي: لم يكونوا في شيء من الدين حيث قدروا على المهاجرة ولم يهاجروا[٥]. وأضاف إليه القرطبي ها هنا معنى التقريع[٦]. وجمع إليه أبو حيان التحذير والتوعد في قوله: ﴿فَما ظَنُّكُمْ بِرَبِّ الْعالَمِينَ؟﴾ [الصافات: ٣٧/٨٧]. أي: أي شيء ظنكم بفعله معكم من عقابكم إذ قد عبدتم غيره[٧]؟ وكان جرى إلى المعنيين الأخيرين أبو عبيدة[٨] في قوله: ﴿وَما أَدْراكَ ما يَوْمُ الدِّينِ؟﴾ [الانفطار: ٨٢/١٧].

---

(١) المجمع ٢/٨٨.
(٢) البحر ٣/٢٠٠.
(٣) البحر ٥/١٥٦.
(٤) البحر ٨/٢٦١.
(٥) الكشاف ١/٥٥٥. وينظر: القرطبي ٢/٣٠ و ٧/١٧٠ و ١٩/٢١٨ والنسفي ١/١١١ والبحر ١/٤٩٥.
(٦) القرطبي ٥/٣٤٦.
(٧) البحر ٧/٣٦٥.
(٨) المجاز ٢/٢٨٨.

٣ – التعجّب:

وذهب الزمخشري إليه في قوله تعالى: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ؟﴾ [الحجر: ١٥/٥٤]. كأنه قال: فبأي أعجوبة تبشروني في الحقيقة[١] ؟ ونقل عن الكسائي نحو ذلك في قوله: ﴿فَما أَصْبَرَهُمْ عَلَى النّارِ؟﴾ [البقرة: ٢/١٧٥] حيث جعل «ما» استفهامية. وقد وافقه المبرد وجعل معه معنى التوبيخ[٢]. كما تابعه الرازي وأبو حيان في مواضع أخرى[٣] ، وضمّ إليه الأول معنى الاستهزاء[٤] في قوله تعالى: ﴿ما وَلّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ؟﴾ [البقرة: ٢/١٤٢].

٤ – النفي:

وذهب الفراء إلى أن «ما» قد تكون استفهاماً بمعنى النفي، كقوله تعالى: ﴿يا أَبانا، ما نَبْغِي؟﴾ [يوسف: ١٢/٦٥]. أي لسنا نريد منك دراهم[٥] . وبيّن أنها تكون كذلك إذا جاء بعدها الفعل المضارع «يدريك». وإذا جاء بعدها الماضي دلت على تحققه. قال: «كل ما في القرآن من قوله: وما أدراك فقد أدراه، وما كان من قوله: وما يدريك فلم يدره»[٦] . ونقل القرطبي عن الزجاج أنه حمل بعض النصوص على هذا المعنى مستدلاً بوقوع «هل» له[٧] . وحمل عليه أبو حيان قوله تعالى: ﴿ما يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذابِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ؟﴾ [النساء: ٤/١٤٧] مبيناً أنه استفهام معناه النفي. أي: لايعذبكم إن شكرتم[٨].

---

(١) الكشاف ٢/٥٨١.

(٢) المجمع ٢/٨٨.

(٣) ينظر: الرازي ٩/٦٣ والبحر ٣/٣٠٠.

(٤) الرازي ٤/٩٢.

(٥) الفراء ٢/٤٩.

(٦) الفراء ٣/٢٨٠.

(٧) القرطبي ١٣/٨٤.

(٨) البحر ٣/٣٨١. وينظر: ٧/٢٩١.

٥ – التقرير:

ووجده القرطبي واحداً من معانيها أيضاً، وحمل عليه الآية السابقة. قال: ((استفهام بمعنى التقرير للمنافقين. والتقدير: أي منفعة له في عذابكم إن شكرتم؟))[١] . وذهب إليه أيضاً أبو حيان في بعض النصوص الأخرى[٢] .

٦ – التفخيم:

وألفاه الزمخشري في نحو: ﴿عَمَّ يَتَساءَلُونَ؟﴾ [النبأ: ١/٧٨]. وقد ربطه بطبيعة الاستفهام بـ ((ما))، وقال: ((ومعنى هذا الاستفهام تفخيم الشأن، كأنه قال: عن أي شيء يتساءلون؟ ونحوه ما في قولك: زيدٌ ما زيدٌ؟ جعلته لانقطاع قرينه وعدم نظيره، كأنه شيء خفي عليك جنسه، فأنت تسأل عن جنسه وتفحص عن جوهره، كما تقول: ما الغول؟ وما العنقاء؟ تريد أي شيء من الأشياء؟ هذا أصله، ثم جرد العبارة عن التفخيم حتى وقع في كلام من لا تخفى عليه خافية))[٣]. وأضاف إليها أبو حيان في هذه الآية معاني التهويل والتقرير والتعجيب[٤].

وذكر المفسرون لـ ((ما)) بعض المعاني الأخرى، فجعلها النسفي للسؤال عن الحال بمعنى ((كيف))، وللتعجّب في قوله تعالى: ﴿قالُوا: ادْعُ لَنا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنا ما هِيَ؟﴾ [البقرة: ٦٨/٢]. ذلك أنهم تعجبوا من بقرة ميتة وسألوا عن صفتها[٥]. وجعلها أبو حيان للتحقير والتصغير[٦] في قوله: ﴿ما هَذِهِ التَّماثِيلُ؟﴾ [الأنبياء: ٥٢/٢١]. وللتحقير والتقرير في قوله: ﴿ما تَعْبُدُونَ؟﴾ [الشعراء: ٧٠/٢٦] إذ سألهم إبراهيم وهو يعلم أنهم عبدة أصنام، ليريهم أن ما كانوا يعبدونه ليس مستحقاً

(١) القرطبي ٤٢٦/٥. وينظر: ١٤١/١٣.
(٢) البحر ٤٩٠/٤ و ٦٥/٨.
(٣) الكشاف ٦٨٤/٤.
(٤) البحر ٤١٠/٨.
(٥) النسفي ٥٩/١.
(٦) البحر ٣٢٠/٦.

للعبادة[١]، وللاستهزاء[٢] في: ﴿ما لِهَذا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعامَ؟﴾ [الفرقان: ٧/٢٥]، وللحث والتحريض[٣] في: ﴿وَما لَكُمْ لا تُقاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟﴾ [النساء: ٧٥/٤].

– أَيْنَ:

وهي للاستفهام عن المواضع والأمكنة. قال الطبري: ((ألا ترى أن سائلاً لو سأل، فقال: أين مالُكَ؟ لقال: بمكان كذا. ولو قال له: أين أخوك؟ لكان الجواب أن يقول له: ببلدة كذا، أو بموضع كذا، فيجيبه بالخبر عن محله ما سأله، فيعلم أن ((أين)) مسألة عن المحل))[٤] . وجعلها غير واحد منهم بمعنى ((حَيْثُ)). قال الأخفش: تقول العرب: جئتك من أين لا تعلم ومن حيث لا تعلم. وحمل على ذلك قراءة ابن مسعود: (وَلا يُفْلِحُ السّاحِرُ أَيْنَ أَتَى) [طه: ٦٩/٢٠] إذ فسرها بقراءة الجمهور: ﴿حَيثُ أَتى﴾[٥] .

وخرجت ((أَينَ)) إلى بضعة معان، هي: النفي والأمر والتعجب والتوبيخ. وقد جعل الفراء من الأول قول الشاعر:

فَهَذِي سُيُوفٌ، يا صُدَيُّ بْنُ مالِكٍ، كَثِيرٌ، وَلَكِنْ أَيْنَ بِالسَّيْفِ ضارِبُ؟

والتقدير: ليس بالسيف ضارب. وذكر أن الكسائي سمع العرب تقول: أين كنت لتنجو مني؟ أي: ما كنت لتنجو مني[٦] .

---

(١) البحر ٢٢/٧.

(٢) البحر ٤٨٣/٦.

(٣) البحر ٢٩٥/٣ و ٣٠٢.

(٤) الطبري ٣٩٧/٢-٣٩٨. وينظر: المجمع ١٦٥/٥ والقرطبي ٧٢/٤.

(٥) الأخفش ٦٣٠. وينظر: الطبري ١٥٨/٢٢ والتنوير ١٩١.

(٦) الفراء ١٦٤/١ و ٤٢٤.

وجعل الفراء من الأمر قولهم للرجل: أَيْنَ أَيْنَ؟ وهم يريدون: أقم ولا تبرح[١]. ومن التوبيخ والتعجب[٢] قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ؟﴾ [التكوير: ٢٦/٨١].

– أَيّ:

وذكروا لها، فيما تحملته، معاني النفي والتعجب والتعظيم والتقرير والتحقير. فقد جعلها الفراء للنفي في قول المتنخل الهذلي[٣]:

فَاذْهَبْ، فَأَيُّ فَتًى في النّاسِ أَحْرَزَهُ   مِنْ يَوْمِهِ ظُلَمٌ دُعْجٌ، وَلا جَبَلُ؟

والتقدير: ليس يحرز الفتى من يومه ظلم دعج ولا جبل[٤].

وحملها الزمخشري على معنى التعجب في قوله تعالى: ﴿فَسَوّاكَ فَعَدَلَكَ ، فِي أَيِّ صُورَةٍ ما شاءَ رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار: ٨٢/٧-٨]. وذلك على أن تتعلق والجار بـ «عدلك»[٥]. ورأى أبو حيان أنها تفيد ها هنا التعجب والتعظيم[٦]. وجعلها الرازي للتقرير والتحقير[٧] في قوله: ﴿مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ؟﴾ [عبس: ٨٠/١٨]، بينما قصرها النسفي ها هنا على التقرير[٨].

– كَيْفَ:

ويتفق المفسرون على أن معناها هو السؤال عن الحال والهيئة[٩]. قال الطبري: «ولو قال قائل لآخر: كيف أنت؟ لقال: صالح أو بخير أو في عافية،

(١) الفراء ١/٢٠٢.
(٢) الفراء ١/٢٣.
(٣) ديوان الهذليين ٢/٣٥. يقول: لاتقيه من موته الظلم الدعج يستتر بها من الهلاك، ولا الجبال يتحصن بها.
(٤) الفراء ١/١٦٤ و ٤٢٣-٤٢٤.
(٥) الكشاف ٤/٧١٦.
(٦) البحر ٨/٤٣٧.
(٧) الرازي ٣١/٥٩.
(٨) النسفي ٥/٣٢٦.
(٩) ينظر: الطبري ٣/٢٢٠ و الكشاف ١/٣٩٣ و ٤/٤٩٩ والمجمع ١/١٥٤ و ٣/٤٧ والرازي ١٧/٥٤ و ٣٢/٩٩ والقرطبي ١/٢٤٨ و ٣/٢٩٩ والبحر ١/١٢٩ و ٢/٥١٨ و ٦/٥٠٢.

وأخبره عن حاله التي هو فيها، فيعلم حينئذ أن «كيف» مسألة عن حال المسؤول»[(١)] .

وهي تخرج، كسائر أخواتها، إلى معان أخرى تصاحب معناها الأصلي، وقد كثر خلافهم في هذه المعاني وتعددت وجهاتهم، إلا أنها لم تخرج عن نطاق المألوف في مخارج هذا الأسلوب المعروفة.

فقد حملها القرطبي على معنى الإنكار في قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ أَخافُ ما أَشْرَكْتُمْ؟﴾ [الأنعام: ٨١/٦]، أي: هو ينكر عليهم تخويفهم إياه بالأصنام[(٢)] . وحمل عليه أبو حيان نصوصاً أخرى، وأضاف إليه في هذا الموضع معنى التعجب[(٣)]. وضم إليه الزمخشري معنى التعجيب في قوله: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ آياتُ اللَّهِ؟﴾ [آل عمران: ١٠١/٣]. والمعنى: من أين يتطرق إليكم الكفر[(٤)] ؟ بينما جعلها القرطبي ها هنا للتعجب وحسب[(٥)].

وبيّن أبو حيان الفرق بين معنى الإنكار في «كيف» وفي الهمزة، فقال: «والإنكار بالهمزة إنكار لذات الفعل، وبـ «كيف» إنكار لحاله، وإنكار حاله إنكار لذاته، لأن ذاته لا تخلو من حال يقع فيها فاستلزم إنكار الحال إنكار الذات، وهو أبلغ إذ يصير ذلك من باب الكناية حيث قصد إنكار الحال»[(٦)].

وأخلص الزمخشري «كَيفَ» لمعنى التعجيب[(٧)] في قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْراةُ؟﴾ [المائدة: ٤٣/٥]. وأضاف أبو حيان إلى التعجيب معنى التعظيم في قوله: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْماً كَفَرُوا بَعْدَ إِيمانِهِمْ؟﴾ [آل عمران:

---

(١) الطبري ٣٩٨/٢.
(٢) القرطبي ٣٠/٧.
(٣) البحر ١٧٠/٤. وينظر: ٢٠٧/٣.
(٤) الكشاف ٣٩٣/١.
(٥) القرطبي ١٥٦/٤.
(٦) البحر ١٢٩/١.
(٧) الكشاف ٦٣٥/١.

٨٦/٣] أي: كيف يستحق الهداية من أتى بما ينافيها بعد التباسه بها ووضوحها له؟ فهو يستبعد حصولها لهم مع شدة الجرائم[١]. وضمّنه معنى الوعيد[٢] في نحو: ﴿فَكَيْفَ كانَ عِقابي؟﴾ [الرعد: ٣٢/١٣]، ومعنى الاستعظام في نظيرها[٣] من سورة غافر[٤].

وحملها الرازي على معنى التقرير في قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ كانَ نَكِيرِي؟﴾ [الحج: ٤٤/٢٢]. أي: فكيف كان إنكاري عليهم بالعذاب؟ ألم يكن واقعاً قطعاً[٥]؟ ووافقه في بعض النصوص وخالفه في هذه الآية فجعلها استفهامية للتغيير. أي تغيير ما كانوا عليه من النعم بالعذاب والهلاك[٦].

وذكر هذا الأخير لها معنى النفي، في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْماً كَفَرُوا؟﴾ [آل عمران: ٨٦/٣]. أي: لا يهدي الله. واستشهد لذلك بقول عبيد الله ابن قيس الرقيات[٧]:

كَيْفَ نَومِي عَلى الفِراشِ وَلَمّا يَشْمَلِ الشّامَ غارةٌ شَعْواءُ؟

والمعنى: لا نوم لي[٨].

ووجدها الزجاج تفيد التوبيخ[٩] في قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذا جِئْنا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ؟﴾ [النساء: ٤١/٤]. وضم إليها أبو حيان معنى التقريع[١٠].

---

(١) البحر ٥١٨/٢.
(٢) البحر ٣٩٣/٥. وينظر: ٣٧٦/٦ و ٤٤٩/٧.
(٣) البحر ٤٤٩/٧.
(٤) الآية ٥.
(٥) الرازي ٤٢/٢٣.
(٦) القرطبي ٧٣/١٢. وينظر: ٢٩٩/٣.
(٧) ديوانه ٩٥.
(٨) القرطبي ١٢٩/٤.
(٩) الزجاج ٥٥/٢.
(١٠) البحر ٢٥٢/٣.

وجعلها الطبري للوعيد والتهديد والتعظيم في: ﴿فَكَيْفَ إِذا جَمَعْناهُمْ لِيَوْمٍ لا رَيْبَ فِيهِ؟﴾ [آل عمران:٣/٢٥]. أي: فأي حال يكون حال هؤلاء القوم، الذين قالوا هذا القول وفعلوا ما فعلوا من إعراضهم عن كتاب الله واغترارهم بربهم وافترائهم الكذب[١]؟ ورآها الطبرسي في هذا الموضع تفيد التنبيه[٢]. وجعلها أبو حيان في: ﴿فَكَيْفَ كانَ عَذابِي؟﴾ [القمر: ٥٤/١٦]. للتهويل والإعظام والتذكير[٣].

لقد اختلف المفسرون في تحديد معاني «كيف» في النصوص، كما رأينا، ولكن اختلافهم اشتد وتعاظم في بعضها، كما هو الأمر في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ؟﴾ [التوبة: ٩/٧] و﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْواتاً فَأَحْياكُمْ؟﴾ [البقرة: ٢/٢٨].

ففي الأولى، جعل الفراء «كيف» للتعجب والنفي مستدلاً بقراءة ابن مسعود: (كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَلا ذِمَّةٌ؟)، إذ زيدت «لا» فيها لتوكيد النفي. أي: ليس للمشركين عهد ولا ذمة[٤]، وذهب الزمخشري إلى أنها للاستنكار والاستبعاد لأن يكون للمشركين عهد[٥]. واقتصر الرازي على معنى الإنكار[٦]. فيما أضاف إليها أبو حيان معنى التنبيه[٧].

وفي الثانية، جعلها الفراء للتعجب والتوبيخ[٨]. وأضاف الطبري معنى الاستعتاب والتأنيب[٩]. وحملها الزمخشري على الإنكار والتعجب. أي:

---

(١) الطبري ٣/٢٢٠.
(٢) المجمع ٣/٤٧.
(٣) البحر ٨/١٧٨.
(٤) الفراء ١/١٦٤ و ٤٢٣.
(٥) الكشاف ٢/٢٤٩.
(٦) الرازي ١٥/٢٢٩.
(٧) البحر ٥/١٢.
(٨) الفراء ١/٢٣.
(٩) الطبري ١/١٨٨.

أتكفرون بالله ومعكم ما يصرف عن الكفر ويدعو إلى الإيمان[١] ؟ وجعلها القرطبي للتقرير والتوبيخ[٢]، والفيروزآبادي للتعجيب[٣].

لقد أفادت «كَيفَ» عندهم الإنكار.والاستبعاد والتعجب والتعجيب والإعظام والاستعظام والتوبيخ والتقريع والوعيد والتهديد والتأنيب والاستعتاب والتذكير والتنبيه والنفي والتقرير والتغيير، وواضح جدة المعنى الأخير وغرابته.

– مَتى:

ومعناها السؤال عن الوقت[٤]، كما هو الأمر في قوله تعالى: ﴿مَتَى هَذَا الْوَعْدُ؟﴾ [الأنبياء: ٣٨/٢١]. وحملها الرازي ها هنا على معنى الإنكار لوقوع الحشر[٥]. وأجاز أبو حيان أن تكون في قوله تعالى: ﴿مَتَى نَصْرُ اللَّهِ؟﴾ [البقرة: ٢١٤/٢] للدعاء والاستعلام لوقت النصر. وأشار إلى أن بعضهم جعلها للاستبطاء لهذا النصر[٦].

– أنّى:

واختلفوا في تحديد معنى الاستفهام في هذه الأداة، وتباينت وجهاتهم في توجيه النصوص المشتملة عليها وفي مقارنتها بأخواتها، وقل ذكرهم فيها للمعاني البلاغية التي صحبتها. وعدّها بعضهم من الأدوات المشكلة في العربية. قال الطبري: «أنى في كلام العرب كلمة تدل، إذا ابتدئ بها في الكلام، على المسألة عن الوجوه والمذاهب. فكأن القائل إذا قال لرجل: أنّى لك هذا المالُ؟ يريد: من أي الوجوه لك؟ ولذلك يجيب المجيب فيه بأن يقول: من كذا وكذا... وهي مقاربة «أين» و«كيف» في المعنى. ولذلك تداخلت معانيها،

---

(١) الكشاف ١٢١/١.
(٢) القرطبي ٢٤٩/١.
(٣) التنوير ٥.
(٤) الطبري ٢٨/١٧.
(٥) الرازي ٨٦/٢٦.
(٦) البحر ١٤٠/٢.

فأشكلت «أنّى» على سامعها ومتأولها حتى تأولها بعضهم بمعنى «أين»، وبعضهم بمعنى «كيف»، وآخرون بمعنى «متى». وهي مخالفة جميع ذلك في معناها وهن لها مخالفات... وقد فرقت الشعراء بين ذلك في أشعارها، فقال الكميت بن زيد[1] :

تَذَكَّرَ مِنْ أَنّى وَمِنْ أَيْنَ شِرْبُهُ   يُؤامِرُ نَفْسَيهِ كَذِي الهَجْمَةِ الأَبِلْ

... فيجاء بـ «أنى» للمسألة عن الوجه و بـ «أين» للمسألة عن المكان»[2].
ووصفها القرطبي بأنها أعم في اللغة من «كيف» ومن «أين» ومن «متى»[3].
وقال أبو حيان: «إنها لتعميم الأحوال»[4] .

فالطبري يميزها بوضوح من أخواتها، ويوافقه في ذلك أغلب المفسرين، إلا أنهم لم يجدوا بداً من حملها على إحدى أخواتها تبييناً لمعناها أو تقريباً له، إذ منهم من حملها على معنى «أين»، كما فعل الطبري وغيره في نحو قوله تعالى: ﴿أَنَّى يَكُونُ لِي غُلامٌ؟﴾ [آل عمران: ٣/٤٠]. أي: من أين يكون لي غلام[5]؟ ومنهم من حملها على معنى «كيف»، كما فعل الزمخشري في غير موضع، كقوله تعالى: ﴿أَنَّى يُؤْفَكُونَ؟﴾ [التوبة: ٩/٣٠]. أي: كيف يصرفون عن الحق[6]؟ ومنهم من جمع بين «كيف» و «أين» كأبي عبيدة[7] في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّى لَهُمُ التَّناوُشُ؟﴾ [سبأ: ٣٤/٥٢]، وبين «كيف» و «من أين» كالزمخشري[8] في قوله: ﴿أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنا؟﴾ [البقرة: ٢/٢٤٧]. ومنهم من جعلها بمعنى «مَتَى»،

---

(١) شعره ٢/٩٧. والبيت في ذكر حمار أراد الورود.
(٢) الطبري ٢/٣٩٧-٣٩٨.
(٣) القرطبي ٣/٩٣.
(٤) البحر ٢/١٧١.
(٥) الطبري ٣/٢٥٨. وينظر: الكشاف ١/٣٥٨ و ٤٣٦ والقرطبي ٤/٧١ و ١٩/٢٢١ والتنوير ٣٨ و٤٨ و ٩٢ و ١٢١ و ١٣٣ و ١٩٠ و ٢١٥ و ٢٦٩ و ٢٧٥ و ٣٠٧ و ٣١٦ و ٣٨٩.
(٦) الكشاف ٢/٢٦٤. وينظر: ١/٦٦٥ و ٢/٤٨ و ٤/٢٧٣ والقرطبي ٣/٢٤٦ و ٨/٣٤٠ والتنوير ٣٥٥ والبحر ٣/٤٦٣.
(٧) المجاز ٢/١٥٠.
(٨) الكشاف ١/٢٩٢.

وبمعنى «أيّ»، وغير ذلك مما سنشير إليه في توجيههم لقوله تعالى: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢/٢٢٣].

فقد جعل الفراء «أنّى» فيها بمعنى «كيف»، وفسرها بـ: من حيث شئتم[١]. ونقل الطبري عن القدماء اختلافهم فيها، فذكر توجيه الفراء، وأن بعضهم جعلها بمعنى «متى»، وبعضهم بمعنى «أَيْنَ» و «حَيْثُ»، ثم اختار هو معنى: من أي وجه شئتم، لأنه الأساسي في هذه الأداة، وبه تختلف عن أخواتها الاختلاف البين[٢].

ومنع الرازي حملها على «مِنْ أَينَ»، لأن ذلك يفيد تعدد الأمكنة والتخيير بينها كما هو الأمر في «أين» أختها، في نحو قولك: اجلس أين شئت: والمراد هنا الإتيان من قبلها في قبلها، أو دبرها في قبلها. أي أن المكان واحد وهو موضع الحرث. واختار أن تكون بمعنى «كيف»[٣]. وذكر القرطبي أن فرقة ممن جعلها بمعنى «أين» ذهبت إلى أن الوطء في الدبر مباح[٤].

وذكر أبو حيان أن ابن المسيب جعلها بمعنى «كيف» بالنسبة إلى العزل وترك العزل، وأن عكرمة والربيع[٥] جعلاها بمعناها على الإطلاق في أحوال المرأة، وأن الضحاك هو من فسرها بمعنى «متى». أي: في أي زمان أردتم من ليل أو نهار. وذكر أن جماعة جعلوها بمعنى «أيّ». أي: أيّ صفة شئتم؟ قال: «فيكون على هذا تخييراً في الخلال والهيئة. أي أقبل وأدبر»[٦].

---

(١) الفراء ١/١٤٤.
(٢) الطبري ٢/٣٩٢-٣٩٧.
(٣) الرازي ٦/٧٢.
(٤) القرطبي ٣/٩٣.
(٥) هو أبو محمد بن سليمان المرادي بالولاء، صاحب الإمام الشافعي. توفي سنة ٢٧٠ هـ. وفيات الأعيان ٢/٥٢-٥٣.
(٦) البحر ٢/١٧٠-١٧١.

وخرجت «أنى» عند الطبري في قوله تعالى: ﴿أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا؟﴾ [البقرة: ٢٥٩/٢] إلى معنى الاستنكار[١]. وحملها الزمخشري على الاستنكار والاستبعاد بعد أن فسرها بـ «كيف» و «من أين»[٢] في: ﴿أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ؟﴾ [البقرة: ٢٤٧/٢]. وجعلها للتقرير والتقريع[٣] في: ﴿قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا؟﴾ [آل عمران: ١٦٥/٣]، بينما جعلها أبو حيان ها هنا للتعجب[٤].

وذهب القرطبي إلى أنها خرجت في قوله تعالى: ﴿أَنَّى يَكُونُ لِي غُلامٌ؟﴾ [آل عمران: ٤٠/٣] مخرج التواضع. وذلك على معنى: بأي منزلة أستوجب هذا وأنا وامرأتي على هذه الحال[٥]؟ وكان الرازي جعلها ها هنا للاستبعاد[٦].

- ماذا:

وذكروا لهذه الأداة بتمامها بعض المعاني البلاغية، فجعلها الزمخشري استفهامية للتوبيخ[٧] في قوله تعالى: ﴿ماذا أُجِبْتُمْ؟﴾ [المائدة: ١٠٩/٥] وللذم والتوبيخ في قوله تعالى: ﴿وَماذا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ؟﴾ [النساء: ٣٩/٤]. أي: أيّ تبعة ووبال عليهم في الإيمان والإنفاق في سبيل الله[٨]؟

وجعلها الطبرسي للتفظيع والتهويل في: ﴿ماذا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ؟﴾ [يونس: ٥٠/١٠]، ومثّل لذلك بقول الإنسان لمن هو في أمر يستوخم عاقبته: ماذا تجني على نفسك[٩]؟ وحملها أبو حيان في قوله تعالى: ﴿فَماذا بَعْدَ الْحَقِّ إِلاّ

(١) الطبري ٣٩/٣.
(٢) الكشاف ٢٩٢/١. وينظر: ٣٦٠/١ والبحر ٤٦٣/٣-٤٦٤.
(٣) الكشاف ٤٣٦/١.
(٤) البحر ١٠٧/٣.
(٥) القرطبي ٧٩/٤.
(٦) الرازي ٣٨/٨.
(٧) الكشاف ٦٩٠/١.
(٨) الكشاف ٥١١/١.
(٩) المجمع ٥٩/١١.

الضَّلالُ؟﴾ [يونس: ٣٢/١٠] على معنى النفي الذي صحبه التقرير والتوبيخ، واستدل لذلك بوقوع «إلاّ» الحاصرة[١].

– أيّانَ:

وهي للسؤال عن الزمان بمعنى «مَتى»[٢]، كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السّاعَةِ: أَيّانَ مُرْساها؟﴾ [الأعراف: ١٨٧/٧]. أي: متى قيامها؟ وذكر أبو حيان أنها خرجت إلى معنى التكذيب والاستهزاء[٣] في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَ أَيّانَ يَوْمُ الدِّينِ؟﴾ [الذاريات: ١٢/٥١]، وإلى معنى الاستهزاء والتكذيب والتعنت[٤] في قوله: ﴿يَسْأَلُ أَيّانَ يَوْمُ الْقِيامَةِ؟﴾ [القيامة: ٦/٧٥].

– لَعَلَّ:

ذكر الطبري أن ابن زيد ذهب إلى أن «لعل» في نحو قوله تعالى: ﴿وَتَتَّخِذُونَ مَصانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ [الشعراء: ١٢٩/٢٦] للاستفهام، وقد وافقه وصحح مذهبه واستحسنه[٥]. كما وافقه الطبرسي في موضع آخر، ورأى فيه عموماً ترقيقاً للكلام وتهذيباً للمخاطب[٦]. وأضاف أبو حيان أن ابن زيد جعلها ها هنا بمعنى «هل» وضمّنها معنى التوبيخ والاستهزاء بهم. أي: هل أنتم تخلدون؟ ونسب في مواضع أخرى هذا المذهب إلى الكوفيين عموماً، ولكنه منعه وحمل «لعل» على بابها[٧] .

---

(١) البحر ١٥٤/٥.

(٢) الطبري ١٣٨/٩. وينظر: الكشاف ١٨٣/٢ والرازي ٨٠/١٥ والقرطبي ٣٣٥/٧ و ٩٤/١٠ والتنوير ١١١ و ٣٢٧ و ٣٨٠.

(٣) البحر ١٣٥/٨.

(٤) البحر ٣٨٥/٨.

(٥) الطبري ١٦٩/١٦.

(٦) المجمع ١٣٠/١.

(٧) البحر ٣٢/٧. وينظر: ٩٣/١ و ٢٠٧/٥ و ٩٧/٦ و ٢٤٦.

لقد تحدث المفسرون في هذا الأسلوب عن معاني ثلاث عشرة أداة، تختلف في طبائعها اللغوية وأبوابها النحوية، وأظهروا أن ما يجمع بينها هو استفهام عن جهات الكلام الكثيرة التي يحتاج التعبير إليها، وأن بعضها يقترب من الآخر ويقرن به. فالهمزة أم الباب وأكثر أخواتها استعمالاً، و ((هَلْ)) أقربها إليها، و((أَمْ)) ملحقة بها، و ((ما)) أخت ماذا، و ((مَنْ)) قرينها، و ((أَيّان)) عديل ((متى))، و ((أين)) من جنسها، و ((أنى)) شديدة الصلة بـ ((كيف)) وقريبة من ((أيّ)) في عمومها.

وهذه الأدوات جميعاً موضوعة للاستفهام الحقيقي، على اختلاف ما وضعت له، وقل أن استعملت إحداها بمعنى الأخرى، كما هو الأمر في ((ما)) التي استعملت بمعنى ((كيف)). وهذا المعنى الأصلي كان قليلاً في استعمال القرآن، أو فيما عرضوا له من نصوص، ويمكن أن نجعل منه معاني الاستعلام والاستخبار والاسترشاد في الهمزة، لأنها تقابل عندهم بعض المعاني التي خرجت إليها هذه الأداة إذ جعل الطبري الاستعلام مقابل الإنكار، والاسترشاد مقابل التوبيخ، والاستخبار مقابل التعجب. وذكر أبو حيان ما يؤيد ذلك بقوله: ((هو استفهام حقيقة ليس فيه إنكار، وهو استفهام استرشاد لا استفهام إنكار وعناد))[1] .

أما المعاني التي خرجت إليها هذه الأدوات فكثيرة كما رأينا. وقد كان هذا الخروج مشتركاً بين عدد كبير منها، ولا سيما في المعاني التي جاءت في القرآن الكريم، مما يدل على اطراد هذا السلوك البياني في باب الاستفهام. فقد خرجت إلى معنى التقرير عندهم: الهمزة وأم وهل وكم وما وأيّ وكيف وأنّى وماذا، وإلى النفي: الهمزة وأم وهل ومن وما وأين وأيّ وكيف وماذا، وإلى التوبيخ: الهمزة وأم وهل ومن وما وأين وكيف وماذا، وإلى التعجب: الهمزة وأم وهل وما وأين وأيّ وكيف وأنّى، وإلى الإنكار: الهمزة وأم وهل ومن وما وكيف ومتى، وإلى التقريع: الهمزة وأم وهل ومن وما وكيف وأنّى، وإلى الاستبعاد:

(١) البحر ٢٥٠/١. وينظر: المجمع ٣١٦/١ والقرطبي ٢٥٨/٧.

الهمزة وأم وما وكيف وأنّى، وإلى التعجيب: الهمزة وأم وما وكيف، وإلى التعظيم: الهمزة وهل وأي وكيف، وإلى الأمر: الهمزة وهل وأين، وإلى التنبيه: الهمزة وهل وكيف، وإلى التحذير: الهمزة وهل وما، وإلى التحقير: الهمزة وما وأيّ، وإلى التهكم: الهمزة وهل وما، وإلى التهويل: ما وكيف وماذا، وإلى التوعد: الهمزة وأم وما، وإلى التذكير: الهمزة وهل وكيف، وإلى التوقيف: الهمزة وهل، والتنكير: الهمزة وأم، والتهديد: الهمزة وكيف، والتجهيل: الهمزة وأم، والاستعظام: الهمزة وكيف، والدعاء: الهمزة ومتى، والحض: الهمزة وما، والتفخيم: هل وما، والاستبطاء: ما ومتى، والاستنكار: كيف وأنّى، والاستقصار والتعيير: الهمزة وهل، والنهي: الهمزة ومن، والتأنيب: الهمزة وكيف.

وانفرد بعض هذه الأدوات بشيء من المعاني، فاستقلت الهمزة بمعاني التحقيق والتبكيت والتعجيز والزجر والتشنيع والاحتقار والتبعيد والإكبار والاستغراب والتعليل والاستعطاف والتعريض والعتاب، واستقلت «أم» بالتسجيل والإبهام، و «هل» بالترغيب والتشويق والتمني والمناصحة وحسن الأدب والعرض والاستزادة والتقريب والإنذار، واستقلت «ما» بالتصغير، و«كيف» بالوعيد والإعظام، و «أنّى» بالتواضع، و «ماذا» بالتفظيع والذم، و«أيّان» بالتكذيب والتعنت.

وذكر المفسرون في شروحهم أن هذا الخروج قد أحدث جديداً في التعبير، فنقله من الاستفهام إلى ما يشبه الخبر والإيجاب، وجعله بعضهم تفهيماً، بل سمى آخرون كالزمخشري الهمزة بأداة الإنكار وهمزة التقرير في كثير من المواضع لغلبة خروجها إلى هذين المعنيين، وراح بعضهم ينفي عن هذه الأدوات صفة الاستفهام انطلاقاً من هذا المفهوم، حيث قال الطبري في «كيف» مثلاً: «وكيف بمعنى التعجب والتوبيخ لا بمعنى الاستفهام»[1]. وقال الأخفش في همزة

---

(١) الطبري ١/١٩٠.

التسوية: ((فإنما دخله حرف الاستفهام وليس باستفهام لذكره السواء))[١] . وقال الرازي: ((همزة الاستفهام منقولة إلى معنى التوبيخ والتقريع))[٢] . وقال القرطبي: ((كيف لفظه لفظ الاستفهام، وليس به، بل هو تقرير وتوبيخ))[٣] . وقال أبو حيان: ((كم ها هنا استفهامية ومعناها التقرير لا حقيقة الاستفهام))[٤] .

ولكن هذا الإخراج لم يعن عندهم أبداً قطع الصلة بالاستفهام أو خروج الأداة عن بابها النحوي. وقد عبّر هؤلاء عن هذه الحقيقة بعبارات أخرى توضح مذهبهم في ذلك، فقال بعضهم: هو استفهام معناه كذا، وعلى سبيل كذا، وجهة كذا، ويتضمن كذا. وقال آخرون: خرج مخرج كذا، وأراد بالاستفهام كذا، وهذه الأداة للاستفهام ومعناها كذا، وموضعها كذا، ومجازها كذا، واللفظ استفهام ومعناه كذا. بل صرح بعضهم بهذه الحقيقة، فقال الزمخشري في توجيه قوله تعالى: ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَمْ مَنْ خَلَقْنا؟﴾ [الصافات: ١١/٣٧]: ((الهمزة وإن خرجت إلى معنى التقرير فهي بمعنى الاستفهام في أصلها، فلذلك قيل: فاستفتهم أي استخبرهم... ولم يقل: فقررهم)). ولكن الزمخشري استثنى من ذلك معنى التسوية، فذهب إلى خروج الهمزة فيه عن الاستفهام خروجاً نهائياً، واستنصر سيبويه في ذلك فقال: ((الهمزة وأم مجردتان لمعنى الاستواء، وقد انسلخ عنهما معنى الاستفهام رأساً. قال سيبويه: جرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على حرف النداء في قولك: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة. يعني أن هذا جرى على صورة الاستفهام ولا استفهام، كما أن ذلك جرى على صورة النداء، ولا نداء))[٥] .

وأشار المفسرون في مواضع متفرقة إلى الغاية العامة لهذا الخروج، فهو عندهم جانب من جوانب بلاغة الكلام وجمال التعبير في العربية. قال الطبرسي في بعض

---

(١) الأخفش ١٨١.
(٢) الرازي ٦/٥. وينظر: ٢١٣/٧.
(٣) القرطبي ٢٤٩/١.
(٤) البحر ١٢٧/٢. وينظر: ١٢٩/١ و ١٤١.
(٥) الكشاف ٤٧/١-٤٨.

ذلك: «لأن إخراجه مخرج الاستفهام أبلغ في الكلام وأشد مظاهرة في الحجاج إذ يخرج الكلام مخرج التقرير». وقال الرازي: «النفي بـ هل أبلغ من النفي بـ لا»، وبيّن أن للإنكار بالهمزة فوائد منها: القطع بالنفي والمبالغة في التبكيت والتنكير. وجعل الفراء بعض هذا السلوك عاماً في العربية، قائلاً: «وإذا استفهمت بشيء من حروف الاستفهام فلك أن تدعه استفهاماً ولك أن تنوي به الجحد». فهذه الغاية وهاتيك الفوائد تفسر لنا ضرورة الاحتفاظ بالأداة في بابها وعدم خروجها إلى الأبواب الأخرى، لأن البلاغة والجمال في التعبير يتركزان أساساً في هذا الترجح بين الاستفهام وما خرج إليه. فالاستفهام أساس فيها ينصرف إليه الذهن ابتداء، والمعنى البلاغي كساء له وجمال يدرك بالتأمل والتذوق، ولكنه لا يمكن الفصل بينهما.

ولقد حمل المفسرون مجمل نصوص القرآن على هذه المعاني البلاغية، ورأوا في ذلك قوة تعبير تميز القرآن من غيره من الأساليب، وذكروا في ذلك معاني متعددة ومختلفة، وجمعوا بعضها إلى بعضها الآخر، فضموا إلى الإنكار معاني التوبيخ والتعجب وغيرها، وإلى التقرير والتوبيخ والتقريع وغيرها، وقلما أفردوا بعضها، وهذا يدل على تقارب المعاني وشدة اتصالها فيما بينها مما جعلها تتساند وتتساوق ويستتبع بعضها ذكر بعض في كثير من المواضع.

ونحن أتينا على المعاني المجموعة حسب ترتيب ورودها في عباراتهم، ولم نجد عموماً ما يشير إلى أفضلية أحدها أو قيمته إلا ما كان من الموازنة بين التعريض والاستهزاء والتقريع والتوبيخ، وما رأيناه من تضمين قسم منها لبعض المعاني وفائدة بعضها الآخر والغرض منه، كما توضح في موضعه. وقد بدا أن الإنكار قريب من النفي ونوع منه، وأن التعجب نوع من الإنكار لأنه إنكار لما يرد على السامع لقلة اعتياده، وأن التعجيب دعوة إلى التعجب، وقد وقع أغلبه في القرآن على لسانه، عز وجل.

كما تقاربت لديهم معاني الزجر والتحقير والاحتقار والتصغير والتجهيل والاستقصار والتعيير والتعجيز والتأنيب والتشنيع والذم والتكذيب والتعنت والتهكم، ومعاني التهديد والوعيد والتوعد والإنذار والتحذير والتذكير والتنبيه، ومعاني التقرير والتسجيل والتوقيف والتقريب، ومعاني التعظيم والإعظام والاستعظام والتفخيم والإكبار والتهويل والتفظيع، ومعاني النصح والعرض والحث والترغيب والتشويق والنصح والعتاب والاستعتاب، ومعاني النفي والاستبعاد والتبعيد والاستبطاء، ومعاني الأمر والنهي والدعاء، ومعنيا الاستغراب والتعجب. بل إننا نرى في بعض هذه المعاني ما يطابق الآخر في المعنى ويرتد اختلاف اللفظ فيه إلى تسمح المفسرين في العبارة أو اختلافهم في التعبير عنه، الأمر الذي ينحو بها منحى الاختصار ويجعل حصرها في بضعة معان أمراً مقبولاً، وهو ما فعلناه في تقسيم الحديث عن معاني كل أداة عموماً.

٢ - الأمر والنهي:

وهما معنيان متقاربان يراد بهما الطلب، ومتقابلان يقصد بالأول طلب الفعل، وبالثاني الكف عنه. وتقوم على الأمر في مجال الأدوات اللام، وعلى النهي «لا». وقد توقف المفسرون عند هذين الحرفين، وذكروا لهما بعض المعاني البلاغية.

ففي الأمر، ذكر الفراء للام معنى التوبيخ[1] في قوله تعالى: ﴿فَلَمّا نَجّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذا هُمْ يُشْرِكُونَ ، لِيَكْفُرُوا بِما آتَيْناهُمْ﴾ [العنكبوت: ٢٩/٦٥-٦٦]. وأضاف لها الطبري ها هنا معنى التهديد والوعيد. أي: اكفروا فإنكم سوف تعلمون ماذا يلقون من عذاب الله بكفرهم به[2]. وقصرها الطبرسي على التهديد والوعيد، والقرطبي على التهديد[3].

---

(١) الفراء ٣١٩/٢.

(٢) الطبري ١٣/٢١.

(٣) المجمع ٣٧٩/٢٠ والقرطبي ٣٦٣/١٣. وينظر هذا المعنى أيضاً: الزجاج ٣١٣/٢ والمجمع ١٧٠/٧ والقرطبي ٥٩/٧ و ٩٦/١٠ و البحر ٤٢٥/٥ و ٥٠٢ و ١٧٣/٧.

ورأى الرازي أنها للتعجيز في قوله: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٤/٧]. أي لما ظهر لكل عاقل أنها لا تقدر على الإجابة تبين أنها لا تصلح للمعبودية[١]. ونقل عن بعضهم أنها للدعاء في: ﴿رَبَّنا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ﴾ [يونس: ٨٨/١٠] أي: ربنا ابتلهم بالضلال. ولكنه خالفه وجعل اللام جارة للعاقبة[٢].

وذهب أبو حيان في قوله: ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزارَهُمْ﴾ [النحل: ٢٥/١٦] إلى تحميلها معنى التحتم عليهم والصغار الموجب لهم[٣]، وفي قوله: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧/٤٣] إلى معنى الطلب والرغبة. أي: ليمتنا مرة حتى لا يتكرر عذابنا[٤].

أما النهي، فضمن الفراء فيه «لا» معنى الأدب في قوله تعالى: ﴿وَلا تَتَمَنَّوْا ما فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٣٢/٤] مبيناً أن هذه الآية نزلت في قول أم سلمة وغيرها: ليتنا كنا رجالاً فجاهدنا وغزونا وكان لنا مثل أجر الرجال[٥]. وضمّنها القرطبي معنى التوبيخ في قوله تعالى: ﴿لا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمانِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٦/٩]. والتقدير: لا تفعلوا مالا ينفع[٦].

٣– العرض والتحضيض:

وتبين المفسرون هذين المعنيين في عدد من الأدوات، هي: «أَلا» و«لَولا» و«لَوما» و«هَلاّ». وجمعوا فيما بينها في كثير من الشروح، وفسروا كل واحدة بأختها، وخصصوا بعض دلالاتها وأضافوا إليها بعض المعاني البلاغية.

---

(١) الرازي ٩٢/١٥.
(٢) الرازي ١٥٠/١٧–١٥٢. وينظر: القرطبي ٤٢٣/١.
(٣) البحر ٤٨٤/٥.
(٤) البحر ٢٨/٨.
(٥) الفراء ٢٦٤/١.
(٦) القرطبي ١٩٨/٨.

فقد ذكر أبو حيان أن من معاني «ألا» أن تكون للعرض، وأنها قد تتضمن معنى الحض في نحو قوله تعالى: ﴿أَلا تُقاتِلُونَ قَوْماً نَكَثُوا أَيْمانَهُمْ﴾ [التوبة: ١٣/٩] و﴿قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلا يَتَّقُونَ﴾ [الشعراء: ١١/٢٦]. ومنع أن تكون للتنبيه في الموضع الثاني[١].

وبيّنوا أن «لولا» كثيراً ما تكون بمعنى «هَلاّ»، وحملوا على ذلك عدداً كبيراً من مواضعها[٢]، فجعل منها الفراء قوله تعالى: ﴿ لَوْلا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ ﴾ [الفرقان: ٧/٢٥] موضحاً أن الفعل الماضي بعدها منفي لم يتم. أي ما أنزل إليه ملك[٣]. وذكر الزمخشري لها معنى التحضيض في نحو هذا الموضع[٤]. وبيّن الطبرسي أنها تكون كذلك مع الماضي وإن كان معناه الأمر، لأنها تتضمن التوبيخ[٥]، كما هو الأمر في قوله تعالى: ﴿لَوْلا جاؤُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَداءَ﴾ [النور: ١٣/٢٤]. وسمّى ذلك في موضع آخر تأنيباً[٦].

وأوضح الرازي أن هذا المعنى تنبيه على وجوب الفعل، وعلى أنه حصل الإخلال بهذا الواجب. فإذا قلت: لولا دخلت علي ولولا أكلت عندي، فمعناه عرض وإخبار عن سرورك به لو فعل، والمقصود بذلك الترغيب والتحضيض[٧]. ولكنه أجاز أن تكون للتحضيض والتوبيخ مع المضارع[٨] في قوله تعالى: ﴿لَوْلا يَنْهاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ﴾ [المائدة: ٦٣/٥].

---

(١) البحر ٦٢/١ و١٦/٥ و٧/٧.

(٢) ينظر: المجاز ٥٢/١-٥٣ و١٣٢ و١٩١ و٢٧١ و٢٨٤ و٣٤٦ و٦٤/٢ و١٠٧ و٢٠٣ و٢٥٩ والأخفش ٢٢٦ والطبري ٥١٣/١ و١٨٦/٧ و١٩٢ والكشاف ١٨٢/١ و١٩٢ و٣٧١ و٣٨٢ و٤٣٦/٢ و٤٥٩/٣ والقرطبي ٣٨٣/٨ والتنوير ٨٤ و٨٦ و٨٧ و١٣٢ و١٣٨ و١٥٦ و١٥٨ و١٨٥ و١٩٩ و٢١٧ و٢٢٤ و٢٢٥ و٢٢٦ و٢٤٢ و٣٠٥ و٣١٤ و٣٣٩ و٣٤٠ و٣٤٥ و٣٥٦ والبحر ٣٥٦/١ و٥٠٦/٧.

(٣) الفراء ١٦٧/١ و٣٣٤ و٤٧٩ و٢٦٢/٢.

(٤) الكشاف ٥٧١/٢ و٢١٩/٣ و٤١٨.

(٥) المجمع ١٤٠/٦.

(٦) المجمع ٩٧/١١.

(٧) الرازي ٢٢٧/١٦.

(٨) الرازي ٣٩/١٢ .

وذهب البيضاوي إلى أنها مع الماضي للتوبيخ، ومع المستقبل للتحضيض[١]، ورأى أبو حيان أن التحضيضية هي التي يريد بها المتكلم فعل الشيء الذي يحض عليه، وأن التوبيخية هي التي لا يريد بها المتكلم طلب هذا الشيء، ولكنه مع ذلك سمّى الثانية تحضيضية[٢]. وأغلب الظن أن ذلك من قبيل تحديد وجهها النحوي.

وغمض موقف هذا الأخير من تركيب «أفلا» في نحو قوله تعالى: ﴿أَفَلا يَتُوبُونَ إِلَى اللَّهِ؟﴾ [المائدة: ٧٤/٥]. إذ عاب على ابن عطية قوله فيها: «رفق جلَّ وعَلا بهم بتحضيضه إياهم على التوبة وطلب المغفرة»، وقرر أن ذلك من الحث والتحضيض على التوبة في المعنى لا في اللفظ، لأن مدلول «أفلا» غير مدلول «ألا» التحضيضية، ورأى أن الفاء للعطف حجزت همزة الاستفهام بينها وبين «لا» النافية. والتقدير: فألا[٣]. ولكنه ذكر في مواضع أخرى، كقوله تعالى: ﴿أَفَلا تَتَفَكَّرُون ؟﴾ [الأنعام: ٥٠/٦] أن «أفلا» عرض وتحضيض معناه الأمر. أي: ففكروا[٤]. ولم يوضح مذهبه في هذا التركيب. ولعله استغنى بما ذكره هناك، فلم يفصل القول وأراد الدلالة المعنوية أيضاً.

وأضاف القرطبي إلى التحضيض معنى التعجيز[٥] في قوله تعالى: ﴿لَوْلا يَأْتُونَ عَلَيْهِمْ بِسُلْطان بَيِّنٍ﴾ [الكهف: ١٥/١٨]. ووافقه أبو حيان، وضم إليه معنى الإنكار، مبيناً أنه يستحيل وقوع سلطان بَيِّنٍ على ذلك، فلا يمكن فيه التحضيض الصرف[٦]. وأضاف إليها في: ﴿فَلَوْلا كانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ

---

(١) البيضاوي ١١٩.

(٢) البحر ١٩٢/٥.

(٣) البحر ٢٥٦/٣.

(٤) البحر ١٣٤/٤. وينظر: ٣٢٣/٤ و١٢٤/٥ و٣٣٥/٧.

(٥) القرطبي ٣٦٦/١٠.

(٦) البحر ١٠٦/٦.

أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسادِ﴾ [هود: ١١٦/١١] معنى التفجع والتأسف الذي ينبغي أن يقع من البشر على هذه الأمم التي لم تهتد[(١)] .

أما ((لوما)) و((هلاّ))، فذكروا لهما معنى التحضيض في بعض النصوص من غير أن يفصلوا القول فيهما، مكتفين بمقارنتهما بـ((ألا)) و((لولا)). قال أبو عبيدة: لَوما وهَلاّ ولَولا وألا معناهن واحد))[(٢)] .

لقد استأثرت الأداة ((لولا)) باهتمام المفسرين في الحديث عن معنى العرض والتحضيض، فذكروا فوائدها، وقرنوها بأخواتها، وذلك لكثرة ورودها في نصوص القرآن الكريم.

٤- التمني والترجي:

وهما نوع من الإنشاء والطلب، ومعنيان متقاربان، يراد بالأول طلب أمر موهوم الحصول، وبالثاني توقع أمر مشكوك فيه. وقد عرض لهما المفسرون في النصوص من خلال الأدوات، فوجدوا التمني في ((لَيتَ)) و((لَوْ)) و((أَنْ)) و((أَلا))، والترجي في ((عَسَى)) و((لَعَلَّ)) و((أَنَّ)). وأظهروا معانيها وصلاتها فيما بينها، وخصوصياتها في استعمال القرآن لها وظلالها العامة.

أ - التمني:

- **لَيْتَ**: بيّن المفسرون أن ((لَيْتَ)) هي الأصل في هذا المعنى، وأنها تتضمن بعض الدلالات الأخرى، إذ جعل منها الفراء قوله تعالى: ﴿ يا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾ [النساء: ٧٣/٤] ذاهباً إلى أن هذا التمني قد جرى في الماضي، فكان كالمنفي، ((لأن ما تمني مما قد مضى فكأنه مجحود. ألا ترى أن... المعنى: لم أكن معهم فأفوز؟))[(٣)] .

---

(١) البحر ٢٧١/٥.

(٢) المجاز ٣٤٦/١. وينظر: الفراء ٣٣٤/١ و٨٥/٢ والطبري ١٩٢/٧ والكشاف ٥٧١/٢ والقرطبي ٤/١٠ .

(٣) الفراء ٢٧٦/١.

وضمّنه الزمخشري معنى الوعد في قوله تعالى: ﴿يا لَيْتَنا نُرَدُّ وَلا نُكَذِّبَ﴾ [الأنعام: ٦/٢٧]. ومثّل له بقول الرجل: ليت الله يرزقني مالاً فأحسن إليك وأكافئك عن صنيعك، فهو متمن في معنى الواعد[1]. وضمّنه معنى التحسر[2] في قوله تعالى: ﴿يا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَياتِي﴾ [الفجر: ٨٩/٢٤].

– **لو**: وذكر الأخفش أن «لو» تقع لهذا المعنى أيضاً حملاً على «لَيتَ» في نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ٢٦/١٠٢]. واستدل لذلك بقول الشاعر:

فَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ ما فاتَ مِنِّي ... بـ «لَهْفَ»، وَلا بـ «لَيْتَ»، وَلا لَوَانِّي

حيث نزل «لو» منزلة «ليت»[3]. وقد ذهب إلى ذلك آخرون في عدد من النصوص[4]، وقعت «لو» في أغلبها بعد فعل «ود»، كقوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٢/٩٦]. ومنع ذلك أبو حيان، وسبق أن فصلنا القول في مذهبه[5].

– **أَنْ**: ونقل الطبرسي عن الرماني أن «أنْ» قد تنوب عن «لَوْ» في هذا المعنى في نحو قوله تعالى: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ ؟﴾ [البقرة: ٢/٢٦٦]. قال: «ويتضمن الكلام معنى «لو» على التمني»[6].

– **أَلا**: وذكر أبو حيان أن النحويين جعلوا «ألا» للتمني أيضاً، في نحو قولهم: «ألا ماء»، ولم يعلق على هذا المذهب[7].

---

(١) الكشاف ٢/١٥.

(٢) الكشاف ٤/٧٥٢. وينظر: ١/١٦٧.

(٣) الأخفش ٢٣٠-٢٣١.

(٤) الكشاف ١/١٦٨. وينظر: ١/٢١٢ و٣/٣٢٣ و٥١٠ والرازي ٨/٩٠ والقرطبي ١٨/١٣١.

(٥) ينظر: صفحة ٢٤٣-٢٤٤ من هذا الكتاب والبحر ١/٣١٥ و٣٧٤.

(٦) المجمع ٢/٣٣٧.

(٧) البحر ١/٦٢.

ب- الترجّي:

وتستوي في إفادته «لَعَلَّ» و«عَسى»، وتحمل «أنَّ» على الأولى فيه. وقد اختلف المفسرون في التعبير عنه، إلا أنهم قابلوا بينه عموماً وبين الإشفاق في الأداتين، وفصّلوا القول في «لَعَلَّ» وأكثروا من الوقوف عندها.

- **لَعَلَّ**: فقد ذكر الطبري أن الأصل في معناها أن تكون في الأمر المشكوك[1]. وأوضح الزمخشري أنها تكون للترجي، كقولك: لعل زيداً يكرمني، وللإشفاق كقولك: لعله يهينني، ثم سمّى الترجي إطماعاً[2]. وبيّن الرازي أن هذين المعنيين لا يحصلان إلا عند الجهل بالعاقبة، وأن في الترجي معنى التمني[3]. وسمّى أبو حيان الإشفاق توقعاً وجعله في الأمور المحذورات، وجعل الترجي في المحبوبات، مبيناً أن «لعل» لا تستعمل إلا في الممكن، فلا يقال مثلاً: لعل الشباب يعود[4]. وجعل من الإشفاق[5] قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ باخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذا الْحَدِيثِ أَسَفاً﴾ [الكهف: ٦/١٨].

لقد أظهر المفسرون على اختلافهم في التعبير المعنى الأساسي لهذه الأداة، ومثّلوا له بعبارات مصنوعة، ووجدوا أن كلام الله، عز وجل، لا ينطبق عليه في الغالب هذا المعنى، إذ لا يجوز أن يكون شاكاً أو متمنياً أو متوقعاً، بل كل كلامه متحقق مقطوع العلم به. ولهذا انتحوا في معنى «لعل» مناحي مختلفة، منها التعليل والاستفهام، كما سبق أن رأينا[6].

فقد ذهب الزمخشري في نحو قوله تعالى: ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمُ ...لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة:٢١/٢] إلى أنها من إطماع الكريم الذي يحقق وعده ويفي به، أومن

---

(١) الطبري ١٦١/١. وينظر: المجمع ١٣٠/١ والقرطبي ٢٢٧/١.

(٢) الكشاف ٩١/١-٩٢ .

(٣) الرازي ١٠٠/٢ و٢٢٥/١٢.

(٤) البحر ٩٣/١ و ٢٠٣.

(٥) البحر ٩٧/٦.

(٦) ينظر: صفحة ٤٩٩-٥٠٠ و٦٧٠ من هذا الكتاب.

أسلوب الملوك الذين يقتصرون على مثل هذه الكلمات في مواعيدها التي وطنوا أنفسهم على إنجازها. ثم أجاز أن تكون للإطماع المجازي الذي يراد به اختبار العباد. «فهم في صورة المرجو منهم أن يتقوا ليترجح أمرهم وهم مختارون بين الطاعة والعصيان، كما ترجحت حال المرتجي بين أن يفعل وألا يفعل». وأبى أن تكون على معنى خلق الله لهم راجين للنفوس[١] .

وحمل الرجل على هذا المعنى الأخير فيها، أي وقوع الترجي من البشر، بعض النصوص كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنا مُوسَى الْكِتابَ مِنْ بَعْدِ ما أَهْلَكْنا الْقُرُونَ الأُولَى بَصائِرَ لِلنّاسِ وَهُدَىً وَرَحْمَةً لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [القصص: ٤٣/٢٨]. أي: ترجي موسى عليه السلام لتذكرهم. وأجاز أن تحمل على معنى الإرادة تشبيهاً لها بالترجي. قال: إرادة أن يتذكروا. شبهت الإرادة بالترجي، فاستعير لها[٢] .

وعلى الترجي من البشر، حمل آخرون بعض النصوص[٣] . ونسب القرطبي هذا المذهب إلى سيبويه ورؤساء اللسان، وذكر أنه قال في توجيه: ﴿اذْهَبا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى ، فَقُولا لَهُ قَوْلاً لَيِّناً لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾ [طه: ٢٠/٤٣-٤٤]. «معناه: اذهبا على طمعكما ورجائكما أن يتذكر أو يخشى»[٤] . وخالف الرازي الزمخشريَّ في معنى الإرادة، ورد ذلك إلى مذهبه الاعتزالي[٥] . وكذا فعل أبو حيان في الترجي المجازي، لأنه مبني على أن العبد مختار لأفعاله ولا يريد الله منه إلا فعل الخير، وجعل «لَعَلَّ» في الآية للترجي من المخاطبين[٦] .

---

(١) الكشاف ١/٩١-٩٢. وينظر: ٣/٣٨١.

(٢) الكشاف ٣/٤١٧. وينظر: ١/١٣٩ و١٤٧ و٣/١٠٦ و٤/٢٣٦.

(٣) المجمع ٢/١٠٣ والرازي ٢/١٠٠ و٤/٣٤ و٥/٥٨ والقرطبي ١/٢٢٧ و٢/٢٧٥ و٣٣٧ والنسفي ٤/١٤٢ والبحر ١/٩٥ و٢٠٣ و٦/٢٤٦.

(٤) القرطبي ١/٢٢٧.

(٥) الرازي ١٢/٢٢٥.

(٦) البحر ١/٩٥.

وذهب الرازي في قوله تعالى: ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُمْ مِنَ الْعَذابِ الأَدْنَى دُونَ الْعَذابِ الأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [السجدة: ٢١/٣٢] إلى أن المعنى: لنذيقنهم إذاقة الراجين. أي: على الوجه الذي يفعل بالراجي، أو نذيقهم العذاب إذاقة يقول القائل لعلهم يرجعون بسببه. ثم رأى أن استعمال الرجاء في حق الله تعالى جائز، خلافاً لمن ذهب إلى غيره. قال: «وليس كذلك، بل الترجي يجوز في حق الله تعالى ولا يلزم منه عدم العلم، وإنما يلزم عدم الجزم بناء على ذلك الفعل، وعلم الله ليس مستفاداً من الفعل فيصح حقيقة الترجي في حقه على ما ذكرنا من المعنى»[١].

وأجاز الطبرسي أن تكون «لعل» لمعنى التعرض في قوله: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصاصِ حَياةٌ يا أُولِي الأَلْبابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٩/٢]. أي على تعرضكم للتقوى[٢] . ووافقه القرطبي في موضع آخر[٣] . ونقل أبو حيان عن ابن عباس أنه جعلها في قوله تعالى: ﴿وَتَتَّخِذُونَ مَصانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ [الشعراء: ١٢٩/٢٦] بمعنى: «كَأَنَّ»، وأنه استشهد لذلك بقراءة أبيّ بن كعب: (كَأَنَّكُمْ تَخْلُدُونَ)[٤].

– **أنَّ**: وذكر الفراء أن هذه الأداة لغة في «لَعَلَّ» وبمعناها. تقول: ما أدري أنك صاحبها. أي لعلك صاحبها، وجعل منها قوله تعالى: ﴿وَما يُشْعِرُكُمْ أَنَّها إذا جاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ؟﴾ [الأنعام: ١٠٩/٦]. واستدل لها بقراءة أبي بن كعب: (لَعَلَّها إذا جاءَت لا يُؤْمِنُونَ)[٥]. ووافقه في ذلك معظم المفسرين، وحملوا على ذلك عدداً من الآيات والأبيات[٦]، منها قول أبي النجم العجلي[٧] :

(١) الرازي ١٨٤/٢٥.
(٢) المجمع ١٠٣/٢.
(٣) القرطبي ٢٢٧/١.
(٤) البحر ٣٢/٧.
(٥) الفراء ٣٥٠/١.
(٦) ينظر: المجاز ٥٥/١ و الطبري ٣١٣/٧ والكشاف ٥٧/٢ و ٣٨٠ والرازي ١٤٤/١٣.
(٧) الكتاب ٤٦٠/١.

قُلْتُ لِشَيْبانَ: ادْنُ مِنْ لِقائِهِ أَنّا نُغَذّي القَوْمَ مِنْ شِوائِهِ

ونسب الزجاج هذا المذهب إلى الخليل بن أحمد نقلاً عن سيبويه، وأشار إلى أن النحويين أجمعوا عليه[١]. وذكر القرطبي أنه كثير في كلام العرب[٢]، بينما خالف أبو حيان المفسرين، ورأى في ذلك خروجاً على استعمال «أنَّ»[٣].

– عَسى: وهي مثل «لَعَلَّ» تقع في الأمر المشكوك[٤]، وتكون للترجي والإشفاق[٥]. وسمّى أغلبهم الترجي فيها إطماعاً[٦]، وجعل بعضهم الإشفاق توقعاً[٧]. وذكر الرازي أن سيبويه قال: «عَسَى: طمع وإشفاق»[٨]. وأوضح الطبرسي أن الإطماع «تقوية أحد الأمرين على الآخر دون قيام الدليل على التكافؤ في الجواز»[٩]. ووجد أبو حيان أنها في هذا المعنى أكثر استعمالاً في كلام العرب من الإشفاق[١٠]، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢/٢١٦]، ومن الإشفاق قوله: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢/٢١٦].

واتفق معظمهم على أن «عَسَى» مثل «لَعَلَّ» أيضاً في كلامه، عز وجل، تكون للمتحقق المعلوم غير المشكوك[١١] . قال الفراء: «فكل شيء في القرآن

(١) الزجاج ٢/٣١٠.
(٢) القرطبي ٧/٦٤.
(٣) البحر ٤/٢٠٢.
(٤) ينظر: المجمع ٥/١٧٦ والرازي ٦/٢٨ والقرطبي ١١/١١٣.
(٥) الرازي ١٠/٢٠٤.
(٦) الزجاج ٢/٤٠٦ والكشاف ١/٩٢ و ٤/٥١٥ والمجمع ٥/١٧٦ والرازي ٦/٢٨ والنسفي ١/٥٣٠.
(٧) ينظر: الرازي ٢٨/٦٤.
(٨) الرازي ١٤/٢١٣.
(٩) المجمع ٥/١٧٦.
(١٠) البحر ١٣٤ و ١٤٣.
(١١) ينظر: المجاز ١/١٣٤ و ٢٢٥ والطبري ١١/١٢ والزجاج ٢/٤٠٦ والتنزيه ١٣ والمجمع ٥/١٧٦ والرازي ١٠/٢٠٤ و ٦/٢٨ و ١٦/١٠ و ١٧٦ و ٢١/٣١ والقرطبي ٣/٣٩ و ٥/٢٩٤ والنسفي ١/٣٥٠ والتنوير ٦٣ و ٧٦ و ١٠٧ و ١١١ و ١٢٠ و ١٢٧ و ١٧٩ و ١٨١ و ١٨٥ و ١٩٢ و٢٣٨ و ٢٤٤ و ٣٦٠ و ٣٦٤ والبحر ٢/١٤٤ و ٣/٥١٠.

من عَسى فذكر لنا أنها واجبة»[١]، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صالِحاً فَعَسَى أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُفْلِحِينَ﴾ [القصص: ٦٧/٢٨]. واستثنى من ذلك القرطبي[٢] قوله: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْواجاً خَيْراً مِنْكُنَّ﴾ [التحريم: ٥/٦٦].

ونسب القاضي عبد الجبار هذا المذهب إلى ابن عباس والحسن البصري[٣]، ونسبه الرازي إلى الخليل بن أحمد الذي مثل له بقوله تعالى: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢/٥]، والفتح قد وجد وتم[٤]. ورأى أبو عبيدة أن ذلك لا يقتصر على كلامه، عز وجل، بل يكون في كلام العرب أيضاً، وهو على إحدى لغتين لهم فيها. قال: «وهي في القرآن كله واجبة، فجاءت على إحدى لغتي العرب، لأن عسى في كلامهم رجاء ويقين»[٥]، ولكنه لم يمثل لذلك من كلامهم.

وأجاز الرازي، على مذهبه، أن تكون للتوقع على الحقيقة. وذلك في قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ﴾ [محمد: ٢٢/٤٧]. قال: «وذلك لأن الفعل إذا كان ممكناً في نفسه فالنظر إليه غير مستلزم لأمر، وإنما الأمر يجوز أن يحصل منه تارة ولا يحصل منه أخرى، فيكون الفعل لذلك الأمر المطلوب على سبيل الترجي سواء كان الفاعل يعلم حصول الأمر منه أم أنه لم يكن يعلم. مثاله من نصب شبكة لاصطياد الصيد، فيقال هو متوقع لذلك. فإن حصل له العلم بوقوعه فيه بإخبار صادق أنه سيقع فيه أو بطريق أخرى لا يخرج عن التوقع. غاية ما في الباب أن في الشاهد لم يحصل لنا العلم فيما نتوقعه، فيظن

(١) الفراء ٣٠٩/٢.
(٢) القرطبي ٣٩/٣.
(٣) التنزيه ١٣.
(٤) الرازي ٢٨/٦.
(٥) المجاز ١٣٤/١.

أن عدم العلم لازم للمتوقع وليس كذلك، بل المتوقع هو المنتظر لأمر ليس بواجب الوقوع نظراً لذلك الأمر فحسب، سواء كان له به علم أو لم يكن»[١].

وذهب المفسرون في «عَسى» اليقينية مذاهب متعددة يعللون بها هذا الاستخدام، ويسوغون خروجها، حيث جعلها الزمخشري في نحو قوله تعالى: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ عَادَيْتُمْ مِنْهُمْ مَوَدَّةً﴾ [الممتحنة: ٧/٦٠] على مذهب «لَعَلَّ» و «سَوفَ» في أسلوب الملوك الذين يستخدمونها إظهاراً لوقارهم وهم ينوون تحقيق الوعد، والله، عز وجل، رب الملوك وسيد البيان. ثم أجاز أن تكون لإطماع المؤمنين، إذ الله قدير على تقليب القلوب وتغيير الأحوال وتسهيل أسباب المودة[٢].

وأضاف الرازي أن نحو ذلك قد يكون تنبيهاً على أنه ليس لأحد أن يلزمني شيئاً أو يكلفني شيئاً، بل كل ما أفعله على سبيل التفضل والتطول[٣]. ورأى آخرون أن ذلك من إطماع الكريم، وإطماع الكريم إنجاز. ونسب الطبرسي هذا القول إلى الحسن البصري[٤].

وذكر الرازي أن بعضهم جعلها للشك في المستمع في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّما يَعْمُرُ مَساجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَأَقامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلاّ اللَّهَ فَعَسَى أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ [التوبة: ١٨/٩]. وذلك على تقدير: إن الذين يأتون بهذه الطاعات إنما يأتون بها على رجاء الفوز بالاهتداء. ولكنه خالفه وأخذ برأي الزمخشري، الذي وجدها لتبعيد المشركين عن مواقف الاهتداء وحسم أطماعهم في الانتفاع بأعمالهم التي استعظموها وافتخروا بها. وأردف يقول: «فإنه تعالى بيّن أن الذين آمنوا وضموا إلى إيمانهم العمل بالشرائع، وضموا إليها الخشية من الله فهؤلاء صار حصول الاهتداء لهم دائراً

---

(١) الرازي ٦٤/٢٨.

(٢) الكشاف ٥١٥/٤. وينظر: ٩٢/١ و ٣٨١/٣.

(٣) الرازي ١٧٦/١٦.

(٤) المجمع ١٧٦/٥. وينظر: الرازي ٢٠٤/١٠ و ٣١/٢١ والنسفي ٣٤٠/١ و ٣٥٠.

بين ((لَعَلَّ)) و ((عَسَى)) فما بال هؤلاء المشركين يقطعون بأنهم مهتدون ويجزمون بفوزهم بالخير من عند الله تعالى؟ وفي هذا الكلام ونحوه لطف بالمؤمن في ترجيح الخشية على الرجاء))[1].

لقد أظهر المفسرون معاني ((عَسَى)) ودلالاتها، ومزجوا هذه الدلالات ببعض مذاهبهم، وقلما اعتنوا بفوائدها الجمالية إلا ما كان من معنى التبعيد الذي ألفاه الزمخشري في الآية السابقة، ومعنى التواضع لله والهضم للنفس[2] في قوله تعالى: ﴿عَسَى أَلاّ أَكُونَ بِدُعاءِ رَبِّي شَقِيّاً﴾ [مريم: ١٩/٤٨]. وهي عموماً لا تختلف عن قرينها ((لعل)) كما بينا، وقد بدا ذلك في مقارناتهم الدائمة لها بها وتفسيرها بها أيضاً[3]، وبجعلها للشك والتوقع والترجي والإشفاق مثلها وخروجها عن معناها في أغلب كلامه، عز وجل.

٥ – النداء:

وتحدثوا فيه عن معاني ثلاث أدوات، هي: الهمزة و ((أَيْ)) و ((يا))، فأوضحوا معانيها والدلالات التي خرجت إليها، وقارنوا فيما بينها وتبينوا بعض الفروق.

– **الهمزة وأَيْ:** بيّن الزمخشري أن هاتين الأداتين موضوعتان لنداء القريب[4].

– **يا:** واتفق المفسرون على أنها موضوعة لنداء البعيد، وصوت يهتف به الرجل لمن يناديه. وبيّن أبو حيان أنها أعم أدوات هذا الأسلوب، وأنها قد تتجرد للتنبيه، فيليها المبتدأ والأمر والتمني والتعليل[5]. وسبق أن فصلنا القول في هذه الجوانب.

---

(١) الرازي ١٦/١٠-١١. وينظر: الكشاف ٢/٢٥٦ والرازي ٢٨/٦ والتنزيه ١٣.

(٢) الكشاف ٣/٢٢.

(٣) ينظر في ذلك: التنوير ١٥٣ و ١٧٦ و ٣١٧.

(٤) الكشاف ١/٨٩.

(٥) البحر ١/٩٣.

وتخرج «يا» عندهم إلى عدد من المعاني. فقد أوضح الزمخشري أنها قد تستعمل لنداء القريب أيضاً. وذلك فيمن سها وغفل وإن كان قريباً تنزيلاً له منزلة البعيد. قال في توجيه: ﴿يا أَيُّها النّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: ٢١/٢]: «فإذا نودي به القريب المفاطن فذلك للتأكيد المؤذن بأن الخطاب الذي يتلوه معني به جداً»[١].

ورأى أنها خرجت إلى معنى الاستهزاء[٢]، في قوله تعالى: ﴿وَقالُوا: يا أَيُّها الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦/١٥]. وذكر أبو حيان أنها تكون للاستغاثة وللندبة من غير أن يمثل لذلك[٣] . وجعل من المعنى الأخير أبو عبيدة[٤] قوله تعالى: ﴿يا أَسَفا عَلَى يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤/١٢]، فيما جعلها الطبري للدعاء والندامة[٥] في قوله: ﴿يا حَسْرَتا عَلَى ما فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ [الزمر ٥٦/٣٩].

لقد كان حديثهم في معاني أدوات النداء هو حديثاً عن معاني «يا» تقريباً، ويبدو أن تصريح أبي حيان بأن النداء في القرآن، على كثرته، لم يقع إلا بها[٦] ، قريب من الصحة ويفسر عنايتهم بها، ولكنه لا ينطبق تماماً على ما أوردناه، لأن الفراء حمل قراءة ابن وثاب على النداء بالهمزة، والقراءة قرآن كريم[٧].

٦ – التعجب:

وله في العربية أساليب مختلفة، الأدوات واحد منها. وفيها عرض المفسرون لكل من اللام و «ما» و «إلى»، وكان حديثهم فيها موجزاً. وأضافوا إليها الواو في بعض وجوهها، كما وجدوه في أدوات متنوعة ولا سيما في الاستفهام،

---

(١) الكشاف ٨٩/١.
(٢) الكشاف ٥٧١/٢.
(٣) البحر ٩٣/١.
(٤) المجاز ٣١٦/١.
(٥) الطبري ١٨/٢٤.
(٦) البحر ٩٢/١-٩٣.
(٧) ينظر: صفحة ١٧٦ من هذا الكتاب.

ولكن الاتصال الشديد لهذه الأدوات بأبوابها وإفادتها الفرعية له، جعلنا نوردها في مواضعها المتفرقة.

– **اللام**: فقد ذكر الطبري أن اللام في قوله تعالى: ﴿لِإِيلافِ قُرَيْشٍ ، إِيلافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتاءِ وَالصَّيْفِ﴾ [قريش ١٠٦/١-٢]، تفيد معنى التعجب. والتقدير: اعجبوا لإيلاف قريشٍ. وجعل من ذلك أيضاً قول بعضهم[١]:

أَغَـرَّكَ أَنْ قـالُوا لَقُـرَّةَ شـاعِراً، فيـا لِأَبـاهُ مِـنْ عَرِيـفٍ وَشـاعِرِ

أي: اعجبوا لقرة شاعراً[٢]. ووافقه الرازي ونسب هذا المذهب إلى الكسائي والفراء والأخفش، وجعل نظيره في اللغة قولهم: لزيدٍ وما صنعنا به، ولزيد ولكرامتنا إياه[٣]. والحق أن في معاني الفراء إشارة غائمة إلى هذا المعنى بعيدة عن التصريح والتوضيح، كما هو الأمر عند الطبري[٤].

– **ما**: ويطرد هذا المعنى في «ما» في صيغة «ما أَفْعَلَهُ». وقد حمل عليه المفسرون بضعة نصوص، كقوله تعالى: ﴿فَما أَصْبَرَهُمْ عَلَى النّار!﴾ [البقرة: ١٧٥/٢]. أي: فما أشد جراءَتهم على النار[٥]. ومنع أبو عبيدة أن تكون للتعجب، وجعلها استفهامية أي: أي شيء أصبرهم على النار[٦]؟ ووافقه الكسائي وحمّلها معنى التعجب[٧]. واختار الطبري والزمخشري وجه التعجب، ونسب الأول وجه الاستفهام إلى السدي[٨]، ونسبه أبو حيان إلى ابن عباس أيضاً[٩].

---

(١) أباه: مجرور باللام، وعلامة الجر كسرة مقدرة على الألف، على لغة بعض العرب. والعريف: القيم بأمور القبيلة.

(٢) الطبري ٣٠٦/٣٠.

(٣) الرازي ١٠٥/٣٢.

(٤) ينظر: الفراء ٢٩٣/٣.

(٥) الطبري ٩١/٢-٩٢.

(٦) المجاز ٦٤/١.

(٧) المجمع ٨٨/٢.

(٨) الطبري ٩١/٢-٩٢ والكشاف ٢١٦/١-٢١٧ و ٧١٥/٤.

(٩) البحر ٤٩٥/١.

وذهب الزمخشري إلى أن «ما» الزائدة في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ وَقَلِيلٌ ما هُمْ﴾ [ص: ٢٤/٣٨] تفيد معنى التعجب من قلتهم، إضافة إلى معنى الإبهام. وحمل على ذلك أيضاً قول امرئ القيس[١]:

وَحَدِيثُ الرَّكْبِ يَوْمَ هُنا وَحَدِيثٌ مّا عَلى قِصَرِهْ

قال: «وإن أردت أن تتحقق فائدتها، فاطرحها من قول امرئ القيس... وانظر هل بقي له معنى قط؟[٢]». ووافقه أبو حيان مضيفاً إلى التعجب معنى التعظيم[٣].

– إلَى: وجعلها الفراء للتعجب. تقول: أما ترى إلى هذا؟ والمعنى: هل رأيت هذا؟ أو رأيت هكذا. وحمل على ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حاجَّ إِبْراهِيمَ فِي رَبِّهِ؟﴾ [البقرة: ٢٥٨/٢]. قال: «والدليل على ذلك أنه قال: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩/٢]. فكأنه قال: هل رأيت كمثل الذي حاج إبراهيم في ربه، أو كالذي مر على قرية؟»[٤]. وجاراه الطبري، ولكنه جعله تعجيباً من الله تعالى[٥].

– الواو: وجعل الزمخشري للواو الاستئنافية هذا المعنى، في قوله تعالى: ﴿يَتعارَفُونَ بَيْنَهُمْ قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقاءِ اللَّهِ وَما كانُوا مُهْتَدِينَ﴾ [يونس: ٤٥/١٠]. قال: «قد خسر: على إرادة القول. أي يتعارفون بينهم قائلين ذلك. أو هي شهادة من الله تعالى على خسرانهم. والمعنى: أنهم وضعوا في تجارتهم وبيعهم الإيمان بالكفر. (وما كانوا مهتدين): للتجارة عارفين بها. وهو استئناف فيه معنى التعجب، كأنه قيل: ما أخسرهم!»[٦].

---

(١) ديوانه ١٢٧. ويوم: هو يوم معروف. وهنا: اسم موضع اجتمعوا فيه. ويقال هو كناية عن اللهو.
(٢) الكشاف ٨٧/٤.
(٣) البحر ٣٩٣/٧.
(٤) الفراء ١٧٠/١.
(٥) الطبري ٢٣/٣.
(٦) الكشاف ٣٥٠/٢.

لقد قام حديث المفسرين في معاني الأساليب في الأدوات على المقارنة والمقابلة وتبيين الفروع بين بنات الأسلوب الواحد، وبدا فيه حرصهم على إظهار خصيصة كل أداة وتميزها في تشكيل هذا الأسلوب، بحيث تتكامل معاً وتتساند وتؤلف وحدة متميزة في التعبير والتوصيل. كما اشتمل على العديد من التفريع والتشعيب في المعاني، وبيان ملابساتها وفوائدها في كلا النوعين الخبري والإنشائي. وقد كان لإشاراتهم المتنوعة وعباراتهم المتعددة اليد الطولى في هذا الأسلوب من العرض والتفصيل، وفي التعرف إلى كثير من الملامح العامة والمشتركة في كل أسلوب، وما يجمع بين الأدوات ويقربها. وقد حاولنا جاهدين في هذا العرض أن نلحق الأداة ببابها ومعناها الأساسي، وأن نجمع من المعاني ما يقرب ويوضح وينأى عن الخلط والاضطراب والتكرار، حتى إننا جمعنا بين بعض الأساليب، كما فعلنا في الأمر والنهي، وفي الحض والعرض، وفي التمني والترجي، إضافة إلى قصر الحديث عنها. ولا شك في أن المفسرين قد أثاروا مشكلات متعددة في معاني الأدوات مثلما جاء في الفصل الأول، وسوف نعرض لها بالتفصيل في الفصل القادم، كما سبق أن وعدنا.

الفصل الثالث

مشكلات المعاني وظواهرها في التفسير

تتصل بمعاني الأدوات في جهود المفسرين مجموعة من المشكلات والظواهر، التي تفسر جوانبها وتوضح أبعادها وتنتظم مسائلها، وتفصح عن علاقة ذلك كله بميدان التفسير ورجاله ومذاهبهم في فهمها وتوجيهها والاستفادة منها، وترصد صلاتها بالألفاظ الأخرى وقيمتها في أساليب القول والتعبير. ونحن مررنا بأطراف من هذه المشكلات، وعرضنا لبعض هذه الظواهر، وبذرنا العديد من أمثلتها في أعطاف الحديث عن معاني الأدوات، وفي الأحكام النحوية والتمهيد أيضاً. ووعدنا في غير موضع أن نوفي هذه المشكلات حقها، ونعرض لهذه الظواهر، وذلك في محاولة متكاملة لرصد هموم هذا القسم من الكلام في مباحثهم اللغوية، وملاحظة علائقه الخاصة بعلم التفسير. وها نحن أولاء نفعل أو نحاول، تحقيقاً لهذا الغرض.

وقد جعلنا الحديث عن هذه المسائل كلها في قسمين:

الأول: للمشكلات العامة في معاني الأدوات.

والثاني: لظواهر هذه المعاني في علم التفسير.

وقدمنا العام فيها على الخاص في معالجاتهم، وقسمنا كل جانب منها إلى عدد من العناصر المكونة والمتتابعة.

* * *

أولاً - مشكلات المعاني

ونريد بها المسائل اللغوية، التي أثارها المفسرون في معاني الأدوات بوصفها جانباً من الجوانب التعبيرية التي لا تشتد صلتها بالتفسير، أو لم يكونوا فيها بدعاً بين الباحثين واللغويين. فهم عرضوا لعدد من المسائل التي تتعلق بمعاني الأدوات وأسرارها، فناقشوا بعضها وأوضحوا مواقفهم منها، واستأنسوا بمذاهب النحويين والبلاغيين النابهين.

فهم احتفلوا بمسألة تأثيل المعاني وتطورها، وعالجوا مسألة النيابة والتقارض، وعرضوا لمشكلات التعدية والتضمين التي ترتبط بها. وقد كانت حروف الإضافة صاحبة القدح المعلى في هذا الاهتمام، نظراً لتعدد أحوالها، وكثرة استخدامها وحرية التعبير بها في مختلف التراكيب اللغوية.

١- تأثيل المعاني:

اهتم المفسرون بمسألة تأثيل المعاني، وأظهروا في تتبع الأصول حرصاً زائداً، ينم عن إيمان عميق بهذا الاتجاه ورغبة ملحة في التبويب والترتيب. وقد تجلى هذا الاهتمام لديهم في شكلين، هما تأثيل الأدوات في المعاني، وتأثيل المعاني في الأدوات.

أما الشكل الأول، فيظهر في بعض تحديداتهم للأداة الأصيلة في تأدية معنى من المعاني النحوية أو الأسلوبية في الأدوات، فـ((لَيتَ)) مثلاً هي الأصل في معنى التمني و((لو)) ملحقة بها، و((في)) رأس حروف الإضافة في أداء معنى الظرفية، وأخواتها فروع عليها، و((كي)) الأصل في التعليل و((حتى)) و((اللام)) محمولتان عليها، و((إلى)) الأصل في معنى انتهاء الغاية و((حتى)) عديلها، و((هَلاّ)) رأس أخواتها ((لولا)) و((لوما)) في إفادة العرض والتحضيض[1].

---

(١) تنظر: صفحات هذا الكتاب ٤٤٤-٤٤٦ و٤٦٤-٤٦٥ و٤٩٩ و٦٧٧.

وقد يبدو أن هناك أصلين في معنى من المعاني، نحو ((مُذْ)) و((مُنذُ)) في ابتداء الغاية الزمانية وحمل ((من)) عليهما، و((لن)) و((لا)) في نفي المستقبل[١] . إلا أن هذه الثنوية غالباً ما تتبدد بفعل بعض المحاكمات اللغوية، التي يجريها عليها المفسرون، فيثبتون أن ((منذ)) و((لن)) هما الأصل الوحيد في ذلك، وأن الأمر لا يعدو التعدد اللفظي فيهما، لأن ((مذ)) منحوتة من ((منذ)) و((لن)) مكونة من ((لا)) و((أن)) الدالة على المستقبل[٢] . وقد يختلفون في بعض ذلك، حيث يذهب الأخفش مثلاً إلى أن ((إمّا)) في التخيير محمولة على ((أو))[٣]، فيما يذهب أبو حيان إلى أن الأداتين أصل في هذا المعنى وضعتا لأحد الشيئين في الشك وغيره[٤].

وهذا الأسلوب يختلف بالطبع عن تأثيلهم للأداة في وجه الاستخدام النحوي، الذي مررنا بعدد من نماذجه في الحديث عن الأحكام، وذلك كأن تكون ((إن)) الشرطية أم الأدوات في بابها، وغيرها من الأسماء محمول عليها، وأن تكون ((إلاّ)) أم أدوات الاستثناء، والهمزة أصل أخواتها في الاستفهام، و ((مَنْ)) وغيرُهما محمول عليها[٥]. قال الأخفش: ((فلأن مَنْ ليست في الأصل للاستفهام وإنما يستغنى بها عن الألف))[٦]. وقال أبو حيان: ((أَينَ من ظروف المكان وهو مبني لتضمنه معنى حرفه))[٧]. فهذا السلوك يجري من تأثيل الأدوات في أوجه استخداماتها في التركيب النحوي، وذاك يسعى إلى تأصيل المعاني التي تشترك في أدائها الأدوات. ولكنهما يلتقيان في وحدة النظرة والمنطلق إلى فهم العربية، والسعي إلى التنظيم والتأصيل تنظيراً وتطبيقاً.

---

(١) ينظر: صفحة ٤٦٢-٤٦٣ و٦٠٧-٦٠٩ من هذا الكتاب.
(٢) ينظر: صفحة ٤٨-٤٩ من هذا الكتاب.
(٣) الأخفش ٢٣٤.
(٤) البحر ٦٤/٣ و٩٧/٥.
(٥) ينظر: صفحات هذا الكتاب ١٤٩ و١٧٦ و٢٥٤ و٣٧٣.
(٦) الأخفش ٥٦٩.
(٧) البحر ٣٥٥/١.

أما الشكل الثاني فكان أوسع من نظيره وأشمل، وتجلى في تتبعهم الحثيث للمعنى الأساسي في كل أداة على حدة ضمن الوجه النحوي الواحد، وجعل سائر المعاني فروعاً عليه. فهم أرادوا أن يثبتوا أن لكل أداة معنى خاصاً بهاوضعت له أصلاً واستخدمت فيه، وباقي المعاني عيال عليها ومتفرعة عنه، تمتح منه أو تقاربه أو تبتعد عنه، ولكل منها خصوصيته ومدلوله.

إن الأصل عندهم أن تكون «إذ» ظرفية للماضي و «إذا» للمستقبل، و «لَوْ» شرطية للماضي و «إن» للمستقبل، و «إذا» فيه موضوعة للمتيقن و «إنْ» للمشكوك، و «مَن» الموصولة للعاقل و «ما» لغيره، والباء للإلصاق و «في» للظرفية و «عَنْ» للمجاوزة، و «على» للاستعلاء، و «إلى» لانتهاء الغاية، و«رُبَّ» و «قَدْ» للتقليل و «كَمْ» للتكثير. و «أل» للعهد و «سَوفَ» للتنفيس. والأصل في «الواو» أن تكون لمطلق الجمع و «أو» لأحد الشيئين. والفاء للتعقيب والترتيب، و «ثُمَّ» للترتيب والتراخي. والأصل في الهمزة و «هل» أن تكونا للاستفهام الحقيقي فيما وضعتا له، و «مَنْ» للسؤال عن العاقل، و «ما» عن غيره، و «كم» للسؤال عن العدد، و«أَيْنَ» عن المكان، و «مَتى» و «أَيّانَ» عن الزمان، و «كَيْفَ» عن الأحوال. والأصل في «يا» لنداء البعيد والهمزة للقريب، و «ما» لنفي الحال[1].

لقد اتفق المفسرون في تحديد المعاني الأصلية لأغلب الأدوات، ولكنهم اختلفوا في بعضها، وذكروا في ذلك أقوالاً متفاوتة. نذكر منها اختلافهم فيما وضعت له اللام، حيث ذهب معظمهم إلى أن الاختصاص هو الأصل فيها، فيما جعله الطبرسي «الملك»[2]. وكذلك اختلافهم في المعنى الذي وضعت له «مِنْ» إذ جعله المبرد والزجاج ابتداء الغاية[3]، وجعله آخر التبعيض[4] . وذهب

(١) تنظر: مباحث الظرفية والشرط ومعاني حروف الجر والشرط والتقليل والتكثير والتسويف وأدوات الصلة والعطف والاستفهام والنداء.

(٢) المجمع ١/٤٦.

(٣) الرازي ١/١٠٠ والزجاج ٢/٥٣٠.

(٤) الرازي ١/١٠٠.

الطبرسي إلى أنهما أصلان(١)، وكذا فعل أبو حيان في معرض تعداده لمعاني ((مِنْ))، ولكنه قدم ذكر الابتداء(٢).

وقد تكون الأداة مشتركة في الأصالة والفرعية عندهم، كالباء التي تكون للإلصاق أصلاً، وللتعليل والسببية فرعاً حملاً على اللام، وكذلك اللام التي تؤدي الاختصاص أصلاً والتعليل فرعاً حملاً على ((كي))(٣).

وكثيراً ما عرض القوم لمسألة الأصالة في معرض شروحهم، وقصدوا إلى الحديث عن مشكلاتها قصداً، وخاضوا غمار مناقشات طويلة في هذا المجال. نذكر في ذلك رفض الرازي لأصالة الباء في القسم وجعل معناها نوعاً من الإلصاق، وكذلك هو الأمر في باء الآلة(٤). وكان من مظاهر هذه العناية أسلوبهم في عرض بعض الأدوات، كالذي فعله الرازي وأبو حيان في مطلعي تفسيريهما الكبيرين، كقول الثاني: ((إلى)) حرف جر معناه انتهاء الغاية. وزيد كونها للمصاحبة وللتبيين...))(٥). و ((في للوعاء حقيقة أو مجازاً. وزيد للمصاحبة والتعليل(٦)...)).

وفي سبيل هذا التأثيل وتوضيح الأصول من الفروع، وتعبيد السبيل ورسم الأبعاد وتثبيت الفروق، راحوا يعقدون المقارنات العديدة بين الأدوات ولا سيما بين التي تنتمي إلى الباب النحوي أو الأسلوبي الواحد. فقد عقدوا مقارنات غنية بين ((إذ)) و ((إذا)) الظرفيتين، وبين الباء و ((في))، و ((لَكِن)) و ((بَلْ))، والواو والفاء، و ((أَو)) و ((ثُمَّ))، و ((أَو)) و ((إمّا))، وبين ((لَنْ)) و ((لا))، و ((لَمْ)) و((لَمّا))، و((غير)) و((لا))، و((ما)) و((لا))، و((لا)) و((ليس))، و((إذا)) و((إنْ)) الشرطيتين،

(١) المجمع ١/١٤.
(٢) البحر ١/٣٩.
(٣) تنظر: صفحات هذا الكتاب ٤٩٣ و٥١١.
(٤) ينظر: صفحات هذا الكتاب ٥٠٥ و٥٩٤.
(٥) البحر ١/٤.
(٦) البحر ١/٣٣.

و((السين)) و ((سوف))، و ((أنّى)) و ((أَيْنَ))، و ((ما)) و ((كَيْفَ))، و ((هَلْ)) و((الهمزة))، و ((بلى)) و ((نَعَمْ))[١].

لقد اعتنى المفسرون بتأثيل المعاني في الأدوات وتتبعوا ظواهرها، مثلما فعلوا في تأثيل الوجه النحوي في الأداة تماماً، ونتذكر في ذلك ((كَمٍ)) الموضوعة عند الزمخشري للاستفهام، ثم استعملت في الخبر[٢]، و ((لولا)) الموضوعة لدى الطبرسي للشرط ثم صارت للتحضيض[٣]، و ((كَيفَ)) للسؤال عن الحال ثم غدت شرطية[٤]، و((إن)) الشرطية التي أصبحت عند الرازي نافية، و ((ما)) النافية التي أمست شرطية[٥]، و ((غير)) الموضوعة للوصف عند أبي حيان[٦].

فالاختلاف واضح بين السلوكين، ولكنه السعي نفسه وراء التأصيل والتفصيل، والمنطلق الواحد إلى التحديد والترتيب، الذي يحقق لهم مع ما تقدم معادلة رباعية، قوامها معاني الأدوات وأوجه استخدامها النحوية. وهي تتمثل في تحديد الأداة الأصيلة في معنى من معاني الأدوات، وتحديد المعنى الأصيل في الأداة الواحدة، وتحديد الأداة الأصيلة في وجه من الوجوه النحوية، وتحديد الوجه الأصيل في الأداة الواحدة. على أن ذلك لا يعني أبداً الفصل بين العناصر الأربعة في مضمونها، وإنما هو نوع من التيسير والتبصير بأسرار رؤيتهم إلى معاني الأدوات وجوانبها، وهي التي تعزز ميلنا إلى فهم معانيها في وحدات، لا تقل شأناً أو قيمة عن الوحدات النحوية والأسلوبية الأخرى.

---

(١) تنظر: الظرفية والاستدراك والعطف والنفي والجواب والشرط والتسويف والاستفهام.

(٢) المجمع ١/١٥٤.

(٣) المجمع ٦/١٤٠.

(٤) المجمع ١/١٥٤.

(٥) الرازي ٢٦/٨٥.

(٦) البحر ١/٢٩.

٢ – تطور المعاني:

إن الكلام على المعاني الأصيلة يستتبع بالضرورة الحديث عن الفروع والمعاني الأخرى التي تؤديها الأدوات، ويقتضي في الوقت ذاته البحث عن السبل التي أفادتها بها. والمفسرون أدركوا هذه المسألة وتمثلوها في مباحثهم، ورأوا أن تطور المعاني واحد من هذه السبل، له قيمته ومسوغاته وأشكاله وأهدافه، وعبروا عن ذلك ببعض المعالجات المباشرة، وبإشارات متعددة في أثناء شروحهم للمعاني ووظائف الأدوات.

فقد ذكر الزمخشري أن «ثُمَّ» استعيرت للتراخي في الأحوال[١]، و«أو» في الأصل لتساوي شيئين فصاعداً في الشك، ثم اتسع فيها فاستعيرت للتساوي في غير الشك، كالإباحة والإبهام وغير ذلك[٢] . والباء عند الرازي للإلصاق ثم كثر استعمالها في مجال القسم فأصبحت له بعد أن لم يكن له أداة أصلاً[٣]. واللام في أصل الوضع اللغوي تدخل على «ذلك» لتوكيد معنى الإشارة، فكأن المتكلم بالغ في التنبيه لتأخر المشار إليه عنه، فأصبحت في العرف تدل على البعيد[٤]. فالاستعارة المطردة في «ثم» و «أو» وتسمية اللام بأداة البعد تعني لديهم التطور في معنى الأداة، وتكاثر الدلالة فيها وشيوع فائدتها في الكلام والمتكلمين.

وتوقف القوم عند كثير من المعاني المتطورة من غير قصد مباشر، فذكر الزمخشري مثلاً أن «إنِ» الشرطية التي تفيد «الشك» ابتداء، قد استعملت لمعنى الشذوذ في الأمر وندرته[٥] ، واستبعاده لدى الرازي[٦]. وأضاف أبو حيان أن

---

(١) الكشاف ١٥٧/٣.

(٢) الكشاف ٨١/١.

(٣) الرازي ٢٧٨/٢٨.

(٤) الرازي ١٣/٢.

(٥) الكشاف ٣٤٠/٣.

(٦) الرازي ٣٥/٦.

«لام» البعد عند بعضهم تستعمل أحياناً للدلالة على بعد منال الأمر[١]، وهو تطور بعد تطور. وذكر غير واحد أن «ثم» التي لترتيب الأحداث قد استعملت للترتيب في الذكر.

ويبلغ هذا النزوع مداه في أدوات الاستفهام، إذ نلاحظ تطور معظم المعاني الأصلية التي وضعت لها هذه الأدوات وخروجها إلى معان متقاربة ومتعددة ومتجاذبة، حتى خال بعض الدارسين أن ليس في القرآن كله استفهام، وأصبح كثير من المفسرين يدعون بعض أدواته بأسماء المعاني التي خرجت إليها، كهمزة الإنكار وهمزة التقرير وهل النافية، ويجعل استخدامها في هذا المجال قسيماً لاستعمالها في المعنى الأصلي[٢].

إن هذا التطور في معاني الأدوات - والذي سبق أن عالجنا بعض ظواهره في بعض فقرات الفصلين السابقين - يسير في منحى أفقي، وينبني على التراكم في الدلالة، ويتمسك بالمعنى الأصلي ولا يقطع الصلة به. وتبدو فيه نقطة اللقاء والتصاهر واضحة جلية، بين المعنى الموضوعة له والمعنى الذي خرجت إليه وتطورت فيه. وقد تتبع الرجال هذه الدلالات والملاحظات، ووجدوا أن العربية حافلة بها ولا سيما القرآن الكريم الذي يمتاز من سواه باطراد استعمالها والإفادة منها.

وقد يتخذ التطور منحى آخر، فتؤدي الأداة الأصيلة في معنى مدلولاً آخر مبايناً لها، تؤديه بالأصالة أداة أخرى، وهو ما يسميه بعضهم بالتبادل، ويحمله على قياس النقيض. وذلك كأن تفيد «إذ» الموضوعة للماضي معنى المستقبل، وتفيد «إذا» معنى الماضي، وكوقوع «رُبَّ» و «قَدْ» الموضوعتين للتقليل، لمعنى التكثير، ووقوع «مَنْ» لغير العاقل و «ما» للعاقل، و «إنْ» و «إذا» الشرطيتين و«لو» للمستقبل[٣]، وغير ذلك مما مر بنا.

---

(١) البحر ٢/٤٤٤.

(٢) ينظر: صفحات هذا الكتاب ٦٣٥-٦٣٦ و٦٣٨ و٦٤٩.

(٣) ينظر: صفحات هذا الكتاب ٤٤٢ و٥٤٣ و٥٤٩-٥٥١ و٦٢١-٦٢٢ و٦٢٧.

لقد كان هذا الشكل موضع خلاف أصولي كبير بينهم، لأنهم لا يقرون بسلب الأدوات شيئاً من معانيها، وقد ذهبوا في تقبل ذلك مذاهب متعددة حفاظاً على المعنى الأصلي فيها، كالحمل على المجاز واستعمال الفصحاء وخصوصية القرآن الكريم في التعامل مع الأزمنة والدلالات بما ينسجم وسمو الخالق وقدسية كلامه، عز وجل.

ولا يخفى على الباحث أن تطور المعاني بكل مظاهره، يقوم على كثرة الاستخدام واطراد الاستعمال وشيوعه، والهدف في الأصل بلاغة الكلام وجمال التعبير والخروج على المألوف. وهو يثري اللغة، وينمي مواردها، ويلبي حاجة المتكلمين بها إلى المعاني الدقيقة والغنية. ويبقى أن نشير ها هنا إلى أن ملاحظاتهم في هذا المجال تفترق أيضاً عن إشاراتهم إلى تطور استخدام الأداة والوجه النحوي، كما هو الأمر عند الزمخشري مثلاً في أصل واو الحال حيث يجعلها واو العطف ثم استعيرت للوصل[1] ، ولكنه المسار الذي لا يبتعد عن وجهتهم العامة، وتصوراتهم لطبيعة العربية ومسالكها.

٣ – النيابة:

ولم يكتف المفسرون من الأدوات بالمعاني الأصلية والمتطورة في إظهار معاني التنزيل، بل أوضحوا أن هناك وسيلة أخرى حيوية تتوسل بها العربية إلى أهدافها التعبيرية. وذلك في مذهب النيابة أو التقارض، أي نيابة الأداة عن قرينها في المعنى واستعمالها في موضع ليس من مواضعها المطردة، وذلك طمعاً في التعدد والتلوين في التعبير، أو تحقيقاً لداع من دواعي البلاغة والتأثير. والقوم عالجوا أهداف هذا التصرف ومظاهره في مواطن متفرقة من كتبهم، وبينوا طبيعته وعبروا عن مواقفهم منه.

---

(١) الكشاف ٢/٨٧.

لقد أقر جمهورهم بهذا المذهب، وحملوا عليه عدداً من معاني الأدوات، ولكنهم حرصوا على جلاء كنهه وإبداء مواقفهم الدقيقة منه، سواء بالإشارة العابرة، أو الوقفة المقصودة، وذلك تبعاً لاهتماماتهم المتنوعة، والأطوار التي مرت بهذه المسألة حتى غدت في حاجة إلى تنبيه وتذكير.

فالفراء قَبِلَ النيابة، واستحسنها في غير موضع من القرآن وكلام العرب، كقوله مثلاً: «هما تعتقبان عَلَى ومِنْ»[1]، «وربَّما جعلت العرب إلى في موضع اللام»[2]. ولكنه قيّد ذلك بتقارب معنيي الحرفين أو الحروف المتعاقبة كقوله: «وعلى تصلح في موضع اللام لأن معناهما يرجع إلى شيء واحد»[3]. وهو يربط هذا التقارب بموضع دون آخر حسب طبيعة العامل والتركيب اللغوي، كقوله: «على وعن والباء في هذا الموضع بمعنى واحد، لأن العرب تقول: رميت عن القوس وبالقوس وعلى القوس، يراد به معنى واحد»[4]، وقوله في آية الصلب: «وإنما صلحت «في» لأنه يرفع في الخشبة في طولها فصلحت «في» وصلحت «على»، لأنه يرفع فيها فيصير عليها»[5].

فهو يصر على وجود المناسبة في المعنى في هذا السلوك ويمنعه في غير ذلك، ويعبر عن موقفه بقوله: «وإنما يجوز أن تجعل «إلى» موضع «مع» إذا ضممت الشيء إلى الشيء مما لم يكن معه، كقول العرب: إن الذود إلى الذود إبل. أي إذا ضممت الذود إلى الذود صارت إبلاً. فإذا كان الشيء مع الشيء لم تصلح مكان «مع» «إلى»، ألا ترى أنك تقول: قدم فلان ومعه مال كثير، ولاتقول في هذا الموضع قدم فلان وإليه مال كثير؟»[6]. وهذا الإصرار ينبع من إيمانه العميق بأن لكل أداة معنى خاصاً بها في العربية، لا تتجاوزه وإن بدا للناس غير ذلك.

(١) الفراء ٣/٢٤٦.
(٢) الفراء ٢/٩.
(٣) الفراء ٢/٣٩٥.
(٤) الفراء ٢/٢٦٧.
(٥) الفراء ٢/١٨٦.
(٦) الفراء ١/٢١٨.

قال في توجيه: ﴿وَإِنّا أَوْ إِيّاكُمْ لَعَلَى هُدَىً أَوْ فِي ضَلالٍ مُبِينٍ﴾ [سبأ ٢٤/٣٤]: ((قال المفسرون: معناه: وإنا لعلى هدى وأنتم في ضلال مبين، معنى ((أو)) معنى الواو عندهم. وكذلك هو في المعنى، غير أن العربية على غير ذلك، لا تكون ((أو)) بمنزلة الواو، لكنها تكون في الأمر المفوض))(١). وقال أيضاً: ((وقد يكون في العربية لا تطيعن منهم من أثم أو كفر، فيكون المعنى في ((أو)) قريباً من معنى الواو))(٢).

ووافق أبوعبيدة والأخفش الفراءَ في هذه النيابة، ولكنهما لم يقيداها ولم يحتفلا ببيان طبيعتها، بل أطلقا الكلام في التعبير عنها وتجويزها، وبدت في كلامهما مسألة مطردة وظاهرة مسلماً بها.

فقال الأول: ((ومن مجاز الأدوات اللواتي لهن معان في مواضع شتى، فتجيء الأداة منهن في بعض تلك المواضع لبعض تلك المعاني... ﴿وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١/٢٠] معناه على جذوع النخل. وقال: ﴿الَّذِينَ إذا اكْتالُوا عَلَى النّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [المطففين: ٢/٨٣] معناه: مِنَ الناس. وقال: ﴿أَفَلا تُبْصِرُونَ، أَمْ أَنا خَيْرٌ مِنْ هَذا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ﴾ [الزخرف: ٥١/٤٣-٥٢] معناه:بل أنا خير))(٣).

وقال الثاني: ((وتكون إلى موضع ((مع))... كما كانت ((من)) في معنى ((على))... وكما كانت الباء في معنى ((على))... وكما كانت ((في)) في معنى ((على)). وزعم يونس أن العرب تقول: نزلت في أبيك تريد عليه...))(٤). فهما يقران هذا السلوك ويريانه مطرداً، ويجعله الأول نوعاً من المجاز، ويرفع الثاني بعضه إلى يونس البصري أيضاً.

وإذا غادرنا هذين الرجلين إلى القرنين الثالث والرابع، فإننا نواجه في المسألة موقفاً واضحاً وحازماً، صاحباه الزجاج والطبري.

---

(١) الفراء ٣٦٢/٢.

(٢) الفراء ٢٢٠/٣.

(٣) المجاز ١٤/١.

(٤) الأخفش ٢٠٥.

أما الأول، فيشعرنا أن جمهرة من الضعفاء فهموا هذه المسألة فهماً خاطئاً، وظنوا أن الحرف النائب هو بمعنى الذاهب تماماً، ثم بيّن أن هذا الفهم يختلف عن التقارب، وأنه ليس بصحيح لأن لكل حرف خصوصية متميزة، لا اشتراك فيها، ولكن يجوز أن يتقارب الحرفان. قال في تفسير: ﴿مَنْ أَنْصارِي إِلَى اللَّهِ؟﴾ [آل عمران: ٥٢/٣]: ((وإلى ها هنا إنّما قاربت معنى ((مع)) بأن صار اللفظ لو عبر عنه بـ ((مع)) أفاد مثل هذا المعنى، لا أن ((إلى)) في معنى ((مع)). لو قلت: ذهب زيد إلى عمرو، لم يجز: ذهب زيد مع عمرو، لأن ((إلى)) غاية و ((مع)) تضم الشيء إلى الشيء. فالمعنى: من يضيف نصرته إياي إلى نصرة الله؟ وقولهم: إن ((إلى)) في معنى ((مع)) ليس بشيء والحروف قد تقاربت في الفائدة فيظن الضعيف العلم في اللغة أن معناهما واحد. من ذلك قوله عز وجل: ﴿ولأصلّبنكم...﴾ الآية. ولو كانت ((على)) هاهنا لأدت هذه الفائدة، لأنك لو قلت: لأصلبنكم على جذوع النخل كان مستقيماً. وأصل ((في)) إنما هو الوعاء، وأصل ((على)) لما علا الشيء، كقولك: التمر في الجراب، ولو قلت: التمر على الجراب لم يصلح في هذا المعنى. ولكن جاز ((لأصلبنكم في جذوع النخل، لأن الجذع يشتمل على المصلوب، لأنه قد أخذه من أقطاره. ولو قلت: زيد على الجبل وفي الجبل يصلح، لأن الجبل قد اشتمل على زيد، فعلى هذا مجاز هذه الحروف))[١]. وقد منع أيضاً هذا المذهب في بعض حروف العطف[٢].

وأما الثاني، أي الطبري، فاستلهم موقف الفراء العام ونظراته، ولكنه امتاز منه بالاهتمام الشديد بهذه المسألة، والتصدي لمن توسع فيها في محاولة للحفاظ على خصوصية كل أداة في معناها. فهو يقر بتعاقب حروف الجر، ويشترط في ذلك تقارب المعاني فيها. ((إنما يوضع الحرف مكان آخر غيره إذا تقارب معناهما، فأما إذا اختلفت معانيهما فغير موجود في كلام العرب وضع أحدهما

---

(١) الزجاج ٤٢١/١-٤٢٢.
(٢) الزجاج ٣٥٤/٢-٣٥٥.

عقيب الآخر»[١]. وقد كرر معظم أقوال الفراء وتوجيهاته[٢]، ولكنه يؤثر دائماً حمل الحرف على بابه ما أوتي إلى ذلك. قال: «لأن لكل حرف من حروف المعاني وجهاً هو أولى به من غيره، فلا يصلح تأويل ذلك إلا بحجة يجب التسليم لها»[٣] . وقد خالف بذلك عدداً من المفسرين قبله ممن ذهبوا إلى النيابة، وحمل الحرف على معناه الأصلي، وقال في بعض ذلك: ولـ «إلى» في كل موضع دخلت من الكلام حكم، وغير جائز سلبها معانيها في أماكنها».

وقد يبدو هذا التوجه لديه أشد قوة في نيابة حروف العطف، إذ منع نيابة الفاء عن الواو[٤] مخالفاً الفراء، وقصر نيابة «ثم» عنها على الضرورة، وقال في نيابة «أو» عنها: «لأن أو، وإن استعملت في أماكن من أماكن الواو حتى يلتبس معناها ومعنى الواو لتقارب معنييهما في بعض تلك الأماكن، فإن أصلها أن تأتي بمعنى أحد الاثنين، فتوجيهها إلى أصلها من وجد إلى ذلك سبيلاً أعجب إلي من إخراجها عن أصلها ومعناها المعروف»[٥].

وقد كرر التالون[٦] معظم هذه الآراء والمواقف، وأضافوا بعض اللمسات عليها. فأجاز الطبرسي مثلاً تعاقب الأحرف الباء و «في» و «على» في قوله تعالى: ﴿ولا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِراطٍ﴾ [الأعراف: ٨٦/٧]، «لأنه اجتمع معاني الأحرف الثلاثة فيه، فإن الباء للإلصاق وهو قد لاصق المكان، و «على» للاستعلاء وهو

---

(١) الطبري ٩١/٦.

(٢) ينظر: الطبري ٤٤٨/١ و ٢٠/٧ و ١٣/٩ و ٢٤/١٢ و ١٢٢/١٣ و ١٦٧/١٦ و ١٨٨ و١١٤/٢٣ و١٧٦/٢٤.

(٣) الطبري ١٣١/١.

(٤) الطبري ١١٩/٨.

(٥) الطبري ٣٦٣/١.

(٦) ينظر: التنزيه ٢ والكشاف ٣١٢/١ و ٧١٩/٤ والمجمع ٩٠/٣-٩١ و ٢٣/٦ و ١١/٢٧ والرازي ٢١٥/٥ و ٦٢/٨ و ٤٠/٩-٤١ و ٥٥/٩ و ١٧٢ و ١٣٥/١١ و ١٩١/١٢ و ١٥٧/١٨ و٩٠/١٩ و ٩٨/٢٧ و ٢٠٣/٢٨ و ١٨٢/٣١ والقرطبي ٢٦١/١ و ٢٩٢/٩ و ٣٤٥ و ٨/١٣ و٢٣ و ١٨٨ و ٢٢٦ و ٢٨٢/١٧ و ٥٠/١٩.

قد علا المكان، و «في» للمحل وهو قد حل بالمكان»[١]. وجعل الرازي هذا المذهب من المجاز، وقارنه بالمجاز في الأسماء وفضل هذا الأخير عليه معللاً مذهبه بقوله: «المجاز في الأسماء أولى من المجاز في الحروف لأنها تقبل التفسير في الدلالة وتتغير في الأحوال، ولا كذلك الحروف لأن الحروف لا تصير مجازاً إلا بالاقتران بالاسم، والاسم يصير مجازاً من غير الاقتران بحرف. فإنك تقول: رأيت أسداً يرمي، ويكون مجازاً ولا اقتران له بحرف»[٢].

على أن أبا حيان اشتد على هذا المذهب، على الرغم من تسجيله لكثير من حالاته وآراء المفسرين قبله فيه[٣]، وقد سماه تضميناً، وضعفه مراراً، وانتحى بالنصوص التي توهم ذلك وجوهاً أخرى، كتضمين الفعل وتأويل المعنى وحمل الحرف على معناه المجازي، ومن أقواله: «هذا ليس بجيد لأنه تضمين في الحروف»[٤]، و «لا ضرورة تدعو إلى تضمين الحرف معنى الحرف»[٥] و«تضمين الأفعال أولى من تضمين الحروف»[٦] و«لا حاجة للتضمين مع صحة معنى الحرف»[٧]. وقد جعل ما أضيف على معنى الأداة الأصلي زائداً، ونسب معظم هذه المعاني إلى الكوفيين[٨]. وهو إذا أجاز بعض ذلك فإنه كان يقيده بشروط صارمة، على نحو ما فعل في نيابة «أو» عن الواو[٩].

ونقل الرجال، ولا سيما المتأخرون، آراء بعض النحاة في هذه المسألة، فذكر الزجاج والقرطبي وأبو حيان أن الخليل وسيبويه، ومن يوثق بعربيته يمنعون

---

(١) المجمع ١١٣/٨.
(٢) الرازي ١٦٠/٢٩.
(٣) ينظر: البحر ٦٨/١ و ١٥٧/٥ و ٥٢/٨ و ١٥٢.
(٤) البحر ٣١٨/٤.
(٥) البحر ٤٥٦/٤.
(٦) البحر ٢٧٣/١ و ٣٩٦/٦.
(٧) البحر ٤٩٤/٧.
(٨) البحر ٣٩/١ و ٤١.
(٩) ينظر: صفحة ٥٦٧ من هذا الكتاب.

مذهب النيابة في حروف العطف والجر إطلاقاً. ونسب الأخيران هذا المنع أحياناً إلى البصريين عموماً، وجعلا الكوفيين هم المجيزين، وأشار القرطبي إلى أن النحاس قد تابع البصريين في ذلك، فيما نقل عن المبرد أنه يقر بهذا المذهب في بعض حروف الجر[١].

وواضح في هذه النقول الاضطراب والتدافع مع ما أوردناه عن الكوفيين والبصريين من المفسرين النحاة. فأبو عبيدة والأخفش البصريان يقران به من غير تعليق ولا تقييد في حروف العطف والجر، والمبرد يقبله أيضاً بشرط تقارب الحرفين في بعض المواضع[٢]. وكذا فعل الزجاج البصري والفراء الكوفي، والطبري الذي يتابعه، بل يعلن هؤلاء ذلك صراحة، ولكنهم يقيدونه ولا سيما في حروف العطف، والمفسر الوحيد الذي تشبه بموقف الخليل وسيبويه واشتد في القيد هو أبو حيان البصري الهوى. فليس هناك إذن تقابل في هذه المسألة بين بصري وكوفي عند المفسرين، بل اختلاف عام في هذا المذهب، وهو يكمن في درجة بسطه وقبضه في منهج كل واحد منهم على حدة، بعيداً عن انتمائه الإقليمي.

فالطبري مثلاً لا يحبذه في تفسيره لأن «كتاب الله وتنزيله أحرى الكلام أن يجنب ما خرج عن المفهوم والغاية في الفصاحة من كلام من نزل بلسانه»[٣]، وأبو حيان يقبضه اقتداء برؤية أصحابه البصريين، الذين يميلون إلى التأصيل ورسم الحدود. وهو مذهب يقوم على فهم دقيق، وشرطه الأساسي تقارب معنيي الحرفين المتقارضين في موضع دون آخر يمكن أن تقوم فيه. وقد أضاف بعضهم ضرورة التشابه اللفظي بين الحرفين، كما هو الأمر في «لو» و «إن» الوصليتين، حيث أجاز الطبري نيابة الأولى عن الثانية في قوله تعالى: ﴿وَلَأَمَةٌ ... وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ [البقرة: ٢/٢٢١] وقال: «وضعت «لو» موضع إن لتقارب مخرجيهما ومعنييهما، ولذلك تجاب كل واحدة منهما بجواب صاحبتها»[٤].

---

(١) ينظر: الزجاج ٢/٣٥٤-٣٥٥ والقرطبي ١/٤٠٧ والبحر ١/٦٨-٦٩.

(٢) ينظر: القرطبي ١٧/٩٣.

(٣) الطبري ٦/٩١.

(٤) الطبري ٢/٣٧٩.

وهذه النيابة تتركز أساساً في أدوات الجر والعطف، وذلك لما يجمع بين كل منها من وحدة الأسلوب وتماثل الوظيفة النحوية. وقد أشار الطبرسي إلى بعض ذلك فقال: «لأن حروف الإضافة متواخية لما يجمعها من معنى الإضافة»[1]. أي إضافة المعنى إلى الفعل وتحديد مدلوله، وهي تنبثق عن نظام التعدية، وتقوم على مخالفة هذا النظام، وتتلاقى عموماً عند معنى الظرفية وما يدور في فلكها. وكذلك هو الأمر في حروف العطف التي تدور في نطاق الإشراك وما يتصل به من دلالات، يسهم السياق في صياغتها وتكوينها. وقد تكون في بعض الأساليب الأخرى كالظرفية الصريحة في «إذ» و «إذا»، حيث أجازها بعضهم للمشابهة الشديدة بينهما، والموصولية في «مَنْ» و «ما»، وغير ذلك من الأساليب القليلة.

والأغلب في حمل الأداة على معنى أداة أخرى، أنه كان يدور في إطار الأسلوب الواحد، كما بينا، ولكنه كان يقع أيضاً لدى بعضهم بين أداتين مختلفتين في الانتماء الأسلوبي، كما هو الأمر في جعل «إلا» الاستثنائية بمعنى الواو العاطفة، و «أو» بمعنى «حَتّى»، و «بَلْ» بمعنى «لا»، وجعل «لعل» استفهامية، و «أنْ» لمعنيي الشرط والنفي، و «كأن» و «لولا» للنفي كذلك. وقد حمل بعضهم أيضاً شيئاً من هذه الأدوات على بعض الأسماء دون الأدوات، كما هو الأمر في «إلا» و «اللام» و «عَنْ» و «دُونَ» التي جعلت بمعنى «بعد»، و«اللام» و«من» و «على» التي جعلت بمعنى «عند»، و «إلى» بمعنى «تحت»، إلا أن جمهور المفسرين رفضوا هذه النيابة، وذهبوا في الأدوات إلى أبوابها النحوية التي وضعت لها، وكان أبرزهم في ذلك أبو حيان شيخ المحققين، وذلك حرصاً على سلامة المعاني الموكولة إلى كل أداة وعلى الأبواب النحوية التي تختص بها.

---

(١) المجمع ١٨/٣.

والنيابة أيضاً تعني حمل معنى الحرف على الأداة الأصيلة فيه، وعلى هذا سار معظم المفسرين، ولكننا لم نعدم الحمل في تفاسيرهم على أداة هي فرع في هذا المعنى. وذلك كحمل ((في)) و ((إلى)) على ((من)) التبيينية، وحمل ((أنْ)) على ((لو)) في التمني، و ((مِنْ)) على الباء السببية، وغير ذلك مما لم يتبينوه أو ينصوا عليه. ولعله يرجع إلى اختلافهم في أصول معاني بعض الأدوات.

لقد تتبع الرجال دقائق هذا السلوك اللغوي، وأظهروا ذلك بأساليب متنوعة، ورأوا فيه ثراء للغة، ومجالي التعبير، و لم يعدم بعضهم الإشارة إلى شيء من لطائفه، حيث رأى بعضهم في استعمال ((أو)) بدلاً من ((الواو)) في أحد النصوص استهزاء بالمخاطبين، وجعل آخر نيابة ((إذا)) عن ((إذ)) في الدلالة على الماضي مبالغة وتوكيداً وتكريراً. وجعل آخرون ذلك من المجاز. وسلك أبو حيان بعضه تحت ضروب الفصاحة، فقال في تفسير: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران ١٢٨/٣]: ((وقد تضمنت هذه الآية ضروباً من الفصاحة والبديع. من ذلك... التجوز ... بإقامة اللام مقام إلى في ليس لك أي: إليك، أو مقام على. أي: ليس عليك))[(١)].

وجدير بالذكر ها هنا أن نميز بين هذا النوع من النيابة وبين نوع آخر وهو التقارض الموضعي المكاني بين بعض الحروف الذي يقوم على التقديم والتأخير. وقد نص على ذلك الفراء ونبه إليه، فقال: ((وقد تضع العرب الحرف في غير موضعه إذا كان المعنى معروفاً))[(٢)] . وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِما اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ﴾ [البقرة ٢١٣/٢]. قال: ((وجائز أن تكون اللام في الاختلاف و ((من)) في الحق، كما قال ا لله تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِما لا يَسْمَعُ﴾ [البقرة ١٧١/٢] والمعنى، وا لله أعلم، كمثل المنعوق به))[(٣)]. فالأصل عنده في تركيب الكلام: فهدى ا لله الذين آمنوا مِمّا

(١) البحر ٥٥/٣.
(٢) الفراء ٢٧٢/٣-٢٧٣.
(٣) الفراء ١٣١/١.

اختلفوا فيه للحق، فجعل كلاً من الحرفين «مِنْ» واللام في مكان نظيره. وقد أوضح أن هذا النهج مألوف في كلام العرب[١].

٤ – أثر حروف الجر في معاني الأفعال:

إن لحروف الجر أثراً كبيراً في معاني الأفعال، ودوراً بالغاً في دلالة التعبير والكلام. فهي تشكل مع مجروراتها طرفاً هاماً في إنشاء التركيب النحوي، وذلك لما لها من سعة الاستخدام وحرية التنقل، وقد سماها بعضهم حروف الإضافة، لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها، فيما رآها آخرون هي التي تحدد معنى الفعل وتميز دلالته من سائر ما يحتمله من معان. نقل السيوطي عن بعضهم قوله: «لأن هذه المعاني كامنة في الفعل، وإنما يثيرها ويظهرها حروف الجر»[٢].

وسواء أكانت تضيف معنى الفعل أم تحدد معناه، فإن المفسرين عرفوا أهميتها، وتتبعوا معانيها، وأوضحوا قيمتها، وربطوا هذه القيمة بمتعلقاتها من الأفعال أو ما يجري مجراها. وذلك ضمن نظام التعدية النحوي المترسخ في أذهانهم. فهم قد أشاروا إلى كثير من أصوله ومظاهره في تفاسيرهم، وكانت قواعده لديهم المنطلق لمباحثهم في معاني حروف الجر، والمرتكز لبيان الدلالات المختلفة في الأفعال، وإظهار جماليات الحروف وفائدتها في القرآن وكلام العرب.

ولقد وجدوا أن من الأفعال مايتعدى بحرف، كفعل «باء» الذي لايتعدى إلا بالباء عند الفراء[٣]، كقوله تعالى: ﴿فَبَاؤُوا بِغَضَبٍ﴾ [البقرة: ٢/٩٠]. وكفعل «صَبَرَ» الذي يتعدى بـ «على»، و «زهد» بـ «في» لدى أبي حيان[٤]. ومن

(١) الفراء ١/٣٩٩ و ٣/٢٧٢-٢٧٣.

(٢) الأشباه والنظائر ٣/٧٦.

(٣) الفراء ١/٦٠..

(٤) البحر ١/١٣٦.

الأفعال ما يتعدى بنفسه مرة وبالحرف أخرى، كفعل «سمع» الذي يتعدى بنفسه وبـ «إلى» عند الزمخشري[١]، وفعل «أخذ» الذي يتعدى بنفسه وبالباء عند الرازي[٢].

ومنها ما يتعدى بحرفين، كتعدي «جنح» و «أسلم» و «أنزل» و «وسوس» بـ «إلى» واللام عند الزمخشري[٣]، وكذلك «أخبت» و «صلّى» لدى الرازي[٤]، وتعدي «خلا» بالباء و «إلى» عند الأخفش[٥]، و «سها» بـ «عن» و «في» عند الزمخشري[٦]، و «قَبلَ» بـ «عن» و «مِنْ» عند الرازي[٧]، و «أمن» بالباء واللام عند القرطبي[٨]، و «وَنَى» بـ «في» و «عَنْ» لدى أبي حيان[٩].

ومنها أيضاً ما يتعدى بنفسه وبحرفين، نحو «بارك» الذي يتعدى بنفسه وبـ «في» و «على». قال الفراء: العرب تقول: باركك الله، وبارك فيك، وباركَ عليك[١٠]. وفعل «قصد» الذي يتعدى بنفسه وباللام و «إلى». تقول: قصدته وقصدت له وإليه[١١].

ومنها ما يتعدى بثلاثة أحرف، نحو «أقرب» التفضيل. قال أبو حيان: ويعدى بـ «إلى» وباللام وبـ «مِنْ»، فيقال: زيد أقرب لكذا، وإلى كذا، ومن كذا من عمرو. فمن الأولى ليست التي يتعدى بها أفعل التفضيل مطلقاً في نحو:

---

(١) الكشاف ٣٦/٤.

(٢) الرازي ١٢٠/٢٩.

(٣) الكشاف ٣٨١/١ و ٢٣٣/٢ و ٩٣/٣ و ٤٩٩.

(٤) الرازي ٢٠٩/١٧ و ٢١٢/١٨.

(٥) الأخفش ٢٠٥.

(٦) الكشاف ٨٠٥/٤.

(٧) الرازي ١٨٦/١٦.

(٨) القرطبي ١٦٢/١.

(٩) البحر ٢٤٣/٦.

(١٠) الفراء ٢٨٦/٢.

(١١) القرطبي ٢٤٢/٦.

زيد أفضل من عمرو»[١]. ومنها ما يتعدى بأشكال أخرى ولا سيما في الأفعال التي تنصب مفعولين.

وتستند هذه التحديدات في التعدية عندهم عموماً إلى المسموع من لغة العرب، وأقوالهم والمأثور عنهم. فالفراء ينسب هذه الاستخدامات غالباً إلى أقوالهم، وأبو عبيدة والأخفش يعزوان بعضها إلى لهجاتهم المختلفة[٢]. والزمخشري يقول: «هي لغة تؤخذ ولا تقاس، وإنما يفتش عن صحة موقعها فقط»[٣]. وأبو حيان يشترط لصحة الأخذ بها ثبوتها على ألسنتهم. يقول في تعدية «شكر»: «ويحتاج كونه يتعدى لواحد بنفسه ولآخر بحرف جر، فتقول: شكرت لزيد صنيعه، لسماع عن العرب، وحينئذ يصار إليه»[٤].

وقد يشيرون إلى أصل التعدية وتطورها ومستويات استخدام أشكالها، أو يحكمون عليها. فـ «سكن» عند النسفي يتعدى بنفسه وبـ «في»، فيقال: سكن الدار وسكن فيها، والأصل تعديته بـ «في»، لأنه قر في الدار فأقام فيها، ولكنه لما نقل إلى سكون خاص تُصُرِّفَ فيه. فقيل: سكن الدار كما قيل: تبوأها[٥]. وقال ابن عطية: «واشكروا لي واشكروني بمعنى واحد، و «لي» أفصح وأشهر»[٦]. وذكر أبو حيان أن «مكّن» يتعدى للذوات بنفسه وباللام، والأكثر تعديته باللام[٧]، كقوله تعالى: ﴿ مَكَّنّا لِيُوسُفَ فِي الأَرْضِ﴾ [يوسف: ٢١/١٢].

لقد ترتب على هذا الاختلاف في التعدية فروق في المعاني والدلالات، تركزت في طبيعة معنى الفعل، وكان للحرف أثر بارز في إثارة ذلك وبلورته سواء في الدلالة الأساسية أم الظلال الجمالية، كما وجدوا فيه نوعاً من التلوين

(١) البحر ٣/١١٠.
(٢) المجاز ١/١٨٦ والبحر ٤/٧٦ والأخفش ٦٤.
(٣) الكشاف ٢/٩٣.
(٤) البحر ١/٤٤٧.
(٥) النسفي ٣/٨.
(٦) البحر ١/٤٤٧.
(٧) البحر ٤/٧٦.

اللغوي. أما اختلاف شكل التعدية فيظهر في تعدي الفعل بنفسه مرة وبالحرف أخرى، كالفعل «سمع» عند الزمخشري حيث رأى أنه إذا تعدى بنفسه نحو: «سمعت فلاناً يتحدث» أفاد معنى الإدراك، وإذا تعدى بـ «إلى» كسمعت إليه يتحدث أفاد معنيي الإصغاء والإدراك معاً[١]. وفعل «أخذ» لدى الرازي يتعدى بنفسه إذا كان المأخوذ مقصوداً بالأخذ، كقوله تعالى في العصا: ﴿خُذْهَا وَلَا تَخَفْ﴾ [طه: ٢١/٢٠]. ويتعدى بالباء إذا كان المقصود بالأخذ غير الشيء المأخوذ حساً. قال: «لأنه لما لم يكن مقصوداً، فكأنه ليس هو المأخوذ، وكأن الفعل لم يتعد إليه بنفسه فذكر الحرف»[٢]، كقوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي﴾ [طه: ٩٤/٢٠]. و «دخل» عند أبي حيان يتعدى في الغالب بنفسه إذا كان المدخول فيه ظرفاً حقيقياً، وبـ «في» إذا لم يكن المدخول فيه ظرفاً حقيقياً[٣]. ومثاله في الحالتين قوله تعالى: ﴿فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي﴾ [الفجر: ٢٩/٨٩–٣٠].

وأما اختلاف الحرفين فباب أوسع من صنوه، وتقوم عليه كثير من الاختلافات الأساسية والجمالية، التي تعود فيه مجملها إلى التغاير في طبيعة معنى الحرف وخصوصيته. فالفعل «خلا» عند الأخفش يفيد معنى الخلوة إذا تعدى بـ«إلى» أو الباء، ويفيد معنى السخرية بالباء أيضاً. تقول: خلوت إلى فلان في حاجة وخلوت بفلان[٤]. و «وسوس» عند الزمخشري إذا تعدى باللام نحو «وسوس له» أفاد معنى وسوس لأجله، وإذا تعدّى بـ«إلى» كان معناه أنهى إليه الوسوسة وحدث إليه، وأسرّ إليه[٥]. و«سها» إذا تعدى بـ «عن» كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون: ٥/١٠٧]، أفاد معنى الترك وقلة الالتفات، وهو ها هنا فعل المنافقين والفسقة الشطار من المسلمين. وإذا تعدى

(١) الكشاف ٣٦/٤.
(٢) الرازي ١٢٠/٢٩.
(٣) البحر ٤٧٢/٨.
(٤) الأخفش ٢٠٥.
(٥) الكشاف ٩٣/٣.

بـ«في» أفاد وقوع السهو في أثناء العمل، وهو في الصلاة يكون بوسوسة الشيطان أو حديث النفس[١]. ونقل القرطبي عن الأزهري[٢] أن «عشا» يتعدى بـ «إلى» و «عن». تقول عشوت إلى كذا أو عشوت عنه أي أعرضت عنه، فهو في الفرق مثل ملت إليه وملت عنه[٣].

وكثيراً ما تقوم على هذا الاختلاف في المعنى دلالات إضافية، تجلو الفرق وتكسو التركيب أبعاداً أخرى جمالية. فالفعل «أسلم» يتعدى عند الزمخشري بـ«إلى» وباللام، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُسْلِمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ...﴾ [لقمان ٢٢/٣١] و﴿مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ...﴾ [البقرة: ١١٢/٢]. فهو مع اللام بمعنى أنه جعل وجهه وهو ذاته ونفسه سالماً لله خالصاً له، ومعناه مع «إلى» أنه سلم إليه نفسه كما يسلم المتاع إلى الرجل إذا وقع إليه[٤]. وقد وافقه الرازي في ذلك وزاد عليه بالقول: «ومن أسلم لله: أعلى درجة ممن يسلم إلى الله، لأن «إلى» للغاية واللام للاختصاص. يقول القائل: أسلمت وجهي إليك، أي: توجّهت نحوك. وينبئ هذا عن عدم الوصول، لأن التوجه إلى الشيء قبل الوصول، وقوله: أسلمت وجهي لك لا يفيد الاختصاص، ولا ينبئ عن الغاية التي تدل على المسافة وقطعها للوصول»[٥].

وينقل أبو حيان عن الحوفي قوله في توجيه: ﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِما يَسْتَمِعُونَ بِهِ إِذْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٤٧/١٧]: «لم يقل يستمعونه، ولا يستمعونك، لما كان الغرض ليس الإخبار عن الاستماع فقط، وكان مضمناً أن الاستماع كان على طريق الهزء بأن يقولوا مجنون أو مسحور، جاء الاستماع بالباء وإلى، ليعلم أن الاستماع ليس المراد به تفهم المسموع دون هذا المقصد... لأن المعنى: نحن

---

(١) الكشاف ٨٠٥/٤.

(٢) هو أبو منصور محمد بن أحمد الهروي اللغوي، الإمام المشهور في اللغة. توفي سنة ٣٧٠ هـ. وفيات الأعيان ٤٥٨/٣-٤٥٩.

(٣) القرطبي ٩٠/١٦.

(٤) الكشاف ٤٩٩/٣-٥٠٠.

(٥) الرازي ١٥٤/٢٥.

أعلم بالذي يستمعون به إليك وإلى قراءتك وكلامك، إنما يستمعون لسقطك وتتبع عيبك، والتماس ما يطعنون به عليك يعني في زعمهم. ولهذا ذكر تعديته بالباء وإلى»[١]. وهناك كثير من النماذج والاختلافات الأخرى، أظهرها المفسرون وسبق أن مررنا بأمثلة لها[٢].

على أن هذا الاختلاف في الحرفين أو في شكل التعدية، لا يعني عندهم الاختلاف الدائم في معاني الأفعال في التعدية، فكثيراً ما تتقارب معاني حروف الجر في السياقات المتماثلة، بحيث يتقبل الفعل معنى الحرف أو الحرفين أو الثلاثة ويتفق معها. وذلك وفقاً لتقارب هذه الحروف واحتمال إرادة معانيها. وهو الأمر الذي قاد بعضهم إلى القول بالنيابة أو التقارض فيما بينها. قال أبو حيان: «ويعدى نَادى ودَعا ونَدَب باللام، وبـ «إلى» كما يعدى بهما هدى، لوقوع معنى الاختصاص وانتهاء الغاية جميعاً. ولهذا قال بعضهم: اللام بمعنى إلى، لما كان ينادي في معنى يدعو، حسن وصولها باللام بمعنى إلى»[٣].

٥ – التضمين:

هو مخرج لغوي لطيف، يقوم أساساً على مخالفة أصول التعدية المعهودة في الأفعال، ويسعى إلى إجراء المصالحة بين الفعل ومفعوله أو الحرف الذي يصله بالمفعول. وذلك من طريق تنازل الفعل عن معناه المتبادر، كيما تعود الأمور إلى نصابها. إنه، كما يقول بعضهم: «أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر أو ما في معناه، فيعطى حكمه في التعدية واللزوم»[٤].

ولعل ما يتصل بهذا الجانب في جهود المفسرين هو علاقة حروف الجر به، وركوبهم هذا اللون من التحليل، لكي تستقيم التعدية، وتتطابق وأصولهم المعروفة، ويتوفر للنص القرآني التوجيه السديد. فهو مركب يقوم على حساب

---

(١) البحر ٦/٤٣.
(٢) وينظر على سبيل المثال: الفراء ٣/٢٤٤ والكشاف ١/٣٨١ و ٢/٩٣.
(٣) البحر ٣/١٤١.
(٤) مجلة مجمع اللغة العربية القاهري، المجلد الأول لعام ١٩٣٥. ص ١٨٠.

الفعل، ويقابل مذهب النيابة القائم على تضمين الحرف. وقد ذكروا فيه آراءهم ومواقفهم، وقارنوه بمذهب النيابة، وعارضوه بسواها من حذف الحروف وزيادتها، واتكؤوا في كثير من توجيهاتهم على ما روي عن أوائل المفسرين، حتى بدا أن هؤلاء الرواد هم صانعو هذا المذهب ومبتكروه.

فقد التجأ إليه الفراء في عدد من النصوص اعتماداً على القدماء، وسماه بـ «معنى الفعل»، وبين أن الداعي إليه هو المخالفة في التعدية بالحرف. قال في توجيه: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنا لِإِبْراهِيمَ مَكانَ الْبَيْتِ﴾ [الحج: ٢٢/٢٦]: «فإن شئت أنزلت بوأنا بمنزلة جعلنا، وكذلك سمعت في التفسير»[١]. وقال في: ﴿رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [النمل: ٢٧/٧٢]: «جاء في التفسير: دنا لكم بعض الذي تستعجلون، فكأن اللام دخلت إذ كان المعنى دَنا، كما قال الشاعر[٢]:

فَقُلْتُ لَها الحاجاتُ يَطْرَحْنَ بِالفَتى، وَهَمٌّ تَعَنّانِي مُعَنّى رَكائِبُهْ

فأدخل الباء في الفتى لأن معنى يطرحن يرمين»[٣].

وهو لدى الأخفش أوضح وأظهر، إذ ينقل عن بعض المفسرين انصرافهم إليه في تفسير: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسائِكُمْ﴾ [البقرة: ٢/١٨٧]، غير أنه آثر عليه النيابة في الحرف، وقال: «وهذا يشبه قول المفسرين... قال: إنما دخلت «إلى» لأن معنى الرفث والإفضاء واحد، فكأنه قال: الإفضاء إلى نسائكم، وإنما يقال رفث بامرأته ولا يقال إلى امرأته. وذا عندي كنحو ما يجوز من الباء في مكان إلى»[٤].

ويتبلور هذا المذهب لدى الزمخشري ويستقر مصطلحه عنده، فيحمل عليه عدداً من الآيات القرآنية، كقوله في توجيه: ﴿وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ

(١) الفراء ٢/٢٢٣.
(٢) تقدم في الصفحة ٣١١.
(٣) الفراء ٢/٢٩٩. وينظر: ١/٢٥ و ٢١٨.
(٤) الأخفش ٣١٥-٣١٦.

تَعْدِلُوا﴾ [المائدة: ٨/٥]: «عدي يجرمنكم بحرف الاستعلاء مضمناً معنى فعل يتعدى به، كأنه قيل: ولا يَحمِلَنَّكُم»[١]. وهو يبين بعض فوائده وقيمته المعنوية والجمالية. يقول في توجيه: ﴿فَيَكِيدُوا لَكَ﴾ [يوسف: ٥/١٢]: «فإن قلت: هلاّ قيل فيكيدوك كما قيل فكيدوني؟ قلت: ضمن معنى فعل يتعدى باللام، ليفيد معنى فعل الكيد مع إفادة معنى الفعل المضمن، فيكون آكد وأبلغ في التخويف»[٢].

ويرث المتأخرون هذا المصطلح، فيحمل عليه الطبرسي والرازي والقرطبي والبيضاوي والنسفي نصوصاً كثيرة[٣]، أغلبها مروي عن المتقدمين ومأخوذ عن الزمخشري. أما أبو حيان فأفاض في ذكره وحمل الآيات عليه[٤]، وآثره على مذهب النيابة في الحروف[٥]، إلا أنه لم ير فيه مذهباً لغوياً مناسباً، بل مخرجاً يرجع إليه عند الضرورة[٦]. وقد رأى في بعض مواضعه شيئاً من حسن الاستخدام، وذلك في نحو آية «الرّفث» حيث قال: «وعدي بـ «إلى» وإن كان أصله التعدية بالباء لتضمينه معنى الإفضاء. وحسن اللفظ به هذا التضمين فصار ذلك من الكنايات التي جاءت في القرآن»[٧].

---

(١) الكشاف ٦١٢/١. وينظر: ٣٨/١ و٦٥ و٢٢٨ و٢٣٠ و٣٥١ و٤٦٥ و٥١٥ و١٣٤/٢ و١٨٤ و٤٧٤ و٥٥٩ و٧١٧ و٣٨١/٣ و٤٠٢ و٦٨/٤ و٩٢ و١٢٤ و٣٧٤ و٦٠٨.

(٢) الكشاف ٤٤٤/٢. وينظر: ٧١٧/٢.

(٣) ينظر: المجمع ١٣١/٨ و ٨٨/١٠ و ٢٢٥/١٣ والرازي ١٣٥/٢ و ١٠٥/٥ و ٨٠/٦ و ٤٠/٢٤ والقرطبي ٢٠٦/١-٢٠٧ و ٣١٦ و ٢٦٦/٦ والبيضاوي ١١٥ و ٣٢٧ و ٣٤٨ و ٤١٩ و ٤٤٧ و٤٥٦ و ٤٦٢ و ٥٦٦ والنسفي ١٣١/٢ و ٢٢٢ و ١٥٥/٤ و ١٠٧/٥.

(٤) ينظر: البحر ٣٨/١ و ٦٨-٦٩ و ٢١٠ و ٢٧٣ و ٣٢٦ و ٣٥٦ و ٤٤/٢ و ٨١ و ٤٣٥ و ٤٩٤ و ١٦٠/٣ و ٣١٢ و ٤٩٨ و ٥٠٢ و ٥١٢ و ٧٦/٤ و ٣٣٥ و ٤٣٥ و ٩/٥ و ٢٢٤ و ٢٥/٦ و٣٣ و ٣٢٠ و ٣٢٨ و ٣٩٦ و ٤١٢ و ٤٤٨ و ٤٧٧ و ١١٦/٧ و ٢٧٢ و ٤٢٣ و ٤٨٤ و٦١/٨ و ٣٩٥.

(٥) البحر ٧٣/١.

(٦) البحر ٧٦/٤ و ١٢٩.

(٧) البحر ٤٨/٢.

إن التضمين يقوم عند المفسرين على إشراب فعل أو ما في حكمه معنى فعل آخر، كي تصح التعدية بالحرف الذي سمعوه وألفوه، ومبني على المقاربة بين معنيي الفعلين المتبادر والمؤول. ويراد به كلاهما في التعبير، ليحقق بعض الأغراض البلاغية. وهو من هذا الجانب أثر بارز من آثار معاني حروف الجر، يهدف إلى تحقيق معنى الحرف والحفاظ على معناه الأساسي الموضوع له.

* * *

لقد اختلفت آراء المفسرين في مشكلات معاني الأدوات، وتعددت تحليلاتهم في النصوص، إلا أن إطاراً عاماً كان ينتظم وجهاتهم ويوحد بينهم. فهم جميعاً متفقون في مسألة تتبع المعنى الأساسي الذي وضعت له الأداة، ومتفقون أيضاً في فكرة أصل التعدية في الأفعال وتمثل المرسوم منها، ومجمعون على أن النيابة في الأدوات والتضمين في الأفعال أمران متقابلان وضربان من الخروج على الأصول الأولى، ولكنه الخروج المضبوط بقيود، والمشروط بتحقيق أغراض لغوية نافعة.

إنّ هذا المنطلق المحدد عموماً جعلهم مطبقين، يصدرون في التوجيه عن مخارج في معاني الأدوات تعكس مشكلاتها العامة، ويبحثون لكل أداة عن وجه يلتئم من قريب أو بعيد بأصول العربية أو فروعها. وجعلهم هذا البحث يدورون في فلك هذه الأصول، فتراهم يذهبون إلى النيابة مرة وإلى التضمين أخرى، وإلى تقدير حذف الحرف أو زيادته أحياناً عديدة. لقد كانت غايتهم في شرح معاني القرآن الكشف أولاً عن المعنى الأساسي للتركيب والأداة فيه، ولكن ذلك قلما يتفق لهم في أسلوب التنزيل المعجز، فيمضون باحثين عن سر تفوقه وتميزه. فإذا كانت الأداة على بابها فالغالب في التركيب أن يكون مجازياً، وإذا كان التركيب على ما وضع له فالأداة نائبة عن أختها، وذلك تبعاً للأصول المرسومة والمتصورة من التعدية والمعاني المعهودة. وقد يكون الحرف على بابه والمجاز في الفعل، أي إنه مضمن معنى فعل آخر. وهكذا تعددت آراؤهم بين

النيابة والتضمين والحذف والزيادة، وتنوعت طلباً لتحقيق الأصول وطمعاً في توجيه صحيح. ونذكر ها هنا أطرافاً من ترجحاتهم في هذه الوجوه واختلافاتهم فيها. فبين التضمين والنيابة، نعرض أقوالهم في: ﴿وَلا تَأْكُلُوا أَمْوالَهُمْ إِلَى أَمْوالِكُمْ﴾ [النساء ٢/٤] حيث ذهب الفراء والزمخشري إلى تضمين «تأكلوا» معنى «تضيفوا»[١] ، فيما ذهب آخرون إلى جعل «إلى» بمعنى «مع»[٢]. وكذلك اختلافهم في قول القحيف العقيلي[٣] :

إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ   لَعَمْرُ أَبِيكَ أَعْجَبَنِي رِضاها

إذ قال بعضهم بنيابة «على» عن «عن»، وآخرون بتضمين «رضيت» معنى «عطفت»، لتستقيم تعديته بـ «على»[٤] .

وبين التضمين والزيادة، نورد آراءهم في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنا لِإِبْراهِيمَ﴾ [الحج: ٢٦/٢٢] حيث أجاز الفراء تضمين «بوّأنا» معنى جعلنا، وصوب أيضاً تقدير زيادة اللام[٥]. وكذلك في قراءة[٦] مجاهد: (تَهْوى إِلَيْهِمْ) [إبراهيم: ٣٧/١٤] التي قدر فيها الفراء زيادة «إلى»[٧]، فيما ضمن الزمخشري «تَهوى» معنى «تنزع»[٨]، والطبرسي معنى «تميل» لتصح التعدية بـ «إلى»[٩].

وبين التضمين والحذف، نذكر آراءهم في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْراً﴾ [البقرة: ١٨٤/٢]، حيث قدر أبو حيان حذف الباء من المفعول «خيراً» لأن

---

(١) الفراء ٢١٨/١ والكشاف ٤٦٥/١.
(٢) البحر ١٦٠/٣.
(٣) تقدم في الصفحة ٥٢٧ من هذا الكتاب.
(٤) البحر ٣١٦/١.
(٥) الفراء ٢٢٣/٢.
(٦) المختصر ٦٩.
(٧) الفراء ٧٨/٢.
(٨) الكشاف ٥٥٩/٢.
(٩) المجمع ٢٢٥/١٣.

((تطوع)) يتعدى بالباء، ثم أجاز تضمينه معنى فعل متعد، فانتصب ((خيراً)) على أنه مفعول به. والتقدير ((ومن فعل متطوعاً خيراً))[1].

وبين التعدية والنيابة، نذكر اختلافهم في: ﴿سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ﴾ [الأعراف: ٥٧/٧]، حيث جعل الرازي اللام بمعنى ((إلى))[2]، فيما جعل القرطبي ((ساقَ)) من الأفعال التي تنصب بـ ((إلى)) وباللام[3]. وكذلك قوله تعالى: ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً﴾ [الفرقان: ٥٩/٢٥]، حيث ذهب الزجاج وأبو بكر الأنباري والطبرسي والرازي إلى أن الباء بمعنى ((عن))[4]، فيما رأى الطبري والقرطبي والبيضاوي أن ((سأل)) يتعدى إلى مفعوله الثاني بالحرفين ((عن)) والباء[5]. وقال الأخير: ((السؤال كما يتعدى بـ ((عن)) لتضمنه معنى التفتيش، يعدى بالباء لتضمنه معنى الاعتناء))[6].

وبين النيابة والزيادة، نورد آراءهم في قوله: ﴿عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦/٧٦]، حيث جعل بعضهم الباء نائبة عن ((مِن)) التبعيضية، وآخرون زائدة، فيما رجح أبو حيان أن تكون للإلصاق[7]. وهناك أمثلة أخرى كثيرة لهذا الاختلاف، عرضنا لمعظمها في أثناء هذا البحث. وهي تنم عن غنى هذه المخارج لديهم وتنوعها وسعيهم الحثيث نحو إدراك المعنى الحقيقي.

* * *

(١) البحر ٣٨/٢.
(٢) الرازي ١٤٢/١٤.
(٣) القرطبي ٣٣٠/٧.
(٤) المجمع ١٨/١٩ والرازي ٢١١/٤.
(٥) الطبري ١٤٢/٩ والقرطبي ٢٨/٣.
(٦) البيضاوي ٣٦٦.
(٧) البحر ٣٩٥/٨.

ثانياً – ظواهر المعاني في التفسير

إن لمعاني الأدوات صلة عميقة بعلم التفسير، ووشائج سبق أن فصلنا أبعادها. وهي تدور حول جملة من الظواهر التي امتازت بها كتب التفسير عموماً من سواها من مباحث اللغويين. فرجاله أسفروا عن بعض هذه الظواهر في شروحهم، وعالجوا بعضها الآخر، وذكروا مستلزماته في كثير من الأناة والدقة. وقد تجلت جميعاً في القيمة التعبيرية للأداة، وفي علاقة المعاني بنشأة علم الأدوات، وصلتها بالأحكام الشرعية والمذاهب الفلسفية، وفي الدلالات الجمالية في أسلوب القرآن وخصوصياته بين سائر الأساليب.

١ – القيمة التعبيرية:

تتمتع الأداة عند المفسرين بقيمة تعبيرية كبيرة في الشرح والتبيين، وتشكل في أغلب الأحيان مفتاحاً أساسياً لمعرفة معاني الآيات وأبعادها وظلالها. وذلك لما تتميز به من سمات الوصل والربط والتركيب، ومن قدرة تكثيفية فيما تحمله من دلالات، تعد في الواقع مظهراً من مظاهر الاقتصاد اللغوي.

فقد صرح الطبري أن ((مِن)) التبعيضية هي اختصار لكلمة التبعيض، فإذا قال القائل: أصبنا اليوم عند فلان من الطعام، كان المراد شيئاً منه[1]. و ((على)) واللام تقعان مع مجروريهما مواقع الأسماء، فيجوز التعاطف بينهما، وتسد مسد معانيها. يقول في توجيه: ﴿وَمَنْ كانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ٢/١٨٥]. ((فإن قال قائل: وكيف عطف على المريض وهو اسم بقوله: أو على سفر، وعلى صفةلا اسم؟ قيل: جاز أن ينسق بـ ((على)) على المريض لأنها في معنى الفعل. وتأويل ذلك: أو مسافراً، كما قال تعالى ذكره: ﴿دَعانا لِجَنْبِهِ أَوْ قاعِداً أَوْ قائِماً﴾ [يونس: ١٢/١٠]، فعطف بالقاعد والقائم على اللام الذي في ((جنبه)) لأن معناها الفعل، كأنه قال: دعانا مضطجعاً أو قاعِداً أو قائماً))[2] .

(١) الطبري ١/٣١٠.

(٢) الطبري ٢/١٥٥-١٥٦.

وذكر الرازي وغيره أن «يا» في نحو «يا زيد» معناها أنادي(١). فالأداة في نظرهم تحمل مدلولاً تعبيرياً أساسياً، وتملك موقعاً تركيبياً لا يقل شأناً عما تقوم به الأسماء أو الأفعال، بل هي تحل محلها وتغني عنها في بعض مواقعها.

وقد أفاد المفسرون من هذه القدرة والأهمية في بيان معاني التنزيل، فجعلوا الأدوات منطلقاً إلى فهم كثير من الآيات وأحكامها وظلالها البلاغية، فاصطبغت معانيها بمعاني القرآن وأهدافه، وكانت وجوهها مداراً للاتجاهات المتعددة في التفسير والتأويل، وميداناً فسيحاً للخلاف والنقاش بينهم متقدمين ومتأخرين.

لقد أولعوا بالاستفادة من هذه المعاني في تفسيراتهم، ويظهر ذلك في تتبعهم الدقيق للمراد من العبارات والكلمات، وبيان الفروق الدقيقة في استعمالاتها، ولا سيما لدى الطبري والزمخشري والرازي. فالطبري مثلاً يرى أن «التابوت» من قوله تعالى: ﴿إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ﴾ [البقرة: ٢/٢٤٨] يفيد التابوت الذي عرفتموه وكنتم تستنصرون به، لأن «أل» هاهنا عهدية لا تدخل إلا في كلام معروف عند المخاطبين، ولو كان تابوتاً غير محدد لجاء مجرداً من «أل»(٢). ويرى أن قوله تعالى: ﴿بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٢/٨٨] يفيد تكذيب الله للقائلين من اليهود: «قلوبنا غلف»، لأن «بل» تدل على جحده، جل ذكره، وإنكاره ما ادعوا من ذلك لأن «بل» لا تدخل في الكلام إلا نقضاً لمجحود(٣).

والزمخشري يفيد من الفرق بين الفاء و «ثُمَّ» العاطفتين، في توجيه: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ؟﴾ [البقرة: ٢/٢٨]، فيقول: فإن قلت: لم كان العطف الأول بالفاء والإعقاب بـ ثُمَّ؟ قلت: لأن الإحياء الأول قد تعقب الموت بغير تراخ، وأما الموت فقد تراخى عن

(١) الرازي ١/٣٩.
(٢) الطبري ٢/٦١٠.
(٣) الطبري ١/٤٠٨. وينظر أيضاً: ١/٦٠ و ٣/١٣٠ و ٦/٩١ و ٩/١٣٨ و ٢/٢٤ و ١٠/١٠٦ و٢٣/١١٩.

الإحياء، والإحياء الثاني كذلك متراخ عن الموت إن أريد به النشور تراخياً ظاهراً، وإن أريد به إحياء القبر فمنه يكتسب العلم بتراخيه. والرجوع إلى الجزاء أيضاً متراخ عن النشور»[1].

والرازي يذكر أن «ألا» في: ﴿أَلا إِنَّ لِلَّهِ ما فِي السَّماواتِ وَالأَرْضِ﴾ [يونس: ١٠/٥٥]، ذكرت لتنبه الغافلين وتوقظ النائمين المشغولين في هذا العالم بالنظر إلى الأسباب الظاهرة، فيقولون: البستان للأمير والدار للوزير، فيضيفون كل شيء إلى مالك آخر، لأنهم مستغرقون في نوم الجهل، مما جعل الحق ينبههم بهذا القول وباستعمال «ألا» فيه[2].

وقد تكون هذه الاستفادة أيضاً من استعمال الأداة وما تحتمله من وجوه نحوية جائزة، ذلك أن الوجوه ترتد إلى المعاني. ويبدو ذلك في إجازتهم لغير وجه من الأداة، واختلافهم في ترجيح أحدها أو تحديد بعضها. فهم لا يفتؤون يجدون لكل اتجاه في المعنى وجهاً للأداة، أو لكل وجه متبادر تفسيراً، يتفق وما نقلوه عن الأئمة الأوائل بحيث تتحد الأداة بالتفسير، وتبرز أهميتهاالتعبيرية في الوجوه المذكورة.

فالفراء مثلاً يذكر أن «إنْ» في قوله تعالى: ﴿لَوْ أَرَدْنا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْواً لاتَّخَذْناهُ مِنْ لَدُنّا إِنْ كُنّا فاعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٧/٢١] بمعنى «ما» النافية، على ما نقل عن المفسرين، والتقدير: ما كنا فاعلين. ثم أجاز أن تكون شرطية، فيكون المعنى: إن كنا فاعلين، ولكنا لا نفعل[3].

والطبري يروي عن بعضهم أن «مِنْ» في قوله تعالى: ﴿فَادْعُ لَنا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنا مِمّا تُنْبِتُ الأَرْضُ مِنْ بَقْلِها﴾ [البقرة: ٦١/٢] زائدة. والمعنى يخرج لنا ما تنبت

---

(١) الكشاف ١٢٢/١. وينظر كذلك: ٣٢١/١ و ٦٧٠ و ١٤٤/٢ و ٤٣٧ و ٥٨٨ و ٥٣٠/٤ و ٦٠٤.

(٢) الرازي ١١٣/١٧. وينظر أيضاً: ٣٩/٢ و ٤/٣ و ٢٢٥ و ٣٨/٨ و ٢١٥/١١ و ٢٦٦/١٤ و١٩٦/١٨ و ٦٢/٢٢.

(٣) الفراء ٢٠٠/٢.

الأرض من بقلها. ولكنه خالفه وجعلها للتبعيض، لأن المعنى: يخرج لنا بعض ما تنبت الأرض من بقلها وقثائها، لا كلّه(١).

والزمخشري يعتقد أن جعل ((ما)) مصدرية في قوله تعالى: ﴿وَالسَّماءِ وَما بَناها ، وَالأَرْضِ وَما طَحاها ، وَنَفْسٍ وَما سَوّاها ،﴾ [الشمس: ٩١/٥-٧] ليس بالوجه، لقوله بعد: ﴿فأَلهمها﴾ [الشمس: ٩١/٨]، وما يؤدي إليه فساد النظم. ويرى أن الوجه أن تكون موصولة، وأن ((ما)) أوثرت على ((مَنْ)) في ذلك لإرادة معنى الوصفية. كأنه قيل: والسماء والقادر العظيم الذي بناها، ونفس والحكيم الباهر الحكمة الذي سواها(٢) .

والرازي يوضح أن للمفسرين في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلا كانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَها إِيمانُها﴾ [يونس: ١٠/٩٨] مذهبين. وذلك على جعل ((لولا)) نافية والمعنى: فما كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها، ومعنى هَلاّ على تقدير: هَلاّ كانت قرية واحدة من القرى التي أهلكناها تابت عن الكفر وأخلصت في الإيمان قبل معاينة العذاب. و لم يقطع بأحدهما(٣). وكذا فعل الآخرون(٤)، والأمثلة في ذلك أكثر من أن تذكر.

وتبرز أهمية هذا الجانب على نحو خاص في القراءات القرآنية، حيث تتعدد القراءات مشهورها وشاذها، وتبدو فيها الأداة طرفاً في هذا التغير ومفتاحاً في فهم اتجاهها في التفسير. وها هنا تكثر الآراء ويزداد الخلاف. ونورد من ذلك أقوالهم في توجيه: ﴿لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيامَةِ﴾ [القيامة ٧٥/١]. فقد ذكر الطبري أن عامة قراء الأمصار قرؤوها: لا، مفصولة عن ((أقسم))، وأن الحسن والأعرج(٥)

---

(١) الطبري ١/٣١٠. وينظر: ١/٤٥٢-٤٥٥ و ٢٣/١٤٥ و ٢٥/٨١ و ١٠١.

(٢) الكشاف ٤/٧٥٩. وينظر أيضاً: ١/٥٤ و ١٧١ و ٥٢٣ و ٦٦٤ و ٢/٥٤٨ و ٣/٣٢٣ و ٤/٥١-٥٢ و ٥٣٠ و ٦٠٤.

(٣) الرازي ١٧/١٦٤.

(٤) ينظر على سبيل المثال: القرطبي ٦/٣٩٤ و ١٨/١٤٣.

(٥) هو عبد الرحمن بن هرمز أبو داود المدني، روى عن أبي هريرة وابن عباس، وروى عنه زيد بن أسلم والزهري. توفي سنة ١١٧ هـ. تهذيب التهذيب ٦/٢٩٠-٢٩١.

قرأاها: ((لأقسم))، بمعنى: أقسم بيوم القيامة. ثم أدخلت عليها لام القسم. واختار هو القراءة المشهورة، وذكر فيها عدداً من الوجوه: أن تكون ((لا)) زائدة، ومعنى الكلام: أقسم بيوم القيامة، ونافية مؤكدة للقسم، كما يقال في الكلام: لا والله، وجوابية رداً لكلام قد مضى من كلام المشركين الذين ينكرون الجنة والنار، ثم ابتدأ القسم فقال: أقسم بيوم القيامة وبالنفس اللوامة، وذلك أن كل يمين قبلها رد لكلام لا بد من تقديم ((لا)) قبلها، ليفرق بين القسم الذي يكون نفياً والقسم الذي يستأنف. ثم اختار الرجل الوجه الأخير[1].

لقد اعتمد المفسرون على معاني الأدوات ووجوهها في تحليل كثير من النصوص القرآنية، وبدت الأدوات لديهم عنصراً أساسياً في الفهم والتوضيح، وعاملاً حاسماً في كثير من المواضع المشكلة، كما كانت ميداناً لخلافات متنوعة أخرى سنقف، بالتفصيل، على بعضها.

٢– نشأة معاني الأدوات:

وترتبط قيمة المعاني التعبيرية في التفسير ارتباطاً وثيقاً بنشأتها، وقد عرضنا في التمهيد لهذه العلاقة، وبينا هناك أنها اتسمت بالتطور والتبدل، وأن بدايتها كانت على أيدي المفسرين الأوائل الذين تصدوا لشرح معاني التنزيل. إن التفصيل في هذه النشأة يبدو هاهنا ضرورياً بغرض جلاء طبيعتها، وتوضيح أهميتها، وتفسير إقبال هؤلاء الرجال على هذه المعاني في كتبهم اللاحقة، وتبصير القارئ بسر اختيار هذا اللون من البحث النحوي عندهم.

لقد نشأت معاني الأدوات على أكتاف المفسرين، وكانت تحليلاتهم النواة الحقيقية لوجود هذا العلم. فقد حققت أبعادها وفرضت أهميتها على مدى القرون المتتابعة، واتخذت هذه الأهمية أشكالاً متعددة، حتى غدت عند العلماء عرفاً وسنة، ليس لأحد أن يتجاهلها إذا أراد أن يخوض في لجج القرآن. إنها

(١) الطبري ٢٩/١٧٢–١٧٣.

نوع من معارف التفسير، واجب خطير الشأن لا غنى عنه عند السيوطي(١)، وعلم بارز وضعت فيه الكتب الكثيرة، كما يذكر أغلب الوراقين(٢).

وتتضح معالم هذه النشأة في اعتماد المفسرين النحاة الأوائل في هذه المعاني على آراء الرواد من رجال هذا الفن، وجعلِ آرائهم منطلقاً لهم في الركون والتحليل والاصطفاء. ويبدو هذا الاعتماد على أشكال متعددة، تتضافر في بلورة هذه الظاهرة، ولعل أولها نقولهم عن المفسرين عموماً من غير تصريح أو تسمية لأصحاب الآراء. فالفراء يقول في غير موضع من معانيه: ((جاء التفسير على كذا)) و((جاء في التفسير كذا)) و((وكذلك هو في التفسير)) و((وكذا رأي ارتآه المفسر)) و((فسر بعض المفسرين))(٣). من ذلك قوله في آية ((الصلب)): ((جاء التفسير على جذوع النخل))(٤)، وفي توجيه: ﴿مَنْ أَنْصارِي إِلَى اللَّهِ؟﴾ [آل عمران: ٥٢/٣]: ((المفسرون يقولون: من أنصاري مع الله؟ وهو وجه حسن))(٥). وكذا فعل الأخفش في مواضع متعددة، فقال: ((زعموا أنه في التفسير كذا)) و((كذا يفسره المفسرون))(٦). وإلى مثله جرى الطبري والزجاج(٧) وغيرهما من المتأخرين الذين تناقلوا هذه الآراء أيضاً بكثير من الإجلال والحذر، مما يدل على أن بدايات هذا العلم كانت مرتبطة بهذا الميدان.

وقد يصرحون جميعاً بأسماء هؤلاء الرجال طلباً للدقة أو التوثيق، فينجلي الأمر عن توغل هذه المعاني واللمسات في النصوص لدى رجال، برعوا في هذا الفن، وذاع صيتهم، واتكل عليهم في بيان دستور المسلمين. فهم ينقلون في

---

(١) الإتقان ٢٤٧/١-٢٤٨.
(٢) ينظر: كشف الظنون ١٧٢٩ ومفتاح السعادة ٤١٧/٢.
(٣) الفراء ٣٩٥/١ و٨/٢ و٢٠٠ و٣٩٣ و٢٩٩ و٢٤٩/٣ و٢٧٠.
(٤) الفراء ٣٢٤/١.
(٥) الفراء ٢١٨/١.
(٦) الأخفش ٦٠١ و٦٨٩.
(٧) ينظر: الطبري ٣١٠/١ و٤٠١ و٢٢٠ و٧٢/١٦ و١٦٩.

معاني الأدوات وجوهاً عن ابن مسعود[١] (ت ٣٢هـ) وابن عباس[٢] (ت ٦٨هـ) وأبي مالك[٣] صاحبه، وسعيد بن المسيب[٤] (ت ٩٤هـ)، وسعيد بن جبير[٥] (ت ٩٥هـ)، وابن زيد[٦] (ت نحو المئة هـ)، ومجاهد بن جبر[٧] (ت ١٠٤ هـ)، والحسن البصري[٨] (ت ١١٠ هـ)، وقتادة[٩] (ت ١١٧ هـ)، والسدي[١٠] (ت ١٢٧ هـ)، وابن جريج[١١] (ت ١٥٠ هـ)، وعمرو بن فائد[١٢] ، وزهير بن محمد[١٣] ، وسفيان بن عيينة[١٤] . من ذلك قول الطبري في توجيه: ﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧/٣٧]: ((وذكر عن ابن عباس أنه كان يقول: معنى قوله: أو: بل يزيدون))[١٥]. وقال الرازي في: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ... أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا﴾ [المائدة: ٣٣/٥]: ((للعلماء في لفظ ((أو)) في هذه الآية قولان، الأول أنها للتخيير، وهو قول ابن عباس في رواية علي

---

(١) ينظر: القرطبي ١٨٥/٢٠.

(٢) ينظر: الطبري ٤٥٢/١ و١٠٤/٢٣ و١٤٥ والقرطبي ٣٩/١٢ و٣١٨/١٣ و٩١/١٩ و٢٨٦ و١٨٧/٢٠ والنسفي ٢٧٩/٤ والبحر ٢٦٢/١ و٦٩/٢ و٩٢/٧ و٣٧٦ و٢٩/٨ و٣٥٥ و٣٦٣ و٣٩٣.

(٣) ينظر: الرازي ١٦٤/١٧.

(٤) ينظر: الرازي ٢١٥/١١.

(٥) ينظر: الطبري ١٧٣/٢٩ والقرطبي ٩١/١٩.

(٦) ينظر: الطبري ١٦٦/٥ و ٣٠/٩ و ١٠٠/٢٩ والبحر ٢٩/٨.

(٧) ينظر: الطبري ١٠٨/١١ والرازي ١٩٧/١٨ والبحر ١٥١/٨.

(٨) ينظر الأخفش ٣٠٦ والكشاف ١٠٣/٤ والرازي ١٩٧/١٨ و ١٢١/٣٠ والقرطبي ٣١٨/١٣ و٢١٩/١٩ والبحر ١١٧/٢ و ٢٩/٨.

(٩) ينظر: الطبري ٥١٣/١ و ١٥١/٤ و ١١٩/٢٣ والرازي ١٩٧/١٨ و ١٢١/٣٠ والقرطبي ٢٧٩/١٨ والبحر ١٨٠/٧ و ٢٩/٨ و ٣٩٣ و ٤٩٢.

(١٠) ينظر: الطبري ٢٨٤/٣ و ١٣٨/٩ و ٨١/٢٥ والقرطبي ١٠٥/١٦ و ٢٩٩/١٨ والبحر ٢٩/٨.

(١١) ينظر: الطبري ٤٤٨/١ والرازي ٢٠٤/٣.

(١٢) ينظر: الطبري ١٠٦/١٠ والبحر ٢٨/٥.

(١٣) ينظر: البحر ٢٩/٨.

(١٤) ينظر: البحر ٢٩/٨.

(١٥) الطبري ١٠٤/٢٣.

ابن أبي طالب، وقول الحسن وسعيد بن المسيب ومجاهد»[1]. وقال القرطبي في: ﴿وَلَوْ نَشاءُ لَجَعَلْنا مِنْكُمْ مَلائِكَةً﴾ [الزخرف: ٦٠/٤٣]: «أي بدلاً منكم ملائكة يكونون خلفاً عنكم. قاله السدي، ونحوه عن مجاهد»[2]. وقال أبو حيان في: ﴿إِنْ كانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنا أَوَّلُ الْعابِدِينَ﴾ [الزخرف: ٨١/٤٣]: «فأما القول بأن «إنْ» نافية، فمروي عن ابن عباس والحسن والسدي وقتادة وابن زيد وزهير بن محمد»[3].

وقد يوردون بعض هذه الأقوال بأسنادها التي تصل التوجيه بصاحبه، ومعنى الأداة بقائله. وينجلي هذا الأمر خصوصاً عند الطبري الذي يصل التوجيهات بسلاسل متينة متواترة، توفر له الثقة وسلامة النقل. من ذلك قوله: «كما حدثنا الحسن بن علي، قال: أخبرنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا معمر عن قتادة في قوله تعالى: ﴿لَوْلا يُكَلِّمُنا اللَّهُ﴾ [البقرة: ١١٨/٢] قال: فهلا يكلمنا الله[4]، وقوله: «حدثنا ابن وكيع، قال: ثنا ابن الخير عن ورقاء عن أبي نجيح عن مجاهد: ﴿وَقُلْنَ حاشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١/١٢] معاذَ الله»[5].

على أن الجدير بالذكر ها هنا أن هؤلاء الأوائل كانوا يبينون معاني القرآن ويشرحون الآيات والنصوص، من غير أن يكونوا على علم تام بمسألة معاني الأدوات، ولكن عباراتهم كانت مادة خصبة للذين جاؤوا بعدهم كالفراء وأبي عبيدة والأخفش والطبري والزجاج، الذين أفادوا من علوم العربية فطوروا هذه المعاني، وكشفوا عن وجوهها وتقسيماتها. فالفراء يقول في توجيه: ﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧/٣٧]: «أو ها هنا في معنى بل. كذلك في التفسير مع

---

(١) الرازي ٢١٥/١١.
(٢) القرطبي ١٠٥/١٦.
(٣) البحر ٢٩/٨.
(٤) الطبري ٥١٣/١.
(٥) الطبري ٢٠٨/١٢.

صحته في العربية))[١]. وقال في: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤/٣٤] ((قال المفسرون: معناه: وإنا لعلى هدى، وأنتم في ضلال مبين، معنى ((أو)) معنى الواو عندهم. وكذلك هو في المعنى، غير أن العربية على غير ذلك، لا تكون ((أو)) بمنزلة الواو))[٢]. فهو يأخذ بأقوال المفسرين في هذه التوجيهات، ولكنه يضع الأقوال في ميزان العربية، فيقبل بعضها ويأبى الآخر حسبما تقتضيه الأصول، ولكنه على كل حال يستمد أقواله وتحديداته من توجيهات المفسرين الأوائل.

وكذا يفعل الطبري في أكثر تفسيراته لهذه المعاني، من ذلك قوله: ((حدثني محمد بن الحسين قال: ثنا أحمد بن المفضل قال: ثنا أسباط عن السدي: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ: أَيَّانَ مُرْساها؟﴾ [الأعراف: ١٨٧/٧] يقول: متى قيامها؟)). ثم يشرع بشرح معنى الأداة فيقول: ((فتأويل الآية إذن: يسألك القوم الذين يسألونك عن الساعة أيان مرساها؟ يقول: متى قيامها؟ ومعنى ((أيان)) متى في كلام العرب))[٣]. وكذا كان حال اللاحقين الذين تناقلوا أخبار الفراء وروايات الطبري وغيرهما، فحللوا العبارات، وبينوا المراد، وقسموا المعاني في العبارات على العناصر التي أدتها واشتركت في إفادتها.

ويظهر ذلك أيضاً في تحديد الوجوه النحوية لهذه الأدوات، إذ استمد المفسرون النحاة من الأوائل كثيراً من تحديدات وجوهها، نذكر من ذلك قول الأخفش: ((وقد فسر الحسن: ﴿حَتَّى إِذا جاؤُوها وَفُتِحَتْ أَبْوابُها وَقالَ لَهُمْ خَزَنَتُها﴾ [الزمر: ٧٣/٣٩] على حذف الواو. قال معناها: قال لهم خزنتها. فالواو في هذا زائدة))[٤]. وقال الطبري: ((حدثنا بشر قال: ثنا يزيد قال: ثنا سعيد عن قتادة في قوله تعالى: ﴿فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩/٣] يقول:

(١) الفراء ٣٩٣/٢.
(٢) الفراء ٣٦٢/٢.
(٣) الطبري ١٣٨/٩.
(٤) الأخفش ٣٠٦.

فبرحمة من ا لله لنت لهم»[1]. فهما يحددان من عبارات القدماء وجوه الأدوات ويجعلانها قاعدة، ويستشهدان لها بما عرفاه من كلام العرب. فهذا وذاك يدلان بوضوح على نشأة عفوية لهذه الجوانب في عبارات المفسرين، ويوضحان أن المفسرين النحاة الرواد قد تلقفوا هذه التعبيرات، وصنفوها، وأضافوا إليها ما انتهى إليهم من معارف لغوية، فجاءت على هذا النحو الناضج المبين. وإذا عرفنا هذا كله، تبين لنا صحة القول بأن معاني الأدوات قد قامت على أكتاف المفسرين ووجدت في شروح الآيات القرآنية، واتضح أيضاً سر العلاقة التي تربط الأدوات بالتفسير، واستمرارها وتطورها، وسلامة التوجه إلى كتب هؤلاء القوم في معرض العودة إلى أصول علم الأدوات.

٣ – صلة المعاني بالأحكام الفقهية:

وكان من الطبيعي أن يحتفل المفسرون بالأحكام الفقهية، وأن يكون للأدوات مكانة في هذا الشأن وصلة واضحة، ذلك أن الفقهاء عموماً يعرفون أهمية هذه المعاني وخطورتها في إطلاق الأحكام وتقييدها، والدقة في تحديدها حتى غدت معرفتها ضرورة ملحة لكل فقيه يريد أن يناقش أحكام القرآن. يقول الجلال المحلي: «هذا مبحث الحروف التي يحتاج الفقيه إلى معرفة معانيها لكثرة وقوعها في الأدلة»[2]. كما وضع بعضهم كتباً في هذا المجال، نحو: «حقائق الأصول» لمحسن الحكيم، و «كشف الأسرار شرح أصول البزدوي» لعبد العزيز البخاري. وفي هذا الأخير جاء: «هذا باب دقيق المسلك لطيف المأخذ، كثير الفوائد جم المحاسن، جمع الشيخ[3]، رحمه ا لله، فيه لطائف النحو ودقائق الفقه، واستودع فيه غرائب المعاني وبدائع المباني»[4].

---

(١) الطبري ٤/١٥٠-١٥١.

(٢) شرح جمع الجوامع للجلال المحلي ١/٣٣٥-٣٣٦. (عن حروف المعاني وعلاقتها بالحكم الشرعي ص١٣).

(٣) يريد: البزدوي.

(٤) كشف الأسرار ٢/١٠٨-١٠٩. وللأصوليين والفقهاء جهود طيبة في الأدوات ومعانيها وفي مفهوم الحرف. والتعريف الشائع له بين القدماء هو: ((مادل على معنى غير مستقل بالمفهومية)). ومن أعلامهم: سعد الدين التفتازاني والنائني وعضد الدين الإيجي. وقد استطاع هؤلاء أن يبلغوا بهذا العلم مرتبة متقدمة.

والمفسرون بدورهم، أفادوا من الأدوات في بيان بعض الأحكام، ونقلوا، ولا سيما الرازي إلى كتبهم كثيراً من خلافات الفقهاء التي تدور حول معاني الأدوات ودلالاتها، وأدلوا بدلائهم، ورجحوا بعض الأحكام مستفيدين من التوجيهات العامة لنصوص القرآن وأهدافه.

ففي قراءة علي ﷺ [1]: (فَلا جُناحَ عَلَيْهِ أَلاَّ يَطَّوَّفَ بِهِما) [البقرة: ٢/١٥٨]، ذكر الفراء أن الناس حملوها على وجهين، الأول: زيادة ((لا)) مع ((أنْ)) وإيجاب الطواف، والثاني أن تكون نافية، والطواف مرخص في تركه. ولكنه فضل الوجه الأول، لأنه المعمول به[٢].

وفي قوله تعالى: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ﴾ [البقرة: ٢/١٧٨]، بيّن الرازي أن بعضهم ذهب إلى أن هذه الآية تقتضي ألا يكون القصاص مشروعاً إلا بين الحرين، وبين العبدين، وبين الأنثيين. وذلك بدليل ((أل)) التي تفيد العموم في ((الحر بالحر)). فهي تفيد أن يقتل كل حر بالحر، فلو كان قتل حر بعبد مشروعاً، لكان ذلك الحر مقتولاً بالحر. وذلك ينافي أن يكون كل حر مقتولاً بالحر[٣].

وفي: ﴿فَإِذا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢/٢٢٢]، ذكر أن أكثر فقهاء الأمصار، ومنهم مالك والأوزاعي[٤] والشافعي، على أن المرأة إذا انقطع حيضها لا يحل للزوج مجامعتها إلا بعد أن تغتسل من الحيض. وذلك بدلالة ((إذا)) الشرطية التي علقت الإتيان على التطهر، والمعلق على الشرط عدم عند عدم الشرط، فوجب ألا يجوز الإتيان عند عدم التطهر[٥].

---

(١) المختصر ١١.

(٢) الفراء ١/٩٥.

(٣) الرازي ٥/٥٠.

(٤) هو عبد الرحمن بن عمرو، يحمد الشامي الفقيه، روى عن عطاء بن أبي رباح. توفي سنة ١٥٨ هـ. تهذيب التهذيب ٦/٢٣٨-٢٤٢.

(٥) الرازي ٦/٦٨-٦٩.

وفي قوله: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثانِ﴾ [الحج: ٢٢/٣٠]، أوضح القرطبي أن بعضهم جعل ((مِن)) لبيان الجنس، وهذا يعني وقوع النهي عن رجس الأوثان فقط، ويبقى نهى سائر الأرجاس في غير هذا الموضع. ثم أجاز أن تكون لابتداء الغاية، فكأنه نهاهم عن الرجس عاماً، ثم عين لهم مبدأه الذي فيه يلحقهم، إذ عبادة الوثن جامعة لكل فساد ورجس. ثم قرر أن من جعل ((من)) للتبعيض قلب معنى الآية وأفسده[(١)].

وفي: ﴿إذا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرافِقِ﴾ [المائدة: ٥/٦]، بين أن الفقهاء اختلفوا في حكم ترتيب غسل الوجوه والأيدي، فقال الأبهري[(٢)]: الترتيب سنة، وظاهر المذهب أن التنكس للناسي يجزئ. واختلف في العامد، فقيل يجزئ، ويرتب في المستقبل. وقال أبو بكر القاضي[(٣)] وغيره: لا يجزئ، لأنه غائب. وإلى هذا ذهب الشافعي وسائر أصحابه، وبه يقول أحمد بن حنبل[(٤)] وأبو عبيد القاسم بن سلام وغيرهم. وحكي عن أهل المدينة، ومالك معهم، أن من قدم في الوضوء يديه على وجهه ولم يتوضأ، على ترتيب الآية فعليه الإعادة. ثم ذكر أن مالكاً ذهب في أكثر الروايات عنه وأشهرها إلى أن الواو لا توجب التعقيب ولا تعطي رتبة فيجوز التقديم والتأخير[(٥)].

لقد أبرز الرجال أهمية معاني الأدوات في هذه الأحكام، وعرضوا لكثير من المسائل الفقهية الهامة في الصوم والغسل والحرث والطلاق، وغير ذلك مما سبق أن وقفنا عند أكثره، وكانت الباء والفاء ومِنْ وأل وإنْ وأوْ وإذا وإلى ميداناً

---

(١) القرطبي ١٢/٥٤.

(٢) هو محمد بن عبد الله أبو بكر التميمي، شيخ المالكية في العراق. توفي سنة ٣٧٥ هـ. الوافي بالوفيات ٣/٣٠٨.

(٣) هو ابن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري الخزرجي المدني القاضي. توفي سنة ١١٧ هـ. تهذيب التهذيب ١٢/٣٨-٤٠.

(٤) هو إمام الإسلام المعروف، روى عن سفيان بن عيينة وغيره، وروى عنه البخاري ومسلم وغيرهما. توفي سنة ٢٤١ هـ. تهذيب التهذيب ١/٧٢-٧٦.

(٥) القرطبي ٦/٩٨.

لخلاف كبير بينهم ونقاش حاد بين الفقهاء أنفسهم في تحديد أبعاد النصوص ومعانيها الدقيقة[١] .

وقد يتفرغ بعضهم لهذا الميدان، فيعقد للأداة في نظر الفقهاء فقرة مطولة بعيداً عن ميدان النصوص القرآنية، يعرض فيها خلافاتهم ومناقشاتهم، التي تقوم على تفحص النص اللغوي بمعزل عن المؤثرات الأخرى. وقد فعل هذا الرازي في غير موضع من تفسيره، وكان يجعله تحت عنوان: ((من أصول الفقه))[٢]. وفي ذلك نورد كلامه المطول على باء الإلصاق في الطلاق، لنتبين سعة هذا المجال وبعد أفقه وأهميته عندهم جميعاً. يقول: ((فرع أصحاب أبي حنيفة[٣] على باء الإلصاق مسائل:

إحداها: قال محمد في الزيادات: إذا قال الرجل لامرأته: أنت طالقٌ بمشيئة الله تعالى، لا يقع الطلاق، وهو كقوله: أنت طالق إن شاء الله. ولو قال: لمشيئة الله يقع، لأنه أخرجه مخرج التعليل. وكذلك أنتِ طالقٌ بإرادة الله، لا يقع الطلاق، ولو قال لإرادة الله يقع. أما إذا قال: أنت طالق بعلم الله أو لعلم الله، فإنه يقع الطلاق في الوجهين. ولا بد من الفرق.

وثانيها: قال في كتاب الأيمان: لو قال لامرأته: إن خرجت من هذه الدار إلا بإذني فأنت طالق، فإنها تحتاج في كل مرة إلى إذنه، ولو قال: إن خرجت إلاّ أن آذن لك، فأذن لها مرة كفى، ولابد من الفرق.

وثالثها: لو قال لامرأته: طلقي نفسك ثلاثاً بألف، فطلقت نفسها واحدة وقعت بثلث الألف، وذلك أن الباء ها هنا تدل على البدلية، فيوزع البدل على

---

(١) ينظر: الطبري ٦/١٢٤ والكشاف ١/٦١٠ والرازي ١/٩٨ و ٩٩ و ٥/١١١-١١٢ و ٦/٨٣-٨٤ و ٩٦ و ٧/٩٢ و ١١/٢١ و ٦٦ و ١٤٤-١٤٥ و ١٥١-١٥٢ و ٢٤/٢٠٩ والقرطبي ٢/٣٢٧ و٣/٩٣ و ٥/٧٤ و ٦/٨٦ و ٩٩ و ١٥٢ و ٧/٦٣-٦٤ و ١٣/٣٤٦ والبيضاوي ١٠٩ والبحر ٢/١٧١-١٧٢ و ٣/٤٣٦-٤٣٧.

(٢) الرازي ١/٩٩.

(٣) هو النعمان بن ثابت، الإمام الفقيه الكوفي مولى تيم الله بن ثعلبة. توفي سنة ١٥٠ هـ. وفيات الأعيان ٥/٣٩-٤٧.

المبدل، فصار بإزاء من طلقة ثلث الألف. ولو قال: طلقي نفسك ثلاثاً على ألف، فطلقت نفسها واحدة لم يقع شيء عند أبي حنيفة، لأن لفظة ((على)) شرط، ولم يوجد الشرط. وعند صاحبيه تقع واحدة بثلث الألف))[١].

٤ – صلة المعاني بمذاهب المفسرين:

وكانت معاني الأدوات في كتبهم ميداناً آخر لبعض المذاهب الفلسفية والكلامية، ومجالاً متسعاً للاستدلال بها والاتكاء عليها في التفسير والتأويل، بما يتفق واتجاهاتهم في فهم الشريعة الإسلامية. فنحن نقع في شروحهم على إشارات لأهل القدر والمجسمة والحلولية وأهل التوحيد والمعتزلة وغيرها، وعلى معالجات مستفيضة لبعض أفكار هذه المذاهب، فيما يتصل بهذه المعاني، إلا أن أفكار أهل الاعتزال كانت محور هذه المذاهب واللواء الذي انعقدت حوله أغلب المناقشات تأييداً وإنكاراً. فقد ظهرت بعض آراء هذا المذهب لدى القاضي عبد الجبار والزمخشري المعتزليين، وظهر ما يدفعها لدى الآخرين ولا سيما الرازي، الذي اشتد عليها، واجتهد في إثبات مذهبه الكلامي والتصدي لبعض المبادئ الأخرى.

والاعتزال – كما هو معروف – مدرسة فكرية كبيرة، لها تاريخها وفرقها وشيوخها وطرقها المختلفة، إلا أن عدداً من المقولات العريضة يجمعها، كالعدل والتوحيد والوعد والوعيد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمنزلة بين المنزلتين، وسوى ذلك مما يتفرع عنها ويتصل بها على اختلاف ترتيبها وأهميتها وتعدد الآراء فيها[٢].

ولعل أول ما يطالعنا في هذا المجال، أقوال للقاضي عبد الجبار في تنزيهه للقرآن عن المطاعن، كذهابه في قوله تعالى: ﴿وَلا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ﴾

---

(١) الرازي ١/٩٨.

(٢) ينظر: كتاب ((المعتزلة)) لزهدي جار الله.

[البقرة : ٢/٢٥٥] إلى أن «مِنْ» ليست للتبعيض مع كلمة «علـم»، لأن علـم الله لا يجوز فيه ذلك، فالله عز وجل كلي المعرفة وعلمه لا يتجزأ، وقد تأول كلمة «علم» بمعنى معلومات، والمعلومات مما يجوز فيه التبعيض على خلاف العلم الذي هو صفة قائمة في ذاته لا تنفصل[1]. فهو ينفي عنه الصفات الإنسانية وينزهه ويوحده.

ويذهب في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَما تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٣٧/٩٦] إلى أن «ما» موصولة، والمعنى: إن الله خلق الحجارة والأخشاب ثم جاء المشروعون ونحتوها أشكالاً لتعبد. ومنع أن تكون مصدرية، لأن ذلك يعني أن الله خلق أعمال الإنسان، وهذا يتعارض ومذهب العدل القائم على حرية الإنسان واختياره لأفعاله. فالإنسان هو الذي خلق أفعاله[2]. وإذا خلق الله شيئاً فإنه يخلق الخير لا الشر، ولذا منع أن تكون «ما» من قوله: ﴿مِنْ شَرِّ ما خَلَقَ﴾ [الفلق: ١١٣/٢] موصولة لأنها تعني فعل القبيح عنه، عز وجل، وهو لا يجوز في حقه ذلك. وجعلها مصدرية على معنى: من شر خلق الله. أي: شر المخلوقات وليس الشر الذي خلقه الله. كما جعلها نافية في قراءة المعتزليين عمرو بن عبيد[3] وأبي علي الأسواري: (مِنْ شَرٍّ ما خَلَقَ) أي: ما خلق الله من شر[4].

وتابع الزمخشري أغلب هذه الأقوال وشرحها، فبين أن جعل «ما» مصدرية في «وما تعملون» هو قول المجبرة أي السنة، وأنه قول باطل بحجج العقل والقرآن وتأبى المعنى عليه. ثم راح يسوق هذه الحجج بتطول واستفاضة[5].

لقد أفاد هذا الرجل من معاني الأدوات فائدة كبيرة في التعبير عن أفكار مذهبه وإعلانها بصراحة وقوة. من ذلك قوله في توجيه: ﴿لا إِلَهَ إلاّ هُوَ الْعَزِيزُ

(١) تنزيه القرآن ١/٥.
(٢) تنزيه القرآن ٣٥٤.
(٣) هو أبو عثمان البصري. روى عن الحسن البصري وأبي العالية، وروى عنه هارون النحوي والأعمش. توفي سنة ١٤٣ هـ. تهذيب التهذيب ٨/٧٠-٧٥.
(٤) تنزيه القرآن ٤٨٨. وينظر ١٣.
(٥) الكشاف ٤/٥١-٥٢.

الْحَكِيمُ ، إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الإِسْلامُ﴾ [آل عمران: ١٨/٣-١٩]: ((فإن قلتَ ما فائدة هذا التوكيد؟ قلت: فائدته أن قوله لا إله إلاّ هو توحيد... فإذا أردفه قوله: إن الدين... فقد آذن أن الإسلام هو العدل والتوحيد، وهو الدين عند الله، وما عداه فليس عنده في شيء من الدين))[1] . بل كان يقسو في سبيل ذلك على أهل السنة وغيرهم مستفيداً من معنى الأداة، وذلك كاستدلاله باللام الزمانية في: ﴿يا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾ [الفجر: ٢٤/٨٩]. قال: ((وهذا أبين دليل على أن الاختيار كان في أيديهم ومعلقاً بقصدهم وإرادتهم، وأنهم لم يكونوا محجوبين عن الطاعات مجبرين على المعاصي كمذهب أهل الأهواء والبدع، وإلافما معنى التحسر؟))[2] .

لقد بث الزمخشري مذهبه الاعتزالي في معاني الأدوات، وأسرف في الاستفادة من وجوهها، حتى كاد يستغرق في ذلك جوانب هذا المذهب. فهو يشرح أفكاره ويفصلها ويدافع عنها في كثير من الدقة. يقول في معنى ((لَعَلَّ)) مِنْ: ﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١/٢]: ((وقد جاءت على سبيل الإطماع في مواضع من القرآن، ولكنه لأنه إطماع من كريم رحيم إذا أطمع فعل ما يطمع فيه لا محالة، لجري إطماعه مجرى وعده المحتوم وفاؤه به... ولكن ((لعل)) واقعة في هذه الآية موقع المجاز لا الحقيقة، لأن الله، عز وجل، خلق عباده ليتعبدهم بالتكليف، وركب فيهم العقول والشهوات وأزاح العلة في أقدارهم وتمكينهم، وهداهم النجدين، ووضع في أيديهم زمام الاختيار، فأراد منهم الخير والتقوى. فهم في صورة المرجو منهم أن يتقوا، ليترجح أمرهم وهم مختارون بين الطاعة والعصيان، كما ترجحت حال المرتجي بين أن يفعل وألاّ يفعل))[3] . فهو يدلل ها هنا على فكرة الوعد المحتوم والالتزام به وعلى الاختيار وحرية الإرادة وانتظار الخير من العباد لا الشر.

---

(١) الكشاف ٣٤٥/١.

(٢) الكشاف ٧٥٢/٤.

(٣) الكشاف ٩١/١-٩٢. وينظر أيضاً: ٩٢/١ و٣٧٩/٢.

وفي مقولة التوحيد ونفي الصفات، ذهب في: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٩/٢] إلى نفي التجسيم والتشبيه عنه بالأداة ((ثم))، التي يقضي ظاهرها بالتراخي الزمني بين خلق الأرض وخلق السماء بعدها. وذلك بجعل الله موصوفاً بما يتصف به خلقه من الجسمانية والانتقال في حيز المكان والزمان. ورأى أن ((ثم)) أفرغت من معنى التراخي، وأمحضت للعطف والدلالة على التفاوت بين خلق الأرض والسماء[١] .

وفوق هذه المقولات العامة، نراه يثير بعض ما يتصل بهذا المذهب من مواقف وآراء، من ذلك القول بالصرفة، وبأن إعجاز القرآن قائم على أخبار الغيب، لا على صياغته ونظمه. وقد استدل في ذلك بمعنى ((إن)) الشرطية من: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمّا نَزَّلْنا عَلَى عَبْدِنا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النّارَ﴾ [البقرة: ٢/٢٣-٢٤]. فهو يرى أن التركيب الشرطي للآية المبني على حرف الشرط ((إن)) دليل على أنه يمكن للبشر أن يأتوا بمثل القرآن، لأن هذه الأداة مختصة بالأفعال الممكنة، ولا تستعمل إلا في المعاني المحتملة المشكوك في تحققها. وهو خلاف ((إذا)) التي تفيد الأمر المتيقن، فلو كان الإتيان بمثل القرآن غير ممكن للإنسان على اليقين القاطع لاستعمل ((إذا)). بدل ((إنْ)). وعليه فإن القرآن غير معجز في صياغته، لأن التحدي متجه إلى خلق آية مثل آيات القرآن وليس القرآن كله. ولذلك استعملت ((إن)) التي لا تدل على القطع. على أن الناس لم يأتوا بمثل القرآن أو بعضه لأن الله صرفهم عن ذلك، فوجب عليهم الإيمان، وكل من امتنع عن الإيمان بعد ذلك حق عليه العقاب الذي وعد به المكابرون[٢] .

وخالف أبو حيان الزمخشريَّ في هذا المذهب وقسا عليه، ورد كثيراً من توجيهاته، كقوله: ((وهو مبني على مذهبه الاعتزالي من أن العبد مختار، وأنه لا

---

(١) الكشاف ١/١٢٣-١٢٤. و١٢٥-١٢٦ و١٧٤ و٩١/٢ و٥٠/٣ و١٢٧.

(٢) الكشاف ١/١٠١-١٠٢.

يريد الله منه إلا فعل الخير»[1]. ومن تلك المخالفات، نذكر رأيه في قوله تعالى: ﴿وَنُودُوا أَنْ تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوها بِما كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ٤٣/٧]. فقد ذهب الأول[2] إلى أن هذه الآية تصرح بأن المؤمنين سيدخلون الجنة لا محالة بسبب أعمالهم، لأن الباء للسببية، فخالفه أبو حيان وجعل الباء للسبب المجازي، لأن فائدتها حض الناس على العمل الطيب لتقوية رجائهم في نيل الرحمة في الآخرة، ولأن دخول الجنة لا يكون إلا برحمة الله، ولا تنفع الإنسانَ أعماله إذا لم يشأ الله رحمته[3].

أما الرازي، فأفاد من آراء المعتزلة وطريقتهم الكلامية، ولكنه أخذ على عاتقه مهمة التصدي لمذهبهم وعرض خلافاتهم فيما بينهم ومع أهل السنة في فهم الشريعة، كما عرض لبعض المذاهب الأخرى، وناقشها انطلاقاً من طريقته الكلامية القائمة على أن الحكمة القرآنية هي أسمى وأسلم من جميع الطرائق والمذاهب الفلسفية. وقد كان في ذلك قريباً إلى بعض معاصريه، كأبي الحسن الأشعري[4] ومن لف لفه، إذ كان يذكر أقوالهم في كثير من الإجلال، ويجعلهم تحت اسم أصحابه[5].

لقد صرح في تفسيره باسم المعتزلة كثيراً[6]، وكنى عنهم بـ«القوم»[7] لشهرتهم، وذكرهم أحياناً باسم بعض عقائدهم المشهورة كالتوحيدية والوعيدية[8]، وسمى بعض مشايخهم كالكعبي[9] والجُبّائي، وناقشهم مستعيناً

---

(١) البحر ٩٥/١. وينظر: ٩٩/١-١٠٠ و٧١/٥.

(٢) الكشاف ١٠٦/٢.

(٣) هو علي بن إسماعيل صاحب الأصول القائم بنصرة مذهب أهل السنة، وإليه تنسب الطائفة الأشعرية. توفي سنة ٣٣٠هـ. وفيات الأعيان ٤٤٦/٢.

(٤) ينظر: الرازي ١٥٦/١٣ و٢٣٢/١٤-٢٣٣ و٢٣٣/٢٤.

(٥) ينظر: الرازي ٣٩/٢ و١٠٩/٣ و١٤٧ و١٢٧/٥ و٧٣/١٩ و٢٢/٢٢ و٦٤/٢٤ و١٩٣/٢٧ و٢٦٢/٢٩.

(٦) ينظر: الرازي ١٣٢/١٤.

(٧) ينظر: الرازي ٢٣٧/١٠ و٢٤/٢٥.

(٨) هو أبو القاسم عبد الله بن أحمد رأس طائفة من المعتزلة يقال لهم الكعبية. توفي سنة ٣١٧هـ. وفيات الأعيان ٢٤٨/٢-٢٤٩. =

بأصحابه[١]. فهو يذكر أن المعتزلة جعلوا اللام للغرض في قوله: ﴿كِتابٌ أَنْزَلْناهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النّاسَ مِنَ الظُّلُماتِ إِلَى النُّورِ﴾ [إبراهيم: ١/١٤]. أي: أنه تعالى أنزل الكتاب لهذا الغرض. فخالفهم، لأن ذلك يعني أن أفعال الله وأحكامه معللة برعاية المصالح، ولأن من فعل فعلاً لأجل شيء آخر، كان عاجزاً عن تحصيل هذا المقصود إلا بهذه الواسطة. وذلك محال في حقه. وإذا ثبت امتناع ذلك، وجب تأويل كل ما يشعر ظاهره به[٢]. وذكر أيضاً أن الجبائي احتج بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ إِذا يَشاءُ قَدِيرٌ﴾ [الشورى: ٢٩/٤٢] على أن مشيئة الله محدثة، لأن «إذا» تفيد ظرف الزمان، وكلمة «يشاء» صيغة مستقبل. ولو كانت مشيئته قديمة، لم يكن لتخصيصها بذلك الوقت المعين من المستقبل فائدة، ولما كان هذا التخصيص، كانت مشيئته محدثة. وقد خالفه الرازي لأن هاتين الكلمتين دخلتا على لفظ «القدير» أيضاً، وهذا يفيد أن قدرته صفة محدثة أيضاً، ولما كان هذا باطلاً فسد قول الجبائي[٣].

وقد يعرض الرازي لبعض آراء المعتزلة من غير أن يناقشها، ويكتفي بإيراد استدلالات أهل السنة. ونذكر في ذلك قوله تعالى: ﴿قَدْ فَصَّلْنا الآياتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ﴾ [الأنعام: ٩٨/٦]، حيث أجاز السنة أن تكون اللام للعاقبة، أو يكون ذلك محمولاً على التشبيه بحال من يفعل الفعل لغرض، بينما المعتزلة يرون فيها دلالة على أنه تعالى أراد من جميع الخلق الفقه والفهم والإيمان، ولم يرد بأحد منهم الكفر[٤]. كما ذكر بعض استلالات المجسمة، وذلك نحو قوله تعالى:

---

(٩) هو أبو علي محمد بن عبد الوهاب، مولى عثمان بن عفان أحد أئمة المعتزلة. توفي سنة ٣٠٢هـ وفيات الأعيان ٣٩٨/٣-٣٩٩.

(١) ينظر: الرازي ١٠٩/٣ و١٤٧ و٢٢٥/١٢ و١٥٦/١٣ و٣١/١٧ و١٧٢/٢٧.

(٢) الرازي ٧٣/٢٩.

(٣) الرازي ١٧٢/٢٧. وينظر مذهبه أيضاً: ٢٢٥/١٢ و٣١/١٧ و٨١/٢١ و١٩٣/٢٧ و٢٤/٢٥ و٢٦٢/٢٩.

(٤) الرازي ١٠٤/١٣. وينظر أيضاً: ١٢٧/٥ و٢٢/٢٢ و٤٤/٣٢-٤٥.

﴿يَخافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَى رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ٦/٥١]، لأن ((إلى)) لانتهاء الغاية. وهذا يقتضي أنه تعالى مختص بمكان وجهة[١].

إن الرازي ينافح أهل الاعتزال وغيرهم، ويدافع عن القرآن ويستعين بأفكار من يلتقي معهم أحياناً، كأبي بكر وأبي هاشم[٢] والأشعري، ولكنه يخالفهم أيضاً في بعض المسائل[٣] ولاسيما أن هؤلاء بدورهم تأثروا طريقة المعتزلة، ولكنه مع ذلك يستفيد منهم جميعاً في طريقته الكلامية وفهمه للعقيدة، ويتمثل هذه الأفكار جميعاً في معرض معاني الأدوات ووجوهها المختلفة، وفي أسلوبه من البحث والمعالجة.

فهو يؤمن مثلاً بفكرة الوجود المستقل وقدم الذات الإلهية وتوحيدها وتنزيهها، ويظهر ذلك في مواضع متعددة من تفسيره، سبق أن عرضنا لبعض أمثلتها، كقوله في ((أل)) ((الحمد)): ((فإن حملته على الاختصاص اللائق فمن المعلوم أنه لايليق الحمد إلا به... وإن حملته على الملك فمعلوم أنه تعالى مالك للكل، فوجب أن يملك منهم كونهم مشتغلين بحمده، وإن حملته على الاستيلاء والقدرة فالحق سبحانه وتعالى كذلك، لأنه واجب لذاته وما سواه ممكن لذاته، والواجب لذاته مستول على الممكن لذاته. فالحمد لله بمعنى أن الحمد لا يليق إلا به، وبمعنى أن الحمد ملكه وبمعنى أنه المستولي على الكل والمستعلي على الكل))[٤].

ومنها أيضاً رفضه أن تكون ((من)) للتبعيض في: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٣/٤٥]، لأنه تعالى ليس متجزئاً متبعضاً متحملاً للاجتماع والافتراق. وكل ما كان كذلك فهو محدث، وتعالى الله عن ذلك. وقد جعلها لابتداء الغاية، وذلك لأنه لما تكن واسطة الأب موجودة، صار تأثير كلمة الله

---

(١) الرازي ١٢/٢٣٣. وينظر: ١٤/١٦.

(٢) هو يحيى بن دينار الرماني الواسطي، الفقيه المحدث. روى عن أبي العالية وعكرمة وسعيد بن جبير وغيرهم. توفي سنة ١٢٢هـ. تهذيب التهذيب ١٢/٢٦١-٢٦٢.

(٣) ينظر: الرازي ٣/١٤٧-١٤٨ و٧/١١ و١٣/١٥٦-١٥٧ و٢٦/١٤٩-١٥٠.

(٤) الرازي ١/٢٢٠.

تعالى في تكوينه وتخليقه أكمل وأظهر، وجعلت مبتدأ لظهوره. وهذا خلاف ما يذهب إليه النصارى والحلولية[١] .

لقد شكّل الرازي في تفسيره عالماً من الفكر الكلامي، يصعب تحديده وتصنيفه. فهو أفاد من المعتزلة أقوالاً كثيرة وأساليب جمة، وآمن بنهج الغزالي[٢] والباقلاني[٣] وأبي إسحاق الإسفراييني[٤] وأبي الحسن الأشعري، كما يقول بعض الباحثين[٥]. ولكنه كوّن طريقة خاصة به، تقابل في هدفها أفكار المعتزلة وتصوراتهم. وهو أفاد في كل ذلك من معاني الأدوات، وبثّ مذهبه واستدل له بوجوهها المختلفة، كما فعل من قبله عبد الجبار والزمخشري، بحيث جعلوا الأدوات ميداناً لخلافاتهم الحارة والمطولة. وهذا يدل بوضوح على القيمة التعبيرية الكبيرة لهذا الركن من أركان التركيب وبعد خطره في التعبير، مما يجعله من هذا الجانب امتداداً لأهميته القصوى في التفسير والتأويل.

٥- الجوانب البلاغية:

ولعل أبرز ما يميز صنيع هؤلاء الباحثين هو تتبعهم الحثيث لخفايا القرآن وأسراره، ورصدهم للمعاني البلاغية الدقيقة، التي فاق بها هذا النص وبسواها أساليب الناس، وأجبرهم على التسليم بإعجازه، وجعلهم يتسلحون بزاد غني من معارف العربية وفنونها إذا أرادوا الكشف عن بعض مكنوناته. يقول أبو حيان عن سورة الحمد: «وقد انجر في غضون تفسير هذه السورة الكريمة من

---

(١) الرازي ٤٩/٨. وينظر أيضاً: ٥٥/٧ و٣٢/٤٣-٤٤.

(٢) هو أبو حامد محمد بن أحمد، الفقيه الشافعي والإمام المعروف. توفي سنة ٦٠٨هـ. وفيات الأعيان: ٣٨٥/٣.

(٣) هو القاضي أبو بكر محمد بن الطيب البصري المتكلم المشهور. توفي سنة ٤٠٣هـ. وفيات الأعيان: ٤٠٠/٣.

(٤) هو أبو إسحاق أحمد بن أبي طاهر الفقيه الشافعي، عالم بغداد. توفي سنة ٤٠٦هـ. وفيات الأعيان: ٥٥/١-٥٦.

(٥) التفسير ورجاله: ١٠٧-١٠٨.

علم البيان فوائد كثيرة، لا يهتدي إلى استخراجها إلا من كان توغل في فهم لسان العرب، ورزق الحظ الوافر من علم الأدب، وكان عالماً بافتنان الكلام، قادراً على إنشاء النثار البديع والنظام. وأما من لااطلاع له على كلام العرب، وجسا طبعه عن الفقرة الواحدة من الأدب، فسمعه عن هذا الفن مسدود، وذهنه بمعزل عن هذا المقصود»(١).

لقد كان المفسرون رجال هذه الغاية حقاً، لأنهم أتقنوا تلك العلوم، وحذقوا جوانب البلاغة، بل كان منهم من اضطلع بهذا العلم، كالزمخشري الذي اشترط في المفسر أن يبرع في علمي البيان والمعاني(٢). وقد جعلوا كل ذلك في خدمة التفسير، فبدت لمساتهم الفنية الواضحة ولفتاتهم الجمالية الخلاقة، وامتدت هذه اللفتات إلى معاني الأدوات وأوجه استخداماتها، فكان لهم فيها إشارات وإشراقات وعبارات صريحة في قيمتها الدلالية وظلالها الغنية المتكاثرة.

وإذا كنا مررنا بأطراف من هذه الدلالات، وعرضنا لنماذج متعددة في الفصول السابقة، فإن ذلك لم يكن ليغني عن التنبيه إليها والاهتمام بها وبأشكالها المختلفة، التي بدت في دقة انتقاء الأداة، وبيان أسرار المخالفة بين الاستعمالات المتماثلة، وفي الجانب الجمالي الذي يبعثه المؤدى الأساسي في ذكر الأداة وحذفها وزيادتها.

آ – الدقة في الانتقاء:

تعتبر الدقة في اختيار الأداة للتعبير القرآني مظهراً من مظاهر فصاحته وبلاغته، إذ لا يمكن مثلاً الاستغناء عنها أو استبدالها بنظيرها من الباب النحوي أو الأسلوبي، وإلا اضطرب المراد وفسد النظم. وقد حرص المفسرون جميعاً على إظهار هذه الحقيقة في استخدامات القرآن للأدوات، وكشفوا عن الفروق

---

(١) البحر ٣١/١.

(٢) ينظر: صفحة ٢٩ من هذا الكتاب.

المحتملة بين المستعمل والمتصور، وانتهوا إلى أن القرآن قد اختار الأصلح والأبلغ والأجمل.

فالفراء يذكر أن القرآن اختار «مِنْ» في قوله تعالى: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٢/٢] دون «في»، لأنه يقال: إيتِ المرأةَ في فرجها. ولكنه لما كنى عن الفرج بـ «حيث»، استخدم «مِنْ» جرياً على أسلوب العرب في قولهم: إيتِ زيداً من مأتاه. أي من الوجه الذي يؤتى منه[١] .

والزجاج يبين فائدة «أو» وسبب تفضيلها على الواو في: ﴿فَجاءَها بَأْسُنا بَياتاً أَوْ هُمْ قائِلُونَ﴾ [الأعراف ٤/٧]، فيرى أن الأولى أحسن ها هنا من الثانية، لأن الواو تتضمن اجتماع الشيئين، فلو قلت: ضربت القوم قياماً وقعوداً، لأوجبت الواو أنك ضربتهم وهم على هاتين الحالتين، وإذا قلت: ضربتهم قياماً أو ضربتهم قعوداً، ولم تكن شاكاً، فإنما المعنى أنك ضربتهم مرة على هذه الحال[٢] .

والزمخشري كان مولعاً بكشف هذه الفوائد واللطائف، من ذلك حديثه عن اختيار «ما» في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ ما فِي السَّماواتِ وَما فِي الأَرْضِ مِنْ دابَّةٍ﴾ [النحل: ٤٩/١٦]. فهو يرى أنها أوثرت على «مَنْ» تغليباً لغير العقلاء من الدواب على غيرهم، ولو استعملت «مَنْ» لكان المعنى متناولاً للعقلاء خاصة، ولما كان هناك دليل على التغليب. ولكنه جيء بما هو صالح للعقلاء وغيرهم إرادة للعموم[٣].

وكان يرى أيضاً أن هذا الاختيار قد يكون مراعاة للفظ، واستجابة لسهولته وفصاحته، كما هو الأمر في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنّاهُمْ فِيما إِنْ مَكَّنّاكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦/٤٦]، حيث اختيرت «إن» النافية دون «ما» دفعاً للتكرار اللفظي القبيح، الذي ينأى عن مثله العرب[٤] .

---

(١) الفراء ١٤٣/١. وينظر: ٢٦٩/٣-٢٧٠ والطبري ٢٢٠/٣.
(٢) الزجاج ٣٥٠/٢.
(٣) الكشاف ٦١٠/٢. وينظر: ٤٦٨/١ و ٢٤٠/٣ و ٣٤٩ و ٣٦٦.
(٤) الكشاف ٣٠٨/٢.

وقد كرر التالون معظم ملاحظات الزمخشري وغيره، وزادوا عليها، وذكروا حسنات هذه الخصيصة في القرآن، بل جعلها الرازي وأبو حيان من صلب البيان وجمال المعاني. ونذكر في ذلك تحليلهما في قوله تعالى: ﴿فَلَهُمْ جَنَّاتُ الْمَأْوَى﴾ [السجدة: ١٩/٣٢]، ﴿وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذاباً أَلِيماً ، لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِما أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦١/٤-١٦٢]: «وقوله في حق المؤمنين «لهم» بلام زيادة إكرام، لأن من قال لغيره اسكن هذه الدار يكون ذلك محمولاً على العاريّة وله استرداده، وإذا قال هذه الدار لك يكون ذلك محمولاً على نسبة الملكية إليه وليس له استرداده»[1]. و «مجيء لكن هنا في غاية الحسن، لأنها داخلة بين نقيضين وجزائهما، وهم الكافرون والعذاب الأليم والمؤمنون والأجر العظيم»[2].

ب – أسرار المخالفة:

وامتداداً في دقة الانتقاء وتوخي حسن التعبير، عُني الرجال ببيان أسرار المخالفة والتنوع في استعمال الأداة في المواضع المتماثلة أو المتشابهة، وبينوا أن هذا السلوك واحد من مسالك القرآن البلاغية والجمالية. وقد اعتمدوا في ذلك على تجسيد الفوارق الأساسية النحوية والمعنوية بين الأدوات، وكان أبرزهم في ذلك الزمخشري والرازي.

أما الأول، فيرى أنه خولف بين الحرفين «على» و «في»، من قوله تعالى: ﴿وَإِنّا أَوْ إِيّاكُمْ لَعَلَى هُدَىً أَوْ فِي ضَلالٍ مُبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤/٣٤]، فدخلت الأولى على الحق، والثانية على الضلال، لأن صاحب الحق مستعل على فرس جواد يركبه حيث شاء، والضال كأنه منغمس في ظلام مرتبك لا يدري أين يتوجه[3]. ويرى أنه عدل في قوله تعالى: ﴿إِنَّما الصَّدَقاتُ لِلْفُقَراءِ وَالْمَساكِينِ

(١) الرازي ١٨٢/٢٥-١٨٣.
(٢) البحر ٣٩٥/٣.
(٣) الكشاف ٥٨٢/٣.

وَالْعامِلِينَ عَلَيْها وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقابِ وَالْغارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ [التوبة: ٩/٦٠]، عن اللام إلى «في» في الأربعة الأخيرة، للإيذان بأنهم أرسخ في استحقاق التصديق عليهم ممن سبق ذكره، لأن «في» للوعاء، فنبه على أنهم أحقاء بأن توضع فيهم الصدقات[١].

وذهب الرازي في هذه المسألة إلى مداها الأبعد في الشرح والتحليل، ونورد في ذلك بيانه للفرق بين العطف بالواو في قوله تعالى: ﴿يا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلا مِنْها رَغَداً﴾ [البقرة: ٢/٣٥] والعطف بالفاء في: ﴿وَيا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلا مِنْ حَيْثُ شِئْتُما﴾ [الأعراف: ٧/١٩]، إذ رأى أن كل فعل عطف عليه شيء، وكان الفعل بمنزلة الشرط، وذلك الشرط بمنزلة الجزء، عطف الثاني على الأول بالفاء دون الواو. ولما كان وجود الأكل في الآية الثانية متعلقاً بدخولها عطف بالفاء، فكأنه قال: إن أدخلتموها أكلتم منها. فالدخول موصل إلى الأكل، والأكل متعلق وجوده بوجوده، ولما لم يتعلق الثاني بالأول في الآية الأولى تعلق الجزاء بالشرط، وجب عطفه بالواو دون الفاء. وقال: «الواو تفيد الجمع المطلق، والفاء تفيد الجمع على سبيل التعقيب، فالمفهوم من الفاء نوع داخل تحت المفهوم من الواو، ولا منافاة بين النوع والجنس، ففي سورة البقرة ذكر الجنس وفي سورة الأعراف ذكر النوع»[٢].

ولقد أفاض الرجل في تتبع أسرار المخالفات في استعمال الأدوات، وراح يصطاد الفروق الكثيرة بين «أَفَغَيرَ» و «أَوَغَيرَ»[٣]، و «لَن تُقبَلَ تَوبَتُهم» و «فَلَن يُقبَلَ»[٤]، و «مِنْ خَلفِهِم» و «عَنْ أيمانِهِم»[٥]، و «يَقبَلُ عَن» و «يَقبَلُ مِنْ»[٦]،

(١) الكشاف ٢/٢٨٣. وينظر: ١/٣١٢ و ٢/٧٣٦ و ٣/٥٨٢، والمجمع ١٠/٨٨.
(٢) الرازي ٣/٤ و ١٤/٤٥. وينظر: ٢٦/٢٨٨.
(٣) الرازي ٨/١٢٧.
(٤) الرازي ٨/٣٢.
(٥) الرازي ١٤/٤٢.
(٦) الرازي ١٦/١٨٦.

و ((أَلَم يَنظُرُوا)) و ((أَفَلَم يَنظُـرُوا)) و ((أَوَلَـم يَنظُـرُوا))[١]، وبـين ((فـإنَّك بأعيُنِنـا)) و((عَلَى عَينِي))[٢]، و ((إلى مِيقاتٍ)) و ((لِمِيقاتِنا))[٣]. كمـا ذهـب إلى القـول بـأن اللام الجارة تستعمل عموماً للمنافع والمصـالح، و ((علـى)) للسـيئات والمضـار[٤]، فكانت آراؤه شاهداً على توغل عميق في هذه الأسرار، لا تعدم الابتعاد أحياناً.

وتابع النسفي وأبو حيان بعض هذه الأفكار، إلا أنهما لم يبتعـدا عمـا ذكـره السـابقون، ولم يكثرا منهـا. وحسـبنا مـن ذلـك مـا قالـه الثـاني في توجيـه: ﴿فَفَهَّمْناها سُلَيْمانَ وَكُلاًّ آتَيْنا حُكْمـاً وَعِلْمـاً وَسَـخَّرْنا مَعَ داوُودَ الْجِبـالَ ... وَلِسُلَيْمانَ الرِّيحَ﴾ [الأنبياء ٢١/٧٩-٨١]: ((جـاء بـاللام حـين ذكـر تسـخير الريـح لسليمان، وحين ذكر تسخير الجبال جاء بلفظ ((مع))، وذلك أنـه لمـا اشـتركا في التسبيح ناسب ذكر ((مع)) الدالة على الاصطحاب، ولما كانت الريح مسـتخدمة لسليمان أضيفت إليه بلام التمليك، لأنها في طاعته وتحت أمره))[٥].

إن بيان أسـرار المخالفـة في استعمال الأدوات على قـدر بـالغ مـن الأهميـة لديهم، وجانب بارز في جهودهم المتميزة. وقد أفادوا من هذه الأسرار في معظم المسائل الـتي خـاضوا بهـا مـن فقـه وفلسـفة وأصـول، وفي عـدد مـن الـدلالات والاستدلالات، وقد وقفنا على كثير من أمثلتها، ولا سيما في أثر حـروف الجـر في معاني الأفعال.

ج – الدلالة الجمالية:

ولم يكتف الرجال بإظهار أسرار الأدوات، بل راحوا يسـتنبطون في معانيهـا الأبعاد الجمالية أيضاً، وظلالها الفنية الملونة بأصباغ السحر والبيان. وقـد جعلـوا هذه الأبعاد في خدمة النصوص واستنبطوها في سياقاتها المختلفة، وبينـوا آثارهـا وفوائدها، التي تجلت في أشكال الذكر والحذف والزيادة النحوية.

---

(١) الرازي ٢٨/١٥٥.
(٢) الرازي ٢٨/٢٧٥.
(٣) الرازي ٢٩/١٧٣.
(٤) الرازي ٢٩/١٥.
(٥) البحر ٦/٣٣٢. وينظر: القرطبي ٤/١٤٢ والنسفي ٣/٣٠٣ و ٤٢٠ والبحر ١/٢٢١ و ٤/٣٧٠ و٥/٩٦.

ففي الذكر انصب اهتمامهم، فكَشفوا عن ظلال المعاني مقرونة بالآثار البلاغية الأخرى التي بعثها التركيب اللغوي، بل وجد الزمخشري في هذه الظلال واحداً من الميادين الرئيسة في كمال التعبير القرآني وبيانه. فهو يرى مثلاً أن «ألْ» من قوله تعالى: ﴿ الم، ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢/١-٢] تفيد الفخامة في التعبير، وتشكل مع الأحرف المقطعة المبنية على الحذف والرمز إلى الغرض بألطف وجه وأرشقه، ومع تقديم «الريب» على شبه الجملة، غاية البلاغة وروعة البيان في هاتين الآيتين[١].

وذهب إلى أن معنى الاستعلاء في «على» من: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدَىً مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٢/٥] مثل لتمكنهم من الهدى واستقرارهم عليه وتمسكهم به، حيث شبه حالهم بحال من اعتلى الشيء وركبه. وجعل ذلك على سمت قول العرب: جعل الغواية مركباً وامتطى الجهل، واقتعد غارب الهوى[٢]. وزعم أن السحر حلال يتلألأ في استعمال «يا» لنداء القريب في قول الداعي: «يا رَبّ» مع أنه أقرب إليه من حبل الوريد، حيث قال: «هو استقصار منه لنفسه واستبعاد لها من مظان الزلفى وما يقربه إلى رضوان الله ومنازل المقربين، هضماً لنفسه وإقراراً عليها بالتفريط في جنب الله، مع فرط التهالك على استجابة دعوته والإذن لندائه وابتهاله»[٣].

ويتابع اللاحقون هذه الإشارات واللفتات[٤]، أو لنقل يرثونها عن هذا الرجل، ويتفحصون النصوص وينعمون النظر في روابطها، فيجدون الهمزة

---

(١) الكشاف ١/٣٧.

(٢) الكشاف ١/٤٤-٤٥.

(٣) الكشاف ١/٨٩. وينظر أيضاً: ١/٦٢ و ٨٩ و ١١٧ و ١٢١ و ٤١٤ و ٣/١٢٤ و ٣٥٥ و ٣٨١ و ٤/٦٠٥ و ٦٤٩-٦٥٠ و ٧٠٩-٧١٠ و ٧٥٩.

(٤) ينظر: المجمع ١/١٣٠ و ٣٨٣ و ٤٨٣ و ٢/٦٤-٦٥ و ٣/٤٧ والرازي ٢/٣٣ و ٨٣ و ١٣٦ و ٢١٢ و٣/٢٠٠ و ٨/٣٨ و ١٢١ و ٩/١٩ و ١٧٥-١٧٦ و ١٧/١١٣-١١٤ و ١٩/١٥٢-١٥٣ و٢٥/٢٥٧ والقرطبي ٢/٣٠ و ٢٠٥ والبيضاوي ١ و١٨٩ والنسفي ١/٢٠٢ و ٣/٦٨ والبحر ٣/٣٧٣ و ٤/٢٠٦ و ٥/٧١.

والواو وإذْ وأم وهل وألا وثُمَّ ورُبَّ وكَيفَ وأنّى ولعلّ وسواها، غنية بمثلها، ونذكر منها قول النسفي في: ﴿يا أَرْضُ ابْلَعِي ماءَكِ﴾ [هود: ٤٤/١١]: «ومن جهة علم المعاني، وهو النظر في فائدة كل كلمة فيها وجهة كل تقديم وتأخير... وذلك أنه اختير «يا» دون أخواتها لكونها أكثر استعمالاً، ولدلالتها على بعد المنادى الذي يستدعيه مقام إظهار العظمة والملكوت وإبداء العزة والجبروت، وهو تبعيد المنادى المؤذن بالتهاون به»[١] .

أما الحذف، فجانب اقتصروا فيه على الأبعاد التي تخلفها بعض أدوات النداء والاستفهام وراءها، وفيهما جلوا مزايا النصوص، وقارنوا التعبير بحالة الذكر، وانتهوا إلى أن الحذف آكد وأبلغ. فقد وجد الزمخشري في حذف «يا» من: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذا﴾ [يوسف: ٢٩/١٢] تقريباً للمنادى وتلطيفاً لمحله، لأنه قريب مفاطن للحديث[٢]. ووجد القرطبي في قراءة حمزة: (لَئِنْ لَمْ تَرْحَمْنا رَبَّنا) [الأعراف: ١٤٩/٧] استكانة وتضرعاً ودعاء وخضوعاً أبلغ من ذكرها[٣] . ويستنطق النسفي قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيها ...كَمَنْ هُوَ خالِدٌ فِي النّارِ؟﴾ [محمد: ١٥/٤٧]، فيرى أن «فائدة حذف حرف الإنكار زيادة تصوير لمكابرة من يسوي بين المتمسك بالبينة والتابع لهواه، وأنه بمنزلة من يثبت التسوية بين الجنة التي تجري فيها تلك الأنهار وبين النار التي يسقى أهلها الحميم»[٤].

وقريبٌ من الحذف التركُ، ويبدو هذا في إهمال بعض حروف العطف بين الجمل. وقد وجد فيه بعضهم، ولا سيما الزمخشري بلاغة وافتناناً. ونكتفي ها هنا بقول هذا الأخير في قوله في الآيتين الأوليين من سورة البقرة: «إن قوله «الم» جملة برأسها... و «ذلِكَ الكِتابُ» جملة ثانية، و «لا رَيبَ فيها» ثالثة، و«هُدًى للمتقين» رابعة. وقد أصيب بترتيبها مفصل البلاغة وموجب حسن

---

(١) النسفي ٣٢٢/٢.
(٢) الكشاف ٤٦١/٢. وينظر: ٣٩٠/٤.
(٣) القرطبي ٢٨٦/٧. وينظر: ١٨١/٧.
(٤) النسفي ٤٠/٥.

النظم، حيث جيء بها متناسقة هكذا من غير حرف نسق، وذلك لمجيئها متآخية آخذاً بعضها بعنق بعض»[١] .

وأما الزيادة، فباب واسع. وقد ذكروا فيه، إلى جانب التوكيد ألواناً من الفوائد والظلال، ألمحنا إلى أغلبها في مكانه، ونقتصر ها هنا على ما رآه الطبرسي في زيادة «ما» من : ﴿فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران : ١٥٩/٣]. إذ وجدها تحسن النظم وتمكن المعنى في النفس وتجري مجرى التكرير[٢]، فيما وجدها أبو حيان جزءاً لا يتجزأ من فنون البيان وسحر تأثيره[٣].

وفوق هذا وذاك من الذكر والحذف والزيادة، ألفى القوم في استعمال بعض الأدوات دلالات جمالية متنوعة، يطرد بعضها في أسلوب القرآن وتقوم على بعض استعمالاته الخاصة، مثل دلالة «عسى» و «يا أيّها» وغيرهما، مما برع صاحب الكشاف في إماطة اللثام عنه وملاحظته. وندع ها هنا له القلم رغبة في جلاء هذا التيار الطاغي في تحليله وتذوقه، ورغبة في تلمس أسلوبهم الغني المعبر في هذا المقام. يقول في: ﴿يا أَيُّها النّاسُ﴾ [البقرة: ٢١/٢]: «فإن قلت: لم كثر في كتاب الله النداء على هذه الطريقة ما لم يكثر في غيره؟ قلت: لاستقلاله بأوجه من التأكيد وأسباب من المبالغة، لأن كل ما نادى الله له عباده... أمور عظام وخطوب جسام ومعان، عليهم أن يتيقظوا لها، ويميلوا بقلوبهم وبصائرهم إليها، وهم عنها غافلون، فاقتضت الحال أن ينادوا بالآكد الأبلغ»[٤] .

إن الدلالة الجمالية لمعاني الأدوات، في كل أشكالها، من أهم ما يميز جهود هؤلاء الرجال، وهي تشكل مع دقة الانتقاء، وتوضيح الأسرار عنواناً بارزاً

---

(١) الكشاف ٣٦/١-٣٧. وينظر ٣٠١/١-٣٠٢ والفراء ٤٣/١.
(٢) المجمع ٢٤٤/٣.
(٣) البحر ٩٩/٣-١٠٠.
(٤) الكشاف ٩٠/١. وينظر: ٥٢/١.

لسمات هذه المتون، على تباين أصحابهـا وتنـوع رغبـاتهم واتجاهـاتهم في هـذا المجال.

* * *

لقد أجاب المفسرون في كتبهم عن كثير من التساؤلات في معـاني الأدوات، فكشفوا عن جذورها ومظاهرها، وأوضحوا صلاتها وآثارها، وذكـروا الرجـال الذين سبقوهم إلى ملاحظتها، وعالجوا مشكلاتها بدقـة، وأحاطوهـا بهالـة مـن الإجـلال والحـذر. وقـد نضجـت هـذه المعـاني في عبـارات الأوائـل، وتفتقـت أكمامها في رحم الشروح والأسناد والأخبـار، وقسـا عودهـا بعقـول النحويـين منهم، حيث كانت في مطالعها تعبيراً حيـاً عـن دلالات النصـوص، ثـم صـارت مداراً لتعدد الأقوال والأحكام، ثم غدت ميداناً لأدلة المتكلمين. وبين هذا وذاك وتلك، كانت تقوم بعض أسرارها ولطائفها، حتى إذا تلقفها المتأخرون وجـدوا فيها موطناً آخر من مواطن البلاغة والبيان.

وفي غمرة الشروح وكشف الفوائد، كان القوم يثيرون مسائلها، ويتجاذبون النقاش فيها مع جهابذة النحو واللغـة والبلاغـة، ويختلفـون معهـم، بـل يثـورون أحياناً ببعض الأوهام التي علقت بها، مسـتعينين بمـا انتهـى إليهـم مـن المعـارف المختلفة. فهم عرضوا لقضايا التأثيل والتطور والنيابة والتعديـة والتضمـين وغـير ذلك مما يتصل بها، ومزجـوا بـين هـذه المسـائل في التوجيـه، ووحـدوا بينهـا في النظرة، وقابلوا بعضها ببعـض، وعارضوهـا بمسـالك العربيـة الأخـرى وأصولهـا اللغوية المعروفة، وذكروا فوائدها ومزالقهـا وعوائدهـا علـى الأسـلوب القرآنـي خاصة، مبينين أن هذا الأسلوب هو المنطلق إلى الخوض في معظمها، وذلك رغبة في توجيـه قويم يتفق مع المروي الموثوق أو مـا يناسـب اتجاهـات القـرآن وسـنة النبي ﷺ.

لقد وقفوا على معاني معظم الأدوات التي استخدمها القرآن، وتصدوا لأغلب المواضع المشكلة فيه، وأبرزوا وجوه المعاني على تعددها وتفرعها، وأوضحوا معظم ما يتصل بها من أبعاد ودلالات، وقابلوا بعضها بما تؤديه الأسماء والأفعال، وقرنوا الأداة بصنوها والمعنى بنظيره، حتى إذا قاربنا بين المعاني وجدناها تنقسم بيسر إلى وحدات نحوية وأخرى أسلوبية، لتماثلها وشدة التماس بين أنواعها.

وكان الفضل في معظم هذه المعاني للفراء والأخفش وأبي عبيدة، فعلى أكتاف هؤلاء تبلورت الوجوه واتضحت معالمها ومعظم تقسيماتها. وقد تبعهم الطبري والزجاج، ونقلها عنهم الزمخشري والرازي في كثير من الاحترام والتقدير، ولكن هذين الآخرين وشحاها بلفتاتهم البلاغية ولمساتهم الكلامية المحببة أحياناً، وأضافا إليها كثيراً من الأصباغ والألوان، فيما تصدى أبو حيان على عادته للغريب منها البعيد عن أصول العربية أو فروعها وأبطل عدداً كبيراً منها.

لقد برع رجال التفسير في معرفة معاني الأدوات مثلما برعوا في تتبع أحكامها وجوانبها اللغوية، ورصدوا معارفها الأساسية والفرعية وظلالها، وكان لهم ذلك في الشروح المتفاوتة وبعض الوقفات التنظيرية، التي تنم عن تمثل صادق لعلمي البيان والمعاني وإدراك لأسرار العربية نحوها وصرفها ولغتها، ومعرفة تامة بفنون التفسير وألوانه.

الباب الرابع

التقويم والنقد

- تمهيد
- الفصل الأول: جهود المفسرين
- الفصل الثاني: المسائل اللغوية



الباب الرابع
التقويم والنقد

تمهيد

ليس يخفى على قارئ هذا البحث ما قدمه المفسرون من جهود في جوانب الأدوات اللغوية والنحوية والدلالية، وواضح لديه أيضاً أن هذه الجهود لم تقتصر على معالجة آيات القرآن وقراءاته وحسب، بل انسحبت على أساليب العربية الأخرى من منظوم ومنثور، واشتملت على آراء العديد من علماء اللغة والنحو والبلاغة.

وقد امتدت هذه المباحث على ثمانية قرون أو تقل، تدرجت فيها عبر مراحل متعددة، وتعاورتها أذهان مختلفة، وعزائم متفاوتة، وأساليب متنوعة وأهداف عامة، تمثلت في خدمة كتاب الله وبيانه ونشره في صفوف المسلمين. وقد حددت هذه الغاية طبيعة هذه المباحث، وكان نص القرآن المنطلق الأساسي إليها والباعث على إيجادها وتكوينها.

فنحن إذن أمام جهود كبيرة ومسائل لغوية هامة، تستحق الفحص والتأمل، وتقتضي البيان وجلاء الأبعاد، وذلك بعد رصد الجزئيات ومعظم المشكلات والمظاهر. وقد بدت لنا هذه الغاية في ملاحظة المناهج والأساليب، التي اتُّبعت في سوقها ومعالجتها، وفي الكشف عن مصادرها في الآراء والمسائل والنصوص، وتوضيح خصوصياتها وملامحها العامة، وبيان عوائدها ونقائصها وأوهامها، والكشف عن أثارها ومكانتها في علمي التفسير والعربية.

وقد كنا أشرنا قبلاً إلى شيء من هذه المسائل، وتوقفنا عند بعضهـا، وقرظنـا جهودهم فيها عموماً في أعقاب الفصول والأبواب، ولكننا نطمح في هذا المجـال إلى استغراق هذه الجوانب ودراستها ونقدها مستعينين بما تحت أيدينا من مصادر ومراجع ودراسات، وبالمنهج العلمـي ووجهـة النظـر اللغويـة السـليمة، المحصلـة عموماً من فهمنا للعربية وتاريخها وأصول دراستها، ومن طموحنـا المشـروع في معالجة نحو هذه المسائل. وقد جعلنـا ذلـك كلـه في قسـمين، الأول: لجهودهـم، والثاني: للمسائل اللغوية.

* * *

الفصل الأول

جهود المفسرين

أولاً - مناهج المفسرين

ما من شك في أن المنهج يرتبط بطبيعة الكتاب وبهدفه، وقد حددت طبيعة كتب التفسير وأهدافها العامة، وهي بيان مرامي كتاب الله، الملامح الأساسية لمناهج هذه الكتب وأسلوب تأليفها، ورسمت إلى حد بعيد خطوطها العامة وحجم مادتها اللغوية ومستوى مناقشتها. وإذا كان ذلك يستغرق الجوانب التفسيرية جميعاً والمسائل اللغوية عموماً، فإننا نريد تتبع هذه المناهج في مجال الأدوات، التي تشكل ركناً بالغ الأهمية في مباحثهم، من غير أن نستغني عن سائر المجالات، لأنها في الواقع وحدة متكاملة، يكشف بعضها جوانب بعض. وقد بدا لنا ذلك في مظاهر التنظير والتطبيق، والاستدلال، والخلاف.

١ - التنظير والتطبيق:

إن الأصل في وضع هذه الكتب هو بيان معاني النصوص وشرحها، والاستعانة على ذلك بوسائل مختلفة، منها علم النحو والأدوات. والأصل في التنظير أن يكون مدار الكلام على القاعدة، فيستدل لها ويحتج عليها بالنصوص. فهما، كما يتضح، أمران متقابلان، وأهدافهما مختلفة، ولكن المفسرين جمعوا في كتبهم بين التنظير والتطبيق، ومزجوا بين المنهجين، فراحوا ينظرون لمعظم ما يتصل بالأدوات، وهم في معرض التحليل والتبيين.

فالفراء وقف كتابه على معاني القرآن، وجعل يفسر الآيات على ترتيبها في السور مبتدئاً بالفاتحة مختتماً بسورة الناس، ولكنه كان يبث خلال ذلك آراءه النحوية المتعددة، ولا يتقاعس عن مناقشة وجوه الأدوات ومعانيها ومشكلاتها. فهو بعد أن عرض لمجيء ((غير)) نعتاً لمعرفة، في قوله تعالى: ﴿صِراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ١/٧]، ذهب يقول: ((ولا يجوز أن تقول: مررتُ بعبدِ اللهِ غَيرِ الظريف إلا على التكرير، لأن عبد الله مؤقت، و ((غير)) في مذهب نكرة غير مؤقتة، ولا تكون نعتاً إلاّ لمعرفة غير مؤقتة))[١].

وأبو عبيدة أقام كتابه على مجاز القرآن، وتتبع وجوه الأدوات اللغوية والنحوية المتجاذبة والمتماثلة، فكان أسلوب عرضه وعنوان كتابه شكلاً من أشكال التنظير، مع أن مادة هذا الكتاب وغايته تضربان في جذور التفسير القرآني. يقول في أحد المواضع: ((ومن مجاز الأدوات اللواتي لهن معان في مواضع شتى، فتجيء الأداة منهن في بعض تلك المواضع لبعض تلك المعاني: قال: ﴿أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً ما بَعُوضَةً فَما فَوْقَها﴾ [البقرة: ٢/٢٦]. معناه فما دونها. وقال: ﴿وَالأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحاها﴾ [النازعات: ٧٩/٣٠]. معناه: مع ذلك. وقال: ﴿وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٢٠/٧١]. معناه: على جذوع النخل. وقال: ﴿إِذا اكْتالُوا عَلَى النّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [المطففين: ٨٣/٢]. معناه: من الناس. وقال: ﴿وَهَذِهِ الأَنْهارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي أَفَلا تُبْصِرُونَ ، أَمْ أَنا خَيْرٌ مِنْ هَذا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ﴾ [الزخرف: ٤٣/٥١-٥٢]. معناه بل أنا خير))[٢]. فهو ينظّر لمعاني بعض الأدوات، ولمذهب النيابة والتقارض ويسوق أحكامه بشيء من الإحاطة والدقة.

ويتضح هذا المنهج على نحو أوسع لدى الأخفش، الذي دأب على جعل الأداة في النص مثاراً للحديث عن أوجهها المختلفة، ومعانيها المتعددة في أسلوب القرآن، بل في غيره من كلام العرب. ونذكر ها هنا حديثه عن زيادة

---

(١) الفراء ١/٧.
(٢) المجاز ١/١٤.

((أن)). يقول: ((وأما أنِ الخفيفة، فتكون زائدة مع فلمّا ولَمّا. قال: ﴿فَلَمّا أَنْ جاءَ الْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦/١٢]. وإنما هي: فلما جاء البشير. وقال: ﴿وَلَمّا أَنْ جاءَتْ رُسُلُنا﴾ [العنكبوت: ٣٣/٢٩]. يقول: لما جاءت رسلنا. وتزاد أيضاً مع ((لو)). يقولون: أن لو جئتني كانَ خيراً لَكَ. يقول: لو جئتني))[١] .

ويرث الطبري أسلوب هؤلاء وتجاربهم التفسيرية والنحوية، فينقل عن الفراء والأخفش أغلب آرائهم في هذا المجال، ويودعها تفسيره الكبير، ويرصعها بأسانيده المطولة، بل يوسعها عرضاً ومناقشة واستدلالاً من القرآن وكلام العرب، حتى يخيل إلى الدارسين أنه علم بارز من أعلام النحو. ومن أقواله: ((فوضع على في موضع من وفي وعن والباء، كما قال الشاعر[٢]:

((إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ))

بمعنى عني))[٣].

ويتابع الزجاج أسلافه، فيعقد في معانيه فقرات مطولات لمباحث الأدوات منطلقاً من استعمال بعضها، فيصول ويجول في رحاب المعاني والوجوه والمباني واللغات، وينقل فيها آراء شيوخه النحويين ويناقشها. نذكر في ذلك حديثه عن الباء في تفسير البسملة. قال: ((زعم سيبويه أن معنى الباء الإلصاق. تقول: كتبت بالقلم، والمعنى أن الكتابة ملصقة بالقلم. وهي مكسورة أبداً، لأنها لا معنى لها إلا الخفض، فوجب أن يكون لفظها مكسوراً ليفصل بين ما يجر وهو اسم، نحو كاف قولك: كزيد، وما يجر وهو حرف نحو: بزيد، لأن أصل الحروف التي يتكلم بها، وهي على حرف واحد الفتح أبداً، إلا أن تجيء علة تزيله، لأن الحرف الواحد لاحظ له في الإعراب، لكنه يقع مبتدأ في الكلام ولا يبتدأ بساكن، فاختير الفتح لأنه أخف الحركات...))[٤] . وهكذا يمضي في الحديث عن الأحرف الأحادية مورداً آراء النحويين واللغويين.

---

(١) الأخفش ٢٩٣.
(٢) تقدم في الصفحة ٥٢٧ و٧١٨ من هذا الكتاب.
(٣) الطبري ١/١٣١.
(٤) الزجاج ١/٣-٥.

ولم يبرأ الزمخشري من هذا الأسلوب أيضاً، على الرغم من تعلقه الكبير بالمزايا البلاغية لأسلوب القرآن، إلا أنه لم يكثر منه، واقتصر على بعض الوقفات والمناقشات العاجلة، التي سخر أغلبها لخدمة النصوص وتباين أوجهها. من ذلك قوله في تاء القسم: «فإن قلت: ما الفرق بين الباء والتاء؟ قلت: إن الباء هي الأصل، والتاء بدل من الواو المبدلة منها، وإن التاء فيها زيادة معنى، وهو التعجب»[١].

أما الطبرسي فجعل نحو هذه الأحاديث في فقرات خاصة، توازي في أهميتها ومادتها الفقرات الأخرى المخصصة لبيان المعاني واللغة وأوجه القراءات. وقد ضمن هذا الحديث كلامه على مجمل الوجوه والمعاني، التي تدور حولها الأداة ناقلاً في أثناء ذلك آراء عدد من أنباه النحاة، نذكر في ذلك قوله: «قال أبو علي: إن اللامات التي هي حروف دالة على معان سوى الجارة والتي للأمر: على أربعة أضرب، أحدها: تدخل على خبر «إنَّ» إذا خففت، أو على غير خبرها، ليفصل بين «إنِ» النافية والمؤكدة...»[٢]. وهكذا راح يفصل الكلام على هذه الوجوه، ويقرنها بنصوصها من القرآن والشعر.

وكذا فعل الرازي في تفسيره الكبير، حين قسم حديثه إلى مسائل تفسيرية، وجعل القضايا النحوية من هذه المسائل، ثم فرّع عليها كلمات ومشكلات في معاني الأدوات واستخداماتها، فكان يستغرق أوجه الأداة عموماً، وأقوال السابقين من نحويين ومفسرين، بل يتجاوز ذلك في كثير من الأحيان إلى استعراض نظراته الخاصة المطولة، كحديثه عن مشكلات التعدية والخلاف في اسمية «ليس» وفعليتها[٣]. ومن وقفاته التنظيرية قوله في الباء: «الباء قد تكون أصلية... وقد تكون زائدة، وهي على أربعة أوجه: أحدها للإلصاق، وهي كقوله: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢/٦٧] وقوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ [هود: ١١/٤١].

---

(١) الكشاف ٣/١٢٢.

(٢) المجمع ١٧/٨٣-٨٤.

(٣) ينظر: صفحة ٣١٧-٣١٨ و ٤٢٠-٤٢٢ من هذا الكتاب.

وثانيها: التبعيض عند الشافعي، رضي الله عنه. وثالثها: لتأكيد النفي، كقوله تعالى: ﴿وَما رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦/٤١]. ورابعها: التعدية، كقوله تعالى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧/٢]. أي أذهب نورهم. وخامسها: الباء بمعنى في. قال: حل بأعدائك ما حل بي. أي حل في أعدائك. وأن باء القسم، وهو قوله: بالله، فهو من جنس باء الإلصاق»[١].

وعلى هدي هذين وغيرهما، سار القرطبي في هذا التقسيم، فجعل للحديث عن الأدوات أهمية كبيرة، وساق كثيراً من معانيها ووجوهها والخلافات فيها بأسلوب تنظيري واضح. من ذلك قوله: «هل» في الكلام تكون على أربعة أوجه: تكون بمعنى قد، ... وبمعنى الاستفهام، ... وبمعنى الأمر... وبمعنى «ما» في الجحد[٢].

ولم يكن البيضاوي والنسفي بدعاً أيضاً في هذا الصدد، مع أنهما لم يكثرا من الاحتفال بهذه المسائل، وكان حسبهما أن يأخذا عن السابقين الآراء وأسلوب المعالجة.

وكان أبو حيان أكثر من عرض لهذه الوجوه، على قربها من الآيات المفسرة وبعدها. فقد ضمّن بحره كثيراً من الأقوال والخلافات والمذاهب، وناقش عدداً كبيراً من المسائل والمشكلات، وتوقف عند مجموعة من الأدوات، ينظّر لوجوهها ومعانيها. من ذلك قوله[٣] في معاني اللام: «اللام للملك وشبهه، وللتمليك وشبهه، وللاستحقاق، والنسب، وللتعليل، وللتبليغ، وللتعجب، وللتبيين، وللصيرورة، وللظرفية بمعنى في أو عند أو بعد، وللانتهاء، وللاستعلاء. مثل ذلك: المال لزيد، أدوم لك ماتدوم لي، ووهبت لك ديناراً، ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْواجاً﴾ [النحل: ٧٢/١٦]، الجلبابُ للجارية، لِزيدٍ عَمٌّ، ﴿ لِتَحْكُمَ بَيْنَ

(١) الرازي ٩٧/١. وينظر: ١٠٧/١ و ٢٣٤/٣.
(٢) القرطبي ١٨٢/١٧.
(٣) البحر ١٨/١.

النّاس﴾ [النساء: ١٠٥/٤]، قلتُ لكَ، للهِ عينا من رأى من تفـوق، ﴿هَيْـتَ لَـكَ﴾ [يوسف: ٢٣/١٢]، ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَـدُوّاً وَحَزَنـاً﴾ [القصص: ٨/٢٨]، ﴿الْقِسْـطَ لِيَـوْمِ الْقِيامَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧/٢١]، كَتَبَ لِخَمْسٍ خَلَـوْنَ، ﴿ لِدُلُـوكِ الشَّـمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨/١٧]، ﴿سُـقْناهُ لِبَلَـدٍ مَيِّـتٍ﴾ [الأعراف: ٥٧/٧]، ﴿يَخِـرُّونَ لِلأَذْقـانِ﴾ [الإسـراء: ١٠٧/١٧].

لقد اشتملت كتب التفسير على كثير مـن هـذه الوقفـات التنظيريـة، مـع أن غايتها كانت في الكشف والتحليل، وأن وجوه الأدوات سبيل من تلك السـبل، ولكن هذه الوقفات لم تكن ذات منحى واحد، بل مختلفة ومرتبطة باتجاه المفسر عموماً، وبالمرحلة التي وضع فيها كتابه، بل إن هذا الاختلاف هـو الـذي يفسـر لنا صلة التنظير بها.

إن الفراء والأخفش وأبا عبيدة والزجاج نحويون لغويون، والتنظير في كتبهـم متوقع، لأن المسائل اللغوية مرتبطة بالتفسير، بل هـي تعبـير متطـور ومنظـم عـن ظواهـر النصـوص في القـرآن والعربيـة، تشـرحها وتبينهـا، وتجمـع الأشـباه إلى النظائر، وأوجه الخلاف والاتفاق بين الاستعمالات والمعاني الكثيرة، التي يولدها التعبير وتؤديها كل أداة.

لقد كان هؤلاء يصنعون في تفاسيرهم علـم العربيـة، أو يشـاركون في بنائـه. وإذا كان سيبويه ومن لف لفه قد جعلـوا النصـوص المختلفـة قبلتهـم في صناعـة علم العربية، فإن هؤلاء جعلوا لغـة القـرآن قبلتهـم في ذلـك، فـلا غرابـة إذن أن تختلط في جهودهم هذه مظاهر التنظير والتطبيق.

أما الطبري والزمخشري والطبرسي والرازي والقرطبي والبيضاوي وأبو حيان، فكـانوا في كتبهـم مفسـرين، يتقنـون، علـى درجـات متفاوتـة، نحـو العربيـة، ويستعينون بهذه الوجوه على إضاءة معاني القرآن ونصوصه. فهـم ورثـوا هـذه

الطريقة في التنظير، وجعلوها عموماً في خدمة النصوص، ولكنهم كانوا يثبتونها غالباً في مطالع تفاسيرهم، وفي مقدمات الآيات التي يريدون تفسيرها تمهيداً للاستفادة منها بعد، إلا أنهم مع ذلك خرجوا على هذه الغاية، وانطلقوا إلى تفصيلات وتفريعات كثيرة، يوردون فيها ما قيل في هذه المسائل، ويذكرون الخلافات ويناقشونها في كثير من الإطالة، حتى رأى بعض المطلعين في هذه الكتب متوناً نحوية. غير أنهم لم يبلغوا ما بلغه الرواد من تنظيم ومعارضات ومحاكمات وسعي للاستيفاء، وقد كانوا يدركون ذلك ويعلمون أن ميدانهم ليس ميداناً نحوياً، فاقتصدوا قليلاً، وأحال بعضهم القارئ على كتب النحو الخاصة بهذه الشؤون. فقال الرازي: «لفظة كانَ: قد تكون تامة وناقصة وزائدة، على ما هو مشروح في النحو»[1]. وقال أبو حيان: «إلاّ حرف، وهو أصل لذوات الاستثناء. وقد يكون ما بعده وصفاً، وشرط الوصف به جواز صلاحية الموضع للاستثناء. وأحكام إلا مستوفاة في علم النحو»[2].

لقد تماست في جهود القوم مظاهر التنظير والتطبيق، وامتزج الجانبان في جهود الأوائل، وقطعا معه شوطاً في تفسير القرآن ونحو العربية. ثم أخذ التطبيق يطغى في جهود اللاحقين رويداً رويداً، وأصبحت الوقفات التنظيرية وسيلة من وسائله. ولكن هذا الاختلاف والتطور لم يمنع أصحاب الكتب من حشد المسائل النحوية والتوغل في بعضها، على الرغم من إدراكهم لطبيعة الحقل الذي يعملون فيه. إن منهجهم في ذلك ترجمة حقيقية لصلة وجوه الأدوات بالتفسير، وانعكاس طبيعي لتطور العلاقة بينهما.

---

(١) الرازي ٨/١٧٧.

(٢) البحر ١/٥٢-٥٣. وينظر أيضاً هذا الموقف في: ١/٢٩ و ٤٤ و ٤٥ و ٦٢ و ٦٩ و ٩٤ و ١٠٢ و١١٩ و ١٣٧ و ١٤٠ و ١٨٣ و ٢٠٤ و ٢٦٢ و ٢٧٣ و ٢/١٣٤ و ٢٣١ و ٣٦٢ و٣/١٠٦ و٥٣١ و ٤/٢٦٤ و ٣٦٣ و ٦/١٩٧ و ٣٩٠ و ٨/٤٤١.

٢ – الاستدلال:

يعتبر الاستدلال في مباحثهم جانباً بارزاً في منهجهم، وأسلوباً شاملاً سبق أن وقفنا على بعض مظاهره. فهم حرصوا على تثبيت نظراتهم، وتأييد توجيهاتهم بوسائل متعددة، توخوا فيها صحة التفسير وسداده، ووضوح الوجه ودقته.

لقد أرادوا أن يظهروا للسواد معاني القرآن، ويكشفوا عن وجوه الأدوات، فلجؤوا إلى الاستعانة بعناصر التركيب اللغوي للأداة، وما تضمنته من جوانب نحوية ولغوية. واستعانوا بالأخبار والأحداث والقياس والتراكيب المماثلة، من نصوص العربية الأخرى، وبآراء العلماء الآخرين. وحاولوا أن يخرجوا كل ذلك في لبوس متجانس، عله يقع من النفوس موقع الإقناع والرضى.

فهم استدلوا على وجه الأداة النحوي بقرينة الأداة الأخرى في التركيب نفسه، وربطوا بين الجانبين ربطاً محكماً. من ذلك أن الفراء استدل بالفاء في قوله تعالى: ﴿بَعُوضَةً فَما فَوْقَها﴾ [البقرة ٢/٢٦]، على حذف ((بَيْنَ)) و((إلى))، مبيناً أن الواو لا تصلح مكانها. وذلك لاتصال المسافة، على معنى، إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلاً ما بعوضة إلى ما فوقها(١) .

واستدل الأخفش على وقوع ((مَنْ)) نكرة موصوفة بدخول ((رُبَّ)) عليها(٢)، في قول الشاعر(٣) :

رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظاً صَدْرَهُ قَدْ تَمَنّى لِيَ شَرّاً لَمْ يُطَعْ

واستدل الزمخشري وغيره على ((إن)) المخففة بوجود اللام الفارقة في نحو: ﴿وَإِنْ يَكادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصارِهِمْ﴾ [القلم: ٦٨/٥١]. قال: ((إنْ مخففة من الثقيلة، واللام علمها))(٤).

---

(١) الفراء ١/٢٢-٢٣.

(٢) الأخفش ١٩٠.

(٣) تقدم في الصفحة ٢٥٥.

(٤) الكشاف ٤/٥٩٧.

وبيّن أبو حيان أن «لَمّا» شرطية في قوله تعالى: ﴿فَلَمّا كَشَفْنا عَنْهُمُ الرِّجْزَ إِلَى أَجَلٍ هُمْ بالِغُوهُ إِذا هُمْ يَنْكُثُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٥/٧] بدليل وقوع «إذا» الفجائية في جوابها. «ومجيء إذا الفجائية جواباً لـ «لمّا» يدل على أن لما حرف وجوب لوجوب»[1].

وعمدوا إلى هذا الأسلوب أيضاً في الاستدلال لمعنى الأداة، فكانوا كثيراً ما يؤكدونه بقرينة الأداة الأخرى. من ذلك أن الفراء جعل «غير» نافية في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧/١] مستدلاً برد «لا» عليها، وجعله كقولهم: فلان غير محسن ولا مجمل[2]. وذهب أبو حيان إلى أن «مَنْ» استفهامية للنفي في قوله: ﴿مَنْ ذا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلاّ بِإِذْنِهِ؟﴾ [البقرة: ٢٥٥/٢]، مستدلاً بوقوع «إلاّ» الحاصرة في الكلام بعدها[3].

ورأى الرجال في التركيب عموماً دليلاً قوياً على جوانبها المختلفة، فما الأداة عندهم إلا عنصر من التركيب، وما التركيب إلا بيئة الأداة. فأبو عبيدة يستدل على حذف «يا» في قراءة أبي[4] هريرة: (مالِكَ يَوْمِ الدِّينِ) [الفاتحة: ٤/١] بالآية بعدها. قال: «مجازه يا مالك يوم الدين، لأنه يخاطب شاهداً. ألا تراه يقول: إيّاك نعبد؟ فهذه حجة لمن نصب»[5]. والأخفش يستدل لوقوع «ماذا» أداة واحدة، بالتركيب كله في قول أبي حية النميري[6]:

دَعِي ماذا عَلِمْتِ، سَأَتَّقِيهِ، وَلَكِنْ بِالْمُغَيَّبِ نَبِّئِينِي

ويقول: «فلو كانت «ذا» ها هنا بمعنى الذي لم يكن كلاماً»[7]. والقرطبي يستدل لعطف «رفعنا» على «ألم نشرح» في: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ،

(١) البحر ٣٧٥/٤.
(٢) الفراء ٨/١.
(٣) البحر ٢٧٨/٢.
(٤) المختصر ١.
(٥) المجاز ٢٢/١-٢٣.
(٦) اللسان (أبي).
(٧) الأخفش ٢١٦.

وَوَضَعْنا عَنْكَ وِزْرَكَ ؟﴾ [الشرح: ٩٤/١-٢]، بمعنى التحقيق في الهمزة. أي قد شرحنا ووضعنا[١].

وقد يستدلون بمبنى الأداة نفسها على وجهها النحوي، أو طبيعتها اللغوية. ونذكر من ذلك استدلال الفراء على عمل «لَكِنَّ» بتشديد نونها[٢]، والقرطبي على كون «مع» حرفاً بتسكين عينها، وعلى كونها اسماً بتحريكها[٣].

وعوّل هؤلاء على بعض ما هو خارج عن التركيب، فأفادوا من بعض أحداث النصوص المستقاة من الأخبار والتاريخ، ورأوا فيها ما يعينهم على تثبيت وجوهها ومعانيها. فقد استدل أبو عبيدة لمعنى التحقيق في الهمزة في قول جرير[٤]:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطايا، وَأَنْدَى العالَمِينَ بُطُونَ راحِ؟

بما عرف عن عبد الملك بن مروان من أنه منح جريراً مئة من الإبل برعاتها، وأكد أنه لو كان استفهاماً صرفاً ما أعطاه الخليفة ذلك[٥]. واستدل عمرو بن فائد لوقوع «إنْ» بمعنى «إذْ» من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٩/٢٨] بأن المؤمنين قد خافوا، بانقطاع المشركين عن دخول الحرم، انقطاع تجاراتهم ودخول ضرر عليهم نتيجة ذلك[٦].

كما استعانوا بالقياس في التدليل على بعض الوجوه، بل إن القياس يشكل عنصراً بارزاً في استدلالاتهم، ومحور الحديث عن الأحكام، ونذكر من ذلك قياس الأخفش مباشرة «إنِ» المخففة للفعل، على «لَكِنْ»، وقياس عملها على

---

(١) القرطبي ١٠٥/٢٠.
(٢) الفراء ٤٦٥/١.
(٣) القرطبي ٣٦٥/١٣.
(٤) تقدم في الصفحة ٦٣٦.
(٥) المجاز ١٨٤/١.
(٦) الطبري ١٠٦/١٠.

عمل «لَم يَكُ» المخففة من «لَم يَكُنْ»[(١)]. وقياس الزمخشري صلاحية وقوع «أل» لكل الجنس وبعضه، على الاسم المشترك في الدلالة اللغوية[(٢)].

لقد جعلوا التركيب النحوي وسياق الكلام، وما يتعلق به منطلقاً أساسياً للاستدلال لآرائهم، ومحوراً لتحليلاتهم ونظراتهم، قبل الاستعانة بالتراكيب المماثلة من القرآن أو غيره فنظروا إلى النص، والأداة عنصر منه، نظرة كلية، وأفادوا من جزئياته وأبعاده، واستغرقوا مبناه وعلائقه وأطرافه المتشابكة، وسائر ما يتصل به في سبيل تنضيد الوجوه التي يذهبون، والمعاني التي يرون. ونحن نبهنا إلى شيء من هذه الاستدلالات واللفتات، ولو أردنا الإحاطة لوجدنا أنفسنا في ميدان فسيح الأرجاء، نعيد فيه الكلام على الجوانب اللغوية والصرفية والنحوية والدلالية والبلاغية، ذلك أن جوانب التحليل متكاملة، وأركان القول متآزرة متساندة، تمثل معارف العربية وعلومها، التي قال فيها ابن جني: «أفلا ترى إلى تساند هذا العلم واشتراك أجزائه، حتى إنه ليجاب عنه بجواب غيره؟»[(٣)]. أما استدلالهم بالنصوص والآراء، فكان ميداناً بارزاً لا يحتاج إلى تأكيد، لأنه يتصل بجوهر مباحثهم القائمة على التناظر والتمثيل والتتبع والاستقصاء، ويرتبط بمصادرهم. ولذا جعلنا الحديث عنه بعد.

٣ - الخلاف:

إن المتتبع لتاريخ النحو يدرك تماماً أن هذا العلم قد قام على الخلاف، وأن حلقات رجاله ومجالسهم كانت حلبات للمناقشة والجدل والدليل. وذلك تبعاً لاختلاف الأصول والمصادر ودرجات المعرفة والمستويات ومنافسة الأقاليم، أو سوى ذلك مما يذهب إليه الدارسون المعاصرون[(٤)] . وقد سار المفسرون على خطا هذا النهج، فامتلأت كتبهم بالخلافات والمناقشات والأدلة، ذلك أن عدداً

---

(١) الأخفش ٥٨٥.

(٢) الكشاف ١/٢٧٠.

(٣) سر الصناعة ١/٥٥.

(٤) تنظر أسباب الخلاف في كتاب: في أصول النحو ٢١٥-٢٢٦.

منهم كانوا نحويين يمارسون علم العربية، وأغلبهم يسجلون خلافات النحاة، ويشاركون فيها، ويسهمون في إثارتها وبعثها. أضف إلى ذلك أنهم كانوا في معرض تطبيقي عام، وعلى أبلغ نص في العربية، الأمر الذي يثمر عن خلافات بعد خلافات يثيرها النص المعجز حتى في الأصول الواحدة، مما جعلهم في ميدان رحب، يستعرضون فيه الوجهات والنظرات، ويذودون عنها ولو أدى بهم ذلك إلى التطرف والقسوة.

لقد اختلفوا في مباني الأدوات ومشكلاتها اللغوية، وفي وجوهها النحوية وأحكامها، واشتد هذا الخلاف في معانيها وتقدير ظلالها، وامتدت رحاه إلى الشواهد والنصوص المؤيدة، واستند فيه كل منهم إلى أصوله ومذهبه وذوقه وثقافته ومحصوله. وآثر بعضهم النقل والحياد، وحاول آخرون تحرير الخلافات وتحقيق المسائل رغبة في الضبط والتخفيف ودرء الشطط.

فقد خالف الفراء بعض المفسرين قبله، وناقش أقوالهم بتواضع وأدب جم، فقال في تقدير إضمار الواو العاطفة في أحد النصوص: «وليس عندنا ذلك من مذاهب العرب، فإن يك موافقاً للتفسير فهو صواب»[1] . وخالف بعض النحويين أيضاً، وعلى رأسهم أستاذه الكسائي، إذ ناقشه في بعض المواضع باعتدال واحترام، فقال مثلاً: «ولا يجوز ساء ما صنيعك. وقد أجازه الكسائي في كتابه على هذا المذهب... فهذا قوله وأنا لا أجيزه»[2] . واشتد عليه في مواضع أخرى مخطّئاً، كقوله: «وكان الكسائي يقول: جعلته بمعنى النعت تابعاً للاسم المضمر في الفعل. وهو خطأ وليس بجائز»[3]. ولكنه يفارق التواضع والمخالفة مع أبي عبيدة البصري إذ يتهمه في غير مكان بعدم معرفة العربية وبالخلط بين تفسير المعاني وتقدير الأعاريب[4] .

(١) الفراء ١/٩٣-٩٤.
(٢) الفراء ١/٥٧.
(٣) الفراء ١/٤٧١.
(٤) الفراء ١/٨ و ٨٩.

وخالف الطبري في تفسيره الكبير عدداً من المفسرين والنحويين أيضاً، وذلك بعد أن عرض آراءهم وخلافاتهم، ورتبها وشرحها وذكر أسنادها. واتسمت مخالفاته عموماً بموافقة أحد الفريقين، وتقوية حجته والاشتداد على الآخر والسخرية منه أحياناً. فقد جعل أحد المفسرين «إنْ» بمعنى «إذْ» في قوله تعالى: ﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ ... إِنْ كُنتُمْ صادِقِينَ﴾ [البقرة: ٢/٢٣]، فقال الطبري: «وفي إجماع جميع قراء الإسلام على كسر الألف من «إنْ» دليل واضح على خطأ تأويل من تأول إنْ بمعنى إذْ في هذا الموضع»[1]. وكان أبرزَ من خالفهم من النحويين أبو عبيدة والأخفش، حيث كان يذكرهما تحت اسم بعض البصريين، ويخطّئهما وينتصر لآراء الفراء، التي أوردها أيضاً تحت اسم بعض الكوفيين. من ذلك قوله: «وزعم بعض المنسوبين إلى العلم بلغات العرب من أهل البصرة أن تأويل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ﴾ [الحجر: ١٥/٢٨]: وقال ربك للملائكة، وأن «إذ» من الحروف الزوائد. واعتلّ لقوله... ببيت الأسود بن يعفر[2]:

فَإذا وَذَلِكَ لامَهاهَ لِذِكْرِهِ وَالدَّهْرُ يُعْقِبُ صالِحاً بِفَسادِ

ثم قال: ومعناها: وذلك لامهاه لذكره... قال أبو جعفر: والأمر في ذلك بخلاف ما قال. وذلك أن إذ حرف يأتي بمعنى الجزاء، ويدل على مجهول من الوقت. وغير جائز إبطال حرف كان دليلاً على معنى في الكلام إذ سواء قيل قائل هو بمعنى التطول، وهو في الكلام دليلٌ على معنى مفهوم، وقيل آخر في جميع الكلام الذي نطق به دليلاً على ما أريد به هو بمعنى التطول. وليس لمدعي الذي وصفنا قوله في بيت الأسود بن يعفر أن «إذا» بمعنى التطول، وجه مفهوم بل ذلك لو حذف من الكلام لبطل المعنى الذي أراده الأسود بن يعفر من قوله: فإذا وذلك لامهاه لذكره. وذلك أنه أراد بقوله: فإذا الذي نحن فيه وما مضى

---

(١) الطبري ١/٢٢٠.

(٢) تقدم في الصفحة ١٧٢.

من عيشنا، وأشار بقوله ذلك إلى ما تقدم وصفه من عيشه الذي كان فيه لامهاه لذكره. يعني لا طعم له ولا فضل لإعقاب الدهر صالح ذلك بفساد»[١]. فهو يخطّئ أبا عبيدة صاحب القول، ويفنّد توجيهه وشاهده الشعري. كما يخطّئ الأخفش لإجازته في نصب «غير» من : ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِم﴾ [الفاتحة: ٧/١] أن تكون على الاستثناء. ويرد عليه بقول الكوفيين وإنكارهم لهذا الوجه قائلاً: «وقد كان بعض نحويي البصريين يزعم أن قراءة من نصب غير... على وجه استثناء غير المغضوب عليهم من معاني صفة الذين أنعمت عليهم، فكأنه كان يرى أن معنى الذين قرؤوا ذلك نصباً: اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم إلا المغضوب عليهم، الذين لم تنعم عليهم في أديانهم و لم تهدهم للحق فلا تجعلنا منهم»[٢].

وكان أحياناً يخالف بعض نحاة الكوفة، ويأخذ برأي البصريين. ويظهر ذلك في موقفه من وجه الواو في قوله تعالى: ﴿خَلَطُوا عَمَلاً صالِحاً وَآخَرَ سَيِّئاً﴾ [التوبة: ١٠٢/٩]، حيث جعلها بمنزلة قولهم: استوى الماء والخشبة. أي بالخشبة. والتقدير: خلطوا عملاً صالحاً بآخر سيِّئ. ورد قول الكوفيين الذين احتجوا لمنعه بأن فعل الخلط عامل في الأول والثاني، ويجوز تقديم كل واحد منهما على الآخر، بينما لا يجوز تقديم الخشبة على الماء[٣]. كما خالف الفراء صراحة، فقال في لام الأمر: «فإني لا أعلم أحداً من أهل العربية إلا وهو يستردئ أمر المخاطب باللام، ويرى أنها لغة مرغوب عنها غير الفراء. فإنه كان يزعم أن اللام في ذي التاء الذي خلق له واجهت به أو لم تواجه، إلا أن العرب حذفت اللام من فعل المأمور والمواجه، لكثرة الأمر خاصة في كلامهم... وإنما هو دعوى لا ثبت بها ولا حجة»[٤].

---

(١) الطبري ١/١٩٥-١٩٦.
(٢) الطبري ١/٧٨-٧٩.
(٣) الطبري ١١/١٢.
(٤) الطبري ١١/٢٦.

وأورد الطبري فوق ذلك خلافات كثيرة للمفسرين السابقين في معاني الأدوات وتأويل النصوص، وقيّدها بنصوصها ومتونها، وبين حجة كل فريق وأدلته، ثم اختار بعضها وقوّاه بنظراته الخاصة. ونذكر من ذلك خلافهم في وجه الباء في قوله تعالى: ﴿بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦٨/٦]، إذ جعلها بعضهم ظرفية بمعنى «في»، وآخرون زائدة على معنى: أيكم أولى بالشيطان؟ ثم اختار الوجه الأول، على أن يكون المفتون بمعنى الفتون رافضاً زيادة الحرف[١].

وركب الزجاج هذا المركب أيضاً في أكثر أقواله وتوجيهاته، فخالف عدداً من المفسرين والنحاة، وعلى رأسهم أبو عبيدة الذي وصفه بالجرأة على القرآن ومخالفته سننه اللغوية[٢]، وانتصر في أغلب هذه المواضع بآراء الخليل وسيبويه وبالثقات من علماء العربية. ففي قوله تعالى: ﴿وَما يُشْعِرُكُمْ أَنَّها إِذا جاءَتْ لا يُؤْمِنُون؟﴾ [الأنعام: ١٠٩/٦]، قال: «وزعم سيبويه عن الخليل أن معناها لعلها... كقولهم: إيتِ السوقَ أنك تشتري شيئاً. أي لعلك. وقد قال بعضهم: إنها «أنّ» التي على أصل الباب، وجعل «لا» لغواً... والقول الأول أقوى وأجود في العربية... والذي ذكر أن لا لغو، غالط»[٣]. كما ساق عدداً من الخلافات بين النحويين السابقين في مجمل المسائل اللغوية، وفي توجيه النصوص. من ذلك قوله في: ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً﴾ [البقرة: ٤٨/٢]. «وقال بعض النحويين إن المحذوف هنا الهاء، لأن الظروف عنده لا يجوز حذفها، وهذا قول الكسائي. والبصريون وجماعة من الكوفيين يقولون: إن المحذوف فيه»[٤].

وعرض الطبرسي لأمثلة هذه الخلافات، واكتفى منها عموماً بالتأييد والاختيار لبعضها مؤثراً النقل على الخوض في غمارها، سواء أكانت للبصريين أم للكوفيين أم لغيرهم. غير أنه كان يميل إلى آراء البصريين عموماً وآراء

(١) الطبري ١٩/٢٩-٢٠.
(٢) الزجاج ١/٧٥-٧٦ و ٤٠٣.
(٣) الزجاج ٢/٣٣٠.
(٤) الزجاج ١/٩٨.

الفارسي وابن جني خصوصاً. ومن أقواله في بعض التوجيهات: «هذا قول الكسائي والفراء. وأنكره الزجاج»[١].

وكان للزمخشري بعض هذه الوقفات أيضاً، إذ ورث آراء القدماء واختلافاتهم واستوعبها ونحا بها منحى التبسيط والمصالحة والتحقيق، نازعاً إلى تخفيف حدة النقاش. وذلك بروح الأديب البليغ والدارس المتذوق، من ذلك قوله في «أل» من: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ﴾ [مريم ١٩/٣٣]: «قيل أدخل لام التعريف لتعرفه بالذكر قبله... والمعنى ذلك السلام الموجه إلى يحيى في المواطن الثلاثة موجه إلي. والصحيح أن يكون هذا التعريف تعريضاً باللعنة على متهمي مريم، عليها السلام، وأعدائها من اليهود. وتحقيقه أن اللام للجنس. فإذا قال: وجنس السلام علي خاصة، فقد عرض بأن هذه عليكم»[٢].

وروى الرازي شيئاً كثيراً من الخلافات، فحشد في تفسيره الضخم مسائل المباني والأحكام والمعاني، واستظهر الأصول والفروع والمسائل، واستوعبها، ولخّصها وناقش اللغويين والنحاة، والفقهاء والبلاغيين، وأصحاب المذاهب الفلسفية كالمعتزلة، فضخم بذلك الخلاف وشدد القول في مظاهره، وأسهم في تأجيجه وبعث أواره، وحاول أن يظهر فيه محققاً عملاقاً. وأخرج كل ذلك في لبوس منطقي معقد، كاد يقطع فيه الآراء عن جذورها ويبعدها عن أصحابها. يقول في معنى الباء: «البصريون يسمونه باء الإلصاق، والكوفيون يسمونه باء الآلة، ويسميه قوم باء التضمين. واعلم أن حاصل الكلام أن هذه الباء متعلقة بفعل لا محالة، والفائدة فيه أنه لا يمكن إلصاق ذلك الفعل بنفسه إلا بواسطة الشيء الذي دخل عليه هذا الباء. فهو باء الإلصاق لكونه سبباً للإلصاق، وباء الآلة لكونه داخلاً على الشيء الذي هو آلة»[٣]. ويقول في «أل» الداخلة على الاسم المجموع: «لفظ الجمع بلام التعريف يفيد العموم، والخلاف فيه مع

(١) المجمع ٥/٧٧.
(٢) الكشاف ٣/١٦.
(٣) الرازي ١/٩٧.

الأشعري والقاضي وأبي بكر وأبي هاشم لنا، أنه يصح تأكيده بما يفيد العموم. وتمام تقديره في أصول الفقه»[١].

واستعرض القرطبي نحواً من هذه الخلافات، وضمّن تفسيره كثيراً من النظرات والتوجيهات، إلا أنه لم يحاول عموماً أن يشترك فيها، شأنه في ذلك شأن الطبرسي. وكذا كان أمر البيضاوي والنسفي اللذين اكتفيا بتسجيل آراء السابقين.

أما أبو حيان، فقد جعل بحره ونهره موئلاً لهذه الخلافات، تصب فيها كل الروافد من كل الأصقاع، إذ كان يورد خلافات المفسرين والنحويين جميعاً على اختلاف مذاهبهم ومستوياتهم، بصريين وكوفيين وبغداديين ومغاربة، أعلاماً ومغمورين. وجعل ينحو بها منحى الإيجاز والاختصار، ويحيل القارئ على مواضعها من الكتب المتخصصة. يقول في «لولا الشرطية»: «ويجيء بعدها اسم مرفوع بها عند الفراء، وبفعل محذوف عند الكسائي، وبالابتداء عند البصريين. والخبر محذوف عند جمهورهم، وعند بعضهم فيه تفصيل، ذكرناه في منهج السالك من تأليفنا»[٢].

وكان لا يفتأ يدلي بدلوه في هذه الخلافات، ويسير بها نحوالتحرير والتحقيق، بل لا نكاد نجد له موضعاً لا يشترك فيه في هذا الخلاف، يعارض هذا ويوافق ذاك، ويناقش الثالث ويستبعد الأقوال الضعيفة والبعيدة. وكان ينتصر في الغالب لأصحابه البصريين. يقول في حديثه عن «إذا»: «إذا: ظرف زمان، ويغلب كونها شرطاً. وتقع للمفاجأة ظرف زمان وفاقاً للرياشي والزجاج، لا ظرف مكان خلافاً للمبرد ولظاهر مذهب سيبويه، ولا حرفاً خلافاً للكوفيين»[٣]. ويقول في «أيّ»: «أي استفهام، وشرط، وصفة، ووصلة لنداء ما فيه الألف

---

(١) الرازي ٢/٨٤.
(٢) البحر ١/٢٤٠.
(٣) البحر ١/٦٠.

واللام، وموصولة، خلافاً لأحمد بن يحيى إذ أنكر مجيئها موصولة، ولاتكون موصوفة خلافاً للأخفش»[١]. فهو ينزع إلى تقرير المسائل وحسم الخلاف، ويطلق في ذلك أحكاماً متفاوتة في الاعتدال والقسوة، حتى إنه ليشتد على بعض النحاة والمفسرين ويتتبعهم إذا رأى في آرائهم ضعفاً، أو كانوا يخالفونه المذهب والتقدير. فقد وصف أبا عبيدة وابن قتيبة بالضعف في علم العربية، وتتبع ابن عطية في مواضع كثيرة مخالفاً ودافعاً أقواله. من ذلك قوله في الباء الزائدة من: ﴿وَما اللَّهُ بِغافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة ٢/٧٤]: «قال ابن عطية: و«بغافل» في موضع نصب خبر «ما»، لأنها الحجازية. يقوي ذلك دخول الباء في الخبر، وإن كانت الباء قد تجيء شاذة مع التميمية. انتهى كلامه. وهذا الذي ذهب إليه أبو محمد من أن الباء مع التميمية قد تجيء شاذة لم يذهب إليه نحوي فيما علمنا»[٢].

وتبلغ حدته مداها في مناقشاته للزمخشري، وتتبعه لسقطاته النحوية، وتقديراته في توجيه النصوص، فضلاً عن رده لآرائه الاعتزالية، التي وجدها في كشافه، فكان يلاحقه ويسفّه أقواله، كقوله في بعض المواضع: «فما ذهب إليه فاسد في التركيب العربي، فاسد من حيث المعنى، فوجب طرحه»[٣]. وقد مررنا بنماذج أخرى كثيرة من هذه المناقشات.

لقد أراد المفسرون شرح الكتاب المعجز وتبيينه، فوقعوا في الخلاف، وكانت خلافاتهم في هذا المجال صورة لما دار على ألسنة النحويين، بل هي في شطرها الأول نموذج منها يمثلها ويعبر عنها، إذ شابتها بعض الأغراض والنوازع، كمنافسة الأقران والنيل من الخصوم وتناحر الأقاليم أو اصطراع المذاهب. ويظهر ذلك في تحامل الفراء والطبري الكوفيين على أبي عبيدة البصري، ومخالفة

---

(١) البحر ١/٩٣.
(٢) البحر ١/٢٦٧.
(٣) البحر ١/٢٢٨.

الطبري للأخفش أيضاً، وفي تحامل الزجاج وأبي حيان على أبي عبيدة لشكهما في علمه ويقينه، وفي تسقط الرازي وأبي حيان لأخطاء الزمخشري لاعتزاله.

وتمثلت هذه الخلافات في مرحلتين: مرحلة التنظير والتطبيق، التي كانت على أيدي المفسرين النحاة، وفيها تداولوا الخلافات في المسائل النحوية عموماً وبعض النصوص والشواهد، ومرحلة التطبيق الشامل التي كانت على أيدي المفسرين المتأخرين، الذين أعادوا ذكر هذه الخلافات بوحي النصوص المفسرة، وأضافوا إليها خلافاتهم في توجيه النصوص وما تحتمله الأدوات من وجوه ومعان ودلالات. وقد بدا ذلك واضحاً في تفاسير: الزمخشري، والرازي، والقرطبي، وأبي حيان.

واتخذت هذه الظاهرة طوابع متعددة، فكان بعضها ينقاد في مصلحة الخليل وسيبويه والبصريين عموماً، كما هو الأمر عند الزجاج والطبرسي وأبي حيان. وبعضها ينقاد في مصلحة الفراء والكوفيين، كما فعل الطبري. والثالث يعرض من غير تدخل، كما فعل القرطبي والبيضاوي. والرابع يراد به التحقيق أو يزعم، كما هو الأمر عند الزمخشري والرازي وأبي حيان.

وكان بعض الخلاف في الأدوات يسيراً، لا يتجاوز المسألة النحوية التي تثيرها، فيما كان أغلبها متشابكاً، تصطرع فيه الوجوه والاحتمالات وتتعدد المعاني، ولا سيما في بعض الأدوات المشكلة التي كثر استخدام القرآن لها، كالهمزة و «أم» و «أو» وسواها من أدوات العطف والاستفهام، التي تماست فيها المعاني وصعب فيها الضبط والتحديد.

إن الخلاف في جهود المفسرين ظاهرة بارزة في منهجهم، وصورة من صور الخلاف النحوي المألوف، بل كانت محور جهودهم وآرائهم، التي توخت خدمة كتاب الله، فأصابها ما أصاب المسائل النحوية، وهي من هذا المنظار لا تقل بروزاً وأهمية عن مظاهر الاستدلال والتنظير في عرضهم للمادة وأسلوب معالجتها.

ثانياً- مصادر المفسرين

اعتمد المفسرون في تبيين وجوه الأدوات على مصدرين أساسيين، هما النصوص اللغوية وآراء العلماء. فقد راحوا يحتجون بهما ويستشهدون ويستدلون، ويوردون العديد من الأمثلة والتوجيهات، ويمزجون ذلك كله بآرائهم ونظراتهم متوخين الغاية في التوجيه والحكم، والمثال في التعبير والإقناع.

١- النصوص اللغوية:

لجأ القوم في بناء توجيهاتهم إلى الاستعانة بالنصوص اللغوية، ذلك أنهم يرون العربية بمختلف أنماطها وحدة متكاملة يفسر بعضها بعضاً، فطفقوا يستشهدون بالقرآن وقراءاته، وبالشعر والحديث النبوي والأخبار وكلام العرب ولهجاتهم وأمثالهم، ويصنعون العبارات والأمثلة الموضحة، ويسخّرون كل ذلك لخدمة التفسير. ولكن اعتمادهم على هذه الأساليب كان متفاوتاً، ويختلف من مفسر إلى آخر، كما يختلف في طبيعته، إذ نستطيع أن نميز فيه بوضوح بين اتجاهين: اتجاه احتجاجي عند المفسرين النحاة المتقدمين، واتجاه توضيحي لدى اللاحقين، الذين ترسموا خطا الأوائل وتابعوا معظم أقوالهم.

أ – القرآن وقراءاته:

إن القرآن وقراءاته[١]، كما سبق، حقيقة واحدة لا يمكن فصلها، والمفسرون كانوا يدركون هذه الحقيقة ببساطة عندما أقدموا على تفسير القرآن، إذ راحوا يتتبعون في أسفارهم وجوه القراءات مشهورها وشاذها، ويكشفون عن معاني الأدوات فيها، وما تحتمله من وجوه ودلالات، فكان هدفهم بيان النصوص القرآنية بمختلف مستوياتها، والاستعانة على معرفتها بالنصوص الأخرى.

لقد كان القرآن وقراءاته المادة الرئيسة لهذا الاستدلال، مما جعله غاية البحث وأداته في آن معاً. غير أن الأمر لم يقف عند هذا الحد، بل تجاوزه عند النحويين

(١) ينظر صفحة ٨٠ من هذا الكتاب.

المتقدمين، كالفراء وأبي عبيدة والأخفش إلى الاحتجاج للظواهر اللغوية التي أثاروها بوحي النصوص القرآنية، فكانت هذه النصوص حجة ومصدراً أساسياً من المصادر اللغوية التي اعتمدوا عليها في صناعة علم العربية.

لقد جعل الفراء أسلوب القرآن شغله الشاغل في العرض والتحليل والتنظير، فكان يستعرض الآيات ويورد القراءات، ويستطلع وجوهها، ويحلل الأدوات فيها، ويميز الجيد من غيره فيها، ويقرنه بالأساليب الأخرى. يقول في توجيه قراءة الكسائي: (شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاّ هُوَ وَالْمَلائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قائِماً بِالْقِسْطِ لا إِلَهَ إِلاّ هُوَ ... أَنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الإِسْلامُ) [آل عمران ٣/١٨-١٩] : ((قد فتحت القراء الألف من أنه، ومن قوله: أن الدين ... وإن شئت جعلت أنه على الشرط، وجعلت الشهادة واقعة على قوله: أَنَّ الدين... وتكون أن الأولى يصلح فيها الخفض، كقوله: شهد الله بتوحيده أن الدين عنده الإسلام، وإن شئت استأنفت إن الدين بكسرتها، وأوقعت الشهادة على ((أنه لا إله إلاّ هو)). وكذلك قرأها حمزة، وهو أحب الوجهين إلي. وهي في قراءة عبد الله: إنّ الدين عند الله الإسلام. وكان الكسائي يفتحهما كلتيهما. وقرأ به ابن عباس بكسر الأول وفتح أن الدين ... وهووجه جيد، جعل إنه لا إله إلا هو مستأنفة معترضة، كأن الفاء تراد فيها، وأوقع الشهادة على أَنَّ الدين))[1] .

وكان في استعراضه لا يفتأ يحتج للوجوه ويقرنها بنظائرها من الآيات والقراءات، فيورد النص أو الاثنين أو ما يزيد، كاحتجاجه لإضمار ((مَنْ))[2] في قوله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ هادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾ [النساء ٤/٤٦] بقوله: ﴿وَما مِنّا إِلاّ لَهُ مَقامٌ مَعْلُومٌ﴾ [الصافات ٣٧/١٦٤]، وبقوله: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلاّ وارِدُها﴾ [مريم ١٩/٧١]. وهو لا يفرق في ذلك بين قراءة مشهورة وشاذة، يحتج بهما ولهما، ويجعلهما من أحسن أدلته، كاحتجاجه لزيادة ((إلى)) في قراءة: (تَهْوى إِلَيْهِم)

(١) الفراء ١/١٩٩.

(٢) الفراء ١/٢٧١.

[إبراهيم: ١٤/٣٧] بقوله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ [النمل: ٢٧/٧٢] الذي زيدت فيه اللام[(١)].

وقد احتفل الرجل كثيراً بالقراءات الشاذة، ولاسيما المخالفة لرسم عثمان ﷺ، من نحو قراءتي أُبَيّ بن كعب وعبد الله بن مسعود، وجعلهما في معظم المواضع دليلاً على وجوه القراءات المعروفة، تفسر معاني الأدوات فيهما، كاستدلاله لوقوع ((لولا)) بمعنى ((هَلّا))[(٢)] في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلا كانَتْ قَرْيَةٌ﴾ [يونس: ١٠/٩٨] بقراءة أبَيّ: (فَهَلاّ كانَتْ قَرْيةٌ)، ولوقوع ((كَيفَ)) استفهامية للنفي في قوله: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ؟﴾ [التوبة: ٩/٧] بقراءة ابن مسعود: (كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللهِ وَلا ذِمّةٌ؟)، التي زيدت فيها ((لا)) رداً على معنى ((كيف))[(٣)]، مما يدل على ولعه الشديد بهذا المصدر، بل هو القائل: ((الكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر))[(٤)].

واتخذ أبو عبيدة من القرآن حجة دامغة على أوجه الأدوات، ولا سيما في الإطار اللغوي الذي يطبع تفسيره، وجعله في مقدمة المصادر. إلا أنه لم يغلبه على الشعر، فكان يحتج به ويقرن الآية بصنوها. وكثيراً ما جعله مادة التنظير ومصدر القواعد الملزمة في مطلع تفسيره، المبني على الفقرات المجازية. من ذلك قوله في زيادة بعض الأدوات: ((ومن مجاز ما يزاد في الكلام من حروف الزوائد: قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً ما بَعُوضَةً فَما فَوْقَها﴾ [البقرة: ٢/٢٦]. وقال: ﴿فَما مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حاجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٦٩/٤٧]. وقال: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْناءَ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِلآكِلِينَ﴾ [المؤمنون: ٢٣/٢٠]. وقال: ﴿وَإِذْ قالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ﴾ [البقرة: ٢/٣٠]. وقال: ﴿ما مَنَعَكَ أَلاّ تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ٧/١٢]. مجاز هذا أجمع إلقاؤهن))[(٥)].

---

(١) الفراء ٢/٧٨.
(٢) الفراء ١/٤٧٩.
(٣) الفراء ١/٤٢٣.
(٤) الفراء ١/١٤.
(٥) المجاز ١/١١.

ولم يخرج الأخفش عن هذا المنهج، إذ وقف عليا لنص القرآني مبيناً قراءاته مستشهداً لها، كقوله في ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَلاّ أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلاّ الْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥/٧]: ((وقال بعضهم: على ألاّ أقولَ... يريد بأن لا أقول، كما قال: ﴿بِكُلِّ صِراطٍ تُوعِدُونَ﴾ [الأعراف: ٨٦/٧] في معنى: على كل صراط توعدون))[1].

وكثيراً ما احتج بالقرآن للمسائل النحوية العامة، التي عرض لها في استطالات الشروح وفي مقدمة تفسيره، التي بناها على جمع الأشباه اللغوية والنحوية والصرفية، فأورد عدداً من الآيات في رأس مصادره. يقول في زيادة ((أن)): ((وأما أنِ الخفيفة فتكون زائدة مع فلَمّا ولَمّا. قال: ﴿فَلَمّا أَنْ جاءَ الْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦/١٢] وإنّما هي فَلمّا جاءَ البَشِيرُ. وقال: ﴿وَلَمّا أَنْ جاءَتْ رُسُلُنا﴾ [العنكبوت: ٣٣/٢٩]. يقول: ولما جاءت. وتزاد أيضاً مع لو...))[2].

واتبع الزجاج خطا الأسلاف، فنظر بعين المحبة والإكبار للغة القرآن، وآثرها على النصوص الأخرى، فكانت الآيات مادة غنية لشرح النصوص، وحجة حاسمة لمادة البحث والمعالجة.

وورث اللاحقون هذا الاتجاه، ولكنهم لم يبلغوا شأو المتقدمين ولم يجعلوا أسلوب القرآن مادة للاحتجاج، وإن كانوا يحاولون ذلك بين الفينة والأخرى، ويرغبون في الظهور بمظهر المنظرين، ذلك أنهم تأثروا معظم الآراء والمناهج، وتخلفوا عن زمن وضع لبنات علم العربية. لقد أصبحت النصوص القرآنية لديهم أقرب إلى الدليل على وجه الآية المفسرة، والنظير الذي يشرح النظير ويقويه.

فالطبري اتكأ على الفراء، وحمل عنه منهجه في المعالجة أيضاً، وأضاف إلى نصوصه محلقاً بوجوه القراءات مغرماً بها. وصرّح في غير موضع أن هذا الأسلوب نزل بأفصح كلام العرب، ولكنه كان يدور في فلك الشروح

---

(١) الأخفش ٥٢٨.
(٢) الأخفش ٢٩٣.

والاستدلال والاختيار وتبيين معاني الأدوات في نصوصه المختلفة، من قراءات الأمصار الموثوقة، والأخرى الشاذة التي لا تجوز الصلاة بها. وكان يجمع أشتاتاً من رواياتها مقارناً فيما بينها، حتى كاد تفسيره يكون معجماً للروايات القرآنية. يقول مستدلاً لمعنى ((أو)) في: ﴿لَبِثْتُ يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [البقرة: ٢/٢٥٩]: ((أو بعض يوم: بمعنى بل بعض يوم، كما قال تعالى ذكره: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ٣٧/١٤٧] بمعنى بل يزيدون))[١]. وقد تأثر الفراءَ أيضاً في نظرته إلى القراءات الشاذة، فجعلها أدلة للمشهورة في معظم الأحيان. ونذكر من ذلك استدلاله على وقوع الهمزة استفهامية للأمر في: ﴿أَأَسْلَمْتُمْ؟﴾ [آل عمران: ٢/٢٠] بقراءة ابن مسعود: (هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ؟ آمِنُوا) [الصف: ٦١/١٠-١١] حيث أجيب فيها الاستفهام بالأمر[٢].

والزمخشري جعل القرآن وحدة لغوية متكاتفة، يشهد بعضها لبعض في كل المواطن والمواقف النحوية منها والدلالية والجمالية والفكرية، نفياً وإثباتاً. فهو لا يني يذكر القراءات، ويورد لكل معنى شبهه أو نظيره في الأصل والفرع، قريباً كان أو بعيداً، حتى يخيل إلى القارئ أن النصوص عنده جاءت هكذا مترابطة متساوقة، سواء أكانت مشهورة متواترة أم قليلة نادرة، لم يقطع العلماء بصحتها. فهو يشهد لمعنى ((من)) التبيينية[٣] في قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقَوْا أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران ٣/١٧٢] بقوله: ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً﴾ [الفتح ٤٩/٢٩]. ويقرن قوله: ﴿ لا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢/٢] بقوله: ﴿لا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٣٧/٤٧] من حيث وجه ((لا))[٤]. ويستدل لمعنى ((مِنْ)) التبعيضية في[٥] قوله: ﴿حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل

(١) الطبري ٣/١٣٦.
(٢) الطبري ٣/٢١٤.
(٣) الكشاف ١/٤٤١.
(٤) الكشاف ١/٣٤.
(٥) الكشاف ١/١٨٥.

عمران: ٩٢/٣] بقراءة ابن مسعود: (حَتَّى تُنْفِقُوا بَعْضَ ما تُحِبُّونَ). ويقول في: ﴿قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ ما أُوتِيتُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣/٣]: ((وقوله أن يؤتى معناه: لأن يؤتى... والدليل عليه قراءة ابن كثير: (أأن يؤتى؟) بزيادة همزة الاستفهام للتقرير والتوبيخ، بمعنى إلا أن يؤتى أحد))[1] . إلا أنه قلما يجمع بين نصوص القرآن على سبيل التنظير للمسألة اللغوية، نحو ما فعل في معاني ((لعل))[2] .

والطبرسي عرض لأغلب القراءات ناقلاً أكثرها عن الفارسي، الذي احتج للقراءات السبع في كتابه الحجة، وعن ابن جني الذي احتج لشواذها في المحتسب، فضلاً عن سوقه لعدد من النصوص في معرض التنظير، الذي كان بوحي النص المفسر. ومن تلك النقول، نذكر حديثه عن: ﴿مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤/١]. قال أبو علي الفارسي: يشهد لمن قرأ (مالكَ) من التنزيل قوله تعالى: ﴿ وَالأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّه﴾ [الانفطار: ١٩/٨٢]، لأن قولك: الأمر له، وهو مالك الأمر، بمعنى. ألا ترى أن لام الجر معناها الملك والاستحقاق[3] ؟))، وحديثه عن قراءة الحسن الشاذة: (وَلْتَصْغى) [الأنعام: ١١٣/٦]: قال أبو الفتح: هذه اللام هي الجارة، أعني لام ((كي)). وهي معطوفة على ((الغرور)) من قوله: ﴿يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُوراً﴾ [الأنعام: ١١٢/٦] أي: للغرور، ولأن تصغى إليه... إلا أن إسكان هذه اللام شاذ في الاستعمال على قوته في القياس، لأن هذا الإسكان إنما كثر عنهم في لام الأمر[4] ، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩/٢٢].

وقريبٌ من ذلك ما فعله الرازي والقرطبي، إلا أن ما يميزهما هو كثرة إيرادهما للنصوص المتماثلة شواهد على المعاني والوجوه، فضلاً عن التشدد

---

(١) الكشاف ٣٧٤/١.
(٢) الكشاف ٩١/١-٩٢.
(٣) المجمع ٤٩/١.
(٤) المجمع ١٦٦/٧-١٦٧.

الواضح للرازي وتعصبه للغة القرآن وقراءاته وتفضيلها على الشعر في ميزان الاحتجاج الأصولي للغة العرب. يقول: «وكثيراً أرى النحويين يتحيرون في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريره ببيت مجهول فرحوا به. وأنا شديد التعجب منهم، فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت على وفقه دليلاً على صحته، فلأن يجعلوا ورود القرآن به دليلاً على صحته أولى»[1] .

أما أبو حيان فجعل بحره موئلاً للقراءات بمختلف مستوياتها، إذ ورث الروايات وجمعها وسمّى معظم أصحابها، ودافع عن أهمية هذا المصدر جاعلاً إياه حجر الزاوية في المعالجة والمناقشة والمعارضة وتحرير الأحكام والتوجيهات. كما أفاد منه على نحو بارز في تنظيراته الكثيرة للأدوات، ويكفي أن نورد قوله في معاني «في»، لتتضح هذه الأهمية لديه. قال[2] : «في» للوعاء حقيقة أو مجازاً. وزيد: للمصاحبة، وللتعليل، وللمقايسة، ولموافقة «على» والباء. مثل ذلك: زيد في المسجد، ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصاصِ حَياةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩/٢]، ﴿ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾ [الأعراف: ٣٨/٧]، ﴿لَمَسَّكُمْ فِيما أَفَضْتُمْ﴾ [النور: ١٤/٢٤]، ﴿فِي الْحَياةِ الدُّنْيا وَفِي الآخِرَةِ﴾ [يونس: ٦٤/١٠]، ﴿ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١/٢٠] ، ﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: ١١/٤٢].

لقد جعل المفسرون آيات القرآن وقراءاته قبلتهم في البحث والتحري، ولكنهم اتخذوا منها في الوقت نفسه دليلاً عليها ومرشداً إلى معانيها. وقدموا هذا الدليل على سواه من النصوص، واعتمدوا على القراءات الشاذة اعتمادهم على المشهورة المتواترة، وماثلوا بين الوجوه، وربطوا بعضها بأصحابها من العرب، وأظهروا أحياناً ما تحتمله من وجوه بوحي تعابيرهم الكلامية وطرائقهم.

---

(١) الرازي ٥٥/٩.

(٢) البحر ٣٣/١.

ب – الشعر:

احتل الشعر في كتب المفسرين منزلة هامة، لا تقل كثيراً عن القرآن، حيث بدا لديهم مادة غنية وموئلاً واسعاً، يرجع إليه في الاحتجاج والتوضيح والتدليل. وقد كان لهم في ذلك منازع مختلفة تبعاً لأسلوب كل منهم وغايته والمرحلة التي أنشأ فيها تفسيره، إذ كان بعضهم يكثر الاعتماد عليه، وبعضهم يقتصد، وآخر يستأنس به استئناساً.

فقد جعله الفراء مصدراً أساسياً في بيان المعاني، ومرتكزاً في معالجة المسائل اللغوية، فكان يورد شواهده عقب الآيات وفي أثنائها تقوية لما يقوله ويقرره. من ذلك استشهاده لوقوع «مِن» التفسيرية بعد «ما» الموصولة في: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ ما فِي السَّماواتِ وَما فِي الأَرْضِ مِنْ دابَّةٍ﴾ [النحل: ٤٩/١٦] بقول بعضهم:

حازَ لَكَ اللهُ ما آتاكَ مِنْ حَسَنٍ، وَحَيْثُما يَقْضِ أَمْراً صالِحاً يَكُنِ

بعد ثلاثة شواهد قرآنية[١].

وكثيراً ما يجعل هذا المصدر حجته الأولى على مسألة من المسائل، ويبذل في ذلك شاهداً أو يزيد، بيتاً كان أو أكثر لاستيفاء الشرح والتوثيق. من ذلك استشهاده لحذف الفعل بعد «كَيفَ»[٢]، في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ؟﴾ [التوبة ٨/٩]، بقول أحدهم[٣] :

وَخَبَّرتُمانِي أَنَّما المَوْتُ في القُرى، فَكَيْفَ وَهَذِي هَضْبَةٌ وَكَثِيبُ؟

وقول الحطيئة العبسي[٤] :

---

(١) الفراء ٢/ ١٠٣.

(٢) الفراء ١/٤٢٤-٤٢٥.

(٣) هو لكعب بن سعد الغنوي. الأصمعيات ٩٧.

(٤) ديوانه ١٤٠. والمعظم: الأمر العظيم. وقدّ الأديم: شقّه.

فكَيـف ولَـمْ أَعْلَمْهُـمُ خَذَلُوكُـمُ   علـى مُعْظَـمٍ، ولا أدِيمَكُـمُ قَـدُّوا؟

وهو لا يكتفي، كما نعلم، بتفسير الآية، بل يغادرها إلى رحاب المسائل العامة المتعلقة بالأداة، فينظِّر لها، ويجعل الشعر ميداناً للنقاش والمعالجة المباشرة، فيحلله ويبين قيمته وأهميته في صناعة القاعدة. ونذكر في ذلك قوله في نيابة «أو» عن «إمّا»: «ولا تدخلن أو على إمّا، ولا إمّا على أو. وربما فعلت العرب ذلك لتآخيهما في المعنى على التوهم ... وقال الشاعر: ... وقال آخر[1] :

فَكَيْفَ بِنَفْسٍ، كُلَّما قُلْتُ أَشْرَفَتْ   عَلى البُرءِ مِنْ دَهْماءَ هِيضَ اندِمالُها

تُهاضُ بِدارٍ قَدْ تَقادَمَ عَهْدُها،   وإمّا بِأَمْواتٍ أَلَمَّ خَيالُها؟

فوضع «وإمّا» في موضع «أو»، وهو على التوهم. إذا طالت الكلمة بعض الطول أو فرقت بينهما بشيء، هنالك يجوز التوهم»[2].

والفراء لا ينسب الشعر الذي يورده إلا لماماً، كنسبة بعضه إلى امرئ القيس الكندي[3]، والنابغة الذبياني[4]، وقيس بن زهير العبسي[5]، والأعشى البكري[6]، وحسان بن ثابت الخزرجي[7]، والكميت بن معروف الأسدي[8]، والفرزدق التميمي[9]، وذي الرمة[10]، ذلك أنه مشغول بالتفسير والمعالجة ولغة القرآن التي أغرم بها. وهو يعتمد في كثير من هذا الشعر على ما أنشده إياه

(١) تقدما في الصفحة ٢٣٤ من هذا الكتاب.
(٢) الفراء ١/٣٨٩-٣٩٠.
(٣) الفراء ٢/٥٠ و ٥٤.
(٤) الفراء ١/٩٢.
(٥) الفراء ٢/٢٢٣.
(٦) الفراء ١/٩٨ و ٢/١٣٢.
(٧) الفراء ١/٢١.
(٨) الفراء ٢/١٣٠.
(٩) الفراء ١/١٤٤ و ٢/١١١.
(١٠) الفراء ١/٢٧١.

بعض العلماء، كالمفضل الضبي[١]، والكسائي[٢]، وأبي الجراح[٣]، وأبي ثروان[٤]، والقاسم بن معن[٥]، وبعض العرب، كبني عقيل[٦]، وبني أنف الناقة[٧]، وبني غني[٨]، وبني كلاب[٩]، وغيرهم ممن عزّت عليه معرفتهم، وندرت لغتهم، وأكثر من الأخذ عنهم[١٠]. وقد ظلت معظم هذه الشواهد غير معزوة إلى أصحابها.

واتكأ أبو عبيدة على الشعر اتكاء واضحاً والتصق بمادته، وجعله في مقدمة ما يحتج به للغة القرآن. وكان يسرع إليه، ويستظهر منه الشواهد المتعددة، ويعالج باقتضاب بعض مسائله من دون أن يبتعد عن النص المفسر. يقول في تفسير: ﴿ما مَنَعَكَ أَلاّ تَسْجُدَ؟﴾ [الأعراف ١٢/٧]: مجازه ما منعك أن تسجد. والعرب تضع لا في موضع الإيجاب، وهي من حروف الزوائد. قال أبو النجم العجلي[١١] :

فَما أَلُومُ البِيضَ أَلاّ تَسْخَرا، فَما رَأَيْنَ الشَّمِطَ القَفَنْدَرا

أي: ما ألوم البيض أن يسخرن. القفندر: القبيح السمج. وقال الأحوص الأنصاري[١٢]:

---

(١) الفراء ٢/ ٢٩٢ و ٣٩٧.
(٢) الفراء ١/ ١٣٤ و ١٣٥ و ٢/ ٤١.
(٣) الفراء ٣/ ١٤٧.
(٤) الفراء ١/ ٤ و ١٣٥ و ١٦١ و ٢/ ١٤٤.
(٥) الفراء ١/ ١٢٦.
(٦) ١/ ٦٧.
(٧) الفراء ١/ ٢٦٣.
(٨) الفراء ٢/ ٤٢.
(٩) الفراء ٣/ ١٤٧.
(١٠) الفراء ١/ ٥١-٥٢ و ٧٢ و ٢٧٤ و ٣١١ و ٣٤٢ و ٢/ ٤٢ و ٧٠ و ٢٢٣ و ٣/ ٥٦-٥٧ و ٢٢١.
(١١) الشمط: الذي اختلط سواد شعره ببياضه.
(١٢) تقدم في الصفحة ٢٤٨.

وَيَلْحَيْنَنِي في اللَّهْوِ أَلاّ أُحِبَّهُ، وَلِلَّهْوِ داعٍ دائِبٌ غَيْرُ غافِلِ

أراد: في اللهو أن أحبه. قال العجاج التميمي[١] :

في بِئْرِ لاحُورٍ سَرى وَما شَعَرْ

الحور: الهلكة. وقوله: لاحور، أي: في بئر حور، و «لا» في هذا الموضع فضل[٢].

وهو خلافاً لسابقه ينسب معظم الشعر، ويدقق في اختياره، ويعرّف ببعض أصحابه، ويعرض أحياناً للمناسبة التي قيل فيها. وكان يكرر بعضها إذا اقتضت الحاجة في المواضع المتناظرة، ولكنه يثقل أحياناً، كما فعل في قول الأشهب بن رميلة التميمي[٣] :

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ، بَنِي ضَوْطَرى، لَولا الكَمِيَّ الْمُقَنَّعا

إذ استشهد به مرات أربعاً لمعنى الحض في «لولا»[٤].

وقد نسب أبياته إلى طرفة بن العبد البكري[٥]، والأسود بن يعفر[٦]، وأخيه حطائط[٧]، والنابغة[٨]، وزهير بن أبي سلمى المزني[٩]، وعبد مناف بن ربع

---

(١) تقدم في الصفحة ٢٤٨.
(٢) المجاز ٢١١/١.
(٣) تقدم في الصفحة ٢٩٢.
(٤) المجاز ٥٢/١-٥٣ و ٩١ و ٣٤٦ و ٦٤/٢. وينظر التكرار أيضاً: ٣٥/١-٣٦ و ١٨٤ و ١١٨/٢ و ١٥٠، وفي ٤٩/١ و ٣١/٢ و ٢٣٢، وفي ١٤٨/٢ و ١٧٥ و ٢٢٧، وفي ٦٠/١-٦١ و٢٨٣-٢٨٤، وفي ٢٥/١-٢٧ و ٢١١، وفي ٥٦/١ و ١٣٠/٢، وفي ٢٢/٢ و ١١٧.
(٥) المجاز ١٨٦/٢ و ٢٧٨.
(٦) المجاز ٣٦/١.
(٧) المجاز ٥٥/١.
(٨) المجاز ٥٨/٢.
(٩) المجاز ١٥٧/٢-١٥٨.

الهذلي[١]، وعتر بن دجاجة المازني[٢]، والأعشى[٣]، والعباس بن مرداس[٤]، وخفاف بن ندبة[٥] السلميين، وعمرو بن معد يكرب الزبيدي[٦]، وأبي ذؤيب الهذلي[٧]، وابن مقبل العجلاني[٨]، وحسان[٩]، والأخطل التغلبي[١٠]، والعجاج[١١]، وقعنب بن أم صاحب الغطفاني[١٢]، والأحوص[١٣]، وجرير التميمي[١٤]، وذي الرمة[١٥]، وأبي النجم[١٦]. وترك بعضها من غير نسبة[١٧]، كقول بعضهم[١٨]:

هُمُ صَلَبُوا العَبْدِيَّ في جِذْعِ نَخْلَةٍ، فَلا عَطَسَتْ شَيْبانُ إلاّ بِأَجْدَعا

وهو لسويد بن أبي كاهل اليشكري. وقد عزا أغلبها المتأخرون.

واعتمد الأخفش هذا المصدر على نحو بيّن، واستكثر فيه الشواهد، ولكنه جعله في الغالب وراء الآيات حجة إضافية على ما يراه. ونذكر له في ذلك

(١) المجاز ٣٧/١.
(٢) المجاز ٦١/١.
(٣) المجاز ٦١/١.
(٤) المجاز ١٠٢/٢.
(٥) المجاز ٢٨٩/٢.
(٦) المجاز ١٣١/١.
(٧) المجاز ٤٩/١ و ٣٣٦ و ٢٣٢/٢.
(٨) المجاز ١٣٤/١ و ٣٤٦.
(٩) المجاز ١٥٨/٢.
(١٠) المجاز ٥٧/١.
(١١) المجاز ٢٦/١ و ٢١١ و ٢٢٩ و ٩٣/٢ و ١٤٠.
(١٢) المجاز ١٧٧/١.
(١٣) المجاز ٢١١/١.
(١٤) المجاز ٣٦/١ و ١٨٤ و ١١٨/٢ و ١٧٥ و ٢٧٢.
(١٥) المجاز ٥٢/٢-٥٣ و ٩٣.
(١٦) المجاز ٢٥/١ و ٢١١.
(١٧) المجاز ٢٦/١ و ٢٧٢ و ٣١٠ و ٣١٦ و ٣٢٦ و ٥/٢ و ٢١ و ٢٢ و ٢٤ و ٣١ و ٤٨ و ١١٢ و ١١٧ و ١٣١ و ١٧٥.
(١٨) تقدم في الصفحة ٥٠٨.

استشهاده لوجه «إلا» في قراءة: (إلاّ قَومُ يُونُسَ) [يونس: ١٠/٩٨] بقول بعضهم[١]:

أُنيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدةً فَوْقَ بَلْدةٍ قَلِيلٌ بِها الأَصْواتُ إلاّ بُغامُها

وبقول الآخر[٢]:

وَكُلُّ أَخٍ مُفارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إلاّ الفَرْقَدانِ

وذلك بعد شاهد قرآني[٣]. والأول لذي الرمة، والثاني لعمرو بن معد يكرب.

وكان يسرع إليه أحياناً قبل الآيات مستظهراً الشواهد الكثيرة التي يحفظها، سواء أكانت مثيلاً لوجه الآية أو نظيراً مقارباً، كاستشهاده لحذف «مِنْ» مع «اختار» في: ﴿وَاخْتارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾ [الأعراف: ٧/١٥٥] بثلاثة شواهد[٤]، أحدها قول الشاعر:

مِنّا الّذي اخْتارَ الرِّجالَ سَماحةً وَجُوداً، إذا هَبَّ الرِّياحُ الزَّعازِعُ

وهو للفرزدق[٥].

وكثيراً ما جعلَه عدّته في البحث اللغوي ومعالجاته المتنوعة، ولا سيما في مطلع التفسير والأبواب النحوية، التي عقدها في تضاعيف الآيات المفسرة، وجمع فيها خيوط المسألة الواحدة، كاستشهاده في باب المجازاة لجواز إضمار لام الأمر[٦] في قول بعضهم.

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إذا ما خِفْتَ مِنْ شَيءٍ تَبالا

---

(١) تقدم في الصفحة ١٥٣ من هذا الكتاب.

(٢) تقدم في الصفحة ١٥٤ من هذا الكتاب.

(٣) الأخفش ٢٩٥-٢٩٦.

(٤) الأخفش ٥٣٤-٥٣٥.

(٥) ديوانه ٥١٦.

(٦) الأخفش ٢٤٣-٢٤٤.

وهو لا ينسب الأبيات عموماً، ويفوق في ذلك الفراء، اللهم ما خلا بعض المواضع التي نسب فيها إلى علقمة بن عبدة التميمي[١]، والنابغة[٢]، ومتمم بن نويرة التميمي[٣]، والفرزدق[٤]. وقد كانت معظم شواهده لشعراء مرّ ذكرهم، وللمهلهل بن ربيعة التغلبي[٥]، وعدي بن زيد العبادي التميمي[٦]، وذي الإصبع العدواني[٧]، وزيد بن عمرو بن نفيل القرشي[٨]، وأمية بن أبي الصلت الثقفي[٩]، وسحيم بن وثيل الرياحي[١٠]، وخالد بن جعفر العبسي[١١]، وفروة ابن مسيك المرادي[١٢]، وزفر بن الحارث الكلابي[١٣]، وخطام المجاشعي[١٤]، والقحيف العقيلي[١٥]، وسؤر الذئب[١٦]، ومنظور بن مرثد الأسدي[١٧]، وأبي

---

(١) الأخفش ١٨٣.

(٢) الأخفش ٥٣٤.

(٣) الأخفش ١٨٦.

(٤) الأخفش ٢٩٩ و ٣٧٨.

(٥) ينظر في الأخفش: امرؤ القيس ٢٢٦ وطرفة ٣٠٨ و ٦٥٧ وسويد بن أبي كاهل ١٩ والنابغة ٢٩٧ و ٥٣٥ والأعشى ٥١٨ وعمرو بن معد يكرب ٢٩٦ و٥٣٥ وأبو ذؤيب ٤٨٤ والأخطل ١٨٤ والعجاج ١٧١ وجرير ٢١٩ و ٣٨٣ و ٤٦٤ والفرزدق ١٩٠ و ٥٣٤ وذو الرمة ٢٩٥ و ٦٤٩.

(٦) الأخفش ٣١٩.

(٧) الأخفش ٥١٨.

(٨) الأخفش ٢٧٥.

(٩) الأخفش ٥٦٥.

(١٠) الأخفش ١٩١.

(١١) الأخفش ٢١٦.

(١٢) الأخفش ٣٠٥.

(١٣) الأخفش ٥٦٩.

(١٤) الأخفش ٥٢٣.

(١٥) الأخفش ٢٠٦ و ٣١٦.

(١٦) الأخفش ٤٨٥.

(١٧) الأخفش ٣٩٤.

زبيد الطائي[١]، وابن الأيهم التغلبي[٢]، وكثير عزة الخزاعي[٣]، ورؤبة بن العجاج التميمي[٤]. وهناك شواهد لم نعرف أصحابها[٥].

واقتصد الزجاج في جزأي معانيه اللذين وقفنا عليهما على أبيات قليلة، ولكنه لم يسم أصحابها أيضاً. وقد كان بعضها للمجنون العامري[٦]، والراعي النميري[٧]، وبعضها لم تُعرف نسبته[٨].

ويرث الطبري هذه الشواهد، ويضيف إليها موسعاً إطار هذا الأسلوب في معالجاته المطولة، حتى كاد يوازي بينه وبين القرآن. ولكن تلك المعالجات لم تكن لتخرج من فلك النصوص عموماً، مما أضفى عليها صفة الكشف في إطار الموازنة بين الأسانيد والقراءات واختيار بعضها وترجيحه على الآخر، كما هو الأمر في النصوص القرآنية. لقد كان حريصاً على الشعر في الاحتجاج للوجوه، وكان يورده عقب الشواهد القرآنية مرة، وبعد النص المفسر أخرى، فيشرحه، ويبين حكمه، ويقرن ذلك بوجه الآية تمهيداً للحكم فيها. ومن الاتجاه الأول نذكر استشهاده لوقوع «أل» نائبة عن الضمير[٩] في: ﴿أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [البقرة ٢/٢٣٧] [١٠] بقول النابغة:

---

(١) الأخفش ٦٧٠.

(٢) الأخفش ٢٩٦.

(٣) الأخفش ٢٨٥ و ٧٠٧.

(٤) الأخفش ٤٨٤ و ٥٢٣.

(٥) الأخفش ١٧٠ و ١٨٣ و ٢٣١ و ٢٤٥ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٣٨ و ٣٥٤ و ٥١٣ و ٥٦٥ و ٦٣٦ و ٦٤٠ و ٦٧٣.

(٦) الزجاج ٢/١٧٠.

(٧) الزجاج ١/٥٤.

(٨) الزجاج ١/٩٨ و ١٩١ و ٢/٤٣.

(٩) الطبري ٢/٥٥٠.

(١٠) تقدم في الصفحة ١٣٨ من هذا الكتاب.

لَهُمْ شِيمةٌ لَمْ يُعْطِهَا اللهُ غَيْرَهُمْ ... مِنَ النّاسِ، فَالأَحْلامُ غَيْرُ عَوازِبِ

والطبري متوسّط عموماً في نسبة الأشعار، حيث نسب قسماً، وترك آخر. بل إنه يعزو بعض ما أهمله المتقدمون. وقد نسب أكثر أبياته إلى من تقدم ذكرهم[١]، وإلى حاتم الطائي[٢]، وأوس بن حجر التميمي[٣]، والجميح الأسدي[٤]، ودريد بن الصمة البكري[٥]، والنمر بن تولب العكلي[٦] ، وكعب بن سعد الغنوي[٧] ، وجران العود النمري[٨] ، وأبي الأسود الدؤلي[٩] ، وتوبة بن الحميري العامري[١٠] ، والكميت بن زيد الأسدي[١١] ، والقطامي التغلبي[١٢] ، وحصين بن المنذر الرقاشي[١٣] ، أما الشعر الذي أهمله، فكان

---

(١) ينظر في الطبري: المهلهل ٤٠٩/١ وامرؤ القيس ٤٠٣/٢ و ١٦٠/١٢-١٦١ و ٤١/١٣-٤٢ و ١٩١ و ١٣٩/١٧ وطرفة ٣٨٩/١ والأسود ١٩٥/١ و ١٣٧/٧ وأمية ٤٨٣/١ والعباس بن مرداس ٦٥/٢٠ والأعشى ٩٥/١ و ١٣٧ و ٢١٠/١٢ و ٢٥٩/١٥ و ١٣٩/١٧ وعبد مناف ١٩٦/١ والنابغة ٧٨/١ و ٣٦٣ و ٥٥٠/٤ وحسان ١٧٩/١ والأشهب ٥١٣/١ والأخطل ١٤٩/١٩. والراعي ٧٤/٩ والعجاج ٨١/١ وجرير ١٤/٢١-١٥ و ٩٤/٢٢ و ٣/٢٧ والفرزدق ٥٩٩/٢ و٧٤/٩ و ٥٠/٢٥ وذو الرمة ٢١٧/٥ وأبو النجم ٨١/١ و ١٣٧/٧ و ٣١٣ وابن مقبل ٦/١٤ والأحوص ٨١/١.

(٢) الطبري ٣٢٠/٢.

(٣) الطبري ٢٥٠/٧ و ١٠٩/١٤ و ٢٠١/٢٣ و ١٢/٢٥.

(٤) الطبري ٢٠٨/١.

(٥) الطبري ٣١٣/٧.

(٦) الطبري ١٩٦/١.

(٧) الطبري ١٥٩/٢.

(٨) الطبري ٦٦/٢٧.

(٩) الطبري ٢٦٢/١ و ٩٤/٢٢.

(١٠) الطبري ١٤٩/١ و٣١٣/٧ .

(١١) الطبري ٣٩٤/٢.

(١٢) الطبري ٤٦/٦.

(١٣) الطبري ٦٩/١٤.

أكثره لمن سبق ذكرهم[١]، ولدثار بن شيبان النمري[٢]، ومالك بن عمرو[٣]، وزيد بن مفرغ الحميري[٤]، وقطري بن الفجاءة[٥]، وجميل بثينة العذري[٦]، وأبي المثلم الهذلي[٧]، والنابغة الجعدي العامري[٨]. وهناك شواهد أخرى لم يعرف أصحابها، وأغلبها مأخوذ عن الفراء.

واستعان الزمخشري بهذا الأسلوب، ولكنه لم يبلغ به مرتبة القرآن ولم يواز بينهما، إذ اقتصر فيه على أبيات في تأييد أقواله والاستدلال لما يراه، وقد غلب عليه الإسراع إليه، والإيجاز في أمثلته وشرح الوجه بها ومقارنتها بالنص، وخاصة إذا كان قراءة شاذة. ونذكر في ذلك استشهاده[٩] لقراءة بعضهم: (أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعَكُمْ؟) [النساء ٤/١٤١][١٠] بقول الحطيئة:

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي ... وَبَيْنَكُمُ المَوَدَّةُ وَالإِخَاءُ؟

والزمخشري يكرر أحياناً شواهده في المواضع المتماثلة والمتشابهة، ولا ينسب معظمها، وإذا فعل فإنه ينسبها إلى الأعلام المار ذكرهم[١١]، وإلى أبي أوس[١٢]،

---

(١) ينظر في الطبري: امرؤ القيس ١٩/٦٩ وطرفة ٢١/٣٣ وزيد بن عمرو ٢٠/١٧٠ والنابغة ٢٥/١٣ والأعشى ٨/١٨٥ وحسان ١٩/١٥٦ وأبو زيد ٢٣/١٢١، وسويد ١٦/١٨٨. والقحيف ١/١٣١ و٢٦/٣٥ وجرير ١/٨٢ و٢/٥١.
(٢) الطبري ٢٠/٣٤.
(٣) الطبري ٢٩/٢٢٤.
(٤) الطبري ٢/٣٤٣.
(٥) الطبري ٢٣/٣.
(٦) الطبري ٢٣/١٢٣.
(٧) الطبري ٧/١٢٠.
(٨) الطبري ١٨/٤.
(٩) الكشاف ١/٥٧٨.
(١٠) ديوانه ٩٨.
(١١) ينظر في الكشاف: امرؤ القيس ٢/٥٧ و٤/٧٥، و٨٧ و٦٥٨ وزهير ٣/٢٦١ والأعشى ٣/٥٣ وحاتم ٢/٦٩٦ وابن مقبل ٢/٥٧١ والنابغة ٣/١٢٠ والحطيئة ٢/١٤٢ والمجنون ٤/٤٨٣ وحسان ٤/٣٨٣ وجرير ١/٩١ و٣/١٤٨ وذو الرمة ١/٢٤.
(١٢) الكشاف ٤/٤٦٦.

وغوية بن سلمى[١]، والأعلم الهذلي[٢]، وميسون الكلبية[٣]، وإلى أبـي الطيب المتنبي، الذي استرشد ببعض أبياته في المعاني. يقـول في توجيه أحد النصوص: «أتى بحرف الاستعلاء، كما قال أبو الطيب[٤]:

وَلَشَدَّ مَا قَرُبَتْ عَلَيْكَ الأَنْجُمُ

لما كان قرباً من فوق»[٥].

وكانت أغلب أبياته تكراراً عن السابقين، وكان منها أيضاً أبيات لعبيد بن الأبرص الأسدي[٦]، وعنترة بن شداد العبسي[٧]، وزيد الخيل الطائي[٨]، وباعث بن صريم اليشكري[٩]، وجابر بن حني[١٠]، وبشامة بن حزن النهشلي[١١]، وكعب بن زهير المزني[١٢]، وحميد بن ثور الهلالي[١٣]، ولبيد بن ربيعة العامري[١٤]، والمغيرة بن حبناء التميمي[١٥]، وجعفر بن علبة الحارثي[١٦]، وأبي صخر الهذلي[١٧]، وعبد الرحمن بن حسان الأنصاري[١٨]،

(١) الكشاف ٤/٦٥٨.
(٢) الكشاف ٤/٣٥٣.
(٣) الكشاف ٢/٤١٥.
(٤) شرح ديوانه ٤/٣٢٨. وصدره: فَلَشَدَّ ما جاوزتَ قَدركَ صاعِداً. والأنجم: أبيات شعره.
(٥) الكشاف ٣/٣٥٥. وينظر: ٤/٣٠٨.
(٦) الكشاف ١/٢٠١ و٤/٧٠٩.
(٧) الكشاف ٣/٤٣٥.
(٨) الكشاف ٣/٣٤٣.
(٩) الكشاف ٤/٢٨٦.
(١٠) الكشاف ٢/٦٩٩.
(١١) الكشاف ٣/٤٥.
(١٢) الكشاف ٤/٢٢٥.
(١٣) الكشاف ٤/٦٤٩.
(١٤) الكشاف ٤/٣٨٣.
(١٥) الكشاف ١/٥٧٧.
(١٦) الكشاف ٣/٥١٥.
(١٧) الكشاف ١/٦٢.
(١٨) الكشاف ١/٥٣٧.

وأبي محمد الفقعسي[١] . وقد تميز بالاقتصار على شطر من البيت أو جزء منه، لشهرة الشاهد، وثقة الزمخشري بمعرفة العلماء له.

و لم يكد الطبرسي يختلف عنه في هذا المجال، إذ جعل الأبيات مستنداً في الشرح وفي طليعة النصوص المؤيدة، إلا أن ما يميزه هو أن أغلب هذه الأبيات كانت شواهد على النصوص القرآنية المتفق على القراءة بها في الأمصار. وحسبنا من ذلك استشهاده لتقدم ((من)) الشرطية معمول الفعل على فعلها[٢]، في قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثِيراً ﴾ [البقرة: ٢/٢٦٩] بقول زهير[٣] :

رَأَيْتُ المَنايا خَبْطَ عَشْواءَ، مَنْ تُصِبْ تُمِتْهُ، وَمَنْ تُخْطِئْ يُعَمَّرْ فَيَهْرَمِ

وقد نسب، كأسلافه، بعض الأبيات وترك أغلبها، وكرّر عموماً شواهد الفراء، وأبي عبيدة[٤] ، وأضاف إليها بضعة شواهد، كان منها لعمر بن أبي ربيعة القرشي[٥] ، وعبد الله بن همام السلولي[٦] .

وتابع الرازي نهج الزمخشري كذلك، ولكنه لم يقدم ذكرها دائماً، بل جعلها أدلة إضافية على المعاني المقررة. وقد كرر شواهد السابقين أيضاً منسوبة وغير منسوبة[٧] . ونسب بعضها المغفل، وأضاف إليها أبياتاً للمتلمس الضبعي

---

(١) الكشاف ٩٢/٤ .
(٢) المجمع: ٣٤٤/٢.
(٣) ديوانه ٢١.
(٤) ينظر: المجمع ١٣٠/١ و٢٧٤-٢٧٥ و٣١٠-٣١٣ و٤١٣ و٢٧/٢ و١٤٧ و٥٠/٣ و٢٢٢ و٢٤٤ و٦٠/٥ و٧٧ و١٤٩ و١٦٣ و١١٩/٧-١٢٠ و٦١/١١ و٩٧ و٢١٩ و٢٤/١٢ و٥٦/١٩ و١١٨ و٢٤٤/٢٠ و٣٢٠ و٩٥/٢٣-٩٦ و١٢٢ و١٧٥/٢٤ و٤٢/٢٥ و١٠/٢٧ و١٣٤ و٨٢/٣٠.
(٥) المجمع ٥٤/١٧ .
(٦) المجمع ٤٣٠/١.
(٧) ينظر: الرازي ٧٨/٢ و١٦٩ و١٢٩/٣و١٦٤ و٢٣٤ و١٤٠/٤ و٢١١ و١١/٥ و١٨/٦ و١٠١/٢٣ و١٥٧/٨ و٢٥/٩ و٩٥/١٠ و١٤٤/١٣ و١٦/١٥ و٤٧/١٧ و١٩٦/١٨ و٢١٢ و١٥٢/١٩ و٧٦/٢٢-٧٧ و١٨٧/٢٣ و٢١/٢٤ و١٠٥ و٨٢/٣٠ و١٢١ و٢١٤ و٢/٣١ و١٣/٣٢.

اليشكري[١] ، وعدي بن حاتم[٢] ، وعقبة بن الحارث[٣] ، والحادرة[٤] ، وعبيد الله بن قيس الرقيات القرشي[٥] . كما جاء ببيت أبي العتاهية المحدث[٦] :

لِـدُوا لِلْمَـوْتِ وَابْنُـوا لِلْخَـرابِ

في الاستشهاد لمعنى العاقبة في اللام[٧].

وجعل القرطبي الشعر مصدراً بارزاً لا يقل عن القرآن أهمية وكثرة، واتخذه في معظم المواضع دليلاً أولياً على وجوه الآيات، وحجة على المسائل النحوية التي أثارها. ويبدو أن الرجل أفاد من شواهد المفسرين والنحويين معاً، ولاسيما أبيات الكتاب لسيبويه، التي ناقش مشكلاتها، واستعرض بعض رواياتها، وجعلها جميعاً في خدمة التفسير والمسائل. فهو يستشهد لزيادة «كان»[٨] في: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ [آل عمران: ٣/١١٠] بما أنشده سيبويه من قول الفرزدق[٩] :

فَكَيْفَ إذا رَأَيْتَ دِيارَ قَوْمٍ، وَجِيرانٍ لَنا كانُوا كِرامِ؟

ويحتج للغة «أيْما» بعيداً عن الآيات[١٠] ، بما روي عن عمر بن أبي ربيعة من قوله[١١] :

---

(١) الرازي ٢١/٦٣.

(٢) الرازي ١٣/١٤٤.

(٣) الرازي ٧/٢٨.

(٤) الرازي ١٩/١٥١-١٥٢.

(٥) الرازي ٢٢/٧٦.

(٦) أشعاره وأخباره ٣٣. وتمامه: فَكُلُّكُم يَصِيرُ إلى ذَهابِ.

(٧) الرازي ٢٤/٢٢٨.

(٨) القرطبي ٤/١٧٠.

(٩) تقدم في الصفحة ٢٨٣ .

(١٠) القرطبي ١/٢٤٤.

(١١) تقدم في الصفحة ٩٦ من هذا الكتاب.

رَأَتْ رَجُلاً أَيْما إذا الشَّمْسُ عارَضَتْ   فَيَضْحى، وَأَيْمـا بِالعَشِيِّ فَيَخْصَرُ

وهذا في تفسيره كثير.

وقد كرّر عموماً شواهد السابقين منسوبة أو غير منسوبة، ولكنه لم يبذل أدنى جهد في نسبة ما جهل منها، وزاد على سابقيه شواهد أخذ معظمها عن «إعراب القرآن» لأبي جعفر النحاس، وهي: لعدي بن الرعلاء الغساني[١]، وأبي داود الإيادي[٢]، وطفيل الغنوي[٣]، وقيس بن الخطيم[٤]، وأبي قيس بن الأسلت الأنصاري[٥]، وسلمة بن الخرشب[٦]، وعبد الله بن عنمة الضبي[٧]، وذي الخرق الطهوي[٨]، وعاتكة بنت زيد القرشية[٩]، وأنس بن العباس السلمي[١٠]، وأبي كبير وأبي خراش وساعدة بن جؤية الهذليين[١١]، والحارثة بن بدر الغداني[١٢]، والنعمان بن بشير الأنصاري[١٣]، وزياد الأعجم الاصطخري[١٤]، وابن ميادة الذبياني[١٥]. كما استعان ببعض أبيات المولدين في معاني الأدوات أيضاً، مكرراً موقف الزمخشري السابق[١٦].

---

(١) القرطبي ١٠/١-٢.
(٢) القرطبي ٣١٣/١٥.
(٣) القرطبي ١٤٦/١.
(٤) القرطبي ٣٦٢/١٤.
(٥) القرطبي ٢٣٤/٧.
(٦) القرطبي ١٠/٥.
(٧) القرطبي ٢٥٠/٥.
(٨) القرطبي ٣٣/٧.
(٩) القرطبي ٤٢٧/٢.
(١٠) القرطبي ٢٥٢/١٣.
(١١) القرطبي ٣١٦/٢ و٢٨٥/٥ و١٧٥/٧.
(١٢) القرطبي ٣٣٨/٥.
(١٣) القرطبي ١٣٦/١.
(١٤) القرطبي ١١٣/٤.
(١٥) القرطبي ٣٣/٧ .
(١٦) القرطبي ٢٥٢/١٣.

واقتصد البيضاوي والنسفي في هذا المجال اقتصاداً ظاهراً مكتفِيَيْنِ بأبيات، ذكراها على عجل، وكان أغلبها مكروراً. كما نسبا بعض الأبيات[١]، منها قول قيس بن سعد:

أَرَدْتُ لِكَيْمَا يَعْلَمَ النّاسُ أَنَّهُ سَراوِيلُ قَيْسٍ وَالوُفُودُ شُهُودُ

أما الفيروزآبادي فلم يعرض لهذا الأسلوب البتة.

وأما أبو حيان فأكثر منه واستعرض عدداً غفيراً من شواهده، التي ذكرها متقدموه من نحويين ومفسرين، بل زاد عليها كثيراً مما عرفه وأنشده إياه العلماء، إلا أنه لم يبلغ به مرتبة القرآن. لقد جعله الأسلوب الثاني في الشرح والتفسير والاستدلال لمعاني الأدوات ووجوه القراءات بمختلف مستوياتها، ولجأ إليه في كثير من المعالجات اللغوية الخالصة، البعيدة عن النص والقريبة منه، ولاسيما إذا غاب الشاهد القرآني أو لم تسرع الذاكرة إليه. والأمثلة على ذلك أكثر من أن تذكر ويستشهد عليها.

ونسب الرجل شيئاً من الشواهد إلى الشعراء السابقين، وترك أغلبها بلا نسبة غير مبال. وكان منها أبيات لتأبط شراً[٢]، والأعور الشني[٣]، وأبي حية النميري[٤]، ومسكين الدارمي التميمي[٥]، ومزاحم العقيلي العامري[٦]، والطرماح بن حكيم الطائي[٧].

وقد اقتصر في بعضها على أنصاف الأبيات، بل على أجزاء منها لطبيعة المقام التفسيري. نذكر من ذلك استشهاده لمعنى البدل في الباء[٨] بقول بعضهم:

---

(١) البيضاوي ٨٥. وينظر: ٥٧٩ و٥٨١ والنسفي ٣/٣٠٤ و٥/١٩٢.
(٢) البحر ٥/٣٢٥.
(٣) البحر ٦/١٨٤.
(٤) البحر ٣/٢٧٧-٢٧٨.
(٥) البحر ٦/٣١٦.
(٦) البحر ١/٢٦.
(٧) البحر ٧/١٦-١٧.
(٨) البحر ١/١٤.

فَلَيْـــتَ لِــي بِهِـــمُ قَوْمـــاً

وهو لقريط بن أنيف اليربوعي[١] . وتمامه:

فَلَيْـتَ لِـي بِهِـمُ قَوْمـاً إذا رَكِبُـوا   شَـدُّوا الإغـارةَ فُرْسـاناً وَرُكْبانـا

كما استشهد بشطر بيت لأبي الطيب في عمل «لا»، الداخلة على المعرفة، عمل «ليس»، وهو[٢] :

فَـلا الحَمْـدُ مَكْسُـوباً وَلا المـالُ باقِيـا

ولكنه جاء به في معرض المخالفة، إذ ذكر أن النحاة خطؤوه[٣] .

لقد أيقن رجال التفسير أن الشعر ديوان العرب، وأن القرآن نزل بلغته، فانطلقوا إليه يكشفون الوجوه القرآنية، ويعربون به عن مسالكها الخفية، حتى إذا تكاثرت الأمثلة وتضافرت نماذج الأسلوبين، راح المتقدمون ينظرون للظواهر اللغوية، ويجعلونه حجة قاطعة في بناء القاعدة. ثم تابع المتأخرون هذا النهج مع اختلاف الحاجة وتبدل ظروف التأليف، ولكنهم كانوا في ذلك درجات، إذ نشط لدى الطبري والقرطبي وأبي حيان، وهدأ لدى الطبرسي والزمخشري والرازي والبيضاوي والنسفي، الذين جعلوا الشعر عموماً وسيلة من وسائل الشرح والتبيين، ودليلاً على الوجوه المختارة في معرض التسويغ والمقارنة.

واعتمدوا جميعاً، على اختلاف مواقعهم، أشعار الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين والأمويين، واتسعوا في هذا المصدر، فلم يتقيدوا بضوابط العلماء المعروفة في أصحابه، والقبائل التي يتحدرون منها، متجاوزين الأقوام الضاربة في عمق الجزيرة، كأسد وتميم وقيس وقريش، وممتدين إلى أشعار الساكنين في الأطراف والتخوم ممن خالطوا الأعاجم وسواهم، وجعلوا أشعارهم حججاً في

---

(١) تقدم في الصفحة ٣٤٣.

(٢) شرح ديوانه ٥٣١/٤. وصدره: (إذا الجُودُ لم يُرزَقْ خَلاصاً من الأذى).

(٣) البحر ١٦٩/١.

الأبنية والأحكام والمعاني، وإذا بدا هذا هيناً لدى الشراح المتأخرين، فإنه كان لدى المتقدمين أكثر بروزاً وابتعاداً عن تلك الضوابط التي تُوُخِّيَ فيها سلامة اللغة وصحة البناء.

ومما يتصل بهذا الضابط مسألة النسبة، إذ جاء كثير من أشعارهم غير منسوب. وفي ذلك خروج على ماقرره العلماء، وامتداد في مسألة التوسع، لأن الشاهد غير المنسوب كالمصنوع أو مشكوك في سلامته. ويبدو أن الفراء كان صاحب الأثر الأكبر في هذا الأمر، لأنه لم ينسب أكثر أبياته، التي رواها وتوسع في الأخذ بها عن الأعراب، فظل صنيعه في المفسرين سنة قائمة، ومعظم شواهده التي رواها في التفسير غير منسوبة. أضف إلى ذلك أن المفسرين عموماً لم يلتفتوا إلى هذه المسألة نحويين أو غير نحويين، وكأنها لاتعنيهم.

واتسع القوم بعض الاتساع في الضابط الزماني، إذ تجاوز بعضهم حدود النصف الأول من القرن الثاني مستعيناً بشيء من أبيات أبي العتاهية وأبي الطيب، إلا أن معظم ذلك جاء في معرض معاني الأدوات. أما الجانب النحوي، فكان نصيبه المنع والمخالفة، مما يدل على إيمانهم بهذا الضابط، فيما كان في القبائل والشعراء مترجحاً فضفاضاً.

جـ – الحديث النبوي:

لم يبلغ الحديث الشريف في مصادرهم المرتبة التي حظي بها القرآن والشعر، ولم يكن إلا واحداً من نصوص الاستدلال، استعان به بعض المتأخرين في شرح جانب من الوجوه، وفي الاستدلال لبعض المعاني. إلا أنه كان دليلاً جيداً ونصيراً قوياً، يتقدم الشعر أحياناً.

فقد احتفل به الزمخشري وأورد عدداً من نصوصه، يشرح بها وجوه القرآن ويستشهد لها. من ذلك استشهاده لمعنى التمني في «لو» من قوله تعالى: ﴿وَلَوْ

تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ ناكِسُو رُؤُوسِهِمْ﴾ [السجدة: ١٢/٣٢]، بقوله عليه الصلاة والسلام، للمغيرة[١]: «لو نَظَرتَ إليها»[٢]. ويقول في استدلاله لقوله تعالى: ﴿اقْرَأْ باسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١/٩٦]: «فإن قلت: ما معنى تعلق اسم الله بالقراءة؟ قلت... أن يتعلق بها تعلق القلم بالكتابة في قولك: كتبت بالقلم، على معنى أن المؤمن لما اعتقد أن فعله لا يجيء معتداً به في الشرع واقعاً على السنة حتى يصدر بذكر اسم الله، لقوله عليه الصلاة والسلام [٣]: «كل أمر ذي بال لم يُبدأ فيه باسم الله فهو أبتر»، إلا كان فعلاً كلا فعل. جعل فعله مفعولاً باسم الله، كما يفعل الكتب بالقلم»[٤].

ولم يكد الرازي يختلف عنه في ذلك، إذ بين به بعض الوجوه واستدل للأخرى، ولكنه لم يصل به إلى ما وصل سلفه. وحسبنا أن نذكر له استشهاده لوقوع «إنما» للحصر، في قوله تعالى: ﴿إِنَّما الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَراءِ﴾ [التوبة: ٦٠/٩]، بقوله عليه السلام[٥]: «إنَّما الرِّبا في النَّسِيئةِ» وقوله[٦]: «إنَّما الماءُ بالماءِ». وذلك في القطع بنفي ربا الفضل وفي أن الإكسال لا يوجب الاغتسال[٧]، واستدلاله بقوله - عليه السلام[٨] - «ظُنُّوا بِاللهِ خَيراً» في جواز كون «أل» عهدية في: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَ﴾ [الأحزاب: ١٠/٣٣]، لأن المعهود من المؤمنين الظن الخير بالله. وقد قدم الرجل هذه الأحاديث على شواهد الشعر[٩].

---

(١) سنن النسائي ٥٧/٦ (كتاب النكاح). والمغيرة هو ابن شعبة الصحابي المعروف.

(٢) الكشاف ٥١٠/٣. وينظر: ٢٢١/١ و١٢٥/٢ و٥٢٧ و٤٥/٣ و١١٣-١١٤ و٢٩/٤.

(٣) النهاية في غريب الحديث ١٦٤/١.

(٤) الكشاف ٣/١-٤. وينظر: ٢٥/١-٢٦.

(٥) صحيح مسلم صفحة ١٢١٨.

(٦) صحيح مسلم صفحة ٢٦٩. ونسأ الشيء نسأً: باعه بتأخير، والاسم النسيئة.

(٧) الرازي ١٠٥/١٦. وينظر: ٢٢٠/١-٢٢١ و ١٤٧/٣-١٤٨ و ١٦٠/٥ و ١٥١/١١-١٥٢ و٦٢/٨ و ٢٠/١٤ و ١٤٤/١٥-١٤٥ و ٢٣٣/٣٠. وأكسل الرجل: إذا جامع ثم لحقه فتور فلم ينزل.

(٨) سنن أبي داود ٤٨٤/٣-٤٨٥.

(٩) الرازي ١٩٨/٢٥.

وتابع القرطبي هذا الاتجاه، ولكنه توسع به، وأكثرَ من نقله عن صحيح البخاري وجامع الترمذي، واستعان به، بل جعله مجال الكلام اللغوي في إطار النص المفسر. يقول في معنى «ثُمَّ»: «وفي صحيح البخاري عن عبد الله قال: سألت النبي ﷺ : أيُّ العمل أحب إلى الله عز وجل؟ قال: الصلاة على وقتها، قال: ثم أيٌّ؟ قال: ثم بر الوالدين، قال: ثم أيٌّ؟ قال: الجهاد في سبيل الله[1]. فأخبر ﷺ أن بر الوالدين أفضل الأعمال بعد الصلاة، التي هي أعظم دعائم الإسلام، ورتب ذلك بـ ثم التي تعطي الترتيب والمهلة»[2].

وجعل هذا الرجل من كلام رسول الله ﷺ شواهد على المعاني والوجوه في الآيات. ونذكر له في ذلك أيضاً قوله عليه السلام في وقوع «هل» استفهامية للنفي، في أحد النصوص[3]: «هَلْ تَرَكَ لَنا عقيلٌ مِنْ رَبعٍ أو مَنزِلٍ؟». أي: ما ترك عقيل[4]. كما جعله في غير موضع دليلاً على بعض الوجوه، كقوله في وجه الباء من: ﴿وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُم﴾ [المائدة: ٥/٦]: «روى البخاري: حدثني موسى قال: أنبأنا وهيب عن عمرو... عن أبيه، قال: شهدت عمرو بن أبي حسن سأل عبد الله بن زيد عن وضوء النبي ﷺ، فدعا بتور من ماء، فتوضأ لهم وضوء النبي ﷺ، فأكفأ على يده من التور فغسل يديه ثلاثاً... ثم أدخل يده فمسح رأسه، فأقبل بهما وأدبر مرة واحدة، ثم غسل رجليه إلى الكعبين[5]. فهذا الحديث دليل على أن الباء... زائدة، لقوله: فمسح رأسه، ولم يقل: برأسه»[6].

---

(١) صحيح البخاري ٤/١٧.

(٢) القرطبي ١٠/٢٣٨. وينظر: ١/٢٠٨ و ١٠/٤٨-٥٠.

(٣) النهاية في غريب الحديث ٢/١٣٩. وعقيل: هو عقيل بن أبي طالب.

(٤) القرطبي ١٧/١٨. وينظر: ١/٢٣٤ و ٢/٤٠٤ و ٣/٢٦.

(٥) صحيح البخاري ١/٥٦-٥٧ (كتاب الوضوء). والتور: إناء يشرب فيه.

(٦) القرطبي ٦/٥٦. وينظر: ٥/٣٠٣-٣٠٤ و٤٠٢- ٤٠٣ و٧/٣٧٨..

وساق أبو حيان كذلك شيئاً منه، على استحياء في معرض مناقشة المفسرين، فضلاً عن اتهامه لبعض أساليبه، ولعل حديثه في لام الأمر الداخلة على المضارع خير ما يمثل موقفه. قال: «نص النحويون على أنها لغة رديئة قليلة. إذ لا تكاد تحفظ إلا قراءة شاذة: (فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا) [يونس: ١٠/٥٨] بالتاء للخطاب، وما آثر المحدثون من قوله عليه الصلاة والسلام: «لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُم»[١] مع احتمال أن الراوي روى بالمعنى[٢].

لقد ترك المفسرون المتقدمون هذا الأسلوب في مجال الأدوات، فلم يستدلوا به ولم يعالجوه، واقتصر ذلك على المتأخرين منهم، الذين غلب عليهم الاتجاه التفسيري التطبيقي. وفي هذا دلالة واضحة على موقف أولئك، الذين غلب عليهم الاتجاه النحوي التنظيري، إذ كانوا لا يعرضون له كثيراً في جهودهم النحوية والمشكلات التي كانوا يبحثون. ولعل موقف أبي حيان النحوي المفسر أحسن ما يقوي ذلك، إذ ذكره على عجل ولم يوله الاهتمام.

د – أخبار الصحابة:

واستدل بعضهم بشيء من أقوال الصحابة المروية بأسلوب الخبر. وقد سبق أن ذكرنا معظم هذه الأخبار، ولكننا نكتفي ها هنا بما أورده النسفي من قول علي رضي الله عنه : «ما أحسنت إلى أحد ولا أسأت إليه». وذلك في تعدي الفعلين المتقابلين بالحرف نفسه، والاستدلال بذلك لكون اللام على بابها في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ١٧/٧]، إذ أن «أحسن» و «أساء». يتعديان باللام أيضاً[٣] .

---

(١) سنن أبي داود ٢/٤٩٦.

(٢) البحر ٨/٧. وينظر: ٢/٩ و ٤/٣٣٣-٣٣٤ و ٧/١٦.

(٣) النسفي ٣/٧٢. وينظر: المجاز ٢/٢٧٩ والرازي ١٤/٨٥ و ٣٠/٢٣٥ والقرطبي ٧/٢٠٩.

هـ - كلام العرب:

وكان له في نظرهم شأن أيضاً لا يقل عن الشعر، بل هما أسلوبان متكاملان في مصادرهم، لا غنى لأحدهما عن الآخر. إلا أن اعتمادهم على النثر وذكر اللغات فيه لم يكن في مستوى الشعر ومادته. وقد تميز في كتبهم بنسبة بعضه إلى أصحابه، ولا سيما في الأبنية والأحكام، وبتوضيح مسالكه وقوالبه فضلاً عن النصوص المروية، وبجعله في معظم الأحيان شاهداً إضافياً على النصوص بعد الآية والحديث والشعر.

فقد استمد منه الفراء شواهد على نصوص القرآن، وحججاً في رصد الظواهر ومتابعتها، فجعل نحو ما سمعه الكسائي من بعضهم: فأصبحتُ نظرتُ إلى ذات التنانير، وقولهم: أتاني ذهب عقله، نصيراً لحذف «قد»[1] في قوله تعالى: ﴿أَوْ جاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٤/٩٠].

ودأب الرجل في النقل عنهم، يقرن عباراتهم بوجوه التنزيل ومسالك الشعر، ويقول مراراً: «والعرب تجعل» «والعرب تقول» «وقد قالت العرب» «ولم نجد العرب» «ولا تكاد العرب» «ومن شأن العرب» «ولأن العرب» «وتقول العرب» «وللعرب في»[2]، وغير ذلك من الكلمات التي يطلق فيها القول ولا يقيده، معتمداً في الغالب على ما رواه له عن الأعراب، الكسائي[3] وأبو الجراح[4] وبعض شيوخ البصرة[5] . وقلما ينسب قولاً أو لغة، كنسبة بعضه إلى تميم وبني سليم وهذيل، وإلى سكان بعض المناطق العامة كالحجاز ونجد[6]، مما يدل على عدم اكتراث في التحديد، وموقف مشابه لما كان عليه في الشعر.

---

(١) الفراء ٢٨٢/١.

(٢) ينظر الفراء: ٨/١ و ١٩ و ٦٥ و ٢١٨ و ٣٥٠ و ٣٨٦ و ٤١٤ و ٤٥٩ و ٢٩/٢ و ١٦٥ و ٢٦٧ و ٣١٢.

(٣) الفراء ٤٢٤/١ و ١٤٤/٢-١٤٥ و ٣٠٥.

(٤) الفراء ٣٠/٢.

(٥) الفراء ٣١٢/٢.

(٦) الفراء ٢٨٥/١ و ٤٢/٢-٤٣ و ٩٩ و ٢٥٤/٣.

ويشح هذا المصدر عند أبي عبيدة، إذ يفسح المجال واسعاً للشعر، فينـدر أن يأتي بنظير منـه للآيـة، نحـو قـول الفصحـاء مـن العـرب المحرمـين: ((إنَّ الحَمـدَ والنِّعْمةُ لَكَ والملكُ لا شريكَ لك))، في جواز العطف بالرفع قبل مجيء الخبر(١)، ونصرة قراءة(٢) عبد الوارث عن أبـي عمـرو: ﴿إِنَّ اللَّـهَ وَمَلائِكَتُـهُ يُصَلُّـونَ عَلَـى النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦/٣٣].

ويكثر لدى الأخفش، ولا سيما في معالجاته اللغوية العامة، وفي مجال التعديـة بالحروف ومعاني بعضها تحديداً. فهو يذكر في ((أمِ)) المنقطعة قولهم: إنهـا لإبـل أم شـاء، بعـد عـدد مـن الشـواهد القرآنيـة. وينتصـر لحـذف الحـرف في قولـه: ﴿وَيَمُدُّهُمْ﴾ [البقرة: ١٥/٢] بقولهم: الغلام يلعب الكعاب. أي يمد لهـم، ويلعـب بالكعاب(٣).

والأخفـش كـالفراء، لا ينسـب معظـم الأقـوال مكتفيـاً بجعلـه للعـرب ومـن كلامهم(٤)، ولكنه يقيد عبارته أحيانـاً، فيجعلـه لبعضهـم علـى سـبيل القلـة(٥)، ويأخذ بعضه عن يونس البصـري ممـا سـمعه(٦). وإذا فعـل فإنـه ينسـبه إلى أهـل الحجاز سماعاً(٧)، وإلى أهل اليمن، وبني العنبر وكنانة وهذيل نقلاً(٨).

ويعتمد عليه الزجاج في معانيه، ويستدل به ويقرن أهميته بالمنظوم، وينسـب بعضه إلى أهل الحجاز ولاسيما في مجال البنى الصوتية لـلأدوات(٩). وممـا ذكـره قولهم: ((ضُرِبَ فُلانٌ الظهرَ والبَطنَ)) في حذف حرف الجر(١٠).

---

(١) المجاز ٢١/٢. وينظر: ١٥٧/١ و ٤٨/٢ و ٥٦ و ٥٨.
(٢) المختصر ١٢٠.
(٣) الأخفش ٢٠٦.
(٤) الأخفش ٢٩٧ و ٣١٩ و ٤٨٩ و ٥٠١ و ٥٢٣ و ٦٢٦ و ٧١٦.
(٥) الأخفش ٥٤٣ و ٥٧٠.
(٦) الأخفش ٢٠٥ و ٦٨٧.
(٧) الأخفش ١٦٤ و٧٣٤.
(٨) الأخفش ١٨٢ و٣٠٤ و٣٠٥ والمجمع ٦١/٨.
(٩) الزجاج ١١/١ و٤١ و٥٤.
(١٠) الزجاج ٩٠/١-٩١.

ويرث الطبري هذه الجهود، إذ يودع تفسيره أكثر ما نقلوه وسمعوه وتمثلوه، ويضيف إليه نماذج أخرى متوسعاً ومرتقياً به إلى مرتبة الشعر. ولكنه يسوق أغلبه في شكل قوالب، أشبه بالأمثلة المصنوعة، ولا يلتفت إلى مسألة النسبة إلا نادراً، حيث ينسب بعضه إلى طيئ وهذيل والحارث بن كعب[1]. ولكنه استعاض عن ذلك بتقسيمه إلى مستويات، كالفصيح المشهور والمقبول والرديء، وجعل يعول على الأفصح الأشهر في بيان المعاني والوجوه. ونذكر له في ذلك قوله في توجيه: ﴿كَما أَرْسَلْنا فِيكُمْ رَسُولاً مِنْكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آياتِنا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُمْ ما لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ، فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ٢/١٥١-١٥٢]: «وقد قال قوم: إن معنى ذلك: فاذكروني كما أرسلنا فيكم رسولاً منكم أذكركم، وزعموا أن ذلك من المقدم الذي معناه التأخير، فأغرقوا النزع، وبعدوا من الإصابة، وحملوا الكلام على غير معناه المعروف وسوى وجهه المفهوم، وذلك أن الجاري من الكلام على ألسنة العرب المفهوم في خطابهم بينهم، إذا قال بعضهم لبعض: كما أحسنت إليك يا فلان فأحسن، ألا يشترطوا للآخر، لأن الكاف في «كما» شرط، معناه افعل كما فعلت»[2].

وردد المتأخرون معظم هذه الأقوال، وأضافوا إليها أيضاً مستدلين بها ومستأنسين في الوجوه والأحكام. ونذكر من ذلك استدلال الزمخشري لمعنى التحقيق في «قد» مع الفعل الماضي، بقول حسان بن ثابت لابنه عبد الرحمن: يا بُنَيَّ قد قلتَ الشعرَ. وذلك لقول الابن في لسعة زنبور وهو طفل: لسعني طوير، كأنه ملتف في بُردَي حيرة[3].

---

(١) ينظر الطبري: ١٤٢/١٧ و١٤٢/٣٠ و١٨٠/١٦.

(٢) الطبري ٣٥/٢-٣٦. وينظر: ٧٨/١-٧٩ و١٣٥ و٣١٠ و٥٧٣ و٥٩٩/٢ و٦٠٠ و٢٧٦/٣ و٢٦/٤-٢٧ و١٣٤ و١١٧/٥-١١٨ و٤٥/٦-٤٦ و٣١٣/٧ و١٣/٩ و٢٨/١٠-٢٩ و١٢٦/١١ و١٦٣/١٥ و١٢٠/٢٠-١٢١ و١٢٣/٢٣-١٢٤ و٦٩/٢٥.

(٣) الكشاف ١١٧/٢.

وقد أغفل هؤلاء نسبة قسم من هذه الأقوال[١]، ونسبوا آخر إلى بعض القبائل. وذلك بما اجتمع لديهم من الأخبار، وما كان لهم من الكتب التي لم تكن للمتقدمين. وكان أغلب هذه الأقوال لتميم[٢] وأهل الحجاز[٣]، وبعضه لقريش[٤] وهذيل[٥] وبني سليم[٦] وأسد[٧] وقيس[٨]، وقليل لبكر[٩] وثقيف[١٠] وربيعة[١١] وبني عامر[١٢] وبني عقيل[١٣] وبني فقعس[١٤] وبني العنبر[١٥] والحارث ابن كعب[١٦] وقضاعة[١٧] وكنانة[١٨].

---

(١) ينظر: الكشاف ٤٧/١ و٨٥ و٢٩٤ و٣٠٢ و٥٧/٢ و٣٠٧ و٣٨٠ و١٠٠/٣ و٦٥/٤ والمجمع ٤١٣/١ و٨٤/١٧ و٩٨/١٩ و١٥١/٣٠ والرازي ٧٤/٤ و١٤٤/١٣ و٣١٤/٢٩ والقرطبي ٢٢٢/١ و٢٣٤ و٨٦/٦ و٣٦/١٢ و٣١٨/١٣-٣١٩ و٢٠٢/٢٠ والبحر ٤٢٨/١ و٣٦٢/٢ و٨٨/٤ و٢٠٤ و٤١٩ و١٣٥/٧ و٣٩٤/٨.

(٢) ينظر: الكشاف ٤٦٦/٢ و٣٢٥/٤ والقرطبي ٢٤٤/١ و٣١٠ و٤٦٦ و٢/١٠ والبحر ٤٧/١ و٥٥ و١١٩ و٢٦٧ و٣٠٤.

(٣) ينظر: الكشاف ٤٦٦/٢ و٣٢٥/٤ والمجمع ٩٩/١ والرازي ٨٨/٣١ والقرطبي ٤٦٦/١ و٣٥/٢ و٣٣/٩ و٢٠١/١٠ والبحر ٥٥/١ و٢٥٥/٢ و٣٠٤/٥ و٤٤١/٨.

(٤) ينظر: الكشاف ٤٦٨/٢ والرازي ٢٥/٩ والقرطبي ٨٥/١ و٢٧٢/٨ و٢٨٣/١٠ والبحر ١١٤/٦.

(٥) ينظر: الكشاف ٤٦٨/٢ والمجمع ٦١/٨ والرازي ١٢٧/٣١ والقرطبي ٥٤/٢.

(٦) ينظر: البحر ١٤٠/١ و٤١/٢ و٢٧٢/٦ و٥١/٨.

(٧) ينظر: القرطبي ٣١٠/١ و٢٣٣/٧.

(٨) ينظر: الرازي ٥١/١٩ والقرطبي ٣١٠/١ و٢/١٠.

(٩) ينظر: الرازي ١٥١/١٩.

(١٠) ينظر: القرطبي ٥٤/٤.

(١١) ينظر: القرطبي ٢/١٠ .

(١٢) ينظر: البحر ٢٤٤/١.

(١٣) ينظر: البحر ٩٣/١.

(١٤) ينظر: البحر ١٥٥/١.

(١٥) ينظر: القرطبي ٤/٢ والبحر ٢٧٧/١.

(١٦) ينظر: الكشاف ٧٢/٣.

(١٧) ينظر: القرطبي ٢٣٣/٧ .

(١٨) ينظر: المجمع ٦١/٨ والقرطبي ٣١٠/١.

ويتضح من هذا كله أن المفسرين اعتمدوا في الغالب على أقوال العرب الضاربين في وسط الجزيرة، وتجاوزوها أيضاً إلى القبائل المتاخمة للأعاجم، كبكر وقضاعة وبعض أهل اليمن وسواهم ممن حذر العلماء من الأخذ عنهم. ولكن ما يشفع لهم أن أغلب هذه الأقوال واللغات جاءت في مجال الاستدلال الإضافي لبعض الوجوه والتخريجات. وهي قليلة نادرة وخلافية. كما أنها جاءت في كتب المتأخرين، الذين كانت جهودهم خارج دائرة الاحتجاج بل في التفسير والتوجيه. أما الأقوال غير المنسوبة فمعظمها يرجع إلى الفراء، الذي توسع في نقلها وأخذ بكثير منها. وقد تابع اللاحقون منهجه، وأخذوها عنه ولم ينسبوا معظمها.

و- الأمثال:

وهي، كما نعلم، نوع من كلام العرب النثري، يتضمن بعض المخالفات التي تجري مجرى الضرورة الشعرية. وقد استعان القوم بنماذج منها في العرض والاستدلال. نذكر منها ما أورده أبو حيان من قولهم: «لأمرٍ مّا جَدَعَ قَصِيرٌ أنفَهُ». وذلك في وقوع «ما» نكرة تامة[1] .

ز- الأمثلة المصنوعة:

ولم يكتف المفسرون بما رووه وسمعوه من كلام العرب في هذه المباحث، بل عمدوا إلى التمثيل لوجوه النصوص بكلمات وعبارات صنعوها بأنفسهم، مستلهمين فيها نظام التركيب القرآني، وأنماط الكلام، وروح العربية. وقد جاءت هذه الأمثلة امتداداً للشروح وتقريباً للوجوه، تتقدم المصادر الأخرى، وتنقل الحديث من وجه الآية والأداة إلى حديث في المسألة اللغوية، تتضافر النصوص في إثباتها.

---

(١) البحر ٣٩/١. وينظر: المجاز ٥٨/٢ والنسفي ١١١/٤.

وقد كثرت لدى المتقدمين، الذين وجدوا فيها سبيلاً ميسرة إلى تبصير السواد بمعاني القرآن والأدوات فيه، وقلّت لدى المتأخرين، حيث ذاعت المعاني وتنوقلت الوجوه، واقتصر على المواضع المشكلة منها. وقد اصطنع كلٌّ أمثلته، ولكن ذلك لم يمنع من تناقل بعضها وتوارثه في خضم النقل والاقتباس، ومحاكاة قوالبها وأشكالها في الترتيب والصياغة والطول والقصر.

فالفراء جعل صناعتها عادة متمكنة، في تبيين الوجوه ومعالجة المسائل. يقول في: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ...﴾ [يونس: ١٠/٩٤]: ((ومثله في العربية أنك تقول لغلامك الذي لا يشك في ملكك إياه: إن كنت عبدي فاسمع وأطع))[١]. ويذكر في رصد أحد وجوه ((حتى)): فإذا رأيت قبلها فعلاً ماضياً، وبعدها يفعل في معنى مضي، وليس ما قبل ((حتى)) يطول فارفع يفعل بعدها، كقولك: جئت حتى أكونُ معكَ قريباً))[٢].

وهو دائماً يربطها بكلام العرب، بمختلف مستوياته، ويحاول تبسيطها وتقريبها إلى قارئه، كأن يقول: ومن شأن العرب أن تقول، وهذا كما تقول، وألا ترى أنك تقول، ومن ذلك أن تقول، ومثله في الكلام قولك للرجل[٣]. وقد استمد قسطاً من الوجوه من الاحتمالات التي أجازها في النصوص القرآنية، إذ كان يقول: ولو رفع، ولو نصب، والنصب جائز، والرفع جائز. ومن ذلك ما أجازه في: ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة ١/٧]. قال: ((والنصب جائز في ((غير)) تجعله قطعاً من عليهم))[٤]. وقد كانت أغلب هذه الوجوه قراءات شاذة لم تبلغه. والنصب قراءة النبي ﷺ وعمر بن الخطاب رضي الله عنه[٥].

(١) الفراء ١/٤٧٩.
(٢) الفراء ١/١٣٤.
(٣) الفراء ١/١٩ و ٨ و ١١٣ و ٤٧٢ و ١٩٩.
(٤) الفراء ١/٧.
(٥) المختصر ١.

واعتمد أبو عبيدة والأخفش هذا الأسلوب أيضاً، ولكنهما لم يبلغا ما بلغه الفراء، ونذكر من ذلك قول الأول في: ﴿يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ [التوبة: ١٠٤/٩]: «أي من عبيده، كقولك: أخذته منك وأخذته عنك»[١]، وقول الثاني في: ﴿فَقُولا لَهُ قَوْلاً لَيِّناً لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ﴾ [طه: ٤٤/٢٠]: «نحو قول الرجل لصاحبه: افرغ لعلنا نتغدى. والمعنى: لنتغدى وحتى نتغدى. وتقول للرجل: اعمل عملك لعلك تأخذ أجرك. أي لتأخذه»[٢].

واستعان الطبري بهذه الأمثلة وتوسع بها، وأضاف إليها، وبالغ في العناية بها في شرح النصوص وتوضيح المسائل، وأحكم ربطها بكلامهم الفصيح المشهور. وكان له في ذلك نماذج متكاثرة، استوحى أغلب قوالبها عن السابقين. من ذلك قوله في تناوب الباء و «على» في أحد النصوص: «وهو نظير قول القائل: نزلت بنبي فلان، ونزلت على بني فلان، وضربته بالسيف وعلى السيف»[٣].

وأقسط فيها الزمخشري، واتخذ منها عموماً مجالاً لإظهار الجوانب البلاغية في معاني الأدوات، وحاول فيها محاكاة الأساليب البيانية الرفيعة للفصحاء من العرب، إلا أنه لم يرفعها إلى رتبة كلام الله وبيانه. ومن ذلك نذكر قوله في بيان وجه «ما» الاستفهامية من: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ؟﴾ [النبأ ١/٧٨]: «ومعنى هذا الاستفهام تضخيم الشأن، كأنه قال: عن أيّ شيء يتساءلون. ونحوه «ما» في قولك: زيد ما زيد، جعلته لانقطاع قرينه وعدم نظيره كأنه شيء خفي عليك جنسه، كأنك تسأل عن جنسه وتفحص عن جوهره، كما تقول: ما الغول؟ وما العنقاء؟ تريد: أي شيء هو من الأشياء؟ هذا أصله، ثم جرد العبارة عن التفخيم حتى وقع في كلام من لا تخفى عليه خافية»[٤].

---

(١) المجاز ٢٦٨/١. وينظر ١٨٤/١ و ١١٨/٢.

(٢) الأخفش ٦٣١. وينظر: ١٥٣ و ١٨٥ و ٣٠٢ و ٣١٦ و ٣٢٦ و ٥٦٤ و ٧٢١.

(٣) الطبري ١٣٤/٤. وينظر: ١٣٨/١ و ٣١٠ و ٤٨١ و ٣٣/٢ و ٢٠٥ و ٣٣٢ و ٥٩٩ و ٦٠٠ و٢١٤/٣ و ٢٧٦ و ٢٧/٤ و ١١٧/٥ و ٤٦/٦ و ٣٨/٨ و ١٣/٩ و ٢٨/١٠ و ١٠٦ و١٢٦/١١ و ١٦٣/١٥ و ٦/١٩ و ٢٥٤/٢٩.

(٤) الكشاف ٦٨٤/٤. وينظر: ٤٦/١ و ٨٥ و ١٦٧ و ٢٩٤ و ١٥/٢ و ١١٧ و ١٦٣ و ٢٦٠ و٣٠٧ و ٣٧٧ و ٥٧٠ و ٣٩/٣ و ١٠٠ و ٢٦٨ و ٢٣٧/٤ و ٣٧٤ و ٧٠٩.

واقتصد فيها المتأخرون، كالطبرسي والرازي والقرطبي والنسفي وأبي حيان[1]، واكتفوا ببضعة أمثلة، لاتخرج عموماً عما ذكره المتقدمون، ولاسيما في الوجوه المحتملة والجائزة، إلا أن أمثلتهم نحت منحى البساطة والقصر والسهولة، وكان أغلبها في توضيح المعاني. ونذكر منها تمثيل الأخير لمعنى الظرفية الحقيقية في الأداة «في» بقولك: زيد في المسجد.

وثمة أمثلة أخرى استعانوا بها، وهي ماصنعه النحاة في التمثيل لبعض المعاني المطردة في الأدوات، كقولهم: «جالس الحسن أو ابن سيرين» في معنى الإباحة في «أو» و«كتبت بالقلم» في معنى الاستعانة في الباء، وغير ذلك من العبارات المحفوظة التي شاع استعمالها. وقد رددوها غير مرة، وحللوا عدداً من النصوص في ضوئها، وذكرها الزجاج والزمخشري والطبرسي والرازي والقرطبي والبيضاوي وأبو حيان.

إن الأمثلة المصنوعة محاكاة حقيقية لكلام العرب، وامتداد لأساليبهم النثرية المختلفة، وصورة مبسطة لها تشتمل على معظم خصائصها. وقد ألّفها رجال موثوقون، تتلمذوا على لغة القرآن، وتوخوا فيها تقريب المعاني والمسائل، فكانت رديفاً حسناً لمصادر المتقدمين ومؤنساً طيباً للمتأخرين.

لقد نظر المفسرون إلى مصادرهم اللغوية نظرة شمولية، مزجوا فيها النصوص المختلفة من كلام الله والبشر، وصهروها في بوتقة واحدة في هذا المجال، إلا أنهم فرقوا مع ذلك فيما بينها، فرفعوا آيات القرآن وقراءاته في الأهمية والاعتبار، وألحقوا بها الشعر ثم كلام العرب، بل صرح كثير منهم بهذا التمييز، ولا سيما الفراء والطبري إذ وصفا لغة القرآن بأفصح الأساليب، ودعوا إلى حملها على أشرف المذاهب في العربية. وأكدوا جميعاً أن الشعر مشوب

---

(١) ينظر: المجمع ٤١٣/١ و ٥٩/١١ والرازي ١٢١/٢ والقرطبي ٢٢٢/١ و ٢٥٩/٦ و ٣٣٩/١٠ و٢٣/١٣ و ٧٢/١٩ والنسفي ٣٨/١ و ٢٥٦ و ٣٦٩/٣ والبحر ١٤٣/١ و ٢٠٨/٤ و ٢٦٨ و١٨١/٥.

ببعض التغييرات والمخالفات، التي تمعن في تأخره عن القرآن، وبينوا أن هذه المخالفات[١] ضرورات وزنية خاصة به، وأن القرآن منزه عنها، ما خلا الفراء الذي أجاز في قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتساءَلُونَ؟ عَنِ النَّبَأِ الْعَظِيمِ ؟﴾ [النبأ: ٧٨/١-٢] أن يحمل على قول الشاعر[٢]:

فَأَصْبَحْنَ لا يَسَلْنَهُ عَنْ بِما بِهِ أَصَعَّدَ في غاوِي الهَوى أَمْ تَصَوَّبا؟

قائلاً: «فكرر الباء مرتين، فلو قال: لا يسلنه عما به كان أبين وأجود، ولكن الشاعر زاد ونقص ليكمل الشعر. ولو وجهت قول الله تبارك وتعالى: عم... إلى هذا الوجه كان صواباً في العربية»[٣]. فكأنه يجيز في القرآن الضرورة.

على أن بعضهم أجاز في التنزيل ما يشبه الضرورة، وهو ما يدعى بالفاصلة القرآنية، التي تحتمل بعض التصرفات في نهاية الآيات، وقد ألمح إلى ذلك الأخفش في قوله تعالى: ﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّها وَحُقَّتْ﴾ [الانشقاق: ٢/٨٤] مقدراً حذف اللام. أي وحق لها[٤]. وصرح بها أبو حيان في حديثه عن: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَها﴾ [الزلزلة: ٥/٩٩] قائلاً: «وعدى أوحى باللام لا بـ «إلى»، وإن كان المشهور تعديتها بـ «إلى» لمراعاة الفواصل»[٥].

لقد بنى المفسرون على القرآن والشعر جل مباحثهم احتجاجاً وكشفاً واستدلالاً، مفسرين نحويين، أو مفسرين ينهجون نهج النحويين، ويتمثلون أحكامهم. وكان كلام العرب رديفاً لهذين المصدرين، والحديث النبوي مؤنساً لها. وكان لكل منها عندهم مستويات ولغات وأحكام في هذه المستويات، تعبر

---

(١) تنظر الضرورة الشعرية في: الزجاج ٥٤/١ والطبري ٢٦٢/٧ و ١٢٨/٨ والمجمع ٢٧٥/١ و١٣٠/٥ والرازي ٧٧/٢٢ والبحر ٧٦/١ و ٢٤٤ و ٢٥٥ و ٩٩/٢ و ٢١٣ و ٢٥٦ و ٢٧٥/٤ و٢٤/٧ و٥٢٢.

(٢) تقدم في الصفحة ٣٢٠ من هذا الكتاب.

(٣) الفراء ٢٢٠/٣-٢٢١.

(٤) الأخفش ٧٣٥.

(٥) البحر ٥٠١/٨ . وينظر: ١٩٦/٥.

عن نظرتهم وفلسفتهم للمسائل اللغوية. ولا شك في أن هذه النظرات مقصورة على جانب الأدوات، ولو كانت عامة تستغرق مباحثهم النحوية والتفسيرية لكانت أدق وأشمل.

٢ – آراء العلماء:

استعان المفسرون في مباحثهم بآراء عدد كبير من العلماء، الذين تقدموهم وعاصروهم وكان لهم صلة واضحة بميدان التفسير والعربية. وتناقلوا فيما بينهم الآراء، وأخضعوها للمناقشة، وجعلوها في خدمة أغراضهم التفسيرية ووجهاتهم اللغوية.

فقد ذكروا توجيهات عدد من المفسرين الرواد، وآراء مجموعة كبيرة من النحاة اللامعين والمغمورين، وبعض البلاغيين واللغويين والفقهاء والمتكلمين. كما نقلوا آراء من غير أن يسموا أصحابها، وأشاروا إلى بعض الكتب التي تأثروا بها أو اقتبسوا منها. ونحن مررنا بهذه النقول، وتوقفنا عند بعضها ولا سيما آراء الرواد، فلا حاجة إلى التذكير بها.

لقد أفاد أبو عبيدة من بعض آراء الخليل بن أحمد، وآراء بعض المغمورين، كبشر بن هلال[١] ، وهما من البصرة الحاضرة التي نشأ فيها، وتلقى علومه في النحو واللغة والأخبار. قال: «قال الخليل: لم ينصب فعل قط إلا على معنى أنْ»[٢] . فهو قليل النقل، لا يذكر مصادره عموماً، ولعل ذلك يرجع إلى اعتداد بآرائه وتفسيراته، حتى قال عنه عدد من القدماء والمعاصرين إنه مفسر بالرأي.

واعتمد الفراء على آراء بعض النحاة فضلاً عن المفسرين، وفي مقدمتهم أستاذه الكسائي حيث استعرض مواقفه في مجالين: أولهما التقوية والمساندة لما يقرره، ولا سيما في النصوص اللغوية المروية، كقوله: «قال الكسائي: سمعت

(١) المجاز ٢/٢١.

(٢) المجاز ٢/١٥٥.

بعض العرب يقول: نقدت لها مئة، يريدون نقدتها مئة لامرأة تزوجها»[١].

والثاني: المخالفة، كقوله: «وكان الكسائي يعيب قولهم: فَلتَفرَحُوا، لأنه وجده قليلاً، فجعله عيباً وهو الأصل»[٢].

وفي معرض المخالفة أيضاً، نقل بعض توجيهات قرينه أبي عبيدة، من غير أن يصرح باسمه، وذكره تحت اسم بعض النحويين الذين لا يتقنون العربية. يقول في توجيه: ﴿لِئَلاّ يَكُونَ لِلنّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إلاّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٥٠/٢]: «قال بعض النحويين: إلا في هذا الموضع بمنزلة الواو... فهذا صواب في التفسير خطأ في العربية»[٣] . وفي المجاز: «موضع إلا ها هنا ليس بموضع استثناء، إنما هو موضع واو الموالاة»[٤] .

ونقل أيضاً عن العلاء بن سيابة شيخ معاذ الهراء بعض أقواله مستأنساً[٥]، وعن نحويين آخرين لم يصرح بأسمائهم[٦] ، وكان منهم الخليل بن أحمد الذي جعل الميم في «اللهم» بدلاً من «يا» المحذوفة. وقد خالفه فقال: «ولم نجد العرب زادت مثل هذه الميم في نواقص الأسماء إلا مخففة مثل الضم»[٧]. ومن المعروف أن الفراء قد تأثر آراء سيبويه كثيراً، وأن الكتاب وجد تحت رأسه بعد وفاته، إلا أن هذا التأثر لم يكن صريحاً، وقد حاول بعض الدارسين تقصيه دون جدوى[٨] .

---

(١) الفراء ٢٣٣/١. وينظر: ١٣٤/١ و ١٣٥ و ٤٢٤ و ١٤٤/٢-١٤٥.

(٢) الفراء ٤٦٩/١-٤٧٠. وينظر: ٥٧/١ و ٥٨ و ١٣٤ و ١٦٤ و ٢٨٢ و ٢٩٦ و ٣١١ و ٤٧١ و١٠١/٢ و ٣٠٥ و ٣٧٧ و ٣٩٨ و ٢٥٤/٣.

(٣) الفراء ٨٩/١. وينظر: (الفراء ٨/١ = المجاز ٢٥/١).

(٤) المجاز ٦٠/١.

(٥) الفراء ٧٩/٢.

(٦) ينظر: الفراء ٨٠/١ و ٣١٢/٢.

(٧) الفراء ٢٠٣/١. وينظر: الكتاب ١٩٦/٢.

(٨) ينظر: مقدمة كتاب معاني القرآن للأخفش للمحقق عبد الأمير محمد أمين الورد.

وصرح الأخفش بالنقل عن يونس بن حبيب الضبي وأبي عمرو بن العلاء[١] ، من ذلك قوله: زعم يونس أن العرب تقول: نزلت في أبيك، تريد عليه. وتقول: ظفرت عليه أي به»[٢]. كما نقل بعض الآراء لقوم من النحويين من غير أن يسميهم. قال في: ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً﴾ [البقرة: ٢/٤٨]: «وقال قوم لا يجوز إضمار فيه. ألا ترى أنك لا تقول: هذا رجل قصدت وأنت تريد إليه، ولا رأيت رجلاً أرغب وأنت تريد فيه؟»[٣]. والقول للكسائي في معاني الفراء[٤].

ونقل الأخفش عن أستاذه سيبويه كثيراً من الآراء في الأدوات، من غير أن يصرح بذلك. وحسبنا أن نذكر أخذه الكلام على إضمار «أَنْ» مع الفاء السببية للتدليل على تأثره الكبير. قال في: ﴿وَلا تَقْرَبا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٢/٣٥]: «فهذا الذي يسميه النحويون جواب الفاء، وهو ما كان جواباً للأمر والنهي والاستفهام والتمني والنفي والجحود. ونصب ذلك كله عل ضمير «أنْ». وكذلك الواو وإنْ لم يكن معناها مثل معنى الفاء، وإنما نصب هذا لأن الفاء والواو من حروف العطف، فنوى المتكلم أن يكون ما مضى من كلامه اسماً حتى كأنه قال: لا يكن منكما قرب الشجرة. ثم أراد أن يعطف الفعل على الاسم، فأضمر مع الفعل «أنْ» لأن «أنْ» مع الفعل تكون اسماً، فيعطف اسماً على اسم»[٥] . وقال سيبويه: «اعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار «أنْ»... تقول: لا تأتيني فَتُحَدِّثَنِي. لم ترد على أن تدخل الآخر فيما دخل فيه الأول، فتقول: لا تأتيني ولا تحدثُني، ولكنك لما حولت المعنى عن ذلك تحول إلى الاسم، كأنك قلت: ليس يكون منك إتيان

---

(١) الأخفش ٥١٣.
(٢) الأخفش ٢٠٥. وينظر: ٦٨٧.
(٣) الأخفش ٢٦٠.
(٤) الفراء ٣٢/١.
(٥) الأخفش ٢٢١-٢٢٢.

فحديث. فلما أردت ذلك استحال أن تضم الفعل إلى الاسم، فأضمروا «أنْ»، لأن «أن» مع الفعل بمنزلة الاسم»[1].

وثمة تماثلٌ كبير بين آراء هذا الرجل والآراء في كتاب الفراء، ويزعم محقق كتاب الأول أن الفراء هو الذي تأثر آراء الأخفش، لتقدم الأخفش في تأليف كتابه. ومهما يكن من أمر فإن هذا التماثل طبيعي، لأنهما أفادا معاً من آراء سيبويه في الكتاب. وقد صنع هذا المحقق كشافاً بهذا النقل والتماثل، يمكن العودة إليه[2].

واعتمد الطبري في بناء توجيهاته وأحكامه على آراء المفسرين النحويين من البصرة والكوفة، وكان أبرزهم أبو عبيدة والفراء والأخفش. أما الأول فصرح بالنقل عنه[3]، إلا أنه كان يذكره غالباً باسم بعض أهل البصرة، ويقدم رأيه تمهيداً لنقضه ومخالفته برأي أهل الكوفة، بل كان يغلظ له القول أحياناً، ولا سيما في مذهب زيادة الأدوات في القرآن الكريم[4]، وقد مررنا بنماذج من هذه المخالفات[5].

أما الأخفش فلم يصرح باسمه، مع أنه نقل معظم آرائه في التفسير. وقد جعلها باسم بعض البصريين، ومن الغريب ألا يشير الدارسون للطبري النحوي، إلى هذا النقل الكبير. ونذكر من ذلك قول الطبري في: ﴿بِما كانُوا يَكْذِبُون﴾ [البقرة: ٢/١٠]: «وقد زعم بعض نحويي البصرة أن «ما» اسم للمصدر، كما أن «أنْ» والفعل اسم للمصدر في قولك: أحب أن تأتِيَني، وأن المعنى فإنما هو:

---

(١) الكتاب ٣/٢٨.

(٢) تنظر: مقدمة المحقق ((الورد)) لمعاني الأخفش.

(٣) الطبري ٢/٢٢٧ و ٣/٢٧.

(٤) الطبري ١/٧٠. ويقابل بين الكتابين: (الطبري ١/٨١-٨٢= المجاز ١/٢٦، و ٢/٩١= ١/٦٤، و٩/٨٩= ١/٢٤٢، و٩/١٨١-١٨٢ = ١/٢٤٠، و١٣/١٨٦= ١/٣٦-٣٧، و٢٥/٨١ = ٢/٢٠٤).

(٥) ينظر: صفحة ٧٦٨ من هذا الكتاب.

بكذبهم وتكذيبهم»[١]. وفي معاني الأخفش: «جعل ما والفعل اسماً للمصدر في قولك: أحب أن تأتيني، وأن المعنى فإنما هو: بكذبهم وتكذيبهم»[٢]. وقد جعل أغلب آرائه مقابل آراء الكوفيين، وبدأها جميعاً بكلمة «زعم»، ثم ضعف معظمها منتصراً بآراء الكوفيين[٣].

وأما الفراء فنقل جل آرائه، وتعبد بها وأطبق عليها وعلى شواهدها واستنتاجاتها، وجعلها حجر الرحى التي تدفع كل الآراء المعارضة أو غير المناسبة لما في أسناده من تأويل وتفسير. وقد جعلها في الغالب لبعض الكوفيين، وتتبعها جملة جملة وكلمة كلمة، ولخصها حيناً وأفاض فيها أحياناً متغنياً بلفتاتها. يقول في توجيه: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾ [البقرة: ٢/١٨٥]: «وقال بعض نحويي الكوفة: وهذه اللام... لام كي، لو ألقيت كان صواباً. قال: والعرب تدخلها في كلامها على إضمار فعل بعدها، ولا تكون شرطاً للفعل الذي قبلها وفيها الواو، ألا ترى أنك تقول: جئتك لتحسن إلي، ولا تقول: جئتك ولتحسن إلي. فإذا قلته فأنت تريد: ولتحسن جئتك قال: وهذا في القرآن كثير»[٤] . وفي معاني الفراء النص نفسه بترتيبه وأمثلته[٥] .

---

(١) الطبري ١/١٢٤.

(٢) صفحة ١٩٦.

(٣) يقابل بين الكتابين: الطبري ١/٧٨= الأخفش ١٦٦، و ١/٤٦٨ = ٣٢٩، و١/٢٤٦=٢٣٤، و١/٣١٠=٢٧٢، و١/٤٤١=٣٢٦، و٣/١٨٦=٣٩٥، و٣/٣٣٠=٤١٢، و٦/٩٨=٤٦٤، و٦/١٥٣=٤٦٧، و٨/١١=٥٠٣، و٨/١٢٩=٥١٣، و٨/١٨٥=٥١٨، و٩/٧٤=٥٣٤، و٩/٢٣٩=٥٤٥، و١١/٥٦=٥٧٣، و١٢/٧٦=٥٧٩، و١٢/٢١٣=٥٩١، و١٤/٢=٦٠٢، و١٦/١٨٠=٦٢٩، و١٩/١٤٩=٦٤٩، و٢٠/١٠٩=٦٥٤، و٢١/٤٤=٦٥٧، و٢٢/١٥٠=٦٦٦، ٢٣/١٢١=٦٧٠، و٢٤/٣٦=٦٧٣، و٢٤/٤٧=٦٧٥، و٢٤/٧٦=٦٧٩، و٢٤/١٨=٦٨٤، و٢٥/١٨=٦٨٦، و٢٦/٣٥=٦٩٤، و٢٦/٦٥=٦٩٥، و٢٧/٢١=٦٩٧.

(٤) الطبري ٢/١٥٧.

(٥) ١/١٣١. ويقابل بين الكتابين، على سبيل المثال: الطبري ١/٧٧ = الفراء ١/٧، و ١/٣٣٧=١/٤٣، و١/٤٨٤=١/٧١، و٣/٢٠٩=١/١٩٩، و٣/٢٢٠=١/٢٠٣، و٣/٣٣٠=١/٢٢٥، و٨/١٢٩=١/٣٧٤، و٩/٧٤=١/٣٩٥ و١١/١٥٦=١/٤٧٧، و١٢/١٢٣= ٢/٢٨-٢٩، و١٢/٢١٣=٢/٤٤ و١٦/١٨٠= ٢/١٨٤، و١٩/١٥٠=٢/٢٩٠، و٢٢/١٥٠=٢/٢٧٢، و٢٣/١٢٢=٢/٣٩٧.

وصرح في بعض المواضع بهذا النقل عن الفراء مقدراً آراءه، وضم إليه الكسائي في غير موضع، كقوله: «فكان الكسائي والفراء يقولان: لا تكاد العرب توقع رُبَّ على مستقبل، وإنما يوقعونها على الماضي من الفعل»[١]، إلا أنه لم يعدم بعض الوقفات الخلافية معه، وقد ذكرنا أمثلة ذلك[٢] . كما نقل بعض الآراء لأبي عمرو[٣]، ولنحويين آخرين من البصرة والكوفة وغيرهم، ممن وصفهم بأهل العلم ومعرفة العربية وإدراك أسرار التأويل[٤].

واتكأ الزجاج على آراء الخليل وسيبويه اتكاء واضحاً، وجعل الكتاب قبلته في ذلك، فنقل لهما أقوالاً متعددة وأقر بفضلهما، ونعتهما بالعلماء الثقات وحذاق العربية. يقول في «لا» النافية للجنس: «قال سيبويه: «لا» تعمل فيما بعدها فتنصبه، ونصبها لما بعدها كنصب إنَّ لما بعدها. إلا أنها تنصبه بغير تنوين»[٥]. وفي الكتاب: «لا: تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب «إنّ» لما بعدها»[٦]. وقد يوجز عبارته ويتصرف فيها، إلا أنه لا يخرج عن مضمونها، فقد قال سيبويه مستأنساً بالخليل: «ومما لا يميلون ألفه حَتّى وأمّا وإلاّ، فرقوا بينها وبين ألفات الأسماء، نحو حبلى وعطشى»[٧]، فقال الزجاج: «زعم سيبويه والخليل أن حَتّى وأمّا وإلاّ لا تجوز فيهن الإمالة. ولا يجيز ﴿حَتَّى إِذا جاءَتْهُم﴾ [الأنعام: ٣١/٦] ولايجيز أمّا، ولا إله إلا الله. هذا لحن كله. وزعم أن هذه ألفات ألزمت الفتح، لأنها أواخر حروف جاءت لمعنى، ففصل

(١) الطبري ٢/١٤. وينظر: ٨٢/٢ و ٢١/١٨.

(٢) ينظر: صفحة ٧٦٨ من هذا الكتاب.

(٣) الطبري ٦/٢٠.

(٤) ينظر: الطبري ٣٩٢/٢-٣٩٤، و ٣٠٣/٥ و ٢٣٩/٩، ١٢٢/١٣ و ٣٣/١٧ و ١٠٩/٢٠ و١٢٣/٢٣-١٢٤.

(٥) الزجاج ٣١/١.

(٦) ٢٧٤/٢.

(٧) الكتاب ١٣٥/٤.

بينها وبين أواخر الأسماء التي فيها الألف حُبلى وهدى))[١]. وقد يذكرهما تحت اسم البصريين أو بعض النحويين[٢].

ونقل أيضاً بعض آراء أبي عبيدة والأخفش مصرحاً بذلك مرة، وناسباً إياهما إلى البصريين مرة أخرى، ولكنه رد معظم أقوالهما[٣]. من ذلك قوله في: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ﴾ [الأعراف: ١١/٧]: ((زعم الأخفش أن ((ثم)) ها هنا في معنى الواو، وهذا خطأ لا يجيزه الخليل وسيبويه وجميع من يوثق بعربيته))[٤]. كما صرح بالنقل عن الفراء، ورد معظم أقواله أيضاً، نحو: ((وحكى الفراء أن لام الأمر قد فتحها بعض العرب في قولك: لِتَجْلسْ، فقالوا: لَتَجلِسْ، ففتحوا. وهذا خطأ))[٥]. وذكره كذلك باسم بعض النحويين وبعض الكوفيين، كقوله في: ﴿أَأَسْلَمْتُمْ؟﴾ [آل عمران: ٢٠/٣]: ((وقال بعض النحويين: معنى أأسلمتم الأمر معناه عندهم أسلموا))[٦]. وفي الفراء: ((وهو استفهام ومعناه أمر))[٧].

وأفاد الزمخشري من الفراهيدي وتلميذه أيضاً، وأظهر لهما في الكشاف احتراماً زائداً[٨]. يقول في معنى ((أمّا)): ((وأمّا: حرف فيه معنى الشرط، ولذلك

---

(١) الزجاج ٣٧٠/٢. ويقابل بين الكتابين: الزجاج ٣/١-٥ والكتاب ٣٧٦/٢-٣٧٧ و ٢١٤، و٤١/١=٥٤٨/٣-٥٥٠، و١٣٤/١-١٣٥=٥/٣، و١٨٠/١-١٨١=٧/٣، و٢٠٥/١-٢٠٦=١٠٨/٣، و٦٦/٢-٦٧=١٢/٣-١٦، و٣١٠/٢=١٢٣/٣.

(٢) ينظر: الزجاج ٦٢/١ و٣٥٣ و٤٠٠ و٤٤٣. ويقابل بين: الزجاج ٧٠/١-٧١ = الكتاب ٢٨٦/٢، و٤٠٨/٢ =٥٩/٣-٦٠.

(٣) يقابل بين: الزجاج ٧٥/١= المجاز ١١/١، و٤٠٣/١=٩٠/١، و ٤٧٦/٢=٢٥٣/١، وبين: الزجاج ٩٨/١ = الأخفش ٢٥٨، و٢٠٥/١= ٣٤٢، و٤٧٦/٢=٥٤٩-٥٥٠.

(٤) الزجاج ٣٥٤/٢. وينظر الأخفش ٥١٢.

(٥) الزجاج ١٠٧/٢. وينظر الفراء ١٨٥/١.

(٦) الزجاج ٢٩٢/١.

(٧) ٢٠٢/١. ويقابل بين الكتابين: الزجاج ١٩٨/١=الفراء ٣٢/١، و٢٠٥/١=٨٤/١، و٣١٠/١=٣٠٥/١، و٤٥٠/١=٢٢٦/١، و٤٢/٢=٢٦١/١.

(٨) الكشاف ١٢٦/٢.

يجاب بالفاء. وفائدته في الكلام أنه يعطيه فضل توكيد. تقول: زيد ذاهب، فإذا قصدت ذاك وأنه لا محالة ذاهب، وأنه بصدد الذهاب وأنه منه عزيمة، قلت: أما زيد فذاهب. ولذلك قال سيبويه في تفسيره: مهما يكن من شيء فزيد ذاهب»[١]. وفي الكتاب: «وأما أمّا ففيها معنى الجزاء، كأنه يقول: عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق. ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً؟»[٢].

وأفاد أيضاً من بعض أقوال الكسائي[٣] والفراء[٤] والأخفش[٥] وابن سلام[٦] وابن قتيبة[٧] والزجاج[٨] والكوفيين[٩]، فأخذ بعضها ورد بعضها، ولاسيما مقالات الفراء، كما نقل بعض آراء ابن جني في المحتسب. ومن ذلك قوله: «وقرأ الشعبي: (وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّماءِ ما لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ) [الأنفال: ٨/١١]. قال ابن جني، ما موصولة، وصلتها حرف الجر بما جره، فكأنه قال: ما للطهور»[١٠]. وفي المحتسب النص نفسه بتعديل طفيف[١١]. إن الزمخشري بصري الهوى، ولكنه لا يكثر النقل عن النحويين، لأنه مشغول بالمعاني البلاغية وظلال التراكيب.

---

(١) الكشاف ١/١١٧.

(٢) الكتاب ٤/٢٣٥. ويقابل بين الكتابين: الكشاف ١/٢٣-٢٥= الكتاب ٣/٤٩٨-٥٠١، و١/٤٧-٤٨=٣ /١٧٠-١٧١، و١/١٠٢=٣/٥، و١/٦٨٨=٣/٤٩٧، و٣/١٠٠=٢ /١٢٥-١٢٦، و٤/٧١=١ /٥٧-٥٨. وينظر: الكشاف: ٢/٤٤٨، و ٣/٢٢٩، و٤/٧٥٨.

(٣) الكشاف ٤/٧٢.

(٤) الكشاف ١/١٠٢ و ٢/٨٧= الفراء ١/٣٧٢.

(٥) الكشاف ١/٣٧١ و ٤/٧١= الأخفش ٦٧٠.

(٦) الكشاف ٤/٧٢.

(٧) الكشاف ٤/٧٢= تأويل مشكل القرآن ٤٠٣.

(٨) الكشاف ٢/٨٧ و٣/١٨٧.

(٩) الكشاف ٣/١١٤.

(١٠) الكشاف ٢/٢٠٣.

(١١) ١/٢٧٤.

واعتمد الطبرسي في مجمعه على بعض المفسرين اللامعين، فنقل أغلب توجيهاته عن معاني القرآن وإعرابه للزجاج، مبدياً إعجابه بآراء صاحبه ومواقفه من السابقين. وقد نقل أكثر الآراء من غير أن يصرح بذلك، واشتملت هذه النقول على آراء الخليل وسيبويه وأبي عبيدة والفراء والأخفش والمبرد، من غير أن يرجع إلى كتبهم. يقول في حركة لام الجر: «وأصل هذه اللام الفتح، لأن الحرف الواحد لاحظ له في الإعراب، ولكنه يقع مبتدأ في الكلام ولا يبتدأ بساكن، فاختير له الفتح لأنه أخف الحركات... وهذا كله قول سيبويه وجميع النحويين المحققين»[1] . ونحن نقول: هذا وغيره برمته من كتاب الزجاج[2].

ونقل أيضاً عدداً من آراء الرماني النحوي، التي أعجب بها مورداً أغلبها في معرض مخالفة السابقين، كقوله في: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْناها فَجاءَها بَأْسُنا﴾ [الأعراف: ٧/٤]: «وقال الفراء: إن الفاء ها هنا بمعنى الواو. ورد عليه علي بن عيسى بأنه نقل حرف عن معناه بغير دليل. وذلك لا يجوز»[3]. كما نقل بعضها عن أبي بكر السراج وأبي علي الجُبّائي والبلخي وغيرهم من العلماء، الذين ذاع صيتهم في عصره ولم يذكر أسماءهم[4] .

واعتمد الطبرسي بشكل ظاهر على كتابين في الاحتجاج للقراءات طارت شهرتهما، وهما: الحجة في علل القراءات للفارسي، والمحتسب في توجيه

(١) المجمع ١/٤٦-٤٧.

(٢) الزجاج ١/٣-٤. ويقابل بين الكتابين: المجمع ١/٥٣= الزجاج ١/١٠-١١، و١/٧٦= ١/٣، و١/١٣٨= ١/١٣٤-١٣٥، و١/١٦١-١٦٢= ١/٧٥، و١/٣١٠= ١/١٢٩، و٢/١٨= ١/٢٠٥-٢٠٦، و٣/٤٩-٥٠ و٩٠-٩١= ١/٤٢١، و٣/١٣٩=١/٤٥٠، و٥/٧٧= ٢/٤٢-٤٣. والمجمع ١/٦٣ و١٣٠-١٣١، و١٤٤-١٤٥، و٣١٢-٣١٣ و٢/٢٧ و٣/٢٠ و٧١ و٧/١٢٠-١٢١ و٢٢٤ و٨/١١ و١٥٧ و١١/٢١٩ و١٢/٢٤ و٦٧ و٢٠/٣١٩ و٢١/٣٩ و٢٣/٩٦ و٢٤/١٧٥ و٣/١١٤ و١٨٤.

(٣) المجمع ٨/١١. وينظر: الفراء ١/٣٧٢ والمجمع ٢/٣٣٧ و٣/٤٩-٥٠ و٦/١٤٠ و١٣/١٩٠ و١٧/٥٤.

(٤) المجمع ١/٦٢ و٧/١٧٠ و٩/٩.

الشواذ لتلميذه ابن جني. فقد آنس في توجيهاتهما تحليلات لغوية ونحوية نافعة. ونكتفي ها هنا بمثال من الأول. قال في: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ١/٤]: ((وقال أبو علي الفارسي: يشهد لمن قرأ: مالِكِ من التنزيل، قوله تعالى: ﴿وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾ [الانفطار: ٨٢/١٩]، لأن قولك: الأمر له وهو مالك الأمر بمعنى. ألا ترى أن لام الجر معناها الملك والاستحقاق؟))[١] .

واتسع الرازي في هذه النقول، فأورد مجموعة كبيرة من هذه الآراء، على اختلاف مذاهب أصحابها ومناهجهم، إذ كان يسعى لاستيفاء الأقوال والأوجه وتحرير الخلافات فيها. فقد نقل آراء للخليل وسيبويه في الكتاب[٢]، ولأبي عبيدة في المجاز[٣]، وللفراء[٤] والأخفش[٥] في معانيهما. وكان أوسع نقوله عن معاني الزجاج، الذي سر بمعظم آرائه ومناقشاته، وبما نقله عن المتقدمين، فعرضها وفصلها، وذكر صاحبها في كثير من الاحترام. من ذلك قوله: ((قال الزجاج: كلمة ((إلى)) ليست بمعنى ((مع))، فإنك لو قلت: ذهب زيد إلى عمرو

---

(١) المجمع ٤٩/١. وينظر: ٣٨٣/١ و٦٤/٢ و ١١٩/٧ و٦٢/٨ و٨٥ و١٢٤ و١٣١ و٨٣/١٧ و٣٧٩/٢٠. ويقارن بين: المجمع ٩١/٢= المحتسب ١١٧/١، و١٦٦/٧= ٢٢٧/١-٢٢٨، و١٢٧/٩= ٢٧٧/١-٢٧٨، و١٤٤/١٨= ٨٨/٢.

(٢) يقارن بين الكتابين: الرازي ١٢٥/٤= الكتاب ١٠٨/٣، و٩٧/١٢= ٦٩/٣، و٤٤/١٣= ١٢٣/٣، و٧١/١٤= ١٣٥/٤، و٨٤/١٤= ٢٣٤/٤، و٢١٣/١٤= ٢٣٣/٤، و١٥٢/١٩= ١١٥/٣. و٩/٢٥= ١٥٤/٢. وينظر: الرازي ٩٧/١ و٣٦/٢ و١٨/٦ و١٣٣ و١٥٣/٧ و٦٢/٨ و١١٧ و١٣١/١٠ و١٣٤ و١٦٤/٢٦ و١٧٦ و٢١١/٢٧.

(٣) يقارن بين الكتابين: الرازي ١٤٠/٤= المجاز ٦٠/١، و١٨٥/٧= ٨٧/١، و٩٣/١٩= ٣٣٦/١، و٢٥/٢٣= ٤٨/٢، و٢١٨/٢٧= ٢٠٤/٢، و٢٣٣/٣٠= ٢٧٨/٢، و١٣/٣٢= ٣٠٤/٢.

(٤) يقارن بين الكتابين: الرازي ١٢/٥= الفراء ١٠٢/١، و١٦٠/٥= ١١٨/١، و٢١٩/٧= ٢٠٢/١ و٢٢٣/١١= ٣٠٦/١ و١٥٣/١٤= ٣٨٣/١، و٥/١٦= ٤٢٦/١، و١٤٣/١٧= ٤٧٥/١، و٦٥/١٨= ٢٨/٢، و٢٠٥/٢١= ١٦٥/٢، و٢٣٨/٣٠= ٢١٤/٣، و٢١٨/٢٦= ٤٠٨/٢. وينظر الرازي: ١٥٤/٤ و٢٨/٧ و٦/٣٢ و١٠٥.

(٥) يقارن بين الكتابين: الرازي ١٢٥/٤= الأخفش ٣٤٢، و٢٨/٧= ٣٨٠، و١٩١/١٤= ٥٢٨-٥٢٩، و٢٣٣/٣٠= ٧٢١، و١١٦/٣١=٧٣٦. وينظر: الرازي: ٨٧/٥ و٢٤/٨ و٢٤/٩ و١٠٥/٢٤ و١٠٥/٣٢.

لم يجز أن تقول: ذهب زيد مع عمرو، لأن إلى تفيد الغاية، ومع تفيد ضم الشيء إلى الشيء»[١]. والنص بتمامه في معاني الزجاج[٢].

وساق الرجل آراء لعدد من النحويين الآخرين، كيونس[٣] والكسائي[٤] وقطرب[٥] والمازني[٦] وابن قتيبة[٧] والمبرد[٨] وأبي حاتم[٩] وابن السراج[١٠] وأبي بكر الأنباري[١١] والفارسي[١٢] وابن جني[١٣] وعبد القاهر الجرجاني[١٤]، وناقش أقوالهم مبرزاً الجديد منها، ولكن أغلبها لم يكن يعدو الموافقات للمتقدمين من الشيوخ.

وقد اتكل في نقل معظم هذه الآراء على كتاب البسيط للواحدي، الذي ذاعت شهرته في عصره، وتميز بحشد القراءات واللغات وتوجيهات النحويين وعلماء المعاني، فراح ينقل عنه نقلاً، حتى بدا يقيم أعمدة تفسيره على هذا الكتاب، ويعزف عن غيره، ولا يعود إلى كتب العلماء الأصلية إلا قليلاً. قال: «قال الواحدي في البسيط: قال أبو عبيدة: «من: زائدة، وأنكر سيبويه زيادتها

---

(١) الرازي ٨/٦٢.

(٢) ١/٢١. ويقارن بين الكتابين: الرازي ٨/٢٤= الزجاج ١/٤٣، و٨/١٣٢= ١/٤٥٠. و١٠/١٦٠= ٢/٧٤، و١٤/٢١٣= ٢/٤٠٦، و١٥/١٥٧= ٢/٤٥٤. وينظر الرازي ٨/١٠٢ و١١٧ و١٣٢. و٩/١٩ و٢٤ و٤٠ و١١/٧ و١٧/٥٤ و٦٦ و١٩/١٥٣ و٢٢/٧١٠ و٩٣ و٢٣/١٨٧ و٢٤/١٠٥ و٣١/١٨٩ و٣٢/٦ و٩٩ و١٠٥.

(٣) الرازي ٢٥/١٩.

(٤) الرازي ٤/١٥٤ و٧/٢٨ و١٤/٨٥ و٣٠/٢٣٣ و٣١/٢٧ و٣٢/١٠٥.

(٥) الرازي ٣/١٦٤ و٩/٥٥ و١٩/١٥٢ و٢٢/٧٧ و٢٥/١٩.

(٦) الرازي ٥/٨٧ و٨/١١٧.

(٧) الرازي ١٨/٦٥ و٢٦/٢٢٣ و٢٨/٢٩ و٣٠/٨٢ و٣١/١٢٧.

(٨) الرازي ١/١٠٠ و٨/٢٤ و١٥/١٩ و٢٢/٧٧ و٢٧/٦٧.

(٩) الرازي ١٤/٨٥ و١٩/١٥١.

(١٠) الرازي ١٠/١١٦.

(١١) الرازي ٢/٣٦ و٨/٢٤ و٦٥ و١٣٢ و١٥٧ و١٧٨ و ١٤/١٦ و٣٠/١٢١.

(١٢) الرازي ١٥/١٦ و١٨/٦٩ و١٩/١٥٢ و٢١/٦٨ و٢٢/٧٧ و٢٤/١٥. و٣١/١٢٧.

(١٣) الرازي ١٥/٨٠ و٢٢/٧٧.

(١٤) الرازي ٢/٣٧ و١٤/١٦ و١٧/٤٧ و٥٢ و٣٠/٣٠ و٣١/٢.

في الواجب))[١] . وقال أيضاً: ((واعلم أن الباء في قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ﴾ و﴿كفى بربك﴾ في جميع القرآن زائدة. هكذا نقله الواحدي عن الزجاج))[٢]. كما أفاد من كثير من آرائه الخاصة وملاحظاته، وترحّم عليه[٣] .

واعتمد هذا الرجل أيضاً اعتماداً كبيراً على آراء الزمخشري، حتى كاد ينسخ الكشاف نسخاً. وإذا كان الدافع هو تتبع مظاهر الاعتزال وردها، فإن الأمر تجاوز ذلك إلى النقل الحرفي الطاغي[٤] لكثير من التوجيهات واللفتات البيانية. وقد أقر الرجل ببراعة سلفه وصرح بالإفادة منه، وأثنى على آرائه في كثير من المواطن، على الرغم من الخلاف الشديد بينهما، كقوله: ((هذا الوجه ذكره صاحب الكشاف، وهو كلام حسن وتفسير لطيف))، و ((اعلم أن التحقيق ما ذكره صاحب الكشاف))، و ((أحسن الوجوه ما ذكره صاحب الكشاف))[٥].

وذكر أيضاً في تفسيره آراء عدد من أصحاب علم الكلام والفقه وناقشها، وانتصر لبعضها، فذكر أقوالاً، للمعتزلة كالجبائي والكعبي[٦] ، والأشاعرة ومنهم أبو الحسن[٧] ، ولأهل الفقه الأئمة: مالك والشافعي وأبي حنيفة، والقضاة أبي بكر وأبي هاشم، وأبي مسلم الأصفهاني والقفال[٨]. إن الرازي يصرح بأسماء العديد من العلماء الذين يأخذ عنهم، كما يأخذ عن آخرين

---

(١) الرازي ٩٣/١٩.
(٢) الرازي ١٩٣/٩.
(٣) تنظر نقوله عنه في الرازي: ٨٧/٥ و١٢٤/٦ و٢٦/٩ و٥٨ و١٩٣ و١٦٣/١٠ و١٥٧/١٢ و٢١٨ و١٤٤/١٣ و١٣٢/١٤ و١٣٤/١٥ و٢٣٥ و٢٣٢/١٦ و٤٧/١٧ و١٦٤ و٢٠٤/١٨ و٩٣/١٩ و١٥٢ و١٩٦ و٢٦/٢١ و١٩/٢٥.
(٤) ينظر: الرازي ٤٢/٢ و١٢١ و١٥٩ و١٤٤/٣ و١٢٦/٧ و٢١٤/١٠ و١٤٧/١٤ و١٦٨ و٢١٦ و١٣٦/٢٠ و٧٠/٢١ و٢١٦ و١٨٢/٢٢ و١٥٣/٢٥ و٧٦/٢٦ و٢١٨ و٨٧/٢٧ و١٩٥ و١١/٢٨ و٢٦٢ و٥/٢٩ و١٨١ و٣١١ و١٢١/٣٠ و٢١٣/٣١.
(٥) الرازي ٥٥/٧ و ١٠/١٦ و٢٢٨/٢٤.
(٦) الرازي ٤٧/٣ و١٠٩ و١٥٦/١٣ و٣١/١٧ و١٩٣/٢٧.
(٧) الرازي ٨٤/٢ و ١٨٤و ١٤٧/٣٠ و١١/٧ و٤٣/٣٢.
(٨) الرازي ٩٧/١-٩٩ و٨٤/٢ و١٣٥ و١٦٩ و١٤٧/٣ و١٤٨ و٤٩/٤ و١٣/٦ و٩٢/٧ و١٣٠ و١٩/٩ و٣٦ و١٥١/١١ و٩٤/٦٢ و١٥٧/١٣ و١٠/١٦ و١٨٦ و١٠٧/٢١ و٢١٤ و ٩٣/٢٢ و٢٤٧/٢٩ و٢٤٥/٣٠.

لايسميهم، أو يذكر أقوالهم تحت أسماء عامة، كالبصريين والكوفيين أو كثير من أهل النحو والفقه والتفسير وأهل المعاني أو قوم منهم[١]، مما يجعل الإحاطة بمصادره الغزيرة أمراً صعب المنال.

وحشد القرطبي في جامعة أقوالاً غزيرة، كاد يوفي فيها على ما قاله أعلام النحو والتفسير والإعراب من المتقدمين والمتأخرين. فقد كان نقله صريحاً لآراء الخليل وسيبويه في الكتاب[٢]، وأبي عبيدة في المجاز[٣] والكسائي والفراء[٤] والأخفش[٥] والزجاج[٦] في كتب معاني القرآن. كما أخذ عن تأويل ابن قتيبة[٧] ومقتضب المبرد[٨] وجامع الطبري[٩] ومشكل مكي القيسي[١٠]

---

(١) ينظر على سبيل المثال الرازي ١/٩٧ و١٠٠ و٦/١٣٨ و٨/١٧٨ و٩/٦٢ و١٤/١٤٢ و١٥/١٦ و١٦/١٦٥ و١٨/١٩٦ و٢١/٣١.

(٢) يقارن بين الكتابين: القرطبي ١/٢٠١= الكتاب ٣/٦٢، و٣/٩٣= ٤/٢٣٥، و٢/٢٦٧= ٢/٢٨٥. وينظر القرطبي: ١/٢٠٧ و٢/٤٢٧ و٣/٣٢٩ و٦/٨٧ و١١/١٣٤ و٢٦٧ و١٣/٩١ و١٥/١٤٦.

(٣) يقارن بين الكتابين: القرطبي ١/١٥١= المجاز ١/٢٥، و٢/١٦٩= ١/٦٠، و٣/٣٩= ١/١٣٤، و٤/٢٢= ١/٨٧، و٦/٣٦٣= ١/١٨٢ و ٧/٣٨٩= ١/٢٤٥، و٩/٣٤٦= ١/٣٣٦، و١٢/٣٥= ٢/٤٨، و١٢/١١٥= ١/١١، و١٤/٢٩٩= ٢/١٤٨، و١٦/٩٩= ١/١٤، و١٦/٢١٩= ٢/٢١٣، و١٧/٧٦= ٢/٢٣٣، و١٩/١١٨= ١/٢٨٧. وينظر القرطبي ٢/٢٦ و١١/٣٠٧ و١٣/٦٣ و١٥/٨٨.

(٤) يقارن بين الكتابين: القرطبي ١/١٥١= الفراء ١/٨، و١/٢١٥= ٢/٣٦٢، و١/٢٤٩= ١/٢٣، و٢/١٣= ١/٥٣، و٢/٤٢= ١/٦٣، و٢/١٣٦= ١/٢٨٠ و ٣/٢٨٨= ١/١٧٠، و٣/١٩٤= ١/١٧٣، و٤/٤٥= ١/٢٠٢، و٩/١٣= ٢/٥-٦، و١٢/٢٠= ٢/٢١٧، و١٢/٣٥= ٢/٢٢٢، و١٤/٢٢٩= ٢/٣٦٢، و١٧/٢٦٧= ٣/١٣٧، و١٩/١١٨ و١٢/٢٠= ٢/٢١٧، و١٢/٣٥= ٢/٢٢٢، و١٤/٢٩٩= ٢/٣٦٢. و١٧/٢٦٧= ٣/١٣٧، و١٩/١١٨= ٣/٢١٣، و١٩/١٤٩= ٣/٢١٩-٢٢٠. وينظر القرطبي: ٢/٤٢٧ و١٥/١٤٦ و١٦/٢١٩ و١٩/١٢٢.

(٥) يقارن بين الكتابين: القرطبي ١/١٦٠= الأخفش ١٦٤، و٢/١٧٠= ٣٤٤، و٤/٩٣= ٤٠٨، و٦/٧٣= ٤٦٤، و٦/٢٤٦= ٢٤٧، و٧/١٦٨= ٥١٢، و١٢/٣٥= ٦٣٦، و١٦/٤٦= ٦٨٧، و١٦/٩٩= ١٨٢، و١٦/٢١٩= ٦٩٤، و١٩/٣٥= ٧١٦. وينظر القرطبي: ٦/٢٤٦-٢٤٧ و١١/١٨٤ و١٧/٧٦.

(٦) يقارن بين الكتابين: القرطبي ٤/٤٥= الزجاج ١/٣٩٢، و٨/٢٦٠-٢٦١= ٢/٥٣٠. وينظر: القرطبي ١/٣٢٤ و٢/٦٩ و٩/٢٠٠ و١٦/٢١٩ و١٩/٦٢.

(٧) يقارن بين الكتابين: القرطبي ٥/١٠= تأويل ٤٢٨-٤٢٩، و١١/٣٤٠= ١٩٠، و١٦/٢٠٨= ١٩٦.

(٨) يقارن بين الكتابين: القرطبي ١/٢٠١= المقتضب ٢/٥٧-٥٨ و٣/١٥٨-١٥٩ و٢٤٠.

(٩) يقارن بين الكتابين: القرطبي ١/١٥١= الطبري ١/٨١-٨٢، و١/٢١٥= ١/٢٤٩، و١/٢٢٧= ١/١٦١، و٢/٤٢٧- ٤٢٨= ٢/٢٩١-٢٩٢، و٣/٩٨= ٢/٤٠٢-٤٠٣، و٤/٥١= ٣/٢٢٠، و٥/١٠٣= ٤/٣١٧، و٦/٣٠٠= ٧/٣٩، و٨/٢٤٤= ١١/١٢، و٨/٣٥١= ١١/١٢٢، و١٠/٣٥٦= ١٥/١٩٧، و١٤/٢٩٩= ٢٢/٩٤.

(١٠) يقارن بين الكتابين: القرطبي ١٩/١٠١= مشكل ٢٧٣-٢٧٤، و١٤/١١٤= ٥٧٢. وينظر: القرطبي ١/١٥١ و٧/٢٠٩.

وكشاف الزمخشري[1] وعن ابن عطية في محرره الوجيز[2]. غير أن أكبر تلك النقول كان عن إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، حيث أغار على مادة الكتاب، وجعل يسوق آراء صاحبه وأقوال النحاة والمعربين جملة وتفصيلاً، ناسباً إياها إلى صاحبها مرة ومتجاهلاً ذلك مرات، غير آبه بالتتبع الحرفي والمتابعة اللصيقة. والمعروف عن النحاس أنه جمع في هذا الكتاب آراء النحويين والبصريين والكوفيين والبغداديين، التي تلقاها عن شيوخه كالزجاج والأخفش الأصغر، ولم تذكر المتون الأخرى قسماً هاماً منها.

وقد أخذها القرطبي وأفاد منها، وأوردها بكلماتها وتراكيبها. يقول في توجيه: ﴿لِيُحاجُّوكُمْ﴾ [البقرة: ٢/٧٦]، «نصب بلام كي. وإن شئت بإضمار أن، وعلامة النصب حذف النون. قال يونس: وناس من العرب يفتحون لام كي. قال الأخفش: لأن الفتح الأصل. قال خلف الأحمر: هي لغة بني العنبر»[3]. والنص بتمامه في إعراب النحاس[4].

وكان يغيّر أحياناً ترتيب العبارات ونسبة الأقوال، فيغمط العلماء حقهم، كقوله في ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ﴾: «فالخفض على البدل من الذين أو من الهاء والميم في عليهم، أو صفة»[5]. وفي النحاس: «خفض على البدل من الذين. وإن شئت نعتاً. قال ابن كيسان: ويجوز أن يكون بدلاً من الهاء والميم في عليهم»[6]. وهذا في تفسيره كثير.

ولقد اشتملت هذه النقول[7] على آراء لأبي عمرو بن العلاء والخليل وسيبويه ويونس والكسائي ومؤرج السدوسي (ت ١٩٥هـ) وقطرب والفراء

(١) يقارن بين الكتابين: القرطبي ١/١٥١= الكشاف ١/١٦، و١١/١٣٢= ٣/٣٣، و١٥/٦٢= ٤/٣٤.
(٢) ينظر: القرطبي ٢/٣٩ و٣/٣٦٣ و٥/١٢ و٦٣ و٦/٤٦ و٣٨٧ و٨/٢٦١ و١٠/٣١٦.
(٣) القرطبي ٢/٤.
(٤) ١/٢٣٩-٢٤٠.
(٥) القرطبي ١/١٥٠-١٥١.
(٦) ١/١٧٥-١٧٦.
(٧) يقارن بين الكتابين: القرطبي ١/١٠٢= النحاس ١/١٦٧، و١/١٨٤-١٨٥= ١/١٨٤، و١/٢٠٤= ١/١٨٩، و١/٢٢٥= ١/١٩٧، و١/٢٣٤= ١/٢٠٠، و١/٢٤٤= ١/٢٠٤، و١/٢٤٩=

وأبي عبيدة والأصمعي والأخفش وابن سلام والجرمي والمازني وأبي حاتم وابن قتيبة والمبرد وثعلب والزجاج وابن كيسان وعلي بن سليمان وأبي بكر بن شقير، وكثير من نحاة البصرة والكوفة وبغداد. وكان كثير من هذه الآراء مبثوثاً في الكتب النحوية، ولكن قسماً منها لم يرد فيها أو جاء مخالفاً لها[١].

كما نقل معها العديد من آراء النحاس نفسه[٢]، ومواقفه مصرحاً به ومقراً في بعض الأحيان بفضله وضلوعه في التفسير والإعراب والقراءات. يقول في

=٢٠٦/١، و٢٠٠/١= ١٨٠/١، و٢٤٢/١ = ٢٠٣/١، و٣١٠/١= ٢١٣/١، و٣١١/١=
٢١٤/١، و٤٣٢/١= ٢٣٢، و١٢-١١/٢= ٢٤١/١، و٣٩/٢= ٢٥٢/١، و٥٦/٢= ٢٥٣/١،
و٥٦/٢-- = ٥٧= ٢٥٤/١، و١٣/٢= ٢٦٠/١، و١٥٧/٢= ٢٦٩/١، و٢٠٥/٢= ٢٧٦/١-
٢٧٧، و٢٥٨/٢= ٢٨٣-٢٨٢/١، و٧٤/٢= ٢٨٤/١، ٣٥-٣٤/٣= ٣٠٥/١ و٩٩-٩٨/٣=
٣١٢/١. و٢٦٧/٢= ٣٢٩/١، و٥١/٤= ٣٦٤/١، و٦٥/٤= ٣٦٩/١، و١٢٥/٤= ٣٩١/١،
و١٧٠/٤= ٤٠٠/١، و١٨٤/٤= ٤٠٤/١، و٢٢٠/٤= ٤٠٩/١، و٢٤٨/٤= ٤١٥/١، و٤٨٨/٤=
٤٢١/١، و٥١/٥= ٤٣٨/١، و٢٥٠/٥= ٤٦٣/١، و٢٩٢/٥= ٤٧٥/١، و٣٠٩/٥= ٤٧٩،
و٣١٢/٥= ٤٨٠/١، و٣٦٥/٥= ٤٨٦-٤٨٥/١، و٥١٣/٥= ٤٩٥/١، و٥٨/٧= ٨٨/٢، و٦٤/٧=
٩٠/٢، و١٦٢/٧= ١١٤/٢. و١٦٣/٧= ١١٤/٢، و١٧٥/٧= ١١٧/٢، و٢٠٤-٢٠٣/٧=
١٢٥-١٢٤/٢، و٢٠٩/٧= ١٢٧/٢، و٢٦٧/٧= ١٤٦/٢، و٢٩٣/٧= ١٥٤/٢، و٣٦٨/٧=
١٧٦/٢، و٣٧٨/٧= ١٨٠/٢، و٢٤/٨= ١٨٩/٢، و٣٠٠/٨= ١٩١/٢، و٧٤-٧٣/٨= ٢٠٣/٢،
و٧٧/٨= ٢٠٣/٢ و٨٨/٨= ٢٠٦/٢، و٣٥١/٨=٢٥٨/٢، و٣٦٨/٨= ٢٦٥-٢٦٤/٢، و٣٨٣/٨=
٢٦٨/٢ و٣/٩= ٢٧٢/٢، و٣٣/٩= ٢٨٢/٢، و٦٣/٩= ٢٩٢/٢، و١٠٤/٩= ٣٠٥-٣٠٤/٢،
و١٠٥/٩= ٣٠٦-٣٠٤/٢، و٢٤٩/٩= ٣٤٣-٣٤٢/٢، و٣٦٦/٩= ٣٧٠/٢، و٢-١/١٠=
٣٧٦-٣٧٥/٢، و٢٧٩/١١= ٦٨-٦٧/٣، و٣٤٠/١١= ٨٠/٣، و٣٤٠/١١= ٨٠/٣، و٣٦/١٢=
٩٤/٣، و١٨٦/١٣= ٢٠٧-٢٠٦/٣ و٨٣/١٤= ٢٨٩/٣، و٣٣٩/١٤= ٣٦٩/٣ و٣٦٢/١٤=
٣٧٩/٣، و٢٣٠/١٥= ٤٧٤-٤٧٣/٣، و٢٣٨/١٥= ٦-٥/٤، و٢٧٧/١٥= ٢١/٤، و٢٨٧/١٥=
٢٣/٤، و٣٠/١٦= ٨٣/٤، و٢٩٠/١٦= ٢٠٤/٤، و٤٤-٤٣/١٧= ٢٤١/٤، و٥٠/١٧= ٢٤٦/٤،
و٨٩/١٧= ٢٦٧-٢٦٦/٤، و٩٣/١٧= ٢٦٩/٤، و٢٢٣/١٧= ٣٤٣/٤، و٢٤٦/١٧= ٤٥٨/٤،
و٢٨٢/١٧= ٣٧٣/٤، و٥٢/١٨= ٤١٠/٤، و٩٢-٩١/١٩= ٧٧/٥.

(١) تراجع مصادر هذه الآراء في حواشي إعراب النحاس للمحقق.

(٢) يقارن بين الكتابين: القرطبي ١٨٥/١= النحاس ١٨٥/١، و٣٤٣-٣٤٢/٧= ١٦٨/٢، و٤٠٠/٧= ١٨٥/٢،
و١٩٣/٨= ٢٢٣/٢، و١٢١/٨= ٢١١/٢، و٣١٣/٨= ٢٤٦/٢، و٣٤٧/٨= ٢٥٦/٢، و٣٨٤-٣٨٣/٨=
٢٦٩-٢٦٨/٢، و٢٠/٩= ٢٧٧/٢، و١٨١/٩= ٣٢٧-٣٢٦/٢، و١٣٤/١١= ٢٥-٢٤/٣، و١٣٤/١١=
٢٥/٣، و١٦٨/١١= ٣٢/٣، و٣٥١/١١= ٨٤/٣، و١٣/١٣= ١٥٥/٣، و٩٦/١٣= ١٧٧-١٧٦/٣،
و١٠١/١٣= ١٨٠/٣، و١٦١/١٣= ٢٠٠/٣، و١٦٣-١٦٢/١٣= ٢٠١/٣، و٢٠١/١٣= ٢١١/٣،
و٢١٣/١٣= ٢١٣/٣، و٢٤٢-٢٤١/١٣= ٢٢٣/٣، و٣١٩-٣١٨/١٣= ٢٤٤/٣، و٣٦٣/١٣= ٢٦٠/٣،
و١٤/١٤= ٣٠١/٣، و١٠٤/١٥= ٤٣٣/٣، و١٣٢/١٥= ٤٤٢-٤٤٠/٣، و١٣٣/١٥= ٤٤٤-٤٤٣/٣،
و١٤٩-١٤٦/١٥= ٤٥٤-٤٥٠/٣، ٧١/١٧= ٢٥٩/٤.

قراءة ابن جبير: ﴿إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَاداً﴾ [الأعراف: ١٩٤/٧]: «قال النحاس: وهذه قراءة لا ينبغي أن يقرأ بها من ثلاث جهات: أحدها أنها مخالفة للسواد. والثانية: أن سيبويه يختار الرفع في خبر «إنْ» إذا كانت بمعنى «ما»... والثالثة أن الكسائي زعم أن «إن» لا تكاد تأتي في كلام العرب بمعنى ما، إلا أن يكون بعدها إيجاب»[١]. والنص بحروفه في النحاس[٢].

واستعان أيضاً بآراء عدد من النحويين والمفسرين واللغويين والبلاغيين والفقهاء، الذين تأخروا عن النحاس وكتابه، فذكر أقوالاً لأبي بكر الأنباري[٣] والفارسي[٤] وأبي منصور الأزهري[٥] (ت ٣٧٠ هـ) وابن خالويه[٦] وابن جني[٧] وإسماعيل بن حماد الجوهري[٨] (ت٣٩٨ هـ) والمهدوي[٩] وعبد القاهر الجرجاني[١٠] وابن العربي[١١] وابن عيسى[١٢] والأصم[١٣] وأبي نصر القشيري[١٤] والقفال[١٥] . كما نقل أقوالاً كثيرة أخرى لم يسم أصحابها، وأوردها تحت عبارات مختلفة[١٦]، لا تختلف عما قاله الرازي، مما يدل على سعة اطلاعه ورغبته في استيفاء الأقوال.

---

(١) القرطبي ٣٤٢/٧-٣٤٣.
(٢) ١٦٨/٢.
(٣) القرطبي ١٣/١٣ و١٨٦ و٨٥/٧ و٧٢٠/١٩.
(٤) القرطبي ١٧٣/٣ و٦٦/٢٠.
(٥) القرطبي ٩٠/١٤.
(٦) القرطبي ٢٣٢/٨ و ٣٨٢/١٠.
(٧) القرطبي ٦٢/١٩.
(٨) القرطبي ٢٠٠/١ و٢٢٩/٤ و١٢/٥ و١٨٦/١٣ و٣١٨.
(٩) القرطبي ١٥١/١ و٢٠/٩ و٩٣/١٠ و١٤٩/١١. و١٦٢/١٣ و٣٠/١٦ و٤٨/١٩.
(١٠) القرطبي ٣٩٣/٧ و٨٩/١٧ و١٩٥ و١٥٨/١٨ و١٩٤/١٩.
(١١) القرطبي ٤٢/٢ و٣٥٩/٦ و٦٤/٧ و٦٣/٩.
(١٢) القرطبي ٣٥٩/٦.
(١٣) القرطبي ٣٩/٣.
(١٤) القرطبي ١٣٧/٦ و١٠٦/٩ و٣٨٣/١٠ و١٦٢/١٣ و١٤٦/١٥.
(١٥) القرطبي ٢٠/١٢.
(١٦) القرطبي ١٠٣/١ و٢٢٥ و٢٤٩ و١٤٢/٢ و١٠/٥ و٣٣٢/١١ و٣٤٥ و٩٢/١٩ و٢٨٢.

واعتمد البيضاوي والنسفي اعتماداً كبيراً على كتاب الكشاف، ونقلا عنه معظم الآراء للخليل وسيبويه والفراء والأخفش وآراء بعض البصريين والكوفيين[(١)]. وأضاف الثاني بعض الآراء الأخرى لقطرب وأبي عبيدة والمبرد والزجاج والفارسي وجامع العلوم علي بن الحسين النحوي الأصبهاني[(٢)] (ت٥٣٥ هـ). قال النسفي في: ﴿وَلَوْ نَشاءُ لَجَعَلْنا مِنْكُمْ مَلائِكَةً﴾ [الزخرف: ٦٠/٤٣]: ((أي بدلاً منكم. كذا قاله الزجاج. وقال جامع العلوم: لجعلنا بدلكم. ومن بمعنى البدل))[(٣)].

ونقلا أيضاً آراء الزمخشري من غير أن يذكرا اسمه ولو مرة واحدة، مع أنهما تابعاه في كل أقواله وأفكاره وتوجيهاته البلاغية. وإذا كان البيضاوي قد حاول مراراً طمس هذا التأثر الكبير وتغيير أسلوب عبارته، فإن الثاني سلخ آراءه دون تغيير. يقول الأول في: ﴿أَلا تُقاتِلُونَ قَوْماً؟﴾ [التوبة: ١٣/٩]: ((تحريض على القتال لأن الهمزة دخلت على النفي للإنكار، فأفادت المبالغة في الفعل))[(٤)]. وفي الكشاف: ((دخلت الهمزة على لا تقاتلون تقريراً بانتفاء المقاتلة، ومعناه الحض عليها على سبيل المبالغة))[(٥)] . ويقول النسفي في: ﴿مَثَلاً ما بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦/٢]: ((وما هذه إبهامية، وهي التي إذا اقترنت باسم نكرة أبهمته إبهاماً وزادته عموماً، كقولك: أعطني كتاباً ما، تريد أي كتاب كان))[(٦)] . والنص بتمامه في الكشاف[(٧)] . وهذا طاغ وكثير جداً[(٨)] .

---

(١) يقابل بين: البيضاوي ١١= الكشاف ١/١٠١-١٠٢، و١٤= ١/١١٧، و١١٤= ١/٦٣١، وبين: النسفي ١/٣١= الكشاف ١/١٠١-١٠٢، و٢/٣٩= ٢/١٤٥-١٤٦، و٤/٧٣= ٣/٤٣٤-٤٣٥، و٤/٢٨٤-٢٨٥= ٤/٧١.

(٢) ينظر: النسفي ١/٢٧ و٧٣ و٤١٧ و٣/٣٠٠، و٤/٢٧٩ و٥/٢٣٩.

(٣) النسفي ٤/٤٢١.

(٤) البيضاوي ١٨٩.

(٥) ٢/٢٥٢. ويقابل بين: البيضاوي ١٢ والكشاف ١/١٠٧، و٢٠=١/١٣٣، و٢١=١/١٤٠، و٦٩= ١/٣٩٩، و٧٣= ١/٤٢٣ و٧٥= ١/٤٣١، و١٧٥= ١/٤٣٦، و٩٠= ١/٥٢٨-٥٢٩، و١١٧= ١/٦٤٢، و١٦٧= ٢/١٤٥، و١٩٧= ٢/٢٨٥.

(٦) النسفي ١/٣٤.

(٧) ١/١١٤-١١٥.

(٨) يقابل فقط بين صفحات الجزء الأول من الكتابين: النسفي ٦= الكشاف ١٧، و١٤= ٤٧، و١٣٤= ١١٤-١١٥، و٣٣= ١٠٧-١٠٨، و٣٨= ١٢١-١٢٢، و٣٩= ١٢٣، و٤٧= ١٣٢ =١٣٣=، و٥٤= ١٤٤، و٧٨= ١٧٥، و١١١= ٢١٦-٢١٧، و١٢٩= ٢٤٧، و١٦٢= ٢٩١، و١٦٣=

أما أبو حيان فكان له في هذه الآراء جهد كبير، وسمات تميز بها من سائر المفسرين.

أولها: الجمع والاستقصاء، فالرجل لايكاد يدع رأياً في الأدوات لنحويين أو مفسرين أو معربين قبله إلا ذكره، سواء أكان قائله بصرياً أم كوفياً أم بغدادياً أم مغربياً.

والثانية: التصريح بأسماء أصحاب الآراء، وذكر مقالاتهم ونصوصهم طويلة أو قصيرة.

والثالثة: مناقشة هذه الآراء، وجعلها عموماً في موضع الشك حتى تثبت بالتحقيق والتمحيص صحتها.

والرابعة: ذكره للخلافات وأصحابها، والإشارة إلى المتابعات والموافقات، ومحاولة تحرير الخلافات مع الميل إلى ترك الآراء البعيدة والتوجه نحو الأصول، التي أرسى معظمها أصحابه البصريون، وفي مقدمتهم الخليل وسيبويه.

وهو فوق ذلك، يذكر الكتب التي أخذ عنها، والرجال الذين رووا الأقوال والأخبار، ولا يتورع عن الإطالة ولو ابتعد به القول عن المقام التفسيري.

لقد ذكر في بحره آراء لأبي عمرو[1]، والخليل[2]، وسيبويه[3]، ويونس[4]،

٢٩٢، و٢٠٢= ٣٤٣، و٢٣٣= ٣٨٢-٣٨٣، و٢٣٨= ٣٩٣، و٢٤٠= ٣٩٩، و٢٤٩= ٤١١، و٢٥٦= ٤٢٠، و٢٦٩= ٤٣٦، و٣٦٠= ٥٦٨، و٢٧٤= ٤٤٤، و٣٠٢= ٤٨٩، و٣٠٦= ٤٩٦، و٣٠٧= ٤٩٨، و٣٣٠= ٥٢٨-٥٢٩، و٤١٧= ٦٤٢.

(١) البحر ٢٧٢/٤.

(٢) البحر ٦٩/١ و١٠٢ و٣٤٠ و٣٦٢/٢ و٦٥/٣ و١٧٢ و٢٦٨/٥ و١٩٧/٦ و١١/٧ و١٣٥.

(٣) البحر ٢٦/١ و٢٩ و٣٦ و٦٠ و٦٩ و٧٥ و٨٨ و١٠٢ و١٠٧ و١١٩ و١٥٠ و١٦٨ و٢٣٢ و٢٧٦ و٢٨٧ و٣٢٣ و٣٢٤، و٣٤٠ و٤٣١ و٤٦٩ و٨٨/٢ و٩٧ و١٧١ و٢٠٤ و٣٦٢ و٥١٢ و١٠٦/٣ و١٧٢ و١٧٧ و١٧٨ و٣٩٢ و٣٣١ و٤٧٦ و٥٣١ و١٠٢/٤ و١١١ و١٣١ و١٥٨ و٢٠٢ و٢٥٤ و٢٧٥ و٣٥٧ و٣٧٥ و١٢٨/٥ و١٥٨ و١٨٨ و٢٦٨ و٤٢٦ و٩٨/٦ و١١١ و١١٥ و١٨٤ و١٩٧ و٢٠٩ و٢٥٩ و١٣٥/٧ و٣٨١ و٣٩٧ و٤١٠ و١٠٨/٨ و٣٦٢ و٤٤١.

(٤) البحر ٦٢/١ و٣٢٧ و٦٩/٣ و٣٢١ و١٨٨/٥ و١٣٥/٧.

وأبي جعفر الرؤاسي[١] ، والكسائي[٢] ، وأبي بكر بن عياش[٣] ، والنضر ابن شميل[٤] ، وقطرب[٥] ، والفراء[٦] ، والأصمعي[٧]، وأبي عبيدة[٨] ، والأخفش[٩]، وأبي زيد الأنصاري[١٠] ، وابن سلام[١١] ، والجرمي[١٢]، والمازني[١٣] ، وأبي حاتم[١٤] ، والرياشي[١٥] ، وابن قتيبة[١٦] ، والمبرد[١٧]، وثعلب[١٨] ، وابن كيسان[١٩] ، وابن برهان[٢٠] (ت ٣٠٧هـ) والزجاج[٢١] ،

---

(١) البحر ٢/٣٦٢.
(٢) البحر ١/٣٨ و٥٢ و٥٤ و٩٤ و١٢٢ و١٥٥ و٢٠٢ و٢٤٠ و ٣٢٧ و٢/٤٢ و٩٨ و٣٦٢ و٣/٧٢ و٢٧٨ و٥٣٦ و٤/١٢٥ و١٥٨ و٤٤٤ و٥/١٨٨ و٢٦٨ و٤٢٦ و٦/١٩٧ و٧/١٣٥ و٣٣٤.
(٣) البحر ٦/١١٤.
(٤) البحر ١/٦٨-٦٩ و٦/١٩٧.
(٥) البحر ١/٩٣ و٢٦٤ و٤/٢٥٧.
(٦) البحر ١/٢٩ و٤٣ و٥٢ و١٠٢ و١١٨ و١١٩ و١٢٢ و١٥٥ و٢٤٠ و٢٦٤ و٤٣١ و٢/٤٢ و٩٨ و٣١٨ و٣٦٢ و٣/٦٦ و٧٩ و٣٢١ و٤/٩٩ و١٢٥ و١٥٨ و٢٦٩ و٣٥٥ و٤٤٤ و٥/١٨٨ و٢٦٧ و٢٦٨ و٣٠٤ و٦/٨٠ و٧/١٠ و١١ و١٣٥ و٣٣٤ و٨/٤٥٩ و٤٧٦.
(٧) البحر ١/٥٥ و٤٨٣.
(٨) البحر ١/١٣٩ و١٤١ و٢٤٢ و٤٩٥ و٢/٧١ و٣٨٨ و٣/٣٨٨ و٣/٣٢١ و٤/٧٦ و٢٠٢ و٤٦٠ و٥/١٥٨ و٢٦٨ و٥٠٩ و٦/٣٣٠ و٤٧٧ و٨/١٤٠ و٤٠١ و٤٩٢.
(٩) البحر ١/٢٩ و٣٦ و٦٢ و٦٨ و٧٦ و٩٣ و٩٤ و٩٨ و١١٩ و١٥٥ و٢١٤ و٢٣٢ و٢٣٦ و٢٦٢ و٣٢٣ و٣٢٧ و٣٣٥ و٣٤٠ و٤٣١ و٤٤١ و٢/٩٧ و٢٥٦ و٢٩٠ و٤٦٤ و٣/٦٦ و٩٤ و٣٧٠ و٤/١١٣ و٢٠٨ و٣٥٥ و٣٩٨ و٥/٤٠٩ و٤٢٧ و٦/١٩٧ و١٥٩ و٤٦٤ و٤٧٧ و٤٩٧ و٧/١١ و٢٤ و٥٠ و١٣٥ و٣٨١ و٤٩٣ و٨/٣١٨.
(١٠) البحر ١/٤٥.
(١١) البحر ٥/٢٦٨ و٧/١٣٥.
(١٢) البحر ٣/٢٩٢ و٦/٢٠٩.
(١٣) البحر ١/٩٤ و١١٩ و٥/٢٦٧.
(١٤) البحر ٥/٥١ و٦/٤٩٧ و٧/١٣٥.
(١٥) البحر ١/٦٠ و٩٤ و٤/١٣١ و٣٥٧ و٦/٢٥٩.
(١٦) البحر ١/١٣٩ و٤/٤٧٠ و٦/٣١٦.
(١٧) البحر ١/٦٠ و٨٠ و١٦٨ و٢/٣١٨ و٣٨٨ و٣/١٦٢ و٤/١١٤ و٣٥٧ و٣٩٨ و٥/٦٣ و١٢٨ و٣٠٣ و٦/٥ و١٩٧ و٢٥٩ و٧/٣٧٦.
(١٨) البحر ١/٩٣ و١٢٢ و١٤١.
(١٩) البحر ١/٩٣ و٢٧٣.
(٢٠) البحر ٢/٩٧.
(٢١) البحر ١/٢٩ و٤٣ و٦٠ و٨٥ و١٢٢ و١٦٨ و٢٠٢ و٤٣١ و٤٤٢ و٢/٤٢ و١٣٩ و٤١٣ و٣/٨٣ و٩٨ و١٦٢ و٢٦١ و٤/١٥٨ و٢٠٢ و٢٦٩ و٢٧٢ و٢٩٤ و٥/٤٢٦ و٤٩١ و٥٢١ و٦/٢٠٩ و٧/٨٧ و٨/٧ و٦٨ و٤٧٦.

والطبري[١]، وابن السراج[٢]، وعلي بن سليمان[٣]، وأبي بكر بن شقير[٤]، وأبي بكر الأنباري[٥]، وأبي جعفر النحاس[٦]، وابن درستوريه[٧]، والسيرافي[٨]، وابن خالويه[٩]، والفارسي[١٠]، والرماني[١١]، وأبي بكر الأذفوي[١٢]، وابن جني[١٣]، وأبي يعلى[١٤]، والمهدوي[١٥]، والحوفي[١٦]، وابن الطراوة[١٧]، ومكي القيسي[١٨]، والواحدي[١٩]، وعبد

---

(١) البحر ٢٩/١ و٤٣٧ و٩٩/٢ و٧٣/٣ و٣٥٦ و٢٢٥/٤ و١٦٧/٥ و١٠/٦ و١٨٤.
(٢) البحر ٢٩/١ و٢٦١/٣ و٤٤٤/٤.
(٣) البحر ٢٦٤/١ و١١/٧.
(٤) البحر ٢٠٩/٦.
(٥) البحر ١٦٥/٤ و٤٦٠ و١٩٧/٥ و٢٣٠/٦.
(٦) البحر ٢٠٢/٤ و٤٤٤ و٢٠٩/٦ و١١/٧ و١٨٧ و٤٥٩/٨.
(٧) البحر ١١٩/١ و٢/٢-٣ و ٢٩٤/٤.
(٨) البحر ٥٣/١ و١٢٠ و٢٧٣ و٤٢٥ و٣٦٢/٢.
(٩) البحر ٤٨٩/٤ و١١٤/٦.
(١٠) البحر ٢٩/١ و٧٥ و١١٨ و١١٩ و١٦٨ و٢٦٤ و٢٦٧ و٤٩٤ و٥١٢/٢ و٧٢/٣ و١٠٦ و٢٧٧ و٢٩٢ و١١٣/٤ و١٩٨ و٢٠٢ و٢٥٤ و٢٦٧ و٣٥٥ و٤٤٤ و١٨٨/٥ و١٨٤/٦ و٢٦٠/٧ و٢٣٢/٨.
(١١) البحر ١٣٤/٢.
(١٢) البحر ٢٥٥/٢.
(١٣) البحر ٦٥/٣ و٢٠٨/٤ و٤١٩ و٤٤٤ و١٢٧/٥ و٢٦٧ و٣٢٥ و٢١٤/٦ و٤٨٩.
(١٤) البحر ٥١٠/٣.
(١٥) البحر ٢٢/١ و١٦٧ و٢٦٤ و٣٢٤ و٢٦٧/٥.
(١٦) البحر ٧٣/٣ و٥٢٤ و٧٥/٤ و٩٩ و٢٠٤ و٢٠٦ و٢٦٧ و٥١٤/٥ و٤٣/٦ و٤٦٤ و١٤/٧ و٢٤ و ٧/٨.
(١٧) البحر ٢٤٠/١.
(١٨) البحر ١٤١/١ و٢٧٧ و٣١٨/٣ و١١١/٤ و٢٢٥ و٢٩/٨.
(١٩) البحر ٧٠/٦.

القاهر الجرجاني[١]، وأبي الحجاج الأعلم[٢]، والخطيب التبريزي[٣]، والزمخشري[٤]، وابن الباذش[٥]، وابن عطية[٦]، وبديع الزمان الكرماني[٧]، والسهيلي[٨]، والفخر الرازي[٩]، وابن خروف[١٠]، وأبي البقاء العكبري[١١]،

---

(١) البحر ٦٦/١ و٢/١٢٨ و٥١٢ و٤٥٩/٨.

(٢) البحر ٦٧/١.

(٣) البحر ١١٠/٤ و١٢/٥.

(٤) البحر ٢٩/١ و٤٣ و٤٧ و٥٣ و٦١ و٦٧ و٩٥ و٩٨ و١٠٢ و١٠٧ و١١٤و ١٢٩ و١٣٩ و٢٠٢ و٢٢٧–٢٢٨ و٢٥٥ و٢٦٤ و٢٦٧ و٢٧١ و٣٠٤ و٣٢٣ و٣٣٥ و٤٤١ و٣٦٣ و٣٨٧ و٤٢٥ و٤٣٧ و٤٤٧ و٤٨٠ و٤٢/٢ و٤٤ و٨٠ و٩٧ و٩٩ و١١٧ و١٢٧ و١٧١ و٢٠٤ و٣٦٢ و٣٨٨ و٤١٣ و٥١٢ و٥١٨ و٥٢٠ و٣١/٣ و٦٦ و٦٨ و٨٣ و٩٤ و١٠٦ و١٧٧ و٢٢٥ و٣٧٣ و٤٩٨ و٥٣١ و٥٣٦ و٦/٤ و٣٥ و٩٩ و١٠١ و١١٠ و٩٨ و٢٤٥ و٢٥٠ و٢٥٥ و٢٥٧ و٢٦٧ و٢٧٥ و٢٩٤ و٣١٧ و٣٧١ و١٢/٥ و٧١ و١٢٢ و١٦٨ و٢٠٠ و٣٠٠ و٣٠٤ و٣٣٦ و٤٢٦ و٤٤٢ و١١٤/٦ و٢٠٧ و٢١٤ و٢١٩ و٢٥٩ و٣٢١ و٣٦٣ و٣٩٠ و٤٦٤ و٤٨٩ و٥١٧ و٧/٧ و١٠ و٢٣ و٦٤ و٩٢ و٩٣ و٢٦١ و٢٨١ و٦/٨ و١٥ و٢٠ و٩٧ و١٤٨ و٢٣٢ و٢٦٧ و٢٨١ و٤٤١ و٤٨٨.

(٥) البحر ٤٤١/٨.

(٦) البحر ٤٣/١ و٥٤ و٧٦ و٩٥ و١٢٢ و١٦٨ و٢٠٢ و٢٠٣ و٢٦٤ و٢٦٧ و٢٨٨ و٣٤٤ و٤٣١ و٤٤١ و٤٦٩ و٤٤٧ و٤٨٠–٤٨١ و٤٢/٢ و٨٠ و٨٨ و٩٧ و١٣٩ و٣٣٨ و٣١٤ و٤٧٦ و٥١٢ و٥٠/٣ و١٠٦ و٢٧٨ و٢٩٢ و٣١٨ و٤٠٢ و٥٣٦ و٣٥/٤ و٤٧ و١٠٦ و١٢٩ و١٥٦ و١٥٨ و١٩٨ و٢٠٤ و٢٢٥ و٢٤٥ و٢٦٧ و٢٧٥ و٣٥٧ و٣٩١ و٤٧٠ و٤٨٩ و٦٣/٥ و٧١ و١٦٣ و١٦٩ و٣٠٠ و٣٠٣ و٣٠٤ و٣٣٠ و٣٣٦ و٤٩١ و٥٢١ و٥/٦ و٥٢ و٢٠٧ و٣٦٢ و٣٦٣ و٤٢٠ و٤٦٤ و٤٨٩ و٢٣/٧ و٢٧ و٦٤ و٩٢ و١٣٩ و١٤٠ و٧/٨ و١٤ و٤٨ و٢٦٢ و٢٦٩ و٤٤١ و٤٨٧.

(٧) البحر ١٢٤/٤ و٤٥٩ و١٢/٥ و٥٠/٦ و٦٥ و٤٦١.

(٨) البحر ٨٠/١ و٨٣ و ٢٧٦ و ٣٣٠/٥ و٣٢٢/٦.

(٩) البحر ٦١/١ و٩٧/٣ و٣٣٤/٧.

(١٠) البحر ١٦٣/٥.

(١١) البحر ٥٣/١ و٦٧ و١٢٨ و٣٣٠ و٣٥٨ و٧٠/٣ و٥٠٢ و٧٦/٤ و٩٩ و١٥٦ و٢٠٤ و١٢/٥ و٢٥٨/٦ و٤٢٠ و٢٤/٧ و٤٣ و٥٠ و٦٥ و١٣٩.

وابن الحاجب[١]، وابن هشام الخضراوي[٢]، وابن خطيب الزملكاني[٣]، وابن عصفور[٤]، والقرطبي[٥]، وابن مالك[٦]، وابنه بدر الدين[٧] ، وابن الضائع الإشبيلي[٨] ، والمالقي[٩] صاحب رصف المباني.

ونقل أقوالاً لنحاة البصرة[١٠] والكوفة[١١] وبغداد[١٢] وبعض أهل المغرب[١٣] ، وأقوالاً أخرى للنحاة ولبعضهم، ولفرقة من الفقهاء[١٤] . وأشار إلى بعض الكتب التي نقل منها، كالنوادر لأبي زيد، وشواذ القراءات لابن خالويه، ومشكل مكي القيسي، واللوامح وشرح التسهيل لابن مالك[١٥] .

لقد وقف أبو حيان على معظم كتب النحو والتفسير قبله. ونقل منها جميعاً، وأشار إلى أبوابها وبعض فصولها، واستوعب مسائلها واتجاهات أصحابها في

---

(١) البحر ٥١٠/٣ و٢٦٧/٥.
(٢) البحر ٤١/٢.
(٣) البحر ١٠٧/١ و٦٩/٣.
(٤) البحر ٢٦٢/١ و٢٨٨ و٦٥/٣ و١٤٠/٦.
(٥) البحر ١٢/٥.
(٦) البحر ٣٣٠/١ و٤٠٩ و٤١/٢ و٨٨ و٢٣١ و١٧٧/٣ و٩٩/٤ و٣٧١ و٣٧٨ و١٢/٥ و٣١٦/٦.
(٧) البحر ٤١/٢ و٢٣١ و٣٧٢/٤.
(٨) البحر ٨٣/١.
(٩) البحر ٦٢/١. وانظر: الرصف ٧٨.
(١٠) البحر ٣٢/١ و٤٧ و٨٥ و٩٨ و٩٩ و١١٣ و١١٩ و٢٣٢ و٢٤٠ و٢٦٤ و٤٣١ و٤٢/٢ و٨٠ و٤٨٦ و٧٠/٣ و١٢٦ و١٩٧ و٢٢٥ و٣٩٣ و٣٧٣ و٤٧/٤ و٩٨ و٣٣٥ و٣٨٧ و٤٤٤ و٤٦٠ و٢٤٠/٥ و٤٢٧ و٧٨/٦ و١٩٧ و٣٦٢ و٢٧/٧ و٣٣٤ و٣٦٣/٨.
(١١) البحر ٢٨/١ و٦٠ و٨٣ و٨٥ و٩٣ و٩٨ و٩٩ و١١٣ و١١٨ و١١٩ و١٥٥ و٢٦٤ و٢٧١ و٢٧٣ و٣١٤ و٣٢٤ و٣٤٠ و٤٢٦ و٤٨٥ و٨٠/٢ و٢٣٨ و٤٨٦ و١٢٦/٣ و٢٢٥ و٢٩٣ و٣٣٧ و٣٧٣ و١٤٢/٤ و١٩٨ و٢٥٧ و٣٥٧ و٣٨٧ و٣٩٨ و٤٤٤ و٤٦٠ و١٠٩/٥ و٩٧/٦ و٣١٦ و٣٤٥ و٣٦٢ و٢٧/٧ و٣٢ و٣٣٤ و٩٧/٨ و٢٥٢ و٣٣٨.
(١٢) البحر ٢٦٤/١ و١٨٢/٤.
(١٣) البحر ٢٣٧/٢ و١٥٩/٦.
(١٤) البحر ١٤/١ و٢٦ و٥٢ و٦١ و٩١-٩٢ و٩٥ و٢٦٢ و٣١٩ و٣٢٣ و٣٣٤ و٤٢٧ و١٢٠/٣ و٣٢١ و١٥٧/٥ و٢٦٧ و٣٩/٦ و١٨٤ و٤٧٧ و٥٠/٧ و٥٧ و٤١٠ و٢٥/٨ و١٠٨ .
(١٥) البحر ٣٠٢/٥ و٣٠٣/٨ و٤٣٤ و٤٤١ و٥٤/٢ و٤٨٨ و٦٦/٣.

الأصول والفروع والمذاهب. إلا أن نقوله مع ذلك تركزت على بعضها، حيث كانت كتب ابن مالك النحوية، مثل «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» و«الكافية الشافية» المصدر الثري الذي أفاد منه أكثر آراء النحويين. وقد أقر بهذا الفضل، ولكنه لم يتورع لحظة عن مناقشة صاحبه والرد عليه بقسوة كلما واتته الفرصة. يقول في «مهما» الظرفية: «وقد ذهب إليه ابن مالك. ذكره في التسهيل وغيره من تصانيفه، إلا أنه لم يقصر مدلولها على أنها ظرف زمان، بل قال: وقد ترد ما ومهما ظرفي زمان. وقال في أرجوزته الطويلة المسماة بالشافية الكافية:

وَقَدْ أَتَتْ مَهْمَا وَمَا ظَرْفاً وَفي ... شَواهِدٍ مَنْ يَعْتَضِدْ بِها كُفِي

وقال في شرح هذا البيت: «جميع النحويين يجعلون «ما» و «مهما» مثل «من» في لزوم التجرد عن الظرف، مع أن استعمالها ظرفية ثابت في استعمال الفصحاء من العرب. وأنشد أبياتاً عن العرب، زعم أن «ما» و «مهما» ظرفا زمان. وكفانا الرد عليه ابنه الشيخ بدر الدين محمد. وقد تأولنا نحن بعضها، وذكرنا ذلك في كتاب التكميل لشرح التسهيل من تأليفنا، وكفاه رداً نقله عن جميع النحويين خلاف ما قاله، لكن من يعاني علماً يحتاج إلى مثوله بين يدي الشيوخ»[1].

أما في التفسير، فكان «المحرر الوجيز» لابن عطية و«الكشاف» للزمخشري، و«التبيان في إعراب القرآن» للعكبري، المستند الأساسي في بناء تفسيره. فقد تتبع أبو حيان أقوال هؤلاء، ينقل عنهم ويناقشهم في كل توجيه، حتى بدا لنا يريد النيل منهم وإخماد الشهرة التي حظيت بها كتبهم. فنحن لا نكاد نرى صفحة من صفحات البحر الغزيرة تخلو من ذكرهم وذكر مقالاتهم في التفسير. كما كان هناك كثير من آراء المهدوي يرصفها إلى جانب تلك النقول. يقول في: ﴿يُخْرِجْ لَنا مِمّا تُنْبِتُ الأَرْضُ مِنْ بَقْلِها...﴾ [البقرة: ٢/٦١]: وأجاز المهدوي

---

(١) البحر ٤/٣٧١-٣٧٢.

أيضاً وابن عطية وأبو البقاء أن تكون ((مِن)) في قوله: ((من بقلها)) لبيان الجنس. وعبر عنها المهدوي بأنها للتخصيص، ثم اختلفوا فقال أبو البقاء: موضعها نصب على الحال من الضمير المحذوف. تقديره: مما تنبته الأرض كائناً من بقلها، وقدم ذكر هذا الوجه. قال: ويجوز أن تكون بدلاً من ((ما)) الأولى بإعادة حرف الجر. وأما المهدوي وابن عطية فزعما مع قولهما أن ((من)) في: ((من بقلها)) بدل من قوله: ((مما تنبت))، وذلك لأن ((من)) في قوله: ((مما تنبت)) للتبعيض، و((من)) في قوله: ((من بقلها)) على زعمهما لبيان الجنس، فقد اختلف مدلول الحرفين، واختلف ذلك كاختلاف الحرفين، فلا يجوز البدل، إلا إن ذهب ذاهب إلى أن ((من)) في قوله: ((مما تنبت الأرض)) لبيان الجنس، فيمكن أن يفرع القول في البدل على كونها لبيان الجنس. والمختار ما قدمناه من كون ((من)) في الموضعين للتبعيض، وأما أن تكون لبيان الجنس فقد أباه أصحابنا، وتأولوا ما استدل به مثبت ذلك[1].

لقد اعتمد المفسرون في شروحهم على آراء جمهرة غفيرة من العلماء ممن اشتغلوا بالنحو والتفسير، وتناقلوا جهودهم فيما بينهم، فطوروا الآراء، وأفادوا منها جميعاً. وقد كانت هذه الإفادة في شكلين:

نقل حرفي للمسائل والتوجيهات، ومتابعة لصيقة مضجرة، ظلت في نطاق الجزئية والتكرار، كصنيع الطبري في جهود الفراء، والرازي والبيضاوي والنسفي في جهود الزمخشري، والقرطبي في جهود النحاس.

وإفادة حقيقية فاعلة، اتصفت بتمثل الآراء والمذاهب والاتجاهات النحوية، كصنيع الفراء والأخفش والزجاج بجهود سيبويه، وإفادة أبي حيان من جهود النحاة والمفسرين على حد سواء، فكان أثرهم في التفسير جليلاً.

وبين هذا وذاك، ظلت جهود الخليل وسيبويه والفراء والزجاج والزمخشري ماثلةً دائماً، وبارزة تحجب ما عداها، ويظهر تأثيرها بحجم الآراء التي أودعها أبو حيان بحره، فكان سفراً لها ومعجماً أو يكاد.

---

(١) البحر ١/٢٣٢-٢٣٣.

ثالثاً– نقد المناهج والمصادر

لاشك في أن الرغبة في خدمة القرآن كانت الهدف الأسمى لهؤلاء الباحثين، وهي رغبة صادقة وعميقة، تهدف إلى تبيين معاني الكتاب وأحكامه، وتسعى لنيل الحظوة والرضوان. بيد أن هذه الرغبة كانت ممزوجة أيضاً ببعض الدوافع الأخرى، مثل حب المنافسة وتجاوز الأقران، وإضافة الجديد، واستعراض المعارف والثقافات اللازمة وغير اللازمة أحياناً، والتباري في خوض الجزئيات، وتثبيت دعائم المذاهب الخاصة ببعض الفرق. وقد جعلتهم هذه الدوافع أو بعضها يتعدون أحياناً عن الإطار المرسوم لهذه الكتب، أو يخرجون عليه ويفارقون هدوءهم ودقتهم، ويغالون في الدفاع عن آرائهم في غمرة الشرح والتحليل. وإذا أضفنا إلى ذلك طغيان بعض الأقلام واشتراك التلاميذ والنساخ في تسجيل هذه المطولات، وقفنا على مجموعة من الأسباب، التي تقود إلى الوقوع في بعض المبالغات أو المغالطات.

وقد كان من الواجب التوقف عند هذه المسائل – وإن كانت لا تقلل من شأن جهودهم – لبيان جوانبها. وذلك من خلال نظرتنا إلى هذه المباحث وطموحنا المشروع في التدقيق وتحقيق المقولة الشائعة: «لكل مقام مقال». وقد بدت في الاضطراب والتكرار، والتناقض والأوهام، وغموض الأحكام وقسوتها، والتمحل وقسر النصوص، والتعدد في الوجوه، والتزيد في المسائل اللغوية.

١ – الاضطراب والتكرار:

يعتبر الاضطراب والتكرار علامتين بارزتين في مناهج المفسرين، وهما ثمرة من ثمار المزج بين التطبيق والتنظير. صحيح أن القوم أرادوا التفسير، وقدموا بين يدي الكتب والسور الأولى بعض المقدمات النظرية في الجوانب اللغوية، وساروا في ذلك على ترتيب الآيات في السور، إلا أنهم لم يلتزموا هذا الإطار الذي تقتضيه هذه الكتب.

لقد بذلوا بين الآيات كثيراً من معارفهم، وعقدوا عدداً من الفقرات النحوية العامة والمطولة، واستطردوا إلى مناقشات، كانت تقطع في كثير من الأحيان صلة القارئ بالآيات ووجوه الأدوات فيها. فنحن نرى الفراء يتوقف بين النصوص ليعالج المشكلات في الأدوات، كاستعراضه لاستعمالات ((حتى)) وأوجه ((إلا)). ونرى الأخفش يعقد بين الفينة والأخرى باباً نحوياً، كباب الواو وباب إنّ وأنَّ. ونجد الطبري يستفيض في عرض الآراء والأخبار، ويأخذنا بين رواياتها وأسانيدها، حتى يكاد ينسينا المشكلة وموضعها في النص المفسر، فيما يحلق الزمخشري في أجواء البلاغة والاعتزال مبتعداً عن النص ابتعاد النحويين المنظرين. ويهيم الرازي في أوساط الفلسفة والجدل والمنطق مما يجعلنا في قلق وحذر على المسألة التي نتابعها. فيما حشر أبو حيان آراء النحاة المتعددة وأخذ على نفسه أن يباريها ويناقشها في هذا المقام التطبيقي.

فالاستفاضة إذاً والتقطع الشديد في معرفة المعاني، كانت تقود إلى اضطراب المنهج، فتبعدهم عن الغاية في وضع كتبهم، وهي التبسيط في العرض والتوضيح والتسلسل.

وإذا كان ذلك مما يؤخذ عليهم، فإن العبارات المبتورة أيضاً والغائمة لدى بعضهم كانت مظهراً آخر للاضطراب. لأننا لا نقف في نحو هذه العبارات على المعنى المراد إلا بعد لأي وجهد. وقد كان أبو عبيدة رائد هذا الاتجاه في مجازه، حيث نقع لديه على عدد من التفسيرات المقتضبة، كقوله في: ﴿إِلاَّ أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [التوبة: ٩/١١٠]. ((إلاّ ها هنا غاية))[1] ، من دون أن يجلو طبيعة هذا الوجه. وكذا كان حال عبارات الفيروزآبادي في كل تفسيره، إذ قدّ الكلمات ونحت حروفها نحتاً، كقوله في: ﴿أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: ٢/١٢]: ((بلى إنهم))[2]، وحال أبي حيان في مواقفه، التي يعدد فيها المعاني والوجوه. ولعل النسفي هو الوحيد الذي أقسط في عرض الوجوه والتزم الإطار التحليلي اللازم.

---

(١) المجاز ١/٢٧٠.

(٢) التنوير ٤.

أما التكرار، فكان في مجالين: مجال الكتاب الواحد، وفيه كرر عدد منهم بعض آرائه وشواهده في المسألة الواحدة والمواضع المتماثلة أو المتقاربة. وتجلى ذلك لدى أبي عبيدة والفراء والطبري والقرطبي وأبي حيان. ولعل هذا يرجع إلى تشبثهم بالشاهد النحوي المشهور، ورغبتهم في تثبيت الوجه وجعله ظاهرة مطردة، مع أن بإمكانهم ذكر غيره ما دام المعنى معروفاً. أو لعله يعود إلى طول التأليف، وتشتت المباحث أو اشتراك غير واحد في تسجيل الكتاب، حيث نجد ذكر المؤلفين أنفسهم. كقول الفراء في معانيه: قال الفراء، وقول الطبري في تفسيره: قال أبو جعفر.

وأما الثاني فكان في كتبهم جميعاً، إذ يكرر المتأخر عموماً كلام المتقدم، ويتتبع شواهده واستنتاجاته، فيثقل على القارئ المستقصي ويفقد كتابه قيمته الخاصة. صحيح أن النص اللغوي المفسر واحد، وأن الآراء فيه ملك عام، وصحيح أن الرجل منهم كان يجهد في إخراج كتاب خاص به، إلا أنهم مع ذلك كانوا يكررون الأقوال ويتناسخون الكتب.

لقد كانوا مولعين بتفقد الآراء وحفظها وتدوينها في كتبهم، حتى لو طغت على آرائهم الخاصة وأساءت إلى منهج تأليفهم وضخّمت كتبهم. ونحن قلما نجد واحداً لا يقيم تفسيره على تفسير آخر أو أكثر من تفسير، وكأن المسألة لا تعدو إعادة تأليف كتاب بليت أوراقه، أو نسخ أوراق لمصر من الأمصار، ليس لأهله تفسير جامع، مع إضافة بعض التعديلات وإدحاض بعض الأفكار والمحافظة على ترتيبها وأسلوب معالجتها. ولكن هذا التكرار يظل مقبولاً في نطاق الحاجة والتجديد والمنافسة، فيما لا يقبل منه ذلك النقل الحرف والإغارة التامة على آراء العلماء، التي وجدناها في صنيع الطبري والرازي والقرطبي. ومما يزيد الطين بلة أن هؤلاء النقلة يتجاهلون كثيراً نسبة الآراء ويدَّعونها لأنفسهم، مما يعني مخالفة أبسط قواعد الأمانة العلمية، بل إن بعضهم كان يكيل لسلفه صاحب الفضل الاتهام، ويهاجمه في بعض المواضع، أو يذكر اسمه على استحياء

وفي معرض جزئي. ولعل أبا حيان هو أكثرهم التزاماً بهذه الأمانة، إلا أن ذلك لا يخلو من الرغبة في الظهور بمظهر المتبحر العارف بأصحاب الأقوال والتفاسير.

٢ – التناقض والأوهام:

ولم تبرأ جهودهم وآراؤهم من بعض التناقضات والأوهام في خضم الشروح وجسامه المهمة. من ذلك أن الفراء منع إضمار حرف الجر، «لأن إضمار الخفض غير جائز»[١]، وأجازه في موضع آخر بتأثير إحدى القراءات الشاذة. قال: «فخفضه على نية «عن» مضمرة»[٢]. وقال أبو عبيدة في: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلا يَخافُ ظُلْماً﴾ [طه:١١٢/٢٠]: «ومجازه: ومن يعمل الصالحات. و «مِنْ» من حروف الزوائد... ولا تزاد «مِنْ» في أمر واجب»[٣]. وكأنه يعتبر الشرط نوعاً من النفي. وغلّط الزمخشري نحو قولهم: جاءني زيد هو فارس، ثم عاد فأجازه[٤].

ويكثر هذا الأمر لدى أبي حيان، حتى يكاد يشكل ظاهرة بارزة لديه، فقد رفض عدداً من المذاهب ثم عاد ليجيزها، وأجاز بعض الأقوال ثم رفضها في مواضع أخرى. وقد سبق أن مررنا بنماذج كثيرة. ونتذكر ها هنا منعه الحمل على لفظ «كُلّ» المضافة إلى نكرة، ورفضه وقوع إنما للحصر، وعمل «إنِ» النافية عمل «لَيسَ»، ثم إجازة ذلك كله[٥].

وقريب من التناقض الوهمُ، حيث وقع بعضهم في بعض التقارير الخاطئة المخالفة للأصول النحوية المعروفة. من ذلك أن الفراء ضم «حَيثُ» إلى أسماء الاستفهام التي تصبح شرطية بدخول «ما» عليها[٦]. وجعل الأخفش «ما»

---

(١) الفراء ١/١٩٦.
(٢) الفراء ١/١٤١.
(٣) المجاز ١/٣٢.
(٤) الكشاف ٢/٨٧ و٥٧٠.
(٥) ينظر: صفحات هذا الكتاب ١٤٩ و٤٢٦ و٥٨٧ و٥٨٨.
(٦) الفراء ١/٨٥.

موصولة ونافية في تقرير واحد، فقال في: ﴿وَما أَصابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩/٤]: فجعل الخبر بالفاء لأن «ما» بمنزلة «مَنْ»، وأدخل «مِنْ» على السيئة لأن «ما» نفي، و «من» تحسن في النفي، مثل قولك: ما جاءَني مِنْ أحَدٍ[١]. وجعل الطبري «ثُمَّ» ظرفية بمعنى هناك، ورده أبو حيان[٢]. وقدر القرطبي حذف الفاء الرابطة لجواب الشرط في: ﴿وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذابِي لَشَدِيدٌ﴾ [إبراهيم: ٧/١٤]، مع أن الجواب للقسم[٣]. وجعل بعضهم «لِمَ» جازمة تشبيهاً لها بـ «لَمْ». ورده أبو حيان أيضاً[٤].

وكان من أوهامهم أيضاً نسبة بعض الآراء إلى غير أصحابها، أو تحميل العالم ما لم يقله. من ذلك أن الرازي نقل عن ابن قتيبة ذهابه إلى زيادة «إنْ»[٥] في: ﴿فِيما إِنْ مَكَّنّاكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦/٤٦]. وفي تأويل مشكل الأخير نقلٌ لهذا الوجه إلى جانب وجه آخر، دون القطع بالزيادة[٦]. وذكر القرطبي أن الأخفش قرر زيادة الواو[٧] في: ﴿وَرَسُولاً إِلَى بَنِي إِسْرائِيلَ﴾ [آل عمران ٤٩/٣]، وفي معاني الأخفش أنها عاطفة ليس غير[٨]. وذكر أيضاً أن الطبري جعل «لا» زائدة[٩] في: ﴿وَلا الضّالِّينَ﴾. [الفاتحة: ٧/١] وفي تفسير الطبري خلاف ذلك، حيث خطأ الأخيرُ هذا الوجهَ وفنده[١٠].

وقد يكون وهم النسبة في التعميم، وهذا عند المتأخرين كثير، إذ ينسبون أقوالاً إلى عامة البصريين أو الكوفيين، مع أن القائل لا يزيد عن واحد أو اثنين

(١) الأخفش ٤٥٠.
(٢) ينظر: صفحة ٤٥٣ من هذا الكتاب.
(٣) القرطبي ٣٤٣/٩.
(٤) ينظر: صفحة ٣٦٨ من هذا الكتاب.
(٥) الرازي ٢٩/٢٨.
(٦) صفحة ١٩٦.
(٧) القرطبي ٩٣/٤.
(٨) الأخفش ٤٠٨.
(٩) القرطبي ١٥١/١.
(١٠) ٨١/١-٨٢.

على الأكثر من أعلام أحد المصرين. ويبدو ذلك لدى الكوفيين خاصة. وقد أحس أبو حيان هذا التعميم، فقال مصححاً: ((قال ابن عطية: مِنْ زائدة، وهو مذهب كوفي. وأقول: أخفشي، لا كوفي))[١]. ولكنه وقع، هو، فيما صححه وحذر منه. قال في: ﴿وَكَفَّ أَيْدِيَ النَّاسِ عَنْكُمْ وَلِتَكُونَ آيَةً لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: ٤٨/٢٠]: ((والواو في ((ولتكون)) زائدة عند الكوفيين، وعاطفة على محذوف عند غيرهم. أي ليشكروه ولتكون))[٢]. وقال في: ﴿وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الأنعام: ٦/٥٥]. ((التقدير: فصلناها لكم، أو قبلها علة محذوفة، وهو قول الكوفيين، أي: لنبين لكم ولتستبين))[٣]. فهو يجعل حذف الفعل مرة للكوفيين، ومرة لغيرهم، ويعمم القول في الموضعين، مع أن الرأي للفراء[٤].

إن التناقض والأوهام مظهر من مظاهر الاضطراب في مؤلفاتهم، وثمرة من ثمار التطبيق والنقل. ولعل بعد الشقة بين العلماء، والاعتماد على الآراء المروية، وتعدد الآراء للعالم الواحد أو رجوعه عن بعض أقواله، وعدم وصول كتب المؤلف جميعاً مما يوضح موقفه، واختلاف التلاميذ وتعدد النساخ، لعل كل ذلك أو بعضه وراء هذا التدافع في بعض أقوالهم، وهو أمر يقتضي المتابعة والبيان.

٣ – غموض الأحكام وقسوتها:

اتصفت بعض أحكام المفسرين في النصوص بالغموض وعدم الوضوح، فقد راحوا يصفون بعضها بالفصاحة والعلو[٥]، وأخرى بالجودة[٦] والحسن[٧]، من غير أن يحددوا مرادهم الدقيق. فقول العرب مثلاً: مالكَ لا تَفعَلُ؟ ومالك ألاّ

(١) البحر ٨/٣٣٨.
(٢) البحر ٨/٩٧.
(٣) البحر ٤/١٤١-١٤٢.
(٤) ينظر: صفحة ٣٢٦-٣٢٧ من هذا الكتاب.
(٥) الطبري ١٢/٤٦ والكشاف ٢/٨٧ و٤/١٩٤ والبحر ٢/١٣٤ و٣/٥٤٢ و٤/٧٦.
(٦) الفراء ٢/٢٦٤ والرازي ٢/٣٧ والقرطبي ٥/٣٣٨.
(٧) الفراء ١/١٠٨ و٢/٣٠٥ و٤١٦ والطبري ١٧/١٥٢ والقرطبي ٨/٧٧ و١٥/٢٩.

تفعلَ؟ لغتان فصيحتان عند الطبري[١]. وهل تدري وهتدري؟ كلاهما عال عند الفراء[٢]. وتحريك الواو بالكسر في «خلوِا إلى» جيد بالغ عند الزجاج[٣]. وهناك أيضاً السائغ[٤]، والوجه[٥]، والأجود[٦] ، والأعرب[٧]، والأقوى[٨]، والأوقع[٩] والأقيس[١٠]، والأحسن[١١]، من غير تعليل أو تبيين. على أن معظم هذه الأحكام، بدت مرتبطة في أذهانهم بمقدار النقل والكثرة واطراد الوجه في الكلام، وكان بعض هذا الكثير مرتبطاً بلغات القبائل الكبيرة وبعض المناطق كأهل الحجاز، فيما كانت صفة «الحسن» أقرب إلى قبول الوجه واعتداله، ووقوعه وراء الجيد غير المتهم أو المرذول.

وفي مقابل هذه الأحكام الإيجابية، كانت لهم أحكام سلبية مماثلة، تفتقر إلى الدقة والمسوغ وبيان الحدود الفاصلة فيما بينها، حيث أطلقوا صفات القبح والخبث والضعف والرداءة والخطأ وقلة الجودة وعدم العزة، على عدد من النصوص[١٢]. منها قول الطبرسي في الباء الجارة: «وبعض العرب يفتح هذه

---

(١) الطبري ٥٩٩/٢.

(٢) الفراء ٣٥٣/٢.

(٣) الزجاج ٥٤/١.

(٤) الزجاج ٩٨/١.

(٥) الفراء ١٦٦/١.

(٦) الزجاج ٣١٠/٢ والكشاف ١٢/٤ والقرطبي ٢٤٤/٣.

(٧) الكشاف ٤٨/١.

(٨) الزجاج ٣١٠/٢.

(٩) القرطبي ١٣٢/١١.

(١٠) القرطبي ٣١٣/٨.

(١١) القرطبي ٣١٠/٢.

(١٢) ينظر: الفراء ٤٣/٢ والأخفش ٢٤٤ و٣٠١ والزجاج ١٣٥/١ والرازي ١٧٦/٢٦ والقرطبي ١٨٥/١ و٧٧/٨ و١٣٤/١١ و١٤٧ والنسفي ٩٢/١ والبحر ٤٣/١.

الباء، وهي لغة ضعيفة»[١]. وقول الزمخشري: «وأما جاءني زيد هو فارس فخبيث»[٢].

إن هذه الصفات عندهم هي الرديف الطبيعي المناسب لصفات القلة والندرة والشذوذ، التي كانت في أذهانهم، وصرحوا بها في غير هذه المواضع من تفاسيرهم[٣]، ولكنها جاءت ها هنا انعكاساً للندرة الشديدة في المحصول اللغوي التي يرغبون عنها، فكانت فيها هذه الأحكام القيمية القاسية، مع أنها أساليب لغوية استعملها العرب، وليس لأحد أن يسمها بهذه الصفات، وإن كانت قليلة. وهذا الموقف، على كل حال، يقابل موقف المديح للاستعمالات الشائعة، التي وصفوها أيضاً في مواضع عديدة بالاطراد وكثرة الاستعمال[٤].

ولكن الأمر لم يقف عند هذا الحد، إذ تجاوزت القسوة كلامَ العرب إلى نصوص القرآن الكريم وقراءاته المختلفة، المشهورة المتواترة منها والشاذة. فقد وصف الأخفش قراءة[٥] النبي ﷺ: (فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا) [يونس: ١٠/٥٨] بالرداءة[٦]. وتابعه في موقفه الطبري[٧]. وخطأ الزجاج قراءة (وَيَغْفِر لَّكُمْ) [آل عمران: ٣/٣١]، بإدغام الراء باللام، قائلاً: «وهذا خطأ فاحش، ولا أعلم أحداً قرأ به غير أبي عمرو... وهو خطأ في العربية»[٨]. ووافقه الزمخشري[٩]، ووصف قراءات

(١) المجمع ١/٤٢.
(٢) الكشاف ٢/٨٧.
(٣) ينظر: الفراء ١/١٩ و٨٥ و٩٢ و١٠٢ والطبري ٢/٣٧ و٨/١٣٥ والكشاف ٢/٩٢ والرازي ١٤/٣٨ و١٤٧ و٢٥/٧٨ و٣١/٢ والقرطبي ٥/٢٨٢ و٢٩١ و١٥/١٤٦ و١٧/٢٢٣ والبحر ١/٦٢ و١١٩ و٢٦٧ و٢/١٣٤ و١٤٣ و٢٧٠ و٣/٤٩٨ و٤/٤٤ و٢٧٥.
(٤) ينظر: الفراء ١/١٩ و٤٣ و٨٥ و٩٢ و٤٥٩ والأخفش ٣١٩ و٣٢٦ والطبري ٢/٣٧ و٥٠٠ و٢٠/٦٥ و٢٢/٩٥ والكشاف ٤/٢٩ والرازي ٢٥/٨٧ و٢٩/١٩٨ و٣١/٢ والقرطبي ١/٣٨٥ و٥/٢٨٥ و٧/٦٤ و٢٩٥ و٩/٢١٠ و١٢/٣٦ والبحر ٢/١٢٤ و١٣٤ و١٤٤ و٤/٣٧٢.
(٥) المختصر ٥٧.
(٦) الأخفش ٥٧٠.
(٧) الطبري ١١/١٢٦.
(٨) الزجاج ١/٤٠٠.
(٩) البحر ٢/٣٦١.

أخرى بالضعف[١]. ونقل القرطبي عن النحاس رفضه لبعض وجوهها[٢]، ولحّن هو بعضها الآخر[٣]. فيما أبدى أبو حيان في هذا المجال موقفاً مضطرباً، إذ صحح قراءة أبي عمرو، وحمل على ابن مجاهد الذي لحّن بعضها، ورد اتهامات النحاس[٤]، بينما كرر موقف النحاة من قراءة: «فلتفرحوا»[٥]، ووصف قراءة اليزيدي: ﴿لاريْب فّيهِ﴾ [البقرة: ٢/٢][٦] بالضعف.

لقد نقض المفسرون بهذه الأحكام أصلاً ثابتاً، وأفتوا في وجوه التنزيل أحكاماً جائزة مع أنها روايات موثوقة، متواترة عالية السند أو أحادية شاذة، لأن القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول ويلزم قبولها والمصير إليها، ولا يجوز أن يعمل المقياس اللغوي فيها. ويبدو أن هذه الأحكام ونظيرها في كلام العرب تعود إلى ضيق المادة اللغوية بين أيديهم أيضاً، وعدم وجود نظائرها أو قلة هذه النظائر. وإذا كان للأوائل عذرهم في عدم الاستقصاء والتعلق بالمقياس اللغوي في وقت عصيب، فإنه ليس للمتأخرين ذلك العذر وقد اجتمعت لديهم النصوص، وتكاثرت الروايات، واتضحت الرؤيا، وتبدلت الظروف.

٤ – التمحل وقسر النصوص:

كان للأصول النحوية في ذهن المفسرين، ولبعض المذاهب الفكرية أثر بارز وعميق في توجيه النصوص، وكان لها فوائد ومظاهر، تبدت في متابعاتهم الكثيرة لجوانبها ورصد جزئياتها في خضم المعالجات والشروح. ولكن هذه الأصول والمذاهب طغت أحياناً على النصوص، وقسرتها على تبني بعض الاتجاهات مبتعدة بها عن التناول القريب، وغايته في الإرشاد والتبسيط.

---

(١) ينظر: الكشاف ٢٩١/١ و٤٦٥/٢.

(٢) القرطبي ٤٢٣/٦ و٣٤٢/٧-٣٤٣.

(٣) القرطبي ١٦٠/٨.

(٤) ينظر: البحر ٣٦١/٢-٣٦٢ و٥٤/٨.

(٥) البحر ٧/٨.

(٦) البحر ٣٦/١-٣٧.

فقد تمحل بعضهم التوجيه في عدد من النصوص انطلاقاً من المذهب النحوي وبعض ظواهره، وأكثر من التقدير والتأويل، الذي يثقل على النص، ويشيع فيه بعض الاضطراب، ويثقل على القارئ. ولكن أغلب هذه التقديرات، جاءت في النصوص المشكلة والاستخدامات القليلة، ولا سيما في القراءات الشاذة، مما جعلهم يركبون مركب التخريج، ويبدو عملهم ضرباً من الصناعة اللفظية.

لقد أوجب بعضهم أن يكون للام التعليل متعلق، من غير أن يفصلها عنه فاصل، وعندما وقف على نحو قوله: ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾ [البقرة ٢/١٨٥] قدر لـ «لتكون» فعلاً محذوفاً بعدها من معنى الفعل السابق، فابتعد عن المعنى القريب وأربك النظم. وقد أحس آخرون هذا الاضطراب، فحملوا نحو ذلك على زيادة الواو[١]. وهو الأمثل.

وذهب فريق إلى تقدير جملة محذوفة بين همزة الاستفهام والفاء والواو العاطفتين، في نحو: ﴿أَفَأَمِنتُمْ؟﴾ [الإسراء: ١٧/٦٨] و﴿أَوَعَجِبْتُمْ؟﴾ [الأعراف: ٧/٦٣]. وذلك تمسكاً برتبة الهمزة وعدم تقديم شيء عليها، على تقدير: أنجوتم فأمنتم؟ وأكذبتم وعجبتم؟ وقد نأى بعضهم عن هذه التقديرات حاملاً الحرفين ونحوهما على الزيادة[٢].

وذهب آخرون إلى تقدير حذف أداة الشرط وفعل الشرط في كثير من التراكيب القرآنية التي تشتمل على الفاء، من نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَمُورُ السَّماءُ مَوْراً ، وَتَسِيرُ الْجِبالُ سَيْراً ، فَوَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ [الطور: ٥٢/٩-١١]. أي إذا كان كذا وكذا فويل. وواضح ثقل التقدير والحذف. وكان يمكن أن يقتصر على ملاحظة معنى الشرط دون تقدير الأداة والفعل، لأن المقدر كالمذكور، كما يمكن أن تحمل الفاء في هذه الاستخدامات والتي قبلها على معنى الربط

---

(١) ينظر: صفحة ٣٢٧ من هذا الكتاب.

(٢) ينظر: صفحة ١٩٤-١٩٥ و٢٢٦ من هذا الكتاب.

الذي أشار إليه الفراء وأبو حيان بعيداً عن التحديدات المسبقة لوجوه الفاء، التي عرفوها وتمثلوها في هذه المباحث[١].

وذهب بعضهم إلى تقدير زيادة بعض الأدوات الأسماء في النصوص، نحو «إذ» والكاف، فخالفهم فريق، ودافعوا عن لغة القرآن، وتمسكوا بأحرفه رافضين هذا المذهب، ولكن حماستهم في ذلك جعلتهم يصدرون عن توجيهات مضطربة وتخريجات متعددة معقدة، ابتعدت عن المراد القريب، وكان يمكن لهم أن يحملوا ذلك على خصوصية القرآن وتميزه في الاستخدام، أو يجتهدوا في إيجاد الوجه المناسب الذي يبعد الزيادة والتمحل، كما صنع أبو حيان في عدد من المواضع[٢] .

وحمل بعضهم قراءة: ﴿وَالَّذِينَ مَنْ قَبْلَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١/٢] على زيادة «مَنِ» الموصولة للتوكيد، فخالفه آخر، موجباً لهذا الوجه تكرار جملة الصلة مع الموصول، لأن القياس يقتضي ذلك، فأضاف إلى مشكلة الزيادة مشكلة التقدير والتطويل، متشبثاً بظاهرة التلازم بين الصلة والموصول[٣]. وكان يمكن حمل الوجه على قيام الاسم الموصول مقام الضمير المنفصل لمناسبة الدلالة على جمع العقلاء. أي: الذين هم قبلكم. وذلك بعيداً عن الزيادة، لأن الأظهر في التوكيد اللفظي أن يكون بتكرار اللفظ نفسه، وفي التوكيد المعنوي أن يكون بأحد ألفاظه الخاصة به.

وذهب بعضهم الآخر في قراءة: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾ [الشرح: ١/٩٤] مذهباً بعيداً، حيث جعل أصلها: نشرحن، ثم قلبت نون التوكيد ألفاً، ثم حذفت هذه الألف. وكان يكفيه[٤] أن يقول: إن القارئ أشبع سكون الحاء بحركة الفتح الخفيفة، وذلك طلباً لحاجة هذا الحرف الحلقي إلى التحريك.

---

(١) ينظر: صفحة ١٩٦.

(٢) ينظر: صفحة ١٦٢ و١٩٦ من هذا الكتاب.

(٣) ينظر: صفحة ٢٥٦ من هذا الكتاب.

(٤) ينظر: صفحة ١١٦ من هذا الكتاب.

تلك نماذج من مبالغاتهم اللغوية والنحوية، التي تعود إلى تمسكهم بالأصول النحوية الثابتة، وقناعتهم بضرورة مطابقة النصوص جميعاً لها، قريبة كانت أم بعيدة. ونحن لو تأملنا توجيهاتهم الأخرى للفاء الفصيحة وواو الثمانية وبعض تقديرات التركيب في نحو «ويكأن»، وغيرها[١]، لوقفنا على تقديرات عجيبة وبعيدة عن طبيعة العربية وتراكيبها السمحة، وعن التحليل اللغوي المقنع.

وبعيداً عن هذه التقديرات، ذهب المعتزلة في عدد من النصوص إلى تحميل الأدوات مذهبهم الفكري، وقسرها على النطق بأصولهم وأقوالهم في نحو الوعد والوعيد والعدل والتوحيد. وقد بدا ذلك في تحميل «مَنِ» الشرطية معنى العموم المطلق في كل ما وقعت له، وتحميل «أل» معنى الاستغراق. وقد ناقشهم الرازي وفنّد معظم هذه التوجيهات. وسبق أن مررنا بأمثلة ذلك[٢].

إن ظواهر الرتبة والتلازم والإسناد وغيرها من الأصول الثابتة، واعتناق بعض المذاهب ونشرها، وضرورة الكشف عن النصوص المشكلة والتباري في كشف أسرار لغوية جديدة فيها، وما يستتبع ذلك من الخوض في مشكلات نحوية وصرفية ولغوية، إن كل ذلك كان وراء مبالغاتهم في بعض التوجيهات والتخريجات.

٥ – التعدد في الوجوه:

إن الأصل في التفسير أن يقف العالم على معنى التركيب في النص القرآني ووجه الأداة، ليبين فائدتها وقيمتها الدلالية فيه. وقد يتجاوز ذلك الوجه إلى استعراض احتمال آخر يقبله النص المعجز البليغ ويجري في إطاره الكلي. وذلك في نطاق المأثور من الروايات والاجتهاد في ظلالها، ولكن المفسرين عموماً تجاوزوا هذا الأصل، وذكروا للأداة في أغلب المواضع وجهين أو يزيد، في خضم استعراضهم للمعارف اللغوية، ومزجهم النحو بالتفسير.

---

(١) تنظر: الصفحات ٤٧-٦٠.

(٢) تنظر: الصفحات ٦٢٨-٦٢٩ و٧٣٣-٧٤٠.

فنحن قلما نقف على وجه واحد في الأداة، إنما نجد عموماً وجهين[١]، وأحياناً ثلاثة[٢] أو أربعة[٣] أو خمسة[٤]، بل ستة[٥] للاستخدام الواحد أو التركيب الواحد. ويبرز هذا الاتجاه خصوصاً لدى المتأخرين، الذين أهملوا ذكر الأسانيد، وورثوا أقوال المتقدمين، وأضافوا إليها، أو فرعوا عليها. يقول الطبرسي في قوله تعالى: ﴿فَهِيَ كَالْحِجارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤/٢]: وقيل في تأويل «أو» هاهنا وجوه: أحدها ماذكره الزجاج أن معناها الإباحة... وثانيهما أن يكون «أو» دخلت للتفصيل والتمييز... وثالثها أن يكون «أو» دخلت على سبيل الإبهام... ورابعها أن يكون «أو» بمعنى بل... وخامسها أن يكون بمعنى الواو[٦]. وقد أعاد أبو حيان ذكر هذه الوجوه، وأضاف إليها معنى سادساً، وهو التنويع. وآثره عليها[٧].

إن هذا التعدد في استعراض الوجوه في مكان واحد، وهو كثير في كتبهم، يرهق النص اللغوي ويشتت القارئ ويبعثر التفسير، ويبتعد عن الغاية التي أنشئت من أجلها هذه الكتب، وهي التبسيط والتوضيح والتقريب. ومما يزيد الأمر ابتعاداً أن بعضهم كان يعدد أكثر هذه الوجوه من غير أن يختار منها أو يرجح بعضها، بل يوردها أحياناً متدافعة متداخلة ملفقة من غير محاولة جادة للفصل والتحرير فيها. لقد قصّر بعضهم في هذه المسألة، وترك القارئ نهب الوجوه المختلفة، والسعي نحو الوجه القوي القريب. صحيح أن كل واحد منهم

(١) الأمثلة في الوجهين كثيرة جداً، لا داعي للإشارة إلى مواضعها.

(٢) ينظر: الفراء ٣٧٤/٢ والأخفش ١٨٨ والطبري ٣١٠/١ و٩٤/٢٢-٩٥ و١٤٥/٢٣ والكشاف ١١٤/١-١١٥ و١٣٨ و٤٩٤/٢ و١١/٤-١٢ و٣٩٨ والمجمع ٣/٢ و٩/٩ والرازي ٢٢٠/١ و٧٥/٧-٧٦ و٩٣/١٩ و٦٨/٢٦ و١٢/٢٨ والقرطبي ٢٠٦/١ و٢٢٦-٢٢٧ و٢٤٩/٥ و٢٩٣/٧ و٣٤٦/٩ و٣١٥/١٠ و٣٧/١٢ و٥٤ والبحر ١٣٣/١ و١٤١ و٢١٤ و٢٣٦ و٣٠٤ و٤٠٩ و١٠٣/٢ و١١٤/٣ و١٤١ و٢٠٤/٤ و١٥٨/٥ و٣٣٥-٣٣٦ و٢٤٦/٦ و٣٦٣-٣٦٤ و٩٢/٧ و٤٩٢/٨.

(٣) ينظر: القرطبي ٢٤٢/١-٢٤٣ والبحر ١٤٣/١ و٣٨١ و٢٨١/٢ و١٥٨/٤-١٥٩.

(٤) ينظر: الرازي ١٠٠/٢ والقرطبي ٤٦٣/١-٤٦٤ والبحر ٢٩٨/٣.

(٥) ينظر: البحر ١٦٢/٣.

(٦) المجمع ٣١٠/١-٣١١.

(٧) البحر ٢٦٢/١.

أمام نص لغوي معجز، يصعب فيه القطع والتحديد، وصحيح أنه في موقف الحذر خشية الوقوع في الخطأ في التفسير، ولكن كل واحد منهم في الوقت نفسه في معرض توجيهي من منطلق محدد، الترجيح فيه مطلب أساسي، بل الأصح أن يعرضوا عن تعدد الوجوه مكتفين بالوجه الأقرب الذي يحقق صحة التفسير وسلامة التوجه.

٦ – التزيد في المسائل اللغوية:

إن من يقرأ كتب التفسير أو يطالع هذا البحث، يجد نفسه أمام كثير من المسائل اللغوية والنحوية والدلالية، التي لا تتصل بالنصوص القرآنية، كما يجد عدداً وافراً من الشواهد ونماذج من الاختلافات والاستنتاجات التي لا تخدم هذه النصوص، بل إنه ليشعر في كثير من الأحيان أنه إزاء مطولات، لا تختلف كثيراً عن متون النحو واللغة، مثل كتاب سيبويه، أو مقتضب المبرد، أو خصائص ابن جني. صحيح أن المتقدمين من المفسرين كانوا يسعون في علم العربية إلى لغة القرآن، وأن المتأخرين حاولوا الاقتصاد في هذه المسائل لأنهم في مجال تفسيري، ولكن ذلك لم يمنعهم جميعاً من استعراض مادة غنية من علوم العربية العامة، التي تتجاوز القرآن إلى الشعر والنثر.

لقد امتزج علما النحو والتفسير في جهود المتقدمين كالفراء والأخفش وغيرهما، وسارا معاً خطوات إيجابية طيبة، فَرَقِيَ كل علم بالآخر وأفاد منه وتطور، إلا أن استمرار هذه العلاقة مع تقدم علوم النحو وكثرة شواهده وأدلته، قد عاد على التفسير بالثقل، وجشمه عناء حمل الخلافات والمناقشات والتعليلات والأقيسة والتفريعات والمماحكات اللغوية، ومسائل النحت والتركيب، وغيرها من المظاهر التي أجهدته وكدرت معاني القرآن البسيطة الصافية.

نحن لا ننكر أهمية هذه المسائل وقيمتها التاريخية والعلمية والعقلية في شتى المجالات، ومنها التفسير، ولا نجحد هذه الكتب الضخمة الغنية ما نقلته من آراء لم تأت على بعضها كثير من الكتب، ولكننا نستبعد أن تبقى معها هذه

المدة الطويلة مع وضوح معالمها واستقلالها وغلبتها للتفسير. وقد فطن العلماء أو بعضهم إلى هذا الثقل، فراحوا يفصلون في تآليفهم النحوية القرآنية بين معاني القرآن وأعاريب القرآن، لعلهم يبعدون عن المعاني مسائل النحو ومشكلاته. وذلك تخفيفاً على القارئ الذي ينشد معرفة أحكام دينه في هذه الكتب، لا الاضطلاع بخفايا النحو وأسرار الصرف واللغة. ولكنهم مع ذلك كانوا يوردون الخلافات في هذه الكتب ويكثرون من الآراء، وكأنما وقر في أذهانهم أن التفسير والنحو علم واحد، نشأا معاً وسيظلان معاً ما بقي النحو والتفسير. وهو أمر مخالف لطبيعة الأشياء وسنة التطور. إن ثقل المسائل اللغوية على التفسير ومنها جانب الأدوات لا يختلف عن ثقل العلوم الأخرى التي طغت عليه أيضاً، كالمنطق والفلسفة والحكمة والفلك والتاريخ، وهو ما جعل بعضهم يقول في تفسير الرازي قولته المشهورة: فيه كل شيء إلا التفسير.

لقد زها علم النحو والأدوات في ربوع التفسير وأورد وأزهر، ثم طالت أوراقه، وتعاظمت أشواكه وأخذ يرتوي بمياه التفسير، فصار عبئاً عليه، ووجب استبعاد ما يزيد على حاجته ويبتعد عنه ولا يناسبه. فقد اشترط العلماء في المفسر أن يكون على معرفة طيبة بهذا العلم، ولكنهم لم يشترطوا عليه أن يبذل كل ما يعرفه عنه، أو معظم ما يعن له إذا عرض لمشكلة، أو توقف عند نص من النصوص.

ولكن هذه الملاحظات، على تعددها وكل ما فيها، لا تقلل، كما أسلفنا، من جهد المفسرين، ولا تنال من منهجهم العام، لأن منهج الكتاب مرتبط بتاريخه وظروفه، وأسلوب صاحبه ونظرته إلى الميدان الذي يخوض فيه، وغايته العامة في العلم والتعلّم والتعليم. ولكن الطموح الذي نبتغيه اقتضى منا بيان ذلك والتفصيل فيه.

الفصل الثاني

المسائل اللغوية

أثار المفسرون في كتبهم مجموعة حاشدة من المسائل اللغوية، التي تتعلق بجوانب الأدوات في المباني والأحكام والمعاني، وعالجوا ذلك بكلمات ومصطلحات متعددة، تعبر عن فهمهم لها وموقفهم العلمي من مشكلاتها. وكان لابد من التوقف عند هذ المسائل والمواقف، ونقدها وبيان قيمتها. وقد انقسمت إلى جانب نظري، وآخر في الآراء والمباحث.

أولاً- الجانب النظري

١ - مفهوم الأداة:

يعد مفهوم الأداة الهاجس الرئيس لهذا البحث، والمحور الذي يقوم عليه. وقد عرضنا في التمهيد لمعنيي الأداة اللغوي والاصطلاحي، وذكرنا هناك آراء طائفة من النحاة في مدلولها الثاني، وبينا اختلافهم فيه وعدم استقراره، ثم اعتمدنا وجهة النظر اللغوية الشائعة في تحديد مادة البحث، وهي أن المراد بالأدوات: الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف[1] .

لقد كان لهذا التوجه في دراسة آثار المفسرين نصيب كبير من السداد والتوفيق، ذلك أن معظم المفسرين كانوا من النحويين الذين اضطرب لديهم هذا المفهوم، أو كانوا ينقلون عن النحويين، وأن رجال التفسير لم يلتفتوا عموماً إلى نحو هذه المسائل النظرية. ولكن ذلك لم يمنعهم من وضوح الرؤية

---

(١) ينظر: ص ٤١ من هذا الكتاب.

ودقة الفصل في طبائعها، واختلافها عموماً من الأسماء والأفعال، فضلاً عن التعبير عنها ببعض الكلمات والعبارات، التي تفصح عن فهمهم لهذه المسألة، أو تحاول رسم إطار لها، في خضم التحليل وبعض المعالجات النظرية العاجلة.

فأبو عبيدة يعرّف طبيعة الأداة ويدرك إطارها التقسيمي في الكلام، كقوله في: ﴿أَلا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ١١/١٨]: «مجازه: لعنة الله، وألا إيجاب وتوكيد وتنبيه»[١]. ويطلق مصطلح الحرف على الباء و «لا» و «مِنْ» و «ما»، وعلى الاسم «إذا»، تحت عنوان: «ما يزاد في الكلام من حروف الزوائد»[٢]. وكذلك الأمر في «كان» الزائدة[٣].

وهو يستعمل أيضاً مصطلح الأداة، فيطلقه على الأحرف: اللام و «في» و«إلى» و«على» تحت عنوان: «ما جاء على ثلاثة ألفاظ، فأعملت فيه أداتان في موضعين وتركتا في موضع»[٤]، ولكنه يوسع هذا المدلول ليشمل الظرفين: «فَوقَ» و «بعدَ» في قوله: «ومن مجاز الأدوات اللواتي لهن معان في مواضع شتى، فتجيء الأداة منهن في بعض تلك المعاني. قال: ﴿أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً ما بَعُوضَةً فَما فَوْقَها﴾ [البقرة: ٢/٢٦]. معناه: فما فوقها. وقال: ﴿وَالأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحاها﴾ [النازعات: ٧٩/٣٠] معناه: مع ذلك»[٥]. كما أنث الأفعال المسندة إلى الهمزة و «يا»، كقوله: «وقد تحذف ياء النداء»[٦].

والفراء يدرك أيضاً حدود الأداة العامة وإطارها الكلي في تفسيراته، ويحاول توضيح طبيعتها، ويذكر الحروف، ولكنه توسع في مدلول الأداة أيضاً، وجعل مع الحرف أشياء متعددة.

(١) المجاز ١/٢٨٦.
(٢) المجاز ١/١١ و٢٢ و٣٥ و٢/٥٨ و١٠٢.
(٣) المجاز ٢/٧١.
(٤) المجاز ١/١٥.
(٥) المجاز ١/١٤.
(٦) المجاز ١/٢٢.

أما الحرف فقد أراده بـ ((مـن)) في قولـه: ((مِنْ يشاكل معنى اللام ومعنى إلى))[١]، وجعل ((مَنْ)) و ((ما)) و ((أينَ)) و ((متى)) و ((كيفَ)) الاستفهاميات حروفاً[٢]، وكذلك ((مَنِ الموصولة: حرف لا يتبين فيه الإعراب))[٣].

وقد يريد بالحرف الاسم عموماً، كقوله: والعرب إذا ألقت ((بين)) من كلام تصلح ((إلى)) في آخره نصبوا الحرفين المخفوضين، اللذين خفض أحدهما بـ ((بين)) والآخر بـ ((إلى)) فيقولون، مطرنا ما زبالة فالثعلبية[٤]. وقد يريد أفعال القلوب، كقوله: ولو أدخلت العرب ((أنْ)) قبل ((ما))، فقيل: علمت أنْ ما فيك خيرٌ، وظننت أن ما فيك خير كان صواباً. ولكنهم إذا لقي شيئاً من هذه الحروف أداةٌ مثل ((إن)) التي معها اللام، أو استفهام كقولك: اعلم لي أقام عبد الله أم زيد... اكتفوا بتلك الأداة فلم يدخلوا عليها ((أنْ))[٥].

وأما مصطلح الأداة، فقد عني به الفراء وأطلقه على ((أنْ)) و ((إنْ)) و ((ما)) و((بَلَى)) و ((نَعَمْ)) و ((لَمّا))، كقوله: العرب تجمع بين الشيئين من الأسماء والأدوت إذا اختلف لفظهما... وأما في الأدوات فقوله[٦] :

مـا إنْ رَأَيْتُ وَلا سَمِعْتُ بِهِ كَالَيَوْمِ طَالِيَ أَيْنُقٍ جُرْبِ

فجمع بين ((ما)) وبين ((إنْ)) وهما جحدان[٧]. ولكنه جعل منه أيضاً بعض أسماء الأفعال، كقوله في: ﴿هَيْهاتَ هَيْهاتَ لِما تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٣/٣٦]: ((ومن أدخل اللام قال: هيهات أداة ليست بمأخوذة من فعل... والنصب الذي فيهما أنهما أداتان جمعتا فصارتا بمنزلة خمسة عشر... فنصب هيهات بمنزلة هذه

(١) الفراء ٢/١٠.
(٢) الفراء ١/٨٥.
(٣) الفراء ٢/٢١٧.
(٤) الفراء ١/٢٢.
(٥) الفراء ٢/٢٠٧.
(٦) هو لدريد بن الصمة . ينظر: أمالي القالي ٢/١٦١. والأينق: جمع ناقة.
(٧) الفراء ٣/٨٤. وينظر: ٢/٢٠٧ و٣٣٢ و٣٦٦.

الهاء التي في ((رُبَّتَ))، لأنها دخلت على ((رُبَّ)) وعلى ((ثُمَّ)) وكانا أداتين، فلم تغيرهما عن أداتهما، فنصبا))[١]. وواضح أنه يرى في الأداة الكلمة الجامدة التي لا تقبل الاشتقاق أو التصرف، كما يبدو ذلك في مواضع أخرى، حيث قاس بعض ألفاظ فواتح السور المؤلفة من حرف واحد عليها. قال: ((وإن جعلته اسماً للسورة، أو في مذهب قسم كتبته على هجائه نون وصاد وقاف، وكسرت الدال من صادٍ، والفاء من قافٍ، ونصبت النون الآخرة من نونَ، فقلت: نونَ والقلمِ، وصادِ والقرآنِ، وقافِ، لأنه قد صار كأنه أداة))[٢]. وقد أنث أيضاً الأفعال المسندة إلى ((إنْ)) و ((مِنْ)) و ((مَع)) و ((إلى)) و ((أنَّ))[٣].

واستعمل الأخفش مصطلح الحرف، وأطلقه على الأحرف والأسماء معاً، كقوله: ((هذه الحروف يوصل بها كلها وتحذف، نحو قول العرب: نزلت زيداً. يريد عليه))[٤]، و ((الألف واللام جميعاً حرف واحد كـ قَدْ وبَلْ))[٥]، و ((أينَما من حروف الجزم))[٦]، و ((مَهما من حروف المجازاة))[٧]. ولكنه كان يؤنث أيضاً الأفعال المسندة إليها، كقوله: ((وتكون إلى في موضع مع... كما كانت مِنْ في معنى على))[٨].

وكرر الطبري بعض هذه الأقوال، وأفاد منها، وتوسع في بعض المدلولات والتسميات، فجعل الهمزة و ((أنْ)) و ((لَمْ)) و ((يا)) و ((إنَّ)) حروفاً[٩]. وأسماء الاستفهام والشرط كذلك.قال: ((حروف الاستفهام إنما تدخل في الكلام إما

---

(١) الفراء ٢/٢٣٥-٢٣٦.

(٢) الفراء ١/١٠ و٢/٣٩٦.

(٣) الفراء ١/٢١٨ و٣٩٥ و٢/٨ و١٢١ و٢٠٠ و٢١٣ و٣/٢٤٩.

(٤) الأخفش ٥٩٨.

(٥) الأخفش ١٥٣.

(٦) الأخفش ٣٣٢.

(٧) الأخفش ٥٣٠.

(٨) الأخفش ٢١٥.

(٩) الطبري ١/٣٩٦ و٤٨١ و٧/٢٣٨ و٣٠/٣٤٣.

بمعنى الإثبات وإما بمعنى النفي»[١]، و «لأن الماضي من الفعل مع حروف الجزاء بمعنى المستقبل»[٢]. كما جعل «إذ» حرفاً[٣]، ثم عاد ليؤنث الفعل المسند إليها في قوله: لأن «إذ» إذا تقدمها فعل مستقبل صارت علة للفعل[٤].

وأكثر الرجل من ذكر حروف الصفات، كقوله: «حروف الصفات يعاقب بعضها بعضاً»[٥]، وأطلق الحرف على النواسخ جميعاً، فقال: «وأنكر أن يكون العماد مستأنفاً به، حتى يكون قبله حرف من حروف الشك، كظن وأخواتها، وكانَ وأخواتها، أو إنَّ وما أشبهها»[٦].

وصرح بمصطلح الأداة، وخلعه على «إنَّ» و «ثُمَّ» و «لا» و «رُبَّ» و«لَمّا»[٧]، وأعاد حديث الفراء في «هيهات» وفي اجتماع بعضها للتوكيد[٨]، وأنث الفعل المسند إلى بعضها، كقوله: «أو» تأتي في الكلام لمعنى الشك[٩]. وكأنه لا يفرق في التسمية بين الحرف والأداة. ويبدو أنه أراد الجمع بينهما تحت اسم حروف المعاني، حيث قال في غير موضع: «لأن لكل حرف من حروف المعاني وجهاً هو أولى به من غيره»[١٠].

وتتضح معالم الأداة على نحو أفضل لدى الزجاج والزمخشري والطبرسي، حيث نطالع بعض التسميات المحددة، فـ «إنَّ» لدى الأول تنصب وترفع[١١]،

---

(١) الطبري ١/٤٨١.

(٢) ١/٥٢ و٤٦٥.

(٣) الطبري ١/١٩٦.

(٤) الطبري ١/٢٢٠.

(٥) الطبري ١/١٣١ و٨/١٣٥.

(٦) الطبري ٣٠/٣٤٣.

(٧) الطبري ٧/٢٠٨ و٢١/١١٣ و٢٣/١٢٣.

(٨) الطبري ١٨/٢١ و٢٦/٢٠٦.

(٩) الطبري ١/٣٦٢.

(١٠) الطبري ١/١٣١.

(١١) الزجاج ١/٤٠.

وضمير الفصل لغو بمنزلة ((ما)) الزائدة[١]، والواو و((بل)) و ((على)) حروف[٢] لدى الثاني، والكاف واللام والفاء والواو حروف معان أيضاً[٣]. أما الثالث فلديه فرق بين الاسم والحرف، حيث يقول في ((أين)): ((بني لتضمنه معنى الحرف))[٤]، وفي ((ما)) المصدرية: ((لا تحتاج إلى عائد إليها من صلتها، لأنها حرف))[٥].

ويهتم الرازي بهذا المفهوم، فيتوقف عنده في مقدمة تفسيره، وفي أثنائه؛ في محاولة لمعرفة حدوده في الكلام، فيعرض للحرف، ويرى أنه القسيم الثالث لأنواع الكلمة، وهي الاسم والفعل والحرف، ولذا يجوز أن نسميه كلمة، ثم راح يبين الفروق بين هذه الأنواع، فقال: ((الكلمة إمّا أن يصح الإخبار عنها وبها وهي الاسم، وإما ألا يصح الإخبار عنها ولكنه يصح الإخبار بها وهي الفعل، وإما أنه لا يصح الإخبار عنها ولا بها، وهو الحرف[٦].

ثم ذكر ما قيل في تعريف الحرف منتقداً: ((قالوا: والحرف ما جاء لمعنى في غيره. وهذا لفظ مبهم، لأنهم إن أرادوا معنى الحرف أن الحرف ما دل على معنى يكون المعنى حاصلاً في غيره وحالاً في غيره، لزمهم أن تكون أسماء الأعراض والصفات كلها حروفاً، وإن أرادوا به أنه الذي دل على معنى يكون مدلول ذلك اللفظ غير ذلك المعنى، فهذا ظاهر الفساد، وإن أرادوا به معنى ثالثاً فلا بد من بيانه))[٧]. فهو ينتقد التعريف الجامع للحرف، ويرى أنه غير مناسب لطبيعة وظيفته، مع وضوحه في ذهنه. وقد ذهب في تضاعيف التفسير يعالج بعض ظواهره ومشكلاته، كأن يقارن بينه وبين الاسم عموماً بقوله: ((المجاز في

---

(١) الزجاج ١/٣٨ و٢/٤٥٤.

(٢) الكشاف ١/٢٣-٢٤ و٣٧ و٢٢٨ و٤/٣٣٨.

(٣) الكشاف ١/٤.

(٤) المجمع ١/٤٣٠.

(٥) المجمع ٥/٩٣.

(٦) الرازي ١/٣٢-٣٣.

(٧) الرازي ١/٣٩.

الأسماء أولى من المجاز في الحروف، لأنها تقبل التغير في الدلالة، وتتغير في الأحوال، ولا كذلك الحروف لا تصير مجازاً إلا بالاقتران بالاسم، والاسم يصير مجازاً من غير الاقتران بحرف»[١]. أو يعدد أشكاله، كقوله: «الحرف كثيراً ما جاء على حرف، كواو العطف وفاء التعقيب وهمزة الاستفهام وكاف التشبيه وباء الإلصاق وغيرها، وجاء على حرفين، كمن التبعيض وأو التخيير وأم للاستفهام المتوسط وإنْ للشرط وغيرها... وجاء على ثلاثة أحرف كإلى وعلى»[٢].

ومضى يذكر الحرف مرة، والكلمة مرة أخرى بوصفها قسيم الاسم والفعل، كقوله: «باء الإلصاق نوع من أنواع حروف الجر، وحروف الجر نوع من أنواع الحروف»[٣]. وكلمة «إلى» لانتهاء الغاية[٤]، وكلمة «لعل» للترجي[٥]، وكلمة «مِنْ» للتبيين[٦]، و«عسى» كلمة مطمعة[٧]، وغير ذلك[٨] مما يعني أنه يريد بالحرف الأداة سواء أكانت حرفاً أم فعلاً أم اسماً، لأنه قال في «كيف» من قوله تعالى: ﴿لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ١٠/١٤]: «موضعها نصب بتعملون، لأنها حرف استفهام»[٩]. وقد نقل عن بعض النحاة أن هذه الحروف لا تتصرف، فلا تجوز في بعضها الإمالة[١٠].

ويكرر القرطبي عموماً عبارات السابقين، فيجعل «أنْ» و «قَدْ» و «لَنْ» و«ما» و «لَقَدْ» و «نَعَمْ» و «بَلَى» حُروفاً[١١]. ويصرح بلفظ حروف

(١) الرازي ٢٩/١٦٠.
(٢) الرازي ٢٦/٣٩-٤٠.
(٣) الرازي ١/١٠.
(٤) الرازي ٥/١١١.
(٥) الرازي ٤/٣٤.
(٦) الرازي ٨/٦٦ و١٠/١٦٠ و١٥/١٦.
(٧) الرازي ٦/٢٨.
(٨) ينظر: الرازي ٢/٨٣ و٣/١٢٨ و٥/٥ و١١/٢١٥ و١٤/٣٨.
(٩) الرازي ١٧/٥٤.
(١٠) الرازي ١٤/٧١.
(١١) القرطبي ١/٥٦ و٢/١١ و٥/٢٥٠.

النداء[١] ، وحروف الإضافة[٢] ، وحروف الصفات[٣]، وحروف المعاني[٤] وحروف الشرط والمجازاة[٥] مازجاً في هذه الأخيرة بين الحرفين «لو» و «إنْ» والأسماء «أينما» و «حيثما» و «كيفما»، ولكنه يذكر في بعض المواضع ما يشعر بتفريقه بين الحرف والاسم فيها، كقوله في: ﴿فإذا جاءَ أَجَلُهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ كانَ بِعِبادِهِ بَصِيراً﴾ [فاطر: ٣٥/٤٥]: ولكن العامل فيها «جاء» لشبهها بحروف المجازاة، والأسماء التي يجازى بها يعمل فيها ما بعدها[٦]. كما يجعل «إذْ» و «إذا» الظرفيتين حرفين[٧]. فهو لا يصرح بمصطلح الأداة، ولكنه يريده بالحرف. وقد أنث الأفعال المسندة إلى كثير منها[٨].

وينجلي هذا المفهوم على نحو كبير لدى أبي حيان، حيث يطلق التسميتين على عدد كبير من الأدوات، فيخلع على اللام و «قد» و «يا» و «أَلا» و«لَوما» صفة الحرف[٩]، ويجمع تحت اسم الأدوات بين الحروف: الكاف و «إلاّ» و«لَكِنَّ»، وبين الاسمين «إذْ» و «مهما»[١٠]. وهو يفرق بوضوح بين الحرف والاسم، ويبين العلة في اكتساب الأخير صفة الأداة وهي الجمود والبناء. يقول في «أين»: «من ظروف المكان، وهو مبني لتضمنه في الاستفهام معنى حرفه، وفي الشرط معنى حرفه»[١١].

(١) القرطبي ١/١٠٣.
(٢) القرطبي ٧/١٩.
(٣) القرطبي ٢/٢٦ و٩/٢٩٢ و٣٥٤.
(٤) القرطبي ١٥/١٠٤.
(٥) القرطبي ٢/٥٦-٥٧ و٧/٢٦٧.
(٦) القرطبي ١٤/٣٦٢.
(٧) القرطبي ١/٢٦١.
(٨) القرطبي ٦/٩٩ و٣٨٧ و١١/١٩٧ و٣٤٠ و١٣/٣١٨ و١٧/٢٦٧ و١٨/٢٧٨ و١٩/٢٨٦.
(٩) البحر ١/٦٢ و٤٤١ و٤/١٠٣ و١١٠ و١٢٥ و٢٧٦ و٥/٤٤٢.
(١٠) البحر ١/٦٢ و٤٤١ و٥/٥٣٩ و٦/٥٠ و٩٠.
(١١) البحر ١/٣٣٥.

إن مفهوم الأداة في ذهن المفسرين، ينطلق أساساً من كونها واحداً من أقسام الكلام، يقابل في تكوينه وخصوصيته الأسماء والأفعال. وهو يقوم عموماً على إدراك طبيعي بسيط لهذا المبنى اللغوي الذي لا يقبل، كغيره، التصرف أو الاشتقاق. وقد عبروا عنه بصيغة المؤنث على إرادة الكلمة، وربما أرادوا به الأداة، ولكن ذلك يبقى في نطاق بسيط محدود.

وقد ذكر القوم الأداة وتدرجوا في استعمالها وتحديدها، حيث بدا المتقدمون أقل استعمالاً لها، وجعلوا معها ألفاظاً أخرى، لاشتراكها في بعض الخصائص، فيما أكثر من استخدامها المتأخرون ولا سيما أبو حيان، وضيقوا مدلولها. وقد استعاضوا جميعاً عن ذلك باسم الحرف فأطلقوه على الحروف والأسماء، لأنهم يدركون أن الاصل في هذه الوظيفة للحرف، ولكن المتقدمين جعلوا معه أشياء أخرى، أو لنقل إن هذا المصطلح كان عاماً، وكان مدلول الأداة جزءاً من مدلولاته. ثم ضاق هذا الاشتراك وأخذ يظهر الحرف بمعناه المعروف إلى جانب الأداة، أو ما يسمى بحروف المعاني.

لقد كان مفهوم الأداة عند المفسرين مضطرباً، وإن كان هناك خط تطوري عام ينسقه وبعض المحاولات النظرية لبلورته. وقد كان هذا واضحاً لدى المتقدمين النحاة منهم، فيما ورث المتأخرون هذا الاضطراب، وأضافوا إليه ما نقلوه عن النحاة الآخرين من غير المفسرين. فكانت آراؤهم بذلك لا تختلف عن آراء النحاة، التي عرضنا لها في التمهيد وبينا أن هذا المفهوم لديهم لم يكن مستقراً.

٢ - المصطلحات:

يعد استعمال المصطلح أسلوباً متقدماً في فهم المسائل، ومظهراً من مظاهر الإدراك المنهجي العميق لحقائق العلم وأصوله. وقد حاول المفسرون تمثل هذه الحقيقة في مباحثهم، فعالجوا النصوص القرآنية بعدد كبير من المصطلحات، التي استغرقت الجوانب التفسرية واللغوية. وكان من هذه المصطلحات ما هو خاص بالأدوات أو شديد الصلة بها، فوقفنا عند معظمه مما رأيناه يقتضي البحث

والاهتمام، لنتعرف طبيعته ونبين مدلولاته، سواء أكان مصطلحاً فاشياً، أم تسمية خاصة. وقد استعنا على إيضاحه بالمعجم والنصوص، وحاولنا ربط مدلوله بمعناه اللغوي، ثم رتبنا كل ذلك على هجائه، مع التصرف ببعض ألفاظه بما لا يخرج عن إطارها الاشتقاقي.

الهمزة: وأراد بها الزمخشري معنى الاستفهام. وذلك في حديثه عن معنى الأداة «كيف» من قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتاً؟﴾ [البقرة: ٢٨/٢]. قال: «معنى الهمزة التي في كيف... هو الإنكار والتعجب»[١]. وتابعه النسفي[٢].

الائتناف: وهو في اللغة بمعنى الاستئناف[٣]. وقد استخدمه الفراء بهذا المعنى في قوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهالَةٍ ثُمَّ تابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤/٦]. قال: «تكسر الألف والتي بعدها في جوابها على الائتناف»[٤]. وتابعه في ذلك الطبري[٥].

الإجراء: الإجراء في اللغة هو خلاف الوقوف. وأجرى الماءَ: أسالَه، والسفينةَ سيَّرَها[٦]. وهو عند الفراء بمعنى الصرف. قال: «لا تكاد العرب تدخل الألف واللام فيما لا يجرى، مثل يزيد ويعمر إلا في شعر»[٧]. وتابعه الطبري[٨].

---

(١) الكشاف ١٢١/١.

(٢) النسفي ٣٨/١.

(٣) ينظر اللسان (أنف).

(٤) الفراء ٣٣٦/١.

(٥) الطبري ٤٧/٢٤.

(٦) المعجم الوسيط (جرى).

(٧) الفراء ٣٤٢/١. وينظر: ٤٢/١-٤٣ و٢٢٨ و٢٥٤.

(٨) ينظر: الطبري ١٤٧/١٦ و١٤٧/١٩ و٧٧/٢٢ و١٠٥/٢٤ و١٠٤/٢٧ و٢١٩/٢٩.

الإخماد: الإخماد في اللغة: التسكين، وأخمد الرجلُ النارَ: سَكَّنَ لَهبها[١].
ومعناه عند أبي عبيدة الإدغام. قال: ((إذا كان بعد هل تاء ففيها لغتان: فبعضهم يبين لام هل،وبعضهم يخمدها، فيقول: هتعلم؟ كأنها أدغمت اللام في التاء فثقلوا التاء))[٢].

الاستغناء: ومعناه الزيادة. قال أبو عبيدة: ((والعرب تؤكد الكلام بالباء وهي مستغنى عنها))[٣].

الاستيثاق: بمعنى التوكيد. وقد استخدمه الفراء في الحديث عن قول الشاعر[٤]:

مـا إنْ رَأَيْنـا مِثْلَهُـنَّ لِمَعْشَـرٍ   سُـودِ الـرُّؤُوسِ فَوالِـجٌ وَفُيُـولُ

قال: ((وربما أعادوا على خبره جحداً للاستيثاق من الجحد))[٥].

الإسقاط: ومعناه الزيادة. وقد استعمله الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿يُخْرِجْ لَنا مِمّا تُنْبِتُ الأَرْضُ﴾ [البقرة: ٦١/٢]. قال: ((وقد قال بعضهم: من ها هنا بمعنى الإلغاء والإسقاط، كأن معنى الكلام عنده: يخرج لنا ما تنبت الأرض من بقلها))[٦] . ووافقه الزجاج والرازي والقرطبي وأبو حيان[٧] .

الإشارة: ومعناه العهد. وقد أطلقه الزمخشري على استخدامات ((أل)) العهدية، التي تقابل الجنسية، وأردفه عموماً بهذا المعنى، فقال في: ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ [البقرة ١٤٧/٢]: ((وفيه وجهان: أن تكون اللام للعهد والإشارة إلى الحق الذي عليه رسول الله ﷺ، وأن تكون للجنس))[٨]. وتابعه الرازي[٩].

---

(١) المعجم الوسيط (خمد).
(٢) المجاز ٩/٢.
(٣) المجاز ٢١٣/٢.
(٤) تقدم في الصفحة ٢٥٧ من هذا الكتاب.
(٥) الفراء ٣٧٤/١.
(٦) الطبري ٣١٠/١.
(٧) ينظر: الزجاج ٤٥٠/١ والرازي ٧٦/٦ والقرطبي ٢٥/٦ والبحر ٢٤٩/١.
(٨) الكشاف ٢٠٤/١. وينظر: ١٤٤/١ و١٧١ و٤١٦ و١٩٥/٢ و٦٤١/٤.
(٩) الرازي ١٣٠/٤.

الإعراب: بمعنى اللفظ. وقد ذكره الزجاج في تفسير: ﴿وَمِنَ النّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنّا بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢/٨]. قال: ((وإعراب مِنِ الوقفُ، إلا أنها فتحت لالتقاء الساكنين))[١]. وقد يظن أن مراده: هو حركة ((مـن))، ولكن الزجاج يتحدث عن السكون، والسكون ليس بحركة، ولعل الزجاج فطن إلى هذا الأمر، فعبر عن ذلك بمصطلح الإعراب.

الإقحام: الإقحام في اللغة: الإدخال، وأقحم فلاناً المكانَ أدخَله فيه[٢]. وقد استعمل المفسرون هذا المصطلح بمعنى الزيادة والاعتراض بين الأشياء المتلازمة. قال الطبري في قوله تعالى: ﴿حَتَّى إذا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ ، وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ﴾ [الأنبياء: ٢١/٩٦-٩٧]. ((والواو في قوله: واقترب ... مقحمة. ومعنى الكلام: حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج اقترب الوعد الحق))[٣]. وتابعه في ذلك الطبرسي والرازي والقرطبي وأبو حيان[٤].

آلة القسم: وله معنيان:

الأول: الأداة التي يتلقى بها القسم. ذكر ذلك الزجاج في الحديث عن ((إنَّ)). قال: ((هي تنصب الأسماء وترفع الأخبار، ومعناها في الكلام التوكيد. وهي آلة من آلات القسم))[٥].

والثاني: المُقسم به. وذهب إليه الرازي في قوله تعالى: ﴿ق، وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ [ق: ٥٠/١]. قال: ((عند القسم بالحروف لم يذكر حرف القسم، فلم

---

(١) الزجاج ١/٤٩.

(٢) المعجم الوسيط (قحم).

(٣) الطبري ١٧/٩٢.

(٤) ينظر: المجمع ٢/٢٤ والرازي ٢٢/٥٤ والقرطبي ٢/٣٠٥ و٣/٢٩٤ و٤/٩٣ و١٣١ و٢٤٣ و٦/٨ و١٠/٥٥ و١٦/٢٧٨ و١٩/٢٧٠ والبحر ١/٩٥ و٢٠٢ و٢/٢٩٣.

(٥) الزجاج ١/٤٠.

يقل: وق و حم، لأن القسم لما كان بنفس الحروف كان الحرف مقسماً به، فلم يورده في موضع كونه آلة القسم»[١].

الألف: وأراد بها عدد من المفسرين الهمزة أداة الاستفهام. قال الفراء: «فلو ابتدأت كلاماً ليس قبله كلام، ثم استفهمت لم يكن إلا بالألف أو بهل»[٢]. وقال في ﴿أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِباً؟﴾ [سبأ: ٨/٣٤]: «هذه الألف استفهام»[٣]. ووافقه في ذلك الأخفش والطبري والزجاج والطبرسي والقرطبي، ونقل أبو حيان مثله عن ابن عطية[٤].

الإلغاء: الإلغاء في اللغة: الإبطال، وألغى الشيءَ أبطَلَهُ، وألغى من العدد كذا أسقطه[٥]. وقد استعمله المفسرون على ثلاثة معان:

الأول: الزيادة. وقد جعله الفراء مرادفاً لمصطلح الصلة. قال في: ﴿ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِما﴾ [البقرة: ١٥٨/٢]: «وقد قرأها بعضهم: أَلاَّ يَطَّوَّفَ. وهذا يكون على وجهين: أحدهما: أن تجعل لا مع أن صلة على معنى الإلغاء...»[٦]. ووافقه فيه الأخفش والطبري[٧].

والثاني: الحذف. وأراده الرازي في توجيه قوله تعالى: ﴿لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِراطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦/٧]. قال: «وإلغاء كلمة «على» جائز، لأن الصراط ظرف في المعنى»[٨]. وتابعه القرطبي وأبو حيان[٩] .

---

(١) الرازي ١٤٦/٢٨.
(٢) الفراء ٧١/١.
(٣) الفراء ٣٥٤/٢. وينظر: ٧٢/١ و٩٨ و٤٢٦ و٣٩٤/٢ و٤١٦.
(٤) الأخفش ١٥٣ و١٥٥ و٥٦٩ و٦٥٨ والطبري ١٤٥/١١ و٦٣/٢٢ والزجاج ٩٤/١ والمجمع ٣١٦/١ والقرطبي ٣٩/٢ و٣٤/٣ و٢٨٣ و٢٨٥/٥ و٢٠٢/٨ و٣٣٢/١١ و٢٣٥/١٦ والبحر ٣٥/٤ و٢٧٣/٨.
(٥) المعجم الوسيط (لغي).
(٦) الفراء ٩٥/١. وينظر: ٦٧/١.
(٧) الأخفش ٦٧٣ والطبري ٨١/١ و٨٢ و١٢٤ و٣١٠ و٣٦/٢٤.
(٨) الرازي ٣٨/١٤.
(٩) القرطبي ١٣٦/٢ و١٧/١٩ والبحر ١١٨/١.

والثالث: الإهمال النحوي، وهو خلاف العمل. وذهب إليه الزمخشري في قوله تعالى: ﴿فَإِذاً لا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيراً﴾ [النساء: ٥٣/٤]. قال: ((وقرأ ابن مسعود: فإذَنْ لا يُؤتُوا، على إعمال إذَنْ عَمَلَها الذي هو النصب. وهي ملغاة في قراءة العامة، كأنه قيل: فلا يؤتون الناس نقيراً إذاً))(١). وتابعه في ذلك الرازي والقرطبي وأبو حيان(٢).

الإلقاء: ومعناه الترك والاستغناء. وقد استخدمه أبو عبيدة في الحديث عن الاستغناء عن أحرف الزيادة. قال: ((ومن مجاز ما يزاد في الكلام من حروف الزوائد. قال الله... وقال... وقال... وقال: ﴿ما مَنَعَكَ أَلاّ تَسْجُدَ؟﴾ [الأعراف ١٢/٧]. مجاز هذا أجمع إلقاؤهن))(٣). وقال في موضع آخر: ((ولا: من حروف الزوائد، لتتميم الكلام. والمعنى إلقاؤها))(٤). وتابعه في ذلك الفراء(٥).

أم العديلة: وهي المعادلة. قال الزمخشري: وقرئ: ﴿أَآلِهَتُنا خَيْرٌ أَمْ هُوَ؟﴾ [الزخرف ٥٨/٤٣]، بإثبات همزة الاستفهام، وبإسقاطها لدلالة أم العديلة عليها(٦).

الإهمال: وهو خلاف العمل النحوي، وقريب من الإلغاء في أحد معانيه. وهو أن الأداة عاملة في الأصل، ثم أهملت. وقد ذكر ذلك أبو حيان في حديثه عن ((إنِ)) المخففة. قال: ((والذي نص الناس عليه أنّ ((إنِ)) المخففة من الثقيلة إذا لزمت اللام في أحد الجزأين بعدها، أو في أحد معمولي الفعل الناسخ الذي يليها، أنها مهملة لا تعمل في ظاهر ولا مضمر، لا مثبت ولا محذوف))(٧).

---

(١) الكشاف ٥٢٢/١.
(٢) الرازي ١٣١/١٠ والقرطبي ٢٥٠/٥ و٢٧/٩ والبحر ٢٦٤/١ و٢١٣/٢ و٢٧٣/٣.
(٣) المجاز ١١/١.
(٤) المجاز ٢٥/١.
(٥) الفراء ٣٣/١ و٦٧ و١٥٥/٣.
(٦) الكشاف ٢٦٠/٤.
(٧) البحر ٢٥٧/٤.

باء الآلة: ويراد بها باء الاستعانة. وذكر الرازي أن هذه التسمية للكوفيين، وبين أنها سميت كذلك لكونها داخلة على الشيء الذي هو آلة. وأضاف أن بعضهم يسميها باء التضمين، وأن البصريين يجعلونها باء الإلصاق على كل حال[١] . وقد استعمل أبو حيان تسمية الآلة في عدد من المواضع[٢] . وذكر أن بعضهم كنى عن هذا المعنى في القرآن بالسبب[٣] .

باء الجزاء: وهي الباء السببية. قال أبو حيان في بعض المواضع: «الباء للسبب، وهي التي عبر بعضهم عنها أنها بمعنى الجزاء»[٤] .

الباء الملبسة: أي باء المصاحبة، وهي بمعنى «مع». وقد ذكره الرازي في بعض النصوص، فقال: «يحتمل أن يكون المراد منها ملبسة. يقال: جئتك بأمل فسيح وقلب خاشع»[٥] .

التبرئة: وهو بمعنى نفي الجنس. وقد أطلقه الفراء على الأداة «لا»، فقال في: ﴿فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ وَلا جِدالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ٢/١٩٧]: «فالقراء على نصب ذلك كله بالتبرئة... ومن رفع بعضاً ونصب بعضاً فلأن التبرئة فيها وجهان: الرفع بالنون، والنصب بحذف النون»[٦]. وتابعه في ذلك القرطبي[٧].

التجنيس: ومعناه بيان الجنس. وقد أطلقه القرطبي على «مِن» البيانية في بعض المواضع، فقال في: ﴿فاصْبِرْ كَما صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٤٦/٣٥]: «وإنما دخلت مِنْ للتجنيس لا للتبعيض»[٨].

---

(١) الرازي ١/٩٧. وينظر: ٢٨/٢٧٥ و٢٩/٨٧.
(٢) البحر ١/٢٦٠ و٢/٢٧٠ و٣/٤٣٧ و٨/١٧٧.
(٣) البحر ١/١٤.
(٤) البحر ٣/٨٣.
(٥) الرازي ٢٨/١٦٤.
(٦) الفراء ١/١٢٠.
(٧) القرطبي ١/٣٢٩.
(٨) القرطبي ١٦/٢٢٠. وينظر: ١٦/٢٩٥-٢٩٦.

التخلية: ومعناها الترك أو الحذف. وقد استعمله أبو عبيدة في تعدي فعل «سَبِّحَ» بنفسه، في قوله تعالى: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١/٨٧]. قال: «والعرب قد تخلّي الباء»(١) .

الترجمة والتفسير: وأراد بهما الفراء معنى التبيين في الحرف «مِن»، الذي يوضح معنى «ما» و «مَنْ»، في نحو قوله تعالى: ﴿ما أَصابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٩/٤]، ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصّالِحاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثى وَهُوَ مُؤْمِنٌ...﴾ [النساء: ١٢٤/٤]. قال: «فكان دخول «مِنْ» فيما بعدهما تفسيراً لمعناهما... ودل على أنه مترجم عن معنى مَنْ وما»(٢). وتابعه في ذلك الطبري والزمخشري والقرطبي(٣).

التطوّل: ومعناه الزيادة. وقد ذكره الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿مَثَلاً ما بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦/٢]. قال: «وقد زعم بعض أهل العربيةأن ما مع المثل صلة في الكلام بمعنى التطوّل، وأن معنى الكلام: إنّ الله لا يستحيي أن يضربَ بعوضةً مثلاً فما فوقَها»(٤).

التطويل: ومعناه الزيادة. وذهب إليه الطبري في توجيه قوله تعالى: ﴿وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لا يُعْجِزُونَ﴾ [الأنفال: ٥٩/٨]. قال: «ولا وجه لهذه القراءة يعقل إلا أن يكون أراد القارئ بـ لا التي في يعجزون «لا» التي تدخل في الكلام حشواً وصلة، فيكون معنى الكلام حينئذ: ولا تحسبن الذين كفروا سبقوا إنهم يعجزون. ولا وجه لتوجيه حرف في كتاب الله إلى التطويل بغير حجة يجب التسليم لها»(٥) .

---

(١) المجاز ١٩٢/٢.
(٢) الفراء ١٠٣/٢-١٠٤.
(٣) الطبري ٢١٥/٤ والكشاف ٤٦٣/٤ والقرطبي ٣١٨/٤.
(٤) الطبري ١٨٠/١.
(٥) الطبري ٢٨/١٠-٢٩.

التعاقب: ومعناه النيابة والتقارض في الحروف. وقد استخدمه الفراء، فقال في أحد النصوص: «هما تعتقبان: على ومِنْ»[١] . وتابعه في ذلك الزمخشري[٢] .

التنفيس: وهو مصطلح ذكره أبو حيان للحرفين السين وسوف، من ذلك قوله: «إن سوف أبلغ في التنفيس من السين»[٣]. ومعنى التنفيس التوسيع، لأن هاتين الأداتين تقلبان زمن المضارع الضيق، وهو الحاضر إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال[٤]. وذهب بعضهم إلى أنها سميت كذلك، لأنها تنفس في الزمان، فيصير الفعل المضارع مستقبلاً بعد احتماله للحال والاستقبال[٥] .

التوقيت: وله معنيان:

الأول: الظرفية الزمانية. وقد أطلقه القرطبي على الأداتين «إذ» و«إذا»، فجعلهما حرفي توقيت[٦] . وأطلقه أبو حيان على اللام و«ما» المصدرية. من ذلك قوله: «واللام للتوقيت، نحو: كتبته لليلة بقيت من شهر كذا»[٧].

والثاني: التعيين. وقد استخدمه الفراء في الحديث عن الوصف بالأداة «غير»، في قوله تعالى: ﴿صِراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧/١]. قال: «ولا يجوز أن تقول: مررت بعبدِ اللهِ غيرِ الظريفِ، لأن عبدَ الله مؤقت... وقد يجوز أن تجعل الذين قبلها في موضع التوقيت، وتخفض» غير على التكرير»[٨]. وتابعه في ذلك الطبري والزمخشري[٩] .

---

(١) الفراء ٢٤٦/٣.

(٢) الكشاف ٣١٢/١ و٧١٩/٤.

(٣) البحر ٣٨١/٣. وينظر: ٤١١/١ و٢٢٦/٢ و٧٥/٤ و٤٣٣/٧.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ١٤٧.

(٥) ينظر: رصف المباني ٣٩٦.

(٦) القرطبي ٢٦١/١.

(٧) البحر ٢٨١/٨ وينظر: ٦٥/٨.

(٨) الفراء ٧/١. وينظر: ١٨٥/١ و٢٤٣.

(٩) ينظر: الطبري ٧٧/١ و١٢٣/١٨ والكشاف ١٦/١.

الجحد: ومعناه النفي. وقد أطلقه الفراء على أدوات النفي. من ذلك قوله في تفسير: ﴿فَمَا تُغْنِي النُّذُرُ﴾ [القمر: ٥٤/٥] «إن شئت جعلت «ما» جحداً تريد: ليست تغني عنهم النذر»[١] . وتابعه في ذلك الطبري والقرطبي[٢].

الجزاء والمجازاة: ومعناهما الشرط. وقد استعمل الفراء اللفظ الأول لهذا المعنى في حديثه عن «ما» الشرطية، في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [آل عمران: ٨١/٣] قال: «ومن نصب اللام في لَمَا جعل اللام لاماً زائدة إذ أوقعت على جزاء»[٣] . وتابعه الطبري[٤] . واستخدم الثاني الأخفش، فقال: «أينما من حروف المجازاة»[٥]. وتابعه في هذه التسمية القرطبي[٦].

حروف الإضافة: ومعناها حروف الجر. وقد استخدمها الزمخشري في عدد من المواضع، كقوله في: ﴿هَذَا ذِكْرُ مَنْ مَعِيَ﴾ [الأنبياء: ٢٤/٢١]: «وقرئ: مِن مَعِي، على مِنِ الإضافية»[٧]. وتابعه في ذلك الرازي والقرطبي والنسفي، وقال الأول: «حروف الإضافة يقوم بعضها مقام بعض»[٨].

حروف الزوائد: استعمل هذا الاصطلاح أبو عبيدة، وأراد به -كما مر-[٩] بعض الحروف، كالباء و«لا» و«مِنْ» و«ما»، وبعض الأسماء. مثل «إذ» و«كانَ» في حالة الإلغاء. وقد جعل الأخيرتين حرفين باعتبار الحكم النحوي وما آلتا إليه[١٠].

---

(١) الفراء ١٠٤/٣-١٠٥. وينظر: ٣٧٤/١ و١٣٨/٣.
(٢) الطبري ٤٠٨/١ والقرطبي ١٢٩/٤.
(٣) الفراء ٢٢٥/١.
(٤) الطبري ٤٦٥/١.
(٥) الأخفش ٦٠٧ .
(٦) القرطبي ٥٧/٢ و٣٦٢/١٤ و٣١٠/١٨.
(٧) الكشاف ١١١/٣. وينظر: ٩١/١ و٥٢٢/٤.
(٨) الرازي ١٥٨/٢٠. وينظر: ٣٠/٣٠ والقرطبي ١٩/٧ والنسفي ١٩٢/٥.
(٩) ينظر: صفحة ٨٥٠ من هذا الكتاب.
(١٠) المجاز ١١/١ و٢٢ و٣٥ و٢٨٦ و٥٨/٢ و٧١ و١٠٢.

حروف الشرط: والمراد بها أدوات الشرط من حروف وأسماء. وقد سبق أن فصلنا الحديث عنها في مفهوم الأداة[١] .

الحشو: وله عند المفسرين معنيان:

الأول: الزيادة. وقد استعمله أبو عبيدة، فقال في بيت النابغة الذبياني[٢] :

قالَتْ: أَلا لَيْتَما هَذا الحَمامَ لَنا   إلى حَمامَتِنا، أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

أي: حسب، وما هاهنا حشو»[٣] . وتابعه الأخفش والطبري[٤] .

والثاني: الفاصل. وأراده الأخفش في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ﴾ [البقرة: ٧٤/٢]. قال: «فهذه اللام لام التوكيد. وهي منصوبة تقع على الاسم الذي تقع عليه «إنَّ» إذا كان بينها وبين «إنَّ» حشو، نحو هذا»[٥]. وتابعه في ذلك الطبرسي[٦] .

الخفض: ومعناه الجر. وقد استعمله الطبري في الحديث عن اللام الجارة في قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ﴾ [يونس: ٨٨/١٠]. قال: «وقال آخر: هذه اللامات في قوله ﴿ليضلوا﴾ و﴿ لِيَكُونَ لَهُمْ﴾ [القصص: ٨/٢٨] وما أشبهها بتأويل الخفض: آتيتهم ما آتيتهم لضلالهم، والتقطوه لكونه، لأنه قد آلت الحالة إلى ذلك. والعرب تجعل لام كي في معنى لام الخفض، ولام الخفض في معنى لام كي لتقارب المعنى»[٧] . وتابعه في ذلك الرازي والقرطبي والفيروزآبادي[٨] ، وقال الثاني: «حروف الخفض لا تضمر»[٩] .

---

(١) ينظر: صفحة ٨٤٩-٨٥٧.
(٢) تقدم في الصفحة ٢٧٠.
(٣) المجاز ٣٥/١.
(٤) الأخفش ٥١٣ والطبري ٢٤٦/١ و٣٤١/٢ و١٢٩/٨.
(٥) الأخفش ٢٨٤.
(٦) المجمع ١٧٢/١٨.
(٧) الطبري ١٥٦/١١.
(٨) الرازي ١٧٩/٣ والتنوير ٢٢٧.
(٩) القرطبي ٣٣٠/١٥. وينظر: ١١٣/٢ و٢٢٨/٣ و٢٥/٦ و٢٠١/١٣.

الدعاء: ومعناه عند الفراء النداء. وقد أطلقه على أدوات النداء. قال: ((العرب تدعو بألف كما يدعون بـ((يا))، فيقولون: يا زيد أقبل، وأزيد أقبل))[١] .

الرد: وهو في اللغة بمعنى الإرجاع[٢] . وقد استعمله المفسرون بمعنيين:

الأول: العطف. قال الفراء في: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧/١]: فإن معنى ((غير)) معنى ((لا))، فلذلك ردت عليها ((ولا))[٣] .

والثاني: الجواب. وذكره الفراء في قوله تعالى: ﴿لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيامَةِ﴾ [القيامة: ١/٧٥]. قال: ((جعلوا لا، وإنْ رأيتها مبتدأة رداً لكلام قد كان مضى))[٤] . وتابعه الطبرسي[٥] .

الزيادة: ولها عند المفسرين معنيان:

الأول: مطرد معروف، وهو الزيادة النحوية، ويأتي مقترناً باللغو والإلغاء والصلة وغير ذلك، كقول الأخفش في: ﴿حَتَّى إِذا جاؤُوها وَفُتِحَتْ أَبْوابُها وَقالَ لَهُمْ خَزَنَتُها﴾ [الزمر: ٧٣/٣٩]: ((في معنى قال لهم، كأنه يلغي الواو، وقد جاء في الشعر شيء يشبه أن تكون الواو زائدة فيه. قال الشاعر[٦] :

فإذا وذَلِكَ ياكُبَيْشَةُ لَمْ يَكُنْ إلاّ كَلَمّةِ حالِمٍ بِخَيالِ

فيشبه أن يكون يريد: فإذا ذلك لم يكن))[٧]. ووافقه في هذا الاستعمال كثيرون.

---

(١) الفراء ٤١٦/٢.
(٢) اللسان (ردد).
(٣) الفراء ٨/١.
(٤) الفراء ٢٠٧/٣.
(٥) المجمع ١٢٤/٢٩.
(٦) تقدم في الصفحة ٢٢٣ من هذا الكتاب.
(٧) الأخفش ٦٧٣. وينظر: ١٨٢.

والثاني: الإضافة اللفظية. وذهب إليه أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿أَلا إِنَّما طائِرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٣١/٧]. قال: «وتزاد ألا للتنبيه والتوكيد»[١].

الشرط: وله معنيان:

الأول: الأسلوب النحوي المعروف، القائم على ربط الفعل بالجواب. وقد استعمله معظمهم.

والثاني: التعليل. واستعمله الفراء في حديثه عن قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاّ هُوَ وَالْمَلائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قائِماً بِالْقِسْطِ لا إِلَهَ إِلاّ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ، إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الإِسْلامُ﴾ [آل عمران: ١٨/٣-١٩]. قال: «وإن شئت جعلت أنه على الشرط، وجعلت الشهادة واقعة على قوله: إنّ الدين»[٢].

الصفة: الصفة لغة: هي النعت. وقد استعملها المفسرون في هذا المعنى كثيراً، ولكنهم أرادوا بها في بعض الاستعمالات حرف الجر. وأول من ذكر ذلك منهم الفراء، حيث قال: «فإنه قد يعود على اليوم والليلة ذكرهما مرة بالهاء وحدها، ومرة بالصفة. فيجوز ذلك، كقوله: ﴿لاَ تَجْزِيْ نَفْسٌ عن نَفْسٍ شَيْئاً﴾ [البقرة ٤٨/٢]، وتضمر الصفة، ثم تظهرها فتقول: لا تجزي فيه نفس عن نفس شيئاً. وكان الكسائي لا يجيز إضمار الصفة في الصلات، ويقول: لو أجزت إضمار الصفة ها هنا لأجزت: أنت الذي تكلمت، وأنا أريد: الذي تكلمت فيه»[٣]. وتابعه في ذلك الطبري وأكثر من استعماله، كقوله: «حروف الصفات يعاقب بعضها بعضاً»[٤]. وكذا فعل القرطبي[٥].

---

(١) المجاز ٢٢٦/١.

(٢) الفراء ١٩٩/١.

(٣) الفراء ٣١/١-٣٢. وينظر: ٢/١ و٢٧١ و٢٨١/٢.

(٤) الطبري ١٣١/١. وينظر: ١٥٥/٢ و٣٢٠ و١٥٠/٤ و١٣٥/٨ و٥٣/٢٣ و٨٣/٣٠.

(٥) ينظر: القرطبي ٢٦/٢ و٢٩٢/٩ و٣٤٥ و٤٣/١٥ و١٤٩/٢٠.

الصلة: الصلة لغة: من الوصل، هو ضد الهجران والفصل(١). وكان له عند المفسرين أربعة معان:

الأول: الزيادة. وقد ذهب إليه الفراء في عدد من المواضع، منها قوله: تجعل «ما» صلة، كقوله تعالى: ﴿قالَ عَمّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نادِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٢٣/٤٠]. يريد عن قليل(٢). وتابعه الأخفش والطبري والزمخشري والرازي والقرطبي والنسفي وأبو حيان(٣).

والثاني: التعلق. وهو تعلق الجار والمجرور بالفعل أو ما شابهه. وقد استعمله الزمخشري إلى جانب المدلول الأول. من ذلك قوله في: ﴿رَبَّنا وَآتِنا ما وَعَدْتَنا عَلَى رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: ٣/١٩٤]: «على هذه صلة للوعد، كما في قولك: وعد الله الجنة على الطاعة»(٤).

والثالث: الصفة اللازمة. قال القرطبي في: ﴿يا أَيُّها النَّبِيُّ﴾ [الأحزاب: ٣٣/١]: «والنبي نعت لـ أيّ عند النحويين إلا الأخفش، فإنه يقول: إنه صلة لأي. مكي: ولا يعرف في كلام العرب اسم مفرد صلة لشيء. النحاس وهو خطأ عند أكثر النحويين، لأن الصلة لا تكون إلا جملة. والاحتيال له فيما قال: أنه لما كان نعتاً لازماً سمي صلة. وهكذا الكوفيون يسمون نعت النكرة صفة لها»(٥).

---

(١) اللسان (وصل).

(٢) الفراء ١/٢١. وينظر: ١/٢٤٤ و٢/٣٠٥ و٣/١٣٧ و١٤٧ و١٨٩.

(٣) ينظر: الأخفش ٥٤٣ والطبري ١/١٨٠ و٢٤٦ و٢/٥١ و٣/٣٦ و٤/١٥٠ و٧/٣١٣ و٩/٢٣٣ و١٣/٦٤ والكشاف ٢/٨٩ و٤٩٤ و٣/٤٥٣ و٤/١٤ و٦٥٨ والرازي ١٠/١٦٠ و١٢/١٦٦ و١٥/١٥ و١٣٤ و١٦/٢٣٢ و٢٤/١٠٥ و٢٥/٢٤ و٢٧/١١٥ و٢٩/٢٢٦ و٢٤٧ و٣٠/٨٢ و٢١٠ والقرطبي ١/٢٤٣ و٢/٢٦ و٤/٢٤١ و٢٤٨ و٥/٣٠٥ و٦/١٠٨ و٣٦٣ و٧/٢٠٢ و٢٧٤ و٨/٢٩٩ و٣٣٥ و٩/١٠٤ و٢٧١ و١١/٢٩١ و١٢/٣٦ و١٧/٣٥ و٢٤٦ و٢٥٤ و١٨/٢٩٩ و١٩/٢٦٦ والنسفي ١/٣٤ و٢/٢٦٢ والبحر ١/٢٩.

(٤) الكشاف ١/٤٥٥. وينظر: ١/١٣٢ و١٩٥ و٢/٤٣.

(٥) القرطبي ١٤/١١٤.

والرابع: الظرفية بمعنى حينئذ. وقد ذكره ابن عطية في قوله تعالى: ﴿قَالَ فَعَلْتُها إِذَنْ وَأَنا مِنَ الضّالِّينَ﴾ [الشعراء: ٢٠/٢٦]. «إِذَنْ صلة في الكلام وكأنها بمعنى حينئذ». وخالفه أبو حيان، فقال: «بل حرف معنى. وقوله: وكأنها بمعنى حينئذ ينبغي أن يجعل تفسير معنى، إذ لا يذهب أحد إلى أن «إِذَنْ» ترادف من حيث الإعراب حينئذ»[١].

الضمير: واستعمله الطبرسي بمعنى الإضمار، فقال في توجيه: ﴿أَوْ هُمْ قائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤/٧]: «قال الزجاج: وهذا لا يحتاج إلى ضمير الواو»[٢]. أي لا يحتاج إلى تقدير: أو وهم قائلون.

الظرف: وأراد به الزمخشري حرف الجر «في» ومجروره، فقال في: ﴿لا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢/٢]: «فإن قلت: فهلاّ قدم الظرف على الريب؟... قلت: لأن القصد في إيلاء الريب حرف النفي، نفي الريب عنه... ولو أولى الظرف لقصد إلى ما يبعد عن المراد، وهو أن كتاباً آخر فيه الريب، لا فيه»[٣]. ويبدو أنه أطلق هذه التسمية باعتبار مدلول «في» الظرفية، أو باعتبار شبه الجملة الذي يجمع الجار والمجرور بالظرف.

العلّة: بمعنى التعليل. وقد أطلقه أبو حيان على حرف اللام في بعض وجوهها. من ذلك قوله في ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ﴾ [البقرة: ٥٥/٢]: «يجوز أن تكون اللام للعلة. أي: لن نؤمن لأجل قولك بالتوراة»[٤].

العلّيّة: وهو بمعنى التعليل. وقد ذكره أبو حيان في تفسير قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْناهُمْ لَمّا ظَلَمُوا﴾ [الكهف: ٥٩/١٨]. قال: «لما ظلموا إشعار بعلة الهلاك، وهي الظلم. وبهذا استدل الأستاذ أبو الحسن بن عصفور على حرفية لَمّا، وأنها ليست بمعنى حين، لأن الظرف لا دلالة فيه على العلية»[٥].

---

(١) البحر ١١/٧.

(٢) المجمع ١١/٨.

(٣) الكشاف ٣٤/١. وينظر: ٥٤٢/٢.

(٤) البحر ٢١٠/١. وينظر: ١٤٣ و٢٢٦ و١٤٩/٦ و٢٤٧/٧.

(٥) البحر ١٤٠/٦.

العِماد: العماد في اللغة: هو كل ما رفع شيئاً وحمله، وهو خشبة تقوم عليها الخيمة[١]. وقد استعمله المفسرون بمعنيين:

الأول: ضمير الفصل، وهو الضمير الواقع بين المبتدأ والخبر أو ما جرى مجراهما. وقد استخدمه الفراء، فقال في: ﴿إِنْ كَانَ هَـذا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ...﴾ [الأنفال: ٨/٣٢]: ((في الحق النصب والرفع، إن جعلت هو اسماً رفعت الحق بـ هو، وإن جعلتها عماداً بمنزلة الصلة نصبت الحق. وكذلك فافعل في أخوات كانَ وأظن وأخواتها))[٢]. وقد تابعه في ذلك عدد من المفسرين[٣]، منهم القرطبي الذي نسبه إلى الكوفيين، وذكر أن البصريين يسمونه فاصلة[٤].

والثاني: الزيادة العامة. وهي مقتبسة من زيادة العماد. قال القرطبي في تفسير: ﴿كَلاّ لَمّا يَقْضِ ما أَمَرَهُ﴾ [عبس: ٨٠/٢٣]: وما في قوله ((لَمّا)) عماد للكلام[٥]، كقوله تعالى: ﴿فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٣/١٥٩].

الفضل: ويراد به الزيادة أيضاً. وجاء به أبو عبيدة رديفاً للزيادة في قول الأحوص[٦]:

وَيَلْحَيْنَنِي في اللَّهوِ أَلاّ أُحِبَّهُ   وَلِلَّهوِ داعٍ دائِبٌ غَيرُ غافِلِ

قال: ((ولا في هذا الموضع فضل))[٧].

القطع: ومعناه الحال. وقد استخدمه الفراء في الحديث عن وجه نصب ((غير)) من قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِم﴾ [الفاتحة ١/٧]. قال: والنصب جائز في ((غير)) تجعله قطعاً من ((عليهم))[٨]. وتابعه في ذلك الطبري[٩].

---

(١) المعجم الوسيط (عمد).
(٢) الفراء ١/٤٠٩. وينظر ١/٢٤٨.
(٣) ينظر: الطبري ١٧/٩٣ و٣٠/٣٤٣.
(٤) القرطبي ١/١٨١.
(٥) القرطبي ١٩/٢١٩.
(٦) تقدم في الصفحة ٢٤٨.
(٧) المجاز ١/٢١١.
(٨) الفراء ١/٧.
(٩) الطبري ١٨/١٢٣.

الكناية: ويراد به «ما» المصدرية. وقد استخدمه أبو عبيدة في بعض المواضع، فقال: ومن مجاز ما جاء من الكنايات في مواضع الأسماء بدلاً منهن. قال: ﴿إنَّ ما صَنَعُوا كَيْدُ ساحِرٍ﴾ [طه: ٢٠/٦٩]. فمعنى «ما» معنى الاسم. مجازه: إن صنيعهم كيد ساحر[١].

اللام: وأراد بها الزمخشري الأداة «أل». من ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّما الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إذا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٨/٢]: «واللام في قوله: إنما المؤمنون إشارة إليهم. أي: إنما الكاملو الإيمان من صفتهم كيت وكيت»[٢].

لام أجل: والمراد بها السببية أو التعليل. فقد نقل القرطبي عن بعضهم أن اللام في قوله تعالى: ﴿رَبَّنا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ﴾ [يونس: ١٠/٨٨]. «هي لام أجْل. أي أعطيتهم لأجل إعراضهم عنك، فلم يخافوا أن تعرض عنهم»[٣].

لام كي: والمراد بها لام التعليل. وقد ذكرها الفراء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾ [البقرة: ٢/١٨٥]. قال: «وهذه اللام في... لام كي لو ألقيت كان صواباً»[٤]. وتابعه في هذه التسمية عدد من المفسرين[٥].

لام المحاذاة والازدواج: وهي تسمية أطلقها مكي القيسي على اللام الثانية من قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقاتَلُوكُمْ﴾ [النساء: ٤/٩٠]. قال: «اللام في لسلطهم جواب لو، وفي فلقاتلوكم لام المحاذاة والازدواج، لأنها بمثابة الأولى. لو لم تكن الأولى كنت تقول: لقاتلوكم». وتابعه في ذلك ابن عطية، واستغرب أبو حيان هذه التسمية[٦].

---

(١) المجاز ١/١٥.

(٢) الكشاف ٢/١٩٥. وينظر: ١/١٧١.

(٣) القرطبي ٨/٣٧٤.

(٤) الفراء ١/١١٣. وينظر: ١/٢٦١ و٢/٣١٩.

(٥) ينظر: الأخفش ٣٠٠ و٣٠٥ والطبري ٢/١٥٧ و٣/٤٢ و١١/١٥٦ و١٣/٢٢٤ و٢٥/١٨ والمجمع ٧/١٦٦ والرازي ١٤/١٦ و٢٥/٩٢ والقرطبي ٢/٤ و٧/٦٩ و٨/٣٧٤ و١٣/٣٦٣ والبحر ١/٢٧٣ و٢٧٧ و٣/٥٠٠ و٨/٤٨.

(٦) البحر ٣/٣١٨.

لام المفعول له: ويراد بها لام التعليل. وقد ذكرها القرطبي في توجيه قوله تعالى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنا جَزاءً لِمَنْ كانَ كُفِرَ﴾ [القمر ١٤/٥٤]. قال: «أي جعلنا ذلك ثواباً وجزاء لنوح على صبره على أذى قومه وهو المكفور به. فاللام في لمن لام المفعول له»[١].

اللام الموطئة: ذكر الطبرسي أن البصريين يسمون اللام الداخلة على «إن» الشرطية في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنا رِيحاً فَرَأَوْهُ مُصْفَرّاً لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾ [الروم ٥١/٣٠]، لام توطئة القسم، وأن الكوفيين يسمونها لام إنذار القسم[٢]. وأضاف أبو حيان أن بعضهم يسميها المؤذنة[٣].

لام اليمين: ومعناها اللام الموطئة. وقد ذكرها الفراء في الحديث عن قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر: ١٢/٥٩]. قال: «إنما هي لام اليمين، كان موضعها في آخر الكلام، فلما صارت في أوله صارت كاليمين، فلقيت بما يلقى به اليمين»[٤].

اللغو: وله معنيان:

الأول: الزيادة النحوية. وقد استخدمه الفراء في حديثه عن قول الشاعر[٥]:

مَا إنْ رَأَيْنَا مِثْلَهُنَّ لِمَعْشَرٍ سُودِ الرُّؤُوسِ، فَوالِجٌ وَفُيُولٌ

قال: «جمع العرب بين ما وإن وهما جحد... وذلك لاختلاف اللفظين بجعل أحدهما لغواً»[٦]. وتابعه في ذلك عدد من المفسرين[٧]، منهم الطبرسي الذي

---

(١) القرطبي ١٣٣/١٧.

(٢) المجمع ٣٩/٢١.

(٣) البحر ٣٦٩/١.

(٤) الفراء ٦٦/١.

(٥) تقدم في الصفحات: ٢٥٧ و٨٥٩ و٨٧٤ من هذا الكتاب.

(٦) الفراء ١٧٥/١-١٧٦.

(٧) ينظر: الأخفش ٤٢٩ والزجاج ٣٨/١ و٧٠ و١٣٨/٢ و١٧٤ و٣١٠/٢ والكشاف ٢٠٦/٢ و٤٠٣ والمجمع ٧٢/١٨ و١٣١/١٩ والرازي ٩٨/١ و١٣٥/٢ و٢٤/٨ و٩٧/١٢ و٣١/١٤ و٢١٤/٣٠ والنسفي ٣٩٦/٣.

توقف عنده وعرفه بقوله: «وأصل اللغو هو الفعل الذي لا فائدة فيه، ولهذا يقال للكلمة التي لا تفيد: لغو، وليس المراد به القبيح، فإن فعل الساهي والنائم لغو، وليس بحسن ولا قبيح إلا ما يتعدى إلى الغير، على الخلاف فيه»[١].

والثاني: الإهمال النحوي، وهو خلاف العمل. قال الطبرسي في: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَنْ لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ﴾ [المؤمنون ٢٣/٩١]: «وإذن هنا حشو بين لو وجوابه، فهي لغو غير عامل»[٢].

ما المهيئة: وأريد بها «ما» الزائدة، التي تدخل على بعض الأدوات فتحدث في عملها أثراً. وقد كان هذا الأثر في اتجاهين:

الأول: عمل الأداة بعد أن كانت مهملة. وذلك في دخولها على أسماء الاستفهام وجعلها شرطية، حيث جعل الطبرسي دخولها على «أينَ» لتهيئه لعمل الجزم[٣]، في نحو قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢/١١٥].

والثاني: إهمال الأداة بعد أن كانت عاملة. وذلك في دخولها على «إنَّ» إذا وليتها جملة فعلية، كما ذكر أبو حيان[٤]. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ﴾ [آل عمران: ٣/١٧٨].

المحل: وأراد به الطبرسي ظرف المكان في الأداة «في». قال: «تقول: لا تقعد بكل صراط، وعلى كل صراط، لأنه اجتمع معاني الأحرف الثلاثة فيه. فإن الباء للإلصاق وهو قد لاصق المكان، وعلى للاستعلاء وهو قد علا المكان، وفي للمحل وقد حل المكان»[٥].

المجاز: وهو مصطلح استخدمه أبو عبيدة في معنيين:

---

(١) المجمع ١٩/١٣١.
(٢) المجمع ١٨/١٧٢.
(٣) المجمع ١/٤٣٠.
(٤) البحر ١/٦١ و٤٨٦.
(٥) المجمع ٨/١١٣.

الأول: طريق التعبير أو أسلوب التعبير، من ذلك قوله: ومن مجاز ما يزاد في الكلام من حروف الزوائد[1]. قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً ما بَعُوضَةً فَما فَوْقَها﴾ [البقرة: ٢/٢٦].

والثاني: المعنى، كقوله تعالى في: ﴿ ما مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ؟﴾ [الأعراف: ٧/١٢]: ((مجازه: ما منعك أن تسجد؟)). أي: معناه[2].

الموالاة: الموالاة في اللغة: هي من والى بين الأمرين. أي تابع. ووالى الشيءَ تابعه[3] . وهو عند أبي عبيدة معناه العطف. وقد أكثر من استخدامه مع الواو و ((لا)). من ذلك قوله في: ﴿وَقالَ ساحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ [الذاريات: ٥١/٣٩]: ((أو ههنا في موضع الواو التي للموالاة))[4] . وقوله في: ﴿وَفاكِهَةٍ كَثِيرَةٍ ، لا مَقْطُوعَةٍ وَلا مَمْنُوعَةٍ ،﴾ [الواقعة: ٥٦/٣٢-٣٣]: ((ولا: لا تعمل، إنما هي لمعنى الموالاة))[5]. وتابعه الطبري[6].

النزع: ومعناه الحذف. وقد استعمله الرازي في حذف حرف الجر، في قوله تعالى: ﴿فَقَلِيلاً ما يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٢/٨٨]. قال: ((في انتصاب قليلاً وجوه... ثانيهما: انتصب بنزع الخافض. أي بقليل يؤمنون))[7] . وتابعه القرطبي[8] .

النسق: النسق في اللغة هو النظم، ونسقَ الشَيء نظَمهُ، ونسق الدر ونسق كتبه ونسق الكلام: عطف بعضه على بعض[9] . وقد استعمل الفراء هذا المصطلح بمعناه الأخير، وجعله لحروف العطف. قال في تفسير: ﴿أَوْ هُمْ قائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٧/٤]: ((واو مضمرة. المعنى أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أو

---

(١) المجاز ١/١١. وينظر: ١/١٥ و٢/٢١٣.
(٢) المجاز ١/٢١١. وينظر: ١/٢٥ و٢/١٤٠ و١٤٨ و٢٣٢.
(٣) المعجم الوسيط (ولي).
(٤) المجاز ٢/٢٢٧. وينظر: ١/٦٠ و٢/١٣٣ و١٤٨ و١٧٥.
(٥) المجاز ٢/٢٥٠.
(٦) الطبري ٢٧/٣.
(٧) الرازي ٣/١٧٩.
(٨) القرطبي ٣/٢٢٨ و٦/٢٥.
(٩) المعجم الوسيط (نسق).

وهم قائلون، فاستثقلوا نسقاً على نسق»[1]. وتابعه في ذلك الزمخشري والرازي والقرطبي[2].

النون: وأراد به الفراء التنوين في حديثه عن قوله تعالى: ﴿فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ وَلا جِدالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧/٢]. قال: «ولو نصب الفسوق والجدال بالنون لجاز ذلك في غير القرآن، لأن العرب إذا بدأت بالتبرئة فنصبوها لم تنصب بنون. فإذا عطفوا عليها بـ لا، كان فيها وجهان: إن شئت جعلت لا معلقة يجوز حذفها، فنصبت على هذه النية بالنون، لأن لا في معنى صلة. وإن نويت بها الابتداء كانت كصاحبتها، ولم تكن معلقة فتنصب بلا نون»[3].

الواو الجامعة: وأراد بها القرطبي الواو العاطفة لمطلق الجمع. وذلك في توجيه أحد الأحاديث النبوية. قال: «وأو في حديث أبي هريرة بمعنى الواو، كما يقوله الكوفيون. وقد دلت عليه رواية أبي داود. قال فيه: من أجر وغنيمة، بالواو الجامعة. وقد رواه بعض رواة مسلم بالواو الجامعة أيضاً[4].

واو الجمع: وأراد بها الزمخشري واو المعية، في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْباطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾ [البقرة: ٤٢/٢]. قال: «وتكتموا منصوب بإضمار أنْ، والواو بمعنى الجمع. أي ولا تجمعوا لبس الحق بالباطل وكتمان الحق، كقولك: لا تأكل السمك وتشربَ اللبن[5]. وذكر الرازي أنها تسمى واو الصرف[6].

واو اللصوق: وأراد بها الزمخشري واو الثمانية[7].

واو المعية: وأراد بها الفراء واو الحال[8].

---

(١) الفراء ٣٧٢/١.

(٢) الكشاف ٣٧/١ والرازي ٢٨٠/٣٠. والقرطبي ١٢/١٢.

(٣) الفراء ١٢٠/١.

(٤) القرطبي ٢٧٨/٥.

(٥) الكشاف ١٣٢/١.

(٦) الرازي ١٩/٩. وينظر: صفحة ٢١٨ و٣٨٨ من هذا الكتاب.

(٧) ينظر: صفحة ٢٢٦ من هذا الكتاب.

(٨) ينظر: صفحة ٢٩٤ من هذا الكتاب.

الوصل: الوصل في اللغة: الضم والجمع، ووصل الشيء بالشيء وصلاً وصلة: ضمه به وجمعه ولأَمَهُ[١] . وهو عند المفسرين على ثلاثة معان:

الأول: التعدية. وقد ذهب إليه الفراء في تفسير قوله تعالى: ﴿فَباؤُوا بِغَضَبٍ عَلَى غَضَبٍ﴾ [البقرة: ٩٠/٢]. قال: «لا يكون باؤوا مفردة حتى توصل بالباء، فيقال: باء بإثم يبوء بوءاً»[٢]. ووافقه في ذلك الأخفش في عدد من المواضع[٣].

والثاني: الزيادة. وذهب إليه الأخفش في قول الشاعر[٤]:

أَبى جُودُهُ لا البُخْلَ وَاسْتَعْجَلَتْ بِهِ   نَعَمْ مِنْ فَتىً لا يَمْنَعُ الجُوعَ قاتِلَهْ

قال: «وفسرته العرب: أبى جوده البخل. وجعلوا لا زائدة حشواً ها هنا وصلوا بها الكلام»[٥]. وتابعه الطبري[٦].

والثالث: الحال أو الاقتران. ورآه الزمخشري في الواو الحالية. قال: «واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل»[٧] . وتابعه النسفي[٨] .

الوصول: ومعناه التوصيل والتبليغ. وجعله أبو حيان واحداً من معاني اللام الجارة، في قوله تعالى: ﴿وَيُبَيِّنُ آياتِهِ لِلنّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢٢١/٢]. قال: «واللام معناها الوصول»[٩] .

---

(١) المعجم الوسيط (وصل).

(٢) الفراء ٦٠/١ .

(٣) الأخفش ٥٣٥ و٥٨٩ و٥٩٨ والطبري ٧١/٩.

(٤) تقدم في الصفحة ٢٥١.

(٥) الأخفش ٥١٣.

(٦) الطبري ١٢٩/٨.

(٧) الكشاف ٨٧/٢.

(٨) النسفي ٩٦/٢.

(٩) البحر ١٦٦/٢.

الوعاء: ومعناه الظرف. وقد أطلقه الزمخشري على الأداة «في»، فقال في توجيه أحد النصوص: «لأن في للوعاء»[١]. وتابعه في ذلك الطبرسي وأبو حيان[٢].

الوقت: ويراد به معنيان:

الأول: ظرف الزمان. وقد أطلقه الرازي على الأداة اللام في قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا﴾ [يس: ٣٨/٣٦]. قال: وقوله لمستقر: اللام يحتمل أن تكون للوقت[٣]، كقوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨/١٧]. وتابعه أبو حيان[٤].

والثاني: الحال. فقد ذكر القرطبي أن النحويين يسمون الواو الحالية واو الوقت، كقولك: جاءني زيد وهو ماش[٥].

الوقف: ومعناه السكون. وقد استخدمه الأخفش في الحديث عن تسكين لام الأمر. قال: «لغة العرب في هي وهو ولام الأمر إذا كان قبلهن واو أو فاء أسكنوا أوائلهن. ومنهم من يدعها ... وقال: ﴿فليعبدوا﴾ [قريش: ٣/١٠٦] وقف وكسر»[٦]. وتابعه الزجاج[٧].

الوقوع: الوقوع في اللغة: السقوط، ووقع المطر بالأرض حصل. وقد أفاد الفراء من هذا الأصل، فاستعمل الفعل الواقع بمعنى المتعدي، فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً﴾ [البقرة: ٢٤٩/٢]: «فإذا ألقيت مِنْ، كان في الاسم النكرة النصب والخفض... فهذان وجهان ينصبان ويخفضان

(١) الكشاف ٢٨٣/٢، آية ٦٠/٩.
(٢) المجمع ٩٠/٣ والبحر ٣٠٢/٣.
(٣) الرازي ٧١/٢٦.
(٤) البحر ٢٨١/٨.
(٥) القرطبي ١٦٣/٧.
(٦) الأخفش ٢٨٤.
(٧) الزجاج ٤٩/١.

والفعل في المعنى واقع. فإن كان الفعل ليس بواقع، وكان للاسم جاز النصب أيضاً والخفض....»[١] . وتابعه الطبري[٢] .

لقد أتي المفسرون على ما يربو على سبعين مصطلحاً في مجال الأدوات، مما كان غائماً ويحتاج إلى تبيين. وجاء أكثرها عن النحاة المتقدمين، كالفراء الذي ذكر: الائتناف والإجراء والاستيثاق والألف والإلغاء والتبرئة والترجمة والتفسير والتطوّل والتعاقب والتوقيت والجحد والجزاء والدعاء والرد والشرط والصفة والصلة والعماد والقطع ولام كي ولام اليمين واللغو والنسق والنون وواو المعية والوصل والوقوع، وأبي عبيدة الذي ذكر: الإخماد والاستغناء والإلقاء والتخلية والحروف الزوائد والحشو والزيادة والفضل والكناية والموالاة، والأخفش الذي ذكر: حروف المجازاة والزيادة والوصل والوقف والحشو، والطبري الذي ذكر: الإسقاط والإقحام والتطويل والخفض، والزجاج الذي ذكر: الإعراب وآلة القسم.

وذكر المتأخرون مصطلحات أخرى، أغلبها يتعلق بمعاني الأدوات واستخداماتها، فذكر الزمخشري: الإشارة وأم العديلة وحروف الإضافة والتعلق واللام وواو الجمع وواو اللصوق والوصل والوعاء والهمزة، والطبرسي: الضمير واللام الموطئة والإهمال وما المهيئة والمحل، والرازي: آلة القسم والإلغاء وباء الآلة والباء الملبسة والنزع وواو الصرف والوقت، والقرطبي: التجنيس والتوقيت والصفة والعماد ولام أجل ولام المفعول له والواو الجامعة، وأبو حيان: الإهمال وباء الجزاء والعلة والعلية ولام المحاذاة وما المهيئة والوصول. كما كان هناك بعض التسميات التي وردت في تضاعيف هذا البحث وبيناها في مواضعها.

وقد تداول الرجال هذه المصطلحات والتسميات، وتناقلوها فيما بينهم، ونقلوا بعضها عن النحاة البصريين والكوفيين، فأغنوا بها كتبهم ومباحثهم

---

(١) الفراء ١/١٦٨. وينظر: ١/١٧ و٢١ و٤٠ و٤٦ و٤٧.

(٢) ينظر على سبيل المثال: الطبري ٢/٢٠٥.

ودللوا على رغبة شديدة في التقصي والوصول إلى عمق المعاني والدلالات. إلا أنهم لم يحاولوا الفصل بينها، أو تحديد أبعادها بأنفسهم، أو بيان أصولها اللغوية، لا في خطب الكتب ولا في أثنائها، بل جمعوا فيما بينها على اختلاف منشئها وتعدد أصحابها ومذاهبهم. كما جمعوا بين المترادفات في الدلالة، كما هو الأمر في الزيادة النحوية، حيث ذكروا لها أربعة عشر مصطلحاً، هي: الاستغناء والإسقاط والإقحام والزيادة والإلغاء والإلقاء والتطول والتطويل والحشو والصلة والعماد والفضل واللغو والوصل.

إن هذا الاضطراب والتعدد يبدو لنا طبيعياً عند المفسرين، وذلك تبعاً لمناهجهم العامة. فالمتقدمون منهم لم يشهدوا استقراراً نهائياً للمصطلح، فعبروا عن الظواهر اللغوية بتعبيرات متعددة، أغلبها من قبيل الوصف والترادف. فالفراء يذكر التطول والصلة واللغو ويجمع بين التوكيد والاستيثاق، وأبو عبيدة يجمع بين الاستغناء والإلقاء والزيادة والحشو والفضل. أما المتأخرون فتلقوا هذه المصطلحات عن المتقدمين مع النصوص والآراء المختلفة، فكان لديهم هذا الجمع المضطرب. وحسبنا أن نذكر أن القرطبي جمع في تفسيره بين لام أجل ولام المفعول له ولام «كي» في معنى لام السببية والتعليل، وبين الواو العاطفة لمطلق الجمع والواو الجامعة، ولا النافية للجنس والتبرئة، وبين الخفض والجر والإضافة والصفة في معنى حروف الجر، وبين العطف والنسق، وبين الإسقاط والإقحام والإلغاء والصلة في معنى الزيادة النحوية.

وقد كان كثير من هذه المصطلحات أقرب إلى التسمية الخاصة والنادرة، التي لا يلبث المفسر أن يغادرها إلى كلمة أخرى، فلا تكتب لها صفة المصطلح الذي يقوم على التعارف والتواضع والاستقرار. كما كان بعضها غريباً وشديد الخصوصية، مثل لام المحاذاة، وبعضها الآخر يلاقي غيره في الاشتقاق مثل التطوّل والتطويل والعديلة والمعادلة. وقد أبدى أبو حيان شيئاً من مواقف النقد لهذا الترخص، ورفض كثيراً منها.

لقد ذكر المفسرون مصطلحات كثيرة، وأغنوا مباحثهم، ولكنهم لم يقيدوا أنفسهم باستعمالها في كل ما يعرضون من ظواهر في كتبهم. وإذا تذكرنا أنهم كانوا في معرض تطبيقي عام، تبين لنا أيضاً عامل من عوامل التعدد والاضطراب، ولكن ذلك لا ينقض قيمة ما ذكروه وسجلوه.

* * *

ثانياً- الآراء والمباحث

إن من يقف على آراء المفسرين ومباحثهم في الأدوات، لابد مكبر جهودهم وعقولهم النحوية المنظمة، وأذواقهم المرهفة وقدراتهم الفائقة على سبر أغوار النص ومحاكمته محاكمة لغوية عميقة، تناسب منزلته القدسية الرفيعة. وقد اتفق لهؤلاء الرجال أو معظمهم أن كانوا من كبار العلماء في ميدان العربية، وممن يشهد لهم بحذق فنونها في النحو واللغة والبلاغة. فقد قيل عن الفراء مثلاً: إن أمير المؤمنين في النحو، وعن الأخفش إنه تلميذ سيبويه النابه ومن فتح باب الخلاف عليه، وعن الزمخشري إنه الوريث الحقيقي لنظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني.

وقد كان لقدراتهم آثارها الجليلة في كتب التفسير، إذ بذلوا كثيراً من المعارف اللغوية والنحوية، وأثاروا العديد من المشكلات والمسائل، التي تتعلق بمباني الأدوات وأحكامها ومعانيها. مما جعل اللاحقين ينهلون منها ويستقون الآراء والمباحث، وفي مقدمتهم النحويون، الذي وجدوا في كتب معاني القرآن متوناً نحوية. فنحن نرى آراء أبي عبيدة والفراء والأخفش والزجاج وسواهم، مبثوثة في كل المطولات والشروح النحوية، فلا يكاد كتاب يبرأ من أقوالهم وخلافاتهم، وهي مسألة لا تحتاج إلى بيان أو تأكيد.

ومثلما أفاد النحويون المتأخرون من جهود هؤلاء، أفاد المفسرون المتأخرون منهم أيضاً، وأضافوا إلى آرائهم - كما رأينا[1] - وجهات وتحليلات ونظرات، أغنت الجانب التفسيري وارتقت بعلم الأدوات وطورته بوصفه جانباً حيوياً في التفسير، مما جعل العلماء يشعرون بأهميته وعلو كعبه في ميدان العربية، فشرعوا يصنفون فيه الكتب الخاصة اعتماداً على جهود المفسرين وبعض آراء النحويين. وكان من أبرز هذه الكتب - مما وصل إلينا - (الأزهية في علم الحروف) للهروي، و (رصف المباني في حروف المعاني) للمالقي، و(الجنى الداني)

(١) ينظر: صفحات هذا الكتاب: ٨١٠-٨٣٣.

للمرادي، و(مغني اللبيب) لابن هشام. فقد استلهمت هذه الكتب جهود السابقين في الأدوات، وجددت عودتها إلى كتب التفسير المتأخرة، فانتشرت في صفحاتها آراء أبي عبيدة والفراء والأخفش والزجاج والطبري والزمخشري والرازي وأبي حيان، فكانت بذلك شاهداً حياً على تأثير عميق للمفسرين في أصحاب كتب الأدوات، وفضل عميم على جهودهم.

فقد ذكر الهروي أن «أو» ترد بمعنى «ولا»[1] في قول الشاعر[2] :

مَا وَجْدُ ثَكْلَى كَمَا وَجَدْتُ وَلا وَجْدُ عَجُولٍ أَضَلَّهَا رُبَعُ

أَو وَجْدُ شَيْخٍ أَضَلَّ نَاقَتَهُ يَوْمَ تَوافَى الحَجِيجُ فَانْدَفَعُوا

وهذا المعنى للفراء[3]. وقال المرادي في «لن»: «ولا يلزم أن يكون نفيها مؤبداً خلافاً للزمخشري»[4]. و «قال الشيخ أبو حيان: ولا نعلم نحوياً ذهب إلى ما ذهب إليه هذا الرجل[5]، من أن إذا الفجائية تكون منصوبة بفعل مقدر. تقديره: فاجأ»[6]. والرأيان في الكشاف والبحر[7]. وقال ابن هشام: قال الطبري في قوله تعالى: ﴿أَثُمَّ إِذا ما وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ؟﴾ [يونس: ٥١/١٠] معناه: أهنالك؟ وليست «ثم» التي تأتي للعطف. انتهى. وهذا وهم[8]. والرأي في الطبري[9].

وكما أخذوا عنهم الآراء والمباحث، أفادوا أيضاً من تقسيماتهم لأوجه الأدوات ومعانيها الأساسية والفرعية، ونقلوا إلى كتبهم كثيراً من مناقشاتهم

(١) الأزهية ١٢٦.
(٢) تقدم في الصفحة ٥٦٦ من هذا الكتاب.
(٣) الفراء ٢١٩/٣-٢٢٠.
(٤) الجنى الداني ٢٧٠.
(٥) المراد به الزمخشري.
(٦) الجنى الداني ٣٧٩-٣٨٠.
(٧) الكشاف ١٧١/٣ والبحر ٢٥٨/٦-٢٥٩.
(٨) المغني ١٢٧.
(٩) الطبري ١٢٢/١١.

وشواهدهم وأمثلتهم، حتى كاد (مغني اللبيب) يقوم على الشواهد القرآنية، وقد جعلوا معها آراء النحويين الآخرين يقيمون بها أود مصنفاتهم. ولعل قراءة عاجلة لهذه الكتب، ستكشف عن هذا الأثر الكبير والتمثل الظاهر لآراء المفسرين وتقسيماتهم[1] .

---

(١) قارن بين موضوعات هذا البحث وجوانب الأدوات في ((الأزهية)) و ((الرصف)) و ((الجنى)) و((المغني)) على الترتيب، علماً أن إشارة × تعني عدم وجود الأداة في الكتاب: الهمزة (١٧-٣١، ٤٤-٤٥، ٣٠-٣١، ٥-١٠) الباء (× ، ١٤٢-١٥٢، ٣٦-٥٦، ١٠٦-١١٩) التاء (١× ، ١٧١-١٧٢، ٥٦-٥٨، ١٢٣-١٢٤) السين (× ، ٣٩٣-٣٩٨، ٥٩-٦٠، ١٤٧-١٤٨) الفاء (٢٥٠-٢٥٧، ٣٧٦، ٦١-٧٨، ١٧٣-١٨٢) الكاف (× ١٩٥-٢٠٨، ٧٨-٩٥، ١٩٢-١٩٨) اللام (٢٩٨-٣٠٠، ٢١٨-٢٥٦، ٩٥-١٣٩، ٢٢٨-٢٦١) النون (× ٣٢٩-٣٣٢، ١٤١-١٤٣، ٣٧٤-٣٧٦) الواو (٢٤٠-٢٥٠، ٤٠٩-٤٤٢، ١٥٣-١٧٤، ٣٩١-٤٠٨) إذْ (× ، ٥٩-٦٠، ١٨٥-١٩٢، ٨٤-٩٢) أل (×، ٧٠-٧٨، ١٩٢-٢٠٤، ٤٩-٥٥) أمْ (١٣١-١٤٧، ٩٣-٩٦، ٢٠٤-٢٠٧، ٤٠-٤٩) إنْ (٣٢-٥٠، ١٠٤-١١١، ٢٠٧-٢١٥، ١٧-٢٤) أنْ (٥٧-٧٠، ١١١-١١٨، ٢١٥-٢٢٧، ٢٤-٣٥) أو (١١٥-١٣٠، ١٣١-١٣٤، ٢٢٧-٢٣٢، ٦٤-٧١) أيْ (× ، ١٣٥، ٢٣٣-٢٣٤، ٨٠-٨١) إيْ (× ، ١٣٦، ٢٣٤، ٨٠) بَلْ (٢٨٨-٢٣١، ١٥٣-١٥٧، ٢٣٥-٢٣٧، ١١٩-١٢٠) عَنْ (٢٨٩-٢٩١، ٣٦٦-٣٧٠، ٢٤٢-٢٥٠، ١٥٧-١٦١) في (٢٧٧-٢٨٢، ٣٨٨-٣٩١، ٢٥٠-٢٥٣، ١٨٢-١٨٤) قد (٢٢٠-٢٢٢، ٣٩٢-٣٩٣، ٢٥٣-٢٥٥، ١٨٥-١٨٦) كم (× ، ×، ٢٦١، ٢٠٠-٢٠٢) كي (× ، ٢١٥-٢١٧، ٢٦١-٢٦٥، ١٩٨-٢٠٠) لم (× ، ٢٨٠-٢٨١، ٢٦٦-٢٦٩، ٣٠٧-٣٠٨) لن (× ، ٢٨٥-٢٨٨، ٢٧٠-٢٧٢، ٣١٤-٣١٥) لو (× ، ٢٨٩-٢٩٢، ٢٧٢-٢٩٠، ٢٨٣-٣٠١) لا (١٥٨-١٧١، ٢٥٧-٢٧٤، ٢٩٠-٣٠٣، ٢٦٢-٢٨٠) مُذْ (× ، ٣١٩-٣٢٢، ٣٠٤-٣٠٥، ٣٧٢-٣٧٤) مع (× ، ٣٢٨-٣٢٩، ٣٠٥-٣٠٧، ٣٧٠-٣٧١) مِنْ (٢٣٢-٢٤٠ و٣٩٢-٣٩٣، ٣٢٢-٣٢٦، ٣٠٨-٣٢٠، ٣٥٣-٣٦٣) مَنْ (١٠٠، ×، ×، ٣٦٣-٣٦٧) ما (٧١-٩٩، ٣١٠-٣١٩، ٣٢٢-٣٤١، ٣٢٧-٣٥٣) هل (٢١٧-٢١٩، ٤٠٦-٤٠٧، ٣٤١-٣٤٦، ٣٨٦-٣٩١) ها (× ، ٤٠٤-٤٠٦، ٣٤٦-٣٥٠، ٣٨٥-٣٨٦) هو (× ، ١٢٨-١٣٠، ٣٥٠-٣٥١، ٣٩١) يا (× ، ٤٥١-٤٥٤، ٣٥٤-٣٥٨، ٤١٣-٤١٤) إذَنْ (× ، ٦٢-٧٠، ٣٦١-٣٦٦، ١٥-١٧) إذا (٢١١-٢١٣، ٦١-٦٢، ٣٦٧-٣٨٠، ٩٢-١٠٥) ألا (١٧٢-١٧٤، ٧٨-٨٠، ٣٨١-٣٨٥، ٧١-٧٣) إلى (٢٨٢-٢٨٤، ٨٠-٨٣، ٣٨٥-٣٩٠، ٧٨-٨٠) إنَّ (× ، ١١٨-١٢٥، ٣٩٣-٤٠٢، ٣٦-٣٨) أنَّ (× ، ١٢٥-١٣٠، ٤٠٢-٤١٨، ٣٩-٤٠) أيّ (١٠٨-١١٤، ١٣٥-٢٣٣-٢٣٤، ٨١-٨٤) بلى (× ، ١٥٧-١٥٨، ٤٢٠-٤٢٤، ١٢٠-١٢٢) ثُمَّ (× ، × ، ٤٢٦-٤٣٢، ١٢٤-١٢٧) خلا (× ، ١٨٥-١٨٦، ٤٣٦-٤٣٨، ١٤٢) رُبَّ (× ، ١٨٨-١٩٤، ٤٣٨-٤٥٨، ١٤٣-١٤٧) سوف (× ، ٣٩٨، ٤٥٨-٤٦٠، ١٤٨) عدا (× ، ٣٦٦، ٤٦١، ١٥٢) عسى (× ، × ، ٤٦١-٤٧٠، ١٦٢-١٦٥) على (٢٠٢-٢٠٣ و٣٨٥-٣٨٨، =

ولكن أصحاب هذه الكتب، وهي الناضجة في هذا الميدان والمتأخرة عموماً، لم يحتفلوا بكل ما ذكره المفسرون، ولا سيما في مجال أساليب استخدام الأدوات في العربية وفي معانيها وظلالها البلاغية وتحليلاتها الدقيقة، أو لعلهم لم يريدوا أن يثبتوا كل ذلك، تبعاً لمواقفهم ومناهجهم والغاية من وضع تآليفهم، أو لعلهم لم يطلعوا على كتب التفسير جميعاً، فافتقرت كتبهم إلى كثير من الآراء والنظرات والمعاني واللفتات، ولبعض المسائل والأحكام ولاسيما الآراء الطريفة والغريبة، وهو الأمر الذي أدركناه بداية، وكان واحداً من الأسباب التي حفزتنا على القيام بهذا البحث. وسوف نحاول تقصي هذه الآراء التي لم تأت عليها هذه الكتب، ولا غيرها من الدراسات اللغوية المعاصرة التي تتعلق بهذا الجانب، ثم نسعى لتقويم المسائل جميعاً ونقد ظواهرها ومشكلاتها. وقد جعلناها على أقسام الأبواب الثلاثة في المباني والأحكام والمعاني.

١– المباني:

خاض المفسرون في مشكلات المباني، وبذلوا فيها جهداً خالصاً، توزع في التأثيل واللغات والبنية الصوتية. وقد أسفروا في هذه المباحث عن نظرات ومواقف وفهم للمسائل جدير بالاهتمام.

=٣٧١-٣٧٣، ٤٧٠-٤٨٠، ١٥٢-١٥٧) كيف (المغني ٢٢٤-٢٢٨) كان (الأزهية ١٩٧-١٩٨) لات (× ، ٢٦٢-٢٦٣، ٤٨٥-٤٩١، ٢٨٠-٢٨٢) ليس (٢٠٤-٢٠٥، ٣٠٠-٣٠٣، ٤٩٣-٤٩٩، ٣٢٥-٣٢٧) ليت (× ، ٢٩٨-٣٠٠، ٤٩١-٤٩٣، ٣١٥-٣١٦) متى (٢٠٩-٢١٠، ×، ٥٠٥، ٣٧١-٣٧٢) نعم (× ، ٣٦٤-٣٦٥، ٥٠٥-٥٠٦، (٣٨٠-٣٨٤) إذما (× ، ٥٩، ١٩٠-١٩١، ٩٢) إلاّ (١٨٢-١٨٨، ٨٥-٩٣، ٥١٠-٥٢٢، ٧٣-٧٧) أمّا (١٤٨-١٥٧، ٩٧-٩٩، ٥٢٢-٥٢٨، ٥٧-٦١) إمّا (١٤٨-١٥٧، ١٠٠-١٠٣، ٥٢٨-٥٣٦، ٦١-٦٤) حتّى (٢٢٣-٢٢٥، ١٨٠-١٨٥، ٥٤٢-٥٥٨، ١٣١-١٣٩) حاشا (× ، ١٧٨-١٨٠، ٥٥٨-٥٦٨، ١٢٩-١٣١) كأنَّ (× ، ٢٠٨-٢١١، ٥٦٨-٥٧٦، ٢٠٨-٢١١) كُلاّ (× ، × ، ٥٧٧، ٢٠٥-٢٠٨) لعلَّ (٢٦٦-٢٢٧، ٣٧٣-٣٧٥، ٥٧٩-٥٨٦، ٣١٧-٣٢٠) لكن (×، ٢٧٤-٢٧٨، ٥٨٦-٥٩٢، ٣٢٣-٣٢٤) لَمّا (٢٠٦-٢٠٨، ٢٨١-٢٨٥ -٥٩٢-٥٩٧، ٣٠٨-٣١٤) لولا (١٧٥-١٨٢، ٢٩٢-٢٩٧، ٥٩٧-٦٠٩، ٣٠٢-٣٠٦) مهما (× ، × ، ٦٠٩-٦١٣، ٣٦٧-٣٧٠) ماذا (المغني ٣٣٢-٣٣٣) هلا (× ، ٤٠٧-٤٠٨، ٦١٣-٦١٤، ×) حيثما (المغني ١٤٠-١٤١).

أ – **التأثيل**: إن من يتابع تقصي المفسرين لحركات الأدوات وأبنيتها اللغوية، وسعيهم الحثيث لإدراك أصولها في النحت والتركيب، يُؤخذ فعلاً بهذا النشاط العقلي، ويعجب بهذه التعليلات والاستدلالات المتنوعة، التي تنم عن خيال ذهني خصب، ورغبة ملحة في إدراك حقائق هذا القسم من أقسام الكلام. وأغلب الظن أن الباعث على هذا المذهب هو رغبتهم في تتميم صورة البحث اللغوي بعد أن استوت لهم أصول القسمين الآخرين، وهما الأسماء والأفعال، والرغبة في توحيد العامل النحوي في عدد منها. وذلك بإرجاع بعضها إلى أمّ الباب، كما هو الأمر في إعادة «كَأَنَّ» و «لَكِنَّ» إلى «إنَّ»، و «لَنْ» و «إِذَنْ» «إلى» «أَنْ»، وكذلك السعي إلى التسوية النظرية بين بنى الأدوات، القائمة عموماً على مقطع صوتي واحد، يحقق لهم الخفة والاقتصاد. ولا يخفى ها هنا أثر العقلية النحوية الباحثة أبداً عن الأصول والفروع، والبسيط والمركب في كل الميادين. وقد حظيت هذه الآراء باهتمام اللاحقين، وسجلت كتب الأدوات كثيراً من أمثلتها واستدلالاتها، ولكنها تخلفت عن تركيب «أَم» و «لَيسَ» و«إلاّ» و «لَولا» و «هَلاّ» و «إنّما» و «أينَما»، ونحت «أَمَنْ» و «أَهَلْ»[1] وكثير من التعليلات[2] والاستدلالات[3] .

وقد وجد بعض الباحثين المحدثين[4] في هذه الآراء جانباً هاماً، ومجالاً دراسياً رحباً جديراً بالتتبع والدراسة. ودعوا إلى استمداد العون في سداده من اللغات السامية الشقيقة، التي تحفل بالكلمات المتطورة والمنحوتة والمركبة. إن أغلب هذه التحليلات تقوم على محاولات متعسفة ومشابهات عابرة لا يؤيدها المنطق اللغوي، وإذا كتب لها النجاح في بعض أمثلتها فإن ذلك لا يعني إقامة

---

(١) تنظر: صفحات هذا الكتاب: ٤٧-٤٨ و٥٠-٥٥ و٦١.

(٢) ينظر: صفحة ٦٣ من هذا الكتاب.

(٣) ينظر: صفحة ٦٥-٦٦ من هذا الكتاب.

(٤) ينظر: كتاب الفلسفة اللغوية لجورجي زيدان ٦٧-٧٧، والتطور النحوي للغة العربية لبرجستراسر ١١١، وفقه اللغة المقارن لإبراهيم السامرائي ٦٧.

قانون لها، تخضع له كل الأدوات. ويظهر أن أبا حيان قد أحس هذا العقم، فضرب صفحاً عن هذه المسائل، ونزع إلى البساطة في معظم المباني وكذلك فعل أغلب المتأخرين.

ثم ما مصداقية هذه التعليلات اللغوية في حركات الحروف؟ وهل نتقبل ربط حركة الباء بعملها؟ وتقدير النحت في «أمن» و «أهل» لأن الأصل في الاستفهام للهمزة؟ وإذا صح ذلك في هاتين الأداتين فلماذا لا يصح في أصل «متى» و «أين»؟ أي: أمتى وأأين؟ إن هذه التعليلات والآراء ولا سيما في التركيب أقرب إلى الافتراضات اللغوية منها إلى الحقائق الثابتة، وما أشبه البحث في التركيب بمسائل النحويين الصرفية، وهي النطق بكلام ليس له نظير في كلام العرب. وإذا كان لهذه المسائل غرض عملي في تدريب الناشئة على قواعد الإدغام والإعلال والإبدال وتخفيف الهمز، فإن في التركيب والخوض فيه بحثاً عن حقيقة مجهولة في غياهب التاريخ.

ب – اللغات: لاشك في أن المفسرين قد أغنوا مباحثهم بذكر اللغات المختلفة والقراءات في الأدوات، ودللوا على سعة اطلاع وفهم لأوجه التنزيل الكريم، وربطوا بين اللغات والقراءات، مما جعل جهودهم مرجعاً لغوياً هاماً، ومصدراً لهجياً قيماً. غير أنهم قصروا في بعض هذه الجوانب، فلم ينسبوا، كما أشرنا سابقاً[١]، كثيراً من اللغات والقراءات، وأفتوا في مستوياتها أحكاماً جائرة، إذ ضعفوا بعضها، ولحنوا بعضها الآخر، وقلما فرقوا بين القبيلة والعمارة والبطن والفخذ في نسبتها، وأعملوا المنطق في بعضها، ونزعوا إلى التأصيل والتقعيد في بعضها، رغبة في رد بعض اللهجات إلى أصل واحد من غير أن يمتلكوا الدليل القاطع على ما يذهبون. وقد راح بعضهم يثبت لـ «رُبَّ» عشر

(١) تنظر: صفحات هذا الكتاب: ٨٥ و٧٩٤ و٨٠٤.

لغات من غير نسبتها، وكأني به يعدد جداء الحركات اللغوية، ويعرض الاحتمالات المختلفة لهذه الأداة.

على أن الاضطراب في نسبة اللغات كان الأبرز لديهم، إذ اختلفوا في نسبة بعض اللهجات والقراءات. وذلك نحو نسبتهم تخفيف «أمّا» إلى «أيْما» في لغة تميم، وسوقهم في ذلك بيتاً لعمر بن أبي ربيعة القرشي الحجازي، مما جعلنا نستعين ببعض الدارسين المعاصرين لمعرفة وجه الحق، فإذا بنا نجدهم يعدون ذلك مشكلة في كتب التراث، ويحذرون من التعسف في عزو هذه اللهجات بدعوى أن القراءة أو اللغة لا يمكن نسبتها دائماً إلى لهجة قارئها أو مستعملها، لأن للرجل أكثر من رواية وقراءة، وأن القارئ لا يمثل بيئته تماماً، كما يحذرون من نسبة الشعر إلى لهجة منشده، لأن الشعراء كانوا ينشدون بعضهم شعر بعض، وأن النحاة قد صنعوا كثيراً من الشواهد، وعزوها إلى بعض الشعراء اعتباطاً[1].

إن هذا الحذر قد يبدو مشروعاً في الشعر، ولكنه غير مشروع في القراءة عموماً، لأن القراء الأوائل تلقوا القرآن على النبي ﷺ والصحابة عرضاً، واختاروا منها ما يتفق ولهجاتهم ويساعدهم على تمثل لغة القرآن، وإلا لم يكن لنزول الوحي على أحرف سبعة من ضرورة، ولم يكن لاختيار القراءة عند المختارين من مرجح. إن هذا الحذر قد يصح إلى حد بعيد في عصر التدوين واختلاط الناس وتبلور الاختيارات وتطور معاييرها ومقاييسها واشتهار القراء السبعة، الذين بنوا اختياراتهم على مقاييس علمية واضحة في السند والرسم وسلامة اللغة، فالمشكلة إذن هي في الفصل بين الاختيارات القديمة، المبنية عموماً على الرغبة والانسجام اللغوي وبين الاختيارات العلمية المبنية على أسس عامة في عهد التدوين يحتمل فيها ألا يمثل القارئ لهجته. إن القراءات القديمة والاختيارات فيها تمثل إلى حد كبير لهجات العرب تمثيلاً صادِقاً، بل إن بعض المتأخرين تميزوا باختيارات خاصة تعبر عن لهجاتهم الحقيقية، كأبي عبد الرحمن السلمي (ت ٧٠ هـ).

---

(١) اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص ٨٩.

جـ – البنية الصوتية: لعل أحسن ما صنعه المفسرون في المباني هو ذلك التتبع الدقيق لما يعتري الأبنية اللغوية من تبدل وتغيير، ضمن نظام العلاقة الصوتية القائم على التأثر والتأثير. ويبدو ذلك جلياً في ملاحظات الحذف والزيادة والإدغام والوقف وغيرها.وقد صدروا في ذلك عن فهم عميق لأصوات العربية ومخارجها، وتمثل حقيقي لفنون الصرف وألوانه، يقصر عنه أحسن الصوتيين. وقد بدوا في هذا النوع من المعالجة يعرفون طبائع الأدوات وأبنيتها المجردة، ويتمثلون أحداث التبدلات في الأسماء والأفعال، مما جعل جهودهم مرجعاً خصباً في التحليل الصوتي الدقيق، والملاحظات المتابعة والمتكاملة النافذة إلى أعماق البنى، والمنسجمة وحاجة الأدوات إلى تبيين أنماطها واستخداماتها في التراكيب المختلفة الكثيرة.

٢ – الأحكام:

لا يشك باحث في القيمة اللغوية لما جاء به المفسرون من أحكام في هذا المجال، بل إن ما أوردوه منها يعد في الواقع عاملاً مهماً في تكون علم النحو، إذ لا نستطيع بوجه من الوجوه أن نفصل جهود المفسرين عن جهود علماء النحو، عل الرغم من تباين الوجهة العامة لكل من الفريقين. وهكذا نجد جهود أبي عبيدة والفراء والأخفش والزجاج جهوداً نحوية، يتوارثها النحاة، ويتناقلها المفسرون، وينتزعها أصحاب كتب الأدوات، ويذيعها جميعهم على أنها جانب من جوانب العربية.

وعلى الرغم من هذه الحقيقة، فإننا نلمح في الأحكام عند المفسرين شيئاً من الخصوصية، وذلك بفعل بعض المسائل التي أضافوها، وبيان الأساليب في استخدام الأدوات، وفي طريقة تعامل هؤلاء القوم مع الأحكام والمصطلحات طوال هذه القرون. فقد وجدنا في كتبهم عدداً من الآراء التي لم يذكرها النحاة أو الدارسون، وكثيراً من التعليلات والتحليلات واللطائف والنصائح، التي تهدف إلى إيصال القارئ إلى معاني التنزيل وتعليمه كيفية معرفتها.

أ - **الأحكام الإضافية:** في هذه الكتب نجد مجموعة من الأحكام النحوية التي لم يعرض لها أصحاب الأزهية والرصف والجنى والمغني، وذلك مع معرفتنا باختلاف أزمنة تأليف هذه الأخيرة. وقد جئنا بهذه الأحكام على ترتيبها في البحث، وجعلنا إلى جانبها مواضع ورودها فيه.

- نيابة آل عن المضاف إليه قياساً على نيابتها عن الضمير. (١٣٨-١٣٩)
- الجزم بـ «إذا»، ومعها «ما» الزائدة. (١٦٧-١٦٨)
- وقوع الكاف شرطية. (١٩٧)
- حذف واو العطف. (٢١٨)
- دخول واو الحال على الكلام المؤلف من أكثر من جملة. (٢١٩)
- زيادة الواو في جواب «إنِ» الشرطية. (٢٢٤)
- زيادة الواو بين البدل والمبدل منه. (٢٢٤)
- زيادة الواو قبل الحال المفردة. (٢٢٤)
- زيادة الواو قبل خبر «إنَّ» . (٢٢٤)
- وقوع «أم» متصلة إذا سبقت بـ «ما» الاستفهامية. (٢٢٩)
- وقوع «أم» متصلة إذا سبقت بـ «لعل» المتضمنة معنى الاستفهام. (٢٢٩)
- حذف الجملة المعطوفة على «أم» عند عدد من المفسرين. (٢٣٠)
- حذف الفعل الذي فيه معنى القول قبل «أنِ» التفسيرية. (٢٣٢-٢٣٣)
- وقوع «أنِ» التفسيرية بعد فعل القول بلفظه، مع حمله على معنى الأمر. (٢٣٣)
- العطف بـ «أو» على المبتدأ الذي خبره «سواء»، إذا كان المعنى في تأويل الجزاء. (٢٣٤)
- استعمال «إمّا» مكان «أو» . (٢٣٤)

- حذف «أو» لدلالة الكلام عليها. (٢٣٤)
- عود الضمير في «أو» على المعطوف والمعطوف عليه. (٢٣٥)
- وقوع «بل» في جواب القسم. (٢٣٦)
- الاكتفاء بـ «بل» من جواب القسم المحذوف. (٢٣٦)
- وقوع «بل» موقع «أم» العاطفة. (٢٣٧)
- إجازة عمل ما بعد «بل» فيما قبلها. (٢٣٧)
- الجمع بين «لو» و «أنِ» المصدريتين. (٢٤٣)
- دخول «لا» على غير الفعل المضارع، لغرض بلاغي. (٢٤٧)
- زيادة «لا» في خبر «أنَّ» . (٢٤٩)
- زيادة «لا» قبل القَسم المؤكد. (٢٥٠)
- زيادة «لا» بعد «كي» المسبوقة بلام التعليل. (٢٤٩)
- زيادة «لا» بعد «لو» الشرطية. (٢٥٠)
- جواز عودة الضمير على معنى «مَنِ» الموصولة، ثم على لفظها في التركيب الواحد. (٢٥٢)
- حذف «مَنِ» الموصولة، إذا كانت معطوفة على غير نظيرها. (٢٥٣)
- وقوع «مَنْ» نكرة موصوفة بعد لفظة «كُلّ» . (٢٥٥)
- إبدال «إنِ» النافية من «ما» النافية. (٢٥٨)
- حذف موصوف «ما» الإبهامية. (٢٦٦)
- زيادة «ما» بعد المفعول المطلق. (٢٦٩)

- وقوع الفاء حرف جر للقسم. (٣٢١)
- حذف الكاف من الاسم المجرور إذا كان في نية تكرار. (٣٢٢-٣٢٣)
- زيادة الكاف مع كلمة «مَثَل» . (٣٢٣-٣٢٤)
- زيادة الكاف مع «ما» المصدرية الزمانية. (٣٢٤)
- زيادة الكاف مع الاسم الموصول «الذي» . (٣٢٤)
- زيادة الكاف مع مفعول «جَعَلَ»، الثاني. (٣٢٤)
- جواز تقدم لام الجحود من الفعل إلى اسم «كان». (٣٢٦)
- تقدير حذف اللام من المفعول لأجله. (٣٢٩)
- زيادة اللام في المضاف إليه المتقدم على المضاف. (٣٣٣)
- حذف «عن» ومجرورها. (٣٣٨)
- حذف «مِنْ» قبل «غير». (٣٤٤)
- حذف «مِنْ» وكلمة «أجل» . (٣٤٥)
- زيادة «مِنْ» قبل الظرفين «بَينَ» و «حَولَ». (٣٥٠)
- زيادة «مِنْ» بعد «بَعدَ» و «دُونَ» . (٣٥١)
- زيادة «مِنْ» قبل الصفة. (٣٥١)
- زيادة «مِنْ» قبل «غير» الحالية. (٣٥١)
- زيادة «إلى» قبل الظرف «يَوم» مع الفعل «جَمَعَ». (٣٥٤)
- زيادة «إلى» مع الفعل «أوحى» بمعنى أَمَرَ. (٣٥٤)
- وقوع «حاشا» التنزيهية حرف جر. (٣٦٢-٣٦٣)
- حذف لام الأمر والفاء قبلها. (٣٧٠)

- حذف لام الأمر مع المتكلم المفرد. (٣٧١)

- جزم الفعل المضارع بـ «إنِ» المسبوقة باللام الموطئة، في جواب القسم. (٣٧٤)

- جزم الفعل المضارع بـ «إنْ» في جواب الشرط، وقد سبقت بـ «كي» الناصبة. (٣٧٤)

- الفصل بين «إنِ» الشرطية وفعلها بالمفعول به. (٣٧٤)

- وقوع المصدر المؤول من «أنِ» الناصبة ومابعدها ظرف زمان. (٣٨٣)

- وقوع المصدر المؤول من «أنِ» الناصبة ومابعدها حالاً. (٣٨٣)

- دخول «أنْ» مع «إمّا» في الكلام إذا كانت في موضع أمر بالاختيار، وعدم جواز ذلك في الخبر. (٣٨٤)

- وقوع «أنْ» في الخبر إذا كان فيها معنى السببية، وكان الفعل تاماً غير ناسخ. (٣٨٤)

- جواز ذكر «أنْ» بعد «مالَكَ؟»، وتركها. (٣٨٤)

- إضمار «أنِ» الناصبة بعد الواو و «ثُمَّ» في جواب التمني. (٣٨٧-٣٨٨)

- إضمار «أَنْ» بعد «ثُمَّ» في غير الطلب. (٣٨٨)

- حذف «أنِ» المخففة بعد لولا الشرطية. (٤١٠)

- زيادة «أنْ» قبل «لا» الناهية. (٤١٠)

- زيادة «أنْ» بعد الواو الاستئنافية. (٤١٠)

- الإتيان بـ «أنْ» مع «لَعَلَّ» تشبيهاً لها بـ «عَسَى». (٤١٣)

ب - التعليل: على الرغم من قناعتنا بعدم مصداقية التعليل، وعدم تعبيره عن واقع لغوي، إننا نجد في كتبهم تعليلات طريفة، يجدر الاهتمام بها لخصوصيتها. وذلك من نحو:

– تعليل دخول «ما» على أدوات الشرط «إنْ» و «أَينَ» وسواها. (٣٧٣ و٣٧٩)

– تعليل حذف همزة الاستفهام. (١٧٩–١٨٠)

– تعليل حذف اللام من «قَدْ» في جواب القسم. (٢١٠)

– تعليل زيادة الأدوات الباء و «لا» و «مِنْ». (٣١٧ و٢٥١ و٣٥٢)

– اقتران الواو بـ «لَكِنَّ» وعدمه. (٩٧ و٤١٤)

جـ – التحليل: وفيه نقف على براعة هؤلاء القوم ودقة نظرتهم، وخصب خيالهم. صحيح أن عمل بعض الأدوات كان معروفاً ومصطلحاته متداولة، ولكن المفسرين كان لهم آفاق متميزة في فهم ذلك وتفصيله وبيانه على طريقتهم المنطقية، ولا سيما الرازي. فنحن نقع على آراء عجيبة وطريفة في زيادة الباء[١]، وأصل تاء القسم[٢]، ومعنى الجزم في الأدوات الجازمة[٣]، وعمل «إنْ» حملاً على «لَمْ»[٤]، وسبب استخدام «ما» شرطية، و «إنْ» نافية[٥]، وعمل «إنَّ» المشبهة وأخواتها[٦]، وتفصيلاً دقيقاً لحقيقة معاني «ما»[٧] و«كيف»[٨] وسواها من الأدوات. وهذه التحليلات تنسجم إلى حد بعيد وأسلوبهم البياني القائم على الشرح والتفصيل والتدقيق.

د – فوائد عامة: في هذا الإطار، نقف على مجموعة من الفوائد النحوية الخاصة. فقد ذهب المفسرون إلى تقدير حذف حروف الجر: الباء واللام وعن

(١) ينظر: صفحة ٣١٧–٣١٨ من هذا الكتاب.

(٢) ينظر: صفحة ٧١ و٣٢٠–٣٢١.

(٣) ينظر: صفحة ٣٦٧.

(٤) ينظر: صفحة ٣٧٣.

(٥) ينظر: صفحة ٣٧٧.

(٦) ينظر: صفحة ٣٩٦–٣٩٧.

(٧) ينظر: صفحة ٦٥٧.

(٨) ينظر: صفحة ٦٦٢–٦٦٣.

وفي ومِنْ وإلى وعلى مع عدد كبير من المفاعيل[١]، وكذلك إلى زيادتها[٢]، وهو أمر لم تقف عليه أكثر الكتب التصاقاً بهذا الشأن، وهذه الكثرة الكاثرة تدعونا بإلحاح إلى إعادة النظر في مسألة سماعية هذين السلوكين اللغويين، ودراستها دراسة متأنية، والاستفادة من محاولة المفسرين في ضبط ظاهرتها. كما نقف على توجيه مجموعة كبيرة من القراءات المشهورة والشاذة ومواقف العلماء منها، وعلى توجيهات غنية لفواتح السور، وعلى بعض الإشارات إلى تطور استخدام الأدوات[٣]. كما نطالع شواهد شعرية جديدة وشيئاً من كلام العرب. ونقف أيضاً على وجهات المفسرين في تخريج عدد من النصوص المشكلة، ولا سيما في وقوع حرفي العطف الفاء والواو بعد همزة الاستفهام و «بل» بعد فعل القول[٤]. وعلى عدد من المصطلحات والتسميات[٥]. وبين هذا وذاك كان المفسرون يذيلون ذلك بنصائحهم وإرشاداتهم في معرفة أوجه الأدوات واختيار أوجهها كمعرفة «أنَّ» المفتوحة والواو الحالية و «غير» الحالية وسواها، مما يشعر بميلهم إلى التعليم في أساليبهم، وشرح القضايا التي يعرضون لها.

إن الأحكام التي تميز بها المفسرون جديرة بالملاحظة والاهتمام، ولكن الغالب عليها هو أنها تفريعات على الأصول، بل كان معظمها خلافياً يدور حول نصوص مشكلة أو قراءات شاذة. وقد جاءت تعبيراً عن مستوى من التفكير اللغوي يرتبط ارتباطاً عميقاً بطبيعة المباحث التطبيقية، فكان معظمه أقرب إلى التفسير المعنوي منه إلى الآراء النحوية الصريحة. وكان كثير من هذه الآراء لرجال مغمورين لم يشأ أصحاب التفاسير أن يذكروا أسماءهم، وغلب عليها مذهب الزيادة، وهو الوجه الذي يكون عادة آخر المخارج للوجوه

---

(١) تنظر: صفحات هذا الكتاب: ٣٠٣-٣٠٦ و٣٢٨-٣٣١ و٣٣٥-٣٣٧ و٣٣٨-٣٣٩ و٣٤٠-٣٤٢ و٣٤٣-٣٤٥ و٣٥٣-٣٥٤ و٣٥٧-٣٥٨.

(٢) تنظر: صفحات هذا الكتاب: ٣٠٧-٣٢٠ و٣٣١-٣٣٤ و٣٣٩-٣٤٠ و٣٤٢-٣٤٣ و٣٤٦-٣٥٢ و٣٥٤ و٣٥٩-٣٥٩.

(٣) ينظر: صفحة ٦٩٦-٦٩٨ من هذا الكتاب.

(٤) تنظر: صفحات هذا الكتاب: ١٩٤-١٩٦ و٢٢٦-٢٢٧.

(٥) تنظر: صفحات هذا الكتاب: ٨٥٧-٨٨١.

المشكلة في النصوص. وقد أحس أبو حيان ضعف كثير من هذه الآراء، فضرب صفحاً عن كثير منها، ودعا إلى إبعادها، في محاولة للمّ شتات القاعدة النحوية، والعودة إلى الأصول الثابتة في تفسير القرآن ونحو العربية.

على أن ما يؤخذ على المفسرين في هذه الأحكام عموماً هو ما يؤخذ على النحاة، وقد أفاض الباحثون المعاصرون[1] في تقويم مناهجهم، فلا حاجة إلى إعادة ما ذكروه. ولكن مسألة واحدة تبدو ها هنا ملحة، وهي تلك النظرة المنطقية التأصيلية في كل ما يعرضون ويقولون. فالأداة الفلانية أم الباب، والوجه الفلاني أداته الرئيسة كذا، ويعاونه في ذلك كذا، ثم يعللون ذلك ويسوغونه. نحن لا ننكر عليهم هذا الرصد البالغ لطبائع الأدوات، وهذه الدقة في التقسيم والتفصيل، بل إننا لنعجب أحياناً بهذه النظرة المحكمة، وبالمعادلات التي يقيمونها، ونؤخذ بهذا التماسك لديهم بين الأصول والفروع، ولكننا نأبى عليهم تحويل هذه المستويات في الاستخدام إلى معايير صلبة، ونقل تقاريرهم في استخدامها إلى قوالب جامدة، لا تعبر عن واقع لغوي، الأمر الذي يبعدها عن وظيفتها، ويحجبها عن العلم والمتعلمين. إن مشكلة النحويين لم تكن في تضييق رقعة الاستشهاد الزماني والمكاني بقدر ما كانت في تنضيد تقارير اللغويين الأوائل واحترامها وتقديسها، والتفنن في صقلها وبلورتها إلى أن استحالت حجر عثرة في وجه النصوص اللغوية الجديدة الوافدة، وحجاباً صلباً في وجه الداعين إلى إعادة النظر في النصوص المهملة. وقد ورث المفسرون هذه النظرات، وملؤوا بها كتبهم، وبنوا عليها نظرتهم في أحكام الأدوات.

٣ – المعاني:

لعل أبرز ما يميز جهود المفسرين هو احتفالهم بالمعاني الكثيرة للأدوات، بل إن هذا اللون من البحث اللغوي لم يترعرع إلا على أيديهم، ولم يظهر إلا في عباراتهم وشروحهم، ولم تكتب له الشهرة إلا بفضلهم. فقد أفاض القوم في

---

(١) ينظر في هذا المجال: كتاب نظام الجملة، لأستاذنا الدكتور مصطفى جطل ٢/٤٤٧–٤٥٠.

ذكر المعاني المتعددة لها، وفرعوا في دلالاتها، وفتقوا ظلالها البلاغية، وأظهروا خصوصية الأسلوب القرآني في استخدامها والإفادة منها. وأسفروا في كل ذلك عن ذوق رفيع وإحساس مرهف، وقدرة نادرة على النفاذ إلى أعماق النصوص، ودقة بالغة في تأديتها، دونها أبلغ الشراح والنقاد.

وكان للمعاني التي ذكروها فضل ظاهر على علماء النحو والبلاغة، إذ راح الناس ينقلون عنهم النظرات والتحليلات والتقسيمات، وفي مقدمتهم أصحاب كتب الأدوات، ولا سيما الهروي والمالقي والمرادي وابن هشام. وقد عارضنا جهود المفسرين بكتب هؤلاء، فوجدناها تسجل معظم ما قالوه، وتذكر المناقشات والشواهد، ولكنها تغفل في الوقت نفسه عن كثير منها، مما يعني أنهم لم يقفوا على كل كتبهم، أو لم يريدوا استغراق هذا المباحث. وسوف نعرض لما افتقرت إليه هذه الكتب، ونذكر سمات المعاني عندهم، ثم نتوقف عند بعض الظواهر التي تكتنف هذا الجانب الخصب.

أ – المعاني الإضافية: وفيها نقف على المعاني التي أضافها المفسرون إلى الثروة اللغوية، التي جمعها أصحاب كتب الأدوات. وقد جمعنا فيه ما كان لكل أداة، على اختلاف الاستخدامات التي تقع فيها ورتبنا المعاني ترتيباً ألفبائياً، والأدوات بنوياً، وجعلنا إلى جانبها مواضع ورودها في هذا الكتاب.

الهمزة:

وقعت الهمزة الاستفهامية لعدد من المعاني، هي:

- الاحتقار. (٦٣٧)
- الاستبعاد. (٦٣٧ و٦٣٩)
- الاستخبار. (٦٣٥)
- الاسترشاد. (٦٣٥)
- الاستعلام. (٦٣٥)
- الاستغراب. (٦٤٣)
- الاستهزاء. (٣٦٩)
- الإكبار. (٦٤٦)
- التأنيب. (٦٣٩)

الباء:

السين:

الفاء:

الكاف:

اللام:

لقد أضاف المفسرون إلى ما ذكرته كتب الأدوات معاني كثيرة، ولكن ما قيمة هذه المعاني؟ وما موضعها في سلم العربية؟ وهل يمكن أن تمثل قانوناً عاماً في معاني الأدوات، فتصلح لكل استخدام وتركيب؟

الواقع أن أغلب ما ذكروه هو خاص بهم وبأسلوب القرآن، الذي لن يتكرر، وببعض الأشعار وكلام العرب، لأنه وليد السياق الذي جاء فيه، والعلاقات اللغوية المتشابكة التي نبت فيها. وقد جاء معظمه مشتركاً يمتزج فيه المعنى بالآخر، أو بنظيره الذي يقاربه أو يشركه في الدلالة والاشتقاق اللغوي. وهذا يعني أن لوجه الأداة معنى أساسياً يرتبط حصوله بالتركيب، ثم تنمو في أحضانه الدلالات الإضافية الخاصة به، والتي يرجع إدراكها وتقديرها إلى طبيعة القارئ وذوقه، ومن هنا يقع الاختلاف والتعدد، وهو ما كان في جهود المفسرين. وقد لامس أبو حيان طرف هذه المشكلة عندما ربط معاني بعض الأدوات بالسياق، فقال في ((قد)): ((إذا دخلت على المضارع أفادت التكثير: قول بعض النحاة. وليس بصحيح، إنما التكثير مفهوم من سياق الكلام))[1] .

صحيح أن بعض هذه المعاني التي خرجت إليها الأدوت اضطرد في النصوص وسياقاتها المتماثلة، كالهمزة، مثلاً التي خرجت إلى معاني الأمر والتقرير والتوبيخ وغير ذلك، ولكن هذه المعاني تظل في دائرة السياق الخاص والتذوق والخلاف، ريثما يكشف النقاب عن مجمل الدلالات لهذه الأداة في نصوص العربية جميعاً، وعن مستويات بروزها في الأساليب المختلفة والجهود المتنوعة للعلماء الآخرين. وبذلك لاتكون المعاني التي ذكرها المفسرون معياراً لمعاني هذه الأداة أو سواها.

وقد تعسف أصحاب كتب الأدوات المنهج حين قرروا في كتبهم معاني الأدوات في العربية وخروجها إلى كذا وكذامن الدلالات، مع أن معظم ما ذكروه يقوم على نصوص القرآن وبعض شواهد الشعر والنثر، وعلى جهود المفسرين وعدد من النحويين. وكان حرياً بهم أن يقيدوا عناوين كتبهم بالمعاني

---

(١) البحر ٤٧٧/٦. وينظر ٦٩/٤ و ٨١.

في هذه النصوص تحديداً، وبجهود هؤلاء العلماء أيضاً. ونحن لو جمعنا جهود شراح الشعر واللغة وتقديرات الفقهاء والأصوليين في هذا الميدان، وجعلنا إليها المعاني التي ذكرها المفسرون، ووقفنا على الملامح المشتركة ومستويات الاستخدام والدلالات في كل حقل، لكان لنا الحق بعدئذ في تقرير معاني الأدوات في العربية، والتنظير لخروجها وظلالها ومحاورها العامة. فهل يجوز أن نجعل معاني الأدوات عند الفقهاء مثلاً محوراً لمعاني الأدوات في العربية؟ وإذا صح ذلك، فإنه يجوز لنا أن نجعل ما ذكره المفسرون وأضافوه عنواناً لها، وهو أمر ظاهر البعد. وها هنا يمكن الفصل أيضاً بين الحقب الزمنية في الدلالات، وملاحظة التطور في اتساع بعض المعاني وتراجعها تبعاً لتطور أساليب الكلام والحاجة إلى استعمال المعاني.

على أن ما ذكره المفسرون في هذا المجال، وما نقله أصحاب الكتب الأربعة يعد رصيداً طيباً في المعاني، وحلقة هامة وجوهرية في هذا العلم، لما توفر لنصوص القرآن الكريم من صفات التمام والثقة والفصاحة، ولما كان له من علماء، أتقنوا فنون لغتهم وأخلصوا العمل، وهو ما لم يجتمع لأحسن الأساليب اللغوية الأخرى.

ب – التحليل البلاغي الدقيق: وفوق هذه المعاني الإضافية، نقع عند المفسرين على تحليلات دقيقة للمعاني وظلال جمالية بليغة، تكاد تشكل أسلوباً خاصاً بهم. فالقوم يفرقون بين استعمالات الأدوات، ويبرزون أثر ذلك في نظم الكلام وجماله، ويؤدونه بعبارات دقيقة لا تخلو من البلاغة واللطافة أيضاً. فهم يحللون لام العاقبة، فيجعلونها لام تقريب وتشبيه وتعليل مجازي[١]، ويتتبعون معاني «ثم» المختلفة في التراخي والتفاوت في الحال والمنزلة[٢]، ويكشفون عن دلالات «أل» العهدية والجنسية، والفروق في دخولها على المفرد والجمع[٣]،

(١) ينظر: صفحة ٤٩٠-٤٩٢ من هذا الكتاب.

(٢) ينظر: صفحة ٥٧٢-٥٧٥.

(٣) ينظر: صفحة ٥٣٩-٥٤٠.

ويبينون مستويات الكلام في استعمالات «لكن» الاستدراكية[١] والواو العاطفة[٢]، والفرق بين «أو» و «إمّا»[٣]، و «لا» و «كَلاَّ»[٤]، وبين الغاية اللفظية والمعنوية في «حتى»[٥]، ويقسمون التعقيب بالفاء إلى أنواع ثلاثة[٦]، ويكشفون جماليات «عسى» و «لعل»[٧]، والقيمة الدلالية لنيابة بعض الحروف وتقارضها[٨]، ويبرزون خصوصية القرآن الكريم في كثير منها، إضافة إلى بيان أسرار المخالفة في التعدية، وحذف الحروف وزيادتها، وسوى ذلك مما بيناه في القيمة التعبيرية للأداة والجوانب الجمالية الخصبة الغزيرة[٩].

إن هذه التحليلات، وتلك الدقة في اكتشافها والتعبير عنها، لخير ما يميز جهود المفسرين في الأدوات. فنحن أمام مستوى متقدم في التحليل الدلالي، وأسلوب رفيع في المعالجة الأدبية. ويبدو أن السر في ذلك يرجع إلى المعرفة اللغوية العميقة لأصوات العربية ومباني اللغة وتراكيب الكلام. والمفسرون كانوا ممن حذق اللغة والنحو، كما رأينا، وجمع بين ألوان العربية المختلفة. وقد مكنتهم هذه الفنون من الصدور عن تحليل متكامل، وأكدت أن التحليق في جواء البلاغة والجمال لم يكن إلا على أساس لغوي متين، ومعرفة طيبة بألوان التراكيب وأساليبها. وقد كان لهذه الجهود آثار ظاهرة وكبيرة فيمن بعدهم من علماء القرآن والبلاغة والمعاني، كالسكاكي (ت ٦٢٦ هـ) في مفتاح العلوم، وابن الزملكاني (ت ٦٥١ هـ) في البرهان الكاشف «والتبيان في علم البيان»،

---

(١) ينظر: صفحة ٤٨٠-٤٨١ من هذا الكتاب.

(٢) ينظر: صفحة ٥٥٥.

(٣) ينظر: صفحة ٥٧٨.

(٤) ينظر: صفحة ٦١٩.

(٥) ينظر: صفحة ٤٦٨.

(٦) ينظر: صفحة ٥٥٧-٥٥٨.

(٧) ينظر: صفحة ٦٨١-٦٨٧.

(٨) ينظر: صفحة ٧٠٨-٧٠٩.

(٩) ينظر: صفحة ٧٢٠-٧٢٤ و ٧٤٠-٧٤٨.

والقزويني (ت ٧٣٩ هـ) في «التلخيص»، وابن حمزة العلوي (ت ٧٤٩ هـ) في «الطراز»، وغيرهم ممن آمن بنهجهم وأغرم بملاحظاتهم.

إن التحليل الدلالي لمعاني الأدوات عند المفسرين علامة مضيئة في كتب التراث، اهتدى بنورها الشراح والبلاغيون، ولكن بعضهم حولها إلى قوالب جامدة. وما أجدر أدباء اليوم ونقاده بالعودة إلى كتب المفسرين، ليفيدوا من آرائهم في فهم الشعر والنثر، ويقفوا على ملاحظاتهم القيمة في أسرار استخدام الأدوات المناسبة. فالأداة عنصر جوهري في التركيب ومدخل هام إلى معرفة النصوص، ودراسة أبعادها وظلالها الجمالية. وبهذا المنظار، نفيد من جهود أسلافنا في الأدب والبلاغة والنقد عموماً، وفي التحليل الدقيق لأساليب الكلام، والحكم عليها من منطلق لغوي ومعرفة ثاقبة بأسرار البنى اللغوية والتركيبية، لا أن نقيم أحكامنا الجمالية على أوهام من التقديرات والتخيلات، أو نستعير مفاهيم غريبة لنقد جمال أدبنا وتقدمه وتطوره، وبذلك نصل الجسور، ونقيمها متينة بين التراث الغني الزاخر والحاضر المتحفز الراهن.

وبعيداً عن المعاني الإضافية والتحليلات الغنية، اتسمت نظرة المفسرين إلى المعاني بالمعالجة المنطقية إلا أنها لم تكن جافة. وقد تمثلت هذه النظرة في تأثيل المعاني في الأدوات وبيان الأداة الأساسية في تأدية أحدها، وهذا امتداد لمواقفهم من أصول مبانيها وأحكامها. فقد قرر القوم أن لكل أداة معنى أساسياً فيها ومعاني فرعية، وأن بعض الأدوات ينوب عنها في هذه الدلالة وهو مايدعونه بالتعاقب أو التقارض. وواضح في هذا، المذهبُ التقسيمي، والرغبة الكبيرة في الترتيب والتحديد. وكان يكفيهم في رصد هذه الظواهر أن يقرروا أن هذا المعنى تؤديه الأداة الفلانية بكثرة والأدوات الأخرى بقلة، دون أن يلزموا أنفسهم عناء هذه الإطارات المنطقية. وقد دعا بعض الباحثين إلى الاهتمام بهذا الاتجاه التأصيلي[1] ، وتغذيته بالمقارنات مع اللغات السامية الأخرى، غير أن

---

(١) هو جورجي زيدان صاحب كتاب الفلسفة اللغوية. ينظر كتابه ٦٩-٨٥.

هذه اللغات، كالسريانية لا تختلف في هذه التعددية في المعاني من دون أن يعرف فيها الأصل من الفرع. فالباء السريانية «ܒ» ترد بمعنى الباء العربية، وبمعنى «مع» و «عند» و «في» و «على» وبثمن، وبسبب[1]. و «مـن» السريانية «ܡܢ» تأتي بمعنى «مـن»، وبسبب، ومن جهة، مثل: «ܡܢ ܝܡܝܢܗ». من يمينه، وبمعنى «في» مثل: «ܡܢ ܩܝܛܐ». أي صيفاً، وبمعنى ابتداء الغاية، نحو: «ܡܢ ܬܠܬܝܢ» أي من ثلاثين[2]. ولا يعرف أي المعاني هو الأساس فيها.

كما اتسمت بعض المعاني التي قرروها بالغرابة والبعد، ولا سيما في الأدوات التي حملت على غير بابها، وهو من التخريج الضعيف الذي يقوم على العجز في معرفة وجهها، والذي يكون أقرب إلى تفسير معنى التركيب برمته، دون تحديد معنى الأداة. وذلك نحو حمل «إلا» على معنى الواو. وقد رفض أبو حيان كثيراً من هذه التخريجات.

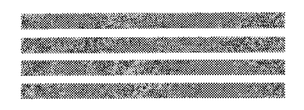
على أن ذلك كله لا ينال من مقدرة المفسرين، ومن جهودهم في المعاني، وتدقيقهم في المعالجة. فقد كانت المعاني الكثيرة واللفتات الجمالية والتحليلات الدقيقة عنواناً بارزاً لهذه المسائل، كما كان لهم بعض الآراء النحوية الجديدة، وأسلوبهم الخاص في شرحها وتأديتها. وكذلك في المباني، التي تميزوا فيها بتحليل صوتي دقيق، وسرد للغات فيها، واجتهاد في مبانيها، فكان لآرائهم جميعاً فضل عميم على من تلاهم من النحاة والبلاغيين.

إن حديث التقويم والنقد متشعب وطويل، ولو أردنا الاستفاضة في الكلام على مناهجهم والمسائل التي خاضوا فيها، والوقوف على آثارهم الدقيقة في مباحث اللاحقين، لكنا في ميدان دراسة جديدة، تقوم على هذا البحث، وتفيد من ملاحظاته المتعددة، وهو ما نأمل أن يتحقق فيما بعد، بعونه تعالى.

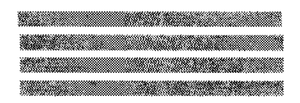
---

(١) Dictionnaire syriaque - Francais syriac - English Dictionary 23.

(٢) نفسه، صفحة ١٨٦-١٨٧.



الخاتمة



لقد أراد هذا الكتاب أن يتبين جوانب الأدوات، ومشكلاتها وظواهرها في المباني والأحكام والمعاني عند المفسرين، ويصل إلى آراء أصحابها ومواقفهم، بوصفهم أقدم من عرض لهذا الفن، وحقق له التنظير والتطبيق على مدى قرون طويلة، وذلك ليضع هذه الجهود في موضعها من سلم العربية، ويقف على قيمتها في صياغة هذا العلم الخصب، فكان له - بعونه تعالى - معظم ما أراد، وحقق الأمور الآتية:

- أكد أن العرب كانوا على قدر من معرفة الظواهر اللغوية قبل نشوء التفسير، وقيام النهضة اللغوية المشهودة حول القرآن الكريم.

- أظهر علاقة علوم العربية بالتفسير، وبين أن هذه العلاقة قد اتسمت بالتطور عبر المراحل التي قطعتها، ولم تكن نمطية ذات اتجاه واحد. وتوصل إلى عمق هذه العلاقة في مجال الأدوات، فكشف عن قيمتها التعبيرية الكبيرة في مجال التفسير، ووثق بالنصوص والأسانيد حكاية نشأتها في شروحهم، وتتبع صلات هذه المعاني في الأحكام الفقهية ومذاهب المتكلمين.

- جمع آراءهم في تأثيل المباني، ورصد ظواهرها وأدلتها، وناقشها وحاول تفسيرها. ورصد جمهرة من لغات المباني، وسعى إلى ربطها بلهجات العرب ومذاهب القراء ذاهباً إلى أن القارئ يمثل فيها لهجته عموماً قبل مرحلة التدوين وتطور الاختيارات القرآنية. كما عرض لهذه المباني في بيئتها السياقية، وكشف عن براعة المفسرين في التحليل اللغوي المتكامل، وعن ملاحظاتهم الصوتية الدقيقة.

- تتبع الأحكام النحوية للأدوات وأساليب استخدامها في أهم كتب التفسير وأضخمها، على مدى قرون، تعد الحقبة الذهبية لعلمي النحو والتفسير. وبين أن هذه الأحكام لا تبتعد كثيراً عما ذكره النحويون، وأن أغلب ما أضافوه كان فرعياً يقع في نطاق الزيادة والحذف، وخلافياً مداره النصوص النادرة والمشكلة.

- ظفر بمجموعة كبيرة من معاني الأدوات في سياقات نصوصها، وأضاف إلى الكتب المختصة بهذا الشأن كثيراً منها. وتتبع صلات دلالاتها بمشكلات التعدية والتضمين والتطور، وعرض لمشكلة النيابة وبسطها، واستبعد تعقيداتها، التي تخرج فيها الأداة من أسلوب إلى أسلوب.

- بين أن هذه المعاني لا تنهض ممثلاً لمعاني الأدوات في العربية ومخارجها البلاغية، بل تعد حلقة خطيرة في هذا المجال، لأنها مبنية على أتم النصوص وأوثقها وأبلغها في جهود قرون متعددة. ولو أضيفت إلى جهود الفقهاء والشراح والأصوليين، وروعيت فيها جميعاً المستويات والاتجاهات الخاصة، ثم لوحظت فيها جوانب التأثر والتأثير في مرحلة التقويم المتأخرة، لكان لنا الحق حينئذ في إصدار حكم صحيح على معاني الأدوات في العربية، والتنظير لأساليبها، ومتابعة تطورها والإفادة منها في رؤية ماجد من الاستعمالات والدلالات.

- أظهر أن نظرة المفسرين إلى الأصول ومنهجهم في المعالجة، لا يبتعدان عن أسلوب النحويين في الخلاف والاستدلال واستحكام النظرة المنطقية في التأثيل لجوانب الأدوات. ورأى أن هذا الأسلوب يعود إلى التعبد الزائد بهذه الأصول وتقديسها وتنضيدها، حتى استحالت حجر عثرة في وجه التطور والنصوص الجديدة الوافدة وفي وجه الراغب في تعلم العربية. وأسفرت عن كثير من الأحكام الجائرة بحق النصوص، وعن عدد من المعادلات الرياضية والقوالب الجامدة، وبعض التمحل في الوصول إلى معرفة الوجوه.

- أخذ عليهم مظاهر التكرار والتكثر في عرض الوجوه والآراء، وعدم الفصل فيما بينها، لأنه يبعدها عن غايتها في التقريب والتبسيط، وكذلك استفاضتهم في عرض الخلافات والأقيسة والتعليلات التي تثقل على التفسير وتحجب عن القارئ بغيته، وتكدر معاني القرآن الصافية.

- أوضح أن التحليل كان رائدهم في دراسة المسائل اللغوية، وهو ما يتفق وطبيعة مباحثهم التي تقوم على التقريب والإرشاد والتعليم. وكان هذا التحليل لعدد من الأحكام والوجوه ضعيفاً وأقرب إلى تفسير المعنى منه إلى بيان الوجه النحوي، وبعضه طريفاً محبباً، والآخر غريباً شاذاً يصعب فهمه وإدراك مسالكه لتغليفه بالأسلوب المنطقي، ولكن أغلبه ولا سيما في البنى الصوتية ومعاني الأدوات كان مجلياً، إذ وقف في هذا المجال على نظرات مبدعة وإشراقات في تحليل الدلالات ومظاهرها في حسن الانتقاء وأسرار المخالفة والحذف والزيادة، وعلى دقة بالغة في اكتشافها والتعبير عنها. وقد قامت هذه النظرات على إدراك دقيق لأسرار التركيب اللغوي واستعمالات الأدوات، مما يدعو الباحثين أدباء ونقاداً ولغويين إلى الإفادة منها في تقويم الأعمال الأدبية والابتعاد عن التخيلات واستعارة المفاهيم النقدية الغريبة، وبذلك تُوصل الجسور بين الماضي المشرق الزاهر والحاضر المتطلع الراهن.

- بين أن مفهوم الأداة عندهم لم يكن واضحاً أو مستقراً، وأنهم في ذلك لا يختلفون عن النحويين.

- رصد عدداً من المصطلحات التي تتعلق بالأدوات، وبين أن استعمالهم لها كان في الغالب توفيقياً وأقرب إلى التسميات المتعددة.

- تتبع مصادرهم في الآراء والشواهد، وآثارهم في الكتب المختصة بالأدوات، وصحح على نحو مباشر وغير مباشر نسبة كثير من الآراء إلى أصحابها.

والحمد لله أولاً وآخراً.



فهارس

الفهارس العامة



١- فهرس القوافي

أ - الأشعار

القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
مَكْرُوبُ	البسيط	عبد الله بن عنمة الضبي	٣٩٣
والتُّرابِ	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	١٧٩
والكِتابِ	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	٢٥٤
ذَهَابِ	الوافر	أبو العتاهية	٧٩٣
أسلابِ	البسيط	ابن مفرغ الحميري	٣٥٧
كاذِبِ	الطويل	–	١٣٨
والحواجِبِ	الطويل	–	١٣٨
الركائبِ	الطويل	–	٥٢٥
عوازبِ	الطويل	النابغة	١٣٨، ٧٨٩
فالآيبِ	السريع	سلمة بن ذهل	١٨٢، ٥٦٠
يضربِ	الطويل	الفرزدق	١٦٨
المتغيِّبِ	الطويل	امرؤ القيس	٢٧٦
جُرْبِ	المنسرح	دريد بن الصمة	٨٥١
ركائِبُهْ	الطويل	–	٣١١، ٧١٥
صاحِبُهْ	الطويل	أبو الجراح الأنفي	٣٢٧
الحشراتِ	الطويل	–	٣٧٦
نكراتِ	الطويل	–	٣٧٦
تقلَّتِ	الطويل	كثير عزة	٤٦٨، ٦٣٣
نَفِيثُ	الوافر	أبو المثلم الهذلي	٤٥٠
الدجاجا	الوافر	–	٨٢
نَئيجُ	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	٣١١، ٣٥٩
صِحاحُ	الكامل	–	٢٩٤
أملحُ	الطويل	ذو الرمة	٤٨٥
الزَّواحِ	مجزوء الكامل	القاسم بن معن	٤٠٨

القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
مُكَلَّلِ	الطويل	امرؤ القيس	١٨٠
جُلجُلِ	الطويل	امرؤ القيس	٢٧٦
قَبلي	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	٣٤٩
مِثلِي	الطويل	الفرزدق	٦٧
مَجهَلِ	الطويل	مزاحم العقيلي	٣٥٦
أقلّي	الطويل	–	١١٠
تنزِلِ	الطويل	–	٣٧٩
المأكَلِ	الكامل	عنترة	٣٤٢
فتجَمَّلِ	الكامل	عبد قيس بن خفاف	١٦٧
العَسَلِ	البسيط	–	٢٠٨
جمِلَهْ	الخفيف	جميل بثينة	١٦٣
السَّلَمْ	الطويل	ابن صريم اليشكري	٤١٢
المزدَحَمْ	المتقارب	–	٢١٧
لِمَهْ	المتقارب	–	٥٧٦
دَما	الطويل	حسان بن ثابت	٥٤٠
دَما	الطويل	طرفة بن العبد	٦١٠
هضما	الطويل	–	٣٨٨
لِماما	الوافر	جرير	٧٦
عَديِما	الكامل	–	٢٤١
السَّلامُ	الوافر	الأحوص	٢١٦
لائِمُ	الطويل	زفر بن الحارث	٢٣١
الجُراضِمُ	الطويل	الفرزدق	٣٧٢
أصارمُ	الطويل	–	٢٢٩
مُنعِمُ	الطويل	–	٢٩٦

القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
تميمِ	الطويل	قطري بن الفجاءة	١٠٥
تميمِ	الوافر	زياد الأعجم	٢٥٩
قمَنُ	البسيط	الكلبي	٨٧
إيّانا	الكامل	حسان بن ثابت	٢٥٥
رُكبانا	البسيط	قريط بن أنيف	٥١٤، ٧٩٦
مَروانا	البسيط	الفرزدق	٤٧٤
تَلانا	الخفيف	جميل بثينة	٥٢
آخَرينا	الوافر	فروة بن مسيك	٤٢٤
القرينا	الوافر	–	٤٢٣
المسلمينا	الخفيف	–	٣٦٩
وألومهنّهْ	مجزوء الكامل	عبيد الله بن قيس الرقيات	٢١٥
إنّهْ	مجزوء الكامل	عبيد الله بن قيس الرقيات	٢١٥
مداهنُ	الطويل	–	٩٢
أذِنُوا	البسيط	قعنب بن أم صاحب	٣٧٥
عيونُها	الطويل	–	٤٧٨
بثمانِ	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	١٨٠
يصطَحبانِ	الطويل	الفرزدق	٢٥٢
سِرحانِ	الكامل	–	١٦٣
مثلانِ	البسيط	عبد الرحمن بن حسان	١٨٧
الفرقدانِ	الوافر	عمرو بن معد يكرب	١٥٤، ٧٨٦
داعيانِ	الوافر	الأعشى	٣٧١
حُقّانِ	الهزج	–	٤١١
المَعادِنِ	الطويل	الطرماح	٢٠٦
يَكُنِ	البسيط	–	٧٨١

ب - الأرجاز

جـ - أنصاف الأبيات

٣ - فهرس الأدوات*

* الغاية من هذا الفهرس جمع متفرق الحديث عن الأداة الواحدة في هذا الكتاب، وقد رتبنا الأدوات فيه ترتيباً بنوياً ألفبائياً.



٣- فهرس القراءات*

السورة والآية	القراءة	القارئ	الصفحة
الفاتحة: ١/٢	الحَمْدَ	رؤبة بن العجاج	٥٢٣
الفاتحة: ١/٢	الحَمْدِ	الحسن البصري	١١٩
الفاتحة: ١/٢	لُلّهِ	ابن أبي عبلة	٨١
الفاتحة: ١/٤	مالِكَ	أبو هريرة	٢٧٤، ٧٦٣، ٧٧٩
الفاتحة: ١/٥	هِيّاكَ	أبو السّرار الغنوي	٨٨
الفاتحة: ١/٥	أَيّاكَ	الفضل الرقاشي	٨٨
الفاتحة: ١/٧	غَيْرَ	عمر بن الخطاب	١٤٦، ٧٦٨، ٨٠٦
البقرة: ٢/٢	لا رَيْب فِّيهِ	اليزيدي	١١٢، ٨٤٢
البقرة: ٢/٢	لا رَيْبٌ	أبو الشعثاء	٦١١
البقرة: ٢/٦	أَنْذَرْتَهُمْ	ابن محيصن	١٠٠، ١٨٠
البقرة: ٢/٦	عَلَيْهِمَ أَنْذَرْتَهُمْ	بعضهم	١٠٠
البقرة: ٢/٦	آنْذَرْتَهُمْ	الأعمش	١٢١
البقرة: ٢/٦	آأَنْذَرْتَهُم (بجعل الهمزة الثانية بين بين)	أبو عمرو	١٢١
البقرة: ٢/٩	وما يُخْدَعُونَ	أبو طالوت	٣٣٩
البقرة: ٢/٢٠	لَذَهَب بِّسَمْعِهِمْ	أبو عمرو	١١١
البقرة: ٢/٢١	يا (بالإمالة)	بعضهم	١١٤

* جعلنا هذا الفهرس للقراءات المخالفة لرواية حفص عن عاصم، سواء أكانت متواترة أم شاذة، واقتصرنا فيه على موضع المخالفة، ورتبنا القراءات على حسب ورودها في المصحف الشريف.

السورة والآية	القراءة	القارئ	الصفحة
النساء: ٤/١٤١	ونَمْنَعَكُمْ	بعضهم	٧٩٠
النساء: ٤/١٥٥	بَل طَّبَعَ	الكسائي	١١٠
المائدة: ٥/٢	فِاصْطادُوا	أبو واقد	٨٠
المائدة: ٥/٤٧	وَأنْ لِيَحْكُمْ	أبي بن كعب	٤١١
المائدة: ٥/٧١	أنْ لا تَكُونُ	أبو عمرو	٤٠٨
المائدة: ٥/١٠٦	ولا نَكْتُمْ	الشعبي	٣٧٢
الأنعام: ٦/٧٤	آزَرُ	أبيّ بن كعب	٢٧٤
الأنعام: ٦/٨٦	واللَّيْسَعَ	حمزة	١٤١
الأنعام: ٦/٩٠	اقْتَدِ	حمزة	٢١٤
الأنعام: ٦/١٠٩	لَعَلَّها إذا جاءَتْ	أبي بن كعب	٩٠، ٦٨٣
الأنعام: ٦/١١٣	ولْتَصْغى	الحسن البصري	٧٣، ٧٧٩
الأنعام: ٦/١٥٣	وَأنْ هذا	ابن أبي إسحاق	٤١٠
الأعراف: ٧/٣٨	حَتّى إذَ ادَّرَكُوا	مجاهد بن جبر	١٠٥
الأعراف: ٧/٤٤	نَعِمْ	الأعمش	٨٧
الأعراف: ٧/٥٣	أَوْ نُرَدَّ	ابن أبي إسحاق	٣٨٩
الأعراف: ٧/٨١	أَئِنَّكُمْ	ابن كثير	٩٣٩
الأعراف: ٧/١٠٥	حَقِيقٌ بِأَلاّ أَقُولَ	ابن مسعود	٥٠٦
الأعراف: ٧/١٤٩	لَمْ تَرْحَمْنا رَبَّنا	حمزة	٧٤٧
الأعراف: ٧/١٤٩	إنِ...عِباداً أَمْثالَكُمْ	سعيد بن جبير	٤٠٤، ٤٢٦، ٨٢٥
الأنفال: ٨/١	عَلَّنفالِ	ابن محيصن	١٠٨
الأنفال: ٨/١	يَسْأَلُونَكَ الأَنْفالَ	سعد بن أبي وقاص	٣٣٩

السورة والآية	القراءة	القارئ	الصفحة
يوسف: ٣١/١٢	حاشاً	أبو السّمال	٥٢٢
يوسف: ٣١/١٢	حَشا	الأعمش	٩٠
يوسف: ٣١/١٢	حاشَ الإلهِ	الحسن البصري	٣٦٣
يوسف: ٣٥/١٢	عَتّى عِينٍ	ابن مسعود	٩٠
يوسف: ٩٠/١٢	يَتَّقِي ويَصْبِرُ	قنبل عن ابن كثير	٣٧٧
الرعد: ٣٣/١٣	بَل زُّيِّنَ	الكسائي	١١٠
إبراهيم: ٣٧/١٤	تَهْوى	مجاهد	٣٥٤، ٧١٨، ٧٧٥
إبراهيم: ٤٦/١٤	كادَ...لَتَزُولُ	علي بن أبي طالب	٨٢
الحجر: ٢/١٥	رُبَّما	قراء المدينة	٨٥
الحجر: ٢/١٥	رَبَما	أبو قرة	٨٥
الحجر: ٢/١٥	رُبَّتَما	أبو السّمّال	٨٥
النحل: ٢١/١٦	إِيّانَ	أبو عبد الرحمن السلمي	٩١
النحل: ٧٠/١٦	ومِنْكُمُ مَنْ يَكُونُ شُيُوخاً	ابن مسعود	٢٥٢
الإسراء: ١٠٢/١٧	وإنْ إخالُكَ يا فِرْعَونُ لَمَثْبُوراً	أبي بن كعب	٤٠٣
الإسراء: ١١٠/١٧	أَيّاً مَنْ تَدْعُوا	طلحة بن مصرف	٢٥٦
الكهف: ٦/١٨	أَنْ لم	أبو بكر عن عاصم	٤٤٣
الكهف: ٣٨/١٨	لَكِنَّ هُوَ	أبو حمدون	١١٩
مريم: ٦٥/١٩	هَل تَّعْلَمُ	الكسائي	١٠٩
مريم: ٦٩/١٩	أَيُّهُمْ	طلحة بن مصرف	٢٧٩

السورة والآية	القراءة	القارئ	الصفحة
مريم: ٨٢/١٩	كَلاَّ سَيَكْفُرُونَ	أبو نهيك	١١٧
طه: ١٢/٢٠	أَنِّي أنا	ابن كثير وأبو عمرو	٣٠٣، ٤٠٦
طه: ٦٣/٢٠	إنَّ هذانِ	ابن عامر	٢٠١، ٢٧٧
طه: ٦٩/٢٠	كَيْدَ	مجاهد	٥٥
طه: ٦٩/٢٠	أَيْنَ أَتى	ابن مسعود	٦٦١
طه: ٨٩/٢٠	أَلاّ يَرْجِعَ	أبو حيوة	٤٠٨
طه: ٩٠/٢٠	أَنّما... وَأَنَّ	عيسى بن عمر	٣٩٩
الأنبياء: ٢٤/٢١	ذِكْرٌ مِن مَّعِي	يحيى بن يعمر	١٤٢، ٨٦٦
الحج: ٢٩/٢٢	لِيَقْضُوا	أبو عمرو	٧٣
المؤمنون: ١/٢٣	قَدَ فْلَحَ	بعضهم	١٠٧
النور: ٢/٢٤	الزانيةَ	عيسى بن عمر	١٨٦
النور: ٣١/٢٤	غَيْرَ	ابن عامر	٤٧٨
النور: ٤٣/٢٤	يُذْهِبُ	أبو جعفر المدني	٣٠١
الفرقان: ١٨/٢٥	نُتَّخَذَ	أبو جعفر المدني	٣٥٠
الفرقان: ٢٠/٢٥	أَنَّهُم	سعيد بن جبير	٢٠٤
الشعراء: ٧٢/٢٦	إذ تَّدعُونَ	أبو عمرو	١٠٩
الشعراء: ١٢٩/٢٦	كَيْ تَخلُدُونَ	عبد الله بن مسعود	٥٠٠، ٦٨٣
النمل ٢٥/٢٧	أَلايا اسْجُدُوا	أبو عبد الرحمن السلمي	١٠٤، ٢٧٤
النمل: ٢٥/٢٧	هَلاَّ يَسْجُدُوا	ابن مسعود	٨٤
النمل: ٢٥/٢٧	هَلا يَسْجُدُوا	ابن مسعود	٨٤
النمل: ٣٠/٢٧	أَنَّهُ...وَأَنَّهُ	عكرمة	٣٢٨، ٤٠٧
النمل: ٦٦/٢٧	أَدّارَكَ	ابن عباس	٦٤٢

السورة والآية	القراءة	القارئ	الصفحة
النمل: ٦٦/٢٧	بَلى أَدَّرَكَ	ابن عباس	٢٣٧
النمل: ٨٤/٢٧	أماذا	أبو حيوة	٦٠٥
النمل: ٦٦/٢٧	أَمْ تَدارَكَ عِلْمُهُمْ	أبيّ بن كعب	٤٨١
الأنفال: ٢٥/٨	لَتُصِيبَنَّ	علي بن أبي طالب	٨٤
القصص: ٢٨/٢٨	أَيَّ الأَجَلَيْنِ ما قَضَيْتُ	ابن مسعود	٢٦٨، ٦٠٢
القصص: ٢٨/٢٨	أَيْما	الحسن البصري	٨٥
القصص: ٨٢/٢٨	لَوْ لا مَنَّ	الأعمش	٤١٠
الأحزاب: ٥٦/٣٣	ومَلائِكَتُهُ	عبد الوارث عن أبي عمرو	٨٠٢
سبأ: ٧/٣٤	هَل نّدُلُّكُمْ	الكسائي	١٠٩
سبأ: ٩/٣٤	نَخْسِف بِّهِمُ	الكسائي	١١١
سبأ: ٢٤/٣٤	لإمّا على هُدًى	أبيّ بن كعب	٢٨٦
فاطر: ٤١/٣٥	وَلَوْ زالَتا	ابن أبي عبلة	٦٢٧
يس: ٣٢/٣٦	كَلٌّ لَـما	علي بن أبي طالب	٢٠٥
الصافات: ٩/٣٧	دَحُوراً	أبو عبد الرحمن السلمي	٣٠٥
الصافات: ١٧١/٣٧	على عِبادِنا	ابن مسعود	٥٠٧
ص: ١/٣٨	صادَ	عيسى بن عمر	٣٣٥، ٣٣٦
ص: ٣/٣٨	وَلاتِ حينَ	عيسى بن عمر	٨٧
ص: ٣/٣٨	وَلاتَ حِينُ	عيسى بن عمر	٤٢٣
ص: ٦٣/٣٨	اتَّخَذْناهُمْ	أصحاب ابن مسعود	١٨١
ص: ٨٤/٣٨	فَالحَقٌّ	طلحة بن مصرف	٣٢١

السورة والآية	القراءة	القارئ	الصفحة
الزمر: ٩/٣٩	أَمَنْ هُوَ	يحيى بن وثّاب	١٧٦
الشورى: ٣٠/٤٢	بما كَسَبَتْ	في بعض المصاحف	١٨٨
الزخرف: ٥١/٤٣-٥٢	أفلا تُبْصِرُونَ أَمْ (بالوقف على أم)	يعقوب الحضرمي	٢٣٠
الزخرف: ٥٨/٤٣	آلِهَتُنا	بعضهم	٨٦٢
الأحقاف: ٢٨/٤٦	بَل ضَّلُّوا	الكسائي	١١٠
محمد: ٢٢/٤٧	عَسِيتُمْ	نافع	٨٦
الفتح: ١٢/٤٨	بَل ظَّنَنتُمْ	الكسائي	١١٠
الفتح: ١٦/٤٨	أَوْ يُسْلِمُوا	عبد الله بن مسعود	٤٧٨
الحجرات: ٢/٤٩	بأَصْواتِكُمْ	ابن مسعود	٣١١
الحجرات: ١١/٤٩	لا يَسْخَرُ... عَسَوْا...عَسَيْنَ	ابن مسعود	٤٢٠
ق: ١/٥٠	قافِ	أبو السّمّال	٣٣٦
الواقعة: ٤٧/٥٦	آإذا...آإنّا	أبو عمرو	١٢٠
الواقعة: ٤٧/٥٦	أَيذا...أَينّا	بعضهم	١٢٠
الحديد: ٢٩/٥٧	لِيْلا يَعْلَمَ	الحسن البصري	٨٢، ١٠٠
المجادلة: ٢/٥٨	ما هُنَّ بِأُمّهاتِهِمْ	ابن مسعود	٣١٦
الصف: ١١/٦١	آمِنُوا باللهِ	ابن مسعود	٦٥٢، ٧٧٨
الجمعة: ٨/٦٢	إنّهُ مُلاقِيكُمْ	ابن مسعود	١٨٩
الجمعة: ١١/٦٢	انْفَضُّوا إلَيْهِ	ابن أبي عبلة	٢٣٥
القلم: ١٤/٦٨	أَأَنْ كانَ	حمزة	٦٤١
الحاقة: ١٩/٦٩-٢٠	كتابيَ...حِسابِيَ	حمزة	٢١٤

السورة والآية	القراءة	القارئ	الصفحة
الجن: ١٣/٧٢	فَلا يَخَفْ	الأعمش	١٩١-١٩٢
الجن: ١٧/٧٢	نُسْلِكْهُ	ابن عامر	٣٤٢
الجن: ٢٣/٧٢	فَأَنَّ لَهُ	طلحة بن مصرف	٤٠٦
المزمل: ٩/٧٣	رَبِّ	ابن عامر	٣٣٦
القيامة: ١/٧٥	لأُقْسِمُ	الحسن البصري	٢٠٣، ٧٢٣
الإنسان: ٣/٧٦	أمّا... وأَمّا	أبو السّمّال	٨٨
الإنسان: ١٥/٧٦	قَواريراً	بعضهم	١١٨
النبأ: ١/٧٨	عَمَّهْ	الضحّاك بن مزاحم	١١٧
عبس: ٢٤/٨٠	فَلْيَنْظُرْ	عبد الوارث عن أبي عمرو	٨٣
عبسى: ٢٥/٨٠	أنّا (بالإمالة)	الحسين بن علي	١١٣
المطففين: ١٤/٨٣	بَل رّانَ	نافع	١١٠
المطففين: ٣٦/٨٣	هَل ثُّوِّبَ	الكسائي	١١٠
الطارق: ٤/٨٦	لَما	ابن كثير	٢٦٨
الضحى: ٥/٩٣	ولَسَيُعْطِيكَ	ابن مسعود	٦١
الشرح: ١/٩٤	أَلَمْ نَشْرَحَ	أبو جعفر المنصور	١١٦، ٣٩٥، ٨٤٤
العاديات: ٥/١٠٠	فَوَسَّطْنَ	علي بن أبي طالب	٣١٢
العاديات: ١١/١٠٠	أَنَّ رَبَّهُمْ	أبو السّمّال	٣٩٩
قريش: ١/١٠٦	لَيا لَفْ	عكرمة	٨٣
الفلق: ٢/١١٣	مِنْ شَرٍّ	عمرو بن عبيد	٧٣٤

٤- فهرس المصادر والمراجع*

القرآن الكريم

- **ابن الأثير، المبارك بن محمد الجزري**

- النهاية في غريب **الحديث**، تحقيق محمود محمد الطناحي وطاهر أحمد الزاوي، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر ١٩٦٣م.

- **الأحوص**

- شعر الأحوص الأنصاري، تحقيق عادل سليمان جمال، الهيئة المصرية العامة، القاهرة ١٩٧٠م.

- **الأخطل، غياث بن غوث**

- شعر الأخطل، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الأصمعي، حلب ١٩٧٠م.

- **الأخفش، سعيد بن مسعدة**

- معاني القرآن، تحقيق عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت ١٩٨٥م.

- **الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن**

- شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق لجنة من الأساتذة، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٥م.

---

* أهملت في هذا الترتيب ذكر الأب والابن وأل التعريف، والإشارة إلى الطبعة الأولى والكتاب الذي ليس له تاريخ، واقتصرت على العام الميلادي. إذا كان للكتاب تاريخان.

● **أبو الأسود، ظالم بن عمرو**

- ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق عبد الكريم الدجيلي، شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة، بغداد ١٩٥٤م.

● **الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين**

- الأغاني، تحقيق أحمد الشنقيطي، مطبعة التقدم، مصر.

● **الأصمعي، عبد الملك بن قريب**

- الأصمعيات، الطبعة الثانية، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر ١٩٦٤م.

● **الأعشى، ميمون بن قيس**

- ديوان الأعشى، تحقيق محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، الإسكندرية ١٩٥٠م.

● **الأفغاني، سعيد**

- في أصول النحو، مطبعة دار الفكر، دمشق ١٩٦٣م.

● **امرؤ القيس، ابن حجر بن الحارث**

- ديوان امرئ القيس، الطبعة الثانية، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر١٩٦٤م.

● **البخاري**

- صحيح البخاري، مطابع الشعب ١٣٧٨هـ.

● **البخاري، عبد العزيز**

- كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، دار الكتاب العربي، بيروت.

● **البغدادي، عبد القادر بن عمر**

- خزانة الأدب ولب لسان العرب، مطبعة دار صادر، بيروت.

● **برجستراسر**

- التطور النحوي للغة العربية، مطبعة السماح، مصر ١٩٢٩م.

● **البيضاوي، عبد الله بن عمر**

- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر١٣٤٤هـ.

● **التبريزي، أبو زكريا الخطيب**

- شرح اختيارات المفضل، تحقيق فخر الدين قباوة، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ١٩٧٢م.
- شرح ديوان الحماسة، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة ١٩٣٨م.

● **ابن ثابت، حسان**

- شرح ديوان حسان بن ثابت، صنعة عبد الرحمن البرقوقي، المطبعة الرحمانية، مصر ١٩٢٩م.

● **ابن ثور، حميد**

- ديوان حميد بن ثور الهلالي، تحقيق عبد العزيز الميمني، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥١م.

● **الجاحظ، عمرو بن بحر**

- البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٤٩م.

● **جار الله، زهدي حسن**

- المعتزلة، منشورات النادي العربي يافا، القاهرة ١٩٤٧م.

● **جران العود، الحارث بن عامر**

– ديوان جران العود، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٣١م.

● **جرير، جرير بن عطية**

– شرح ديوان جرير، تأليف محمد إسماعيل عبد الله الصاوي، مكتبة الحياة، بيروت.

● **ابن الجزري، محمد بن محمد**

– غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق برجستراسر مطبعة الخانجي، مصر ١٩٣٢م.

● **جطل، مصطفى صالح**

– نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب ١٩٨١م.

● **الجندي، أحمد علم الدين**

– اللهجات العربية في التراث، الهيئة العامة للكتاب، مصر ١٩٧٣م.

● **ابن جني، أبو الفتح عثمان**

– سر صناعة الإعراب، تحقيق لجنة من الأساتذة، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، مصر ١٩٥٤م.

– المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، الجزء الأول، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح جلبي، القاهرة ١٣٨٦هـ.

– الجزء الثاني، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الفتاح جلبي، القاهرة ١٣٨٩هـ.

● **جميل بثينة**

– ديوان جميل بثينة، تحقيق حسين نصار، دار مصر للطباعة، مصر.

● **الجوهري، إسماعيل بن حماد**

– تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي، مصر.

● **الحادرة**

– ديوان شعر الحادرة، تحقيق ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت ١٩٧٣م.

● **ابن الحجاج، مسلم القشيري**

– صحيح مسلم، مكتبة محمد علي صبيح.

● **ابن حجر، أوس**

– ديوان أوس بن حجر، تحقيق محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت ١٩٦٠م.

● **الحطيئة، جرول بن أوس**

– ديوان الحطيئة، تحقيق نعمان أمين طه، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

● **الحموي، ياقوت**

– معجم الأدباء، مطبعة دار المأمون، مصر.

● **أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي**

– البحر المحيط، مكتبة النشر الحديثة، الرياض.

– النهر الماد، مكتبة النشر الحديثة، الرياض.

● **ابن خالويه، الحسين بن أحمد**

– مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، تحقيق برجستراسر، المطبعة الرحمانية، مصر ١٩٣٤م.

● **ابن خلكان، أحمد بن محمد**

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٨م.

● **خليفة، حاجي**

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مطبعة وكالة المعارف، مصر ١٩٤٣م.

● **الخوارج**

- شعر الخوارج، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت ١٩٦٣م.

● **خياطة، محمد نجيب**

- كفاية المريد من أحكام التجويد، جمعية التعليم الشرعي، حلب ١٩٧٣م.

● **الدارمي، مسكين**

- ديوان مسكين الدارمي، تحقيق عبد الله الجبوري وخليل إبراهيم العطية، مطبعة دار البصري، بغداد ١٩٧٠م.

● **الداني، أبو عمر سعيد بن عثمان**

- المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، تحقيق محمد أحمد دهمان، دار الفكر، دمشق ١٣٥٩هـ.

● **أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني**

- سنن أبي داود، صنعة عزة الدعاس وعادل السيد، مطبعة دار الحديث، حمص ١٩٦٩م.

● **أبو دؤاد، جارية بن الحجاج**

- دراسات في الأدب العربي، جمع غوستاف فون غرنباوم، ترجمة مجموعة من الأساتذة، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت ١٩٥٩م.

● ابن دريد

- جمهرة اللغة، دار صادر، بيروت.

● الدمياطي، أحمد بن محمد

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، تصحيح علي محمد الضباع، طبع عبد الحميد أحمد حنفي، مصر.

● الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله

- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأمصار، تحقيق محمد سيد جاد الحق، مطبعة دار التأليف، مصر ١٩٦٧م.

● ذو الرمة، غيلان بن عقبة

- ديوان ذي الرمة، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ١٩٦٤م.
- ديوان ذي الرمة، جمع كارليل هنري هيس مكارتني، كمبريدج ١٩١٩م.

● الرازي، فخر الدين محمد بن عمر

- مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

● الراجحي، عبده

- اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعارف، مصر ١٩٦٩م.

● ابن رباح، نصيب

- ديوان نصيب بن رباح، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٩٦٧م.

● ابن أبي ربيعة، عمر

- ديوان عمر بن أبي ربيعة، تأليف محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر ١٩٥٢م.

● **ابن ربيعة، لبيد**

- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق إحسان عباس، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت ١٩٦٢م.

● **أبو زبيد**

- شعر أبي زبيد الطائي، تحقيق نوري حمود القيسي، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٦٧م.

● **الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري**

- معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده جلبي، مطبعة المكتبة العصرية، بيروت صيدا ١٩٧٣م.

● **الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق**

- الإيضاح في علل النحو، الطبعة الثانية، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت ١٩٧٣م.

● **أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة**

- حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٧٩م.

● **الزرقاني، محمد عبد العظيم**

- مناهل العرفان في علوم القرآن، الطبعة الثانية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر ١٣٦١ - ١٣٦٢ هـ.

● **الزمخشري، محمود بن عمر**

- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٤٧م.

● **ابن زهير، كعب**

- شرح ديوان كعب بن زهير، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٠م.

● **زيدان، جورجي**

– الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، الطبعة الرابعة، مراجعة مراد كامل، مطابع دار الهلال.

● **أبو زيد، سعيد بن أوس**

– النوادر في اللغة، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٦٧م.

● **ابن زيد، عدي**

– ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق محمد جبار المعيبد، بغداد ١٩٦٥م.

● **ابن زيد، الكميت الأسدي**

– شعر الكميت بن زيد، تحقيق داود سلوم، مطبعة النعمان، النجف، بغداد ١٩٦٩م.

● **السامرائي، إبراهيم**

– فقه اللغة المقارن، دار العلم، بيروت ١٩٦٨م.

● **سحيم، عبد بني الحسحاس**

– ديوان سحيم، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٠م.

● **ابن أبي سلمى، زهير**

– ديوان زهير، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب ١٩٧٠م.

● **سيبويه، عمرو بن عثمان**

– الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت.

● **السيوطي، جلال الدين**

– الإتقان في علوم القرآن، الطبعة الثالثة، مطبعة حجازي، القاهرة ١٩٤١م.

– بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر ١٩٦٥م.

– الأشباه والنظائر في النحو، الطبعة الثانية، حيدر آباد الدكن، الهند ١٣٦٠ هـ.

● **ابن الشجري، هبة الله بن علي**

- الأمالي الشجرية، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن ١٣٤٩ هـ.

● **الشنقيطي، أحمد بن الأمين**

- الدرر اللوامع على همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع، الطبعة الثانية، مطبعة دار المعرفة، بيروت ١٩٧٣م.

● **الصاوي الجويني، مصطفى**

- مناهج في التفسير - دار الكتب للطباعة، مصر.

● **الصغير، محمود أحمد**

- القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي - دار الفكر، دمشق ١٩٩٩م.

● **الصفدي، صلاح الدين خليل بن آيبك**

- الوافي بالوفيات، المطبعة الهاشمية، دمشق ١٩٥٣م.

● **ابن أبي الصلت، أمية**

- ديوان أمية بن أبي الصلت، تحقيق عبد الحفيظ السطلي، المطبعة التعاونية، دمشق ١٩٧٤م.

● **الطائي، حاتم**

- ديوان شعر حاتم الطائي وأخباره، تحقيق عادل سليمان جمال، مطبعة المدني، القاهرة.

● **طاش كبري زاده، أحمد بن مصطفى**

- مفتاح السعادة ومصباح السيادة، تحقيق كامل البكري وعبد الوهاب أبي النور، دار الكتب الحديثة، مصر ١٩٦٨م.

● **الطباطبائي، محسن الحكيم**

– حقائق الأصول، مطبعة الآداب، النجف.

● **الطبرسي، الفضل بن الحسن**

– مجمع البيان في تفسير القرآن، دار مكتبة الحياة، بيروت ١٩٦١م.

● **الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير**

– جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبعة الثانية، مطبعة البابي الحلبي، مصر ١٩٥٤م.

● **طرفة بن العبد**

– ديوان طرفة بن العبد، تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال، مجمع اللغة العربية، دمشق ١٩٧٥م.

● **الطرماح**

– ديوان الطرماح، تحقيق عزة حسن، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق ١٩٦٨م.

● **الطنطاوي، محمد**

– نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الطبعة الخامسة، دار المعارف، مصر ١٩٧٣م.

● **ابن عاشور، محمد الفاضل**

– التفسير ورجاله، الطبعة الثانية، دار الكتب الشرقية، تونس ١٩٧٢م.

● **ابن عبد البر، أبو يوسف**

– الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق محمد علي البجاوي، مطبعة نهضة مصر، القاهرة.

● **عبد الجبار، عماد الدين أبو الحسن القاضي**

- تنزيه القرآن عن المطاعن، المطبعة الجمالية، مصر ١٣٢٩ هـ.

● **ابن عبد ربه، أحمد بن محمد**

- العقد الفريد، تحقيق لجنة من الأساتذة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٦٥م.

● **أبو عبيدة، معمر بن المثنى**

- مجاز القرآن، الطبعة الثانية، تحقيق محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨١م.

● **أبو العتاهية**

- أبو العتاهية أشعاره وأخباره، تحقيق شكري فيصل، مطبعة جامعة دمشق ١٩٦٥م.

● **العجاج**

- ديوان العجاج، تحقيق عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق ١٩٧١م.
- ديوان العجاج، تحقيق عزة حسن، مطبعة دار الشروق، بيروت ١٩٧١م.

● **ابن العجاج، رؤبة**

- مجموع أشعار العرب، تحقيق وليم بن الورد البروسي، برلين ١٩٠٣م.

● **العسقلاني، ابن حجر**

- تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند حيدر آباد الدكن ١٩٣٥ هـ.

● **العسكري، أبو هلال**

- جمهرة الأمثال، تحقيق محمد أبي الفضل وعبد المجيد قطامش، المؤسسة العربية الحديثة للطباعة، مصر ١٩٦٤م.

● **عضيمة، محمد عبد الخالق**

- دراسات لأسلوب القرآن، مطبعة السعادة، المملكة العربية السعودية ١٩٧٢م.

● **عطا، دياب عبد الجواد**

- حروف المعاني وعلاقاتها بالحكم الشرعي، دار المنار، القاهرة.

● **ابن عقيل، عبد الله بن عقيل**

- شرح ابن عقيل، تقديم محمد محيي الدين عبد الحميد.

● **عنترة**

- ديوان عنترة، تحقيق محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، القاهرة ١٩٦٤م.

● **الغنوي، طفيل**

- ديوان طفيل الغنوي، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، دار الكتاب الجديد، بيروت ١٩٦٨م.

● **ابن فارس، أبو الحسين أحمد**

- مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار إحياء الكتب العربية، مصر ١٣٦٦ هـ.

● **الفراء، يحيى بن زياد**

- معاني القرآن، الجزء الأول، الطبعة الثانية، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠م.

● **الفراء، يحيى بن زياد**

- معاني القرآن، الجزآن الثاني والثالث، تحقيق محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع سجل العرب ١٩٨٠م.

● **الفرزدق، همام بن غالب**

- ديوان الفرزدق، جمع عبد الله إسماعيل الصاوي، مطبعة الصاوي، مصر ١٩٣٦م.

● **الفضلي، عبد الهادي**

- القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، دار المجمع العلمي، جدة ١٩٧٩م.

● **الفيروزآبادي، أبو طاهر محمد بن يعقوب**

- تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، المكتبة التجارية، مصر ١٩٦٠م.

● **القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم البغدادي**

- الأمالي، الطبعة الثانية، مطبعة دار الكتب، القاهرة ١٩٢٦م.

● **ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم**

- تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر ١٩٥٤م.

● **القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري**

- الجامع لأحكام القرآن، الطبعة الثالثة، دار الكاتب العربي، مصر ١٩٦٧م.

● **القطامي**

- ديوان القطامي، تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت ١٩٦٠م.

● **القفطي، علي بن يوسف**

- إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٠م.

● **ابن قيس، عبيد الله**

- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق محمد يوسف نجم، مطبعة دار صادر، بيروت ١٩٥٨م.

● **الكتبي، محمد بن شاكر**

- فوات الوفيات، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر ١٩٥١م.

● **كثير عزة**

- ديوان كثير عزة، تحقيق إحسن عباس، دار الثقافة، بيروت ١٩٧١م.

● **لجنة من الأساتذة**

- المعجم الوسيط، إشراف عبد السلام هارون، المكتبة العلمية، طهران.

● **لجنة من المستشرقين**

- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، إعداد آي. ونسنك، مكتبة بريل، لندن ١٩٣٦م.

● **المالقي، أحمد عبد النور**

- رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق ١٩٧٥م.

● **المبرد، محمد بن يزيد**

- الكامل في اللغة والأدب، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم والسيد شحاته، مطبعة نهضة مصر الفجالة، مصر.

- المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

● **المتنبي، أبو الطيب**

- شرح ديوان المتنبي، الطبعة الثانية، صنعة عبد الرحمن البرقوقي، المكتبة التجارية، مصر ١٩٣٨م.

● **ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى**

- السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر ١٩٧٢م.

● **المرادي، الحسن بن القاسم**

- الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، مطبعة المكتبة العربية، حلب ١٩٧٣م.

● **مسلم، ابن الحجاج القشيري**

- صحيح مسلم، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، مصر ١٩٥٦م.

● **ابن مفرغ، يزيد**

- ديوان يزيد بن مفرغ الحميري، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٧٥م.

● **ابن أبي مقبل، تميم**

- ديوان تميم بن أبي مقبل، تحقيق عزة حسن، دمشق ١٩٦٦م.

● **ابن منظور، محمد بن مكرم**

- لسان العرب، المطبعة الأميرية، بولاق ١٨٨٣م.

● **النابغة، زياد بن معاوية**

- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق شكري فيصل، دار الفكر، دمشق ١٩٦٨م.

● **النابغة**

- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر ١٩٧٧م.

● **النابغة، قيس بن عبد الله**

- ديوان النابغة الجعدي، منشورات المكتب الإسلامي، دمشق ١٩٦٤م.

● **النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد**

- إعراب القرآن، الطبعة الثانية، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، القاهرة ١٩٨٥م.

● **النسائي، الحافظ أبو عبد الرحمن بن شعيب**

- سنن النسائي المجتبى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر ١٩٦٤م.

● **النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد**

- مدارك التنزيل وحقائق التأويل، المكتبة الأموية، بيروت ودمشق.

● **الهذليون**

- ديوان الهذليين، مطبعة دار الكتب المصرية، مصر ١٩٤٥م.

● **ابن هرمة، إبراهيم**

- شعر إبراهيم بن هرمة، تحقيق محمد نقاع وحسن عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ١٩٦٩م.

● **الهروي، علي بن محمد النحوي**

- الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ١٩٧١م.

● **ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف**

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، الطبعة الثانية، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق ١٩٦٩م.

● الهلالي، هادي عطية مطر

- نظرية الحروف العاملة ومبناها وطبيعة استعمالها القرآني بلاغياً، عـالم الكتـب، بيروت ١٩٨٦م.

● ابن يعفر، الأسود

- ديوان الأسود بن يعفر، صنعة نوري حمـودي القيسـي، مديريـة الثقافـة العامـة، بغداد ١٩٦٨م.

الدوريات

- مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٩٣٥م.

المراجع الأجنبية

Costas. Louis - Dictionnaire Syriaque - Francais Svriac - English Dictionary.